الإغفال

وهو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب (معاني القرآن وإعرابه)

لأبي إسحاق الزَّجَّاج

(ت ٣١١ هـ)

تصنيف

العلاَّمة أبي عليٍّ الحسن بن أحمد الفارسيِّ

(ت ٣٧٧ هـ)

تحقيق وتعليق

الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - الظهران

قسم الدراسات الإسلامية والعربية

الجزء الأوَّل

بسم الله الرّحمن الرّحيم

إهـــداء

إلى والدي ووالدتي ، أطال الله عمرهما في صحَّةٍ وعافيةٍ ....

إلى أساتذتي الأفاضل في حَلَبَ وطيبَةَ وأمِّ القُرى ....

إلى زوجي وأولادي الّذين أخذتُ من راحتهم الكثيرَ ....

إلى روح أخي أنس (أبي عمرو) الذي فجعني فراقه سائلاً المولى له المغفرة والرضوان

عبد الله

تنبيه :

لم يلتزم المصنف رحمه الله في بعض المواضع بترتيب الآيات حسب ورودها في سورها ، فقدَّمَ بعض الآيات عن مكانها ، ومن ثَمَّ فمَن أراد الوقوف على آية بعينها من الكتاب فعليه الرجوع إلى فهارس الآيات وفهارس المسائل ، والله الموفق .

تقديم

(بقلم معالي الأستاذ جمعة الماجد)

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ إمامِ الأنبياء والمرسَلينَ وعلى آله وأصحابه أجمعينَ ، أمَّا بعدُ :

فإنَّهُ لَيُسْعِدُ مركزَ جمعة الماجد للثَّقافة والتراث أنْ يُسْهِمَ في نَشْرِ عيونِ تراثنا العربيِّ الإسلاميِّ ، وإحياءِ كُنُوزِهِ ، ويَكْشِفُ النِّقابَ عن لآلئه المصونَة ، ودُرَرِه المكنونة ، إذ ضاعت جمهرةٌ كبيرةٌ من أعلاقه القيِّمة في غمَرَاتِ الخُطُوب ، وسَكَرَاتِ المحَنِ ، وبَطَشَتْ به أيدي الحوادثِ والغِيَر التي أدالَتْ منه ، وتحيَّفَتْ خزائنه العامرة ، ومدائنه الزَّاهِرَة .

وقد وضَعَ المركَزُ نُصْبَ عينيه نشْرَ الآثار النَّفيسَة التي قيَّضَ الله تعالى لها المحقِّقينَ الأثباتَ الثِّقاتَ ، الَّذينَ واصلوا السَّيرَ بالسُّرى ، وتفرَّدوا بإحياء تراثِ أمَّتِهم على صورةٍ مرضيَّةٍ ، ونصبوا من أجل تحقيقِ هذا المقْصَد السَّامي النَّبيل .

وإنَّهُ لَيَسُرُّ المركَزَ أن ينشُرَ هذا الأثَرَ البارعَ الماتِعَ القيِّمَ ، كتابَ **(الإغفال)** للعالم الحُجَّة الثَّبْتِ أبي عليٍّ الفارسيِّ ، بتحقيق الدُّكتور المفضال **عبدِ الله بن عُمَرَ الحاج إبراهيم** ، الذي بَذَلَ غايةَ الجهْد في تحرير الكتاب ، وضَبْطِ أبوابه وفصُوله ، وتوثيقِ مسائلهِ وأصولِه ، لِتَقَرَّ به أعينُ طلاَّبِ العربيَّةِ ، والله من وراء القَصْدِ .

جمعة الماجد
رئيس المركز

كلمة
المجمَّع الثَّقافي

في إطار التَّعاون الثَّقَافي بينَ المجمَّعِ الثَّقافيّ ومرْكَزِ جمعة الماجد للثَّقَافة والتُّرَاثِ ، يأتي إصْدَارُ كتاب « الإغْفَال » لأبي عَلِيٍّ الفَارسيِّ باكُورَةَ خَير لِذَلِكَ باعتباره مَصْدراً من مَصَادر النَّحْوِ العَربيِّ ، ومُؤَلَّفاً مُهمًّا لأحَدِ أساطينِ الدَّرْسِ النَّحويِّ العربيِّ .

وقد اجتَهَدَ المحقِّقُ الكريمُ في إظهار كتاب « الإغْفَال » بالمظْهَرِ اللاَّئِقِ ، فاجتَهَدَ في المقارَنَةِ بين مخطوطاتِهِ ، وتخريجِ ما فيه من آراءٍ وأقوالٍ وأشعارٍ من مظانِّهَا ، ممَّا يَدُلُّ على اطِّلاعٍ واسِعٍ ، ودِقَّةٍ وتَحَرٍّ سَاهما في إخراج هذا السِّفْرِ المهمِّ بالشَّكْلِ اللاَّئِقِ .

وإنَّ المجمَّعَ لَيَشْكُرُ مرْكَزَ جمعة الماجد والمحقِّقَ الكريمَ على هذا الجَهْدِ ، متمنِّياً لهم دَوَامَ التَّوفيق والازْدِهَارِ .

المجمع الثقافي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، أحمدُهُ على عظيم مِنَنِه ، وسابغِ نِعَمِه ، حَمْدَ الشَّاكرين ، وأسألُهُ المزيدَ من فضله . وأُصلِّي وأُسَلِّمُ على أشرف خَلْقِه محمَّدِ بنِ عبدِ الله ، صلواتُ ربِّي وسلامُهُ عليه ، وعلى آله وصحابته الكرام البررة ، والتَّابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين .

وبعد ، فيَسُرُّني أنْ أُقَدِّمَ إلى سَدَنَة كتاب الله العظيم ، وعُشَّاق لغته الغالية ، هذا الأثرَ النَّفيسَ من آثار سَلَفِنَا الصَّالح رضوانُ الله ورحماتُهُ عليهم أجمعين ، هؤلاء الأفذاذ الذين بذلوا الغاليَ والنَّفيسَ ، فضربوا الأكباد، وهجروا لذيذَ الرُّقاد، لصون هذه اللُّغة العظيمة ، لغة القرآن الكريم ، وحمايتها من الاندثار والأفول ، فكان النَّتاجُ آثاراً نفيسةً ، تدلُّ على رسوخِ قَدَمٍ ، وعُلُوِّ كعبٍ ، وسُمُوِّ هِمَّة . فرحِمَ الله هؤلاء الأعلام ، وأعلى مقامهم في الخالدين .

هذا الأثرُ هو كتاب (الإغفال) وهو ، (المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزّجَّاج) .

أمَّا مؤلِّفُهُ (أبو عليٍّ الفارسيُّ) فهو عَلَمٌ مبرِّزٌ من هؤلاء الأشياخ الذين قلَّ أن يجهَلَهم طالبُ علمٍ ، لِمَا لهم من أيادٍ بيضاءَ سابغة ، يشهد لهم بها القاصي والدَّاني . وقد قيَّضَ الله لأبي عليٍّ باحثينَ وأساتذةً أجلاَّءَ قاموا بنفض غبار الزَّمن عمَّا وَصَلَ إلينا من مؤلفاته ؛ إذ قد طُبِعَ إلى اليوم أكثرُهَا ، وتقبَّلَهَا أهلُ العربيَّة بقَبولٍ حسَنٍ .

إلاَّ أنّي رأيتُ بعضَ كتبِ أبي عليٍّ لا تزالُ رهينةَ أرففِ المكتبات ، ورأيتُ كثيراً من أهل العربية يُحجِمون عن تحقيقها وإخراجها ، وهي بذلك جديرةٌ ، وله مستوجبة .

ولَمَّا صَحَّت عزيمتي في إخراج بعض تلك الكُتُبِ التي غُمطَتْ أقدارُها ، وضُرِبَ عنها صفحاً، يَمَّمْتُ نحو كُتُبِ أبي عليٍّ (رحمه الله) لعلّي أكونُ أحدَ خَدَمَتِها ، فرأيتُ منها كتابَين جليلَين ، لهما نُسَخٌ متوافرةٌ لَمَّا يَرَيَا النورَ بعدُ، وهما ينتظران العناية والاهتمام :

أولهما: كتابُ « الإغفال » ، وهو موضوع تحقيقنا .

وثانيهما : كتاب « المسائل الشّيرازيَّات » . وهذا الكتاب قد قَيَّضَ الله له أستاذَنَا الفاضلَ الدُّكتور حسن بن موسى الشّاعر ؛ حيث ندب نفسه لإخراجه ، فسح الله في مدَّته ، وسهَّلَ أمره لإتمامه .

ولَمَّا كانت لأبي عليٍّ رحمه الله تلك الشُّهرةُ الذّائعةُ بين أهل العربيَّة، وكان كثيرٌ من الأساتذة والباحثين قد أفاضوا في الحديث عنه ، وعن حياته العلميَّة ، ومؤلّفاته ، وسائرِ جوانب حياته ، وعلى رأسهم أستاذيَ الفاضلُ الدُّكتور عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي في سِفْره النفيس « أبو عليٍّ الفارسي » ؛ إذ كان وافياً شافياً. أضِف إليه مقدِّمات المحقِّقين الأفاضل الذين قاموا بنشر كتبه ، وتحدَّثوا في صدر تحقيقاتهم عنه بإسهاب ؛ لهذا سوف أقتضب الحديث عن أبي عليٍّ وسيرته فأعطي منها صورةً مقتضبةً لمن أرادها على طرف الثُّمام .

وإني إذ أحمدُ الله سبحانه على توفيقه لي في تحقيق هذا الكتاب ، وفاءً لبعض حقِّ أبي عليٍّ علينا ، كلّي أملٌ أن يقع عملي هذا موقع الرِّضَا والقَبُولِ لدى أهل العربيَّة الخالدة . وقد بذلتُ فيه ما وسعني من جهدٍ ، ولم أضنَّ عليه بوقتٍ أو

بحث أو مشورة ، فإن أصبتُ فيما أسلَفْتُ فمن الله سبحانه ، وأسألُهُ أن يجعَلَ عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، ومُدَّخراً لي في صالح العمل ، أزدلفُ به إليه يوم الحشر الأكبر ، وإنْ كنتُ أخطأتُ أو أسأتُ في عملي ، فأستغفرُ الله العظيم منه ، وأُذكِّرُ كلَّ مَن يقفُ على شيءٍ من ذلك بقول الإمام الخطَّابيِّ[1] (رحمه الله) : « وكلُّ مَن عَثَرَ منه على حرفٍ أو معنًى يجبُ تغييرُهُ فنحنُ نناشدُهُ الله في إصلاحه وأداءِ حقِّ النَّصيحة فيه ، فإنَّ الإنسانَ ضعيفٌ لا يَسْلَمُ من الخطأ إلاَّ أنْ يعصمَهُ الله بتوفيقه ، ونحنُ نسألُ الله ذلك ، ونَرْغَبُ إليه في دَرَكه ، إنَّه جَوَادٌ وَهُوبٌ » . والشُّكرُ مزجًى إلى كلِّ مَن يقفُ على خطأٍ فيه فيُرشدُني إليه ، ورَحِمَ الله امرأً أهدى إليَّ عيوبي .

والرَّجاءُ مَوصُولٌ لكلِّ مَنْ ينظُرُ فيه أن يخصَّني بدعوة صالحة بظهر الغيب .

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين ، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليماً كثيراً .

قال ذلك وكتبه أبو عمر
عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم
لعشرٍ بقينَ من شهر رجب الأصم من شهور سنة ١٤٢٠
من هجرة المصطفى ﷺ
بمدينة الظهران ـ من المملكة العربية السعودية

---

(١) غريب الحديث ١/٤٩ .

أبو عليٍّ الفارسيُّ

هو الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفَّار بنِ سليمانَ الفارسيُّ الفَسَويُّ النَّحويُّ ، أبو عليٍّ[(١)]، المشهورُ في العالم اسمُهُ ، المعروفُ تصنيفُهُ ورسمُهُ ، أوحدُ زمانه في علم العربيَّة . من أكابر أئمَّة النَّحويين . عَلَتْ منزلتُهُ بينهم حتى فضَّله قومٌ من تلامذته على المبرِّد . قال فيه أبو طالبٍ العبديُّ: ما كان بين سيبويه وأبي عليٍّ أفضلُ منه.

وُلد أبو عليٍّ بمدينة (فسا) من مدن بلاد فارس[(٢)] سنة (٢٨٨هـ) ، وتجوَّل في كثير من البلدان ، فقدم بغداد واستوطنها سنة (٣٠٧ هـ) ، ورحل إلى الموصل سنة (٣٣٧ هـ) ، وفيها لقيه ابن جني ، ثم رحل إلى حلب سنة (٣٤١هـ) ، وأقام بها مدة عند سيف الدولة ، ثم عاد إلى فارس وصحب عضد الدولة البويهي ، وتقدم عنده ، وعلت منزلته ، وعنه أخذ عضدُ الدولة النحو حتى قال فيه : أنا غلام أبي عليٍّ النحوي الفَسَوي في النَّحو . وله صنَّف أبو عليٍّ

---

(١) أبرز مصادر ترجمته :
تاريخ بغداد ٢٧٥/٧ ، ونزهة الألبا : ٢٣٢ ، وإنباه الرواة ٣٠٨/١ ، ومعجم الأدباء ٢٣٢/٧ ، ووفيات الأعيان ٨٠/٢ ، وإشارة التعيين : ٨٣ ، وبغية الوعاة ٤٩٦/١ ، وشذرات الذهب ٨٨/٣، وكتاب « أبو علي الفارسي » للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي . ومراجع أخرى تراها في حواشي تلك الكتب .

(٢) بينها وبين شيراز أربع مراحل . انظر معجم البلدان ٢٦٠/٤ (فسا) .

كتاب « الإيضاح » في النحو ، فلما حمله إليه استقصره عضد الدولة ، وقال له : ما زدتَ على ما أعرفُ شيئاً ، وإنما يصلُحُ للصِّبيان ، فمضى أبو عليّ وصنف كتاب « التكملة » وحملها إليه ، فلما وقف عليها عضدُ الدولة قال : غضب الشَّيخُ ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو . ثم رحل أبو عليّ إلى بغداد واستقرَّ فيها إلى أن وافته منيَّتُهُ سنة (٣٧٧هـ) ، وقد جاوز التسعين من عمره . رحمه الله رحمةً واسعة .

أخذ أبو عليّ عن جلَّةٍ من علماء زمانه ، أشهرهم(١) :

أبو إسحاق الزجَّاج (ت ٣١١ هـ) ، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (ت ٣١٥ هـ) ، وأبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت٣١٦ هـ) ، وأبو بكر بن الخياط (ت ٣٢٠ هـ) ، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١ هـ) ، وأبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ، وأبوبكر مبرمان (ت٣٢٥هـ).

وبرع له تلامذةٌ أجلاَّءُ أشهرُهُم :

أبو الفح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، وأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣ هـ) ، وأبو طالب العبدي (ت ٤٠٦ هـ) ، وأبو عبد الله محمد بن عثمان بن بلبل (ت ٤١٠ هـ) ، وعلي نن عبد الله السمسمي (ت٤١٥ هـ) ، وأبو الحسن علي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠ هـ) ، وأبوعلي المرزوقي (ت٤٢١ هـ) ، وابنُ أخته أبو الحسين محمد بن الحسين بن

(١) انظر كتاب أبو علي الفارسي : ١١٧ .

عبد الوارث الفارسي النحوي (ت ٤٢١ هـ) ، وغيرهم[١] .

وقد عاصر أبا عليّ ثلّةٌ من العلماء ، كان من أبرزهم :

أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، وأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، وابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) . رحمهم الله جميعاً .

أمّا عن آثاره فقد رحلَ أبو عليٍّ الفارسيُّ (رحمه الله) عن الدُّنيا تاركاً لنا ميراثاً عزيزاً غزيراً ، ومصنَّفاتٍ عجيبةً حسنةً لم يُسْبَقْ إلى مثلها ، نشير إلى أهمِّها فيما يلي[٢]:

١ ـ الحجة للقراء السَّبعة[٣] .

٢ ـ الإغفال أو (المسائل المصلحة من كتاب إبي إسحاق الزجاج) . وهو موضوع تحقيقنا .

٣ ـ الإيضاح[٤] .

٤ ـ التكملة[٥] .

٥ ـ المسائل العسكريات[١] .

---

(١) انظر كتاب أبو علي الفارسي : ١٣٢ .
(٢) انظرها مفصلة في كتاب أبو علي الفارسي : ١٤٧ ـ ١٤٨ .
(٣) حققه الأستاذان : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، وطبع بدمشق متتالياً ابتداء من سنة ١٤٠٤ هـ ـ ١٤١٣ هـ .
(٤) حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود ، وطبع بالرياض سنة ١٤٠٨هـ .
(٥) حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود ، وطبع بالرياض سنة ١٤٠١هـ ، كما حققه الدكتور كاظم بحر المرجان ، وطبع بالموصل سنة ١٤٠١هـ .

٦ ـ المسائل البغداديـــات[2] .

٧ ـ المسائل العضديـــات[3] .

٨ ـ المسائل الحلبـيـــات[4] .

٩ ـ المسائل المــنثـــورة[5] .

١٠ ـ المسائل البصريات[6] .

١١ ـ المسائل الدمشقية .

١٢ ـ المسائل الكرمانية .

١٣ ـ المسائل الشيرازيات .

١٤ ـ المسائل المجلسيات .

١٥ ـ المسائل الذهبيات .

١٦ ـ المسائل القصرية .

١٧ ـ الهيثيات .

١٨ ـ الأهوازيات .

١٩ ـ العوامل المائة .

---

(١) طبع بثلاثة تحقيقات : بتحقيق الدكتور إسماعيل عمايرة بعمّان ١٤٠١هـ ، والدكتور علي جابر المنصوري ببغداد سنة ١٤٠٢هـ ، والدكتور محمد الشاطر أحمد بالقاهرة سنة ١٤٠٣هـ .

(٢) حققه صلاح الدين السنكاوي ، وطبع ببغداد .

(٣) حققه الدكتور علي جابر المنصوري ، وطبع ببيروت سنة ١٤٠٦ هـ .

(٤) حققه الدكتور حسن هنداوي ، وطبع بدمشق سنة ١٤٠٧هـ .

(٥) حققه الأستاذ مصطفى الحدري ، وطبع بدمشق سنة ١٤٠٦هـ .

(٦) حققه الدكتور محمد الشاطر أحمد ، وطبع بالقاهرة سنة ١٤٠٥هـ .

٢٠ ـ المقصور والممدود .

٢١ ـ أبيات المعاني .

٢٢ ـ نقض الهاذور (وهو ردٌّ على ابن خالويه في ردِّه على الإغفال الذي قيل : إنه سماه بالهاذور) .

٢٣ ـ إيضاح الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)[١] .

٢٤ ـ التعليقة على الكتاب[٢] .

٢٥ ـ التذكرة ، (وهو كبير في مجلدات) . وغيرها .

أمَّا عن قرض الفارسيِّ للشِّعر فيروي لنا تلميذُهُ ابنُ جني (رحمه الله) قائـــلاً[٣] : « لم أسمع لأبي عليٍّ شعراً قطُّ، إلى أن دخل إليه في بعض الأيام رجلٌ من الشُّعراء، فجرى ذِكْرُ الشِّعر ، فقال أبو عليٍّ : إنِّي لأغبطُكُم على قولِ الشِّعر، فإنَّ خاطري لا يواتيني على قوله ، مع تحقُّقي للعلوم التي هي من موارده. فقال له ذلك الرَّجُلُ : فما قلتَ قطُّ شيئاً منه البتَّةَ ؟ فقال : ما أعهد لي شعراً إلا ثلاثة أبياتٍ قلتُها في الشَّيب ، وهي قولي :

خَضَبْتُ الشَّيْبَ لَمَّا كَانَ عَيْباً ... وَخَضْبُ الشَّيْبِ أَولَى أَنْ يُعَابَا

وَلَمْ أَخْضِبْ مَخَافَةَ هَجْرِ خِلٍّ ... وَلاَ عَيْباً خَشِيْتُ وَلاَ عِتَابَا

وَلَكِنَّ المَشِيْبَ بَدَا ذَمِيْماً ... فَصَيَّرْتُ الخِضَابَ لَهُ عِقَابَا

فاستَحْسَنَّاها وكَتَبْنَاها عنه » .

---

(١) حققه الدكتور حسن هنداوي ، وطبع بدمشق سنة ١٤٠٧هـ، كما حققه الدكتور محمود الطناحي رحمه الله ، وطبع بالقاهرة سنة ١٤٠٨هـ .

(٢) حققه الدكتور عوض القوزي ، وطبع بالقاهرة متتالياً ابتداءً من سنة ١٤١٠هـ .

(٣) انظر معجم الأدباء ٢٥١/٧ ـ ٢٥٢ .

كتاب الإغفال (موضوعه، منهجه، أهميته):

يُعَدُّ كتابُ « الإغفال » صورةً واضحةً لذلك اللَّون من النَّشاط النَّحوي الذي شاع في القرن الرَّابع الهجري، والمتمثِّل في تعقُّب النُّحاة وتتبُّع بعضهم بعضاً، كما يُعدُّ الكتابُ صورةً صادقةً لضلاعة أبي عليٍّ وتمكُّنه العلمي وتبحُّره، ومن ثَمَّ رأينا ابنَ قاضي شهبة (رحمه الله) يصفُ كتابَ « الإغفال » بأنَّه كتابٌ نفيس»[1].

- يدور موضوع هذا الكتاب حول مسائل أخذها أبو عليٍّ على شيخه أبي إسحاق الزَّجَّاج في كتابه « معاني القرآن وإعرابه »، فذكَرَ نصَّها، وأبدى موضع المؤاخَذَة منها، ثم عرض لها بالتَّفنيد والرَّدِّ والإصلاح، كما أشار في بداية الكتاب حيث قال: « هذه مسائلُ من كتاب أبي إسحاق الزَّجَّاج في إعراب القرآن، ذَكَرْنَاها لِمَا اقتضَتْ عندنا من الإصلاح للإغفال الواقع فيها، ونحنُ ننقلُ كلامَهُ في كل مسألة من هذه المسائل بلفظه، وعلى جهته من النُّسخة التي سمعناها منه فيها، ثم نُتبِعُهُ بما عندنا فيه، وبالله التَّوفيقُ ».

- تناول أبو عليٍّ في الكتاب ما يزيد على مائة مسألة. وهي في مجملها قضايا نحويَّةٌ وصرفيَّةٌ وصوتيَّةٌ تناولها أبو عليٍّ بالشَّرح والتَّحليل. وقد أطنب في بعضها كثيراً بحيث لم يترك زيادةً لمستزيد، وفي بعضها كان يقتضبُ القول اقتضاباً بما يوضِّحُ موضعَ الإغفال من كلام الزجاج؛ وفي بعضها الآخر نراه يسكُتُ فلا يُعقِّبُ بشيء بعد ذِكْرِ موضع الإغفال، ولعله اكتفى بكلامه عنه في مكانٍ آخَرَ.

---

(١) طبقات النحاة واللغويين: ٢٩٥، وانظر كتاب « أبو علي الفارسي »: ٤٨٧.

ـ كان من منهج أبي عليٍّ في « الإغفال » أنّه يبتدئُ بذكْرِ نصِّ أبي إسحاقَ، وقد يشير إلى مواضعَ أخرى من (معاني القرآن وإعرابه) تكرَّرَ فيها كلامُ أبي إسحاق، ثمَّ يُتْبِعُ أبو عليٍّ ذلك بكلامه مبتَدِئاً بقوله : « قال أبو عليٍّ »، ثمَّ يأخُذُ بتفنيد رأي أبي إسحاق ، ودحضه بالأدلة والبراهين ، ويصف في بعض الأحيان قولَه بالغلط والنِّسيان ، وأحياناً بالفساد والبُعْدِ عن قول سيبويه .

ـ كتابُ « الإغفال » يصدُرُ عن نزعةِ التَّقدير التي وَقَرَت في صدر أبي عليٍّ لسيبويه ، ومن أجل ذلك هاجم مَن هاجَمَ كالمبرِّد والزَّجَّاج ، وسالَمَ مَن سَالَمَ كأبي زيدٍ وقُطْرُب ، معتبراً في ردِّه وهجومه ومسالمته ما يرى أنّه الحقُّ أوَّلاً ، وما يبدو من موقفِ المهاجم أو المسالم ثانياً[1] .

ـ كتاب « الإغفال » يدلُّ دلالةً واضحةً وصادقةً على تفهُّم أبي عليٍّ لكتاب سيبويه ، وعكوفه عليه ، وتعمُّقه في دراسته ، لذا فقد كان أبو عليٍّ يضمِّنُ كلامَه كثيراً من عبارات سيبويه وأمثلته ، حتَّى إنَّكَ لتراه يجري على لسانه كأنَّه يحفظُهُ عن ظهر قلب ، حتى إن عباراته تداخلت مع نص الكتاب في بعض نسخه[2] .

وكثيراً ما يتكلَّمُ بكلام سيبويه ، ويمثِّل بأمثلته دونما إشارة، فإذا عدتَ إلى الكتاب رأيت الكلام لسيبويه . ولَمَّا كان لسيبويه (رحمه الله) المكانة الأولى بين النحاة ، فلا غرابة في أن يجري أبو عليٍّ في فلكه . ويرى الأستاذ الدكتور عبد الفتاح شلبي أنَّ هناك أسباباً خاصة أخرى جعلت أبا عليٍّ يقفُ هذا الموقف من

---

(١) أبو علي الفارسي : ٤٨٣ .
(٢) انظر نهاية المسألة (٣٣) وقارنه بما جاء في الكتاب ١٢٩/٣ الحاشية (١) .

إمام النُّحاة ؛ فكلاهما فارسيٌّ ، بل إن قبر سيبويه موجود بشيراز تلك المدينة التي بقي فيها أبو عليٍّ قرابة عشرين سنة أيام صباه ، ثم عاد إليها بعد رحلته إلى بغداد واتصاله بعضد الدولة ليقيم فيها عشرين سنة أخرى ، فهذه أربعون عاماً قضاها بجوار ذلك الإمام ، ولعلَّ كلَّ ذلك دافعٌ لأنْ يقفَ أبو عليٍّ ذلك الموقف الصُّلب مدافعاً عن إمام النحاة (سيبويه) ضدَّ معارضيه (رحمهم الله جميعاً)[١]. وأقولُ : بل ربما يكونُ الدَّافعُ الأهمُّ في هذه الحملة التي قادها أبو علي ضدَّ شيخه هو الخلاف المذهبي بين أبي إسحاق السني ، وأبي عليٍّ المعتزلي .

« لقد قرأ أبو عليٍّ (رحمه الله) كتاب سيبويه قراءةً فاحصةً واعيةً ، ووازن نسخه بعضها ببعض ، وردَّ ما يُتَوهَّمُ في الكتاب من التَّدافع ، وصحَّحَ مذهبه ، واحتجَّ به ، واحتجَّ له ، ونصَّ على أنَّ القولَ قولُ سيبويه ، وبنى على ما يرويه ، وقاس على ما يحكيه »[٢]، ومن ثَمَّ فإنَّ أبا عليٍّ يُتعبُ مَن يتصدَّى إلى تحقيق مؤلفاته، في إرجاع اقتباساته من كلام سيبويه إلى « الكتاب » ، لذا فقد تعبتُ في تتبُّع مسائله في الكتاب ، وأخفقتُ في الوصول إلى بعضها ممَّا حكاه عن سيبويه .

كلُّ هذا في « الإغفال » يدلُّ بوضوحٍ على صدق قول أبي حيَّان التوحيدي في أبي عليٍّ و« الكتاب » حيث قال[٣]: « وأما أبو عليٍّ فأشدُّ تفرُّداً بالكتاب ، وأشدُّ إكباباً عليه، وأبعدُ من كلِّ ما عداه مما هو علمُ الكوفيين ، وما تجاوز في اللُّغة كتبَ أبي زيدٍ ، وأطرافاً مما لغيره، وهو متَّقدٌ بالغيظِ على أبي سعيد،

---

(١) انظر : أبو علي الفارسي ١٣٠ .
(٢) أبو علي الفارسي : ١٢٩ .
(٣) الإمتاع والمؤانسة ١/١٣١ ــ ١٣٢ .

وبالحسد له، كيف تمَّ له تفسيرُ كتاب سيبويه من أوَّلِه إلى آخرِه بغريبه، وأمثاله، وشواهده، وأبياته ».

ومن ثَمَّ رأينا أبا عليٍّ يدافع عن سيبويه ، وعن آراء سيبويه، ضد المعترضين وبخاصَّة المبرِّدُ الذي اعترض على سيبويه وخطَّأه في كتابه المسمى بـ(الغَلَط) ، ولعلَّ هذا ما جعل الفارسيَّ يعمد إلى الزَّجَّاج تلميذ المبرد فيتعقَّبُهُ في كتابه «معاني القرآن وإعرابه » ويَرُدَّ عليه في هذا الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه ، ولعل ذلك أيضاً كان الحامل على مسالمته في الأعم الأغلب لأحمد بن يحيى (ثعلب) خصم المبرد[1]. على أنَّ أبا حيَّان (رحمه الله) أرجَعَ ذلك إلى أنَّ أبا عليٍّ كان محبًّا للرَّدِّ على الزَّجَّاج وتخطئته، قال : « لأنَّه كان مولَعاً بذلك »[2] .

لقد جاء كتاب « الإغفال » شرحاً لكثير من نصوص كتاب سيبويه ، وتطبيقاً للقواعد التي فيه، فقد رأيتُهُ حريصاً بشكل كبير على شرح كلام سيبويه أينما مرَّ به ، وكان يعمدُ ـــ في كثير من الأحيان ـــ إلى بسط القولِ في المسائل لأنَّ لها ارتباطاً بكلام سيبويه ، فنراه يقول[3] : « ... وإنَّما شَرَحْنَا هذا لأنَّهَا من مسائل الكتاب ، وهذا لفظُ سيبويه، قال : ومِمَّا جاء من هذا الباب في القرآن وغيرِه قولُهُ : ﴿ **هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيْكُمْ مِنْ** عَذَابٍ أَلِيْمٍ تُؤْمِنُوْنَ باللهِ وَرَسُوْلِه وتُجَاهِدُوْنَ في سَبِيْلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ ، فلما انقضت الآية قال: ﴿ **يَغْفِرْ لَكُمْ** ﴾ » .

---

(١) أبو علي الفارسي : ١٣٠ .
(٢) البحر المحيط ١/٣٣١ ـــ ٣٣٢ ، وانظر كتاب « أبو علي الفارسي » : ٤٧٧ .
(٣) انظر اللوحة : [٥٠/ب] .

وقد يشرحُ أبو عليٍّ نصاً لسيبويه لا نجدُهُ له في كتبه الأخرى، ولا في تعليقته التي وضعها على الكتاب ، وخاصَّة إذا كان يُوردُ أكثرَ من رواية لنص سيبويه كما هي عادته في كثير من المواطن ، ومن ذلك ما فعله مع نص سيبويه الذي قال فيه[1]: « اعلَمْ أنَّ قولَهم في الشِّعْرِ: إنْ زَيدٌ يَأْتكَ يكنْ كذا ، إنَّما ارتَفعَ على فِعْلٍ هذا تفسيرُهُ ،كما كان ذلك في قولِكَ : إنْ زَيْداً رَأَيتُهُ يكُنْ ذلك ؛ لأنَّه لا يُبْتَدَأ بعدها الأسماءُ ثُمَّ يُبْنَى عليها » .

قال (أي: سيبويه): « فإنْ قلتَ : إنْ تَأتِني زَيدٌ يَقُلْ ذاكَ ، جاز على قولِ مَنْ قالَ : زَيداً ضَرَبْتُهُ ، وهذا موضعُ ابتداءٍ — وفي نسخة أخرى : وليس هذا موضعُ ابتداءٍ — ، ألا ترى أنَّكَ لو جئْتَ بالفاء فقلتَ : إنْ تأْتِني فَأنَا خيرٌ لكَ ، كان حَسَناً . وإنْ لم تَحمِلْهُ على ذلك رُفِعَ ، وجاز في الشِّعْرِ كقوله :

* ... ... اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

ومثلُ الأوَّلِ قولُ هِشَامٍ الْمُرِّيِّ :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوُ آمِنٌ وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفزَّعَا »

فقد تكلم الفارسيُّ على هذا النصِّ (في كلتا روايتيه) بإسهابٍ ، وبيَّن مقصوده فيه .

إنَّ أبا عليٍّ يقفُ باقتدارٍ عجيبٍ على دقائق كلام سيبويه ، ونراه (رحمه الله) ينبِّهُ على وجود كلامٍ في كتاب سيبويه يوحي بالتَّناقض بين موضعٍ وآخرَ ، وأنَّه يجب التنبُّه إلى ذلك فيُتَفَقَّدَ ويُمَحَّصَ فلا يحمل على التناقض ، استمع إليه

(١) الكتاب ٣/١١٣ — ١١٤ . وانظر اللوحة [٩٣/ أ — ب] .

يقولُ[١]: « كثيرٌ من الكتاب يجب أن يُتَفَقَّدَ فلا يُحمَلَ على ما يتناقَضُ . وهو غير قليلٍ » .

ومن مظاهر عنايته واهتمامه وتفرده بالكتاب أنه قد يجمع لنا ما يخص المسألة من كلام سيبويه المتفرق في كتابه ، ويشير إلى ذلك فيقول[٢] : « ... فقد نصَّ كما ترى على أنَّ (فَعَلْتُ) قد وقع موقع (أَفعَلُ) في غير الجزاء ، فإنَّما غرضُهُ في وقوع هذه الأمثلة بعضِها مكان بعضٍ، ما تقدَّمَ حكايتنا له . وهذه المواضع التي جمعناها فيما أردْناه من الاتِّساع في هذه الأمثلة متفرِّقةٌ في « الكتاب » غيرُ مجتمعة، فقِفْ عليها » .

وإذا لم يكن لسيبويه نصٌّ في الموضوع الذي يتحدَّثُ فيه الفارسيُّ نَصَّ على ذلك فقال : « وليس لسيبويه فيه نصٌّ »[٣] .

وربَّما قوَّى رأيَ غيرِ سيبويه عليه ،كما في المسألة السادسةَ عشرَةَ حيث أيَّدَ رأيَ الأخفش في أنَّ الألفَ واللاَّمَ في « الرجل » من قولهم : « ما يحسُنُ بالرَّجُل مثلك » زائدةٌ فقال : « ومذهبُهُ عندي أقوى »[٤] .

ـ عرَضَ أبو عليٍّ في كتابه هذا كثيراً من المسائل النَّحْويَّة واللُّغويَّة والصَّرفيَّة، وهذه المسائلُ في أغلبها مسائلُ اعتمد فيها الزَّجَّاجُ على كلام للخليل وسيبويه ، إلاَّ أنــَّه فَهِمَهُ على غير الوجه الذي فَهِمَهُ عليه الفارسيُّ ، ومن هنا كان الطَّابَعُ

---

(١) انظر اللوحة : [١٨/ب] .
(٢) انظر اللوحة : [٥٠/أ] .
(٣) انظر مثلاً المسألة (١٠) اللوحة [٢٤/أ] ، واللوحة [٢٤/ب] .
(٤) انظر المسألة (١٦) اللوحة : [٤٠/ب] .

العامُّ لهذه المسائل طابعاً نحوياً صرفياً،وفي القليل كان تعقُّبُهُ عليه من جهة التَّفسير، ولعلَّ أكبر دليل على ذلك هو أنَّكَ تمضي في الكتاب إلى صفحة (١٠٠) تقريباً فلا تراه يتناول إلا ثلاثَ مسائلَ هي : (لفظ الجلالة وتصريفه) ، و(إيَّا) ، و(حروف التَّهجِّي في أوائل السور) . وقد اقتضب أبو عليٍّ الحديث في بعضها، وأطال في بعضها الآخر واستطرَدَ ، مستشهداً على كل ما يقول في غالب الأحيان بأقوال سيبويه ، والأئمة من اللغويين أمثال أبي زيدٍ وقطرُبٍ ، ومستدلاً على ما يقول بأشعار العرب وأمثالهم .

ـ شخصيَّةُ أبي عليٍّ واضحةٌ غاية الوضوح في « الإغفال » ، فتراه يصحِّحُ ويقوِّي ، ويخطِّئ ويوهِّنُ ما يراه ، وتراه يختارُ مشيراً إلى الأحبِّ من الآراء إليه فيقولُ : « والأول أعجبُ إلينا » ، أو يستبعدُ ما لايراه قوياً فيقول : « ولا أستحسنُ هذا »[(١)] .

ـ كان أبو عليٍّ (رحمه الله) يُقَدِّرُ العلماءَ الثِّقات ، بل إنَّـه يرى وُجُوبَ اعتبارِ ما رَوَوه وإنْ جاء مخالفاً للعام الشَّائع ، فتراه يقولُ عن قُطْرُب في روايته لـ « إسوار » بالكسر : « فأمَّا ما حكاه قُطْرُبٌ من أنَّه يُقالُ فيه: « إسْوَارٌ » ، فهذا الضَّرْبُ من الأسماء قليلٌ جدًّا، إلاَّ أنَّ الثِّقَةَ إذا حَكَى شيئاً لَزِمَ قَبُولُهُ. ونظيرُهُ قولُهُم : الإِعْصَارُ... » .

ـ يعمَدُ أبو عليٍّ في كثيرٍ من الأحيان إلى استقصاء المعنى في مادَّةٍ لغويَّة ما، وذِكْرِ الكَلِمِ المصرَّفة منها ،كما في (شور)[(٢)] و(آن)[(٣)] وغيرها .

---

(١) انظر المسألة (٨٢) اللوحة : [١٠٢/ب ــ ١٠٣/أ] .
(٢) انظر اللوحة : [٤٢/ب] .
(٣) انظر اللوحة : [٤٤/أ] .

ـ يَشيعُ في « الإغفال » النَّزعةُ المنطقيَّةُ الجدليَّةُ التي اتَّسَمَ بها أسلوبُ أبي عليٍّ، ومن ثَمَّ فإنَّكَ واجدٌ عباراته : (فإن قال قائلٌ ... قيل له) و(فإن قيل : ... قيل) ، و(فإن قلتَ ... فالجواب) مبثوثةً في كل مسألة .

أمَّا الاستطرادُ والخروج عن موضوع المسألة المعتَرَضِ عليها فأمر واضحٌ أيضاً ، ولذلك رأيناه يقولُ في غير مكان : « وهذا شيءٌ قد عرض في المسألة ثمَّ عدنا إليها »[1].

ـ يجمَعُ أبو عليٍّ بعضَ المسائل مع بعضها لمناسبة بينها ، ومن ثَمَّ فإن بعض الآيات يتقدَّم ذكرها عن مكانها الحقيقي في سورها ، ولا يعيد أبو علي ذكرها في مكانها ، أو أنه يذكرها ويحيل على ما تقدم فيها ،كما حدث في الآية : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ ﴾ ، وهي الآية (١٥٥) من سورة البقرة، فقد أوردها الفارسيُّ حين حديثه عن الآية (٣٨) في المسألة الثامنة ، في حين أن هناك آيات أخرى متقدمة عليها جاءت بعدها ، كما ذَكَرَ في هذا المكان أيضاً قولَه تعالى : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ وهي الآية (١٨٦) من سورة آل عمران ، وقولَه : ﴿ لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ ﴾ وهي الآية (٩٤) من سورة الأنعام وهكذا ، وقد صنعت فهرساً عامّاً للآيات الواردة في الكتاب يمكن من خلاله الوصول إلى مكان أي آية .

ـ يُحيلُ الفارسيُّ كثيراً في كتاب « الإغفال » إلى بعض كتبه الأخرى وخاصةً كتاب : « المسائل المشكلة » المعروف بـــ « البغداديات » ، على أنه تحذُرُ

---

(١) انظر مثلاً اللوحات : [٤/ب] ، و [٤٤/ب] ، و [٨٣/أ] .

الإشارةُ أيضاً هنا إلى شيء مهمّ وهو أنّ الفارسيّ (رحمه الله) قد أحال أيضاً في كتابه « المسائل المشْكَلَة » المعروف بـــ « البغداديَّات » إلى كتاب « الإغفال » ، وذلك قد أوقع بعضَ الباحثين في حيرة من أمرهم، هل كتاب « المسائل المشْكَلَة » غيرُ كتاب « البغداديَّات » ؟ أم أنـــّهما كتابٌ واحدٌ ؟ وإذا كان كذلك ، فكيف وقعت الإحالةُ في كلّ كتابٍ منهما على الآخَرِ ؟

ذهب الدُّكتورُ عبد الفتَّاح شلبي في استنتاجه إلى أنـــّهما كتابان : أوَّلهما « المسائل المشْكَلَة » ، وثانيهما « البغداديـــّات » ، ويكونُ ترتيبُ تأليفهما مع « الإغفال » على النحو التَّالي : « المسائل المشْكِلة » أوّلاً ، ثمّ « الإغفال » ، ثمّ « المسائل البغداديَّات »[(١)].

على أنّ محقّقَ « المسائل المشْكَلَة » المعروفة بـــ « البغداديَّات » ذهب إلى أنّ كتاب « المسائل المشْكَلَة » هو نفسُهُ كتاب « البغداديَّات » ، فهما كتابٌ واحدٌ ، وفسَّر الإحالة من كلّ كتابٍ على الآخر بأنّ كتاب « المسائل المشكلة » قد تقدَّمت بعضُ مسائله على كتاب « الإغفال » فأحال منه إليها ، وتأخَّرت بعضُ مسائله عن « الإغفال » فأحال منها إليه ، فتكون فترة تأليف « المسائل المشكلة » أطولَ زمناً من « الإغفال »[(٢)] .

ـ **أمـّا أهميَّة الكتاب** فتكمن في : تعلقه بكتاب الله تبارك وتعالى ، فقد أقامه على مواضع من كلام شيخه أبي إسحاق الزجاج في كتابه « معاني القرآن وإعرابه » ، حيث أصلح مواطن الخطأ والإغفال فيه .

---

(١) انظر كتاب « أبو علي الفارسي » : ٤٦٧ .
(٢) انظر مقدمة تحقيق المسائل المشكلة (البغداديات) : ٣١ ــ ٣٤ .

ـ ومن أهميته أيضاً : ذِكْرُهُ لنصوصٍ من كتبٍ مفقودةٍ لم يصل إلينا منها إلاَّ أسماؤها ، ككتاب « الغلط » وكتاب « المسائل المشروحة من كتاب سيبويه »[1] كلاهما لأبي العبَّاس المبرِّد ، وشرحُهُ لهذه النصوص وردُّه عليها ، وإصلاحُهُ لبعض المسائل المشهورة عن أبي العبَّاس المبرِّد ، ومن ذلك النَّصُّ الذي جاء عنه في كتاب « الغلط »[2] الذي نصَّ فيه على جواز نداء (الذي) إذا سُمِّيَ به حيث قال فيه المبرِّدُ[3]: «... وقد صار اسماً فخَرَجَ من أنْ تقولَ فيه : يا أيُّهَا ، ولكن تقولُ : يا الذي رأيتُهُ ،كما تقولُ : يا أللهُ اغفرْ لي » . ويعقِّبُ الفارسيُّ على هذا النَّصِّ بقوله[4]: « وأَظُنُّ أنَّ أبا العبَّاسِ لم يقطَعْ بهذا الذي قالَه في كتابه المترجَم بـــ(الغَلَط) ؛ لأنَّ بعضَ مَن أخَذَ عنه حَكَى عنه في هذه المسألة أنَّه قال : يجبُ أن يُنظَرَ فيه ، بل لا أشُكُّ ؛ لأنِّي قرأتُ على أبي بكر بن السَّرَّاج في كتابِ أبي العبَّاس المترجَم بـــ(المسائل المشروحة من كتاب سيبويه) ما يخالفُ هذا، وهذا لفظُ ما قال : فأمَّا قولُ سيبويه : إنَّهُ إنْ سُمِّيَ رَجُلاً (الرَّجُلُ منطلقٌ) ناداه فقال : يا الرَّجُلُ منطَلِقٌ ، فهو كما قال ؛ لأنَّ هذا ابتداءٌ وخبرٌ سَمَّى بهما رَجُلاً، ليس أحدُهما الاسمَ دون الآخَرِ ، والألفُ واللاَّمُ بهما ثَمَّ للاسم كلِّه ، وليستَا لـــ(الرَّجل) دون (منطَلِقٌ) » .

ـ ومن الكتب التي ذكرها أيضاً كتاب « التهذيب » الذي كتبه إملاءً من

---

(١) انظر اللوحة : [٤٠/أ] .
(٢) كما نقله ابن ولاَّد في « الانتصار » : ٢٠٨ .
(٣) وهذا المشهور عنه في كتب النحاة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ ، والمساعد ٥٠٢/٢.
(٤) انظر اللوحة : [٤٠/أ] .

شيخه أبي بكر بن السَّرَّاج ، ولم أقف على حقيقته .

كما أن بعض النصوص التي نقلها عن ابن السراج أظنها من شرحه على الكتاب[1]، وهو مفقود .

ـ ذكر لنفسه كتاباً كرره كثيراً بقوله[2]: « وفي كتابي عن أبي العباس في تفسير هذه الآية ... » ولم أقف على هذا الكتاب ، أو المقصود به ، والله أعلم .

ـ ذكر بعض النصوص النادرة عن المازني معترضاً على سيبويه[3] .

ـ أشار أبو عليٍّ في بعض المواضع إلى نسخ أخرى من كتاب سيبويه فيها بعض زيادات عن غيرها . كما نصَّ على بعض المصادر التي عاد إليها ككتاب (الغلط) للمبرد ، و(النَّوادر) لأبي زيدٍ وغيرهما .

اسم الكتاب ، وزمن تأليفه :

اسم الكتاب هو « الإغفال » كما هو واضح على مخطوطة الكتاب التركيَّة، وكما تواترت عليه المصادر التي ترجمت لأبي عليٍّ الفارسي ، وأفادت من الكتاب ونقلت عنه . وللكتاب اسم آخر هو : « المسائل المصلحة من كتاب أبي إسحاق الزجاج » ، كما هو واضح من نسخة دار الكتب المصرية ، وكما ذكره الفارسي نفسه في بعض كتبه الأخرى[4] ،كما ذكره في مكان آخر باسم

---

(١) انظر نهاية المسألة (٨٣) اللوحة : [١٠٥/ب] .
(٢) انظر مثلاً نهاية المسألة [٢٤] اللوحة : (٥٥/أ) .
(٣) المسألة [٤٣] ، اللوحة : [٥٩/٥٢ ـ ٦٠] .
(٤) انظر المسائل الحلبيات : ٢٦٢ ، ٣٧٧ .

« مسائل إصلاح الإغفال »[1]. والأول هو الأشهر . إلا أنَّ وهماً وقع عند بعض المترجمين، فياقوت الحموي بعد أن ذكر الكتاب باسْمَيه للفارسي عاد وذكر له كتاباً باسم « المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج »[2]، ومعنى ذلك أن للفارسي كتابان في المسائل المصلحة أحدهما على الزجاج ، وثانيهما على ابن السراج، والمعروف أن المسائل التي أصلحها الفارسي هي على شـــيخه الزجاج، وهو المسمى بـــ « الإغفال » .

وفي إنباه الرواة[3] جاء اسم الكتاب : « كتاب الإغفال فيما أغفله الزجاجي من المعاني » ، ولعلَّ ذها الخطأ من وهم النساخ .

وهل هو (الأغفال) بالفتح أو (الإغفال) بالكسر ؟ فهذا ما لم تحدده المصادر، إلاَّ أن الضبط الواضح على مخطوطة (شهيد علي) التركية هو بالكسر ، وسوف أعتمد ما ورد فيها ، ولعلَّه الأقرب ، وبخاصَّة أن أبا عليٍّ نفسَهُ قد كرَّره كثيراً في ثنايا الكتاب ، فقال في مفتَتَحه : « هذه مسائلُ من كتاب أبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ في إعراب القرآن ، ذَكَرْناها لِمَا اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها ، ونحن ننقُلُ كلامَه في كلِّ مسألة من هذه المسائلِ بلفظه ، وعلى جهته ، من النُّسخة التي سمِعْناها منه فيها ، ثُمَّ نُتْبِعُهُ بما عندنا فيه ، وبالله التَّوفيقُ » ، ونراه يكرر ذلك كثيراً في المسائل فيقول : « وهذا موضع الإغفال منها » ، ويقول : « موضع الإغفال من هذه المسألة أنه حكى ... »[4]،

(١) انظر المسائل البغداديات : ٣١٢ .
(٢) انظر معجم الأدباء ٧/٢٤٠ ـــ ٢٤١ ، وانظر : الفهرست : ٩٥ .
(٣) إنباه الرواة ١/٣٠٩ .
(٤) انظر بداية كلام الفارسي في المسألة [٦٥] .

ويقول[١]: « ... ثبت موضع الإغفال من المسألة » .

ووجهه أنه من باب الإعجام ، فتكون الهمزة للسَّلب . أما (الأغفال) فهو جمع (غُفْل) ، والله أعلم .

أما زمن تأليف « الإغفال » فقد كان مبكراً ، وهو من كتب أبي عليٍّ الأولى ، وكان ذلك قبل ارتحاله إلى حلب ؛ حيث أحال عليه في مسائله « الحلبيَّات » في عدة أماكن[٢] .

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ أبا عليٍّ بإصلاح مسائل الإغفال في هذا الوقت المبكر من حياته ، وبتعقُّبه شيخه الزَّجَّاج ـ وهو مَن هو في مكانته بين العلماء والشُّيوخ في عصره ـ جعَلَ لنفسه شهرةً سبقَتْهُ إلى حلب حيث بلاطُ سيف الدولة ، وإلى شيرازَ حيث عضدُ الدَّولة الذي استدعاه فيما بعد[٣] .

عملي في الكتاب ومنهج التحقيق :

ـ قمتُ بنسْخِ الكتاب ، ومعارضته بالنُّسخة الأخرى ، وإثباتِ أهمِّ الفروق بين النُّسختين ، والأسقاط الحاصلة فيهما إن وُجِدَت ، وجعلتها بين معقوفين مع الإشارة إلى ذلك أحياناً وتركه أحياناً أخرى . وقد وجَّهتُ أكبر عنايتي لنصِّ الكتاب ، وإخراجِهِ صحيحاً سليماً قدرَ المستطاع ، وقُمْتُ بضبط أغلب ألفاظِهِ ونصوصِهِ . وقد عانيتُ ـ يعلمُ الله ـ في قراءة نصِّ الكتاب كثيراً، ومن الله أرجو

---

(١) انظر نهاية المسألة [٩٩] اللوحة : [١٢١/أ] .

(٢) انظر المسائل الحلبيات ص : ٢٦٢ ، ٣٧٧ ، والمسائل البغداديات : ٣١٢ .

(٣) أبو علي الفارسي : ٤٧٧ .

الأجرَ والمثوبَةَ ، وأكثرُ ما أتعبني فيه هو القِسْمُ السَّاقطُ من النُّسخة (ص) ، واعتمادي على النُّسخة (ش) ، وهذه النُّسخةُ كثيرة الأوهام والأغلاط كما سيأتي شرحه ، فاجتهدتُ قدرَ الإمكان من أجل الوصول إلى الوجه الصَّواب في النَّصِّ ، على أنّني أقول : إنَّ هناك بعضَ المواضع التي ما تزالُ قابلةً للنَّظر .

ـ أرْجَعْتُ غالبَ كلام أبي عليٍّ إلى مقابله من كلام سيبويه ، وإلى مواضعه من كُتُبِ أبي عليٍّ الأخرى .

ـ خرَّجْتُ أقوالَ العلماء والنُّصوصَ المنقولةَ عنهم من مصادرها المعتَمَدَة ، وأشيرُ إلى أنّني اعتمدتُ في بعض المصادر كـ(كتاب الشعر لأبي عليٍّ) على أكثرَ من تحقيقٍ ، وأشرتُ في الحواشي إلى أحد التحقيقين ، وتركتُ الإشارةَ إلى الآخَرِ علامةً عليه ، فليُتَنَبَّهْ لذلك .

ـ خرَّجْتُ الشَّواهدَ والأمثالَ ، وذَكَرْتُ نِسْبَةَ ما ترك أبو عليٍّ نسبَتَهُ منها وهو الأغلب فيها .

ـ تتبَّعْتُ القراءاتِ القرآنيَّةَ التي أشار إليها أبو عليٍّ وأحلْتُهَا إلى مصادرها من كتب القراءات السَّبعيَّةِ والشَّاذة ، وفيما يتعلَّقُ بالقراءات السَّبعيَّة فقد كنتُ أُحيلُ القارِئَ فيها غالباً إلى ما قاله هو في كتابه (الحجَّة للقرَّاء السَّبعة) ، وكثيراً ما يتَّفقُ كلامُهُ هنا وهناك مع زيادة تفصيلٍ في أحدهما .

ـ ترجمتُ للرِّجال المغمورين الذين ورَدَ لهم ذِكْرٌ في الكتاب بما يكشف عن واقعهم ، ويُبيِّنُ حالهم .

ـ صنعتُ فهارسَ متنوعةً تعينُ الباحثين على الإفادة من الكتاب .

نسخ الكتاب المخطوطة :

وقفتُ على مصوَّرَتَين لنسختَين عتيقتَين من هذا الكتاب :

أولاهما : نسخةٌ محفوطةٌ بدار الكتب المصرية برقم (٥٢) تفسير ، وهي نسخةٌ كتبت في القرن السادس الهجري (على وجه التقريب) ، وتقع في ثلاث وعشرين ومائة ورقة ، وهي نسخةٌ صحيحةٌ في الغالب ، قليلةُ التَّحريف والتَّصحيف ، ومن ثَمَّ كان اعتمادي عليها أكثرَ من الثَّانية ، إلاَّ أنَّ خَرْماً وقع في أولها ذهب بلوحة العنوان ، وباللوحة رقم (٣) ، وخَرْماً آخرَ وقع في وسطها في آخر اللوحة (٧٠/أ) ، أقدِّرُهُ بـعشر لوحاتٍ ، ذهب فيها ما يقرب من خمس عشرة مسألةً ، وكان اعتمادي في هذا الجزء على النسخة الأخرى ، وقد عانيتُ في قراءته ما عانيتُ كما أشرتُ سابقاً في منهج التحقيق .

تحتوي كل ورقة من أوراق هذه المخطوطة على (٢٦) سطراً ، في كل سطر (١٨) كلمةً تقريباً . وقد رمزتُ لها بالحرف (ص) .

وثانيتهما : نسخةٌ محفوطةٌ بالمكتبة السُّليمانيَّة باستانبول (مكتبة شهيد علي) برقم : (٢٩٨) ، وهي من مخطوطات القرن السَّابع الهجري ، حيث انتهى ناسخُها منها سنة (٦٥٤ هـ) .

تقعُ هذه النُّسخةُ في جزأين ، عدد أوراقهما (٤٢٥) ورقة ، في الجزء الأول (١٩٦) ، وفي الجزء الثَّاني (٢٢٩) ورقة ، في كل ورقةُ (١٣) سطراً ، في كل سطر (١٠) كلمات تقريباً . وكتب في لوحة العنوان من الجزأين : « في نوبة الفقير إبراهيم بن إيبك بيك » . وفي لوحة عنوان الجزء الثاني كتب أيضاً بخط حديث : « ملكه الفقير عيسى المغربي لطف الله به من الشيخ إبراهيم البلبيسي وما قبله بثمانية قروش » .

والنَّسخةُ مكتوبة بخطٍّ نسخي جميلٍ جداً ، سالمةً من الخروم ، غير أنَّها مشحونةٌ بالأغلاط والتَّصحيفات ، ولذلك فقد أغفلتُ منها قدراً جماً لم أرَ في ذكره والتَّنبيه عليه فائدةً ، و لم أنبِّه إلاَّ على ما رأيتُ في الإشارة إليه فائدة . وقد رمزتُ لهذه النُّسخة بالحرف (ش) .

ومن ثَمَّ فإني اعتمدْتُ على النُّسختين كلتيهما في إثبات النص مع الاتكاء بشكل أكبر على النسخة (ص) ، وإثبات بعض الفوارق التي تؤثِّرُ في المعنى فيما بين النُّسختَين .

ـ اعتمدتُ في تقسيم الجزأين على التَّقسيم الوارد في النسخة (ش) .

وهناك نسختان أخرَيَان بدار الكتب المصريَّة حديثتان منقولتان عن نسخة دار الكتب المصرية آنفة الذكر ، وهما مليئتان بالأخطاء والأسقاط ، ومن ثمَّ لم ألتفت إليهما لوجود أصلهما ، والحمد لله رب العالمين

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مسائل من كتاب أبي إسحق الزجاج في إعراب القرآن وذكرناها
لما اقتضت عندنا من الإصلاح منها للأغفال الواقع فيها ونحن ننقل
كلامه في كل مسألة من هذه المسائل بلفظه وعلى جهته من النسخة
التي سمعناها منه فيها ثم نتبعه ما عندنا فيه والله الموفق

مسألة ذكر أبو إسحق الله تعالى فقال أكره أن أذكر
ما قاله النحويون في هذا الاسم تنزيها لله تعالى ثم قال في سورة
الحشر في قوله هو الله الخالق البارئ المصور جاء في التفسير أنها
تسعة وتسعون اسما ونحن نبين إن شاء الله تعالى هذه الأسماء واشتقاق
ما ينبغي منها أن نبين فبدأ بتفسير هذا الاسم فقال قال
سيبويه سألت الخليل عن هذا الاسم فقال الأصل إله
فأدخلت الألف واللام بدلا من الهمزة وقال سيبويه مرة أخرى الأصل
لاه وأدخلت الألف واللام لازمة انتهى كلام أبي إسحاق

قال أبو علي ما حكاه عن سيبويه عن الخليل سهو ولم
يحك سيبويه عن الخليل في هذا الاسم إلاه ولا قال إنه سأله
عنه لكن قال لزمت الألف واللام بدلا من الهمزة في النداء في باب
المترجم بهذا ما ينتصب على المدح أو التعظيم أو الشتم لأنه لا يكون
وصفا للأول ولا عطفا عليه وأول الفصل اعلم أنه لا يجوز لك
أن تنادي اسما فيه الألف واللام البتة إلا أنهم قالوا يا الله اغفر لي
[illegible] فصل طويل في هذا الباب إذا قرأته وقفت منه على ما قلنا
والقول الآخر الذي حكاه أبو إسحق فقال وقال
مرة أخرى لم ينسبه سيبويه أيضا إلى الخليل لكن ذكره في حد
القسم في أول باب منه وروي عن ابن عباس في ويذرك
وإلاهتك فقال عبادتك فقولنا إلاه من هذا كأنه ذو
العبادة أي إليه توجه وبها يقصد قال
أبو زيد تأله الرجل إذا نسك وأنشد

اللوحة الأولى من نسخة (شهيد علي)

الجزء الأول من كتاب الأغفال

صنعة أبي علي الفارسي رحمه الله



لوحة عنوان الجزء الأول من نسخة (شهيد علي) التركية

نسخة دار الكتب المصرية / اللوحة الأولى

اللوحة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية

[النصُّ المحقَّقُ] :

الجزء الأوَّل[1]

من كتاب الإغفال
صَنْعَةُ أبي عليٍّ الفارسيِّ (رحمه الله)

---

(١) هذا التقسيم من نسخة (ش) .

[٢/أ] / بسم الله الرّحمن الرّحيم

(صلى الله على محمَّدٍ وآله .

قال أبو عليٍّ أحمدُ بنُ الحسن بنِ عبدِ الغفّار الفَسَويُّ الفارسيُّ النَّحْويُّ)[١] :

هذه مسائلُ من كتاب أبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ في إعراب القرآن ، ذَكَرْناها لِمَا اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها ، ونحن ننقُلُ كلامَه في كلِّ مسألةٍ من هذه المسائلِ بلفظه ، وعلى جهته ، من النُّسخة التي سمِعْناها منه فيها ، ثُمَّ نُتْبِعُهُ بما عندنا فيه ، وبالله التَّوفيقُ .

المسألة الأولى[٢]

[الكلام على أصل لفظ الجلالة]

ذَكَرَ أبو إسحاقَ اسمَ الله تعالى فقال[٣]:

« أَكْرَهُ أنْ أذْكُرَ ما قاله النَّحْويُّون في هذا الاسم تنزيهاً لله تعالى » ، ثمَّ قال

---

(١) ما بين القوسين من نسخة (ص) ، وقد جاء عنوانُ الكتاب فيها بعد البسملة هكذا : « كتاب المسائل المصلحة من كتاب أبي إسحاق » .

(٢) رقّمَت النُّسختان المسائلَ ، ولم يستمرَّ التَّرقيمُ إلى نهاية الكتاب ، بل وقف في المنتصف تقريباً ، على أنّه لم يبتدئ من أولها أيضاً ، بل ابتدأ في نسخة (ص) من المسألة (٢٠) ، وفي نسخة (ش) من المسألة (٣) . وقد قمتُ بترقيم المسائل الرئيسية كلّها من أول الكتاب إلى نهايته ، دون المسائل الفرعية الواردة في أثناء المسائل الأصلية ، حيث سأفردها بالذكر في فهرس مسائل الكتاب إن شاء الله تعالى .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٣/١ .

وقد نقل ابن سيده (رحمه الله) هذه المسألة بتمامها في المخصص ١٣٦/١٧ ـ ١٥١ ، كما نقل البغدادي ردَّ ابن خالويه على (الإغفال) ، وردَّ الفارسيُّ عليه في كتابٍ له آخر سمّاه (نقض الهاذور). انظر الخزانة ٢٨١/٢ - ٢٨٧ ، ٢٥٦/١٠ - ٣٦٠ .

في سورة الحشر[١] في قوله تعالى: ﴿ هُوَ اللهُ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ ﴾: « جاء في التّفسير أنّها تسعةٌ وتسعون اسماً ، ونحن نُبَيِّنُ إنْ شاء الله تعالى هذه الأسماءَ ، واشتقاقَ ما ينبغي أن يُبيَّنَ منها » . فبدَأَ بتفسير هذا الاسم فقال : « قال سيبويه : سألتُ الخليلَ عن هذا الاسمِ فقال : الأصلُ فيه[٢] (إلاهٌ)، فأُدْخِلَت الألفُ واللاّمُ بدلاً من الهمزة . وقال مرةً أخرى : الأصلُ : (لاهٌ) ، وأُدخِلَت الألفُ واللامُ لازمة » . انتهى كلامُ أبي إسحاقَ .

قال أبو عليٍّ :

ما حكاه عن سيبويهِ عن الخليل سهوٌ ، ولم يحكِ سيبويهِ عن الخليل في هذا الاسم أنّه « إلاهٌ » ، ولا قال : إنّه سأله عنه . لكن قال[٣]: إنَّ الألفَ واللامَ بدلٌ من الهمزة ، في حدِّ النّداء في الباب المترجَم بـ(هذا ما ينتصبُ على المدح أو التّعظيم أو الشّتم لأنّه لا يكونُ وصفاً للأوّل ، ولا عطفاً عليه) . وأوّلُ الفَصْلِ[٤]: « اعْلَمْ أنّه لا يجوزُ لكَ أنْ تناديَ اسماً فيه الألفُ واللاّمُ البتّةَ ؛ إلاّ أنّهم قالوا : يا أللهُ اغْفِرْ لي » . وهو فصلٌ طويلٌ في هذا الباب إذا قرأتَهُ وقفْتَ منه على ما قُلْنا .

والقولُ الآخَرُ الذي حكاه أبو إسحاقَ فقال : « وقال مرةً أخرى ... » ، لم ينسبْهُ سيبويه أيضاً إلى الخليل ، لكن ذكَرَه في حدِّ القَسَم في أوّلِ بابٍ منه[٥].

---

(١) من الآية : ٢٤ ، وانظر كلام الزجّاج في معاني القرآن وإعرابه ٥/١٥١ - ١٥٢ .
(٢) سقطت كلمتا « الأصل فيه» من (ش) .
(٣) انظر الكتاب ٢/١٩٧ .
(٤) الكتاب ٢/١٩٥ .
(٥) الكتاب ٣/٤٩٨ ، ولا دليل فيه على الرأي المنسوب إلى سيبويه . وانظر : اشتقاق أسماء الله للزجاجي : ٢٧ ، ومجالس العلماء له : ٥٧، والبارع للقالي : ١٠٨، والصحاح (ليه) .

قال أبوعليّ: ورُوِيَ عن ابن عبَّاسٍ في قوله تعالى: ﴿ **وَيَذَرَكَ وَإلاَهَتَكَ** ﴾[١] قال : عِبَادَتَكَ . فقولنا : « إلاَهٌ » من هـذا كأنَّـه ذو العبـادة ، أي : إليـه تُوَجُّـهُ ، وبها يُقصَدُ ويُعتَمَد . قال أبو زيدٍ[٢]: تألَّهَ الرجُلُ إذا نَسَكَ ، وأنشَدَ :

سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي[٣]

ونظيرُ هذا في أنَّه في الأصل اسمُ حَدَثٍ ، ثـمَّ جَرى صفـةً للقديـم سبحانه قولُنا : السَّلام . وفي التَّنزيل : ﴿ **السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ** ﴾[٤] فالسَّلام مِن سَلَّمَ كـالكلام مـن كَلَّـمَ[٥]، والمعنـى : ذو السَّـلام ، أي : يُسَلِّمُ مـن عذابـه مَـنْ لم يستحقَّهُ ،كما أنَّ المعنى في الأوَّل : أنَّ العبادةَ تجبُ له .

فإن قلتَ : فَأَجزِ الحالَ عنه وتَعَلُّقَ الظَّرفِ به ،كما يجوزُ ذلك في المصادر.

فإنَّ ذلك لا يَلزَمُ ؛ ألا ترى أنَّهـم أَجْـرَوا شيئاً مـن المصـادر واسـمِ الفـاعل مُجْـرَى الأسمـاء الـتي لا تُناسِـبُ الفعـل ، وذلـك قولُهُـم : « للهِ دَرُّكَ »[٦]، وزَيـدٌ

(١) سورة الأعراف : من الآية : ١٢٧ . وهي قراءةٌ شاذة رُويت عن بعض الصحابة ، انظرها في تفسير الطبري (جامع البيان) ١٣/٣٩ ـ ٤٠ ، ومختصر الشَّواذّ : ٤٥ ، والمحتسب ١/٢٥٦ . وانظر كتـاب العين ٤/٩١ ، وتفسير ابن عباس: ٢٣٢ .

(٢) كتاب الهمز : ٩ ـ ١٠ .

(٣) البيت لرؤبة في ديوانه : ١٦٥، وقبله :

للهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّهِ

وأنشده أبو زيد في كتاب الهمز : ٩ ـ ١٠ . وانظر : العين ٤/٩٠ ، والمسـائل الحلبيـات : ٣٣٦ ، والمحتسب ١/٢٥٦ ، وشرح المفصل ١/٣ .

(٤) سورة الحشر : من الآية : ٢٣ .

(٥) أي : أنه اسم مصدر .

(٦) قال ابن دريد في جمهرة اللغة ١/١١٠: « وفسَّر بعض العلماء باللغة قولهم: (لله درك) قـال : أرادوا صالح عملك ؛ لأن الدر أفضل ما يُحتَلَـبُ » . وانظر : الفـاخر : ٥٥، والزاهـر ١/٣٩١، وجمهـرة الأمثال ٢/٢١٠ .

صاحبُ عمرٍو ، (فلم يجيزوا إعمالَهما عملَ الفعل وإنْ كانا في مواضعهما)[1].

وأمَّا ما حكاه أبو زيدٍ من قولهم : « تَأَلَّهَ الرَّجُلُ » ، فإنَّه يَحتَمِلُ عندي ضربَين من التَّأويل :

يجوزُ أنْ يكونَ كقولهم : تَعَبَّدَ والتَّعَبُّد .

ويجوزُ أنْ يكونَ مأخوذاً من الاسم دون المصدر على حدِّ قولكَ : اسْتَحْجَرَ الطِّينُ ، واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ ، فيكونُ المعنى : يفعَلُ الأفعالَ المقرِّبَةَ إلى الإلهِ ، والمستحقَّ بها الثَّوابَ .

وتُسَمَّى الشَّمسُ إلاهَةَ والإلاهَةَ[2]، رُوِيَ لنا عن قُطْرُبٍ ذلك ، وأنشَدَ :

تَرَوَّحْنَا مِنَ اللَّعْبَاءِ قَصْراً وَأَعْجَلْنَا الإِلاَهَةَ أَنْ تَؤُوبَا[3]

فكأنَّهم سَمَّوها « إِلاَهَةَ » على نحو تعظيمهم لها ، وعبادَتِهم إيَّاها . وعن ذلك نهاهُمُ الله تعالى ، وأمَرَهُم بالتَّوجُّهِ / في العبادة إليه (جلَّ وعزَّ) دون ما [٢/ب] خلَقَهُ وأَوجَدَه بعد أنْ لم يكُنْ ، فقال : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لاَ تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلاَ لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا للهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ ﴾[4] .

ويدلُّكَ على ما ذَكَرْنا من مذهب العرب في تسميتهم الشَّمسَ « إِلاَهَةَ » ما

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، ومن نص المخصص ١٧/١٣٧ .

(٢) انظر : الجيم لأبي عمرو الشيباني ٣/٢٢٥ ، والصحاح (أله) . وفي تكملته للصغاني (أله) : أنَّ « الإلاهة » اسمٌ للهلال أيضاً عن أبي عمرو .

(٣) البيت من الوافر لِمَيَّة بنت عتيبة بن الحارث (أم البنين) كما في الجيم لأبي عمرو الشيباني ٣/٢٢٥ ، وقيل : لبنت عبد الحارث اليربوعي ، ويقال : لنائحة عتيبة بن الحارث . انظر جمهرة اللغة ٢/٩٩١، وسر الصناعة ٢/٧٨٤، والمحتسب ٢/١٢٣، ومعجم البلدان ٥/١٨، و التاج (أله) . (وراجع تخريج البيت في الجمهرة ١/٣٦٧) . واللعباء : موضع بالبحرين .

(٤) سورة فصلت : من الآية : ٣٧ .

ومن قوله: « روي عن ابن عباس » إلى هنا ، نقله ابنُ سيده في المخصص ١٣/٩٦-٩٧.

حكاه أحمدُ بنُ يحيى[١] من أنَّهم يُسَمُّونها « إلاهةَ » غيرَ مصروفٍ ، فقرَّبَ ذلك أنَّه منقولٌ ؛ إذ كان مخصوصاً . وأكثرُ الأسماء المختصَّة الأعلام منقولةٌ نحو[٢] : أَسَدٍ وزَيدٍ ، وما يكثُرُ تَعدادُهُ من ذلك . فكذلك « إلاهةُ » ، يكونُ منقولاً من « إلاهةٍ » التي هي العبادةُ لِمَا ذَكَرْنَا . وأُنْشِدَ البيتُ :

وَأَعْجَلْنَا إِلاَهَةَ أَنْ تَؤُوبَا

غيرَ مصروفٍ[٣] ، وبلا ألفٍ ولامٍ .

فهذا معنى « الإلاهةَ » في اللُّغة ، وتفسيرِ ابنِ عبَّاسٍ لِمَنْ قرأ : « وإلاَهَتَكَ » . وقد جاء على هذا الحدِّ غيرُ شيءٍ ؛ قال أبو زيدٍ[٤] : « لَقِيْتُهُ النَدَرَى ، وفي النَّدَرَى ، وفَيْنَةً ، والفَيْنَةَ بعد الفَيْنَةَ » . وفي التَّنزيل : ﴿ وَلاَ يَغُوْثَ وَيَعُوْقَ وَنَسْراً ﴾[٥] . وقال الشَّاعرُ[٦] :

أَمَا وَدِمَاءٍ لاَ تَزَالُ كَأَنَّهَا عَلَى قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْرِ عَنْدَمَا

فهذا مثلُ ما ذكرْنَاه من « إلاهةَ » و « الإلاهةَ » في دخولِ لامِ المعرفة الاسمَ مرَّةً ، وسقوطِها أخرى .

---

(١) ثعلب ، ولم أقف على حكايته هذه مع أنه تعرض للكلام على قوله تعالى في قراءة : ﴿ وَيَذَرَكَ وَإِلاَهَتَكَ ﴾ وقال : « وإلاهَتَكَ أي : عبادتك ، ومَن قرأ : ﴿ وآلاهتَكَ ﴾ أراد : أنك تعبَدُ ولا تَعْبُدُ ، ومَن قرأ : ﴿ وآلِهَتَكَ ﴾ أراد التي يعبدها » . انظر مجالس ثعلب ١/١٨٠ ـ ١٨١ .

(٢) العبارة في (ش) : « منقولة من أسماء الأجناس نحو ... » .

(٣) قوله : « غيرَ مصروفٍ » ساقطٌ من (ش) .

(٤) النوادر : ٤٠٣ .

(٥) سورة نوح : من الآية : ٢٣ .

(٦) هو عمرو بن عبد الجن. والبيت من الطويل، وقد أنشده أبو علي في المسائل الحلبيات : ٢٨٧ ، وانظر : سر الصناعة ١/٣٥٩، وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٥ ، ٣/١٢١، والإنصاف : ٣١٨ ، والخزانة ٧/٢١٤ . وقنة العزى : أعلاها ، والعَنْدَمُ : صبغٌ أحمر، ويُسَمَّى البقَّمُ ، فارسيٌّ معرَّبٌ . انظر المعرَّب : ٥٩ ، وقصد السبيل ١/٢٩٢ .

فأمَّا مَنْ قرأ[1]: ﴿ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ﴾ فهو جمعُ « إلاهٍ » ، كقولك : إزارٌ وآزِرَةٌ ، وإناءٌ وآنيةٌ. والمعنى على هذا : أنَّه كان لفرعونَ أصنامٌ يعبدُها شِيْعَتُهُ وأتباعُهُ ، فلمَّا دعاهم موسى عليه السلام إلى التَّوحيد حَضُّوا فرعونَ عليه وعلى قومه، وأغْرَوه بهم . ويُقوِّي هذه القراءةَ : ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ﴾[2]، ففي هذا دلالةٌ على تعظيمهم لها ، وعبادَتِهم إيَّاها في ذلك الوقت .

وأمَّا قولُنا : « الله » فقد حمله سيبويهِ على ضَرْبَين[3]:

أحدهما : أنْ يكونَ أصلُ الاسم « إلاه »[4]، ففاءُ الكلمة على هذا همزةٌ ، وعينُها لامٌ ، والألفُ ألفُ (فِعَالٍ) الزَّائدةُ ، واللاَّمُ هاءٌ .

والقولُ الآخَرُ: أن يكون أصلُ الاسم « لاَهٌ » ، ووزنُهُ (فَعَلٌ) .

فأمَّا إذا قَدَّرْتَ أنَّ الأصلَ « إلاهٌ »[5] ، فيَذهبُ سيبويه فيه عندي إلى أنَّهُ حُذِفَت الفاءُ حذفاً لا على التَّخفيف القياسيِّ على حدِّ قولكَ : « الخَبُ » في الخبْءِ ، و« ضَوٌ » في ضَوْءٍ[6] .

فإن قال قائل : ولِمَ قدَّره هذا التَّقديرَ ؟ وهلاَّ حَمَلَهُ على التَّقدير القياسيِّ ؛

---

(١) وهي قراءة السَّبعة .
(٢) سورة الأعراف : من الآية : ١٣٨ .
(٣) انظرهما في الكتاب ٢/١٩٤ ـ ١٩٦ و ٣/٤٩٨ ، وانظر مجالس العلماء : ٥٦ ـ ٥٧ .
(٤) وهذا القول هو أعلى قولَي سيبويه رحمه الله كما قال ابن جني في الخصائص ٣/١٥٠ ، وراجع التعليقة على الكتاب ١/٢٧٨ .
(٥) في (ش) : « لاه » .
(٦) انظر الكتاب ٣/٥٥٦ .

إذ تقديرُ ذلك سائغٌ فيه ، غيرُ ممتنعٍ منه ، والحملُ على القياس أَولى من الحمل على الحذف الذي ليس بقياسٍ ؟

قيل له : إنَّ ذلك لا يخلو من أنْ يكونَ على الحذف كما ذهب إليه سيبويه، أو على تخفيف القياس في أنّه إذا تحرَّكت الهمزةُ وسَكَنَ ما قبلها حُذِفَت ، وأُلقِيَتْ[١] حَرَكَتُهَا على السَّاكن ، فلو كان طَرْحُ الهمزة على هذا الحدِّ دون الحذف ، لَمَا لَزِمَ أنْ يكونَ منها عِوَضٌ ؛ لأنَّها إذا حُذِفَت على هذا الحدِّ فهي وإنْ كانت مُلْغاةً من اللَّفظ مبقّاةٌ في النيَّة[٢]، ومعاملةٌ معاملةَ المثبَتَةِ غيرِ المحذوفة . يدلُّ على ذلك تَرْكُهُم الياءَ مُصَحَّحةً في قولهم : « جَيْأَل » إذا خَفَّفوا فقالوا : « جَيَل »[٣] ، ولو كانت محذوفةً في التَّقدير كما أنَّها محذوفةٌ من اللَّفظ لَلَزِمَ قَلْبُ الياء أَلِفاً. فلمَّا كانت الياءُ في نيَّةِ سُكونٍ لم تُقلَبْ ،كما قُلِبَتْ في « نابٍ »[٤] ونحوِهِ . ويدلُّ على ذلك تحريكُهُم الواوَ في « ضَوٍ » وهي طَرَفٌ إذا خُفِّفَتْ ، ولو لم تكُنْ في نيَّةِ سكونٍ لقُلِبَت ياءً ، ولم تَثْبُتْ آخِراً . ويدلُّ عليه أيضاً تَبْيِيْنُهُم للواو في « نُوْي » إذا خَفَّفَ « نُؤْي » ، ولولا نيَّةُ الهمزة لقُلِبَتْ ياءً وأُدغِمَتْ ،كما فُعِلَ في « مَرْمِيٍّ »[٥] ونحوه ، فكما أنَّ الهمزةَ في هذه المواضعِ لَمَّا كان حذفُها على

---

(١) كلمة « ألقيت » ساقطة من (ش) .

(٢) العبارة في (ش) : « فهي وإن كانت ملقاة متقاة في النية ... » .

(٣) جيْأَلُ وجيْأَلَةُ : الضَّبُعُ . انظر : التعليقة على الكتاب ١٢/٤ ، واللسان (جأل)، وفيه : « قال أبو عليٍّ النحويُّ : وربما قالوا : جَيَل بالتخفيف ، ويتركون الياء مصحَّحَةً ؛ لأن الهمزة وإن كانت ملقاةً من اللفظ ، فهي مُبَقَّاةٌ في النيَّة معاملةً معاملةَ المُثبَتةِ غير المحذوفة » .

(٤) في (ش) : باب ، وفي (ص) : « قاب » ،. ولعل ما أثبته الصحيح .

(٥) حيث إن الأصل : مرموي ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء فأصبح مرميّ .

التَّخفيف القياسيِّ ، كانت /[1] منويَّةً في المعنى ، كذلك لو كان حذفُها في اسم «الله» تعالى على هذا الحدِّ ، لَمَا لَزِمَ أنْ يكونَ مِنْ حَذْفِها عِوَضٌ ؛ لأنَّها في تقدير الإثبات للأدلَّة التي ذكرْناها . [٣/أ]

وفي تعويضهم من هذه الهمزة ما عوَّضوا ما يَدُلُّ على أنَّ حَذْفَهَا عندهم ليس على حدِّ القياس كـ« جَيَلٍ » في « جَيْأَل » ، ونحوِ ذلك ، بل يَدُلُّ العِوَضُ منها على أنَّهم حَذَفوها حَذْفاً على غيرِ هذا الحدِّ .

فإن قالَ : فما العِوَضُ الذي عُوِّضَ من هذه الهمزة[2] لَمَّا حُذِفَت على الحدِّ الذي ذَكَرْتَ ، وما[3] الدلالة على كونه عِوَضاً ؟

قيلَ : أما العِوَضُ منها فهو الألفُ واللاَّمُ في قولهم : الله .

وأمَّا الدَّلالةُ على أنَّها عِوَضٌ فاستجازَتُهُم لقَطْعِ الهمزة الموصولة الدَّاخلةِ على لام التَّعريف في القَسَم والنِّداء ، وذلك قولُهُم : « أفأَللهِ لَتَفْعَلَنَّ » ، و « يا أللهُ اغْفِرْ لي »[4] ؛ ألا ترى أنَّها لو كانت غيرَ عِوَضٍ لم تَثْبُتْ ، كما لم تَثْبُتْ في غير هذا الاسم ، فلمَّا قُطِعَت هنا واسْتُجيزَ ذلك فيها ، ولم يُسْتَجَزْ في غيرها من الهَمَزَات الموصولة ، علِمْنَا أنَّ ذلك لمعنًى اختصَّتْ به ليس في غيرها . ولا شيءَ أَولى بذلك المعنى من أنْ يكونَ العِوَضَ من الحرف المحذوف الذي هو الفاء .

فإن قال قائلٌ : فما أنكَرْتَ ألاَّ يكونَ ذلك المعنى العِوَضَ ، وإنَّما يكونُ

---

(١) اللوحة (٣/أ ـ ب) سقطت بكاملها من النسخة (ص) ، وهي تبدأ من اللوحة (٥) في نسخة (ش).
(٢) أي : التي في « إله » .
(٣) في (ش) : « وأما الدلالة » ، وانظر المخصَّص ١٣٩/١٧ .
(٤) انظر الكتاب ١٩٥/٢ ، ٥٠٠/٣ ، والتعليقة عليه لأبي علي ٣٤٠/١ .

كَثْرَةَ الاستعمالِ ، فغُيِّرَ بهذا كما يُغَيَّرُ غيرُهُ مِمَّا يَكْثُرُ في كلامهم عن حال نظائره وحَدِّه ؟

قيلَ : لا يخلو من أنْ يكونَ[1] ذلك العِوَضَ ،كما ذَكَرْناه ، أو يكونَ كثرةَ الاستعمال ، أو يكونَ لأنَّ الحرفَ ملازمٌ للاسمِ لا يفارقُهُ .

فلو كان كثرةُ الاستعمال هو الذي أوجَبَ ذلك دون العِوَض ، لَلَزِمَ أنْ تُقطَعَ الهمزةُ أيضاً في غير هذا مِمَّا يَكْثُرُ استعمالُهُ .

ولو كان لِلُزُومِ الحرفِ ، لَوجَبَ أن تُقطَعَ هَمْزَةُ « الذي » للزومها ، ولكثرة استعمالها أيضاً ، ولَلَزِمَ قَطْعُ هذه الهمزةِ فيما كَثُرَ استعمالُهُ . وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّه قد يَكْثُرُ استعمالُ ما فيه هذه الهمزةُ فلا تُقطَعُ ، فإذا كان كذلك ثَبَتَ أنَّه للعِوَض، وإذا كان للعِوَض لم يَجُزْ أنْ يكونَ حَذْفُ الهمزة من الاسم على الحدِّ القياسيِّ ؛ لِمَا قَدَّمْناه ؛ فلهذا حَمَلَهُ سيبويه على هذا الوجه دون الوجه الآخَرِ فقال[2]: « كأنَّ الاسمَ - والله أعلمُ - إلاهٌ ، فلَمَّا أُدخِلَ فيه الألِفُ واللاَّمُ حَذَفُوا الألِفَ ، وصارت الألِفُ واللاَّمُ خَلَفاً منها ، فهذا أيضاً مِمَّا يُقوِّيه[3] أنْ يكونَ بمنزلة ما هو من نَفْسِ الحرف » .

فإن قال قائلٌ : أَفَلَيسَ قد حُذِفَت الهمزةُ من « النَّاس » ،كما حُذِفَت من هذا الاسم حذفاً ، فهل تقولُ : إنَّها عِوَضٌ منها ،كما أنَّ الألفَ واللامَ عِوَضٌ من الهمزة المحذوفة من اسم « الله » ﷻ ؟

---

(١) قوله : (من أن يكون) ساقطٌ من (ش) .
(٢) الكتاب ٢/١٩٥ .
(٣) في (ش) : (مما يقربه) ، وانظر الكتاب ٢/١٩٥ .

قيلَ له : ليس الألِفُ واللامُ عِوَضاً في « النَّاس » كما كانا عوضاً في هذا الاسم ، ولو كانا عِوضاً لَفُعِلَ بهما ما فُعِلَ بالهمزة في اسم « الله » لَمَّا جُعِلَت [في] الكلمة التي دخلت عليها عوضاً من الهمزة المحذوفة[1] .

فإن قلتَ : أليس قد قال سيبويهِ بعد الكلام الذي ذكَرْتَهُ له : « ومثلُ ذلك (أُناسٌ) ، فإذا أَدْخَلْتَ الألِفَ واللاَّمَ قُلْتَ : النَّاس » ؟

قيلَ : إنّه قال هذا ، ومعنى قوله : « ومثلُ ذلك أُناسٌ » أي : مثلُهُ في حَذْفِ الهمزة منه في حال دُخُولِ الألِفِ واللاَّمِ عليه ، لا أنَّه بدلٌ من المحذوف كما كان في اسم « الله » ﷻ بَدَلاً . ويُقوِّي ذلك ما أنشَدَه أبو العبَّاسِ عن أبي عثمانَ :

إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْـــنَ على الأُنَاسِ الآمِنِينَا[2]

فلو كان عوضاً لم يكن ليجتمع مع المعوَّضِ منه . فإذا حُذِفَت الهمزةُ مِمَّا لا يكونُ الألِفُ واللاَّمُ عِوَضاً منه ، كان حذْفُهَا فيما يَثْبُتُ أنَّ الألفَ واللامَ عوضٌ منه أولى وأَجْدَرَ. فتبيَّنَ من هذا أنَّ الهمزةَ ـ التي هي فاءٌ ـ محذوفةٌ من هذا الاسم .

فإن قال قائلٌ : فما أنكَرْتَ أنْ يكونَ قَطْعُ الهمزة في هذا الاسم في الوصل لا لشيءٍ مِمَّا ذكَرْتَ من العِوَض ، وكثْرَةِ الاستعمال ، ولا لِلُزُومِ الاسمِ ، ولكن

---

(١) لابن خالويه رد على أبي علي في مسائل هذا الكتاب ، ولأبي علي ردٌّ عليه في كتاب سماه « نقض الهاذور » . وقد أورد العلامة البغدادي منه قدراً مهماً فيما يخص هذه الفقرة . انظر الخزانة ٢٨١/٢ ، وراجع التعليقة على الكتاب ٢٧٨/١ .

(٢) البيتُ من مجزوء الكامل ، وهو لذي جَدَن الحميري كما نصَّ السِّجستاني في كتابه (المعمَّرون والوصايا) ص : ٤٣ ، وانظر : مجالس العلماء : ٥٧ ، والخصائص ١٥١/٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٨٨/١ ، ١٩٣/٢ ، والخزانة ٢٨٠/٢ .

لشيءٍ آخَرَ غير ذلك كلِّهِ ؛ وهو أنَّهَا همزةٌ مفتوحةٌ وإنْ كانت موصولةً ، والهمَزَاتُ الموصولةُ في أكثرِ الأمر على ضربَين : مكسورةٌ ومضمومةٌ ، فلمَّا خالف هذا ما عليه الجمهورُ والكثرةَ ، اسْتُجيزَ في الوصل قطعُها ؛ لمشابهتها بانفتاحها الهمزةَ في « أحمر » ونحوه من المقطوعة ، فقُطِعَت لمشابهتها إيَّاها في انفتاحها لا لغير ذلك .

قيلَ له : إنَّ كونَهَا مفتوحةً[١] لا يُوجِبُ في الوصل قَطْعَهَا وإنْ شابَهَتْهَا في الزِّيادة والانفتاح ؛ ألا ترى أنَّ الهمزةَ في قولهم : « ايْمُ [ا للهِ] » ، و « ايْمُنُ ا لله » همزةُ وصلٍ ، وأنَّها مفتوحةٌ مثلَ المصاحِبَةِ لـلام التَّعريف ، ولم تُقطَعْ في موضعٍ من مواضع وَصْلِها كما قُطِعَت هذه ، فهذا يدلُّ على أنَّ قطعَهَا ليس لانفتاحها ، ولو كان قَطْعُهَا لانفتاحها لوجبَ أن تُقطَعَ في غير هذا الموضع ؛ لدُخُولِ الانفتاح، فلمَّا لم تُقطَعْ في الحرف الذي ذَكَرْنَاهُ وهو « ايْمُ » و « ايْمُنُ » ، ولم تُقطَعْ في غير هذا الاسم ، علِمْنَا أنَّ الانفتاحَ ليس بعلَّةٍ مُوجِبةٍ للقطع ، وإذا لم يكن ذلك ثَبَتَ ما ذَكَرْناه من العِوَضِ .

فإنْ قدَّرْتَه على التَّخفيف القياسيِّ فكأنَّ الأصلَ « الإلاه » ، ثُمَّ خَفَّفْتَ الهمزةَ وما قبلها ساكنٌ فحذَفْتَهَا وألقَيْتَ حَرَكَتَهَا على السَّاكن ، فاجتمع مِثْلان ، فسَكَّنْتَ الأوَّلَ وأَدْغمْتَ . وعلى هذا التَّقدير قولُهُ عَجَلَّ : ﴿ **لَكِنَّا هُوَ ا لله رَبِّي** ﴾[٢] إلاَّ أنَّ توجيهَ الاسم على ما ذهب إليه سيبويه القولُ ؛ لِمَا ذكرْتُ لكَ .

---

(١) كلمة « مفتوحة » ساقطة من (ش) .
(٢) سورة الكهف : من الآية : ٣٨ .

وذكَرَ أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس أنَّ الكِسَائيَّ[١] أجازَ : ﴿ بِمَـا أُنزِلَّيْـكَ ﴾ في قولـه : ﴿ بِمَا أُنـزِلَ إِلَيْكَ ﴾[٢] فأدغَمَ اللاَّمَ الأُولى في الثَّانيـة ، وشَبَّهَهُ بقولـه : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾. قال أبو العبَّاس[٣] : هذا خـطأٌ ؛ لأنَّ ما قبلَ الهمزة مـن « لكنْ أنا » ساكنٌ ، فإذا خَفَّفْتَ حَذَفْتَ فَأَلْقَيْتَ الحركةَ على السَّـاكن . وما قبل الهمزةِ في ﴿ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ متحرِّكٌ ، فإذا خَفَّفْتَ لم يَجُزِ الحـذفُ ،كمـا جـاز في الأوَّلِ ، لكن تجعَلُ الهمزةَ بين بين[٤] ، فإذا لم يَجُزِ الحذفُ لم يَجُزِ الإدغامُ لحجـز الحرفِ بين المِثْلَين . وهذا الذي قاله أبو العبَّاس ظاهرٌ بيِّنٌ .

فإن قال قائلٌ : تُحذَفُ الهمزةُ حذفاً كما حُذفت من « الناس » .

قيلَ : أمَّا الخطأُ في التَّشبيه فحاصلٌ ؛ إذ شَبَّهَ بين مختلِفَـين مـن حيـثُ شَبَّهَ . أمَّا هذا الضَّرْبُ من الحذف فلا يجوزُ تسويغُهُ حتَّى يتقدَّمَهُ سماعٌ . ألا ترى أنَّـه لا يجوزُ حَذْفُ الهمزةِ من « الإباء » و « الإيـاب » ،كمـا كـان في « النَّـاس » ، وليـس كذلك الحذفُ فيما كان من الهمَزَات ما قبلـه سـاكنٌ ؛ لأنَّ حَـذْفَ ذلـك قيـاسٌ مُطَّردٌ مستمرٌّ .

---

(١) أورد هـذا التشـبيه ابـن كيسـان انظر : إعـراب القـرآن للنحـاس ١/١٨٣ ، والخصـائص ٣/١٤١ . وراجع : إعراب القراءات للعكبري ١/١١١، والتبيان ١/١٩ ، والبحر المحيط ١/٤١ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٤ وغيرها .

(٣) لم أقف على قوله في المقتضب والكامل اعتماداً على فهارسهما .

(٤) انظر الكتاب ٣/٥٤١ ، قال السيرافي : « معنى قولنا : بين بين في هذا الموضع وفي كـل موضـع يـرد بعده من الهمز أن تجعلها من مخرج الحرف الذي منه حركة الهمـزة ، فـإذا كـانت مفتوحـة جعلناهـا متوسطة إخراجها بين الهمزة وبين الألف ؛ لأن الألف من الفتحة ، وذلك قولك : سـال إذا خففنـا سأل ، وقرا يا فتى إذا خففنا قرأ ، وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين بـين أخرجناهـا متوسـطة بـين الهمزة والواو كقولنا : لوم تخفيف لؤم ، وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة » انظر شرح الكتاب ٥/٥ ـ أ (مخطوط) .

فإن قال قائلٌ : أفليس الهمزةُ قد حُذِفت من قولهم : « وَيْلِمِّهِ »[١] ، وفي قولهم : « ناسٌ »[٢] ، وفي اسم « الله » ﷻ ، وكلُّ ذلك قد حكاه سيبويه[٣] ، وذهَبَ إلى حذْفِ الهمزة فيه ، فما أنكَرْتَ أنْ يكونَ حَذْفُ الهمزة المبتدَأةِ كثيراً يجوزُ القياسُ عليه ، وردُّ غيره إليه . وقد ذهب الخليلُ[٤] إلى حذفِ الهمزةِ من « أنْ » في قولهم : لَنْ يَفْعَلَ ، وقال : هو « لاَ أَنْ » ؟

قيلَ له : ليست هذه الحروفُ من الكثرة والسَّعةِ بحيث يُقاسُ غيرُها عليها ، إنَّما هي حروفٌ كَثُرَ استعمالُها فحُذِفَ بعضُها ، وعُوِّضَ من حَذْفِهِ . وليست الهمزةُ في الآيةِ إذا حُذِفَتْ عند الكِسَائيِّ بمُعَوَّضٍ منها شيءٌ ، بل يُحذَفُ معها غيرُها من الكلام للإدغام ، والقياسُ / على هذه الحروفِ لا يُوجبُ حَذْفَها ؛ إذ لا [٤/أ] عِوَضَ منها ، كما حُذِفَت من هذه الحروف لمَّا عُوِّضَ منها .

فإن قلتَ : فإنَّ [في] قولهم : « وَيْلِمِّهِ » حَذْفٌ ، ولم يُعوَّضْ منه شيءٌ ؟

فإنَّ القياسَ على هذا الفَذِّ[٥] الشَّاذِّ غيرُ سائغٍ ، ولاسيَّما إذا كان المقيسُ عليه فيه معنًى أوجَبَهُ شيءٌ ليس في المقيس مثلُهُ ؛ وهو كثرةُ الاستعمال . ألا ترى أنَّكَ تقولُ : لا أدْرِ ، ولم أُبَلْ[٦] فتَحْذِفُ لكثرَةِ الاستعمال ، ولا تقيسُ عليه غيرَهُ إذا كان متعرِّياً من المعنى الموجِبِ في هذا الحذفَ . وكذلك لا تقيسُ على

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥ ، وسر الصناعة ١/١١٣، ١١٨، ٢/٧٤٥ ، واللسان (ويل) .

(٢) في (ش) : « أناس » .

(٣) الكتاب ٢/١٩٥ ـ ١٩٦، ٣/٥ .

(٤) العين ٨/٣٥٠ ، وانظر الكتاب ٣/٥ .

(٥) الفذُّ : جاء في اللسان (فذذ) : « وكلمةٌ فذّةٌ وفاذّةٌ : شاذّةٌ » .

(٦) انظر الكتاب ٢/١٩٦ ، والمنصف ٢/٢٢٧ .

« وَيْلِمِّهِ » ما في الآية من حذْفِ الهمزة ؛ إذ لا يخلو الحذفُ فيها من أنْ يكونَ لكثرة الاستعمال كما ذَكَرْنا ، أو لأنَّها همزةٌ مبتدَأَةٌ ، فلو كان الحذْفُ لأنَّها همزةٌ مبتَدَأَةٌ لوجَبَ حذْفُ كلِّ همزةٍ مبتَدَأةٍ ، وذلك ظاهرُ الفساد . فثَبَتَ أنَّه كما ذَكَرْناه .

ويَفسُدُ حَذْفُ هذه الهمزة من جهةٍ أخرى ؛ وهي أنَّهُ إذا سَاغَ الحذفُ في بعض الأسماء أو الأفعال لكَثْرَةِ الاستعمال ، أو الاستثقال ، أو ضَرْبٍ من الضُّروب ، لم يَجُزْ حَذْفُ الحروف قياساً عليها ؛ لأنَّها قَبيلٌ غيرُها ونوعٌ سواها ، فحُكمُهُ في الحذف غيرُ حُكمها ؛ ألا ترى أنَّ الحذفَ لم يجئ في شيءٍ من الحروف إلاَّ في بعض ما كان مضاعَفاً نحو : « رُبَّ » و « إنَّ » و « كأنَّ » ، ولم يجئ في كل ذلك ، لم نعلَمْهُم حذفوا مِن « ثُمَّ » ولا « لعلَّ » ، وليس « إلى » بمضاعَفٍ فيجوزُ ذلك فيه[1]. ولهذا ذهب أهلُ النَّظَرِ في العربيَّةِ[2] إلى تغليب معنى الاسم على « مُذْ » لِمَكان الحذْفِ ، وتغليبِ معنى الحرف على « مُنْذُ » لتمامها، فلو جاء الحذفُ في الأسماء في نحو ذا لم يَجُزِ الحذفُ من الحروف قياساً عليها ؛ لقلَّةِ الحذفِ من الحروف . ولم نَعْلَمِ الحروفَ حُذِفَ منها شيءٌ إلاَّ ما ذَكَرْناه ، والألِفَ من « ها » التي للتَّنبيه في قولهم : « هَلُمَّ »[3] ، وذلك لكَثْرَةِ استعماله ، وبنائِهِ مع غيره . وليس في الحرْفِ الذي في الآية شيءٌ من ذلك ، فتجويزُ هذا فاسِدٌ في العربيَّةِ وقياسِهَا لِمَا ذَكَرْناه .

فأمَّا ما ذهب إليه الخليلُ في « لَنْ » ، فلم يَتْبَعْهُ في ذلك سيبويهِ[4]، ولا أحدٌ

---

(١) يردُّ على الكسائي الذي حذف الهمزة من « إليك » في النقل المتقدم عنه ص: ٤٩ .

(٢) انظر المقتضب ٣/٣١ ، ورصف المباني : ٣٨٧ ، والجنى الداني : ٣٠٤ .

(٣) لأنها مركبةٌ من « ها » للتنبيه » و « لُمَّ » فعلُ أمرٍ من لمَّ الله أمرَه أي: جمعه .

(٤) قال : « ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلتَ : أما زيداً فلن أضربَ ؛ لأن هذا اسمٌ والفعل صلةٌ، فكأنه قال : أما زيداً فلا الضربُ له » . الكتاب ٣/٥ .

ممّن رواهُ من أصحابِهِ ، وذهبوا كلُّهُم إلى فسادِهِ[1] .

ويَفْسُدُ قياسُ حَذْفِ الهمزة من « إلى » على التي في « وَيْلِمِّهِ » ، وعلى الألف في « هَلُمَّ » من جهةٍ أخرى ؛ وهي : أنَّ هذين الحرفين لَمَّا ضُمَّا إلى الاسمين غيرهما ، وكَثُرَ استعمالُهما ، صارا كالكلمة الواحدة المتّصلة من أجل اللُّزُوم ، والحذْفُ وسائرُ حروفِ التَّغيير والاعتلالِ إلى المتّصلِ أسْرَعُ[2] ، وفيه أوْجَدُ منه إلى المنفصل . فالحذفُ في هذين الحرفين يَسُوغُ ما لا يَسُوغُ في غيرهما ؛ لِمَا ذَكَرْنَاه من شِدَّة الاتّصال . ويدلُّكَ على شِدَّةِ اتّصالهما : أنّهُم اشتقُّوا منهما وهما مُرَكَّبان ،كما يُشتَقُّ من المفرَدَين ؛ قال أبو زيدٍ[3]: يُقالُ : « هو رَجُلٌ ويْلِمَّةٌ » ، والوَيْلِمَّةُ من الرِّجال : الدَّاهيةُ .

وقال الأصمعيُّ[4]: إذا قال لكَ: هَلُمَّ ، فقُلْ : لا أَهَلُمُّ . فهذا يدلُّ على إجرائهم الكلمتَين في الموضعَين مُجْرَى المفرَد، فاشْتُقَّ منهما كما اشْتُقَّ من المفرَد، فعلى حسَبِ هذا حسُنَ الحذْفُ منهما ،كما يُحْذَفُ من الكَلِمِ المفرَدة .

والمفرَدُ والمتّصِلُ وما جرى مَجْراهما يكونُ فيهما من الحذْفِ ما لا يكونُ في غيرهما من المنفصل في جميع أبواب العربيَّة ، ألا ترى أنّكَ تُدغِمُ مثل : مَدَّ وفَرَّ ، وما أشْبَهَ ذلك ، لا يكونُ فيه غيرُ الإدغام[5]، وأنتَ في « جَعَل لَكَ » و « فَعَل

---

(١) العبارة في (ش) : « سيبويه ولا كثير من أصحابه ويفسد قياس ... » .

(٢) في (ش) : « أسوغ » .

(٣) النوادر : ٥٨٣ ، وانظر الكتاب ٥/٣ .

(٤) نقله ابن جني في سر الصناعة ٢٣٤/١ عن شيخه أبي علي .

(٥) في (ش) : « لا يكونُ فيه الإدغام » .

لَبِدٌ »[١] ونحوِ ذلك مخيَّرٌ بين الإدغام والبَيَان ، فكذلك ما في الآية ، يمتنعُ الحذفُ من الحرف فيه لأنَّه منْفَصِلٌ . فهذه جهةٌ أخرى يمتنعُ لها الحذفُ من الحرفِ ويَضْعُفُ .

فأمَّا مثلُ: ﴿ وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الجَبَلِ ﴾[٢]، و﴿انْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ ا للهِ﴾[٣] / و﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾[٤] . فحَذْفُهُ مُطَّرِدٌ قياسيٌّ ، وليس من هذا الباب . [٤/ب]

فهذا شيءٌ عَرَضَ في هذه المسألة مما يَتَعَلَّقُ بها ، ثمَّ نعودُ إليها :

فأماَّ القولُ الآخَر الذي قاله سيبويهِ في اسم « ا للهِ » تعالى ، فهو أنَّ الاسمَ أصلُهُ « لاهٌ » ، وَزْنُهُ على هذا (فَعَلٌ) ، اللاَّمُ فاءُ الفعل ، والألفُ منقلبةٌ عن الحرف الَّذي هو عينٌ ، والهاءُ لامٌ . والذي دلَّهُ على ذلك أنَّ بعضَهم يقول : « لَهْيَ أبوكَ » ، قال سيبويه[٥] : « فقَلَبَ العينَ وجعلَ اللامَ ساكنةً ؛ إذْ صارت مكانَ العَين ،كما كانت العينُ ساكنةً، وتركوا آخِرَ الاسم مفتوحاً ،كما تركوا آخِرَ « أيْنَ » مفتوحاً . وإنَّما فعلوا ذلك به حيث غيَّروه لكَثْرَتِهِ في كلامهم ، فغَيَّرُوا إعرابَهُ كما غَيَّرُوهُ » . فالألفُ على هذا القَول في الاسم منقلبةٌ عن الياء[٦]؛ لظهورها في موضع اللاَّمِ المقلوبةِ إلى موضع العَين ، وهي في الوجه الأوَّلِ زائدةٌ

(١) انظر الكتاب ٤/٤٣٧ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ١٤٣ .

(٣) سورة الروم : من الآية : ٥٠ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٢٤ .

(٥) الكتاب ٣/٤٩٨ ، وانظر : الانتصار: ٢٣٣، والتعليقة على الكتاب ١/٢٧٨ ، وكتاب الشعر : ٤٥ وما بعدها (تحقيق د . الطناحي) ، والمسائل البصريات ٢/٩٠٩، والصحاح (ليه) .

(٦) قوله : « عن الياء » ساقطٌ من (ش) .

لـ(فِعَالٍ) ، غيرُ منقلبةٍ عن شيءٍ ، واللّفْظَتان على هذا مختلفتان ، وإنْ كان في كلٍّ واحدةٍ منهما بعضُ حروف الأخرى .

وذَكَرَ أبو العبَّاس هذه المسألةَ في كتابه المترجَم بـ « الغَلَط » ، فقال[1]: « قال سيبويه فيه : إنَّ تقديره (فِعَالٌ) ؛ لأنَّه « إِلاَهٌ » ، والألفُ واللاَّمُ في « الله » بدلٌ من الهمزة ، فلذلك لَزِمَتَا الاسمَ مثل : « أُناس » و « النَّاس » ، ثمَّ قال : إنَّهم يقولون: « لَهْيَ أبوكَ » في معنى : للهِ أبوكَ ، فقال : يُقَدِّمون اللاَّمَ ، ويؤخِّرُونَ العينَ » .
قال أبو العبَّاس[2]: « وهذا نقضُ ذلك؛ لأنَّه قال أوَّلاً : إنَّ الألفَ زائدةٌ؛ لأنَّها ألفُ (فِعَال) ، ثمَّ ذَكَرَ ثانيةً أنَّها عينُ الفعل » .

قال أبو عليٍّ : وهذا الذي ذَكَرَهُ أبو العبَّاس من أنَّ هذا القولَ نَقْضٌ مغالَطةٌ، وإنَّما كان يكونُ نَقْضاً لو قال في حرفٍ واحدٍ من كلمةٍ واحدةٍ وتقديرٍ واحدٍ : إنَّه زيادةٌ ، ثمَّ قال فيها نفسِها : إنَّها أصلٌ ، فهذا لو قاله في كلمةٍ بهذه الصِّفة لكان لا محالةَ فاسداً ، كما أنَّ قائلاً لو قال: إنَّ التّاءَ في « تُرْتُب »[3] زائدةٌ ، ثمَّ قال : إنَّها في « تَرْتَبَ » أصلٌ ، والكلمةُ لمعنًى واحدٍ من حروفٍ بأعيانها في الكلمة الأُولى ، لكان فاسداً منتَقِضاً ؛ لأنَّه جعلَ حرفاً واحداً من كلمةٍ واحدةٍ

---

(١) انظر قولَ أبي العبَّاس وردَّ ابن ولاَّدٍ عليه في الانتصار : ٢٣٣ ، وانظر كلام سيبويه في الكتاب ٢/١٩٥ ـ ١٩٦ ، ٣/٤٩٨ . والعبارة في (ش) : « فقال سيبويه : إن تقدير فعال ... » .

(٢) النص في الانتصار : ٢٣٣ .

(٣) ويقال أيضاً (تُرْتَب ، وتُرْتُب) . ومعناها : الأمر الثّابت . والتاء الأولى فيها زائدة لأنه ليس في الكلام كجَعْفُر ، وكذلك الاشتقاق يدل عليه لأنها من الشيء الراتب . الكتاب ٣/١٩٦ ، والتعليقة عليه لأبي عليٍّ ٣/١١ ـ ١٢. وانظر : المسائل البصريات ٢/٧٩٤، وسر الصناعة ١/١٢٠، ١٥٨، ١٦٨ ، والصحاح (رتب) .

زائداً أصلاً ، وهاتان حالتان يتنافى اجتماعُهُما في حرفٍ واحدٍ من كلمةٍ واحدةٍ في تقديرٍ واحدٍ . فلا يستقيمُ لذلك أنْ يُحكَمَ بهما عليه .

فأمَّا إذا قَدَّرَ الكلمةَ مُشْتَقةً من أصلَين مختلفَين ، لم يمتنع أن يُحكَمَ بحرفٍ فيه أنَّهُ أصلٌ ، ويُحكَمَ على ذلك الحرفِ أنَّهُ زائدٌ ؛ لأنَّ التَّقديرَ فيهما مختلفٌ وإنْ كان اللَّفظُ فيهما متَّفقاً ؛ ألا ترى أنَّكَ تقولُ : مَصِيرٌ ومُصْرَانٌ ومَصَارِينُ ، و « مَصِيرٌ » مِن صَارَ يَصِيرُ ، فتكونُ الياءُ من الأُولى زائدةً[1]، ومن الثَّانية أصلاً ، فلا يمتنعُ لاتِّفاقِهِما في اللَّفظ من أنْ يُحْكَمَ على هذا بالزِّيادة ، وعلى هذا بأنَّه أصلٌ[2] .

وكذلك « مَسِيلٌ » إن أخذْتَهُ مِن سَالَ يَسِيلُ [كان مَفْعِلاً][3]، و« مَسِيلٌ » إنْ أخذْتَه مِن مَسَلَ[4] كان (فَعِيلاً) .

وكذلك مَوْأَلَةٌ إنْ جعلْتَهُ (مَفْعَلَة)[5] مِن وَأَلَ ، وإنْ جَعَلْتَه مِن قولهم: « رَجُلٌ مَأْلٌ وامرأةٌ مَأْلَةٌ »[6] ،كان (فَوْعَلَة) .

وكذلك « أُثْفِيَّةٌ » ، إنْ أخذْتَه من قولهم : « هو يَثْفُوهُ »[7]، و « أُثْفِيَّةٌ » إن

---

(١) حيث هي من (مَصَرَ) . والمصير منها هو المِعَى ، والجمع : أمصرةٌ ومُصران مثل : رغيف ورُغفان . انظر اللسان (مصر) .

(٢) قوله : « وعلى هذا بأنه أصل » ساقط من (ش) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) والمَسَلُ والمسيلُ بمعنى المكان الذي يسيل فيه ماء السيل، والجمع : أمسلة ومُسُل ومُسلان ومسايل . انظر اللسان (سيل ، مسل) .

(٥) وهو قول سيبويه . انظر الكتاب ٩٣/٤ ، وسر الصناعة ١٥٤/١ .

(٦) رجلٌ مأْلٌ : ضخمٌ كثير اللحم تارٌّ . اللسان (مأل) .

(٧) أي : يتبعه .

أخَذْتَه مِن تَأَنُّفنا بالمكان[١] .

وكذلك « أرْوَى » [٢] إن نوَّنْتَهُ جاز أنْ يكون (أَفْعَل) مثل « أفْكَل » [٣]، وأن يكون (فَعْلَى) مثل « أرْطى » [٤]، فإنْ لم تنوِّنْهُ كان (فَعْلَى) والألفُ فيه مثلُ ألفِ حُبْلَى [٥].

وكذلك « أُرْبِيَّةٌ » لأصل الفَخِذِ[٦]، إن أخذْتَهُ من الأَرَبِ الذي هو التَّوَفُّرُ من قولكَ : أرَّبْتُ الشَّيءَ إذا وَفَّرْتَهُ ، وقولِهم : « فلانٌ أريبٌ » / أرادوا أنَّه ذو توفُّرٍ وكمالٍ ، (لأنَّه عضوٌ له من التَّوفُّر والكمال ما ليس لغيره) [٧] ، وإنْ أخذْتَهُ من رَبَا يرْبُو إذا ارتَفَعَ ؛ لأنَّهُ عُضْوٌ مرتفعٌ في القَصَبَة والخِلْقة ، فاللَّفظتان متَّفقتان ، والمعنيان مختلفان . وهذا كثيرٌ جداً ، تتَّفِقُ الألفاظُ فيه ، وتختلفُ المعاني والتَّقديرُ.

[٥/أ]

---

(١) فعلى الأول (هو يثفوه) معناه : هو يَتْبعُهُ ، ووزنه على هذا (أُفْعُولَة) ، والثاني (تأنُّفنا بالمكان) قال أبو زيد في النوادر : ٣٢٥ : « يقال: تأنَّفنا بالمكان تأنُّفاً إذا أَلِفُوهُ فلم يبرحوهُ » ووزنه على هذا (فُعْلُوِيَة) . وانظر كلام الفارسي على « أثفيَّة » فيما يأتي من هذا الكتاب عند قول الشاعر :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

وراجع : المنصف ٢/١٨٥ ، واللسان (ثفا) ١٤/١١٤ .

(٢) الأروى : جمع أُروية ، وهي أنثى الوعول . وانظر المسائل البغداديات : ١٢٧ .

(٣) الأفكل : رِعْدةٌ تعلو الإنسان . ولا فعلَ له . اللسان (فكل) .

(٤) الأرطى : شجرٌ ينبت بالرمل .

(٥) انظر اللسان (روى) ١٤/٣٥١ .

(٦) انظر : المنتخب ١/٨٥ ، والصحاح (ربا) والتاج (أرب ، ربو) .

(٧) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

فكذلك هذا الاسم الذي نقولُ : « لَهْيَ »، عند سيبويه يُقدِّرُهُ مقلوباً من (لاهٍ) . و(لاهٌ) على هذا الألفُ فيه عينُ الفعل[١] غير التي في « ا لله » إذا قدَّرْته محذوفاً منه الهمزة التي هي فاءُ الفعل ، فحُكِمَ بزيادة الألف من غير الموضع الذي حُكِم فيه بأنَّهَا أصلٌ ، وبأنَّها أصلٌ من غير الموضع الذي حُكِمَ فيه بأنَّهَا زائدةٌ ، فإذا كان كذلك سَلِمَ قولُهُ من النَّقض ، ولم يكُنْ فيه دَخَلٌ[٢] .

فإن قال قائلٌ : ما تُنكِرُ أنْ يكونَ « لاهٌ » في قول مَن قال : « لَهْيَ أبوكَ » هو أيضاً من قولكَ : « إلاهٌ » ، ولا يكونُ كما قدَّره سيبويهِ من أنَّ العينَ ياءٌ ؛ لكن تكونُ الياء[٣] في « لَهْيَ » منقلبةً عن الألِفِ الزَّائدَةِ في « إلاهٍ » ؟

قيلَ : الذي يمتنعُ له ذلك ويَبعُدُ أنَّ الياءَ لا تنقلِبُ عن الألِفِ الزَّائدةِ على هذا الحدِّ ، إنَّما تنقلِبُ[٤] واواً في « ضَوَارِبَ » ، وهمزةً في « كنائنَ »، وياءً في « دنانير » ، فأمَّا أنْ تنقلِبَ ياءً على هذا الحدِّ فبعيدٌ ، لم يجئْ في شيءٍ عَلِمْنَاه .

فإن قلتَ : فقد قالوا : زَبَانيٌّ[٥] وطائيٌّ ، فأبدلوا الألفَ من ياءَين زائدَتَين ، فكذلك تُبدَلُ الياءُ من الألِفِ الزَّائدةِ في « لَهْيَ » .

فالجوابُ : أنَّ إبدالَهُم الألِفَ من الياء في « زَبَانيّ » ليس بإبدالِ ياءٍ من

(١) قوله : « عين الفعل » ساقط من (ش) .

(٢) الدَّخَلُ : العيبُ .

(٣) في (ش) : « لكون الياء » .

(٤) أي : الألف .

(٥) نسبة إلى « زبينة » اسم قبيلة . انظر الكتاب ٣/٣٣٥ ـ ٣٣٦ .

الألفِ ، فيَجُوزُ عليه « لَهْيَ » ، ومَن أبدلَ الياءَ من الألِف في نحو قوله :

لَنضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا[(١)]

لم ينبغ لكَ أن تُجيزَ هذا قياساً عليه ؛ لأنَّ ذلك لغةٌ ليست بالكثيرة ؛ ولأنَّ ما قبل المبدَلِ قد اختَلَفَ[(٢)] . ألا ترى أنَّ العينَ في « قَفَيكا » متحرِّكةٌ ، وما قبلَ الياء في « لَهْيَ » ساكنٌ . وممَّا يُبعِدُ ذلك أنَّ القلبَ ضَرْبٌ من التَّصريف تُردُّ فيه الأشياءُ إلى أصولها . ألا ترى أنَّكَ لا تكادُ تجدُ مقلوباً محذوفاً منه ، بل قد يُرَدُّ منه في بعض المقلوب ما كان محذوفاً قبلَ القلب كقولهم : « هارٍ »[(٣)]، وذلك لأنَّهُ لَمَّا أُزيلَتْ حُرُوفُ الكلمة فيها عن نَظْمها ونَضْدِها ـ كما فُعِلَ ذلكَ بالتَّكسير والتَّصغير ـ أشبَهَهُمَا . فإذا أشبَهَهُمَا من أجل ما ذَكَرْنا[(٤)]، وجَبَ رَدُّ المحذوفِ إليه من أجل هذا الشَّبَه ،كما رُدَّ إليهما .

فلهذه المضارَعَةِ التي في القلْب بالتَّحْقير والتَّكسيرِ تَرَجَّحَ عندنا قَولُ مَنْ قال في « أَيْنُقٍ » : إنَّهَا (أعْفُل) ، قُلِبَتْ العينُ فيها فاءً[(٥)] على غير قياسٍ على قولِ مَنْ

(١) رجزٌ لرجل من حِمْيَر كما في النوادر : ٣٤٧ ، وقد أنشده أبو علي في المسائل العسكريات: ١١٤، وقبله :

يَا بْنَ الزُّبيرِ طَالَمَا عَصَيْكَا
وَطَالَ مَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَا

وانظر سر الصناعة ١/٢٨٠ ، والخزانة ٤/٤٢٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية: ٤٢٥ .

(٢) في (ش) : « قد اختلف فيه » .

(٣) في الصحاح (هور) : « هار الجرفُ يهور هوراً وهُؤوراً ، فهو هائرٌ ، ويقال : جرفٌ هارٍ، خفضوه في موضع الرفع وأرادوا هائرٌ ، وهو مقلوبٌ من الثلاثي إلى الرباعي ، كما قلبوا شائك السلاح إلى شاكي السلاح » .

(٤) في (ش) : « فيما ذكرنا » .

(٥) فأصل الكلمة على هذا (أنْوُق) على (أفْعُل) ، قدمت الواو على النون فصارت : (أونُق) ، ثم قلبت

=

قالَ : إنّهَا (أَيْفُل) وذهب إلى الحذفِ وتعويضِ الياء منها[١].

ويُقَوِّي الوجهَ الأَوَّلَ ثَبَاتُهُ في التَّكسير في قولهم : أَيَانِق . أنشَد أبو زيدٍ[٢]:

لَقَدْ تَعَلَّلْتُ عَلَى أَيَانِقِ
صُهْبٍ قَلِيلاَتِ الْقُرَادِ اللاّزِقِ

فإن قلتَ : فإذا كان الاسمُ على هذا التّقدير (فَعَلاً) بدلالة انقلاب العين ألفاً ، فهَلاّ كان في القلب أيضاً على زِنَتِهِ قبل القلب ؟ [٣]

قيلَ : إنَّ المقلوبَ قد جاء في غير هذا الموضع على غير زِنَةِ المقلوب عنه. ألا ترى أَنَّهُم قالوا : « له جاهٌ عند السُّلطان » ، فجاء على (عَفَلٍ)[٤]، وهو مقلوبٌ عن «الوجه » ، فهذا وإنْ كان عكسَ ما ذَكَرْناه من القلب الذي ذهب إليه سيبويه في الاسم في الزِّنَةِ ، فإنّه مثلُهُ في اختصاص المقلوب ببناءٍ غيرِ بناء المقلوب عنه ، وهذا يؤكِّدُ ما ذَكَرْناه من مشابهة القلب بالتّحقير / والتّكسير . ألا ترى أنَّ البناءَين اختلَفَا ، كما اختلَفَ التّحقيرُ والتّكسيرُ . [٥/ب]

الواو ياء فأصبحت (أَيْنُق) على (أَعْفُل) . انظر شرح التصريف للثمانيني : ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، وشرح الشافية ١/٢٢ .

وفي نسخة (ش) : « ياء » .

(١) وهو الذي ذهب إليه المصنف في تعليقته على الكتاب ٤/٢٦٤ ، وهو قول سيبويه في الكتاب ٤/٢٨٥ حيث قال : « كما جعلوا ياء أينق وألف يمان عوضاً » . وانظر شرح التصريف للثمانيني : ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، والنكت ٢/١١٦٦ .

(٢) النوادر : ٣٩٢ دون نسبة ، وهما في المخصص ١٤/١١٨ ، ١٧/١٤٥ ، واللسان (زهق) . ويروى معهما بيتٌ ثالث هو :

وذاتِ أَلْيَاطٍ وَمُخٍّ زَاهِقِ

(٣) انظر هذا التساؤل والجواب عنه في إيضاح الشعر : ٥٧ .

(٤) في النسختين (فعل) .

ومثلُ ذلك قولُهم : فُوْقٌ وفُقًا[1]، قال :

وَنَبْلِي وَفُقَاهَا كَـ ـعَرَاقِيبِ قَطًا طُحْلِ[2]

ومثلُ ذلك في البناء دون القلب : نُوْيٌ ونُؤْيٌ .

فأمَّا بناءُ الاسم فلأنّه تَضَمَّنَ معنى لامِ المعرفة كما تَضَمَّنَها « أمسِ » ، فبُني كما بُني ، ولم يُجعَل في القلب على حدٍّ ما كان قبل القلب ، فكما اختلَفَ البناءان ،كذلك اختلف الحذفان ، فكان في القلب على حدِّه في « أمسِ » دون « سَحَر » ، وقبلَ القلبِ على حدِّ الحذف من اللّفْظِ للتّخفيف لاجتماع الأمثال وتقديرِ الثّبات في اللّفظ ، نحو : ﴿ تَذَكَّرُوْنَ ﴾[3] في مَن خفّف ، و « يَسْطِيع » وما أشبه ذلك .

وحَكَى أبو بكرِ بنُ السَّرّاج أنَّ أبا العبَّاس اختارَ في هذا الاسم أنْ يكونَ أصلُهُ : « لاهاً » ، وأنْ يكونَ « لَهْيَ » مقلوباً ، وأنَّ القولَ الآخرَ الذي لسيبويه فيه من أنّه من قولهم : « إلاهٌ »[4]، وتشبيهَ سيبويه إياه بـ « أُناس » ليس كذلك ، وذلك أنّهُ يقال : أُنَاسٌ والأُناسُ[5] ، فإذا أدخَلَ الألِفَ واللاّمَ ثبَتَت الهمزةُ .

---

(١) في اللسان (فوق) : « الفُوقُ من السّهم : موضع الوتر ، والجمع : فُقًا ، مقلوبٌ » وأنشد البيت .

(٢) من الهزج ، وهو للفِنْدِ الزِّمّاني (شهل بن شيبان) في شعره : ٣١٠ ، وينسب إلى امرئ القيس بن عابس ، وهو في شعره : ٣٧٧ (ضمن أشعار المراقسة) . وقد أنشده الفارسي في المسائل البصريات ٩٢٠/٢ .

(٣) من الآية : ١٥٢ من سورة الأنعام ، وسور أخرى . وانظر السبعة : ٢٧٢ .

(٤) في (ش) : « لاه » .

(٥) « الأناس » سقطت من (ش) .

قال : وأنشَدَني أبو عثمانَ المازنيُّ :

إنَّ الْمَنَايَا يَطَّلِعْـــــــــنَ على الأُنَاسِ الآمِنِيْنَا[1]

فكذلك ثَبَتَت الهمزةُ في « الإلاه » .

قال أبو عليّ : وقد قدَّمْتُ في هذا الفصل[2] ما يُستَغنَى به عن الإعادة في هذا الموضع ، وصحَّةَ ما ذهب إليه سيبويه من حَذْفِ الهمزة التي هي فاءٌ ، وكونَ الألِفِ واللاّمِ عِوَضاً منها ؛ ألاَ ترى أنَّكَ إذا أثْبَتَّ الهمزةَ في « الإلاه » ولم تحذِفْ، لم تكن الألفُ واللاّمُ فيه على حدِّها في قولنا : « الله » ؛ لأنَّ قَطْعَ همزةِ الوصل لا يجوزُ في « الإلاه » كما جاز في قولنا : « الله » ؛ لأنَّهُمَا ليسا بعِوَضٍ من شيءٍ ، كما أنَّها في اسم « الله » تعالى عِوَضٌ بالأدلَّة التي أرَينا .

فأمَّا قولُهُم : « لاهِ أبوكَ » فقال سيبويه[3]: « حذفوا إحدى اللاّمَين من قولهم: « لاهِ أبوكَ » ، حَذَفوا لامَ الإضافة ، أو اللاّمَ الأخرى »[4] .

وذَكَرَ أبو بكرِ بنُ السَّرَّاج عن أبي العبَّاس أنَّه قال : « إنَّ بعضَهم قال : إنَّ المحذوفَ من اللاَّمَين الزَّائِدَةُ ، وقال آخَرون : المحذوفُ الأصلُ ، والمُبَقَّى الزَّائِدُ خلافَ قولِ سيبويه .

قال : فمِن حُجَّتِهم أنْ يقولوا : إنَّ الزَّائِدَ جاء لمعنًى ، فهو أَولى بأنْ يُترَكَ فلا يُحذَفَ ؛ إذ الزَّائِدُ لمعنًى إذا حُذِفَ زالت بحذْفِهِ دلالتُهُ التي جاء لها ، وقد

(١) سبق في صفحة : ٤٧ .
(٢) انظر صفحة : ٤٣ وما بعدها .
(٣) الكتاب ٤٩٨/٣ .
(٤) في (ش) : « حذفوا اللامين من قولهم : لاه أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى » .

رأيناهم يحذفون من نفس الكلمة في قولهم : لَـم يَـكُ ، ولا أَدْرِ ، ولم أُبَـلْ[١]؛ إذا كان الذي أُبقِيَ يدلُّ على ما أُلغِيَ ، فكذلك يكونُ المحذوفُ مـن هـذا الاسـم مـا هو من نَفْسِ الحـرف ، ويكـونُ المبَقّـى الزّائِـدَ ، وأيضـاً فمـا يُحـذَفُ مـن هـذه المكرَّراتِ إنَّما يُحذَفُ للاستثقال ، وإنَّما يقعُ الاستثقالُ فيما يتكرَّر لا في المبدوءِ به الأوَّلِ ، فالأَولى أنْ يُحذَفَ الذي به وقَعَ الاستثقالُ ، وهو الفاءُ وحرفُ التَّعريف. ألا ترى أنَّهم يُبدِلونَ الثّانيَ مِـن نحـو : « تَقَضَّيْـتُ » ونحـوِهِ ، و « آدَمَ » وشبهِهِ ، وكذلك حُذِفَتِ النُّونُ التي تكونُ مع علامةِ المتكلِّم المنصوبِ[٢] من « كـأنِّي » لَمَّـا وقَعَت بعد النُّونِ الثَّقيلةِ .

وأيضاً فإنَّ الحرفَين إذا تكرَّرا فكان أحدُهما لمعنًى ، وكان الآخَرُ من كلمةٍ ، حُذِفَ الـذي مـن الكلمـة ، وتُـرِكَ الـذي جـاء لمعنًـى وذلـك نحـو : « تكَلَّـمُ » ، فالمحذوفُ تاءُ (تَفَعَّلُ) لا التّاءُ التي فيها دليلُ المضارَعَةِ ، وكذلك يكون قولُهُـم : « لاهِ أبوكَ » . انتهت الحكايةُ عن أبي العباس .

قال أبو عليٍّ : والجوابُ عن الفصـل الأوَّل : أنَّ حـرفَ المعنـى قـد حُـذِفَ حذفاً مُطَّرِداً[٣] في نحو قولهم: « وا للهِ أفعلُ » ، إذا أرَدْتَ: وا للهِ لا أفعلُ، وحُـذِفَ أيضاً في قولهم : « لأَضْرِبَـنَّـهُ ذَهَـبَ أو مَكَثَ » ، وحُذِفَ أيضاً في قول كَثيرٍ مـن النَّحْوِيِّين [من] نحو : هذا زيدٌ قَامَ ، تريـدُ : قـد قـام[٤] / ، و﴿ **كَيْـفَ تَكْفُـرُونَ** [٦١/أ]

(١) انظر الكتاب ١٩٦/٢ ، والمنصف ٢٢٧/٢ .

(٢) في (ش) : « علامة المنصوب » .

(٣) انظر كلام أبي علي عن هذه المسألة في كتابه إيضاح الشعر : ٥٠ .

(٤) في (ش) : « جاءني زيد قامَ ، تريدُ : قد قام زيدٌ » .

با للهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً ﴾[١] . وليس في هذه الضُّرُوب المطَّرِدةِ الحذفِ دلالةٌ تدلُّ عليها من اللّفظ . فإذا ساغ هذا فحذفُ الذي يبقى في اللّفظ دلالةٌ عليه منه أَسْوَغُ .

وقد حُذفت همزة الاستفهام في نحو قول عِمرانَ بنِ حِطّانَ[٢]:

فَأَصْبَحْتُ فِيهِم آمِناً لاَ كَمَعْشَرٍ　　أَتَونِي فَقَالُوا مِنْ رَبِيْعَةَ أَو مُضَرْ

وأبياتٍ أُخرَ[٣] . وحُذِفَت اللاّمُ الجازمةُ في نحو قول الشّاعر[٤]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ　　إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ قَومٍ تَبَالاَ

وأنشَدَ أبو زيدٍ[٥] :

فَتُضْحِي صَرِيْعاً مَا تَقُومُ لِحَاجَةٍ

وَلاَ تُسْمِعُ الدَّاعِي وَيُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٨ . التقدير : « وقد كنتم » انظر معاني القرآن للفراء ٢٤/١ .

(٢) الخارجي ، يمدح قوماً من الأزد نزل بهم متنكراً فأكرموه. والبيت من الطويل وهو في شعر الخوارج: ١٨٢ ، وراجع تخريجه هناك. وقد أنشده الفارسي في إيضاح الشعر : ٦٨، ٤٢٠، وانظر أمالي ابن الشجري ٤٠٧/١ .

(٣) كقول الكميت :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلى الْبِيْضِ أَطْرَبُ　　وَلاَ لَعِباً مِنّي وَذُوْ الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أراد : أوَ ذو الشيب يلعب . وكقول عمر بن أبي ربيعة :

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْراً　　عَدَدَ الْقَطْرِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ

أراد : أتحبها ، يدل عليه ما قبله . وانظر كلام ابن جني على ذلك في الخصائص ٢٨١/٢ .

(٤) من الوافر ، وقد اختلف في نسبته، فنسب إلى أبي طالب ، وإلى حسّان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، ولم أقف عليه في شعرهما . وانظر : الكتاب ٨/٣ ، والمقتضب ١٣٠/٢، وسر الصناعة ٣٩١/١ ، والإنصاف ٥٣٠/٢ ، وشرح المفصل ٣٥/٧ ، والمغني : ٢٩٧ ، وشرح أبياته ٣٣٥/٤ ، والخزانة ١١/٩ .

(٥) من الطويل ، ولم أجده في النوادر اعتماداً على فهارسه ، وقد أنشده أبو عليٍّ في المسائل البغداديات: ٤٦٩ منسوباً إلى عمران بن حطان الخارجي ، ولم أجده في شعره ، ونقله عنه تلميذه ابن جني في سر الصناعة ٣٩٠/١. وانظر: شرح المفصل ٦/٧، ٢٤/٩ .

وأنشَدَ البغداديُّونَ[1] :

وَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي   وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيرِ مِنْكَ نَصِيبُ

وأنشَدوا[2] :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فإنَّ أَنْدَى   لَصَوتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وقال الكِسَائيُّ في قولِهِ تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا يَغْفِرُوا ﴾[3] إنما هو لِيَغْفِرُوا[4]، فحَذَفَ اللاّمَ . وقياسُ قوله هذا عندي أنْ تكونَ اللاّمُ محذوفةً من هذا القَبِيْلِ ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِيْنَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ ﴾[5]،

---

(١) من البسيط ، يخاطب الشّاعر به ابنه لما سمع أنه يتمنى موته. انظر: معاني القرآن للفراء ١٥٩/١ ، ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢ ، وسر الصناعة ٣٩٠/١ ، والمغني : ٢٩٧ ، وشرح أبياته ٣٣٣/٤ .

(٢) من الوافر ، وهو لدِثار بن شيبان النَّمَري ، ونُسِبَ في الكتاب ٤٥/٣ إلى الأعشى ، ونسبه القالي في أماليه ١٠٢/٢ إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانيهما . قال الأعلم في تحصيل عين الذهب : ٣٩٩ : ويروى للحطيئة ، وهو في ملحق ديوانه : ٣٣٨ . وفي شرح المفصل ٣٣/٧ هو لربيعة بن جشم . وانظر: معاني الفراء ٣١٤/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢، ومختارات ابن الشجري : ٤١٥ ، والإنصاف ٥٣١/٢ ، وضرائر الشعر : ١٥٠، والمغني : ٥١٩ ، وشرح أبياته ٢٢٩/٦ ، وشرح الشواهد للعيني ٣٩٢/٤ . والنَّدى : بُعْدُ الصوت ، والتقدير : لتدعي ولأدعُ على معنى الأمر .

(٣) سورة الجاثية : من الآية : ١٤ .

(٤) قال الفراء في معاني القرآن ٤٥/٣ : « فهذا مجزوم بالتّشبيه بالجزاء والشّرط كأنه قولك : قم تصبْ خيراً » . ومثل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ وقل لعبادي يقولوا ﴾ [الإسراء : ٥٣] . والجزم في (يغفروا) و(يقيموا) و(يقولوا) مختلف فيه على أقوال انظرها في التبيان ٧٦٩/٢ ، والدر المصون ٢٦٩/٤ (وهو أوفاها) ، والمغني : ٢٩٨ ، ٨٤٠ .
وانظر : الكتاب ٩٨/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢ ، والمقتضب ٨١/٢ – ٨٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٦٢/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٣/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٠٥/١ ، والمحرر الوجيز ٣٠٤/١٣ ، وأمالي ابن الشجري ٤٧٧/٢ ، وشرح الكافية ٢٤٨/٢ ، والبحر المحيط ٤٢٦/٥ .

(٥) سورة إبراهيم : من الآية : ٣١ . وقد نسب السمين الحلبي إلى أبي علي أنه يقول : « إنه مضارع صرف عن الأمر إلى الخبر ، ومعناه : أقيموا » قال : « وهذا مردود ... » . الدر المصون ٢٧٠/٤ .

وقالوا: « اللهِ لأفعَلَنَّ »[١].

وحُذِفَ الحرفُ في ما كان من نحو: « ما كان لِيَفْعَلَ »، ومع الفاء والواو وأو وحتّى.

فإذا حُذفَ في هذه الأشياء لم يمتنعْ حذفُهُ في هذا المواضعِ أيضاً؛ لأنَّ الدلالةَ على حذفه قائمةٌ. ألا ترى أنَّ انجِرَارَ الاسمِ يدلُّ عليه، كما أنَّ انتصابَ الفعل في المواضع التي ذكَرْنا يدلُّ عليه.

فالحذفُ في هذا الحرفِ الزّائدِ كالحذف في الحروف الأصليّة؛ إذ الدلالةُ قائمةٌ على حَذْفِهِ، كالدَّلالة على الحذْفِ من الأصل نحو: « لم أُبَلْ » وأَبْلَغ؛ لأنَّ الجرَّ في الاسم يدلُّ على الجارِّ المحذوفِ، وقد حُذِفَ الحرفُ الزّائدُ كما حُذِفَ الأصل نحو: إنّي ولعلّي، وكحَذْفِهِم التّاءَ من « استطاع »[٢]. وكذلك يَسُوغُ حَذْفُ هذا الزّائدِ الجارِّ. وقد حذفوا الجارَّ أيضاً في قولهم: « مَرَرْتُ برَجُلٍ إنْ صالِحٍ وإنْ طالِحٍ »[٣].

فليس في شيءٍ ذَكَروهُ في الفصل الأوّلِ ما يمتنعُ له حَذْفُ الحرفِ من قولهم: « لاهِ أبوكَ ».

وأمّا ما ذَكَروه في الفصل الثّاني من أنَّ الحذفَ إنّما يكونُ فيما يتكرَّرُ من الحروفِ؛ لأنَّ الاستثقالَ به يكونُ، فقد حُذِفَ الأوّلُ من الحروف المتكرِّرَة، كما حُذِفَ الثّاني منها، وذلك قولُهُم: ظَلْتُ ومَسْتُ[٤] ونحو ذلك.

(١) انظر الكتاب ٣/٤٩٨.

(٢) انظر الكتاب ١/٢٥، ٤/٢٨٥، ٤٨٣، وسر الصناعة ١/١٩٩، ٢٠٢.

(٣) انظر الكتاب ١/٢٦٢، والأصول ٢/٢٤٨، وإيضاح الشعر: ٦٣.

(٤) انظر الكتاب ٤/٤٨٢، والأصول ٤/٤٣٢.

فإن قلتَ : فما الدَّليلُ على أنَّ المحذوفَ الأوَّلُ ، وما يُنكِرُ أنْ يكونَ الثَّانيَ ؟

فالدَّليلُ على أنَّهُ الأوَّلُ قولُ مَن قال في « ظَلِلْتُ » : ظِلْتُ، وفي « مَسِسْتُ » : مِسْتُ[1]، فألْقَى حركةَ العينِ المحذوفةِ على الفاءِ ،كما ألقاها عليها في « خِفْتُ » و « هِبْتُ » و « طُلْتُ »[2] .

ويدلُّ أيضاً سُكُونُ الحرف قبلَ الضَّمير في « ظِلْتُ » و « طُلْتُ » ،كما سُكِّنَ في « ضَرَبْتُ » . ولو كان المحذوفُ اللاَّمَ دون العين لَتحرَّكَ ما قبلَ الضَّمير، ولم يُسَكَّن[3] . فقد دلَّكَ هذا على أنَّ المحذوفَ الأوَّلُ لا المتكرِّرُ . وقالوا : « عَلْمَاءِ بنو فلان »[4]، يريدونَ : على الماء ، و « بَلْحَارث »[5] ، فحذفوا الأوَّلَ .

وأمَّا ما ذَكَرُوه في الفصل الثَّالث : من أنَّ التَّخفيفَ والقلبَ يَلْحَقُ الثَّانيَ من المكرَّرِ دون الأوَّلِ ، فقد يَلْحَقُ الأوَّلَ من المكرَّر[6]،كما يلحقُ الثَّانيَ وذلك قولُهُم : دينارٌ وقِيراطٌ ودِيوانٌ ونحو ذلك ؛ ألا ترى أنَّ القَلْبَ لَحِقَ الأوَّلَ كما لَحِقَ الثَّانيَ في « تَقَضَّيْتُ » و « أَمْلَيْتُ » ونحوِ ذلك ، وقد خُفِّفَت الهمزةُ الأُولى

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٨٢ ، ٤٨٤ .

(٢) هِبت وخِفت على (فَعِلتُ) ، وطُلْتُ على (فَعُلْتُ) لقولهم: طويل . انظر المنصف ١/٢٣٨ ، ٢٤٧ .

(٣) في (ش) : « ولم يسكن في ضربت ، ولو كان المحذوف فقد دلّك ... » .

(٤) قال سيبويه : « ومثل هذا قول بعضهم: « علْمَاءِ بنو فلان ، فحذف اللام ، يريد: على الماء بنو فلان. وهي عربية » . الكتاب ٤/٤٨٥ . وانظر الأصول ٣/٤٣٤ .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٤/٤٨٤ : « ومن الشّاذ قولُهُم في بني العنبر وبني الحارث : بَلْعَنْبَر وبَلْحَارث بحذف النون » ، والأصل : بني الحارث ، وبني العنبر ، واللام والنون قريبتا المخارج . وانظر الأصول ٣/٤٣٣ .

(٦) في (ش) : « المكرر من الأول » .

كما خُفِّفَت الثَّانيةُ في نحو : ﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾[١] ونحو ذلك .

وأمَّا ما ذَكَرُوه من قولهم : « كَأَنِّي » ، فقد حُذِفَ غيرُ الآخِرِ من الأمثال إذا اجتمعت / نحو قولِهِم : « إنَّا نَفعلُ » ، فالمحذوفُ ينبغـي أنْ يكـونَ الأوسـطَ دون الآخِرِ . ألا تـرى أنَّ النُّـونَ الثَّانيـةَ قـد حُذِفَـتْ مـن « أنَّ » في نحـو : ﴿ عَلِـمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾[٢]. والنُّونُ من « فَعَلْنَا » لم تُحْذَفْ في موضعٍ ، فلذلك جَعَلْنَـا المحذوفـةَ الوسْطَى[٣]. وعَمِلَتِ المخفَّفَةُ في المضمَرِ على حدِّ ما عَمِلَت في المظهَرِ[٤] في نحو : إنْ زيداً منطلقٌ ولَمُنْطَلِقٌ ، وقد أجازه سيبويه[٥]، وزعم أنها قـراءةٌ . وقـد يجـيء على قياسِ ما أجازَهُ في الظَّاهر هذا البيتُ الذي أنشَدَهُ البغداديُّون[٦]: [٦/ب]

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَومِ اللِّقَاءِ سَأَلْتِنِي   فِـرَاقَـكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

إلاَّ أنَّ هذا القياسَ إنْ رُفِضَ كان وجهاً ؛ لأنَّ ما يُحذَفُ مع المظهَرِ أو يُبـدَلُ

---

(١) سورة محمد ﷺ : من الآية : ١٨ . وتخفيفُ الهمزة الأولى رواه سيبويه عن أبي عمرو . انظر الكتاب ٥٤٩/٣ ، والإقناع ٣٨٠/١ .

(٢) سورة المزمل : من الآية : ٢٠ .

(٣) من (كأنِّي) حيث إن الأصل : كأنَّني ، فحُذفت النون الوسطى .

(٤) عمل (إنْ) المخففة في الاسم الظاهر مسألة خلافية . انظر الإنصاف ١٩٥/١ ــ ٢٠٨ ، والتبيين : ٣٤٧ ـ ٣٥٢ .

(٥) أي : أجاز عمل (إنْ) المخففة في المضمَر . وليس سيبويه الذي زعم أنها قراءةٌ ، بل نقل ذلك فقال في الكتاب ١٦٦/٣ : « وزعموا أنَّهـا في مصحف أُبيٍّ : ﴿ أَنْهُمْ لا يَقْدِرُونَ ﴾ » . والضَّبطُ في الكتاب (أنَّهم) بتشديد النون ، وهو خطأ .

(٦) من الطويل ، وهو مجهول القائل ، انظر : معاني القرآن للفراء ٩٠/٢، والمنصف ١٢٨/٣، والأزهية: ٦٢ ، والإنصاف ٢٠٥/١ ، ورصف المباني : ١٩٦ ، والخزانة ٤٢٦/٥ ، وغيرها . قال ابن جني بعد الاستشهاد بالبيت : « خففها وأعملها في المضمر ، وهذا بعيدٌ ؛ لأن الإضمار يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها ، وكان حكمُهُ إذا أعملها في المضمر أن يثقِّلها ، ولكنه حمل المضمر على المظهر، وهو شاذ » .

إذا وُصِلَ بالمضمَرِ رُدَّ إلى الأصل ؛ ألا ترى أنَّهم يقولونَ : « مِن لَدُ الصَّلاةِ[1] » ، فإذا وَصَلوا بالمضمَرِ قالوا : « مِن لَدُنْهُ » ، و « مِن لَدُنِّي » ، وقالوا : « وا للهِ لأفعلنَّ » ، فلما وُصِلَ بالمضمَرِ قالوا : « به لأفعلنَّ »[2] .

ويذهب سيبويه إلى أنَّ « أنَّ » المفتوحَةَ إذا خُفِّفَت أُضمِرَ معها القِصَّةُ والحديثُ ، و لم يَظهَرْ في موضعٍ[3] . فلو كان اتِّصالُ الضَّمير بها مخفَّفَةً سائغاً لكان خليقاً أنْ يتَّصِلَ بالمفتوحةِ مخفَّفةً .

وقالوا : ذَيَّا وتَيَّا في تحقير « ذا » و « تا » . فاجتمعوا على حذْفِ الأوَّل من الأمثال الثَّلاثة .

فليس في هذا الفصل أيضاً شيءٌ يمنعُ جوازَ قولِ سيبويه .

وما قالوه من الحذف في « تَكَلَّمُ » و « تَذَكَّرُ » فإنَّما كان الحذْفُ في الثَّاني دون الأوَّل ؛ لأنَّهُ الذي يعتلُّ بالإدغام في نحو : « تَذَكَّرُ » ، ولأنَّه لو حُذِفَ حرفُ المضارَعَة لوَجَبَ إدخالُ ألفِ الوصلِ في ضَرْبٍ من المضارع نحو: تَذَكَّرُ ، ودُخُولُ ألفِ الوصلِ لا مسَاغَ له هنا ، كما لا يدخُلُ على أسماء الفاعِلِين والمفعولِين ، ولأنَّ حذفَ الجارِّ أقوى من حذْفِ حرفِ المضارَعَة ؛ للدَّلالة عليه بالجرِّ الظَّاهرِ في اللَّفظ . فلهذا حُذِفَ الثَّاني في هذا النَّحو دون حرفِ المضارَعَة ،

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٠٥ ، والمسائل البغداديات : ١٦٢ ، وسر الصناعة ٢/٥٤٦ .

(٢) في (ش) : « بك لأفعلن » .

(٣) قال سيبويه (رحمه الله) في الكتاب ٣/١٦٣ - ١٦٤ : « لا تُخفِّفُها في الكلام أبداً وبعدها الأسماءُ إلاّ وأنتَ تريدُ الثَّقيلةَ مضمراً فيها الاسم » .

(لا لأنَّ الحذفَ غيرُ سائغٍ في الأوَّل ممَّا يتكرَّر)[١]، لأنَّكَ قد رأيتَ مساغ الحـذف في الأوَّلِ في هذه المتكرِّرَةِ .

فليس في شـيءٍ ممَّـا احتجُّـوا بـه في أنَّ المحـذوفَ الآخِـرُ دون الأوَّل حُجَّـةٌ .

ويَثْبُتُ قولُ سيبويه في أنَّ المحذوفَ الأوَّلُ[٢] بدلالةٍ وهي أنَّ الـلاَّمَ منفتحـةٌ ، ولـو كانت اللاَّمُ في الكلمة لامَ الجرِّ لوَجَـبَ أنْ تَنْكَسِرَ ؛ لأنَّ الاسـمَ مُظهَـرٌ ، وهـذه اللاَّمُ تُكسَرُ مع المظهَرَة في الأمر الأكثرِ، فكما لا يجـوزُ لِتحـرُّكِ الـلاَّمِ أنْ يُقَـالَ : إنَّها لامُ التَّعريف ؛ لأنَّ تلك ساكنةٌ ، كذلك لا يجوز لِتحرُّكِهَا بالفتح أن يُقَـالَ : إنَّها الجارَّةُ ؛ لأنَّ تلك تُكسَرُ مع المظهَر ولا تُفتَحُ[٣].

فإن قلتَ : فقد فُتِحَت في قولهم :

يَا لَبَكْرٍ ... ...[٤]

ونحوِهِ ، فما يُنكِرُ أنْ تكونَ مفتوحةً في هذا الموضع أيضاً ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك لا يجوزُ هنا من حيث جاز في قولهم : « يا لَبَكْرٍ » ، وإنَّما جاز فيه لأنَّ الاسمَ في النِّداء واقعٌ موقعَ المضمَر ، ولذلك بُنِيَ المفرَدُ المعرفـةُ فيـه ، فكما جاز بناؤُهُ ، جاز انفتاحُ اللاَّمِ معه .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) أي :من « لاه » ، فالمحذوف على قول سيبويه لام الجر ؛ لأن الأصـل : لله ، وراجـع مـا سبق في صفحة : ٦١ .

(٣) في (ش) : « لا تكسر مع المظهر ولا تفتح » . وانظر إيضاح الشعر : ٥٦ .

(٤) من بيت مهلهل بن ربيعة :

يا لَبَكْرٍ أَنشِـرُوا لي كُليباً   يَا لَبَكْرٍ أَيْـنَ أَيْـنَ الـفِـرَارُ

وهو من المديد في ديوانه: ٣٢، وانظر الكتاب ٢١٥/٢ ، وشرح أبياته ٤٦٦/١ ، واللاّمات : ٨٧ ، والخصائص ٢٢٩/٣ ، والخزانة ١٦٢/٢ .

فإن قلتَ : تكـونُ الـلاَّمُ الجـارَّةُ هنـا مفتوحـةً لمجاوَرَتهـا الأَلِـفَ ؛ لأنَّهَـا لـو كُسِرَت كما تُكسَرُ مع سائر المظهَرِ ، انقلب الحرفُ الذي بعدها .

قيل : هذا القولُ لا يستقيمُ لقائله أنْ يقولَهُ ؛ لِحُكْمِهِ فيما يُتَنَازَعُ فيـه بمـا لا نظيرَ له ، ولا دلالةَ عليه ، وسائرُ ما لحقَتْـهُ هـذه الـلاَّمُ في المظهَـرِ يدفَـعُ مـا قالـه لمخالفته له .

ويمتنعُ من وجهٍ آخَرَ : وهو أنَّه إذا جَعَلَ هـذه الـلاَّمَ هـي الجـارَّةُ فهـي غـيرُ ملازمةٍ للكلمة ، وإذا لم تكن ملازمةً للكلمة لم يُعتَدَّ بها ، وإذا لم يُعتَدَّ بها فكأنَّهُ / قد ابتدأ بساكنٍ، فمِن حيث يمتنع الابتداءُ بالسَّاكن، يمتنع ما ذَهَبَ إليه في هذا. [٧/أ]

وممَّا يؤكِّدُ ذلك : أنَّ أهلَ التَّخفيف لم يخفِّفُوا الهمزةَ المبتدَأَةَ ؛ لأنَّ التَّخفيـفَ تقريبٌ من السَّاكن ، فإذا رفضوا ذلك لتقريبه من السَّاكن مع أنَّه في اللَّفظ ووَزْنِ الشِّعر بمنزلة المتحرِّك ، فألاَّ يُبتَدَأَ بالسَّاكن المحْضِ ويُرفَضَ في كلامهم أَجْـدَرُ . ألا ترى أنَّ مَنْ كان مِن قولـه تخفيـفُ الأُولى مـن الهمزتـين إذا التَقَتَـا[١] وافَـقَ الذيـن يخفِّفُون الثَّانيةَ[٢]، فتَرَكَ قولَهُ في نحو: ﴿ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾[٣]؛ لِمَا كان يَلْزَمُهُ من الابتداء بالحرف المقرَّبِ من السَّاكن ، وإذا كانوا قد حَذَفوا الألفَ مـن « هَلُـمَّ »؛ لأنَّ اللاَّمَ التي هي فاءٌ لَمَّا كانت متحرِّكةً بحركـةِ غيرهـا ، صـار كأنَّـه في تقديـر السُّكون ، فحُذِفَ كما كان يُحذَفُ مع السَّاكن ، مع أنَّ الحرفَ بُنِي مـع الفعـل حتَّى صار كالكلمة الواحدة . فأنْ تكونَ اللاَّمُ في « لاهٍ » هي الجـارَّةُ أَبْعَـدُ ؛ لأنَّـه

---

(١) وهو مذهب أبي عمرو فيما حكاه عنه سيبويه . انظر الكتاب ٥٤٩/٣ ، والإقناع ٣٨٠/١ .

(٢) تخفيف الثانية قراءة ورش وقنبل . انظر الإقناع ٣٧٨/١ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ .

(٣) سورة هود : آية : ٧٢ .

يَلْزَمُ أنْ يُبْتَدأَ بساكنٍ ؛ لأنَّ اتِّصَالَ الجارِّ بـه ليـس كاتِّصـال حـرْفِ التَّنبيـه بذلـك الفعل ؛ ألا ترى أنَّه قد بُنِيَ معه على الفتح ،كما بُنِيَ مع النُّون في « لأفْعَلَنَّ » علـى الفتح ، فإذا قدَّرُوا المتحرِّكَ في اللَّفظ تقديرَ السَّاكنِ فيما هو متَّصِلٌ بالكلمة لمكان البناء معها ، فالسَّاكنُ الذي ليس بمتحرِّكٍ مع ما هو في تقدير الانفصال منه أجدرُ أن يَبْعُدَ في الجواز .

فأمَّا ما أنشَدَهُ بعضُ البصريِّين من قول الشَّاعر :

أَلاَ لاَ بَارَكَ اللَّهُ في سُهَيلٍ　　　إذَا مَا اللَّهُ بَارَكَ فِي الرِّجَالِ[1]

فمِمَّا يجوزُ في الشِّعر دون الكلام . وينبغي أنْ يُوَجَّـه هـذا علـى أنَّـه أخرَجَـهُ على قول مَنْ قال : إنَّ أصلَ الاسم « إلاهٌ » فحَذَفَ الألـفَ الزَّائِـدَةَ ،كمـا يُقصَـرُ الممدودُ في الشِّعر ، ولا نَحمِلُهُ على الوجه الأخير فيَلْزَمُهُ فيـه أنَّـهُ حَـذَفَ العيـنَ ؛ لأنَّ ذلك غيرُ مستقيمٍ ، ولا موجودٍ إلاَّ في شيءٍ قليلٍ .

فهذا مما يُبيِّنُ لكَ أنَّ الأوْجَهَ من القولين هو أنْ يكونَ أصلُ الاسم « إلاهٌ » .

قال أبو عليٍّ : فأماَّ الإمالةُ في الألف من اسم « الله» تعـالى فجـائزٌ في قيـاس العربيَّة . والدَّليلُ على جوازها فيه أنَّ هـذه الأِلـفَ لا تخلـو مـن أنْ تكـونَ زائـدةً لـ(فِعَال) كالتي في « إزارٍ » و « عِمَادٍ » ، أو تكونَ عينَ الفعل . فإن كـانت زائـدةً لـ(فِعَال) جازت فيها الإمالةُ من جهتَين :

إحداهما : أنَّ الهمزةَ المحذوفةَ كانت مكسورةً ، وكسرُها يُوجِبُ الإمالـةَ في الألِفِ ،كما أنَّ الكسرةَ في « عِمادٍ » تُوجِبُ إمالةَ أَلِفِهِ .

---

(١) من الوافر ، ولم أقف على نسبته . وانظر : سر الصناعة ٧٢١/٢ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، والمحتسب ١٨١/١، ٢٩٩، والممتع ٦١١/٢ ، وضرائر الشعر : ١٣١ ، ورصف المباني : ٣٤١ ، والخزانة ٣٥٥/١٠ . وجه الاستشهاد أنه حذف الألف التي بعد اللام من لفظ الجلالة في الشَّطر الأوَّل .

فإن قلتَ : كيف تُمالُ الألِفُ من أجل الكسرة وهي محذوفةٌ ؟

فالقولُ فيها : إنّهَا وإنْ كانت محذوفةً مُوجبةٌ للإمالة ،كما كانت تُوجبُهَا قبلَ الحذف ؛ لأنّهَا وإنْ كانت محذوفةً فهي من الكلمة ، ونظيرُ ذلك ما حكاه سيبويهِ[1] من أنَّ بعضَهُم يُمِيلُ الألِفَ في « مَادٌ » و « شَادٌ »[2] للكسرة المنْويَّةِ في عين (فَاعِلٍ) المدغَمَةِ ، قال[3] : « ومنهم مَن يقولُ : هذا مَاشٍ فَيُمِيلُ الألِفَ في الوقف وإن لم يكنْ في لفظِهِ بالكلمة كسرةٌ » . فكذلك الألِفُ في اسم « ا لله » ﷻ ، يجوزُ إمالَتُهَا وإنْ لم تكن الكسرةُ ملفوظاً بها .

ويجوزُ إمالَتُهَا من جهةٍ أخرى ؛ وهي أنَّ لامَ الفعلِ منجَرَّةٌ[4]، فتجوزُ الإمالةُ لانجرَارِهَا . قال سيبويه[5]: « سمعناهم يقولونَ : مِنْ أَهْلِ عَادٍ » . قال: « وقالوا[6]: مَرَرْتُ بِعَجْلانِكَ ، فأَمَالُوا » ، فكذلكَ أيضاً تجوزُ الإمالة في الألِفِ من اسم « ا لله » . فإنْ كانت الألفُ في الاسم عَيناً ليست بزائدةٍ ، جازت إمالَتُهَا وحَسُنَتْ فيها ؛ إذ كان / انقلابُهَا عن الياء بدلالةِ قولهم : « لَهْيَ أبوكَ » ، وظهورُ الياء لَمَّا قُلِبَت إلى موضع اللاّمِ . [٧/ب]

فإذا لم تَخْلُ الألِفُ من الوجهَين اللّذَين ذَكَرْنَا ، وكان جوازُ الإمالَةِ فيها على ما أَرَيْنَا ، عَلِمْتَ صحّتَهُ ، فإنْ ثَبَتَت بها قراءةٌ ، فهذه جهةُ جوازِهَا .

* * *

(١) الكتاب ٤/١٣٢ .
(٢) الذي في الكتاب ٤/١٣٢ : مادٌّ وحادٌّ .
(٣) انظر الكتاب ٤/١٢٢ ، ١٣٢ بغير لفظه ، وانظر التعليقة عليه لأبي عليٍّ ٤/١٩٠ .
(٤) في (ش) : « متحركة » .
(٥) الكتاب ٤/١٢٢ .
(٦) في الكتاب : «وقالوا في الجرّ ... » .

[سورة الفاتحة]

المسألة الثانية

قال[١] في قوله ﷻ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الآية : ٤][٢] :

« [موضعُ] (إِيَّاك) نصبٌ بوقوع الفعل عليه ، وموضع الكاف في (إِيَّاكَ) خفضٌ بإضافة (إِيَّا) إليها ، و(إِيَّا) اسمٌ للمضمَر المنصوب إلاّ أنه ظاهرٌ يُضافُ إلى سائر المضمَرَات[٣] نحو قولكَ : إياكَ ضربتُ ، وإِيَّاه حَدَّثتُ[٤]، ولو قلتَ: إِيَّا زيدٍ حَدَّثْتُ كان قبيحاً ؛ لأنه خُصَّ به المضمَرُ، وقد رُوِيَ عن العرب رواه الخليلُ[٥]: «إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوَابِّ » ومَن قال: إنَّ (إِيَّاكَ) بكماله الاسمُ ، قيل له: لم نرَ اسماً للمضمَر ولا للمظهَر يُضَافُ ، وإنَّما يتغيرُ آخِرُهُ ، ويبقى ما قبل آخِره على لفظٍ واحدٍ ، والدَّليلُ على إضافته قولُ العرب : « إِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوابِّ » ، وإجراؤُهُمُ الهاءَ في (إِيَّاه) مُجراها في (عصاه) » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١ - ٤٩ .

(٢) جاء الحديث عن الآية (٧) من سورة الفاتحة في المسألة [١٧] حيث جمعها الفارسيُّ مع الآية (٧١) من سورة البقرة كما هي عادته في جمع بعض الآيات مع غيرها لمناسبة بينها .

(٣) هذا رأي الخليل ، وأغلب البصريين على أنه اسمٌ مضمرٌ والضمائر المتصلة به حروف لا موضع لها . وذهب الكوفيون إلى أن الضمائر المتصلة به هي الضمائر المنصوبة، وأن (إيا) عماد، وبعضهم ذهب إلى أنه بكماله هو الضمير . والمسألة خلافية انظرها في الإنصاف ٦٩٥/٢ . وراجع : إعراب القرآن للنحاس ١٧٣/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٩/١ - ٧٠ .

(٤) في (ص) : إياك .

(٥) انظر الكتاب ٢٧٩/١ ، والإنصاف ٦٩٥/٢ . والشوابُّ : جمع شابّة .

قال أبو عليٍّ (أيَّدهُ ا لله)[١] : الدَّليلُ على أنَّ هذا الاسمَ مضمَـرٌ ليـس بمظهَـرٍ أنّه في جميع الأحوال منصـوبُ الموضـع ، وليـس في الأسمـاء الظّـاهرة اسـمٌ يَلزَمُـهُ الانتصابُ ، ولا يَرتَفِعُ إلاَّ ما كان ظرفاً ، وليس (إيَّا) بظـرفٍ فيَـلزَمَ إجـازةُ هـذا الحكمِ عليه ، فكونُهُ منتصباً أبداً دليلٌ أنّه ليس بظاهر[٢] .

ويدلُّ أيضاً على أنّه ليس بظـاهر تغـيُّرُ ذاتِـهِ ، وامتنـاعُ ثباتـه في حـال الرَّفـع والجرِّ ، وليس كذلك الأسماءُ الظّاهرَةُ ؛ ألا ترى أنّها تَعتَقِبُ عليهـا الحركـاتُ في آخِرِها ، ويُحكَمُ لها بها في موضعها من غير تغيُّر نفسِهَا ، فمخالفـةُ هـذا الاسـمِ في هذا الذي وصَفْناه للمظهَر تدلُّ على أنّه مُضْمَرٌ ليس بمظهَر .

فإن قلتَ : ما يُنكِرُ أن يكونَ هذا الاسمُ محكوماً لـه في موضعه بـالنَّصْب ، وأنْ يكونَ حرفُ العلّة آخِرَهُ في موضع نَصْبٍ ،كما أنَّهُ من « عَصًـا » ونحـوه مـن المعتلِّ كذلك ، فلا يكونُ حينئذٍ خارجاً ممّا عليه جملةُ الأسماءِ الظّاهرة ؟

فالقول : إنَّ هذا التّقديرَ فيه غيرُ سائغٍ ؛ ألا ترى أنَّ « عصًا » وما أشبهها ممَّا يُحكَمُ في حرف العلّة منه بالنّصب ، يَثْبُتُ في حـال الرِّفـعِ والجـرِّ ثَباتَـهُ في حـال النّصْب ، وليس « إيَّـا » كذلـك ؛ لأنّهـا تقـعُ في موضـع النَّصْـبِ دون الموضعَـين الآخَرَين[٣]، (فليس « إيَّا » إذاً مثلَ « مِعْزى » ونحوِهِ ، فيكونُ الآخِرُ منه في موضعٍ

---

(١) عبارة « قال أبو علي رحمه ا لله » أو « أيده ا لله » تكررت كثيراً في نسخة دون أخرى ، ولـن أكـرر الإشارة إليها .

(٢) انظر الحديث عن (إيا) مفصلاً في سر الصناعة ٣١٢/١ ، ٦٥٥/٢ .

(٣) قوله : « دون الموضعين الآخرين » وضعت في (ش) بعد كلمة (النصب) السابقة .

نَصْبٍ)[١] ،كما أنَّ الأواخِرَ من الظَّاهرة كذلك لكنَّه في موضع نصبٍ ، (كما أنَّ الكافَ مِن « رأيتُكَ » في موضع نَصْبٍ)[٢]، وكما أنَّ « هُوَ » و « أنتَ » في نحـو : « ما جاء إلاَّ أنتَ » ، و « ما قام إلاَّ هُوَ » في موضع رَفْعٍ ؛ لأنَّ « إيَّا » كنايةٌ لازمةٌ لموضِعٍ ،كما أنَّ الكافَ و « هُوَ » و « أنتَ » ونحوَها كناياتٌ لازمةٌ لمواضِعَ، فكما لا يُحكَمُ لآخِرِ « هُوَ » و« أنـتَ » ونحوِهمـا بحركـةٍ تكـونُ بهـا في موضـع رَفْـعٍ ، كذلك لا يُحكَمُ لآخِرِ « إيـَّا » بحركةٍ تكونُ بها في موضع نَصْبٍ .

وقولُ أبي إسحاقَ في آخِرِ الفصل : « إنَّ الهاء في (إيَّاهُ) مَجْرَاهـا كـالَّتي في عَصَاهُ » إنْ أرادَ به شرحَ ما ذهب إليه من أنَّ « إيَّـا » اسمٌ ظاهرٌ في موضع نَصْبٍ، كما أنَّ الأواخِرَ من المعتلَّة نحو : « عصًا » و « مِعْزًى » محكومٌ في مواضعها بحَسَبِ الإعراب الذي يستحقُّهَا ، فهو فاسدٌ لِمَا ذَكَرْنَاه ، وإنْ أرادَ أنَّ اتصالَهُ بالهاء على حدِّ اتصالِ « عصًا » به في أنَّ الألِفَ تبقى على سكونها وصورتها ،كما يكونُ في « عصًا » كذلـك ، ولا تنقلـبُ يـاءً كمـا تنقلـب الـتي في «إليـه » و « عليـه » فهـو صحيحٌ .

ويدل أيضاً على أنّه اسمٌ مضمَرٌ أنّه في المنصوب / نظيرُ «أنتَ » في المرفوع ، فكما أنَّ « أنتَ » مضمَرٌ ،كذلك قولُنا : « إيَّـاكَ » مضمَرٌ . [٨/أ]

فإن قال قائلٌ : إذا كان اسماً مضمَراً فكيـف جـاز إضافتُـهُ في قولهـم : إيَّـاكَ وإيَّاهُ ونحوِ هذا ، والمضمَرُ لا يُضافُ ؛ لأنَّ الإضافة للتخصيـص ، والمضمَـرُ أشـدُّ

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

المعارف تخصيصاً ؟

فالقولُ : إنَّ النُّظَّارَ في العربيَّة اختلفوا في ذلك[١]؛ فحَكَى أبو بكر محمَّدُ بنُ السَّرِيِّ السَّرَّاج ، عن أبي العبَّاس محمَّدِ بنِ يزيدَ أنَّ الخليل[٢] يذهب إلى أنَّ « إيَّا » مضمَرٌ مضافٌ . وحُكِيَ عن المازنيِّ مثلُ هذا القول المحكيِّ عن الخليل في أنه اسمٌ مضمَرٌ مضافٌ .

وحَكَى أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس[٣] عن أبي الحسن الأخفشِ ، وأبو إسحاقَ عن أبي العبَّاس غيرَ منسوبٍ إلى الأخفش أنَّه اسمٌ مفرَدٌ[٤] مضمَرٌ ، يتغيَّرُ آخِرُهُ كما يتغيَّرُ أواخِرُ سائر المضمَرات لاختلاف أعداد المضمَرين ، وأنَّ الكافَ في « إيَّاكَ » كالتي في « ذلك » في أنَّه دلالةٌ على الخِطاب فقط مجرَّدةً من كونها علامةً للمضمَر .

ولا يجيزُ أبو الحسن فيما حُكِيَ عنه : إيَّاكَ وإيَّا زيدٍ ، وإيَّايَ وإيَّا الباطلِ ، فقال قائلٌ مُنْكِراً عليه قولَه و رَادّاً : إنَّ الكافَ التي في « إيَّاكَ » ليست كالَّتي في «ذلك »؛ لأنَّ « إيَّا » قد تُضافُ إلى الهاء فيقالُ : إيَّاهُ وإيَّاهما ، وتُضافُ إلى المتكلِّم أيضاً في « إيَّايَ » ونحوِهِ ، فاعتقابُ هذه الأوصافِ[٥] عليه يدلُّ أنَّه ليس

---

(١) في هذه المسألة خلاف واسع بين العلماء انظر تفصيله في: سر صناعة الإعراب ٣١٢/١ ـ ٣١٨ ، ٦٥٥/٢ ، حيث نقل ابن جني عن أبي عليٍّ حلَّ كلامه هنا ، والإنصاف ٦٩٥/٢ ، وراجع كتاب من آراء الزجاج النحوية ص: ٣٧ ـ ٤٦ ففيه بسطٌ للمسألة .

(٢) انظر العين ٤٤٠/٨ ـ ٤٤١ . والمرجع السابق .

(٣) في (ش) : وحكى أبو العباس عن أبي الحسن ...

(٤) أي : غير مضاف .

(٥) في (ش) : الإضافات .

بمنزلة الكاف في « ذلك » وأنّه ضميرٌ .

والجوابُ : أن لأبي الحسن أنْ يستَدِلَّ بترْكِهِم تأكيدَ هذا المضمَرِ في « إيَّاكَ » وقلَّةِ إضافتِهِم له إلى المظهَرِ أنَّ سائرَ علامـاتِ الضَّمـير في « إيـَّا » سـوى الكـاف حروفٌ غيرُ أسماءٍ . ألا تَرَى أنَّه لم يُسْمَعْ : إيـَّاكُم كُلَّكُم ، وإيـَّاكَ نفْسِكَ .

فإن قلتَ : فقد قال سيبويه[1] عن الخليل : « لو أنَّ قائلاً قال : إيـَّاكَ نفسِكَ لم أعنِّفْهُ » فليس ذلك بروايـةٍ ، ولا محضَ إجـازةٍ ، وهـو قيـاسٌ علـى مـا حكـاه سيبويه من قوله[2]: « حدَّثني مَن لا أتَّـهِمُ عن الخليل أنْـه سمِـعَ أعرابيّـاً يقـولُ : إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ » ، وكأنَّ أبا الحسن استقلَّ هذه الروايـةَ و لم يجدها كثيرةً ، فلم يَقِسْ عليها ، و لم يعتَدَّ بها . ألا تَرَى أنَّـه لم يُجزْ : إيـَّاكَ وإيـَّا الباطلِ ، ولا يَستَحْسِنُ الجميعُ إضافـةَ هـذا الاسـمِ إلى الظّـاهر . فهـذان الأمـران يُقَوِّيـَان أنَّ هذه العلاماتِ في هذا الاسمِ ليست بأسماءٍ .

وبعدُ ، فإذا جاز أن تكونَ الكافُ والياءُ والألِفُ والواوُ تارةً أسمـاءً ، وتـارةً حروفاً ، جاز ذلك في سائر هذه العلامات و لم يمتنع ، فتكونُ الكافُ[3] والهـاءُ في هذا الاسم لعلامة الخطاب والغيبة فقط ،كما كانت تلك الحروفُ الأُخَرُ لهما من غير أن تكون اسماً ، فيكون تغُيُّرُ هذا الآخِرِ بتغيُّرِ المضمَرين كتغيُّرِ « ذلـك » ومـا أشبهه من علامات الخطابِ .

---

(١) الكتاب ١/٢٧٩ .

(٢) الموضع السابق .

(٣) في النسختين : « التاء » ، ولعل ما أثبت الصواب .

فما اعتلَّ به مَنْ ذَكَرَ أنَّه اسمٌ ظاهرٌ من الإضافة ليس بحجَّةٍ ؛ لاحتماله أنْ يكونَ غيرَ مضافٍ بما ذَكَرْنَاه ، وثبتَ بما قدَّمْنَاه من الأدلَّة أنه مضمَرٌ ليس بمظهَر.

وشبَّهَ هذا القائلُ في « إيَّا » : إنَّه اسمٌ مظهَرٌ هذا الاسمَ بـ « كِلا » ، فذَكَرَ أنَّه مثلُ « كِلا » في أنَّه يُتوصَّلُ به إلى المضمَر كما يُتوصَّلُ بـ « كِلا » إليه .

قال أبو عليٍّ : وليس « كِلا » مثل « إيَّا » ؛ لأنَّها تَتصَرَّفُ ، وتُضافُ إلى المظهَرِ إضافةً مطَّردةً كما تُضافُ إلى المضمَر ، وتُضَافُ إلى المفرَدِ الذي يُرادُ به الكثرةُ، وينقلب حرفُ الإعراب فيه كما ينقلب في « أخيك » و« أبيك » و« فيك » والتثنيةِ والجمعِ،/ ويؤنَّثُ، ويُبدَلُ من لام فِعْلِهِ التَّاءُ. فليس « إيَّا » مثلَ « كِلاَ »؛ لأنَّ « كِلاَ » اسمٌ مُفْرَدٌ مُظْهَرٌ يدلُّ على الاثنين[1]،كما أنَّ « كُلاًّ » اسمٌ مفردٌ مُظْهَرٌ يدلُّ على الجميع ، والذي يَلْزَمُنَا أنْ نُفَصِّلُ من حيث شَبَّهَ ، فنرى أن «كِلاَ» ليس بوُصْلَةٍ إلى المضمَرِ ؛ لإضافَتِهِم إيَّاه إلى الظَّاهر ، نحو قولِهِ : كِلاَ الفريقَين ، وأنشَدَ :

[٨/ب]

وَكِلاَهُمَا في كَفِّه يَزَنِيَّةٌ	والهُنْدُوَانِيَّاتُ يَخْطَفْنَ الْبَصَرْ[2]

---

(١) البصريون يرون أن (كِلا) ومثله (كلتا) اسمٌ مفرَدٌ لفظاً مثنى معنى ، أما الكوفيون فيرون أنهما مثنى لفظاً ومعنى . انظر تفصيل ذلك في شرح أبيات الإيضاح للقيسي ٤٠٤/١-٤٠٨ ، والإنصاف ٤٣٩/٢ ، وقد استوفى الفارسي رحمه الله الحديث عن (كلا) وما تضاف إليه في « المسائل الشيرازيات » : ١٠٨ - ١٢٥ (مخطوط) .

(٢) العبارة من قوله قبل الشاهد : « نحو قوله » إلى هنا من نسخة (ش) ، وفي ص : جاءت العبارة هكذا: « نحو قوله :

وَكِلاَهُمَا في كَفِّه يَزَنِيَّةٌ	كِلاَ الفريقَين اشتَهَرْ

والسُّرَيْجِيَّاتُ يَخْطَفْنَ الْقَصَرْ

وقال الشَّمَّاخُ :

كِلاَ يَوْمَي طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ ، آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ(١)

ونحو هذا ، فليس « كِلاَ » متوَصِّلاً به إلى المضمَر ، لكنّه اسمٌ ظاهرٌ؛ لإبدالهم اللاّمَ منه كإبدالهم إيّاه من « أُخْت » ، ولِلَحاق علامةِ التّأنيث به . وبَدَلُ الحروف ، والتّأنيثُ ، وانقلابُ حروفِ الإعراب لا يلحَقُ شيءٌ منه الأسماءَ

وقال الشماخ : ... » . ويظهر أن فيه خلطاً وتحريفاً .

وقوله : « والسُّرَيْجِيَّاتُ يَخْطَفْنَ الْقَصَرْ » بيتٌ للعجاج في ديوانه : ٤٢ ، وصحة روايته :

« وبالسريجيات يخطفن القصر »

والسُّريجياتُ : ضربٌ من السُّيوف منسوبةٌ إلى شيء . ورواها ابن سيده : «السريجيات » بالجيم المعجمة ، قال : « والسُّريجيات (بالجيم) منسوبةٌ إلى قينٍ يقالُ له : سُرَيجٌ ، قال العجاج :

والسُّريجيَّات يخطفنَ القَصَر »

والقَصَرُ : أصولُ الأعناق ، الواحد : قَصَرَة . انظر جمهرة اللغة ١٢٨١/٣ ، والمخصص ٢٥/٦ . ويَزنيَّةٌ : رماحٌ منسوبةٌ إلى ذي يزن (أحد ملوك حمير) ، تنسب إليه لأنه أول من عملت له . اللسان (يزن) . والهندوانيَّات : السُّيوفُ المنسوبة إلى حديدِ بلاد الهند .

وقد أنشد الفارسي الشطر الأول من الشاهد في مسائله الشيرازيات : ١١٠ (مخطوط) ، والشطر الثاني في اللسان (خطف) .

(١) من الوافر ، وهو للشَّمَّاخ بن ضرار الغطفاني في ديوانه: ٣١٩، وهو مطلع قصيدة له في مدح عَرَابَةَ بن أوس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (من بني مالك بن الأوس ، صحابي جوادٌ ، من سادات المدينة المشهورين ، أدرك حياة النبي ﷺ وأسلم صغيراً ، وفد الشام في أيام معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وله معه أخبارٌ ، توفي بالمدينة نحو سنة (٦٠ هـ) ، اتصل به الشماخ ومدحه ، وهو الذي يقول الشماخ فيه :

إِذَا مَا رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةُ بِالْيَمِيْنِ

فأجزل عَرَابةُ عطاءه . انظر الاصابة ترجمة : ٥٥٠٠ ، والخزانة ٣٤٩/٤ ، ٣٥٣) .

والبيت في : المحتسب ٣٢١/١ ، والإنصاف ٦٧/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٣ . وطُوالةَ: موضعٌ ببرقان فيه بئرٌ ... وقال نصر : طُوالةَ : بئرٌ في ديار بني فزارة لبني مرة وغطفان قال الشماخ ... » وأنشد البيت . انظر معجم البلدان ٤٥/٤ . وأروى : اسم محبوبته .

المضمَرَةَ، فَبَيِّنٌ أنَّ « إيَّا » ليس كـ « كِلا »؛ إذ لم نجدْ شيئاً مماً وجَدْناه في « كِلا » فنستَدِلَّ به على أنَّه اسمٌ ظاهرٌ ، ويَبْطُلُ أنْ يكونَ « إيَّا » مثل « كِلاَ » في أنَّه مُتَوَصَّلٌ به إلى المضمَر؛ لاطِّراد إضافة « كِلا » إلى الظَّاهر ، وامتناع إضافة « إيَّا » إليه مطَّرداً .

وقولُ أبي إسحاقَ[1]: « مَن قال : إنَّ (إيَّاكَ) بكماله الاسم[2]، قيلَ له : لم نَرَ اسماً للمضمَر ولا للمظهَر يُضافُ ، إنما يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ ، ويبقى ما قبل آخِره على لفظٍ واحدٍ » . في عبارته اختلالٌ ، وأحسَنُ ما نصرِفُهُ إليه أن نوجِّهَهُ على أنه يريد به تضعيفَ قول أبي الحسن[3]: « إنَّه اسمٌ مفرَدٌ مضمَرٌ » ، وقد قدَّمْنَا ذِكْرَ ما لَهُ أن يَحتَجَّ به .

فأمَّا ما حكاه أبو العبَّاس عن الخليل أنه مضمَرٌ مضافٌ ، وما حَكَيْتُهُ عن المازنيِّ من ذلك ، فهو مستبعَدٌ لا أعلَمُ له سماعاً يَعْضُدُهُ ، ولا قياساً يُثْبِتُهُ .

وحُكي عن أبي عثمانَ أنَّه قال : « لولا قولُهُم : (وإيَّا الشَّوابِّ) ، لكانت الكافُ للمخاطبة كالتي في (ذلك) » .

والذي عندي أنَّ حَمْلَ هذه الحكايةِ على الشُّذوذ أسهلُ من إضافته إلى المضمَر ؛ إذ الغرضُ في الإضافة التَّخصيصُ ، والمضمَرُ على نهاية التَّخصيص ، فلا وجهَ إذاً لإضافته .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٩ .
(٢) وهو قول الكوفيين . انظر مشكل إعراب القرآن ١/٧٠ ، والإنصاف ٢/٦٩٥ .
(٣) انظر ما سبق في صفحة : ٧٦ .

ويُقَوِّي قولَهُم - يعني (المازنيَّ والخليلَ في أنَّ « إيـَّا » مفـرَدٌ مضمَـرٌ)[١] ـ مـا حكاه سيبويهِ[٢] من أنَّ بعضَهُم سمِـعَ : « خَرَجْـتُ مَعَهُـم » ، فقـال : مـعَ مَنِـينَ ؟ فاستفهَمَ عن المضمَرِ كما يُستَفهَمُ عـن المنكـور . ألا تـرى أنَّ « منّـا » و « مَنِـينَ » ونحوَه يقَعُ استفهاماً عن النَّكَرات دون المعارفِ والمختَصَّاتِ .

* * *

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) انظر الكتاب ٢/٤١٠ - ٤١١، والذي في الكتاب : « وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول : ضَرَبَ مَنٌ مَنًا » .

[سورة البقرة] :

المسألة الثّالثة

قال(١) في قوله ﷻ : ﴿ الم ★ ذَلِكَ ﴾ [الآيتان : ١ ، ٢] :

« ففي فتح الميم قولان :

أحدهما: لجماعة من النّحْويين(٢) وهو أنَّ هذه الحروفَ مبنيةٌ على الوقف ، فيجب بعدها قطعُ ألفً الوصل فيكون الأصلُ : ﴿ الـمْ ★ أَللهُ ﴾(٣)، ثمَّ طُرِحَت فتحةُ الهمزة على الميم ، وسَقَطَت الهمزة ، كما تقول : واحدْ ، إثْنَان ، وإنْ شئْتَ قلتَ: واحد اثْنان ، فألقَيْتَ كسرةَ همزة « إثنين » على الدّال .

وقال قومٌ من النّحْويين: لا يَسُوغُ في اللّفظ أن يُنطَقَ بثلاثة أحرف سَوَاكِنَ، فلا بدَّ من فتحة الميم التي في : ﴿ الـمَ ★ الله ﴾ لالتقاء السّاكنين ، (أعني الميمَ واللاّمَ التي بعدها) . وهذا القولُ صحيحٌ لا يمكنُ في اللّفظ غيرُه(٤) .

وأمّا مَنْ زعَمَ أنّه إنّما أُلْقِي حركةَ الهمزة فيجبُ أن يقرأ : ﴿ الـمْ ★ أَللهُ ﴾، وهذا لا أعلَمُ أحداً قرأ به إلا الرُّؤَاسيّ(٥)، فأمّا مَن رواه عن عاصمٍ فليس بصحيح الرّواية .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٦٥ ـ ٦٦ . وفي (ش) جاء في البداية قوله : « ومن السورة التي يذكر فيها البقرة قال في قوله عز وجل » .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٥٩ .

(٣) سورة آل عمران : ١ ـ ٢ .

(٤) وهو قول سيبويه كما سيمر بعد قليل ، وانظر الكتاب ٤/١٥٣ .

(٥) محمد بن الحسن بن أبي سارة الكوفي ، أستاذ الكسائي والفراء ، كان رجلاً صالحاً ، وهو أول من وضع كتابا في النحو من الكوفيين . انظر أخباره في : طبقات اللغويين والنحويين : ١٢٥، ونزهة الألبا : ٥٤ ، وبغية الوعاة ١/٨٢ . وهذه القراءة منسوبة إليه في معاني القرآن للفراء ١/٩ .

وانظر قراءة عاصم في معاني القرآن للفراء ١/٩ ، والسبعة : ٢٠٠ ، ومختصر الشواذ : ١٩ . وهي كقراءة الرؤاسي بتسكين الميم وقطع الألف ، وفي معاني الزجاج ضبطت بكسر الميم ، وهو خطأ .

وقال بعضُ النحويين : لو كانت متحرِّكةً لالتقاء السَّاكنين لكانت مكسورةً . وهذا غَلَطٌ بَيِّنٌ ، لو فعلنا ذلك في التقاء السَّاكنين إذا كان الأوَّلُ ياءً لَوَجَبَ أن تقول : أينِ زَيدٌ ، وكيفِ زَيدٌ ، وإنَّما وقع الفتح[1] لِثِقَلِ الكسرة بعد الياء » .

قال أبو عليٍّ / (أيَّده الله) :

[٩/أ]

هذه الحروفُ موضوعةٌ على الوقف عليها دون الوصل بها ، والدَّليلُ على ذلك قولُهُم في التَّقطيع والتَّهجِّي : قاف ، صاد ، لام ، ونحو ذلك مِمَّا جاء على أكثرَ من حرفَين فلم تُحرَّك أواخِرُهُنَّ . ونظيرُ هذه الحروف في أنَّها موقوفةٌ غيرَ موصولةٍ أسماءُ العدد نحو : ثلاثه ، أربعه ، وما بعد ذلك ، فإذا أَخبَرْتَ عن حروف الهجاء أو أسماءِ الأعداد فقد أخرَجْتَهَا بذلك من حيِّزِ الأصوات ، وأدْخَلْتَهَا في جملة الأسماء المتمكِّنَةِ ، واستَحَقَّتْ أنْ تُعرَبَ للإخبار عنها ، وأنَّه لا معنى للحرفيَّة فيها ؛ إذ زال إرادةُ الحكاية بها، فدخَلَتْ بذلك في حدِّ المتمكِّنات، وخَرَجَتْ من باب الأصوات ، (وكذلك العددُ إذا أردْتَ به معدوداً ولم تُرِدِ العددَ وحدَه دون المعدود أعْرَبْتَ)[2] .

وكذلك إذا عَطَفْتَ ؛ لأنَّ الأصواتَ ليس حكمُها أن تُعطَفَ بحروف العطف ؛ إذ حالُ[3] العطف كالتَّثْنِيَةِ .

---

(١) في (ش) : « وقع الفعل » .
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
(٣) في (ش) : « إدخال » .

وأمَّا قولُهُ ﷻ : ﴿ الم * الله ﴾ فمذهبُ سيبويهِ[1] فيه أنَّه حُرِّكَ لالتقاء السَّاكنين ، والسَّاكنُ الذي حُرِّكَ له الميمُ هو لامُ التَّعريف . والدَّليل على صحة ذلك أنه لا يخلو من أن يكون محرَّكاً لالتقاء السَّاكنين كما ذهب إليه ، أو حُرِّكَ لأنَّ فتحةَ الهمزة أُلقِيَت عليه ، كما قال مَن خالفَه[2]، فتبيَّنَ أنه لا يجوزُ أنْ تكونَ[3] الحركةُ للهمزة ؛ إذ هذا الحرفُ رَسْمُهُ وحُكْمُهُ أن يُجتَلَبَ[4] في الابتداء إذا احتِيجَ إلى اللَّفظ بحرفٍ ساكنٍ دون الصِّلة والإدراج . فإذا اتَّصل السَّاكنُ المجتلَبُ له هذا الحرفُ بشيءٍ قبلَه ، استُغْنِيَ عنه فحُذِفَ ، ولم يُحتَجْ إليه فاطُّرِحَ . فإن كان المتَّصلُ به السَّاكنُ متحرِّكاً بقي على حركته ، نحو : ذَهَبَ ابنُكَ ، وإن كان حرفاً ساكناً غيرَ لِينٍ أو مضارِعاً لِلّين حُرِّكَ نحو : ﴿ عَذَابٍ ارْكُضْ ﴾[5] و﴿ أَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا ﴾[6] وزَيدُنِ العاقلُ ، ونحو ذلك ، فكذلك الهمزةُ في اسم « الله » من قوله : ﴿ الم * ألله ﴾ إذا اتَّصلَ بما قبلها لَزِمَ حذفُها ، كما لَزِمَ إسقاطُها فيما ذَكَرْنا ، فإذا لَزِمَ حذفُها لَزِمَ حَذْفُ حركتها أيضاً ؛ لأنَّكَ لا تجدُ

---

(١) الكتاب ١٥٣/٤ .

(٢) أجازه الأخفش مع إجازته قولَ سيبويه أيضاً ، انظر معاني القرآن ٢٢/١ ـ ٢٣ . قال : « فلما كانت (ميم) ساكنة وبعدها حرفٌ مقطوعٌ مفتوحٌ جاز أن تحرك الميم بفتحة الألف ، وتحذف الألف في لغة من قال : مَنَ بُوكَ ؟ فلا تقطع » . وانظر ما يأتي في صفحة : ٩١ وما بعدها .

(٣) في (ش) : تخفيف .

(٤) في (ص) : يختلف .

(٥) سورة ص: الآيتان : ٤١ ـ ٤٢ .

(٦) سورة الجن : آية : ١٦ .

هذه الهمزةَ المجتَلَبَةَ في موضعٍ مُلقَاةٌ[١] وحَرَكَتُهَا مُبقَاةٌ ، فإذا لَزِمَ حَذْفُها من حيث ذَكَرْنَا، لم يَجُزْ إلقاؤها على الحرف السَّاكن . فليس حركةُ الميم إذاً بحركة الهمزة، وإذا لم تكن[٢] حركةَ الهمزة بدلالة ما ذَكَرْنَا ، ثَبَتَ أنَّهَا حركةُ التقاء السَّاكنين ؛ إذ لا قِسمَ ثالثاً .

ويدلُّ أيضاً على امتناع قولِ مَن قال بذلك : أنَّ (هذه الهمزةَ في الابتداء)[٣] في التوصُّلِ إلى النُّطق بالسَّاكن نظيرُ الهاء التي تلحَقُ في الوقف لتَبْيين الحركة وإثباتِها ، فكما أنَّ الحرفَ الذي تُجتَلَبُ له الهاءُ في الوقف إذا اتَّصَلَ بشيءٍ بعده لم تَتَبَيَّن حركتُهُ بها ؛ لقيام ما يتَّصِلُ به مَقَامَه ، فحَذَفْتَهُ ساكناً كان أو متحرِّكاً ، كذلك يَلْزَمُ أنْ تُحذَفَ الهمزةُ إذا اتَّصل ما اجتُلِبَت لسكونه بشيءٍ قبلَه ، وإثباتُها في الوصل خطأٌ ، (كما أنَّ إثباتَ الهاء في الوصل خطأٌ)[٣] .

فإنْ قال : إنَّ هذه الحروفَ موضوعةٌ على الوقف (دون الوصل)[٣] ، فإذا كان كذلك وَجَبَ أنْ تَثْبُتَ الهمزةُ ولا تُحذَفَ ،كما تَثْبُتُ في الابتداء مفتوحةً ، فإذا لَزِمَ ألاَّ تُحذَفَ كما لا تُحذَفُ في الابتداء ، لم يمتنع أن تُلقَى حركَتُهَا على ما قبلها .

قيلَ : إنَّ وضْعَ هذه الحروفِ على الوقف دون الوصل لا يُوجِبُ قطعَ ألِفِ الوصل وإثباتَه في المواضع التي يسقُطُ فيها ، كما لا يُوجِبُ / تغييرَ حركتِهِ ، [٩/ب]

---

(١) في (ص) : ملغاة .

(٢) في (ش) : وإذا أمكن .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

وكما لا يُوجِبُ أن يجتلبَه لمتحرِّكٍ ، وأنت إذا ألقيتَ حركتَهَا على السَّاكن فقد وصَلْتَ الكلمة التي فيها بما قبلها (وإن كان ما قبلها)[١] موضوعاً على الوقف . فقولُكَ : ألقَيْتُ حركَتَه عليه ، بمنزلة قولكَ : وصَلْتُهُ ؛ إذ لا تُلقَى حركةُ الهمزة على ساكنٍ قبلَها إلاّ في الوصل ؛ ألا ترى أنّكَ إذا خَفَّفْتَ : « مَنْ أَبُوكَ » قلتَ : مَنَ بُوْكَ[٢]، ولو وَقَفْتَ لم تُلْقِ الحركةَ عليها ، فإذا وصَلْتَهَا بما قبلها لزمَ إسقاطُها، وكان إثباتها مخالفاً لأحكامها في سائر متصرَّفَاتها وفاسداً من أجل ذلك .

فإن قال قائلٌ: إذا جاز أن تَثْبُتَ هذه الهمزةُ إذا تحرَّكَ ما بعدها[٣] في نحو قولهم: أَلَحْمَر[٤]، وإن كانت الحركةُ فيما بعدها قد تحذِفُها في نحو: « سَلْ » و « رَهْ »[٥]، فلِمَ لا يجوزُ ثَبَاتُها إذا اتَّصَلَ بما قبلها في الآية ، وإنْ كان قد يُحذَف إذا اتَّصَلَ بما قبلها في مثل : ﴿ **لَوِ اسْتَطَعْنَا** ﴾[٦] ونحوِهِ من السَّواكن ؟

قيلَ : إنّمَا جاز ثَبَاتُهَا في هذا الموضع وحَسُنَ من حيث كانت النيَّةُ بما بعدها السُّكونَ ، فكما ثبتت إذا كان ما بعدها ساكناً ، كذلك تثبُتُ إذا كان في نيَّةِ سكونٍ ، وكما أُجْرِيَ المتحرِّكُ مُجْرَى السَّاكن إذا كان التَّقديرُ به السُّكونَ ، كذلك أُجْرِيَ السَّاكنُ مُجْرَى المتحرِّك إذا كان التَّقديرُ به الحركةَ . ألا تراهم

---

(١) ساقط من (ش) .
(٢) انظر الكتاب ٣/٥٤٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٣ .
(٣) في (ش) : « قبلها » .
(٤) انظر الكتاب ٣/٥٤٥ .
(٥) في (ش) : سدورة . وانظر المسائل المشكلة (البغداديات) : ١٩٠ .
(٦) سورة التوبة : آية : ٤٢ .

قالوا : « لَقَضُوَ الرَّجُلُ »[١] ، فتركَت الياءُ على انقلابها مع زوال الضَّمَّة التي قَلَبَتْهَا في اللَّفظ ، وإنَّما لم يُعتَدَّ بالحركة في لام التَّعريف وبالسُّكون في عين (فَعُلَ) لكونهما زائلَين غيرَ ثابتَين . ألا ترى أنَّ مَن حقَّقَ أسْكَنَ اللام في « الأحمر » ، ومَن لم يخفِّف الضَّمَّة حَرَّكَ العين[٢]، فلما كانا غيرَ لازمَين لم يُعتَدَّ بهما ،كما لم يُعتَدَّ بواو « وُوْرِيَ » وواو « نُوْي »[٣] ، ونحو ذلك ممَّا لا يَلْزَم . فلا يجوزُ قَطْعُ الألِفِ في ﴿الم * الله﴾ من حيث تَثْبُتُ في هذا الموضع . ألا ترى أنَّ مَن يقولُ : « ألَحْمَر » فيُثْبِتَهَا مع تحرُّكِ ما بعدها ، لا يُثبتُهَا إذا اتَّصلَ بشيءٍ قبلَهَا ساكناً كان أو متحرِّكاً، فيقولُ : هذا لَحْمَرُ[٤] فيَحذِفُ ،كما يقولُ : عُمَرُ لَحْمَر فلا يُثْبِتُ .

فإلقاءُ الحركة من اسم « الله » على الميم السَّاكنة لا يجوزُ من حيث جاز قطعُ الهمزة وإثباتُها في قولهم: « ألَحْمَر » ، وقد قالوا: « لَحْمَر » ، فأَسْقَطوا الهمزةَ لتحرُّكِ ما اجتُلِبَت له ، وإن كانت الحركةُ غيرَ لازمة ،كما قالوا : « رُيَّا »[٥]

---

(١) يقال : « لَقَضُوَ الرَّجُلُ » إذا بالغتَ في الخبر عنه بجودة القضاء . قُلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، حيثُ إن الأصل (لقَضُوَ الرجل) بضم الضاد ، ثم أسكنت ونويت الضمة فيها .

(٢) من « لقَضْوَ » فيقال : لَقَضُوَ .

(٣) مخفف « نؤي » حيث أقروا الواو وإن كانت ساكنة قبل ياء ، وإنما هو لما فيها من نية الهمزة. انظر المنصف ١٢٥/٢ ، وسر الصناعة ٤٨٦/٢ . والنُّؤي : الحفير حول الخيمة يمنع عنها ماء المطر . انظر اللسان (نأى) .

(٤) انظر التكملة : ٢١٤ ، والمسائل البغداديات : ١٨٩ ، وسر الصناعة ٤٨٥/٢ .

(٥) الأصل : « رُوْيا » تخفيف « رؤيا » ، إلا أنهم أجروا الواو في « روْيا » وإن كانت بدلاً من الهمزة مجرى الواو اللازمة ، فأبدلوها ياءً وأدغموها في الياء بعدها فقالوا : رُيَّا ،كما قالوا : طويتُ طَيّاً ،

فأَدْغَموا وإن كانت الواوُ غيرَ لازمةٍ .

فإن قال : إذا كانت النيَّةُ بهذا الحرف السُّكونَ ، ومِن أجل ذلك ثَبَتَت الهمزةُ في قولهم : « أَلَحْمَر » ، فكيف وَجْهُ قراءة أبي عمرٍو : ﴿ عَاداً لُّوْلَى ﴾[1] بإدغام النُّون في اللاَّم ، والمدغَمُ فيه لا يكونُ إلاَّ متحرِّكاً ، فإذا كان التَّقديرُ باللاَّم الإسكانَ ، فهلاَّ امتنع الإدغامُ فيها ،كما يمتنع في الحرف السَّاكن ؟

قيل : إنَّها وإنْ كان منويّاً بها الإسكانُ ، فإنَّ الإدغامَ غيرُ ممتنع ؛ ألا تراهم أَدْغَموا « عَضَّ » و « فِرَّ » ونحوَ ذلك ، والحرفُ الثَّاني ساكنٌ لوقوعه موقوفاً للأمر، فكما لم يمتنع الإدغامُ في هذه اللاَّمات لسكونها ، كذلك لا يمتنع في لام التَّعريف في « الأُولى » ، وإنْ كان التقديرُ بها الإسكانَ . وقد ذَكَرْنَا ذلك بأبسَطَ من هذا في موضَعٍ آخرَ[2]. قال أبو عثمانَ : وإليه ذهب أبو عمرٍو[3] .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ جاز إلقاءُ حركة هذه الهمزة على ما قبلها في الوصل كما جاز ثَبَاتُها فيه في قولهم: « يا أَللَّهُ اغْفِرْ لي »، وفي قولهم: « أفأَللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ »[4]، وقولهم : « أَالرَّجُلُ قال ذا » . ألا ترى أنَّ الهمزةَ قد ثبتت في هذه المواضعِ وهي

= وشويتُ شيًّا ، وأصلها : طوْياً وشوْياً ، ثم أبدلوا الواو ياءً ، وأدغموها في الياء فصارت طيّاً وشيّاً، فعلى هذا قالوا : رُيّا . انظر سر الصناعة ٢/٤٨٦ .

(١) سورة النجم : آية : ٥٠ ، وانظر السبعة : ٦١٥ ، والحجة لأبي علي ٦/٢٣٧ ، والمسائل البغداديات : ١٩١ - ١٩٢ .

(٢) بسطه في المسائل البغداديات : ١٩٠ - ١٩٤ ، والحجة ٦/٢٣٧ - ٢٤٠ .

(٣) انظر التكملة : ٢١٥ ، والمسائل البغداديات : ١٩١ ، والحجة ٦/٢٣٧ .

(٤) انظر الكتاب ٤/٤٤٥ ، والمسائل البغداديات : ١٨٩ ، والنكت ٢/١٢٥٣ .

مُدرَجَةٌ ليست بمبتدَأةٍ ، فكذلك تقديرُ إثباتِهَا موصولةً في الآيةِ، / وإذا ثبتت [١٠/أ] موصولةً و لم يلزَمْ حذفُها ، لم يمتنع أن تُلقَى حركتُهَا على السَّاكن الذي قبلها في الآية ؟

قيل : إنَّ ثباتَ الألِفِ في هذه المواضع نادرٌ شاذٌ عمَّا عليه الكثيرُ وجاء عليه الجمهورُ، فلا يجب أن يُترَكَ الكثيرُ إلى القليل[1]، والشَّائعُ إلى النَّادر ، ومع ذلك ففي كل موضعٍ من هذه المواضع التي أُثبِتَت فيها الهمزةُ في الوصل معنًى له جاز قطعُ هذه الألف وإثباتُها في الصِّلة والدَّرْجِ ليس بموجودٍ في الآية ، (فإذا لم يوجد شيءٌ من هذه المعاني في الاسم الذي قبله)[2] لم يجز أن يُجعَلَ حُكْمُهُ حُكْمَ ما بعد فاتحة السُّورة في القطع .

أمَّا قولُهُم : « أفأللّهِ » فإنَّما جاز إثباتها في الصلة لمعاقبتها حرفَ القَسَم ، وقيامها مَقَامه ، وكونِها بدلاً منه ، فلما كانت بدلاً مما يَثبُتُ ثَبَتَتْ لتدلَّ عليه . وهذا مذهبُ سيبويه .

وأمَّا ثَبَاتُها مع همزة الاستفهام فللفصل بين الخبر والاستخبار .

وأمَّا قولهم : « يا أللّهُ » فلأنَّ النِّداءَ مَوضِعُ تغييرٍ، يُغيَّرُ فيه الشَّيءُ بالزِّيادة والنُّقصان منه، والتَّغيير عمَّا يكونُ عليه في غيره . وليس شيءٌ من هذه المعاني التي ذَكَرْنَاها في هذه المواضع في الفاتحة ، فيجوزُ قطعُ الهمزة فيها وإلقاءُ حركتِهَا منها على السَّاكن قبلها .

---

(١) في (ص) : القليل إلى الكثير .

(٢) ساقط من (ش) .

فإن قال : إنَّ هذا الاسمَ فيها[١] محذوفٌ منه الهمزةُ ، والألفُ واللاَّمُ عِوَضٌ من المحذوف عندكم ، فهلاَّ جاز ثَبَاتُها في الوصل لكونها عِوَضاً ،كما جاز ثَبَاتُهَا فيه لَمَّا كان عِوَضاً في قولك : أفأ للهِ لَتفعَلَنَّ ؟

قيل : إنَّ قطْعَهَا[٢] في الفاتحة لا يَلزَمُ ؛ لكونها بدلاً من الهمزة ، ولو وجب ذلك لَلَزِمَ أن تُقطَعَ وتَثْبُتَ في اسم « الله » في كلِّ مَوضِعٍ ؛ إذ كانت الهمزةُ منها محذوفةً في سائر المواضع ، كما أنَّها في هذا الموضع محذوفةٌ ، فلو كان ذلك عِوَضاً لثَبَتَت غيرَ[٣] موصولةٍ في كلِّ مَوضِعٍ ،كما ثبتت في قولهم : « أفأ للهِ » ، فإذا لم تَثْبُتْ في موضِعٍ عِوَضاً من حذف الفاء في الدَّرْجِ ، كذلك لا يلزَمُ أنْ تثبُتَ مُدْرَجَةً في الفاتحة . على أنَّ أبا عثمانَ يذهبُ (فيما حكاه أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس)[٤] إلى أنَّ حرفَ التَّعريف في هذا الاسمِ وفي « النَّاس » ليس بعِوَضٍ من حذف الهمزة[٥]، واستدلَّ على ذلك بقول الشَّاعر :

إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْـــنَ على الأُنَاسِ الآمِنِينَا[٦]

[٧]فقد ثبت فيما قدَّمْناه أنَّ هذه الهمزةَ إثباتُها غيرُ جائز في الوصل ، وإذا لم

---

(١) أي : في الفاتحة .
(٢) أي : همزة الوصل من (أل) التعريف .
(٣) في (ش) : لثبتت موصولة .
(٤) جاءت هذه العبارة في (ش) بعد البيت مع زيادة غير واضحة كما سيأتي .
(٥) انظر ماسبق في صفحة : ٤٦ - ٤٧ .
(٦) سبق ذكره في صفحة : ٤٧ .
(٧) جاء النص في نسخة (ش) : « وهذا حكاه أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس عن أبي عثمانَ ، وحكى حكايةً عن زيادٍ فيها والالا فيه » .

يجُزْ إثباتُهَا لم يجُزْ إلقاءُ حركَتِهَا على الميم وتحريكُهَا بها .

فأمّا ما احتجَّ به مَنْ زَعَمَ أنَّ الميمَ من قوله تعالى : ﴿ الم * الله ﴾ متحرِّكَةٌ بحركة الهمزة من أنّه بمنزلة قولكَ : « واحدِ اثْنان » في أنْ أُلْقى حركةَ الهمزةِ من «اثنين » على آخرِ « واحد » فحُرِّكَ بالكسر، فلم يحكِهِ سيبويه ، لكنَّهُ زَعَمَ[1] أنهم يُشِمُّون الآخِرَ من « واحد » الضَّمَّ ، وأنّهم فعلوا ذلك به دون غيره من أسماء العدد لتمكُّنِه .

فإن ثَبَتَ ما حَكَى من الكسر من « واحد » فلالتقاء السَّاكنَين دون إلقاء حركةِ الهمزة الموصولة من « اثنين » على آخرِ الاسم . وكلُّ ما دفَعَ أنْ تُلقَى حركةُ الهمزةِ الدَّاخلةِ على لام التَّعريف في اسم « الله » على الميم ، فهو بعينه يدفَعُ أن تُلقَى حركةُ هذه الهمزةِ على آخرِ هذا الاسم ؛ لأنه مثلُهُ وداخلٌ في حُكْمِهِ ، وإن كان وضعُ العدد على الوقف ،كما أنَّ وضعَ حروف التَّهجِّي على الوقف[2] .

ألا ترى أنَّ السَّاكنين في امتناع اللَّفظ بهما مُدْرَجَين / في الكلام كامتناع الثّلاثة، [١٠/ب] فمن حيث لَزِمَ (أنْ تُحرَّكَ الميمُ بعد الياء للدَّرْجِ والوصل بما بعده ،كذلك لَزِمَ)[3] أنْ يُحَرَّكَ السَّاكنُ الأوَّلُ من « واحدِ اثْنان » لإدراج السَّاكن الثَّاني من « اثنين » بما قبله ، فليس لهم في هذا حجَّةٌ ، ولا للقول بذلك قوَّةٌ .

---

(١) قال في الكتاب ٣/٢٦٥: « فإن قلتَ: ما بالي أقول: واحدُ اثنان فأُشِمُّ الواحد ، ولا يكون ذلك في هذه الحروف ؟ فلأن الواحد اسم متمكنٌ ، وليس كالصوت » .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١/١٩ .

(٣) ساقط من (ص) .

فإذا لم يجز أن تكون الحركةُ في الميم لإلقاء حركة الهمزة عليها ، عُلِمَ أنّها لالتقاء السّاكنَين ، وإذا كان لالتقاء السّاكنَين فلا يخلو من أن يكونَ للسّاكن الثّالث كما ذهب إليه سيبويه[١]، أو للسّاكن الثّاني ، فالذي يدُلُّ على أنَّ الحركةَ للسّاكن الثّالث دون الثّاني ما تقدَّمَ[٢] أنَّ هذه الحروفَ مبنيَّةٌ على الوقف دون الوصل ، وإذا كان كذلك لم يمتنع فيها الجمعُ بين السّاكنَين . ألا ترى أنّه لو كانت الحركةُ للثّاني لَزِمَ أن تُحَرَّكَ له سائرُ الفواتِحِ الّتي اجتمع فيها ساكنان نحو : ﴿ الم ﴾ ، و﴿ حم * عسق ﴾[٣] ونحو ذلك ، فامتناعُهُم من تحريك هذه الحروفِ وجمعُهُم بين السّاكنين فيها ، دليلٌ على أنّها في ﴿ الم * الله ﴾ ليس بمتحرِّكٍ للسّاكن الثّاني لكنّه للسّاكن الثّالث لِما أعْلَمْتُكَ ؛ (إذ لو كان للثّاني لم يُحَرَّك كما لم يُحَرَّك سائرُ ما أَعْلَمْتُكَ ممّا أشبهه. فإذا لم يَجُزْ أن تكون الحركةُ في الميم للسّاكن الثّاني لِمَا أَعْلَمْتُكَ، ثبتَ أنه للسّاكن الثّالث)[٤] كما ذهب إليه سيبويه .

فأمّا ما حكاه أبو إسحاقَ عن بعض النّحْويين من أنَّ هذا الحرفَ لو كان متحرِّكاً لالتقاء السّاكنين لوجب أن يُكسَرَ ، وتغليطُهُ له في ذلك ، فقد قال بإجازة الكسر في هذا الحرف بعينه لالتقاء السّاكنين أبو الحسن[٥]، و لم يَحْكِ

(١) الكتاب ١٥٣/٤ .
(٢) انظر بداية كلام أبي علي .
(٣) سورة الشورى : الآيتان : ١ - ٢ .
(٤) ساقط من (ص) .
(٥) معاني القرآن ٢٢/١ قال الأخفش: « ولو كانت كُسِرت لجاز ، ولا أعلمها إلا لغة » .

سيبويهِ[١] الكسرَ في شيءٍ من ذلك لالتقائهما، وذَكَرَ[٢] قراءةَ مَنْ قَرَأَ : قَافَ ، فزَعَمَ أنَّ الذي فتَحَهُ جعلَهُ اسماً للسورة كأنه قال : أَذْكُرُ[٣]. وأجاز أيضاً أنْ يكونَ اسماً غيرَ متمكّنٍ فأُلزِمَ الفتحَ كما حُرِّكَ نحو : كيفَ وأينَ وحيثُ وأمسِ[٤].
وهذه الأشياءُ التي حُكِيَتْ بها هذه الأصواتُ المتقطّعةُ في مدارجها ليس يمتنعُ تحريكُها لالتقاء السَّاكنين بضربٍ من الحركات ،كما لم يمتنع تحريكُ ما حُكِيَ به غيرُ ذلك من الأصوات نحو: « مَاءِ » و « غَاقِ » في حكاية صوت الشَّاة والغُراب. فمَن قرَأَ : « قافَ » فجائزٌ أنْ يكونَ فتَحَهُ لالتقاء السَّاكنين ، كما أنَّ مَن قَرَأَ : « قافِ » حرَّكه بالكسر لهما ، فلم يكن يمتنع على قول مَن قال : « قافِ » فكسَرَ لالتقاء السَّاكنين أن يقولَ : « ميمِ »[٥] فيَكسِرُ الميمَ لسكون الياء . قال أبو الحسن: « ولا أعلَمُهُ إلا لُغةً »[٦].

فأمَّا ما ذَكَرَه أبو إسحاقَ[٧] من أنَّ ذلك غَلَطٌ بَيِّنٌ ، وأنه لو جاز ذلك لجاز: كيفِ الرَّجُلُ ، فخطأٌ لا يَلزَمُ ، ولو ورد بذلك سماعٌ لم يدفعه قياسٌ ، بل كان يُثْبِتُهُ ويقَوِّيه ويَعْضُدُهُ ولا ينافيه ؛ ألا تراهم قالوا : « جَيْرِ » ، و « كان من الأمر

---

(١) في (ش) : ولم يحك عن سيبويه .

(٢) الكتاب ٢٥٨/٣ ، وهي قراءة عيسى بن عمر . انظر : معاني القرآن للأخفش ٢٠/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٩/٣ ، ومختصر الشواذ : ١٤٤ ، والمحتسب ٢٨١/٢ .

(٣) انظر إعراب القراءات الشواذ ٣٨٨/٢ ، ٥٠٥ .

(٤) قال في الكتاب ٢٥٨/٣ : « ويجوزُ أيضاً أن يكون (ياسينُ) و(صادُ) اسمين غير متمكنين ، فيُلزَمان الفتحَ ، كما ألزمْتَ الأسماءَ غير المتمكنة الحركاتِ نحو : كيفَ ، وأينَ ، وحيثُ ، وأمسِ » .

(٥) يقصد كسر الميم من ﴿ الم ا الله ﴾ .

(٦) معاني القرآن ٢٢/١ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٦٦/١ .

ذَيْتِ وذَيْتِ » ، و « كَيْتِ وكَيْتِ » ، و « حيثِ » ، فحُرِّكَ السَّاكنُ بعد الياء بالكسر ،كما حُرِّكَ بعدها بالفتح في « أَيْنَ » ، فكما جاز الفتحُ بعد الياء لقولهم: « أَيْنَ » ،كذلك يجوزُ الكسرُ بعدها لقولهم : « جَيْرِ » . ويدلُّ على جواز التَّحريك بالكسر لالتقاء السَّاكنين فيما كان قبلَه ياءٌ جوازُ تحريكِهِ بالضَّمِّ كقولهم : « حَيْثُ » ، فإذا جاز الضَّمُّ كان الكسرُ أسهَلَ وأجْوَزَ .

ولو قال له قائلٌ : لو جاء[1] ميمٌ مفتوحةٌ بعد الياء لالتقاء السَّاكنين ، لَمَا جاز لقولهم : « جَيْرِ » وأخواته ، فقَلَبَ عليه ما ذَكَرَه ، وعَكَسَ قولَه ، **لَمَا اتَّجَهَ له عليه برهانٌ** ، ولا وجَدَ لقوله مِن بيان . والقولُ في هذا : إنَّه لو جاء مكسوراً لالتقاء السَّاكنين كان جيِّداً ، كما أنَّه لو وَرَدَ مفتوحاً لاجتماعهما كان حَسَناً .

ويدلُّ على جواز الكسر في هذا الحرف لو أُدْرِكَ في سَمْعٍ أنَّ أصلَ التَّحريك لالتقاء السَّاكنين الكسرُ ، وإنما يُترَكُ إلى غيره في الأسماء والأفعال لِمَا يَعرِضُ في بعض المبنيَّات / من كونه متمكِّناً قبل حاله المُفْضِيَةِ به إلى بنائه ، أو لاتِّباعِ الْمُشاكِلِ مُشَاكِلَهُ ، أو لخلاف هذا الوجه من كراهية اجتماع المِثْلِ مع المِثْلِ ، فإذا جاء الشيءُ على بابه فلا وجهَ لرَدِّه ولا مساغَ في دفْعِهِ ، على أنَّه لو جاء مخالفاً لبابه لَلَزِمَ أنْ نَتَّبِعَهُ ، ولم يجز لنا أن ندفَعَهُ فيما نُعَلِّمُهُ ونُدَوِّنُهُ من هذه القوانين ، إنَّما هو أن نتوصَّلَ بها إلى النُّطق باللِّسَان ، ونُسوِّيَ بين مَن لم يكن من أهل اللغة بتعلُّمِهِ إيَّاها وتمسُّكِهِ بها ، بأهل الفصاحة والبيان ، فإذا ورد السَّمعُ في

[١١/أ]

(١) في (ش) : جاز .

نحو هذا بشيءٍ وجَبَ اتّباعُهُ ، ولم يَبْقَ غَرَضٌ مطلوبٌ بعده .

فإن قال قائلٌ : ما تنكِرُ أنْ يكونَ في منعه الميمَ أن يكونَ محرّكاً لالتقاء السّاكنين بالكسر مصيباً ؛ إذ كان « جَيْرِ » وما ذكَرْتَهُ من الشّاذّ عن القياس ، وإنْ كان مطّرداً في الاستعمال ، فلا يَسُوغُ أن يُجيزَ تصحيحَ العين في نحو : « استقام » ، وإنْ جاء « استَحْوَذَ » مُطّرِداً في الاستعمال .

قيل له : إنّما كان يجب أن يُحكَمَ بشذوذِ « جَيْرِ » ونحوه عن القياس ممّا حُرِّكَ بالكسر في التقاء السّاكنين وقبله ياءٌ لو كان المتحرِّكُ بالفتح أكثرَ منه وأشْيَعَ ، فأمّا والمتحرِّكُ بالكسر مما قبلَه الياءُ أكثَرُ من المتحرِّك بالفتح ، أو مثلُهُ ، أو قريبٌ منه ، فلا يَسُوغُ أن يُحْكَمَ عليه بالشُّذوذ عن الاستعمال؛ ألا ترى أنَّ « استحْوَذَ » و « أَغْيَلَت »[1] وبابَه إنما قلنا فيه: إنه شاذٌّ عن القياس لكثرة المعتل في هذا الباب وقلّة الصَّحيح ، ولو كان المصحَّحُ أكثَرَ من المعتلِّ لَمَا قلنا فيه: إنه شاذٌّ في الاستعمال . فتَبَيَّنَ أنَّ منْعَ مجيء الميمِ مكسورةً لالتقاء السّاكنين غيرُ سائغٍ من هذا الوجه ؛ إذ كانت المتحرّكاتُ بالكسر من نحوه مثلَ المتحرّكات بالفتح ، بل أكثرُ منه .

* * *

(١) يقال : أغيلت المرأة ولدها : سقته الغَيل وهو لبن المأتية أو لبن الحبلى ، وأغْيَلَت الغنم إذا نُتِجت في السنة مرتين . اللسان (غيل) .

المسالة الرَّابعة

وَقال أبو إسحاق(١):

« فأمَّا « صاد » فقرأها الحسن(٢): ﴿ صَادِ * وَالقُرْآنِ ﴾ فكَسَرَ الدَّالَ ، فقال أهلُ اللُّغة : معناه : صَادِ القرآنَ بعملك ؛ أي : تَعَمَّدْهُ ، وسقطت الياءُ للأمر » .

قال : « ويجوز أنْ يكونَ كُسِرَت الدَّالُ لالتقاء السَّاكنين إذا نَوَيْتَ الوَصْـلَ . وكذلك قرأ عبـدُ الله بـنُ أبـي إسـحاقَ(٣) لالتقـاء السَّـاكنين ، وقـرأ عيسـى(٤) : ﴿صادَ * والقُرْآنِ﴾، وكذلـك : ﴿ نُـوْنَ ﴾ و﴿ قَـافَ ﴾ بـالفتح أيضـاً لالتقـاء السَّاكنين » .

قال : « وقال أبو الحسن(٥) : يجوزُ أن تكونَ « صَادَ » و « قَـافَ » و « نُـونَ »

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٦٣ - ٦٥ . من باب فواتح السور ، وهذه المسألة متقدمة على سابقتها عند الزجاج ، حيث إنه قدم قبل البدء بسورة البقرة بباب عن حروف التهجي ذكر فيه (ص) وغيره من الحروف التي افتتحت بها بعض السور .

(٢) الحسن بن يسار البصري ، إمام أهل زمانه علماً وعملاً ، توفي سنة ١١٠ هـ . غاية النهاية ١/٢٣٥. وانظر القراءة في : معاني القرآن للأخفش ١/٢٠ ، ومختصر الشواذ : ١٣٩ ، والمحتسب ٢/٢٣٠ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢/٣٨٦ ، والبحر المحيط ٧/٣٨٣ .

(٣) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مولاهم ، المقرئ النحوي البصري . توفي سنة ١١٧ هـ . أخبار النحويين البصريين : ٤٢ ، ومراتب النحويين : ٣١ ، وإنباه الرواة ٢/١٠٤ .

(٤) عيسى بن عمر الثقفي ، المقرئ النحوي البصري ، أخذ عن ابن أبي إسحاق ، وعنه أخذ الخليل بن أحمد . من تصانيفه الإكمال والجامع في النحو ، وهما مفقودان . توفي سنة ١٤٩ هـ . أخبار النحويين البصريين : ٤٩، وإنباه الرواة ٢/١٠٤ ، ومعجم الأدباء ١٦/١٤٦ .

(٥) معاني القرآن ١/٢٠ .

أسماءً للسُّوَر منصوبةً إلاّ أنّهَا لا تُصرَفُ كما لا تُصرَفُ جملةُ أسماء المؤنّث » .

قال[1]: « والقولُ الأوّلُ أعني الفتحَ والكسرَ من أجل التقاء السّاكنين أَقْيَسُ ؛ لأنه[2] يزعُمُ أنه يَنصِبُ هذه الأشياءَ كأنه قال : اذْكُرْ صادَ ، وكذلك يُجيزُ في « حم » و « طس » و « يس » النّصبَ أيضاً على أنها أسماءٌ للسُّوَر ، ولو قرأَ بهذا قارئٌ لكان وجهُهُ الفتحَ لالتقاء السّاكنين » .

قال أبو عليٍّ (أيّده الله)[3] :

أقولُ : إنَّ ما حكاه أبو إسحاقَ من أنَّ أهلَ اللغة قالوا في قراءة الحسن : ﴿ صَادِ ﴾ معناه : « صادِ القرآنَ بعَمَلِكَ » تمثيلٌ ليس بالجيِّد ؛ ألا ترى أنَّ الواوَ على التمثيل غيرُ متعلّقٍ بشيءٍ ، فلا يَعرِفُ المبتدِئُ ومَن فَوقَهُ أيضاً ما معناها، وبأيِّ شيءٍ تَعَلُّقُهَا . والجيِّدُ في مثالِ هذا أن يُقالَ : معناه : صادِ بالقرآن عَمَلَكَ[4]؛ لِيُعلَمَ بالمثال من الاستدلال أنَّ الواوَ عِوَضٌ من الباء الجارَّة على هذا التّأويل[5]،كما أنّها عِوَضٌ منها في القَسَم ، وأنَّ قولَهُ : ﴿ وَالقُرْآنِ ﴾ في موضع / نصبٍ بالفعل الظّاهر ، وليس بالفعل المضمَر كقراءة مَنْ أسْكَنَهَا أو فَتَحَهَا ، [١١/ب]

---

(١) أي : الزجاج .

(٢) أي : الأخفش . انظر معاني القرآن ١/ ٢٠ .

(٣) في (ش) : (فأ أقول) وهو رمز للفارسي نفسه كما ورد في مصنفاته الأخرى كالبصريات كثيراً .

(٤) انظر المحتسب ٢/ ٢٣٠ . وفي معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٠ : « كأنه قال : صاد الحقَّ بعملك أي : تعمّده » .

(٥) انظر معاني الحروف المنسوب إلى الرماني : ٦١ ، وجواهر الأدب: ١٩٨ ، والجنى الداني: ١٥٤ .

و« صَادِ » على هذا التَّأويل مأخوذٌ من الصَّدَى[1] الذي هو اسمٌ لما يُعارِضُ الصَّوتَ في الجَبَلِ ونحوِه من الأجسام الصَّقيلة والكثيفة (كأنَّه صوتٌ آخرُ)[2].

قال الشَّاعرُ[3] :

صَمَّ صَدَاهَا وعَفَا رَسْـمُهَا   وَاستَعْجَمَتْ عَنْ مَنْطِقِ السَّائِلِ

فكأنَّ المعنى - والله أعلَمُ - : ليَتَّبِعْ عَمَلُكَ القرآنَ مطابقاً وموافِقاً له ، كقوله: ﴿ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾[4]. وهذا القولُ[5] إن ثَبَتَتْ رِوَايَةٌ به عن الحسن فهو الذي لا يُدفَعُ عن التَّأويل والعلمِ بوجوه التَّنزيل ، وإن لم تثبُتْ به رواية عنه ، وإنَّما تأوَّلَهُ أهلُ اللُّغةِ ، فحَمْلُهُ على أنَّ كَسْرَهُ لالتقاء السَّاكنين كما أنَّ فتْحَهُ لذلك أجْوَدُ ؛ إذ لم نجد الواوَ تُبدَلُ من الباء الجارَّةِ في غير القَسَم ، ووجدْنَا هذه الفواتِحَ في أوائل السُّوَرِ قد حُرِّكَت لالتقاء السَّاكنين، وكُسِرَت كما فُتِحَت ، فحَمْلُها على ما عليه غيرُها أحسَنُ من إخراجها عن جملتها إلى ما لا نظيرَ له . ألا ترى أنَّكَ إذا تأوَّلْتَ الكسرَ في ذلك على أنه أمرٌ بزنَةِ (فَاعِلْ) خالفْتَ بها قراءةَ مَن فتَحَها بعَينِها ، ومَن كسَرَ ﴿ قَافِ ﴾ ، وجَعَلْتَ الواوَ بَدَلاً من الباء في غير القَسَم ،

---

(١) نقله عنه ابن جني في المحتسب ٢/٢٣٠ .

(٢) وردت هذه العبارة في (ش) عقب البيت مباشرة .

(٣) من السريع لامرئ القيس في ديوانه : ١١٩ ، وانظر الخصائص ٣/٧٦ . وهو ثاني أبيات قصيدته التي مطلعها :

يَا دَارَ مَاوِيَّةَ بِالحَائِلِ   فَالسَّهْبِ فَالخَبْتَيْنِ مِنْ عَاقِلِ

(٤) سورة القيامة : آية : ١٨ .

(٥) أي : المروي في معنى قراءة الحسن البصري « صادِ » وهو : صادِ القرآن بعملك .

وكانت الواوُ[1] خلافَ التي في قول مَن فَتَحَ فقرأ : ﴿ صَادَ * وَالقُرْآنِ ﴾ ، وإذا قدَّرْتَ الكسرةَ للسَّاكنَين ، تشاكَلَت القراءتان وتطابَقَتا ، ولم تخالِفْ واحدةٌ منهما الأخرى ، ومع هذا فليس بممتنعٍ في اللَّفظ ، ولا بمردودٍ في المعنى ، بل كِلا الأمرَين يَعْضُدُه ويُثبِتُهُ ولا يَدفَعُهُ .

أمَّا اللَّفظُ فلأنَّ الكلمةَ على زِنَةٍ[2] لا تُنكَرُ ، والواوُ من الباء في غيره قد أُبدِلَ .

وأمَّا المعنى فلأنَّ ما أشبَهَهُ من الأمر في التَّنزيل قد ثَبَتَ وحُضَّ عليه وكُرِّرَ كقوله ﷻ : ﴿ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾[3]، ونحو ذلك من الآي .

وزعمَ الفرَّاءُ[4] أنَّ قولَهُ : ﴿ صَاد ﴾ معناها كقولِكَ : وَجَبَ واللهِ، كأنَّهُ قالَ : وَجَبَ والقرآن ، فإنْ كان ذلك رُوِيَ عن بعض المفسِّرين ، وإلاَّ فلستُ أعرِفُهُ . فأمَّا تمثيلُهُ إيَّاه بـ « وَجَبَ » فرديءٌ ؛ لأنه ذَكَرَ فِعْلاً لم يُسْنِدْهُ إلى فاعلٍ ، فليس يُعلَمُ ما فاعلُ الوجوب ، ولا بم يتعلَّقُ ، وإذا كان ذلك كذلك لم يكن كلاماً .

فإن قال قائلٌ : فيكونُ فاعلُهُ المصدَرَ ، كأنَّهُ وجَبَ الوُجُوبُ ، كما قُلْتُمْ في قوله : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾[5] المعنى :

---

(١) في (ش) : القراءة .
(٢) في (ش) : وجه .
(٣) سورة الأحزاب : آية : ٢ .
(٤) معاني القرآن ٢/٣٩٦ .
(٥) سورة يوسف : آية : ٣٥ .

ثُمَّ بدا لهم بَدْوٌ(١) .

قيلَ له : لا يُشْبِهُ هذا « وَجَبَ » ؛ لأنَّ « بدا لهم بَدْوٌ » بمنزلة ظَهَرَ لهم رَأْيٌ ، ثم فُسِّرَ ذلك الرَّأْيُ ما هو بالجملة التي هي « لَيَسْجُنُنَّهُ » ، فلذلك كان حسناً مفيداً ؛ إذ كان في المعنى بمنزلة قولكَ : ثمَّ بَدَا لهم سَجْنُهُ ، فإنْ شَبَّهَ « وَجَبَ الوجوب » بما تَلَوناه ، فقدجَمَعَ بين مختلفَين ، ووفَّقَ بين أمرين غير مشتبهين .

وزعَمَ(٢) أنه يُقَالُ : إنَّهُ أرادَ : لَكَمْ أهلكنا ، فلمَّا فصَلَ بينهما حَذَفَ اللاَّمَ ، مثلُ قولِهِ : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾(٣) بعد قوله : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾.

[دخول اللامات على (كم)] وهذا الذي ذَكَره(٤) غيرُ جائزٍ البتَّةَ(٥) عندنا ؛ وذلك أنه لا مَدخَلَ لشيءٍ من اللاَّمات على « كم » ، أمَّا التي للابتداء فتمتنعُ من الدُّخُول عليها من جهتَين :

إحداهما : لانتصاب « كم » بالفعل الذي بعده ، وهي لا تَدخُلُ على المفعولات .

---

(١) وهذا قول أبي العبَّاس المبرد حيث اعترض على سيبويه ، وخطَّأ تفسيره ، وأبدى رأيه قائلاً : « كأنه والله أعلم : ثم بدا لهم بَدْوٌ ، قالوا : ليسجننه ، و لم يذكر (قالوا) لدلالة الكلام عليه » . انظر : الانتصار : ١٨٧ .

وهناك قولان آخران : أولهما : لسيبويه وهو أنَّ الفاعل (ليسجننه) .

وثانيهما : أن معنى بدا له في اللغة ؛ أي : ظهر له ما لم يكن يعرفه ، فالمعنى : ثم بدا لهم أي : لم يكونوا يعرفونه ، وحذف هذا لأن في الكلام عليه دليلاً ... انظر الكتاب ١١٠/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٩/٢ .

(٢) أي الفراء في كلامه عن جواب القسم . انظر معاني القرآن ٣٩٧/٢ .

(٣) سورة الشمس : آية : ٩ .

(٤) في (ش) : « ذكرناه » .

(٥) في (ش) : « في النية » .

والجهةُ الأخرى : أنَّ هذه اللاَّمَ إنَّما تدخُلُ على المبتدأ الذي تتسلَّطُ عليه الأفعالُ الدَّاخلةُ على المبتدأ والخبر وما ضارعها ، فإذا لم يجُزْ دخولُ هذه الأفعالِ عليه ، لم يجُزْ دخولُ لامِ الابتداء ؛ لأنها تبقى متعلِّقةً ، و « كم » في كلتا جهتيها الخبرِ والاستفهامِ لا يَعمَلُ فيها ما قبلها ، ولا تُبنَى عليه ، وإنَّما تُبنَى الجملةُ التي هي فيه على ما قبلها،/ فالحكْمُ لها من دونها . وأمَّا الداخلةُ على الأفعال دون [١٢/أ] الأسماء نحو: لَيَنْطَلِقَنَّ ، ولقد قام زَيدٌ ، فإنها تختصُّ بالدُّخول على الأفعال دون الأسماء ، وإذا كان كذلك لم يكن لها على «كم » مَدْخَلٌ ؛ إذ كانت اسماً.

فإن قال قائلٌ : فما يُنكِرُ أنْ تكونَ اللاَّمُ التي تَدخُلُ على الأفعال مُرَادةً في «كم » محذوفةً لطول الكلام ، وأنَّ دخولها في «كم » العاملُ فيه « أهلَكْنا » بمنزلة دخولِهَا على « إلى » المعلَّقة بالفعل المنتصبةِ الموضعِ في قوله تعالى : ﴿ لإلى الله تُحْشَرُوْنَ ﴾[1] فكما جاز دخولها على الجارِّ المنتصب الموضع ، كذلك يجوز دخولها على « كم » المنتصبة ؟

فالجوابُ عندي : أنَّ التَّقديرَ بهذه اللاَّم في قوله ﷻ : ﴿ لإلى الله تُحْشَرُوْنَ ﴾ أن تكون داخلةً على « تُحشَرون ». ألا ترى أنَّ القَسَم إنما وقع على أنهم يُحشَرون لا على الجارِّ والمجرور، فالمقسَمُ عليه الفعلُ، وهو المؤكَّدُ باللاَّم والمتلقّي للقَسَم . وإنَّما دخلت اللاَّمُ على الجارِّ لتقدُّمِهَا عليه ، ولم تدخل إحدى النُّونَين على الفعل لوقوعه على الحرف ،كما لم تدخُلْ في قوله : ﴿ فَلَسَوْفَ

---

(١) سورة آل عمران : آية : ١٥٨ .

تَعْلَمُونَ ﴾[١] لوقوعه على الحرف ، وجاز دخولها على الحرف في كلا الموضعين؛ إذ المرادُ به التَّأخيرُ، كما جاز دخولُ لام الابتداء في مثل: إنَّ زيداً لطَعَامَكَ آكِـلٌ، إذ المرادُ به التَّأخيرُ إلى الخبر . فإذا كان التَّقديرُ ما ذَكَرْنَا ، لم يجز أن يكونَ **﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾** بمنزلة **﴿ لإِلَى ا للهِ تُحْشَرُوْنَ ﴾** في جواز دخول اللاَّم عليها ،كدخولهـا في « كم »؛ إذ كان دخولها في قوله تعالى : **﴿ لإِلَى ا للهِ تُحْشَرُوْنَ ﴾** بمنزلة دخوله على الفعل حسب ما تكون عليه هذه اللامُ في سائر مواضعها ومتصرَّفاتها. وليس يَسُوغُ تقديرُ دخولها على الفعل في «كم » .

فإن قال قائلٌ : فقَدِّرْ دخولَهَا على الفعل الذي هـو « أهلَكْنَـا » وبعـد «كـم » كما قَدَّرْتَ دخولَهَا على الفعل الذي بعد الجارِّ .

فالجوابُ : أنَّ اللاَّمَ التي للقَسَم لا يجوزُ تقديرها بعد «كم » ، ووقوعُهَا علـى الفعل النَّاصب له ؛ لأن « كم » لا تخلو من أن تكون خبراً أو استفهاماً ، وفي كلتا جِهَتَيْهَا لا يتعلَّقُ شيءٌ مما قبلها بها، فلو قَدَّرْتَ اللاَّمَ داخلةً على قوله: « أهلَكْنَا »، لم يجُزْ أنْ تكونَ جواباً ؛ لِمَا ذَكَرْتُ من انقطاع ذلك في كِلاَ وجهَيه مما قبله .

فإذا امتنع بما ذَكَرْنَـا دخـولُ واحـدةٍ مـن اللاَّمَـين علـى « كـم » ، ولم يَسُـغْ تقديرُها فيها لِمَا بَيَّنَّا ،كما جاز تقديرُها في قولـه: **﴿ قَـدْ أَفْلَـحَ مَـنْ زَكَّاهَـا ﴾** ، تبيَّنَ أنَّ قولَ الفرَّاء : « **﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾** جوابٌ للقَسَم » خَطَأٌ .

وقد ذَكَرْنَا وجوهَ اللاَّماتِ في هذا الكتاب عند ذِكْرِنَا لقولـه ﷻ: **﴿ يَدْعُـو**

(١)　سورة الشعراء : آية : ٤٩ . وفي (ش) : « ولسوف » .

لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾[١] ذِكْراً يستوفيها بوجوهها قريباً من تقصِّيها .

قال الفرَّاءُ : وقيل[٢]: ﴿ **إنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ** ﴾[٣] قال : وذلك بعيدٌ لذِكْرِ قَصَصٍ مختلفةٍ جَرَتْ بينهما[٤] .

وليس يمتنع عندي لِجَرْيِ هذه القَصَصِ أن تكون عليه ، وإن كان الأحسَنُ غيرَه ، وليس الفصلُ بهذه القَصَصِ بينهما بأبعَدَ من ذِكْرِ أمرٍ في سورةٍ يكونُ الجوابُ عنه في سورةٍ أخرى ، كقوله ﷻ حكايةً عن قائِلِه: ﴿ **وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَراً مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذاً لَخَاسِرُونَ** ﴾[٥]، وقوله : ﴿ **وَقَالُوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الأَسْوَاقِ** ﴾[٦]، و﴿ **إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً مَسْحُوراً** ﴾[٧]، ثمَّ قال : ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ** ﴾[٨]، و﴿ **مَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لاَ يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ** ﴾[٩] ونحو هذا ، فكذلك هذا لا يمتنع ، والله أعلم .

---

(١) سورة الحج : آية : ١٣ . وانظر المسألة [٨٩] .

(٢) أي: في جواب القسم . انظر معاني القرآن ٢/٣٩٧ .

(٣) سورة ص: آية : ٦٤ . وقد أقحم في نسخة (ش) بعد الآية كلمة (فالجواب) .

(٤) عبارته في معاني القرآن ٢/٣٩٧ : « فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية والله أعلم » .

(٥) سورة المؤمنون : آية : ٣٤ .

(٦) سورة الفرقان : آية : ٧ .

(٧) سورة الإسراء آية : ٤٧ ، وسورة الفرقان : آية : ٨ .

(٨) سورة يوسف : آية : ١٠٩ ، والنحل : آية : ٤٣ . وفي (ش) : ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلاَّ رِجَالاً** ﴾ وهي في الأنبياء : ٧ .

(٩) سورة الأنبياء : آية : ٨ .

فأمَّا ما حكاه أبو إسحاقَ[(١)] عن أبي الحسن[(٢)] مِن جواز كونِ « صادَ » و« قافَ » و « نونَ » أسماءً للسُّوَرِ منصوبةً ، إلاَّ أنَّهَا لا تنصرفُ كما لا تنصرفُ أسماءُ المؤنَّث . فقد قاله سيبويهِ[(٣)]، وزعم أنَّ انتصابه على « اذكُرْ » . وينبغي أنْ يُعلَمَ أنَّ سيبويهِ (لم يُرِدْ)[(٤)] بتمثيله انتصابَ / هذا أنَّهُ على جهة القَسَم بهذه الفواتح كقوله[(٥)]: [١٢/ب]

أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ - اللهَ - نَاصِحُ

لأنَّ ذلك ممتنعٌ غيرُ سائغ .

فإن قلتَ : فمِنْ أينَ امتنع وهذه السُّوَرُ قرآنٌ ، وقد أقسَمَ اللهُ ﷻ به ظاهراً وعلى ما لا إشكالَ فيه كقوله تعالى : ﴿ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾[(٦)] ﴿ وَالْقُرْآنِ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٦٤ .

(٢) معاني القرآن ١/٢٠ ، وانظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٨٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٤٥٠ . وراجع ما سبق من حديث عن « صاد » وقول أبي الحسن فيها في المسألة السابقة .

(٣) الكتاب ٣/٢٥٨ . قال سيبويه : « وقد قرأ بعضهم: ﴿ ياسينَ والقرآنِ ﴾، و﴿ قافَ والقرآنِ ﴾، فمَن قال هذا فكأنه جعله اسماً أعجمياً ، ثم قال : اذكُر ياسينَ . وأما صادُ فلا تحتاج إلى أن تجعله اسماً أعجمياً ، لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ، ولكنه يجوز أن يكون اسماً للسورة فلا تصرفه » .

(٤) ساقطٌ من (ش) .

(٥) صدرُ بيتٍ لذي الرمة في ملحق ديوانه ٣/١٨٦١ ، وهو بتمامه :

أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللهَ نَاصِحُ　　　وَمَن قلبُهُ لي في الظِّبَاءِ السَّوَانِحِ

وانظر : الكتاب ٢/١٠٩ ، ٣/٤٩٨ ، وتحصيل عين الذهب : ٥١٣ ، والمخصص ١٣/١١١ ، وشرح المفصل ٩/١٠٣ . والشاهد فيه : نصب المقسَم به وهو لفظ الجلالة لما حذف حرف الجر ، وأوصل إليه الفعلَ المقدرَ ، والتقدير : أحلف بالله ، ثم حذف الجارَّ ، فعملَ الفعلُ فنصَبَ . والسانحُ من الظباء : ما أخذَ عن ميامن الرامي فلم يمكنه رميُهُ حتى يتحرَّفَ له فيتشاءمَ به .

(٦) سورة ص : آية : ٢ .

الْمَجِيْدِ ﴾[1] ونحو ذلك ؟

فالذي يمتنع هذا له من الجواز أنَّ القَسَمَ على هذا التّأويل يبقى غيرَ متعلّقٍ بمُقْسَمٍ عليه . ألا ترى أنّهُ إذا قال : « قافَ » و « صادَ » فنصَبَه بأنّهُ مُقْسَمٌ بـه ، لم يتلَقّهُ محلوفٌ عليه . يدلُّكَ على ذلك استئنافُكَ باسمٍ آخَرَ لا يجوز عطفُهُ على هذا الاسم الأوَّلِ إذا قدَّرْتَهُ مُقْسَماً به لانجراره بالواو .

فهذا التّأويلُ الذي ذَكَرْنَا امتناعَهُ في هذه الفواتح لا يخلو الاسمُ المنجَرُّ فيه من أحد أمرَين : إمَّا أنْ يكونَ معطوفاً على ما قبله ، وإمَّا أن يكون مستأنَفاً منه منقطعاً . فلا يجوز أن يكون معطوفاً على ما قبله ؛ لانجراره وانتصاب المعطوف عليه . فإذا لم يجز ذلك ثبَتَ أنه منقطعٌ مما قبله ، وأنَّ الواوَ للقَسَم لا للعطف ، وإذا كان كذلك لم يكن الأوَّلُ قَسَماً . ألا ترى أنَّ الخليلَ وسيبويهِ لم يُجيزا في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى ﴾[2] كونَ الواوَين اللّتين بعد الأولى قَسَماً كالأُولى ، فقالا فيهما[3]: إنّهما للعطف لمّا كان يلزَمُ في إجازة ذلك من بقاء القَسَمِ الأوَّلِ غيرَ متعلّقٍ بمُقسَمٍ عليه .

فإن قلتَ : فما يُنكِرُ أنْ يكونَ قولُهُ : « أُذْكُر القرآنَ » مَخْرَجُهُ على غير القَسَم ، وأنّهُ مُقسَمٌ عليه ،كأنّهُ قال : أُذْكُرْ صادَ والقرآنِ . فتكونُ هذه الأشياءُ

---

(١) سورة ق : آية : ٢ .

(٢) سورة الليل : الآيات : ١ - ٣ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٥٠١ .

مُقسَماً عليها ، ويكون ما بعدها قَسَماً كقولك : اُذْكُرْ زَيداً وا للهِ ؟

فذلك غيرُ جائزٍ من أجل أنَّ هذه الأسماءَ المقسَمَ بها المُنْجَرَّةَ بالواو قد تُلُقِّيَتْ بما هو أجوبةٌ لها ؛ ألا ترى أنَّ قولَهُ تعالى : ﴿ وَالْقَلَمِ ﴾[1] قد أُجيب بقوله : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ .

وكذلك ﴿ صَاد ﴾ وسائرُ هذه الأسماء المقسَم بها .

فالوجْهُ عندنا فيمَن فَتَحَ شيئاً من هذه الفواتح أنْ تُحْمَلَ على التقاء السَّاكِنَين، كما أنَّ مَنْ كَسَرَ لم يكُنْ إلاَّ كذلك .

* * *

(١) سورة القلم : آية : ٢ .

المسألة الخامسة

قال[1] في قوله ﷻ : ﴿الَّذِيْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيْمُوْنَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة : ٣]
بعد كلامٍ كثيرٍ ذَكَرَه في حذف الهمزة من (أَفْعَل) الذي هو فعلٌ ماضٍ في المضارع :

« الأصلُ في (يُقِيم) : يُؤَقْيِمُ ولكنَّ الهمزة حُذِفَت لأنَّ الضَّمَّ دليلٌ على ذوات الأربعة ، ولو ثَبَتَ لوَجَبَ إذا أنبأتَ عن نفسِكَ (أن تقولَ)[2] : أنا أُؤَقْيِمُ[3] ، فتجتمعُ همزتان فاستُثْقِلَتَا ، فحُذِفَت الهمزةُ التي هي فاءُ الفعل ، وتبعَ سائرُ الفعل ذلك » .

قال أبو عليٍّ (أيَّدَهُ الله)[4]:

[الأفعال التي تحذف منها أحرف العلة]

اعْلَمْ أنَّ الأفعال لا تخلو من أن تكون ثلاثيةً أو رباعيةً ، والثلاثيةُ لا تخلو من أن تكون أصولاً أو ذواتَ زوائِدَ وكذلك الرباعيُّ ، وجميعُ هذه الأصناف في اختلافها تَنْتَظِمُ أبنيَةُ مُضَارِعِهَا ما يتضمَّنُ أمثلةَ ماضيها إلاَّ أنْ يكونَ الأوَّلُ حرفاً مجتَلَباً في الابتداء لسُكُونِ ما بعدَه ، أو حرفَ علَّةٍ . وحروفُ العلَّةِ : الواوُ والياءُ

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٧٢ - ٧٣ .
(٢) ساقط من (ش) .
(٣) في (ش) : أقيم .
(٤) عبارة : « قال أبو علي أيده الله » ساقطة من (ش) .

والهمزةُ . فالأوَّلُ الذي يُحذَفُ فيه حرفُ العلَّةِ في المضارع على ضربَين :

أحدهما : أنْ يكونَ الحرفُ أوَّلَ ثلاثيٍّ أصلٍ .

والآخَرُ : أن يكون أوَّلَ ثلاثيٍّ ذي زيادةٍ .

[حذف الواو في المضارع]

فالحرفُ الأوَّلُ المعتلُّ من بنات الثّلاثة ينقسمُ بانقسام حروف العلّة وهي : الياءُ والواوُ والهمزةُ ، والذي يطَّرِدُ حذفُهُ من ذلك الواوُ من المضارع إذا كانت فاءً واقعةً بين ياءٍ وكسرةٍ ، ثمَّ يتبَعُ سائرُ حروف المضارَعَةِ الياءَ ، فتُحذَفُ الواوُ معهنَّ كما حُذِفَت معها ، ولا تُحذَفُ في غير (يَفعَلُ) .

فأمَّا الياءُ إذا كانت فاءً ، فلا يُحذَفُ في المضارعة كيف كان بناؤُهُ . وحَكَى سيبويهِ[1] على جهة الشُّذوذ: « يَئِسُ » مثل : يَعِدُ .

[١٣/أ] ونظيرُ هذا في القلَّةِ ما حَكَى من / قولهم في مضارع « وَجَدَ » : يَجُدُ[2] .

والهمزةُ مثل الياء في الإتمام وتركِ الحذف إلاّ ما جاء من قولهم : كُلْ وخُذْ .

[حذف الهمزة في المضارع]

والضَّرْبُ الآخَرُ الذي يُحذَفُ فيه الحرفُ الأوَّلُ من الثّلاثيِّ ذي الزِّيادة الثّابتِ في الماضي من المضارع هو بناءُ (أَفْعَلَ) نحو : أَكْرَمَ ، وأَعْطَى ، وآمَنَ ، وهذه الهمزةُ تُحذَفُ في المضارع كراهيةً لاجتماع الهمزتَين ،كما ذَكَرَ سيبويهِ[3] ،

---

(١) الكتاب ٥٤/٤ ، قال سيبويه (رحمه الله) : « وزعموا أنَّ بعضَ العرب يقولُ : يَئِسَ يَئِسُ فاعلم ، فحذفوا الياءَ مِن (يفعِلُ) لاستثقال الياءات ههنا مع الكسَرَات ، فحذف كما حذف الواو ، فهذه في القلّة مثلُ : يَجُدُ » .

(٢) الكتاب ٥٤/٤ - ٥٥ ، قال سيبويه (رحمه الله) : « وإنّما قلَّ مثلُ (يَجُدُ) لأنهم كرهوا الضَّمَّةَ بعد الياء ،كما كرهوا الواوَ بعد الياء فيما ذَكَرْتُ لكَ ، فكذلك ما هو منها ، فكانت الكسرةُ مع الياء أخفَّ عليهم ، كما أنَّ الياءَ مع الياء أخفُّ عليهم ... » .

(٣) الكتاب ٢٧٩/٤ ، وانظر : التعليقة عليه ٢٦٠/٤ - ٢٦١ ، والنكت ١١٦٥/٢ .

ثمَّ أُتبِعَ سائرُ الحروف الهمزةَ ،كما أُتبِعَ في باب « وعَدَ » الياء[١].

والدَّليلُ على أنَّ حذْفَها لكراهيةِ التقائهما : أنَّهُ حيثُ أُبدِلَ منها حرفٌ مُقارِبٌ لها أُتِمَّ و لم يُحْذَفْ ، فقالوا : يُهَرِيقُ ، (وجاء على ما كان يَلزَمُ أن يكونَ عليه هذا المثالُ ، هذا في مَنْ فَتَحَ فقالَ : يُهَرِيقُ)[٢]. فأمَّا مَنْ أسْكَنَ فقالَ : أَهْرَقْتُ أُهْرِيقُ ، فإنَّهَا عنده مِثْلُ : أَسْطَعْتُ وأُسْطِيعُ . جعَلَ الهاء عِوَضاً ممَّا دخل الكلمةَ من الضَّعف والتَّهيُّؤ للحذف في الجزم والوقف ، كما أنَّ السِّينَ في « أسْطَعْتُ » كذلك ، وحذفُها مطَّردٌ في الكلام ، وربَّما أثبَتَهَا الشَّاعرُ في الضَّرورة. أنشَدَ سيبويهِ[٣]:

كُرَاتُ غُلاَمٍ في كِسَاءٍ مُؤَرْنَبِ

فأمَّا قولُهُ[٤]:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

فعلى هذا وجْهُهُ . و « أُثْفِيَّةٌ » على قياس قوله هذا (أُفْعُولَةٌ)[٥] . قال : أحمدُ

---

(١) يقصد أن الواو تسقط من المضارع في مثل (يَعِدُ) ، قالوا: لأن الواو وقعت بين الياء والكسرة ، أما في مثل: (أعِدُ ، ونعِدُ ، وتعِدُ) فلا ياء قبل الواو ، قالوا: هنا أتبعت هذه الحروف الياءَ فحذفت الواو معها كما حذفت مع الياء في (يعد) . وانظر دقائق التصريف ٢٢٣ .

(٢) ساقط من (ص) .

(٣) الكتاب ٢٨٠/٤ ، وهو عجز بيت من الطويل لليلى الأخْيَلِيَّة في ديوانها : ٥٦ ، وفيه (مرنب) بدل (مؤرنب) . وصدره :

تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ الرُؤُوسِ كَأَنَّهَا

تصفُ قَطاةً تدلَّت على فراخها وهي حُصُّ الرُؤُوس لا ريش لها ، والحُصُّ: جمع أحص وحصاء من حصَّ شعره إذا انجرد وتناثر . وكرات: جمع كرة .

وانظر الشاهد في : المقتضب ٣٨/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ .

(٤) من السريع، وهو لخِطام المجاشعي ، انظر: الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٨٠/٤ ، والمنصف ١٩٢/١، وشرح شواهد شرح الشافية: ٥٩. والبيت أنشده المصنف في المسائل البغداديات: ٣٩٨، والمسائل البصريات ٥٣٨/١، وراجع الخزانة ٣١٣/٢ وأماكن أخرى منه .

(٥) انظر المنصف ١٩٣/١ ، وسر الصناعة ١٧٣/١ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٩ - ٦٠ .

ابنُ يحيى[١] عن ابن الأعرابيِّ[٢]: جاء فلانٌ يَثْفُوهُ ، ويَثْفِيــهِ ، ويَثِفُــهُ ، ويَكْسُـوهُ ، ويَذْنُبُهُ ، ويَدْمُرُهُ ،كُلُّهُ بمعنًى واحدٍ . فـ« يُؤَثْفَيْنْ » على هذا (يُؤَفْعَلْنْ) ، ويجوزُ أنْ يكونَ (يُفَعْلَيْنْ) مثل : يُسَلْقَيْنْ[٣] .

قال أبو زيدٍ[٤]: «[يقالُ]: تأثَّفْنَا بالمكان إذا أَلِفُوهُ و لم يَبْرَحُوهُ » ، فـ« يُؤَثْفَيْنْ » على هذا (يُفَعْلَيْنْ) ، وأُثْفِيَّة (فُعْلِيَّة) ، ومــن كـلا المعنيـين يجـوز أن نـأخُذَ أُثْفِيَّـةً ؛ لأنَّهُم يَصِفُونها في أشعارهم بالخُلُود والإقامة والعَكْفِ والرُّكُود. وتأثَّفنا : أقَمْنَا ، كما أنَّ يَثْفُوهُ : قَامَ مَقَامَــه . وحَمْلُهَـا علـى أنهَـا (أُفْعُولَـة) والهمـزةُ زائـدةٌ كأنَّـهُ أقوى؛ لأنَّ هذه الكلمةَ أكثَرُ تصرُّفاً ، ولا يمتنعُ الوجهُ الآخَرُ .

ويجــوزُ في « أُثْفِيَّة » في مَنْ جعَلَها (أُفْعُولَة) أنْ تكـونَ اللاَّمُ ياءً إذا أخَذَه مِـن « يَثْفِيه »، ويجوزُ أنْ تكونَ واواً . وكونُهُ من الواو أكثَرُ ؛ لأنَّ « يَثِفُهُ » لا يكونُ إلاَّ من الواو .

فإن قلتَ : هلاَّ قلتَ : إنَّهُ من اليــاء[٥] مِـن قـولِ مَـنْ قـال : يَثْفِيْـه ؛ إذ لـو

---

(١) ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ . و لم أقف على نقله هذا فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٢) هو محمد بن زياد الأعرابي ، نحويٌّ عالم باللغة والشعر ، راويةٌ كثيرُ الحفظ . سمع الأعرابَ واستكثر منهم . قرأ على المفضل ، وجالس الكسائيَّ . من أشهر تصانيفه (النـوادر) . تـوفي سـنة ٢٣١ هـ . انظر أخباره في : طبقات النحويين : ١٩٥ ، وإنباه الرواة ١٢٨/٣ ، ومعجم الأدبـاء ١٨٩/١٨ ، ووفيات الأعيان ٣٠٦/٤ .

(٣) المنصف ١٩٣/١ .

(٤) النوادر : ٣٢٥ . وكلمة « يقال » ساقطة من النسختين ، والتوجيه من النوادر .

(٥) في (ص) : الواو .

كانت من الواو[١] لَصَحَّت ؛ لأنَّهُ لا شيءَ يُوجِبُ قلبَهَا ياءً من كسرةٍ وياءٍ مُدغَمٍ فيها ؟

قيل له : إنَّ (أُفْعُول) قد تُقلَبُ اللامُ فيه إذا كانت واواً كثيراً ؛ ألا تراهم قالوا : « أُدْحِيُّ النَّعَامِ »[٢] وهو مِن دَحَا يَدْحُو . وحروفٌ كثيرةٌ مثله ، فكذلك « أُثْفِيَّة » .

فأمَّا قولهم : « الأُرْوِيَّة » للأنثى من الوُعُول ، فقد شرحناه في « المسائل المشكلة »[٣] .

وأمَّا « الأُرْبِيَّة » [لأصلِ الفَخِذِ][٤] فتكون (أُفْعُولَة) مِن رَبَا يَرْبُو أُرْبِيَّةً لارتفاعِهِ على سائر أعْظُمِ الرِّجْلِ في النِّصبَةِ ، أو لزيادتها عليه في الخِلْقَة .

وإنْ شئتَ كان (فُعْلِيَّة) من « الإِرْب » الذي هو بمعنى التَّوَفُّر[٥] ، من قوله في الحديث : « أنَّهُ أُتِيَ بِكَتِفٍ مُؤَرَّبَةٍ »[٦] ، ومن قولهم : « فلانٌ أَرِيبٌ »[٧] إذا وُصِفَ بالكمال وتوفُّرِ العقل . وقال أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسنِ بنِ دُرَيد[٨] : « قالوا:

---

(١) في (ص) : الياء .

(٢) أُدْحِيُّ النعام : هو موضعها الذي تفرخ فيه . وهو (أُفعولٌ) على هذا ، انظر الصحاح (دحا) . قال ابن سيده في المحكم : « يكون من الياء والواو » المحكم ٣/٣٢٩ .

(٣) وهي المسائل المعروفة بـ(البغداديات) : ١٢٧ - ١٣٠ .

(٤) تكملة يستقيم بها السياق ، وانظر اللسان (ربا) .

(٥) انظر اللسان (أرب) ، والتاج (أرب) ١/٣٠١ .

(٦) انظر غريب الحديث لابن الجوزي ١/١٨ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/٣٦ . وتكملته : « أنَّهُ أُتِيَ بِكَتِفٍ مُؤَرَّبَةٍ فأكلها وصلَّى ولم يتوضَّأ » . ومؤرَّبة : أي متوفرة لم ينقص منها شيءٌ .

(٧) انظر الصحاح واللسان (أرب) .

(٨) المتوفى سنة ٣٢١ هـ ، ولم أقف على قوله هذا في الجمهرة ، وانظر اللسان (ربا) ١٤/٣٠٧ .

جاء فلانٌ في أُرْبِيَّةٍ ؛ إذا جاء في جماعةٍ من قومه » .

فأمَّا « الأُثْبِيَّةُ » للجماعة فـ(أُفْعُولَة) ؛ لقولهم : ثُبَةٌ ، فالمحذوفُ اللامُ، وقالوا : « ثَبَّيْتُ الرَّجُلَ »[1] إذا جمعْتَ محاسِنَهُ ، فالهمزةُ زائدةٌ ولا تكون فاءً .

* * *

[الكلام على (أيْبُلي)]

مسألةٌ من هذا الباب[2] :

أنشَدَنا مَن نَثِقُ بروايته عن الدِّمَشْقيِّ[3] عن قُطْرُبٍ[4] للأعْشَى[5]:

وَمَا أَيْـبُلِيٌّ عَلَى هَيْكَلٍ		بَنَاهُ وَصَلَّبَ فِيْهِ وَصَارَا

---

(١) انظر اللسان (ثبا) .

(٢) أي باب « أُربيَّة » و « أثفيَّة » و « وأُرويَّة » التي سبق الحديث عنها آنفاً .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بـ(قطرب) ، لازم سيبويه وكان يدلج إليه ، فإذا خرج رآه على بابه فقال له: ما أنت إلا قطرب ليلٍ ، فلقب به . توفي سنة ٢٠٦ هـ. انظر معجم الأدباء ٥٣/١٩ ، وبغية الوعاة ٢٥٢/١ .

(٥) من المتقارب ، في ديوانه : ١٠٣ ، يمدح قيس بن معديكرب . وقد أنشده أبو علي في المسائل البصريات ٢٦٧/١ ، والمسائل الحلبيات : ٣٦٨ ، ٣٧٤ . وانظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٩٣ ، والخصائص ١٩٤/٣ ، والمحتسب ٦٣/١ ، والمنصف ١٦٣/١ ، والمخصص ١٠١/١٣ ، والخزانة ٢١٨/٧ (عرضاً) .
وأَيْبُليٌّ (ويقال: أبيلي): صاحب أيبل وهي العصا التي يُدَقُّ بها الناقوس، وفيها لغاتٌ انظرها في الخزانة نقلاً عن صاحب القاموس . والهيكل: موضعٌ في صدر الكنيسة يقرب فيه القربان. وصُلِّب : صُوِّرَ فيه الصليب . (الديوان) ، وانظر المعرب : ٣١ .

قال أبو عليٍّ :

فقوله: « أَيْبُـلِيٌّ » لا يخلو من أحد أمرين :

إمَّا أن يكونَ الاسمُ أعجمياً أو عربيّاً ، فإن كان الاسمُ أعجميّاً فـلا إشـكالَ فيـه ؛ لأنَّ الأعجمـيَّ إذا عُـرِّبَ لا يُوجِـبُ تعريبُـهُ أن يكـونَ موافقـاً / لأبنيـة [١٣/ب] العربيِّ[(١)]، وإن كان عربياً جاز عندي أن يكونَ أَيْبُـلِيٌّ[(٢)] (فَيْعُلِيٌّ) من قوله[(٣)]:

بِهِ أَبَلَتْ شَـهْرَيْ رَبِيْعٍ ...

ونحوِه ، إذا اجتزَأَتْ بالرُّطْب عن الماء[(٤)]. فكذلك هذا الرَّاهِبُ قد اقتصر بمـا على هَيكَلِهِ ، واجتزأ به ، وانقطَعَ عن غيره .

فإن قلتَ : فقد قال سيبويهِ[(٥)]: ليس في الكلام على مثل : (فَيْعُل) ، فكيـف يصحُّ ما ذَكَرْتَه من « أَيْبُلِيٌّ » ؟

---

(١) انظر المسائل البصريات ٢٦٧/١ ، والمعرب : ٣١ .

(٢) قال أبو علي في المسائل البصريات ٢٦٧/١: « وإن كان على (أَفْعُلِيٍّ) فهو خـارجٌ عـن أمثلتهـم ... ولو قيل : هو (أَفْعُلِيٌّ) ولكنه جاز لأن فيه ياءي النسب ، وهما يشبهان هاء التأنيث بدلالـة : زنجيٌّ وزنج ، وروميّ وروم ، وقد جاء في هاء التأنيث (مفْعُلَة) ، وليـس في الأصـول (مفْعُـل) ، فكذلـك يجوز: أَفْعُليٌّ وإن لم يكن في الأصول (أفْعُل) لكان وجهاً » .

(٣) من الطويل ، وهو جزء من صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح ديوان الهذليين ٧٢/١ وفيه: « بها أَبَلَتْ ... » ، والضمير راجع إلى الظبية المتقدم ذكرها . وتكملة البيت :

فَقَدْ أَبَلَتْ شَهْرَيْ رَبِيْعٍ كليهِمَا　　　فَقَدْ مَارَ فيها نَسْؤُهَا واقتِرَارُهَا

مارَ : ماج وذهب وجاء . ونسؤها : بدء سمنها . واقترارها : يقال: تقرَّرت الإبل إذا أكلت اليبيـس والحِبَّة فعقدت عليها الشحمَ ، فخثرت أبوالها فيتجسَّدُ على أفخاذها . (شرح الديوان).

(٤) انظر جمهرة اللغة ١٠٢٧/٢ .

(٥) الكتاب ٢٦٦/٤ ، قال رحمه الله : « ولا نعلمُ في الكلام فَيْعُل ولا فَيْعِل في الاسمِ والصفة » .

فإنّهُ يجوزُ أنْ يكونَ لم يَعْتَدَّ بهذا الحرف لقلّتِهِ،وقد فعل مثلَ ذلك في حروف نحو: « إِنْقَحْل »[١]. وأيضاً ففي النِّسبة مثل: تَحَوِيٌّ إذا أضفْتَ إلى « تحيَّـة »، فهذا لكَ فيه بعضُ الاستئناس أنه قد يجيء في بناء النِّسبة ما لا يجيءُ في غيره . ولا يَبعُدُ هذا ،كما جاء مع الهاء بَناءٌ لم يجئ بلا هاءٍ ، والتَّاءُ وياءُ النِّسبة أختـان . ألا تـرى أنَّ « زنجيّاً » و « زنجاً » كثيرٌ ، مثل شَعِيرةٍ وشعير[٢]. فكما جاء (مَفْعُلَة) مع الهاء ، و لم يجئ بلا هاءٍ ، كذلك يجوز أن يكون مع ياءَي النِّسب ما لا يجيءُ مع غيرهما لمشابهتهما لهما فيما ذكَرْنا[٣].

ولمَّا كانت الفاءاتُ من ذوات الثّلاثة كما ذكَرْنا في انقسامها بعدد حـروف العلّة ، وكان هذا البناءُ يُنقلُ إلى (أَفْعَلَ) بالهمزة لمعـان سِوَى الإلحـاق ، نُقِلَ مـا كان الفاءُ منه هَمْزةً ،كما نُقِلَ غيرُهُ وزيدَتْ فيه الهمزةُ وذلـك نحـو : آمَـنَ وآتَـى وآذَنَ . وشَرْطُ المضارع أنْ ينتظِمَ حروفَ الماضي إلا ما استُثْنِيَ مـن هـذه الهمـزة وغيرِها ، فكما أنَّ المحذوفَ من نحو : « أَكْرَمَ » و « أَقْعَدَ » في المضارع الهمزةُ دون الفاء ، كذلك المحـذوفُ ممَّا كانت فاؤُهُ همزةً هذا الحرفُ الزَّائـدُ دون الـذي هـو فاءٌ .

---

(١) رجلٌ إنقَحْل وامرأةٌ إنقحْلَةٌ : مخلَقَان مـن الكـبر والهرم ، أنشـد الأصمعي في كتـاب الإبـل : ١٦٣ (ضمن الكنز اللغوي) :

لَمَّا رأتْني خَلَقاً إنقَحْلاَ

قال ابن جني: ينبغي أن تكون الهمزة في (إنقحل) للإلحاق بما اقترن بها من النون في باب (جِرْدَحْل). انظر الخصائص ١/٢٢٩ ، وشرح التصريف للثمانيني : ٢٦٣ .
وجاء رسم العبارة في نسخة (ش) : « وذلك في حروف حري واسمل » .

(٢) ياء النسب عديلة هـاء التـأنيث في السـقوط ، فتثبت في المفـرد ، وتسـقط في الجمـع . انظر المحكم ٧/٢١٣ ، والمخصص ١٦/١٠١ .

(٣) من قوله: « أنشدنا » في أول المسألة ، إلى هنا نقله ابن سيده في المخصص ١٣/١٠١ .

فقولُهُ في آخرِ الفصلِ الذي كتبناه : « حُذِفَت الهمزةُ التي هي فاءُ الفعـلِ[1] » سَهْوٌ بَيِّنٌ ، والتَّذكير بما ذَكَرْنَاه من هذا يُجزِئُ عن الاحتجاج والإكثـار ، ولـولا أنَّ غَرَضَنَا في هذه المسائل إصلاحُ مواضعِ السَّـهْو لَتَرَكْنَـا ذِكْـرَ هـذا ومـا أشبَهَه لوُضُوحِهِ ، وتجاوَزْنَاهُ إلى غيره .

ألا ترى أنَّ آمَنَ مثلُ أَقْعَدَ، فكما تقولُ : يُقْعِدُ فتَحْذِفُ الهمزةَ وتُثبِتُ الفاءَ ، كذلك في قولك : يُؤْمِنُ ، تحذِفُ الهمزةَ الزَّائدةَ لـ(أَفْعَلَ) ، وتُثْبِتُ التي هي فاءٌ .

ولكَ في مضارعِ آمَنَ وآذَنَ[2] واسمِ الفاعل منه وفي نحوه ضربان : تخفيفُهَـا وتحقيقُهَا ، ولكِلا الأمرين وَجْهٌ ؛ فجهةُ التَّحقيق أنَّـكَ كنـتَ خفَّفْـتَ في المـاضي لاجتماع همزتين ، وفي المضارع لاجتمـاع همزتـين أو ثـلاثٍ . فـإذا زال المعنـى الموجِبُ للتَّخفيف رَجَعْتَ إلى التَّحقيق ، فقُلْتَ : يُؤْمِنُ ، ومُؤْمِن ، فخفَّفْتَ الفاءَ التي كنتَ أبدَلْتَ لاجتماع الهمزتين لزوال اجتماعهما ، والتَّخفيفُ عنـدي أقـوى في مقاييس العربيَّة وأَوْجَهُ ؛ لأنَّ الأفعالَ المعتلَّةَ إذا لَحِقَ بناءً منها علَّةٌ لمعنى ، أُتبِـعَ سائرُ الأبنيةِ العاريةِ من تلك العلَّة المعتلَّ . يَدُلُّكَ على ذلك قولُهُم : يقومُ ، ويبيعُ، وأَقَالَ ، ويُقِيلُ ، ويَعِدُ ، ونَعِدُ ، وأَعِدُ ، ويُكرِمُ ، فكما تُعَلُّ هذه الأشـياءُ لإتبـاعِ بعضها بعضاً ، كذلك يُعَلُّ « يؤمِنُ » و « مؤمن » لإتباعِـه « آمَـنَ » . بـل الإعـلالُ للإتباع في هذا يزدادُ قوَّةً وحُسْناً على غيره ؛ لأنَّهُ يَلزَمُهُ أيضاً الاعتلالُ في قولهم : « أُؤْمِنُ » للإبدال .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٧٣/١ .

(٢) في (ص) : آزر .

فإذا أُتبِعَ ما اعتلَّ في موضعٍ واحدٍ سائرَ الأبنية نحو ما مثّلنا ، فما اعتلَّ في موضعَين أَولى بالإتباع[١]، وما ذكَرْنَاهُ من الحجَّة لإيثار التَّخفيف حُجَّةٌ لأبي عمرٍو في قراءته : ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾[٢]، واختيارُهُ ذلك على التَّحقيق ، وذلك أنَّ حرفَ المضارَعَة المضمومَ صادَفَ حرفاً ينقلبُ ألِفاً قبلَ أن يَلحَقَهُ ، فلمَّا وَلِيَ المضمومَ ، انقلبت الألِفُ واواً، فعلى هذه الجهة يُوَجَّهُ التَّخفيفُ في قوله ، لا على مَن قال: « جُوْنَة » في تخفيف « جُؤْنَة »[٣]، وإنْ كان[٤] اللَّفظان واحداً ، ومِن ثَمَّ قَرَأَ : ﴿ يَا صَالِحُ ائْتِنَا ﴾[٥] فتَرَكَ الفاء مُعَلَّةً للزوم العلّة لها في غير هذا الموضع ، كما تركها مُعلَّةً / في : ﴿ يُؤْمِنُوْنَ ﴾ ، ولم يحقّق الهمزةَ ولم يُرْجِعْهَا ، كما لم يحقِّقْهَا في ﴿ يُؤْمِنُوْنَ ﴾ . (وقد ذَكَرْنا هذا مستقصًى في موضعٍ آخر[٦]، وذَكَرَ الشَّيخُ أنَّ هذه المسألةَ فيها زيادةٌ لم تتمّ)[٧] .

[١٤/أ]

* * *

---

(١) في (ش) : بالاعتلال .

(٢) هي كثيرة في القرآن ، وانظر: السبعة : ١٣٣ ، والإقناع ١/٤٠٨ .

(٣) قال ابن سيده في المحكم ٧/٣٤١ : « الجؤنة : سُلَيلة مستديرة مغشَّاة أَدَماً يُجعل فيها الطيب والثياب، والجمع : جُؤَن ، وكان الفارسيُّ يختار جونة بغير همز ، ويقول : هو من الجَوْن الذي هو أسود ؛ لأن الجونة موضعُ الطيب ، والغالب على لون الطيب السواد » ، وانظر الصحاح (جون) .

(٤) كلمة « كان » ساقطة من (ص) .

(٥) سورة الأعراف : آية : ٧٧ ، وسورة هود : آية : ٦٢ . قال سيبويه رحمه الله في كتابه ٤/٣٣٨ : « وزعموا أن أبا عمرو قرأ : ﴿ يَا صَالِحُيْتِنَا ﴾ جعل الهمزةَ ياءً ، ثم لم يقلبها واواً ، ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليسَ منفصلاً . وهذه لغةٌ ضعيفةٌ ؛ لأنَّ قياسَ هذا أن تقولَ : يا غلامُوجَلْ » .

(٦) تحدث الفارسي عن تخفيف الهمز في المسألة [١٠٧] فلتنظر .

(٧) ما بين القوسين لم يرد في (ش) .

المسألة السَّادسة

قال[1] في قوله ﷻ: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ [البقرة:٢٤]: « جَزَمَ ﴿ لم تفعلوا ﴾ ؛ لأنَّ (لم) أحْدَثَتْ في الفعل المستقبَلِ معنى المضيِّ فجزَمَت ، وكلُّ حرفٍ لَزِمَ الفعلَ فأحدَثَ فيه معنًى فله من الإعراب على قِسْطِ معناه ، فإنْ كان ذلك الحرفُ (أنْ) وأخواتِهَا نحو : ﴿ لَنْ تَفْعَلُوا ﴾ و﴿ يُرِيْدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُوْرَ اللهِ ﴾[2] فهو نَصْبٌ ؛ لأنَّ (أنْ) وما بعدها بمنزلة الاسم ، فقد ضارَعَت (أنَّ)[3] وما بعدها ؛ لأنَّكَ إذا قلْتَ : ظننتُ أنَّكَ قائمٌ فمعناه : ظننتُ قيامَكَ ، وأرجو أنْ تقومَ معناه : أرجو قيامَكَ ، فمعنى (أنْ) وما عمِلَت فيه كمعنى (أنَّ) الشَّديدةِ وما عَمِلَت فيه ، فلذلك نَصَبَت هي . وجَزَمَت « لم » ؛ لأنَّ ما بعدها يَخرُجُ من تأويل الاسم ، (فكذلك هي وما بعدها يَخرُجان من تأويل الاسم)[4] » .

قال أبو عليٍّ (أيَّده الله) :

أقولُ : إنَّ ما ذَكَرَه من أنَّ « لم » جزَمَ قولَه تعالى : ﴿ يَفْعَلُوا ﴾ ؛ لأنَّ « لم »

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٠٠ ـ ١٠١ .
(٢) سورة التوبة : آية : ٣٢ .
(٣) العبارة في المعاني ١/١٠٠ : « ضارعت أن الخفيفةَ (أنَّ) المشدَّدةَ » .
(٤) ساقط من (ش) .

أحْدَثَتْ في الفعل المستقبَل معنى المضيِّ فجزَمَتْهُ . فإحداثُ « لم » معنى المضيِّ في الاستقبال صحيحٌ ، ولكن يَلْزَمُ إنْ كانت « لم » جزَمَتْ ـ لأنَّ فيه أنَّهُ جَعَلَ المستقبَل بمعنى الماضي ـ ألاَّ ينجزمَ بـ« لا » في نحو : لا تفعَلْ ، وباللاَّم في نحو : ﴿ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾[1]؛ لأنَّ واحداً منهما لم يجعل الفعلَ المستقبَل ماضياً .

وعِلَّةُ الجزم على ما وُضِعَ إنما هو هذا . وليس الأمرُ كذلك ؛ لأنَّ هذَين الحرفَين يجزمان الفعلَ ، وليس يجعلان المستقبَل بمعنى الماضي ؛ ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: لا تفعلْ ولا تضربْ زيداً ، فإنَّما تنهاه عن ألاَّ يفعلَ فيما يُستقبَلُ من أوقاته دون الماضي ، (وكذلك قولُهُ : ﴿ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ أمرٌ بما يُستأنفُ دون الماضي)[2] ، ولو كان (لم) إنَّما جَزَمت لهذا المعنى الذي ذَكَرَ، لَلَزِمَ ألاَّ يُجزَمَ إذا دخَلَ عليه حرفُ الجزاء ؛ لأنَّ حرفَ الجزاء يُحيلُ معنى الكلام في النَّفي ـ وإنْ كان في المعنى ماضياً ـ إلى الاستقبال ، (كما أحال معناه في الإيجاب وإنْ كان ماضياً إلى الاستقبال)[3] فكما أنَّ قولَكَ : « إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ » في معنى : « إنْ تَفْعَلْ أفْعَلْ » ، كذلك قولُكَ : إنْ لم يَفْعَلْ لم تَفْعَل ، في معنى : إلاَّ تَفْعَل ، فيصيرُ معنى « لم » مع الفعل العامل فيه معنى الاستقبال ، وإلاَّ لم يصحَّ معنى الشَّرط والجزاء فيه ، فيلزمُهُ على هذا ألاَّ يُجزَمَ به إذا كان مع « إنْ » ؛ لعدم المعنى الذي ذَكَرَه فيه ، وتعَرِّيهِ منه ، وذلك كلُّهُ يدلُّ على فساد هذا القول[4] .

---

(١) سورة الحج : آية : ٢٩ .
(٢) ساقطٌ من (ص) .
(٣) ساقطٌ من (ش) .
(٤) في (ص) : المعنى .

وأيضاً فلو كانت « لم » إنّما جَزَمَت لأنها جَعَلَت المستقبَلَ في معنى الماضي، لوجب ألاّ يَجزِمَ شيءٌ من حروف الجزاء؛ لأنهنَّ عكسُهَا وخلافُهَا؛ ألا ترى أنهنَّ يجعَلْنَ الماضيَ في معنى المستقبَل، فهنَّ عكسُ « لم »؛ لأنها تجعلُ المستقبَلَ في معنى الماضي، فلو كان ما قاله في « لم » صحيحاً، لم يجب أن تجزمَ حروفُ الجزاء؛ لأنها خلافُها كما رأيتَ. فهذا أيضاً مما يدلُّ على انتقاض القول الذي ذَكَرَه في « لم » وفسادِهِ.

وأمّا قولُهُ: « وكلُّ حرفٍ لَزِمَ الفعلَ فأحدث فيه معنًى فله من الإعراب على قِسْطِ معناه » فكلامٌ ليس بصَحيحٍ عندي؛ لأنَّ « سوف » و « قد » يَلزَمَان الفعلَ، ويُحدِثُ كلٌّ منهما فيه معنًى، وليس لشيءٍ منهما إعرابٌ فيه؛ أمّا « قد » فمعناه التّوقُّعُ والتّقريبُ من الحال، وأمّا « سوف » فتخصيصُهُ الفعلَ بالاستقبال، وليس لواحدٍ منهما عملٌ في الفعل، ولا يُتَقرَّبُ بهما، فهو كلامٌ كما تراه.

وقوله: « فإن كان ذلك الحرفُ « أنْ » وأخواتِهَا نحو: ﴿ **لَنْ تَفْعَلُوا** ﴾[1]، و﴿ **يُرِيْدُوْنَ أَنْ يُطْفِئُوا** ﴾[2]، فهو نَصْبٌ؛ لأنَّ « أنْ » وما بعدها / بمنزلة الاسم » [١٤/ب] ليس بصحيحٍ، ولو كان علّةُ النّصب في الفعل هو أن يكونَ الحرفُ العامل في الفعل مع الفعل بمنزلة اسمٍ، لوجب ألاّ تنصِبَ « لن » و « إذن »؛ لأنّهما ليسا مع ما بعدهما بمنزلة الاسم كـ « أنْ »، فقد خلَت « لن » و « إذن » من العلّة التي زَعَمَ أنّها الموجِبَةُ للنّصب في الفعل، فإذا خَلَتَا منه وجَبَ ألاّ تنصِبَا الفعلَ، فَنَصْبُ

---

(١) سورة البقرة: آية: ٢٤.

(٢) سورة التوبة: آية: ٣٦.

هذَين الحرفين للفعل مع أنهما ليسا معه بمنزلة الاسم دليلٌ على فساد ما قال .

فإن قال قائلٌ: في « لن » و « إذن » الفعلُ ينتصبُ بعدهما بإضمار « أنْ » ؟

فقد ذَكَرَ سيبويهِ[١] فسَادَ هذا القول ، وبيَّنَهُ بما يُستَغْنَى عن ذِكْرِهِ في هذا الموضع .

ويدلُّ أيضاً على فساد قوله : أنَّ « أنْ » إنَّما نصَبَت الفعلَ لأنَّها معه بمنزلة الاسم وجودُنا لِمَا هو مع الفعل بمنزلة الاسم غيرَ ناصبٍ له ، وذلك الشَّيءُ هو « ما » التي تكون مع الفعل بمنزلة المصدر ، وذلك كالتي في قوله ﷻ: ﴿ **وَكُنْتَ عَلَيْهِمْ شَهِيْداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ** ﴾[٢] ، و﴿ **مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ** ﴾[٣]، و﴿ **بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ** ﴾[٤] فهذه حرفٌ كما أنَّ « أنْ » حرفٌ ، وهو مع الفعل بمنزلة اسمٍ ،كما أنَّ « أنْ » كذلك ، و لم تنصب الفعلَ[٥] كما نصَبَتْهُ « أنْ » . فهذا أيضاً يدلُّ على فساد ما ذَكَرَهُ في هذا الفصل .

فأمَّا الدَّليلُ على أنَّ « ما » التي هي مع الفعل بمنزلة المصدر حرفٌ ليس باسم وُقُوعُ[٦] صِلَتِهَا بعدها خالية من ذِكْرٍ يعودُ إليها حيثُ لا يُحصَى كثرةً في التَّنزيل والشِّعر[٧]، فمن ذلك قولُهُ تعالى : ﴿ **بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ** ﴾ ، ومنه قولُهُ تعالى :

---

(١) انظر الكتاب ٣/١٦ .
(٢) سورة المائدة : آية: ١١٧ .
(٣) سورة البقرة : آية : ٣ ، وآيات أخرى . وهذه الآية سقطت من (ش) .
(٤) سورة البقرة : آية : ١٠ ، والتوبة : آية : ٧٧ .
(٥) في (ص) : « وانتصب الفعل » .
(٦) في (ص) : مرفوع .
(٧) انظر الأزهية: ٨٣ ـ ٨٨ ، ورصف المباني : ٣٨٠ ، والجنى الداني : ٣٣٠ ، والمغني : ٣٩٩.

﴿ مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ . أفلا ترى أنَّ « ما » ههنا لا تكون بمعنى الذي ؛ لأنّكَ إنْ قدَّرْتَهَا بمعناه، لَزِمَ أن يكونَ له في الصِّلَة عائدٌ إليه ، وذلك العائدُ ينبغي أنْ يكونَ الهاءَ التي هي ضميرُ الغائب ، ولا يَسُوغُ تقديرُها هنا ؛ لأنه يلزم منه أنْ يكونَ « دُمْتُ » متعدِّياً إلى مفعولٍ، فمن حيث لم يتعَدَّ « دُمْتُ » إلى مفعولٍ لم تكن « ما » هذه اسماً . وقد دَلَلْنا على ذلك في مكانٍ آخرَ[1] .

وما قلناه من أنَّ « ما » هذه كـ « أنْ » حرفٌ ليس باسم ،كما أنَّ « أنْ » حرفٌ ليس باسم مذهبُ سيبويهِ[2] والمازنيِّ وأبي العبَّاس[3].

[وقال بعضُهُم : إنها اسمٌ][4]، وقد ذهب إليه الأخفشُ[5]، وإلى ذلك ذهب فيه أحمدُ بنُ يحيى[6]، ولم يحكِ عن أصحابه فيه خلافاً .

وقولُهُ في « أنْ » : « فقد ضارعت أنَّ وما بعدها ؛ لأنّكَ إذا قلتَ : ظننتُ أنّكَ قائمٌ فمعناه: ظننتُ قيامَكَ،كما أنّكَ إذا قلتَ: أرجو أن تقومَ فمعناه : أرجو قيامَكَ ، فمعنى (أنَّ) الشَّديدة كمعنى (أنْ) الخفيفة فلذلك نَصَبَت » .

فأقولُ : لا تخلو المضارَعَةُ التي ذَكَرَها في « أنْ » لـ « أنَّ » من أن تكونَ في

---

(١) انظر المسائل البغداديات : ٢٧٧ .

(٢) الكتاب ٣/١١ ، ١٥٦ .

(٣) انظر المقتضب ٣/٢٠٠ . وقد نقل بعض النحاة عن المبرد أنه يقول بقول الأخفش في أن (ما) المصدرية اسم . راجع تعليق الشيخ عضيمة رحمه الله على المقتضب .

(٤) زيادة ليستقيم الكلام .

(٥) المنقول عن الأخفش مع ابن السراج والكوفيين أنهم يقولون : إنها اسم . انظر : رصف المباني: ٣٨١ ، والجنى الداني : ٣٣٢ . وراجع معاني القرآن للأخفش ١/٢٢٥ .

(٦) لم أقف على قوله مع أنه تكلم على (ما) وإدخال النون معها في مجالسه ٢/٥٥١ .

لفظها، أو في عملها، أو في معناها، أو في أنّه مع الفعل[١] بمنزلة المصدر، كما أنَّ « أنْ » مع الفعل والفاعل كذلك .

فلا يجوز أنْ تكونَ المشابَهَةُ بينهما في اللّفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف ، و « أنْ » على حرفين .

ولا يجوز أن تكون مخففةً[٢] من « أنَّ » الشَّديدةَ ؛ لعمل هذه في الأسماء ، وعملِ الخفيفة في الأفعال، وما دخل من هذه الحروف عاملاً في أحد النّوعَين لم يدخل على الآخَر ، كما أنّ[٣] المضارَعَةَ اللّفظيَّةَ لا يجب أن يُعتَدَّ بها في الحروف خاصَّةً ؛ لأنها لا تكون مشتقة.

ولا يجوز أيضاً أن تكون المشابَهَةُ في المعنى .

وقولُهُ : « فمعنى (أنَّ) الشَّديدةِ كمعنى (أنْ) الخفيفة » إنْ أراد به المعنى الذي يدلُّ عليه كلٌّ واحدٍ منهما ، فغيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ معنى كلِّ واحدٍ غيرُ معنى الآخَرِ ، بل هو مخالفٌ لصاحبه . ألا ترى أنَّ « أنْ » معناها : أنها تدلُّ على الشَّيءِ غيرِ الثّابت في الوقت ، و « أنَّ » تدلُّ على الشَّيء الثّابت (في الوقت)[٤]، فهي خلافُهَا / في الدّلالة على المعنى ، ولذلك لم يَجُزْ : عَلِمْتُ أن تقومَ ؛ لأنَّ الكلام [١٥/أ] به كان يؤدِّي إلى المناقضة وخلافِ المطابقة ؛ ألا ترى أنَّ « أنَّ » معناه : ثباتُ

---

(١) في (ش) : الاسم .
(٢) في (ص) : « محذوفة » .
(٣) في (ص) : « إلا على أن المضارعة » .
(٤) ساقطٌ من (ش) .

الشَّيء وتحقيقُهُ ، ومعنى « أنْ » خلافُ ذلك ، فلهذا لم تدخل « عَلِمْتُ » وما أشبهه عليها ، وإنما المستعمَلُ بعد « عَلِمْتُ » أنَّ الشَّديدةُ لموافقتها له في المعنى ؛ لأنّه يدلُّ على ثبات الشَّيء ، و « عَلِمْتُ » كذلك ، فاستُعْمِلَت « أنَّ » بعد هذا الضَّرب من الأفعال ، أعني أفعالَ اليقين والتَّحقيق ، واستُعمِلَت « أنْ » بعد الأفعال غيرِ الثَّابتة المحقَّقة نحو: « خِفْتُ » و« رَجَوتُ » وما أشبه ذلك من الأفعال. فقد بَانَ من ذلك أنَّ مشابهتها في المعنى غيرُ جائزٍ، ولا صحيحٌ تشبيهُ أنْ بـ « أنَّ » في المعنى .

ولا يجوزُ أيضاً أنْ تكونَ مشابَهَةُ « أنْ » لـ « أنَّ » (في العمل)[1]؛ لأنَّ هذه تعملُ في الأسماء ، وهذه تعملُ في الأفعال ، والجهةُ التي يَحدُثُ منها النَّصْبُ في الأسماء مخالفةٌ للجهة التي يَحْدُثُ منها النَّصْبُ في الأفعال ؛ لأنَّ النَّصْبَ في الأسماء إنَّما يكونُ عن الفعل ، عما شُبِّه به من الأسماء والحروف[2]، وعن نوعٍ من الأسماء، والنَّصبُ في الأفعال يكونُ بالحروف، فقد اختلفت جهتا النَّصب ، وتبيَّنَ ذلك .

فإذا اختلفا لم تكن مشابَهَةٌ، اللَّهمَّ إلاَّ أن يُعتَبَرَ اللَّفظُ لفظ النَّصبَةِ وللنَّصبَة[3]، وإذا كان كذلك فليس لـ « أنْ » مشابَهَةٌ لـ « أنَّ » ،.[كما][4] ليست لـ « لن »

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) في (ص) : « وعن الحروف المشابهة به » .

(٣) هكذا العبارة في (ش) ، وفي نسخة (ص) : « إلا أن تغيير لفظ النصبة وللنصبة » .

(٤) تكملة يستقيم بها السايق .

و « إذن » ، فيجب إن اعتُبِرَ ذلك أن تكونَ « لن » أيضاً مشابهَةً لـ « أنَّ » ، وهذا فاسدٌ .

وإذا بَطَلَ أن تكون المشابَهَةُ في اللّفظِ أو في المعنى أو في العمل ، ثبت أنَّ المشابهةَ إنّما هو من جهة أنَّ « أنْ » مع الفعل بمنزلة المصدر ، كما أنَّ « أنَّ » مع الاسمين اللّذَين تَعمَلُ فيهما بمنزلته ، وقد تقدَّمَ من قولنا أنَّ هذه المشابَهَةَ التي بينهما لا تُوجِبُ لـ« أنْ » نصبَ الأفعال ، وليست بعلّةٍ لنصب الأفعال ؛ لوجودنا حرفاً آخرَ هو أيضاً مع الفعل بمنزلة المصدر غيرَ عاملٍ في الفعل النّصْبَ ولا غيرَه ، وهو « ما » التي تكون مع الفعل بمنزلة المصدر، ودَلّلْنا[1] على ذلك في تفسير قوله: ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ وغير ذلك ، على أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يكونَ لها صلةٌ ، وأنّها حرفٌ كـ « أنْ » ، فأغنى ذلك عن الإعادة هنا .

وقد بَانَ فسادُ القول بأنَّ « أنْ » إنّما نَصَبَت الأفعالَ لمشابهتها لـ « أنَّ » ووضَحَ .

وقولُهُ : « وجَزَمَت « لم » لأنَّ ما بعدها يخرُجُ من تأويل الاسم » ، فهذا انتقالٌ من العلّة الأُولى وهو قوله : إنَّ « لم » أحدَثَتْ في الفعل المستقبَلِ معنى المضيِّ فجَزَمَت، وقد قدَّمْنَا فسادَ ذلك[2]. ونذكُرُ فسادَ هذا القول الآخَرِ فنقول: لو أنَّ « لم » جزَمَتْ لأنَّ ما بعدها يخرُجُ من تأويل الاسم، وكان هذا علّةُ جزْمِهِ لَلَزِمَ أن تجزِمَ « لن » و « إذن »؛ لأنَّ ما بعدهما خارجٌ عن تأويل الاسم ، وإلاّ

(١) صفحة : ١٢١ .
(٢) انظر أول المسألة صفحة : ١١٨ - ١١٩ .

يَنصِبَا ؛ لأنّهُمَا ليسا كـ « أنْ » التي هي مـع الفعـل بمنزلـة الاسـم . فكـونُ هذَيـن الحرفين غيرَ جازمين للفعل مع خروجهما أن يكونا معه بمنزلة الاسم دليلٌ على أنَّ قوله : « لم » إنما جَزَمَ لخروجه عن أن يكون مع الفعل بمنزلة اسمٍ فاسـدٌ ، كمـا أنَّ قولَهُ: إنَّ « أنْ » إنما نَصَبَت لأنّهُ (مع الفعل بمنزلة المصدر فاسدٌ؛ لأنَّ « لنْ » و« إذن » قد نَصَبَا ، وليستا كذلك . فقد)[1] تبيَّنَ فسادُ ما ذَكَرَهُ في هذا الفصل ووَضَحَ[2] .

* * *

---

(١) ساقط من (ص) .

(٢) جاء بعد ذلك في (ص) عبارة : « تمّ الجزء ولله الحمد . بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على محمد وآله . قال في قوله تعالى ... » .

المسألة السَّابعة

قال[1] في قوله ﷻ : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ [البقرة : ٣٨] :

« إعرابُ « إمَّـا » في هـذا الموضـع إعـرابُ حـروف الشَّـرط والجـزاء ، إلا أنَّ الجزاء إذا جاء في الفعل معه النُّونُ الثَّقيلةُ والخفيفةُ لَزِمَهَا « ما »[2]. وفُتِـحَ مـا قبـل النُّون في « يَأْتِيَنَّكُمْ » لسُكون الياء وسكونِ النُّونِ الأُولى » .

قال أبو عليٍّ (أيَّده الله) :

أقولُ : ليس الشَّرطُ والجزاءُ من مواضِعِ النُّونَـين ، إنَّمـا يَدخُـلان علـى الأمـر والنَّهي وما / أشبههما من غير الواجب ، ففي قوله : « إلاَّ أنَّ الجـزاءَ إذا جـاء في الفعل معه النُّونُ الثَّقيلةُ والخفيفةُ [لزمها] ما » يُوهِمُ أنَّهُ من مواضعهما في الكلام ، وأنَّ لدخولهما مَسَاغاً فيه ، وإنَّما تَلحَقُ الشَّرطَ في ضرورة الشِّعر كقوله[3]: [١٥/ب]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١١٧ .

(٢) مذهب الزجاج والمبرد أن الفعل الواقع بعد (إن) الشرطية المؤكدة بـ(ما) يجب تأكيده بالنون ، قالا : ولذلك لم يأت التنزيل إلا عليه . ومذهب سيبويه أنه جائزٌ لا واجبٌ . انظر : الكتاب ٣/٥١٥ ، والمحرر الوجيز ١/٢٦٣ ، والبحر المحيط ١/١٦٨ ، والدر المصون ١/١٩٧ .

(٣) من الكامل ، وهو لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي قالته مع بيتين آخرين لما قَتَلَت باهلةُ أباها . وتمامه :

مَنْ تَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ ... أَبَداً وَقَتْلُ بَني قُتَيْبَةَ شَافي

أنشده سيبويه في الكتاب ٣/٥١٦ ، واستشهد به على توكيد فعل الشرط في الضرورة ؛ لأن (ما) غير مقترنة بأداة الشرط . وانظر : شرح أبياته ٢/٢٦٢ (وفيه : قالت بنت أبي الحصين من مِذحَج)، والمقتضب ٣/١٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٦٩ ، وضرائر الشعر : ٣٠ ، والمقرب : =

مَنْ تَثْقَفَنْ مِنهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبٍ أَبَداً ... ...

وكذلك في الجزاء ، كقوله[1]:

وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ

وهذا كقوله[2]:

= ٤٢٩، والخزانة ٣٩٩/١١ . وتثْقَفَنْ : تُدرِكَنْ . يقولُ : مَن ظُفِرَ به من آل قتيبة فليس يرجع إلى أهله ؛ لما في قتلهم من الشفاء للنفوس . قال الأعلم في (تحصيل عين الذهب : ٥٢٣) : إن قتيبة هذا هو قتيبة بن مسلك الباهلي ، واستدرك عليه البغدادي رحمه الله في الخزانة ٤٠٠/١١ وقال بأنه قتيبة ابن معن بن مالك بن أعصر ، وقد حصل للأعلم اشتباه من تشارك الاسمين .

(١) صدر بيت من الطويل ، نُسب في الكتاب ٥١٥/٣ لعوف بن عطية بن الخَرِع التيمي، (شاعرٌ جاهليٌّ، عده ابن سلام في الطبقة الثامنة من الجاهليين) ، والبيت بتمامه :

فَمَهْمَا تَشَأْ منهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

قال البغدادي في الخزانة ٣٨٩/١١: « والبيت غير موجود في ديوان ابن الخَرِع ، وإنما هو من قصيدة للكميت بن ثعلبة أوردها أبو محمد الأعرابي في (ضالة الأديب) وهي ... » .
ونُسب إلى الكميت بن معروف الأسدي في حماسة البحتري: ١٥، كما نسب إلى الكميت بن ثعلبة وأكّده البغدادي في الخزانة ٣٨٩/١١ كما في نصه السابق ، وهو في ذيل شعره المطبوع : ١٩٥ .
كما نُسب في المقاصد النحوية ٣٣٠/٤ إلى الكميت بن معروف أو الكميت بن ثعلبة ، ومن قبلُ نسبه أبو عبد الله بن الأعرابي إلى الكميت بن معروف ، نقل البغدادي عن أبي محمد الأعرابي قولَه: « وقد أخطأ أبو عبد الله بن الأعرابي في هذا الشعر من جهتين : أولاهما : أنه نسب هذا الشعر إلى الكميت بن معروف ، وهو للكميت بن ثعلبة ، والكميت بن ثعلبة مخضرم وجد كميت ابن معروف » .
وانظر : معاني القرآن للفراء ١٦٢/١ ، والمسائل البصريات ٨٠٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٢/٢ ، والضّرائر لابن عصفور : ٣٠ ، والخزانة ٣٧٨/١١ .
أراد : تمنَعَنْ بالنون الخفيفة ، وهو جواب الشرط وأكده الشاعر ضرورةً لأنه ليس من مواضع النون.

(٢) رجزٌ اختلف في نسبته ، فقيل: هو لابن جُبابة اللص ، وقيل: لأبي حيان الفقعسي ، وقيل: هو للدُّبيري ، وقيل: لمساور بن هند العبسي ، وقال ابن السيرافي: للعجاج قصيدة يشبه أن يكون منها . راجع تفصيل ذلك في الخزانة ٤١٨/١١ .
وانظر: الكتاب ٥١٦/٣ ، وشرح أبياته ٢٦٦/٢ ، والنوادر: ١٦٤ ، ومجالس ثعلب ٥٥٢/٢ ، وسر الصناعة ٦٧٩/٢، وأمالي ابن الشجري ١٦٥/٢، والإنصاف ٦٥٣/٢ ، وشرح المفصل =

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

وإن كان في الجزاء أمثَلَ[١]؛ لأنَّهُ بغير الواجب أشبَهُ ؛ ألا ترى أنَّـهُ خبرٌ غيرُ مُثْبَتٍ[٢] كسائر الأخبار .

وفي هذا الكلام مرمًى آخَرُ وهو أنَّ قولَه : « الجزاءُ إذا جاء في الفعل معه النُّونُ الخفيفةُ والثَّقيلةُ لَزِمَهُ (ما) » ، يُوهِمُ أنَّ « ما » لزمت لدخول النُّون ، وأنَّ لَحَاقَ النُّون سببُ لحاق « ما » ، والأمر بعكس ذلك وخلافُهُ ؛ لأنَّ السَّبب الذي له دخلت النُّونُ الشَّرطَ في قوله :﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾[٣] و﴿ إِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً ﴾[٤] و﴿ إِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُم ﴾[٥] ونحو ذلك عند النَّحويِّين ، إنَّما هو لَحَاقُ « ما » أوَّلَ الفعل بعد « إنْ » ، فلذلك صار مَوضعاً للنُّونَين بعد أنْ لَمْ يَكُنْ لهما مَوضعاً .

وإنما كان كذلك عند سيبويه[٦] وأصحابِهِ لمشابهة فعلِ الشَّرط بلَحَاق « ما » به بعد « إنْ » دون أخواتها الفعلَ المقسَمَ عليه . وجهةُ المشابهة : أنَّ « ما » حرفُ توكيدٍ كما أنَّ اللاَّمَ تكونُ توكيداً ، والفعلُ وقع بعدها كما وقع بعد اللاَّم ، فلمَّا شابَهَت اللاَّمَ في ذلك ، لَزِمَ الفعلَ معها في الشَّرط النُّونُ كما لَزِمَتْهُ في

= ٩/٤٣، وضرائر الشعر : ٢٩، والمقرب : ٤٢٩، والخزانة ١١/٤٠٩ .

والشاهد فيه : دخول النون في (يَعْلَمَنْ) ، وهو ضرورة ؛ لأن الفعل هنا ليس من مواضع دخول النون .

(١) في (ش) : مثل .

(٢) في (ش) : مبت .

(٣) سورة البقرة : آية : ٣٨ .

(٤) سورة مريم : آية : ٢٦ .

(٥) سورة الإسراء : آية : ٢٨ .

(٦) قال في الكتاب ٣/٥١٥ : « وذلك أنهم شبهوا « ما » باللام التي في لتفعلنّ لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام » . وانظر : ٥١٨ منه، والمقتضب ٣/١٣.

«لَيَفْعَلَنَّ» . فسببُ لَحَاقِ النُّون دخولُ «ما» على ما يذهب إليه النَّحْوِيُّون .

وكان لُزُومُ النُّونِ لفعل الشَّرط الوجْهَ ؛ لدخول الحرف قبله إذ كان في خبر غيرِ مُثْبَتٍ[1]، ووجَدْنَا أخباراً مثبتةً لَزِمَتْهَا النُّونُ لدخول هذا الحرف أوائِلَهُنَّ وذلك قولهم: «بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ»[2] و«وبألَمٍ مَا تُخْتَنَنَّهْ»[3] و«بجَهْدٍ ما تَبْلُغَنَّ»[4] و:

في عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا[5]

فإذا لَزِمَت النُّونُ هذه الأخبارَ الصَّرِيحةَ لمكان الحرف ، فلزومها في فعل الشَّرط أوجَبُ .

هذا ما اعتلَّ به أصحابُنَا في دخول النُّون هذا الموضِعَ ، ولُزُومِهَا له[6].

وللسَّائل بعدُ أن يسألَ فيقولَ : لِمَ لَزِمَت النُّونُ فعلَ الشَّرط مع «إنْ» إذا لحقَتْهَا «ما» دون سائر أخواتها ؟ وهلاَّ لَزِمَت سائرَ أفعال الشَّرط إذا دخلت

---

(١) في (ش) : في خبر غير واجب مبت مثبت .

(٢) مثلٌ يضرب للحث على ترك البطء ؛ أي: اعملْ كأني أنظر إليك . انظر الكتاب ٥١٧/٣ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وجمهرة الأمثال ٢٣٦/١ ، والمستقصى ١١/٢ ، ومجمع الأمثال ١٧٥/١ .

(٣) أي : لا يكون الختانُ إلا بألم ، ومعنى المثل : لا يُدرَكُ الخير ولا يُفعَلُ المعروف إلا باحتمال المشقة . انظر : الكتاب ٥١٧/٣ - ٥١٨ ، والمقتضب ١٥/٣ ، ومجمع الأمثال ١٨٨/١ .

(٤) انظر الكتاب ٥١٦/٣ ، والنكت ٩٥٩/٢ . وفي (ش) : «تفعلنَّ» .

(٥) يُرْوَى صدراً لبيتٍ ، وتمامه :

في عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا   قديماً ويُقتَطُ الزِّنادُ من الزَّنْدِ

ويروى عجزاً لبيت آخر تمامه :

إذا ماتَ منهم سيِّدٌ سرقَ ابنُهُ   في عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

انظر الكتاب ٥١٧/٣ ، شرح المفصل ١٠٣/٧ ، ٥/٩ ، ٤٢ ، والمقرب : ٤٢٩، والخزانة ٢٢/٤، ٤٠٣/١١ ، وهو أيضاً من أمثال العرب يضرب في تشبيه الولد بأبيه ، انظر المستقصى ٣٨٢/٢ ، ومجمع الأمثال ٤٤٥/٢ .

(٦) انظر المقتضب ١٣/٣ - ١٥ ، والأصول ٢٠٠/٢ .

على حـرف المجازاة « ما » ،كما لَـزِمَتْـهُ مع « إنْ » ؛ إذ ما ذَكَرُوهُ مـن الشَّـبَهِ بـ « لَيَفْعَلَنَّ » موجودٌ في سائر الحروف ، وقد جـاء : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾[١] و﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللهُ ﴾[٢] و﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾[٣] وكلُّ ذلك لا نُونَ معه ؟

فالجوابُ : أنَّ النُّونَ لم تَلْحَق الشَّرطَ مع سائر حروف الجزاء كما لحقت مع « إنْ » ؛ لاختلاف موضِعَي « ما » المؤكِّدَة ، وذلك أنه استُقْبِحَ أنْ يُؤَكَّدَ الحرفُ ولا يُؤَكَّدَ الفعلُ، وله من الرُّتبةِ والمزِيَّةِ على الحرف ما للاسم على الفعل ، فلمَّا أُكِّدَ الحرفُ والفعلُ أَشَدُّ تمكناً منه قَبُحَ تَرْكُ تأكيدِهِ مع تأكيد الحرف ، وليس سائرُ الحروف التي للجزاء مثلَ « إنْ » في هذا الموضع ؛ لأنها أسماءٌ وهي حرفٌ ، فلا يُنكَرُ أنْ تُؤَكَّدَ هي دون شرطها . ألا ترى أنَّ للاسم من القِدْمَةِ على الفعل مثلَ ما للفعل على الحرف ، فلا يَقْبُحُ لذلك تركُ (توكيدِ الفعل مع الاسم ،كما يَقْبُحُ تركُ)[٤] توكيدِهِ مع الحرف .

فإن قلتَ : ما الذي يدلُّ على أنَّ التَّوكيدَ لاحقٌ للحرف ، وما يُنكِرُ أنْ يكونَ لَحَاقُهُ للفعل دون حرف الجزاء ، فيكونُ الفعلُ مُؤَكَّداً من أوَّله وآخِرِه مثل « لَتَفْعَلَنَّ » ؟

فالذي يدلُّ على لَحَاقه حرفَ الجزاءِ دون الشَّرط أنَّ الوقفَ عليه ، وأنَّ

---

(١) سورة النساء : آية : ٧٨ .
(٢) سورة البقرة : آية : ١٤٨ .
(٣) سورة الإسراء : آية : ١١٠ .
(٤) ساقط من (ص) .

أحداً لم يقفْ على « إنْ » وحدَها في نحو: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾[١] / فيستأنفوا بـ « ما » مع الفعل ، (كما استأنفوا بـ « لا » مع الفعل)[٢] كقوله تعالى: ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾[٣] . [١٦/أ]

ويدلُّ أيضاً على لَحَاقِها للحرف دون الفعل أنَّها قد لَحِقَت الحروفَ أيضاً في نحو :

... أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا[٤]

وفي الإدغام أيضاً تقويةٌ ؛ لأنَّ الكلمة لو نُويَ فيها الانفصالُ لجاز فيه الإخفاءُ ،كما جاز في : « من مَالِك » وما أشبهه . فكلُّ هذا يدلُّ على أنَّ التَّأكيدَ لاحِقٌ للحرف ، وإذا أُكِّدَ الحرفُ الذي لا يستقلُّ إلاَّ بالفعل بعد « إنْ » (صَحَّ أنَّهُ)[٥] لا يُؤَكِّدُ الفعل ، فافترق فعلُ شَرْطِ « إنْ » وفعلُ شرطِ سائر الحروف التي للجزاء في لزوم النُّون لهما مع « ما » ؛ لافتراقهما فيما ذَكَرْنَاه .

فهذا الذي ذَكَرْنَاه يصلُحُ أن يَحْتَجَّ به مَن زَعَمَ أنَّ النُّونَ لازمةٌ للشَّرط إذا

---

(١) سورة الأنفال : آية : ٥٨ .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) سورة القيامة : آية : ١ .

(٤) من صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه : ٢٤ ، وتمامه :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا	إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

وانظر البيت في الكتاب ١٣٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٩٧/٢ ، والخزانة ٢٥١/١٠ .
ويأتي البيت في كتب النحاة شاهداً على إلغاء (ليت) للحاق ما لها ، ولذلك يرفع ما بعدها ، ويروى إعمالها فيه أيضاً . (انظر تحصيل عين الذهب : ٢٨٨) .

(٥) ساقطٌ من (ص) .

لحقت « ما » « إنْ » الجزاء . وقد قال ذلك أبو العبَّاس محمَّدُ بنُ يزيدَ[(١)] .

فأمَّا قولُ سيبويهِ في هذا فهو: أنَّ « ما » لمَّا لحقَتْ « إنْ » الجزاءَ ، تبعه الفعلُ منوَّناً بإحدى النُّونَين ، وغيرَ منوَّن بها ،كما أنَّ سائرَ الحروف كذلك . وإذا لم تلزم النُّونُ مع (إنْ كما لم تلزم)[(٢)] في الحروف الأُخَرِ نحو : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا ﴾ ، لم يلزم على قوله الفصلُ بينهما ،كما لزم في قولِ مَن زَعَمَ أنَّ النُّونَ لازمةٌ[(٣)] .

قال سيبويهِ[(٤)]: « من مواضعها - يعني مواضعَ إحدى النُّونَين - حروفُ الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد ، وذلك أنَّهم شبَّهوا (ما) باللاَّم التي في (لَيَفْعَلَنَّ) لمَّا وقع التَّأكيدُ قبلُ على الفعل أَلْزَمُوا النُّونَ آخِرَه ،كما أَلزَمُوا هذه اللاَّمَ . وإنْ شِئتَ لم تُقْحِم النُّونَ كما أنَّكَ إنْ شئتَ لم تجئ بـ(ما) . فأمَّا اللاَّمُ فهي لازمةٌ في اليمين ، فشبَّهوا (ما) هذه إذا جاءت توكيداً قبلَ الفعل بهذه اللاَّم التي جاءت لإثبات النُّون . فمِن ذلك قولُكَ : إمَّا تأتِيَنِّي آتِكَ ، وأيُّهُم ما يَقُولَنَّ ذلك تَجْزِهِ. وتصديقُ ذلك: ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ ﴾[(٥)]».

فقد دلَّكَ قولُهُ : « وإنْ شئتَ لم تُقحِم النُّونَ » على ما ذَكَرْتُ في أنَّكَ في قوله مخيَّرٌ بين إلحاقِ النُّونِ وحذفِهَا في الفعل بعد « إنْ » إذا لحقَتْهَا « ما » ، كما

---

(١) هذا هو المنسوب إليه في كتب النحاة (انظر شرح المفصل ٤١/٩، والهمع ٣٩٩/٤)، ولعل الفارسي هو أول من نسبه ، والذي يتضح لنا من كلام المبرد في الكامل ٣٧٨/١ - ٣٧٩، والمقتضب ١٣/٣-١٥ أنه لا يقول بلزوم النون في هذا الموضع وهو رأي سيبويه . وراجع تعليق الشيخ عضيمة في حاشية المقتضب (٢) ١٣/٣ .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) وهو المبرد كما مرَّ قبل قليل .

(٤) الكتاب ٥١٥/٣ .

(٥) سورة الإسراء : آية : ٢٨ .

أنّكَ مخيَّرٌ في ذلك بعد سائر حروف الجزاء .

ويدلُّكَ أيضاً توفيقُهُ بين « إنْ » و « أي » في تمثيله على ما وصفْتُ لكَ ، وهذا هو القياسُ ؛ إذ كان وجهُ لَحَاقِ هذه النّون هذا الموضعَ شَبَهَهُ بـ « لَيَفْعَلَنَّ » كما ذَكَرَه ، وقولُهُم : « لَيَفْعَلَنَّ » نفسُه قد جازَ فيه ألاّ تَلزَمَهُ النُّونُ ـ أعني « ليفعَلَنَّ » ـ إذا أُريدَ به الفعلُ الآتي في المستقبل دون فعلِ الحال (والمشاهَدَةِ كالتي في قوله)[1]: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[2] ؛ لأنَّ أحكامَ هاتَين اللاّمَين ومعانِيَهُمَا مختلِفةٌ وإن اتّفقَت ألفاظُهُما . وقد بسَطْنَا ذلك في كتابٍ آخرَ[3] وشرحناه .

فإذا جاز ذلك في « لَيَفْعَلَنَّ » فهو في : « إمَّا تَفْعَلَنَّ » أَجْوَزُ ؛ لأنَّ التّأكيدَ هنا لم يَلْحَق نفسَ الفعل ،كما لحق في « لَيَفْعَلَنَّ » ، إنّما لَحِقَ شيئاً غيرَه . وأيضاً فاللاّمُ إذا لحقت الفعلَ المقسَمَ عليه فصَلَتْ بين معنَيَي الإيجاب والنّفي ؛ ألا ترى أنّكَ لو قلتَ : واللهِ تَفْعَلُ ، فلم تجئْ باللاّم لالتَبَسَ بالنّفي[4]، فإذا لم يَلزم النُّونُ في الموضع الذي يجب لُزُومُ اللاّم فيه ، فألاّ يجبَ لُزُومُهُ في « إمَّا تَفْعَلَنَّ » أَولى .

فإن قلتَ : بِمَ تَعْلَمُ أنَّ هذا الفعلَ المستقبَلَ المقسَمَ عليه يجوزُ حذفُ النُّون منه كما ذَكَرْتَه ؟

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) سورة النحل : آية : ١٢٤ .

(٣) هو المسائل البغداديات ، انظر : ١٠٣ ـ ١٠٨ ، ١٧٥ ـ ١٨٥ ، ٣٣٥ .

(٤) انظر الكتاب ٥١٨/٣ .

فإنَّ سيبويه قد حكاه فقال[1]: « وقد يستقيمُ في الكلام : إنَّ زيداً لَيَضْرِبُ ولَيَذْهَبُ ، ولم يقع ضَرْبٌ (ولا ذَهابٌ)[2] . والأكثرُ على ألسنتهم كما خبَّرْتُكَ في اليمين » ، يعني أنَّ النونَ تلزمُهُ ، فالقياس إجازةُ خُلُوِّ الشَّرط من إحدى النُّونَين في «إمَّا تَفْعَلَنَّ »،/كما جاز:﴿ **أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ** ﴾[3] ونحوُهُ . [١٦/ب]

فإن قيل : فما جاء من هذا في التَّنزيل كلُّهُ بالنُّون نحو: ﴿ **وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً** ﴾[4] و﴿ **إِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُم** ﴾[5] فقد يجيء في التَّنزيل ما يجوزُ فيه وجهان على وجهٍ واحدٍ، ولا يُوجبُ أن يكون غيرُ ذلك غيرَ جائز وإنْ عُلِمَ أنه الوجهُ الأجْوَدُ، فكذلك مجيء الفعل منوَّناً مع « إمَّا » لا يُوجبُ أنَّ غيرَه لا يجوز ، وإذا عَضَدَ هذا القياسَ الذي ذَكَرْنَاهُ سَمَاعٌ في نَظْمٍ أو نَثْرٍ من كلامهم ، صار قولُ مَن قال : إنَّ هذه النُّونَ تلزَمُ الشَّرطَ بعد « إمَّا » كالسَّاقط .

أمَّا مجيؤُهُ في النَّثر فلا كلامَ فيه ولا خلافَ[6]. وأمَّا وُرُودُهُ في الشِّعر ففيه حُجَّةٌ أيضاً ؛ إذ لا مَسَاغَ (لحمله على الضَّرورة ، والقياسُ يَعْضُدُهُ ، وسائرُ ما أشبهه يثبتُهُ ، ولا مَسَاغَ)[7] لأنْ يُحْكَمَ لِمَا اطَّرَدَ في القياس وكَثُرَ في الاستعمال بأنَّهُ الشَّاذُّ ، بل هذه الصِّفةُ إذا كانت في شيءٍ كان بها في نهاية الجودة والتَّقدُّمِ ، أعني الاطِّرادَ في القياس والاستعمال .

---

(١) الكتاب ٣/١٠٩ ، وانظر التعليقة عليه ٢/٢١٥ .
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، وهو غير موجود في الكتاب المطبوع بتحقيق الأستاذ (هارون) .
(٣) سورة النساء : آية : ٧٨ .
(٤) سورة الأنفال : آية : ٥٨ .
(٥) سورة الإسراء : آية : ٢٨ .
(٦) في (ص) : ولا إشكال .
(٧) ساقط من (ش) .

فأمَّا جهةُ القياس فقد قدَّمْنَا ذِكْرَهَا . وأمَّا الاستعمالُ منه فكثيرٌ جدّاً ، فممَّا جاء قد دخلت فيه « إنْ » « ما » المؤكّدَةُ ، ولم يَلزَم الفعلَ النُّونُ[١] قولُ الأعشى أنشَدَه سيبويه[٢]:

فَــإمَّـا تَـرَيْـنِـي وَلِي لِــمَّــةٌ　　فَــإنَّ الـحَــوَادِثَ أَوْدَى بِــهَــا

وأنشَد أبو زيدٍ[٣]:

زَعَـمَـتْ تُمَاضِـرُ أنَّنِي إمَّا أَمُتْ　　يَسْــدُدْ أُبَيْـنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وأنشَد أيضاً[٤]:

إمَّا تَرَيْ شَمَطاً فِي الرَّأْسِ لاَحَ بِهِ　　مِنْ بَعْدِ أَسْـوَدَ دَاجِي اللَّوْنِ فَيْنَانِ

فَـقَـدْ أَرُوعُ قُلُوبَ الغَانِيَاتِ بِهِ　　حَتَّى يَـمِلْـنَ بِأَجْـيَادٍ وَأَعْـيَانِ

وأنشَد أيضاً[٥]:

---

(١) تكلم الفارسي على هذه المسألة في المسائل البغداديات: ٣١١ - ٣١٢ ، وأحال إلى الإغفال.

(٢) الكتاب ٤٦/٢ ، والبيت من المتقارب ، وهو في ديوان الأعشى : ٢٢١ ، وروايته:

فَإنْ تَعهَدِينِي وَلِي لِـمَّـةٌ　　فَإنَّ الحَوَادِثَ أَلْــوَى بِـهَــا

وقد أنشده أبو علي في المسائل البغداديات : ٣١٢ . وانظر شرح المفصل ٦/٩ ، ٤١ .

(٣) النوادر : ٣٧٥ . والبيت من الكامل، وهو لسُلْمِيِّ بنِ ربيعةَ الضبي (أو سلمان) كما في الخزانة ٣٦/٨ . والشّاهد من قصيدة في الحماسة ٢٨٦/١ ، والأصمعيات : ١٦١ منسوباً إلى عِلباء بن أرقم . وانظر الشاهد في شرح المفصل ٥/٩، ٤١ ، والهمع ٣٤٠/٤ .
والخَلَّةُ بالفتح : الحاجة والفقر ، والخصلة ، وهي هنا بمعنى الثلمة والفرجة التي يتركها بعد موته .

(٤) النوادر : ١٩٢ ، وفيه : « فإن تَرَى شَمَطاً ... » . والبيتان من البسيط وقائلهما رُومِيُّ بن شَريك الضبي ، قال أبو زيد : (أدرك الإسلام) .

(٥) النوادر : ٢٤٦ - ٢٤٧ ، مع أبيات أخرى واختلاف في الترتيب ، والرجز لرجل من بني فزارة . وانظر الصحاح (لهزم) . والأغثم : الذي قد غلب بياضُهُ سوادَهُ . واللِّهزمتان : عظمان ناتئان في اللَّحيين تحت الأذنين . والفَينان : رجلٌ فينان الشَّعر أي : حسَنُ الشَّعر طويله .

إمَّا تَرَيْ شَيْباً عَلاَنِي أَغْثَمُهْ

لَهْزَمَ خَـدَّيَّ بِـهِ مُلَهْزِمُهْ

فَرُبَّ فَيْنَـانٍ طَوِيْلٍ لِمَمُهْ

وأنشَد أبو عُبَيْدَةَ[١] لبعض الهذليِّين[٢] :

فَـإمَّا تَـنْجُوَا مِـنْ حَتْـفِ أَرْضٍ فَـقَـدْ لَحِـقَـا لِحَتْـفِـهِـمَـا لِـزَامَـا

وقال جريرٌ[٣]:

إمَّا تَرَيْنِي وَهَـــذَا الدَّهْرُ ذُو غِيَرٍ فِي الْمَنْكِبَيْنِ وَفِي الأَصْلاَبِ تَحْنِيبُ

فَقَدْ أَمُدُّ نِجَـادَ السَّـيْفِ مُعْتَدِلاً مِـثْـلَ الـرُّدَيْـنِـيِّ هَـزَّتْهُ الأَنَابِيْبُ

وهذا كثيرٌ في الشِّعر جدّاً ، ففيه دليلٌ على صحَّة قول سيبويهِ[٤]: « إنَّ (إنْ) إذا لحقتها (ما) الزَّائدةُ ، فإلحاقُ النُّونِ الفعلَ وتركُ إلحاقها جيِّدٌ » . فهذا وكلٌّ ليس يختلفُ أنَّ النونَ إذا دخلت الشَّرطَ بعد « إمَّا » لازمةً أو جائزةً حذفُهَا وإثباتُهَا ، فإنَّما تَدخُلُ من أجل دخول « ما » ، وأنَّها هي التي وَطَّأَت للنُّون هذا الموضعَ بعد أنْ لم يكن له بموضعٍ .

---

(١) مجاز القرآن ٢/٨٢ . وفي نسخة (ش) : « وأنشد أبو عُبيد » وفيها أيضاً : « من حتف قوم » وفي المجاز : « من حتف يوم » .

(٢) من الوافر . والبيت لصخر الغَيِّ الهذلي يرثي ابنه تَليداً من قصيدة مطلعها :

أَرِقْتُ فَبِتُّ لم أَذُقِ المَنامَا وَلَيْلِي لا أُحسُّ لَهُ انْصِرَامَا

انظر شرح أشعار الهذليين ١/٢٩١ والرواية فيه :

فإمَّا يُنْجُوَا مِن خوفِ أرضٍ فَقَد لَقِيَا حُتُوفَهُما لِزَامَا

(٣) من البسيط في ديوانه : ١/٣٤٨ .
والتحنيبُ : الانحناءُ . والرديني : الرمح المنسوب إلى رُدَيْنَةَ (اسم امرأة) . انظر الصحاح (ردن) .

(٤) سبق ذكرُ نص سيبويه في صفحة : ١٣٢ .

فقولُ أبي إسحاقَ[1]: « أنَّ الجزاءَ إذا جاء في الفعل معه النُّونُ الثّقيلةُ والخفيفةُ لَزِمَهَا (ما) » رديءٌ ؛ لِمَا فيه من إيهامِ الأمر بعكس ما عليه وخلافِهِ .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أن يكونَ أراد به التّقديمَ والتّأخيرَ كأنّهُ : إنَّ الجزاءَ إذا جاء فيه « ما » أي : إنَّ حرفَ الجزاء إذا لحقَتْهُ « ما » ، لَزِمَ الفعلَ معه النُّونُ الخفيفةُ أو الثّقيلةُ ،كقوله : ﴿ **إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا** ﴾[2] و﴿ **إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ** ﴾[3] .

فإنّا نُحسِنُ الظَّنَّ به ، وعلى الأجْمَلِ نَحمِلُ الأمرَ ، إلاّ أنَّ هذا الموضعَ الذي ذُكِرَ ذلك فيه ممّا لاَ يحتَمِلُ الاتّساعَ الذي احتَمَلَتْهُ الآيُ للعِلْم بها والدَّلالةِ على ما كُلِّفَ فيها ، فيجب أن يُوضَعَ الشَّيءُ فيه موضِعَه وعلى جهته؛ لأنَّ الجميعَ لا يعرفُ هذا تلك المعرفةَ .

وقال أحمدُ بنُ يحيى[4] في قوله تعالى : ﴿ **فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى** ﴾[5]: أُدخِلَت النُّونُ هنا لِيُفرَقَ بينها[6] أن تكونَ حشواً ، وبينها أن تكونَ في معنى

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/١١٧ .

(٢) سورة المائدة : آية : ٦ .

(٣) سورة النحل : آية : ٩٨ .

(٤) قال في المجالس ٢/٥٥١ ـ ٥٥٢ : « إذا كانت (ما) صلة أدخلوا معها النون الخفيفة والثقيلة ، تقول: اذهب ثم عيناً ما أرَيَنَّكَ ، أي : كأنك لم تغب ، وكثيراً ما أرَيَنَّكَ ، أي : كثيراً أرَيَنَّكَ ، وإلى ساعةٍ ما تندمَنَّ . فإذا لم يدخلوا (ما) لم تدخل النون . قال : وإنما فرقوا بين دخول (ما) وخروجها بذلك ... » .

(٥) سورة البقرة : آية : ٣٨ .

(٦) أي : ما .

الذي ، وكذلك : « بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ »[١] و « بعينٍ أَرَاكَ » إذا أسقطوا « ما » أسقطوا النُّونَ .

[١٧/أ] وهذا الذي ذَكَره يُعْرَفُ من قُرْبٍ فَسَادُهُ؛ وذلك أنَّ النُّونَ لو لم تدخل / هنا لعُلِمَ انجزامُ الفعل لفظاً ، أو موضعاً إن كان مِمَّا لا ينجزمُ في اللَّفظ يلزَمُ الجواب . وغيرُ ذلك : أنَّ « ما » في « إمَّا » غيرُ موصولة ، ولم يدخل في ذلك إشكالٌ بغيره، ولا التباسٌ بسواه ؛ ألا ترى أنَّ الموصولةَ لا ينجزِمُ الفعلُ بعدها ، وأنَّ ذلك فيه ممتنعٌ مستحيلٌ ، فلا وجهَ لحمْلِ دخولِ هذه النُّون لفَصْلٍ بين معنَيَين كلُّ واحدٍ منهما متخلِّصٌ من الآخَرِ غيرُ ملتَبِسٍ به . ويدلُّكُ على أنَّ هذه النُّونَ لم تدخل في هذا الموضع للفصل الذي ذَكَرَه بين « ما » أن تكونَ موصولةً وأن تكونَ زائدةً أنَّ الماضِيَ يقع بعدها في نحو : إمَّا ذَهَبْتَ فإنِّي ذاهِبٌ ، ونحوِ قولِ الهذليِّ[٢] :

إمَّا صَرَمْتِ جَدِيْدَ الْحِبَا　　لِ مِنَّا وَغَيَّرَكِ الآشِبُ

فَيَا رُبَّ حَيْرَى جُمَادِيَّةٍ　　تَنَزَّلُ فِيهَا نَدًى سَاكِبُ

ولفظُ الماضي إذا كان صلةً لموصول مثلُهُ إذا كان معمولاً لجازمٍ ، فإذا لم يُحْتَفَلْ بالالتباس في هذا الموضع الذي تتَّفِقُ فيه الصُّورتان في اللَّفظ ، فألاَّ يَحْتَفِلوا حيث يختلفُ اللَّفظان وتتباينُ الصُّورتان أَجْدَرُ .

---

(١) سبق في صفحة : ١٢٩ .

(٢) هو مَعْقِل بن خويلد الهذلي ، وقال الأصمعي : بل قائل القصيدة خويلد بن واثلة بن مِطْحَل (والد مَعْقِل) . والبيتان من المتقارب ، وهما في شعر أشعار الهذليين ٣٨٩/١ . والآشِبُ : العائبُ ، وأَشَبَهُ بذلك القولِ : عابه به ، وأصله : الذي يخلطُ أي : يخلطُ الكذب بالحقِّ ، وعن أبي عمروٍ : الآشبُ: المحرِّشُ .

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ[1]: « وفُتِحَ ما قبل النُّونِ في : ﴿ يَـأْتِيَنَّكُمْ ﴾ لسُكُون الياء وسُكُونِ النُّونِ الأُولى » . فلا تخلو حركةُ الياء بـالفتح مـن أنْ تكـونَ حركـةً لالتقاء السَّاكنين ، أو تكونَ حركةً بُنِيَ الفعلُ عليها لانضمام الحـرفِ إليـه ، فلـو كانت الحركةُ بالفتح لالتقاء السَّاكنين في: ﴿ يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ ونحوِه ، لَمَـا حُـرِّكَ بهـا في: هَلْ يَضْرِبَنَّ ، ولا تَذْهَبَنَّ . ألا ترى أنَّ السَّاكنين لا يلتقيان في هذا النَّحو كما يلتقيان في المعتَلِّ ، والمتحرِّكُ بالفتح مع ذلـك لازمٌ ، فلـو كـانت الحركـةُ لالتقـاء السَّاكنين ما لَزِمَت هنا ، ففي تحرُّكِ هذا الضَّرْبِ بالفتح ـ أعني الـذي لا سـاكنَين فيه ـ ما يدلُّ أنَّ المتحرِّكَ في: ﴿ يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ بالفتح ونحوِه للبناء دون ما ذَكَرَهُ عـن التقاء السَّاكنَين . فإذا ثبتَ أنَّ هذه الحركةَ للبناء بما استَدْلَلْنَا به دون ما ذَكَرَه مـن التقاء السَّاكنَين ، ثَبَتَ فَسَادُ قوله في ذلك . ويدلُّ على أنَّ هـذه الفتحـةَ حركـةُ بناءٍ في: ﴿ يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ ونحوِه من المعتَلِّ والصَّحيـحِ : سـقوطُ عَلَـمِ الإعـرابِ مـن الفعل إذا ثُنِّيَ فيه الفاعلُ أو جُمِعَ نحو : هل تَضْرِبَانِّ وهل تَضْرِبُـنَّ . فلـو لم يكـن الفعلُ مبنياً لَثَبَتَتْ فيه علامـةُ الإعـراب ، ولم يجُزْ سُقُوطُها . وفي امتنـاع علامـةِ الإعراب من لحاقها في هذه المواضع ما يـدُلُّ أنَّ الحركـةَ في فعـلِ الفـاعلِ الواحـد حركةُ بناءٍ ، وأنَّ فعلَ الفاعلَين أو الفاعِلِين مبنيٌّ أيضاً مع الحرف كفعل الواحـد ، لولا ذلك لكانت علامةُ الرَّفع ودلالَتُهُ ثابتةً غيرَ مختزَلَةٍ .

ويدلُّ أيضاً على أنَّ الحركةَ في « هَلْ تَضْرِبُنَّ » و « هَلْ تَأْتِيَنِّي » ونحوِه حركـةُ بناءٍ لا حركةٌ لالتقاء السَّـاكنَين قولهم : « قُولَـنَّ ذَاكَ » ، و « بِيْعَـنَّ هـذا » ، فـلا تخلو اللامُ من « قُولَنَّ » و « بِيْعَنَّ » من أن تكونَ محرَّكَةً بـالفتح لالتقـاء السَّـاكنين،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١١٧/١ .

محرَّكَةً لبناء الفعل مع الحرف بالفتح . والذي يُفسِدُ القولَ بأنَّها محرَّكَةٌ للسَّاكنين رَدُّكَ للعينَ في « قُولَنَّ » و « بيْعَنَّ » . ألا ترى أنَّ اللاَّمَ لو كانت حركتُهَا للسَّاكنَين لم يلزم ردُّ العين ، كما أنَّ حركتَهَا لَمَّا كانت في : « قُلِ الحقَّ » و « بِعِ الثَّوبَ » و « خَفِ اليَومَ » لالتقاء السَّاكنَين ، لم يلزَمْ رَدُّ العين فيه . فرَدُّنَا العينَ في « قُولَنَّ » ونحوه ، وحذفُهَا في « قُلِ الحقَّ » دليلٌ بيِّنٌ أنَّ الحركةَ في « قُولَنَّ » لبناء الفعل مع الحرف على الفتح؛ إذ لو كانت فيه لالتقاء السَّاكنين لَحُذِفَت العينُ وما رُدَّتْ ، كما لم تُرَدَّ في « قُلِ الحقَّ » لَمَّا كانت الحركةُ فيه لالتقاء السَّاكنين . وإنَّما لم تُرَدَّ العينُ المحذوفةُ للسَّاكنَين في « قُل » ونحوِه وإنْ تحرَّكت اللاَّمُ ؛ لأنَّ النيَّةَ بحركتها السُّكُونُ ، وما تحرَّكَ لها من السَّاكن الثَّاني غيرُ لازمٍ ؛ ألا تراكَ / تقولُ : « قُلْ قولاً » فلا تلزَمُ الحركةُ . فاللاَّمُ من « قُلِ الحقَّ » وبابِهِ مثلُ قولهم : « ضَوٌ »[1] في التَّخفيف ، لَمَّا كان السُّكُونُ مَنْويّاً في الواو ثَبَتَتْ آخِراً وحُرِّكَتْ ، وما قبلها متحرِّكٌ ، كما أنَّهُ لَمَّا كان مَنْوِيّاً في « قُلِ الحقَّ » وبابِهِ لم تُرَدَّ العينُ . فلو كانت الحركةُ في لام « قُولَنَّ » وبابِهِ حركةَ التقاء السَّاكنين لم تُرَدَّ العينُ ؛ لِمَا كان يلزَمُ من تقدير السُّكُون في اللاَّم ، كما لم تُرَدَّ في « قُلِ الحقَّ » ، وكما ساغت الحركةُ في الواو المتحرِّكَةِ هي وما قبلها ، ووقوعُهَا طَرَفاً لتقدير السُّكون في كلِّ ذلك ، فرَدُّ العينِ في « قُولَنَّ » ونحوِهِ دليلٌ واضحٌ أنَّ الحركةَ فيه لغير التقاءِ السَّاكنَين .

[١٧/ب]

فإن قال قائلٌ : ألَسْتُمْ تقولون : إنَّ اللاَّمَ من « اخْشَوُنَّ » محذوفةٌ لالتقاء

---

(١) تخفيف « ضوء » . انظر الكتاب ٣/٥٥٦ .

السَّــاكنَين ، وهو فعلٌ قد لَحِقَهُ النُّونُ ، فهلاَّ أجَزْتُمْ على ذلك أن تكون الــلاَّمُ في « يـأتِيَنَّ »[١] محرَّكـةً لالتقـاء[٢] السَّـاكنَين ، (كمـا قلـتـم إنّهـا مــن « اخشَــوُنَّ » و « اخشَيِنَّ » ياءُ هذه محذوفةٌ لالتقاء السَّاكنَين)[٣] ؟

فالقولُ : إنَّ الحكْمَ على حركة اللاَّم من : ﴿ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ بأنَّهُ لالتقـاء السَّاكنَين غيرُ سائغٍ من حيثُ قلنا : إنَّ اللاَّمَ من « اخْشَوُنَّ » و « اخْشَيِنَّ » محذوفةٌ لالتقاء السَّاكنَين ، وذلك أنَّ النُّـونَ في « اخْشَـوُنَّ » لم تلْحَـقْ لامَ الفعـل فيَـلْزَمُ أنْ يُبْنَى معها على الفتح ،كما لحقت في « هَلْ يَأْتِيَنَّكَ » الفعلَ فبُنِيَ معه على الفتــح ، إنَّما لحقت علامةَ الضَّمير ، وقد كانت اللامُ حُذِفَت قبلها ؛ لأنَّهَا سـاكنةٌ مثلهـا ، فلَحِقَت النُّونُ علامةَ الضَّمير ، وقد حُذِفَت الــلاَّمُ لالتقائهـا معهـا ، ثـمَّ حُرِّكَـت علامةُ الضَّمير بالضَّمِّ لسكونها وسكون الأُولى . ومن شأن هذه الواو إذا حُرِّكَت لالتقائها مع ساكنٍ أن تُضَمَّ كقوله : ﴿ وَلاَ تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾[٤]. فلحقت النُّونُ العلامةَ ، وقد حُذِفَت اللاَّمُ قبلها ، ثمَّ حُرِّكَت بـالضَّمِّ علامـةُ الضَّمـير لِمَـا وَصَفْنَا ، و لم يَلْزَمْ رَدُّ اللاَّمِ المحذوفةِ لتحرُّكِ السَّاكنِ الذي من أجله حُذِفَــت ؛ لأنَّ السُّكُونَ (في العلامة مَنْوِيٌّ مُرَادٌ ،كما كان في « قُلِ الحقَّ » و « قُمِ اللَّيْـلَ » مُـرَاداً. ألا ترى أنَّ السَّاكنَ الثَّانِيَ)[٥] غيرُ لازمٍ ،كما لا يلزَمُ « بِعِ الثَّوْبَ » ونحـوَه ، فلـم

(١) في (ش) : « أن تكون اللام في بابه »

(٢) في (ش) : « لا لالتقاء الساكنين » .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

(٤) سورةُ البقرة : الآية : ٢٣٧ .

(٥) ساقطٌ من (ص) .

تُرَدَّ اللامُ المحذوفَةُ من « اخْشَوُنَّ زَيداً » لتحرُّكِ علامة الضَّمير، كما لم تُرَدَّ لتحرُّكِهِ في : ﴿ وَلاَ تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ . ولم تَلْحَق النُّونُ في : ﴿ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾[1] علامةَ ضمير، إنَّما تَلْحَقُ نفسَ اللاَّمَ . ولم يمنع شيءٌ من بنائِهِ معه على الفتح ، كما أنَّها في « اخْشَوُنَّ » إنَّما لَحِقَ علامةَ الضَّمير دون لام الفعل ، فمَنَعَ لَحَاقُهَا عينَ الفعل من بنائه معها على الفتح ، ولو دخلت على لام الفعل لَبُنِيَ معه على الفتح ؛ ألا ترى أنَّكَ تقولُ : هل تَخْشَيَنَّ زَيداً يا هذا ، ولَتَخْشَيَنَّ زَيداً، فتَبْنِيْهِ على الفتح ، كما يُبْنَى عليه سائرُ الأفعال الدَّاخِلُهَا هذه النُّونُ .

ونظيرُ لَحَاقِ هذه النُّون علامةَ المذَكَّرين في « اخْشَوُنَّ » ، لَحَاقُهَا بعد ضميرِ الجماعة المؤنَّث في « اخْشَيْنَانِّ زَيداً » .

وما ذَكَرْنَاه من بناء الفعل مع النُّون مذهبُ أبي عثمان وأبي العبَّاس[2] وأبي بكرٍ[3]. وقد قال سيبويه[4] (في يَفْعَلُ: «إنَّهُ مع ذلك بُني على الفتح في لَيَفْعَلَنَّ»)[5]، قال أبو العبَّاس[6]: ولم أرَ القياسَ يجيزُ غيرَ ذلك .

وأخبَرَنا أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس أنَّ أبا عثمان قال[7]: إنَّ الفعلَ بُنِيَ مع النُّون على الفتح في « يَفْعَلُ » .

---

(١) سورة البقرة : الآية : ٣٨ .

(٢) المقتضب ٣/١٩ .

(٣) الأصول ٢/١٩٩ .

(٤) الكتاب ١/٢٠ .

(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) ، والعبارة التالية : «قال أبو العبَّاس : ولم أرَ القياسَ يجيزُ غيرَ ذلك » تأخرت فيها إلى ما بعد قول أبي عثمان الآتي .

(٦) انظر الانتصار : ٢٣٤ وفيه: « فهذا القياس » .

(٧) الانتصار : ٢٣٤ . وانظر المقتضب ٣/٢٠ .

فإن قال قائلٌ : فهل لِمَا ذَكَرْتَ من بناء الفعل مع الحرف نظيرٌ يُثْبِتُهُ ويُؤْنِسُ به ؟

فالقولُ : إنَّ إيجادَ نظيرِ الشَّيء إذا ثَبَتَ بدلالةٍ لا يَلزَمُ ؛ لأنَّ قيامَ الحُجَّةِ عليه تُثْبِتُهُ وإنْ تَفَرَّدَ من الأشياء . وقد نصَّ سيبويه على ذلك بقوله[1]: « ولأنَّها مع ذلك تُبْنَى على الفتح » إلاَّ أنَّا مع ذلك نُوجِدُ له غيرَ نظيرٍ ، فمن ذلك قولهم : « يَفْعَلْنَ الهِنْدَاتُ »[2]. ألا ترى أنَّ الفعلَ لَمَّا لحقه هذا الحرفُ بُنِيَ، فهذا فعلٌ بُنِيَ مع حرفٍ وإن لم يكن البناءُ على الفتح .

ومنه أيضاً قولُهُم : « هَلُمَّ » هي عندهم مبنيَّةٌ مع الحرف في قول الجميع من أهل الحجاز وبني تميم[3]؛ ألا ترى أنَّ لغةَ / أهل الحجاز إظهارُ التَّضعيف فيما [١٨/أ] سَكَنَ آخِرُهُ لِجَزْمٍ أو وَقْفٍ نحو: لم يَرْدُدْ وارْدُدْ ، وقالوا في هذا الحرفِ[4] بالإدغام ، وحَرَّكُوهُ بالفتح ليدلُّوا أنَّها حركةُ بناءٍ لا حركةَ التقاءِ السَّاكنين . ولا يجوز أن تكونَ الحركةُ فيها لالتقاء السَّاكنين على قولهم ؛ لأنَّ هذَين السَّاكنَين لا يلتقيان في كلامهم ، ومتى لَزِمَ التقاؤُهُما أزَالُوهُ بالبيان وتَرْكِ الإدغام، فلو كانت الحركةُ لالتقاء السَّاكنَين لم تكن في لغتهم ولم تُوجَد ، فإذا لم تكن الحركةُ للسَّاكنين كانت للبناء .

وكذلك قولهم فيها في قول بني تميم ؛ألا ترى أنَّهم مُجْمِعُونَ على أنَّهُ إذا

---

(١) الكتاب ١/٢٠ .

(٢) هذا التمثيل على لغة أكلوني البراغيث ، وهي لغة حكاها البصريون ونُسبت إلى طيّئ ، وبعضهم نسبها إلى أزد شنوءة . انظر سر الصناعة ٢/٤٤٦ ، وأوضح المسالك ٢/٩٨ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٥٢٩ ، ٥٣٤ .

(٤) أي : (هلمَّ) .

اتَّصَلَ بالمضاعَفِ المجزوم أو الموقوفِ ضميرُ المفرَدِ المذكَّرِ أو المؤنَّثِ الغائبِ حرَّكُوهُ في المذكَّرِ بالضَّمِّ ، وفي المؤنَّثِ بالفتح ، فيقولون : مُدُّهُ ومُدَّهَا يا فتى[1]. وهم في ذلك متَّفِقون على « هَلُمُّوا » . ويختلفون بعد ذلك ؛ فأكثرُهُم يُحرِّكُ المجزومَ أو الموقوفَ بالكسر إذا لَقِيَتْهُ ألفُ الوصل[2]، مثل[3]:

فَغُضِّ الطَّرْفَ ... ...

وهم على ذلك مُجمِعُونَ على « هَلُمَّ الرَّجُلَ » .

وبعدُ ، فإذا جاز بناءُ الاسم مع الحرف ، كان بناءُ الفعل مع الحرف أجْوَزَ ؛ إذ كان الفعلُ في البناء أَقْعَدَ[4] وإليه أَقْرَبَ ، والاسمُ منه أَبْعَدَ .

* * *

---

(١) انظر الكتاب ٥٣٢/٣ ، والتعليقة عليه ٣٩/٤ .

(٢) انظر الكتاب ٥٣٢/٣ ـ ٥٣٣ .

(٣) جزء من بيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه : ٨٢١/٢ من قصيدته الطويلة :

أَقِلِّي اللَّومَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا　　　وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

والبيت بتمامه :

فَغُضِّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ　　　فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا

وانظر الكتاب ٥٣٣/٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٦٣ .

(٤) في (ص) : « أبعد » .

المسألة الثّامنة

وذَكَرَ أبو إسحاقَ بعد هذه المسألة في كتابه فقال[1] في قوله ﷻ : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ ﴾ [البقرة : ١٥٥][2]:

« اختلف النَّحْوِيُّون في فتح هذه الواو ؛ فقال سيبويهِ : إنَّهـا مفتوحـةٌ لالتقـاء السَّاكنَين . وقال غيرُهُ من أصحابه : إنّهَا مبنيَّةٌ على الفتح ، وقد قال سيبويهِ في لام « يَفْعَلَنَّ » : ولأنَّهَا مع ذلك تُبْنَى على الفتحة ، فالذين قالوا : « إنَّهَا مبنيَّةٌ » غيرُ خارجين من قولٍ له ، وكلا القولَين جائزٌ » .

قال أبو عليٍّ :

أقولُ : إنَّ ما حكاه من قول سيبويه : « إنَّهَا مفتوحةٌ لالتقاء السَّاكنين » ليس لسيبويهِ فيه نصٌّ على هذا اللّفظ ، بل قد قَدَّمَ في أوَّلِ الكتاب[3] القولَ ببنائه باللّفظِ الذي حَكَيْنَاهُ[4]، وحيث لا يجوزُ أنْ يُتَأَوَّلَ إلاَّ على إرادة البناءِ ؛ لأنه قايَسَ[5] ببنائهم المضارِعَ (يَفْعَلَنَّ) ببنائهم إيَّاهُ في (فَعَلْنَ)[6] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٣٠ . وقد قدَّم أبو علي هذه الآية على سابقاتها لتعلقها بما قبلها .

(٢) تقدمت المسألة في النسختين على آيات هي أسبق منها ترتيبا ، وقد آثرتُ إبقاءها على حالها كما أشرتُ سابقاً . والآية التالية والتي رقمها (١٥٦) تحدث عنها الفارسي عرضاً في أواخر المسألة [١٠] صفحة : ١٨٧ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٠ ، وانظر ما سبق ص : ١٤٢ .

(٤) انظر صفحة : ٧٦ .

(٥) في (ش) : « آنسَ » .

(٦) في النسختين : « يفعلن » ، والمفهوم من كلام سيبويه أنه قاس بناء (يفعلَنّ) على (فعلْنَ) حيث قال :

وذَكَرَ[١] في « باب النُّونَين » في حَدِّ الحروف التي قبل النُّونَين : « أنَّ الفعلَ المجزومَ يُحَرَّكُ ؛ لأنَّ الخفيفةَ ساكنةٌ ، والثقيلةَ نونان : الأُولى منهما ساكنةٌ ، والحركةُ فتحةٌ، ولم يكسِرُوا فيلتَبِسُ المذكَّرُ بالمؤنَّث ، ولم يضُمُّوا فيلتَبِسُ الواحدُ بالجمع » .

قالَ[٢]: « وإذا كان فِعْلُ الواحد مرفوعاً ثمَّ لَحِقَتْهُ النُّونُ صَيَّرْتَ الحرفَ المرفوعَ مفتوحاً؛ لئلاّ يلتبسَ الواحدُ بالجميع » . فذِكْرُ سيبويهِ وقولُهُ : إنَّ حركةَ لامِ (يَفْعَلن) حركةُ بناء في موضِعٍ وبلفظٍ لا يَحتَمِلان غيرَه ، ولا يُجيزان سواه ؛ أمَّا اللَّفظُ فهو : « فلأنَّهَا[٣] مع ذلك قد تُبْنى على الفتحة في قولك: هَلْ تَفْعَلَنْ ». وهذا تصريحٌ منه ببنائه بَيِّنٌ .

وأمَّا الموضعُ فلأنَّهُ أراد أن يستشهدَ ويونُس[٤] ببناء المضارع (في هذا الموضع)[٥] ،كبنائه مع جميع ضميرِ المؤنَّثِ أو علامَتِهِ . فقد حَصَلَ من قول سيبويهِ في هذا الموضعِ أنَّهُ مبنيٌّ .

وأمَّا ما ذَكَرَه في باب « أحوال الحروف التي قبل النُّونَين » من قوله : « إذا كان فعلُ الواحدِ مرفوعاً ثمَّ لحقَتْهُ النونُ صيَّرْتَ الحرفَ المرفوعَ مفتوحاً » فليس في قوله : « صيَّرْتَهُ مفتوحاً » ما يدلُّ على أنَّهُ أرادَ أن تكونَ الفتحةُ لالتقاء

- « فالنون هنا في (يفعلنَ) بمنزلتها في (فَعَلْنَ) ، وفُعِلَ بلامِ (يفعلُ) ما فُعِلَ بلامِ (فَعَلَ) لما ذكرتُ لك ، ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك : هل تفعَلَنَّ ؟ » .

(١) أي : سيبويه ، انظر الكتاب ٥/٥١٨ - ٥١٩ .

(٢) الكتاب ٥/٥١٩ . وانظر : المقتضب ٣/١٩ - ٢٠ ، والتعليقة على الكتاب ٤/٢٢ .

(٣) أي : لام (يفعلُ) التي في نص سيبويه .

(٤) انظر الكتاب ٣/٥٢٢ - ٥٢٣ .

(٥) ساقطٌ من (ش) .

السَّاكنين دون البناء ، بل يمنع من توهُّمِ هذا عليه ما نصَّ من بنائه باللّفظ الذي لا يتوجَّهُ إلى غيره . وليس فيما ذَكَرَه أيضاً في الفعل المجزوم أنَّهُ يُحَرَّكُ ؛ لأنَّ الخفيفةَ ساكنةٌ والثَّقيلةُ نونان من قوله : « الأُولى منهما ساكنةٌ ، والحركةُ فتحةٌ » / ما يدلُّ أنَّ الفتحةَ عنده لالتقاء السَّاكنين دون البناء ، لكن يجوزُ أنْ يكونَ أشار بذلك إلى أنَّ البناءَ على الفتح في هذا الموضع يزدادُ حُسْناً ؛ إذ قد يُحَرَّكُ فيه ما لا يَلْزَمُ على الفتح ، (وأنْ يُعْلَمَ اختلافُ الحركات في أواخرِ هذه الأفعالِ لاختلاف فاعِلِيها . [١٨/ب]

والتَّأَوُّلُ في هذه الحركةِ من هذه اللاَّم أنَّهُ لالتقاء السَّاكنين يمنع منه في مذهبه ما قدَّمَهُ من قوله : « إنَّها مع ذلك تُبْنَى على الفتحة »)[١]؛ إذ كان توجيهُهُ إلى الوجه الآخَرِ فاسداً ؛ لِمَا ذَكَرْنَاه مِمَّا دلَّ على فساده .

فإضافةُ القول إلى سيبويهِ بتحرُّكِ هذه اللاَّم لالتقاء السَّاكنين عندي فاسدٌ ، ويلزمُ مَن نَسَبَ هذا القولَ إليه من أجل ما ذَكَرَه في باب « أحوال الحروف التي قبل النُّونِ » أنْ يَنْسُبَ إليه أنَّ الفعلَ بعد « حتَّى » عنده منتصِبٌ بها[٢] لا بإضمار « أنْ » ؛ لقوله في بعض فصول أبوابها[٣]: « فالنَّاصبةُ للفعل هي الجارَّةُ للاسم » ، ولقوله[٤] : « إنَّ حتَّى لا تَنصِبُ إلاَّ ما يليها » ، ونحو ذلك .

فإن قال قائلٌ : لا يجوزُ أنْ تكونَ « حتَّى » ناصبةً للفعل على قوله ؛ لأنَّهُ قد

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .
(٢) وهو ما عليه الكوفيون . انظر معاني القرآن للفراء ١٣٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٤/٤ .
(٣) الكتاب ١٧/٣ .
(٤) لم أقف عليه في مظانه من الكتاب .

ذَكَرَ[1] أنَّ الفعلَ بعد حتّى ينتصبُ بإضمار « أنْ » ، وقد قامت الدلالةُ على انتصابه بإضمار « أنْ » دون حتّى ، و لم يقُلْ أحدٌ من حُذّاق أصحابه : إنَّ «حتّى» ناصبةٌ للفعل .

قيل له : وكذلك الحركةُ في « تأتِيَنَّ » ونحوِه ، لا يجوزُ أنْ تكونَ لالتقاء السّاكنَين عنده ؛ لأنّهُ قد ذَكَرَ أنّه للبناء باللّفظ الذي أثبَتْناهُ عنه ، وقامت الدَّلالةُ من أنّهُ للبناء دون التقاء السّاكنين ، و لم يقل أحدٌ من أصحابه : إنَّ اللاّمَ[2] متحرِّكٌ لالتقاء السّاكنين ، فإنْ لم يجُزْ أنْ يكونَ قولُ سيبويه : إنَّ « حتّى » ناصبةٌ للفعل مع ما ذكرْناهُ من لفظه : « أنَّ النّاصِبَةَ للفعل هي الجارَّةُ للاسم » ،كذلك لا يجوزُ أنْ تكونَ هذه اللاّمُ محرَّكةً لالتقاء السّاكنين مع ما ذَكَرَه في باب « أحوال الحروف بعد النُّونَين » . وإنْ جاز كونُ هذا من قوله لِمَا ذَكَرَه في هذا الباب ، جاز نصبُ « حتّى » الفعلَ في قوله لِمَا ذَكَرْناهُ من لفظه ، لا فصلَ بينهما .

فإضافةُ هذا القول إليه غيرُ جائزٍ عندنا لِمَا ذَكَرْناه من لفظه ، وهذا اللّفظُ وما يُقيِّدُهُ في موضعٍ تقييداً لا يَحتَمِلُ اللّفظُ معه تأويلاً سوى ما عليه الظّاهرُ. كثيرٌ من « الكِتَابِ » يجب أن يُتفقَّدَ فلا يُحمَلَ على ما يتناقَضُ ، وهو غيرُ قليلٍ . ألا ترى أنّكَ إنْ حَمَلْتَ هذه الحركةَ على التقاء السّاكنَين تَناقَضَ فلم يُجامِعِ القولَ بأنّهُ مُحرَّكٌ للبناء . وكذلك إنْ جَعَلْتَ « حتّى » النّاصبةَ للفعل ، لم يجامع القولَ بأنَّ الفعلَ بعده منتصبٌ بإضمار « أنْ » .

---

(١) الكتاب ٣/٥ ـ ٦ .

(٢) في (ص) : الكلام .

فقولُ أبي إسحاق[١]: « والّذين قالوا : إنَّهَا مبنيَّةٌ علـى الفتـح غـيرُ خـارجين من قولٍ له » فاسدٌ ، وقد دَلَلْنَا على فسادِ كونِ ذلك قولاً له بما لا يُنكَرُ ، ودَلَلْنــا أيضاً في الفصل الأوَّل على فساد القول بأنَّ حركةَ هذه اللاَّم لالتقـاء السَّـاكنين ، فيُستَغْنَى عن إعادة ذِكْرِه عند قولِ أبي إسحاقَ في هذا الفصل[٢]: « وكِلاَ القولَين جائزٌ » .

وذَكَرَ أبو إسحاقَ أيضاً هـذه المسـألة في سـورة (آل عمـران) [٣]، فقـال في قوله تعالى : ﴿ **لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ** ﴾[٤] : « هذه النُّونُ دَخَلَت مؤكِّـدَةً مع لام القَسَم ، وضُمَّت الواوُ لسُكُونها وسُكُون النُّون . ويقالُ للواحد: لَتُبْلَيَنَّ ، وتُفَتَّحُ الياءُ من « لَتُبْلَيَنَّ » في قول سيبويه لسُكُونها وسُكُونِ النُّـون ، وفي قـولِ غيرِهِ مبنيٌّ على الفتح لضمِّ النُّون إليها ، كما يُبْنَى ما قبل هاء التَّأنيث » .

وذَكَرَ أيضاً في سـورة (المـائدة)[٥] في قولـه : ﴿ **لَيَبْلُوَنَّكُـمُ اللهُ بِشَـيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ** ﴾[٦]: « هذه اللاَّمُ لامُ القَسَم ، والواو مفتوحةٌ لالتقـاء السَّـاكنين في قـول بعضهم في مثل : « اُغْزُوَنَّ » . فأمَّا « لَتُبْلَوُنَّ » فزَعَمَ سيبويهِ أنَّها مبنيَّةٌ على الفتـح . وقد أَحْكَمْنَا شرح هذا قبلَ هذا الموضع » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٣٠ .
(٢) الموضع السابق .
(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٩٥ ـ ٤٩٦ .
(٤) الآية : ١٨٦ . وقد أعاد أبو عليٍّ (رحمه الله) ذِكْرَ هذه الآية في مكانها وأحال إلى كلامه هنا .
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٠٦ .
(٦) من الآية : ٩٤ .

قالَ أبو عليٍّ :

أمَّا ما ذَكَرَه من قوله: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ ﴾ مـن أنَّ هـذه الـواوَ ضُمَّـت لسكونها وسكونِ النُّون فصحيحٌ ، وكذلك مذهبُ سيبويه[١] فيه والنَّحْويـين ، وليست هي بلام الفعل ، لكنَّه / علامةُ الضَّمير ، (كما أنَّ اليـاءَ في (لَتُبْلَيِـنَّ) يـاء هذه علامة الضمير)[٢]. [١٩/أ]

وقولُ أبي إسحاقَ : « فأمَّا (لَتُبْلَوُنَّ) فزَعَمَ سيبويهِ أنها مبنيَّـةٌ علـى الفتـح ، وقد أحكَمْنَا شرح هذا قبل هذا الموضـع » فهـو سَـهْوٌ ؛ لأنَّ « لَتُبْلَـوُنَّ » ونحـوَهُ لا يُبْنَى فيه الفعلُ مع النُّون على الفتح ، (كما يُبْنَى مع فعل الفـاعل المفـرَد مـن هـذا النَّحْو ، و لم يقل ببناء الفعل مع النُّون في « لَتُبْلَوُنَّ » ونحوِهِ) ممَّـا يلحقُـهُ النُّـونُ بعـد ضمير الفاعل على الفتح سيبويهِ ، ولا أحدٌ من أصحابه عَلِمْتُهُ .

وقـد ذَكَـرَ هـذا الـفـصـلَ الذي كَتَبْنَاهُ من سورة (آل عمـران) في قولـه : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ أنَّ الواوَ[٣] الأُولى ضُمَّت لسكونها وسكونِ النُّون الأُولى . وهـذا هو الصَّحيحُ ، وما ذَكَرَه بعدُ ونسَبَهُ إلى سيبويه سَهْوٌ .

فإن قال قائلٌ : فكيف لا يكونُ الفعلُ مبنيّاً مع النُّون على الفتـح إذا لحقـت بعد ضمير الفاعل في الفعل ،كما يكونُ مبنيّاً معها إذا لحقت الفعلَ نفسَهُ من غـير أن تفصِلَ بينهما (الواوُ التي هي)[٤] علامةُ ضميرٍ ، وقد يُـبْنَى الفعلُ للحاقها إيَّـاه

---

(١) الكتاب ٥٢١/٣ .
(٢) ساقط من (ش) .
(٣) في (ش) : النون .
(٤) ساقط من (ش) .

مفصولاً بينه وبين النُّون بعلامة الضَّمير ، كما يُبْنى لِلَحاقها إيَّاه موصولةً به ؟

فالقولُ : إنَّهُ إنْ جَعَلَ الفعلَ مبنياً معها على الفتح مع الانفصال من الضمير كما كان مبنياً معه في الاتصال بغير ضمير ، خَرَجَ إلى ما لا نظيرَ له يُوافِقُهُ ، ولا مثالَ يُشابِهُهُ ، وذلك أنَّ جميعَ ضُرُوبَ الكَلِمِ المبنيَّةِ لا تجدُ فيه ثلاثةَ أشياء شيئاً واحداً، إنما هو اسمٌ مع اسم ، أو اسمٌ مع حرفٍ ، أو حرفٌ مع فعلٍ ، أو فعلٌ مع اسمٍ في قول النَّحْويين ، أو صوتٌ مع (حرفٍ ، أو صوت مع)[1] صوتٍ ، أو حرفٌ مع حرفٍ ، فالمبنيُّ من هذه المركَّبةِ كلِّها شيئان ، وليس فيها ثلاثةُ أشياء ، فلا يجوز ذلك لخروجه عن حدِّ ما أشبهه من المبنيَّة .

فإن قال قائلٌ : فقد قالوا : « لا ماءَ باردَ لَكَ » ، و « لا رجلَ ظريفَ »[2] ، وهذه ثلاثةُ أشياءَ جُعِلَت شيئاً واحداً ، فكيف لا يجوز على هذا أن يكون الفعلُ وعلامةُ الضَّمير والنُّونُ مبنيَّةً على الفتح كما بَنَيْتَ هذا في النفي ؟

قيل : لا يجوزُ هذا كما جاز: « لا رجلَ ظريفَ » ؛ لأنَّ ذلك لم يُجعَل فيه ثلاثةُ أشياءَ شيئاً واحداً، إنما جُعِلَ « رجلَ » مع « ظريفَ » اسماً واحداً، ثم أُدخِلَت عليها « لا » على حدِّ ما تدخُلُ في المفرَدَ ، وإنَّما حَسُنَ هذا فيما كان الثَّاني فيه الأوَّلَ في المعنى . والدَّليلُ على دخول « لا » في ذلك على الحدِّ الذي ذَكَرْنَاه : أنَّ الذي يقولُ : لا رجلَ ظريفَ لكَ ، ولا ماءَ باردَ لَكَ ، لا يقولُ : لا رجلَ ظريفَ عاقلَ لكَ ، ولا يقولُ : لا ماءَ ماءَ باردَ لَكَ ؛ لأنَّ ثلاثةَ أشياءَ لا تُبنى

---

(١) ساقطٌ من (ش) .
(٢) انظر الكتاب ٢٨٩/٢ .

على حدٍّ ما يُبنى عليه شيئان[1]، ولو جاز ذلك التّقديرُ في : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ لجاز هذا .

وأيضاً فكما أنَّ الحرفَ إذا فُصِلَ بينه وبين الاسم الذي بُنِيَ معه في نحو : « لا رجلَ » ، لم يجز البناءُ فيه على الفتح ، كذلك الحرفُ والفعلُ إذا فُصِلَ بينهما لم يجز البناءُ .

فإن قال قائلٌ : فإنَّ الفعلَ عندكَ له من الاتّصال بالفاعل ما يُجريه بمنزلة الشّيء الواحد ، فأَجِزْ على هذا أن يكونَ الفعلُ والفاعلُ مبنياً مع النُّون كما جاز مع الفعل وحدَه .

قيلَ له : لا يجوزُ هذا ، وذلك أنَّ اتّصَالَ الفاعل بالفعل ليس بأشدَّ من اتصال المضاف إليه بالمضاف، بل اتّصَالُ المضاف إليه بالمضاف أشدُّ منه ؛ ألا ترى أنَّ الفصلَ بينهما أقبَحُ من الفصل بينهما[2]، وأنّهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ مُظهَراً كان المضافُ إليه أو مُضمَراً ، وليس الفعلُ والفاعل كذلك . ولم يُجِزْ أحدٌ من البصْريِّين عَلِمْتُهُ أن يكون « لا رجلَ حَرْبٍ » و « لا غلامَ رجلٍ » مبنيّاً مع « لا » كما كان المفرَدُ مبنيّاً معها ، فكذلك لا يجوزُ ذلك في ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ وما أشبهه من جهة اتّصال الفاعل ؛ إذ لم يجُزْ فيما هو أشدُّ اتصالاً منه .

فإن قال قائلٌ : فهلاّ امتنع بناءُ الفعل مع النُّون على الفتح إذا كان فيه ضميرُ

---

(١) هذا كلام سيبويه في الكتاب ٢/٢٨٩ حيث قال: « فإذا قلتَ: لا غلامَ ظريفاً عاقلاً لك ، فأنت في الوصف الأول بالخيار ، ولا يكون الثاني إلا منوناً ؛ من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد » .

(٢) أي: بين الفعل والفاعل .

فاعلٍ غيرُ ظاهرٍ / بعلامة ،كما امتنع بناؤُهُ مع الظَّاهر بعلامة ؟ [١٩/ب]

قيل له : لم يمتنع بناؤُهُ في هذا الضَّرب نحو: لَيَفْعَلَنَّ ، وزيدٌ لَيَقُومَنَّ ؛ لأنَّ علامة الضَّمير لا تظهَرُ هنا ،كما لا تَظهَرُ في الخالي من الضَّمير، فشابَهَ بذلك ما لا علامةَ ضميرٍ فيه، كما أنَّ اسم الفاعل إذا دخل عليه الألفُ واللاَّمُ بمعنى الذي لَمَّا كان الضَّميرُ فيه لا يَظهَرُ، شَابَهُ ما لا ضميرَ فيه من الأسماء نحو: الغلام والرَّجل، فثُنِّيَ وجُمِعَ على ذلك الحدِّ، ولو كان يَظهَرُ فيه ضميرٌ مَا ، جاز تثنيتُهُ وجَمعُهُ على حدِّ تثنية الاسم وجمعه ،كما لم يَجُزْ ذلك في الفعل إذا كان صلةً للذي ، فكذلك هذا الفعلُ ، لَمَّا لم يكُنْ للضَّميرِ فيه لفظٌ ظاهرٌ ، شَابَهَ ما لا ضميرَ فيه ، فجاز بناؤه مع النُّون على الفتح .

فإن قال قائلٌ : أَرَاني أجدُ هذا الفعلَ مع لَحَاق علامةِ الضَّمير به (مبنياً غير معرَبٍ ،كما كان مبنياً قبلَ لحاقِ علامةِ الضَّمير به)[١] ، فإذا لم يَجُزْ إذا لحقَتْهُ علامةُ الضَّمير تقديرُ بنائه على الفتح ، فكيف وجهُ البناء فيه ؟

فإنَّا نقول : إنَّ هذا الفعلَ كان يُبْنَى لِلَحَاق هذه النُّونِ له قبل اتِّصال الضَّمير به على الفتح ، فلمَّا اتَّصَلَ الضَّميرُ لم يجُزْ فيه البناءُ على الفتح لِمَا قلناه ، فبُنِيَ كما كان يُبْنَى « قبلُ » و « بعدُ » ، وليس إذا لم يجُز فيه البناءُ على الفتح بموجبٍ له أن يَخرُجَ عن جملة البناء إذا لحقه النُّونُ بعد الضَّمير، وإنَّما امتنع البناءُ على الفتح لخروجه عن حدِّ ما جاء عليه هذا الضَّرْبُ من كلامهم .

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ امتنع البناءُ في هذا الفعل ؛ إذ قد فصَلَ الحرف الذي كان يُبْنَى معه على الفتح بينه وبينه ،كما امتنع البناءُ في : « لا رجلَ » إذا فَصَلْتَ بينهما بشيء نحو : لا فيها رجلٌ ؟

قيلَ له : إنَّما امتنع البناءُ في « لا فيها رجلٌ » من حيث صارت « لا » لا تعمل فيما بعدها النَّصبَ ، ثم يُبْنَى معها . ولا سبيلَ إلى بنائها مع « لا » إلاَّ بعد عملها النَّصبَ . والدَّليلُ على انتصابه عطفُكَ المنصوبَ عليه نحو: لا أبَ وابناً ، فإذا نصَبَتْ « لا » بُنِيَت بعدُ مع الاسم ، ولا سبيلَ إلى نصبها للاسم مع فصلِكَ بينه وبينها لمشابهتها « عشرين » وبابَهُ ؛ ألا ترى أنه يعمَلُ في نوعٍ واحدٍ ، (كما يعملُ « عشرون » في نوعٍ واحدٍ)[1] ، فإذا لم يَجُز الفصلُ بين « عشرين » ومعموله ، لم يَجُزْ بين « لا » ومعمولها ، بل كان الفصلُ بينهما أبْعَدَ ؛ لأنَّ « عشرين » أشبَهُ بما يعملُ ، وأقْرَبُ نسبةً إلى الفعل وما أصل العمل له من « لا » إليه في اللَّفظ . فإذا امتنع ذلك في « عشرين » وبابِهِ ، كان في ذلك أشدَّ امتناعاً .

فإذا كان لا سبيلَ إلى بناء « لا » مع الاسم حتى تعملَ فيه ، ولم يَجُزْ أنْ تعمَلَ فيه مع الفصل ، ثَبَتَ أنَّهُ لا يجوزُ بناؤها مع الفصل ، فمتى فُصِلَ بينهما بطَلَ البناءُ لُبطلان عملِهَا وكونِ رتبةِ بناءِ الاسم معها (بعدَ عمَلِهَا)[2] ، وليس كذلك سبيلُ النُّون مع الفصل ؛ ألا ترى أنَّه لم يجب البناءُ مع النُّون في الفعل بشيء يُوجِبُهُ اتِّصالُها بالفعل ،كما وجَبَ البناءُ في « لا رجلَ ظريفَ » ؛ لاتِّصالها

---

(١) ساقطٌ من (ش) .
(٢) ساقط من (ص) .

بعد عملها النّصبَ فيه نافية نفياً عن غير إيجابٍ ، وليس في الفعل شيءٌ يحجُزُ عن البناء مع الفصل ، كما يحجُزُ عنه في « لا رجُلَ » مع الفصل ؛ لامتناع النّصب معه . فإذا كان ذلك كذلك ، لم يلزم أن يكونَ حُكْمُهُ حُكْمَهُ، فيمتنعُ البناءُ مع الفصل بالفاعل في الفعل ،كما امتنع في « لا فيها رجُلٌ » ونحوه ، بل يجبُ إذا بُنِيَ معه مجرَّداً من ضمير الفاعل (أنْ يُبْنَى معه متّصلاً بضمير الفاعل)[1]؛ لأنَّ ضميرَ الفاعل نِسْبَتُهُ من لفظ الفعل نِسبَةُ بعضِ أجزائه منه . يدلُّكَ على ذلك وقوعُ الإعراب بعدَه في نحو : « تَضْرِبَان » و « تَضْرِبِين » . وحُكْمُ الإعراب أنْ يقع أواخِرَ الكَلِمِ .

ويدلُّكَ أيضاً على ذلك أنَّهُ إذا اتّصلَ بـ « ضَرَبَ » ونحوه أَسْكَنَ اللاَّمَ التي كانت محرَّكةً ، وقد علِمْنَا أنَّ أربعَ متحرِّكاتٍ لا يُوجَدُ في كلامهم إلاّ فيما كان التّقديرُ فيه غير النَّضَدِ الذي هو عليه مثل : عُلَبِطٌ[2] وذَلَذِلٌ[3]، فجاء هذا لأنَّ التّقديرَ به : عُلاَبِط[4]، ولم يُتْرَك لامُ الفعل فيما ذَكَرْتُ لك على التّحريك فيُقدَّرُ / فيه الانفصالُ من الضّمير إذا اتّصَلَ به ،كما توالى في مثل : ضَرَبَكَ زَيدٌ [٢٠/أ] وكَتَبَكَ، لَمَّا كان التّقديرُ به الانفصالَ ، فتسكينُهُم لـ « ذَهَبْتُ » ونحوهِ مع

(١) ساقطٌ من (ص) .

(٢) العُلَبِط : الغليظ ، وهو أيضاً الشّربة الثقيلة من اللبن الخاثر . انظر تفسير غريب الكتاب للسجستاني: ١٢٠ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٢٨ : « ويقول بعضهم: خَنَدِل وذَلَذِل ، بحذف ألف جنادل وذلاذل ، وينونون ، يجعلونه عوضاً من هذا الحرف » . وذَلاذِلُ القميص : ما يلي الأرض من أسافله. اللسان (ذلل) .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٨٩ : « لأنه ليس حرفٌ في الكلام تتوالى فيه أربعُ متحركات ، وذلك عُلَبِط ، إنما حذفت الألف من علابط ... » .

تحريكهم لـ « ذَلَذِلٍ » ونحوه ، دليلٌ على أنَّ الضَّميرَ مع الفعل جَرَى مَجْرَى الكلمة الواحدة التي لا يُقَدَّرُ فيها الانفصالُ ؛ إذ لو قُدِّرَ فيه الانفصالُ وغيرُ الاتِّصال لَمَا أُسْكِنَ ،كما لم يُسَكَّنْ « ذَلَذِلٌ » ونحوُهُ لَمَّا كان التَّقديرُ فيه غيرَ النَّضَدِ الذي هو عليه . فإسكانُهم لـ « ذهبْتُ » ونحوِهِ دليلٌ على إجرائهم إيَّاه مُجْرَى الكلمة التي لا يُقَدَّرُ انفكاكُهَا عَمَّا هي عليه من بنائها .

فإذا كان هذا الذي وصَفْنَا حالَ ضمير الفاعل مع الفعل في الاتِّصال ، لم يُستَنْكَرْ إذا اتَّصَلَ به النُّونُ وهو فيه أنْ يُجرَى في البناء مُجراه قبل أنْ يتَّصِلَ به الضَّميرُ . وفي ذلك أدلَّةٌ أُخَرُ تَرَكْنَا ذِكْرَهَا استغناءً بما ذَكَرْنَاهُ عَمَّا تَرَكْنَاهُ .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ أَجَزْتَ لهذا الذي تَرَكْتَهُ من الاتصال وأنَّهُ مع الفعل كالشَّيء الواحد أن يُقَدَّرَ فيه البناءُ على الفتح، كما يكون كذلك إذا لم يتَّصِلْ بالفعل الضَّميرُ ؟

فقد قَدَّمْنَا أنَّ ذلك لا يجوزُ ، وشِدَّةُ اتِّصاله ليست بمُخرجةٍ عن أن يكونَ كلمةً ثلاثةَ أشياءَ ، فيخرُجُ بذلك إلى ما لا نظيرَ له ، وإذا لم يَجُز ذلك في الحروف نحو : « صباحَ مساءَ » في قول مَن قال : أتيْتُهُ صَبَاحاً ومَسَاءً إذا أَدْخَلَ الواوَ ، فأَقَلُّ ما يلزَمُ ألاَّ يكونَ الاسمُ في هذا أنقصَ مرتبةً من الحرف .

* * *

المسألة التّاسعة

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ [البقرة : ٤١] :

« قال البصريُّون : في هذا قولَين :

قال الأخفشُ[٢] : معناه أوَّلَ مَنْ كَفَرَ به ، وكذلك قال غيرُ البصريِّين : إنَّ معناه أوَّلَ مَن كَفَرَ به .

وقال البصريُّون أيضاً : معناه : ولا تكونوا أوَّلَ فريقٍ كافرٍ به[٣]؛ أي بالنبي ﷺ . وكِلاَ القولَين صوابٌ حَسَنٌ » .

قال أبو عليٍّ (أيَّده الله) :

أقولُ : إنَّ الأسماءَ المفرَدَةَ الدَّالَّةَ على الكثرة على ضربَين : اسمٌ مَصُوغٌ[٤] للجمع مبنيٌّ له ، واسمٌ أصلُ بنيَتِهِ ووَضْعِهِ للواحد ، ثم يقترنُ به ما يُستَدَلُّ منه على تناوله الكثرةَ ووقوعه[٥] عليها .

فالضَّرْبُ الأوَّلُ وهو الاسمُ الذي صِيغَ للجمع وبُنِيَ له ينقسمُ قِسْمَين :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٣ .

(٢) لم أقف عليه في معانيه .

(٣) في (ش) : « أول من كفر به » .

(٤) في (ص) : موضوع .

(٥) في (ش) : لوقوعه .

أحدهما : أن يكون من غير لفظ الواحد المجموع بهذا الاسم المفرَدِ المصوغ للكثرة نحو كلٌّ مِن جزءٍ وبعضٍ ، ونحو قومٍ مِن رَجُلٍ ونساءٍ ، وإبلٍ من ناقةٍ وجملٍ ، وأُولاَءِ من ذا ، واللائي من التي . ونظيرُ الجمع في هذا الباب من التثنية : كِلاَ من اثنين ، وكلتا من اثنتين .

والآخَرُ : أنْ يكونَ من لفظ الواحد المجموع بالاسم المفرَدِ المصوغ للكثرة نحو: الجامل والباقر من جَمَلٍ وبَقَرةٍ[١]، وحَرْفٍ ورَكْبٍ من حَارِفٍ ورَاكِبٍ[٢] في قول سيبويه[٣]، ونحو : العَبِيد والكَلِيب والضَّئِين من عَبْدٍ وكَلْبٍ وضَأْنٍ[٤] . و « أشياءُ » عند الخليل وسيبويه جمعٌ من « شيءٍ » من هذا الباب[٥]، وطَرْفَاءُ وحَلْفَاءُ وقَصْبَاءُ[٦] في قول بعضهم كـ « أشياءَ » .

والضَّربُ الثَّاني من القِسمة الأُولى وهو الاسمُ الذي أصلُ بِنْيَتِهِ ووَضْعِهِ

---

(١) انظر الكتاب ٣/٦٢٥ .

(٢) في (ص) : « وحرفٍ ونجرٍ وركبٍ » .

(٣) انظر الكتاب ٣/٦٢٤ ، ٦٢٥ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٥٦٧ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٥٦٤ ، ٤/٣٨٠ ، والمنصف ٢/٩٤ ، والإنصاف ٢/٨١٢ ، والممتع ٢/٥١٣ .

(٦) قال سيبويه : « وذلك قولك في الجميع : حلفاءُ ، وحلفاءُ واحدةٌ ، وطرفاءُ للجميع ، وطرفاءُ واحدةٌ » . الكتاب ٣/٥٩٦ ، ٤/٢٥٧ ، وانظر : التعليقة ٤/٨٣ ، والممتع ٢/٥١٣ ، قال الأعلم في النكت ٢/١٠٠٨ : « وقد ذكر أهل اللغة للطرفاء والحلفاء واحداً على غير هذا اللفظ ، قالوا : طرفاءُ وطرَفةٌ ، وقصباءُ وقصَبةٌ ، واختلفوا في الحلْفاء فقال الأصمعي : حلفاءُ وحِلِفةٌ بكسر اللام ، وقال أبو زيد والفراء وغيرهما : حَلَفة على غير قياس طرَفَةٍ وقَصَبةٍ ، وقد كُسِّرَ حلْفاء فقالوا : حلافي حلافَى، ذكره أبو عمر الجرمي » .
وقال ابن سيده : « الطرَفة : شجرةٌ ، وهي الطَّرَف ، والطرْفاء : جماعة الطرَفة : شجرٌ ، وبها سمي طرفة بن العبد » . اللسان (طرف) .

أن يكونَ للواحد ، ثمَّ يقترنُ به ما يُستَدَلُّ منه على تناوله الكثرةَ وقوعِـهِ عليهـا ، ينقسم أيضاً قِسمَين :

أحدهما : أن يكون اسماً موصولاً مبهَماً لا يُقتَصَرُ به على إمَّةٍ[1] .

والآخَرُ : أن يكونَ اسماً متمكِّناً أوَّلَ مقصوراً على إمَّةٍ .

فمثالُ الأوَّلِ : « الذي » و « ما » و « مَن » و « أي » . ألا ترى أنَّ كلَّ اسـم من هذه الأسماء يقع تحته الآحادُ نحو: الذي في الدَّارِ زيدٌ ، والذي رَكِبْتُ فَـرَسٌ ، وما أكَلْتُ خُبْزٌ ، فتُجاوِزُ نوعاً إلى نوعٍ آخَرَ ، ثمَّ تقترنُ بصِلاتِهَا وأخبارهـا ، أو غيرِ ذلك ممَّا يتَّصلُ بها ما يُستَدَلُّ به على مُرَادِ الكثرة به ،كقوله : ﴿ **وَالَّذِيْ جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ** ﴾[2] ، ثم قال / : ﴿ **أُوْلَئِكَ هُمْ** ﴾ ، وكقوله تعـالى:﴿ **مَـنْ آمَـنَ بِـا للهِ [وَالْيَـوْمِ الآخِـرِ] وَعَمِـلَ صَالِحـاً فَلَهُـمْ أَجْرُهُـمْ عِنْـدَ رَبِّهِـمْ** ﴾[3] ، و﴿**مِنْهُمْ مَنْ يَسْـتَمِعُ إِلَيْـكَ** ﴾[4] و﴿**يَعْبُـدُونَ مِـنْ دُوْنِ ا للهِ مَـا لاَ يَضُرُّهُـمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ وَيَقُوْلُوْنَ هَؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنَا**﴾[5] و﴿ **مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِـنَ السَّـمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئاً وَلاَ يَسْتَطِيْعُوْنَ** ﴾[6]. ونحوُ هذا كثيرٌ جدّاً .

[٢٠/ب]

ومثالُ الآخَرِ: وهو أن يكونَ الاسمُ متمكِّناً أوَّلَ مقصـوراً على إمَّـةٍ نحـو :

---

(١) الإمَّة : الهيئة ، وهي أيضاً الحال والشأن . اللسان (أمم) .

(٢) سورة الزمر : آية : ٣٣ .

(٣) سورة البقرة : آية : ٦٢ . وفي النسختين : « من آمن با لله وعمل صالحاً فلهم » وهو خطأ .

(٤) سورة الأنعام : آية : ٢٥ ، وسورة محمد ﷺ : آية : ١٦ . وفي (ص) : ﴿ **ومِنهُم مَنْ يَسْـتَمِعُونَ إِلَيْكَ** ﴾ ، وهي في سورة يونس : ٤٢ .

(٥) سورة يونس : آية : ١٨ .

(٦) سورة النحل : آية : ٧٣ .

الإنسانِ والفَرَسِ والرَّجُلِ والمرأةِ . فهذا الضَّربُ من أسماء الأجناس على ضربَين : نكرةٍ ومَعْرِفَةٍ . وكلُّ واحدٍ من هذه الأسماء في حال تعريفه وتنكيره يقعُ على الجماعات دون الأفراد؛ وذلك إذا اتَّصَلَ بها ما يُعلَمُ أنَّه للجماعات دون الأفراد.

فالأسماءُ المعرفَةُ المتمكِّنَةُ المرادُ بها الكثرةُ وهي بلفظِ المفرَدِ : ما كان اسمَ جنسٍ فأُريدَ بتخصيصه تعريفُ الجماعات[1] كقولك : « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ والدِّرْهَمُ » ، و « كَثُرَ الشَّاةُ والبَعيرُ » ، وليس يُرادُ بها شاةٌ بعينها ، ولا درهمٌ بعينه، ولكنَّ المعنى: كَثُرَ هذا النَّوعُ ، وأهلَكَ النَّاسَ هذا الضَّرْبُ . ومن هذا قولُهُ تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً ﴾[2] ثمَّ قال تعالى : ﴿ إِلاَّ الْمُصَلِّيْنَ ﴾ ، و[3]﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[4] ، ثمَّ قالَ : ﴿ إِلاَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا ﴾ .

وفي استثناء الجماعةِ من هذا الاسمِ المفرَدِ في اللَّفظ دلالةٌ بيِّنةٌ أنَّ المرادَ به العمومُ والكثرَةُ ، وبوقوع المفرَدِ موضعَ الجمع في كلِّ هذا القَبيلِ دلالةٌ من اللَّفظ أو العُرْفِ يُعْلَمُ بها أنَّ المرادَ به الجمعُ والكَثْرَةُ ، والمرادُ بهذا التَّعريفِ والتَّقديمِ الإشارةُ إلى ما ثَبَتَ في النُّفوس ، وعُقِلَ من معرفة الأنواع ، فليس الدِّرهمُ في هذا ونحوه كدرهمٍ واحدٍ إذا عهدتَهُ وعلِمْتَهُ مخصوصاً ، ثمَّ أشَرْتَ إليه بعدُ ؛ لأنَّ معرفةَ الأنواع من هذه الجهةِ ممتنعةٌ ، غيرُ مُجَوَّزٍ أنْ يعلَمَ العالِمُ منَّا أحدَ هذه الأنواعِ محسوساً ،كما يَعْلَمُ بعضَ الأشخاص كذلك . فهذا الفصلُ بين التَّعريفَين

---

(١) في (ص) : « تعريف الجنس » ، وفي هامشها إشارة إلى ما في النسخة الأخرى .
(٢) سورة المعارج : آية : ١٩ ، ٢٢ .
(٣) سقط من هنا إلى نهاية المسألة من نسخة (ش) .
(٤) سورة العصر : الآية : ٢ .

وإن اتّفَقَ بينهما صورةُ اللّفظَين .

فإنْ قلتَ : قد زعَمْتَ أنَّ الألفَ واللاّمَ في نحو هذا التّعريفِ للنّوع والتّكثير دون المفرَدِ والتّخصيص ، وأنتَ قد تقولُ : خرجتُ فرأيتُ الأسدَ ، فتعرِّفُهُ ذلك التّعريفَ ، ولا تريدُ به التّكثيرَ ؛ إذ لا يجوزُ أنْ تعنيَ بـ « الأسد » جميعَ النّحو في نحو هذا ، وإنّما جاز هذا في نحو ذا عندي من المفرَدَات لمشابهتِهِ للنّوع في أنّه ليس بمعهودٍ حسّاً ،كما أنَّ النّوع ليس كذلك ، وكذلك قد وَضعْتَ الجنسَ موضِعَ المفرَدِ لوقوعِ الاسمِ عليه ،كوقوعه على الجنس ، ولأنَّ العامَّ يُسْتَعمَلُ موضعَ الخاصِّ ،كما تقولُ : سِيرَ عليه الأبد[1]، ونحو هذا ، وكان هذا أحسَنَ ؛ لأنَّ المرادَ به واحدٌ من هذا الصِّنف ،كما تقولُ : هو يفرقُ الأسدَ ، ويركبُ الفرسَ ، فلا تُريدُ به واحداً بعينه . ولهذه المناسَبَةِ التي بين المفرَدِ والكثْرَةِ حَسُنَ أنْ تقولَ لِمَن ملَكَ عبداً أو وهبَ ديناراً : صِرْتَ تَملِكُ العَبيدَ وتهبُ الدَّنانيرَ ، فكما جاز أنْ تُوقِعَ الأسماءَ المعَدَّةَ للجمع في موضع هذه المفرَدَات ، كذلك جاز أنْ تُوقِعَ الاسمَ المعرَّفُ تعريفَ الجنس موقِعَهَا . فهذا ما جاء من هذا القبيل مُعَرَّفاً مُفْرَداً واقعاً موقِعَ الجميعِ .

* * *

---

(١) كذا في الأصل .

المسألة العاشرة

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَكُوْنُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ [البقرة : ٤١] :

« (كـافر) علـى الإمالـة جيِّـدٌ ؛ لأنَّ فـاعلاً إذا سَلِمَ مـن حـروف الإطبـاق والحروف المستَعْلِيَةِ، كانت الإمالةُ فيه سائغةً إلاَّ في لغة أهل الحجاز . والإمالـةُ في لغـة بـني تميـمٍ وغـيرِهِم مـن العـرب[٢]، فـالعربُ تقـولُ : هـذا عَـابِدٌ ، وعِـابِدٌ ، فيَكسِرُونَ الألِفَ لانكسار ما بعدها[٣]، إلاَّ أنْ تدخُلَ حروفُ الإطباق[٤] وهـي : الطَّاءُ والظَّاءُ والصَّادُ والضَّادُ . ولا يجوزُ في « ظالم » : ظِالِم ، ولا في « طـالب » : طِالِب ، ولا في « صابر » : صِابِر، / ولا في « ضابط » : ضِابِط ، وكذلك حروفُ الاستعلاء وهي : الخاءُ والغينُ[٥] والقافُ ، لا يجوزُ في « خادم » : خِـادِم ، ولا في « قاهر » : قِاهِر، (ولا في « غالب » : غِالِب)[٦]. وبابُ الإمالة بابٌ يَطُولُ شرحُهُ، إلاَّ أنَّ هذا في هذا الموضعِ هو القَصْدُ وقَدْرُ الحاجة » .

[٢١/أ]

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/١٢٣ - ١٢٤ . مع اختلاف في بعض الألفاظ .

(٢) جاء هنا في معاني الزجاج ١/١٣٤ زيادة قوله : « ولسان العرب الناس الذين هم بالعراق جارٍ علـى لفظ الإمالة » .

(٣) في (ش) : « ما قبلها » .

(٤) انظر الكتاب ٤/١٢٨ ، والمقتضب ٣/٤٦ .

(٥) في (ش) : « بالعين » .

(٦) ساقطٌ من (ش) .

قال أبو عليٍّ (أيَّده الله) :

أقولُ : إنَّ بابَ الإمالة بابٌ يقتضي كلاماً طويلاً إذا ذُكِرَ على حدِّ التَّقَصِّي له، إلاَّ أنَّ ذلك لا يليقُ بهذا الموضع ، وإذا كان كذلك ذَكَرْنَا جُملَةً منها يَسْهُلُ بها تفصيلاتُهَا بعد أن نَذْكُرَ ما حقيقتُهَا ، ثمَّ نُصْلِحُ موضعَ السَّهْوِ من الفصل فنقول :

إنَّ معنى قولنا : « إمالةُ الألف » هو أن يُنْتَحَى بالفتحة التي قبل[1] الألفِ المرادِ إمالَتُهَا نحو الكسرةِ انتحاءً خفيفاً كأنَّه واسِطَةٌ بين الفتحة والكسرة ، فتُمِيلُ الألِفَ من أجل ذلك نحوَ الياءِ ، ولا تَسْتَعْلِي كما كانت تَسْتَعْلِي وتَصْعَدُ قبلَ إمالَتِكِ الفتحةَ قبلها نحو الكسرة . فهذه الألفُ المُمَالَةُ هي كالواسطة بين الألف والياء . ألا تراها أنَّهَا ليست بألِفٍ محضةٍ ،كما لم تكن الفتحةُ التي هي سببُ حدوث ذلك فيها فتحةً مُشْبَعَةً ، (ولا كسرةً مشبَعَةً)[2]. ولذلك جعلها سيبويهِ[3] من الحروف التي هي فروعٌ مستَحْسَنَةٌ للتِّسعَةِ والعشرين حرفاً ، وعدَّها في جملة ما زاد على هذه الحروف من الفروع المستَحْسَنَةِ ، وهي ستَّةُ أحرُفٍ : هذه الألفُ أحَدُها . ويدلُّكَ على أنها واسطةٌ بين الحرفين وليس واحداً منهما

---

(١) في (ش) : « التي تلي الألف » .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) قال رحمه الله في الكتاب ٤٣١/٤ ـ ٤٣٢ : « فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً : الهمزة والألف والهاء ... وتكون خمسةً وثلاثين حرفاً بحروفٍ هن فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين ، وهي كثيرة يؤخذ بها ، وتُستحسن في قراءة القرآن والأشعار وهي: النون الخفيفة ، والهمزة التي بين بين ، والألف التي تُمالُ إمالةً شديدةً ... » . وانظر الأصول ٣٩٩/٣ .

أنّكَ لو أشبَعْتَ الكسرة قبل الألف لانقلبت ياءً محضاً ، ولو أشبَعْتَ الفتحةَ (لخرَجَت مستعليةً غيرَ ممالةٍ نحو الياء ، فإذا لم تُشبعِ الكسرةَ ولا الفتحةَ لكن أملْتَ بالفتحة)[١] نحو الكسرة خرجَت الألفُ واسطةً بين الحرفين ، وذلك ما إن اعتبرْتَه لم تُجزِ العبرةُ غيرَه .

فأمَّا ما يُوجِبُ الإمالةَ فأسبابٌ محصورةٌ ، قد ذُكِرَت مفصولةً ، إلاَّ أنَّ الذي يَجمَعُ ذلك كلَّه ويستوعِبُهُ هو إرادة تقريب الحرف من الحرف . وعددُ تلك الأسباب التي تُمالُ لها هذه الألفُ نحوَ الياء ستَّةٌ فيما أخَذْنَاهُ عن أبي بكرٍ[٢] ، وهي :

أن يكونَ قبل الحرف أو بعده ياءٌ أو كسرةٌ ، فإنَّ الألِفَ تُمَالُ لكلٍّ واحدٍ منهما ، أو تكونَ الألفُ منقلبةً إلى ياءٍ نحو : رَمَى وحُبْلى ، أو تكونَ مشبَّهةً بالمنقلبة عن الياء وإن كان الانقلابُ عن الواو نحو : غزا واستغزى ، أو يكونَ الحرفُ الذي قبلَ الألف قد يُكسَرُ في حالٍ ، أو إمالةٌ لإمالةٍ[٣].

فهذه هي الأسبابُ الموجِبَةُ للإمالة ما لم يقارِنْهَا حرفٌ مُسْتَعْلٍ ، أو راءٌ غيرُ مكسُورةٍ . وذِكْرُ تفصيلِ هذه الجُمَلِ ليس مما قُصِدَ له في هذا الموضع ، فلذلك نتجاوزُهُ ، إلاَّ أنَّه يجبُ أنْ نفْهَمَ أنَّ هذا الحدَّ يُشْبِهُ حدَّ الإدغام ؛ لأنَّـهُ يُقَرَّبُ فيه حرفٌ من حرفٍ مُشَابِهٍ ، كما أنَّ الإدغامَ يُقَرَّبُ فيه الحرفُ من الحرف المشابِهِ له

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) انظر الأصول ١٦٠/٣ .

(٣) انظر الأصول ١٦٠/٣

نحو: مطَّلِمٌ ومُصَّبِرٌ[1]، فكما أنَّ الإدغامَ يُقرَّبُ فيه تارةً الحرفُ الأوَّلُ من الثّاني، وتارةً الحرفُ الثّاني من الأوَّل[2]، فكذلك قد يُقرَّبُ الألفُ من الياء ومن الكسرة إذا وقعتا قبلها أو وقعتا بعدها .

فالمشتَمِلُ على الإمالة والإدغام أنَّهُ تقريبُ حرفٍ من حرفٍ ؛ لأنَّ الإدغامَ لا يخلو من أحد أمرين: إمَّا أن يكونَ إدغامَ مقاربٍ في مقارِبِهِ ، فتقريبُ المقارِبِ من مقارِبِهِ ظاهرُ الأمر؛ لأنَّكَ تقلبُهُ إليه ، ثُمَّ تُدغِمُهُ فيه ، فهذا هو الأكثر في الإدغام ، أو تقلبُ الثّانيَ إلى الأوَّلِ فتُدغِمُ نحو : مُثَّرِدٌ[3]، هو (مفْتَعِلٌ) من الثّريد، فالتَّقريبُ في هذا بيِّنٌ كما أعلَمْتُكَ .

وإمَّا أن يكونَ إدغامَ مِثْلٍ في مِثْلٍ . والتَّقريبُ في هذا الضَّرْبِ أنَّه إذا / كان الأوَّلُ متحرِّكاً أسْكَنْتَهُ لتدغِمَه ،كما أنَّه إذا كان ساكناً فيه قرَّبْتَهُ برَفْعِكَ اللِّسَان عنهما رفعةً واحدةً . ففي هذا الضَّرْبِ أيضاً تقريبٌ لأحد الحرفَين من الآخَر. [٢١/ب]

وإذا وازَنْتَ بين ضَرْبَي الإدغام الأمثال والمقارِبَة وَجَدْتَ كلَّ واحد منهما قد قُرِّبَ من الآخَرِ بقدر ما قُرِّبَ الآخَرُ منه .

فإن قلتَ : كيف ذلك والمقاربةُ يُقلَبُ فيه الحرفُ قلباً ، والأمثالُ لا يُفعَلُ فيها ذلك ، إنَّما تَرفَعُ اللِّسَانَ عنهما رفعةً واحدةً ؟

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٦٧ ـ ٤٦٨ .

(٢) انظر كلام سيبويه عن الإدغام في الكتاب ٤/١٠٤ ، ٤٤٦٩ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤/٤٦٧: « فمن ذلك قولهم في مثترد : مُثَّرد ؛ لأنهما متقاربان مهموسان ، والبيان حسَنٌ . وبعضهم يقول : مُتَّرِدٌ ، وهي عربيةٌ جيدةٌ ، والقياس : مُثَّرِدٌ ؛ لأن أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخِرِ » .

فيُبَيِّنُ ما **أَعْلَمْتُكَ** أنَّ الحرفَ المقارِبَ إذا اجتَمَعَ مع مثلِهِ وكان الأوَّلُ متحرِّكاً امتنعَ الإدغامُ (في أكثر الأمر)[1]، وإذا اجتمعَ المِثْلُ مع المِثْل وكان الأوَّلُ متحرِّكاً لم يمتنع الإدغامُ ؛ وذلك أنَّ بين الحرفَين المِثْلَين إذا كان الأوَّلُ متحرِّكاً فاصلٌ هو الحركةُ ، إلاَّ أنَّها فاصلٌ صوتُهُ دون صوت الحرف غير الحركة ، فيرجعُ اللِّسَانُ إلى موضع المدغَمِ فيه أسرَعَ من رجوعه لو كان الفاصلُ حرفاً تامّاً ، فلذلك لم يُعتَدَّ بالحركة في الحرف الأوَّل ، ولم يُجعل فاصلاً[2] .

فأمَّا إذا كان الحرفان متقاربَين غيرَ مِثْلَين ففصَلَت[3] الحركةُ بينهما في كلمةٍ واحدةٍ، لم يُدغَمَا كما يُدغَمُ المِثْلان إذا فَصَلَت بينهما الحركةُ ؛ لأنَّه ينضمُّ إلى الفاصل الذي هو أضعَفُ من سائر الحروف ، فإنَّ الحرفَين ليسا مِثْلَين فلا يتقاربان قربَهُمَا ، (ولا يقومان مَقَامَهما)[4]، فالمبايَنةُ في المخرج مع الفاصل الذي هو الحركةُ كأنهما يقومان مَقامَ فاصِلٍ تامٍّ فيمنَعُ الإدغامَ .

وإذا سَكَنَ المقارِبُ لم يمتنع من الإدغام في مقارِبِهِ ؛ لأنَّ المقارَبَةَ التي بينهما في مخارجهما في باب منع الإدغام وانفصالِ كلٍّ واحدٍ منهما به كانفصال المِثْلَين بالحركة ، فكما تُدغِمُ المِثْلَين إذا تحرَّكَ الأوَّلُ ، كذلك تُدغِمُ المقاربَين إذا سَكَنَ الأوَّلُ . فكونُ المقارِبِ ساكناً قبل مقارِبِهِ في التَّنزيل ككون تحرُّكِ المِثْلِ ، (لا يمنع

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) في (ش) : « ولم تجعلها فاصلة فاصلا » .

(٣) في (ص) : « فوصلت » .

(٤) ساقطٌ من (ص) .

الإدغامَ ،كما لا يمنع تحرُّكَ المِثْلِ)[١]، وتحرُّكُ المقارِبِ يمنعُهُ كما يَمنَعُ إدغامَ المِثْلِ في المِثْلِ إذا فَصَلَ بينهما حرفٌ ؛ لأنَّ المبايَنَةَ في المخرج مع الحركة في قوَّتِهَا في الفصل ومنعِ الإدغام كحرفٍ ،كما كان السُّكونُ في المبايَنَةِ بحذاء التَّحرُّكِ في المماثلة .

فالمشتَمِلُ على هذَين القبيلَين[٢] إنَّما هو تقارُبُ الحروف وتماثُلُهَا ، فإذا أُمِيْلَت الألفُ لكسرةٍ قبلها أو ياءٍ فهو مثل : مُثْرِدٌ[٣]، وإذا أَمَلْتَهَا من أجل ما بعدها فهو مثل : مُتَّرِد[٤] (بنقطتين) .

ولمَّا كان العامُّ لهذين النَّوعَين من أنواع العربية تشابُهُ الحروف وتشاكُلُهَا كما وصَفْنا ، شابَهَا[٥] أيضاً ما يَقْرُبُ فيه الحرفُ من الحرف لغير الإمالة والإدغام، وهو الذي يُسمَّى المضارَعَةُ بالحروف ، وذلك نحو قولهم في « مَصْدَر »: مَزْدَر ، وفي « التَّصْدِير » : التَّزْدِير[٦] . قَرُبَ فيه الحرفُ المهموسُ (من المجهور)[٧]،

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) في (ش) : « الفنين » .

(٣) أي : مثله في قلب تاء (افتعل) ثاء ، حيث إنَّ الأصل : مثترد ، فقلب الثاني للأول . انظر سر الصناعة ١٧١/١ .

(٤) فيمن قلب الأول للثاني ، فقلبت الثاء من (مثترد) تاءً لأنهما أختان في الهمس ومتجاورتان في المخرج ، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد . انظر سر الصناعة ١٧١/١ . وكلمة (بنقطتين) ساقطة من (ش) .

(٥) في (ش) : « شانها » .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٤٧٨/٤ : « وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زاياً خالصة ، كما جعلوا الإطباق ذاهباً في الإدغام ، وذلك قولك في التَّصدير : التَّزدير ، وفي القَصْد : القَزْد ، وفي أَصْدَرْتُ : أزدرت » . وانظر الأصول ٤٢٩/٤ ـ ٤٣٠ ، وسر الصناعة ٨١٦/٢ ، وشرح الشافية ٢٣١/٣ ـ ٢٣٢ .

(٧) ساقطٌ من (ش) .

كما قَرُبَ الحرفُ من الحرف في بابَي الإدغام والإمالة. ومن هذا النّحو قولُهم[١]: « صَبَقْتُ » و « صَوِيق » و « صَمْلَق »[٢]، ونحو ذلك مما أُبدِلَ فيه السّينُ صاداً لتُوافِقَ القافَ في الاستعلاء .

وهذا البابُ ونحوُه ــ أعني « صَمْلَق » و « صَالِغ »[٣] ــ يُشابهُ الإمالةَ من جهتين ، ويُشابهُ الإدغامَ من جهةٍ ؛ أمَّا مشابهةُ الإدغام من الجهة الواحدة فهو التّقريبُ والتّوفيق بين الحرفين في الشَّبَه . وأمَّا شبَهُ الجهتين في باب « صَمْلَق » ونحوه فإحداهما: تقريبُ الحرف من الحرف ، والأخرى : أنـَّه يُقَرِّبُ منه وإن بَعُدَ عنه وحَجَزَ فيه بين الحرفين حاجزٌ أو أكثرُ ،كحَجْزِ اللاّم والميم في « صَمْلَق » بين الصَّاد والقاف ، وليس ذلك في الإدغام ؛ لأنَّ الإدغامَ إنّما يقع فيه التّقريبُ إذا وَلِيَ الحرفان أحدُهُما الآخَرَ، فكما أنّكَ تُقَرِّبَ الحرفَ من الحرف في « صَمْلَق » ونحوه وإن بَعُدَ أحدُ الحرفَين المضارعَين / عن الآخَر ،كذلك تُميلُ الألفَ من أجل الكسرة والياء وإن بَعُدَتَا عنها في مثل « شِملال »[٤] و « جِلْبَاب » ، وما أشبه ذلك مّمَّا يَبْعُدُ فيه الحرفُ المميلُ عن الممال له[٥]. فتدبَّرْ هذه الجملَ فإنّهَا تُسَهِّلُ أمرَ [٢٢/أ]

(١) وهي لغة بني عمرو بن تميم كما في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي : ٣٢ ، وانظر الكتاب ١١٧/٤ ، ٤٧٩ ، والأصول ٤٣١/٣ .

(٢) وأصلها : سبقت ، وسويق ، وسملق . انظر سر الصناعة ١٨٦/١ ، ٨١٦/٢ . والسويق : وهو طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير . والسملق وهو : الأرض المستوية ، وقيل : القفر الذي لا نبات فيه . اللسان (سملق).

(٣) وأصلها : سالغ ، يقال : سلغت الشاة والبقرة تسلغ سلوغاً ؛ إذا أسقطت السنّ التي خلف السّديس، فهي سالغٌ ، وصلغت فهي صالغ . انظر اللسان (سلغ) .

(٤) الشّملال : لغة في الشمال .

(٥) كذا في النسختين .

تفصيلاتها، وتُشْرِفُ على أصول أبوابها إنْ شاء الله تعالى .

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ: « الإمالةُ في (كافر) جيِّدَةٌ؛ لأنَّ فاعلاً إذا سَلِمَ من حروف الإطباق والحروف المستَعْلِيَة كانت الإمالةُ فيه سائغةٌ » فـ(فاعل) تَسُوغُ فيه الإمالةُ وإنْ كان فيه حرفٌ مستَعْلٍ نحو : طَارِدٍ وغَارِمٍ ونحو هذا . وقد لا تَسُوغُ فيه الإمالةُ وإنْ سَلِمَ من حروف الإطباق نحو: راشِدٍ وراتب وراجز ، و﴿ زَبَداً رَابِياً ﴾[١]، ونحو هذا مما أوّله الرَّاءُ[٢].

وإذا كان كذلك لم يكن في قوله : « إذا سَلِمَ من حروف الإطباق » كبيرُ إفادةٍ ، ولا توصُّلٌ إلى إصابة . ألا ترى أنك لو أملْتَ : « راشداً » ونحوَه متمسِّكاً بقوله: « إنَّ فاعلاً إذا سَلِمَ من حروف الإطباق ساغَت إمالتُهُ » لأدَّاكَ ذلك إلى غير الصَّواب، وأجَزْتَ غيرَ جائز ، وكذلك لو امتنعْتَ من إمالة « طارد » وبابه فقلتَ : إنّه غيرُ سالم من الإطباق ، لمَنَعْتَ جائزاً . والجيِّدُ في هذا أنْ يُقَسَّمَ اسمُ (فاعل) فيقال : هو علي ضربين :

سالمٌ من الحروف المستَعْلِيَةِ والرَّاءِ ، وغيرُ سالمٍ منها . فما سَلِمَ من أسماء الفاعِلِين من الحرف المستَعْلِي أو الرَّاء منها، فالإمالةُ فيه جائزةٌ نحو : ذاهبٌ وجالسٌ وساجدٌ وآكلٌ .

وما كان فيه المستَعْلِي أو الرَّاءُ منها فعلى ثلاثة أضْرُبٍ :

---

(١) سورة الرعد : آية : ١٧ .

(٢) انظر الكتاب ١٣٦/٤ قال سيبويه: « قالوا : هذا راشد ، وهذا فراش فلم يميلوا ؛ لأنهم كأنهم تكلموا براءين مفتوحتين ... » .

إمَّا أنْ تكونَ الرَّاءُ بلا حرفٍ مستَعْلٍ ، أو الحرفُ المستَعْلِي بلا راءٍ ، والرَّاءُ مع حرفٍ مستَعْلٍ .

فما كان فيه الرَّاءُ وحدَها من ذلك فعلى ثلاثةِ أضرُبٍ :

إمَّا أن يكون فاءً أو عيناً أو لاماً ؛ فما كان الفاءُ فيه راءً ، لم تكن فيه الإمالةُ وذلك نحو: راشِد وراجِز .

وما كان العينُ منه راءً فعلى ضَرْبَين : إمَّا أنْ تكون العينُ راءً بعدها مثلُها فتُدغَمُ فيه ، وإمَّا أن تكونَ العينُ راءً واللامُ غيرَ راءٍ .

فإذا كانت العينُ راءً واللاَّمُ غيرَ راءٍ حَسُنَت الإمالةُ في اسم الفاعل ، وكان لحُسْنِهَا مَزِيَّةٌ بَيِّنَةٌ على إمالة « عابد » ونحوِه مِمَّا لم تكن عينُهُ راءٌ ؛ لأنَّها إذا مُنِعَت الإمالةَ أوَّلاً مفتوحةً لِمَا فيها من التَّكرير، ولأنَّكَ كأنَّكَ تكلَّمْتَ براءَين مفتوحَتَين جَلَبْتَ الإمالة مكسُورةً ؛ لأنَّكَ كأنَّكَ تكلَّمْتَ براءَين مكسُورَتَين . فكمَا تمَنعُ الإمالةَ مفتوحةً ،كذلك تجلبها مكسورةً . وأيضاً فإذا قَوِيَتْ مكسُورةً عيناً في اسم فاعل حتَّى يُمَالَ لها ما هو حرفٌ مستَعْلٍ ، تُمنَعُ الإمالةُ في غير الرَّاء نحو : « طارد » و « قارِب »[1] ، وحَسُنَت إمالةُ ما لم يكن في أوله مُسْتَعْلٍ إذا انكسَرَت عيناً نحو: « وارِد » و « شارِد » و « عارف » و « جارف » وما أشبه ذلك .

وإذا كان العينُ راءً وبعدها لامٌ مثلُها ، فحُكْمُ العين الإدغامُ في اللاَّم ، فإذا أُدغِمَ لم تَجُزِ إمالةُ الألف في حالتي الرَّفع والنَّصب ، لا تجوزُ في : « هذا فارٌّ » ،

---

(١) انظر الكتاب ٤/١٣٦ .

و« رأيتُ فارّاً » إمالةُ الألف ؛ لأنّكَ إنّما أَمَلْتَ في : « شارِدٍ » وبابِهِ من أجل الكسرة على الرَّاء ، فلمَّا زالت بالإدغام ، وارتفع اللِّسَانُ عن الحرفين رَفْعَةً واحدةً، وكانا بذلك كحرفٍ واحدٍ ، صار الغَلَبَةُ للثَّانية التي هي لامٌ دونها ، فامتنعت إمالةُ ألف (فاعل) في هاتَين الحالتين .

وإذا امتَنَعَت الإمالةُ عند الأكثر في هذا النَّحْو من المضاعَف غيرِ الرَّاء نحو : « مَادٌّ » و « جَادٌّ »[١]،كان امتناعُها في الرَّاءِ أجدَرَ ؛ لتشبيههم لها بالمستَعْلِي المانِعِ للإمالة في « راشِدٍ » ونحوِهِ ، وإجرائهم لها مُجرَى « طالِبٍ » .

فإن قلتَ : فهل تجوزُ الإمالةُ في: هذا فَارٌّ وبَارٌّ ، ورأيتُ فارّاً وبارّاً ،كما أمالَ قومٌ على كلِّ حالٍ: هذا جادٌّ ؟

فإنَّ ذلك في الرَّاء لا يجوزُ[٢]، / قال سيبويه[٣]: « مَن قالَ : [هذا] جادٌّ لم يَقُلْ : هذا فِارٌّ ؛ لقوَّةِ الرَّاء هنا » . يريدُ يقوِّيها ما ذَكَرْنا من تشبيههم لها بالمستَعْلِي . [٢٢/ب]

فأمَّا إمالةُ الألف في هذا النَّحْوِ في حال الجرِّ نحو: « مررْتُ بفِارٍّ »، و« ايْتِني

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١٣٢/٤ : « ومما لا تمال ألفه فاعلٌ من المضاعف ومفاعلٌ وأشباههما ؛ لأن الحرف قبل الألف مفتوح ، والحرف الذي بعد الألف ساكن لا كسرة فيه ، فليس هنا ما يميله ، وذلك قولك : هذا جادٌّ ومادٌّ وجوادٌّ - جمع جادّة - ، ومررت برجل جادٍّ ، فلا يميل ، يكره أن ينحو نحو الكسرة فلا يميل ؛ لأنه فرٌّ مما يحقق فيه الكسرة ، ولا يميل للجر ... » . وانظر التعليقة على الكتاب ١٩٨/٤ وما بعدها .

وفي نسخة (ص) : « ماد وجاد ومّاد » .

(٢) في (ص) : « يجوز » .

(٣) الكتاب ١٤٠/٤ .

عارٌ » فجيِّدٌ حسَنٌ لا يدفعُهُ شيءٌ ولا يرُدُّهُ .

وما كان الرَّاءُ منه لاماً نحو : باترٍ وفاترٍ وكافرٍ ونادرٍ ، ففيه ثلاثةُ مذاهبَ :

أحدها : أن يكونَ الاسمُ مُمَالاً بمنزلة ما لا شيءَ فيه يمنعُ من الإمالة في حالٍ .

والآخَرُ : أنْ يُجعَلَ بمنزلة ما لا يُمالُ في حالٍ .

والثَّالثُ : أنْ يكونَ في بعض أحواله ممَّا لا يُمالُ ، وفي بعضها ممَّا يُمَالُ ؛ فالمذهبُ الأوَّلُ فيما كان الرَّاءُ منه لاماً أن يكونَ الاسمُ مُمَالاً بمنزلة ما لاشيءَ فيه يمنعُ الإمالةَ في حالٍ ، وذلك قولُ قومٍ من العرب : « الكِافرون » و « رأيتُ الكِافرين » ، و« الكِافرُ »[1] ، و « في المنِابرِ » ، أمالُوا الألفَ في (فاعل) ونحوه في أحواله الثَّلاثِ لَمَّا بَعُدَت الرَّاءُ عنها ، ولم يكن لها من القوَّة في منع الإمالة ما للحرف المستَعْلِي في فتحه الألفَ بعد حرفٍ بعد أَلِفٍ[2] ، ومنعِهِ إمالتَها نحو : نافِقٍ وناشِطٍ ، فلم تَجْرِ الرَّاءُ في هذا لَمَّا بَعُدَت عن الألف مَجْرَى المستَعْلِي ؛ إذ كانت حرفاً لا يتَصَعَّدُ تَصَعُّدَ المستَعْلِيَةِ .

وإنَّما مُنِعَت الإمالةُ في : « راشِدٍ » و « عِرَاكٍ » ونحو ذلك ؛ لأنَّ في مخرجها كالتَّكرير ، فإذا انفتَحَت أو انضمَّت كان كأنَّهُ قد تَوَالَى حرفان مضمومان أو مفتوحان ، فتُكرَهُ الإمالةُ ليكونَ الكلامُ نَمَطاً واحداً بذلك ؛ لا بأنَّها[3] تَصَعَّدُ

---

(١) قال سيبويه : « واعلم أن قوماً من العرب يقولون: الكافرون ، ورأيت الكافرين ، والكافرُ ، وهي المنابر ، لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرفٌ لم يقوَ قوة المستعلية ... » الكتاب ١٣٧/٤ .

(٢) في (ش) : « الألف بعد ألف » .

(٣) في (ش) : « لأنها تصعد » .

كما تَصَعَّدُ المستَعْلِيَةُ والألفُ[١]، وليس يُخرِجُهَا ممّا فيها من تكرُّرها من أنْ تكونَ حرفاً مفرَداً مقارِبَةَ المخرَجِ من اللاّمِ ،كما لا يُخرِجُ الألفَ والواوَ والياءَ في : « المالِ » و « القُوتِ » و « المِيلِ » ما فيهنَّ من زيادةِ المدَّة أن تكونَ بمنزلة الواو في « ثَوبٍ » ، والياء في : « جَيْبٍ » ، وإن كان المدُّ فيهما أقلَّ . ألا ترى أنَّكَ تُدغِمُ « جَيْبْ بَّكْرٍ »[٢] كما تُدغِمُ « المالْ لَّكَ »[٣]. فكذلك الرَّاءُ لا يُخرِجُهَا من كونها حرفاً وقُربِهَا من اللاّمِ ما في خروجها من التَّكرير، فإذا كان كذلك لم يمتنع ألاّ تَمنَعَ الإمالةَ بعيدةً ، وتعمَلُ الكسرةُ قبلها في اسم الفاعل عَمَلَها ولا راءَ بعدها .

وممَّا يُقَرِّبُ شَبَهَهَا باللاّم أنَّ بعضَ اللُّثْغ بها قد يَجعلُهَا ياءً ،كما جَعَلَ بعضُ اللُّثْغ باللاّم اللاّمَ ياءً[٤].

والمذهبُ الثاني : أن تُجعَلَ بمنزلة ما لا يُمالُ في حالٍ، وذلك قولُ بعضهم: مررْتُ بالكافر، فَنَصَبَ الألفَ و لم يُمِلْ ؛ لأنَّها راءٌ أُجْرِيَت مُجْرَى القاف وسائرِ المستَعْلِيَة في أكثر أحوال هذا الاسم وهو الرَّفعُ والنَّصبُ ، فلمَّا أَجْرَوها مُجْرَى المستَعْلِي في الأكثر إجراءً في الجرِّ أيضاً مُجْرَاه فلم تُمَلْ ؛ إذ لم يميلوا نحو : عَابد وعَالِم مِمَّا لا حرفَ فيه مُشْبِهٌ للقاف وأخواتِهَا ، فتُرِكَت أيضاً في الجرِّ على حالها في الرَّفع والنَّصب ، و لم تجلُبِ الرَّاءُ منجَرَّةً الإمالةَ في الألف عندهم[٥]؛ لبُعْدِها

(١) في (ش) جاء بعد قوله : « المستعلية » فراغ ، ثم ابتدأ بـ « والألف ليس يخرجها » .

(٢) قال سيبويه : « وتقول : هذا ثوب بكر ، البيان في هذا أحسن منه في الألف؛ لأن حركة ما قبله ليس منه فيكون بمنزلة الألف ، وكذلك : هذا حيب بكر ... » . الكتاب ٤/٤٤٠ .

(٣) انظر الكتاب ٤/٤٣٨ .

(٤) انظر البيان والتبيين ١/٣٤ وما بعدها .

(٥) في (ش) : « و لم تجلب الحركة منجرة للإمالة في الألف » .

عنها بالحرف الفاصل بينها وبين الألف ،كما لم تَجلُبِ الرَّاءُ التّفخيمَ في الرَّفـع في قول مَن قال: هذا كافِرٌ؛ لبُعْدِها عنها بالحرف الفاصل . فكمـا لم يجب التّفخيـمُ في الرَّفع للفصل في « هذا كافر » ،كذلك لم تَجب الإمالـةُ في الجـرِّ في : « مـرَرْتُ بكافر » في هذا المذهب للفصل بالحرف .

والمذهب الثّالثُ : أنْ قوماً نَصَبوا[1] الألفَ في النّصب والرَّفع فقـالوا : هـذا كافرٌ ، ورأيتُ كافراً ، فجعلوا الرَّاءَ في هذا بمنزلتها إذا لم يَحُلْ بينها وبـين الألـف كسرةٌ ، وجعلوا الحرفَ الذي بين الألـف والـرَّاء لا يمنَـعُ التّفخيـمَ ،كمـا لم يمنَـعُ الحرفُ الذي بين الألف وبـين القـاف التّفخيـمَ في « ناشِـطٍ » و « نـافِقٍ » ونحـوِه . وأمالَ هؤلاء في الجرِّ فقالوا : بكافر ،كما أمالوا حيث لم يكن بين الـرَّاء والألـف حرفٌ في الجرِّ نحو: « مِن عَوَارِهِ »[2]. وكأنَّ إمَالَـةَ نحـو « كـافر » في الجـرِّ عندهـم أَولى؛ حيث كان قبل الرَّاء حرفٌ مكسُورٌ يُمَالُ له / الألِفُ لو لم تكـنْ بعـده راءٌ [٢٣/أ] مجرورةٌ . فلمَّا كان كذلك كانت إمالتها مع الرَّاء المجرورة أَولى عندهم وأحسَـنَ. فهذا شأنُ الرَّاءِ إذا كان في اسم الفاعل .

فأمَّا الحرفُ المستَعْلِي بلا رَاءٍ فينقسـم أيضًـا بأقسـام الفـاء والعـين والـلاّم ، وذلك نحو: طالِبٍ وغائبٍ وصاعدٍ وناقدٍ وعاطسٍ ونـاظرٍ، والـلاّمُ نحـو : نـاهضٍ وشاحطٍ وناشطٍ . وإنّما امتنعت الإمالةُ في هذه الحروفِ، وفُتِحَت الألفُ معها من

---

(١) أي : لم يميلوا .

(٢) قال سيبويه : « وأما في الجر فتميل الألـف ، كـان أولُ الحـرف مكسـوراً أو مفتوحـاً أو مضمومـاً ؛ لأنها كأنها حرفان مكسوران ، فتميل ههنا كما غلبت حيـث كـانت مفتوحـة ، فنصبـت الألـف ، وذلك قولك: من حمارك ، ومن عَوَاره .. » الكتاب ١٣٦/٤ .

حيث جازت في سائر الحروف وساغت ، وذلك أنَّ الألفَ تَصَعَّدُ إلى الحنك (وتَسْتَعْلي ،كما تصَعَّدُ هذه الحروف)[١] وتستَعْلِي إليه ، فلمَّا كان كذلك أُشْبِعَت الألفُ و لم تُمَل ؛ لئلاَّ يَنْقُصَ تصَعُّدُهَا بالإمالة وتستَعْلِيَ ،كما استَعْلَت هذه الحروفُ ، فيكونُ الكلامُ نَمَطاً واحداً ، والعملُ من وجهٍ واحدٍ ، (ولا يتنافى)[٢]. فكما اختير فيما لا يَصَّعَّدُ معه من الحروف إذا كان مكسُوراً الإمالةُ والتَّقريبُ بها من الياء ؛ ليكونَ العملُ من وجهٍ واحدٍ، ويتشابَهُ الصَّوتُ بذلك ولا يتنافرُ ،كذلك اختير تَرْكُ الإمالة واطِّراحُهَا مع هذه المستعْلِيَةِ .

فإن قال قائلٌ : فكيف جازت الإمالةُ في نحو : « قِفافٍ »[٣] و « صِفَافٍ »[٤] وما أشبه ذلك ممَّا وقع الحرفُ المستَعْلِي فيه أوَّلاً مكسُوراً ؟ وهلاَّ جازت الإمالةُ على هذا في « شاطِرٍ »[٥] ونحوِه ؛ لأنَّ المستَعْلِيَ مكسُورٌ ،كما جازت في « صِفافٍ » وبابِهِ ؛ لأنَّكَ تلفُظُ بالمستَعْلِي مكسُوراً ثمَّ تُصَوِّبُ[٦] بالإمالة ؟

فاستُجيز هذا لِمَا فيه من الخفَّة ؛ لأنَّ الانحدار بعد الاصِّعادِ مستَخَفٌّ ، فلذلك لم تمتنع الألفُ من الإمالة ، و لم تكن بمنزلة ما يكون بعد الألف نحو :

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) مكانها بياضٌ في (ش) .

(٣) قِفاف: جمع قُفٍّ ؛ وهو ما ارتفع من الأرض ، كذلك القفة . (الصحاح ـ قفف) .

(٤) جمع صفّة ، وهي البهو الواسع الطويل السمك . اللسان (صفف) عن الليث .

(٥) في (ش) : « شاطن » .

(٦) التَّصوُّبُ : الانحدار . وفي النسختين : تصوّت .

« واقِدٍ » و « نَاقدٍ » ، و « مررْتُ بناشطٍ »[1]؛ لأنَّكَ في « قِفَافٍ » وبابِهِ تَضَعُ اللِّسانَ موضع المستَعْلِيَة ، ثمَّ تُصَوِّبُ ، فالانحدارُ بعد الاصِّعاد في « قِفَافٍ » وبابِهِ أَخَفُّ من الاصِّعاد بعد الانحدار في « واقِدٍ » لو أُميل ؛ لأنَّكَ لو أَمَلْتَ نحو « واقِدٍ » و « ناشِطٍ » لانحدَرْتَ بإمالَتِكَ الألفَ ، ثمَّ أصْعَدْتَ بعد الانحدار ؛ للفظِكَ بالحرف المستَعْلِي . فالانحدارُ بعد الاصِّعاد في « قِفافٍ » و « صِفافٍ »[2] أخفُّ من الاصِّعاد بعد الانحدار في « واقِدٍ » و « ناشِطٍ » لو أُميلا . فمِن هـهنا افترَقَ « صِفافٌ » و « واقِدٌ » و« ناشِطٌ » ، فجازت الإمالةُ في « صِفافٍ » مع المستَعْلِي المكسُورِ أوَّلاً، وامتنعت من « واقِدٍ » ونحوه .

ومِمَّا يدلُّ على امتناع الإمالة في « واقِدٍ » وبابِهِ وجوازِها في « صفاف » و« قفاف » أنَّهم قالوا : « صَبَقْتُ » و « صُقْتُ » و « صَوِيْق » لَمَّا كان يَثْقُلُ أنْ يتصَعَّدَ معه بالمستَعْلِي بعد التَّسَفُّل بالسِّين أَبْدَلَ منها مُسْتَعْلِياً ؛ ليكون نَمَطاً واحداً، والصَّوتُ ملائماً . وكذلك تمتنع الإمالةُ في « واقِدٍ » ؛ لأنها تُوقِعُ ما كُرِهَ في «سبَقْتُ » من التَّصَعُّد بعد التَّسَفُّل لو لم يُبْدَل ، فكذلك تُكرَهُ إمالةُ « واقِدٍ » للتَّصَعُّد بالحرف المستَعْلِي فيه بعد التَّصَوُّبِ[3] بالإمالة لو أُجيزَ فيه ، فكما فَرُّوا منه إلى الإبدال في « سَبَقْتُ » ،كذلك فرُّوا منه هنا إلى ترك الإمالة ، ولم يكن ذلك في « قِفافٍ » وبابِهِ. ألا تراهم يقولون : قِسْتُ وقَسَوْتُ ، فلا يُبْدِلُون بعد

---

(١) في (ش) : « بناظر » .

(٢) في (ش) : « ضعاف » .

(٣) في (ص) : « الصوت » .

القاف ،كما أبـدلوا قبلها في : « صَبَقْتُ » ، فكما لم يُبْدِلوا من السِّين الصَّـادَ في « قَسَوْتُ » ، كذلك لم يَكرهوا الإمالةَ .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ جـازت الإمالـةُ في « واقِـدٍ » ونحـوهِ ،كمـا جـاز تـركُ الإبدال في « سَبَقْتُ » ونحوِهِ ، فاحتُمِلَ التَّصَعُّدُ بالمستَعْلِي بعد التَّصَـوُّبِ بالإمالـة ، كما احتُمِلَ في ترك الإبدال في « سَبَقْتُ » ؟

فالقولُ : إنَّ الإبدالَ وتـركَ الإبـدال في « سَبَقْتُ » كالإمالـة في « مسـاجد » ونحوه من الحروف المتعرِّيَةِ[1] من المستَعْلِيَةِ والإطباق . لكَ أن تُبدِلَ ذلـكَ ، ولـكَ ألاَّ تُبدِلَ ،كما أنَّ لكَ أن تُمِيلَ في « مساجد » ، ولكَ / ألاَّ تُمِيلَ . وليس كذلـك [٢٣/ب] المستَعْلِي مع الألف ؛ لأنّه قد كان لكَ تركُ الإمالة سائغاً مع غير المستَعْلِي ، فلمَّـا كان تركُ الإمالة سائغاً مع غير المستَعْلِي لم يَجُزْ مـع المسـتَعْلِي غـيرُهُ . وعلـى هـذا طُرُقُ العربيَّة ، وهو قياسٌ مستمرٌّ كثيرٌ .

من ذلك : أنَّكَ تقولُ : رُسُلٌ ورُسْلٌ في جمع رسول ، فإذا جَمَعْتَ « عَوَانـاً » و « نَوَاراً » لم تقل فيه إلاَّ بتسكين العَين لا غيرُ ، وهذا كثيرٌ نجتَزِئُ بما ذَكَرْنـا منـه عمَّا تَرَكْنا كراهةَ الإكثار .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ كان هذا كباب « يصنع » و « يقرأ » ممَّا فُتِحَ العـينُ فيـه من مضارع « فَعَل » لكون العين أو اللام حرفاً حلقياً طلباً للتَّشاكل ؛ لأنَّ الفتحـة من مخارج هذه الحلقيَّة، ففَتَحَ لذلك دون ما لم تكـن عينُـهُ أو لامُـهُ حلقيَّـةً ، ومـع

(١) في (ص) : « المتقاربة » .

ذلك فقد جاء في أشياءَ منه غيرُ الفتح نحو : يُصْبِحُ ويُقِيمُ[١]، فهلاّ جازت على هذا الإمالةُ مع هذه المستَعْلِيَةِ التي مُنِعَت الإمالةُ معها ،كما جاء هذا القبيلُ من المضارع على الفتح ، وعلى غير الفتح ؟

فالقولُ : إنَّ الإمالة مع هذه المستَعْلِيَة لا تجوزُ من حيث جاز غيرُ الفتح في هذا الضَّرب من المضارع ؛ لأنَّ المشاكَلَةَ والمماثَلَةَ بالفتح في غير المضارع أقلُّ منها في الألف مع المستَعْلِي ؛ ألا ترى أنَّ الفتحةَ بعضُ الألف ، فلا يلزمُ إذا لم تحتَفِلْ بيسيرِ الخلاف ألاّ تحتَفِلَ بكثيرِهِ ، فيُترَكُ الكثيرُ من المشاكَلَة كما تُرِكَ القليلُ منها ؛ ألا ترى أنَّ المضارَعَةَ كلَّما كان الحرفُ منه أدخَلَ في الحلق كان غيرُ الفتح فيه أقلَّ ، فهذا مما يدلُّكَ على أنَّه ليس حكمُ القليل من الخلاف حكمَ الكثير ، فهذا شأنُ حروفِ المستَعْلِيَة إذا كان منها في اسم (فاعل) بلا راءٍ .

فأمَّا المستَعْلِي إذا كان مع الرَّاء في اسم (فاعل) فلا تخلو الرَّاءُ من أن تكونَ مع حرفٍ مستَعْلٍ، أو تكونَ مع حرفَين مستَعْلِيَين، أو يكونَ الحرفُ المستَعْلِي مع راءَين .

فإذا كان الرَّاءُ مع حرفٍ واحدٍ مُسْتَعْلٍ ، فلا يخلو أن تكونَ الرَّاءُ فاءً والمستَعْلِي عيناً نحو: « راقِد »[٢]، أو تكونَ الرَّاءُ عيناً والمستَعْلِي فاءً نحو: « طارِد» ، أو يكونَ المستَعْلِي لاماً والعينُ راءً نحو: « مارق » ، أو يكونَ المستَعْلِي عيناً واللامُ راءً نحو: « فاقر » ، أو يكونَ المستَعْلِي فاءً واللاَّمُ راءً نحو: « قادِر » ، أو يكونَ

---

(١) في (ش) : يصنع وينم .

(٢) في (ص) : « واقد » .

المستَعْلِي لاماً والفاءُ راءً نحو: « رامِق » .

فمثالُ الأوَّل : راقِدٌ وراطِنٌ وراقِمٌ ، الإمالةُ فيه لا محالةَ ممتنعةٌ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذَين الشَّيئين المجتمِعَين يمنعُ الإمالةَ على حِدَةٍ ، فإذا اجتمعا كان آكدَ للمنع . ألا ترى أنَّ مثلَ : « راشِدٍ » و « فاقِدٍ » لا يكونُ فيه الإمالةُ .

وإذا كان الرَّاءُ عيناً والمستَعْلِي فاءً نحو: « طارِدٍ » فالإمالةُ فيه جائزةٌ لانكسار الرَّاءِ ، ولأنَّكَ تَنْحَدِرُ بالرَّاء المكسُورة بعد تَصَعُّدِكَ بالحرف المستَعْلِي . وهذا قولُ سيبويهِ[(١)] .

وإذا كان المستُعْلِي لاماً والعينُ راءً نحو : « مارِقٍ » و « فارِقٍ »[(٢)]، فالإمالةُ ممتنعةٌ وغيرُ جائزةٍ ؛ لأنَّ في الإمالة هنا اصِّعاداً بعد الانحدار ، فهو عكسُ « طارِدٍ » وبابِهِ . قال سيبويهِ[(٣)]: « تقولُ : ناقةٌ فارقٌ ، وأَيْنُقٌ مَفَارِيقُ فتنصبُ ،كما فعلتَ ذلك حيث قلتَ: ناعِقٌ ومفارِقٌ ومناشِطٌ » .

وإذا كان المستَعْلِي عيناً واللاَّمُ راءً نحو: « فاقِرٍ » و « ماطِرٍ » ، فلا نظَرَ في أنَّ الإمالةَ تمتنعُ في حال الرَّفع والنَّصب، (كما امتنع)[(٤)] في « ناقِدٍ » و « عاطِسٍ » و « عاضِدٍ » ونحوِ ذلك ، وتزدادُ الإمالة في نحو: « ماطِرٍ » وبابِهِ امتناعاً في الرَّفع

---

(١) قال في الكتاب ٤/١٣٦ ـ ١٣٧ : « ومما تغلب فيه الراء قولك : قاربٌ وغارمٌ ، وهذا طاردٌ، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف التي تليها ، وذلك لأن الراء لما كانت تقوى على كسر الألف في (فِعال) في الجر، و(فُعال) ، لما ذكرنا من التضعيف ، قويت على هذه الألفات ، إذ كنتَ إنما تضع لسانك في موضع استعلاء ثم تنحدر ، وصارت المستعلية ههنا بمنزلتها في قِفاف » .

(٢) ناقةٌ فارق هي التي أخذها المخاض فندَّت في الأرض . الغريب المصنف : ٢/٨٣٥ .

(٣) الكتاب ٤/١٣٧ ، وفيه : « ... ناعقٌ ومنافِقٌ ومناشيطُ » . وفي (ش) : « ناشط » .

(٤) ساقطٌ من (ش) .

والنَّصب لمكان الرَّاءِ . ألا ترى أنَّ الرَّاءَ قد تجري مَجْرَى المستُعْلِي في منع الإمالة، فتمنعُ « راشِداً » الإمالةَ ،كما تمنعُ « ظالِماً » .

فأمَّا في حال الجرِّ نحو: « مِن مَـاطِرٍ » و « بنَـاقِرٍ » ، فمَنْـعُ الإمالـة مذهـبٌ ، وإجازتها مذهبٌ ؛ أمَّا منعُهَا فمِن أجل الحرف / المستَعْلِي ، وأنَّ الإمالـةَ لم تَجُـز [٢٤/أ] في هذا الاسم في الرَّفع والنَّصب ، وهو أكثرُ حالِ الحرف ، فكما لم تَجُز فيهما ، كذلـك لا تجـوزُ في الجـرِّ . ويقـوِّي هـذا أنَّ قومـاً يُمِيلـون « الكـافِر » في أحوالـه الثَّلاث، فيُجرُونَ الرَّاءَ مُجْرَى غيرها من الحروف ، فكذلك يُجْرونها هنا مُجْـرَى غيرها، فتُمنَعُ الإمالةُ معها للمستَعْلِي كما تُمنَعُ من غيرهـا . وأمَّـا إجـازةُ الإمالـة فلانكسار المستَعْلِي وانكسار الرَّاء بعدها، وإذا انكسَرَ المستَعْلِي أو جاور الكسرةَ، جاز في الألف معه الإمالةُ . ألا تـرى أنَّكَ تُمِيلُ « صِفافاً » و « قِـفَـافاً » ونحـوَه ، وتُمِيـلُ « طارِداً » وبابَه ، فكذلك تجوزُ الإمالةُ في « ماطِرٍ » ونحوه في حال الجـرِّ ؛ لأنَّكَ لا تَصَعَّدُ بعد تَصَوُّبٍ ، لكنَّ الرَّاءَ تلـي المستَعْلِيَ مكسُـوراً مجـاوِراً، وليـس الرَّاءُ فيها مثلَها في « كافِرٍ » في لغة مَن أجاز إمالَتَها في الأحوال الثَّلاث ؛ لأنَّهَا قد بَعُدَت في « كافِرٍ » ونحوِه عن الألف ، وقد جـاورت في « مـاطِرٍ » هنـا الكسـرةَ ؛ فالإمالةُ فيها تزدادُ حُسْناً ؛ لأنَّ العملَ يصيرُ من وجهٍ واحدٍ، ويصيرُ الصَّوتُ نمطـاً واحداً . ويُقوِّي إجازةَ الإمالة هنا أنَّ بعضَهم يقولُ : مـررْتُ بقِـادِرٍ، فيُمِيـلُ مـع بُعْدِ الرَّاء عن المستَعْلِي، والمستَعْلِي مفتوحٌ ، فإذا أُمِيلَ مع بُعْدِهَـا عنـه وانفتاحِـهِ ، فالإمالةُ مع القرب منها وانكساره أَولى . ولكلٍّ مذهبٌ ، وليس لسيبويه في ذلك نصٌّ ، وقياسُه ما ذَكَرْنَا .

وإذا كان المستُعْلِي فاءً واللاَّمُ راءً نحو: « قادِرٍ » فالإمالةُ ممتنعةٌ في حال الرَّفـع

والنّصب للمستَعْلِي . قال سيبويه[١]: « والذين قالوا: هذا قارِبٌ ، يقولون: مررْتُ بقادِرٍ، ينصبون الألفَ، ولم يجعلوها حيث بَعُدَت تَقْوَى ،كما أنّهـا في لغـة الذيـن قالوا: مررْتُ بكافِرٍ لم تَقْوَ على الإمالة حيث بَعُدَت ؛ لِمَا ذَكَرْنَا من العلّةِ » . يريد بما ذَكَرَهُ[٢] من أنَّ الرَّاءَ وإنْ كان فيها تضعيفٌ ، فهو حرفٌ واحدٌ . وقـد ذَكَرْنَـا ذلك مشروحاً[٣].

قال[٤]: « وقد قال قومٌ تُرْضَى عَرَبِيَّتُهُـم: مـررْتُ بقـادِرٍ قَبـلُ ؛ لـلرَّاءِ حيـث كانت مكسُورةً » .

قال[٥]: « وسَمِعْنَا مَنْ نثِقُ به من العرب يُنشِدُ :

عَسَـى اللهُ يُغْـنِي عَنْ بِلاَدِ ابْـنِ قَادِرٍ
بِـمُنْـهَمِـرٍ جَـوْنِ الرَّبَابِ سَكُوْبِ[٦] »

قال[٧]: « ومَن يقولُ : مررْتُ بكافِرٍ أكثَرُ مِمَّن يقولُ : مررْتُ بقَادِرٍ » .

وإذا كان المستَعْلِي لاماً والفاءُ راءً نحو: « رَامِقٌ » ، فالإمالةُ لا محالـةَ ممتَنِعَـةٌ ؛

---

(١) الكتاب ١٣٨/٤ .
(٢) في (ش) : « يريدها ذكره » .
(٣) انظر ما سبق في صفحة : ١٧١ .
(٤) أي سيبويه ، انظر الموضع السابق .
(٥) الكتاب ١٣٩/٤ .
(٦) من الطويل ، في الكتاب ١٣٩/٤ ، وقد سبق وأنشده سيبويه في ١٥٩/٣ .
والبيتُ منسوبٌ في الكتاب إلى هُدْبَةَ بن خَشْرَم ، وهو في ديوانه : ٧٦ ، ونُسـب في شـرح أبيـات الكتاب ١٤١/٢ إلى سماعـة النعـامي ، وانظر: المقتضـب ٤٨/٣ ، ٦٩ ، واللمـع : ٣١٥ ، وشـرح المفصل ١١٧/٧ ، ٦٢/٩ . والرباب : سحابٌ أبيضُ ، ويقال : إنه السحاب الذي تـراه كأنـه دون السحاب ، قد يكون أبيض وقد يكون أسود ، الواحدة : ربابة . الصحاح (ربب) .
(٧) الكتاب ١٣٩/٤ .

لأنَّ كلَّ واحدٍ من الرَّاء والمستَعْلِي في هذا الموضع يَمنَعُ الإمالةَ ، فإذا اجتمعا كان أَمْنَعَ . ويدلُّكَ على امتناع الإمالة أنَّكَ لو أَمَلْتَ لَصَعَّدْتَ بعد التَّصَوُّبِ . فهذا حكمُ الرَّاء إذا كان معَ حرفٍ مُسْتَعْلٍ .

فأمَّا إذا كانت مع[١] حرفين مُسْتَعْلِيَين ، فلا يخلو من أن تكونَ الرَّاءُ أوَّلاً نحو : « رَاقِطٌ » والإمالةُ في هذا ممتنعةٌ ، أو ثانيةً نحو : « قارطٍ » أو « طارِقٍ » ، أو ثالثةً نحو: « قاطِرٌ » .

فأمَّا « قارِطٌ » و« طارِقٌ » ونحوُه ، فقد جازت الإمالةُ في « طارِدٍ » ونحوِه ، ولا يجب من حيث جازت الإمالةُ في « طارِدٍ » وبابِهِ عندي أنْ يجوزُ في « طارِقٍ » ونحوِه ؛ لأنَّكَ في « طارِدٍ »[٢] تَصَوَّبُ بعد التَّصعُّد ، ولو أَمَلْتَ « طارقاً » ونحوَه لصَعَّدْتَ بالمستَعْلِي الذي هو لامٌ بعد أنْ صَوَّبْتَ بالإمالة ؛ فلهذا يمتنعُ ، ولأنَّ المستَعْلِيَ إذا تكرَّرَ ضَعُفَ الإمالةُ معه وقَبُحَ ، ولا يَبْلُغُ من قوَّةِ الرَّاءِ ـ وهو حرفٌ لا استعلاءَ فيه ـ أن يغلبَ مستَعْلِيَيْن .

فأمَّا « قاطِرٌ » ونحوُه فلا نظَرَ في امتناع إمالته في الرَّفع والنَّصب .

فإن قلتَ : فهل تجوزُ إمالتُهُ[٣] في قول مَن قال :

عَسَى ا للهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابْنِ قَادِرٍ[٤] ؟

---

(١) في (ش) : « بعد » .

(٢) في (ش) : « طارق » .

(٣) أي : « قاطر » .

(٤) سبق ذكرُهُ في صفحة : ١٨١ .

فإمالةُ هذا ينبغي أن تكونَ أقبحَ من إمالة « قادِرٍ » لتكرُّرِ المسْتَعْلِي ، وليس ذلك أيضاً بالعامِّ ، فينبغي أن يكون هذا غيرَ مستحسَنٍ ، وليس له[1] عليه نصٌّ علمْتُهُ . فهذا حكمُ الرَّاءِ إذا كان مع مُسْتَعْلِيَين .

فأمَّا إذا كان المسْتَعْلِي مع راءَين نحو: « قارٌّ » و « طارٌّ » و « غارٌّ »[2]، فلا نظَرَ أنَّ الإمالة في النَّصب والرَّفع ممتنعةٌ، / قال سيبويه[3]: « ومِمَّا لا تُمالُ ألِفُهُ (فاعلٌ) من المضاعَف و(مفاعِلٌ) وأشباهُهما ؛ لأنَّ الحرفَ قبل الألف مفتوحٌ ، والحرفُ الذي بعد الألف ساكنٌ لا كسرةَ فيه ، فليس هنا ما يُمِيلُهُ ؛ وذلك قولُكَ : هذا جادٌّ ، ومِن جَادٌّ ، كَرِهَ أن ينحُوَ نَحْوَ الكسرة ؛ لأنَّه فرَّ مِمَّا تحقَّقت فيه الكسرةُ ، ولا يُمِيلُ للجرِّ ؛ لأنَّه إنَّما كان يُمِيلُ في هذا من أجل الكسرة بعد الألف ، فلمَّا فَقَدَهَا لم يُمِل . وقد أمالَ قومٌ في الجرِّ شبَّهوها بـ « مالكٍ » إذا جَعَلْتَ الكافَ اسمَ المضاف إليه . وقد أمال قومٌ على كلِّ حالٍ ، كما قالوا : « هذا ماشٌ » ليبيِّنوا الكسرةَ في الأصل » . [٢٤/ب]

قال[4]: « ومَن قال : [هذا] جادٌّ ، لم يَقُلْ : هذا فارٌّ ؛ لقوَّةِ الرَّاء هنا ، كما ذَكَرْنَا ».

فأمَّا الإمالةُ في « فارٌّ » و« طارٌّ » ونحوِه فلا يكونُ في الرَّفع والنَّصب كما قلنا، وإذا كان مَن يقولُ : هذا جادٌّ لا يقولُ : هذا فارٌّ ، فإذا دَخَلَ المسْتَعْلِي نحو :

---

(١) أي : سيبويه .

(٢) يومٌ قارٌّ : باردٌ ، وطرَّ شارب الغلام فهو طارٌّ أي : نبت . ، والغارُّ : الغافلُ .

(٣) الكتاب ٤/١٣٢ .

(٤) الكتاب ٤/١٤٠ .

« قارٌ » ، كان أنْ تُمنَعَ الإمالةُ فيه أجْدَرَ .

وأمَّا إمالتُهُ في الجرِّ فلا يمتنعُ ؛ لأنّه ليس هنا شيءٌ يَمنعُ الإمالةَ غيرُ المسْتَعْلِي المفتوحِ ، وقد أُمِيلَ ذلك في نحو : « طارِدٍ » و « غارِمٍ » . وقد أمال قومٌ « جادٌّ » على كلِّ حالٍ ،كما يُميلُ « عالِم » ، فإذا كان « جادٌّ » بمنزلة « عالِم » كان « قارٌّ » في الجرِّ لا يمتنعُ أن يكونَ بمنزلة « طارِدٍ » في جواز الإمالة فيه ، فأمَّا في حال الرَّفع والنَّصب فلا يكونُ مثلَهُ ؛ لأنَّ الرَّاءَ غيرُ مكسُورةٍ ، فلا كسرةَ في الاسم فتجبُ لها إمالةٌ ،كما يكون في « قارٍّ » إذا جَرَرْتَ ، وقد قالوا : « هذا صَعَارِرُ »[1]، وقال تعالى[2]: ﴿ كَانَتْ قَوَارِيْرَا * قَوَارِيْرَا مِنْ فِضَّةٍ ﴾ ، فجازت[3] الإمالةُ في كلِّ هذا مع المستَعْلِي لانكسار الرَّاء ، فكذلك يكون في قولكَ : « بِقَارٍّ » في حال الجرِّ .

فإنْ قلتَ : إنَّ الاسمَ هنا لا كسرةَ فيه ثابتةٌ ،كما ثبتت في « قواريرَ » ، وقد منَعَتْهُ الإمالةَ في أكثر أحواله ، وقد قَرُبَ من المستَعْلِي ، فليس كـ « صَعَارِرَ » ونحوِ ذلك ممَّا بَعُدَ الرَّاءُ فيه عن المستَعْلِي .

فليس حكمُ القريب كالبعيد، ولا حكمُ المنفصل كالمُلازِمِ ؛ ألا تراهم فرَّقُوا بينهما في هذا الباب وغيرِه . فلا أستَحْسِنُ فيه الإمالةَ (لذلك ، فهو قولٌ ولا أحفَظُ له عليه نصّاً .

---

(١) جمع « صُعْرورة » وهي الصمغة الصغيرة المستديرة ، وأصل الجمع : صعارير بالياء ، وانظر الكتاب ١٤٠/٤ .

(٢) سورة الإنسان آية : ١٥ ـ ١٦ .

(٣) في (ش) : « فجاءت » .

فهذا حكمُ اسم الفـاعل في الإمالـة)[١] إذا تعـرَّى مـن المستَعْلِي والـرَّاء ، أو كان فيه راءٌ بـلا مُسْتَعْلٍ ، أو مُسْتَعْلٍ بـلا راءٍ، أو مُسْتَعْلٍ مـع راءٍ ، أو راءٌ مـع مُسْتَعْلِيَين، أو مُسْتَعْلٍ مع راءين. فعلى هذا حكمُهُ في الإمالة ومَجْرَاهُ . وقد قدَّمْنَا ما في قوله[٢]: « لأنَّ فاعلاً إذا سَلِمَ من حروف الإطباق » من الدَّخَل[٣].

فأمَّا قوله[٤]: « إذا سَلِمَ من حروف الإطباق (والحروفِ المستَعْلِيَة » فقد كـان يُجْزِئُ من ذكْرِ حروف الإطباق)[٥] الاقتصارُ على الحروف المستَعْلِيَة؛ لأنَّ الإمالة إنما امتنعت في هذه الحروف للاستعلاء لا للإطباق ، فالحروف المطبَقَـةُ تَصْعَـدُ إلى الحنك كما تَصْعَدُ الخاءُ والغينُ والقافُ ، ومن أجل ذلك امتنعت الإمالةُ معهنَّ لا للانطبـاق ، ألا تـرى أنَّ الإمالـةَ إنَّمـا كُرِهَـت معهـا لتصَعُّـدِ الألـفِ وتصَعُّدِهـا ، فاجتُنِبَت الإمالةُ معها ، وكُرِهَت من حيث استُحسِنَت مـع غيرهـا مـن الحـروف التي لا تَصَعُّدَ فيها ولا اسـتعلاءَ إلى الحنـك للإطبـاق . ويدلُّـكَ أيضاً علـى ذلـك اجتنابُهُم الإمالةَ مع الخاء والغين والقاف ، فلو كان للإطباق حظٌّ في منـع الإمالـة لَمَا مُنِعَت هذه الحروفُ ،كما لم يُمنَعْ غيرُها ممَّا ليس مـن الاسـتعلاء ، أو كـانت الإمالةُ مع المطبَقَة أحسَنَ منها مع هذه المستَعْلِيَة التي ليست بمنطَبِقَةٍ، وليس الأمـر كذلك ؛ لأنَّ الإمالةَ تمتنع معها كما تمتنع مع المطبَقَة ، وتجـوزُ كمـا تجـوزُ فيهـا ،

---

(١) ساقطٌ من (ص) .

(٢) أي الزجاج ، انظر نصه أول المسألة .

(٣) الدَّخَل : العيبة والريبة .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٣ ـ ١٢٤ .

(٥) ساقطٌ من (ش) .

وحيث تجوزُ فيها لا فصلَ بينهما، فإنَّما امتنعت الإمالةُ مع المطبَقَة كما امتنعـت في هذه الحروف لِمَا فيها من الاستعلاء، فالمطبَقَةُ مثلُ هذه في التَّصَعُّد ، وتفارقُهَـا في الإطباق . والمعنى المانعُ للإمالة التَّصَعُّدُ لا الإطباقُ ، فليـس لذِكْـره كبـيرُ فـائدةٍ ، اللَّهُمَّ إلاَّ أنْ يُريدَ تعليمَ كيفيَّةِ هذه الحروفِ ، وليـس هـذا موضعَـهُ ؛ لأنَّـهُ يُوهِـمُ امتناعَ الإمالة من أجل الانطباق ، وليـس للانطبـاق في منعهـا عمَـلٌ ، إنَّمـا المـانعُ الاستعلاءُ .

[٢٥/أ] **فأمَّا / قوله**[1]: « ولا يجوزُ في صابرٍ: صِابرٌ، ولا في قاهرٍ: قِاهرٌ » ففيه إلباسٌ؛ لأنَّهُ يُوهِمُ أنَّ الإمالةَ لا تجوز فيها في حالٍ ، كمـا لا تجـوزُ في سـائر الأسمـاء الـتي ذَكَرَها معهما من أجل المسْتَعْلِي ، فيُعتَقَدُ مِن هذا أنَّ « صابراً » لا تجوزُ إمالتُـهُ في حالٍ ،كما لا تجوزُ إمالةُ « ظالم » و « خـادم » ، وليس كـــذلك ؛ لأنَّ « قـادِراً » و « صابِراً » تجوزُ إمالتُهُما في الجرِّ. قال سيبويه[2]: « قد قالَ قَومٌ تُرْتضَى عَرَبيَّتُهُم: مررْتُ بقِادِرٍ قبلُ ، للرَّاءِ حيثُ كانت مكسُورةً » . قال: « وسَمِعْنَا مَنْ نثقُ به من العرب يُنشِدُ :

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابْـنِ قَادِرٍ ... بِمُنْـهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ[3]

فأمَّا قولُ أبـي إسـحاقَ[4]: « فيَكسِرُون الألـفَ لانكسـار مـا بعدهـا إلاَّ أن

(١) أي : الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٤ ، ولم يَرد فيه التمثيل بـ(صـابر) ، بـل بـ(خـادم وغافل وقاهر) .

(٢) الكتاب ٤/١٣٨ - ١٣٩ .

(٣) سبق إنشاده في صفحة : ١٨١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٤ وفيه سقطت بعضُ الألفاظ ، ولفظه : « والعـرب تقـول: هـذا عـابد وهو عابد فيكسرون ما بعدها إلا أن تدخل حروف الإطباق » .

تدخُلَ حروفُ الإطباق » فتجاوُزٌ في اللّفظ وتَسامُحٌ ، والحقيقةُ على ما قدَّمْنا ذِكْرَه في أوّلِ الفصل ، وقد كان التّحقيقُ أبْلَغَ من خلافه وأفْضَلَ ، لاسيِّما وقد عابَ مثلَ ذلك على مَن ذَكَرَه :

[الكلام عن الآية (١٥٦) من سورة البقرة]

فقال أبو إسحاق[(١)] في قوله : ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾[(٢)]:

« **والأكثرُ في (إنّا) تفخيمُ الألف ولزومُ الفتح ، وقد تجوزُ إمالةُ الألف إلى الكسر، وكان ذلك في هذا الحرفِ لكثرة الاستعمال . وزعَمَ بعضُ النّحويِّين أنّ النُّونَ كُسِرَت ، ولم يَفْهَمْ ما قالَهُ القومُ ، إنّما الألفُ مُمَالَةٌ إلى الكسر** » .

(قال : « وزَعَمَ أنّ هذا إمالةٌ إلى الكسر[(٣)] مثل : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ » .

قال : « فهذا ـ أعني ﴿ إِنَّا لِلَّهِ ﴾ ـ صَوَابٌ ، وقولُهُم : (الحمدِ لِلّهِ) من أعظَمِ الخطأ . فكيف [يُجعَلُ][(٤)] ما يكونُ صَوَاباً بإجماعٍ مثلَ الخطأ » ؟ .

قال أبو عليٍّ (أيّده الله) :

أمَّا الإمالةُ في « إنّا » فقد حكاه سيبويه[(٥)]، وزَعَمَ أنَّ الذين يُمِيلُونه بنو تميمٍ وقومٌ من قيسٍ وأسَدٍ .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٣٢ ـ ٢٣٣ .

(٢) سورة البقرة : آية : ١٥٦ .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

(٤) ساقطة من النسختين .

(٥) الكتاب ٤/١٢٥ . قال : « واعلَمْ أنّ الذين قالوا : « رأيتُ عِدًا » ، الألفُ ألفُ نصب ، و « يريد أن يضربها » ، يقولون : « هو منّا » ، و « إنا إلى الله راجعون » ، وهم بنو تميم ، ويقوله أيضاً قومٌ من قيسٍ وأسدٍ ممن ترتضى عربيتُه » .

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ في الفصل الأوَّل[١]: « يكسِرُون الألفَ لانكسار ما قبلها » ، وقولُهُ في هذا الفصل[٢]: « وقد تجوزُ إمالةُ الألف إلى الكسر » ، فقولُهُ : « يكسرون الألفَ » بعيدٌ من الصَّوابِ في التَّحقيق ؛ لأنَّ الألفَ لا تُكسَرُ ، وقولُهُ: « تجوز إمالةُ الألف إلى الكسرة » ، فالألفُ مُمَالَةٌ إلى الكسرِ، [وهو] أشبَهُ من الأوَّل؛ لأنَّ الألفَ في الإمالة يُنْحَى بها نحوَ الياء ، ولا تَصَعَّدُ تَصَعُّدَها إذا لم تُمَل، والكسرةُ بعضُ الياء ، فإذا قال : أَمَلْتَهُ إلى الياء وأَمَلْتَهُ إلى الكسرة ، كان قريباً لذلك . والأجوَدُ في العبارة والتَّعليم على التَّحقيق أن يُقالَ : الألفُ مُمَالَةٌ إلى الياء لإمالة الفتحة إلى الكسرة ، ليُعَادَل الحرفُ بالحرف: الألفُ بالياء ، والفتحةُ بالكسرة ، فإذا أطلقْتَ لفظَه على التَّسامُح لِمَن فَهِمَ هذا المعنى لم يكن خطأً ، وقد أطلق أبوإسحاقَ مثل هذه اللَّفظَةِ التي أنكرَهَا على مَن قال : كُسِرَت النُّونُ من ﴿ إِنَّا لِلَّهِ﴾ ، فقال في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾[٣]: « كُسِرَت الجيمُ لكذا ولكذا[٤] »، وكان من الإنصاف ألاَّ يعيبَ ما فَعَلَ مثلَه ، أو لا يَدخُلَ فيما عابَه . وقد قدَّمْنا ذِكْرَ هذا محقَّقاً في أوَّلِ الفصل .

فأمَّا ما حكاه عن بعضِ النَّحْوِيِّين من أنَّه زَعَمَ أنَّ الألفَ من « إنَّا » مُمالَةٌ إلى الكسر مثل : « الحمْدِ للهِ » ، وإنكارُهُ لذلك بقوله : « إنَّ الإمالةَ في (إنَّا)

---

(١) انظر صفحة : ١٦٢ .

(٢) انظر الصفحة السابقة .

(٣) سورة البقرة : آية : ٨٩ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/١٧٠ . ولفظه: « تقرأ: ﴿ جَاءَهُمْ ﴾ بفتح الجيم والتَّفخيم ، وهي لغةُ أهل الحجاز ، وهي اللُّغةُ العُلْيَا القُدْمَى ، والإمالةُ إلى الكسر لغةُ بني تميمٍ وكثيرٍ من العرب ، ووجهُهَا : أنها الأصلُ من ذوات الياء ، فأُمِيلَت لتدلَّ على ذلك » .

صوابٌ، و(الحمدِ للهِ) خطأٌ ، فكيف يُجعَلُ ما يكونُ صواباً بإجماعٍ مثلَ الخطأ » .

فالقولُ في ذلك : إنَّ الشَّبَهَ بين هذَين إنْ أرادَ التَّشبيهَ بينهما فقط فقولُهُ صوابٌ ؛ وذلك أنَّ الذي يَكسِرُ الدَّالَ[1] من « الحمدِ للهِ » إنَّما يكسِرُهُ من أجل ما بعدها من الكسرة[2]، كما أنَّ الذي يُميلُ الألف في « إنَّا » إنَّما يُميلُ للكسرة ؛ ليتشابَهَ الكلامُ ويتجانَسَ الصَّوتُ ، فالتَّشبيهُ بين هذَين واقعٌ لا محالة قَصَدَهُ القائلُ لذلك أو لم يَقْصِدْهُ ، ولا وجهَ لإنكار التَّشبيه ؛ إذ كان موجوداً معلوماً ، ولا لإنكار قول مَن شبَّهَ بين هذَين إلاَّ أن تقولَ: إنَّ هذا التَّشبيهَ في الصَّواب والجواز كهذا التَّشبيه ، فإنَّ ذلك فاسدٌ غير جائزٍ، ولم يَحْكِ ذلك مِن قولِ هذا الرَّجُل .

فإن قال قائلٌ : إذا أَشْبَهَ هذا الذي قلتَ: إنَّه صَوَابٌ هذا الذي قلتَ: إنَّه فاسدٌ ، فهلاَّ كان صواباً غيرَ فاسدٍ من حيث أشبَهَ الصَّوَابَ الجائزَ ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك غيرُ جائزٍ؛/ ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: « هذا إِطِلِ بِشْرٍ »[3]، و « هذا قَدَمَ حَسَنٍ » ، فأَبْدَلْتَ من حركة الإعراب حركةً من جنس ما قبلها أو بعدها لم يَجُزْ، ولَئِن كان في ذلك تَمَاثُلٌ بين الحروف وتشَابُهٌ ، فكذلك لا يجوزُ « الحمدِ للهِ » . [٢٥/ب]

فإن قالَ : كيف جاز هذا التَّقريبُ في « إنَّا » ونحوِه ، ولم يَجُزْ فيما كان مُعْرَباً ؟

---

(١) في (ش) : « اللام » .

(٢) انظر المحتسب ١/٣٧ ـ ٣٨ .

(٣) الإطِل والإطْل والأيطل : منقطع الأضلاع من الحَجَبَة ، والحَجَبَةُ : رأس الورك ، والحجبتان : حرفا الورك اللذان يشرفان على الخاصرتين ، وقيل : هما العظمان فوق العانة .

فالقولُ : أنَّ مَا يقعُ فيه هذا التَّقريبُ والتَّجنيسُ على ضربَين :

أحدهما : حركاتٌ أو حروفٌ في أنفُسِ[1] الكلمة وذواتِها لا دلالةَ فيها على إعرابٍ .

والآخَرُ : حركاتٌ أو حروفٌ في أواخرِ الكلمة تدلُّ على الإعراب . فهذا الضَّربُ الثَّاني لا يجوز فيه الإتباعُ ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى الإخلال بعَلَمِ الإعراب ، ولا يَبلُغُ من قوَّة الإتباع في كلامهم وعندهم أنْ تُترَكَ دلالةُ الإعراب إليه ؛ إذ الغرضُ في النُّطق إفهامُ المراد ، والتَّوصُّلُ إلى ذلك بالإعراب ، فإذا أُزِيلَ استَبْهَمَ الغرضُ وأشْكَلَ ، فأدَّى إلى خلاف ما اعتُرِضَ ، فالإتباعُ في هذا النَّحو فاسدٌ غيرُ جائز ؛ لِمَا أدَّى إليه من النَّقض وخلافِ القصد . وأيضاً فإذا لم يلزم التَّشابُهُ في الحكم والتَّجانُسُ في الضَّربِ الأوَّلِ حيثُ لا يُؤَدِّي إلى نقصٍ وإفسَادِ قَصْدٍ ، بل يُشابهُ تارةً ويُخالِفُ تارةً ، فالأولى ألاَّ يُشابهَ حيثُ يؤدِّي إلى الإشكال ، وأنْ يُطَّرَحَ ذلك فلا يُحمَلَ . هذا الذي عليه مذهبُهُم ؛ وهو القصدُ في التَّدبُّر ، والصَّحيحُ في التَّأمُّلِ وعند التَّصَفُّحِ .

فإن قلتَ : وأينَ تَرْكُ المشابَهَةِ بين الحروف من ذواتِ الكَلِمِ حتَّى شابَهُوا تارةً وخالَفوا تارةً ؟

فالقولُ : إنَّ هذه المواضعَ كثيرةٌ ، إن تُقُصِّيَتْ كَثُرَت وطالت ، ولكنَّا نَذْكُرُ منها مواضِعَ ؛ فمن ذلك قولُهُم : ظُلُمَاتٌ وظُلَمَاتٌ ، وسِدِرَات

---

(١) في (ش) : « أواخر » .

وسِدَرَات، فَأتْبَعُوا مرةً ، وخالَفوا أُخرى[١].

ومنه قولُهُم في رَحًى : رَحَويٌّ ، فأَبْدَلوا من اللاّم الواوَ ، وقالوا : رائِيٌّ وآئِيٌّ[٢] فلم يَقلب الياءَ كلُّهُم .

وقالوا : نَمَرِيٌّ وشَقَرِيٌّ[٣]، فأبدلو الفتحةَ من الكسرة ، وقالوا: صَعَقِيٌّ[٤] .

وقالوا : أُمَيِّيٌّ ، وكرهوا الجمعَ بين الياءات فقالوا : أُمَوِيٌّ[٥].

وقالوا : عَابِد وعِابِدٌ ، وقالوا : طَالِبٌ وظَالِمٌ ، وطَابَ وخَابَ وصَارَ .

وكَرِهوا الكسرةَ قبل الضَّمَّة في باقي بِنائهم حتَّى لم يُوجَدْ (فِعُلٌ) ، ولا إذا فُصِلَ بينهما بفاصل نحو : (إِفْعُل) .

وجمَعُوا بين الواو وبين الياء في : « يَوْم » و « حَيْوَة »[٦].

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٩٧ ، ٥٨١ .

(٢) نسبة إلى « راية » و « آية » ، قال سيبويه: « وسألْتُه [أي الخليل] عن الإضافة إلى رابة وطاية وثاية وآية ونحو ذلك فقال: أقول: رائي وطائي وثائي وآئي ، وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف ، والألف تشبه بالياء ... ومن قال: أمَيِّيٌّ قال: آيِيٌّ ورايِيٌّ بغير همزٍ ؛ لأن هذه لامٌ غير معتلة ، وهي أولى بذلك لأنه ليس فيها أربع ياءات ، ولأنها أقوى » .

(٣) انظر الكتاب ٣/٣٤٣ . نسبة إلى النَّمِر ، والشَّقِرة : وهي شقائق النعمان ، وقيل : نبتٌ .

(٤) قال سيبويه : « وقد سمعنا بعضهم يقول ي الصَّعِق: صِعِقِيٌّ ، يدعه على حاله وكسر الصاد ؛ لأنه يقول : صِعِقٌ ، والوجه الجيد فيه: صَعَقِيٌّ . وصِعِقِيٌّ جيدٌ » .

(٥) قال سيبويه : « وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: أمَيِّيٌّ ، فلا يغيرون لَمَا صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل شبهوه به كما قالوا: طَيِّئِيٌّ» الكتاب ٣/٣٤٤ ـ ٣٤٥ ، وانظر التعليقة عليه ٣/١٦٣ - ١٦٥ .

(٦) قال سيبويه: « وقالوا: حَيْوَة كأنه من حَيْوْتُ وإن لم يُقَل ؛ لأنهم قد كرهوا الواو ساكنةً وقبلها الياءُ فيما لا تكون الياء فيه لازمة في تصرف الفعل» . وانظر التعليقة على الكتاب ٣/١٦٢ - ١٦٣ .

وكرهوا الواوين أوَّلاً حتّى فرُّوا منهما إلى الهمزة والتاء في « أَوَاصِل »، و« أُوَيْصِل » ، و « تَولَج » .

وقالوا : الغُوُورُ والسُّوُورُ[1] فجَمَعُوا بينهما ، والأولى مضمُومةٌ .

وقالوا : أَحْوَوِيٌّ[2] ولَوَوِيٌّ[3]، ونحو ذلك ممَّا يَكثُرُ .

فهذه جملةٌ استُعمِلَ فيها الإتباعُ والمشابَهَةُ، واستُعْمِلَ خِلافُهُ ، فإذا كان على ما أَرَيْنَا حيثُ لا فسادَ يَدخُلُ ، ولا خَلَلَ يَعرِضُ ، فالواجبُ الاطِّرَاحُ مع فسادِ الغرض ودخولِ الخَلَلِ ، فَقِفْ عليه ، وتَبَيَّنْ منه أنَّ « الحمدِ لِلّهِ » ونحوَه من الشَّواذِّ عن القياس لِمَا ذَكَرْنَاه ، ومن الشَّاذِّ عن الاستعمال أيضاً لقلَّةِ ما يليه .

ومثلُ ذلك ممَّا لا يجبُ أنْ يُعَرَّجَ عليه قولُهُم : « مَصَائِب » في جمع مُصِيبة[4]، وكقولهم[5]:

---

(١) من غارت عينُهُ غووراً ، وسرتُ سُؤُوراً . انظر الممتع ٢/٤٦١ وما بعدها .

(٢) قال سيبويه: « وتقول في أحوى: أَحْوَوِيٌّ، وكذلك سمعنا العرب تقول » . وانظر التعليقة ٣/١٦٢ .

(٣) نسبة إلى « لَيَّة » قال سيبويه في الكتاب ٣/٣٤٥: « فإن أضفتَ إلى (لَيَّة) قلتَ: لَوَوِيٌّ ؛ لأنك احتجتَ إلى أن تحركَ هذه الياء كما احتجت إلى إلى تحريك ياء (حيَّة) ، فلما حركتها رددتَها إلى أصلها إلى الأصل كما تردها إذا حركتَهَا في التصغير » . وانظر التعليقة ٣/١٦٤ .

(٤) قال ابن جني رحمه الله : « وأما قول العرب : مصائب فغلطٌ ؛ لأن الياء في (مصيبة) عين الفعل ، وهي منقلبة عن واو ، وأصلها : مصْوِبة ، وأصلها الحركة ، وقياسها : مصاوب » . انظر الكتاب ٤/٣٥٦ ، والمنصف ١/٣٠٩ ، والممتع ١/٣٤٠ ، ٢/٥٠٧ ، وشرح الشافية ٣/١٣٤ .

(٥) جزء من بيت لذي الخِرَق الطُّهَوِيِّ ، وهو بتمامه :

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً　　إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

وقد أنشده أبو علي في المسائل العسكريات : ١١٢ ، والعضديات : ١٠٣ ، وانظر : النوادر :

... ... الـيُجَدَّعُ

ونحوُ هذا مِمَّا يجبُ أنْ يُعلَمَ استقباحُهُ .

فأمَّا قولُهُم : « أَمْسِلَةٌ » في جمع مَسِيلٍ ، فهو مثلُ هذا الباب إن أخذتَهُ من سَالَ يَسِيْلُ فجعَلْتَهُ (مَفْعِلاً) منه كـ « المَقِيْل » . وحَكَى يعقوبُ[1]: أنَّهم يقولون للمَسِيل : مَسَلٌ ومَسْلٌ . فعلى هذا يكونُ قولُهُ : « أَمْسِلَةٌ » (أَفْعِلَة) ، ومَسِيلٌ (فَعِيلٌ) ليس بـ(مَفْعِل) .

* * *

- ٢٧٥ ، واللامات للزجاجي : ٥٣ ، وشرح الكتاب ٩٦/١ (مخطوط)، والمقتصد ٧٢/١ ، والإنصاف ١٥١/١ ، وشرح المفصل ٢٥/١ ، ١٤٤/٣ ، والضرائر لابن عصفور : ٢٨٩ ، وشرح الكافية ١٣/١ ، والمغني : ٧٢ ، وشرح أبياته ٢٩٢/١ ، والهمع ٢٩٤/١ ، والخزانة ٣٤/١.

(١) إصلاح المنطق : ٣٧١ ونصه : « وتقول : هومسيلُ الماء ، والجمعُ : أَمْسِلَةٌ ومُسُلٌ ومُسْلانٌ ومسائِل. ويقال للمسيل : مَسَلٌ » ، وزاد التبريزي في تهذيب الإصلاح : ٧٦٧ : « ويقال للمسيل: مَسَلٌ ومَسْلٌ ... » . وفي اللسان (مسل) : « وزعم بعضهم أن ميمه زائدة من سال يسيل ، وأن العرب غلطت في جمعه ، قال الأزهري : هذه الجموع على توهم ثبوت الميم أصلية في المسيل كما جمعوا المكان أمكنة ... » . وسبق للمصنف أن تحدث عن هذه الكلمة في المسألة الأولى.

المسألة الحادية عشرة

قال[1] في قوله ﷻ : ﴿ الَّذِيْنَ يَظُنُّوْنَ أَنَّهُمْ مُلاَقُوْا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُوْنَ ﴾ [البقرة : ٤٦] :

« (أَنَّهُم) هنا لا يَصْلُحُ في موضعها (إِنَّهُم) ؛ لأَنَّ الظَّنَّ واقعٌ ، فلا بُدَّ مِن أَنْ يَلِيَهُ أَنَّ ، إلاَّ أَنْ يكونَ في الخبرِ لامٌ . ويَصلُحُ في: ﴿ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُوْنَ ﴾ الفتحُ والكسرُ؛ إلاَّ أنَّ الفتحَ هو الوجْهُ الذي عليه القراءةُ . فإذا قلتَ : « وإِنَّهُم » في الكلام ، حَمَلْتَ الكلامَ على المعنى ، كأنَّه قال : وهُم إليه راجعون . ودخلت أَنَّ مؤكِّدَةً ، ولولا ذلك لَمَا جاز إبطالُ الظَّنِّ / مع اللاَّم إذا قلتَ : ظننْتُ إِنَّكَ لَعَالِمٌ » . [٢٦/أ]

قال أبو عليٍّ (أيَّدَه الله)[2]:

قوله: « **ولولا ذلك** » : ليس يخلو « ذلك » في قوله: « ولولا ذلك لَمَا جاز إبطالُ الظَّنِّ مع اللاَّم » من أنْ يكونَ إشارةً إلى قوله: « ودخلَتْ أنَّ مؤكِّدَةً » ، أو إلى قوله : « حَمَلْتَ الكلامَ على المعنى » ، أو إليهما جميعاً .

فإنْ كان إشارةً إلى قوله : « ودخَلَتْ أنَّ مؤكِّدَةً » ،كان خَلْفاً ؛ لأنَّ تعليقَ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) هذه العبارة بأكملها ليست في (ش) .

الفعل مع اللاّم لم يكن من حيث كان (أنَّ) مؤكِّدَةً ، لو كان ذلك لَصَلُحَ تعليقُهُ وإبطالُ عمله في لفظِ مفعولَيْهِ بغير اللاّمِ ؛ لأنّهَا مؤكِّدَةٌ بغيرها ، كما أنّهَا مؤكِّدَةٌ معها ، فثَبَتَ من هذا أنَّ التّعليقَ وإبطالَ العمل (في اللفظ لم يكن من أجل أنَّ اللاّمَ مؤكِّدةٌ ، ولا من أجل دخولِ التّأكيدِ الكلامَ ، وإنّما كان التّعليقُ[1]) من أجل أنَّ التّقديرَ باللاّم التّقديمُ . فمُحَالٌ أن تكونَ الإشارةُ إلى قوله: « دخَلَتْ أنَّ مؤكِّدَةً[2] » .

[لكلام عن التعليق والإلغاء]

فإن قال قائلٌ : ما ينكر أنْ يكونَ تعليقُ الفعل إنّمَا جاز من أجل التّأكيد ؛ إذ اللاّمُ مؤكِّدَةٌ في قولكَ : « عِلِمْتُ لَزَيدٌ مُنطَلِقٌ » ، وقد أُجْرِيَ « أَنَّ » مُجْرَى اللاّم في أنْ عُلِّقَ الفعلُ بعده ، كما عُلِّقَ بعد اللاّم . وأجاز أبو العبّاس الكسرَ في « إنَّ » في مَنْ قرأ[3]: ﴿ وَلاَ يَحْسِبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُمْلِيْ لَهُمْ ﴾ على أنْ تكونَ « إنَّ » كاللاّم ، فلمّا جاز الإلغاءُ مع « إنَّ » جوازَهُ مع اللاّم ، عُلِمَ أنَّ الإلغاءَ إنّمَا جاز للتّأكيد ، فليس يمتنِعُ على هذا أن يكونَ « ذلك » في قوله: « ولولا

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) في (ش) بزيادة (لها) ، وهي غير موجودة في نص معاني القرآن .

(٣) سورة آل عمران : آية ١٧٨ . وقد سقط لفظتا « الذين كفروا » من (ش) .
والقراءةُ بكسر السين من « يحسِبنّ » منسوبة إلى الكسائي . انظر: السبعة : ٢٢٠ . قال أبو علي في الحجة ١٠٢/٣ : « وكسرُ (إنَّ) في قول من قرأ : ﴿ يَحْسِبَنَّ ﴾ بالياء لا ينبغي ، وقد قرئ فيما حكاه غير أحمد بن موسى ، ووجه ذلك : أن (إنَّ) يتلقى بها القسم كما يتلقى بلام الابتداء ، ويدخل كل واحد منهما على الابتداء والخبر فكسَرَ (إنَّ) بعد « يحسِبَنَّ » ، وعلق عليها الحِسبان كما يُعلق باللام ... » .

ذلك لَمَا جاز إبطالُ الظَّنِّ » إشارةٌ إلى قولِهِ: « ودخلَت (أَنَّ) مؤكِّدَةً » ؛ لأنَّ التَّأكيدَ هو الذي يُوجِبُ اللَّغْوَ في الفعل ؟

قيلَ له : إنَّ التَّأكيدَ ليس ممَّا يُوجِبُ في الفعل التَّعليقَ ، و لم يُعلَّقِ الفعلُ قبلَ اللاَّم حيث كان تأكيداً ، ولو كان كذلك لَلَزِمَ تعليقُهُ قبلَ « أنَّ » المفتوحةِ ؛ لأنَّ فيها من التَّأكيد ما في « إنَّ » المكسورةِ . يدلُّكَ على ذلك أنَّهَا لا تجتمع معها كما لا يجتمعُ الحرفان إذا كانا[1] بمعنًى ، ومع ذلك فالفعلُ لا يُعَلَّقُ قبلها. ألا ترى أنَّهَا في نحو: « عَلِمْتُ أنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ »[2] في موضع نَصْبٍ بالفعل. وإنما عُلِّقَ مع اللاَّم من حيث كان حُكْمُها أنْ تَقَعَ صَدْراً داخلاً على المبتدأ غيرَ صائرٍ في تأويلِ اسمٍ ، كما أنَّ الاستفهامَ وحرفَ النَّفي ونحوَ ذلك حُكْمُهُ أنْ يَقَعَ صَدْراً ، فَعُلِّقَ الفعلُ معها كما عُلِّقَ مع هذه الأشياء .

فإن قال قائلٌ: فـ « إنَّ » أيضاً تَقَعُ صَدْراً ، فهلاَّ سَاغَ التَّعليقُ للفعل بعدها ، كما سَاغَ بعد اللاَّم ؟

فالقولُ : إنَّ التَّعليقَ للفعل قبحُهُ قبلَهُ كقُبْحِ « زَيدٌ ضَرَبْتُ » في الخبر ؛ وذلك أنَّ الفعلَ يتسلَّطُ عليه وإنْ لم يكن يتسلَّطُ على ما بعد اللاَّم ؛ لأنَّ المكسورَةَ في المعنى كالمفتوحة ، فلذلك فارَقَ اللاَّمَ في تسلُّطِ الفعل عليه وامتناعِهِ من التَّسلُّطِ على ما بعدَ اللاَّمِ ، فلَمَّا كان الفعلُ يتناولُهُ ويعمَلُ فيه، لم يَحْسُنْ أن يُعَلَّقَ بعدها،

(١) في (ش) : « كان » .

(٢) في (ش) : « علمتُ لزيدٌ منطلقٌ » .

كما لا يَحْسُنُ في « زَيْدٌ ضَرَبْتُ » ونحوِه ألاَّ يَعمَلَ ؛ إذ لا شيءَ يمنعُ مِن تَسَلُّطِ الفعل على « زَيدٍ » ، كما يمنعُ إذا شَغَلْتَ الفعلَ بضميره .

فأمَّا قراءةُ مَن كَسَرَ (إنَّ) في الآية فليست بالقَويَّةِ في العربيَّةِ ، كما أنَّ « زَيدٌ ضَرَبْتُ » ليست[1] بالقويَّةِ ، وإنَّما حُكْمُهُ أن يجوزَ في الضَّروراتِ، وقد أجازه سيبويهِ في الضَّرورة على نيَّةِ اللاَّم[2]، فهذا كإجازة « زَيدٌ ضَرَبْتُ » فيها على نيَّةِ الضَّمير. ووجهُ الجواز لها : مشابهةُ « إنَّ » اللامَ في أنَّها تقعُ مكسُورةً صَدْراً ، وأنَّها تأكيدٌ ، وقد يُتَلقَّى به القَسَمُ كاللاَّمِ ، فمِن أجل هذه المشابَهَةِ جاز التَّعليقُ قبلها[3] على إرادة اللاَّم ، (كما جاز « زيدٌ ضربتُ » على إرادة الهاء)[4]. وهو رديءٌ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ من جواز تَسَلُّطِ الفعل عليه .

فالتَّعليقُ لم يكن في الفعل قبل اللاَّم من أجل التَّأكيد ، لو كان كذلك لَمَا جاز التَّسليطُ في « عَلِمْتُ أَنَّ زَيداً لَمُنْطَلِقٌ » ، ولكان الوجهُ : « عَلِمْتُ أنَّ زَيداً يَنْطَلِقُ »[5] من غير أنْ تقدَّرَ اللاَّمُ فتحذَفَ . ولَمَا جاز التعليقُ مع النَّفي والاستفهام ونحوِ ذلك ممَّا لا مَدْخَلَ معها للتَّأكيد فيه ، / فليس يجوز أنْ يكونَ [٢٦/ب] « ذلك » إشارةً إلى قوله: (« وَدَخَلَتْ أَنَّ مؤكِّدَةً » ؛ إذ إبطالُ عملِ الفعل في اللَّفظ

---

(١) في (ش) : « ليس » .
(٢) العبارة في (ص): « وقد أجازه سيبويه في الضرورة على نية الكلام » .
(٣) في (ش) : « فيها » .
(٤) ساقطٌ من (ش) .
(٥) ساقطٌ من (ص) .

لم يأتِ من جهة التَّأكيد .

ويَفسُدُ أيضاً أن يكون « ذلك » إشارةً إلى قوله)[١]: « حَمَلْتَ الكلامَ على المعنى » ؛ لأنَّ تعليقَ الظَّنِّ والعِلْمِ ونحوِهما قبلَ « أنَّ » إذا كانت اللامُ معها لم يكن من أجل حَمْلِ الكلام على المعنى ، وإنَّما جاز لِمَا أخبَرْنَا به مِن أنَّ التَّقديرَ في اللاَّم أنْ تكونَ قبل « أنَّ » .

فقولُهُ : « ولولا ذلك لما جاز إبطالُ الظَّنِّ » كلامٌ غيرُ سَديد ، ومن الإفادةِ بعيد .

فإن قلتَ : فما ينكِرُ أن يكونَ « ذلك » إشارةً إلى قوله: « حَمَلْتَ الكلامَ على المعنى »، والحملُ على المعنى في هذا هو أن تَكْسِرَ « إنَّ » ، فإذا كُسِرَتَ حَمَلْتَ الكلامَ على المعنى ،كما أنَّكَ إذا قلتَ : « قد عَرَفْتُ زَيدٌ أَبُو مَنْ هُوَ[٢] »، فقد حَمَلْتَ الكلام على المعنى ، فكما أنَّ قولَكَ : « عَلِمْتُ أنَّ أحَداً لا يقولُ ذاكَ إلاَّ زيدٌ[٣] » حُمِلَ الكلامُ فيه على المعنى ، فكذلك إذا كُسِرَت « إنَّ » يُحمَلُ الكلامُ على المعنى ؛ لأنَّ المعنى في قولكَ[٤]: « زَيدٌ مُنطَلِقٌ » و « إنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ » واحدٌ ، فكأنَّكَ قلتَ : إنَّ زيداً مُنطَلِقٌ في عِلْمِي ، أو تحمِلُهُ على معنى اللاَّمِ ؛ لأنَّ اللاَّمَ كـ « إنَّ » في المعنى ؟

---

(١) في (ش): « كان » .

(٢) انظر الكتاب ١/٢٣٧ ، والتعليقة عليه ١/١٥٥ .

(٣) قوله: « إلا زيدٌ » ساقط م (ش) .

(٤) قوله: « في قولك » ساقط من (ش) .

قلتُ : لا يُنكَرُ أنَّ معنى « زَيدٌ مُنْطَلِقٌ » كمعنى « إنَّ زَيداً مُنْطَلِقٌ » ؛ لأنَّ تعليقَ الفعل ليس سبَبُهُ حَمْلَ الكلام على المعنى ، إنَّما هو فصلٌ ما ، يَفصِلُ بين الفعل وما بعده من معموله ، ويحجُزُه عن أن يعمَلَ فيه . وليس يَجوزُ التَّعليقُ في نحو: « عَلِمْتُ زَيداً مُنْطَلِقاً[1] » ـ إذا لم يحجُزْهُ شيءٌ ـ من حيث جاز : « عَلِمْتُ زَيدٌ أَبُو مَنْ هُوَ[2] » ؛ لأنَّ[3] « زيداً » داخلٌ في الاستفهام في المعنى ، فحَمَلْتَ الكلامَ على المعنى . وكذلك : « إنَّ أحداً لا يقول ذاكَ »[4]. « أَحَدٌ » في المعنى داخلٌ في النَّفي ، وليس في « عَلِمْتُ زَيداً مُنْطَلِقاً » فَصْلٌ بين اللَّفظ ، ولا فيما يؤولُ إليه معنى اللَّفظ .

و لم يجز التَّعليقُ في « عَلِمْتُ إنَّ زَيداً لَمُنْطَلِقٌ » و « عَلِمْتُ لَزَيدٌ مُنْطَلِقٌ » من أجل الحمل على المعنى[5]، إنما جاز للتَّقدير باللاَّم التقديم . فالجملةُ إذا عَلَّقْتَ الفعلَ في موضع نصبٍ ، فكلُّ ما حُمِلَ فيه الكلامُ من هذا الذي ذَكَرْنا على المعنى ، لم يُعَلَّقِ الفعلُ عنه من أجل الحمل على المعنى فقط دون اعتراضِ شيءٍ في الكلام مُوجِبٍ للتَّعليق ، فالاستفهام في « عَلِمْتُ زَيدٌ أَبُو مَن هُوَ » هو المعلَّقُ ، والنَّفيُ في « مَا عَلِمْتُ أنَّ أَحَداً يقولُ ذَاكَ إلاَّ زَيدٌ » هو الذي دَخَلَ من أجله

---

(١) في (ص) : « علمت زيدٌ منطلقٌ » .

(٢) في (ش) : « زيداً » . وفي الكتاب ٢٣٧/١ : « وتقول : عرفتُ زيداً أبو مَن هو ، وعلمت عمراً آبوك هو أم أبو غيرك ، فأعملتَ الفعلَ في الاسم الأول لأنه ليس بالمدخل عليه حرفُ الاستفهام ... وإن شئتَ قلتَ : قد علمتُ زيدٌ أبو مَن هو ... » . وانظر الكتاب ٣١٨/٢ ، والتعليقة ١٥٥/١ .

(٣) في (ش): « أبوه مَن هو ، أنَّ ... » .

(٤) انظر الكتاب ٣١٨/٢ ، قال سيبويه : « وهو ضعيف خبيث » ، وانظر التعليقة ٥٢/٢ .

(٥) كلمة « المعنى » ساقطة من (ش) .

« أَحَدٌ » في الكلام ، فلا وجهَ لإجازةِ تعليقِ الفعل وإبطالِ عملِهِ في اللفظ للحَمْـلِ على المعنى دون أنْ يدخُلَ الكلامَ معنًى يُوجِبُ التَّعليقَ من استفهامٍ أو نفـيٍ ، أو نحـوِ هــذا مـمَّا يلـزَمُ ذلك معه . فإطلاقُ لفظةِ « الإبـطـال » في نحو ذا أَجْوَدُ منـه « التَّعليقُ »؛ لأنَّ هذه الأفعالَ لا تَبْطُلُ أعمالُها ـ إذا عُلِّقَت ـ في مواضِعِ معمولاتها وإن لم تَظْهَرْ في اللَّفظ .

فأمَّـا إجازتُـهُ الكسـرَ في « إنَّ » الثَّانيـةِ فبعيـدٌ في المعنـى ؛ لأنَّ « إنَّ » الثَّانيــةَ معطوفةٌ على الأُولى ؛ ألا ترى أنَّ المراد : الَّذينَ يبتغُونَ لقاءَ ربِّهِم والرُّجُوعَ إليه ، وقد أشارَ هو أيضاً إلى أن ضعيفٌ ما أجاز من ذلك .

* * *

المسألة الثّانية عشرة

وقال[1] في قوله ﷻ : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِيْ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ [البقرة : ٤٨] :

« معناه : لا تَجزي فيه ، وقيل لا تَجزيه. وحذْفُ « فيه » ههنا سائغٌ ؛ لأنَّ « في » مع الظَّرْفِ محذوفةٌ، تقولُ[2]: أَتَيْتُكَ اليومَ ، وأَتَيْتُكَ في اليوم ، فإذا أضمَرْتَ قلتَ : أَتَيْتُكَ فيه، ويجوزُ: أَتَيْتُكَهُ » . وأنشَدَ :

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً ... ...[3]

قال : « وقال الكِسَائيُّ : إنَّ المحذوفَ هنا الهاءُ ؛ لأنَّ الظروفَ لا يجوزُ حذفُها بهذه ، والبصريُّون وجماعةٌ من الكوفيِّين يقولون[4]: إنَّ المحذوفةَ « فيه » .

وفصَّلَ النَّحويُّون في الظُّروف وفي الأسماء غيرِ الظُّروف فقالوا: إنَّ الحذفَ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٨ .

(٢) كلمة « تقول » ساقطة من (ش) .

(٣) صدر بيت من الطّويل لرجل من بني عامر كما في الكتاب ١/٢٧٨، وعجزه :

قَلِيْلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

وانظر: المقتضب ٣/١٠٥، ٤/٣٣١، والكامل ١/٤٩ ، والتبصرة ١/٣٠٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/٧ ، والمغني : ٦٥٤ ، وشرح أبياته ٧/٨٤ . وسُليم وعامرٌ قبيلتان من قيس عيلان ، والنوافل : الغنائم .

(٤) كلمة « يقولون » ساقطة من (ش) .

مع الظرف جائزٌ كما كان في ظاهره ، وكذلك الحذفُ في مضمَره لو قُلتَ: الذي سِرْتُ اليومَ، تُريدُ: الذي سِرْتُ فيه ، جازَ ؛ لأنَّكَ تقولُ: سِرْتُ اليومَ، وسِرْتُ فيه، ولو قلتَ : الذي تكلَّمْتُ فيه زَيدٌ ، لم يَجُز فيه : الذي تكلَّمْتُ زيدٌ[1] ؛ لأنّكَ تقولُ : تَكَلَّمْتُ اليومَ ، ولا يجوزُ في قولكَ : (تكلَّمْتُ في زَيدٍ) تكَلَّمْتُ زَيداً » . انتهى كلامُهُ .

قال أبو عليٍّ (أيَّده الله) :

[٢٧/أ] في هذه المسألة / اختلافٌ[2]: ذهب سيبويه[3] إلى أنَّ « فيه » محذوفٌ من الكلام، قال في قولهم[4] : « أمَّا العبيدُ فذو عَبيدٍ » : المعنى : « أمَّا العبيدُ فأنت فيهم ، أو منهم[5] ذو عَبيدٍ » ،كما قال: ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِيْ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً** ﴾[6] أي : فيه .

وقال أبو الحسن[7] في ذلك : « اتَّقوا يوماً لا تَجزِي فيه » . **قال**[8]: « وقال

---

(١) كلمة « زيد » ساقطة من (ش) .

(٢) انظره في: معاني القرآن للفراء ٣١/١ - ٣٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٩٢/١ - ٩٤ ، وأمالي ابن الشجري ٦/١ - ٧ ، والمغني : ٦٥٤ ، ٨٠٣-٨٠٤ .

(٣) الكتاب ٣٨٦/١، ٣٨٨ . ونسب ابن الشجري في الأمالي ٦/١ إلى سيبويه جواز الأمرين : أن يكون المحذوف (فيه) ، أو أن يكون المحذوف (الهاء) ، والذي في الكتاب هو الأول كما نص أبو علي . وانظر المغني : ٦٥٤ ، ٨٠٤ .

(٤) « في قولهم » ساقط من (ش) . وانظر القول في الكتاب ٣٨٨/١ وما بعدها .

(٥) في الكتاب : « أو أنت منهم ... » .

(٦) سورة البقرة : آية : ٤٨ ، ١٢٣ .

(٧) معاني القرآن ٩٢/١ - ٩٣ ، ٤٤٦/٢ .

(٨) أي : أبو الحسن . معاني القرآن ٩٤/١ .

قومٌ لا يجوز إضمار (فيه)[١] . ألا ترى أنّكَ لا تقولُ : هذا رَجُلٌ قَصَدْتُ ، وأنتَ تريدُ (إليه) ، ولا رأيتُ رجلاً أرْغَبُ ، وأنت تريدُ (فيه)، فالفرقُ بينهما أنَّ أسماءَ الزّمان يكونُ فيها ما لا يكونُ في غيرها » . **قال:** « وإنْ شِئْتَ حَمَلْتَهُ على المفعول في السَّعَة كأنّكَ قلتَ : واتّقوا يوماً لا تَجزيهِ ، ثمَّ ألقيتَ الهاءَ ،كما تقولُ: رأيتُ رجلاً أُحِبُّ ، تُريدُ : أُحبُّهُ » .

وحدَّثَنا أبو بكرٍ أنَّ أبا العبَّاس[٢] قال في ذلك : « معناه على غير ما قاله سيبويه تقديرُهُ : واتّقُوا يَوماً لا تَجزيهِ ، فحَذَفَ الهاءَ من الصِّفَةِ »[٣]. وإلى هذا القول كان يَذهبُ أبو بكرٍ .

[الكلام عن الظرف]

قال أبو عليٍّ : والظَّرفُ نوعٌ من أنواع المفعولات المنتصبةِ عن تمام الكلام ، وهو : زمانٌ ومكانٌ أو مشبَّهٌ بهما .

فأمَّا أسماءُ الزَّمان فالفعلُ يتعدَّى إلى مختصَّهِ ومبهَمهِ ومعرفتِهِ ونكرتِهِ وكلّ نوعٍ منه[٤]،كما يتعدَّى إلى المصدَرِ وكلِّ ضَرْبٍ منه . وإنَّما كان كذلك لاجتماعهما في دلالة الفعل عليهما. ألا ترى أنَّ في لفظ الفعل دلالةً على الزَّمان،

---

(١) وهو قول الكسائي ، حيث يرى أنّه لا يجوز أن يكون المحذوفُ إلا الهاء ، وقد ردَّ الفراء وأبو جعفر النحاس . انظر معاني القرآن للفراء ٣١/١ ـ ٣٢ ، وإعراب القرآن٢٢١/١ ، وأمالي ابن الشجري ٦/١ ، والمغني : ٦٥٤ .

(٢) الذي في الكامل ٤٩/١ ـ ٥٠ والمقتضب ٣/ ١٠٥ أنه يقول بقول سيبويه ،ولعل قوله هذا من مسائل رده على سيبويه .

(٣) قال أبو عليٍّ في الحجة ٤٤/٢: « وحَذْفُ الهاء من الصِّفة يحسُنُ ، كما يحسُنُ حذفها من الصلة. ألا ترى أن الفعل لا يتسلطُ بحذف المفعول منه على الموصوف كما لا يتسلط بذلك على الموصول » . وانظر كتاب الشعر ٢٣٤/١ (تحقيق د. الطناحي) ، والمسائل العسكريات : ١٢٨ .

(٤) انظر الإيضاح : ٢٠٣ .

كما أنَّ في لفظه دلالةً على الحدث .

وأمَّا أسماءُ المكان فإنَّ الكائنَ منها ظرفاً والمنتصِبَ منها على أنَّهُ ظَرْفٌ ما كان مُبْهَماً شائعاً دون ما كان مختصّاً محصوراً ، ومعنى المبهَم منها: مالم يكن له حدودٌ معلومةٌ ولا نهاياتٌ محصُورةٌ يُوقَفُ عندها فَيُحَدَّدُ بها[1] نحو: خَلْف ، وقُدَّام ، وسائرِ الجهات الستِّ ، وعندَ ، ونحو ذلك . ألا ترى أنّه لا حدودَ لهذه المسَمَّيات تقفُ عندها فتَحصِرُها بها كما تحصُرُ بها المختصَّةَ منها نحو: المسجد والسُّوق والبيت وبغداذ والبصرة .

وإنّما خالَفَ هذا القِسمُ الأوَّلَ فصار أخَصَّ منه في باب تعدِّي الفعل إليه ؛ لأنَّهُ لا دلالةَ في لفظ الفعل عليها ،كما أنَّ في لفظه دلالةً على الحدث والزَّمن ، فلمَّا كان كذلك تعدَّى الفعلُ إلى هذه المبهَمَة منها ؛ لِمَا فيه من قرب الدَّلالة في المعنى وإنْ لم يكن في اللَّفظ ، وصارت المختصَّةُ منها كسائر المختصَّات نحو الأَنَاسيِّ وغيرهم ، لا يتعدَّى الفعلُ الذي ليس بمتعدٍّ إليها كما لا يتعدَّى إليهنَّ ، ولا يَعملُ الفعلُ فيها إلاَّ على حدِّ عمله فيهنَّ .

وقد شذَّت أسماءٌ من المختصَّة فأُجرِيَت مُجْرَى المبهَمَة كقولهم : « ذَهَبْتُ الشَّامَ » ، و « دَخَلْتُ البيتَ » في مذهب سيبويه[2]. وتَقَصِّي ذلك مِمَّا لا يليقُ بهذا

---

(١) انظر الإيضاح : ٢٠٦ .

(٢) قال في الكتاب ١/٣٥ - ٣٦ : « وقد قال بعضهم: (ذهبتُ الشامَ) ، يشبهه بالمبهم ؛ إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذٌّ ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليلٌ على (الشام) ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل (ذهبتُ الشام): (دخلتُ البيتَ) ... » ، وانظر: المقتضب ٤/٣٣٧ ، والأصول ١/١٧٠ ـ ١٧١ ، ٢/٥٤ ، والانتصار ٤٦ ـ ٤٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/١٣٧ ـ ١٣٨، والمقاصد الشافية (المجلد الثالث) ١/٢٦٨ ، ٢٩٨ .

الموضع .

والأسماءُ التي تُستعمَلُ ظُروفاً تجتمعُ كلُّها في أنَّ حرفَ الظَّرف مُرَادٌ معها وإنْ كان محذوفَ اللّفظِ فيها، فمِن أجل ذلك تمتنعُ الإضافةُ إليها والحديثُ عنها، وأن تجعَلَها مفعولاً بها في حالٍ ما هي ظروفٌ ؛ لأنَّ ما يُقَدَّرُ من الحرف المراد يَمنَعُ ذلك ويَحْجزُ عنه .

فإن قلتَ : كيف يجوز تقديرُ الحرف مع أسماء الزّمان والمبهَمَةِ من المكان ، وقد زَعَمْتَ أنَّ الفعلَ يتعدَّى إليها كلّها ، فهلاَّ استُغْنِيَ بتناول الفعل لها ، وتعدِّيهِ إليها ، عن تقدير ذلك فيها ؟

فالقولُ : إنَّ أسماء الزَّمان والمبهَمَةَ من المكان لَمَّا كان الفعلُ على ما ذَكَرْنَا من قوَّةِ الدَّلالةِ عليها ، تعدَّى إليها بغير توسُّطِ الحرفِ ، خِلافَ المختصَّة من المكان، و لم يخرجها ذلك عن أن يكونَ الحرفُ مراداً معها. وإنّما خالفت المختصَّةُ في أنَّ الفعلَ لا يتعدَّى إليها إلاّ[1] على حسب تعدِّيه إلى سائر الأسماء ، والمبهَمَةُ لقوَّةِ دلالةِ الفعل عليها تَعَدَّى إليها بغير حرفٍ، فبهذا انفَصَلَت أسماءُ الزَّمان والمبهَمَةُ من المكان من هذه المختَصَّة . فأمَّا اجتماعُهَا كلّهَا في أنَّ الحرفَ مُرَادٌ معها فما لا بدَّ منه في المعنى ، وإنّما حذفُهُ في اللّفظ لِمَا في / الكلام من الدَّلالة عليه ، ولأنّه معلومٌ من أنه في المعنى مُرادٌ . ويدلُّكَ على إرادة الحرفِ في كلِّ ذلك إظهارُكَ إيَّاهُ في جميع ذلك إذا كَنَيْتَ عنها[2] . تقولُ إذا كَنَيْتَ عن « خَلْف » [٢٧/ب]

(١) سقطت « إلاّ » من (ش) .
(٢) أي : الظروف .

ونحوه في قولك: « قُمْتُ خَلْفَكَ » : خَلْفَكَ قُمْتُ فيه ، كما تقولُ : السُّوقَ قُمْتُ فيه ، ولِمَا أَعْلَمْتُكَ من إرادة الحرف معها إذا كانت ظروفاً كثيراً ما ترى سيبويهِ إذا عَلِمَ أنّها مفعولةٌ على الاتّسَاع يَذْكُرُها مُضافاً إليها لِيُرِيَ بذلك أنَّ الظَّرفيَّةَ زَائِلٌ عنها.

والجائزُ عندي في هذه الأقاويل التي قيلت في الآية قولُ مَن قال: إنَّ « اليومَ » جُعِلَ مفعولاً على السَّعة ، ثمَّ حُذِفَت الهاءُ من الصِّفَة كما تُحذَفُ من الصِّلَةِ[1]؛ لأنَّ حذفَهَا منها في الكَثْرَةِ والقياسِ كحذفِها منها ؛ أمَّا القياسُ : فلأنَّ الصِّفَةَ تُخصِّصُ الموصوفَ ، كما أنَّ الصِّلَةَ تخصِّصُ الموصولَ ، ولا تعملُ في الموصوف ولا تَتَسَلَّطُ عليه ،كما لا تَعمَلُ الصِّلَةُ في الموصول ، ومرتَبَتُهَا أن تكونَ بعد الموصوف كما أنَّ مرتبَةَ الصِّلَةِ كذلك . وقد تَلزَمُ الصِّفَةُ في أماكِنَ كما تَلزَمُ الصِّلَةُ ؛ وذلك إذا لم يُعْرَف الموصوفُ إلاَّ بها ، ولا تَعْمَلُ فيما قبلَ الموصوف ، كما لا تَعمَلُ الصِّلَةُ فيما قبل الموصول ، وتتضَمَّنُ ذِكْراً من موصوفها ، كما تتضَمَّنُهُ الصِّلَةُ من موصولها . فكَثْرَةُ[2] مشابَهَةِ الصِّفة للصِّلة على ما تراه .

وقد كَثُرَ مجيءُ الصِّلَة محذوفاً منها العائدُ إذا كان مفعولاً في التَّنزيلِ وجميع النَّثرِ والنَّظم ، حتَّى إنَّ الحذفَ منها في التَّنزيل أكثَرُ من الإثبات فيها ، والصِّفةُ

---

(١) وهو قول الكسائي الذي يرى أنّه لا يجوز أن يكون المحذوفُ إلا الهاء . انظر معاني القرآن للفراء ٣١/١ - ٣٢ . وانظر ما سبق في التعليق على أول كلام المصنف في المسألة ، وراجع الحجة لأبي علي ٤٤/٢ .

(٢) في (ش) : « فتمثيله مشابهة الصفة للصلة » .

كالصِّلة فيما ذَكَرْتُ لَكَ من جهاتِ الشَّبه، فإذا كان كذلك حَسُنَ الحذفُ منها، كما حَسُنَ من الصِّلة .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أن يكونَ المحذوفُ من الآية « فيه » دون الهاء على التّأويل الذي ذَكَرْتَهُ، وأنَّ حذفَ الجارِّ والمجرور في هذا ونحوِه كحذفِها في قولهم: « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ »[1]، وما شبَّهَ به سيبويهِ ؟

قيلَ : ليس يَسُوغُ حذفُهُمَا ، وحُسْنُهُ في خبر المبتدأ [ليس][2] كحذفهما من الصِّفَة ؛ لأنَّ خبرَ المبتدأ قد يُحذَفُ بأسرِهِ حتى لا يُذكَرُ[3] منه شيءٌ فيما يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ ، فإذا حَسُنَ حذْفُ الخبر بأسْرِهِ وجاز ، كان حذْفُ بعضِهِ أسْوَغَ وأَجْوَزَ، وإبقاءُ[4] البعض في باب الدَّلالة على المحذوف وإرادتُهُ أقوى من حذف الكلِّ ، وليس كذلك الصِّفةُ ؛ ألا ترى أنَّ الصِّفةَ لا تُحذَفُ كما يُحذَفُ الخبَرُ فيَسُوغُ حَذْفُ هذا البعض منها ،كما حَسُنَ حَذْفُ كلِّها ، فلا يجوزُ تقديرُ حذْفِ الجارِّ والمجرور هنا من حيث جاز حذفُهُما في الخبر لما ذَكَرْنَا .

فإن قال قائلٌ : إذا جاز حذفُ الضَّمير المتَّصلِ من الصِّفةِ في نحو: « هذا رَجُلٌ ضَرَبْتُ » ، و « النَّاسُ رَجُلان رَجُلٌ أَكْرَمْتُ ورَجُلٌ أَهَنْتُ » ، فَلِمَ لا يجوزُ حذفُ الجارِّ والمجرور من حيث جاز حذفُ الهاء ؟

---

(١) قولٌ للعرب انظره في : الأصول ١/٦٩ ، ٢/٣٠٢ ، وكتاب الشعر ١/٢٤٧ ، ٣١٤، ٢/٥٤٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٧٦ .

(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .

(٣) في (ش) : « يترك » .

(٤) في (ش) : « من إبقاء » .

قيلَ : إنَّما جاز حذفُ الضَّمير المتَّصلِ من الصِّفة[١] في نحو ما ذَكَرْتَ وحَسُنَ لِمَا ذَكَرْنَا من مشابهة الصِّفَةِ للصِّلة ، (وقد كثُرَ حذفُ ذلك في الصِّلـة)[٢]، فلمَّا كثُرَ ذلك في الصِّلَةِ وشابهَتْهَا الصِّفةُ[٣] فيما ذَكَرْنَا ، شُوبِهَت بها أيضاً في حـذف الضَّمير منها . ولا اختلافَ بين الجميع من البصريِّين في أنَّ الضَّميرَ إذا خَـرَجَ عـن الفعل إلى الحرف فلم يتَّصِلْ به لم يُحذَفْ من الصِّلة ، فمَنْ قال : « الذي ضَرَبْـتُ زَيدٌ » ، لم يقُلْ : « الذي زعمتُ[٤] زَيدٌ » ، ولا « الـذي مَـرَرْتُ زَيـدٌ » ؛ إذ المـرادُ (فيه) و(به) . فإذا لم يَجُزْ ذلك في الأصل الذي هو الصِّلَةُ المشبَّهُ به الصِّفَة ، كـان في الصِّفة أبْعَدَ من الجواز وأشَدَّ امتناعاً ؛ لأنَّ الحذفَ من الصِّلة أقْوَى وأكْثَرُ . ألا ترى أنَّ مَجْرَى الصِّلَة والموصول مَجْرَى الاسم الواحد ، فلذلـك لا يخلـو منهـا ، ولا يُحذَفُ معها ، وليس الصِّفةُ كذلكَ ؛ لأنَّكَ قد تحذِفُهَا ولا تُلْزِمُهـا الموصـوفَ إلزامَكَ الصِّلةَ للموصول[٥] .

وأيضاً فإنَّ الحذفَ في الصِّلة له من المزيَّة في الْحُسْنِ على الحذف من الصِّفَـةِ أنَّ الصِّلةَ مع الموصول بمنزلة اسمٍ طويلٍ ، فيُحْذَفُ منهـا كمـا يُحـذَفُ في نحـو : « اشْـهِيْبَاب » ، فحَسُـنَ الحـذفُ معـه لذلـك . فـإذا لم يحسُـنُ الحـذفُ في الجـارِّ

(١) في (ش) : « الصلة » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٣) في (ش): « وشابهتها الصلة » .

(٤) في (ش): « رغبت » .

(٥) جاء في (ص) : « تم الجزء الثاني بحمد الله وعونه » ، ثم أكمل بعده تكملة المسألة ، وكـانت بداية هذا الجزء حسب تقسيم هذه النسخة من بداية المسألة السابعة .

والمجرور مع الصِّلَةِ ،كان / ألاّ يجوزَ مع الصِّفَةِ أَولى . وهذا ممَّا لا يلْتبِسُ عند التَّأمُّلِ . [٢٨/أ]

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ جاز حذفُ « فيه » من الآية من حيث كان ظرفاً لا من حيث كان صفةً ؛ لأنَّ الظَّرفَ قد يُحذَفُ معه حرفُ الجرِّ ؟

قيل : أمَّا « يوماً » في قوله : ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً ﴾ فليس انتصابُهُ انتصابَ الظَّرفِ ، إنَّما انتصابُهُ انتصابَ المفعول ؛ ألا ترى أنَّ المعنى : اتَّقوا هذا اليومَ واحذَرُوه ، وليس المعنى : اتَّقوا في هذا اليوم ؛ لأنَّ ذلك اليومَ لا يُؤمَرُ فيه بالاتِّقاء ، إنَّما يُؤمَرُ في غيره من أجله . فأمَّا التَّكليفُ في ذلك اليوم فمرتفعٌ ، فـ(اليوم) مفعولٌ به ، وليس انتصابُهُ انتصابَ الظُّرُوف ،كما أنَّكَ إذا قلتَ: أُحِبُّ يومَ الجمعة وأُبغِضُ زمَنَ كذا ،لم يكن انتصابُهُ انتصابَ الظُّروف ، ولكن انتصابَ المفعول به ، على أنَّه لو كان ظرفاً لم يَجُز حذفُ الجارِّ والمجرور من حيث جاز حذفُ الجارِّ مع الظُّروف ؛ لأنَّه إذا حُذِفَ الحرفُ الجارُّ مع هذه الظُّروف في المظهَرِة ،لم يلزم حذفُ ما ينجرُّ به من المضمَرِ ،كما لم يلزَمْ حذفُ المظهَرة[1] لَمَّا حُذِفَ معها الحرفُ الجارُّ لها.

وقولُ أبي إسحاقَ في هذا[2]: « حذفُ (فيه) هنا سائغٌ ؛ لأنَّ (في) مع الظَّرف محذوفةٌ » ، وقولُهُ بَعْدُ : « وفصَّلَ النَّحْويُّون في الظُّروف وفي الأسماء غيرِ الظُّرُوف فقالوا : إنَّ الحذفَ مع الظَّرف جائزٌ ،كما كان في ظاهره ، فكذلك

(١) العبارة في (ش) : « كما لم يلزم حذفُ المظهَر في المظهرة لما حذف ... » .

(٢) « في هذا » ساقط من (ص) . وانظر معاني القرآن وإعرابه ١٢٨/١ .

الحذفُ في مضمَرِهِ » دَعْوَى لا بُرْهَانَ معه ولا بيانَ ، والأمرُ بخلاف ذلـك[1]. ولا يَلزَمُ من أجل حذفِهِم الجارَّ مع المظهَرَ أن يحذفوا الجارَّ مع المضمَر ، وليس عُرُوضُ حذفِهِم الجارَّ مع المظهَرِ ولا القيـاسُ عليـه أن يُحـذَفَ الحـرفُ والاسـمُ جميعـاً في المضمَرِ ، بل عُرُوضُ ذلك أن يُحذَفَ الحرفُ وحدَهُ مع المضمَر ،كما حُذِفَ مع المظهَر ليكونَ المضمَرُ على قياس المظهَرِ في الحذف معه .

فإن قال : لَمَّا كُنتَ لو حذَفْتَ الحـرفَ وحـدَه في المضمَـر كمـا حذَفْتَـه في المظهَر ، لَزِمَ منه أن يبقى ضميرُ المجـرور غـيرَ متَّصـلٍ بشـيء ، وضمـيرُ المجـرور لا يكونُ إلا متَّصلاً باسـمٍ أو حـرفٍ حَذَفْـتَ الحـرفَ مـع مـا اتَّصَلَ بـه ؛ إذ كـان مَجْرَاهما كالشَّيء الواحد .

قيلَ له : لا يجوز ذلك على حدِّ ما فُعِلَ في المظهَر؛ لأنَّ المظهَـرَ حُـذِفَ معـه الحرفُ لِمَا كان فيه من الدَّلالة عليه ، ولأنَّه قد كان يُعلَمُ من أحوال هذه الأسمـاء التي هي ظروفٌ أنَّ انتصابَهَـا انتصـابَ الظُّـروف ، فحُـذِفَ الحـرفُ الـدَّالُّ علـى الظَّرف لذلك ، فإذا حُذِفا جميعاً لم يَسُغْ ؛ لأنَّهُ لم يبْقَ دَالٌّ ولا مدلولٌ عليه ، فـلا يجوزُ حذفُهُ لخروجه عن حدِّ الحذف[2] في المظهَر .

ويدلُّكَ على ما ذَكَرْنَا من حذفهم الحرفَ للدَّلالـة أنَّهـم إذا كَنَـوا عنـه رَدُّوا الحرفَ ؛ لأنَّ الضَّميرَ تُرَدُّ معه الأشياءُ إلى أصولها ، ولأنَّهُ ليس في لفظ المضمَرِ مـا في لفظ المظهَر من الدَّلالة ؛ لأنَّ ضميرَ الاسم الذي هو ظرفٌ مثلُ ضمـير الاسـم

(١) في (ص) : « والأمر بخلافه بخلاف ذلك » .
(٢) في (ش) : « عن حد الظرف ... » .

الذي هو غيرُ ظرفٍ ، فلمَّا كان كذلك رُدَّ ما دلَّ عليه من[(١)] المضمَر وإن حُـذِفَ في المظهَر. فقد تبيَّنَ فسَادُ تشبيهه ، وإجازَتِهِ الحذفَ في المضمَر من حيث جـاز في المظهَر .

ويدلُّ أيضاً على امتناع ما ذَكَرَهُ في هذا وإجازَتِهِ لـه أنَّ المحـذوفَ مـن هـذا النَّحو لا يُقاسُ . ألا ترى أنَّهُ لا يجوزُ حذفُ الواو من المفعـول معـه كمـا حَذَفْنَـا الحرفَ من المفعول فيه ، فكذلك لا يجوزُ حذفُ الحرف مع المضمَـر وإنْ جـازَ في المظهَر. هذا لو كان الحذفُ في المظهَر (إذا حُذِفَ معه)[(٢)] لغير دلالةٍ عليه، فكيف وإنَّما حُذِفَ لدلالةٍ تَبطُلُ مع المضمَر إذا حُذِفَ معه .

فأمَّا قولُهُ : « لو قلتَ : الذي سِرْتُ اليومَ ، تُريدُ : الذي سِرْتُ فيـه جـازَ ؛ لأنَّكَ تقول : سِرْتُ اليومَ ، وسِـرْتُ فيـه .. » إلى آخِـر الفصـل ، فلَـم يُـوردْ فيه حُجَّةً على ما تقدَّمَ ، وليس في قولنا : سِرْتُ اليومَ ، وسِرْتُ فيه ، مـا يـدلُّ علـى جواز ما تقدَّمَ حذفُ (فيه) من الموضع الذي ذَكَرَهُ واعتَرَضَهُ ، وقد تقدَّمَ إفسَـادُنا لذلك .

وإنَّما جوازُ « الذي سِرْتُ اليومَ » على أنْ تُقَدِّرَ « اليومَ » مفعولاً على السَّـعة ، ثمَّ تَحذَفُ / الهاءُ بعد أنْ قَدِّرَ اتصالُهَا بالفعل . و لم يُورِدْ حُجَّةً ولا ثَبْتاً في ذلك . [٢٨/ب]

وعلى هذا التَّأويل عندنا قولُهُم: « شَهْرٌ ثَرَى وشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرْعـى[(٣)] » ،

---

(١) في (ش) : « مع » .
(٢) ساقطٌ من (ش) .
(٣) قال الأصمعي في كتاب النبات للأصمعي : ٣٠ : « وحدَّثني من أثق بـه عـن رؤبـة بـن العجـاج أنـه قال: شَـهْرٌ ثَرَى وشَـهْرٌ تَرَى وشَـهْرٌ مَرْعى وشَـهْرٌ اسْتَوَى » ، وانظر: الكتـاب ٨٦/١ ، وأدب

معناه: شَهْرٌ تراهُ ، ثمَّ حُذِفَ الضَّميرُ من الصِّفة كما يُحذَفُ من الصِّلة بعد تقدير اتِّصالِهِ بالفعل . وكذلك قولُهُ[1] :

وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ

فليس شيءٌ من هذا إلاّ وقوله مطَّرِدٌ فيه[2].

ومَن ادَّعَى حَذْفَ الجارِّ والمجرورِ ، فلا دلالةَ على قوله ؛ إذ الحذفُ مع المضمَرِ ليس يجوزُ من حيث جاز في المظهَرِ ؛ لِمَا قدَّمْنَا ، بل لا يجوزُ غيرُ الرَّدِّ مع المضمَرِ ؛ لأنَّ المضمَرَ تُرَدُّ معه الأشياءُ المحذوفةُ في اللَّفظ ، فلا تُحذَفُ معه كما حُذِفَتْ مع المظهَرِ .

على هذا مذاهبُهُم في العربيَّةِ وسَنَنِهَا ؛ فمن ذلك أنَّهُم يحذفون الواوَ اللاَّحقةَ للميم في علامة الجمع للاستخفاف ، ولدلالةِ المبَقَّى على الملْقَى . فإذا اتَّصَلَ بالضَّمير رَدَّ الواوَ ، فلم تُحذَفْ ، فكذلك حرفُ الجرِّ محذوفٌ مع المظهَر، مرادٌ في المعنى بدلالة امتناع الإضافة إليه ، فإذا أُضمِرَ لَزِمَ أنْ يُرَدَّ الحرفُ المحذوفُ مع

الكاتب: ٩٦ ، وأمالي ابن الشَّجري ١/١٤٠ ، ونتائج الفكر : ٤٣٧ .

قال الميداني في مجمع الأمثال ٢/١٧٣: « يعنون شهور الربيع؛ أي: يمطر أولاً، ثم يطلع النبات ، ثم يطول فترعاه النعم » . ثم قال: « وإنما حُذف التنوين من (ترى) و(مرعى) في المثل لمتابعة (ترى) الذي هو الفعل » .

وقوله: « شهرٌ ترَى » ساقط من (ش) .

(١) من المتقارَب ، وهو للنَّمِرْ بن تولَب في ديوانه : ٣٤٧ (ضمن شعراء إسلاميون) ، والبيت بتمامه :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا　　　وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ

وانظر : الكتاب ١/٨٦ ، وتحصيل عين الذهب : ١٠٥ .

(٢) العبارة في (ش): « وليس في شيء من هذا إلا قولنا مطرد » .

في المعنى بدلالة امتناع الإضافة إليه ، فإذا أُضمِرَ لَزِمَ أنْ يُرَدَّ الحرفُ المحذوفُ مع المظهَر ، كما رُدَّت في علامة الضَّمير ، ولا يجوز حذفُ المجرور مع الحرف ؛ لأنَّ الضَّميرَ يُرَدُّ فيه ما كان محذوفاً مع المظهَر ، فإذا كان كذلك لم يَجُز أن يُحذَفَ ما كان مُثْبَتاً قبل الإضمار ؛ لأنَّ ذلك عكسُ ما عليه طريقتُهُم ومذهبُهُم ؛ وذلك قولُهُم : أَعْطَيْتُكُمُوهُ[1] في قول مَن قال : أَعْطَيتُكُم ذَلكَ ، فحَذَفَ . فكما تُرَدُّ الواوُ،كذلك يُرَدُّ حرفُ الجرِّ المحذوفُ مع المظهَر. فأمّا ما حكاه عن يونُس[2] مِن قولِ مَن قال : أَعْطَيْتُكُمْهُ ، فكالنّادِرِ الذي لا يُعمَلُ عليه قياسٌ ، لكنّهُ يُسَلَّمُ للسَّماع ، والجيِّدُ الرَّدُّ كما قال تعالى[3] : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوْهَا ﴾ .

وممّا رُدَّ مع الإضمار إلى الأصل اللاّمُ في قوله : « ولكم » كُسِرَ مع المظهَرِ لِلَّبسِ ، ورُدَّ مع المضمَر إلى الأصل .

ومنه أيضاً إبدالُهُم من الباءِ الجارَّةِ الواوَ في نحو : والكعبةِ ، واللهِ . فإذا أَضمَرُوا رُدَّ إلى الأصل فقالوا : بكَ لأَفْعَلَنَّ[4]، وبه لأفعَلَنَّ . وأنشَدَ أبو زيدٍ[5]:

---

(١) انظر الكتاب ٣٧٧/٢ .

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢ غير منسوب إلى يونس ، وفي ٣٧٧/٢ قال سيبويه: « وزعم يونس أنه يقول : أعطَيْتُكُمْهُ وأعطَيْتُكُمْهَا كما يقول في المظهَر ... » .

(٣) سورة هود : آية : ٢٨ . وكلمة « تعالى » ساقطة من (ش) .

(٤) في (ش) : « لا أفعل » .

(٥) النوادر : ٤٢٢ ، من الوافر ، وقائله عمرو بن يربوع بن حنظلةَ . ويروَى عن عمرو هذا أنه تزوج =

رَأَى بَرْقاً فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ　　　فَلاَ بِكَ مَا أَسَالَ وَلاَ أَغَامَا

وأنشدَنا أبو بكرٍ[١]:

أَلاَ نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالِ　　　لِتَحْزُنَنِي فَلاَ بِكَ مَا أُبَالِي

ومنه أيضاً قولُهُم : « مِنْ لَدُ الصَّلاةَ[٢] » ، و :

= حَيَّةٌ تدعى (السِّعْلاَة) ، فقال له أهلها: إنك تجدها خيرَ امرأةٍ ما لم ترَ برقاً فستِّرْ بيتَكَ ما خفتَ ذلك ، فمكثَتْ عنده حتى وَلَدت له بنين ، فأبصرت ذات يوم برقاً فقالت :

الْزَمْ بَنِيْكَ عَمْرُو إنِّي آبِقُ　　　بَرْقٌ عَلَى أَرْضِ السَّعَالِي آلِقُ

فقال عمرٌو :

أَلاَ للهِ ضَيْفُكِ يا أُمَامَا

والضمير في (رأى) عائدٌ على الضَّيْفِ المذكور قبلُ ، والضِّيفُ بالكسر هو: النَّاحيةُ والمَحَلَّةُ ، و(أوضَعَ): أي سار الإيضاع ؛ وهو ضربٌ من السير ، و(البَكر): الفتيُّ من الإبل ، (فلا بك ما أسالَ ولا أغاما): أي: فلا بِكِ ما وافَقْتِ سَيَلانَهُ وإغامَتَهُ، وأرادَ الغيمَ الذي رأتْ فيه البرقَ (النوادر).

وانظر البيت في: المسائل العسكريات : ٧٩ ، والشيرازيات : لوحة (٤) ، وسر الصناعة ١٠٤/١ ، والخصائص ١٩/٢ ، واللآلي : ٧٠٣ .

(١) من الوافر ، وهو لغُوَيَّةَ بنِ سُلْميٍّ بن ربيعة كما في الحماسة ٤٩٧/١ (وهو شاعرٌ جاهليٌّ، انظر معجم الشعراء : ١٧٥) من مقطوعة له ، وبعده :

فَسِيرِيْ مَا بَدَا لَكِ أَوْ أَقِيمِي　　　فَأَيّاً مَا فَعَلْتِ فَعَنْ تَقَالِ

وانظر: المسائل العسكريات : ٧٩ ، والخصائص ١٩/٢ ، وسر الصناعة ١٠٤/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠١/٢ ، وشرح المفصل ٣٤/٨ .

(٢) انظر الكتاب ٢٦٥/١ .

« مِن لَـدُ شَـوْلاً ... ... »[١]

فيَحذفون من الحرف ، فإذا أُضمِرَ رُدَّ إلى الأصل فقيـلَ : مِـن لَدُنْـهُ ، ومِـن لَدُنّا . وقال تعالى[٢]: ﴿ مِنْ لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِيْنَ ﴾ ، فرُدَّ في الإضمارِ المحذوفُ في حال الإظهار ، وكذلك قال سيبويه[٣].

فإذا كان ما عليه مذهبُهُم وسَنَنُهُم رَدُّ المحذوف مع الإضمـار ،كـان[٤] قـولُ مَن قال: إنَّ حذفَ الحرف يجوزُ مع (المضمَر كما يُحذَفُ مع)[٥] المظهَـر خطـأً ؛ لأنّه خلافُ ما عليه حقيقةُ الشَّيء ، فلـو كـان الحـذفُ في الحـرف وحـدَه لكـان ممتنعاً غيرَ جائزٍ ، ولَلَزِمَ الرَّدُّ كما رُدَّ في نظـائره الـتي يُحـذَفُ منهـا للاستخفاف والدَّلالةِ على المحذوف ، فلمَّا أُضمِرَ رُدَّ ، فكيف وعلى قوله يَحذِفُ الحرفَ الذي كان محذوفاً مع المظهَر وشيئاً آخَرَ معه . هذا بعيدٌ من الصَّوابِ ، وذلك فيه مُتبَيِّنٌ بأدنى تَأمُّلٍ .

---

(١) رجزٌ لم أقف على قائله ، وتتمته :

« مِنْ لَـدُ شَـوْلاً فَإلى إتلائِهَا »

وانظر : الكتاب ١/ ٢٦٤ ، وشرحه ٦٢/٢ (مخطوط)، وسر الصناعة ٢٦٦/٢ ، وشرح المفصل ١٠١/٤ ، ٣٥/٨ ، وشرح التسهيل ٣٦٥/١ ، والمغني : ٥٥١ ،، وشرح أبياته ٢٨٧/٦ ، والهمع ١٠٥/٢ ، والخزانة ٢٣/٤ . والشَّوْلُ : جمعٌ واحدُهُ (شائلة) ، وهي الناقة التي خفَّ لبنهـا ، وارتفع ضرعها ، وأتى عليها من نَتاجها سبعة أشهر أو ثمانية .

(٢) سورة الكهف : آية : ٢ ، وقوله: « قال تعالى » ساقطٌ من (ش) .

(٣) انظر الكتاب ٣٧٣/٢ وما بعدها ، و٣٧٧/٣ وما بعدها .

(٤) في (ش): « كذلك » .

(٥) ساقطٌ من (ش) .

فإن قلتَ : فَقَوْلُ سيبويه في هذا مثلُ قول مَن قال : « إنَّ الحذفَ وَجَبَ فيه من حيث وَجَبَ في المظهَرِ » في البُعْدِ من الصَّواب ؟

فالجوابُ : أنَّ قولَ[1] سيبويه أقرَبُ إلى الصَّواب وأَبْعَدُ من الخطأ ؛ وذلك أنَّهُ لم يَذكُرْ أنَّ الحذفَ في هذا وَجَبَ من حيث حُذِفَ في المظهَرِ ، لكنَّه شبَّهه بما يُحذَفُ للدَّلالة عليه كخبر المبتدأ ونحوِ ذلك ، فكأنَّه عنده حُذِفَ حَذْفاً لذلك لا من حيثُ حُذِفَ في المظهَرِ. وقد بيَّنَّا الفصلَ بين هذا وبين خبر المبتدأ[2]، وأنَّ الحذفَ فيه أَسْوَغُ من الحذف في هذا؛ لأنَّهُ صفةٌ، وليس الوصفُ من المواضع التي يَسُوغُ فيها الحذفُ . ألا ترى أنَّ / الوصفَ لا يخلو من أحد أمرَين: إمَّا أن يكونَ للتَّخليص والتَّمييز، أو للثَّناء والتَّعظيم ، أو الذَّمِّ ، فإذا وَصَفْتَ للفصل والتَّخليص[3] لم يَسُغِ الحذفُ ؛ لامتناعِكَ بذلك من الغرض الذي تقصِدُ من الفصل الذي تُوقِعُ ، فالحذفُ في ذا نقضُ ما يَقصِدُهُ وضِدُّهُ . [٢٩/أ]

وإذا أَثْنَيْتَ[4] فمَدَحْتَ ، أو ذَمَمْتَ فشَتَمْتَ ، لم يكن للحذف مساغٌ أيضاً؛ لأنه موضعٌ للإكثار والبسطِ دون الاختصار والحذف . ألا ترى أنَّهم في هذا الموضع يَقطَعون بعض الكلام من بعضٍ لِمَا يَؤُمُّونَ من تفخيم الأمر ببسْطِ القول، كقول الشَّاعرِ[5]:

---

(١) في (ش) : « فالجواب أن أقولَ: إنَّ قولَ سيبويه ... »

(٢) في (ش): « فقد قدَّمنا الفصل بين وبين خبر ... » .

(٣) في (ش): « التخصيص » .

(٤) في (ص) : « أثبت » .

(٥) من البسيط ، وقائله مالكُ بنُ خيَّاطِ بنِ مالكِ بنِ أقيش العُكْليُّ (شاعرٌ جاهليٌّ . انظر معجم الشعراء : ٢٥٨) . من أبيات يهجو فيها بني نمير، وقبل البيت :

الظّاعِنُونَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَداً وَالْقَائِلِيْنَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيْهَا

وكقول الآخرِ(١):

النّازِلِيْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزرِ

ونحو ذلك مِمَّا يكثُرُ تَعْدَادُهُ . فإذا كان كذلك لم يَسُغْ حذفُ الصِّفةِ ولا ما اتَّصَلَ بها ؛ لأنَّ المتَّصِلَ بها منها . ألا تراهم لم يُرَخِّمُوا الموصوفَ ؛ لأنَّ التَّرخيمَ حَذفٌ واختصارٌ ، فتَجَنَّبُوهُ مع الوصف ؛ إذ كان موضعَ إكثارٍ ، فكذلك حذفُ « فيه » يَبْعُدُ على حدِّ ما أجاز في هذا الموضع .

وكلُّ ما دَفَعَ هذ القولَ ، يَدفَعُ قولَ أبي إسحاقَ في هذه الآية . وفيه من الإغفال الذي ليس في هذا ما ذَكَرْناهُ ؛ وهو ما ذَكَرَهُ مِن أنَّ الحذفَ في المظهَرِ على حدِّ الحذف في المضمَر .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ جاز حذفُ « فيه » من الصِّفة في هذا القول ،كما جاز حذفُ الهاء ، وامتنع حذفُ الهاء كما امتنع حذفُ « فيه » ؟

فقد قدَّمْنَا الجوابَ عن هذا وذِكْرَ الجهة التي منها جاز حذفُ الهاء ؛ وهو مشابَهةُ الصِّفةِ للصِّلة ، وذلك يُغني عن الإعادة هنا .

= وَكُلُّ قومٍ أطَاعُوا أمْرَ سَيِّدِهِمْ إلاَّ نُمَيْرٌ أطَاعَتْ أمْرَ غَاوِيْهَا

وفي الخزانة ٥/٤٢ (ابن حَماط) . وانظر : الكتاب ٢/٦٤ ، ومجاز القرآن ١/١٧٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢١ ، وتحصيل عين الذهب : ٢٦٢ ، والإنصاف ٢/٤٧٠ . وفي (ش) : « نحليها) بالحاء.

(١) من الكامل ، وهو للخِرْنِق بنت بدر بن هفّان البكريّة ، في ديوانها : ٢٩ ترثي زوجها بشر بن عمرو ومَن قتل معه يوم قلاب . وانظر الكتاب ١/٢٠٢ ، ٢/٦٤ ، والأصول ٢/٤٠ ، والإنصاف ٢/٤٦٨ ، والخزانة ٥/٤١ .

فأمَّا ما احتجَّ به أبو الحسن[١] على مَن منعَ جوازَ إضمار « فيه » في الآية عند قولهم: لا يجوزُ هذا كما لا يجوزُ « هذا رَجُلٌ قَصَدْتُ » ، وأنتَ تريدُ « إليه » ، ولا « رأيتُ رَجُلاً أَرْغَبُ » وأنتَ تريد « فيه » ، الفرقُ بينهما: أنَّ أسماء الزَّمــان يكـونُ فيها ما لا يكون في غيرها ، فالذي في أسماء الزَّمان ممَّا لا يكون في غيرها ما جــاز فيها من إضافتها إلى الفعل ، وتعدِّي الفعلِ إلى كل ضَرْبٍ منها مختَصِّهَا ومبهَمِهَا. فأمَّا إضافةُ الفعل فليس فيه شيءٌ يُوجِبُ حذفَ هـذا[٢] ، وإنْ أرادَ أنَّ قـوَّةَ دلالـةِ الفعل عليها يُسَوِّغُ الحذفَ فيها ، فهو كأنَّهُ شبيهٌ بما ذهب إليه سيبويهِ أنَّهُ حُـذِفَ حَذْفاً . وليس في قوَّةِ دلالةِ الفعل على أسماء الزَّمان ما يُوجِبُ الحذفَ من الصِّفَــةِ كما قدَّمْنَا ، إلاَّ أنَّ هذا القولَ أَقْرَبُ إلى الصَّوابِ من غيرِه كما ذكرتُ لَكَ .

* * *

(١) معاني القرآن ١/٩٤ .

(٢) في (ش) : « يوجب حذفه » .

المسألة الثّالثة عشرة[1]

قال[2] في قوله ﷻ : ﴿ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾ [البقرة : ٤٩] :

« أبناءَكم جمعُ ابن ، والأصلُ كأنَّهُ إنّما جمَعَ (بَنـاً) و(بِنْـواً) ، فهـو يَصْلُـحُ أنْ يكون (فَعَلٌ) و(فِعْلٌ) ، كأنَّ أصلَه (بَناً) . والذين قـالوا : بَنُـون ،كـأنَّهُم جَمَعـوا (بَنَا) ، فـ(أبناء) جمعُ (فَعَل) أو (فِعْل) ، و(بِنْتٌ) يدلُّ[3] على أنّهُ يستقيمُ أنْ يكونَ (فِعْلاً) ، ويجوزُ أنْ يكونَ (فَعَل) نُقِلَت إلى (فِعْل) ،كما نُقِلَت (أُخْت) من (فَعَل) نُقِلَت إلى (فُعْل) . فأمَّا (بنات) فليس بجمـع (بِنْـتٍ) علـى لفظهـا، إنَّمـا رُدَّت إلى أصلهـا، فجُمِعَـت بَنَـاتٌ علـى [أنَّ][4] أصـل بِنْـت (فِعْلَـة) ممّـا حُذِفَـت لامُــهُ ، والأخفشُ يختارُ أن يكون المحذوفُ من (ابن) الواوَ ، قال : لأنَّ الأكثَرَ ما يُحذَفُ الواوُ لِثِقَلِهَا » .

قال أبو إسحاق[5]: « والياءُ تُحذَفُ أيضاً لأنَّهَا تَثْقُلُ . الدَّليلُ على ذلـك أنَّ

(١) نقل ابن سيده هـذه المسألة بأكملها في المخصص ١٣/١٩٣ ـ ١٩٧ ، كما نقل كثيراً منها في ١٧/٨٧ ـ ٩٠ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٣٠ ـ ١٣١ .

(٣) في (ش): « وبنت ويدلك على أنه ... » .

(٤) ساقطة من النسختين ، والتصحيح من المعاني .

(٥) في (ش): « قال أبو الحسن » .

(يداً) قد أجمعوا أنَّ المحذوفَ منه الياءُ ، ولهم دليلٌ قاطعٌ مـن[1] الإجمـاع ؛ يقـال: يَدَيْتُ إليه يَداً ، و(دَمٌ) محذوفٌ منه الياءُ ، يُقالُ : دَمٌ ودَمَيَان ، وأنشَدَ[2]:

جَرَى الدَّمَيَان بالخَبَرِ اليَقِيْنِ

[٢٩/ب] والبُنُوَّةُ ليس بشاهدٍ قاطِعٍ في الواو ؛ لأنَّهم يقولون: الفُتُوَّة/، والتَّثنيةُ: فَتَيَان ، فـ(ابن) يجب أن يكونَ المحذوفُ منه الواوَ أو الياءَ، وهما عنـدي[3] متسـاويان » . انتهى كلامُهُ .

قال أبو عليٍّ (أيَّدَهُ ا للهُ)[4]:

في هذا الفصل إغفالٌ في غير موضعٍ؛ فمِن ذلك قولُهُ في « ابن » : « يَصلُحُ أنْ يكونَ (فَعَل) و(فِعْل) » . ولا يجوزُ في « ابـن » أن يكـونَ وزنُـهُ (فِعْـلاً) ؛ لأنَّـه لا دلالةَ على أنَّ الفاءَ منه مكسورةٌ، بل الدَّليلُ قد قام على أنَّ الفاء مفتوحةٌ ، وذلك في قولهم: بَنُون، فلو كان أصلُهُ (فِعْلاً) لم تُفتَح الفاءُ[5] .

---

(١) في (ش): « مع » .

(٢) من الوافر ، وقد اختلف في نسبته ؛ فقيل : هو للمثقب العبدي ، وهو في الملحق بشعره ص: ٢٨٣، ونسب إلى علي بن بدال السلمي ، وإلى مرداس بن عمرو ، وإلى سحيم بن وُثيل ، وإلى أبي زُبيد . انظر تفصيل ذلك في حاشية ديوان المثقب ٢٨١ .
وانظر البيت في : الوحشيات : ٨٥ ، والمقتضب ٣٦٦/١ ، ٢٣٦/٢ ، ١٥٣/٣ ، والأصول ٣٢٤/٣ ، ومجالس العلماء : ٢٥١ ، والمسائل العضديات : ٢١٧ ، والمنصف ١٤٨/٢ ، والتبصرة ٥٩٩/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٢٨/٢ ، ١٢٦/٣، والإنصاف ٣٩٣/١، وشرح التصريف الملوكي: ٤٠٩ ، والممتع ٦٢٤/٢ ، والخزانة ٤٨٢/٧ . وعبارة « بالخبر اليقين » سقطت من نسخة (ش) .

(٣) « عندي » ساقطة من (ش) .

(٤) في (ش): « فآ » وهو رمزٌ للفارسي .

(٥) انظر المقتضب ٣٦٥/١، وأمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢ ، وشرح التصريف الملوكي : ٤٠٠، وشرح الشافية ٢٥٥/٢ .

فإن استَدَلَّ على أنَّهُ (فِعْل) مكسُورُ الفاءِ بقولهم: أفعالٌ ، وأفعالٌ يكونُ جمعاً لـ(فِعْلٌ) نحو: عِدْلٌ وأعدالٌ ، وقِنْوٌ وأقناءٌ[1]، لَزِمَه أن يُجيزَ في بنائه (فِعْلٌ) و(فُعْلٌ) وغيرَ ذلك ؛ لأنَّ هَذَين البناءَين يُجمَعَان على (أفعال) أيضاً ، فإنْ حَكَمَ على « ابن » أنَّهُ (فِعْلٌ) بهذا الدَّليل ، فَلْيَحْكُمْ أيضاً بأنَّه يَجُوزُ أنْ يكونَ (فِعْلاً) و(فَعَلاً) بهذا الدَّليل نفسِهِ ؛ لأنَّ دَلالتَهُ ليس على أحدِ ذلك دون الآخَر ، فإذا استوى (فِعْلٌ) وغيرُه في أنَّهُ يُجمَعُ على (أفعال) ، لم يَجُز أن يُجعَلَ الحكمُ لأحدِ هذه الأبنية دون الآخَرِ ؛ إلاَّ أن يَغْلِبَ (أفعالٌ) بدليلٍ على بناءٍ من هذه الأبنية ، فيكونُ بابُهُ أن يُجمَعَ عليه ، فليس (أفعالٌ) بدليلٍ على أنَّ « ابن » أصلُهُ (فِعْل) ؛ لِمَا أَعْلَمْتُكَ . فقد ثَبَتَ أنَّ الفاءَ مفتوحةٌ لقولهم : بَنُون[2] .

فأمَّا العينُ فالدَّليلُ على أنَّها مفتوحةٌ أيضاً قولُهُم في جمعه: أَفْعَال[3]. وأَفْعَالٌ بابُهُ أن يكون لـ(فَعَل) نحو: جَبَلٍ وأَجْبَالٍ ، وليس يجب أنْ يُعدَلَ بالشَّيءِ عن بابه وأصلِهِ حتَّى يقومَ دليلٌ على تسويغ ذلك، و لم نَعْلَمْ شيئاً دلَّ على أنَّ العينَ ساكنةٌ من (ابن)، وعَلِمْنَا أنَّهُ ينبغي أن تكونَ متحرِّكَةً لقولهم: أَفْعَالٌ ، وأنَّ (أفعالٌ) بابُهُ (فَعَل) ،كما أنَّ (فَعْل) المعتلَّ العين بابُهُ (أفعال)[4] مثل : حَوْضٍ وأَحْوَاضٍ ، وسَوْطٍ وأسواطٍ .

---

(١) القِنْو : العِذق بما فيه من الرطب .

(٢) انظر المقتضب ١/٣٦٥ .

(٣) انظر سر الصناعة ١/١٥٠ .

(٤) سقطت بعض كلمات هذه الفقرة من نسخة (ش) فجاءت مضطربة ، ونصها: « ولأن أفعال بابه فعل المعتل بابه أفعال مثل حوض ... » . وانظر المخصص ١٣/١٩٣ .

وكذلك قلنا في « فَمٍ » : إنَّ أصلَ بنائه (فَعْل)[١]، وكما أنَّ (فَعْلٌ) نحو: فَرْخ حُكمُهُ[٢] (أَفْعُل) .

وهذا الذي ذَهَبْنَا إليه في ذلك مذهَبُ سيبويه وقياسُ قوله[٣]، ومذهَبُ أبي العبَّاس[٤]، وما لا يَجوزُ غيرُهُ .

فإن قال قائلٌ : فأَجِزْ في « ابن » أن يكونَ وزنُهُ (فِعْلاً) و(فَعَلاً) لجمعِكَ له على أَفْعَال ،كما أَجَزْتَ في « اسم » أن يكونَ (فُعْلاً) و(فِعْلاً) لجمعِكَ له على أَفْعَال ؛ لأنَّ (أفعالاً) بناءٌ يُجمَعُ به بين الصِّنفين .

فالجوابُ : أنَّا لم نَقُلْ في « اسم » أنَّهُ يَحتَمِلُ أن يكونَ (فِعْلاً) و(فُعْلاً) لقولهم: أسماء ، ولكن لَمَّا سمعناهم يقولون: سِمُهُ وسُمُهُ[٥]، حَمَّلْنَا الكلمةَ الوزنَين جميعاً ، ولو حَمَّلْنَا الفاءَ حركةً ثالثةً ، لكان خطأً ومخالَفَةً للَفْظِ العرَبِ فيه ، كما أنَّ مَن حَمَّلَ الفاء من « ابن » حركةً غيرَ الفتحة ،كان مخالفاً للَفْظِ العرب بذلك ،

---

(١) حيث إنَّ أصل فم : فَوْهٌ على (فَعْل) ، تقول: هذا فو زيدٍ إذا أضفتَ ، فإذا لم تضف لم يصلح اسمٌ على حرفين أحدهما حرف لين ؛ لأن التنوين يُذهب حرف اللين فيبقى الاسم على حرف، فتقول في الإفراد: فمٌ ، فتبدل من الواو ميماً لأنهما من مخرجٍ واحد . انظر الكتاب ٣/٣٦٥ ، ٤٥٣ ، والمقتضب ٣/١٥٨ ، والمسائل البغداديات : ١٤٩ ـ ١٦٣ .

(٢) في النسختين هكذا، ولعل الصواب « جمعُهُ أفْعُل » .

(٣) قال في الكتاب ٣/٣٦٣ ـ ٣٦٤ : « وزعم أن أصل بنت وابنة (فَعَل) كما أن أصل أخت (فَعَل) ، يدلك على ذلك أخوك وأخاك وأخيك ، وقول بعض العرب فيما زعم يونس: آخاء ... وقولهم: ابن ، ثم قالوا : بَنون ففتحوا يدلُّكَ أيضاً » .وانظر ٣/٤٠٠ .

(٤) المقتضب ١/٣٦٥ .

(٥) انظر اللغات الواردة في لفظة « اسم » في: إصلاح المنطق : ١٣٤ ، والصحاح (سما) ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٨٠ ، وأسرار العربية : ٨ .

ولا يجوزُ له مخالفتُها فيه ، ولا الحكمُ عليها بحركةٍ غيرَ الفتحة ،كما لا يجوزُ إذا سَمِعَ الفاء من « حَبْلٍ » و « عَبْل »[١] وما أشبهه مفتوحاً أن يُجَوِّزَ فيه غيرَ الفتح المسموعِ . فإنَّما أجَزْنَا في « اسم » أن يكونَ (فِعْلاً) و(فُعْلاً) لِمَا ذَكَرْتُ لكَ[٢].

فأمَّا قولُهُ : « وبِنْتٌ يدلُّ على أنَّه يستقيمُ أن يكونَ ابنٌ (فِعْلاً) » ، فلا دلالةَ في قولهم: « بِنْت » على أنَّ ابناً وزنُهُ (فِعْل) ؛ لأنَّ بنتاً من ابن ليس كـ(صَعْبَة) من صَعْب فيُحْكَمُ بأنَّ الفاء من « ابن » مكسورةٌ[٣]، كما أنَّها في « بِنْت » مكسورةٌ[٤]؛ لأنَّ هذا البناءَ صِيغَ للتأنيث على غير بناء التذكير، فهو كـ(حمراء) من أَحْمَر ليس كـ(صَعْبَة) من صَعْبٍ ، وغُيِّرَ البِنَاءُ عمَّا كان يجبُ أن يكونَ عليه في أصل التذكير ، وأُبدِلَ من الواو تاءٌ ، فأُلحِقَ الاسمُ بـ(شِكْسٍ)[٥] و(نِكْسٍ)[٦] وما أشبَهَ ذلك، فلا دلالةَ في « بنت » إذاً على أنَّ « ابناً » أصلُ وزنِهِ (فِعْل) .

وشيءٌ آخَرُ يدلُّ على أنَّ بِنتاً لا يدلُّ على أنَّ أصلَ « ابن » (فِعْل) وهو أنَّا

---

(١) رجلٌ عبلُ الذراعين أي : ضخمهما ، وفرسٌ عبل الشَّوَى أي: غليظ القوائم .

(٢) بين البصريين ومتأخري الكوفيين خلافٌ في وزن « اسم » . انظر ذلك مفصَّلاً في اشتقاق أسماء الله للزجاجي : ٢٥٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٨٠ ، والإنصاف ١/٦ ، والتبيين : ١٣٢ ، وائتلاف النصرة : ٢٧ . وتأمل الحاشية (٣) من التبيين : ١٣٢ ، وانظر كلاماً جيداً للدكتور محمد خير الحلواني في كتابه الخلاف النحوي : ٢١٦ حول هذه القضية .

(٣) انظر سر الصناعة ١/١٥٠ .

(٤) قوله: « كما أنها في بنت مكسورة » ساقطة من نسخة (ش)، وانظر المخصص ١٣/١٩٤ .

(٥) في الصحاح (شكس): « رجلٌ شَكْسٌ ؛ أي : صعب الخُلُق ... وحكى الفراءُ : رجلٌ شِكْسٌ ، وهو القياسُ » .

(٦) النِّكْسُ : أضعف السِّهام ، وقيل: هو السَّهْمُ الذي يُنكَسُ أو ينكسر فُوقُهُ فيجعل أعلاه أسفله. وهو أيضاً : الرجل الضعيفُ (اللسان ـ نكس) .

وجَدْنَاهم يقولون[1]: أُخْتٌ ، فلو كان « ابنٌ » (فِعْلاً) لقولهم: بِنْتٌ ، لكان « أَخٌ » (فُعْلاً) لقولهم: أُخْتٌ ، فكما لا يجوزُ أن يكونَ « أَخٌ » (فُعْلاً) وإنْ جاء أُخْتٌ ، كذلك لا يجوزُ أن يكون « ابنٌ » (فِعْلاً) وإن قيلَ: بِنْتٌ . وكما لا يجوزُ / لِقَائِلٍ [٣٠/أ] أنْ يقولَ: إنَّ « أَخٌ » (فُعْلٌ) لفتحةِ الفاء منها ، كذلك لا يجوزُ أن يُقال في « ابن »: إنَّها (فِعْلٌ) لفتحةِ الفاء منها في قولهم: بَنُون ، وكما دلَّ على قولُهُم : آخَاء فيما أَنْشَدَنَاهُ أبو بكرٍ[2] عن أبي العبَّاسِ[3]:

وَجَدْتُمْ بَنِيكُمْ دُونَنَا إِذْ نَسَبْتُمُ　　　وَأَيُّ بَنِي الآخَاءِ تَنْبُو مَنَاسِبُهْ

على أنَّ « أَخٌ » (فَعَل) ، كذلك يدلُّ « أبْنَاء » على أنَّ ابناً أصلُ وزنِهِ (فَعَل) ؛ لِمَا ذَكَرْنا من أنَّ باب أفْعَال (فَعَل) ، فكما أنَّ « أيدياً » حُكِمَ من أجله أنَّ « يَداً » (فَعْلٌ) للحَمْلِ على الأكثر ، كذلك حُكِمَ لـ« أبناء » أنَّ واحدَهُ (فَعَلٌ) ؛ لأنَّ (أَفْعُلٌ) بابُهُ (فَعْل) ، كما أنَّ (أفعال) بابُهُ (فَعَل) .

فأمَّا قولُهُم: بَنَاتٌ في جمع بِنْت ، فهو ممَّا يدلُّ على ما قلنا من أنَّ أصلَ الفاء من « ابن » الفتحُ ، ورُدَّ في الجمع إلى أصل بِنَاءِ المذكَّر ، كما رُدَّ « أُخْت » إلى أصل بِنَاءِ المذكَّر (فقيلَ : بَنَاتٌ كما قيل : أَخَوَاتٌ ؛ لأنَّ أصلَ بناء المذكَّر)[4] من

---

(١) في (ش) : « يقول » .

(٢) في (ش) : « فيما أنشدناه عن أبي العباس عن أبي عمر » ، وفي (ص) : « فيما أنشدناه عن أبي العباس عن أبي بكر » ، والتصحيح من المخصص ١٣/١٩٤ .

(٣) من الطويل ، وقد نسبه السيرافي في شرح الكتاب ٤/١٦١ (مخطوط) إلى الفرزدق ، ولم أقف عليه في ديوانه المطبوع ، ونسبه ابن جني في الخصائص ١/٢٠١ إلى بشر بن المهلب ، وفي ١/ ٣٣٨ منه نسبه إلى بعض آل المهلب . وانظر الشاهد في: المسائل العضديات : ٦٣، والشيرازيات : ٨٦ (مخطوط) ، وسر الصناعة ١/١٥٠ ، وشرح التصريف الملوكي : ٣٩٨، واللسان (أخو) .

(٤) ساقط من نسخة (ص) .

كلٌّ واحدٍ منهما (فَعَلٌ) لِمَا قدَّمْنَا .

وهذا الضَّرْبُ من الجمع أعني الجمعَ بالألف والتَّاء قد يُرَدُّ فيه الشَّيءُ إلى أصله كثيراً ،كرَدِّهِم اللاَّماتِ السَّاقِطَةِ في الواحد له نحو قولهم في « عِضَةٍ » : عِضَوَاتٌ ، و « أُخْتٌ » : أَخَوَاتٌ ، فكما رُدَّ الحرفُ الأصليُّ فيه ،كذلك رُدَّت الحركةُ التي كانت الأصلَ في بِنَاءِ المذكَّر . فقد تبيَّنَ مِمَّا ذكَرْنَا أنَّ ابْناً أصلُ بنائِهِ (فَعَلٌ) .

أمَّا الدَّلالةُ على أنَّ حركة الفاء بالفتحة فقولُهُم : بَنُون .

وأمَّا الدَّلالةُ على حركة العين بالفتح فـ(أَفْعَالٌ) .

فتبيَّنَ أنَّ تجويزَه في « ابن » أنَّهُ (فِعْلٌ) خطَأٌ ، وكذلك تبيَّنَ أنَّ استدلالَه بقولهم : بِنْتٌ على أنَّ أصلَ وزنِ « ابن » يجوزُ (أن يكون فِعْلاً خطأٌ .

فأمَّا قولُهُ في اللاَّم المحذوفة من « ابن » : إنَّه يَحتَمِلُ عنده أن يكونَ واواً أو ياءً ، وإنَّهما عنده متساويان في الحذف)[1]، فليس الأمرُ عندي كما قال ، والمحذوفُ الواوُ دون الياء لِمَا أَذْكُرُهُ لَكَ[2] . الدَّليلُ على أنَّ المحذوفَ (من « ابن » واوٌ : أنَّ هذه الأشياءَ المحذوفةَ إذا أُريدَ عِلْمُ المحذوف منه)[3] أَهُوَ ياءٌ أو واوٌ أو غيرُ ذلك ، وَجَبَ أن يُنظَرَ في تثنيتِهِ، أو جمعِهِ بالتَّاء، أو فِعْلٍ مأخوذٍ منه، أو جمعِهِ المكسَّر. فإنْ وُجِدَ في أحد ذلك ياءٌ أو واوٌ أو غيرُ ذلك ، حُكِمَ على أنَّ المحذوفَ في الواحد هو ما يَظهَرُ في أحد هذه الأشياءِ ،كما حَكَمْتَ بـ « إِخْوَة » أنَّ

[معرفة الحرف المحذوف]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ش) . وانظر المخصص ١٣/١٩٥ .

(٢) في (ش): « لِمَا ذكرتُ لك » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ش) . وانظر المخصص ١٣/١٩٥ .

المحذوفَ واوٌ، وبـ « غَدَوْتُ » (أنَّ المحذوفَ من « غـدٍ » واوٌ)[1]، وبـ« دَمَيَان » أنَّ المحذوفَ من « دَمٍ » ياءٌ ، وبـ« عِضَوَات »[2] أنَّ المحذوفَ من « عِضَةٍ » الواوُ ، وليس في « ابن » شيءٌ من ذلك فيُستَدَلُّ منه على أنَّ المحذوفَ ياءٌ[3] أو واوٌ . فإذا لم يكن شيءٌ من هذا ،كان أولى الأشياء أن يُحمَلَ على نظيره ، فيُجعَلَ المحذوفُ كالمحذوف من نظيره ، ونظيرُهُ « أُخْتٌ » ؛ لأنَّه صفةٌ قد أُلحِقَت في التَّأنيث بـ « قُفْل » ،كما أُلحِقَت « بِنْتٌ » بـ « عِدْل »[4]. فالمحذوفُ من « أُخْت » الواوُ ؛ لقولهم: إِخْوَةٌ ، فكذلك ينبغي أن يكونَ المحذوفُ من « بِنْت » واواً .

[التاء في (بنت) بدل من الواو]

وشيءٌ آخَرُ يدلُّ على أنَّ المحذوفَ منه الواوُ دون الياء ، وهو قولُهُم: بِنْتٌ ، وإبدالُهُم التَّاءَ من لامه ، وهذه التاءُ[5] لا تخلو من أن تكون بدلاً من لام الفعل ، أو علامةً للتَّأنيث ، فلو كانت علامةً للتَّأنيث لانفتَحَ ما قبلها ،كما ينفتحُ ما قبلها في غير هذا الموضع ، فلمَّا لم ينفتح عَلِمْنَا أنَّهُ بدلٌ[6]، وأنَّه ليس على حدِّ طلحةٍ وثُبَةٍ[7]. وإذا كان بدلاً فلا يخلو من أن يكونَ من ياءٍ أو من واوٍ ، فلا يجوزُ أن يكونَ من الياء ؛ لأنَّا لم نجدهم أبدلُوا التَّاءَ من الياء إلاَّ في (افتَعَلَ) من اليسار

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) . وانظر المخصص ١٩٥/١٣ .
(٢) في (ش) : « ويعضد ذلك أن المحذوف ... » .
(٣) في (ش): « تاءٌ » وهو خطأ .
(٤) انظر سر الصناعة ١٤٩/١ .
(٥) في (ش) : « الواو » .
(٦) قال ابن جني في سر الصناعة ١٤٩/١: « وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث كما يظنُّ مَن لا خبرةَ له بهذا الشَّأن ؛ لسكون ما قبلها ، هكذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح ... على أن سيبويه قد تسمَّحَ في بعض ألفاظه في الكتاب فقال: هما علامتا تأنيثٍ ، وإنما ذلك تجوُّزٌ منه في اللَّفظ ؛ لأنَّه أرسله غفلاً ، وقد قيَّده وعلَّله في باب ما لا ينصرف » .
(٧) الثُّبة : الجماعة ، وهو أيضاً: وسطُ الحوض الذي يثوبُ إليه الماء . الصحاح (ثبا) .

ونحوه[١]، وفي حرفٍ واحدٍ وهو قولُهُم : « أَسْنَتُوا »[٢].

فأمَّا أصلُ إبدال التَّاء من الواو دون الياء فذلك كثيرٌ جداً ، فعَلِمْنَا بذلك أنَّ التَّاءَ في « بِنْت » بدلٌ من واوٍ ،كما كانت في « أُخْتٍ » كذلك ، وكما كانت في « هَنْتٍ »كذلك . والدَّليلُ على أنَّ التَّاءَ في « هَنْت » بدلٌ من الواو قوله[٣]:

... ... عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعُ

فالتَّاءُ بدلٌ من الواو وذلك / فيه وفي « أُخْتٍ » بيِّنٌ ؛ لأَخَواتٍ وهَنَواتٍ ، [٣٠/ب] وكذلك في « بِنْت » ، تقول في بِنت: إنَّها بدلٌ من الواو قياساً على هذا الكثير ، وكذلك في « كِلْتَا » تقول: إنَّهَا بدلٌ من الواو، وأنَّ الألفَ في « كِلا » منقلبةٌ عن واوٍ لإبدالِكَ التَّاءَ منها في « كِلْتَا » ، ولذلك مثَّلَهُ سيبويه[٤] بـ« شَرْوَى » .

---

(١) قال ابن جني : « وقد فعلوا هذا أيضاً في الياء ، وأجروها مُجرى الواو ، فقالوا في (افتعل) من اليُبْس واليُسْر: اتَّبَسَ واتَّسَرَ ، وذلك لأنهم كرهوا انقلابها واواً متى انضمما قبلها في نحو: مُوتَبِس ، وألفاً في : ياتَبِس ، فأجروها مُجرى الواو فقالوا : اتَّبَسَ واتَّسَرَ » . سر الصناعة ١٤٨/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٣٩/٤ ، ٤٢٤ . قال أبو سعيد في شرح الكتاب ٢٠٤/٥ ـ ٢٠٥ : « وذلك قولهم: أسنتوا إذا صابهم القحط والسنة ، وكان ينبغي أن يكون: أسنى القومُ يُسنون ؛ لأنه أفعل من (سنه)، وأصلها على هذه اللغة : (سَنَوَة) ، ألا ترى أنه يقال: سنةٌ وسنوات ، ولكنهم قلبوا منها تاءً فرقاً بين معنيين ؛ وذلك أنه يقال: أسنى القومُ يُسنون إذا أتى الحول عليهم ، وهو السنة ، فإذا أصابتهم السنة الشديدةُ قالوا: أسْنَتوا ؛ لأنهم لو قالوا: أسنوا في القحط والسنة المجدبة لالتبس بحلول السنة عليهم ... » . وانظر: المسائل الحلبيات : ٣٤٥ ، والمفردات : ٤٣٠ ، والتاج (سنو) .

(٣) عجز بيتٍ من الكامل ، وهو في الكتاب ٣٦١/٣ . وتصدره :

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي

وانظر : المقتضب ٢٧٠/٢ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، وسر صناعة الإعراب ١٥١/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٩٧ ، وشرح التصريف الملوكي: ٢٩٩، وشرح المفصل ٤٤/١٠ . وهنوات: كناية عن الأفعال التي يستقبح ذكرها .

(٤) قال : « وصارت التاءُ بمنزلة الواو في (شَرْوَى) » . الكتاب ٣٦٤/٣ ، وهي عنده (فِعْلَى) ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنها (فِعْتَل)، وأن التاء فيها علَمُ تأنيثها ، فهي زائدة . قال أبو علي في المسائل البصريات ٧٩١/٢ : « فأما قول أبي عمر: إنه (فِعتل) فلا يتجه ؛ لأن التاء لا تزاد في الأوساط في الأسماء ... » ، وقال ابن جني في سر الصناعة ١٥١/١ : « ويشهد بفساد هذا القول أن التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا وقبلها فتحة ...» وانظر: شرح التصريف الملوكي : ٣٠٠ .

فإن قال قائلٌ : إذا كانت (التاء في « أُخْت »)[١] وما أشبهه للإلحاق كما ذَكَرْتَ[٢] دون التَّأنيث ، فهلاَّ أَتيتَ في الجمع بالتَّاء في نحو « أَخَوَات » و « بَنَات»، و لم تَحذِفْ كما لا تَحْذِفُ سائرَ الحروفِ الملحَقَةِ في هذا الجمع ولا في الإضافةِ ؟

فالجوابُ : أنَّ هذه التَّاءَ للإلحاق كما قلنا . والدَّليلُ عليه ما قدَّمْنا . وإنَّما حُذِفَ في الإضافة وهذا الضَّرْبِ من الجمع ؛ لأنَّ هذا البناءَ الذي وقع الإلحاقُ فيه إنَّما وقع في بناء المؤنَّث دون المذكَّر ، فصار البناءُ لَمَّا اختصَّ به المؤنَّثُ بمنزلة ما فيه علامةُ التَّأنيث، فحُذِفَت التَّاءُ في الموضعين (لذلك ، لا لأنَّه للتَّأنيث . وغُيِّرَ البناءُ في هذين الموضعَين)[٣]، ورُدَّ إلى التَّذكير من حيث حُذِفَت علاماتُ التَّأنيث في هذين الموضعين ؛ لأنَّ الصِّيغةَ قامت مَقامَ العلامة ، فكما غُيِّرَ ما فيه علامةٌ بحذفها ،كذلك غُيِّرَت هذه الصِّيغةُ بردِّها إلى المذكَّر ؛ إذ كانت الصِّيغةُ قد قامت مَقامَ العلامة[٤] . فمِن حيث وَجَبَ أن يقالَ: طَلَحَاتٌ وطَلْحِيٌّ ، وجَبَ أن يقالَ: أَخَوَاتٌ وأَخَوِي ، فَافْهَمْ ذلك .

وأمَّا قولُ يُونُس[٥] في الإضافة إلى أُخْت : أُخْتِيٌّ ، فلا يجوزُ ،كما لا يجوزُ في الإضافة إلى طَلْحَة (إلاَّ الحذفُ)[٦]؛ لِمُعَاقَبَةِ الياءَين هاءَ التَّأنيث في مثل قولهم :

---

(١) ما بين القوسين ساقط من النسخة (ش) .

(٢) العبارة في (ش) : « كما ذكرت لك » .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

(٤) كلمة « العلامة » ساقطة من النسخة (ش) ، وفي المخصص ١٣/١٩٦: « مقام المذكر » .

(٥) الكتاب ٣/٣٦١ . قال سيبويه: « وأما يونس فيقول: أختيٌّ ، وليس بقياس » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ش) . وانظر المخصص ١٣/١٩٦ .

زِنْجِيٌّ وزِنْجٌ ، ورُومِيٌّ ورُومٌ[(١)] ، فصار بمنزلة « تَمْرة ، وتمر » ؛ لأنَّ حذفَهَا يدلُّ على التكثير، وإثباتَهَا يدلُّ على التّوحيد ، فلهذا لم تثبُت التّاءُ مع ياءَي الإضافة ، وأُلحِقَت علامتا التّأنيث الأُخْرَيَان بالتّاء ، فأزِيلَتَا في الإضافة ،كما حُذِفَت هي .

فأمّا حذفُ هذه العلاماتِ في الجمع بالألف والتّاء فلِئلاّ تجتمعَ علامتان للتّأنيث . وقد بيّنْتُ هذا الفصلَ بأكثرَ من هذا[(٢)].

فإن قال قائلٌ : فقد قالوا ثِنْتَين[(٣)]، وقد أنشدَ سيبويه[(٤)]:

ظَرْفُ عَجُوْزٍ فِيْهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

فأبْدَلُوا التّاءَ من الياء التي هي لامٌ ؛ لأنّهَا من ثَنَيْتُ ، فهلاّ جاز عندك على هذا أن تكونَ التّاءُ في « بنت »[(٥)] بدلاً من الياء ،(كما كانت في « ثِنْتَين » بدلاً من

---

(١) زنج وروم اسم جنس جمعي ، وهو مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً ، وهو هنا بالياء لأنها تشبه تاء التأنيث في هذا الموضع .

(٢) قال أبو علي في المسائل البصريات ٢/٧٩١: « ألا ترى أن علامة التأنيث إذا لحقت مع علامة التأنيث كان أفحشَ من أن تلحق علامة النسبة ؛ لأن علامة النسبة وإن كانت عاقبت تاءَ التأنيث فنزلت منزلتها في (رومي) و(روم) كما قالوا: شعيرة وشعيرٌ فتعاقبا لجري أحدهما مجرى الآخر ، ولم يجتمعا ... » .

(٣) انظر الكتاب ٣/٣٦٣ .

(٤) الكتاب ٣/٥٦٩ ، ٦٢٤ . والبيت لخطام المجاشعي ، ويُنسب لدُكين ، وجندل بن المثنى الطهوي، ولسَلْمى الهذلية ، ولشماء الهذلية ، وقيل غير ذلك . وانظر : إصلاح المنطق : ١٨٩ ، والمقتضب ٢/١٥٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٦١ ، والتنبيهات للبصري : ٢٩١ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٨ ، وشرح المفصل ٤/١٤٤ ، والخزانة ٧/٤٠٠ . (وراجع تخريج الدكتور الطناحي الوافي للبيت في حاشية أمالي ابن الشجري)

والظرف : وعاء كل شيء ، وخص ظرف العجوز لأنها لا تستعمل طيباً ولا غيره مما تصنع به النساء للرجال، ليأسها منها ، وإنما تدخر فيه ما تتعانى به من الحنظل وغيره .

(٥) قوله : « في بنت » ساقط من (ش) .

الياء)[1]، وكما أنّهَا في « اسْتَنُوا » بدل منها ؟

فالجوابُ : أنّهُ لا يَلزَمُ أن تكونَ التّاءُ في « بِنْت » بدلاً من الياء ،كما كـانت في « ثِنْتَين » بدلاً منها . وإنْ أجازَهُ مُجيزٌ لهذا ،كان غيرَ مُصيبٍ ؛ لِتَرْكِهِ الأكثَرَ إلى الأقلّ ، والشّائعَ إلى النّادرِ . ألا ترى أنَّ إبدالَ التّاء من الواو قد كثُرَ ، فحَمْلُ « بِنْت » على الأكثر أولى من حَمْلِهِ على الأقلّ . ألا ترى أنَّ القياسَ يجبُ أن يكونَ على الأكثر حتّى يَمْنَعَ منه شيءٌ ، ولم يمنَعْ شيءٌ في « بِنْت » من حَمْلِ لامِهِ على أنّهُ واوٌ ، بل قَوّاه قولُهُم: أُخْتٌ وهَنْتٌ وكِلْتَا ، وكثرةُ إبدالِ التّاء من الواو في غير هذا الموضع . فأمّا « اسْتَنُوا » فالتّاءُ مبدَلَةٌ عن ياءٍ منقلبةٍ من واوٍ ، فليس إبدالُ التّاءِ من الياء بكثير فَيَسُوغُ أن يُحمَلَ عليه هذا الحرفُ .

فإن قال قائلٌ : فقد قالوا : كانَ من الأمرِ كَيَّة وكَيَّة ، وذَيَّة وذَيَّة[2]، ثمَّ خفّفُوا فقالوا : كَيْتَ وكَيْتَ ، فأبْدَلُوا التّاءَ من الياء ، فهلاّ أجَزْتَهُ في « بِنْتٍ » على هذا ؟

فالجوابُ عن ذلك : أنَّ ذلكَ لا يجوز من أجلِهِ في « بِنْتٍ » إبدالُ التّاء من الياء؛ لأنَّ هذه أسماءٌ غيرُ متمكّنة ، والأسماءُ التي ذَكَرْنَاهَا من « أُخْتٍ » و « هَنْتٍ » متمكّنَةٌ ، فحَمْلُ المتمكّنِ على المتمكّنِ أولى من حَمْلِهِ على غير المتمكّنِ ؛ لأنّهُ أقرَبُ إليه ، وأشْبَهُ به .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، ومن عبارة المخصص أيضاً ١٩٦/١٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٧٠/٢ ، ٣٦٣/٣ ، والمسائل العضديات : ١٤٣ ، والمخصص ١١٩/١٦ .

فأمَّا حكايةُ أبي إسحاقَ[1] عن الأخفش أنَّهُ يختارُ أن يكونَ المحذوفُ من « ابن » الواوَ ، فما أَعْلَمُ الأخفشَ نصَّ على هذه المسألة أنَّ الاختيارَ / عنده أنْ يكونَ الواوَ ، وأنَّهُ يُجيزُ أنَّ المحذوفَ الياءُ ، لكنَّهُ قال في جملة المحذوفات : إنَّ الاختيارَ أن يُحمَلَ على أنَّهُ الواوُ ؛ لأنَّهُ أثقَلُ ، وحذفُهَا أولى . ولا أعْلَمُهُ أجاز في نفس هذه المسألة الأمرَين جميعاً ، وإنْ أجازه فإنَّما قاسَهُ على هذا الذي قلنا: إنَّ القياسَ لا ينبغي[2] أن يكونَ عليه . [٣١/أ]

فأمَّا قولُهُ[3]: « الياءُ تُحذَفُ أيضاً لأنَّهَا تَثْقُلُ » فغيرُ مدفوعٍ .

فأمَّا ما استدلَّ به على ذلك من قوله: « لأنَّهم قد أجمعوا أنَّ المحذوفَ الياءُ ، وأنَّ لهم مع الإجماع دليلاً قاطعاً وهو (يَدَيْتُ إليه يداً) » . فالإجماعُ منهم لم يسبق هذا الدَّليلَ ، وإنَّما الإجماعُ عنه[4] وقَعَ ، ولولا هذه الدَّلالةُ ما وقَعَ هذا الإجماعُ ، فلا وجهَ لتقديم الإجماع على السَّبب الذي عنه وقَعَ ، وعلى ما لو خالَفَ معه مُخالِفٌ لم يَسُغْ له الخلافُ من أجله .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٣١ .
(٢) في (ش) : « لا يمنع » .
(٣) أي : أبو إسحاق الزجاج .
(٤) في (ص) : « عنده » ، وكذلك في الموضع التالي .

المسألة الرَّابعة عشرة

قال[1] في قوله ﷻ : ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّيْنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [البقرة : ٦١] :

« القراءةُ الْمُجْمَعُ عليها في « النَّبِيِّين » و « الأنبياء » طرحُ الهمزة ، وجماعةٌ من أهل المدينة يهمِزُون جميعَ ما في القرآن من هذا[2]، يقرؤون : ﴿ النَّبِيْئِيْنَ ﴾ و﴿الأَنْبِئاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾[3]، واشتقاقُهُ من[4] نَبَأَ وأنبأ أي : أَخْبَرَ ، والأجْوَدُ تركُ الهمزة ؛ لأنَّ الاستعمالَ يُوجِبُ أنَّ ما كان مهموزاً من (فَعِيل) فجمعه (فُعَلاَء) مثل: ظَرِيفٌ وظُرَفَاءٌ ، ونَبِيءٌ ونُبَآءٌ[5]. فإذا كان من ذوات الياء فجَمْعُهُ (أَفْعِلاَء) نحو: غَنِيٌّ وأَغْنِيَاءٌ ، ونَبِيٌّ وأُنبِيَاءٌ .

وقد جاء (أَفْعِلاء) في الصَّحيح، وهو قليلٌ ، قالوا : خميسٌ وأَخْمِسَاء ، ونَصِيبٌ وأَنْصِبَاءٌ . فيجوزُ أن يكونَ « نَبِيٌّ » من « أنبأتُ » مِمَّا تُرِكَ همزُهُ لكثرة الاستعمال ، ويجوزُ أن يكونَ من « نَبَا يَنْبُو »[6] إذا ارتفَعَ ، فيكونُ (فَعِيلاً) من الرِّفْعَة » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٤٥ .

(٢) ومنهم الإمام نافع رحمه الله . انظر السبعة : ١٥٧ ، والحجة لأبي علي ٢/٨٧ .

(٣) سورة آل عمران : آية : ١١٢ . وفي نسخة (ص): « بغير الحق » وهو خطأ .

(٤) « من » ساقطة من (ش) .

(٥) كلمة « نبآء » ساقطة من (ش) .

(٦) في المعاني المطبوع : « نبأ ينبوءُ » .

قال أبو عليٍّ (أيَّدَهُ ا لله)[١] :

لا يخلو قولُهم: « النَّبيُّ » من أن يكونَ مأخوذاً من « النَّبأ » أو من « النَّبْوَة »[٢] التي هي ارتفاعٌ ، أو يكونَ مأخوذاً منهما ، فحَمْلُ اللامِ مرَّةً على أنَّهُ ياءٌ منقلبةٌ عن الواو ، ومرَّةً على أنَّها همزةٌ كـ« سَنَةٍ » و « عِضَةٍ » . فلا يجوز أن يكونَ مأخوذاً من « النَّبْوَةِ » ؛ لأنَّ سيبويه حَكَى أنَّ جميعَ العرب يقولون[٣]: « تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَةُ » . فلو جاز أن يكون مأخوذاً من « النَّبْوَةِ » التي هي بمعنى الارتفاع ، لَمَا أجمعَ الجميعُ على الهمز فيه ، وفي إجماعهم جميعاً على همز اللاّم من « تَنَبَّأَ » دليلٌ على أنَّ اللاّمَ همزةٌ .

ولا يجوزُ أن يكونَ مأخوذاً (من « النَّبْوَة » ، إذ لو كان مأخوذاً)[٤] منه لكان همزُهُ غلطاً ،كما أنَّ قولَ مَن قال : ﴿ وَلاَ أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ ﴾[٥] في : ﴿ وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ غَلَطٌ[٦]. فقد بَطَلَ بهذا أن يكونَ مأخوذاً من « النَّبْوَة » .

---

(١) في (ش) : « فا » رمزٌ للفارسي .

(٢) وبه قال ابنُ دريد في الجمهرة ١٠٢٨/٣ قال: « واشتقاق النبي من النُّبوِّ ، وهو العلو والارتفاع ، ومن همز اشتقه من النبأ ، وليس بالمأخوذ به ... » . وانظر حديثاً للفارسي في هذه المسألة في كتاب الحجة ٨٨/٢ ـ ٩٤ .

(٣) الكتاب ٤٦٠/٣ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٥) سورة يونس : آية : ١٦ . وهذه قراءةٌ منسوبة إلى ابن عباس رَضي ا لله عنهما والحسن وابن سيرين. انظر: مختصر الشواذ : ٥٦ ، والمحتسب ٣٠٩/١ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٦٤٠/١ .

(٦) وقال أبو عليٍّ في الحجة ٢٦٢/٤ : « فاما الهمز في « أدراكم » على ما يُروَى عن الحسن ، فلا وجهَ له ؛ لأن الدرءَ الدفعُ ... » .

وعلّق العلامة أبو الفتح بنُ جني في المحتسب ٣٠٩/١ على هذه القراءة بكلام نفيس قال فيه: « هذه قراءةٌ قديمةُ التّناكرِ لها والتَّعَجُّبِ منها . ولَعَمْري إنها في بادئ أمرها على ذلك ، غيرَ أنَّ لها وجهاً وإن كانت فيه صَنعةٌ وإطالةٌ ؛ وطريقُهُ: أن يكون أراد: ولا أدريتكم به ، ثم قلب الياء لانفتاح ما

ولا يجوزُ أيضاً أن تكونَ لامُهُ على وجهَين مرَّةً ياءً منقَلِبَةً عن الواو ، ومرَّةً همزةً كسَنَةٍ وعِضَةٍ ؛ لأنَّه لو كان كذلك لَمَا أجمَعَ الجميعُ على « تَنَبَّـأَ » ، ولَقَالَ البعضُ: تَنَبَّا ، والبعضُ : تنبَّأَ ،كما أنَّ البعضَ يقولون : مُسَانَاةٌ ، والبعضُ يقولُ : مُسَانَهَةٌ. فإجماعُ الجميع على الهمز في « تَنَبَّأَ مُسَيلِمَةُ » دليلٌ على أنَّ اللامَ همزةٌ .

ولا يجوز أن تكونَ واواً على حالٍ . ألا ترى أنَّه لو أجمَعَ الجميعُ في العِضَةِ والسَّنَةِ على « بَعِيرٌ عاضِهٌ »[1] و « مُسَانَهَةٌ » وسائرِ تصاريفِ هذا ، لعُلِمَ[2] أنَّ اللامَ هاءٌ ، ولم يجز على كلِّ حالٍ أنْ يكونَ اللامُ حرفَ لِينٍ ، فكذلك إذا أجمَعوا على الهمز في « تَنَبَّأَ » عَلِمْتَ أنَّ اللامَ لا يجوزُ (أنْ تكونَ غيرَ الهمزة . فقد ثَبَتَ بما ذَكَرْنا أنَّ « تنبَّأَ[3] » لا يجوزُ أنْ تكونَ)[4] لامُهُ حرفَ لِينٍ على حالٍ، وأنَّها همزةٌ أُلزِمَت التَّخفيفَ .

ويدلُّ أيضاً على أنَّ اللامَ همزةٌ [قولُهُم] : النُّبَآء ، ولو كانت اللامُ حرفَ

ـ قبلها ـ وإن كانت ساكنةً ـ ألفاً، كقولهم في يَيْئَسُ : ياءَسُ ، وفي يَيْبَسُ : يابَسُ ، وكقولهم : ضربَ عليهم سابّة ، وإنما يريد سيّة ، وهي (فَعلة) من سوَّيتُ ، فقلبت الواو ياءً ، وادغمت في الياء فصار: سيَّة ، ثم قُلبت الياء الأولى لانفتاح ما قبلها ـ وإن كانت ساكنةً ـ ألفاً . وقالوا في الإضافة إلى الحِيرة: حاريٌّ ، وإلى طَيِّئ : طائيٌّ ، وقالوا : حاحيتُ وعاعيتُ وهاهيتُ . والأصل : حيحيتُ وعيعيتُ وهيهيتُ، فقلبت الياءات السواكن في هذه الأماكن ألفاتٌ ، فكذلك قلبت ياء « أَدْرَيْتُكُمْ » ألفاً فصارت: أدْرَأتُكم ، وعلى ذلك أيضاً ما رَوَيناه عن قطرب: أن لغة عقيل أن يقولوا في أعطيتُكَ: أعطَأتُكَ ، فلما صارت « أدريتكم » إلى « أدْرَأتُكم » ، هُمِزَ على لغة مَن قال في الباز : البأز ، وفي العالم : العألم ، وفي الخاتم : الخأتم ، وفي التابل وتابلْتُ القِدرَ : التأبل ، وتأبلْتُ القِدرَ ... فهذا وإن طالت الصنعة فيه أمْثَلُ من أن تُعْطَى اليد بفساده وتركِ النظر في أمره » .

(١) إذا أكل العِضاه . الكتاب ٣/٣٣٦ .

(٢) كلمة « لعُلِمَ » ساقطة من (ش) .

(٣) في الأصل: « بتاً » وهو تصحيف .

(٤) ما بين القوسين ساقط من النسخة (ص) .

لِين ما جاز همزُها[١]، وقد تقدَّمَ[٢] أنه لا يجوزُ أن تكون كـ « سَنَة » .

فإن قلتَ : قد جاء في جمعِهِ « أنبِياء » ، وهذا الجمعُ في أكثر الأمر للمعتلِّ اللاَّم كـ « صَفِيٍّ » و « أصفياء » ، و « غَنِيٍّ » و « أغنياء » .

فالقولُ فيه : إنَّ الأصلَ في اللاَّم الهمزُ كما تقدَّمَ ، ولكن لمَّا أُبدِلَ / وأُلْزِمَ الإبدالَ ، جُمِعَ جمعَ ما أصلُ لامِهِ حرفُ علَّةٍ ،كما أنَّ « عِيْداً » لَمَّا أُلْزِمَ البدلَ جُمِعَ على « أَعْيَادٍ » ، وخالف « ريحاً » و « أرواحاً » . فـ « أَنبياء » لا يدلُّ على أنَّ (أصلَ اللاَّم من « نبيٍّ » حرفُ علَّةٍ ،كما أنَّ « أعياداً » لا تدلُّ على أنَّ)[٣] « عيداً » أصلُ عينِهِ ياءٌ ، لكنَّ الأصلَ الهمزُ ، وأُلزِمَ الإبدالَ ،كما أنَّ أصلَ « عِيدٍ » الواوُ ، وأُلزِمَ إبدالُها ياءً، ومع ذلك فقد قُرِئَ « أنبئاء » بالهمز[٤]، فهذا يدلُّ على أنَّ الأصلَ الهمزُ؛ إذ لو كان حرفَ علَّةٍ ما جاز همزُها، فـ « أنبئاء » نظيرُ « أخْمِساء » في جَمْعِ «خميس »، و « أنْصِبَاء » في جمع « نَصِيب » . وهذا الذي أَذهَبُ إليه في أنَّ « النَّبِيِّ » أصلُ لامه الهمزُ مذهبُ سيبويهِ[٥]، وهوالصَّحيحُ الذي لا يجوزُ غيرُهُ .

[٣١/ب]

---

(١) أي : إذا كانت اللام في المفرد حرف لين كـ(نبيٍّ وصفيٍّ) لم يجز همزها في الجمع ، وكان الجمع : أنبياء لا غير . وبما أنه قد جاء عنهم الهمز في الجمع فقالوا : النُّبأاء ، قال العبَّاسُ بن مرداس :

يَا خَاتَمَ النُّبَـآءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ ... بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا

فالمفرد إذن مهموزٌ (نبيءٌ) . ومَن قال في جمع المهموز أنبياء ـ والقياس نُبَآء ـ فقد شبهه بجمع فعيل إذا كان اسماً كنصيب وأنصباء . انظر الكتاب ٣/٤٦٠ ، وشرحه للسيرافي ٤/٢١٠ ، وراجع الحجة لأبي علي ٢/٩٠ .

(٢) في (ش) : « أو تقدم » .

(٣) ساقط من (ص) .

(٤) وهي قراءة نافع كما تقدم . انظر : السبعة : ١٥٧ .

(٥) الكتاب ٣/٤٦٠ ، وانظر التعليقة عليه ٤/٥٦ .

فإن قلتَ : فكيف حَكَى سيبويهِ[١] أنَّ بعضَ أهل الحجاز يقولُ : النَّبيءُ فيَهمزُ ، وقال فيه : « إنَّها ليست بجيِّدة » . ولو كان الأصلُ عنده الهمزَ، لكان « النَّبيءُ » عنده إذا هُمِزَ هو الجيِّدُ ؟

فالقولُ فيه : إنَّهُ إنَّما لم يَستَجدْهُ لِشُذُوذِهِ عن الاستعمال وإنْ كان مطَّرداً في القياس ، فمن هنا لم يَستَجِدْهُ كما لم يَستَجدْ « وَدَعَ » و « وَذَرَ » في ماضي: يَدَعُ ويَذَرُ ؛ لِشُذُوذِهِ عن الاستعمال وإنْ كان مطَّرداً في القياس ، فمن أجل هذا قال في قول مَن هَمَزَ « النَّبيءَ » : « إنَّهُ غيرُ جيِّدٍ » ، لا لأنَّ الأصلَ عنده غيرُ الهمز ، وكيف يكونُ الأصلُ عنده غيرَ الهمز ، وهو لا يُجيزُ في تحقير[٢] « النُّبُوَّة » إلاَّ الهمزَ، وكذلك في تكسيره .

قال سيبويه[٣]: « لو حَقَّرْتَ « النُّبُوَّة » لَهَمَزْتَ وذلك قولكَ : كانَ مُسَيْلِمَةُ نُبُوَّتُهُ نُبَيِّئَةَ سَوءٍ ؛ لأنَّ تحقيرَ « النُّبُوَّةِ »[٤] على القياس عندنا ؛ لأنَّ هذا البابَ لا يَلزَمُهُ البَدَلُ . وليس من العربِ أَحَدٌ إلاَّ وهو يقولُ : تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَةُ ، وإنَّما هو من أَنْبَأْتُ » .

وذهب[٥] في قول مَن قال : « أنبياء » إلى أنَّهُ مثل : عِيدٍ وعُيَيْدٍ وأعيادٍ ، كما

---

(١) قال في الكتاب ٣/٥٥٥ : « وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيءٌ وبريئة، وذلك قليلٌ رديءٌ » .

(٢) قوله: « في تحقير » ساقط من نسخة (ش) .

(٣) الكتاب ٣/٤٦٠ ، وانظر التعليقة عليه ٣/٣١٠ ، ٤/٥٦ .

(٤) في نسخة (ش) : « لأن تكسير النبوة » ومثله في الكتاب ٣/٤٦٠ ، وما أُثبت من (ص) وهو الصواب ، وانظر شرح السيرافي ٤/٢١١ .

(٥) أي : سيبويه .

قدَّمْنَا ، فقال : « ومَن قالَ : أَنْبِيَاءٌ فإنَّه يقولُ : كان مُسَيْلِمَةُ نُبَيُّ سَوءٍ » ،كما قال في عِيدٍ حين قال أَعْيَادٌ : عُيَيْدٌ .

قال[1] أبو عليٍّ : وماذَكَرْنَا من قول مَن قال : « أنبياء » أحدها[2] يدلُّ أيضاً على أنَّ اللاَّم همزةٌ ، و لم يحكِهِ سيبويه . فبَيِّنٌ من جميع ما ذكَرْنَا أنَّ مَن أجاز في « النُّبُوَّة » أنَّ لامَهُ حرفُ لِينٍ ، وأنَّهُ يجوزُ أن يكونَ مأخوذاً من « النَّبْوَةِ » مخطئٌ.

* * *

(١) « قال » ساقطة من (ص) .
(٢) كذا في (ص) ، وفي (ش) : أحد ما ...

المسألة الخامسة عشرة[١]

قال[٢] في قوله تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة : ٦٨] :

« و(بين) لا يكون إلاَّ مع اثنين ؛ لأنَّ « ذلك » يَنُوبُ عن الجُمَل ، تقولُ: ظَنَنْتُ زَيداً قائماً ، فيقولُ القائلُ : قد ظَنَنْتُ ذاكَ ، وقد ظَنَنْتُ ذلكَ » .

قال أبو عليٍّ (رحمه الله) :

[الكلام على (بين)]

أقولُ : « بين » اسمٌ يُستَعْمَلُ على ضربَين : مصدرٍ وظرفٍ ، وهما عندي وجميعُ بابهما يرجعُ إلى أصلٍ واحدٍ ؛ وهو الافتراقُ والانكشافُ .

فأمَّا الذي هو مصدرٌ فقالوا : بَانَ الْخَلِيْطُ بيناً[٣].

وأنشَدَ أبو زيدٍ[٤]:

فَبِيْنِي إنْ بَدَا لَكِ أنَّ بَيْناً   إذَا لَمْ تُقْلَ عِشْـرَتُهُ جَمَالُ

وقد قالوا : « بِنْتُهُ » . وأنشَدَ أبو زيدٍ[٥]:

---

(١) في (ص) تأخرت هذه المسألة فجاءت برقم [١٧] .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٥٠ .

(٣) قال أبو علي في الحجة ٣/٣٥٧ : « البينُ : مصدرُ بان يبينُ إذا فارق ، قال :

بَانَ الخَلِيْطُ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا   أَوَكُلَّمَا ظَعَنُوا لِبَيْنٍ تَجْزَعُ

وانظر اللسان ١٣/٦٤ (بينَ) .

(٤) النوادر : ١٨١ مع أبياتٍ أخرى منسوبة إلى جابر بن قَطَنٍ النَّهشليِّ .

(٥) النوادر : ٢٦٢ دون نسبة ، وهو في : المنصف ٣/٢٤ ، والخصائص ٢/١٤٩ ، والمخصص ١٢/٣٨. والغرب : دلوٌ عظيمة ، والجدول : النهر الصغير ، والمنجنون : الدولاب .

كَأَنَّ عَيْنَيَّ وَقَـدْ بَانُوْنِي
غَرْبَانِ في جَدْوَلٍ مَنْجَنُوْنِ

قال أبو عليّ : فهذا يتّجهُ على وجهَين :

أحدهما : أن يكونَ من باب سَارَ وسِرْتُهُ .

والآخَرُ : أن يكونَ أراد الحرفَ (فحذَفَهُ ، فلمَّا حذَفَ الحرفَ)[1] أوصَلَ الفعلَ .

وقال سيبويه[2]: « أَبانَ [الشَّيءُ] وأَبَنْتُهُ ، واستَبَانَ واستَبَنْتُهُ ، والمعنى واحدٌ ، وذا ههنا بمنزلة حَزِنَ وحَزَنْتُهُ في فعلتُ[3]، وكذلك بيَّنَ وبيَّنْتُهُ » .

وقولُهُم : بَانَ الأمرُ وأَبانَ[4] إنَّما معناه انكشَفَ وفارَقَهُ ما كان غَشِيَهُ من الإشكال بغيره ، والالتباسِ بسواه ، وكذلك : « بَانَ خليطُهُ » إذا فارقه .

وقال أبو زَيدٍ[5]: البَيُونُ : البئرُ الواسعةُ الرَّأسِ ، الضيِّقَةُ الأسفل ، التي إذا قامَ السَّاقي على شَفَتها لم يَرَ الماءَ . وأنشَدَ[6]:

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) الكتاب ٤/٦٣ .

(٣) « في فعلت » ساقط من (ش) .

(٤) انظر الجمهرة ٣/١٢٥٧ ، وما جاء على فعلتُ وأفعلتُ للجواليقي : ٢٧ .

(٥) لم أقف عليه في النوادر اعتماداً على فهارسه ، وعنه في المخصص ١٠/٣٦ ، وفيه : « بئر بيون : عميقة ، وقال مرة [أي : أبو زيد] : هي الواسعة ما بين الجيلين ، وأنشد ... » .وانظر التاج (بين)١٨/٨٠ وفيه : « وقال أبو مالك : هي التي لا يصيبها رشاؤها ؛ وذلك لأن جراب البئر مستقيم » .

(٦) رجز لم أقف على قائله ، وهو في سر الصناعة ٢/٧٤٦ عن أبي علي، وأنشده ابن سيده في المخصص ١٠/٣٦ نقلاً عن أبي زيد ، وشرح أبيات المغني ٧/٢٠٩ .

إنَّـكَ لَـو دَعَـوتَـنِي وَدُونِـي
زَوْرَاءُ ذَاتُ مَـنْـزَعٍ بَـيُـوْنْ
لَـقُـلْتُ لَـبَّـيْـهِ لِمَنْ يَدْعُـوْنِي

فهـذا أيضـاً ممـا ذَكَرْنَـاه لأنَّ أعلـى البئر فـارَقَ أسـفلَها ؛ لانهيـاره بـوُرُودِ السَّابلة[1] عليها والمستَقِينَ منها ، هذا الأكثرُ مـن أمـر الآبـار ، لا يكـادُ يُوَسَّعُ / [٣٢/ب] أعلى البئر ويُضَيَّقُ أسفلُهُ في الحفر قصداً .

وقال أبو زيدٍ[2]: « يقالُ : طَلَبَ الرَّجُلُ البائنةَ من أبويـه ؛ إذا طلَـبَ إليهمـا أن يبيِّناه بمال[3]، فيكون له على حِدَةٍ أو صدقة وحدها ، ولا تكون البائنةُ إلاَّ من الوالدين أو أحدهما . وقد أبانَهُ[4] أبواه إبانةً حتَّى بانَ هـو بذلـك يَبِـينُ بُيُونـاً » . فهذا أيضاً منه ؛ لمفارقة هذه الهبةِ أو الصَّدقةِ الهبـاتِ والصَّدقـاتِ الـتي تكـون مـن سائر الواهبين والمتصدِّقِين سوى الوالدين أو أحدِهما .

و « بَيْنُونَةُ » لاسمِ موضعٍ[5]، منقولٌ من مصدَرِ « بـان » ، كزيـدٍ في النَّقـل . أنشَدَ محمَّدُ بنُ الحسنِ[6] عن أبي زيدٍ[7]:

---

(١) السابلة : أبناء السبيل المختلفون على الطرقات في حوائجهم .
(٢) لم أقف عليه في النوادر ، والنص في التاج (بين) ٨٤/١٨ عن الفارسي عن أبي زيد .
(٣) في (ص) : « يبيناه بحال ومال » .
(٤) في (ص) : « بانه » .
(٥) وهو موضعٌ بين عُمان والبحرين ، وبينه وبين البحرين ستون فرسخاً . قال الأصمعي : « هـي آخر حدود اليمن من جهة عُمان ، وقيل : هي أرضٌ فوق عُمان تتصل بالشحر » . انظر معجـم البلـدان ٥٣٦/١ ، والتاج (بين) ٨٣/١٨ .
(٦) ابن دُريد ، ولم أقف عليه في الجمهرة .
(٧) أنشده ابن سيده في المخصص ٦٣/٢ عن ابن دريد ، وفي ١٢٩/١٥ عن أبي علي . والذَّماء : بقيَّةُ

يَـا رِيْـحَ بَيْـنَـوْنَـةَ لاَ تَذْمِيْنَا
جِئْـتِ بِأَلْـوَانِ الْمُـصَـفَّرِيْنَا

قال أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسن بنِ دُرَيدٍ[1]: « بَيْنُونَةُ : اسمُ موضعٍ بـين عُمَـانَ والبحرَين سِتُّونَ فَرسَخاً » ، وقـال: « جئـتِ بـألوانِ المصَفَّرِينَـا » [أي] : إنَّ هـذا الموضعَ كَدِرُ الهواء ، فأهلُهُ مُصْفَرُّوا الوجوه .

وقال أبو زيدٍ : « ذَمَتْهُ الرِّيحُ تَذْمِيه ذَمْياً إذا قَتَلَتْـهُ »[2]، وهـذا يـدلُّ علـى أنَّ الهمزةَ في قولهم « الذَّماء » منقلبةٌ عن الياء ؛ لأنَّ معنى ذَمَيْتُهُ : أَصَبْتُ ذَمَاهُ ، كمـا أنَّ رَأَسْتُهُ ورَأَيْتُهُ أَصَبْتُ رأسَه ورِئَتَهُ[3]. ولهذا المعنى الـذي ذَكَرْنَـا أنَّـهُ أصـلُ هـذا الكَلِمِ ، أُضِيفَ « بين » إلى ما دلَّ على أكثرَ مـن الواحـد في الأسمـاء ، ولم يُضَـف إلى الاسم المفرَد الدَّالِّ على الواحد ؛ لأنَّ ذلك ممتنعٌ في معناه . ألا تـرى أنَّـكَ لـو قلتَ : اجتماعُ زَيدٍ ، أو جَمَعْتُ زيداً ، لم يَسُغْ حتَّى تُضِيفَ عليه ما يزيدُ بـه علـى الإفراد ، وإنَّما مثَّلتُهُ بهذا ؛ لأنَّ الأشياءَ قد تُقَـرَّبُ وتُوَضَّـحُ بضمِّهَـا إلى أضدادهـا أوخلافها ، فكما لا يَسُوغُ إضافةُ الافتراق إلى المفـرَد غـيرِ الـدَّالِّ علـى الكـثرة ، كذلـك لم يَسُـغ أنْ يُضـافَ « بـين » إلى المفـرَد الـدَّالِّ علـى الإفـراد دون الكـثرة والزِّيادة على المفرَدِ .

= النَّفْس ، وهي الحركةُ أيضاً من ذَمَى يَذْمي . همزتُهُ منقلبة عن ياء ، كأنه قال : أيتها الريح لا تنزعي ذَمَاءَنا . انظر المقصور والممدود للفراء : ١١١ ، والجمهرة ١٠٦٤/٢ ، والمقصـور والممـدود لابـن ولاد : ٤٣ .

(١) الذي وقفتُ عليه في الجمهرة ١٠٢٨/٣ قوله: « وبينونةُ : موضعٌ » فقط .

(٢) انظر اللسان (ذمى) ٢٩٠/١٤ .

(٣) انظر الملاحن لابن دريد : ١٩ .

فإن قلتَ : فقد أقولُ : افتراقُ الجسمِ ، وبينَ الجسمِ ، فأُضيفُ إلى مفردٍ .

فإنَّما هذا لأنَّه جملةُ أجزاءٍ ، فهو كما تقولُ : بين القـوم ، وافـتراقُ القـوم ، فكما أنَّ الافتراقَ يكون بين الشَّيئين فصاعداً ، كذلك « بين » ، حكمُـهُ أن يكـونَ بين اثنين فصاعداً . هذا أصلُ (« بين » في اللُّغة[1]، ثمَّ لا يمتنع أن يُتَّسَـعَ فيـه كمـا اتُّسِعَ في غيره ، فيُستَعْمَلُ بغير هذا المعنى .

والذي[2] استُعمِلَ ظرفاً أصلُه الـذي هـو مصـدرٌ ؛ لأنَّ المصـادر هـي الأُوَلُ لغيرها من المشتقّات ، ولأنَّ المصادر قد استُعمِلَت ظروفاً في مواضعَ كثيرةٍ .

فإن قال قائلٌ : فهل تكونُ الأسماءُ الـتي تُستَعْمَلُ ظروفـاً مشـتقَّةً ؟ وكيـف يَسُوغُ ذلك فيها ؟

فالقولُ : إنَّ ما كان منها يُستَعمَلُ تارةً اسماً وتارةً ظرفاً فلم تـلزم الظرفيَّـةَ ، فتَبعُدُ بذلك مـن المتمكِّنـة كـ « إذ » ونحـوه ، لا يمتنـع أن تكـون مشـتقة كسـائر الأسماء التي لا تكون ظروفاً . ألا ترى أنَّ « أمام » و « خلف » و « قدَّام » و« وراء » و« أعلى » و « أسـفل » و « وسْـط » و « سـواء » كلُّهـا مشـتقَّةٌ ، وهـي مـع ذلـك ظُرُوفٌ ، وقد استُعمِلَت اسماً كما استُعمِلَت ظُرُوفـاً ، وكذلـك « بـين » في نحـو قوله: ﴿ **وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ** ﴾[3] قد استُعْمِلَت اسماً كما اسـتُعمِلَت ظرفـاً في نحو : بينهما مالٌ .

---

(١) في (ش) : « السعة » .

(٢) « الذي » ساقطة من (ش) .

(٣) سورة فصلت : آية : ٥ .

فأمّا قوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[1]، فَمَن نصَبَ فالمعنى فيه : لقد تقطّعَ الاشتراكُ بينكم ، ونصبُهُ على الظَّرف . وهذا كقوله : ﴿ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَّا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ ﴾[2]، وقوله : ﴿ وقِيْلَ ادْعُواْ شَرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيْبُوْا لَهُمْ ﴾[3]، و﴿ مَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمْ ﴾[4]، و﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِيْنَ اتُّبِعُوْا مِنَ الَّذِيْنَ اتَّبَعُوْا ﴾[5] في آيٍ كثيرةٍ تدلُّ على انقطاع الأسباب / بين الكفّار [٣٣/أ] والفُسَّاق ، وبين مَن كانوا يُظَاهِرُون معه على الكفر والفِسْق من رئيسٍ لهم يُعظِّمُونه ، أو وثَنٍ يعبُدُونه ، أو خليلٍ يُخالُّونَهُ .

فأمّا مَن رَفَعَ فقال : ﴿ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ ﴾[6] فهو عندي على أنّه جعل « بين » المستعمَل ظرفاً اسماً غيرَ ظرفٍ كقوله : ﴿ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ ، والدَّليلُ على ذلك : أنّه لا يخلو من أمرَين : إمّا أن تكون التي هي مصدرُ « بانَ بَيْناً » ، وإمّا أن تكون التي بمعنى الظَّرف .

فلا يَسُوغُ أن تكون التي هي مصدَرُ « بانَ » في المعنى ؛ ألا ترى أنَّ المرادَ تَقَطَّعَ الآن وَصْلُكُمْ[7]، وليس يُرادُ : تَقَطَّعَ افتراقُكم . هذا فاسدٌ في المعنى ، فإذا

---

(١) سورة الأنعام : آية : ٩٤ .
(٢) سورة فصلت : آية : ٤٨ .
(٣) سورة القصص : آية : ٦٤ . وفي (ش) كتبت : « وقل ادعوا » وهو خطأ .
(٤) سورة هود : آية : ١٠١ .
(٥) سورة البقرة : آية : ١٦٦ .
(٦) وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن عامر ، وحمزة . انظر السبعة: ٢٦٣ ، والحجة لأبي علي ٣٥٧/٣ . و « بينكم » هنا بمعنى وصلكم ، وهي من ألفاظ الأضداد تكون بمعنى الفراق ، وتكون بمعنى الوصال . انظر الأضداد للأصمعي : ٥٢ ، والأضداد لابن الأنباري : ٧٥ . وراجع درة الغواص : ٢٦٨ .
(٧) في (ش) : « تقطع الآن وصلكم قبلُ » .

كان كذلك ، ثَبَتَ أنَّهُ الذي يُستَعْمَلُ ظرفاً فاستُعمِلَ اسماً ورُفِعَ كما جُرَّ .

فإن قيلَ : فكيف جاز أنْ يُستَعْمَلَ الذي هو ظرفٌ بمعنى الوصل ، وقد قدَّمْتَ أنَّ أصلَ هذا الباب راجعٌ إلى الافتراق ، والوصلُ اجتماعٌ (وخلاف الافتراق) ؟[1]

فالجوابُ : أنّا قد قدَّمْنَا هذا وذَكَرْنَا مع ذلك أنَّهُ لا يمتنعُ أنْ يُتَّسَعَ فيه فيُستَعمَلَ في غير ذلك ، وهذا مِمَّا اتُّسِعَ فيه ؛ وذلك أنَّ « بين » لَمَّا كان أصلُها ما وصَفْنَاهُ ، وكَثُرَ استعمالُها ظرفاً بين الشَّيئين ومع الشَّيئين اللَّذَيـن بينهما ملابَسَةٌ ومخالَطَةٌ ، صار لذلك بمنزلة الوُصْلَةِ والاقترابِ بين الشَّيئين وإن كان أصلُهُ ومعناه الافتراقَ . فذاك الأصلُ ثمَّ اتُّسِعَ فيه بَعْدُ ، وهذا الاتِّسَاعُ إنَّما هو في المستَعْمَل ظرفاً دون التي هي مصدَرٌ ؛ لأنَّهُ في الاستعمال أكثَرُ . وهذا التَّوسُّعُ في الظُّرُوف وفي غيرها كثيرٌ .

[ما تضاف إليه بين]

والكَلِمُ التي تقَعُ بعد « بين » متَّصلةً بها على ضربَين : اسمٌ وجملةٌ ، والمفرَدُ لا يخلو أن يكون دالاًّ على واحدٍ أوعلى أكثَرَ من واحدٍ أو مثنًّى أو مجموعاً .

فإذا كان الاسمُ المضافُ إليه « بين » اسماً مفـرَداً دالاًّ على الواحد غيرَ دالٍّ على أكثَرَ منه عُطِفَ عليه اسمٌ آخَرُ ، لا يكونُ إلاَّ كذلك ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ من اقتضائها في إضافتها لمعناها الذي قدَّمناهُ أكثَرَ من الدَّالِّ على الواحد . وكان العطفُ عليه بالواو دون غيرها من الحروف العاطفة ، وذلك قولُنَا : المالُ بينَ زَيدٍ وعَمْرٍو، وبين رَجُلٍ وامرأةٍ ونحو هذا . وإنَّما كان العطفُ عليه بالواو لِمَا فيها من

---

(١) ساقطٌ من (ص) .

معنى الاجتماع ؛ ولأنَّ ذلك حقيقتُهَا وأصلُهَا ، وليس ذلك موجوداً في شيءٍ غيرِها من الحروف العاطفة ، وهذا موضعٌ يُحتاجُ فيه لِمَا قدَّمْنَا ذِكْرَه من معنى « بينَ » التي تدلُّ على الاجتماع .

فلو عُطِفَ فيه على المفرَدِ الاسمُ بحرفٍ غيرِ الواو ، لبَقِيَت إضافتُها كأنَّهَا إلى المفرَد . ألا ترى أنَّكَ لو جعَلْتَ موضعَ الواو الفاءَ ، لكان لِمَا فيها من معنى اتّباع الثَّاني الأوَّلَ ، لا يكونُ مجتمعاً مع المعطوف عليه ، وإذا لم يجتمع معه حَصَلَت الإضافةُ إلى مفرَدٍ دالٍّ على واحدٍ ، وإضافتُهَا إلى الواحدِ ممتنعٌ . ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : مرَرْتُ بزيدٍ أخِيكَ وصاحِبِكَ ، وأنت تريدُ نَعْتَهُ بالأُخُوَّةِ والصُّحْبَةِ جميعاً لكان العطفُ بالواو دون سائر أخواتها ؛ إذ كان الغرضُ أنَّهُ مستَحِقٌّ لهما معاً ، وكذلك الأفعالُ التي لا تقع إلاَّ من فاعلَين لا يجوزُ[1] العطفُ فيها لأحد الفاعلَين على الآخَرِ إلاَّ بالواو دون غيرها ؛ لأنَّكَ لو عطَفْتَ فيها لصارَتْ كأنَّهَا مُسنَدَةٌ إلى فاعلٍ واحدٍ ، وذلك فيها فاسدٌ ، وذلك نحو : الاشتراك ، والاختصام ، والاقتتال ، وما أشبه هذا . وما امتنَعَ مِمَّا ذَكَرْنَاه من العطف[2] بالفاء ، فهو من ثَمَّ أشدُّ امتناعاً ؛ إذ كان معناها من معنى الاجتماع أبْعَدَ ، وإلى الافتراق أقْرَبَ ؛ لِمَا تدلُّ عليه من التَّراخي والمهلة ، وليس ذلك في الفاء .

ومِمَّا يدلُّكَ على ما أَعْلَمْتُكَ من استعمالهم الواوَ حيث لا تَصْلُحُ الفاءُ : استعمالُهُم الفاءَ في جواب الشَّرْطِ إذا لم يَصْلُحْ ارتباطُ / الجملة التي بعدها [٣٣/ب]

---

(١) في (ش) : « ولا يكون » .

(٢) « من العطف » ساقط من (ش) .

بالشَّرط؛ لكونها من جملةٍ غيرِ مركَّبةٍ من الفعل والفاعل ؛ لَمَّا كان الغرضُ فيه اتّباعَهُ الشَّرطَ ، واتّصالَهُ به بلا مُهْلَةٍ ، ولم يُريدوا اجتماعَ الثّاني مع الأوّلِ ؛ لأنَّ ذلك خلافُ ما وُضِعَ عليه الشَّرطُ ، فكما لم تُستَعْمَل الواوُ حيث تُستَعْمَلُ الفاءُ في جواب الشَّرط لفَسَاد المعنى بذلك ،كذلك لا يجوزُ أن تُستَعْمَلَ الفاءُ[1] حيث تُستَعْمَلُ الواوُ فيما ذكَرْناه لفَسَادِ المعنى به ، وبُطلانِ الغرضِ المقصودِ له ، فلهذا عُطِفَ هذا الاسمُ هنا بالواو دون غيره .

فهذا جملةٌ من حكم هذا الحرف ، وأنا أذْكُرُ لكَ[2] من الزّيادة في شرحها ما يُقرَّرُ عندي من أصلها[3]؛ لِمَا وصفتُ من أمرها ؛ إذ كان القولُ عليها غيرَ مبسُوطٍ في كُتُبِ أصحابنا ، **فأقولُ** :

[الكلام على الواو]

إنَّ الواوَ ([4]إذا لم يكن بَدَلاً من حرفِ الجرِّ حرفٌ يَلزَمُ الدَّلالةَ على معنى الاجتماع ، كما أنَّ الفاءَ تختصُّ بمعنى الإتباع . وتكونُ على ضَربَين[5]:

ضَرْبٌ تجيءُ فيه بمعنى الاجتماع مُعَرًّى من العطف كقولهم : مَا صَنَعْتَ وأَباكَ[6]، وكقوله ﷻ : ﴿ **فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ** ﴾[7]، وما أنْشَدَهُ

---

(١) في (ص) : « أن تستعمل الفاء في جواب الشرط » .

(٢) في « ش » : « ذلك » ، وهي غير موجودة في (ص) .

(٣) في (ش) : « عندك » ، وفي (ص) سقط : « من أصلها » .

(٤) من هنا إلى قوله: « في موضع نصبٍ في ذلك الموضع » في صفحة : (٢٣٠) نقله ابن سيده في المخصص ١٤/٤٧ - ٤٨ دون عزوٍ مع تغيير في بعض ألفاظه .

(٥) انظر التعليقة ١/١٧٢ .

(٦) انظر الكتاب ١/٢٩٧ ، وسر الصناعة ١/١٢٦ .

(٧) سورة يونس : آية : ٧١ .

سيبويهِ من قوله[١]:

فَكُونُوا أَنـتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ　　مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

وجميعُ ما ذَكَرَه في هذا الباب[٢] وما يتّصِلُ به .

وضَرْبٌ آخَرُ تجيءُ فيه عاطفةً دالَّةً على الاجتماع كقولنا : أكرمْتُ زيداً وعمراً . فهذا الضَّرْبُ يوافقُ الأوَّلَ في الدَّلالة على الاجتماع ، ويُخالفُهُ في العطف ؛ لأنَّها في الأوَّل لم تُدخِلِ الاسمَ الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها ،كما فَعَلَت ذلك في الوجه الثّاني . وإذا كان كذلك عُلِمَ أنَّ معناها الذي تختصُّ به الاجتماعُ ، فالدَّليلُ على أنَّ الواوَ في الوجه الأوَّلِ الذي ذَكَرْنا ليست للعطف ، وأنَّها للاجتماع دونه: أنَّها لا تخلو عاطفةً من أحد أمرَين :

إمَّا أن تَعطِفَ مفرَداً على مُفرَدٍ يَشْرَكُهُ في إعرابه .

وإمَّا أن تَعطِفَ جملةً على جملة .

ولا قِسمَ لها ثالثاً في العطف ، فبَيِّنٌ أنَّها في قولِهم: « ما صَنَعْتَ وأَباكَ » وجميعِ الباب الذي يُسَمَّى « باب المفعول معه » لم تُشْرِك ما بعدها في إعراب ما

---

(١) من الوافر ، في الكتاب ٢٩٨/١ دون نسبة . وانظر مجالس ثعلب : ١٠٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٩/١ ، وسر الصناعة ١٢٦/١ ، ٦٤٠/٢ ، وشرح المفصل ٤٨/٢ . وفي النسختين جاء « كونوا » بدون الفاء ، وعليه ينكسر الوزن .

ويروى :

وَإِنَّا سَوفَ نَجْعَلُ مَوْلَيَيْنَا　　مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

وينسب إلى شعبة بن قمير كما في النوادر : ٤١٤ (وهو شاعر جاهلي أدرك الإسلام) ، وإلى الأقرع ابن معاذ بن سنان القشيري كما في اللآلي : ٩١٤ ، واسم الأقرع (معاذ) ، و « الأقرع » لقبٌ جرى عليه ، (وهو شاعرٌ أُمويٌّ) .

(٢) أي : سيبويه ، وانظر الكتاب ٢٩٧/١ - ٢٩٨ . وفي (ص) : « ما ذكره في هذا اللفظ » .

قبلها ، لكن تُعَدِّي الفعلَ إلى ما بعدها عند سيبويه[١] بتوسُّطِهَا ، كما يُتَعَدَّى إلى الاسم المستثنَى في الاستثناء بتوسُّطِ حرفه ، وبَيَّنَ أيضاً أنَّ الاسمَ المنتصبَ المفرَدَ المسمَّى مفعولاً معه ليس بجملةٍ فتكونُ الواوُ عاطفةً جملةً على جملةٍ .

فقد بَانَ من ذلك أنَّ الحرفَ هنا للمعنى الذي ذَكَرْنَاه دون العطف . وإنَّما قال النَّحويُّون في هذه الواو: إنَّهَا بمعنى « مع » ؛ لأنَّ معناها المصاحبةُ ، والمصاحبةُ كالاجتماع ، فلهذا قالوا: إنَّهَا بمعنى « مع » ، وسَمَّوا الاسمَ المنتصِبَ بعدها مفعولاً معه .

وقد جاءت لغير العطف أيضاً في نحو قوله ﷻ : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾[٢]، فهي في هذا الموضع لغير العطف . والدليل على ذلك أنَّ الجملة الواقعةَ بعدها[٣] ليست بداخلةٍ في إعراب الاسم الذي قبلها في اللَّفظ ولا الموضِعِ ، ولا معطوفةً على الجملة التي قبلها . إنَّما الكلامُ بمجموعُهُ في موضع نصبٍ لوُقُوعِهِ موقِعَ الحال . وكان هذا المعنى في الواو وحدَها ـ أعني

(١) قال في الكتاب ٢٩٧/١ : « والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها » ، وقال أبوسعيد السيرافي : « ومذهبه [أي: سيبويه] أنك إذا قلتَ:ما صنعتَ وأباكَ أن الأب منصوب بـ(صنعت)، وكان الأصل فيها: ما صنعتَ مع أبيك، ومعنى مع والواو يتقاربان ؛ لأن معنى مع الاجتماع والانضمام ، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه ، فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف في اللفظ ، والواو حرف لا يقع عليه الفعل ، ولا يعمل في موضعه، فجعلوا الإعراب الذي كان مع « مع » من النصب في الاسم الذي بعد الواو لما لم تكن الواو معربة ولا في موضع المعرب كما قالوا: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ... وكان الزجاج يقول : إنّا إذا قلنا : ما صنعتَ وأباكَ إنّا ننصبُ بإضمار كأنه قال : ما صنعتَ ولابَسْتَ أباكَ ... » شرح الكتاب ٧٩/٢ (مخطوط) ، وانظر النكت ٣٦٠/١ .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١٥٤ .

(٣) « بعدها » ساقطة من (ش) .

كونَهَا في الحال دون سائر أخَوَاتِهَا من الحروف العاطفة ــ لمطابقة معناها معنى الحال ، وتَعَرِّي سائرِ أخواتِهَا من ذلك . ألا ترى أنَّ الحالَ حُكمُهَا أن تكونَ مصاحِبَةً لذي الحال ، فإذا جاء منها شيءٌ ظاهِرُهُ بخلاف الاجتماع ، رُدَّ تأويلُهَا إليه ،كقول أهل العربيَّة في قولهم: « مَرَرْتُ برَجُلٍ معَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَداً »[1]، وفي نحو قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ﴾[2]، وقوله: ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ ﴾[3] ونحوِ ذلك أنَّ المعنى: مُقَدَّراً به الصَّيدُ غَداً ، ومُقَدَّراً لهما الخُلُودُ ، ومُقَدَّراً / هَدْياً . فلمَّا كان معنى الواو ما ذَكَرْتُ من الاجتماع ، وكان حُكمُ الحال ما وَصَفْتُ لكَ ، وقَعَت الجُمَلُ بعدها، وصارت هي معها في موضع الحال ، ومن أجل ما ذَكَرْتُ لكَ من تَعَلُّقِ الجملة التي دخَلَت الواوُ عليها في قوله : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ بما قبلها ، وكونِهَا معها في موضع نصبٍ مثَّلَهَا سيبويهِ بـ« إذ » فقال[4]: « كأنَّهُ قال: إذ طائفةٌ منهم » . فإنَّما مَثَّلَه هذا التَّمثيلَ لِيُعْلَمَ أنَّ تَعَلُّقَهَا مع ما دَخَلَت عليه بما قبلها ،كتَعَلُّقِ « إذ » مع ما يتَّصِلُ بها بما قبلها ، وكونُها في موضع نَصْبٍ ،ككون الواو مع ما بعدها في موضع نَصْبٍ به في هذا الموضع[5]) .

[٣٤/ب]

ولهذا المعنى الذي فيه عُطِفَ بها ـ دون أخواتها ـ أَحَدُ الفاعِلَين على الآخَرِ

(١) انظر الكتاب ٢/٤٩ ، والمسائل المنثورة : ٥٢ .
(٢) سورة الحشر : آية : ١٧ .
(٣) سورة المائدة : الآية : ٩٥ .
(٤) « فقال » ساقطة من (ص) . وانظر الكتاب ١/٩٠ .
(٥) إلى هنا نهاية نقل ابن سيدة في المخصص ، انظر ما سبق في حاشية ص: (٢٢٧) .

في الأفعال التي لا تكون إلا باجتماع اثنين فصاعداً نحو: اختَصَمَ زَيدٌ وعَمْرٌو ، واشتَرَكَ بَكْرٌ وخالدٌ ، والمال بين عبدالله وزَيدٍ . لا يجوز في شيءٍ من هذا دُخولُ حرفٍ من حروف العطف سواها ؛ لِمَا فيها من الاجتماع ؛ ولأنَّ هذه الأفعالَ وهذا الاسمَ - أعني « بين » - تقتَضِي هذا المعنى دون ما يُوجبُ المهلَةَ والتَّرَاخِيَ وغيرَ الاجتماع بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، ودون المعاني التي تدُلُّ عليها سائرُ الحروف العاطفةِ ، إلاَّ أنَّ الواوَ مع هذه الأفعالِ وفاعليها وهذا الاسمِ مع كونها بمعنى الاجتماع عاطفةٌ . وقد قَدَّمْنَا أنَّ دلالَتَهَا على الاجتماع فيها أَعَمُّ ؛ لأنَّهَا إذا كانت عاطِفَةً ، فهذا المعنى لازمٌ لها ، وقد تكونُ لِغَير العطف ، وهذا المعنى غيرُ مُفَارِقٍ لها . فقد تبيَّنَ من هذا أنَّ المعنى المختصُّ به هذا الحرفُ الاجتماعُ ، ولذلك لم يكن فيها دلالةٌ[1] على التَّرتيب ، ولذلك يستعملونها أيضاً في الموضع الذي يَقصِدُونَ فيها الجمعَ دون سائرِ حروفِ العطفِ كقولهم: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ .

قال سيبويهِ[2]: « الواوُ التي في قولكَ : مَرَرْتُ بعَمْرٍو وزَيدٍ إنَّما[3] جئتَ بهما لتضمَّ الآخِرَ إلى الأوَّلِ وتجمَعَهُمَا ، وليس فيه دليلٌ على أنَّ أحدَهما قبلَ الآخرِ » . وقد ذَكَرَ هذا المعنى فيها في عدَّةِ مواضِعَ من كتابه ، وهو قولُ جميعِ أصحابِهِ ، ولا أعلم للكوفيِّين خلافاً في ذلك . فليس في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا

---

(١) العبارة في (ش) : « ولذلك لم يكن فيه ما يعطف عليه دلالةٌ ... » .

(٢) الكتاب ٤/٢١٦ ، وانظر : ١/٢٩١ ، ٤٣٨ .

(٣) في (ش): « إذا » .

الَّذِيْنَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلى الْمَرَافِقِ ﴾[١] دلالةٌ من اللّفظِ تدُلُّ على أنَّ المذكُورَ أوَّلاً يجبُ أنْ يُبْدَأَ بهِ[٢] .

فإن قال قائلٌ : فما ذَكَرْنَاهُ من قوله : المالُ بينَ زَيدٍ وعَمْرٍو ، من أنَّهُ إذا أُضِيفَ إلى اسمٍ مفرَدٍ دالٍّ على الواحِدِ لَزِمَ أنْ يُعطَفَ عليه بالواو دون الفاء ؛ لأنَّ الواوَ تَجمَعُ ، والفاءُ لا تَجمَعُ ، بل تُفرِدُ[٣] أحدَ الشَّيئَين أوالأشياءَ بعد الآخَرِ ، وقد جاء : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ﴾[٤] ، وقد قال تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[٥] ، و « ذلك » اسمٌ مفرَدٌ[٦] ، وقد رُوِيَ قولُهُ[٧] :

بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ

فكيف أُضِيفَ « بين » في كلِّ ذلك إلى اسمٍ مفرَدٍ ؟

فالقول في ذلك : أنَّ « بينَ » أمرُهُ في الإضافة كما ذَكَرْناه لا يُضافُ إلى اسمٍ مفرَدٍ غيرِ دالٍّ على زيادةٍ على الواحد ؛ إذ إضافَتُهَا إلى الواحد ممتنعٌ في فحواه ومعناه والغرضِ فيه ؛ لِمَا ذَكَرْنَاه . فأمَّا قولُهُ ﷻ : ﴿ ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ﴾، فلمَّا كانت الهاءُ فيه ضميراً يَعُودُ إلى اسمٍ يُرَادُ به الجمعُ ، جازت الإضافةُ إليه من

---

(١) سورة المائدة : آية : ٦ .

(٢) في (ص) : « يجب ألاّ يبتدأ به » .

(٣) في (ش) : « تقرّ أحد الشيئين والأشياء ... » .

(٤) سورة النور : آية : ٤٣ .

(٥) سورة البقرة : آية : ٦٨ .

(٦) وهو إشارة إلى أوصافٍ وألوان . التعليقة على الكتاب ٣/٢٥٤ .

(٧) من الطويل لامرئ القيس في ديوانه : ٨ ، وهو مطلع معلقته . وصدره :

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيْبٍ ومَنْزِلِ

حيث جازت إضافةُ « بين » إلى الاسم الذي هذه الهاءُ عائدةٌ[1] إليه ، وكنايةٌ عنه؛ وذلك قولُه تعالى: ﴿ سَحَاباً ثِقَالاً ﴾[2]. ألا ترى أنَّ « سحاباً » جمعُ سَحَابَةٍ ، وهو كـ « جَرَادٍ » و « جَرَادَةٍ » ، وما أشبَهَ ذلك من الأسماء الدَّالَّةِ على الجمع ، ومنه قولُهُ تعالى : ﴿ فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ ﴾[3] بعد قوله : ﴿ فَتُثِيرُ سَحَاباً ﴾[4]

[٣٤/ب] / فمِن حيث صَلُحَت إضافةُ « بين » إلى « سَحاب » ؛ لأنَّه جمعُ سَحَابةٍ ، صَلُحَت الإضافةُ إلى ضميره . وأمَّا قولُهُ :

... ... بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فالرِّوايةُ التي لا نَظَرَ فيها بالواو ، وكذلك رواه الأصمعيُّ[5]. ومَن رواه بالفاء فلأنَّ « الدَّخُول » اسمٌ يقَعُ على مواضِعَ وأماكِنَ شتَّى ، فكأنَّهُ قال : بين هذه الأماكن[6].

وأمَّا قولُهُ : « بيني وبينه مالٌ » ، فمذهبُ سيبويه فيه[7] أنَّ « بين » الثاني متكرِّرٌ للتَّأكيدِ ،كما يُكَرَّرُ الشَّيءُ له ، ومعناه عندنا : بينَنَا مالٌ ، وهو بمنزلة

---

(١) في (ش) : « غاية » .
(٢) سورة الأعراف : آية : ٥٧ .
(٣) سورة الروم : آية : ٤٨ .
(٤) في (ش) : « بعد قوله: بينه » وهو خطأ .
(٥) وقال : « لا يقال: رأيتك بين زيد فعمرو » . انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ١٩، وانظر : التعليقة على الكتاب ٢٥٤/٣ .
(٦) في التعليقة ٢٥٤/٣: « فإنه ذهب بـ(حومل) مذهب المبهَم لما كان يقع على أماكن شتى، فكأنه قال: بين هذه الأماكن ، كقوله عز وجل: ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ وهو إشارةٌ إلى أوصافٍ وألوان » . قال الفراء : معناه: بين أهل الدَّخول فحومل ، وقال هشام بن معاوية الضرير : المعنى : بسقط اللوى ما بين الدَّخول إلى حومل ، فأسقَطَ . شرح القصائد السبع الطوال : ١٩ .
(٧) الكتاب ٤٠٢/٢ .

قوله: « أَخْزَى اللهُ الكاذبَ مِنّي ومنكَ »[1] ، وإنَّما هو: مِنَّا ، وكقول الشَّاعر[2]:

فَأَيِّي مَا وَأَيُّـكَ كَانَ شَرّاً   فَقِيدَ إلى الْمَقَامَةِ لاَ يَرَاهَا

وكقول الآخرِ[3]:

فَأَيِّي وَأَيُّ ابْنِ الْحُصَيْنِ وَعَثْعَثٍ

غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ بِالْحِلْفِ أَغْدَرَا

وإنَّما هو فأيُّنا ؛ ألا ترى أنَّ « أيّاً » لا تُضافُ إلى المفرَد إنَّما هو كبعضٍ من كُلٍّ ، فإضافتُهُ لا تكونُ إلى الواحد ، كما لا تكونُ إضافةُ « بين » إلى المفرَد ، والمرادُ به الواحدُ ، وإنَّما أُضِيفَا هنا إلى المفرَدِ المرادِ به الواحدُ ؛ لأنَّ الكلامَ محمولٌ على المعنى دون اللَّفظ ، وهو في المعنى مضافٌ إلى جمعٍ ،كما أنَّ « أيّاً » كذلك ، فلا يكون « بين » مضافاً إلى اسمٍ مفرَدٍ دالٍّ على الواحد إلاَّ أن يُعطَفَ عليه بالواو، كما لا يُضَافُ « أيٌّ » إلى المفرَدِ .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٠٢، ٤/٢٢٥ .

(٢) من الوافر ، وهو للشاعر المخضرم العبَّاس بن مرداس السُّلمي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . انظر ديوانه : ١٦٣ . وراجع : الكتاب ٢/٤٠٢ ، وشرح أبياته ٢/٩٣ ، وتحصيل عين الذهب : ٣٨٤ . والْمَقامة بالفتح : المجلس والجماعة من الناس ، وضبطها بعض الباحثين بالضم (الْمُقامة) ، وقد نصَّ ابن السيرافي على أنها (الْمَقامة) بالفتح . وروى ابن السيرافي والبغدادي بعد هذا البيت:

وَلاَ وَلَدَتْ لَهُمْ أَبَداً حَصَانٌ   وَخَالَفَ مَا يُرِيدُ إِذَا ابْتَغَاهَا

وهو مما قد أخل به ديوان العباس بن مرداس المجموع .

(٣) من الطويل ، وهو لِخِدَاش بن زهير ، انظر : الكتاب ٢/٤٠٣ ، وتحصيل عين الذهب : ٣٨٥ ، ورواية العجز في الكتاب :

غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ عِنْدَكَ أَعْذَرَا

والحِلْفُ : تعاهد القوم واصطلاحهم ، وأصله من اليمين لأنه يوكدها .

فأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[(١)] فإنّما أُضِيفَ « بين » إلى « ذلك » من حيث جاز إضافتُهُ إلى القوم ، وما أشبهَ « ذلك » من الأسماء التي تدلُّ على الكثرة وإنْ كانت مفرَدَةً . وإنّما جاز أن يكونَ قولُنَا « ذلك » يُرادُ به مرَّةً الإفرادُ ومرَّةً الجمعُ والكثرةُ ؛ لمشابهته الموصولةَ كـ« الذي » و« ما » ؛ ألا ترى أنَّ القبيلَين يشتبهان في دلالةِ كلٍّ واحدٍ منهما على غير شيءٍ بعينه[(٢)]. (و « الذي » و « ما » يَدلَّان على [غير][(٣)] شيءٍ بعينه)[(٤)]؛ ألا ترى أنَّهُ لا يَدُلُّ على زَيدٍ دون عَمْرو ، ولا على الفرس دون الرَّجُل ،كما أنَّ قولَنَا : « ذلك » وسائر المبهَمَة كذلك ، فلمَّا كان « الذي » و « ما » و « مَن » على ما وَصَفْتُ لكَ في باب الدَّلالة على الجموع والإفراد، وكانت مفرَدَةً، والمرادُ في إفرادها الجمعُ في نحو:﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾[(٥)]، وكمثل : ﴿ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾[(٦)]، و﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُوْنِ اللهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ وَيَقُوْلُوْنَ هَؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ ﴾[(٧)] ونحوِ ذلك ممَّا يَكثُرُ تَعْدَادُهُ ، وكانت المبهَمَةُ مثلَها في أنَّهَا لا تختصُّ بالدَّلالة نوعاً ولا شخصاً بعينه ، أُجريَت مُجْرَاها في أنَّ المرادَ فيما استُعمِلَ منه مُفرَداً (قد يكونُ لجماعةٍ)[(٨)] كالمبهَمَةِ الموصولة .

وهذا الذي ذَكَرْتُهُ لكَ من إجرائهم الأسماءَ التي لا تختصُّ بالدَّلالة شيئاً

---

(١) سورة البقرة : آية : ٦٨ .
(٢) انظر المسائل البغداديات : ٢٤٩ وما بعدها .
(٣) تكملة يستقيم بها السياق .
(٤) ساقط من (ش) .
(٥) سورة الزمر : آية : ٣٣ .
(٦) سورة البقرة : آية : ١٧ .
(٧) سورة يونس : آية : ١٨ .
(٨) ساقط من (ش) .

بعينه مُجْرَى الجمع وإن كان مُفرَدَ اللَّفظ واسعٌ مستَحْسَنٌ في جميع المبهَمَات ، وقد جاء في المختصِّ كرَجُلٍ والرَّجُلِ في نحو قوله تعالى : ﴿ إنَّ الإنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً ﴾[1]، هذا سِوَى ما كان منه في غير الإيجاب ، فمن المبهَمَةِ « كم » في قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لاَ تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً ﴾[2]، قال : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾[3]، ثمَّ قال: ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُوْنَ ﴾ ، وقال : ﴿ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾[4] بغير جمع اللَّفظ ، وقال: ﴿ ثُمَّ لاَ يَكُوْنُوْا أَمْثَالَكُمْ ﴾[5]. فهذا ليس كقوله[6]:

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِيْنَا

لِمَا فيه من الحسن والإبهام . وقال تعالى : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِيْنَ ﴾[7] ، وقال : ﴿ إنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إلاَّ آتِي الرَّحْمنِ

---

(١) سورة المعارج : آية : ١٩ .

(٢) سورة النجم : آية : ٢٦ .

(٣) سورة الأعراف : آية : ٤ .

(٤) سورة الطلاق : آية : ١٢ .

(٥) سورة محمد ﷺ : آية : ٣٨ .

(٦) رجزٌ قائله طُفَيلٌ كما في الجمهرة ١٠٤١/٢ ، والمحتسب ٨٧/٢ ، ونُسب في شرح أبيات سيبويه ٢١٢/١ إلى المسيب بن زيد مناة . وقد أنشده سيبويه في الكتاب ٢٠٩/١ . وانظر : المقتضب ١٧٠/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ١٦٩ . وقبله :

لاَ تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِيْنَا

الشاهد فيه وضع (الحلق) موضع الحلوق .

(٧) سورة الحاقة : آية : ٤٧ .

عَبْداً ﴾[1]. ألا ترى أنَّ هذه الأسماءَ حَسُنَ فيه هذا لَمَّا لم تكن لواحدٍ بعينـه ، ولا لنوعٍ وحدَه ، فكذلك « ذلك » لَمَّا كان مُبهَماً ، جاز أن يُرَادَ بـه الواحـدُ مـرَّةً ، وأكثرُ من الواحد مَرَّةً . وعلى هذا الحـدِّ صـار[2] فـاعلاً لـ « حَـبَّ » في قولهـم : حَبَّذَا ؛ ألا ترى أنَّه مَوضِعٌ يَقَعُ فيه الاسمُ العامُّ ،كما أنَّ فاعلَ « نِعْمَ وبِئْسَ » عامٌّ، قيلَ : حَبَّذَا هندٌ ، كما قيلَ : نعمَ زَيدٌ؛ / لأنَّه لَمَّا كان القصدُ به الجماعةَ أُجْـرِيَ مُجرَى أُولي وأُلاَء ، فلم يُغيَّر للتَّأنيث ،كما لم تُغيِّر هذه الأسماءُ له ، وقد ذَكَـرْتُ ذلك في المسائل[3]. [٣٥/أ]

ويدلُّكَ على ما ذَكَرْتُ من قصدهم بذلك الجمعَ وما زاد على الواحـد ، أنَّ رؤبَةَ لَمَّا قيلَ له في قوله[4]:

فِيْهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ

كَأَنَّهُ فِي الجِلْـدِ تَوْلِيْعُ الْبَهَقْ

إنْ أردْتَ الخطـوطَ وجَـبَ أن تقـولَ: كأنَّهَـا ، وإن أردتَ السَّـوَادَ والبَلَـــقَ وجَـبَ أن تقـولَ: كأنَّهمـا ، قـال: أردتُ كـأنَّ ذاكَ[5]. فعُلِـمَ بهــذا أنَّ العَــرَبَ يَقصِدُون بـ « ذلك » غيرَ المفرَدِ ، وأنَّـهُ قَصَـدَ هـذا المعنى ، وعليـه حَمَـلَ كلامَـهُ

(١) سورة مريم : آية : ٩٣ .
(٢) « صار » سقطت من (ش) .
(٣) أي : المسائل البغداديات : ٢٤٩ وما بعدها وراجع منها أيضاً ص : ٢٠٢ ففيها إشارة إلى آية المسألة ، وانظر المسائل الشيرازيات : ١١٨ (مخطوط) ، والمسائل العضديات : ٥٣ ـ ٥٤ .
(٤) ديوانه : ١٠٤ . والبَلَق : سوادٌ وبياضٌ ، والتوليع : هو ضروبٌ من الألوان ، والبَهَق : هو سوادٌ يعتري الجلد ، أو لونٌ يخالف لونه . المجمل ١٣٧/١ ، وفي المصباح المنير (بهق) : هو بياضٌ مخالفٌ للون الجسد وليس ببرص .
(٥) المروي أن أبا عُبيدة هو الذي سأل رؤبة . انظر: مجالس العلماء : ٢١١ ـ ٢١٢ ، وتخليص الشواهد: ٥٣ ، والخزانة ٨٩/١ .

وأضْمَرَه لدَلالة ما تقدَّم عليه ممَّا ذَكَرَه . ويَصلُحُ أن يَقَعَ قولُهُ « ذلك » عليه .

ويدلُّ أيضاً على ما ذَكَرْتُ من قصدهم بـ « ذلك »[١] إلى أكثرَ من الواحد قولُ القائل[٢]:

إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْـهٌ وَقَبَلْ

ألا ترى أنَّ « كِلاَ » لا تُضافُ إلى المفـرَدِ، فلـولا أنَّ المـرادَ بـ « ذلـك » غـيرُ الإفراد ما أضافَ « كِلاَ » إليه[٣]، فكذلك قولُنا في : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[٤]: إنَّ « بين » إنَّما أُضِيفَ إلى « ذلك » لأنَّ المرادَ بـه الزِّيـادةُ علـى الواحـد . ألا تـرى أنَّـهُ إشارةٌ إلى ما تَقَدَّمَ من قوله ممَّا دَلَّ على الفُرُوضِ والبكارة ، فلهذا أُضِيفَ « بـين » إليه ، كما أُضِيفَ إلى ضمير « سَحَاب »[٥] لَمَّا كان دالاًّ على الكـثرة ، وإلى غـير ذلك من الأسماء التي القصدُ فيها أكثرُ من الواحد .

فأمَّا قولُ أبي إســحاقَ[٦]: « إنما جاز: بين ذلك ، و(بين) لا يكون إلاَّ مـع اثنين » ، فعبارةٌ أطلَقَهَـا علـى جهـة التَّسـامُحِ . والتَّحقيـقُ في ذلـك أن يُقـالَ : لا يُضَافُ من الأسماء إلاَّ إلى ما دلَّ على أكثرَ من الواحد ، وهذا ما لاتضايُفَ فيه .

فأمَّا قولُهُ : « لأنَّ (ذلك) ينوبُ عن الجمل كقول القائل : ظَنَنْـتُ ذلـك » ،

---

(١) العبارة في (ش): « من قصدهم بقولنا بذلك إلى أكثر ... » .

(٢) من الرَّمَل ، وقائلهُ عبد الله بن الزِّبَعْرَى في ديوانه : ٤١ ، وقد أنشده المصنف في المسائل البغداديات : ٢٠٢ ، والمسائل الشيرازيات : ١١٩ (مخطوط) حين حديثه عن هذا الموضوع ، وانظر: شرح أبيات المغني ٢٥١/٤ .

(٣) قوله: « ما أضاف (كلا) إليه » ساقط من (ش) .

(٤) سورة البقرة : آية : ٦٨ .

(٥) في قوله تعالى : ﴿ ألم ترَ أنَّ الله يُزجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ﴾ ، وقد سبق ذكرها .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١٥٠/١ .

فلا يخلو « ذلك » فيما ذَكَرَه من قولهم : « ظننتُ ذلك » من أن يكـونَ إشـارةً إلى المصدر ، كمـا ذَهَـبَ إليـه سيبويهِ ، أويكـونَ نائبـاً عـن الجمـل ،كمـا قالـه أبـو إسحاقَ، أو يكونَ إشارةً إلى أحد المفعولين اللَّذَين يقتضيهما « ظننتُ » . لا تحتَمِلُ القِسمةُ غيرَ ذلك ، فلا يجوز أن يكونَ إشارةً إلى أحـد المفعولَـين ؛ لأنـه لـو كـان إشارةً إلى واحدٍ منهما لَلَزِم أن يُذكَرَ الآخَرُ ،كما أنَّكَ لو ذَكَرْتَ اسمَ المشار إليـه لَلَزِمَ فيه ذلك ،كما أنَّكَ لو ذَكَرْتَ المبتدأ لَزِمَـكَ فيـه ذِكْـرُ الخـبر ، أو يُعْلَـمُ مـن الحال ما يقومُ مَقَامَ ذِكْرِهِ[1]. فلا يجوزُ إذاً أن يكونَ إشارةً إلى واحدٍ منهمـا ، و لم يذهب إلى ذلك أيضاً أحدٌ عَلِمْنَاهُ . ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ نائباً عن الجملة هنـا ولا إشارةً إليها ، كما لم يَنُبْ عنها في غير هذا الموضع ؛ لأنَّهُ لو كان نائبـاً عنهـا لَلَزِمَ أن ينوبَ عنها في صلة « الَّذي » وأخواتها، وفي وصْفِ النَّكِـرَاتِ، والمواضـعِ التي تَقَعُ فيها الجمَلُ . ألا ترى أنَّ ما هذا نائبٌ عنه عند مَنْ ذَهَـبَ إلى هـذا مـن الجمل، يجوزُ ذلك كلُّهُ فيه ، و لم يمتنع منه .

فإن قال قائلٌ : إذا كانت الجمَلُ تَقَعُ موقِعَ المفرَدة في مثل : مَـرَرْتُ برَجُـلٍ (يقومُ ، ومررتُ برجل)[2] يَقُومُ أَخُوهُ ، ورأيـتُ رَجُـلاً أَبـوهُ مُنْطَلِـقٌ ، و﴿ **هَـٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ** ﴾[3] فَهَلاَّ جاز وُقُوعُ المفرَدِ أيضاً موقع الجُمَلِ ، و لم يمتنع ؟

قيل له : لا يجوزُ هذا ؛ لأنَّ الجملةَ لَمَّا وَقَعَـتْ موقِـعَ المفـرَدِ لم يَبْطُـلْ عنهـا

---

(١) في (ص) : « الخبر » .

(٢) ساقط من (ش) .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٩٢ .

التَّركيبُ ، و لم تَخرُجْ إلى الإفـراد ، (فكذلـك يَـلزَمُ أنْ لـو وَقَعَـت المفـرَدَةُ موقِـعَ الجُمَلِ ألاَّ تخرُجَ إلى التَّركيب ، ولا يَبطُلُ ما فيه مـن الإفـراد[1]) ، كمـا لم تخـرُج الجملُ فيما ذُكِرَ إلى الإفراد ، وإذا لم يجز أنْ يُوقَعَ عنـه[2] الإفـرادُ ، لم يجـز وقوعُـهُ موقِعَ الجملِ ونيابَتُهُ عنها . ألا ترى أنَّكَ لو أوقَعْتَهُ موقِعَ الجمل لوُصِفَت به النَّكِرَةُ كما وُصِفَت بالجمل ، فكان يَلزَمُ أن تصِفَ بـ « ذلك » النَّكِرَةَ ، وهذا فاسِدٌ .

/ فإن قال قائلٌ : إنَّما لم يجز الوصفُ بذلـك لأنَّـهُ معرفـةٌ ، ولـولا ذلـك مـا امتنع . [٣٥/ب]

قيل له: لو وقع موقِعَ الجُمَلِ لوَجَبَ أن يكون نكرةً مثلَها، ولَمَا امتنع ذلك، فامتناعُهُ دليلٌ على أنَّهُ لم يقع موقِعَ الجُمَل ، وكما لم يُجُـزْ أنْ يقَـعَ قولُنَـا « ذلـك » موقع الجملة ، ويسُدُّ مسَدَّهَا ، وينُوبُ مَنَابَهَا ، فكذلك لو كـان اسمـاً نكـرةً لَمَـا جاز أنْ يقعَ موقعَ الجملة لِمَا قدَّمْنَا من أنَّ المفرَدَ لو وقع موقِعَ الجُمَـل لوجَـبَ ألاَّ يخرُجَ عن الإفراد ،كما أنَّ الجُمَلَ لَمَّا وقعت موقِعَ المفرَدِ (لم تخرجْ عـن التَّركيب إلى الإفـراد ، فالاسـمُ المفـرَدُ)[3] معرفـةً كـان أو نكـرةً ، لا يجـوزُ أن يَقَـعَ موقِـعَ الجـمـلة ؛ لأنَّه يلزمُ لِمَا ذَكَرْنَا ألاَّ يخـرُجَ عـن الإفـراد . والقصـدُ في إقامته مُقـامَ الجملة أن يكونَ ناشئاً عنها ، وسَادّاً مَسَـدَّها ، فيَـلْزَمُ مـن هـذا أن يكـون مفـرَداً مُرَكَّباً ، وهذا محالٌ .

فإن قال قائلٌ : أليس الجُمَلُ لا تخلو من أن تكونَ من شيئين ، وقد زعمـتَ

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .
(٢) أي : عن (ذلك) .
(٣) ساقطٌ من (ش) .

أن « ذلك » يقعُ على الاثنين في نحو قوله:

وَكِلاَ ذَلِكَ ... ...

وفي : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ ، وعلى أكثرَ منه عندك في حبَّذا ، فهلاَّ جاز عندكَ أنْ تقَعَ عن الجُمَل ، وتنوبَ عنها من حيث جاز عندك أن تقعَ على ما هو أكثرَ من الواحد ؛ إذ قد وافقَت الجُمَلُ ما ذكرتَهُ من هذه الأشياء في أنَّهَا لا تخلو من أن تكون من شيئين ؟

قيل له : لا يجوز وقوعُهُ على الجُمَلِ ونيابتُهُ عنها من حيث جاز أنْ يقعَ على ما ذَكَرْنَا ؛ لأنَّهُ في ذلك كالأسماء المفـرَدَةِ اللَّفـظ ، الدَّالَّـةِ علـى الكـثرة ، وذلـك واسعٌ كثيرٌ . وقد جاء من ذلك ما يدلُّ على الاثنين أو أكثرَ ، وليس في شيءٍ من ذلك ما يدلُّ علـى حديـثٍ ومُحَدَّثٍ عنـه ،كمـا أنَّ الجُمَـلَ تـدلُّ علـى حديـثٍ ومُحَدَّثٍ عنه ، فلا يجوزُ أن يكونَ « ذلك » نائباً عن الجُمَلِ من حيث ذَكَرْنَا . ألا ترى أنَّ « ذلك » في قوله :

وَكِلاَ ذَلِكَ ... ...

يدلُّ على ما زاد على الواحد ، وليس فيه دلالةٌ على أنَّ الزائدَ علـى الواحـد مُسنَدٌ إلى الواحد ، ولا أنَّ[1] أحدَهما حديثٌ عن الآخَرِ ، وكذلك « الذي » ومـا ذَكَرْنَاه من الأسماء المبهَمَة ، إنَّما تدلُّ على الكثرة ، ولا يدلُّ شيءٌ منها على إسناد خبرٍ إلى مخبَرٍ عنه ،كما يكونُ ذلك في الجُمَلِ ، فتَبَيَّنَ أنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ قولُنا : « ذلك » نائباً عن الجُمَلِ من حيث يسألُهُ السَّائِلُ .

---

(١) في (ص) : « إلاَّ أن » .

فإن قال قائلٌ : أليس قد جاز عندك في أسماءٍ مفرَدَةٍ أنْ تقعَ مواقعَ الجُمَلِ في هذا الباب ، وتَسُدُّ مَسَدَّهَا ، و لم يلزم من ذلك أن تصِفَ بها النَّكرةَ ، ولا أن تَصِلَ بها « الذي » وأخواتِهَا ، وإنْ كانت قد وقَعَت مواقعَ الجُمَلِ ؟

كذلك ما يُنكرُ أن يَقَعَ قولُنَا : « ذلك » موقِعَ الجُمَلِ وينُوبُ عنها ، ولا يَلزَمُ أن يكون للنَّكرةِ صفةٌ ولا للموصولة صلةٌ ، وذلك قولُكَ: ظَنَنْتُ أنَّ عَمْراً يَقُومُ ، وظَنَنْتُ أنْ يقومَ عَمْرٌو ؟

قيل له : لا يجوزُ هذا في « ذلك » من حيث جاز في « أنَّ » و « أنْ » لِتَعَرِّي « ذلك » من المعنى الذي جاز له هذا في « أنَّ » و « أنْ » ، وذلك أنَّ قولَ النَّاس وما يحكُونَهُ من القِسمة في ظَنَنْتُ أنَّ زيداً مُنطَلِقٌ ونحوه على ضَرْبَين :

أحدهما : أنَّهُ في موضع الأوَّلِ ، والمفعولُ الثَّاني مضمَرٌ محذوفٌ لعِلْمِ[1] المخاطَبِ .

والآخَرُ : أنَّ الفعلَ متَعَدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، أعني في ظَنَنْتُ أنَّ زَيداً مُنْطَلِقٌ ؛ لأنَّ الغرضَ فيه إذا تعدَّى إلى مفعولَين في ظَنَنْتُ زَيداً ذاهباً إنَّما هو ذَهَابُ زَيدٍ ، لا نَفْسُ زَيدٍ ؛ لأنَّ زَيداً مَعلُومٌ معروفٌ ، فلَمَّا وقَعَ الفعلُ على الذَّهَابِ نفسِهِ ، وجرى ذِكْرُ المسنَدِ إليه « ذلك » في الصِّلَةِ في نحو : ظَنَنْتُ أنَّ زَيداً مُنطَلِقٌ ، وعلِمْتُ أن يقومَ بَكْرٌ ، و﴿ أَحَسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾[2] ونحو ذلك ، استُغْنِيَ / عن المفعول الثَّاني ، و لم يُحتَج إليه ، وكِلاَ الأمرَين مَذْهَبٌ ، وليس في المذهَبين [٣٦/أ]

(١) في (ص) : « لعلة المخاطب » .
(٢) سورة الروم : آية : ٢ .

ما يُوجِبُ أن يَجريَ قولُنا : « ذلك » مَجْرَاهُ .

أمَّا مَن ذَهَبَ إلى أنَّ المفعولَ الثَّانيَ مُضْمَرٌ فلم يُوقِعْ مُفرَداً موقِعَ جُملةٍ ، لكنه حَذَفَ المفعولَ للدَّلالة عليه ،كما يُحذَفُ الخَبَرَ لدلالة المبتدأ عليه ، والشَّرطَ لدلالة الجزاءِ عليه .

وأمَّا مَن ذَهَبَ إلى استغناء الكلام عن المفعول ، فلا يَلزمه إجازةُ هذا في قولنا: « ذلك » ، ولا في غيره من الأسماء ؛ لأنَّه ليس فيهما ما فيهما من جَرْي ذِكْرِ المحدَّثِ عنه في الصِّلة ، والاستغناءِ بذِكْرِهِ في الصِّلة ، وإسنادِ الحديث إليه فيها عن ذِكْرِهِ أوَّلاً ، وإسنادِ الحديث إليه ، وطولِ الكلام بذِكْرِ الموصول بِصِلته، وليس شيءٌ من هذا في قولنا: « ذلك » فيجوزُ فيه ما جاز فيها .

فإن جاز هذا في قولنا : « ذلك » مع تعرِّيهِ مِمَّا ذَكَرْنَاه مِمَّا أوجَبَ الإجازةَ في « أنَّ » و « أنْ » ، جاز فيما عَدَاها من الأسماء ، ولم يصِرْ « ذلك » أبعَدَ[1]، بأن يُضافَ إليه « بين » من سائر الأسماء ، وجاز في كلِّ اسمٍ أنْ ينوبَ عن الجملة ويُستَغْنَى به عن ذِكْرِ المفعول الثَّاني في « ظَنَنْتُ » وبابِهِ إذا عُدِّيَا إليه . فهذا بيِّنُ الفسادِ ، وظاهرُ الشَّناعةِ ، ونحنُ وإن كان عندنا أنَّ إقامة « ذلك » مُقَامَ الجملة فاسِدٌ في قولهم : ظَنَنْتُ ذاكَ ، وكان قولُنا فيه قولَ سيبويهِ[2] من أنَّه إشارةٌ إلى المصدر ، وكانت المفرَدَةُ عندنا لا تقومُ مَقامَ الجُمَلِ ، فالاختيارُ عندنا في قولهم :

---

(١) في النسختين : « أسعد » .

(٢) انظر الكتاب ١/١٢٥ قال: « كأنك قلتَ : زيدٌ منطلقٌ أظن ذاك ، لا تجعل الهاء لعبد الله ، ولكنك تجعلها ذاك المصدر » .

« ظَنَنْتُ أنَّ زَيداً مُنْطَلِقٌ » أن يكونَ المفعولُ الثّاني مستَغْنًى عنه ، مختزَلاً من الكلام غيرَ مضمَرٍ ، وأنَّ هذا الكلامَ لِمَا ذَكَرْنَاه سَدَّ مَسَدَّه ،كما أنَّ الفاعلَ في : « أقائمٌ الزَّيدان »[١] سَدَّ مَسَدَّ الخبر ؛ لطُولِ الكلام به ، والاستغناء به عنه ، وأنَّ معنى الكلامِ : ظَنَنْتُهُ مُنطَلِقاً ،كما أنَّ معنى هذا : أيقومُ الزيدان[٢] . وكذلك القولُ في: ظَنَنْتُ أنْ يقومَ زيدٌ ، ويُقَوِّي أنَّ المفعولَ الثّانيَ غيرُ مُرَادٍ أنَّـهُ لم يجئْ مُظْهَراً في شيءٍ ، فهذا تَقْوِيَـةٌ وتَقْرِيـبٌ ، وليست بدلالـةٍ قاطعـةٍ . ألا تـرى أنَّ كثيراً مـن المضمَرَاتِ المرَادَةِ التي يَفْسُدُ الكلامُ باطِّرَاحها والامتناعِ من تقديرها لا تَظْهَرُ أيضاً، ويَـلزَمُ مَنْ قـال : إنَّ « ذاك » في قولهم : « ظَنَنْتُ ذَاكَ » إشارةٌ إلى معنى الجملة ، وأنَّهُ مُسْتَغْنًى به عن المفعول الثّاني ، أن يكونَ « ذاك » عنده كلاماً تامّاً ، فيكونَ عنده كالمبتدأ والخبر إذا لم يَدخُلْ عليـه « ظَنَنْتُ » ، كما يكـونُ مثلَهُمَا عنده في « ظَنَنْتُ ذاكَ » .

فإن قالَ قائلٌ : لو لَزِمَنَا هذا لَلَزِمَكَ إذا أجَزْتَ « ظَنَنتُ أنَّ زيـداً منطلـقٌ » و« حَسِبْتُ أنْ يقومَ زَيدٌ » على أنَّهُ سَدَّ مَسَدَّ الخبر، أنْ تُجيزَهُ مبتَدِئاً أيضاً على أنْ يَسُدَّ مَسَدَّ خبر المبتدأ .

قيلَ له : قد جاء ذلك في قولهم : « لولا أنَّـكَ مُنطَلِقٌ لانطَلَقْتُ » ، ولـو لم يجئْ هذا لما لَزِمَنَا ذلك[٣] إذا أجَزْنَاهُ على هذا الوجه ؛ لأنَّ ذِكْرَ المحدَّثِ عنه الـذي

(١) في (ش) : « أقائمٌ أخوك » .
(٢) في (ش) : « يقوم أخواك » .
(٣) في (ش) : « ولو يجئ ذلك لزمنا هذا » .

هو المفعولُ الأوَّلُ في المعنى جاء بعد « ظَنَنْتُ » في كِلا الموضِعَين ، ولو لم يَجر ذِكْرُهُ في قولهم : « ظَنَنْتُ ذَاكَ » ، وجَرَى ذِكْرُهُ آخِراً ، يُستَغْنَى بِهِ عن ذِكْرِهِ أَوَّلاً وإسنادِ الخبر إليه إذا كان فيه دَلالةٌ عليه . ونظيرُ ذلك قراءةُ مَن قَرأَ[1] : ﴿ **وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ** ﴾ ، ألا ترى أنَّ المعنى إنَّما هو : ولا تَحسَبَنَّ بُخْلَ الذين يَبْخَلُونَ خيراً ، فاستَغنَيتَ عن ذِكْرِ البُخْلِ لِمَا يَجِيءُ بعدُ من الدَّلالة عليه ، (فكذلك يُستغنى عن هذا المفعول الآخر لِمَا يجيءُ بعدُ من الدَّلالة عليه)[2] ، وليس في قولهم : « ذاك » ذِكْرُ فاعلٍ في المعنى فيُغنِي عن المفعول الأوَّلِ الذي هو المبتدأُ والمحدَّثُ عنه في المعنى، / فإذا جاز فيه [٣٦/ب] ذلك عنده مع تعرِّيهِ مِمَّا ذكَرْنَاه في « أنَّ » و « أنْ » إذا بناه على « ظَنَنْتُ » ، فلْيَجُزْ ذلك فيه أوَّلاً أيضاً إذا لم يبْنِهِ على « ظَنَنْتُ »[3] ؛ لأنَّهُ وهو مبتدأٌ ، مثلُهُ وهو مبنيٌّ على « ظَنَنْتُ » في أنَّهُ لم يتَّصِلْ به المحدَّثُ عنه في المعنى .

فإن قال قائلٌ : فإنَّ البُخْلَ الذي هو المفعولُ الأوَّلُ محذوفٌ في اللَّفظِ ، مُقَدَّرٌ إثباتُهُ في المعنى ، فقُلْ في « ظَنَنْتُ أنَّ زَيداً منطلقٌ » : إنَّ المفعولَ الأوَّلَ محذوفٌ في اللَّفظِ ، مُرَادٌ في المعنى .

قيلَ له : إنَّما أردنا بهذا التَّشبيه والتَّوفيق أن نُرِيَ أنَّ ما في الكلام من الدَّلالة على المحذوف مع هذه الموصولات ، يُحَسِّنُ الحذفَ ويُسَوِّغُهُ ، كما أنَّ ما في الآية

---

(١) سورة آل عمران : آية : ١٧٨ ، و « تحسبنَّ » بالتاء قراءة حمزة . انظر السبعة : ٢٢٠ .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) في (ش) : « لم ينبه على ظننت » .

من الدَّلالة عليه يُسَوِّغُهُ . فأمَّا اختلافُ المحذوفَين في أنَّ أحدَهما مُقَدَّرٌ إثباتُهُ في اللَّفظِ ، مُرَادٌ في المعنى ، والآخَرُ مُرادٌ في المعنى ، مُختزَلٌ في اللَّفظِ ، فمِن أجلِ أنَّ لُزُومَ المحَدَّثِ عنه في المعنى للموصول ، وإسنادَ الحديث إليه في الصِّلَة يُسَهِّلُ اختزالَه من اللَّفظ ويُسَوِّغُهُ ، وليس لزومُ المفعولِ الأوَّلِ للثَّاني في « ظَنَنْتُ » وبابِهِ، واتصالُهُ به كاتِّصَالِ الصِّلَةِ والموصول، فيَلْزَمُ أنْ يُقَدَّرَ أنَّ المفعولَ الأوَّلَ فيمَن قرأَ: ﴿ **وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ** ﴾ مختزَلٌ في اللَّفظ كما كان في « ظَنَنْتُ أنَّ زَيداً مُنْطَلِقٌ » كذلك ، فلمَّا كان المتَّصِلُ بالصِّلَةِ هو المحَدَّثُ عنه في المعنى في « ظَنَنْتُ » ، وكان لا بدَّ منه في الصِّلَةِ ، حَسُنَ اختزالُهُ ، وليس كذلك الآيةُ ، ولا قولُهُم: « ظَنَنْتُ ذَاكَ » فَيَسُوغُ اختزالُ المفعولِ معه ، فانْفَصَلاَ من هذا الوجه لهذا الذي أَرَيْتُكَ ، واشتَبَهَا في الوجه الأوَّلِ من باب الدَّلالة على كلِّ واحدٍ منهما إذا جرَى ذِكْرُهُما بَعْدُ. ألا تَرَى أنَّ « يبخلون » يَدُلُّ على البُخْلِ المضمَرِ في قوله : ولا تَحْسَبَنَّ بُخْلَ الذين يبخلون ،كما أنَّ زيداً ونحوَه في صِلَةِ « أنَّ » و « أنْ » يدلُّ على أنَّ المعنى في « ظَنَنْتُ أنَّ زَيداً مُنطَلِقٌ » : ظَنَنْتُ زَيداً منطلقاً ، فجاز هذا حملاً على المعنى ،كما جاز: « المالُ بيني وبينك »، فأُضِيفَ « بين » إلى الواحد لَمَّا كان المعنى بيننا.، وما يُحمَلُ على المعنى في كلامهم كثيرٌ .

فإذا فَسَدَ بما ذَكَرْنَا أنْ يكون « ذاك » في قولهم: « ظَنَنْتُ ذاك » إشارةً إلى الجُمَلِ أونائباً عنه ، وفَسَدَ أن يكونَ إشارةً إلى أحد المفعولَين أيضاً ، ثَبَتَ أنَّهُ

إشارةٌ إلى المصدر كما ذهب إليه سيبويه ؛ **قال سيبويه**[1] : « (ذاك) في قولهم : « ظَنَنْتُ ذاكَ » هو: الظَّنُّ ، كأنَّكَ قلتَ: ظَنَنْتُ ذاكَ الظَّنَّ » . وقد دَلَّلْنا على صحَّة قولِهِ وفسادِ خلافِهِ ، فإذا كان إشارةً إلى المصدر لم يحتج إلى مفعولٍ ثانٍ، كما أنَّ « ضَرَبْتُ » وغيرَه من ضروب الأفعال المتعدِّيةِ ، إذا عدَّيْتَهُ إلى المصدر لم يلزَمْ أنْ تُعَدِّيَهُ إلى مفعولٍ بـه ، فـ « ذاك » إذاً من قوله: « ظَنَنْتُ ذاك » لم يَقَعْ موقِعَ الجملة ، وهذا بَيِّنٌ . ولا يجوزُ أن يقَعَ اسمٌ مُفردٌ موقِعَ جملةٍ لِمَا قدَّمْنَاه .

وهذا الذي ذَكَرْنَاهُ إصلاحُ إحدى جِهَتَي السَّهْوِ ؛ وهو ما ذهب إليه من أنَّ « ذاك » قام مَقَامَ الجملة ، وذَهَابُهُ عمَّا قال سيبويه فيه .

وفيها سهوٌ من جهةٍ أخرَى وهو قولُنا : إنَّ « ذلك » لو ناب عن الجمل ، وكان ذلك سائغاً فيه غيرَ ممتنعٍ من حيث ذَكَرْنَاه ، لَمَا جاز وُقُوعُهُ هنا؛ لأنَّ هذا الموضعَ ليس من مواضع الجمل ، ولا من الأماكن التي يتَّجهُ فيها دُخُولُ الجُمَلِ ؛ ألا ترى أنَّ « ذلك » إشارةٌ إلى ما تقدَّمَ مِمَّا دلَّ عليه قوله : ﴿ **لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ** ﴾[2]، وهو البِكارةُ والفُرُوضُ ، فإنَّما قولُهُ : « ذلك » يدلُّ عليهما ، فلو كان واقعاً موقعَ / جُمَلَةٍ ما دلَّ عليهما؛لأنَّ الجملةَ يُسنَدُ فيها الحديثُ إلى المحدَّث عنه، وليس واحدٌ من الفُرُوضِ والبِكارة مُسنَداً إلى الآخَر ؛ ألا ترى أنَّ المعنى : بين [٣٧/أ]

---

(١) انظر الكتاب ١/١٢٥ مع اختلاف في اللفظ .

(٢) سورة البقرة : آية : ٦٨ . والفارض: المسنُّ من البقر ، وقيل غير ذلك .انظر المفردات للراغب: ٦٣١ .

هذَين الوصفَين[1]، وهذا واضحٌ لِمَن تأمَّلَهُ أدْنى تَأَمُّلٍ ، فَيُسْتَغْنَى بذلك عن الاحتجاجِ له والإكثارِ فيه أكثرَ من التَّنبيه عليه .

فإن قال قائلٌ : أَفَلَيسَ الجُمَلُ قد وقَعَتْ بعد « بين » في نحو ما في « الكتاب » من قوله[2]:

بَيْنَا نحنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ

فما أَنْكَرْتَ أن يجوزَ وقوعُ الجملة بعد « بين » هنا جائزاً ، لو جاز أن يكونَ قولُنا : « ذلك » بمعنى الجملة ونائباً عنها ، فلا يكونُ هذا سهواً ثانياً ؟

قيل له : قد علِمْنا أنَّ « بين » قد يقعُ بعدها الجُمَلُ في نحو ما ذَكَرْتَ ، ونحنُ نَصِفُ ذلك بعون الله بَعْدُ ، إلاَّ أنَّ هذا الموضِعَ لا مَدْخَلَ لدُخُولِ الجملة فيه ؛ لِمَا أَعْلَمْتُكَ من أنَّ القصد إنَّما هو إلى الفُرُوضُ والبِكارةُ ، وليس ذانكَ اسمين مُسْنَدَين إسنادَ الجُمَلِ ، بل هما منفصلان .

فإن قال قائلٌ : إنَّ هذه الأسماءَ المفرَدَةَ التي تدلُّ على الكثرة أكثرُ ما تكونُ دلالَتُهَا على الجُمُوع دون التَّثنية ، وما قدَّمْتَهُ من ذلك دالٌّ على الجمع ، فكيف

---

(١) في النسخة (ش) : « الموضعين » .

(٢) الكتاب ١/١٧١ . وهو منسوب فيه لرجلٍ من قيس عيلان . والبيت لأبي محجن نُصيب بن رباح الأُموي في ديوانه: ١٠٤ ، وقد ورد فيه منفردا ، ولم يتقدمه ما يشير إلى مناسبته . واستشهد به سيبويه على نصب « زناد » حملاً على موضع « وفضة » ؛ لأن معناه: يعلق وفضةً وزنادَ راع . والوفضةُ: الكنانةُ توضع فيها السِّهام .
وقد أنشده أبو علي في كتاب الشعر ١/٢٥٩ ، وانظر: شرح أبيات سيبويه ١/٤٠٥ ، وسر الصناعة ١/٢٣ ، والمحتسب ٢/٧٨ ، وشرح المفصل ٤/٩٧ ، والهمع ٣/٢٠١ .

جازَ أن يقع « ذلك » على اثنين ؟

[إجراء التثنية مجرى الجمع]

قيل له : إنَّ التّثنيةَ قد أُجرِيَت مُجْرَى الجمع في كثيرٍ من أحوالها ومواضعها؛ فمن ذلك: أنّها يُخبَرُ عنها كما يُخبَرُ عن الجمع في قوله: ﴿ **إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُم** ﴾[١] ، ثمَّ قال : ﴿ **خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ** ﴾ ، ونحو : ﴿ **فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ** ﴾[٢]، ونحو قولهم: « فَعَلْنَا » وهم اثنان،كما يقولونه وهم جماعةٌ . وقد اطَّرَدَ في نوعٍ منه الجمعُ وهو ما كان شيئان من شيئين نحو : ﴿ **فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ﴾[٣] و﴿ **فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا** ﴾[٤]، وقد قالوا هذا أيضاً فيما كان شيئين منفردَين نحو ما حكاه[٥] عن يونُسَ في قوله : « وَضَعَا رِحَالَهُمَا » ، و « هم غِلْمَانَهُمَا » ، وهم يريدون غلامَين ، ورَحْلَي راحلَتَين.

وقد صيغ للتّثنية اسمٌ مفرَدٌ،كما صيغ للجمع نحو قَومٌ ونَفَرٌ وذلك « كِلاَ » .

وقيل في قوله : ﴿ **فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ** ﴾[٦]: إنَّهم إنْ كانوا اثنين حَجَبُوا[٧] الأمَّ . وأُجْرِيَ في مواضِعَ كثيرةٍ مُجْرَى الجمع . وكذلك في هذا الموضع جاز أن يكونَ

---

(١) سورة ص : آية : ٢٢ .

(٢) سورة الشعراء : آية : ١٥ .

(٣) سورة المائدة : آية : ٣٨ .

(٤) سورة التحريم : آية : ٤ .

(٥) أي: سيبويه ، ونصه في الكتاب ٦٢٢/٣ : « وزعم يونس أنهم يقولون : ضع رحالهما وغلمانهما ، وإنما هما اثنان » .

(٦) سورة النساء : آية : ١١ .

(٧) في (ش) : « حجبا » .

مضافاً إليه « بين » كما أُضِيفَ « كِلا » إليه في البيت الذي أنْشَدْنَاهُ[١]، وإذا جاز وسَاغَ وُقُوعُهُ على التّثنية، فوُقُوعُهُ على الجمع فيما ذَهَبْنَا إليه في « حبَّذَا » أَسْوَغُ؛ لأنَّ وُقُوعَ الأسماء المفرَدَةِ على الجماعة والكثرةِ أَشْهَرُ من أن تحتاجَ إلى استشهادٍ عليه، فأمَّا وُقُوعُهُ على التّثنية فَأَغْمَضُ، وهو سَائِغٌ حَسَنٌ. وعلى هذا وجهُ الآية عندنا، لا مجازَ له غيرُه.

لكلام مرة أخرى على (بين)

قال أبو عليٍّ : وقد كنّا قلنا في بعض ما تقدَّم[٢] من هذه الفصولِ : إنَّ الكَلِمَ الواقعَ بعد « بين » على ضَرْبَين: مُفْرَدٍ وجملةٍ، وقد ذَكَرْنا المفرَدَ مستقصًى؛ فأمَّا وُقُوعُ الجملة بعدها فنحو قوله - وهو بيتُ الكتاب -[٣]:

بَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا ... مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ

ونحو قولِ الآخَرِ[٤]:

---

(١) وهو قوله :

إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى ... وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

وقد تقدم ص : ٢٥٧ .

(٢) انظر صفحة : ٢٤٤ وما بعدها .

(٣) سبق ذكره قبل قليل .

(٤) البيت من الطويل، وهو للعُجير السَّلولي في شعره : ٢٢٩ والقافيةُ فيه (طويلُ)، وينسب إلى المخلب الهلالي أيضاً . انظر : القوافي للأخفش : ٤٧ ، والأصول ٤٣٩/٣ ، ٤٦٠ ، والتكملة : ٢٠٨ ، والمسائل العسكريات : ١٣٢ ، والخصائص ٦٩/١، والنكت على الكتاب ١٦٠/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٧٠ ، وأمالي ابن الشجري ٥٠٦/٢ (وانظر تخريج محققه ففيه غنية) ، والإنصاف ٢٦٧ ، وضرائر الشعر : ١٢٦ ، والخزانة ٢٥٧/٥ .
يصف بعيراً ضلَّ عن صاحبه فيئس منه وجعل يبيع رحله ، فبينا هو كذلك سمع منادياً يبشر به ، وإنما وصف ما عليه من السرور بعد الأسف والحزن . والمِلاط : ما ولي العضُد من الجنب . ويشري : بمعنى يبيع ، وهو من الأضداد .

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ

يريدُ : بَيْنَا هو ، قال أبو الحسن[١]: سمعْتُهُ من العرب ، وهو قولُ العُجَيرِ السَّلُولِيِّ[٢].

[٣٧/ب] قال أبو / العبَّاس فيما أخذتُهُ عن أبي بكرٍ بن السَّرَّاج[٣] عنه : « إذا قلتَ : بينا نحن كذلك إذ طَلَعَ فلانٌ ، فالمعنى: بين الأمر الذي تعرفه والأمر الذي لا تعرفه ، فحَذَفْتَ الاسمين ، واكتفيتَ بالباقي ؛ لأنَّ « بين » لا تكون إلا لاثنين » . هذا لفظُ كتابه .

قال أبو عليٍّ : أقولُ : إنَّ هذا الكلام إذا حَمَلْتَه على هذا التَّقدير ، بَقِيَت[٤] الجملةُ التي هي « نحن كذلك » مُعَلَّقةً لا اتِّصَالَ لها بالعامل والمعمول فيه . ألا ترى أنَّ العاملَ في « بين » في قوله :

بَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ ... ...

إنَّما هو « أتانا » ، ولا متعلَّقَ لـ « نحن نطلبُهُ » به، ولا بـ « بين » ، وإذا كان كذلك بعد دخوله لم يكن[٥] له معنًى ولا متَّجَهٌ .

فإن قلتَ : فعلامَ يُحمَلُ ، وكيف تقديرُهُ ؟

---

(١) في كتابه « القوافي » : ٤٧ . قال الأخفش: « وهذه القصيدة كلها على اللام ، والذي أنشدها أعرابيٌّ فصيحٌ لا يَحتشِمُ من إنشاده ، ونهيناه غير مرة فلم يستنكر ما يجيء به » .

(٢) العُجير بن عبد الله السَّلولي ، من شعراء الدولة الأموية . انظر طبقات فحول الشعراء ٥٩٣/٢ ، ٦١٦ ، والخزانة ٢٦٣/٥ .

(٣) لم أقف على نص لابن السراج ولا للمبرد في ذلك ، مع أن ابن السراج ذكر البيت « فبيناه يشري رحله » في الأصول ٤٣٩/٣ ، ٤٦٠ .

(٤) في (ش) : « إذا حُمِلَ على هذا التقدير وبقيت الجملة ... » .

(٥) في النسختين: « ولم يكن » .

فالذي عندي فيه : أنّه أُرِيدَ به بين أوقاتٍ مختلفةٍ نحن نطلُبُهُ، أو أحيانٍ نحن نطلُبُهُ، فحُذِفَ الأوقاتُ وما أشبهه من أسماء الزّمان ، وأُقِيمَت الجملةُ التي كانت الأوقاتُ مضافةً إليها مُقَامَهَا ، فاتّصلَت « بين » بالجملة ، وانضافت إليها بواسطةِ اسمِ الزّمان المحذوف ، والمعنى على ذلك . ولولا هذا لَمَا صحَّ إضافةُ « بين » إليه؛ لأنّه ليس من الزّمان ، والذي يُضَافُ إلى الجمل من الأسماء إنّما هو أسماءُ الزّمان دون ما عداها من أنواع الأسماء ، إلاّ قولَهُم: « افْعَلْ بِذِي تَسْلَمْ »[1]، و:

بِآيَةِ يُقْدِمُوْنَ الْخَيْلَ ... ...[2]

وجاء :

... ... عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ[3]

و :

---

(١) انظر الكتاب ١١٨/٣ ، ١٢١ ، ١٥٨ .

(٢) من شواهد سيبويه في الكتاب ١١٨/٣ ، وفيه منسوب إلى الأعشى ، و لم أجده في ديوانه ، قال البغدادي في الخزانة ٥١٤/٦ : « لم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه » . وتمام البيت :

بآيةِ يُقدِمونَ الخيلَ شُعثاً كأنَّ عَلَى سَنابِكِهَا مُدَاما

(٣) جزء من عجز بيت للأعشى في ديوانه : ٢٧٥ ، وهو من قصيدة طويلة يمدح فيها المحلّق بن حنتم بن شداد الكلابي، وكان له بناتٌ لا يخطبهن أحدٌ ، فمرَّ به الأعشى فنحر له ناقة لم يكن عنده غيرها، وأطعمه وسقاه ، فلما أصبح الأعشى قال له : أَلَكَ حاجةٌ ؟ قال: نعم ، تشيد بذكري فلعلي أُشهر، ويُرغب في بناتي ، فنهض الأعشى إلى (عكاظ) وأنشد القصيدة التي مطلعها :

أَرِقْتُ وَمَا هَـذَا السُّهَادُ المؤرِّقُ وَمَا بِيَ مِنْ سُقْمٍ وَمَا بِيَ مَعْشَقُ

فلم يمسِ حتى خطبت إليه جميعُ بناته . وتمام الشاهد :

رَضِيعَي لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَقَاسَمَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ

والبيت مشهور في كتب النحاة . والأسحم : الدَّمُ الذي تُغمس فيه اليد عند التحالف ، وقيل فيه غيرُ ذلك . انظر الحلل في شرح أبيات الجمل : ١٠٥ - ١٠٦ .

لاَ يُمْسِكُ الْخَيْرَ إلاَّ رَيْثَ يُرْسِلُهُ[(١)]

فإن قال قائلٌ : فـ « بين » إذاً مضافٌ إلى الجملة على قولـك ؛ لأنَّ المضـافَ إذا حُذِفَ قام المضافُ إليه مَقَامَه ، فيَلزَمُكَ أنْ تجيزَ[(٢)] إضافةَ غيرِ أسماء الزَّمـان إلى الجُمَلِ قياساً على هذا .

قيلَ له : لا يَلزَمُنَا أن نُجيزَ إضافةَ غيرِ أسمـاء الزَّمـان إلى الجُمَـلِ قياسـاً علـى هذا ، ولو لَزِمَنَا هذا لَلَزِمَ أن نقولَ: إنَّ « لا » تَعمَلُ في المعرفة فتُبْنَـى (معهـا ،كمـا تَعمَلُ في النَّكرة فتُبْنَى)[(٣)] معها ،كقولهم : « قَضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ »[(٤)]، وكقولهم :

لاَ هَيْـثَـمَ اللَّيْـلَـةَ لِلْمَطِيِّ[(٥)]

وقول الآخَرِ[(٦)]:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِـدْنَ وَلاَ أُمَيَّـةَ بِالْبِـلاَدِ

فكما لا يجوزُ أن نقولَ: إنَّ « لا » النَّافيةَ تَعمَـلُ في المعـارِفِ لانتصـابِ هـذه

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) « تجيز » ساقطة من (ش) .

(٣) ساقطٌ من (ص) .

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٩٧ .

(٥) أنشده أبو علي في المسائل الحلبيات : ٢٠٤ ، والمسائل المنثورة : ٩٧ . وانظر الشاهد في الكتاب ٢/٢٩٦ ، والمقتضب ٤/٣٦٢ ، والأصول ١/٣٨٢ ، والخزانة ٤/٥٧ . وهيثم المذكور في البيت قيل: إنه هيثم بن الأشتر ، وكان مشهوراً بين العرب بحسن الصوت في حدائه الإبل ، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات وسوق الإبل .

(٦) البيت لعبد الله بن الزَّبير (بفتح الزاي) الأسدي ، ديوانه : ١٤٧ . وهو في الكتاب ٢/٢٩٧ ، والمقتضب ٤/٣٦٢ ، والأصول ١/٣٨٣ ، والمسائل المنثورة : ٩٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٦٥، والخزانة ٤/٦١ . ونسب في نهج البلاغة ٤/٤٩٣ وبعض المصادر الأخرى إلى عبد الله بن فضالة بن شريك الأسدي (انظر حاشية الديوان : ١٤٦) .

الأسماءِ في هذه المواضع ،كذلك لا يجوزُ أن يُضَافَ غيرُ أسماء الزَّمان إلى الجُمَلِ. وحَسُنَ هذا الحذفُ في « بين » للكثرة ؛ ولأنّها من الأسماء التي لا تخلو من الإضافة ، وليست الجُمَلُ مِمَّا تُضَافُ هي إليها ، فإذا جاءت متّصِلَةً بجُمْلَةٍ ، عُلِمَ أنَّ ذلك بواسطةِ غيرِها، وحُكمُ ما يُضافُ إليه وهو محذوفٌ،كحُكْمِ المضافِ إليه وهو مُثبَتٌ في أنّهُ يكونُ اسماً دالاً على أكثرَ من واحدٍ، وليس المضافُ إليه « بين » هنا مِمَّا أُلزِمَ الحذفَ والإضمارَ، فلم يَظْهَرْ ، لكنّها يظهرُ فيها تارةً المضافُ إليه ، ويُحذَفُ أخرى . ألا ترى أنَّ قولَهُ[1] :

بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

في أنَّ العامل فيه ما قبله ، وأنّه على الظّرف ، وانتصابُهُ مثل قوله :

بَيْنَا نحنُ نَطْلُبُهُ أتَانَا[2]

وأخبرَنَا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسن[3] عن الأصمعيِّ عن أبي عمرٍو قال : بَيْنَا زَيدٌ قائماً طَلَعَ فلانٌ ، ولا يُقالُ : إذ طَلَعَ فُلانٌ .كذا كان في كتابنا « قائماً » ، وأَظُنُّ أنَّ ذلك سهوٌ مِنّا في الضَّبط ؛ إذ الصَّوابُ : بَيْنَا زَيدٌ قَائمٌ / بالرَّفع ، ولا [٣٨/أ] مجازَ للنَّصب ؛ إذ لا عاملَ للنَّصب هنا ، ولا فيه معنى فعلٍ ، اللهمَّ إلاّ أن يُحمَلَ

---

(١) من الكامل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣٧/١ . وانظر كتاب الشعر ٢٥٧/١، وسر الصناعة ٢٥/١، ٧١٠/٢، والخصائص ١٢٢/٣ ، والمغني : ٤٨٥ ، ٦٧٧، وشرح أبياته ١٥٦/٦ .
وفي (ش) : « تعنّقه » وهي رواية الأصمعي كما في شرح أشعار الهذليين . والسَّلفعُ : الجريءُ الواسعُ الصَّدر .

(٢) سبق في صفحة : ٢٦٧ .

(٣) ابن دريد ، جمهرة اللغة ١٢٩٢/٣ . ونصه: « وليس في كلامهم: بينا فلانٌ قاعداً إذ قام ، إنما يقولون: بينا فلانٌ قاعداً قام ».

على إضمار شيءٍ نحو: بَيْنَا زيدٌ ثَبَتَ قائماً أو أقبَلَ قائماً ونحو هذا . فأمَّا ما قرَأتُهُ على أبي بكرٍ[1] عن أبي العبَّاس من قوله[2]:

بَيْنَا نَحْنُ مِنْ بَلاَكِثَ بِالْقَا ع سِرَاعاً وَالْعِيسُ تَهْوِي هُوِيَّا

فليس مثل: « بينا زَيدٌ قائماً » ؛ لأنَّ بعد قوله : « بينا » جملةً وكلاماً تامّاً . ألا ترى أنَّ قوله: « نحن من بلاكِثَ بالقاع » كلامٌ تامٌّ ، فيكون « سراعاً » حالاً عن معنى الفعل ، وليس في الحكاية كلامٌ تامٌّ ، وتقديرُ هذا البيت أيضاً تقديرُ ما قبله من حذف المضاف وإقامةِ المضافِ إليه مُقَامَهُ ،كأنَّه قال : بَيْنَا أوقاتٌ نحنُ من بلاكِثَ بالقاع ، فحَذَفَ ودَخَلَت « ما » زائدةً على حدِّ دُخُولها في: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾[3] ونحوِهِ .

وأمَّا ما ذَكَره عن أبي عمرٍو من إنكار إدخال « إذ » في هذا الكلام ، فَلَعَمْري إنَّ الكلامَ إنْ حُمِلَ على ظاهرِهِ لم يَجُزْ ؛ ألا تَرَى[4] أنَّ « إذ » مضافةٌ إلى « طَلَعَ » ، والعامل في « بين » في هذا الكلام هو « طَلَعَ » ، وما بعد المضاف إليه لا يَعمَلُ فيما قبله . ألا ترى أنَّ أهلَ العربيَّة لا يُجيزُونَ : « هذا زَيداً مثلُ ضَارِبٍ » ،

(١) في (ش) جاءت هنا العبارة التالية : « ألا ترى أنَّهُ لا يكون : بَيْنَا زَيدٌ كلاماً تاماً » .

(٢) من الخفيف ، وهو منسوب إلى كثيِّر مع بيتين آخرَين في ملحق ديوانه : ٥٣٨ ، ونسب في الحماسة ١٩/٢ ، والشعر والشعراء ٥٦٨/٢ إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن مخرمة ، وفي اللسان (بين) نسب إلى ابن هرمة، و لم أجده في ديوانه المطبوع . وفي الأزمنة والأمكنة للمرزوقي نسب إلى محمد بن أبي بكر بن مسور . وانظر أمالي ابن الشجري ٥٠٤/٢، وشرح المفصل ١٣١/٨ . وبلاكث : اسم موضعين ، أولهما: فوق خيبر من طريق مصر ، والثاني : بين غزة ومدين ، وكلاهما على طريق مصر . انظر معجم ما استعجم ٢٧٧١ ، ٢٧٥ ، ومعجم البلدان ٤٧٨/١ .

(٣) سورة آل عمران : آية : ١٥٩ .

(٤) في (ش) : « ألم تر إلى قوله ألا ترى أن إذ ... » .

يُريدون : هذا مثلُ ضاربٍ زَيداً .

فأمَّا « أنا زيداً غيرُ ضارِبٍ » ، **فحدَّثَنا أبو بكرٍ أنَّ أبا العبَّاس** أجازَهُ ، وقال: أَحمِلُهُ على معناه إذ كان معناه معنى لا ، فكأنِّي قلتُ : أنا زيداً لا ضارِبٌ . **وكان أبو بكرٍ** يقول: القياسُ عندي أن يُحمَلَ على فِعلٍ مُضمَرٍ يفسِّرُهُ « غيرُ ضارِبٍ » .

قال أبو عليٍّ (رحمه الله): فكذلك ما بعد « إذ » ينبغي ألاَّ يعملَ فيما قبله، كما أنَّ ما بعد « ذا » كذلك ، وكما أنَّ ما بعد جميعِ المضافات كذلك . فإنْ كَرِهَهُ كارِهٌ من هذا الطَّرِيقِ ، فهو وَجْهٌ ، إلاَّ أنَّ له مجازاً في ألاَّ يُحمَلَ على هذا ، بل يُحمَلُ على غيره ، وقد حكى هذا سيبويه في أوَّلِ الأبنية فقال[1]: « وتكونُ (إذ) مثلَها أيضاً » ، يعني تكونُ مثلَ « إذا » التي تُسَمَّى: إذا المفاجَأة . قال: « ولا يليها إلاَّ الفعلُ الواجبُ ، وذلك قولُكَ: بَيْنَا أنا كذلك إذ جاءَ زَيدٌ[2]، وقَصَدْتُ قَصْدَهُ إذ انتفخ عليَّ فلانٌ ، فهذا لِمَا تُوافِقُهُ وتَهْجُمُ عليه من حالٍ أنتَ فيها » .

قال أبو عليٍّ (رحمه الله) : أمَّا القولُ في « إذا » وضربَيها ، فإنَّا نَذْكُرُهُ مُسْتَقْصًى فيما يُستَقْبَلُ من هذا الكتاب إن شاء الله[3] .

وأمَّا ما حكاه من قوله: بَيْنَا أنا كذلك إذ جاء زَيدٌ ، **فإن قال قائلٌ** : كيف جاز هذا وما بعد « إذ » لا يَعمَلُ فيما قبلها ؟ وإذا كان كذلك بقي « بين » غيرَ متعلّقٍ بشيء .

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٢ .
(٢) المثال في الكتاب : «بينما أنا كذلك إذ جاء زيدٌ» .
(٣) لم يتحدث المصنف رحمه الله عن (إذا) كما وعد .

فالجوابُ : أنَّ ذلك جائزٌ على أن يُضمَرَ شيءٌ يَعمَلُ في الظَّرفِ يُفسِّرُهُ ما بعده .

فإن قلتَ : فهل لذلك نظيرٌ يُقَوِّيه ؟

فقل : له غيرُ نظيرٍ في التَّنزيل والشِّعر ؛ فمِن ذلك بَيْتَان من أبيات الكتاب ، أحدُهُما قولُهُ[1]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

ألا ترى أنَّ ما بعد « أنْ » لا يَصْلُحُ أن يَعمَلَ فيما قبلَها ،كما أنَّ ما بعد المضاف لا يَعمَلُ فيما قبلَه ، وأنَّ « أنْ » تقتضي عاملاً فيها ، كما كان في قوله : « أمَّا كُنْتَ مُنطَلِقاً انطَلَقْتُ معَكَ »[2]، العامل فيها « انطَلَقْتُ » ، وقد بيَّنَّا ذلك في الكتابِ الآخَرِ[3].

والآخَرُ من البيتَين قولُهُ[4]:

---

(١) من البسيط ، وهو للعبَّاس بن مِرداس السُّلمي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في ديوانه المجموع : ١٠٦ يخاطب خُفاف ابن نُدْبة (نسبة إلى أمه ، انظر الشعر والشعراء ٣٤٧/١) . والبيت في : الكتاب ٢٩٣/١، وكتاب الشعر ٥٨/١ ، والمسائل البغداديات: ٣٠٤، والمنصف ١١٦/٣ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٩/١ ، ١١٤/٢ ، والخزانة ١٣/٤ . وفي حواشي هذه المصادر مزيد من التخريج .
والضَّبُعُ : قيل : هي السنة المجدبة ، وقيل : إنه أراد أن قومه لم يُقتلوا فتأكلهم الضباع . (أمالي ابن الشجري) .

(٢) من أقوال العرب ، انظره في الكتاب ٢٩٣ .

(٣) المسائل البغداديات : ٣٠٣ - ٣٤٧ .

(٤) من الطويل ، وهو في الكتاب ١٤٤/٣ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٣٨ ، والمقتضب ٣٥٠/٢ ، الخصائص ٣٩٩/٢ ، والخزانة ٢٦٥/١٠ . وأُرى بضم الهمزة بمعنى أظن متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل ، قال الأعلم: ومعنى قوله: « عبد القفا واللهازم » : أي: إذا نظرتَ إلى قفاه ولهازمه تبينتَ عبوديته ولؤمه ؛ لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز ، وهي مُضيغةٌ في أصل الحنك الأسفل .

وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيْلَ سَيِّداً ... إِذَا أَنَّـهُ عَبْدُ الْقَـفَـا وَاللَّـهَـازِمِ

ومنه أيضاً قوله[1]:

لِلّهِ دَرُّ الْيَـوْمَ مَـنْ لاَمَـهَـا

فـ « إذا » حكمُهَا أنْ تَحمِلَهَا على شيءٍ يَعمَلُ فيها ، يدلُّ عليه « أنَّهُ عبدُ القَفَا واللَّهازِمِ » ؛ إذ كان ما بعد « أن » لا يَعمَلُ فيما قبلها ، و « إذا » اسمٌ ظرفٌ يقتضي عاملاً فيه ، كما تقتضيه سائرُ الظُّرُوف .

/ ومن ذلك قولُهُ تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّوْرِ فَلاَ أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلاَ يَتَسَاءَلُوْنَ ﴾[2] ، ومنه قولُهُ : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلاَئِكَةَ لاَ بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِيْنَ ﴾[3]، ومنه قولُهُ عزَّ وعلا : ﴿ وَقَالَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيْدٍ ﴾[4]، وهذه الآيةُ نَذْكُرُها بعون الله مُستَقْصَاةً في موضعها من هذا الكتاب[5] . [٣٨/ب]

فكما جازت هذه الأشياءُ في التَّنزيل والشِّعر، كذلك يجوز فيما قاله

---

(١) عجز بيتٍ من السَّريع لعمرو بن قَميئة (شاعرٌ جاهليٌّ صحب امرأ القيس إلى بلاد الروم) ، والبيت في ديوانه : ١٨٢ ، وصدره :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ

وانظر : الكتاب ١٧٨/١ ، ١٩٤ ، وتحصيل عين الذهب : ١٤٧ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، واللامات للزجاجي : ١٠٧ ، والمسائل البغداديات : ٥٦٢ .
وساتيدما: جبلٌ متصلٌ من بحر الروم إلى بحر الهند ، وقيل: هو جبلٌ بالهند لا يعدم ثلجه أبداً. انظر: معجم ما استعجم : ٧١١ ، ومعجم البلدان ١٦٨/٣ .

(٢) سورة المؤمنون : آية : ١٠١ .

(٣) سورة الفرقان : آية : ٢٢ .

(٤) سورة سبأ : آية : ٧ .

(٥) لم يفرد لها الفارسي مسألة مستقلة في موضعها كما وعد ، بل ذكرها عرضاً في أماكن متفرقة راجعها في الفهرس .

سيبويهِ[١] من قولهم : « بَيْنَا أنا كذلك إذ جاء زَيدٌ » من الجهة التي ذَكَرْنا مجازَهَا ، لا على أن يكونَ العاملُ في « بين » ما بعد « إذ » .

ولا تظنٌّ أنَّ إثباتَ الألفِ في قولهم : « بَيْنَا » أَمَارَةٌ لهذا الحذف ، ودَلالَةٌ عليه؛ ألا ترى أنَّ البيتَ الذي أنشَدناهُ « بين » فيه غيرُ مضافةٍ إلى الجملة ، وقد ثَبَتَت فيها الألفُ ، وذلك قولُ الأعشى[٢]:

فَبَيْنَا تَمَارِيهِمُ أُرْسِلَتْ　　عَلَى شَبَهِ الرَّأْيِ لَمْ تَسْتَبِنْ

فهذا ما في هذا .

* * *

(١) الكتاب ٤/٢٣٢ .

(٢) من المتقارب في ديوانه : ٧٣ ، يمدح قيس بن معديكرب الكندي من قصيدة طويلة مطلعها :

لَعَمْرُكَ مَا طُوْلُ هَذَا الزَّمنْ　　عَلَى المرْءِ إلاَّ عَنَـاءٌ مُعَنْ

وفي الديوان : « على شبهة الرأي » .

المسألة السَّادسة عشرة[1]

قال[2] في قوله ﷻ : ﴿ قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ [البقرة : ٧١] :

« أمَّا نَصْبُ « الآنَ » فهي حركةٌ لالتقاء السَّاكنين . ألا ترى أنَّكَ تقولُ : أنا إلى الآنَ أُكْرِمُكَ ، ومن الآنَ فَعَلْتُ . وإنَّما كان في الأصل مبنيّاً ، وحُرِّكَ لالتقاء السَّاكنين ، وبُنِيَ وفيه الألفُ واللاَّمُ لأنَّهُمَا دَخَلَتَا لِعَهْدٍ غيرِ متقدِّمٍ ، وإنَّما تقولُ : الغلامُ فَعَلَ لِمَن عَهِدْتَهُ أنتَ ومُخَاطَبُكَ . وهذه الألفُ واللاَّمُ تنوبان عن معنى الإشارة ، المعنى : أنت إلى هذا الوقت تفعلُ ، فلم يُعْرَب (الآنَ) ، كما لم يُعْرَب (هذا) » .

قال أبو عليٍّ :

[العلة في بناء الأسماء]

حُكْمُ ما يُبْنَى من الأسماء أنْ يكونَ لمضارَعَتِهِ الحرفَ ، فلِمُضَارَعَتِهِ له ما يَجبُ أن يَخرُجَ إلى حُكمِهِ ، (كما أنَّ نوعاً منها لمشابَهَتِهَا الأفعالَ تَخْرُجُ إلى حُكمِهَا)[3] ، فيمتنعُ ما يكونُ[4] لها من الجرِّ والتَّنوين، كما تُمْنَعُهما[5] ، وكذلك « الآنَ » بُنِيَ لِمَا فيه من مضارعة الحرف :

---

(١) تأخرت هذه المسألة في نسخة (ش) عن مكانها فجاءت برقم [٢٠] .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٥٣/١ .

(٣) ساقط من (ص) .

(٤) في (ش) : « ما لا يكون » .

(٥) أي : كما تمنع الأفعال الجر والتنوين .

فإنْ قال : وما تلك المضارعةُ ؟ وما جِهَتُهَا ؟

فالقولُ في جِهَةِ الشَّبهِ لها هو تضمُّنُهُ معنى الحرف ، وإذا تضمَّنَ الاسمُ معنى الحرف ، وجبَ بناؤُهُ ، (كما أنَّ خمسةَ عشرَ لما تضمَّن معنى الحرف بُنِيَ)[(١)] .

فإن قلتَ : وما ذلك التَّضَمُّنُ ؟

قيلَ : هو تضَمُّنُ معنـى حـرف التَّعريـف ؛ لأنَّ التَّعريـفَ حُكْمُـهُ أن يكـونَ بحرفٍ ، فلمَّا تضَمَّنَ معنى الحرف وجَـبَ بنـاؤُهُ ، كمـا أنَّ « خمسَـةَ عَشَـرَ » لَمَّـا تضمَّن معنى الحرف بُنِيَ .

فإن قلت :كيف يتضمَّنُ معنى الحرفِ والحرفُ نَفْسُـهُ فيـه ؟ وهـلاَّ أَجَـزْتَ على هذا بناءَ « الرَّجل » ونحوه ممَّا فيــه حـرفُ التَّعريف لِجَـوازِ تضمُّنِـهِ لـه ، مـع ظهوره فيه ، ووُجُودِهِ معه ،كما جاز تضمُّنُهُ له في قولنا: « الآنَ » ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك في الرَّجُلِ والفَـرَس ونحـوِهِ غـيرُ جـائزٍ ؛ لكونهمـا علـى الوصف الموجِبِ للإعراب، المانعِ للبناء . والبناءُ في « الآنَ » لتضمُّنِهِ معنى الحرف، والدَّليلُ على ذلك تعرُّفُ « الآنَ » بغير الألف واللامِ ، فلمَّا كـان التَّعريـفُ يكـونُ بحرفٍ ، وتضمَّنَ « الآنَ » معنى الحرفِ المعرِّفِ له ، وجَبَ بناؤُهُ[(٢)] .

والدَّليلُ على تعرُّفِ « الآنَ » بغير ما ظهَرَ فيه من الحرفَين: أنَّ ما فيـه الألِـفُ واللاَّمُ ممَّا يتعرَّفُ به ، يلزَمُ أن يكونَ قبل دخولهما عليه نكـرةً كرَجُـلٍ والرَّجُـلِ ، وليس « الآن » كذلك. ألا ترى أنَّه ليس « آنَ » منكُوراً فيَكْتَسِبي التَّعريف بالحرف كالرَّجُل .

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) وصف ابنُ الشجري في أماليه ٢/٥٩٧ قول الفارسي هذا في بناء (الآن) بأنه أبعدُ الأقوال .

فإن قلتَ : فما يُنكرُ أنْ يكونَ تعريفُ « الآن » كتعريف الجنس ، وإن لم يكن له واحدٌ ، كالرَّجُلِ والفَرَسِ ، و﴿ إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[1] ؟

قيلَ : إنَّ ما كان مُعرَّفاً تعريفَ الجنس ليس يَعْرَى من أن يكون له واحدٌ يَعتَقِبُ عليه التَّعريفُ والتَّنكيرُ كرَجُلٍ والرَّجُل ، وإنسانٍ والإنسان ، فهذا هكذا مَجراه ، ثُمَّ تَقصِدُ بالاسم الجنسَ ، وليس كذلك « الآن » ؛ ألا تراه لا يُستَعْمَلُ مَنْكُوراً ، ومع ذلك فلا يصحُّ / في المعنى أن يُرَادَ بـ « الآنَ » تَعريفُ الجنس ، كما جاز أن يُرادَ بالإنسان والرَّجل ونحوِ ذلك ؛ لأنَّه لا يخلو من أحد أمرَين : إمَّا أنْ يكونَ يُرَادُ به جميعُ الزَّمان ، أو يُرَادُ به الأوقاتُ الحاضرةُ أو الآتيةُ ، وبَيِّنٌ أنَّهُ ليس يُرَادُ به جميعُ الأوقات ماضِيهَا وآتِيهَا ، ولا يُرَادُ به أيضاً الأوقاتُ المستقْبَلَةُ منها ، إنَّما يُرَادُ به ما في الوقت [الحاضر][2] ، وما هو أقلُّ القليل ، فهو تعريفٌ لذلك ، ثمَّ قد تَتَّسِعُ العربُ فتقولُ : أنا أنظُرُ الآنَ في العِلْمِ ، وأنا الآنَ أَصِلُ مَنْ قَطَعَني ، وليس يُرادُ به أنَّه في ذلك الوقت اليسير يَفعَلُ ، ولكن غَرَضُهُ أنَّهُ في وقته ذلك ، وما أَتَى بَعْدُ وتَطَاوَلَ يَفْعَلُ هذا الضَّرْبَ من الفعل ، وهذا كقولهم : أنا اليومَ خَارِجٌ ، يُريدُ الذي هو عَقِيبُ اللَّيلةِ ، ثمَّ قالوا : أنا اليومَ شيخٌ ، وأنا اليومَ متماسِكٌ ، فـ « اليوم » أصلُهُ لِمَا هو عقيبُ اللَّيلةِ ، ثم يُتَّسَعُ فيُسْتَعْمَلُ لغير ذلك من الزَّمان .

[٣٩/أ]

حدَّثني أبوبكرٍ عن أبي العبَّاسِ عن أبي عَمْرو[3] أنَّه أنشَدَ[4] :

---

(١) سورة العصر : آية : ٢ .

(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .

(٣) في النسختين : « أبي عمر » ، والتصحيح من الخزانة : « أبو عمرو » .

(٤) أنشده البغدادي رحمه الله نقلاً عن أبي علي في « التذكرة » . انظر الخزانة ٤/٤٧ ، ٦/٤٤١ . قال : « فقال : يوماً في ليال ، أراد المدة دون المعاقب الليل » .

يَا حَبَّذَا الْعَرْصَاتُ يَوْ　　　مَاً في لَيَالٍ مُقْمِرَاتِ

فكذلك « الآنَ » ، أصلُه للوقت الحاضِرِ ، ثمَّ قد يُتَّسَعُ فيه بَعْدُ .

[الكلام عن الألف واللام في (الذي)]

فإن قلتَ : فهل تجدُ الألفَ واللاَّمَ في اسمٍ غيرِ هذا ، والاسمُ الذي هما فيه غيرُ متعَرِّفٍ بهما ،كما قيل في « الآن » : إنَّ المعرِّفَ له غيرُ الألف واللام الموجودَين فيه ؟

فالجوابُ : أنَّ قولَهُم « الذي » فيه الألفُ واللاَّمُ وليس تعريفُ الاسم بهما إنَّما تعريفُهُ بغيرهما ، والدَّليلُ على ذلك تعرُّفُ سائر الموصولات سوى « الذي » ولا أَلِفَ ولاماً فيها ، وتعرُّفُها لا يخلو من أحد أمرَين : إمَّا أنْ يكونَ تعرُّفُهَا بالألف واللاَّم ، أو بكونها موصولةً مخصوصةً ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ باللاَّم ؛ لأنَّهُ لو كان بها دون ما ذَكَرْنَا لَوَجَبَ أن تكونَ سائرُ الموصولات المتعرِّيَةِ منها غيرَ متعرِّفةٍ ، وليس الأمرُ كذلك ؛ لأنَّهَا متعَرِّفَةٌ وإنْ كانت من اللاَّم خاليةً ، فإذا كانت متعرِّفَةً و لم يَخْلُ تعريفُهَا من أن يكون بأحدِ أمرَين، وبطَلَ أن يكونَ بواحدٍ منهما، ثبت أنَّهُ بالآخَرِ ، فقد وُجِدَت الألفُ واللاَّمُ في هذا الاسم لغير هذا التَّعريف[1].

(فإن قالَ : ما يُنكِرُ أنْ تكونَ الألفُ واللاَّمُ في « الذي » للتَّعريف[2]) عند سيبويه لقوله[3]: « لو سَمَّيْتَ رَجُلاً (الذي رأيتُهُ) لم يجز نِدَاؤُهُ ،كما أنَّكَ

---

(١) في (ص) : « في هذا الاسم أيضاً التعرف » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٣) الكتاب ٣٣٣/٣ .

لوسَمَّيْتَ بالرَّجُلِ والرَّجُلان ، لم يجز نِدَاؤُهُ » . **قال** : « ولو سَمَّيتَهُ (الرَّجُلُ منطلِقٌ) جاز نداؤُهُ » . فلمَّا كان (الرَّجُلُ منطلِقٌ) إذا كان اسماً لشيء تعريفُهُ بغير اللاَّمِ أجاز نداءَهُ وفيه الألفُ واللاَّمُ ، ولَمَّا كان « الذي » تعريفُهُ باللاَّم كتعريف الرَّجل مُنِعَ نداؤُهُ ، فإمَّا أن تقولَ: إنَّ تعريفَه باللاَّم فتترُكَ قولَكَ ، وإمَّا أن تُجيزَ نِدَاءَه وفيه الألفُ واللاَّمُ إذا كان غيرَ متعرِّفٍ بها ،كما جاز نداءُ مَن سَمَّيتَهُ بـ (الرَّجُلُ منطَلِقٌ) ونحوِهِ وفيه اللاَّمُ ، فتخالفُ قولَ سيبويه .

فالجوابُ : أنَّ ما قلناه في « الذي » من أنَّ تَعَرُّفَهُ بغير اللاَّم على الحقيقة كما قلنا ؛ للدَّليل الذي قدَّمْنَا ، فأمَّا امتناعُ ندائه إذا سُمِّيَ به ، فالقولُ فيه ما قال سيبويهِ[1]. وإنَّما امتَنَعَ نِداؤُهُ وإن كان تعريفُهُ بغير اللاَّم على الحقيقة لمضارَعَتِهِ ما كان تعريفُهُ باللاَّم، وذلك أنَّه يُوصَفُ به المبهَمَةُ وغيرُها مِمَّا يُوصَفُ بالألف واللاَّم نحو : مرَرْتُ بهذا الَّذي في الدَّار ، ورَأَيْتُ زَيداً الَّذي ضَرَبْتَهُ ، فلمَّا أُجْرِيَ هذا مُجْرَى ما كان متعرِّفاً باللاَّم ، جَعَلَهُ سيبويهِ في النِّداء أيضاً بمنزلتِهِ ، فمَنَعَ مِن ندائِهِ ،كما مَنَعَ من نِداء « الرَّجل » ونحوِه .

وإنَّما حَسُنَ الوصفُ به من بين سائر أخَوَاتِهِ لِمَكَان حرفِ التَّعريف فيه، وأنَّهُ وإن كان لم يُحدِثْ تعريفاً، / فهو على لفظِ المُحدِثِ للتَّعريف ، فأُجْرِيَ في هذه [٣٩/ب] الأشياء مُجراه . وأيضاً فإنَّهُ قد يقوم مَقَامَ الألفِ واللاَّم في أسماء الفاعِلِين، والألِفُ واللاَّمُ تقومُ مَقَامَهُ ؛ ألا ترى أنَّ « الضَّارِبُ زَيداً » مَجْرَاه عندهم كمَجْرَى « الذي ضَرَبَ زيداً » في الوصف به ، فلمَّا قام مَقَامَ ما يكون للتَّعريف

(١) الكتاب ٣/٣٣٣ ، قال : « لو سَمَّيْتَ رَجُلاً (الذي رأيتُهُ) لم يجز نِدَاؤُهُ » .

في هذه الأشياء وكَثُرَ ، أُجْرِيَ مُجْرَاه في الوصف به ، ولم يُوصَف بسائر أخَوَاتِـهِ؛ لأنَّهُ ليس فيهنَّ ما فيه ، ومَنَعَ سيبويهِ من ندائِهِ إذا سُمِّيَ به لهذه المشابَهَةِ التي بينها (وبين ما هو للتّعريف)[١]، لا لأنَّـهُ عنـده للتّعريـف ، ومِن مذهَبِـهِ أنَّهُـم يُجْـرُونَ حُكْمَ أحَدِ المتشابهَين على الآخَرِ للمشابَهَة ،كما ذهـب إليـه في إعـراب المضـارع من الأفعال لأنَّهُ أُعْرِبَ لِمُضَارَعَتِهِ الأسماءَ[٢]، بعد أنْ كـان حُكْمُـهُ البنـاءَ ، ونحـو ذلك .

ويدلُّ على المشابَهَة بين الألفِ واللاّم و « الذي » إقامَتُهُم لهما مُقَامَ « الذي » وذلك في :

... ... اليُجَدَّعُ[٣]

ونحوِهِ في الأبيات التي أنشَدَها أبو زَيدٍ[٤] والمفضَّلُ .

وذهب **أبو العبَّاس**[٥] إلى أنَّ ذلك إنَّما دخل للمشابَهَة بين « الذي » واللاّم ، فكما جاز دخُولُ « الذي » ،كذلك جاز دُخُولُ اللاّم على الفعل للتّشبيه ، قـال : « وقد أجْـرَى البغداذيُّـونَ المبتـدأ والخـبرَ في هـذا مُجْـرَى الفعـل ، فـأدخلوا الـلامَ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) انظر الكتاب ١/١٣ - ١٤ ، ٣/٩ .

(٣) سبق ذكره في صفحة : ١٩٣ .

(٤) النوادر : ٢٧٥ . وانظر نحوه من الأبيات في شرح أبيات المغني ١/٢٩٢ - ٢٩٣ ، والخزانة ١/٣٢ - ٣٣ .

(٥) جاء في النوادر : ٢٧٨: « قال أبو الحسن: رواه لنا أبو العباس: فيستخرج اليربوع من نافقائه ، ومن جحره ، والشيحة المتقصع ، قال: هكذا رواه لنا أبو زيد، قال: ذو الشيحة، وكذلك روى : « صوت الحمار اليجدع » ، والرواية الجيدة عنده: المتقصع والمجدع ، وقال: لا يجوز إدخال الألف واللام على الأفعال ، فإن أريد بها الذي كان أفسد في العربية ، وكان لا يلتفت إلى شيء من هذه الروايات التي تشذ عن الإجماع والمقاييس » .

عليهما كما يُدخِلُونَ « الذي » عليهما ، وأنشَدَ عنهم في ذلك بيتاً وأَحْسَبُهُ تابَعَهُم على ذلك . ولم نَذْكُرْ هذا على جهة الاستدلال به ؛ لأنَّ الاستدلالَ بنحو هذا من الشَّواذِّ ليس بسائغٍ ، ولكن ذَكَرْناه لمشابَهةِ كلٍّ واحدٍ من هَذَين الشَّيئَين عندنا لِلاَّم[1] من حيث ذَكَرْنَا ، ولِنُرِيَ أيضاً أنَّ العرَبَ وجَدُوا هذه المشابَهَةَ كما وَجَدْنَاها ، والذي سوَّغَ عنده هذا المسْتَشْنَعَ هو وُجُودُهُ للمشابهة بينهما ، وهم يُجْرُونَ حُكْمَ أحد المتشابِهَين على الآخَرِ، وإن كان منه ما هو أَبْعَدُ ، ومنه ما هو أَقْرَبُ .

ويدلُّ أيضاً على أنَّ التَّعريف في « الذي » بما ذَكَرْنَاه لا باللاَّم أنَّ كثيراً من العرب يَسْتَعْمِلُ موضِعَ « الذي » ذو ، وهو عندهم معرِفَةٌ ،كما كان « الذي » معرفةً ، ولا لامَ تعريفٍ فيه ، ويَصِفُون به كما يَصِفُون بـ « الذي » ، وكأنَّ « الذي » عندي أَحْسَنُ إذا وُصِفَ به ؛ لمكان حرفِ التَّعريف فيه وإن كان زائداً ، وكونِهِ بذلك على لفظ الصِّفات . أَنشَدَ أبو زَيدٍ لقَيسِ بنِ جِرْوَةَ (جَاهليٌّ)[2]:

فَإنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ
لأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُوْ أَنَا عَارِقُهْ[3]

فإن قال قائلٌ : في ما ذَكَرْنَا من زيادة اللاَّم في « الذي » وذَهَبْنَا إليه ، أرأيتَ

---

(١) في (ش) : « الآخر » .

(٢) هو قيس بن جروة الطائي ، شاعرٌ جاهليٌّ ، كان من ذوي الحجا والرأي ، وقد هجا عمرو بن هند لغارة له على طَيئ ، فغزا عمرو طيئاً . انظر أخباره في: معجم الشعراء ٢٠٣ ، والخزانة ٤٣٨/٧ وما بعدها ، وشعر طيئ في الجاهلية والإسلام ٤١٢/٢ .

(٣) النوادر : ٢٦٦ . وفيه هو له أو لعمرو بن مِلْقَط .
والبيت من الطويل يخاطب فيه عمرو بن هند . انظر : الحماسة ٣٦٥/٢ ، وسر الصناعة ٣٩٧/١ ، وشرح المفصل ١٤٨/٣ ، وشعر طيئ : ٤١٨/٢ . وبهذا البيت سُمِّيَ قيس بن جِروة عارقاً . ولأنتحين : لأقصدن .

حرفاً زائداً لا يجوزُ إسقاطُهُ[١]. أوَلاَ ترَى أنَّ الباءَ في « بحسبِكَ زَيدٌ » ونحوِهِ من الحروف الزَّوائد يجوزُ إسقاطُها ، (فلو كان في « الذي » وما ذكرتَ أيضاً زائداً لجاز إسقاطُهُ)[٢] .

قيلَ له : ليس ذلك بلازم في كلِّ حرفٍ زائدٍ . ألا ترى أنَّهُم يقولون: « آثِراً ما » ، فلا يُسقِطُونَ هذا الزَّائدَ ، بل يَلزَمُونَه كما يَلزَمُونَ غيرَه من الزَّوائد ، فرُبَّ زائدٍ لازمٌ حتَّى يكونَ بمنزلة ما هو من نفس الحرف[٣]، ومثلُ ذلك « مِن » في : ﴿ كَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾[٤]، و « ما » في « سِيَّمَا » عند الأكثر ، في ما حكاه سيبويهِ من قوله[٥]، فليس لزومُ هذا الحرفِ وامتناعُ حذفِهِ ممَّا يَمنَعُ من الحكم بزيادتها .

وزعم أبو العبَّاس في « الغَلَط » أنَّ نداءَ « الذي » إذا سُمِّيَ به جائزٌ عنده من طريقٍ آخرَ غيرِ ما ذَكَرْنَاه في سؤالنا ؛ فقال[٦] : « قال (يعني سيبويه) : إذا سَمَّيتَ رجلاً (الذي رأيتَهُ) لم تُغيِّرْهُ ، ولم يجز أنْ تنادِيَهُ . قال : وهذا خَطَأٌ من قِبَلِ أنَّهُ لو كان كذلك لخَرَجَ مِن حدِّ الأسماء ؛ لأنَّ الاسمَ وَقَعَ لِيُقْصَدَ به صاحِبُهُ، وقد صار اسماً فخَرَجَ من أن تقولَ فيه : يا أيُّها ، ولكن تقولُ : يا الَّذي رأيتَهُ ، كما تقولُ : يا أَللهُ اغفِرْ لي » .

قال أبو عليٍّ : هذا الذي ذَكَره لا يَلزَمُ أن يُنادِيَ « الذي » من أجله ، وليس

---

(١) في (ش) : « حرفاً زائداً لازماً لا يجوز إسقاطه » .
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .
(٣) انظر كلام سيبويه عن الموضوع في الكتاب ٢/١٧١ .
(٤) سورة الحج : آية : ٤٥ ، ٤٨ ، وسورة محمد :١٣ ، والطلاق : ٨ .
(٥) أي الخليل ، ونصه : « وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب : ولاسيما زيدٌ ، فزعم أنه مثل قولك : ولا مثل زيد ، و(ما) لغو ... » .
(٦) نقله ابن ولاد في الانتصار : ٢٠٨ .

حدُّ الأسماء وحُكْمُها أن يجوزَ نداؤها، / ولا ذاك من شرائطِها ؛ ألا ترى أنَّ كلَّ ما فيه الألفُ واللاَّمُ أسماءٌ ، ولا يجوزُ نداءُ شيءٍ منها . [٤٠/أ]

فإن قيل : إنَّ تلك يُتَوصَّلُ إلى ندائها بـ« أيٍّ » ، ولا يجوزُ التَّوصُّلُ إلى نداء « الذي » إذا سَمَّيتَ به بـ« أيٍّ » ؛ لاختصاصه .

قيل : يُتوصَّلُ إلى ندائه بشيءٍ آخرَ غير « أيٍّ » ،كما أنَّ ما فيه الألفُ واللاَّمُ لَمَّا لم يَجُزْ نداؤُهُ تُوُصِّلَ إليه بـ« أيٍّ » نحو : يا أيُّها الرَّجُلُ ، فكما أنَّ « الرَّجل » ونحوَه لَمَّا لم يَجُزْ نداؤُهُ تُوُصِّلَ إليه بما جَوَّزَ نداءَه ، كذلك يُتَوَصَّلُ إلى نداء « الذي » إذا سُمِّيَ به بشيءٍ آخرَ غير « أيٍّ » ، وغير أنْ يَلِيَ حرفُ التَّعريف حرفَ النِّداء ؛ وذلك بأن يُجعَلَ في صلةِ اسمٍ يجوزُ نداؤُهُ .

وأَظُنُّ أنَّ أبا العبَّاسِ لم يقطَعْ بهذا الذي قالَه في كتابه المترجَم بـ« الغَلَط » ؛ لأنَّ بعضَ مَن أخذَ عنه حَكَى عنه في هذه المسألة أنَّه قال: « يجبُ أن يُنظَرَ فيه » ، بل لا أشُكُّ ؛ لأنِّي قرأتُ على أبي بكرِ بنِ السَّرَّاج في كتابِ أبي العبَّاس المترجَم بـ« **المسائل المشروحة من كتاب سيبويه** » ما يخالفُ هذا ، **وهذا لفظُ ما قال** :

« فأمَّا قولُ سيبويهِ : إنَّهُ إنْ سَمَّى رَجُلاً (الرَّجُلُ منطلِقٌ) ناداه فقال: يا الرَّجُلُ منطَلِقٌ ، فهو كما قال ؛ لأنَّ هذا ابتداءٌ وخبرٌ سَمَّى بهما رَجُلاً ، ليس أحدُهما الاسمَ دون الآخَرِ ، والألفُ واللاَّمُ بهما ثَمَّ للاسم كلِّهِ[1]، وليستَا لـ(الرَّجل) دون (منطَلِقٌ) » .

---

(١) في (ش): « ثَمَّ للاسم مع الكلام كله » .

فأمَّا تشبيهُ أبي العبَّاس الألفَ واللاَّمَ في « الذي » بقولهم : « يا أ للهُ اغفرْ لي » فيما قاله في « الغلط »[١]، و لم يحتجَّ به ، فَلَعَمْرِي إنَّ الألفَ واللاَّمَ في « الذي » غيرُ مفارِقٍ ، كما أنَّها في اسم « ا للهِ » غيرُ مفارِقٍ ، إلاَّ أنَّ « الذي » ينفصِلُ من هذا بأنَّهُ جَرَى صفةً كـ(الطَّويل) ونحوِه ، فشابَهَهُ لذلك ، فيمتنعُ نداؤُهُ وفيه الألفُ واللاَّمُ ،كما يمتنعُ نداءُ الصِّفاتِ وفيها اللاَّمُ . ولا يجبُ القياس على هذا الاسم ؛ لأنَّهُ نادِرٌ عن طريق ما عليه كثرةُ الأسماءِ وجمهرَتُها ، ولذلك جاز فيه ،كما جاز فيه قطعُ الألفِ[٢] و لم يجُزْ في غيره .

فإنْ قاسَ هذا فيه قائسٌ فَلْيَقِسْ عليه أيضاً قَطْعَ الألف منه مع حرف النِّداء ، كقطعه من هذا الاسم ، فالقياسُ على هذا غيرُ مستقيمٍ . فأمَّا ما قرأناه على أبي بكرٍ[٣]عن أبي العبَّاس[٤] من قول القائل[٥]:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي

فللضَّرورة والتَّشبيه بالاسم من أجل اللُّزوم ، وهذا في الضَّرورة من باب (ضَنِنُوا)[٦]، بل هو أقبَحُ ، فإذا لم يجز هذا في الكلام ،لم يجُزْ ما ذَكَرَهُ في « الذي »

---

(١) انظر الانتصار : ٢٠٨ .

(٢) قوله « قطع الألف » ساقط من (ص) .

(٣) الأصول ٤٦٣/٣ .

(٤) المقتضب ٢٤١/٤ .

(٥) من الوافر ، وانظر الشاهد في : الكتاب ١٩٧/٢ ، واللامات للزجاجي : ٥٣ ، والإنصاف ٣٣٦/١، وضرائر الشعر : ١٦٩ ، والخزانة ٢٩٣/٢ .

(٦) من قول الشاعر :

مَهلاً أعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي　　　إنِّي أجُودُ لأقْوَامٍ وَإنْ ضَنِنُوا

انظر : الكتاب ١١/١ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ٦٣ ، والضرائر لابن عصفور : ٢٠ .

في الكلام من ندائه اسمَ رجُلٍ وفيه اللاّمُ .

فأمّـا قولُهُـم : « مـرَرْتُ بـالرَّجُلِ مثلِـكَ » ، فقـد اختَلَـفَ الخليـلُ وسـيبويهِ والأخفشُ فيه ، ونحن نَذْكُرُ ذلك :

قال سيبويه[1]: « مِنَ الصِّفة قولُكَ : ما يَحْسُنُ بالرَّجُلِ مثلِكَ أنْ يَفْعَلَ ذاكَ، وما يَحْسُنُ بالرَّجُلِ خيرٍ منكَ أن يَفْعَلَ ذاكَ ، وزعَمَ الخليلُ أنَّهُ إنَّما جُـرَّ هـذا علـى نيَّةِ الألف واللاّمِ ، ولكنَّهُ موضِـعٌ لا يَدخُلُـهُ الألِـفُ والـلاّمُ ،كمـا كـان « الجَمَّـاءَ الغَفَيرَ » منصوباً على نيَّةِ إلغـاء الألِـفِ والـلاّمِ نحـو: طُـرّاً وقَاطِبَـةً، والمصـادرُ الـتي تُشبِهُهَا ، وزعَـمَ (يعني الخليلَ) أنّه لا يجوزُ [في] : « ما يَحْسُنُ بالرَّجُلِ شَبِيهٍ بِـكَ » الجرُّ ؛ لأنَّكَ تَقْدِرُ على الألفِ واللاّمِ فيه » .

وقال أبو الحسنِ عَكْسَ هذه المسألة ؛ وهـو أنّـه زَعَـمَ أنَّ الألِـفَ والـلاّمَ في (الرَّجُل) في قولهم: ما يَحْسُنُ بالرَّجُلِ مثلِكَ » زائدةٌ . قال: ومثلُهُ قولُهُم: « الجَمَّاءَ الغَفِيرَ » ، وقالوا : « الخمسَةَ العَشَرَ دِرْهَماً[2] » فهذا لا يكونُ إلاّ زائداً[3].

قال أبو عليٍّ : وكِلاَ الأمرَين مَذْهَبٌ ؛ وذلك أنَّ هذه الصِّفَةَ لا يكونُ هـذا

---

(١) الكتاب ١٣/٢ . وانظر الحجة لأبي علي ١٥٤/١ .

(٢) انظر المقتضب ١٧٣/٢ ، والتكملة : ٢٦٢ عن أبي عمر عن أبي الحسن ، وسر الصناعة ٣٦٥/١ . قال المبرد : « وهذا كله خطأ فاحش ، وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية ، لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيراً » .

(٣) قال أبو سعيد السيرافي : « ومن النحويين من قال: إن الألف واللام فيها وفي الأوبر في قول الشاعر: (ولقد نهيتُكَ عن بنات الأوبر) زائدة ، وهذا غلطٌ ؛ لأنهما لو كانت لا تأثير لدخولهما ، وكانتا في نية الطرح ، لكان الاسم الذي يدخلان عليه باقياً على لفظه من التنوين ومنع الصرف ... » شرح الكتاب ١٦٠/٢ (مخطوط) .

موصُوفُها، ولا هذا الموصوفُ هذه صفتُهُ ، فقَدَّرَ كُلٌّ فريقٍ تقديراً ، وتأوَّلَ تأويلاً يصحُّ الكلامُ عليه . ألا ترى أنَّكَ إذا قدَّرْتَ زيـادةَ الألـفِ والـلاَّمِ في « الرَّجُـلِ » ، صَلُحَ أن يكونَ « مثلِكَ » صفةً له، وكذلك/ إذا قدَّرْتَ الألفَ واللاَّمَ في « مثلِكَ » [٤٠/ب] و « خيرٍ منكَ » ، ولم تقدِّرْ زيادَتَهَا في « الرَّجُل » صَلُحَ أن يكونَ على هذا موصوفَ هذه الصِّفةِ ، إلاَّ أنَّ تقديرَ أبي الحسن ومذهَبَه عندي أقوى ، وذلك أنَّكَ على مذهبه تُقدِّرُ زيادةَ حرفٍ ملفوظٍ به ، وعلى المذهب الآخرِ تَنْوِي حرفاً غيرَ ملفوظٍ ، وزيادةُ الحروف المظهَرةِ أكثرُ من النيَّةِ بالحروف المضمَرَة ، وإن كان قد جاء منه شيءٌ نحو ما حكاه سيبويهِ في القَسَم[١]، وهذا مذهبٌ أضعَفُ منه ؛ لأنَّ الجرَّ يدلُّ على ا لجارِّ .

فإن قلتَ : فما امتناعُ[٢] هذا الصِّفةِ أن يكون هذا موصوفَهَا في الدَّلالة كانجرار الاسم في دلالته على ما هو مجرورٌ ؟

فالجوابُ : أنَّ الدَّلالةَ اللَّفظيَّةَ أبلَغُ وأقوى من الدَّلالة المعنويَّةِ ؛ لأنَّ الدَّلالةَ اللَّفظيَّةَ محسوسةٌ ، والمعنويَّةَ مستَنْبَطَةٌ ، وقد يَعتَرِضُ من الشَّبَهِ على المستَنْبَطِ ما لا يَعتَرِضُ على المحسوس . ألا ترى أنَّكَ قد تَتَوَهَّمُ في غير هذا الصِّفةَ ، وهو البدَلُ ، (وليس يعرضُ ذلك في قول أبي الحسن .

وشيءٌ آخَرُ يقوِّي مذهبَ)[٣] أبي الحسن وهو أنه لو ظَهَرَت اللاَّمُ لم يجُز

(١)　انظر الكتاب ٣/٤٩٦ وما بعدها .

(٢)　في (ص) : « فامتناع » .

(٣)　ما بين القوسين ساقط من (ش) ، وجاءت العبارة فيها كالتالي : « وهو البدل ، يعرض ذلك في تقدير أبي الحسن .. » .

دخولُها على « مثلِكَ » ، فما لا يجوزُ مظهَراً فهو من الجواز مُضمَراً أَبْعَدُ .

فإن قلتَ : تبطُلُ الإضافةُ إذا دخَلَ التّعريفُ .

فذلك فاسدٌ بعيدٌ من الصّواب ، وما يعترضُهُ النّاسُ في الصّفات من التّخصيصِ . ألا ترى أنّكَ لو قلتَ: « بالرَّجُلِ المِثْلِ » لَقَبُحَ ؛ لأنّه لا يخلو من أنْ يكونَ مِثْلاً لشيءٍ . فقولُ أبي الحسن في هذا أقوى عندي ، وهو الحكمُ بزيادة اللاّم في « الرَّجُل » .

فإن قلتَ : أفَيَجُوزُ أن يكونَ « مثلِكَ » مُراداً به التّعريفُ ، فيكونُ صفةً للمعرفة الذي هو « الرَّجُل » ؛ إذ هو معرِفَةٌ بلا نيَّةِ الألف واللاّم ؟

فذلك قولٌ ليس في القسمة جوازُهُ ؛ لأنَّ الاسمَ الذي فيه الألفُ واللاّمُ ، لا يُوصَفُ بالمضاف إلى المضمَرِ .

قال أبو عليّ : وسألتُ أبا بكر بن السَّرّاجِ يوماً عن حذف[1] الحروفِ فقال : الحروفُ في الجملة لا يَحسُنُ إضمارُها ؛ لأنَّ الحروفَ إنّما هي للاختصار، إذا قلتَ: أزَيدٌ عندَكَ؟ فهذه الألفُ نابَتْ عن قولك : أستَفْهِمُكَ ، وإذا قلتَ : ما زَيدٌ في الدّارِ، فقد نابت عن قولك : أنْفِي كونَه فيها .

قال : فإن ذَهَبْتَ تحذِفُ هذا كنْتَ تَختَصِرُ المختَصَرَ ، وكان إجحافاً .

وممّا يقوِّي زيادةَ الألف واللام فيما ذَكَرْتُ لك أنَّ أبا بكر بنَ السَّرّاج أخبرني عن أبي العبّاس عن أبي عثمانَ قال : سألتُ الأصمعيَّ عن قول القائل[2]:

---

(١) في (ص) : « عن حدِّ الحروف » .

(٢) من الكامل ، وهو بغير نسبة في : مجالس ثعلب ٢/٥٥٦ ، والمقتضب ٤/٤٨ ، والمسائل الحلبيات :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً   وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

لِمَ أَدْخَلَ الألفَ واللاَّمَ ؟

قال : أَدْخَلَهَا زيادةً للضَّرورة[١]، كقول الآخر[٢]:

بَـاعَـدَ أُمَّ الْعَـمْرِو مِنْ أَسِـيْرِهَا

ورَوَيْنَا عن أحمدَ بنِ يحيى عن ابن الأعرابي[٣]:

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي

مَكَانَ مَـنْ أَنْشَـا عَلَى الرِّكَائِبِ

فكما أنَّ اللاَّمَ في « الذي » ، وفي هذه الحكاية ، وفي قولهم: « الخمسَةَ العَشَرَ درهماً » زائدةٌ ، فكذلك هي في « الآن » زائدةٌ . فلا تَسْتَوْحِشَنْ مِنْ قولنـا فيهـا ؛ فقد قال بزيادتها سيبويه والخليل في قوله[٤]: « كمـا كـان الجمَّـاءَ الغَفِيرَ منصوبـاً

= ٢٨٨ ، والمنصف ١٣٤/٣ ، وسر الصناعة ٣٦٥/١ ، والخصائص ٥٨/٣ ، والمحتسب ٢٢٤/٢ ، والتمام : ٢٥٥، وشرح أبيات المغني ٣١٠/١ . وجنيتك: جنيتُ لك، والعساقل : الكبار الجياد البيض من الكمأة ، مفردها عُسقول ، وبنات أوبر: كمأة لها زغب صغار رديئة الطعم .

(١) انظر المنصف ١٣٤/٣ ، وسر الصناعة ٣٦٦/١ .

(٢) رجز لأبي النجم العجلي في ديوانه : ١١٠ ، وبعده:

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُوْرِهَا

وانظر: المقتضب ٤٩/٤ ، والمسائل الحلبيات : ٢٨٨ ، والمنصف ١٣٤/٣ ، وسر الصناعة ٣٦٦/١، وأمالي ابن الشجري ٥٨٠/٢ ، وشرح أبيات المغني ٣٠٢/١، وشرح شواهد شرح الشافية: ٥٠٦. والشاهد هنا أن (عمراً) إذا دخله اللام لضرورة الشعر لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين عُمَر.

(٣) من الرجز، وقد أنشد أبو عليٍّ الأولَ منهما في المسائل الحلبيات : ٢٨٨ ، وهما بدون نسبة في : إصلاح المنطق : ٢٦٢ ، وفيه (أم الغَمْر) ، وسر الصناعة ٣٦٦/١ ، والمنصف ١٣٤/٣، والإنصاف ٣١٦/١ ، وشرح المفصل ٤٤/١ . وأنشا: أراد أنشأ أي: ابتدأ السير والركوب. (تهذيب إصلاح المنطق : ٥٧٩) .

(٤) الكتاب ١٣/٢ .

على نيَّةِ إلقاءِ الألف واللاَّمِ » ، وقال سيبويه أيضاً في قولهم: « مررْتُ بهم الجمَّاءَ الغفيرَ »[١]: « زَعَمَ الخليلُ أنَّهُم أدخلُوا الألفَ واللامَ على هذه الحروف ، وتكلَّموا به على نيَّةِ ما لم تَدْخُلْهُ الألفُ واللاَّمُ » . وقال به أبو الحسن والأصمعيُّ فيما رَوَيناه عنه ، وقبلَه أبو عثمانَ وأبو العبَّاسِ وأبو بكرٍ ، فلم يدفعوه .

وبعدُ : فإنَّ حرفَ / التَّعريف حرفٌ كسائر الحروف التي تَلزَمُ معنًى ، ثمَّ [٤١/أ] تُزادُ في موضعٍ آخَرَ مُعَرًّى من ذلك المعنى ،كما ذَكَرْنَا في باقي الحروف وغيرِها، وكما جاءت « ما » و « لا » زائدَتَين ، ولكلٍّ واحدٍ منهما معنًى يَلزَمُهُ إذا لم يُزَد ، فكذلك حرفُ التَّعريف ، فاعرِف ذلك إن شاء الله .

* * *

وهذه مسألةٌ :

تتَّصلُ بهذا الفنِّ الذي ذَكَرْنَاه وهي من غرضِ كتابنا هذا .

قال أبو إسحاقَ[٢] في قوله ﷻ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧] **فيمَن قدَّرَه صفةً لـ « الذين » :**

« إنَّما وقع ههنا صفةً لـ« الذين » ؛ لأنَّ « الذينَ » ههنا ليس بمقصود قصدُهُم، فهو بمنزلة قولكَ : إنِّي لأمُرُّ بالرَّجُلِ مِثْلِكَ فأُكْرِمُهُ » .

---

(١) الكتاب ١/٣٧٥ ـ ٣٧٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٥٣ .

قال أبو عليٍّ :

« الذين » ليس هو مثل قولهم : « ما يَحْسُنُ بالرَّجُلِ مثلِكَ » ؛ لأنَّ اللاَّمَ في « الرَّجل » زائدةٌ بالدَّلالة التي قدَّمْنا ذِكْرَها .

فإن قال قائلٌ : فما أنكَرْتَ إذا كانت الألفُ واللاَّمُ عندك في « الذي » زائدةً،كما أنَّها في « الرَّجُل » في هذه الحكاية زائدةٌ، أن يَحسُنَ وصفُهُ بـ « غير » ، وإنَّما هو صفةٌ للنَّكرة ،كما حَسُنَ وصفُ « الرَّجل » عندكَ بما هو وصفٌ للنَّكرة .

فالجوابُ : أنَّهُما وإنِ اجتمَعَا في أنَّ اللاَّمَ فيهما زائدةٌ ، فلا يجوزُ أن يكونَ « الذي » نكرةً من أجل ذلك ، فيَحسُنُ وصفُهُ بالنَّكرة ؛ لأنَّ المعنى المعرِّفَ لـ« الذي » ليس باللاَّم ، وإنَّما هو كونُهُ موصولاً ، والدَّليلُ على ذلك : تَعَرُّفُ أخواتِ « الذي » ولا لامَ فيهنَّ ، إنَّما تَعَرُّفُهُنَّ بصِلاَتِهِنَّ .

فإن قال : ما يُنكِرُ أن تكونَ « الذي » كسائر أخواتها ممَّا يُوصَفُ تارةً ويُوصَلُ تارةً ، وصورةُ الصِّفة قد تكونُ كصورة الصِّلَةِ ، فيكونُ ما اتَّصَلَ بـ « الذي » صفةً له لا صلةً ، كما أنَّ ما أنشَدَه سيبويه من قولِ الفرزدق[1]:

كَمَنْ بَوَادِيْهِ بَعْدَ الْمَحْلِ مَمْطُوْرُ

« مَن » فيه نكرةٌ . وكما أجاز في قوله : ﴿ هَـٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾[2] أن يكونَ هذا بمنزلة : هذا شيءٌ لديَّ عَتِيدٌ ، فيجوزُ على هذا أن تكونَ « غيرُ » صفةً لـ « الذين » ؟

---

(١) من البسيط ، في ديوانه : ٢١٣/١ يمدح يزيد بن عبد الملك ويهجو يزيد بن المهلب ، ومطلع القصيدة :

كَيْفَ بِبَيْتٍ قَرِيْبٍ مِنْكَ مَطْلَبُهُ　　في ذَاكَ مِنْكَ كَنَائِي الدَّارِ مَهْجُوْرُ

(٢) سورة ق : آية : ٢٣ .

قيلَ له : لا يجوزُ ذلك أن يكونَ « الذي » كأخواته في أن يُوصَفَ بالجُمَل والنَّكرةِ ،كما وُصِفَ « مَن » و « ما » ؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى خلاف الغرض الذي وُضِعَ له « الذي » ، وذلك أنَّ الغرَضَ منه أن يُتَوَصَّلَ به إلى وصف المعارف بالجُمَلِ ،كما أنَّ الغرَضَ في « أنْ » أنْ يُبيَّنَ به المصدَرُ أفي ما مضى هو أم في ما يأتي ، وكما أنَّ الغرَضَ في الفاء في جواب الشَّرط أنْ يُجازَى بالجُمَلِ المركَّبَةِ من الابتداء والخبر ، وكما أنَّ « ذو » الذي بمعنى صاحب صِيغَ لِيُتَوَصَّلَ به إلى الوصف بالجواهر ، ولذلك لم يُضَف إلى المضمَر . والدَّليلُ على أنَّهُم اعترضوا به هذا أنَّهُم وَصَفُوا به ولم يَصِفُوا بهنَّ ، فإذا كان الغرَضُ فيه هذا ،لم يَجُزْ أن يُوصَفَ بالنَّكِرة، كما وُصِفَ أخواتُهُ بها ؛ لأنَّهُ يُؤدِّي إلى إبطال الغرض الموضوع له « الذي » .

فإن قالَ قائلٌ : أفَلَيسَ قد جاء عامّاً ، وأجاز أبو العبَّاس[1] لذلك أن يَلِيَ نِعْمَ وبِئْسَ ؟

قيلَ له : إنَّ مجيئَهُ عامّاً ليس ممَّا يُوجِبُ له تنكيراً ،كما أنَّ مجيءَ « مَن » للعموم و « ما » لا يُوجِبُ لهما أنْ يكونا نكِرَتَين إذا كانا موصولَين ، وكما أنَّ الإنسانَ والرَّجُلَ إذا أردْتَ به اسمَ النَّوع والكثرةَ لا تُدخِلُهُ في التَّنكير .

فإن قال قائلٌ: فما وجهُ صِفَةِ « الذي » بـ « غير » في الآية؛ إذ كان « الذي » معرفةً ، و « غيرُ » ممَّا تُوصَفُ به النَّكرةُ ؟

---

(١) المقتضب ٢/١٤١ .

فالقولُ فيه عندنا : ما كان يقولُهُ فيه أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ السَّـرِيِّ ؛ وهـو أنَّـهُ كان يقول في « غير » : إنَّما كانت نكـرةً تُوصَـفُ بهـا النَّكـراتُ[1] ــ وإنْ كـانت مضافةً إلى المعارف ـ / لإبهامها وبُعْدِهَا من الاختصاص . [٤١/ب]

قال : فمتى ارتفَعَت عنها هذه العلَّةُ فصارت مختصَّةً ، جاز أن تكونَ وصفـاً للمعارف .

قال : وقد اختُصَّ في هذا الموضع ، فلذلك جاز أن يكونَ صفةً لـ « الذيـن » وذلك أنه ليس إلاَّ صنفان : المنعَمُ عليهم ، والمغضوبُ عليهم ، فإذا وُصِـفَ بغـير الذين ، جاز لهذا الاختصاص، وصارت « غير » معرِفَةً .

قال : وكذلك كلُّ موضِعٍ تَختَصُّ فيه « غير » كذلك، وترتفعُ عنه الإشاعةُ، كقولك: افْعَل الاجتماعَ غيرَ الافتراق، وعليك بالحركة غيرِ السُّكون ، فـ « غير » في هذه المواضِعِ صفةٌ للمعرفة لاختصاصها .

قال : وكذلك ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُـوْبِ ﴾ صفـةٌ لـ « الذيـن »[2] لاختصاصـه ، وهذا قولٌ بَيِّنٌ .

فهذه مسألةٌ اعتَرَضَت فذَكَرْنَاهَا ، ثمَّ نَرجعُ إلى المسألة الأُولى ، فنقـولُ في قول أبي إسحاقَ[3] في المسـألة الأُولى : « وتِنِـيَ[4] وفيـه الألـفُ والـلاَّمُ ؛ لأنَّهمـا

---

(١) لم أقف عليه في الأصول ، وفي الحجة لأبي عليٍّ ١٤٣/١ : « قال أبو بكر : والـذي عنـدي أن (غير) في هذا الموضع مع ما أضيف إليه معرفةٌ ، وهذا شيءٌ فيه نظرٌ ... » .

(٢) في (ص) : « لذلك » .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٥٣/١ .

(٤) أي : الآنَ .

دَخَلَتَا لعَهْدٍ غيرِ متقدّمٍ ، إنّما تقولُ : الغلامُ فَعَلَ لِمَـن عَهِدْتَـهُ أنـتَ ومُخـاطَبُكَ ، وهذه الألفُ واللاّمُ تَنُوبان عن معنى الإشارة ، المعنى: أنتَ إلى هذا الوقت تفعَلُ، فلم تُعْرَبِ (الآنَ) ،كما لم يُعْرَبْ (هذا) » .

قال أبو عليّ :

قولُهُ : « بُنِيَ وفيه الألفُ واللاّمُ لأنّهُمَا دَخَلَتَـا لعَهْـدٍ غـيرِ متقـدّمٍ[1] » اعتـلالٌ فاسِدٌ ، يلزَمُ فيه أن تكونَ الألفُ واللاّمُ متى دَخَلَتَا لعَهْدٍ غيرِ متقدّمٍ ، بُنِـيَ الاسـمُ الذي تدخُلُ عليه ، وذلك بَيِّنُ الفساد ؛ ألا ترى أنَّ الألـفَ والـلاّمَ تدخُـلُ علـى أسماءٍ لا تقدُّمَ لعَهْدِهَا ، فلا تُبْنَى تلك الأسماءُ ، وذلك كقولك : يا أيُّهَا الرَّجُـلُ ، ويا هذا الرَّجُلُ ، ومرَرْتُ بهذا الرَّجُل ، فالألفُ والـلاّمُ في كـلِّ هـذه لعهـدٍ غـير متقدّمٍ ؛ ألا ترى أنّكَ لا تريدُ في هذا عهداً كان بينَكَ وبين مُخَـاطَبِكَ ، ولا بـين غيرِهِ .

فالتّعريفُ بالألف واللاّم على ضَرْبَين : تعريفٌ معه عَهْدٌ ، وتعريفٌ لا عهـدَ معه نحو ما مثّلْنا ، فالتّعريفُ بالألف والـلاّمِ (لغـير عهـد)[2] أعَـمُّ مـن العهـد ؛ إذ كان كلُّ معهودٍ فيهما مُعرَّفاً بهما ، وليـس كـلُّ معـرَّفٍ بهمـا معهـوداً فيهمـا ، فقولُهُ: « بُنِيَ وفيه الألفُ واللاّمُ لأنّهُمَا دَخَلَتَا لعَهْدٍ غيرِ متقدّمٍ » فاسِدٌ لِما أريتُكَ.

وأمّا قولُهُ : « لأنَّ الألفَ والـلاّمَ تَنُوبَـان عـن معنـى الإشـارة ... » إلى آخِـرِ الفصل، فلا تخلو الألفُ واللاّمُ من أنْ تكـونَ زائـدةً ، أو تكـونَ غـيرَ زائـدةٍ ، أو

---

(١) في (ش) أعاد قول أبي إسحاق بأكمله .

(٢) ساقط من (ش) . وجاءت العبارة في (ص): « فالتعريف بالألف واللام على ضربين لغير عهد ... »

تكونَ نائبةً عن الإشارة ، كما قاله .

فلا يجوزُ أن تكونَ غيرَ زائدةٍ ؛ لأنَّهَا إذا كانت غيرَ زائدةٍ لم تخلُ من أحد أمرَين : إمَّا أن تكونَ تعريفاً معه عَهْدٌ ، أو تعريفاً لا عَهْدَ معه ، ولا يجوزُ أنْ تكون على واحدٍ من هذَين الوجهَين ؛ إذ لو كان على واحدٍ منهما لأُعرِبَ وما بُنِيَ ؛ ألا ترى أنَّ الاسم المعرَّفَ الذي معه عَهْدٌ مُعربٌ كالرَّجُلِ والفَرَسِ[1] ، ونحوِ ذلك من أصناف المعرِفَة ، والاسمُ المعرَّفُ الذي لا عَهْدَ معه مُعْرَبٌ أيضاً كقولنا : يا أيُّهَا الرَّجُلُ ، ويا هذا الرَّجُلُ ، ومَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ . والدَّليلُ على إعرابِهِ وأنَّهُ غيرُ مبنيٍّ قولُهُم: « يا أيُّهَا الرَّجُلُ ذو الجُمَّةِ »[2]، و:

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُوْ التَّنَزِّي[3]

فرفَعَ صفتَهُ لَمَّا كان عنده مرفوعاً .

فأمَّا إعرابُ : « مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ » ، و « ضرَبْتُ هذا الغلامَ » فجَلِيٌّ . فقد دلَّكَ ما ذَكَرْنَاه أنَّهُ ليس بواحدٍ من قِسْمَي غيرِ الزيادة .

فأمَّا قولُهُ : إنَّهما تنوبان عن الإشارة ، فلا يخلو قولُهُ بأنَّ فيه نيابةً عن الإشارة من أن يكونَ المرادُ به أنَّهُ مُعرِّفٌ كما تُعَرِّفُ الإشارةُ ، أو أن يكونَ المرادُ به أنَّ الاسم مُعَرَّفٌ بالإشارة دون الألف واللامِ ، إلاَّ أنَّ الألفَ واللاَّمَ تدلُّ

---

(١) في (ش) : « للذي لا عهدَ معه والذي معه عَهْدٌ يُعرَّفُ كالرجل والفرس » .

(٢) انظر الكتاب ١٨٩/٢ - ١٩٠ ، ١٩٣ .

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه : ٦٣ ، يمدحُ أبانَ بنَ الوليد البجلي، والشاهد في الكتاب ١٩٢/٢، والمقتضب ٢١٨/٤، والأصول ٣٣٧/١، ٣٧٥، وأمالي ابن الشجري ٣٦٩/٢، ٤٥/٣، وشرح المفصل ١٣٨/٦ .

عليها، كما يدلُّ الشَّيءُ على الشَّيء وليس به . وإن كان مُرَادُهُ أنَّهُ مُعَرَّفٌ كما تُعَرِّفُ الإشارةُ / ففاسدٌ ؛ لِمَا قدَّمْنَا من أنَّهُ إن كان للتَّعريف لم يخلُ من إحدى [٤٢/أ] القِسْمَتَين اللَّتين فَسَدَ أن يكونَ على واحدةٍ منهما بما يُستَغْنَى عن إعادته لتقدُّمِ ذِكْرِهِ، فلا يصحُّ أن يكونَ قَصْدُهُ تشبيهَ تعريفِ الألف واللام في هذا الاسم بتعريف الإشارة لذلك، وإن كان قَصْدُهُ أنَّ الاسمَ مُعَرَّفٌ بالإشارة دون الألف واللاَّم ، إلاَّ أنَّ الألفَ واللاَّمَ تدلُّ عليها ، كما يدلُّ الشَّيءُ على الشَّيء وليس به، فذلك لا يصحُّ . ألا ترى أنَّ ما كان مبنيّاً من الأسماء التي فيها إشارةٌ لا أَلِفَ معها ولا لامَ تدلُّ على الإشارة ، (فقد فسد بذلك أن تكونَ الألفُ واللاَّمُ تدلُّ على الإشارة)[1]؛ إذ الأسماءُ المبنيَّةُ التي فيها معنى الإشارة لا أَلِفَ ولا لامَ فيها تدلُّ عليها ، ولا افتقارَ أيضاً بها إلى اللاَّمِ وكونِهَا دالَّةً على الإشارةِ ؛ لأنَّ ما في الأسماء منها يدلُّ عليها ويتعرَّفُ بها ، فيُستَغْنَى بذلك عنها .

فإذا فَسَدَت هذه الأقسامُ التي انقَسَم إليها كونُ الألفِ واللاَّمِ في هذا الاسم سوى الزِّيادةِ ، ثَبَتَ أنها زائدةٌ فيه ، وقد رأينا مجيئَهَا زائدةً فيما ذَكَرْنَاه ممَّا تقدَّمَ[2].

فإن قال قائلٌ : فما تقولُ في تعريف الجنس نحو : ﴿ **إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ** ﴾[3]، و﴿ **إنَّ الإنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً** ﴾[4] أتعريفُ عَهْدٍ هو ، ومن باب :

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) العبارة في (ص) : « ثبت أنها زائدة فيما ذكرنا فيما تقدم » .

(٣) سورة العصر : آية : ٢ .

(٤) سورة المعارج : آية : ١٩ .

مرَرْتُ بالرَّجُلِ ؛ أي : الذي تعهَدُ ، أم تعريفُ غيرِ عهدٍ فيكون من باب : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

فالجوابُ : أنَّهُ تعريفُ عَهْدٍ، وليس بتعريفِ غيرِ عهدٍ كـ« يا أيُّهَا الرَّجُلُ » ؛ ألا ترى أنَّ مَن خاطَبْتَهُ باسمِ الجنس لم تُرِدْ أنْ تُعَرِّفَه ذلك مــن فَوْرِهِ مِن غـير أنْ يكونَ تقدَّمَ له عِلمٌ به ، وأنت قد تقولُ : « يا أيُّهـا الرَّجُـلُ » لِمَـن لا عهـدَ بينَـكَ وبينَهُ ، ولا تقدُّمَ معرفةٍ ، وإنَّما تعريفُ الجنس تعريفُ ما سبَقَ إلى النُّفُوس وعلِمْتَــهُ من الجنس كلِّــهِ ، وإن كــان لم تشــاهِدْهُ بأسْرِهِ ، و لم تحـسَّ بأجمعـه ، فإشـارَتُكَ للخبَرِ إلى ما كان معلوماً معهوداً غيرَ محسُوسٍ ،كإشارتِكَ له إلى ما عَهِدَه وعَلِمَــهُ محسوساً .

فإن قال قائلٌ : فما تقولُ في هذا الاسمِ المبنيِّ ومعنى الحرف الذي تضمَّنه ، أهو معنَى حرفِ التَّعريف ، أم معنى حرفِ الإشارة ؟

قيلَ له : أمَّا كونُ الألفِ واللاَّمِ فيه زائدَتَين لغيرِ التَّعريف ، فقـد دَلَلْنـا علـى ذلك ، وأرَيْنَا فَسَادَ ما اعتلَّ به أبو إسحاقَ لبناء هذا الاسم من أنَّهُ بُنِيَ لأنَّ الألفَ واللاَّمَ فيه لعهدٍ غيرِ متقدِّمٍ ، وتجدُ الاسمَ مبنيّاً ، ولا بدَّ في بنائه من تضمُّنِهِ معنـى الحرف .

فإن قلتَ : فإنَّهُ متضمِّنٌ معنى الحرف ، وتعرُّفُهُ بذلــك (لا بحـرف التَّعريـف الذي فيه ، كما أنَّ « الذي » فيه حرفُ التَّعريف ، وتعريفُهُ بشيءٍ آخَرَ)[1] ؟

فهو حَسَنٌ .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

فإن قلتَ : فإنّهُ متضمِّنٌ معنى حرف الإشارة ،كقولنا : هـذا وثَـمَّ وهنا ، فذلك الموجِبُ لبنائِهِ ،كما أنّهُ مُوجِبٌ لبناء هذه الأسماءِ التي للإشارة .

فهو قولٌ ، والأوَّلُ أقوى عندي .

فإن قلتَ : فهلاّ قلتَ: إنَّ الوجهَ الثّانيَ أقوى ؛ لأنّهُ إن كان متضمِّناً معنى حرفِ التّعريف ، فما معنى ذِكْرِ حـرفِ التّعريـف معـه ؟ وهـلاّ استَبْعَدْتَ ذلـك فقلتَ : إنَّ ظُهُورَ حرفِ التّعريف في الاسم يُغني عن تضمُّنِ الاسمِ معناه ؟

فالقولُ : إنَّ ذلك لا يُضعِفُ هـذا القـولَ ، ولا يمتنـع لـه . ألا تـرى أنَّ في قولهم: هذا وهنا ونحو ذلك معنى الإشارة ، وأنّه لذلك بُنِـيَ، وأنـت لا تمتنِـعُ مـع ذلك أن تُدخِلَ عليها حرفَ الإشارة فتقولُ : ههنا ، وهذا ، وهذاك ، فكذلك لا يمتنع هذا الاسـمُ أن يتَضَمَّـنَ معنـى حـرفِ التّعريـف ، (ثـمَّ يدخُـلُ عليـه حـرفُ التّعريف)[1] ، بل ذلك في « هذا » وبابِـهِ أظْهَـرُ . ألا تـرى إلى إقامَتِهَـا مُقَامَهَـا في نحو: ذا قائماً زَيدٌ ، فتنصِبُ الاسمَ عمَّا فيه من معنى الإشارة .

فإن قلتَ : / فهلاّ كان هذا الاسمُ كـ« هذا »[2] وبابِهِ فيما ذَكَرتَهُ في جواز إدخال الحرف فيه تارةً ، وإخراجِهِ منـه أخـرى ،كمـا كـان ذلـك في « هـذا » إذا قلتَ : ذا و هذا ؟ [٤٢/ب]

فالجوابُ : أنّا إنّما أَرَدْنَا بتوفيقنا بين هذا الاسم وأسماءِ الإشارة لِمَا ذَكَرْنَـاهُ

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
(٢) في (ص) : « هكذا » .

من أنَّ تَضَمُّنَهُ معنى حرفِ التَّعريف لا يُفْسِدُ أن يَدخُلَ عليه حرفٌ قد يكونُ للتَّعريف، كما لم يُفسِدْ دُخُولَ حرفِ التَّنبيه[١] على هذه الأسماء المتضمِّنة للإشارة.

فأمَّا جوابُ دُخُولِ هذا الحرفِ الذي للإشارة وخُرُوجِهِ ولُزُومِ اللاَّمِ لقولنا: « الآنَ » ، فلأنَّ من الزَّوائد ما يَلزَمُ فلا يَسقُطُ كقولهم: « آثِراً ما » ، ونحو ذلك ، وذلك في لام التَّعريف أَولى ؛ لأنَّهُ أشدُّ اتِّصَالاً بما يَدخُلُ عليه من حرف التَّنبيه . ألا ترى أنَّهُ لم يُفْصَلْ بينهما ولم يُقْطَعْ بينهما إلاَّ بمدِّ الصَّوت في باب التَّذكُّر ، وليس ذلك بفصل ، فإذا لَزِمَ من الزَّوائد ما لم يتَّصِلِ اتِّصَالُهُ ، كان لُزُومُهُ أَولى ، وقد ذَكَرْنَا أشياءَ اتِّصَالُهَا بما تَدخُلَ عليه أشَدُّ من اتِّصَالِ غيرِها في مواضِعَ .

فإن قال قائلٌ : إذا كانت اللاَّمُ عندَكَ في هذا زائدةً ، فهلاَّ جَعَلْتَ هذا الاسمَ من الأسماء المنكُورَةِ المبنيَّةِ كـ « أينَ » و « كيفَ » ونحوِهِ ، (ولم تَجْعَلْهُ من باب الأسماء المعرَّفة المبنيَّةِ ؟

فالجوابُ : أنَّ هذا الاسمَ لا يجوزُ أن يكونَ كـ « أينَ »)[٢] ونحوِهِ من المنكُورَةِ المبنيَّةِ ؛ لأنَّ هذا مختصٌّ يُشَارُ به إلى واحدٍ بعينه من سائر ما يُخَصُّ ؛ ألا ترى أنَّكَ تَخُصُّ به الوقتَ الحاضر دون الماضي ودون الآتي ، إلاَّ أنْ تتَّسِعَ فستَعْمِلَهُ للآتي متَّسِعاً ، والإشارةُ به والقصدُ فيه إلى المعيَّنِ المخصوصِ يُخرِجُهُ من أن يُرَادَ به الشَّائعَ المنكُورَ كـ « كيف » وبابِهِ .

---

(١) في (ش) جاءت العبارة هكذا: « حرف التنبيه الذي للإشارة على هذه الأسماء ... » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

فإن قال قائلٌ : إنَّ « ها »[1] حرفُ تنبيهٍ ، وفيما تقدَّمَ من الكلام « ها » فيه كالدَّلالة أنَّهُ حرفُ إشارةٍ .

قيل له : إذا نبَّهْتَ فأنتَ بتَنْبيهكَ مُشيرٌ ، وما كان للتَّنبيه فلا يمتنعُ أن تقولَ فيه: إنَّهُ إشارَةٌ ؛ لتَقَارُبِ المعنى ؛ لأنَّ الإشارَةَ إخراجُكَ ما في نفْسِكَ وإظهارُكَ إيَّاهُ ، وهذا يقَعُ تحت التَّنبيه ، والتَّنبيهُ أبلَغُ منه ؛ لأنَّ معناه كأنَّه ارتفاعٌ عن اتِّضاعٍ ، ألا تراهم قالوا : نبَّهْتُ فلاناً من رَقْدَتِهِ ، وقالوا للخلافِ الخاملِ: نَبُهَ فُلانٌ فهو نابِهٌ ونَبيهٌ .

[الكلام على أسماء الإشارة]

فأمَّا الإشارةُ فسأَذْكُرُها لَكَ مستَقْصاةً ؛ لِمَا فيها من الإشكال لِمَكانِ الاعتلال لتَقِفَ على حقيقته إن شاء الله تعالى فأقول :

إنَّ أصلَ هذه الكلمة وهي « شَ وَ رَ » في اللغة : إخراجُ الشَّيءِ وإظهارُهُ من الخفاء[2]، فمِن ذلك: تَشَاوَرْنَا في الأمر ، والمشُورَةُ إنَّما معناه : إخْرَاجُ كُلِّ واحدٍ منَّا رَأْيَهُ لصاحبه ، وإظهَارُهُ له ما عنده ، والمشُورَةُ (مَفْعَلَة)[3] منه كالمعُونَةِ ، ونظيرُهما الميْسَرَةُ .

وقالوا : شُرْتُ العَسَلَ أَشُورُهُ[4]: إذا أَخْرَجْتَهُ من الوَقْبَةِ[5] فأظهَرْتَهُ . أنشَدَنَا

---

(١) في (ص) : « هذا » .

(٢) انظر مقاييس اللغة ٣/٢٢٦ .

(٣) قال الفراء : أصله مَشْوَرَة ، ثم نقلت إلى مَشُورَة لخفتها . وانظر العين ٦/٢٨١ ، واللسان (شور) ٤/٤٣٧ .

(٤) كما يقالُ : أشَرْتُ العسلَ ، وأنكره الأصمعي . انظر الجمهرة ٢/٧٣٥ ، ٣/١٢٦٣ ، والصحاح (شور) ٢/٧٠٤ .

(٥) الوَقْبَةُ : نقرةٌ في الصخرة يجتمع فيه الماء ، وكلُّ نقر في الجسد وقبٌ كنقر العين والكتف . انظر البارع : ٥٠٨ ، ومقاييس اللغة ٦/١٣١ ، والمحكم ٦/٣٦٣ ، والمخصص ٥/١٦ ، ١٤/٢٤١ .

أبو إسحاقَ لخالِدِ بنِ زُهَيرٍ[1]:

وَقَاسَمَهَا بِاللهِ جَـهْـدَاً لأَنْتُمْ أَلَذُّ مِنَ السَّلْوَى إِذَا مَا نَشُورُهَا

قال لنا أبو إسحاقَ: السَّلْوَى طائِرٌ، فغَلِطَ خَالِدٌ وظَنَّ أنَّهُ العَسَلُ. والذي عندي في ذلك أنَّ السَّلْوَى كأنَّه ما يُسْلِي عن غيره لفضيلةٍ فيه مِن فَرْطِ طِيبِهِ، أو قلَّةِ عِلاجٍ ومعاناةٍ في اقتِيَاتِهِ، فالعسل لا يمتنعُ أن يُسَمَّى سَلْوَى بجمعِهِ الأمرَين، كما سُمِّيَ الطَّائِرُ الذي كان يَسقُطُ مع المنِّ به[2].

قال الأصمعيُّ: يقالُ: سَقَيتَني منكَ سَلْوَةً[3]؛ أي: ذَهَلَتْ نفسِي عنكَ، وأنشَدَ[4]:

لَوْ أَشْرَبُ السُّلْوَانَ مَا سَلِيْتُ

ورَوَى محمَّدُ بنُ الحسن[5] عن أبي حاتم، عن أبي زَيدٍ لحاتمٍ[6]:

---

(١) الهذلي، ابن أخت أبي ذؤيب، وكان رسولَه إلى امرأةٍ يهواها من قومه، فخانه خالدٌ فيها، والبيت من قصيدة يجيب فيها أبا ذؤيب، في شرح أشعار الهذليين ١/٢١٥. وانظر: الغريب المصنف: ٢١٠، والمخصص ٥/١٥، قال ابن سيده: «قال أبو حنيفة: أحسبها سُمِّيت سَلوى لأنها تُسلي عن كل حلوٍ؛ إذ هي فوقه، وقد قيل مثل ذلك في الطير الذي تُسمى السَّلوى».

(٢) نقله ابن سيده في المخصص ٥/١٥ عن أبي علي.

(٣) انظر جمهرة اللغة ٣/١٢٣٨.

(٤) البيت للعجاج في ديوانه: ٤٦٦ برواية الأصمعي، وهي في مدح مسلمة بن عبد الملك، وهذه الأرجوزة برمتها منسوبة إلى رؤبة بن العجاج، وهي في ديوانه: ٢٥، قال محقق ديوان العجاج الدكتور عزة حسن: والحقُّ أن الأرجوزة للعجاج؛ لأن الأصمعي رواها له كما ترى، ولأن رؤبة لا يمكن له أن يمدح مسلمة بن عبد الملك؛ لأنه كان صغيراً حين مات مسلمة. حاشية ديوان العجاج: ٤٦٤.
والشاهد في: إصلاح المنطق: ٢١٤، وتهذيبه: ٥٠٠، وجمهرة اللغة ٢/٨٦٠، ٣/١٢٣٨.

(٥) ابن دريد، ولم أقف على البيت في الجمهرة.

(٦) ديوان حاتم الطائي: ٢٣٢، وروايتُهُ:
وَلَيسَ عَلَى نَارِي حِجَابٌ يَكُنُّهَا لِمُسْتَوبِصٍ لَيلاً وَلَكِن أُنِيرُهَا
وانظر النوادر: ٣٥١، والمخصص ٥/١٦.

وَلَيْسَ عَلَى نَارِي حِجَابٌ أَكُفُّهَا   لِمُسْتَقْبِسٍ لَيْلاً وَلَكِنْ أُشِيرُهَا

[٤٣/أ] قال أبو حاتم[١] والرِّياشيُّ[٢]:/ أُشِيرُهَا : أرفعُهَا . وهذا أيضاً من ذلك ؛ لأنَّهُ أراد أنَّهُ يُوقِدُهَا في البَرَاز والتِّلاع دون الشَّقائق والوِهَاد[٣] ؛ ليقصِدَهَا الغاشِيَةُ من الطُّرَّاقِ والأضياف .

وقال أبو زيدٍ[٤]: شَوَّرْتُ الدَّابَّةَ ـ وأظنُّهُ حكَى أيضاً : أَشَرْتُهَا[٥] ـ إذا أَجْرَيْتَهَا لتَسْتَخْرِجَ جَرْيَهَا ، فهذا بيِّنٌ أيضاً أنه من ذلك ؛ لأنَّهُ إظهارُ قوَّتِهَا على السَّير ، وما يُرَادُ له من الجرْيِ اليسير .

والشَّوَارُ أيضاً مَتَاعُ البيت[٦] ، وهو أيضاً منه ؛ لأنَّهُ ما يَظهَرُ للنَّاظر في البيت من شَارَتَهِ وأثاثِهِ وما فيه من زِينَتِهِ .

وقولُهُم : تَشَوَّرَ وشَوَّرْتُهُ إذا خَزِيَ من أمرٍ[٧]، قيل : أصلُهُ أنَّ رَجُلاً بَدَتْ عَورَتُهُ فظهَرَتْ ، فكأنَّ معنى تَشَوَّرَ : ظَهَرَ ذلك منه ، وشَوَّرْتُهُ فَعَلْتُ به ذلك الفعلَ أو مثلَه ممَّا فيه حِشْمَةٌ له وإِبَةٌ[٨] .

---

(١) سهل بن محمد السجستاني المتوفى سنة ٢٥٥ هـ تقريباً .

(٢) العباس بن الفرج الرياشي المتوفى سنة ٢٥٧ هـ .

(٣) البَرَز بالفتح : الفضاء الواسع . والتلاع : جمع تَلْعَة ، وهي مجاري أعلى الأرض إلى بطون الأودية . والشقائق : جمع شقيقة وهي الفرجة بين الرمال . والوهاد : جمع وَهْدَة وهي المكان المطمئن .

(٤) النوادر : ٥٤١ ، ونصه: « وشوَّرْتُهَا تشويراً ، وشُرتها أَشُورُهَا شَوْراً إذا ركبتَهَا لتَرُوضَهَا أو تعرضَهَا على البيع » ، وليس فيه : « أشرتُهَا » كما ظن أبو علي .

(٥) أنكر الأصمعي هذه اللغة (أشرتُ) وقال : لا أعرف إلا شُرتُ . انظر الجمهرة ٧٣٥/٢ ، ١٢٦٣/٣ ، والصحاح (شور) ٧٠٤/٢ .

(٦) انظر : إصلاح المنطق : ١٦٥ ، والجمهرة ٧٣٥/٢ .

(٧) في الصحاح (شور): « وشوَّرتُ الرجلَ فتشوَّرَ ، أي: أخجلتُهُ فخجل » . وفي المقاييس : « شوَّر به إذا أخجله ، إنما هو من الشَّوار ، والشَّوار : فرجُ الرجل » . وانظر إصلاح المنطق : ٣١٨ .

(٨) انظر المخصص ١٦/٥ .

وتسميتُهُم للعضو شَوَاراً[(١)] يُشْبِهُ أن يكون من ذلك . قال أبو زَيدٍ : يقال للرَّجل إذا دَعَوْتَ عليه : أبْدَى الله شَوَارَكَ[(٢)] ، وشَوارُهُ : مَذَاكِيرُهُ .

والشَّارةُ : هيئةُ الرَّجُل ، من هذا ؛ لأنَّه ما يَظْهَرُ مِن زِيِّهِ ، ويبدو من زينته . قال قُطْرُبٌ فيما حدَّثَنَا أحمدُ بنُ موسى[(٣)] : رجُلٌ هَيِّئٌ شَيِّرٌ . وزاد يعقوبُ[(٤)]: صَيِّرٌ؛ إذا كان حَسَنَ الهيئَةِ والشَّارَةِ والصُّورَةِ ، فقولهم: شيِّرٌ في انقلاب عينِهِ مثلُ سَيِّد[(٥)]، وأنشَد أبو زَيدٍ[(٦)]:

وَلاَ هِيَ إلاَّ أَنْ تُقَرِّبَ وَصْلَهَا   عَلاَةٌ كِنَازُ اللَّحْمِ ذَاتُ مَشَارَتِ

والإشارةُ من ذلك أيضاً ، إنَّما هي إخراجُ ما في نفسِكَ للمخاطَبِ ، أو إظهارُكَ له ما (تَعْرُو وتَقْصِدُ)[(٧)]، وقد يكون ذلك بالنُّطق وبغيره[(٨)] .

فأمَّا قولُهُم للدِّيار: المَشَارَات ، فيَحْتَمِلُ عندي وجهَين : يَحتَمِلُ أن يكونَ (مَفْعَلَة) من الشَّارَةِ ؛ لأنَّ ذلك أمارةٌ للعِمَارَةِ ، فهو على هذا من الشَّارة ،

---

(١) انظر : إصلاح المنطق : ١٦٥ ، ٣١٨ ، والجمهرة ٧٣٥/٢ .

(٢) الشَّوار : فرج المرأة والرجل . انظر : إصلاح المنطق : ١٦٥ ، ٣١٨ ، والصحاح (شور) ، ومقاييس اللغة ٢٢٦/٣ .

(٣) ابن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤ هـ .

(٤) إصلاح المنطق : ٣٨٣ ، وانظر الصحاح (شير) ، وتهذيب الإصلاح : ٧٨٩ .

(٥) أي : أصله : شَيْوِر .

(٦) النوادر : ٢٢٢ من مقطوعة لزهير بن مسعود ، أولها :

أَلاَ آذَنَتْنِي بِالتَّفَرُّقِ جَارَتِي   وَأَصْعَدَ أَهْلِي مُنْجِدِيْنَ وَغَارَتِ

والبيت في اللسان (شور) . وناقةٌ عَلاَةٌ : صلبة . وفي (ص): « مشار » ، وفي (ش) : « مشازب » .

(٧) ساقط من (ص) ، ومعنى تعرو : تطَّلُبُ .

(٨) في (ص) : « بالنظر وغيره » .

والشّارةُ تَرجعُ إلى الظُّهُور ، ويجوزُ أن يكونَ من الإخراج ؛ لأنّها تُخرِجُ الثِّمارَ ، وتَظهَرُ بها ، فيكونُ على هذا التّأويل لا واسِطَةَ بينها وبين الأصل ،كالّتي بينهما في الوجه الأوّلِ .

وهذا مّمّا ليس يُقصَدُ في هذا الكتاب ، إلاّ أنّهُ ذُكِرَ لاتّصالِهِ بما ذَكَرْنَاهُ .

وذَكَرَ بعضُهُم[1] أنَّ قولَنا : « الآنَ » يجوزُ أنْ يكونَ « آنَ » من قولنا : « آنَ أنْ تَفعَلَ كذا » ، دخلَت الألفُ واللاّمُ مِثلُ : « مِنْ شُبٍّ إلى دُبٍّ »[2].

قال أبو عليٍّ :

وهذا قولٌ يَفْسُدُ في اللّفظِ والمعنى، وحُكْمُ مِثلِهِ ألاّ يُعَرَّجَ عليه ؛ فأمّا فسَادُهُ في اللّفظِ فلأنَّ ذلك لا يخلو من أحد أمرَين: إمّا أن يكونَ فِعْلاً مُجَرَّداً من الفاعل، أو يكونَ فعلاً معه فاعلٌ ، فإنْ كان فعلاً مجرَّداً من الفاعل لَزِمَ إعرابُهُ ، وامتَنَعَت حكايتُهُ ، وذلك مذهبُ العرب والنّحْويِّين أجمعين . ألا ترى أنّهم سَمَّوا العَنْبَر بنَ عَمرِو بنِ تميم خَضَّمَ[3]؛ لكثرة أكْلِهِ ، وأعرَبُوهُ ولم يَحْكُوهُ . قال سيبويه[4]: « وسمِعْنَاهم يَصْرِفُونَ رَجُلاً يُسَمَّى « كَعْسَباً » ، وهو (فَعْلَلٌ) من

---

(١) وهو قول الكوفيين حيث يقولون : الألف واللام دخلت على فعل ماضٍ من قولهم : آنَ يئينُ . انظر الإنصاف ٢/٥٢٠ .

(٢) ويقال : « من شُبٍّ إلى دُبٍّ » ، يُضْرَبُ لمن يكون في أمر عظيم غير مرضي ، فيمتد فيه ، أو يأتي بما هو أعظم منه. ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ١٢٢ ، وجمهرة الأمثال ٥٣/١ ، ومجمع الأمثال ٣٢٥/٢، واللسان (دبب، شبب) . ويراجع المسائل المنثورة : ٢٦٠ .

(٣) انظر الكتاب ٢٠٨/٣ .

(٤) الكتاب ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ . وفيه: « من الكعسبة وهو العدْوُ الشّديدُ مع تداني الخطا » .

الكَعْسَبَة ، وهي شدَّةُ العَدْو » . وإنَّما حَكَى سيبويه عن عيسى[١] أنَّهُ كان لا يَصْرِفُ ظَرُفَ وضَرَبَ ودَحْرَجَ ، وما شابَهَ ذلك من الأفعال التي على زِنَةِ الأسماء، فيُجريهِ مُجْرَى ما كان منها على زِنَةِ الأفعال التي تختصُّ بها في امتناع الصرف. ورُدَّ ذلك بما حكاه من قولِهم : « كَعْسَبْتُ » . ففي هذا المقدار من هذا الفنِّ اختَلَفَ عيسى والنَّحْوِيُّون[٢]. فأمَّا أن يُحكَى الفعلُ حكايةً إذا سُمِّيَ به ولا يُعرَبُ ، فذلك خلافُ مذهبِ العرب والنَّحْوِيِّين ، وإنَّما لم تَجُز حكايةُ الفعل إذا نُقِلَ فسُمِّيَ به من أجل أنَّ الفعلَ يَلزَمُهُ الفاعلُ فلا يُفارِقُهُ ، (فلو حُكي بعد التَّسمية للزمه الفاعل كما يلزمه قبلُ ؛ لأنَّه لا يخلو من الفاعل)[٣]. فالحكايةُ فيه إذا سُمِّيَ به تُؤدِّي إلى خلافِ الغرض المقصود ؛ لأنَّ المسَمَّى بالفعل / لو حكاه [٤٣/ب] في حال التَّسمية لَلَزِمَهُ التَّسمِيَةُ بالجملة دون المفرَدِ ؛ إذ الفعلُ يَلزَمُهُ الفاعلُ لا يُفارِقُهُ في حالٍ ، فلمَّا كان كذلك أُزِيلَ عن الفعليَّةِ بإعرابه، وتُرِكَت حكايَتُهُ ، وصحَّت التَّسميةُ به لذلك دون فاعِلِهِ .

ونظيرُ هذا إظهارُهُم المِثْلَين فيما أُرِيدَ به الإلحاقُ نحو : « ضَرَبَ » ، إنْ بَنَيْتَ منه مثل جَعْفَر قلتَ: ضَرْبَب ، وكذلك فعلوا في نحو هذا ، فأَظْهَرُوا فيه التَّضعيفَ لأنَّكَ لو أَدْغَمْتَ المِثْلَين و لم تُبَيِّنْ لأدَّاكَ ذلك إلى خلاف ما تَقصِدُ ؛ لأنَّكَ إنَّما

---

(١) عيسى بن عمر الثقفي أبو سليمان ، شيخ الخليل وسيبويه ، توفي سنة ١٤٩ هـ . وانظر الكتاب ٢٠٦/٣ .

(٢) انظر ماينصرف وما لا ينصرف : ٢٧ ، والتعليقة على الكتاب ٢٤/٣ ، والنكت ٨١٧/٢ - ٨١٨ ، وراجع : شرح المفصل ٦١/١ ، وشرح التصريح ٢٥١/٤ - ٢٥٢ .

(٣) ساقط من (ش) .

تُريدُ أن تجعَلَه بزِنَةِ جَعْفَر ، فإذا أَدْغَمْتَ خَرَجَ من أنْ يكونَ على زِنَتِهِ ، فلمَّا كان كذلك بُيِّنَ و لم يُدْغَم ما كان من الملحقات .

وإنَّما لم يَخلُ الفعلُ من فاعله لِمَا ذَكَرْنَاه في هذا الكتاب وفي غيرهِ من شدَّةِ اتِّصَالِهِ به ، وكَيْنُونَتِهِ معه بمنزلة الشَّيء الواحد .

ويدُلُّ على امتناع هذه الكلمة[1] أن تكونَ فِعْلاً دُخُولُ لامِ التَّعريف عليها ، وهذه اللاَّمُ يكونُ دُخُولُهَا على الأسماء ،كما أنَّ التَّنوينَ من خواصِّ الأسماء ، فلا يجوزُ لِمَكانِهِ أيضاً أن يكونَ فِعْلاً ، إنَّما هو اسمٌ مبنيٌّ كـ « أَمْسِ » ونحوِهِ من المبنيَّات ، فلا يجوزُ لكلِّ هذا أن يكونَ فِعْلاً مجرَّداً من الفاعل .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أنْ يكونَ جَوَازُ حكاية الفعلِ مذهبُ سيبويه؛ لقوله بعد ثَمَّ وأَينَ وحَيثُ ونحوهنَّ[2]: « فإن أَرَدْتَ حكايةَ هذه الحروفِ تَرَكْتَهَا على حالها ،كما قال[3]: « إنَّ الله يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيْلَ وَقَالَ » ، وفيهم مَنْ يقولُ : عن قِيْلٍ وقَالٍ . قال[4]:

(١) أي : الآن .

(٢) الكتاب ٣/٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

(٣) جزء من حديث ، وهو بتمامه : قال عليه الصلاة والسلام : « آمركم بثلاثٍ وأنهاكم عن ثلاثٍ ؛ آمركم أن تعبدوا الله ، ولا تشركوا به شيئاً ، وتعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تَفَرَّقوا، وأنهاكم عن قيلَ وقالَ ، وكثرةِ السؤال ، وإضاعةِ المال » انظر: مجمع الزوائد ٥/٢٢٠ .

(٤) من الرمل ، وقائله تميمُ بنُ أُبيٍّ بن مقبل في ملحقات ديوانه : ٢٧٥ نقلاً عن سيبويه . وانظر تحصيل عين الذهب : ٤٧٠ . وألوى بهم : أي ذهب و لم يبقَ منهم غير الخبر عنهم ، وأن يقول المخبر : قيل عنهم كذا ، وقال فلانٌ كذا .

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلْوَى بِهِمْ غَيْرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيْلٍ وَقَالِ

والقوافي مجرورةٌ[١]، وقال[٢]:

وَلَمْ أَسْمَعْ بِهِ قِيْلاً وَقَالاً

وفي الحكاية قالوا: مذ شُبَّ إلى دُبَّ ، وإنْ شِئْتَ: مُذْ شُبٌّ إلى دُبٌّ » .

ففي قوله : « تَرَكْتَهَا على حالها » وتشبيهِهِ لها بـ « قِيلٍ وقَالٍ » وهما فعلان، دليلٌ على أنَّ حكاية الفعل عنده جائزةٌ ؟

فالجوابُ : أنَّ حكاية الفعل ممتنعةٌ لِمَا قدَّمْنَا ، وليس هو مذهبُ سيبويه ، بل مذهبُهُ خلافُهُ ، ولو كان ذلك رأيَهُ لَكَانَ فيه إجازةُ إخلاءِ الفعلِ من الفاعل ، ولَجَازَ عنده قَطْعُ[٣] همزة الوصل في « اضْرِبْ » ونحوه إذا سُمِّيَ به ، ولجَازَ عنده في رجُلٍ سَمَّيْتَهُ « ضَرْباً » ونحوِه ألاَّ تُلحِقَ به النُّونَ ، وكلُّ ذلك لا يُجيزُهُ ، ويرى خلافَهُ .

فأمَّا تشبيهُهُ هذه الحروفَ إذا حُكِيَت بقوله: « يَنهاكُمْ عن قيلٍ وقَالٍ » فمُرادُهُ فيه أنه إذا حَكَى هذه الحروفَ أعني « ثَمَّ » و « أَينَ » فلم يُعرب ، فهي على أصلها ، لم تُجعَل اسماً للكلمة ولا للحرف ، كما أنَّ مَن قال: « قيلَ وقالَ »

---

(١) ردَّ المبرد على سيبويه في قوله: « والقوافي مجرورة » فقال: « وليس في هذا حجة ؛ لأنه جائزٌ أن تكون القوافي مقيدة ، وتكون (قيل) مفتوحاً ، ولا ينكسر البيت » وقد رد على المبرد كلٌّ من الزجَّاج وابن ولاَّد. انظر: الانتصار : ١٩٩ ـ ٢٠٠، وشرح السيرافي ١١٥/٤ (مخطوط)، وتحصيل عين الذهب : ٤٧٠ .

(٢) في شرح السيرافي ١١٥/٤ (مخطوط): « ومَن قال: ينهاكم عن قيلٍ وقالٍ، قال: لم أسمع به قيلاً وقالاً » .

(٣) في (ش) : « ترك قطع » .

فهو فعلٌ على أصله ، فيه ضميرٌ فاعلُهُ ، ولم يُنقَل إلى اسمٍ ، (كما أنَّ كيفَ وغيرَه إذا لم يتعرَّفْ لم يُنقلْ إلى اسمٍ)[1] ، ولم يُسَمَّ به شيءٌ ، فلذلك تفتحُهُ ولا تُعرِبُهُ ، لأنه يحكي الفعل في التّسمية كما كان قبلها .

والدَّليل على أنَّ ذلك غَرَضُهُ : أنَّ « ثَمَّ » و « أينَ » ونحوَه إذا سُمِّيَ (بحرفٍ منهنَّ)[2] شيءٌ لم تجز حكايتُهُ عنده ، فلو أراد بهذا التّشبيهِ حكاية الفعل دون ما ذَكَرْنَاه ، لجاز فيه حكايةُ هذه الحروف عنده إذا سُمِّيَ بحرفٍ منهنَّ شيئاً ، وقد نَصَّ على امتناع ذلك . وهذا إنّما يَتَوَهَّمُهُ مَن لم يُنْعِمِ النَّظَرَ ، وإنّما ذَكَرَ في هذا الباب ما يجعلُهُ اسماً للكلمة أو الحرف من الأسماء التي هي ظُروفٌ وغيرُ ظُرُوفٍ ، فلو رأيتَ « ثَمَّ » مكتوباً في موضعٍ فقُلْتَ : هذا ثَمَّ ، فحَكَيْتَ ، ولم تجعلْهُ اسماً ، لكان التّقديرُ : هذا كِتَابَةُ ثَمَّ ، أو ذِكْرُ ثَمَّ ونحوه .

فإن قلتَ : كيفَ يكون فيه ضميرُ الفاعِلِ وقد يقالُ : « أعييتَني مذ شُبَّ إلى دُبَّ »، ولو كان في هذا ضميرُ فاعلٍ لوَجَبَ أن يكون: مُذْ شَبَبْتُ إلى أن دَبَبْتُ ؟

فالجوابُ : / أنَّهُ إنّما كان كذلك ؛ لأنّه كلامٌ مَخْرَجُهُ مَخْرَجُ الأمثال التي تَلزَمُ طريقةً واحدةً ، ووجهاً واحداً ،كقولك للرَّجُلِ: « أَطِرِّي فَإِنَّكِ نَاعِلَة »[3] و « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ »[4] ، فمعنى هذا: أنتَ عندي مِمَّن يجبُ أن يقالَ له [٤٤/أ]

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) ساقط من (ش) .

(٣) مَثَلٌ يُضرَبُ لمن يُؤمَرُ بارتكاب الأمر الشّديد لاقتداره عليه . انظر: الأمثال لأبي عُبيد : ١١٥ ، وجمهرة الأمثال ٥٠/١ ، وراجع: الكتاب ٢٩٢/١ . ويروى: « أَطِرِّي فَإِنَّكِ نَاعِلَةٌ واجمَعِي » .

(٤) مَثَلٌ يُضرَبُ للرجل يضيِّعُ الأمرَ ، ثمَّ يريدُ استدراكه . انظر: الأمثال لأبي عُبيد : ٢٤٧ ، وجمهرة الأمثال ٥٧٥/١ .

هذا . فهذه الأمثالُ وما شُبِّهَ بها إنما تقالُ كما قِيلَتْ حيثُ جرَت ، ولذلك أيضاً دخل « إلى » على الجملة ، كأنَّهم جعلوها للوقت ، فأرادوا: أَعْيَيْتَنِي مُذْ وقتِ الشَّباب إلى وقتِ الكِبَرِ والدَّبِّ على العَصَا .

فأمَّا « مُذْ » فإنْ كان حرفاً ، فتأويلُهُ ما تأوَّلْنَاهُ في « إلى » ، وإن كان اسماً فأسماءُ الزَّمان لا يمتنعُ أن تضافَ إلى الجمل .

ولا يجوزُ في قولهم: « الآن » أيضاً أن يكونَ فِعْلاً معه فاعِلُهُ غيرَ مُجَرَّدٍ منه ؛ لأنَّ دُخُولَ اللام عليه يمنعُ من ذلك . ألا ترى أنَّ اللامَ لا تدخُلُ على الجُمَلِ ، كما لا تدخُلُ على الفعل . فهذا فَسَادُ ما ذَكَرَهُ هذا القائلُ من جهة اللَّفظ .

وأمَّا من جهة المعنى فقولُهُم: آنَ أنْ تَفْعَلَ كذا ، مقلوبٌ مِن أَنَى يَأْنِي ، وأصلُ هذه الكلمة في اللُّغة: إنَّما هو بلوغُ الشَّيء وانتِهَاؤُهُ ومُكْثُهُ وامتدادُه[1]، فهو خلافُ « الآنَ » وعكسُهُ .

وحدَّثَنَا أبو بكرٍ فيما أَمْلَى من « التَّهذيب » عن الفرَّاء وعن الكِسَائيِّ قال : آنَ يئِينُ مقلوبٌ مِن « أنى يَأْنِي »[2] .

وأخبَرَنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسن (في بابٍ من النَّوادِرِ في الجمهرة)[3] قال :

---

(١) انظر مقاييس اللغة ١/١٤٣ ولـ « لأنى يأني » أربعة معان : البطءُ ، وساعة من الزمن ، وإدراك الشيء ، وظرف من الظروف .

(٢) نسب ابن جني في سر الصناعة ١/٢١١ هذا القلبَ إلى الأصمعي ، وانظر اللامات للزجاجي : ٥٦، واللباب للعكبري ٢/٨٨ .
والذي جاء في معاني القرآن للفراء ١/٤٦٨ : « أن أصل (الآن) : أوان ، قال : وإن شئت جعلت الآن أصلها من قولك : آنَ لكَ أن تفعل كذا .

(٣) الذي وقفتُ عليه في باب النوادر من الجمهرة ٣/١٣٣٥ قوله: « وقالوا: إِلَى وآلاء ، وإِنًى وآناء ،

آنَ وإنَّى وإنْيٌ بمعنًى واحدٍ[١]، والدَّليلُ علـى صحَّـةِ القلـب فيـه هـذا، وأنَّ « آنَ » مقلوبٌ مِن « أَنَى إِنًى » أنَّهُ لا مصدَرَ له[٢]،كما أنَّ قولَهُم : أَيِسَ يَـأْيِسُ لَمَّـا كـان مقلوباً من (يَئِسَ يَيْئَسُ) فيما حكاه أبو الحسن[٣]، لم يكن له مصدَرٌ ، ولو كان لـه مصدَرٌ لكان من باب (جَبَذَ) و(جَذَبَ)، و لم يكن قَلْباً .

فإن قلتَ : فقد قالوا : الإياسُ، وقد سَمَّوا الرَّجُـلَ إِيَاسـاً[٤]، فمـا ينكـر أن يكونَ غيرَ قَلْبٍ ؟

فـ[الجوابُ]: أنَّ إياساً من أُسْتُهُ ؛ إذا أعطَيْتَهُ ، وتسميتُهُم بإِيَاس كَتَسْـمِيَتِهِم بعَطَاء وعطيَّة .

ومن هذا الباب قولُهُ ﷻ : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا ﴾[٥]، أي: أمَا بَلَغَ وأمَا حانَ[٦] ، ومنه: ﴿ يَطُوْفُوْنَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيْمٍ آنٍ ﴾[٧] ، فكأنَّ معناه وا لله أعلَمُ:

ـ ومِعًى وأمعاء ، وإِنْيٌ وآناء » ، وانظر ٣/١٣٠٩ . وجاء في ٢/١٠٩١ قوله: « قد أَنَى لك أن تفعـلَ كذا وكذا يأنِي إِنًى ، مقصور أي: حان وقتُهُ ، وقـد أَنَـى للطعـام يـأني لـه إِنًـى ، مقصـور ، وقـومٌ يقولون: أنالَ يُنيلُ إنالةً ، وبعضُ العرب يقول: آنَ له يئِينُ أَيناً . والمعنى واحدٌ » .

وما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(١) انظر العين ٨/٤٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٣٠ .

(٢) قال ابن جني رحمه الله في كتابه الخصائص ٢/٧٠ مـا نصـه : « غـير أنَّ أبـا زيـدٍ قـد حَكَـى لـ(آنَ) مصدراً وهو: الأينُ ، فإن كان الأمـر كذلـك فهمـا إذاً أصـلان متسـاويان ، وليـس أحدهمـا أصـلاً لصاحبه » . وانظر سر الصناعة ١/٢١١ .

(٣) لم أقف عليه في المعاني .

(٤) انظر الخصائص ٢/٧٢ : قال ابن جني رحمه الله : « فأما تسميتُهُم الرَّجُلَ أوساً .... » .

(٥) سورة الحديد : آية : ١٦ .

(٦) في (ش): « حاز » .

(٧) سورة الرحمن : آية : ٤٤ .

بَالِغٍ في الإحراقِ لهم وإيصالِ الآلامِ إليهم ، وأنشَدَ أبو بكرٍ لزُهَير[1] :

لأَوْرَدَهُمْ قَوَافِيَ مُحْكَمَاتٍ	بِمُرِّ الْقَوْلِ آنِيَةٌ مِلاَءُ

قال : آنِيَةٌ بالغةٌ .

ويقال : أَنَى وآنَ فتقلِبُ ، وآنَى على (أَفْعَل) . وفي الحديث للذي أخَّرَ حُضُور الجمعة[2]: « آذَيْتَ وآنَيْتَ » ، ومنه قيلَ لِذِي المكْثِ في أموره : مُتَأَنٍّ . ورُوِيْنَا للكُمَيت[3]:

قِفْ بِالدِّيَارِ وُقُوفَ زَائِرْ	وَتَأَنَّ إِنَّكَ غَيْرُ صَاغِرْ

فهو (تَفَعَّل) من الأَناة . وحَكَى لي بعضُهُم عَمَّن سَمِعَ يعقوبَ[4] يُنشِدُهُ :

وَتَأَيَّ إِنَّكَ غَيْرُ صَاغِرْ

وفسَّرَه بمعنى: انظُرْ آياتِهَا[5]، فهو على هذا (تَفَعَّل) من الآيَةِ التي معناها

---

(١) ديوانه : ٧٨ بشرح ثعلب ، و: ١٤١ بشرح الأعلم ، والرواية فيهما :

لَقَد زَارَتْ بُيُوتَ بَنِي عُلَيمٍ	مِنَ الكَلِمَاتِ آنِيَةٌ مِلاَءُ

وفي شرح ثعلب : أن أبا عمرو رواه برواية الفارسي هنا . وفيه : « أعساسٌ » بدل « آنية » .

(٢) أخرجه ابن ماجه ٣٥٤/٥ (كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء عن تخطي الناس يوم الجمعة) ، وانظر مسند الإمام أحمد ١٨٨/٤ ، ١٩٠ ، وغريب الحديث لابن الجوزي ٤٦/١ ، والنهاية لابن الأثير ٧٨/١ . وتمام الحديث : « أن النبي ﷺ قال لرجل جاء يوم الجمعة يتخطّى رقابَ الناس : اجلس فقد آذيتَ وآنيتَ » . أي : أخرتَ المجيء وأبطأتَ .

(٣) مطلع قصيدة له في ديوانه ١٨٨/١ . وفي (ص) : « قف بالطلول » . وانظر: العين ٤٠١/٨ ، وإصلاح المنطق : ٣٠٤، والمنصف ١٤٢/٢ .

(٤) إصلاح المنطق : ٣٠٤ ، وفيه : « قد تأيَّيتُ : إذا تلبثت وتحبَّست ، وليس منزلكم هذا بمنزل تئيَّة أي: بمنزل تلبُّث وتحبُّس » وأنشد بيت الكميت . وانظر تهذيب الإصلاح : ٥٦١ .

(٥) النص في إصلاح المنطق : ٣٠٤ : « قد تأيَّيتُ : إذا تلبثت وتحبَّست ، وليس منزلكم هذا بمنزل تئيَّة أي: بمنزل تلبُّث وتحبُّس » وأنشد بيت الكميت . وانظر تهذيب الإصلاح : ٥٦١ .

العلامةُ والأمارةُ ، والتّئيَّةُ (تَفْعِلَةٌ) من هذا الباب . يدلُّكَ على ذلك ظهورُ الياء والإدغامُ ، ولو كان من باب الحُوَّة والقُوَّة ، لكان كتَقْوِيَة . فإذا ثَبتَ أنَّ العينَ ياءٌ ، ثبتَ أنَّ اللاّمَ أيضاً ياءٌ .

والآيَةُ وَزْنُها (فَعَلَةٌ)[1] ، وقد أُجيزَ فيه أن يكونَ (فَعْلَةً)[2] ، قُلِبَت الألفُ من يائها كطَائِيٍّ وبابِهِ[3] ، فأمَّا عينُها فالدَّليلُ على أنَّها ياءٌ وليست بواوٍ ما أنشدَه أبو زيدٍ[4] :

لَمْ يُبْقِ هَذَا الدَّهْرُ مِنْ آيَائِهِ
غَيْرَ أَثَافِيْهِ وَأَرْمِدَائِهِ

فظُهُورُ الياء بعد الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاءٌ[5] ، وصِحَّتُها في (هذا التَّكسير يدُلُّ على أنَّ العينَ ياءٌ ليست بواوٍ .

ومِن هذا البناء)[6] قولُهُم : « إِيَا الشَّمسِ[7] » ،

---

(١) وهو قول الخليل . انظر الكتاب ٣٩٨/٤ ، والمقتضب ١٥١/١ ، والتعليقة للفارسي ١٠٦/٥ ، والمنصف ١٤٢/٢ ، ورسالة الملائكة : ١٠٣ ، والممتع ٥٨٢/٢ .

(٢) وهو قول الفراء . وأصلها عنده : أيّة ، واختاره العكبري . انظر : الزاهر ٣٤٢/١ ، والتبيان ٣٢/١. وراجع معجم مفردات الإعلال والإبدال : ٤٣ .

(٣) وهذا غير مقيس ؛ لأن ما كان من الأسماء مثل: طيّئ فالنسب إليه أن تحذفَ ثالث حروفه وهو الياءُ المتحركة بالكسر المدغم فيها ، فتقول: طَيْئِيّ .

(٤) البيتان لأبي النجم العجلي في ديوانه : ٥٤ ـ ٥٥ ، ولم أقف عليهما في النوادر ، ونقلهما أبو عُبيد في الغريب المصنف : ٥٥٢ عن أبي زيدٍ . وانظر المنصف ١٤٣/٢ .
والبيتان في التهذيب للأزهري ١١٥/١٥ ، والصحاح والتاج (أيا) . وآيائه : جمع آية ، وأثافيه : الحجارة التي يوضع عليها القدر ، وأرمدائه : رماده .

(٥) في (ص) : « ياء » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٧) إيا الشمس : شعاعها وضوؤها . انظر أساس البلاغة وتاج العروس (أيا) .

ورَوَينا عن قُطرُبٍ وغيرِه أنَّ « إِيَا الشَّمسِ » إذا فُتِحَ مُدَّ ، وإذا كُسِرَ قُصِـرَ ، وأنشَدَ قُطْرُبٌ وغيرُهُ[1]:

تَنَـازَعَهَا لَوْنَانِ وَرْدٌ وَجُؤْوَةٌ ترَى لأَيَاءِ الشَّمْسِ فِيْهِ تَحَدُّرَا

وأقُولُ في ألف (إِيَا): إِنَّهَا منقلبةٌ عن الياء[2]، والدَّليلُ على ذلك أنَّـه لا يخلـو من أن يكونَ من الياءِ أو من الواو، فالذي يدلُّ على أنَّها من الياء دون الواو:/ أنَّ الواوَ لا تكونُ لاماً والعينُ ياءً في شيءٍ من كلامهم ، فأمَّا قولُهُم : حَيْوَة وحَيَوَان فالواو عندنا منقلبةٌ عن الياء ، وقد ذَكَرْنَاه في شرح « المسائل المشكلة »[3]، فإذا لم يجز انقلابها عن الواو ، ثَبَتَ أنَّهُ من الياء .

[٤٤/ب]

فإن قال قائلٌ : فما ينكِرُ أن تكونَ الياءُ من قولهـم: « إِيَـا الشَّـمس » منقلبـةً عن الواو ؛ لانكسار ما قبلها ، وإذا جاز أن تكـونَ العـينُ واواً ، جـاز أن تكـونَ الكلمةُ من باب « الحُوَّة » و « القوَّة »[4] .

فالقولُ : إنَّ العينَ ياءٌ لا غير ، ولو كانت واواً لَصَحَّتْ كما صَحَّ (عِـوَض) و(عِوَج) ونحوُه ، والهمزةُ في قولِ مَن مَدَّ منقَلِبَةٌ عن الياء .

فهذا شيءٌ عَرَضَ في هذا الباب ليس منه ، ثمَّ نرجعُ إلى ما هو القصد مـن

---

(١) نسبه ابن جـني رحمه الله في المنصـف ١٤٣/٢ إلى ذي الرمـة ، وهـو في ملحق ديوانـه ١٨٧٠/٣، واللسـان (حوأ) ، وفيه : الجاءة والجؤوة : لون الجأي ؛ وهو سوادٌ في غـبرة وحمـرة ... أراد : وردٌ وجؤوة فوضع المصدر موضع الصفة .

(٢) انظر المنصف ١٤٢/٢ - ١٤٣ .

(٣) المسائل (المشكلة) البغداديات : ٢٣٢ - ٢٣٤ ، وانظر التعليقة ١٠٨/٥ .

(٤) أي مما عينه ولامه واوان . والحوة : سمرة الشّفاه . انظر سر الصناعة ٥٧٨/٢ .

هذا . فمِن ذلك قولُهُ ﷻ : ﴿ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَـاظِرِيْنَ إِنَـاهُ ﴾[١] معنـاه : بُلوغُـهُ وإدراكُهُ[٢] .

والدَّليـلُ علـى أنَّ الألـفَ منقلِبَـةٌ عـن يـاءٍ هـي لامٌ : جـوازُ الإمالــة فيــه ، والاشتقاقُ . فهذا مصدَرٌ بمنزلة الشِّبَع .

ومن ذلك : آناءُ اللَّيلِ والنَّهار . رَوَينا في واحِدِهِ : إِنًى وأَنًى وإِنْيٌ ، وحَكَى أبو الحسن[٣]: إِنْوٌ، وهو من هذا ، كأنّه صَدْرٌ من الزَّمان له مُكثٌ وامتدادٌ ، فهـو خلافُ « الآنَ » ، والوقتُ المتقَضِّي غيرُ الباقي ، وإن كان جملتَهُ ومتركّباً منه .

وحُكِيَ لي عن أحمدَ بنِ يحيى : إِنْيٌ وإِنًى ومِعْيٌ ومِعًـى وحِسْـيٌ وحِسًـى[٤]، فقولُهُم : إِنْيٌ بمعنى « إِنًى » يُبيِّنُ أنَّ انقلابَ الألف عن الياء .

فأمَّا « إِنْوٌ » فمن باب أَشَاوِي[٥]، وجَبَيْتُ الخَرَاجَ جِبَاوَةً[٦] .

وأمَّا قولُهُم في وصف المرأة : أَنَاةٌ[٧]، فليس من هذا البــاب ، ولكـنَّ الهمـزةَ منقلبةٌ مثلُ (أَحَد)[٨]. قال سيبويه[٩]: « لأنَّ المرأةَ تُوصَفَ بأنَّها كَسُولٌ » .

---

(١) سورة الأحزاب : آية : ٥٣ .
(٢) انظر مجاز القرآن ٢/١٤٠ .
(٣) قال في معاني القرآن ١/٢٣٠ : « إِنًى مثالُ مِعًـى ، وقـال بعضهـم : واحدهـا إِنْـيٌ وإِنْـوٌ » . وانظر الصحاح (أنا) .
(٤) نقله ابن جني في سـر الصناعـة ١/٢١١ ، وانظر الصحـاح (أنـا) ٦/٢٢٧٣ . وفي (ص) : وحِشْـى وحَشْي .
(٥) وهو جمع « شيء » ، حكى الأصمعيُّ أنه سمع رجلاً من أفصح العرب يقـولُ لخلف الأحمر : إن عندك لأشاوي مثال الصحاري ، ويجمع على أشايا وأشياوات . انظر الصحاح واللسان (شيأ) .
(٦) فأبدلت الواو من الياء . انظر سر الصناعة ١/٢١١ ، ٢/٥٨٩ .
(٧) الأناةُ من النساء : هي التي فيها فتورٌ عند القيام لنعمتها وترفها .
(٨) أي : أن الهمزة منقلبة عن واو . انظر الكتاب ٤/٣٣١ ، وسر الصناعة ١/٩٢ ، ٢/٥٧٤ ، ٥٩٥ ، واللسان (أني) ١٤/٥٠ .
(٩) الكتاب ٤/٣٣٢ .

وقولُهُم للمِرْفَقِ المستَعمَلِ في الغَسْلِ والتَّطهير والأكل والشُّرب وغيرِ ذلك : إنَاءٌ[١]، مأخوذٌ عندي من هذا الباب ، والهمزةُ منقلبةٌ عن الياء؛ لأنَّه مِمَّا قد بَلَغَ بخَرْزٍ أو نجَارَةٍ أو طبخٍ[٢] أو صناعةٍ، أو نحو ذلك من العلاج حالةً لم يكن فيها قبلُ دلالةٌ .

وذَكَرَ سيبويه[٣] في جمعِهِ القليل: آنِيَةٌ ،كإزارٍ وآزِرَةٌ ، وجمعُهُ الكثيرُ: أوَانٍ ، ونظيرُهُ ما حكاه سيبويهِ[٤] من قولِهِم : أَسْقِيَةٌ وأَسَاقٌ، وفي التنزيل : ﴿ فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ ﴾[٥] ، وفيه : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾[٦].

قال أبو زَيدٍ[٧]: « قالوا : رَجُلٌ أُسْوارٌ مِن قَومٍ أَسَاوِرَةٍ ، وهو أُسْوارُ المرأةِ وإِسْوارُ المرأة ، وسِوارُ المرأة[٨]، وأَسْوِرَةٌ لِجَمَاعَتِهَا » . وحَكَى سيبويهِ[٩] أيضاً : أَسْوِرَةٌ .

قال أبو زَيدٍ[١٠]: « وهما قُلْبَان يكونان في يَدَيها » . فأَسْوِرَةٌ جمعُ سِوَار،

---

(١) انظر مقاييس اللغة ١/١٤٣ .
(٢) انظر التاج (أنى) ١٩/١٧٢ .
(٣) الكتاب ٣/٦٠٢ .
(٤) الكتاب ٣/٦١٨ .
(٥) سورة الزخرف : آية : ٥٣ .
(٦) سورة الكهف : آية : ٣١ .
(٧) لم أقف عليه في النوادر . وقد أفرد الفارسيُّ هذه الآية بمسألة خاصة في مكانها .
(٨) في (ص) : وهو أسوار المرأة وسوارها وأسورة لجماعتها .
(٩) الكتاب ٤/٣٥١ .
(١٠) لم أقف عليه في النوادر اعتماداً على فهارسه ، وفي اللسان (سور): « والقُلْبُ من الفضة يسمى سِوُاراً ، وإن كان من الذهب فهو أيضاً سِوُار، وكلاهما لباسُ أهل الجنة » .

وأَسَاوِرُ جمعُ أَسْوِرَة .

فأمّا أَسَاوِرَةُ فارِسَ فقال أبو زَيدٍ في واحِدِهِم : إِسْوَار ، ورَوَيْنَا عن غيره أيضاً ضمَّ الهمزة[1]، ولم أسمع فيه الفتحَ . وهو فارسيٌّ مُعَرَّبٌ[2] معناه : عالي الفَرَسِ أو ذو الفَرَس ، وكأنَّ الفتحَ لم يجئْ في أوّله لأنّهُ بِناءٌ يختصُّ به الجمعُ ، وهو واحدٌ ، فكُرِهَ أن يكونَ على لفظ الجمع .

فإن قلتَ : فقد قالوا : قَمِيصٌ أخلاقٌ ، وبُرْمَةٌ أَعْشَارٌ ونحوه[3] ؟

فإنَّ ذلك قد يرجعُ إلى تأويل الجمع ، ومع ذلك فلو جاء لم يُنكَر ؛ لأنَّ الأعجميَّةَ قد تجيءُ على ما لا مثالَ له في العربيَّة ، وقد جاء « سَرَاوِيلُ » ، فلو جاء الفتحُ في هذا لكان أسهَلَ ؛ لأنّهُ إلى الآحاد أقرَبُ ، ولو كان عربيّاً لكان وزنُ إسْوَار (إِفْعَال) مثل إِسْكَاف . وإذا ثبتَ زيادتُهَا في إِسْوَارٍ وكان أُسْوَارٌ بمعناه ، وجبَ أن تكونَ أيضاً فيه زائدةً .

فإن قلتَ : فهلاَّ حَكَمْتَ أنه (فِعْلالٌ) لأنّه ليس في الكلام (إِفْعَالٌ) كما قلتَ: إنَّ إِمَّعَة (فِعَّلَة) لمَّا لم يكن في الصفات (إِفْعَلَة) وفيها (فِعَّلَة) ؟

فالقولُ : إنّهُ يمتنع أن يُقالُ : إنّهُ (فِعْلالٌ) لجهتين :

إحداهما : إثباتُ زيادتها في (إِفْعَال) .

---

(١) في اللسان (سور) : « والأُسْوار والإسْوار: قائد الفُرْس ، وهو الفارسُ من فرسانهم المقاتل ... » .

(٢) انظر المعرَّب : ٢٠ ــ ٢١ ، وقصد السَّبيل ١/١٨٨ ــ ١٨٩ ، وفيه : « والأَسوار بالفتح : قريةٌ بأصبهان » . وانظر معجم البلدان ١/١٩٠ .

(٣) البُرْمة : قِدْرٌ من حجارة ، والجمع : بُرام وبِرام وبُرَم . اللسان (برم) .
وأعشار : العظام التي تشعب لكبرها عشر قِطع . أساس البلاغة (عشر) .

والأخرى : أنَّكَ إن جعلْتَهُ (فِعْلالاً) حَكَمْتَ بأنَّ الـواوَ أصـلٌ في الربـاعيِّ ، وذلك غيرُ موجودٌ فيه إلاَّ في الوَعْوَعَةِ وبابهِ[1]، ومن أجل ذلـك حكَـمَ سـيبويه[2] بزيادة تاءِ[3] « عِزْوِيت » ./ فلو كان عربيّاً لكان كلمةً لا نظيرَ لها . [٤٥/أ]

وإن شئتَ قُلتَ: إِسـوارٌ (فِعْـوَالٌ) كقِـرْوَاحٍ[4]،كأنَّـهُ مـن الأسـر، وأُسْـوَارٌ (فُعْوَالٌ)[5] كعُتْوَارة[6]، وهذا أسهَلُ وأجْوَدُ ؛ لأنَّهُ ليس يُخرجُكَ إلى مـا لا نظـيرَ له ، والأوَّلُ غيرُ ممتَنِعٍ . فقد بانَ بما ذَكَرْنَا فسادُ قولِ هذا القائِلِ في « الآنَ » .

فإن قلتَ : أيجوزُ عندك (أن يكون)[7] « الآنَ » مأخوذاً من الأوَان ، فتكـونُ الألفُ منقلبةً عن الواو ؟

فإن ذلك لا ينبغي أن يجوزَ؛ لأنَّ هذه المبنيَّةَ مُشـابِهَةٌ للحـروف والأصـوات لاسيَّمَا التي لم تتمكَّن منها في موضعٍ ، فإنَّ هذه في المشابهَةِ[8] بـالحروف أقْعَـدُ ،

---

(١) انظر الكتاب ٤٠١/٤ ، وسر الصناعة ٧٥١/٢ .

(٢) قال في الكتاب ٢٦٨/٤ - ٢٦٩: « وليس في الكلام (فَعليل) ولا (فُعليل) ، ويكـون علـى (فِعليـت) نحو: عِفريت وهو صفة ، وعِزويت وهو اسم » .

(٣) في (ش) : « باء » . والعِزْويت : الداهية . انظر المنصف ٢٨/٣ .

(٤) انظر الكتاب ٦٢٠/٢ ، ٢٦٠/٤ . والقِرْواح : جَلَدٌ من الأرض وقاعٌ لا يُستمسَكُ فيه المـاء ، وفيـه إشرافٌ ، وظهره مسـتوٍ ، ولا يسـتقرُّ فيـه مـاءٌ إلا سـال عنـه يمينـاً وشمـالاً . وهـو أيضـاً : الأرض العريضة لا نبت فيها وى شجر . وناقةٌ قِرْواحٌ : طويلة القوائم .

(٥) ساقطٌ من (ش) .

(٦) انظر الكتاب ٢٦٠/٤ . وعُتْوارة : حيٌّ من الكنانة ، وهو عُتوارة بن عامر بن ليث بن بكر بن عبـد مناة بن كنانة . انظر جمهرة أنساب العرب : ١٨٠ - ١٨٢ .

(٧) ساقط من (ش) .

(٨) في (ش) : « فإن في هذه المشابهة » .

وإليها أَقْرَبُ ، فكما لا تكونُ الحروفُ والأصواتُ مشتقّةً ،كذلك لا تكونُ هذه الأسماءُ .

فإن قلتَ : فقد حَكَى سيبويهِ[1] « لَبٍّ » بمعنى لَبّيكَ ، ولَبّيكَ[2] عندكم من « أَلَبَّ بالمكان » ؛ إذا أقامَ به ؟

فقد عَلِمْنَا هذا ، إلاّ أنَّ ذلك قليلٌ فلا يجبُ أن يُقاسَ عليه ، وكأنَّ هذه الكلمةَ إنّما بُنِيَت لوقوعِهَا موقعَ الأصواتِ ، وما لايكونُ إلاّ مبنيّاً ،كما بُنِيَ المنادَى المفرَدُ لوقوعِهِ موقع ما الحرفيَّةُ أغلَبُ عليه من الاسميَّة ، ولا يدخُلُ فيما ذَكَرْنَا المبنيّاتُ في النّداء والنّفي ؛ لأنهما يُشبِهَان المعرَبَةَ للاطّرَادِ فيهما، وكذلك ما قَرُبَ منها من الغايات . ويدلُّكَ على ما ذَكَرْتُ لكَ من مشابهة[3] هذه الأسماءِ المبنيَّةِ الحروفَ: ثَبَاتُ الألف في « مَتَى » و « إذا » . ألا ترى أنَّ الألفَ فيها أصلٌ ليست بمنقلبةٍ ، كما أنّهَا في الحروف أصلٌ غيرُ منقلبةٍ . ويدلُّكَ على أنّهَا ليست بمنقلبةٍ أنّهَا ليست في موضعِ حركةٍ ؛ لأنَّ ما قبلها متحرّكٌ ، فيجبُ سُكُونُ الآخِرِ من « متى » و « إذا » ،كسُكُون الآخِرِ من « كم » و « إذ » .

فإن قلتَ : فكيف جازت الإمالةُ في ألف « مَتَى » ولم تَجُز في ألف « إذا » ؟

فلأنَّ « إذا » أَقْعَدُ في الحرفيَّة من « مَتَى » ، و« مَتَى » أَشْبَهُ بالمتمكّنةِ غيرِ المبنيَّةِ . ألا ترى أنَّ « إذا » لا تُفْرَدُ في كِلاَ وجهَيْهَا (المفاجَأَةِ والإضافةِ إلى

---

(١) الكتاب ١/٣٥١ .

(٢) في (ش): « ليتك » في الموضعين .

(٣) في (ش): « مناسبة » .

الأفعال) ، كما لم تُفْرَد الحروفُ .

فأمَّا ألفُ « عَلاَ » في قوله[1]:

فَهْيَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلاَ

فليست كالتي في « مَتَى » ، لكنَّهَا عندي منقلبةٌ عن الواو مِن عَلَوْتُ ، وهي في موضعِ حركةٍ ، وموضِعُها ضَمٌّ على الغاية ؛ لأنَّه مُفْرَدٌ . ألا ترى أنَّ المرادَ به إنَّما هو: من أعلى الحوض ، فحَذَفه لمَّا كان معلوماً ، وكذلك[2]:

... ... مِن عَلُ

المحذوفُ منه اللاَّمُ ، وإن شئتَ قلتَ: إنَّ « عَلُ » وزنُهُ (فَعَلٌ) ، واستَدْلَلْتَ بقوله: « مِن عَلا » .

وإنَّما ذَكَرْتُ الكَلِمَ المصَرَّفَةَ[3] من « أَنَى » ؛ لأُرِيَكَ أنَّهُ ليس في شيءٍ منه ما

---

(١) رجز لأبي النجم العجلي في ديوانه : ٢١٠ ، قال البغدادي رحمه الله : قال ابن بري في حاشيته على الصحاح : هو لغيلان بن حريث . وبعده :

نوشاً به تقطعُ أجوازَ الفَلاَ

انظر : الكتاب ٤٥٣/٣ ، وشرحه للسيرافي المطبوع بعنوان (السيرافي النحوي): ٤٧١ ، وشرح أبياته ٢٧٧/٢ ، وأدب الكاتب : ٥٠٣ ، والكامل ١٤٣٣/٣ ، والمنصف ١٢٤/١ ، وشرح المفصل ٨٩/٤ ، ورصف المباني : ٤٣٣ ، والخزانة ٤٣٧/٩ ، ١٦٥/١٠ .

وتنوشُ : قال ابن السكيت في إصلاح المنطق : ٤٣٢ : « يقال للرجل إذا تناول رجلاً ليأخذ برأسه أو لحيته: ناشه ينوشه نوشاً » .

(٢) هو نهاية عجز بيت الشنفرى :

إِذَا وَرَدَت أَصْدَرْتُهَا ثُمَّ إِنَّهَا تَثُوبُ فَتَأْتِي مِنْ تُحَيْتُ ومِنْ عَلُ

من لاميته . انظر شرحها للزمخشري : ١١٨ ، والعكبري : ١١٩ ، وهو في الكتاب ٢٩٠/٣ .

(٣) في (ص) : « المعربة » .

يُسَوِّغُ قولَ القائل: إنَّ « الآنَ » مِن آنَ كذا ، ولأنَّ هذا الضَّرْبَ من اللُّغةِ يدخُلُ في صناعة الإعراب ، ويتّصِلُ بها أشَدَّ مِن اتِّصَالِ غيرِه ؛ لمكان الاعتلال فيه ، وما يَعرُضُ من الانقلاب في حروفه ، وهذا يحذقُهُ من كان دَرِيّاً بالتّصريف، وقد كان أحدُ إخواننا بفارِسَ سَأَلني عمَلَ المعتلاّتِ كلِّهَا من اللّغة، فأملَيْتُ كثيراً من ذلك، وافتَقَدْنَا الكتابَ مع ما أُصِبْنَا به من الكُتُبِ[1].

فإن قال قائلٌ : هلاَّ بُنِيَ « سَحَر » لتضمُّنِهِ معنى حرف التّعريف ، كما بُنِيَ «أَمْسِ » لتضمُّنِهِ معنى الحرف ، وكما بُنِيَ « الآنَ » ؟

قيلَ له : « سَحَرَ » لا يجبُ بناؤُهُ لأنّه لم يتضمَّن معنى الحرف كما تضمَّنَهُ « الآن » و « أمسِ » فيمَنْ بناهُ ، وإنَّما عُدِلَ عمَّا هو معرفةٌ بالألف واللام[2]، فلذلك لم يُصْرَفْ ، كما أنَّ « عُمَرَ » لَمَّا كان معدولاً عن عامرٍ لم يُصرَفْ ، وكما أنَّ « مَثْنَى » لمّا كان معدولاً عن اثنين اثنين لم يُصْرَف ، فكذلك « سَحَرَ » لِسَحَرِ يومكَ ، عُدِلَ عن المعرفة ، والمعرفةُ التي عُدِلَ هذا عنها ينبغي أن يكون بالألف واللاّم ، وإن لم يتكلّموا به إذا عَنَوا سَحَرَ ليلَتِكَ إلاّ بغير الألف واللاّم ، فجَرَى في ذلك مَجْرَى الأشياءِ التي لها أصولٌ تُختَزَلُ فلا تُستَعْمَلُ ، كتصحيح

---

(١) قال ابن جني رحمه الله في سر الصناعة ٢/٦٠٦ ـ ٦٠٧ : « وذكَرَ شيخُنا أبو عليٍّ أن بعض إخوانه سأله بفارس إملاءَ شيءٍ من ذلك ، فأملَّ منه صدراً كبيراً ، وتقصى القولَ فيه ، وأنه هلَكَ في جملة ما فقَدَه وأُصيب به من كتبه . وحدثني أبو عليٍّ أنه وقع حريقٌ بمدينة السّلام ، فذهب له جميعُ علم البصريين ، قال : وكنتُ كتبتُ ذلك كله بخطّي ، وقرأتُهُ على أصحابنا ، فلم أجد في الصندوق الذي احترق شيئاً البتة ، إلا نصفَ كتاب الطلاق عن محمد بن الحسن ، فسألتُهُ عن سلوته وعزائه عن ذلك ، فنظر إليَّ متعجّباً ، ثم قال : بقيتُ شهرين لا أكلّمُ أحداً حزناً وهمّاً ، وانحدَرْتُ إلى البصرة لغَلَبَة الفِكْرِ عليَّ ، وأقمتُ مدّةً ذاهلاً متحيّراً » .

(٢) انظر : الكتاب ٣/٢٩٤ ، و ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٠ .

العين من « قال » و « باع » وما أشبَهَ ذلك ، وللعدل موضعٌ آخَرُ نَذكُرُهُ فيهِ[1] إن شاء الله تعالى .

[٤٥/ب] فـ « سَحَرُ » لا يُتَكَلَّمُ به في الرَّفع والجرِّ[2] إلاَّ بالألف / واللام ، أو منكوراً نحو: هذا السَّحَرُ ، وبالسَّحَرِ ، وقد يُنصَبُ على هذا الحدِّ نحو: إنَّ السَّحَرَ خَيرٌ لَكَ من أوَّلِ اللَّيلِ ، ويُنَكَّرُ فيُصْرَفُ فيقالُ : سِيرَ عليه سَحَرٌ من الأسحار[3].

فأمَّا « أمسِ » فعلى قول بني تميمٍ مثلُ « سَحَرَ » في أنَّهُ معدولٌ عن الألف واللاَّم ، غيرُ مصروفٍ[4]، ويخالفُ « سَحَرَ » في أنَّهم قد أعربوه بالرَّفع ، ولم يُفعَلْ ذلك بسَحَرَ ، ألا تراهم لم يستعملوا « سَحَرَ » غيرَ مصروفٍ إلاَّ ظرفاً .

فأمَّا أهلُ الحجاز فيَبنُونَه ، فهو عندهم متضمِّنٌ لمعنى حرفِ التَّعريف ، غيرَ معدولٍ كسَحَرَ وأَمْسِ في لغة بني تميم ، ولكنَّه بمنزلة « كيفَ » في أنَّها متضمِّنَةٌ معنى الحرف ، كما أنَّ « كيفَ » متضمِّنَةٌ معنى الحرف ، ولذلك وجَبَ بناؤُهُ ، كما وجَبَ بناؤُهُ .

* * *

---

(١) انظر ٢/١٤٥ .
(٢) في (ص) : « في الرفع والنصب » .
(٣) انظر الكتاب ١/٢٢٥ .
(٤) انظر الكتاب ٣/٢٨٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢٤ .

المسألة السَّابعة عشرة[(١)]

قال[(٢)] في قوله ﷻ : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ ﴾ [البقرة : ٧٤] :

« وروَى بعضُ النَّحْويِّين أنَّهُ يجوزُ في « هِيَ » الإسكانُ في الياء ، ولا أعلَمُ مَنْ قرأ بها » . قال: « ولا يجوزُ إسكانُهَا عندي ولا إسكانُ الواو في (هو) ؛ لأنَّ كُـلَّ مُضْمَرٍ فَحَرَكَتُهُ إذا انفَرَدَ الفتحُ نحو: ﴿ أَنَا رَبُّكُم ﴾ ، فكما لا تَسْكُنُ نونُ (أنا) ، لا تَسْكُنُ هذه الواوُ » .

قال أبو عليٍّ :

لا يمتنعُ إسكانُ الواو والياء من « هو » و « هي » إذا ثبَتَت به روايـةُ ثِقَـةٍ مـن أجل كونِ النُّون في « أنا » متحَرِّكَةً ، وليس ردُّهُ على النُّون المتحرِّكَـةِ مـن « أنـا » بأولى من ردِّهِ على النُّون السَّاكنة من « أنت » .

فلو قال قائلٌ : الجيِّدُ الإسكانُ في ياء « هي » و واو « هو » لسُكُون النُّون في « أنت » ،كما قال أبو إسحاقَ .

[**قيل**][(٣)]: لا يجوزُ الإسكانُ فيهما لتحرُّك النُّون في « أنا » لَمَّـا كـان بينهمـا

(١) تقدمت هذه المسألة في نسخة (ص) فجاءت برقم [١٥] اللوحة [٣١/ب] .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٥٧ .
(٣) ساقطة من النسختين .

فصلٌ ، ولو كانت الحركةُ في الياء والواو من هذَين الاسمين أَجْوَدَ من الإسكان لَتحَرَّكَ النُّونُ في « أنا » ، فبإزاء النُّونِ المتحرِّكَةِ من « أنا » النُّونُ السَّاكنةُ من «أنت » ، فقد تكافأَ إسكانُ الياء والواو في « هو » و « هي » ، وتحريكُهُما في الجُودة من هذه الجهة كما ترى . فليس السببُ الذي تُختَارُ له الحركةُ على السُّكون في آخِرِ هذَين الاسمَين هذا ، ولكن أن يكونَ أكثَرَ ، وفي اللغات أشهَرَ . فأمَّا من حيث ذَكَرَه فالأمران متكافئان .

فإن قلتَ : فقولهم « نحن » من المضمَر المنفصل وآخِرُهُ متحرِّكٌ ؟

فذلك لا يُشبِهُ « هو » و « هي » و « أنا » و « أنت » ؛ لأنَّ آخِرَ « نحن » يلزَمُ أن يُحرَّكَ لالتقاء السَّاكنين ، ولم / يُحرَّك آخِرُهُ من حيث كان مضمَراً مُنفرداً. [٣٢/أ] لو كان حركةُ آخِرِهِ من هذه الجهة لا لالتقاء السَّاكنَين ، لَمَا جازَ إسكانُ الآخِرِ من « هم » ومن « أنت » ؛ لأنَّهما أيضاً مضمَرَان منفرِدَان ، فسُكُونُ هذا يدلُّ على أنَّ الحركة في آخِرِ « نحن » ليست من جهة أنَّه مضمَرٌ منفَرِدٌ ؛ إذ كان ما ذَكَرْنا من « هم » و « أنت » مثلَه في أنَّهُ مضمَرٌ منفصلٌ ، وهو مع ذلك ساكنٌ آخِرُهُ ، فتبيَّنَ ممَّا ذَكَرْنَا أنَّ « نحن » لم يُحرَّك آخرُهُ من حيث كان مضمَراً منفَرِداً ، وكذلك يقول فيه أبو إسحاق .

والسَّبَبُ الذي يُختارُ[1] له الحركةُ في « هو » و « هي » كونُهُما أفْشَى وأشْيَعَ

---

(١) في (ش): « يحتاج » .

في اللُّغة ، لا لأنَّهُمَا[١] مضمَرَان منفَرِدَان ؛ إذ لا يُوجِبُ كونُهُما مضمَرَين منفَرِدَين الحركةَ لوُجُودنا غيرَهما من المضمَرِ المنفَرِدِ ساكناً.

فإسكانُ الياء والواو من « هي » و « هو » إذا ثبَتَت به روايةُ ثقةٍ غيرُ مدفوعٍ، ولا هنا ما يَرُدُّهُ أو يُفسِدُهُ من نَظَرٍ أو قياسٍ .

فإن قلتَ : فإنَّ آخِرَ « أنت » متحرِّكٌ وليس بساكنٍ ،كما أنَّ آخِرَ « أنا » متحرِّكٌ ؟

فليس هذا بسؤالٍ ؛ لأنَّ آخِرَ الاسمِ في « أنت » إنَّما هو النُّون، والنُّونُ ساكنةٌ، فأمَّا التَّاءُ للخطاب ، وليست من نفس الكلمة ،كما أنَّ الألفَ في « أنا » إنَّما[٢] وقعت لتبيين الحركة في الوقف ، لا من نفس الحرف ، فإن اعتُدَّ بالتَّاء مع أنَّها زائدةٌ في الكلمة ، فلْيُعْتَدَّ بالألف أيضاً في « أنا » مع كونها زائدةً ، فإذا اعتُدَّ بها سَقَطَ الاحتجاجُ بها ؛ لأنَّها حينئذٍ ساكنةُ الآخِرِ ، فاختيارُ الحركة في « هي » و « هو » على سكونهما من هذه الجهة فاسِدٌ بيِّنُ الفساد .

ويدلُّ على أنَّ جوازَ هذا الإسكانِ إذا جاءت به روايةٌ غيرُ ممتنعٍ ، ما أخبَرَنا به أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسن بنِ دُرَيدٍ[٣] عن أبي حاتمٍ عن أبي زَيدٍ أنَّه أنشَدَ[٤]:

---

(١) في (ص) : « في اللغة لأنهما » .

(٢) في (ص) : « إذا » .

(٣) جمهرة اللغة ٣/١٣٠٦ - ١٣٠٧ .

(٤) من الرمل ، ولم أقف على قائله . والشاهد في : مجالس العلماء : ٢٤٩ ، والمسائل العضديات : ٢١٦ ، والمنصف ٢/١٤٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٢٧ ، وشرح المفصل ٥/٨٤ . وما في =

كَأَطُومٍ فَقَدَتْ بُرْغُزَهَا ... أَعْقَبَتْهُ الْغُبْسُ مِنْهُ عَدَمَا
غَفَلَتْ ثُمَّ أَتَتْ تَرْقُبُهُ ... فَإِذَا هِيْ بِعِظَامٍ وَدَمَا

الألف في « دما » منقلبةٌ عن لام الفعل[1] .

* * *

= حواشيها من المصادر . والأطوم : البقرة الوحشية ، والبُرغز : ولدها ، والغُبس : الذئاب .
قال ابن جني في المنصف : « فإنه أوقع المصدر موقع الجوهر ، وتأويله عندي على حذف المضاف ، كأنه قال : فإذا هي بعظام وذي دم » .

(١) هذه الجملة التي بعد البيت ساقطة من (ش) .

المسألة الثّامنة عشرة

قال[1] في قوله ﷻ : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ ﴾ [البقرة : ٧٨] :

« ارتفَعَ « أُمِّيُّون » بالابتداء ، و « منهم » الخبرُ ، وفي قول الأخفش يَرتَفِعُ «أُمِّيُّون » بفعلهم ،كأنَّ المعنى: واستقرَّ منهم أُمِّيُّونَ » .

قال أبو عليّ :

ليس يرتفع « أُمِّيُّون » عند أبي الحسن[2] بفعلهم ، إنّما يرتفعُ بالظّرف الذي هو « منهم » ، ومذهب سيبويه أنه يرتفعُ بالابتداء ، ففي « منهم » عنده ضميرٌ لقوله: « أُمِّيُّون » ، وموضعُ « منهم » على مذهبه رَفعٌ ؛ لوقوعه موقع خبر المبتدأ ، فأمَّا على مذهبِ أبي الحسن فلا ضميرَ لقوله: « أُمِّيُّون » في « منهم » ، ولا موضعَ له عنده ،كما أنّه لا موضعَ لـ « ذَهَبَ » من قولكَ: ذَهَبَ زَيدٌ ، وإنّما رفَعَ أبو الحسن الاسمَ بالظّرف في نحو هذا ؛ لأنّه نَظَرَ إلى هذه الظُّروف فوَجَدَها تجري مَجْرَى الفعل في مواضِعَ ؛ وهي : أنّها تحتمِلُ الضّميرَ ،كما يحتملُهُ الفعلُ وما قام مَقامَه من أسماء الفاعلين ، وما شُبِّهَ به ، ويُؤَكّدُ ما فيها ،كما يُؤَكّدُ ما في الفعل

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/١ .
(٢) لم يتعرض للحديث عنها في معانيه .

وما قام مَقَامَه في نحو : مررْتُ بقومٍ لـكَ أجمعون ، وينتصِبُ عنها الحالُ كما ينتصب عن الفعل ، وتُوصَلُ بها الأسماءُ الموصولة ،كما تُوصَلُ بالفعل والفاعل فيصير فيها ضميرُ الموصول كما يصير ضميرُهُ في الفعل ، وتُوصَفُ به النّكرةُ ، كما تُوصَفُ بالفعل والفاعل ، فلمَّا رآها في هذه المواضِعِ تقومُ مَقَامَ الفعل ، أجراها مُبْتَدَأَةً مُجْرَى الفعل، فرَفَعَ بها الاسمَ ،كما يَرفَعُ بالفعل ، وقامت هذه الظُّروفُ مَقَامَ الفعل في هذه المواضِعِ ، فقال في: عندك زَيدٌ ، وفي الدار عَمرٌو ، و﴿ مِنْهُمْ أُمِّيُّونَ ﴾ ونحو ذلك: إنَّهُ مرتفعٌ بالظَّرف ؛ إذ كان الظَّرفُ قد أُقِيمَ مُقَامَ الفعل في غير هذا الموضع ، ومثلُ هذا قولُهُ في أسماء الفاعلين نحو « ضارب » وما أشبهها لمَّا رآها تجري مَجْرَى الأفعال فيرتفعُ الاسم بها إذا جَرَتْ خبراً أو وصفاً أو حالاً على شيءٍ أَجْرَاها مبتَدَأَةً أيضاً غيرَ معتَمِدَةٍ على شيءٍ نحو الاستفهام ، يكون اسمُ الفاعل في الاعتماد عليه مثله إذا جَرَى حالاً أو خبراً أو وصفاً ، فأجاز في نحو : « قَائِمٌ زَيدٌ » ، ارتفاعَ الاسم بـ « قائم » يُجرية مُجْرَى الفعل غيرَ متقدِّمٍ ،كما أجرى الظَّرفَ متقدِّماً مُجْرَاه غيرَ متقدِّمٍ ، فرفَعَ الاسمَ بالظَّرف واسمِ الفاعل وهما متقدِّمان غيرَ جارِيَين على شيءٍ ،كما رَفَعَه بهما جاريان على ما قبلهما ، وقد قال سيبويه[1] بهذا القول في قوله : « في الدَّار إنَّكَ قائمٌ » ، ونحو: « مَرَرْتُ برَجُلٍ معه صَقْرٌ صَائِداً به[2]» ، وقال أيضاً الخليلُ في

---

(١) انظر الكتاب ٣/١٣٩ .
(٢) انظر الكتاب ٢/٤٩ .

« غداً الرَّحِيلُ[1] » ، وقولُه[2]:

أَحَقّاً بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ الْمَجَالِسِ

إنَّ « التَّهَدُّدَ » و « الرَّحيل » مرتفعان بقولك: « غداً » و « حقّاً » .

فإن قال قائلٌ : ما ينكر أن يكون ارتفاعُ الاسم في نحو : « في الدَّارِ زَيدٌ » بالفعل دون الظّرف ، وأنَّ المؤكّدَ في نحو : « مررْتُ بقومٍ لك أجمعون » إنّما هو ما في الفعل دون الظّرف ، (وليس في الظّرف)[3] على الحقيقة شيءٌ ، وكذلك الاسمُ في نحو: « في الدّار زَيدٌ » مرتفعٌ على الحقيقة بـ « استقرَّ » لا بـ « في الدّار » ؟

/ فالجوابُ : أنَّ المعروفَ المعلومَ من قول أبي الحسن في نحو: في الدَّار زَيدٌ [٤٦/أ] أنَّهُ مرتفعٌ بـ « في الدّار » لا بالفعل ، والمعلوم من قول سيبويه والأخفش وغيرِهما أنّهم إذا قالوا : « زَيدٌ في الدّارِ » فالضَّميرُ في الظّرف لا في الفعل المحذوفِ ؛ لأنَّ ذلك الفعلَ مُطَّرَحٌ مختزَلٌ ، ونحنُ ندلُّ على أنَّ الضَّميرَ إنّما هو في الظّرف من قولك: « زَيدٌ في الدّارِ » ، لا في الفعل المحذوفِ الذي يُقَدَّرُ ، ونَدُلُّ أيضاً على أنَّ الاسمَ في نحو: « في الدَّارِ زَيدٌ » و: ﴿ مِنْهُمْ أُمِّيُّونَ ﴾ إنّما يرتفعُ بالظّرف لا بالفعل .

فالدَّليلُ على أنَّ ضميرَ المبتدأ في قولنا: « زَيدٌ في الدّارِ » إنّما هو في الظّرف لا

---

(١) انظر الكتاب ٣/١٣٥ .

(٢) من الطويل، وهو للأسود بن يَعفَر في ديوانه : ٤٢ ، وفيه : « وعيدُكُمُ إياي » ، وقد أنشده الفارسي في المسائل العضديات: ١٩٥، والمسائل المنثورة : ١٨٥ ، وانظر الكتاب ٣/١٣٥، وشرح أبياته ٢/٧٨ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ٣/١٩٧ ، والخزانة ١/٤٠١ .

(٣) ساقط من (ش) .

في الفعل[1] ، أنّه لا يخلو من أن يكونَ في الفعل الذي هذا الظّرفُ قائِمٌ مَقَامَهُ ودالٌّ عليه ، أو في نفس الظّرفِ ، فلو كان في الفعل لا في الظّرفِ لَجَازَ تقدُّمُ الحال على الظّرفِ في نحو: « ما مِن رَجُلٍ في الدّارِ قائماً » ،كما يجوزُ تقدُّمُهُ إذا انتصَبَ عن الفعل ؛ لأنَّ الفعلَ يَعمَلُ مضمَراً عَمَلَهُ مُظهَراً ، تقولُ لِمَن كان في حالِ الضَرْبِ : زَيداً ، فتنصبُهُ والفعلُ مضمَرٌ ،كما تنصبُهُ والفعلُ مظهَرٌ ، فلو كان الضَّميرُ في الفعل المختَزَلِ دون الظّرفِ ، لَجَازَ تقديمُ الحال في هذا وما أشبَهَهُ ، كما يجوزُ عند الجماعة من البصريِّين والكوفيِّين : قائماً استقرَرْتَ ، فلمَّا لم يَجُز تقديمُ الحال ههنا على الظّرف ، وجاز تقديمها إذا انتَصَبَ عن الفعل ، عَلِمْنَا أنَّ العاملَ الظّرفُ ، وأنَّ الضَّميرَ في الظّرف دون الفعل المختَزَلِ ؛ إذ لو كان في الفعل لجَازَ التّقديمُ والتّأخيرُ فيها[2] وهو مضمَرٌ ،كما يجوزُ التّقديمُ والتّأخيرُ في الحال والفعلُ مُظهَرٌ ، فلمَّا لم يَجُزْ ذلك ، عَلِمْنَا أنَّ الضَّميرَ في الظّرفَ وأنَّ العاملَ الظّرفُ دون الفعل ، وأنَّ التّقديمَ إنَّما لم يَجُز في نحو: « ما من رَجُلٍ في الدَّارِ قائماً » ؛ لامتناع العامل في الحال من التّصَرُّفِ ، فبهذا عَلِمْنَا أنَّ العاملَ في الحال الظّرفُ دون الفعل ، وأنَّ الضَّميرَ إنَّما هو في الظّرف دون الفعل .

فأمَّا الدَّليلُ على أنَّ الاسمَ في نحو: « ما في الدَّار زَيدٌ » و﴿ مِنْهُمْ أُمِّيُّونَ ﴾ إنَّما يرتفعُ بالظّرف دون الفعل ، فلو كان مرتفعاً بالفعل الذي هو « استقرَّ » كما أنَّ « أُمِّيُّونَ » مرتفعٌ بـ« استقرَّ » لجَازَ « قائماً في الدَّارِ زَيدٌ » ، كما يجوز « قائماً

---

(١) في (ش) : « في الظرف دون المبتدأ » .

(٢) في (ش) : « تقديم الفعل وتأخيره فيها » .

استقرَّ زَيدٌ عنده » ، فلمَّا لم يجز تقديمُ الجارِّ في هذا ، عُلِمَ أنَّهُ لا مَدخَلَ للفعل هنا ولا موضِعَ ؛ إذ لو كان ارتفاعُ « زَيدٍ » بالفعل المضمَرِ ، لَمَا امتنَعَ تقديمُ الحال والفعلُ مضمَرٌ ،كما لم يمتنع تقديمها والفعلُ مظهَرٌ نحو: « قائماً استقرَرْتُ » ، فامتناعُ تقديم الحال في نحو: « قائماً في الدَّارِ زَيدٌ » يدلُّ على أنَّـهُ لا عَمَلَ للفعل ههنا ، وأنَّهُ لا يجوز أن يكونَ الاسمُ في نحو: « في الدَّارِ زَيدٌ » ، و« عندك عمرو » مرتفعاً عند أحَدٍ بالفعل .

وشيءٌ آخَرُ يدلُّ على أنَّ الاسم في نحو : « في الدَّارِ زَيدٌ » لا يجوز أن يكونَ مرتفعاً بفعلٍ مضمَرٍ ،كما ذُكِرَ من أنَّ « أُمَّيُّونَ » ارتفعَ بفعلهم وهو : أنَّهُ لو كان ارتفاعُ الاسم في نحو هذا بالفعل المضمَرِ ، لَمَا جاز دُخُولُ « إنَّ » عليه ،كما لم يجز دخولُها على الفعل المظهَر نحو: « استقرَّ زَيدٌ » ، فلمَّا دَخَلَت « إنَّ » في نحو: إنَّ في الدَّارِ زَيداً ، و﴿ **إنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِيْنَ** ﴾[1]، عَلِمْنَا أنَّهُ لا فِعلَ مضمَرٌ ههنا؛ إذ لو كان هنا فعلٌ مضمَرٌ لامتَنَعَ « إنَّ » من الدُّخول عليه ،كما يمتنعُ من الدُّخول والفعلُ مظهَرٌ . ألا ترى أنَّهُ يمتنع (إنَّ ضرباً زيداً ، وإنَّ سقياً الله زيداً ، كما يمتنعُ)[2] : إنَّ سَقَى الله زَيداً ، وإنَّ اضْرِب زَيداً .

فإن قال قائلٌ : لو كان الاسمُ يرتفع بالظَّرف في نحو: « في الدَّارِ زَيدٌ » لَمَا انتصَبَ بـ « إنَّ » والعاملُ فيه الرَّفعَ موجودٌ / ، وهوَ الظَّرفُ ،كما أنَّهُ إذا ارتفع بالفعل لم تَدخُل « إنَّ » عليه . [٤٦/ب]

(١) سورة المائدة : الآية : ٢٢ .
(٢) ساقطٌ من (ش) .

فهذا كلامُ مَن قال : إنَّ الاسمَ في نحو: « فِي الدَّارِ زَيدٌ » يرتفعُ بالابتداء على مَن يقول: إنَّهُ مرتفــعٌ بــالظَّرف ، (وهـو موضــعُ نَظَـرٍ ، فقـد قلنـا في ذلـك شيئاً وسنذكُرُهُ إنْ شاء الله)[1].

فأمَّا ارتفاعُ الاسم في نحو هذا بالفعل المضمَرِ فلا يجوزُ ، ولم يقُلْ به أحَـدٌ ، وما قدَّمْنَاهُ من امتناع الحال من التَّقديم في نحو : « فِي الدَّارِ قائماً زَيـدٌ » ودُخُــولُ « إنَّ » يُفسِدُ قولَ مَن قالَ : إنَّهُ مرتفعٌ بفعلٍ مضمَرٍ .

* * *

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

المسألة التّاسعة عشرة

قال[1] في قوله ﷻ: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَعْدُوْدَةً﴾ [البقرة: ٨٠] :

« (تَمَسَّنَا) نَصبٌ بـ « لن » ، وقد اختلف النَّحويُّونَ في تفسير علَّة النَّصبِ بـ « لن » ؛ فرُوِيَ عن الخليل فيها قولان : أحدهما : أنَّهَا نَصَبَت كما نَصَبَتْ « أَنْ » ، وليس ما بعدها بصلةٍ لها ؛ لأنَّ « لن يَفعَلَ » نَفْيٌ لـ « سَيَفْعَلُ » ، فيُقدَّمُ ما بعدها عليها نحو قولك: زيداً لن أَضرِبَ ، وقد رَوَى سيبويهِ عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنَّهُ قال: الأصلُ في « لن » : لا أَنْ ، ولكنَّ الحذفَ وقَعَ استخفافاً ، وزعَمَ سيبويهِ أنَّ ذلك ليس بجيِّدٍ؛ إذ لو كان كذلك لَمَا جاز: زَيداً لن أَضْرِبَ » .

قال أبو عليٍّ :

قد تقدَّمَ[2] إفسادُنَا لِمَا ذَكَرَه في « لن » و « لم » ، حيث ذَكَرَ قولَه تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفعَلُوا وَلَنْ تَفعَلُوا ﴾[3] ، فأمَّا في هذا الموضع ففيه غَلَطٌ في الحكاية ؛ وهو ما ذَكَرَه في « لن » من أنَّهُ رُوِيَ عن الخليل فيه قولان ، ولم يُرْوَ عنه إلاَّ قولٌ واحدٌ ؛ وهو ما رواه عنه سيبويهِ . قال سيبويه في « لن »[4]: « أمَّا الخليلُ فزَعَمَ أنَّهَا (لا أَنْ)، ولكنَّهم حذَفوا لكثرته في كلامهم ،كما قالوا : ويْلُمِّهِ ، وكما

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٦٠ ـ ١٦١ .
(٢) في المسألة رقم : [٦] .
(٣) سورة البقرة : آية : ٢٤ . وقد تقدم الحديث عنها مستقلة ، وهي المسألة السابعة .
(٤) الكتاب ٣/٥ .

قالوا: يَومَئِذٍ وحِينَئِذٍ وجُعِلت بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ،كما جعلوا (هَلاَّ) بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، وإنَّما هي (هل) و (لا) » . فهذا ما رُوِيَ عن الخليل في « لن » ، و لم يُروَ عنه فيها غيرُهُ، و لم يُرْوَ عنه فيها أنَّهَا نَصَبَت كما نَصبَت « أَنْ » .

وما ذَكَرَه أيضاً من قوله: « رَوَى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنَّه قالَ : الأصلُ في (لن) : لا أنْ » تَوَهُّمٌ أيضاً ، و لم يَرْوِ سيبويه هذا عن بعض أصحاب الخليل (عن الخليل)[١]، إنَّما حكاه هو نفسُهُ عن الخليل ، وقد كَتَبْتُ لفظَه عن الخليل قَبْلُ[٢]، والرِّوايتان عن الخليل إنَّما هما في « إذن » ليسا في « لن » ، فتوَهَّمَهُما أبو إسحاقَ في « لن »، وكذلك رواه سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل، وإنَّما هي[٣] في « إذن » ليست في « لن ». قال سيبويهِ[٤]: « وقد ذكَرَ لي بعضُهُم عن الخليل قال : أَنْ مضمَرَةٌ بعد إذَن » ، وأفسَدَ هذا القولَ[٥]، ثمَّ قال : « وأمَّا ما سمِعْتُ منه فالأَوَّلُ » ، والأَوَّلُ هو: أنَّ « إذن » تنصِبُ بنفسها ، لا بإضمار « أنْ » ،كما تنصِبُ « أنْ » بنفسها .

* * *

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) انظره في الصفحة السابقة .

(٣) أي : عبارة : « وكذلك رواه سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل » .

(٤) الكتاب ٣/١٦ .

(٥) قال: ولو كانت مِمَّا يُضمَر بعده (أنْ) فكانت بمنزلة اللام وحتى لأضمرتَها إذا قلتَ: عبد الله إذن يأتيكَ ، فكان ينبغي أن تنصب « إذن » « يأتيك » ؛ لأن المعنى واحدٌ ، و لم يغيِّر فيه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتِيَكَ عبدَالله ، كما يتغيَّرُ المعنى في حتى في الرفع والنصب ، فهذا ما رووه ، وأما ما سمعتُ منه فالأول » . الكتاب ٣/١٦ .

المسألة العشرون

قال[1] في قوله ﷻ : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِنكُمْ وَأَنتُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ [البقرة : ٨٣] : « نَصَبَ (قليلاً) على الاستثناء ، المعنى : أستثني قليلاً منكم » .

[الكلام على ناصب المستثنى]

قال أبو عليٍّ :

في هذا التَّمثيل إيهامُ أنَّ الاسم المستثنَى ينتصب عن جملةٍ غيرِ التي فيها الأسماءُ المستثنَى منها ، وليس الأمرُ كذلك[2] ؛ لأنَّ الاسم المستثنَى ينتصبُ عن الجملة الظَّاهرة الواقعة قبل « إلاَّ » الكائن فيها الأسماءُ المستثنَى منها ، إلاَّ أنَّ الاسم المستثنَى ينتَصِبُ عنها بتوسُّطِ حرف الاستثناء ، وله معناه ، كما أنَّ الاسم في نحو : « ما صَنَعْتَ وأبَاكَ »[3] و « جَاءَ البرْدُ والطَّيَالِسَةَ »[4] منتصِبٌ عن الجملة المذكورة قبل الواو ، إلاَّ أنَّهُ منتصِبٌ بتوسُّطِ الواو ، وللواو معنى الاجتماع ، فكما أنَّ « الطَّيالِسَةَ » ونحوَها منتصِبٌ عن الجملة التي قبلَ (الواو ، كذلك الاسم المستثنَى منتصِبٌ عن الجملة التي قبلَ « إلاَّ »)[5] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٦٤ .
(٢) انظر النكت ١/٦٢١ ـ ٦٢٢ .
(٣) انظر الكتاب ١/٢٩٧ ، والأصول ١/٢١٠ ـ ٢١١ ، وسر الصناعة ١/١٢٦ .
(٤) انظر الكتاب ١/٢٩٨ ، والأصول ١/٢١٠ ـ ٢١١ ، وسر الصناعة ١/١٢٧ .
(٥) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

ويدلُّ على انتصاب الاسم في الاستثناء عن الجملة كما ذَكَرْنا ، وأنَّهُ لا عمَلَ لـ « إلاَّ » ولا لشيءٍ غيرِ هذه الجملة المستثنى منها في المستثنَى قولُهُم : جاءني القومُ غيرَ زَيدٍ ،/ ورأيتُ إخوتَكَ غيرَ عَمْرٍو ، ونحو ذلك . أفلا ترى أنَّ « غيراً » منتصبٌ انتصابَ الاسم بعد « إلاَّ » ، وليس في الكلام « إلاَّ » ، فلو كان الاسمُ المستثنَى منتصباً بـ « أستثني »[1] لَمَا انتصَبَ « غير » . [٤٧/أ]

فإن قالَ قائلٌ : إنّه في قولهم : جاءني القومُ غيرَ زَيدٍ ، ورَأَيتُ القومَ غيرَ زَيدٍ منتصِبٌ بأَسْتَثْني غيرَ زَيدٍ ، فلْيُقَلْ : إنَّ « الطَّيَالِسَةَ » في قولهم: « جاء البردُ والطَّيالِسَةَ » منتصِبٌ بإضمار فِعلٍ آخَرَ ؟

فإن قال ذلك فقد أزاله عمَّا وُضِعَ له وأُرِيدَ به من معنَى « مع » والاجتماع، وصارت الواو عاطفةً جملةً على جملة .

فإن قالَ : إنَّ « غيراً » في قولكَ : « جاءني القومُ غيرَ زَيدٍ » ونحوِ ذلك ، منتصِبٌ بأستَثْنِي ؟

قيل له : كيفَ جاز ذلك عندك و لم تذكُرْ « إلاَّ » الذي يصيرُ عندك بدلاً من « أستثْنِي » ودالاً عليه ؟ وهلاَّ قلتَ على هذا : إنَّ « ضَرَبْتُ القومَ » ونحوَه منتصِبٌ بشيءٍ آخَرَ غيرِ هذا الفعل الظَّاهرِ، وتستدلُّ بما ذَكَرْنا أيضاً من انتصاب « غير »

---

(١) وهو قول أبي العباس المبرد وأبي إسحاق الزجاج . انظر المقتضب ٣٩٠/٤ ، على أن الكوفيين أيضاً قد خالفوا قول سيبويه والمبرد ، فذهب الكسائي إلى أن المستثنَى منتصب لمخالفته الأول ، وذهب الفراء إلى أنه منتصب بإنَّ ؛ لأن أصل (إلاّ) إنَّ المشددة ولا ، انظر ذلك في: سر الصناعة ١٢٩/١ ـ ١٣٩ ، والنكت ٦٢١/١ ، والإنصاف ٢٦٠/١ ـ ٢٦٥ (المسألة ٣٤) .

في الاستثناء أنَّ الأسماء بعد « إلاَّ » في الاستثناء المنقطع[١] منتصِبةٌ بالجملة التي قبلها، كما أنَّها في الاستثناء غيرِ المنقطع كذلك ، وليس قولُ مَن قال : إنَّ الاسمَ بعد « إلاَّ » منتصِبٌ كما ينتصب بعد « لكن » ، والخبرُ مضمَرٌ بشيء . ألا ترى أنَّ « غيراً » منتصِبٌ بعد الجملة ، فلو كان الخبرُ بعد « إلاَّ » مضمَراً ، لوَجَبَ أن يكونَ لـ « غير » أيضاً خبرٌ مرفوعٌ، وهذا فاسِدٌ ؛ إذ لا يجوزُ أن يكونَ بعد « غير » خبرٌ مضمَرٌ مرفوعٌ ؛ إذ لا رافعَ له ، وهذا بَيِّنٌ جدّاً . وهو مذهَبُ سيبويه . وكذلك ما قلناه في الاستثناء المتّصِل من انتصابه عن تمام الجملة[٢] . ولذلك مثّلَ[٣] انتصابَهُ بانتصاب الاسم بعد « عشرين »[٤]، وهذا من عادته أن يفعلَه فيما يُريدُ أن يُعلِمَ فيه أنَّ انتصابَه عن المذكورِ نفسِهِ قبلَه، لا عن شيءٍ غيره. ألا تراه مثَّلَ انتصابَ الاسمِ بعد الظَّرفِ والحالِ وغيرِ ذلك من كثير ممَّا أرادَ أنْ يُعلِمَ فيه أنَّهُ منتصِبٌ عن الجملة بانتصاب الدِّرْهَم بعد عشرين ، يريدُ بذلك أنَّ انتصابَ ذلك عن الجملة المذكورةِ قبلها،كما أنَّ انتصابَ الدِّرهَمِ عن تمام الاسم. ومثالُ ما جاء من الاستثناء المنقطِعِ بـ « غيرٍ » ما أنشدَنَاه أبو بكرٍ من قول ذي الرُّمَّةِ[٥]:

---

(١) في (ص) : « غير المنقطع » .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٠٠ ، ٣١٩ ، والنكت ١/٦٢١ ـ ٦٢٢ .

(٣) أي : سيبويه . انظر الموضع السابق .

(٤) في قولك : « عشرون درهماً » .

(٥) من الطويل في ديوانه : ٢/٧٢٠ ، من قصيدة طويلةٍ يهجو فيها بني امرئ القيس مطلعها :

أَمِنْ دِمْنَةٍ بَيْنَ القِلاَتِ وَشَارِعِ تَصَابَيْتُ حتَّى ظَلَّتِ العَيْنُ تَدْمَعُ

وينسب البيت الشّاهدُ إلى مجنون ليلى ، وهو في ديوانه : ١٤٨ مع بيت آخر ، كما ينسب إلى جران العَود ، وهو في ديوانه : ٧٤ مع ثلاثة أبيات أخرى . جاء في اللسان (خطط) : « فلان يخط ـ في الأرض ، إذا كان يفكر في أمره ويدبره ، وخط الزاجر في الأرض يخط خطاً: عمل فيها خطاً

عَشَــيَّةَ مَالي حِيْلَـةٌ غَيْـرَ أَنَّـنِي
بِلَقْطِ الحَصَى وَالخَطِّ في الأَرْضِ مُوْلَعُ

ويدلُّكَ أيضاً على أنَّ العاملَ في المستثنى الجملةُ التي قبلَه دون « إلاَّ » وما تدلُّ عليه من معنى الفعل قولُهُم : ما جاءني إلاَّ زَيدٌ ، فلو كان لـ « إلاَّ » أو لِمَا تدلُّ عليه عَمَلٌ في المستثنى ، لَجَازَ نَصْبُ هذا ،كما أنَّكَ لو قلتَ : أستثني زَيداً لَنَصَبْتَهُ .

فإن قالَ : لا يجوزُ نصبُ هذا ؛ لأنَّ الفعلَ يبقى فارغاً بلا فاعلٍ .

قيلَ : فهلاَّ دلَّكَ امتناعُ هذا من الجواز على أنَّ ما بعد « إلاَّ » متَّصلٌ بما قبلها ، وأنَّه ليس لـ « إلاَّ » فيه عَمَلٌ ولا أثرٌ إلاَّ ما تدلُّ عليه من معنى الاستثناء .

فإن قالَ : فهلاَّ أجَزْتَ أن يكونَ انتصابُهُ بـ « إلاَّ » أو ما تدلُّ عليه ، (فقولهم: ما جاءني إلاَّ زيداً أحدٌ ، ينتصب الاسم الذي بعد « إلاَّ » ،كما رُفِعَ في)[1] قولهم : ما جاءني إلاَّ زَيدٌ ؟

قيلَ : لا يصحُّ أن يكونَ انتصابُ هذا بـ « إلاَّ » ، وإنَّما انتصابُهُ بالجملة كما قلنا . ألا ترى أنَّهُ لا يخلو من أن يكونَ انتصابُهُ بالجملة كما قلنا ، أو بـ « إلاَّ » أو ما تدلُّ عليه ، فلو جاز أن يكونَ انتصابُهُ بـ « إلاَّ » دون الجملة ، لَجَازَ : ما جاءني إلاَّ زيداً ؛ إذ كانت « إلاَّ » لا تخلو من أن تكون هي النَّاصبة ، أو ما تدلُّ

بإصبعه ، ثم زجر ... » .

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

عليه من معنى الفعل ، وكِلاَ الأمرَين في هذا الموضع موجودٌ ،كما أنَّهُ في غيره من مواضع الاستثناء موجودٌ ، فلمَّا لم يجُزْ ذلك ولم يَسُغْ ، عُلِمَ أنَّهَا لا عَمَلَ لها ، وأنَّ نصبَ الاسم بعد « إلاَّ » في : « ما جاءني إلاَّ زَيداً أَحَدٌ » منتَصِبٌ عن الجملة، كما أنَّه في غير ذلك منتصِبٌ عنها ، وإنَّما لم يجُزْ فيها / غيرُ النَّصبِ هنا ؛ لأنَّ ما [٤٧/ب] كان يجوزُ فيه من البدل ، لا يجوزُ له الآنَ ؛ لأنَّ البدلَ لا يتقدَّمَ على المبدل منه ، فلم يجُزْ في هذا غيرُ النَّصب ،كما لم يجُزْ في « ما جاءني القومُ إلاَّ زَيداً » غيرُهُ . فهذا يدلُّ أيضاً على أنَّ العاملَ فيما بعد « إلاَّ » غيرُهَا .

ويدلُّ أيضاً على أنَّ العاملَ في المستثنَى ما قبل « إلاَّ » من الجملة : أنَّه لا يخلو من أن يكونَ العاملُ فيها ذلك أو غيرُهُ ، فإن كان غيرُهُ فلا يخلو من أن يكونَ إلاَّ نفسُهَا أو ما دلَّت عليه من معنى الفعل ، فلا يجوز أن تكونَ « إلاَّ » عاملةً ؛ لأنَّهَا ليست بفعلٍ ، ولا اسمٍ شُبِّهَ به ، ولا حرفٍ شُبِّهَ به نحو: إنْ ولا ، فلا يجوزُ إذاً أن يكونَ النَّاصِبُ « إلاَّ » ، ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ ما دلَّت عليه من معنى الفعل الذي هو « أستَثْنِي » ؛ لأنَّ هذه المعانيَ التي تدلُّ عليها هذه الحروفُ لا تَعمَلُ ، كما تَعمَلُ[١] المعاني التي تدلُّ عليها الجُمَلُ نحو : « أنا زَيدٌ مَعْرُوفاً » ، و « الله أكبرُ دُعَاءَ الحقِّ »[٢]، ونحو ذلك ، فلو جاز أن يَعمَلَ هذا المعنى الذي دلَّت عليه « إلاَّ » فيما بعدها ، لَجَازَ أن يَعمَلَ ما بعد النَّفي والاستفهام ، وما أشبَهَ ذلك من المعاني التي تدلُّ عليها الحروفُ، فتنصِبُهَا على معنى « أستَفْهِم » و « أَنْفِي » ، ونحو

(١) في (ص) : « كما لا تعمل المعاني » ، انظر الكتاب ١/٣٧٨ .

(٢) انظر الكتاب ١/٣٨١ ، ٣٨٢ . وفي (ش) : « دعاء أهل الحق » .

ذلك، ففي ترْكِهِم إعمالَ هذه المعاني الدَّالَّةِ عليها هذه الحروفُ ما يدلُّ على أنَّ « إلاَّ » أيضاً مثلُهَا .

فإن قالَ : لم تَعمَلْ هذه الحروفُ لأنَّ ما بعدها مبتدأٌ ، وليس ما بعد « إلاَّ » مبتدأً .

قيلَ له : لو كان لها عَمَلٌ ، أو استَجَازُوا إعمالَ هذه المعاني لأَزَالَتْ معنى الابتداء ،كما أنَّكَ إذا قلتَ: أستَفْهِمُ كذا أو أستَعْلِمُ كذا ، أَعْمَلْتَ الفعلَ ، فكما لا تعمَلُ هذه الحروفُ مبتدَأَةً ،كذلك لا تعمَلُ غيرَ مبتَدَأَةٍ ، فتَرْكُ إعمالِهم لها مبتَدَأَةً وغيرَ مبتَدَأَةٍ كحروف الجرِّ وغيرِها يدلُّ على أنَّ العملَ للجُمَلِ دون إلاَّ وما تدلُّ عليه .

فإن قالَ : فقد أعمَلْتَ معانيَ الحروف في قولهم : ليتَ زَيداً مُنطَلِقٌ . ألا ترى أنَّهُم لا يُجيزُون : لَيْتَ زَيداً مُنطَلِقٌ وعَمرٌو ،كما أجازوا : إنَّ زَيداً مُنطَلِقٌ وعَمرٌو .

قيلَ : لم يَعْمَلْ هنا معنى الحرف ، ولو أُعمِلَ معنى الحرف لم يرتفع الاسمُ الثَّاني ، ولكنَّه كان ينتصبُ في الأفعال التي تدلُّ عليها هذه الحروفُ . ألا ترى أنَّهُ لو أُعمِلَ معنى الحرف هنا لم يُقَلْ : لَيْتَ زَيداً مُنطَلِقٌ ،كما لا يجوزُ: أَتَمَنَّى زَيداً مُنطَلِقٌ ، فذا يدلُّكَ على أنَّ ما يدلُّ عليه الحرفُ من الفعل غيرُ مُعمَلٍ هنا . فأمَّا امتناعُهُم من : لَيتَ زَيداً مُنطَلِقٌ وعمرٌو ، وإجازَتُهُم : إنَّ زَيداً مُنطَلِقٌ وعَمرٌو فلأنَّ « عَمْراً » حُمِلَ على موضع الابتداء ؛ إذ لم تُحدِثْ[1] معنًى سوى

(١) أي : إنَّ .

التَّأكيد ، فحُمِلَ « عَمرٌو » على موضع الابتداء ، وليس « ليت » كذلك ؛ لأنَّها تُحدِثُ غيرَ ذلك المعنى ، فليس إحداثُ معنًى فيها إعمالاً للمعنى الدَّالَّة عليه من الفعل .

فإن قالَ : أَفَلَيس قد أجاز سيبويهِ إعمالَ المعنى الذي يدلُّ عليه الحرفُ في ذلك فيما ذَكَرَهُ في « لا »[1] النَّافية إذا دخلَت عليها ألِفُ الاستفهام لمعنى التَّمنِّي، وذلك نحو: ألا غلامَ ، فقال[2]: « ومَن قال: لا غُلامَ أَفْضَلُ منكَ، لم يَقُلْ في « ألاَ غُلامَ أَفْضَلَ منكَ » إلاَّ بالنَّصبِ ؛ لأنَّهُ دَخَلَه معنى التَّمنِّي » . أفلا ترى أنَّ سيبويه لَمَّا دَخَلَ هنا معنى التَّمنِّي أَعمَلَهُ ، ولم يُجزِ الرَّفْعَ في الخبر[3]،كما كان يُجيزُ مِن قَبلُ ؟

قيلَ له : ليس في هذا دلالةٌ على أنَّه عند سيبويه أنَّ المعنى الدالَّ عليه التَّمنِّي مُعمَلٌ ، وإنَّما الكلامُ هنا عنده محمولٌ على إضمار فِعْلٍ ، ولذلك لم يُجز رفعَ الخبر . ألا ترى أنَّ الخبرَ لا يَصِحُّ رفعُهُ لحمل الاسم الأوَّل على فعلٍ مضمَرٍ ، وقد أفصَحَ عن هذا في قوله[4]: « لأنَّهُ دَخَلَ فيه معنى التَّمنِّي وصار مستغنياً[5]

(١) في (ش): « ما » .

(٢) الكتاب ٢/٣٠٩ ، وانظر التعليقة ٢/٤٣ ، والنكت ١/٦١٢ ـ ٦١٣ .

(٣) إلاَّ المازني فإنه أجاز فيه الرفع ، قال : الرفع عندي جيدٌ ، أقولُ : ألا غلامُ ، وألا جاريةُ ، وأقولُ : ألا رجلٌ أفضلُ منك . وقد عقَّب الفارسيُّ على ذلك بقوله : « قلتُ : من حجته أنه يقولُ : يكون اللفظ على لفظ الخبر في معنى التمني وإن دخله معناه ، كما أنَّ (غفر الله لزيد) لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الدعاء » . انظر التعليقة ٢/٤٣ ، وحاشية (٢) من الكتاب ٢/٣٠٩ ، وراجع المقتضب ٤/٣٨٢ ـ ٣٨٣ ، والأصول ١/٣٩٤ ـ ٣٩٥ .

(٤) الكتاب ٢/٣٠٩ .

(٥) أي : مستغنياً عن الخبر .

كاستغناء اللّهُمَّ غلاماً ، ومعناه: اللّهُمّ هَبْ لي غُلاماً » .

فقولُهُ: « صار مستغنياً » يدلُّكَ على أنّهُ محمولٌ عنده على الفعل المضمَرِ ؛ إذ لو لم يُحمَل عليه لم يَستَغْنِ إلاّ بالخبر ،كما لا يستَغْنِي « لا رَجُلَ » إلاّ بالخبر ، فلمَّا حُمِلَ على الفعل استَغْنَى عن الخبر، / ولم يجز رفعُ الخبر ، لكن ما كان يكون خبراً له قَبلُ يكونُ الآن صفةً . [٤٨/أ]

ويدلُّكَ أيضاً على أنّهُ فِعْلٌ مضمَرٌ عنده تشبيهُهُ له بقوله : « اللّهُمَّ غلاماً » ، وأنَّ المعنى : اللّهُمَّ هَبْ لي غلاماً ، فكلُّ ذلك يدلُّ على أنَّ المعنى الذي يدلُّ عليه الحرفُ غيرُ مُعمَلٍ عنده ، وأنَّ المحدِثَ للنّصب غيرُهُ في هذا الموضع .

وبعدُ ، فلو جاز إعمالُ هذا لَجَازَ ما ذَكَرْنَاه من إعمال ما يدلُّ عليه النَّفْيُ والاستفهامُ ، وما أشبَهَ ذلك .

ويدلُّكَ أيضاً على أنّهُ لا عَمَلَ لـ « إلاَّ » ولا لِمَا تدلُّ[١] عليه من الفعل قولُهُم: ما جاءني أحدٌ إلاّ زَيداً ، أفلا تَرَى أنْ لو كان لـ « إلاَّ » ، أو للفعل[٢] الذي تدلُّ عليه « إلاّ » هنا عَمَلٌ ما جاز ارتفاعُ الاسم بعدها ،كما لا يجوزُ أن يرتفعَ « أحدٌ » في قولك: ما جاءني أحدٌ أستَثنِي زَيداً ، فإبدالُهُم ما بعدَ « إلاَّ » مِمَّا قبلها يدلُّ على أنَّ الاسمَ بعدها متَّصلٌ بالجملة التي قبلها ،كما كان بناؤهم للاسم بعدها على الفعل الذي قبلها يدلُّ على اتِّصَالِهَا بما قبلها . فالبدَلُ في هذا

---

(١) في (ص) : « تدخل » .

(٢) في (ص) : « أفلا ترى أن لو كان للفعل ... » .

الاسم يدلُّ كما أَرَيْتُكَ على أنَّهُ لا عَمَلَ لـ « إلاَّ » ، ولا للمعنى الذي تدلُّ عليه في الاسم المستثنَى .

ويدلُّكَ أيضاً على اتِّصَال ما بعد « إلاَّ » بما قبلها ، وأنَّهُ لا عَمَلَ لـ « إلاَّ » فيما بعدها: امتناعُهُم مِن إجازَةِ : « ما جاء القومُ إلاَّ زَيدٌ إلاَّ عَمرٌو » ، ألا ترى أنَّ الاسمين بعد « إلاَّ » جميعاً لا يجوزُ فيهما الرَّفعُ ، وإنَّما يجوزُ رفعُ أحدِهما ونَصْبُ الآخَرِ ، أو نَصبُهُما جميعاً ، وإنَّما لم يَجُزْ ذلك من حيث لم يَجُزْ أن يرتفعَ بفعلٍ واحدٍ فاعِلاَن إلاَّ على جهة الاشتراك بحرف العطف ، (فلماَّ لم يكن في الكلام ما يشرِكُ بينهما من حروف العطف)[1] لم يجز ارتفاعُهُما . ألا ترى أنَّ ما بعد « إلاَّ » متَّصِلٌ بما قبلَها ، ولو كان على « أستَثْنِي » أو نحوِ ذلك ، لم يمتنع هذا على أن يُقدَّرَ بِنَاءُ الفعل الذي تُقامُ « إلاَّ » مُقَامَه للمفعولِ ، وهذا لم يُجزْهُ أَحَدٌ و لم يَقُلْهُ ، ولو كان الاسمُ الثَّاني هو الأوَّلُ في المعنى لم يمتنع ؛ لأنَّهُ لا يلزَمُ منه أن يرتفعَ بفعلٍ واحدٍ فاعلان ، وذلك قولُكَ : ما جاءني أَحَدٌ إلاَّ زَيدٌ إلاَّ أبو عبد الله ؛ إذا كان « أبو عبد الله » زيداً في المعنى وكنيتُهُ . فكلُّ هذا يدلُّ على فساد قول مَنْ قالَ : إنَّ « إلاَّ » تنصِبُ الاسمَ بعدها على « أستَثْنِي »[2] ، أو على شيءٍ غيرِ الجملة التي قبلَها ، والذي يذهب إليه سيبويهِ ما أعلمتُكَ ، وهو الصَّحيحُ ، وما ذَكَرْنَاه من الأدلَّة يشهَدُ لصحَّتِهِ ، ويدلُّ على فساد خِلافِهِ .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) وهو قول المبرد والزجاج . انظر المقتضب ٣٩٠/٤ ، والكامل ٦١٣/٢ . وانظر الخلاف في الناصب للمستثنى في النكت ٦٢١/١ - ٦٢٢ ، والإنصاف ٢٦٠/١ [مسألة ٣٤] ، وراجع كلام الشيخ عضيمة (رحمه الله) في حاشية المقتضب ٣٩٠/٤ - ٣٩١ .

فإن قال قائلٌ : فإذا كان العاملُ في الاسم بعد « إلاّ » هو ما ذَكَرْتَهُ من الجملة التي قبلها ، فما يكونُ العاملُ فيما بعدَها إذا لم يكن في الجملة التي قبلها معنى فِعْلٍ نحو: الزَّيدُونَ إخوتُكَ إلاّ أبا عبد الله ، (وإخوتُكَ أصحابُكَ إلاّ عمراً ، والزَّيدونَ آباءُ عبد الله)[1] إلاّ زَيدَ بْنَ عَمْرٍو .

قيلَ له : لا يخلو شيءٌ من ذلك من أن يكونَ فيه معنى فِعْلٍ ، وعلى تقدير ذلك ينتصِبُ المستثنى ، وليس يُنْكَرُ تأوُّلُ مثلِ هذه الجُمَلِ على معنى الفعل ؛ ألا تراهُم قالوا: « أنا ابنُ زَيدٍ مَعْرُوفاً »، و « الله أكبرُ دُعَاءَ الحقِّ »[2]، وقال: ﴿ **وَهُوَ الحقُّ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ** ﴾[3]، فكذلك هذه الجُمَلُ يُقَدَّرُ فيها : الزَّيدُونَ يُناسِبُونَكَ[4]، وإخوتُكَ يُصَاحِبُونَكَ ، والزَّيدُونَ يُكَنَونَ بكذا ، فالمستثَنى على نحو هذا يُحمَلُ[5]، ويزدادُ هذا قوَّةً بانضمام الحرف إليه ، وقد نجدُ الحرفَ إذا ضُمَّ إلى الفعل يجوزُ فيه من التَّسَلُّطِ والتَّعدِّي ما لا يجوزُ إذا لم يُضَمَّ إليه ،كقولهم : « ما صَنَعْتَ وأَبَاكَ »[6] ألا ترى أنَّ الفعلَ فيه قد تَعَدَّى بواسطة الحرف ، ولو لم يكُنْ لم يُعَدَّ ، فعلى هذا يُحمَلُ الاسمُ المستثنَى ؛ لأنَّ حملَهُ على المعنى يكون كما أرَيتُكَ ، فأمَّا إذا حمَلْتَهُ على معنى الحرف فلا يجوزُ ؛ لأنَّ هذه المعانيَ لم تعمَلْ في موضعٍ من كلامهم ، ولا في شيءٍ ، فلا يجوزُ أنْ يُحمَلَ ههنا أيضاً عليه ؛ لِمَا

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
(٢) انظر الكتاب ١/٣٨١، ٣٨٢ .
(٣) سورة البقرة : آية : ٩١ .
(٤) في (ص) : « يقدر فيها : يناسبونك إلا زيداً » .
(٥) في (ص) : « الجمل » .
(٦) انظر الكتاب ١/٢٩٧ ، وسر الصناعة ١/١٢٦ .

أَرَيْتُكَ من فساد ذلك ، فاعرِفْهُ إن شاء الله .

فإن قلتَ: إنَّ أبا إسحاقَ لم يصرِّحْ في هذه المسألةِ/ بأنَّه ينصِبُهُ بـ(أستَثْنِي) ؟ [٤٨/ب] فإنَّه قد ذَكَرَ ذلك في غير موضعٍ من كتابه[1]، وقد كان يقولُ بهذا ، ويذهبُ إليه .

* * *

(١) انظر منها مثلاً في معاني القرآن وإعرابه ١/١٦٤ ، ٣٢٧ ، ١٢٧/٤ .

المسألة الحادية والعشرون

قال[1] في كلامٍ ذَكَرَه في « نِعْمَ » و« بِئْسَ » من قوله ﷻ : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ بَغْياً ﴾ [البقرة : ٩٠] ، قال :

« وكذلك كانت « ما » في نِعْمَ بغير صِلَةٍ ؛ لأنَّ الصِّلَةَ تَوَضِّحُ وتُخَصِّصُ ، والقصدُ في « نِعْمَ » أنْ يلِيَهَا اسمٌ منكُورٌ أو اسمُ جنسٍ، فقولُهُ : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ : بئس شيئاً اشتَرَوا به أنفُسَهُم » .

قال أبو عليّ :

[وقوع (ما) الموصولة فاعلاً لـ(نعم)]

في قوله : « وكذلك كانت (ما) في نِعْمَ بغير صِلَةٍ ؛ لأنَّ الصِّلَةَ تُوَضِّحُ وتُخَصِّصُ » دلالةٌ على أنَّ « ما » إذا كانت موصولةً لم يجُزْ عنده[2] أن تكون فاعلةَ نِعْمَ وبِئْسَ، وذلك عندنا لا يمتنعُ ، وجهةُ جوازِهِ : أنَّ « ما » اسمٌ مبهَمٌ يقَعُ على الكثرة ، ولا يَخُصُّ واحداً بعينه ،كما أنَّ أسماء الأجناس كذلك ، وهي تكونُ للكثرة والعموم ،كما أنَّ أسماء الأجناس تكونُ للكثرة، وذلك في نحو قوله: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنَا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/١ .

(٢) في (ش): « عندنا » .

عِنْدَ ا للهِ ﴾[١]، فالقصدُ به ههنا الكثرةُ وإن كان في اللّفظ مُفْرَداً . يدلُّكَ على ذلك قولُهُ : ﴿ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ ﴾ فـ « هؤلاء » لا يكونُ لواحدٍ .

وتكونُ معرفةً ونكرةً ،كما أنَّ أسماءَ الأجناس تكون معرفةً ونكرةً ؛ فأمَّا كونُهَا معرفةً فمأنوسٌ به ، وأمَّا كونُهَا نكرةً فكثيرٌ أيضاً ، ذَكَرَه سيبويهِ في مواضِعَ[٢]، وجاء في كلامهم هي[٣] و « مَنْ » نكِرَتَين ، وجاء في التّنزيلِ والشّعرِ القديمِ الفصيحِ . أنشَدَ سيبويه[٤]:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالْ

وقال الآخَرُ[٥]:

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدَيْنْ

وقد أجاز أبو العبَّاس[٦] في « الذي » أنْ تلِيَ نِعْمَ وبِئْسَ وذلك إذا كان عامّاً غيرَ مخصوصٍ ، كالذي في قوله: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾[٧]،

---

(١) سورة يونس : آية : ١٨ .

(٢) انظر الكتاب ١٠٨/٢ ، ٣١٥ .

(٣) أي: « ما » .

(٤) الكتاب ١٠٩/٢ ، ٣١٥ ، والبيت من الخفيف ، وهو لأمية بن أبي الصلت في شعره: ٣٦٠، وينسب إلى عَبيد بن الأبرص وهو في المنسوب إليه من الشعر في ديوانه: ١١٢ ، وانظر: المقتضب ١٨٠/١ ، والأصول ١٦٩/٢، ٣٢٥ ، وأمالي ابن الشجري ٥٥٤/٢ ، ٥٦٦ ، والخزانة ١١٣/٦ .

(٥) من السّريع ، وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه : ١٩٦ ، ونسب في الوحشيات : ٩ إلى عمرو بن لأي التيميّ ، وصحح الشيخ محمود شاكر (رحمه ا لله) هذه النسبة ، في حين خطّأ نسبته إلى عمرو بن قميئة قال : «وهو خطأ تابعوا عليه ما جاء في كتاب سيبويه » . والبيت في الكتاب ١٠٨/٢ ، والأصول ٣٢٥/٢، والمسائل البغداديات : ٥٦٦ . وانظر مزيداً من التخريج في حاشية الديوان .

(٦) المقتضب ١٤١/٢ .

(٧) سورة الزمر : آية : ٣٣ . والآية ساقطة من (ص) .

والذي في مثل قوله: ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾[1] . وإذا جاز في « الذي » كان في « ما » أَجْوَزَ ؛ لأنَّ له واحداً منكوراً ،كما أنَّ لأسماء الأجناس المعرَّفَةِ باللاَّمِ آحاداً منكُورَة ، فـ « ما » تكونُ منكُورةً كاسم الجنس ، وتكونُ معرِفَةً ، كما أنَّ اسمَ الجنس كذلك ، (وتكونُ دالَّةً على الكثرة فيما أريْتُكَ ،كما أنَّ اسمَ الجنس كذلك)[2]. فإذا كانت مثلَهُ فيما ذَكَرْتُ لكَ ، لم يمتنع أن تكونَ « نِعْمَ » عاملةً فيها فتكونَ فاعلَتَهَا .

فإن قلتَ : فليس فيها ألِفٌ ولامٌ ،كما يكونُ[3] في اسم الجنس في نِعْمَ الرَّجُلُ ؟

قيلَ : ليس المعتبَرُ الألفَ واللاَّمَ ، إنَّما المعتبَرُ العمومُ ، ألا ترى أنَّ « نِعْمَ » قد عَمِلَت فيما لا لامَ فيه نحو ما أُضِيفَ إلى ما فيه الألفُ واللاَّمُ كقولهم : نِعْمَ صَاحِبُ القوم زَيدٌ ، فلو لم يَجُزْ أن تعمَلَ إلاَّ فيما فيه الألفُ واللاَّمُ ، لم يَجُزْ هذا، فإنَّما المعتبَرُ هنا العُمُومُ كما أعلَمْتُكَ لا الألفُ واللاَّمُ .

فقولُهُ: ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾[4] يجوزُ عندي أن تكونَ « ما » موصولةً ، وموضعُها رفعٌ بكونها فاعلةً لِبِئْسَ ، ويجوزُ أن تكونَ منكُورةً، ويكونَ « اشتروا » صفةً غيرَ صلةٍ .

---

(١) سورة البقرة : آية : ١٧ .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) في (ص) : « يجوز » .

(٤) سورة البقرة : آية : ٩٠ .

وأمَّـا قولُهُ : ﴿ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾[١]، فقد فسَّرْنَاهُ في كتابنا في «شرح المسائل المشكلة[٢]»، وكذلك هذه الآيةُ قد شَرَحْنَاها هناكَ، فلذلك لم نبسُطْهُ هنا .

وأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾[٣] فيَحتَمِلُ في اللغة أن تكونَ «ما» معرفةً ، وأن تكونَ نكرةً ، وإذا كانت نكرةً كانت لشيءٍ واحدٍ، وإذا كانت معرفةً جاز أن تكونَ لشيءٍ بعينه، كما تقولُ : رأيتُ مَا عندَكَ / (أي: رأيتُ الذي عندَكَ)[٤] وأنتَ تقصِدُ إلى شيءٍ بعينه ، ويجوزُ أن يُرادَ به الكثرةُ كالآية التي تَلَوناها قبلُ . [٤٩/أ]

وتأوَّلَ سيبويهِ[٥] قولَه ﷻ : ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾[٦]، (على أن تكون معرفةً ، وعلى أن تكون نكرةً مثل: هذا شيءٌ لديَّ عتيدٌ)[٧]. وإنَّما يتخلَّصُ بعضُ ذلك من بعضٍ بدلالةٍ من غير جهةِ اللَّفظ ؛ لأنَّ اللَّفظَ محتَمِلٌ لِمَا أعْلَمْتُكَ في اللُّغةِ ، لا مَدفَعَ لشيءٍ من ذلك فيها .

ويدلُّ على صحَّةِ ما أريناه من القياس في كون (ما) موصولةً فاعلةً لِـ(نِعْمَ):

---

(١) سورة النساء : آية : ٥٨ .

(٢) المسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٥١ ـ ٢٥٢

(٣) سورة النساء : آية : ٤٨ ، ١١٦ .

(٤) ساقط من (ش) .

(٥) الكتاب ٢/١٠٦ .

(٦) سورة ق : آية : ٢٣ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

ما أخبرَنَا به أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسنِ[1] عن أبي حاتمٍ عن أبي زَيدٍ أنَّهُ أنشَدَه[2]:

وكَيفَ أرْهَبُ أمْراً أو أُرَاعُ لَهُ ... وَقَدْ زَكَأتُ إلى بِشْرِ بْنِ مَرْوَانِ

فَنِعْـمَ مَزْكأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَنِعْمَ مَنْ هُـوَ فِي سِـرٍّ وَإعْـلانِ

(فقال: « نِعْمَ مَنْ هُوَ » فجعَلَ فاعِلَ نِعْمَ « مَنْ » ، وهي موصولـةٌ ، وأضمَرَ المخصوصَ بالمدح كأنَّهُ قال: مَنْ هُو في سِرٍّ وإعلانٍ هو، فحَذَفَ ،كما حَذَفَ في قوله: ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾[3] .

فإن قلتَ : فلِمَ لا[4] تكونُ « مَن » منصوبةً ويكونَ ما بعده صِلةً لها ؟

فالدَّليلُ على جواز كون موضِعِهِ رفعاً قولُهُ : « فَنِعْـمَ مَزْكأُ مَـنْ ضَـاقَتْ » ؛ ألا ترى أنَّهُ رَفَعَهُ / وأضافَهُ إلى « مَن » ، فلولا أنَّه بمنزلة ما فيـه الألـفُ والـلاَّمُ مـا كان أُضِيفَ إليه بمنزلتِهِ مرفوعاً)[5] .

* * *

---

(١) ابن دريد . انظر الجمهرة ٢/١٠٩٨ ، ٣/١٣٠٨ عن أبي زيدٍ .

(٢) من البسيط، و لم أقف على قائلهما، وانظر البيتين في: كتاب الشعر : ٣٨٠ (تحقيق د. الطناحي) ، وشرح الجمل ١/٦٠١، وشرح التسهيل ٣/١١، والمغني ٤٣٣، ٥٦٩، ٥٧١، وشرح أبياته ٥/٣٣٨، والخزانة ٩/٤١٠.

وزكأ : بمعنى لجأ، يقال: زكأت إليه أي: لجأت إليه، والمَزْكَأُ: (مفعَل) اسم مكان منه بمعنى الملجأ

وبشر : هو بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، كان سمحاً شجاعاً، ولي إمرة العراقين لأخيه عبد الملك، وهو أول أمير مات بالبصرة سنة ٧٥هـ (الخزانة) .

(٣) سورة ص : آية : ٣٠ .

(٤) في الأصل بعد « لا » طمس بمقدار كلمتين ، والكلام متصلٌ بدونهما .

(٥) ما بين القوسين كله ساقط من النسخة (ص) .

وانظر كلام الفارسي مفصلاً عن البيتين في كتاب الشعر ٢/٣٨٠ ـ ٣٨٢ (تحقيق د. الطناحي) .

المسألة الثّانية والعشرون

قال[1] في قوله ﷻ : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] :

« أي : ما كانت تَتْلُوا ، والذي كانت الشَّياطينُ تَلَتْهُ في مُلْكِ سُليمان كتابٌ من السِّحْرِ » .

قال أبو عليٍّ :

الآية تحتَمِلُ تأويلَين كلُّ واحدٍ منهما أسْوَغُ ممَّا ذَكَرَه وذَهَبَ إليه :

فأحدهما : أنْ يكونَ « تَتْلُوا » بمعنى تَلَتْ، فيكونُ كقولهِ ﷻ : ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ ﴾[2] أي: فلِمَ قَتَلْتُمْ ، إلاّ أنَّهُ لَمَّا اتَّصلَ بقوله: ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ عُلِمَ أنَّ المرادَ بمثال المضارع الماضي ، وكذلك هنا ،كان يُعلَمُ باتِّصال الكلام بعهد سليمان فيمَن قال : إنَّ المعنى : على عهد ملك سليمان ، أو زمن مُلْكِ سليمان ، أو مُلْكِ سليمان فيمَن لم يُقدِّرْ حذفَ المضاف ، فكان ذلك يدلُّ على أنَّ مثالَ ذلك المضارعِ يُرَادُ به الماضي .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) سورة البقرة :آية : ٩١ .

ومن ذلك قولُهُ عَجَلَّ : ﴿ إنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا وَيَصُــدُّوْنَ عَـنْ سَبِيْلِ ا للهِ ﴾[1] يجوزُ عندي أن يكون المعنى : إنَّ الذينَ كفروا وصدُّوا عن سبيل ا لله ، فلمَّا كـان المعطوفُ عليه ماضياً ، دلَّ على أنَّ المرادَ بالمضارع أيضــاً المـاضي ، ويُقـوِّي هـذا قولُهُ : ﴿ الَّذِيْنَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيْلِ ا للهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾[2] ، (فخبر اسم « إنَّ » مضمَرٌ هو من نحو ما ظَهَرَ من قوله : ﴿ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾)[3]

وحَسُنَ حذفُ الخبر لطول الكلام بالصِّلَةِ . ويجوزُ أن يكونَ المضــارعُ علـى بابه ،كأنَّهُ : إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا فيما مَضَى وهُـمُ الآنَ يَصُـدُّونَ ، مـع مـا تقـدَّمَ من كُفرهم . والأوَّلُ كأنّه أقوى[4] .

فأمَّا قولُهُ تعالى:﴿ فَالْمُغِيْرَاتِ صُبْحاً * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾[5]، فقولُهُ: « فأَثَرْنَ » محمولٌ على المعنى ، (ومعطوفٌ على الفعـل المقـدَّر في الصِّلـة)[6]؛ لأنَّ الْمُغِـيرَاتِ بمعنى : اللاَّتِي أَغَرْنَ . وأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِ ﴾ فالهاءُ في « بِهِ » يحتَمِـلُ أن تكـونَ للغَـارَةِ ، ودلَّ « المغـيراتِ » عليـه ، ويجـوزُ أن يكـونَ للعَـدْوِ ؛ أي : أثَـرْنَ بـالعَدْوِ، ودلَّ مـا تقـدَّمَ عليـه[7]، مثـل : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِيْــنَ يَبْخَلُــوْنَ ﴾[8]

(١) سورة الحج : آية : ٢٥ .
(٢) سورة محمد ﷺ : آية : ١ .
(٣) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .
(٤) انظر تفصيل ذلك في إعراب القرآن للنحاس ٣/٩٢ ـ ٩٣ .
(٥) سورة العاديات : الآيتان : ٣-٤ .
(٦) في (ش): « ومقدر في الصلة » .
(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٢٨٥ ، وإعراب القرآن ٥/٥٧٨ ، والكشاف ٤/٢٢٩ ، والدر المصون ٦/٥٥٩ .
(٨) سورة آل عمرن : آية : ١٨٠ . و « تحسبنّ » بالتاء قراءة حمزة . انظر السبعة : ٢٢٠ .

والمعنى: فاللاّتي أَغَرْنَ فَأَثَرْنَ بغارَتِهِنَّ أو بعَدْوِهِنَّ نَقْعاً . وفي هذا إعلامٌ على شدَّةِ تَقَحُّمِ هـذا السَّير في الغـارة ، ويَحتَمِـلُ أن يكـونَ للصُّبح ، ويَحتَمِـلُ أن يكـون للمكان الذي كانت به ، وكَنَى عنه لمعرفة النَّبيِّ ﷺ ومَن معه إذ ذاك به ، وإنْ لم يَـجْـرِ له ذِكْرٌ في الكلام . ومثلُ ذلك قولُهُ تعالى : ﴿ **مَا تَـرَكَ عَلَـى ظَهْرِهَـا مِـنْ دَابَّةٍ** ﴾[1]، وقولُهُ: ﴿ **حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ** ﴾[2] ، ومثلُهُ مـا حكـاه سـيبويهِ[3] مِن قولهم: « إذَا كَانَ غَداً فَأْتِنِي » .

وهذا الذي ذَكَرْتُهُ لكَ من إرادتهم بمثـال المضـارع المـاضيَ مذهـبُ سـيبويهِ وقولُهُ . قال سيبويه[4]: « وقد يَقَعُ (نَفْعَلُ) في موضع (فَعَلْنـا) في بعـض المواضـع ، ومثلُ ذلك قولُ رجُلٍ مِن سَلُول[5]:

/ **وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِيْنِي** [٤٩/ب]

قال[6]: « وأَسيرُ بمعنى سِرْتُ إذا أَردْتَ بـ(أَسيرُ) معنى (سِرْتُ) » .

وقال في موضِعٍ آخرَ[7]: « يجوزُ أن يُجعَلَ (أَفْعَلُ) في موضـع (فَعَلْـتُ) ، ولا يجوزُ (فَعَلْتُ) في موضع (أَفْعَلُ) إلاّ في مجازاةٍ نحو: إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ » .

---

(١) سورة فاطر : آية : ٤٥ .
(٢) سورة ص : آية : ٣٢ .
(٣) الكتاب ٢٢٤/١ .
(٤) الكتاب ٢٤/٣ .
(٥) من الكامل، وهو أول بيتين ، ثانيهما :

غَضْبَـانَ ممتلِئاً عَلَيَّ إهَابُهُ ... إنِّي وَحَقِّكَ سُـخْطُهُ يُرضِيني

وفي الأصمعيات : ١٢٦ ورد البيت من مقطوعة منسوبة إلى شَمِر بن عمرو الحنفي ، أحد شعراء بني حنيفة باليمامة ، وانظر: الكتاب ٢٤/٣ ، والحجة لأبي علي ٢٠٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٨/٣ ، والخزانة ٣٥٧/١ .
(٦) الكتاب ٢٤/٣ ، وانظر النكت ٧٠٧/١ .
(٧) الكتاب ٥٥/٣ .

[الاتساع في استعمال الماضي موضع المستقبل والعكس]

قال أبو عليٍّ : فسَألتُ أبا بكرٍ[1] عمَّا ذَكَرَه سيبويه من هذا فقال : الأفعالُ جنسٌ واحدٌ، فكان يجب أن تكونَ على بناءٍ واحدٍ، ولكنّهَا غُيِّرَت بتغيير الأزمنة، وقُسِّمَت بتقاسيمها لَمَّا كان ذلك في الإيضاح أبْلَغَ ، فخُصَّ كلُّ قِسمٍ من ذلك بمثالٍ ، لا يقع واحدٌ منها في موضِعِ الآخَرِ إلاّ أن تَضُمَّ إليه حرفاً يكونُ دليلاً عليه على ما أُريدَ به ، فيصيرُ الحرف كأنّهُ يقومُ مَقَامَ البناء المرادِ؛ إذ كان يدلُّ عليه،كما يدلُّ البناءُ وذلك نحو قولكَ : واللهِ لا فعلْتُ ، فقولُكَ : (فَعَلْتُ) فِعْلٌ ماضٍ وقَعَ في موضعِ مستقْبَلٍ ، فلمَّا كانت قبلَه « لا » عُلِمَ أنّهُ يُرَادُ به[2] الاستقبالُ ؛ لأنَّ « لا » إنَّما تكونُ نفياً لِمَا يُستَقْبَلُ مِمَّا أُوجِبَ بالقَسَم ، فلمَّا كانت تكونُ نَفْياً للمستَقبَلِ ، ووَقَعَ بعدها ماضٍ ، عِلِمْتَ أنَّ الاستقبالَ يُرَادُ به[3].

فإن قال قائلٌ : لِمَ غُيِّرَ البناءُ وأُقِيمَ مُقَامَهُ حرفٌ يدلُّ عليه ؟ وما كانت الحاجةُ إلى ذلك والقصدُ فيه ؟

قيلَ له : لِمَا في ذلك من التوسُّعِ والمبالغة ؛ ألا ترى أنَّ « لم » إنَّما هي لنفي ما مَضَى ، وأنَّ « إنْ » إنَّما هي للشَّرط ، والشَّرطُ لا يكونُ إلاّ بما يُستَقْبَلُ ، والشَّيءُ يُستَقْبَلُ ثُمَّ يمضي، فإذا أَوقَعْتَ الماضيَ هذا الموقعَ، فكأنّكَ قد أثبتَّهُ وحقَّقْتَهُ فقلتَ: كان ، فكأنه قال[4]: وكذلك النَّفيُ بـ « لم » إنَّما هو لِمَا مضى وإنْ كان اللّفظُ لفظَ الاستقبال .

---

(١) ابن السراج . انظر كلاماً يتعلق بهذا في الأصول ٢/١٩٠ .

(٢) في النسختين « قبلها » و « بها » .

(٣) انظر الأصول ٢/١٩٠ .

(٤) أي : ابن السراج . راجع الأصول ١/١٩٠ .

قال : ووجهُ المبالغة في ذلك أنَّ الشَّيءَ يُستَقْبَلُ ثُمَّ يمضي ، فإذا أخبَرْتَ بنَفْيِ استقباله - وحكمُهُ أنْ يكونَ قبل الماضي - كان الماضي من الإيجاب أَبْعَدَ؛ إذ كان حكمُهُ أن يكونَ بعد المستقبَلِ ، وأنت قد نَفَيتَ المستقبَلَ .

قال : فلِمَا فيه من هذه المعاني ، ولِمَا أرادوا من التوسُّعِ ، جاز وُقُوعُ بعضِ البناء في موضع بعضٍ .

قال أبو عليٍّ : هذا ما قاله في هذا ، ولفظُ كتابي عنه .

فإن قال قائلٌ بعدُ : إنَّ ما ذَكَرَه من المبالغة في: « لم يَقُمْ » ، و « لَنْ يَفْعَلَ » غيرُ موجودٍ في قولِهِ: « واللهِ لا فَعَلْتَ » ؛ لأنَّ « لا » نَفْيُ مستقبَلٍ ، ووَقَعَ بعدها ماضٍ ، فقولُهُ غيرُ مطَّرِدٍ ؟

قيلَ : إنَّه لم يقُلْ : إنَّ ذلك لا يُفعَلُ إلاَّ للمبالغة ، لكنَّه قال : للتَّوسُّعِ والمبالغة، فإن انضَمَّ إلى التَّوسُّعِ مبالغةٌ ، فقوله صحيحٌ، وإنْ انفرد التَّوسُّعُ عن المبالغة كان قولُهُ - أيضاً - صحيحاً ؛ إذ لم يَقُلْ: إنَّ ذلك لم يفعلْهُ إلاَّ للمبالغة ، فيكون قولُهُ غيرَ مطَّرِدٍ متى لم يُوجَد مع الاتِّساعِ مبالغةٌ .

وكما أَوقَعُوا بناءَ المستَقبَلِ موقع الماضي ،كذلك أَوقَعوا بناءَ الماضي موقعَ بناءِ المستقبَلِ ، فجُمْلَةُ هذا يَرجِعُ إلى ما قال من أنَّ هذه الأمثلةَ إنَّما يجوزُ وُقُوعُ كلٍّ واحدٍ منها موقِعَ الآخَرِ متى كان معه دَلالةٌ تدلُّ عليه ، وعلامةٌ تُبينُ عنه .

فإن قال قائلٌ : أليس قد قال سيبويهِ : « إنَّه يجوزُ أن يُجعَلَ (أَفْعَلُ) في موضع (فَعَلْتُ) ، ولا يجوزُ (فَعَلتُ) في موضع (أَفْعَلُ) إلاَّ في مجازاةٍ »[1]، وقد

(١) الكتاب ٣/٥٥ .

قالوا : « وا لله لا فَعَلْتُ ذَاكَ أَبَداً يريدُ : لا أَفْعَـلُ »[1]، فكيـف قـال : لا يجـوزُ أن يقعَ (فَعَلْتُ) موقع (أَفْعَلُ) إلاَّ في الجزاء ، وقد جاء في غير الجزاء ؟

قيلَ : ما قدَّمْنَاه من قول أبي بكـر يَصلُـحُ أن يكـونَ تفسـيراً لهـذا الكـلام ، وشرحاً له ، وهو ما ذَكَرَه من أنَّ هذه الأفعالَ يقعُ بعضُهَا موقـع بعـضٍ إذا دلَّـت دلالةٌ على المثال المرادِ به ، وفي الجزاء دلالةٌ على أنَّ الماضيَ يُرَادُ بـه المستقبَلُ ؛ إذ الشَّرطُ إنَّما يصِحُّ عليه / دون الماضي ، فكأنَّه قال : لا يجوزُ وقـوعُ (فَعَـلَ) موقـع (أَفعَلُ) إلاَّ حيث يدلُّ عليه دلالـةٌ . ويُبيِّـنُ أنَّ ذلـك مُـرَادُهُ دون كـون (فَعَـلَ) في موضعَ (أَفْعَلُ) في الجزاء فقط : أنَّه أجازَ بعدُ وقوعَ (فَعَلَ) موقـع (أَفعَـلُ) في غـير الجزاء فقال[2]: « وسألتُهُ (يعني الخليلَ) عن قولـه تعـالى : ﴿ **وَلَئِـنْ أَرْسَـلْنَا رِيْحـاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا** ﴾[3] ، فقال : هي في معنى (لَيَفْعَلُنَّ) ،كأنَّه قـال : لَيَظَلُّـنَّ ، كما تقول : وا لله لا فعلتُ ذاك أبداً ، تريد معنى : لا أَفْعَلُ » .

[٥٠/أ]

فقد نصَّ كما ترى على أنَّ (فَعَلْتُ) قد وقع موقع (أَفعَـلُ) في غـير الجـزاء ، فإنَّما غرضُهُ في وقوع هذه الأمثلة بعضِها مكان بعضٍ، ما تقدَّمَ حكايتنا له . وهذه المواضع التي جمعناها فيما أردْنَاه من الاتِّساع في هذه الأمثلة متفرِّقةٌ في « الكتاب » غيرُ مجتمعةٍ ، فقِفْ عليها .

(١) انظر الكتاب ٣/١٠٨ ، والتعليقة عليه ٢/٢١٤ .
(٢) الكتاب ٣/١٠٨ ، وانظر التعليقة عليه ٢/٢١٤ .
(٣) سورة الروم : آية : ٥١ .

اتساعهم في استعمال الأمر مقام الخبر والعكس

وقد اتّسعُوا في إقامة هذه الأمثلة بعضِها موضعَ بعضٍ اتّساعاً أشدَّ ممّا قدَّمناه؛ وذلك إقامتُهم المثالَ الذي يختصُّ بالأمر في أكثر أمره مُقامَ الخبر، والمثالَ المختصَّ بالخبر موقع الأمر والدُّعاء. فممّا أُقيمَ من أمثلة الأمر موقع الخبر قولُهُم: « أَكْرِمْ بزَيدٍ »، وقولُهُ ﷻ: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[1] فمعنى هذا: كَرُمَ زَيدٌ، وسَمِعُوا وأَبْصَرُوا[2]؛ أي: صار زَيدٌ ذا كرَمٍ، وصار هؤلاء المستحقّونَ لأن يُمْدَحُوا[3] بهذا المدح، ويُثنَى عليهم بهذا الثناء ذوي[4] إسماعٍ وإبصارٍ، فهو في المعنى مثل: أَسْمَعُوا وأَبْصَرُوا، كأنّهم لَمّا عَمِلُوا بما سَمِعُوا فَوَعَوهُ، واعتَبَرُوا بما رأوا فاستدلُّوا به وعَمِلُوا عليه، قيل فيهم: أَسْمَعُوا؛ أي: صاروا ذَوي أَسْمَاعٍ، خلافَ مَن قِيلَ فيهم: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالأَعْمَى وَالأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ﴾[6] فهذا المعنى في هذا، والذي لا يجوزُ غيرُهُ، وموضعُ الباء (وما بعدها من المنجرِّ رَفْعٌ، كما أنَّ موضِعَ الباء في: ﴿كَفَى بِاللهِ ﴾[7] كذلك، وكما أنّها في قولكَ: بِحَسْبِكَ زَيدٌ)[8] رَفعٌ، ووَقَعَ مثالُ الأمر هنا[9]، كما وقع مثالُ الخبر[10] في مِثل: غَفَرَ اللهُ لِزَيدٍ، وقَطَعَ اللهُ يَدَه،

---

(١) سورة مريم: آية: ٣٨.
(٢) انظر الأصول ١/١٠١، ومعاني القرآن للنحاس ٤/٣٣١، قال أبو جعفر: « والمعنى عند أهل اللغة ما أسمعهم وأبصرهم يوم القيامة! لأنهم عاينوا ما لا يحتاجون معه إلى فكرٍ ولا رويّة ».
(٣) في (ص): « المستحقون الآن يمدحون ».
(٤) في (ص): « دون ».
(٥) سورة البقرة: آية: ١٨.
(٦) سورة هود: آية: ٢٤.
(٧) سورة النساء: آية: ٦، وآيات أخرى، وانظر الأصول ١/١٠١.
(٨) ما بين القوسين ساقط من (ص).
(٩) أي: موقع الخبر.
(١٠) أي: موقع الأمر.

وجاء في التّنزيل: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً ﴾[1] ، فهذا لفظُهُ كلفظ أمثِلَةِ الأمر ، ومعناه الخَبَرُ ، ألا ترى أنَّهُ لا وجهَ للأمر هنا ، وأنَّ المعنى : مدَّهُ الرَّحمنُ مَدّاً ، ويدلُّكَ أيضاً على أنَّ المرادَ في هذا الخبرُ: أنكَ مُخبرٌ عن (زيدٍ) بأنَّهُ قد كَرُمَ ، وعن المُثْنَى عليهم بأنَّهُم أسْمَعُوا وأبْصَرُوا ،كما أنَّكَ في قولكَ : ما أكْرَمَهُ ، وما أسْمَعَهُم مُخبرٌ ، فمعنى الكلامَين واحِدٌ ، ويدلُّكَ أيضاً على ذلك أنَّ الكرمَ وما أشبهَه من الأحداث لا يُخاطَبُ ولا يُؤمَرُ ولا يُنْهَى، وأنَّهُ ليس للأمرِ هنا مُتَوَجَّهٌ ولا معنًى . فهذا ما جاء من إقامتهم مثالَ الأمر مُقَامَ مثال الخبر.

ويَحتَمِلُ أن يكونَ ما أنشَدَه أبو زَيدٍ[2] مِن قوله[3]:

أَلاَ يَا أُمَّ فَارِعَ لاَ تَلُومِي　　　عَلَى شَيءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي　　　وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ

على هذا ،كأنَّه قال : كُونِي بالمكارم تذكريني ؛ أي : مُذَكِّرَةً ودالَّةً .

ودلالةٌ أخرى على أنَّ « أَكْرِمْ » وما أشبهه لاضميرَ فيه أنَّكَ إذا قلتَ: يا زَيدُ أَكْرِمْ بِعَمْرو، فليس يخلو هذا الفعلُ من أن يكون له فاعلٌ، وفاعلُهُ لا يخلو من أن يكون المخاطَبَ أو المتعجَّبَ منه ، فلو كان المخاطَبَ لَوَجَبَ أن يُثَنَّى ويُجمَعَ الضَّميرُ في الفعل ، وتلحَقَ علامةُ التَّأنيث ، فلمَّا لم يُفْعَلْ شيءٌ من ذلك ، بل

---

(١) سورة مريم : آية : ٧٥ .

(٢) النوادر : ٢٠٦ .

(٣) البيتان من الوافر لشاعرٍ جاهليٍّ من بني نهشل ، انظر: ضرائر الشعر: ٢٥٨ ، والخزانة ٢٦٦/٩ .

أَجْرَوا هذا الفعلَ بعد المذكّر والمؤنّث والتّثنيـة والجمعِ مُجرًى واحـداً ، عُلِـمَ أنَّ فاعلَهُ المتعجَّبُ منه (دون المخاطَب،/ وبطلَ أنْ يكون المخاطَبُ فاعلاً ، وثبتَ أنَّ [٥٠/ب] فاعلَهُ المتعجَّبُ منه)[١]، وإذا ثبتَ أنَّ فاعلَـهُ المتعجَّـبُ منـه ، ثبـتَ أنَّ الجـارَّ مـع المجرور في موضعِ رفعٍ .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أنَّ الفاعلَ في هذا لم يُثَنَّ ولم يُجمَعْ ،كما لم يُثَنَّ في التّعجُّب في: « ما أَحْسَنَ زَيداً » ، ولم يُضمَرْ فيه كما لم يُضْمَرْ في نِعْمَ وبِئْسَ ، فلا يكون في تركهم تثنيةَ الفاعلِ وجمعَه فيه دلالةٌ على أنّهم لا يُريدونَ الأمرَ بـتَركِهم التّثنيةَ والجمعَ والضّميرَ فيه ،كما لم يكن بتركهم الضّميرَ في « نِعْمَ الرَّجُـلُ » دليـلٌ على أنَّ فاعلَه واحدٌ مختصٌّ ؟

قيلَ : إنَّ الضّميرَ لم يكن في « نِعْمَ الرَّجُلُ » وبابِـهِ ، لكراهيـة[٢] الاختصـاص فيه ؛ لأنَّ الضّميرَ يُخَصِّصُ ويُعَيِّنُ ، وهذا موضعٌ الأبلَغُ فيه الإشاعةُ ؛ لِمَا يُرَادُ من المدح ؛ لأنَّ ذلك فيه أفخَمُ ، وكذلك: « ما أَحْسَـنَ زَيـداً » فاعلُـهُ واحـدٌ ، وهـو ضميرُ « ما » ، وهذا في حيِّزِ الخبر دون الأمر ، وليس في الأمر منه شيءٌ فيَـلزمُ أنْ يكونَ « أَكْرِمْ بِزَيدٍ » إذا كان أمراً بمنزلة نِعْمَ وبِئْسَ في ألاّ يُجمَـعَ فيـه الضّميرُ ولا يُثنّى .

فإن قالَ : إنَّ فاعلَ « أَكْرِمْ » هو الكَرَمُ ونحـوُهُ ، وليـس مـن نحـو زَيـدٍ ومـا أشبهه .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) في (ش): « لكن لهذا الاختصاص » ، وهو تحريف .

قيلَ : كيف يكونُ الكرَمَ ونحوَه إذا خاطَبْتَ فقلتَ: يا زَيدُ أكْرِمْ بعَمْرٍو، ويا رجالُ[١] أكْرِمْ بعَمْرٍو، وهذا ممَّا يمتنعُ ؛ لأنَّكَ لم تخاطِب الكرَمَ وما أشبهَه ، ولا هو ممَّا تخاطبُهُ .

فإن قال قائلٌ : إذا قلتَ: يا زَيدُ أكْرِمْ بعَمْرٍو ، فكأنَّكَ قلتَ: يا كَرَمُ أكْرِمْ.

فكَفَى بِقَولٍ يُخرِجُ إلى هذا بَشَاعةً وشَنَاعَةً ، وهذا القولُ حُكِيَ أنَّ أبا إسحاقَ قاله ، ولم أسمَعْهُ منه إلاَّ أنِّي رأيتُ بعض مَن أخذ عنه يحكيه ، وهو عندنا فاسدٌ شنيعٌ .

فأمَّا إقامتُهُم المثالَ المختصَّ بالخبر في أكثر أمره مُقامَ مثالِ الدُّعاءِ والأمرِ فكقولهم : غَفَرَ الله لِزَيدٍ ، وفي التَّنزيل: ﴿ **يَغْفِرُ الله لَكُمْ** ﴾[٢] ، ومِمَّا جاء في غير الدُّعاء[٣] قولُهُ : ﴿ **لاَ تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا** ﴾[٤]، و﴿ **الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ** ﴾[٥]، وقال : ﴿ **هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللهِ** ﴾[٦]، ثمَّ قال : ﴿ **يَغْفِرْ لَكُمْ** ﴾ ، فيدلُّكَ على أنَّهُ أراد بـ « تُؤْمِنُونَ » آمِنُوا أنَّ قولَهُ : « يَغْفِرْ لَكُمْ » لا يخلو من أحد أمرَين : إمَّا أن يكونَ جواباً لـ « هَلْ أَدُلُّكُمْ » ، أو جواباً لـ « تُؤْمِنُونَ » الذي هو بمعنى آمِنُوا ، فلا يجوزُ أن يكونَ جواباً لـ « هل أدلُّكم » ؛ لأنَّ المعنى يصير: هل أدلُّكم إنْ أدلُّكم

(١) كذا في النسختين .
(٢) سورة يوسف : آية : ٩٢ .
(٣) في (ص) : « النداء » .
(٤) سورة البقرة : آية : ٢٣٣ .
(٥) سورة البقرة : آية : ٢٣٤ .
(٦) سورة الصف : الآيتان : ١٠ - ١١ .

يَغفِرْ لكم ،كما أنّكَ إذا قلتَ : هل تؤمنون يَغْفِر لكم ، كان المعنى : إنْ تؤمنوا يغفِرْ لكم ، وهذا لا يصحُّ في المعنى والتّأويل ؛ ألا ترى أنَّ الكافرَ والفاسقَ مدلولٌ، فلو كان في الدّلالة تجبُ المغفرةُ لَوَجَبَت له ،كما وَجَبَتْ للمؤمن ، فإذا لم يَجُزْ هذا ثَبَتَ أنّهُ جوابُ « تؤمِنُون » ، وأنَّ « تُؤمِنُون » بمعنى آمِنُوا .

وإنّما شَرَحْنَا هذا لأنّهَا من مسائل الكتاب ، وهذا لفظُ سيبويه ، قال[1] : « وممّا جاء من هذا الباب في القرآن[2] وغيره قولُهُ : ﴿ **هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ** ﴾[3]، فلما انقضت الآية قال: ﴿ **يَغْفِرْ لَكُمْ** ﴾ » .

وقالوا : « اتّقى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيراً »[4]، فمعنى هذا : لِيَتّقِ اللهَ امرؤٌ لِيَفْعَلْ خيراً .كذلك حكاه سيبويه[5]. والدّليلُ على ذلك أنّهُم يُجيبونه بالجواب المنجزم، كما يُجيبون الأمرَ ، وقولُهُم : « اتّقى اللهَ امرؤٌ وفَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه » ، فيدلُّكَ جزمُهُم للجواب على أنَّ مثالَ الماضي أُريدَ به الأمرُ ، فهذا كما ذَكَرْتُ لك / [٥١/أ] الاتّساعُ فيه أكثَرُ من الاتّساع في إقامة مثالِ الماضي مُقَامَ المضارع ؛ لأنّهُمَا يجتمعان في أنّهما خبران ، والأمرُ في هذا ليس مثلَهما .

فكذلك « تَتْلُوا » في قوله تعالى : ﴿ **وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ** ﴾[6] يجوزُ أن يكونَ بمعنى تَلَتْ ،كهذه الأشياء الذي أريتُكَهَا .

(١) الكتاب ٣/٩٤ .
(٢) قوله: « في القرآن » ساقط من (ش) .
(٣) سورة الصف : الآيتان : ١٠ ـ ١١ . وفي (ش) : « قل هل أدلكم » .
(٤) انظر الكتاب ٣/١٠٠ ، ٥٠٤ .
(٥) الكتاب ٣/١٠٠ .
(٦) سورة البقرة : آية : ١٠٢ .

وأمَّا الوجهُ الآخَرُ فعلى أن يكونَ « يَفْعَلُ » على بابه لا تُريدُ به « فَعَلَ » ،كما أَرَدْتَ في الأوَّلِ ، ولكن تجعَلَهُ حكايةً للحال وإنْ كان ماضياً ، وهذا الوجهُ في السَّعَةِ والكَثْرَةِ كالأوَّلِ أو أسْوَغُ ، كأنَّهُ حَكَى الفعلَ الذي يُحَدَّثُ به عنهم وهو للحال . ونظيرُ هذا قولُهُ تعالى : ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ﴾[1] فقولُهُ : « يَسُومُونَكُمْ » حكايةٌ للحال في الوقت الذي كانت فيه، وإن كان آلُ فرعون مُنْقَرِضِينَ في وقت هذا الخطاب ، وموضعُ الفعل نَصْبٌ بالحال .

فإن قال قائلٌ : ما تُنكِرُ أنْ يكونَ هذا على إضمار « كان » ،كأنه قال : كانوا يَسُومُونَكُم ؟

فذلك بَيِّنُ الفسادِ ؛ لأنَّه لا دلالةَ على هذا المضمَر ، فلا مَسَاغَ لهذا التَّقدير ولا مجازَ . ونظيرُ ذلك أيضاً قولُهُ تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾[2] ، فلو أنَّ « كان » مُرَادٌ في قوله تعالى : ﴿ مَا[3] تَتْلُوا الشَّيَاطِيْنُ ﴾ ، لكان « سيَكُونُ » مُرَاداً في : ﴿ يَحْكُمُ بَينَهُمْ ﴾ ؛ لأنَّها قصَّةٌ آتيةٌ[4]،كما أنَّ هذه حاليَّةٌ[5]، ولو كان كذلك لَمَا دخلت هذه اللاَّمُ عليه ، ولَسَقَطَ موضعُ استدلالِ سيبويه به ؛ لأنَّ هذه اللاَّمَ تختصُّ بالدُّخول على فِعْلِ الحال دون الآتي والماضي ،

---

(١) سورة البقرة : آية : ٤٩ .
(٢) سورة النحل : آية : ١٢٤ .
(٣) في (ص) : « بما » وهو خطأ .
(٤) في (ش): « قضيَّةٌ آتيةٌ » .
(٥) في النسختين: « خالية » .

وقد شرَحْنا ذلك في هذا الكتاب[١]، وفي الكتاب الآخَرِ[٢] بما يُستَغْنَى به عن الإعادة .

ونظيرُ ما ذكرناه أيضاً من حكاية الحال قولُهُ عَجَلَّ : ﴿ فَوَجَدَا فِيْهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِنْ شِيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾[٣] فأُشِيرَ إليهما كما يُشارُ إلى الحاضر إرادةً لحكايةِ القصَّةِ على جهتها وإن كان متقدِّماً كَونُهَا .

ومِن ذلك أيضاً إجازَةُ أهلِ العربيَّةِ: كانَ زَيدٌ سَوفَ يُكْرِمُكَ ؛ أي : كان يُوصَفُ بهذا ، ويُخبَرُ به عنه . فعلى هذا هذه الآيةُ أيضاً، لا على إضمار « كان » وإرادَتِهَا .

ومنه أيضاً إضافةُ « إذ » إلى « تقولُ » وإلى جميع المضارع في نحو: ﴿ إِذْ تَقُوْلُ لِلْمُؤْمِنِيْنَ ﴾[٤] أُضِيفَ « إذ » إلى فِعْلِ الحال إرادةً لحكايتها ، ولولا ذلك لتَنَافَى هذا الكلامُ ؛ لأنَّ « إذ » لِمَا مَضَى ، و « تقولُ » للمستَقبَلِ . فهذا بابٌ كثيرٌ متّسِعٌ .

ومن هذا أيضاً ما أنشدَه أحمدُ بن يحيى عن ابن الأعرابيِّ[٥]:

جَارِيَةٌ في رَمَضَانَ المَاضِي

تُقَطِّعُ الحَدِيْثَ بِالإِيْمَاضِ

---

(١) انظر ص : ١٣٣ وما بعدها ، و٢/١٧٣ .

(٢) أي: المسائل المشكلة (البغداديات) انظر منه صفحة: ١٠٣ ـ ١٠٨ .

(٣) سورة القصص : آية : ١٥ .

(٤) سورة آل عمران : آية: ١٢٤ .

(٥) الرجز منسوبٌ إلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٧٦ . وانظر : الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد : ١٣٨ ، والإنصاف ١/١٤٩ ، والمغني : ٩٠٦ ، وشرح أبياته ٨/٩٤ .

وهذا واسعٌ سائغٌ وما ذُكِرَ منه يُغني عَمَّا تُرِكَ . فهذا وجهٌ ثانٍ يَحسُنُ حَمْلُ الآية عليه[١].

[٥١/ب] / **فإن قلتَ** : ما تُنكِرُ أنْ يكونَ ما ذَكَره من إضمار « كان » أيضاً جائزاً ، فيكونَ ذلك وجهاً ثالثاً ؟

قيلَ : ذلك لا يجوزُ ؛ لأنَّ المضمَرَ لا دلالةَ عليه ، وإنَّما يَسُوغُ الإضمارُ متى كانت عليه دَلالةٌ من الدَّلائل المخصوصة فيما يُضمَرُ يكونُ بها كالمظهَرِ ، فقد مَنَعَ سيبويه إجازَةَ ما عليه دَلالةٌ ما في الإضمار مِن هذا، وهو ما ذَكَرَه مِن قولِهِ : « واعْلَمْ أنَّه لا يجوزُ لكَ أن تقولَ : عبدَ الله المقتولَ ، وأنتَ تُريدُ : كُنْ عبدَ الله المقتولَ ؛ لأنَّه ليس فِعلاً يَصِلُ مِن شيءٍ إلى شيءٍ ، ولأنَّكَ لَستَ تُشيرُ إلى أَحَدٍ[٢]» ، فإذا لم يَجُزْ هذا عنده مع أنَّهُ في موضعِ أَمْرٍ ـ ومواضعُ الأمرِ يَكثُرُ الإضمارُ فيها كما تراه ؛ لأنَّهُ موضعٌ يَختَصُّ بالفعل فيُعلَمُ وإنْ حُذِفَ من اللَّفظِ أنَّهُ مُرَادٌ في المعنى ، ومع أنَّ المنصوب يدلُّ على[٣] ناصبه ـ فألاَّ يَجوزَ ما ذَهَبَ إليه في الآية أَولى ؛ لأنَّه ثَمَّ ليس فيه شيءٌ من هذا .

وإنَّما كان الفعلُ الواصلُ من الشَّيء إلى الشَّيء أَسْوَغَ في الإضمار عند

---

(١) جاء هنا في الأصل من نسخة (ص) ما نصه: « كمل السِّفرُ الأول من كتاب الإغفال بحمد الله وعونه ، وصلى الله على محمد نبيه وعبده ، والحمد لله كثيراً كما هو أهله. يتلوه في أول السِّفر الثاني إن شاء الله: فإن قلتَ: ما تنكر أن يكون ما ذكره من إضمار « كان » أيضاً جائزاً ، فيكون ذلك وجهاً ثالثاً. قيل: ذلك لا يجوز لأن المضمر لا دلالة عليه وإنما يسوغ الإضمار متى كانت عليه دلالة » . ثمَّ تابع الحديث في (٥١/ب) دون إشارة إلى أنه الجزء الثاني .

(٢) الكتاب ٢٦٤/١ وفيه: « ولأنك لستَ تشيرُ له إلى أحدٍ » .

(٣) في (ش) : « يدل عليه ناصبه » .

سيبويه ؛ لأنّه أقوى في باب الدَّلالة على الإضمار، وبحسَبِ قُوَّته في الدَّلالة يَحسُنُ إضمارُهُ .

وإنَّما صار أَسْوَغَ ؛ لأنَّهُ قد يُشَاهَدُ ويُحَسُّ فيُسْتَغْنَى بمشاهدته عن اللَّفظ به . ألا ترى أنّكَ لو رأيتَ رَجُلاً يَرفَعُ سَوطاً أو يُسَدِّدُ سَهْماً فقُلْتَ : زَيداً ، أو: الهدَفَ ، لجازَ لكَ أن تَستَغْنِيَ بما شاهَدْتَ مِن معاناته وعِلاجه عن اللَّفظ بالفعل . وليس كذلك « كان » وما أشبهها من الأفعال غير المؤثِّرَة .

فإن قلتَ : فقد أُضمِرَ في قولِهِ[1]: « إنْ سيفاً فَسَيْفٌ، وإنْ خِنْجَراً فَخِنْجَرٌ »؟

فليس ذلك من هذا في شيء ؛ لأنَّ « إنْ » ممـا يُعْلَمُ أنَّهُ لا يليه إلاّ الفعلُ، فالدَّلالةُ وإنْ حَذَفْتَ لفظَهَا على إرادته قويَّةٌ ، وليس شيءٌ من ذلك في الآية ، ولا في قولك: عبدَ الله ، وأنتَ تريدُ : كُنْ عبدَ الله ، فـ « كُنْ » ليس فِعلاً مؤثِّراً ، فيكونُ كما ذَكَرْناه في المسَاغِ إذا أُضْمِرَ من الأفعال المؤثِّرة ، ولا يُشِيرُ أيضاً إلى أحدٍ ،كما يُشِيرُ إلى شَاهِرِ السَّيف ، ومسَدِّدِ السَّهم ، ورافعِ السَّوط ، ونحوِ هذا ممَّا تدلُّ فيه الحالُ المشاهَدَةُ، فيُستَغْنَى عن إظهارِ لَفْظِ الفعل بها . فكذلك الآيةُ ، ليس فيها شيءٌ من ذلك ، فيجبُ أن يكونَ أشَدَّ امتناعاً من الجواز ممَّا مَنَعَ منه سيبويهِ ؛ لِمَا ذَكَرْتُ لكَ .

* * *

(١) انظر الكتاب ٢٥٨/١ وفيه : « المرء مقتولٌ بما قَتَلَ به ، إنْ خِنجراً فخِنجرٌ ، وإنْ سيفاً فسيفٌ » .

المسألة الثالثة والعشرون

قال أبو إسحاق[(١)] في قوله ﷻ: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ [البقرة:١٠٢]: « ليس (يتعَلَّمُونَ) جوابٌ لقولِهِ : « فلا تَكْفُرْ » ، وقد قال أصحابُ النَّحو في هذا قولَين : قال بعضُهم : إنَّ « فَيَتَعَلَّمُونَ » عطفٌ على قوله: « يُعَلِّمُونَ »[(٢)]، وهذا خطأٌ ؛ لأنَّ قولَه : « منهما » دليلٌ ههنا على التَّعَلُّمِ مِن المَلَكَين خاصَّةً ، وقيلَ : إنَّ « فَيَتَعَلَّمُونَ » عطفٌ على ما يُوجِبُهُ معنى الكلام . المعنى: إنَّما نحنُ فتنةٌ فلا تَكْفُرْ فيَأْبَونَ فَيَتَعَلَّمُونَ . وهذا قولٌ حَسَنٌ . والأجْوَدُ في هذا أن يكونَ عَطْفاً على « يُعلِّمَانِ » [كأنه على : يعلمان فيتعلمون][(٣)] فيَتَعَلَّمُون ، واستُغْنِيَ عن ذِكْرِ « يُعلِّمَان » بما في الكلام من الدَّليل عليه » .

قال أبو عليٍّ[(٤)] :

إذا قال: لا تَضرِبَنِّي فأُهِينُكَ ، ولا تَقْرُبْ مِن الأَسَدِ يأكُلْكَ ، و﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾[(٥)] فالتَّقدير: لا يكن ضَرْبٌ فإهانَةٌ ، ولا يَكُنْ قُرْبٌ من الأسدِ فأَكْلٌ ، ولا يَكُن افتراءٌ فَسُحْتٌ ، هذا التَّقديرُ ، والمعنى: إنْ

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٥ .
(٢) وهو قول المبرد . انظر المقتضب ٢/١٩ ، والتعليقة على الكتاب ٢/١٥٥ .
(٣) تكملة من كلام الفارسي في التعليقة ٢/١٥٥ ونصه هناك : « عطفاً على يعلمون كأنه على: يعلمون فيتعلمون » .
(٤) تحدث الفارسي عن هذه الآية في التعليقة ١/١٥٤ .
(٥) سورة طه : آية : ٦١ .

يكن ضَرْبٌ تَكُنْ إهانةٌ ، وإن يكن افتراءٌ يَكُنْ سُحْتٌ ؛ أي : إنْ تَضْرِبْنِي أَهَنْتُكَ، وإنْ تَقْرِبْ يأكُلْكَ الأسدُ، وإن تَفْتَرُوا يُسْحِتْكُمْ ، هذا المعنى فيما ينتصِبُ في هـذا الباب بعد الفاء وإن كان الكلامُ تقديرُهُ كلاماً واحـداً وجملـةً واحـدةً ؛ وهـو أنْ يكونَ الأوَّلُ سبباً للثَّاني ،كما أنَّ الشَّرطَ سببٌ للجـزاء ، وهـذا التَّقديـرُ في قولـه تعالى : ﴿ فَلاَ[1] تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُوْنَ ﴾ غيرُ سائغٍ ولا جـائزٍ. ألا تـرى أنَّ كُفـرَ مَـنْ نُهِيَ عن أنْ يكفُرَ في الآية ليس سبباً لِتَعَلُّمِ مَنْ يَتَعَلَّمُ ما يُفَرِّقُ به بين المرء وزَوجِهِ، وذلك أنَّ الضَّميرَ الذي في قوله : ﴿ فَيَتَعَلَّمُوْنَ ﴾ لا يخلو من أحد أمرَين : / إمَّـا [٥٢/أ] أن يكـونَ راجعاً إلى « النَّاس » مِن قـولـه : ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ ، أو إلى « أحدٍ » مِن قوله : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ ﴾ .

فإن كان راجعاً إلى « النَّاس » فلا تَعلُّقَ له بقوله : « فلا تَكْفُرْ »[2]؛ لأنَّ المعنى حينئذ : ولكنَّ الشَّياطينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ فيَتَعَلَّمُـونَ، فـلا وجـهَ علـى هـذا ؛ لكونه جواباً لـ « لا تَكْفُرْ » ، وهو عَطْفٌ على فِعْلِ غيره وكلامٍ سِواهُ .

وإنْ كان راجعاً إلى « أَحَدٍ » مِن قولـه : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ لم يكـن « فيَتَعَلَّمُونَ » أيضاً جواباً لقوله : ﴿ فَلاَ تَكْفُرْ ﴾ ؛ لأنَّ التَّقديرَ يصـيرُ : فـلا يكُـنْ كُفْرٌ فتَعَلُّمٌ، والمعنى: إنْ يَكُنْ كُفـرٌ يَكُـنْ تَعَلُّـمٌ ؛ أي : إنْ تكفُـرُوا أو إنْ يكفـرُوا يتَعَلَّمُوا ، وهذا غيرُ صحيحٍ في المعنى ؛ ألا ترى أنَّهُ قد يجوزُ ألاَّ يَكفُرَ المنهيُّونَ عن الكفر فيَتَعَلَّمُ ما يُفَرِّقُ به بين المرء وزَوجِهِ مَـنْ يُريـدُ تَعَلُّـمَ ذلـك . وقـد يجـوزُ أن

---

(١) في (ص) : « ولا » .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٨/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٣/١ .

يكفُرَ المنهيّونَ عن الكفر فيَتَعَلَّمُ التفريقَ بين المرء وزَوجِهِ مُتَعَلِّمُهُ . فإذا جاز تَعَلُّمُ ما يُفَرَّقُ به بين المرء وزَوجِهِ مع الكُفْرِ وتَرْكِهِ ، ووُجُودُهُ من المنهيِّينَ عنه وعدَمُهُ، عُلِمَ أنَّ قولَه : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ لا يكونُ جواباً لقوله : ﴿ فَلاَ تَكْفُرْ ﴾ وإنْ كان الضَّميرُ فيه لـ « أَحَدٍ » لقوله : « فلا تكفُرْ » . ألا ترى أنّه ليس هو على حَدِّ ما يكونُ جواباً بالفاء في هذا الباب ، ولا على وَصْفِ ما يكون شرطاً وجزاءً يُعتَبَرُ بهما في هذا الباب هذا المعنى[1]. فقولُهُ : ﴿ لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾[2] معناه : إنْ تَفتَرُوا يُسْحِتْكُم ، فالسُّحْتُ يجبُ بالافتراء ، ولا يجب السُّحْتُ أَفْتَرَوا أو لم يَفتَرُوا . وليس التَّعَلُّمُ لِمَا يُفَرِّقُ بين المرء وزَوجِهِ بواجبٍ ولا كائنٍ بكُفْرِ المنهيِّين عن الكفر ، بل قد يجوزُ ذلك كَفَرُوا أو لم يَكْفُرُوا . فإذا كان كذلك عُلِمَ أنّه ليس بجوابٍ ، ولا يجوزُ أن يُحمَلَ على الجواب .

فإذا لم يَجُزْ حَمْلُهُ على الجواب لِمَا أَرَيْتُكَ ، لم يَخْلُ من أحد أمرين :

إمَّا أن يُجعَلَ الفعلُ معطوفاً بالفاء على فِعْلٍ قبلَهُ ، وإمَّا أن تجعَلَه خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ . والفعلُ الذي قبلَه لا يخلو من أن يكونَ « كَفَرُوا » مِن قولِه: ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِيْنَ كَفَرُوا يُعَلِّمُوْنَ النَّاسَ ﴾، أو يكونَ « يُعَلِّمُونَ » أو « يُعَلِّمَانِ » مِن قوله: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ ، أو فِعْلاً مقدَّراً محذوفاً من اللَّفظ يُستَدَلُّ عليه بالمعنى؛ وهو ما قيل من قولِهِ : فَلاَ تَكْفُرْ فيأبَوْنَ فيتَعَلَّمُون[3].

---

(١) في (ص) : « في المعنى » .

(٢) سورة طه : آية : ٦١ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١/٦٤ .

فأمَّا « كَفَرُوا » من قوله: ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِيْنَ كَفَرُوا يُعَلِّمُوْنَ ﴾، فيجوزُ أنْ يكونَ قولُهُ : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾ معطوفاً عليه ؛ لأنَّ « كَفَرُوا » في موضعِ فِعْلٍ مرفوعٍ ، فيُعطَفُ عليه بالمرفوع ؛ لكون موضِعِهِ رفعاً .

فأمَّا « يُعَلِّمُونَ » فيجوزُ أن يكون في موضع نصبٍ على الحال[1] مِن «كَفَرُوا» أي: كَفَرُوا في حال تعليمهم ، ويجوزُ أن يكونَ بدلاً مِن « كَفَرُوا » ؛ لأنَّ تعليمَ الشَّياطين السِّحْرَ كُفْرٌ في المعنى ، وإذا كان كذلك جاز البدلُ فيه ؛ إذ كان إيَّاه في المعنى ،كما أنَّ تضعيفَ العذابِ لَمَّا كان لِقَى جزاءِ الآثامِ[2] في قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[3]، جاز إبدالُهُ منه، وكما أنَّ البيعَ لَمَّا كان ضَرْباً من الأَخْذِ ، جاز البدلُ فيه في قول الشَّاعر[4]:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا
تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تَجِيْءَ طَائِعاً

فكذلك يجوزُ البدلُ في قوله تعالى : ﴿ يُعَلِّمُوْنَ ﴾ مِنْ ﴿ كَفَرُوا ﴾ . وتجويزُ ما ذَكَرْنَا من عطف قولِهِ : ﴿ فَيَتَعَلَّمُوْنَ مِنْهُمَا ﴾ على ﴿ كَفَرُوا ﴾ قولُ سيبويهِ . قال سيبويهِ[5]: « وقال : ﴿ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُوْنَ ﴾ فارتفعَتْ لأنَّهُ لم يُخبِرْ عن الملكين أنهما قالاَ : لا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ، فجعَلاَ كُفْرَه سبباً لتَعَلُّمِ غيرِه ،

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٢٥٢ .
(٢) هذه عبارة سيبويه في الكتاب ٣/٨٧ .
(٣) سورة الفرقان : من الآيتان : ٦٨ ـ ٦٩ .
(٤) رجز لم يُعرَف قائله ، وانظر: الكتاب ١/١٥٦ ، والمقتضب ٢/٦٣ ، والخزانة ٥/٢٠٣ .
(٥) الكتاب ٣/٣٨ ـ ٣٩ ، وانظر التعليقة ٢/١٥٥ .

ولكنّه على كَفَرُوا فيتعلَّمونَ ، ومثلُه : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[1]، كأنَّهُ قال : إنَّما أَمْرُنا ذاكَ فيكونُ ». انقضَى كلامُ سيبويه .

ونقولُ إنَّ ما ذَكَرَه من امتناع الكُفْرِ أن يكونَ سبباً لتعلُّمِ غيره هو كما قالَ. وقد تقدَّمَ شَرْحُنا لذلك .

[٥٢/ب] **فأمّا قولُ أبي إسحاقَ**[2]: « قال / أصحابُ النَّحْوِ في هذا قولين : قال بعضُهُم : إنَّ (فيَتَعَلَّمُونَ) عَطفٌ على قوله : (يُعَلِّمُونَ) » . فالذي قال : إنَّ قولَه : (فيتَعَلَّمُونَ) عَطفٌ على قولِهِ : (يُعَلِّمُونَ) هو الفرَّاءُ[3]. وقولُ الفرَّاءِ في هذا قريبٌ من قول سيبويهِ ، ولعلَّ أبا إسحاقَ لِقُرْبِ أحدِ القَولَين عنده من الآخَر ، لم يَحْكِ قولَ سيبويهِ . وقربُهما : أنَّ فاعِلَ الفِعْلَين هم الشَّياطينُ ، وأنَّ الفعلَ الثَّانِيَ متعلِّقٌ بالأوَّلِ بما ذَكَرْنَاهُ من الحال والبدل .

فأمَّا ما اعترَضَ به أبو إسحاقَ على هذا القول من أنَّه خطأٌ ؛ لأنَّ قولَهُ : «منهما » دليلٌ هنا على التَّعلُّمِ من المَلَكَين خاصَّةً ، فهو يَدخُلُ على قول سيبويه كما يدخُلُ على قول الفرَّاءِ ؛ لأنَّهما جميعاً قد قالا بعطفِهِ على فعلِ الشَّياطينُ فاعِلُوهُ ، مع تعلُّقِ المعطوف عندهما بقولِهِ : ﴿ مِنْهُمَا ﴾ . وهذا الاعتراضُ منه ساقِطٌ غيرُ لازمٍ من وجهَين :

---

(١) سورة البقرة : آية : ١١٧ وآيات كثيرة أخرى .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٥ .

(٣) معاني القرآن ١/٦٤ ، وعقب النحاس في إعراب القرآن ١/٢٥٣ على رأي الفراء هذا بقوله : « وقول الفراء: إنه نسقٌ على (يعلّمون) غلطٌ ؛ لأنه لو كان كذا لوجَبَ أن يكون فيتعلمون منهم ، فقوله: منهما ، يمنع أن يكون التقدير: ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر فيتعلمون ، إلا على قول مَن قال: الشياطين هاروت وماروت ... » .

أحدهما : أنَّ التَّعلُّمَ وإنْ كان من الملَكَين خاصَّـةً لم يمتنعْ أن يكونَ قولُهُ : « فيَتَعَلَّمُون » عطفاً على « كَفَروا » ولا على « يُعَلِّمُونَ » وإن كان متعلقاً بـ « منهما » وكان الضَّميرُ في « منهما » راجعاً إلى الملَكَين .

فإن قلتَ : كيف يجوزُ هذا ؟ وهل يَسُوغُ أن يُقَدَّرَ هذا التَّقديرَ ؟ ويَلــزَمُكَ منه أن يكونَ النَّظمُ : ولكنَّ الشَّـياطِينَ كَفَـرُوا يُعَلِّمُـونَ النَّـاسَ السِّحرَ فيَتَعَلَّمُـونَ منهما ، فتُضمِرُ الملَكَين قبلَ ذِكْرِهِما ، والإضمـارُ قبـلَ الذِّكْـرِ غـيرُ جـائزٍ . فـإذا لَزِمَكَ في هذا القولِ الإضمارُ قبلَ الذِّكرِ ـ وكان ذلك غيرَ جائزٍ ـ لَـزِمَ ألاَّ تُجيزَ العطفَ على واحدٍ من الفِعْلَين اللَّذَين هما « كَفَرُوا » و « يُعَلِّمُونَ » ، بـل تعطفُـهُ على فعلٍ مذكورٍ بعد ذِكْرِ الملَكَين ،كما ذهب إليه أبو إسـحاقَ في استحسـانه[1] أن يكونَ عطفاً على ما يُوجِبُهُ معنى الكلام عند قوله: ﴿ فَلاَ تَكْفُرْ ﴾ [وهو][2] : فيأْبونَ[3] فيَتَعَلَّمُونَ ، أو « يُعَلِّمَان » مِن قوله: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ ؛ لأنَّهما فِعلان مذكُوران بعد الملَكَين ؟

قيلَ : أمَّا النَّظْمُ فعلى ما ذَكَرْتَهُ ، وهو صحيحٌ . وعلى ما ذَكَرْتَه من النَّظْـمِ يكون قولُ سيبويه .

فأمَّا الإضمارُ قبل الذِّكْرِ فساقطٌ هنـا ؛ إذ ليـس يَـلزَمُ علـى تقديـره في قـولِ سيبويه الإضمارُ قبل الذِّكْرِ . ألا ترى أنَّ « منهما » في قوله تعـالى : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ

---

(١) قال في معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٥ : « وقيل : (فيتعلمون) عطف على ما يوجبه معنـى الكـلام ، المعنى : إنما نحن فتنة فلا تكفر فلا تتعلم ولا تعمل بالسحر ، فيأبون فيتعلمون ، وهذا قولٌ حسن » .

(٢) تكملة يستقيم بها السياق .

(٣) في (ص) : « فيأتون » .

مِنْهُمَا﴾ إذا كان ضميراً عائداً إلى المَلَكَين فإنَّ إضمارَهُمـا بعد تقدُّم ذِكْرِهما ، وذلك سائغٌ جائزٌ ، ونظيرُهُ قولُهُ تعالى: ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ** ﴾[1]. ألا ترى أنَّ إبراهيم لَمَّا تقدَّم ذِكْرُهُ حَسُنَ إضمارُ اسمه ، ولو قلتَ: ابتلى ربُّهُ إبراهيمَ ، لكان إضماراً قبل الذِّكْرِ ، فإذا أضمرْتَهُ بعد تقدُّمِ ذِكْرِهِ حَسُنَ ، وكذلك لو كان : ولكنَّ الشَّياطينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ فيَتَعَلَّمُونَ منهما ، فيقعُ الإضمارُ عن المَلَكَين قبل جَرْيِ ذِكْرِهما ، (لكان إضماراً قبل الذِّكْرِ)[2]، وإذا أُضْمِرَ بعد جَرْيِ ذِكْرِهما ، لم يقع إضمارٌ قبلَ الذِّكْرِ ؛ (كما لم يقع في ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ** ﴾ إضمارٌ قبل الذِّكْرِ)[3] ؛ لِجَرْيِ ذِكْرِ إبراهيمَ ، وهذا بَيِّنٌ جِدّاً ، والاعتراضُ على ذلك في قولِ سيبويهِ والفرَّاءِ ساقِطٌ .

فإن قالَ قائلٌ : إنَّ حُكْمَ المعطوفِ ومَرْتَبَتَهُ أنْ يَلِيَ المعطوفَ عليه ، فإذا كان كذلك لَزِمَ أن يكون الإضمارُ قبل الذِّكْرِ ؟

قيلَ : وكذلك حُكْمُ الفاعل ومَرْتَبَتُهُ أن يكونَ إلى جنب الفعل ، فإذا قُرِّرَ إلى جنب الفعل وَقَعَ الإضمارُ قبل الذِّكْرِ . ولا فَصْلَ بين الموضعَين بوجْهٍ .

فإن قالَ : إنَّ المعطوفَ على قول سيبويه بَعِيدٌ من المعطوفِ عليه ، وليس على قولِ غيرِهِ وما احتملت الآيةُ من غير تأويله كذلك ؟

قيل له : إنَّ بُعْدَ المعطوفِ من المعطوف عليه وتراخِيَه عنه لا يمنع من عطفه

---

(١) سورة البقرة : آية : ١٢٤ .
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .
(٣) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

عليه وإتْبَاعِهِ إيَّاه . ألا ترى أنَّ النَّـاس حَمَلُـوا قولَـهُ تعـالى : ﴿ وَقِيْلِهِ يَا رَبِّ إنَّ هَؤُلاَءِ قَوْمٌ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾[1] فيمَنْ جرَّ على: ﴿ وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾، و « عِلْمُ » قبلَهُ . وليس بُعْدُهُ من المعطوف / عليه وتراخِيه عنه بأقَلَّ من هذا ، وهذا كثيرٌ في التّنزيل وسائرِ الكلام ، فليس ذلك ممَّا يمتنعُ من أجله هذا القولُ ، فقد بَانَ سُقُوطُ ما اعترَضَ به أبو إسحاقَ من هذه الجهة . [٥٣/أ]

وأمَّا الجهةُ الأخرى التي منها يَسقُطُ ذلك أيضاً فهي أنَّهُ حَكَى[2] في قولـه : ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ ﴾ ثلاثةَ أقوال :

أحدها : ـ وهو عنده أثبتُهَا ـ أنَّ المَلَكَيـن كانـا يُعلِّمَـان السِّحْرَ ، ويأمُـرَان باجتنابهِ ، فلا يكون على ذلك تَعَلُّمُ السِّحْرِ كُفْراً ، إنَّما يكون العملُ به كُفْراً .

وقولٌ آخَرُ : وهو أنَّ الله امتحَنَ بالمَلَكَيْن النَّاسَ في ذلـك الوقـت ، وجعَـلَ المحنةَ في الكُفْرِ والإيمان أنْ يُقتَلَ القائِلُ بعلم السِّحْرِ ، فيكونَ بتعَلُّمِهِ كافراً ، وبترْكِهِ التَّعلُّـمِ مؤمنـاً ؛ لأنَّ السِّحْرَ قـد كـان كثُرَ في كـلِّ أمَّـةٍ ، فمُمْكِـنٌ امتحـانُ الله به،كامتحانه بالنَّهرِ في قوله : ﴿ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ ﴾[3] .

وقولٌ آخَرُ : وهو أنَّه قال : قد قِيلَ : إنَّ السِّحْرَ لم ينزلْ على المَلَكَيْن ، ولا أَتَى به سليمانُ ، ولا أَمَرَ به ، فتكون « ما » جَحْداً[4]، ويكونُ هارُوتُ ومـارُوتُ من صفةِ الشَّياطين ، ويكونُ قولُهُ : ﴿ إنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ ﴾ ،كقول الخليـع

---

(١) سورة الزخرف : آية : ٨٨ .
(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٣ ـ ١٨٤ .
(٣) سورة البقرة : آية : ٢٤٩ .
(٤) أي: نافية .

الغاوي: أنا في ضَلالٍ فلا تَردْ مَا أنَا فيه .

قال : والوجهان الأوَّلان أشبَهُ ، والثَّالثُ له وجهٌ .

قال أبو عليٍّ : فقَولان من هذه الأقوال الثَّلاثة تَعَلُّمُ السِّحْرِ فيهما من المَلَكَين ، وقولٌ منهما تَعَلُّمُهُ من الشَّياطين دون المَلَكَين ، فيكونُ نَظْمُ الكلام على هذا : ولكنَّ الشَّياطينَ هاروتَ وماروتَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ فيَتعلَّمُونَ منهما ، وما أُنْزِلَ على المَلَكَين ببَابِلَ ؛ أي : لم ينزل ، وما يُعَلِّمَان ؛ أي : ما يُعَلِّمُ هاروتُ وماروتُ مِن أَحَدٍ ، فـ « منهما » مِن قوله: ﴿ **فَيَتَعَلَّمُوْنَ مِنْهُمَا** ﴾ على هذا القول الذي حكاه لا يَرجِعُ إلى المَلَكَين ، إنما يرجع إلى هاروتَ وماروتَ اللَّذَين هما الشَّياطينُ في المعنى ؛ لأنَّ المَلَكَين على هذا القول[1] لم يَنزِلْ عليهما السِّحْرُ ، فإذا لم ينزِلْ عليهما ، لم يُعَلِّمَانِهِ ، وإذا لم يُعَلِّمانِهِ حَصَلَ أنَّ هذا التَّعلُّمَ من الشَّياطين الَّذين هم هاروتُ وماروتُ في المعنى على هذا القول ،كما أنَّ الشَّياطين هم المعلِّمُونَ للسِّحر لقوله : ﴿ **وَلَكِنَّ الشَّيَاطِيْنَ كَفَرُوا يُعَلِّمُوْنَ النَّاسَ السِّحْرَ** ﴾ ، فلا يجب إذ كان كذلك أن يقولَ أبو إسحاقَ : إنَّ « منهما » من قوله : ﴿ **فَيَتَعَلَّمُوْنَ مِنْهُمَا** ﴾ دَلالةٌ على أنَّ التَّعَلُّمَ من المَلَكَين خاصَّةً ؛ إذ قد حَكَى من الأقوال في ذلك ما لا يكونُ التَّعلُّمُ فيه إلاَّ من غير المَلَكَين .

فإن قلتَ : إنَّه قد قَدَّمَ القَولَين الآخَرَين على هذا القول ، فكانا عنده أَجْوَدَ من هذا .

قلنا : إنَّه لم يَحْكِ القولَ بأنَّ : ﴿ **فَيَتَعَلَّمُوْنَ مِنْهُمَا** ﴾ عطفٌ على :

---

(١) في (ص) : « القانون » .

﴿ يُعَلِّمُونَ ﴾ عن رأيهِ ونفسِهِ ، وإنَّما نسبَهُ إلى غيره[١]، فلم يكن يجب أنْ يحكَم عليه بالخطأ ، وأنَّهُ لا يتوجَّهُ « منهما » إلاَّ إلى الملَكَين خاصَّةً ، مع جوازه عنده أن يكونَ لغيرهما . وتوجُّهُهُ إلى سواهما مِمَّا يصِحُّ القولُ عليه ، ولعلَّ القائلَ له ذَهَبَ هذا المذهبَ ، أو صحَّ عنده هذا القولُ الثَّالثُ بضَرْبٍ من الصِّحَّةِ ، فحُمِلَ قولُهُ عليه، ورُدَّ تأويلُهُ إليه . فسُقُوطُ ما اعترَضَ به من هذا الوجه أيضاً بَيِّنٌ .

فإن قيلَ : كيف تحمِلُ الكلامَ على التَّثنيةِ ، و « الشَّياطين » في المعنى جمعٌ في قولِهِ: ﴿ **فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا** ﴾ ؟

قيلَ : الحملُ على التَّثنية والجمعِ في ذا ونحوه شائعٌ ، يُحمَلُ الكلامُ على المعنى فيُجمَعُ ، وعلى لفظِ هاروتَ وماروتَ فيُثنَّى . ونظيرُهُ قولُهُ تعالى: ﴿ **وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ اقْتَتَلُوا** ﴾ ، ثمَّ قال : ﴿ **فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى** ﴾[٢] فكذلك هذه الآيةُ ، تُحمَلُ تارةً على اللَّفظ ، وتارةً على المعنى .

فإذا لم يَخلُ الضَّميرُ / في قولِهِ : « فَيَتَعَلَّمُونَ » من أن يكون للمَلَكَين أو للشَّياطين في المعنى، وكان في كِلاَ الوجهَين والتَّأويلَين لا يمتنِعُ عطفُ ﴿**فَيَتَعَلَّمُوْنَ مِنْهُمَا**﴾ فيه على «كَفَرُوا » ولا على « يُعَلِّمُونَ » ؛ لِمَا أَرَيْنَا في ذلك وذَكَرْنَا ، وثَبَتَ صحَّتُهُ وجَوازُهُ وخَطَأُ رادِّهِ ، وما بقي مِمَّا احتَمَلَتْهُ القِسمَةُ مِمَّا قدَّمْنا ذِكْرَه أيضاً يجوزُ أن يكونَ هذا الفعلُ معطوفاً عليه، فتقديرُ عطفه عليه أيضاً سائِغٌ جائزٌ؛ [٥٣/ب]

---

(١) وهو قول المبرد . انظر المقتضب ٢/٢٠ ، والتعليقة على الكتاب ٢/١٥٥ .

(٢) سورة الحجرات : آية : ٩ .

وهو قولُهُ تعالى : ﴿ **يُعَلِّمَانِ** ﴾ من قوله : ﴿ **وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ** ﴾ فيكون التَّقديرُ: وما يُعلِّمانِ مِن أحدٍ)[1] فيتَعَلَّمُونَ منهما ، فيكونُ الضَّميرُ الذي في « يتعَلَّمُونَ » على هذا التَّأويل لـ « أَحدٍ »، إلاَّ أنَّهُ جُمِعَ[2] لَمَّا حُمِلَ على المعنى، كقوله تعالى في موضعٍ آخَرَ : ﴿ **فَمَا مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِيْنَ** ﴾[3] .

فإن قال قائلٌ : كيف يَسُوغُ هذا التَّأويلُ؛ وهو عطفٌ على منفِيٍّ بـ « ما » ؟ وهلاَّ دلَّكَ ارتفاعُ[4] الفعل على أَنَّهُ غيرُ معطوفٍ على هذا الفعل الذي ذَكَرْتَ ؟

قيلَ : ارتفاعُ الفعل لا يمنع عطفَكَ إيَّاه على هذا الفعل الذي ذَكَرْنا ؛ لأنَّ هذا الفعلَ وإن كان منفيّاً في اللَّفظ ، فهو مُوجَبٌ في المعنى ؛ ألا ترى أنَّ معنى قولِهِ : ﴿ **وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ** ﴾: يُعلِّمَانِ كلَّ أَحدٍ إذا قالا له: إنَّما نحنُ فتنةٌ فلا تَكْفُرْ ، وبعد أنْ يقولا له ، فليس « يُعَلِّمَان » وإنْ وَقَعَ حرفُ النَّفْيِ عليه بمنفيٍّ في المعنى ، بل موجَبٌ ، وإذا كان مُوجَباً و لم يكن منفيّاً لم يلزم نَصْبُ المعطوف عليه بالفاء ، بل لم يَجُزْ ذلك إلاَّ في ضرورةِ الشِّعر . ألا ترى أنَّ قولَه تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً** ﴾[5] لَمَّا كان المعنى التَّنبيه ، وكان التَّقديرُ: انتَبِهْ أو اعتَبِرْ أنزَلَ الله من السَّماء ماءً فكان كذا وكذا ، لم يُنصَب الفعلُ المعطوفُ عليه

---

(١) من قوله تعالى: « حتى يقولا » من الآية إلى هذا المكان ساقطٌ من (ش) .
(٢) في (ش): « حُمل » .
(٣) سورة الحاقة : آية : ٤٨ .
(٤) في (ص): « وذلك ارتفاع الفعل » .
(٥) سورة الحج : آية : ٦٣ .

بالفاء[١]، كما أنَّ قولَه : « حَسِبتُهُ يشْتُمُني فَأَثِبَ عليه »[٢] لَمَّا كـان في المعنى غيرَ مُوجَبٍ ، نُصِبَ المعطوفُ عليه ، فكذلك قولُهُ : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ لَمَّا آلَ إلى الإثبات بالتَّأويل الذي ذَكَرْنَا لم يَجُزْ نصبُ المعطوف عليه بالفاء ، والتَّقديرُ: يُعَلِّمَان كلَّ أَحَدٍ بعد أنْ يَقُولا له : إنَّما نحن فتنةٌ فلا تَكْفُرْ فيَتَعَلَّمُون ؛ أي : يُعلِّمَان كلَّ أحَدٍ فيَتعَلَّمُونَ .

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ في ذلك[٣]: « الأجوَدُ في هذا أن يكونَ عطفاً على «يُعلِّمَان » [كأنه على : يعلمان][٤] فيَتعَلَّمون ، واستُغْنِيَ عن ذِكْرِ « يُعلِّمَان » بما في الكلام من الدَّليل عليه »، فلا يخلو قولُهُ: « استُغْنِيَ عن ذِكْرِ يُعلِّمَان » من أن يكونَ أراد أنَّ « يُعلِّمَان » الذي في قوله: ﴿ فَيَتَعَلَّمُوْنَ مِنْهُمَا ﴾ معطوفٌ عليه ، محذوفٌ في اللَّفظ مُرَادٌ في المعنى، أو يكونَ أراد أنَّه معطوفٌ على « يعَلِّمَان » المذكورِ في الكلام في قوله : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾، ولا يُفْهَمُ من قوله: « واستُغْنِيَ عن ذِكْرِ يُعَلِّمَان » هذا المعنى، بل الذي يُفهَمُ منه أنَّهُ مُرَادٌ في المعنى محذوفٌ في اللَّفظِ . وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّ «يُعَلِّمَان » مذكورٌ في هذا الكلام غيرَ محذوفٍ ، والعطفُ عليه سائغٌ جائزٌ بما أَرَيْنَاه وبيَّنَّاه ، فلا يجوزُ أنْ يُقدَّرَ حذفُهُ وهو مُثْبَتٌ ، ولا إضمارُهُ وهو مُظْهَرٌ ، ولا حاجةَ إلى ذلك ، ولا فائدَةَ فيه .

وإن أرادَ أنَّ « يُعلِّمَان » وإنْ كان مذكوراً في اللَّفظِ أُضمِرَ أيضاً في المعنى لِيُعطَفَ عليه ، فذلك أيضاً فاسدٌ ؛ لأنَّ إظهارَه يُغنِي عن إضمارِه ، وليس في الكلام حاجةٌ إلى ذلك ، ولا في التَّقدير افتقارٌ إليه ولا ضرورةٌ ، بل ذلك عكسُ

(١) انظر الكتاب ٣/٤٠ ، والأصول ٢/١٨١ ، والتعليقة ٢/١٥٧ .
(٢) انظر الكتاب ٣/٣٦ ، والتعليقة عليه ٢/١٥٤ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٥ .
(٤) تكملة يستقيم بها الكلام ، راجع أول المسألة .

ما عليه الكلامُ ومَجرى الخطاب في باب الحذف والاختصار ؛ لأنَّ الذي عَلِمْنَا من الخطاب في مثل هذا أنْ يُحذَفَ الشَّيءُ إذا دلَّتْ عليه الحالُ فيُسْتَغْنَى بإضماره عن إظهاره؛ لقيام الدَّلالةِ عليه، وذلك كقوله: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ ﴾[1] ، و لم يَذْكُرْ « فَضَرَبَ » للدَّلالة عليه . ونحوُ هذا في التَّنزيل وسائرِ الكلام كثيرٌ كقوله[2] :

إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِيْنَا

[٥٤/أ] و لم يذكُرْ « فَشَرِبْنَا » / ، لِمَا يُعلَمُ مِن أنَّهَا إذا مُزِجَتْ شُرِبَتْ .

فأمَّا أنْ يُضْمَرَ الشَّيءُ من غير ضرورةٍ ، ولا حاجةٍ باعثةٍ عليه ، ولا اختلالٍ في تَرْكِ إضمارِهِ لاحِقٍ للكلام ، فلا معنى له ، ولا فائدةَ فيه ، ولا نَعلَمُ له في شيءٍ من الكلام وجهاً ولا مجازاً . فهذا أيضاً من طريفِ ما في هذا الفصل ، وممَّا لا اتِّجاهَ له .

وأمَّا جوازُ عطفِ ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾ على ما ذَكَرَه أبو إسحاقَ من قوله[3]: « وقيلَ: إنَّ (فيتَعَلَّمُون) عطفٌ على ما يُوجِبُهُ معنى الكلام ، المعنى : إنَّما

---

(١) سورة الشعراء : آية : ٦٣ ، وفي (ص) : « وأوحينا » وهو خطأ .

(٢) عجز بيت من الوافر لعمرو بن كلثوم من معلقته في ديوانه : ٣٠٨ ، وانظر شرحها لابن كيسان : ٤٤ ، وشرح السبع الطوال الجاهليات : ٣٧٢ ، وشرح القصائد العشر : ٣٢١ . وصدره :

مُشَعْشَعَةً كَأَنَّ الْحُصَّ فِيْهَا

المشَعْشَعَةُ : الممزوجةُ بالماء ، والحُصُّ : الوَرْسُ ، ويقال : أراد الزَّعفران ، يريد أنها صفراءُ اللَّون .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٥ .

نحنُ فتنةٌ فلا تَكْفُرْ فَيَأْبونَ فيَتَعَلَّمُون ، وهذا قولٌ حَسَنٌ » ، فهذا القولُ للفرَّاء[1]، وهو عندي جائزٌ ؛ وإنَّما جاز عندي ذلك لأنَّه من المضمَرِ الذي فُهِمَ للدَّلالة عليه.

ووجهُ الدَّلالةِ على هذا المضمَر: أنَّهُ لَمَّا قال : ﴿ فَلاَ تَكْفُرْ ﴾ ،كان ذلك نَهْياً لمتَعَلِّمِي السِّحْرِ عن الكُفْرِ بتعلُّمِهِ ، فلمَّا قال : ﴿ فَيَتَعَلَّمُوْنَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُوْنَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾ ، عُلِمَ أنَّهم لم يَنْتَهُوا بتعَلُّمِهِ عن الكفر الذي نُهُوا عنه ، وإذا لم يَنْتَهُوا فقد أَتَوا ما نُهُوا عنه، فدلَّ ذلك على « يَأْبونَ » الذي يُقَدَّرُ إضمارُهُ، وعَطَفَ « فيَتَعَلَّمُونَ » عليه ، فيكونُ على هذا مَنْ أَوهَمَ أنَّهُ يُفَرِّقُ بين المرء وزَوجِهِ بالسِّحْرِ، وما يتعاطاه من ذلك كافرٌ .

ويدلُّ على إبائِهم لِمَا نُهُوا عنه من الكفر قولُهُ: ﴿ وَيَتَعَلَّمُوْنَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ ﴾ ، وقولُهُ : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾[2] وقولُهُ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ ﴾[3]. فقولُهُ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا ﴾ دليلٌ على أنَّهم لَمَّا تَعَلَّمُوا من الملَكَين لم يَنْتَهُوا عمَّا نُهُوا عنه من الكفر، بل فرَّقُوا بذلك بين المرء وزوجِهِ ، وفَعَلُوا أفاعيلَ كَفَرُوا بها، ولم يتَّقُوا اللهَ فيها ، فلذلك قال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُوْنَ ﴾ وقد قال: ﴿ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾ فمِن هنا جاز هذا الوجهُ عندي ، وكان داخلاً فيما انقسمت إليه الأفعالُ التي جاز أن يكونَ ﴿ فَيَتَعَلَّمُوْنَ ﴾ عطفاً عليها ، وهو آخِرُ هذه القِسْمة .

---

(١) معاني القرآن ١/٦٤ .

(٢) سورة البقرة : آية : ١٠٢ .

(٣) سورة البقرة : آية : ١٠٣ .

قال أبو عليٍّ : وقد كُنَّا ذَكَرْنَا أنَّ هذا الفعلَ إذا لم يجُزْ أن يكونَ جواباً لقوله: ﴿ فَلاَ تَكْفُرْ ﴾ لا يخلو من أنْ يكونَ عطفاً على فعلٍ ، أو خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ ، وقَسَّمْنا الأفعالَ التي جاز أنْ يكونَ ذلك عطفاً عليها ، وذَكَرْناها كلَّها. فأمَّا كونُهُ خبراً للمبتدأ المحذوف ، فعلى أنَّ تقديرَه: فهُمْ يتعلَّمُونَ منهما ، وذلك غيرُ ممتنعٍ ، والوجوهُ الأُخَرُ إلينا أعجَبُ ؛ لأنَّ القائلين بها أكثَرُ .

فقد ذَكَرْنَا جميعَ ما في هذه المسألة ، ومواضِعَ الإغفال منها، واللهُ الموفِّقُ للصَّواب .

قال أبو عليٍّ : فأمَّا ما ذَكَرَهُ سيبويه[1] من هذه الآية من قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ كُنْ فَيَكُوْنُ ﴾[2]، وتشبيهُهُ كلَّ واحدٍ منها بالآخَرِ، وتوفيقُهُ بينهما ، فجهةُ الشَّبَهِ : أنَّ قولَه : « فيكونُ » لا يجوزُ[3] أنْ يكونَ جواباً لـ « كُنْ » ،كما لم يَجُزْ أن يكون « فيَتَعَلَّمُون » جواباً لقوله : ﴿ فَلاَ تَكْفُرْ ﴾، إنَّما هو محمولٌ على غير العطف على « كُنْ » ،كما كان « فيتَعَلَّمُونَ » محمولاً على غير قولِهِ : ﴿ فَلاَ تَكْفُرْ﴾ . ألا ترى أنَّه قال[4] في تمثيله : « إنَّما أَمْرُنَا ذاكَ فيكونُ » ، وإنَّما لم يَجُزْ أنْ يكونَ هذا جواباً لقوله: « كُنْ » ؛ لأنَّ الجوابَ بالفاء إنَّما يكونُ لغير الموجَبِ نحو: النَّفي والأمر والنَّهي والتَّمنّي والعَرْض ، ولم يتقدَّم الفاءَ شيءٌ غيرُ موجَبٍ فيكونُ

---

(١) الكتاب ٣/٣٨ - ٣٩ .
(٢) سورة البقرة : آية : ١١٧ ، ولأبي عليٍّ رحمه الله كلام طويل حول هذه الآية في كتابه الحجة ٢/٢٠٣ - ٢٠٩ .
(٣) في (ص) : « لا يخلو » .
(٤) أي : سيبويه . انظر الكتاب ٣/٣٩ .

هذا الفعل ـ الذي هو « فيكونُ » ـ منتصباً من أجله على جهة الجواب .

فإن قلتَ : فقد تقدَّمَ « كُنْ » ، وهذا لفظُ أمرٍ ، فهلاّ جازَ انتصابُ قولِهِ «فيكونُ » على أنْ يكونَ جواباً لقوله: « كُنْ » ،كما ينتصبُ بعد سائر ما يكونُ أمراً نحو : ائتِنِي فأُعْطِيَكَ ؟

فالجوابُ : أنَّ قولَه : « كُنْ » وإنْ كان على لفظ الأمر فليس بأمرٍ، والدَّليلُ على ذلك: أنَّهُ لا يخلو من أن يكونَ خبراً أو أمراً ، فلا يجوزُ أن يكونَ أمراً ؛ لأنَّ الأمر يقتضي مأموراً موجوداً ، ولأنَّ هذا الأمرَ بإيجاد / الشَّيء لا يخلو إذا وَرَدَ [٥٤/ب] مِنْ أن يكونَ المأمورُ موجوداً أو معدوماً ، فإن كان موجوداً فلا وجهَ للأمر لكونه ووُجُودِهِ ، كما لا وجهَ لأمر السَّماء والأرض الآن وهما موجودان أن يخرُجا إلى الوجود .

وإن كان معدوماً فلا يجوزُ أن يؤمرَ المعدومُ بالكون والحدوث، فيخرُجَ بهذا الأمر إلى الوجود ؛ لأنَّ ذلك امتثالٌ للأمر ، وتَلَقٍّ له بالقَبول والطَّاعة ، وهذا إنَّما يكونُ من المأمور الموجود غيرِ المعدوم ، ولو كان ذلك كذلك لم يدلَّ على اختراعٍ ولا ابتداعٍ ، ولكان يجبُ أن يكونَ المأمورُ المعدومُ فاعلاً لنفسه ،كما يكونُ المتلقِّي بالقبول لِمَا يؤمَرُ به فاعلاً لِمَا أُمِرَ به ، وذلك فاسدٌ ؛ لأنَّ المعدومَ لا يَقْدِرُ على فعلِ نفسِهِ ولا على فعلِ غيره . فإذا لم تخلُ هذه اللَّفظَةُ من أن تكونَ أمراً أو خبراً، و لم يَجُزْ أن تكونَ أمراً ، ثَبَتَ أنَّها خبرٌ[1]، وإذا كانت خبراً لم يَجُز

---

(١) انظر الحجة لأبي علي ٢/٢٠٥ .

انتصابُ الفعل بعدها على حدِّ ما تنتصبُ الأفعالُ إذا دخلت عليها الفاءُ بعد هذه الأشياء الذي ليست بموجَبَةٍ .

فإن قلتَ : فهل جاء شيءٌ في غير هذا الموضع لفظُهُ لفظُ الأمر،ومعناه معنى الخبر ، فيكونُ هذا مثلُهُ ؟

قلنا : نَعَمْ ، قد وقعَ لفظُ الخبر للأمر، ولفظُ الأمر للخبر . فأمَّا لفظُ الخبر في موضع الأمر فنحو: لقيتَ خيراً ، والدُّعاء نحو : قَطَعَ الله يَدَه ، و﴿ **يَغْفِرُ اللهُ لكم** ﴾[1]، وما أشبه ذلك، ونحو: ﴿ **لاَ تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا** ﴾[2]، و ﴿ **يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ** ﴾[3].

وأمَّا لفظُ الأمر في موضع الخبر فقد جاء في بابٍ مطَّردٍ ؛ وذلك في التَّعجُّبِ نحو : أَكْرِمْ بزيدٍ[4]، و﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ﴾[5]، وفي التَّنزيل : ﴿ **فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً** ﴾ ، فكمَا جاءت[6] هذه الألفاظُ التي للأمر للخبر في هذه الأشياء ، كذلك يكونُ في الآية لفظُ الأمر للخبر، وحَسُنَ ذلك لأنَّهُ لا يلتبسُ بالأمر؛ لأنَّهُ لا وجهَ له بالدَّلالة التي ذَكَرْنَا، وقد قدَّمْنَا فيما ذَكَرْنَاه أنَّ هذه الأمثلةَ إذا لم تُلبِس جاز وُقوعُ بعضها موقع بعضٍ، وهذا مذهبُ النُّظَّارِ من أهل العربيَّةِ وغيرِهم ، وهو واسعٌ في كلامهم كثيرٌ .

---

(١) سورة يوسف : الآية : ٩٢ .
(٢) سورة البقرة : آية : ٢٣٣ .
(٣) سورة البقرة : آية : ٢٣٤ .
(٤) انظر الحجة ٢/٢٠٥ .
(٥) سورة مريم : آية : ٣٨ .
(٦) في (ص) : « حازت » .

فكأنَّ المعنى[١] والله أعلَمُ : فإنّما يكونُهُ فيَكُونُ ، ففاعلُ الفعل وضميرُهُ اسمُ الله تعالى ذِكْرُهُ دونَ الشّيء المعدوم .

فأمَّا القولُ فليس يُرادُ به اللّفظُ ؛ لأنَّ القولَ له غيرُ جائزٍ،كما كان أمرُهُ كذلك ، وقد جاء في كلامهم القولُ والمرادُ به غيرُ اللّفظِ . والكلامُ في ذلك واسعٌ ؛ فمِن ذلك ما أنشَدَه أبو زيدٍ[٢] لبعض الرُّجّاز :

حَنَّتْ وَقَالَتْ نِيبُهَا حَتَّى مَتَى
تُبَشِّرِي بِالرِّفْهِ وَالْمَاءِ الرِّوَى
وَفَرَجٍ مِنْكِ قَرِيبٌ قَدْ أَتَى

وقال العجّاجُ[٣] في صفة ثورٍ :

وَفِيهِ كَالإِعْرَاضِ لِلْعُكُورِ
مِيلَيْنِ ثُمَّ قَالَ فِي التَّفْكِيرِ
إِنَّ الحَيَاةَ الْيَوْمَ فِي الْكُرُورِ

وأنشَدَ أهلُ اللغة[٤]:

---

(١) أي في الآية المتقدمة : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ .

(٢) النوادر : ٦٠٤ ـ ٦٠٥ . وبعدها أربعةُ أبيات أخرى . وانظر : المقصور والممدود للفراء : ٥٠ ، والمقصور والممدود لابن ولاد : ٤٦ ، والنوادر لأبي مسحل ٢/٥٠٠ .

(٣) ديوانه : ٢٣٥ . وقد أنشده أبو علي في الحجة ١/٣٣١ ، ٢/٢٠٤ . يقول : الثورُ يفرُّ وهو كالمعرض ؛ أي : ينظر ليعكُر أي : يعطف على الكلاب . والمعرض : الذي ينظر بعُرض ، يقال : عَكَر يعكُرُ عُكُوراً إذا عطَفَ . يقول : فعل ذلك ميلَين ثم فكّرَ ، وإنما فكّرَ في الحياة فقال : إن كررْتُ فهو أدنى إلى أن أعيشَ .

(٤) لم أقف على قائله ، وقد أورده الزمخشري في أساس البلاغة (حنق) منسوباً إلى أبي النجم ، وهو غير =

قَدْ قَالَتِ الأَنْسَاعُ لِلْبَطْنِ الْحَقِ

وذلك كثيرٌ ، فعلى هذا المذهب يكونُ ما في الآية من ذِكْرِ القول .

قال أبو عليّ : وإنْ شئتَ حَمَلْتَ القولَ على التّحقيق دون هذا المجاز ، ويكونُ معنى ﴿ **أَنْ يَقُولَ لَهُ** ﴾[1]: أنْ يقولَ مِن أجلِه للملائكة على وجه الإعلام منه لهم ، وإخبارِه إيَّاهم عن الغيب: كُنْ ؛ أي : يقولُ كُنْ[2] فيكُونُ ، ففاعل «كن» : الله، وهو في معنى الخبر كما ذَكَرْنا ، وإنْ كان اللّفظُ لفظَ الأمر . « فيكونُ » أي : فيكونُ على ما أخبَرَ به الملائكةَ وأعلَمَهم إيَّاه . وقد يجوزُ على هذا أنْ يكونَ فاعلُ « كُنْ » الشَّيءَ المعدومَ المرادَ كونُهُ ،كأنّه يقولُ من أجله للملائكة : يكونُ شيءٌ كذا ، فيكونُ ذلك على ما يُخبرُ به ، ولا تَخلُّفَ له ولا تبديلَ عمَّا يُخبرُ به . والمعدومُ يُسَمَّى في اللُّغة شيئاً . قال سيبويه[3]: « الشَّيءُ ذِكْرُهُ يقَعُ على كلِّ ما يُخبَرُ به عنه ، والمعدومُ يُخبَرُ عنه » . فيجب على هذا الذي قال أنْ يكونَ شيئاً كما قال : ﴿ **إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيءٌ عَظِيْمٌ** ﴾[4] .

[٥٥/أ] فأمّا وُقُوعُ بعضِ الأمثلة موقعَ بعضٍ فكثيرٌ ، قد قدَّمْنا طرفاً منه ومن /

- موجود في ديوانه . وأنشده أبو عليٌّ في الحجة ١/٣٣١، ٢/٢٠٤ . وانظر : الخصائص ١/٢٣ . والأنساع : جمعُ نِسْعٍ وهو سَيرٌ يُضفَرُ على هيئة أعنّة النعال ، تُشدُّ به الرحال . (اللسان ـ نسع) .

(١) سورة البقرة : آية : ١١٧ من قوله تعالى : ﴿ **أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُوْنُ** ﴾ ، وقد وردت في آيات كثيرة .

(٢) في (ص) : « أكون » .

(٣) لم أقف عليه في مظانه من الكتاب .

(٤) سورة الحج : آية : ١ .

القول فيه ، فمن ذلك قولُ الحطيئة[1]:

شَـهِـدَ الْحُطَيْئَةُ حِيْنَ يَلْقَى رَبَّهُ   أَنَّ الْـوَلِـيْـدَ أَحَـقُّ بِالْـعُـذْرِ

فقال: « شَهِدَ » في موضع يشهد . وقال آخرُ[2]:

وَإِنِّي لآتِيْـكُـمْ تَـشَـكُّرَ مَا مَضَى

مِنَ الأَمْرِ وَاسْتِيْجَابَ مَا كَانَ فِي الْغَدِ

أراد : يكونُ[3]. وقال بعضُهم : المعنى : واستيجابَ ما كان أمسِ في الغَدِ ، وهذا بَعيدٌ ، وإضمارٌ على غير الحدِّ الذي يكون عليه العُمُـومُ والكـثرةُ . والقـولُ في ذلك ما قدَّمْناهُ . وقال زيادُ الأعجم[4]:

---

(١) من الكامل ، وهو في ديوانه : ٢٥٩ ، وانظر الأضداد للسجستاني : ١٣١ ، والأضداد لابن الأنباري : ٦٢ ، وسر الصناعة ٣٩٨/١ .

(٢) من الطويل ، والبيت منسوب إلى الطِّرِمَّاح بن حكيم ، وهو في ذيل ديوانه : ٣١٢ ، ثاني بيتين أولهما :

فَمَنْ كَانَ لاَ يَأْتِيْكَ إِلاَّ لِحَاجَةٍ   يَرُوحُ لَهَا حَتَّى تَقَضَّى وَيَغْتَدِي

وانظر : معاني القرآن للفراء ٢٤٤/١ ، والأضداد للسجستاني : ١٣٢ ، وحماسة البحتري : ١٦٠، والأضداد لابن الأنباري : ٦١، والخصائص ٣٣١/٣ ، وسر الصناعة ٣٩٨/١ . وفي (ص) : « بشكري لما مضى » .

(٣) قال الفراء : « يريد به المستقبل ، لذلك قال : (كان في غد) ، ولو كان ماضياً لقال : ما كان في أمس ، ولم يجز ما كان في غد » . معاني القرآن ٢٤٤/١ .

(٤) زياد بن سَلمى مولى عبد القيس ، من شعراء الدولة الأموية ، كانت فيه لُكنة فلذلك قيل فيه الأعجم . انظر الشعر والشعراء ٤٣٠/٢ ، والمؤتلف والمختلف للآمدي : ١٣١، والخزانة ٧/١٠ . والبيت من الكامل ، وهو في شعره : ٥٤ ، من قصيدة طويلة يرثي فيها المغيرة بن المهلب بن أبي صُفرة ، وينسب بعض القدماء هذه القصيدة إلى الصَّلَتَان العَبْدي كما في الأضداد لابن الأنباري : ٦١ . انظر مقدمة شعر زياد الأعجم : ٧ ـ ١٠ . وفي نسخة (ش) : « كوم العَشار » .

وَإِذَا مَــرَرْتَ بِقَبْرِهِ فَـانْحَرْ لَهُ ... كُوْمَ الْهِجَانِ وَكُلَّ طَرْفٍ سَابِحِ

وَانْضَحْ جَوَانِبَ قَبْرِهِ بِـدِمَائِهَا ... فَـلَـقَـدْ يَكُـوْنُ أَخَـا دَمٍ وَذَبَائِحِ

فقال: « يكونُ » في موضع كانَ ؛ لأنّه يَرثي مَيتاً .

قال أبو عليّ: وفي كتابي[1] عن أبي بكرٍ عن أبي العبَّاس في تفسير هذه الآية ما أُثْبِتُهُ لكَ لِتَقِفَ عليه ، قال أبو العبَّاس : ذَكَرَ القاسمُ[2] عن الكِسَائيِّ : ﴿ كُنْ فَيَكُوْنُ ﴾[3] عَطْفٌ على قولِهِ : ﴿ فَإِنَّمَا نَقُوْلُ لَهُ ﴾ ، قال[4]: « وأمَّا التي في (النَّحْل)[5] ﴿ كُنْ فَيَكُوْنَ ﴾، فقد سَمِعتُهُ من العرب أكثَرَ من خمسين مرَّةً بالنَّصْب ، وكذلك التي في (يس)[6]، والقُرَّاءُ يَرفَعُونَهُما على الابتداء[7] .

فأمَّا قولُهُ : ﴿ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ ﴾[8] فإنه يُقْرَأُ بالرَّفع، ولو قُرِئَ بالنَّصْبِ لكان صواباً ؛ لأنَّ « كأنَّما » شَكٌّ ، والعربُ قد تُجاوِبُ عند

---

(١) لم أقف على المقصود منه ، وقد كرره كثيراً .

(٢) في (ص) فراغ في مكان (القاسم) . وهو القاسم بن محمد بن بشار الأنباري أبو محمد (والد أبي بكر ابن الأنباري) . كان صدوقاً أميناً موثقاً في الرواية ، عالماً بالأدب . توفي سنة ٣٠٤ هـ ببغداد . انظر طبقات النحويين واللغويين : ٢٠٨ ، وإنباه الرواة ٣/٢٨ .

(٣) سورة البقرة : آية : ١١٧ ، وآيات كثيرة أخرى .

(٤) أي : الكسائي ، والنص في معاني القرآن للفراء ١/٧٤ - ٧٥ .

(٥) الآية : ٤٠ .

(٦) الآية : ٨٢ .

(٧) انظر الحجة لأبي علي : ٥/٦٥ . وهذه قراءة الكسائي ووافقه ابن عامر قارئ الشام . انظر : معاني القرآن للفراء ١/٧٥ ، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢/٢٤١ .

(٨) سورة الحج : آية : ٣١ .

الشَّكِّ بالفاء ، يقولون : كأنَّكَ بي قد وَلِيتُ فتُصِيبَ[١] ، وكذلك قولُهُ تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[٢] يقرأ رفعاً ونصباً »[٣] .

قال أبو العبَّاس : الذي ذَكَرَهُ من قوله : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ بالرَّفع ، لا يجوزُ غيرُهُ ؛ لأنه إنَّما هو : يقولُ فيكونُ[٤] ، فهما مشتركان في الخبر عنه ﷻ ، وإنَّما يكونُ النَّصبُ إذا خالف الثَّاني الأوَّلَ على ما نشرَحُهُ من مذهب الخليل إنْ شاء الله تعالى .

فأمَّا في (النَّحْل) فالرَّفعُ على قوله : فهو يكونُ ؛ لأنَّ المعنى ليس على جواب الأمر كقولكَ: قُمْ فأُعطِيَكَ ؛ لأنَّ الكلامَين للأمر ، فالأوَّلُ أَمْرٌ ، والثَّاني ضَمَانٌ، وقوله: « كُنْ » للآمِرِ تعالى ، وقولُهُ: « فَيَكُونُ » ما يقَعُ من المأمورِ ، فالتَّأويلُ : إذا أَمَرَ كَانَ ، فليس بجوابٍ . والنَّصبُ على العطف ؛ أي : أنْ يقولَ فيَكُونَ[٥] .

وأمَّا قولُهُ[٦] : في « كأنَّ » و« لعلَّ »[٧] النَّصبُ والرَّفعُ ، ولم يذكُرْ علَّةً. فإنَّ وجهَ ذلك : أنَّ الذي يقولُ: كَأَنَّكَ تَأْتِينا فتُحَدِّثَنَا ، معناه: كَأَنَّكَ تَأْتِينَا

---

(١) في (ص) : « كأنك قد وليت بنصب » وانظر كلام الفراء على هذه الآية في معاني القرآن ٢/٢٢٥.

(٢) سورة غافر : من الآيتين : ٣٦ ـ ٣٧ .

(٣) قرأ جميع القرَّاء بالرفع (فأطَّلعُ) ، وقرأ عاصم في رواية حفص بالنصب (فأطَّلعَ) . انظر السبعة : ٥٧٠ . وراجع معاني القرآن للفراء ٣/٩ ، والحجة لأبي عليٍّ ٦/١١١ .

(٤) انظر المقتضب ٢/١٧ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) أي : الكسائي في النص المتقدم .

(٧) في الآيتين المتقدمتين : ﴿ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ، و﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ .

وكأنَّكَ تُحَدِّثنا ، عَطَفَ الثّانيَ على الأوَّلِ . فإذا أخرجه عن هذا المعنى فجَعَلَ التّشبيهَ للأوَّلِ ، وجعلَ الثّانيَ مضموناً ، فقد وجَبَ النّصْبُ ؛ وذلك قولُكَ : كأنَّ زيداً يَقْدِمُ في هذا الشّهرِ فيُعطِيَكَ دِرْهَماً ، لستَ تريدُ : كأنَّه يُعطِيكَ دِرْهَماً ولكنَّكَ تُريدُ :كأنَّه قد قَدِمَ ، أي: فَمَتى قَدِمَ فَعَلَ هذا ، فجَعَلَ ذلك مضموناً عند هذا القدوم ، واقعاً متى قَدِمَ .

وكذلك إذا قال : لعلَّ زيداً يَقدِمُ فتَفْرَحَ ، فإنَّما تَمَنّى القُدُومَ، وضَمَّنَ الفَرَحَ إذا كان القُدُومُ . فكلُّ شيءٍ بالفاء ما كان يكونُ جواباً أو عطفاً فهذا مَخرَجُهُ .

قال أبو عليّ : وفي كتابي أيضاً عن أبي بكرٍ عن أبي العبّاس في تفسيره هذه الآيةَ : ﴿ **فَإِنَّمَا يَقُوْلُ لَهُ كُنْ فَيَكُوْنُ** ﴾[1] رفعٌ ولا يجوزُ النّصبُ ؛ لأنَّهُ ليس مثل قوله : ﴿ **لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ** ﴾[2]؛ لأنَّ الأوَّلَ منهم ، والثّانيَ من غيرهم ، فوَجهُ النّصبِ هنا على الجواب[3]. فأمّا إذا كان الأوَّلُ والثّاني من واحدٍ ، فلم يكن إلاّ العطفُ ، فقولُهُ : ﴿ **كُنْ فَيَكُوْنُ** ﴾ ليس منه القولُ « كُنْ » ومن المخلوق شيءٌ آخَرُ ، وليس هو أكثَرَ من التّكوين والإيجاد . وكذلك لم يصِحَّ النّصْبُ في الآية علىالجواب .

وفيه أيضاً قال أبو العبّاس : ليس قولُهُ تعالى : ﴿ **كُنْ** ﴾ مثلَ قولِكَ : قُمْ

---

(١) سورة البقرة: آية : ١١٧ ، وآل عمران : ٤٧، ومريم : ٣٥، وغافر : ٦٨ .

(٢) سورة طه : آية : ٦١ .

(٣) في (ش) : « فوجب النصب بالفاء على الجواب » .

فأُعطِيَكَ ؛ لأنَّ « كُنْ » هنا للآمر تعالى ، وقولُكَ : « قُمْ فَأُعطِيَكَ » أحَدُ الفِعلَين / [٥٥/ب] من المخاطَب ، والآخَرُ منك ، فليس هذا مثلَهُ[1] .

فأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[2] فمَن قرأَ : « فيَكونُ » ، فهو على ما ذَكَرْنَا ، ومَن نَصَبَ فعلى « أنْ » ، ليس على الجواب .

* * *

(١) انظر الحجة لأبي علي ٢/٢٠٥ .

(٢) سورة يس : آية : ٨٢ .

المسألة الرَّابعة والعشرون

قال أبو إسحاق[١] في قوله ﷻ : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾ [البقرة : ١٠٢] :

« ودخولُ اللاَّمِ على (لقد) على جهة القَسَم والتَّوكيد، وقد قال النَّحويُّون في قوله : ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾ قولَين : جَعَلَ بعضُهُم « مَنْ » بمعنى الشَّرطِ[٢]، وجعَلَ الجوابَ : « مَا لَه في الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ » ، (وهذا[٣] ليس بموضعِ شرطٍ وجزاءٍ ، ولكنَّ المعنى: ولقد علموا للَّذي اشتراه ما له في الآخرة مِن خلاق)[٤]، كما تقولُ : وا لله لقد عَلِمْتُ لَلَّذِي جَاءَكَ ما له مِن عَقْلٍ . فأمَّا دخولُ اللاَّمِ في الجزاء في غير هذا الموضع[٥]، وفيمَن جعَلَ هذا موضعَ شرطٍ وجزاءٍ نحو قوله : ﴿ وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا ﴾[٦] ، ونحو قوله : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِيْنَ أُوْتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾[٧]، فاللاَّمُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٦ .

(٢) وهو قول الفراء . انظر معاني القرآن ١/٦٥ .

(٣) في الأصل : « وجعل ليس » والتصويب من معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٧ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ش) .

(٥) في النسختين : « وفي غير هذا الموضع » .

(٦) سورة الروم : آية : ٥٨ .

(٧) سورة البقرة : آية : ١٤٥ .

الثّانيةُ هي لامُ القَسَم في الحقيقَةِ ؛ لأنّكَ إنّما تحلِفُ على فعلِكَ لا على فعلِ غيرِكَ في قولكَ : « والله لَئِنْ جئتَني لأكرِمَنّكَ » ، فزعَمَ بعضُ النّحويّين أنّ اللامَ لَمّا دخلت في أوّلِ الكلام أشبَهَت القَسَم ، فأُجيبت بجوابه ، وهذا خطأٌ ؛ لأنّ جوابَ القسَم ليس يشبهُ القَسَمَ، ولكنّ اللامَ الأولى دخلت إعلاماً أنّ الجملةَ بكمالها معقودَةٌ بالقَسَم ؛ لأنّ الجزاءَ وإنْ كان المقسَمَ عليه فقد صار للشّرط فيه حَظٌّ[1]؛ فلذلك دخلَت اللامُ ».

قال أبو عليّ :

[أقسام الجمل: خبرية وغير خبرية]

الجمَلُ تنقسم قسمَين : خبريَّةٍ وغير خبريَّةٍ . فغيرُ الخبريَّةِ مثلُ الأمرِ والنّهي والنّداءِ والتّمنّي والاستفهام وسائرِ المعاني التي ليست بخبرٍ وكانت كلاماً تامّاً ؛ لأنّ قولنا: « جملة » اسمٌ يلزَمُ كلَّ كلامٍ تامٍّ .

فأمّا الخبريَّةُ فتنقسمُ إلى ضربَين: مبتدأ وخبر، وفعل فاعل . وكلُّ واحدةٍ منهما مثلُ الأخرى في المعنى ؛ لتضمُّنها المحدَّثَ عنه والحديثَ ، إلاّ أنّ الفاعلَ عكسُ المبتدأ ؛ لأنّ الحديثَ فيه يتقدَّمُ المحدَّثَ عنه ، والمركّبَةُ من المبتدأ والخبر يتقدَّمُ فيها المحدَّثُ عنه الحديثَ . ولَمّا كانت الجمَلُ الخبريَّةُ تنقسم إلى المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل ، وكان القَسَمُ خبَراً ، وَجَبَ ألاّ يَخرُجَ عمّا عليه أقسامُ الجمَلِ الخبريَّةِ ، فلذلك كان ضَرْبٌ منه فِعْلاً وفاعلاً ، وضَرْبٌ مبتدأ وخبراً . وإنّما لم يكن بنفسه جملةً مستقلّةً ـ وإنْ كان خبراً ـ ؛ لأنّ الغرض فيه إنّما هو توكيدُ

(١) في (ص) : « فقد صار الشرطُ فيه خطأ » .

المقسَم عليه ، فلذلك لم يكن إلاّ متعلّقاً بالمقسَم عليه . ونظيرُ ذلك من الجمَل المتركّبَة الشَّرْطُ والجزاءُ ، ألا ترى أنَّ كلَّ واحدٍ منهما جملةٌ ، ولا تستغني إحداهما[(١)] عن الأخرى . ونظيرُهُ من المفرَدِ « أجمعون » . ألا تراه لا يكون مبنيّاً على شيءٍ كسائر الأسماء ، وأنّه لا يكونُ إلاّ تابعاً أو جارياً عليه[(٢)]. فأمَّا ما أنشَدَه سيبويه من قوله[(٣)]:

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَماً

فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

فـ « لَعَمْرُ اللهِ » مرتفعٌ بالابتداء ، واللاّمُ لامُ الابتداء ، وخبرُ المبتدأ الذي هو من الجملة التي هي القَسَمُ محذوفٌ ،كما أنَّهُ مِن قوله[(٤)]:

---

(١) في النسختين : « أحدهما » .

(٢) في (ش) : « فإنها لا تكونُ إلا تابعة أو جارية » .

(٣) من البسيط لزهير بن أبي سُلمى . شرح ديوانه لثعلب : ١٨٢ . من قصيدته الكافيَّة التي قال عنها الأصمعي: ليس في الأرض قصيدةٌ على الكاف أجودَ من قصيدة زهير التي مطلعها :

بَانَ الخَلِيْطُ وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكُوا　　وَزَوَّدُوْكَ اشْتِيَاقاً أَيَّةً سَلَكُوا

وقد أنشده سيبويه في الكتاب ٣/٥٠٠ ، ٥١٠ ، وانظر: المقتضب ٢/٣٢٢ ، والخزانة ٥/٤٥١ .
وفي (ص) : « فاقدر بذرعك » ، وهي رواية الأصمعي كما في شرح ثعلب ، ومعناه : قَدِّرْ خطوَكَ، والذَّرعُ : قَدْرُ الخَطْوِ ، والمعنى : لا تَكَلَّفْ ما لاتطيقُ مني ، قال الأصمعي : قيل لرجلٍ من أهل البادية : هل أضرَّ بك السلطان ؟ قال : لا ، وسوف يفعلون ويُبطِرونني ذَرعي ، أي : يحملونني على ما لا أريد . (شرح الديوان) .

(٤) صدر بيتٍ من الطويل ، لامرئ القيس في ديوانه : ٣٢ ، وعجزه :

وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالي

وقد أنشده سيبويه في الكتاب ٣/٥٠٤ .

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ... ...

محذوفٌ ، وكما أنّهُ مِن قولهم[1]: « ايْمُـنُ الله » محـذوفٌ ، والجملـةُ المقسَـمُ عليها بقولهم : « لَعَمْرُ الله » محذوفٌ منها أيضاً ، إلاَّ أنَّ المحذوفَ منهـا الابتـداءُ ، فكذلك المحذوفُ من الجملة المقسَمِ عليها من قولهم[2] : « لا ها اللهِ ذا » الابتداءُ ، ويدلُّكَ على أنّهُ الابتداءُ دون الخبر أنّه لا يخلو مـن أن يكـونَ المحـذوفُ / الابتـداءَ [٥٦/أ] أوالخبرَ، فلو كان المحذوفُ الخبرَ دون الابتداء لَلَزِمَ أن يَثْبُتَ في المتبقّي مـن الجملـة المقسَم عليها اللاّمُ لِتُوصِلَهُ بالقسَمِ . ألا ترى أنَّ اللاّمَ الموصِلَةَ بالقَسَم تَدخُلُ علـى الابتداء ، فلمَّا لم يكنْ في المَبَقّى من الجملة المقسَم عليها اللاّمُ ، وكانت لا يتّصِـلُ القَسَم إلاّ بها ، عِلِمْتَ أنَّ المحذوفَ هو المبتدأُ الذي دخَلَتْ عليه الـلاّمُ ، فحُـذِفَ لدلالة ما بقي عليه وعليها ، فتقديرُ قولِهِ :

... ... **لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَماً**

تامّاً غيرَ محذوفٍ: لَعَمْرُ اللهِ قَسَمِي للأمر هذا ، فحـذَفَ مـن القسَـم الخـبرَ، ومن المقسَمِ عليه المبتدأ ، وكذلك « لا ها اللهِ ذا » ، التّقديرُ: للأمر هذا .

وقال أبو العبّاس[3]: « التّقديرُ: لا واللهِ هذا ما أُقسِمُ بِهِ ، فحَذَفَ الخبرَ » .

والصَّحيـحُ فيه ما ذَكَرْتُ لكَ بالدّلالةِ التي أَعْلَمْتُكَ . وليس قولُـهُ تعـالى : ﴿ **وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ** ﴾ مثـلَ قولِـهِ : ﴿ **وَلَئِنْ**

---

(١) انظر الكتاب ٥٠٣/٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٦٠/٢ ، ٤٩٩/٣ ، ٥٠٣ ، والمقتضب ٣٢١/٢ .

(٣) المقتضب ٣٢١/٢ .

جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا ﴾[١]، ولا مثـلَ : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِيْنَ أُوْتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾[٢]؛ لأنَّ في كلٍّ واحدةٍ من الاثنتين جملةً واحدةً مُقْسَماً عليها . وفي قولِهِ تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾[٣] جملتان: إحداهما مُقسَمٌ عليها، والأخرى مؤكَّدَةٌ بغير قَسَمٍ. ويَحتَمِلُ أنَّ الجملَتَين كلتاهما مُقسَماً عليهما . وأمَّا الجملةُ المقسَمُ عليها في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾ فقولُهُ: « ولقد عَلِمُوا » ، مقسَمٌ عليه لدخول اللاَّم في « لقد » ، وهذه اللاَّمُ إذا جاءت في الفعل الماضي والمستقبَل فإنَّما تجيءُ على نيَّةِ اليمين ،كانت مذكورةً معهما أو محذوفةً .

قال سيبويه[٤]: « سَأَلتُ الخليلَ عن قولِهِ : « لَتَفْعَلَنَّ » إذا كانت مبتدَأَةً ؟ فقال : هي على نِيَّة القَسَم » .

واللاَّمُ التي تدخُلُ على الماضي هي هذه التي إذا دخَلَتْ على المستقبَل[٥] لَزِمَتْهُ النُّونُ في الأمرِ الأكثرِ ، فتقديرُ قوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا ﴾ : واللهِ لَقَد عَلِمُوا[٦].

والأخرى المؤكَّدَةُ غيرُ المقسَم عليها قولُهُ : ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ

---

(١) سورة الروم : آية : ٥٨ .
(٢) سورة البقرة : آية : ١٤٥ .
(٣) سورة البقرة : آية : ١٠٢ .
(٤) الكتاب ١٠٦/٣ ، ونصه: « وسألتُهُ [يعني الخليل] عن قوله: (لتفعلنّ) إذا جاءت مبتدأةً ليس قبلها ما يُحلَفُ به ؟ فقال: إنما جاءت على نية اليمين وإن لم يتكلم بالمحلوف به » .
(٥) في (ش) : « على القسم » .
(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٨/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٣/١ .

مِنْ خَلاَقٍ ﴾ إذا جَعَلْتَ « مَنْ » بمعنى « الذي » كانت اللاّمُ للتّأكيد دون القَسَم ؛ لِمَا نَذْكُرُهُ بَعْدُ .

وأمّا احتمالُ الكلامِ لأن تكونَ فيه جملتان كلتاهما مقسَمٌ عليها ، فالأُولى منهما قولُهُ تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ ، والأخرى المقسَمُ عليها قولُهُ: ﴿ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾ وذلك فيمَن جَعَلَ « مَنْ » شرطاً، ولم يجعلْهُ بمنزلة « الذي » ، وأنا أَذْكُرُ جميع ذلك فيما بَعْدُ إنْ شاءَ الله تعالى مُفَصَّلاً .

فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾، فقول سيبويهِ[١] فيه : إنّه بمعنى الذي ،كأنّه قال: للذي اشتراه ما له في الآخرة مِن خَلاقٍ ، فموضع « مَنْ » رفعٌ بالابتداء على قوله[٢]، وموضعُ « ما له في الآخرة مِن خَلاقٍ » رفعٌ على أنّهُ خبرُ الابتداء .

فأمَّا قولُ مَن زَعَمَ أنَّ « مَنْ » في قوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ جزاءٌ[٣] فَبَعيدٌ ؛ لأنّه إذا كان جزاءً فاللاّم في قوله: « لَمَنِ اشْتَرَاهُ » سببُ دُخول القَسَم ، كالتي في قوله: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾[٤] و﴿ لَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ ﴾[٥]، ونحوِ هذا ، فيقتضي ذلك قَسَماً،

---

(١) لم أقف على نص سيبويه في ذلك في مظانه ، مع أنه ذكر الآية مرتين في ١/٢٣٦ ـ ٢٣٧ ، وفي ١٤٨/٣.

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٨/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٣/١ .

(٣) وهو قول الفراء في معاني القرآن ٦٥/١ .

(٤) سورة البقرة : آية : ١٤٥ .

(٥) سورة الإسراء : آية : ٨٦ .

والقَسَمُ الذي يقتضيه قولُهُ : ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَـهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَـلاَقٍ ﴾ إذا حَمَلْتَ « مَنْ » على أنَّهُ جـزاءٌ ، لا يخلـو مـن أن يكـونَ (قولَـهُ « عَلِمـوا »[(١)]؛ لأن العلمَ والظَّنَّ قد يُقامان مُقامَ القَسَم ، أو يكونَ)[(٢)] مضمَراً بـين قولـه : « عَلِمُـوا » وقولِهِ : « لَمَن اشْتَرَاه » . ولا يجوزُ أن يكونَ المضمَرُ قبـل قولـه: « عَلِمُـوا » ؛ لأنَّ ذلك جوابُهُ « لَقَدْ عَلِمُـوا »، وليـس قولُـهُ : « لَقَـدْ عَلِمُـوا » جـزاءً يقتضـي شَـرطاً فتكونَ اللاَّمُ في « لَقَدْ » كالتي في قولِهِ: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ﴾[(٣)]، و﴿ لَئِنْ شِـئْنَا ﴾[(٤)]. فقد ثَبتَ أنَّهُ لا يخلو من أن يكونَ القَسَمُ قولُهُ: « عَلِمُوا » ، أو يكونَ مضمَـراً بـين قولِهِ: ﴿ عَلِمُوا ﴾ و﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾[(٥)] .

[٥٦/ب] / فبعيدٌ أنْ يكونَ « عَلِمُوا » قَسَماً ، وقولُهُ : « لَمَنِ اشْتَرَاهُ » جوابُهُ هنـا، وإنْ جاز أنْ يكونَ « عَلِمُوا » في غير هذا الموضع بمنزلة القَسَم ، ومُجَاباً بجوابـه ؛ لأنَّـه في هذا الموضع محلوفٌ مُقسَمٌ ، والمقسَمُ عليـه ومـا يكـونُ جوابـاً لقسَـمٍ لا تجـدُهُ قَسَماً ؛ لأنَّهُ يلزَمُ مِن هذا أن يَدخُلَ قَسَمٌ على قَسَـمٍ[(٦)]. ألا ترى أنَّكَ إذا جَعَلْـتَ « عَلِمُوا » قَسَماً مُجاباً بقوله: « لَمَـنِ اشْتَرَاهُ » في قـول مَـن جعـل الـلاَّمَ ابتـداءً ، وبقوله : « مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ » في قول مَن جعـل « مَـن » للجـزاء ، فقـد أدخَلْتَ قَسَماً على قَسَمٍ ؛ لأنَّ في أوَّلِ الكلام قَسَماً ، وهو المضمَرُ الجـالِبُ الـلاَّمَ

(١) أي : يكون القسم قوله « علموا » .
(٢) أي : القسم الذي تقتضيه الآية ، وما بين القوسين ساقط من (ص) .
(٣) سورة البقرة : آية : ١٤٥ .
(٤) سورة الإسراء : آية : ٨٦ .
(٥) في النسختين : « بين قوله : ﴿ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ » .
(٦) وهو لا يجوز عند سيبويه كما سيمر قريباً .

في « لَقَدْ » . فهذا هو القَسَمُ الأوَّلُ .

والثّاني هو الذي يَدخُلُ عليه هذا القَسم المضمَرُ الأوَّلُ ، وهو قولُهُ: « قَدْ عَلِمُوا » إذا أَجَبْتَهُ باللاّمِ في مَن جعلَه ابتداءً ، وبالنَّفْيِ في مَن جعَلَ « مَنْ » جزاءً ، ودُخُولُ القَسَم على القَسَم يَبْعُدُ عند سيبويهِ[١]، ولا يَسُوغُ . فَمِن أجلِ هذا بَعُدَ عنده أن يكونَ « عَلِمُوا » بمنزلة القَسَم ، وأن يُجابَ بجوابه .

قال الخليلُ وسيبويهِ[٢]: « لا يَقْوَى أن تقولَ : وحَقِّكَ وحَقِّ زَيدٍ لأفْعَلَنَّ ، والواوُ الآخِرَةُ واوُ قَسَمٍ ، لا يجوزُ إلاّ مُسْتَكْرَهاً[٣]؛ لأنَّهُ لا يجوزُ هذا في محلوفٍ عليه إلاّ أنْ تَضُمَّ الآخِرَ إلى الأوَّلِ ، وتَحلِفَ بهما على المحلوف عليه » . انتهى كلامُهُ .

قال أبو عليٍّ : ولهذا جَعَلَ هو والخليلُ الحرفَ في قوله تعالى : ﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى** ﴾[٤] للعطف دون القَسَم ، فلمَّا كان ذلك بعيداً عنده ، حَمَلَ اللاّمَ في قوله: « لَمَنِ اشْتَرَاهُ » على أنَّهَا لامُ ابتداءٍ دون قَسَمٍ ؛ لأنَّ هذه اللاّمَ قد تكونُ تأكيداً ، وقد تكون لغير القَسَمِ (أعني لامَ الابتداء)، فليست كاللاّمِ الأخرَى في أنها تقتضي قَسَماً لا محالةَ.

---

(١) انظر الكتاب ٥٠١/٣ ، والأصول ٤٣٦/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٥/٤ (مخطوط) ، والتعليقة ٩/٣ .

(٢) الكتاب ٥٠١/٣ .

(٣) قال السيرافي : « يعني بتأويلٍ ضعيفٍ ، بأن يُضمر للأول مقسمٌ عليه محذوفٌ يدلُّ عليه الثاني » . شرح الكتاب ٢٣٥/٤ (مخطوط) .

(٤) سورة الليل : الآيات : ١ - ٣ .

يدلُّكَ على ذلك قولُهم: « لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ »[1]. فلمَّا تأوَّلَهُ على هذا التَّأويل لم يلزَمْ على تأويله دُخُولُ قَسَمٍ على قَسَمٍ، لكن « مَنْ » في اللاَّم مع الجملة التي بعدها في موضع نصبٍ كالاستفهام في نحو: عَلِمْتُ أزَيدٌ في الدَّارِ أم عَمْرٌو . فبَعُدَ أن يكونَ « عَلِمُوا »[2] بمنزلة القَسَم في هذا الموضع ، وبَعُدَ أيضاً أن يكونَ القَسَم مضمَراً بين « عَلِمُوا » و « لَمَنِ اشْتَرَاهُ » ؛ لأنَّ « عَلِمُوا » يقتضي مفعولَيْهِ ، وإذا وقع قَسَمٌ بينه وبين مفعولَيْهِ لم يجب، وكان لَغْواً ،كما أنَّهُ في نحو قولِكَ : زَيدٌ وا للهِ مُنطَلِقٌ، وإنْ تَأْتِنِي وا للهِ آتِكَ[3] لغوٌ لا جوابَ له . والدَّليلُ على ذلك : أنَّهُ لا يخلو من ألاَّ يُجابَ القَسَمُ ـ كما لا يُجابُ إذا وقع حيث ذَكَرْنَا ـ أو أن يُجابَ، فلا يجوزُ أنْ يُجابَ ؛ لأنه إن أُجيبَ لَزِمَ اعتمادُ « عَلِمْتُ » عليه ، فصار القَسَمُ في موضع نصْبٍ ؛ لوقوعه في موقع مفعول « عَلِمْتُ » ، وذلك ممتنعٌ ؛ لأنَّ القَسَمَ لا يخلو من أن يكونَ مِن فعلٍ وفاعلٍ ، أو من ابتداء وخبرٍ ، فمُحَالٌ أنْ يَقَعَ الذي مِن فعلٍ وفاعلٍ بعد « عَلِمْتُ »؛ لأنَّ ذلك ليس ممَّا يَعمَلُ فيه « عَلِمْتُ »، ومُحالٌ أيضاً أن يقَعَ الذي مِن ابتداءٍ وخبرٍ؛ لأنَّهُ يصيرُ في موضع مفعولَيْهِ ، فيَخْرُجُ عن القَسَمِ.

ويمتنعُ أيضاً من وَجهٍ آخرَ ؛ وهو أنَّ القَسَمَ لا يكونُ مبنيّاً على « عَلِمْتُ » في موضع مفعولَيْهِ ؛ لأنَّكَ لو جَعَلْتَهُ في موضعِ مفعولَيْهِ لأخْرَجْتَهُ عمَّا وُضِعَ له ؛ لأنَّه إنَّما وُضِعَ لِيُؤَكِّدَ به غيرُهُ ، فلو جَعَلْتَهُ في موضعِ المفعولَين لأخْرَجْتَهُ عن أنْ يكونَ

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٠٢ .

(٢) في (ش) : « علمت » .

(٣) كلمة « آتك » ساقطة من (ص) .

تأكيداً لغيره ، ولجعلْتَهُ قائماً بنفسه . وجاز أنْ يُحتَزأَ به عن غيره ، ويُقتَصرَ عليه، كما يُقتَصرُ على غيره ممَّا يكونُ في موضع مفعولَيْهِ ، ولو جاز أن يكونَ في موضع « عَلِمْتُ » وبابهِ لَجَازَ أن يُوصَلَ به « الذي » ، ولَجَازَ أن تُوصَفَ به النّكرةُ، وهذا شنيعٌ ممتنعٌ .

فمعلومٌ إذاً أنَّ القَسَمَ بعد « عَلِمْتُ » لا يلزَمُ أن يكونَ له جوابٌ ، فإضمارُ القسَمِ بعد « عَلِمُوا » غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّهُ ليس يجوزُ أن يكونَ له جوابٌ يدلُّ عليه / [٥٧/أ] إذا حُذِفَ ،كما يدلُّ « لَيَفْعَلَنَّ » ونحوُهُ من الجواب على القَسَمِ إذا جاء محذوفاً . وهذا ممَّا يدلُّ على أنَّ « عَلِمْتُ » في قوله: عَلِمْتُ لَيَفْعَلَنَّ ، وما أنشَدَه من قوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي[(١)]

أُجْرِيَ مُجرَى القَسَم نفسِه ،كما ذهب إليه سيبويه[(٢)]، وليس على إرادة قَسَمٍ وإضمارِهِ بعده ، وكذلك « ظَنَنْتُ » في قوله: ظَنَنْتُ لَتَسْبِقَنَّني[(٣)].

فإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ له جوابٌ ، لم يَجُزْ حذفُهُ وإرادتُهُ ، فقد بَعُدَ أيضاً أن يكونَ القَسَمُ مضمَراً بعد « عَلِمْتُ » ، فلمَّا كان « عَلِمُوا » مُقْسَماً عليه في هذا

---

(١) صدر بيتٍ من الكامل للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣٠٨ ، وهو من معلقته ، وعجزه :

إنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيْشُ سِهَامُهَا

ورواية البيت في الديوان :

صَادَفْنَ مِنْهَا غِرةً فَأَصَبْنَهَا إنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيْشُ سِهَامُهَا

وانظر : الكتاب ٣/١١٠ ، والخزانة ٩/١٥٩ .

(٢) الكتاب ٣/١١٠ .

(٣) انظر الكتاب ٣/١١٠ .

الموضع، وكنتَ إذا جعَلْتَ « مَنْ » بغير معنى « الذي »، لَزِمَكَ أن يكونَ « عَلِمْتُ » قَسَماً يكونُ قولُهُ : ﴿ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ ﴾ جوابُهُ . إذاً بَطَلَ جوازُ كونه جواباً لغيره ، وكان دُخُولُ القَسَمِ على القَسَمِ غيرَ سائغٍ عند سيبويه[١]، حَمَلَ اللاَّمَ في « لَمَن » على أنَّهُ لامُ ابتداء، و« مَن » بمعنى «الذي » ؛ لئلاَّ يلزَمَ ما لا يَستجيزُهُ ويَستَحْسِنُهُ من دُخُولِ قَسَمٍ على قَسَمٍ ؛ لأنَّهُ لو جَعَلَ اللاَّمَ في « لَمَن » غيرَ ابتداء لَلَزِمَ أن يكونَ « عَلِمُوا » قَسَماً ، وجوابُهُ : ﴿ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾[٢]، وليس يَدخُلُ على تأويله قَسَمٌ على قَسَمٍ . فمذهب سيبويهِ في هذا هو الجَيِّدُ البَيِّنُ .

وإنْ شئتَ أجزْتَ الجزاء في : ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ ، فجَعَلْتَ اللاَّمَ غيرَ ابتداء، وجعَلْتَ « لَمَنْ » الجزاءَ ، لا بمعنى « الذي » ، وقلتَ: إنَّ « عَلِمْتُ » و « ظَنَنْتُ » وما أشبه ذلك أشياءُ أُقِيمَتْ مُقَامَ القَسَمِ ، وليست كالجُمَلِ المختصَّةِ بالقَسَم التي لا معنى لها غيرُهُ ، نحو قولكَ : « لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ » ، و « باللهِ لأقُومَنَّ » ، فليس يَدخُلُ على هذا قَسَمٌ على قَسَمٍ على الحقيقة ، إنَّما يَدخُلُ على شيءٍ أُقيمَ مُقَامَ القَسَمِ ، وأصلُهُ غيرُ ذلك ، وقلتَ : إنَّ إجازةَ ذلك ـ وإن لم يكن لسيبويه فيه نصٌّ ، بل كان نصُّهُ على خلافه ـ يُخَرَّجُ على ما أجازَهُ ، وهو أنَّهُ أنشَدَ[٣]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي

---

(١) انظر الكتاب ٥٠١/٣ ، والأصول ٤٣٦/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٥/٤ (مخطوط) ، والتعليقة ٩/٣ .

(٢) في (ص) : « ما له من خلاق » .

(٣) الكتاب ١١٠/٣ ، وقد سبق ذكره .

فحَمَلَ « عَلِمْتُ » في البيت على معنى اليمين فقال[١]: « كأنّه قال : والله لتأتِيَنَّ » . وقد دخلَت لامُ القَسَم على « قد عَلِمْتُ » كما ترى ، فمِن حيث كان غيرَ ملازِمٍ للقَسَمِ ، صَلُحَ أن يكونَ جواباً للقَسَم، ومِن حيث استُعمِلَ استعمالَ القَسَمِ ، صَلُحَ أن يكونَ له جوابٌ ،كما يكونُ للقَسَمِ، وساغ أن يكونَ النَّفْيُ جواباً له في الآية .

فمَن أجاز الجزاءَ فيها ، فهذا وجهُهُ وإجازتُهُ ، وقولُ سيبويه في هذا هو الوجهُ الواضحُ ، ولا أرى حَمْلَ الآية على القول الآخَرِ حتى أرى مجيئَهُ في نَثْرٍ غير شِعْرٍ .

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ[٢]: « ليس هذا موضعُ شَرْطٍ وجزاءٍ » ، فلم يأتِ عليه بدلالةٍ ، و لم يَقُلْ أمِنْ أجل المعنى يمتنعُ ذلك أم مِن جهةِ اللَّفظ . (فالقولُ في ذلك: أنَّ امتناعَهُ من جهة اللَّفظ)[٣]؛ لِمَا ذَكَرْتُهُ لَكَ ، فأمَّا مِن جهة المعنى فلا يمتنعُ[٤]؛ لأنَّ معنى « لَمَنِ اشْتَرَاهُ » إنْ قَدَّرْتَهُ جزاءً يكونُ: لَئِن اشتراه زَيدٌ أو عَمْرٌو أو إنسانٌ أو شيطانٌ ما له في الآخِرَةِ مِنْ خَلاَق ، وذلك غيرُ ممتنعٍ ، بل سائغٌ جائزٌ ، إلاَّ أنَّهُ قال[٥] في قوله ﷻ : ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيْثَاقَ النَّبِيِّيْنَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ** ﴾[٦] : (ما)

---

(١) الكتاب ٣/١١٠ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٧ .
(٣) ساقط من (ص) .
(٤) في (ص) : « فلا يسغ » .
(٥) أي الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٤٣٦ - ٤٣٧ .
(٦) سورة آل عمران : آية : ٨١ . وقد أعاد المصنف الحديث عنها حيث أفردها بمسألة خاصة في مكانها برقم [٤٣] .

ههنا على ضربَين : يَصلُحُ أن تكونَ للشَّرْطِ والجـزاء[1]، وهـو أجْـوَدُ الوجهَين ؛ لأنَّ الشَّرطَ يُوجبُ أنَّ كلَّ ما وقَعَ من أمرِ الرُّسُلِ فهذه طريقتُهُ .

قال أبو عليٍّ: فعلى هذا الاعتلال يَلزَمُهُ أن يكونَ الجزاءُ في قولِهِ : ﴿ **لَمَنِ اشْتَرَاهُ** ﴾ أجْوَدَ من جهة المعنى ؛ لأنَّ الشَّرطَ ينبغي أن يُوجبَ عنده أنَّ كـلَّ مَـنْ اشترى ما يَضُرُّهُ ولا ينفعُهُ مِن السِّحْرِ ومَا يُفرِّقُ به بـين المـرءِ وزَوجـهِ فمـا لـه في الآخرةِ مِنْ خَلاقٍ ،كما يُوجبُ أنَّ كلَّ ما أُوتِيَ الرَّسُولُ مِن كتـابٍ وحكمـةٍ ثُـمَّ جاءهم رسولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا معهم آمَنُوا به ، فيجبُ على هـذا الاعتـلال أن يكـونَ الجزاءُ حيث قال: إنَّهُ / ليس بموضع شَرطٍ وجـزاءٍ أَجْـوَدَ مـن جهـة المعنـى ؛ لأنَّ الذي لـه اختـار الجـزاءَ علـى الصِّلَـةِ في قولـه ﷻ : ﴿ **لَمَـا آتَيْتُكُـمْ مِـنْ كِتَـابٍ وَحِكْمَةٍ** ﴾ قائمٌ فيه وموجودٌ معه .		[٥٧/ب]

وقولُ الخليل وسيبويهِ[2] في هذه الآية (أعـني : ﴿ **لَمَـا آتَيْتُكُـمْ مِـنْ كِتَـابٍ وَحِكْمَةٍ** ﴾): إنَّهُ[3] بمعنى « الذي » ، ولا يتقدَّمُ الجزاءُ على هذا من حيـث ذهـبَ إليه أبو إسحاقَ ؛ لأنَّ الصِّلَةَ قد تدلُّ على العمومِ والكثرةِ وغـيرِ الواحـد المعيَّـنِ ، كما يدلُّ الجزاءُ عليه ،كما أَرَيْنَا في كثيرٍ من ذلك ، فليس لتأويلِ الجـزاءِ فيـه مـن

(١) فصَّل أبو عليٍّ هذا القول في كتابه الحجة ٦٤/٣ ، وفيه : « قال أبو عثمان فيما حكى عنه أبو يعلى ابن أبي زرعة : زعم سيبويه أن (ما) ههنا بمنزلة الذي ، ثم فسَّر تفسير الجزاء » ، وقـد ردَّ أبـو عليٍّ ذلك ، وفسَّر مُرَادَ سيبويه ، وانظـر التعليقـة ٢١٣/٢ . وقـد نسـب أبـو جعفـر النحـاس في إعـراب القرآن ٣٩١/١ هذا القولَ إلى الكسائي .

(٢) الكتاب ١٠٧/٣ .

(٣) أي (ما) .

هذا الوجه قوَّةٌ على قول[1] الخليل و سيبويهِ ، بل كلا القولَين جائزٌ في هذه الآيـة خاصَّةً، و كلاهما حَسَنٌ .

وأمَّا قولُهُ ﷻ : ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ فتَوَجُّهُ معنى الجزاءِ فيه على ما أَعْلَمْتُـكَ مِن جهة المعنى في الجواز ، وذَكَرْنَا ما في لفظِهِ .

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ[2] في نحـو: « وا لله لئـن جئْتَنِـي لأُكْرِمَنَّـكَ » و﴿ لَئِـنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا ﴾[3]: إنَّ اللاَّمَ الثَّانيةَ هي لامُ القَسَمِ في الحقيقة، فهو صحيحٌ ، وقـولُ سيبويه ، إلاَّ أنَّ اعتلالَـهُ هـو[4] في ذلـك بـأنَّكَ إذا قلـتَ : (وا لله لَئِنْ جِئتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ ، تَحلِفُ على فِعْلِكَ لا على فعـلِ غـيرِكَ، فاسـدٌ غـيرُ صحيحٍ ؛ وذلك أنَّه لو قال)[5]: وا لله لَئِنْ جئتَنِي لَيَقُومَنَّ زَيدٌ، ولَئِنْ قُمْتَ لَيَغْضَبَنَّ عَمْرٌو، لكان الذي يَعْتَمِدُ عليه القَسَمُ اللاَّمَ الثَّانيةَ ، مع أنَّ الحالفَ لم يحلِـفْ علـى فِعْلِ نفْسِهِ ، إنَّما حلَفَ على فعل غيرِهِ ، فهذا عندي وعندَ مَـنْ تأمَّلَـهُ أدنـى تـأمُّلٍ بَيِّنُ الفسادِ .

وبهذا أيضاً اعتـلَّ[6] في قولـه تعـالى : ﴿ وَإِذْ أَخَـذَ ا لله مِيْثَـاقَ النَّبِيِّيْـنَ لَمَـا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾[7] فقال[8]: « واللاَّمُ دَخَلَت في (ما) كما تدخُلُ في

---

(١) في (ص) : « قوة » .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٨٧/١ .
(٣) سورة الروم : آية : ٥٨ .
(٤) أي الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ١٨٧/١ .
(٥) ساقط من (ص) .
(٦) سورة آل عمران : آية : ٨١ . وفي نسخة (ص) « آتيناكم » وهو خطأ .
(٧) سورة آل عمرن : الآية : ٨١ .
(٨) أي الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٣٦/١ ـ ٤٣٧ .

(إنْ) الجزاء إذا كان في جوابها القَسَمُ ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾[١]، و﴿ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا ﴾[٢]، ثُمَّ قال : ﴿ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ ، فاللاَّمُ في (إنْ) دخلت مؤكِّدةً موطِّئةً للام القَسَمِ، ولامُ القَسَمِ هي اللاَّمُ التي لليمين ؛ لأنَّ قولَكَ : والله لَئِنْ جئتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ إنَّما حَلِفُكَ على فعلِكَ ، إلاَّ أنَّ الشَّرطَ مُعَلَّقٌ به ، فلذلك دخلَت اللاَّمُ على الشَّرط . فإذا كانت (ما) في معنى الجزاء فمَوضِعُهَا نَصْبٌ بقوله: ﴿آتَيْتُكُمْ﴾، والجزاءُ قولُهُ: ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ﴾ » . فهذا لفظُهُ على وجهِهِ . واعتلالُهُ في هذا الفصل بقوله: « حَلِفُكَ على فعلِكِ » ، مثلُ قوله في الآية الأخرى ، وفسادُهُ كفسادِهِ . أَوَلاَ ترى أنَّ قولَه: ﴿ لَيَقُولَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا ﴾[٣]، وعامَّةَ هذه الآيِ تدلُّ على فساد ما ذَكَرَهُ من هذا الاعتلال . ولكن ممَّا يدلُّ عندي أنَّ الاعتمادَ على اللاَّمِ الثَّانيةِ أو ما يقومُ مَقَامَهَا ممَّا يُتلَقَّى به القَسَمُ قولُ كُثَيِّرٍ[٤]:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيْزِ بِمِثْلِهَا ... وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذاً لاَ أُقِيْلُهَا

فلو كان الاعتمادُ على اللاَّمِ في « لَئِنْ » دون « لا » ، لوَجَبَ أن ينجزمَ الفعلُ

---

(١) سورة الإسراء : الآية : ٨٦ .

(٢) سورة الإسراء : الآية : ٨٨ .

(٣) سورة الروم : آية : ٥٨ .

(٤) ديوانه : ٣٠٥ ، من الطويل ، وانظر : الكتاب ١٥/٣ ، والمسائل البغداديات : ٢٣٦ ، وسر الصناعة ٣٩٧/١ ، والخزانة ٤٧٣/٨ . والمذكور في البيت هو عبد العزيز بن مروان (أمير مصر) ، وكان قد جعل لكُثَيِّر أن يتمنى عليه بعد أن مدحه ، فتمنى أن يجعله عاملاً مكان عامل له كان كاتباً، وكُثَيِّرٌ أُمِّيٌّ ، فاستجهله عبد العزيز وأبعده ، فقال هذا البيت ، ويقال : بل أعطاه جائزة استقلها فردَّها عليه ثم ندم . ويروى : « لا أُقيلها » أي : لا أُفيل رأيي فيها (تحصيل عين الذهب : ٣٨٩) .

بعد « لا » بالجزاء ، فلمَّا ارتفَعَ الفعلُ الذي هو « لا أُقِيلُهَا » ، عَلِمْتَ أنَّ معتَمَدَ اليمين إنَّما هو على اللاَّم الثَّانية في نحو هذا ، أو على ما أشبَهَ اللاَّمَ ، فمِن هنا يُعْلَمُ أنَّ اعتمادَ القسَم على الثَّانية لا من حيث ذَكَرَ[1].

ويدلُّ أيضاً على أنَّ اعتمادَ القَسَم على الفعل الثَّاني دون الأوَّل في نحو : ﴿ وَلِئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا ﴾[2]، و﴿ لَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِيْنَ أُوْتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا ﴾[3] وما أشبَهَ ذلك: أنَّه لا يخلو من أن يكونَ اعتمادُ القَسَمِ على الفعل الثَّاني أو على الفعل الأوَّل ، فالدَّليلُ على أنَّه على الثَّاني دون الأوَّلِ حذفُهُم اللاَّمَ الأُولى في نحو هذا . ألا ترى أنَّهُ لو كان اعتمادُ القَسَمِ عليها دون الثَّانية لم تُحذَفْ ،كما لم تُحذَف[4] الثَّانيةُ في موضعٍ . فممَّا جاءت فيه هذه اللاَّمُ الأُولى محذوفةً في التَّنزيل قولُهُ: ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا ﴾[5]،/ و﴿ إِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُوْنَنَّ ﴾[6]، وقال في موضعٍ آخَرَ: ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُوْنَ وَالَّذِيْنَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾[7]، ثمَّ قال : ﴿ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ﴾، فَيَدُلُّكَ حذفُهُم لها أنَّ الاعتمادَ على الثَّانية لا عليها . ومثلُ هذه الآيِ في حذف اللاَّمِ منها تارةً وإثباتُها أخرى من الشِّعْرِ ما أنشَدَهُ أبو زَيدٍ[8] لقَيسِ بنِ [٥٨/أ]

---

(١) انظر المسائل البغداديات : ٢٣٥ ـ ٢٣٦ وفيه النص بألفاظه .
(٢) سورة الروم : آية : ٥٨ .
(٣) سورة البقرة :آية : ١٤٥ .
(٤) في (ص) : « كما تحذف » .
(٥) سورة المائدة : آية : ٧٣ .
(٦) سورة الأعراف : آية : ٢٣ .
(٧) سورة الأحزاب : آية : ٦٠ .
(٨) النوادر : ٢٦٦ ، وفيه : « ويقال : هو لِعَمْرِو بنِ مِلْقَط » .

جِرْوَةَ الطَّائيّ[١] (جاهليّ) :

فَأَقْسَمْتُ لاَ أَحُلُّ إلاَّ بِصَهْوَةٍ　　حَرَامٍ عَلَيَّ رَمْلُهُ وَشَقَائِقُهْ

فَإنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ　　لأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ

فهذا مثلُ ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾[٢] .

ومثلُ ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُوْنَ ... لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ﴾[٣] ما أنشَدَهُ أبو زَيدٍ[٤] أيضاً لهذا الشَّاعرِ نفْسِهِ :

أَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٌ كَقَابِضٍ　　عَلَى الْمَاءِ لاَ يَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضُ

فَإِنَّ أَبَاهَا مُقْسِمٌ بِيَمِينِهِ　　لَئِنْ نَبَضَتْ كَفِّي وَإِنِّي لَنَابِضُ

ثُمَّ رَآنِي لأَكُونَنْ ذَبِيحَةً　　وَقَدْ كَثُرَتْ عِنْدَ الأَعَمِّ الْمَضَائِضُ

قال أبو زَيدٍ : الأَعَمُّ : الجماعَةُ .

---

(١) وهو مشهور بـ (عارق الطائيّ) لقوله في البيت الثاني « ذو أنا عارقه » ، ويقال له: الأجئيُّ لإقامته وأولاده بأجأ (أحد جبلَي طيِّئ وهما : أجأ وسَلمى)، وهو شاعرٌ جاهلي، وهو أحد خمسة نفر من ذوي الحجا والرأي من طيِّئ، وقد هجا عمرو بن هند لغارةٍ له على طيِّئ، فغزا عمروٌ طيئاً . انظر أخباره في ألقاب الشعراء : ٣٢٧ (ضمن نوادر المخطوطات) ، والأغاني ١٨٦/٢٢ ، والمزهر ٤٣٨/٢، والخزانة ٤٤٠/٧ .

والأبيات في شعر طيِّئ ٤١٦/٢ - ٤١٨ ، والحماسة ٣٦٥/٢ ـ ٣٦٦ ، وانظر شرحها للمرزوقي ١٧٤٢/٤ ، وسر الصناعة ٣٩٧/١ . وصهوة كل شيء : أعلاه ، والشقائق : جمع الشقيقة ، وهي: قطعة غليظة بين حبلَي رملٍ ، وهي مكرمة للنبات ، وذو: هي عند طيِّئ التي بمعنى (الذي) ، ولأنتحين : لأقصدنْ في مقالتك كسر العظم الذي صرتُ أعرقُهُ فينتزِعُ اللَّحمُ منه .

(٢) سورة المائدة : آية : ٧٣ . وفي نسخة (ص) : « وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا لَيَمَسَّنَّ » .

(٣) سورة الأحزاب : آية : ٦٠ .

(٤) النوادر : ٢٦٦ ، وهو في شعر طيِّئ ٤١٥/٢ . وقد سقط من (ص) الشطر الأول من البيت الثالث.

فإن قلتَ : ما يُنكِرُ أنْ يكونَ اعتمادُ القَسَمِ في نحو ذا على اللاّمِ الأُولى دون الثّانية ، إلاّ أنَّ اللاّمَ حُذِفَت ، كما حُذِفت من قولـه: ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا** ﴾[١] فلا يكون في حَذْفِهِم اللاّمَ مِن نحو[٢] هذا دلالةٌ على أنَّ اعتمادَ القَسَمِ على الفعل الثّاني ؟

قيل : هذا لا يجوزُ ؛ لأنَّ اللاّمَ في « لقد » إنّما جاز[٣] حذفُهَا لِطُولِ الكلام بما اعتَرَضَ بين القَسَمِ والمقسَمِ عليه، ولم يَطُلْ في هذه المواضعِ كلامٌ فيُستَجَازُ حذْفُهَا، كما استُجِيزَ حذفُهَا هناك ، فإنَّ هذه اللاّمَ بمنزلة « أنْ » في قولك: واللهِ أنْ لو فَعَلَ لَفَعَلْتُ[٤]، تُثبِتُهَا تارةً ، وتحذِفُهَا أخرى ، والقَسَمُ لا يَعتَمِدُ على هذه اللاّمِ ، كما لا يَعتَمِدُ على « أنْ » هذه . أنشَدَ سيبويهِ[٥]:

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

فالمعتَمِدُ عليه « أُقسِمُ » قولُهُ : « لَكَانَ » دون « أنْ » . ألا ترى أنّكَ تقولُ : لو جئتَ لجئتُ ، فتَحذِفُ « أنْ » كما تحذِفُ هذه اللاّمَ ، ولا تُثْبِتُهَا كما لا تُثْبِتُهَا، فمَجْرَى هذه اللاّمِ عندي مَجْرَى الزِّيادات التي إذا دخلت أكّدَتْ ، وإذا سَقَطَت لم يُخِلَّ سُقُوطُهَا بكلامٍ ، ولا أَخَلَّ بمعنًى مُرادٍ . إلاّ أنَّ زيادَتَها في القَسَمِ

---

(١) سورة الشمس : الآيتان : ٩ ـ ١٠ .في نسخة (ش) : « وخاب من دساها » .

(٢) في (ش) : « من غير هذا » .

(٣) في (ص) : « يستحسن » .

(٤) انظر الكتاب ١٠٧/٣ .

(٥) الكتاب ١٠٧/٣ ، والبيت من الطويل ، وهو للمسيّب بن علَس في أشعاره : ٣٥٨ (الصبح المنير) ، وانظر : شرح أبيات سيبويه ١٨٥/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٢٦ ، وشرح المفصل ٩٤/٩ .

دون غيره ، وقد يَخُصُّونَ بزيادةِ الحرفِ موضِعاً بعينه لا يُجاوِزُون به غيرَه ، وليس كذلك « أنْ » في : وا للهِ أنْ لو جئتَ ؛ لأنَّها زِيدَت في القَسَم ، كما زِيدَت هذه اللاَّمُ ، ثمَّ عُدِّيَ بها إلى غيرِه ، و لم يُقتَصَرْ بها عليه ، كما اقْتُصِرَ باللاَّمِ ، وذلك قولُهُم : لَمَّا أنْ جئتَ جئتُ ، وفي التَّنزيل : ﴿ **وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً** ﴾[1] .

قال أبو عليٍّ : وأمَّا قولُ أبي إسحاقَ[2] : « زَعَمَ بعضُ النَّحْوِيِّينَ أنَّ اللاَّمَ لَمَّا دخلت في أوَّلِ الكلام، أَشْبَهَت القَسَمَ، فأُجيبَت بجوابه، وهذا خطأٌ ؛ لأنَّ جوابَ القَسَمِ ليس يُشبهُ القَسَمَ » . ففي قوله : « وهذا خطأٌ ؛ لأنَّ جوابَ القَسَمِ ليس يُشبهُ القَسَمَ » إيهامُ أنَّ ما تَلْحَقُهُ هذه اللاَّمُ جَوابَ القَسَمِ ، وليس الأمرُ عندنا كذلك ؛ لأنَّ الجوابَ هو الفعلُ الثَّاني دون هذا. وقد قَدَّمَ ذلك في هذا الفصل فقال[3]: « الثَّانيةُ هي لامُ القَسَمِ في الحقيقة » ، إلاَّ أنَّ هذا كأنَّهُ اضطرابٌ وقَعَ في العبارة ، ألا ترى أنَّه ليس في أنَّ جوابَ القَسَمِ لا يُشبِهُ القَسَمَ ما يدلُّ على خطإِ هذا القولِ ؛ لأنَّ هذا القائلَ لم يَقُلْ : إنَّ جوابَ القَسَمِ يُشبِهُ القَسَمَ ، وليس عند أبي إسحاقَ ولا عند هذا القائلِ أنَّ هذه اللاَّمَ الأُولى دخلت على جوابِ قَسَمٍ ، بل قد اتَّفَقَا جميعاً أنَّ الأُولى ليست بجوابٍ ، وأنَّ الجوابَ هو الثَّانيةُ . وإنَّما اختلفا فيما هذا جوابُهُ ./ فأبو إسحاقَ ذهَبَ إلى أنَّ هذه اللاَّمَ [٥٨/ب]

---

(١) سورة العنكبوت : آية : ٣٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/١٨٧ .

(٣) انظر أول المسألة صفحة : ٣٩٣ ، وصفحة : ٤٠٥ .

(الثَّانيةَ جوابُ قَسَمٍ ، وهذا القائلُ ذهَبَ إلى أنَّ اللاَّمَ)[1] لَمَّا دخلَتْ على هذا الجزء الأوَّل من الكلام الذي هو « لَئِنْ »[2] أشبَهَ بدخول هذه اللاَّمِ عليه القَسَمَ ، فأُجيبَ بجوابه . وكونُ الجزاءِ الثَّاني من قولهم: « لَئِن جِئْتَنِي لأُكرِمَنَّكَ » جواباً على الجملة موضعُ وفاقٍ، وكونُ الجزاءِ الأوَّلِ غيرَ جوابٍ أيضاً موضِعُ وِفاقٍ بالنَّصِّ من قول أبي إسحاقَ، وبدلالةِ أنَّ هذا القائلَ إذا لم يُشَبِّهْهُ بالقَسَمِ حتى صار له جوابٌ ،كما يكونُ للقَسَمِ ، عُلِمَ أنَّها ليس بجوابٍ عنده ،كما أنَّ القَسَمَ ليس بجوابٍ عنده ، لكنَّهُ مُجَابٌ بجوابِ القَسَمِ ،كما كان القَسَمُ مجاباً عنده ، والذي كان يجبُ أنْ يُخطِّئَ فيه هذا القائلَ ويُفسِدَهُ من قوله تشبيهُهُ الجزاءَ الأوَّلَ بالقَسَمِ ؛ إنْ كان ذلك عنده خطأً ؛ لأنَّهُ إذا أفسَدَ ذلك ولم يكن له وجهٌ ثالثٌ ولا قِسْمَةٌ ثانيةٌ في أنَّ الجزاءَ الثَّانيَ جوابُ القَسَمِ كما قاله ، أو في أنَّ الجزاءَ الأوَّلَ لَمَّا دَخلَت عليه اللاَّمُ أشبَهَ القَسَمَ فأُجيبَ بجوابه ، صحَّ قولُهُ ، وثبَتَ فسادُ خِلافِهِ .

وأمَّا إذا قال في إفساد ذلك وتخطئتِهِ : إنَّ جوابَ القَسَمِ ليس يُشبِهُ القَسَمَ، لم يَفسُدْ به قَولُ هذا القائل ؛ إذ لم يَقُلْ : إنَّ هذا الجزاءَ الأوَّلَ جوابُ قَسَمٍ ، وكيفَ يُظَنُّ به هذا وهو قد جعله بمنزلة القَسَمِ حتى أُجيبَ بجوابه ، فلا يُظَنُّ بهذا القائلِ مع هذا أنَّ ذلك جوابُ قَسَمٍ عنده ،كما لا يُظَنُّ أنَّ ما أشبَهَ ذلك وقَامَ مَقَامَهُ من القَسَمِ جوابُ قَسَمٍ .

---

(١) ساقطٌ من (ص) .
(٢) من قوله تعالى : ﴿ لَئِن جِئْتَهُم بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الروم : ٥٨ .

والذي يجبُ أن يُفسَدَ ـ إنْ كان فاسداً ـ موضِعُ الخلاف ؛ وهو ما الفعلُ الثّاني جوابُهُ ، وما ادَّعَاه القائلُ من مشابهةِ الجزاءِ الأوَّلِ للقَسَمِ حتّى أُجيبَ بجوابِهِ ، فصار الثّاني جواباً له ،كما يكونُ جواباً للقَسَمِ .

قال أبو عليّ : والدَّليلُ عندي على فساد هذا التّشبيه الذي ادَّعاه القائلُ في الجزاء الأوَّل لَمَّا دخلت عليه اللاّمُ بالقَسَم حتّى أُجيبَ بجوابه: أنّهُ لا يخلو من أنْ يكونَ من جهة اللّفظ أو من جهةِ المعنى ، فلا يجوزُ أن يكونَ من جهةِ اللّفظِ؛ لأنَّ لفظَ الشّيءِ من القَسَم لا يكونُ باللاّم ولا بالحروف ، إنَّما يكونُ بالجمل كما ذَكَرْنَا ، والحروفُ لا تُشبِهُ الجُمَلَ ، ولا يجوزُ أيضاً أنْ يكونَ من جهة المعنى ؛ لأنَّ هذه اللاّمَ لم تدخُلْ على المقسَمِ به في المعنى ، لكنّها قد تدخُلُ على ما له تعلُّقٌ بما يتعلّقُ بالمقسَمِ عليه ، وقد لا تدخُلُ . ألا ترى أنّها تدخُلُ على الشَّرْطِ وليس بمقسَمٍ به ، كما أنَّ « لَعَمْرُكَ » مقسَمٌ به ، والشَّرطُ يتعلّقُ بالجزاء الذي يدلُّ عليه « لَيفْعَلَنَّ » في قولكَ : لَئِنْ فَعَلَ لَيَفْعَلَنَّ ؛ (لأنَّ تقديرَ ذلك : لَيَفْعَلَنَّ)[1] إنْ فَعَلَ، فيُستَغْنَى عن ذِكْرِ جزاءِ الشَّرْطِ بـ « لَيَفْعَلَنَّ » ، فـ « لَئِنْ فَعَلَ » متعلّقٌ بما يدلُّ عليه « لَيَفْعَلَنَّ » ، فليس له إذاً شَبَهٌ بالقَسَمِ فيُجابُ[2].

فإن قالَ قائلٌ: ما يُنكِرُ أن يكونَ قد شَبَّهَ الشَّرْطَ بالقَسَم من جهة التّوكيد ، وذلك أنَّ هذا الحرفَ حرفُ توكيدٍ ، (كما أنَّ القَسَمَ توكيدٌ)[3] ، فمِن حيثُ

---

(١) ساقطٌ من (ص) .
(٢) في (ص) : « فيلزم » .
(٣) ساقطٌ من (ش) .

اجتَمَعَا في التّوكيدِ لَزِمَ أنْ يكونَ له جوابٌ ،كما كان للقَسَمِ جوابٌ ؟

قيلَ له : لا يصحُّ هذا ؛ وذلك أنَّ القَسَمَ لا يخلو إذا أُجيبَ من أن يكونَ أجيبَ لأنَّهُ توكيدٌ ،كما أنَّ هذه اللاّمَ توكيدٌ ، أو يكونَ أُجيبَ لأنّها جملةٌ أُريدَ بها توكيدُ ما بعدها . فلو أُجيبَ لكونه توكيداً دون كونه جملةً ، لوَجَبَ أنْ يُجَابَ كلُّ حرفٍ للتّوكيد ، فلمَّا لم يُجَبْ كلُّ حرفٍ للتّوكيد ، وأُجيبَ القَسَمُ، عُلِمَ أنَّهُ لم يُجَبْ لكونه للتّوكيد مُعَرًّى من كونه جملةً . فالتّوكيدُ لا يَلزَمُ إذاً أن يكونَ له جوابٌ ،كما كان للقَسَم ، وإذا لم يلزَمْ أن يكونَ للتّوكيدِ جوابٌ ، ولا كان لهذا الجزاء الأوَّلِ من قولهم : « لَئِنْ جِئْتَنِي لأَفْعَلَنَّ » مشابَهَةٌ بالقَسَم في لفظٍ ولا معنًى، / ثبتَ أنَّ قولَ القائلِ : إنَّ اللاّمَ لَمَّا دخلَتْ في أوَّلِ الكلام أشْبَهَ القَسَمَ فاسدٌ ، وإذا فَسَدَ أن يكونَ جواباً لهذا الذي ذَكَرَهُ لشبهِهِ بالقَسَمِ ، ثَبَتَ أنّهُ جوابٌ للقَسَمِ . [٥٩/أ]

وشيءٌ آخَرُ يُفسِدُ قولَ هذا القائلِ وهو: أنَّ « لأَفْعَلَنَّ » من قولهم: لَئِنْ جِئْتَنِي لأَفْعَلَنَّ ، لو كان جواباً لـ « لَئِنْ » لِشَبَهِهِ بالقَسَمِ لدُخُولِ اللاّمِ عليه لَلَزِمَ ألاَّ يُجابَ إذا لم تدخلِ اللاّمُ عليه ، وذلك نحو قوله تعالى ذِكْرُهُ : ﴿ **وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾[1] . ألا ترى أنَّ « لَيَمَسَّنَّ » قد دخلَهُ ما يتلقّى القَسَمَ مع اختزال اللام مِن « لَئِنْ » وحذفِهَا ، فلو كان باللاّمِ أشبَهَ القَسَمَ فأُجيبَ بجوابِهِ ، لَوَجَبَ ألاّ يُجابَ إذا حُذِفَت اللاّمُ ، فلمَّا كان حذفُ اللاّمِ هنا

(١) سورة المائدة : آية : ٧٣ .

كإثباتها في ذلك ، عُلِمَ أنَّ هذا لا تَعَلُّقَ له باللامِ ، وإنَّما تَعَلُّقُهُ بالقَسَم كما يَقُولُ.

فإن قال قائلٌ : ما تنكِرُ أن تكونَ اللاَّمُ مضمَرَةً ،كما يُضمَرُ القَسَمُ في نحو: با للهِ لأفْعَلَنَّ ، وكما ألْزَمُوا الحذفَ خبرَ الابتداء منه ، فأُجيبَتْ مُضمَرَةً ،كما تُجابُ مُظهَرَةً ،كما أنَّ القَسَمَ يُجابُ مُضمَراً ،كما يُجابُ مُظهَراً ؟

قيل : إنَّ إضمارَ الحروف على الجملة ضعيفٌ ، وليس في القوَّةِ كإضمارِ الأفعال،وقد جاء مع ذلك شيءٌ منه مضمَراً،وذلك ما كان عليه منها دَلالةٌ عاملةً كانت أو غيرَ عاملةٍ ، فمِنَ العاملة حرفُ الجرِّ في القَسَمِ ، والجزْمُ في :

... ... **يَبْكِ مَنْ بَكَى**[1]

وغيرُ العاملة نحو ما يُتَلَقَّى به القَسَمُ في نحو قولكَ : وا للهِ أفعَلُ ، وكلُّ هذا جاء لأنَّ على إضماره دَلالةً تقومُ مَقامَ إظهاره، ألا ترى أنَّ الجرَّ في القسَم[2] والجزمَ في الفعل يَدُلاَّنِ على الجارِّ والجازمِ ، وأنَّ خُلُوَّ الفعل في قوله[3]:

---

(١) جزء بيتٍ من الطويل ، لمتمِّم بن نُوَيرَةَ في ديوانه : ٨٤ ، وتمامه :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمُشِي   لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَو يَبْكِ مَنْ بَكَى

وانظر : الكتاب ٨/٣ - ٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٩٨/٢ ، والمقتضب ١٣٠/٢ ، والأصول ١٥٧/٢، ١٧٤، وسر الصناعة ٣٩١/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٥١/٢، والإنصاف ٥٣٢/٢ ، والخزانة ١٢/٩ . والبعوضة : ماءة في حمى فيد، وعن الأصمعي: رملة في أرض طيِّئ ، والقولان متقاربان ؛ لأنَّ فيد شرقي سلمى، وسلمى: أحد جبال طيئ . (معجم ما استعجم ٢٦١/١) وفي ذلك المكان قُتِلَ أخوه مالك بن نويرة وجماعة من قومه .

(٢) في (ش) : « الاسم » .

(٣) من البسيط ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢٢٧/١ ، وينسب البيت مع قصيدته إلى مالك بن خالد الخناعي ، انظر شرح أشعار الهذليين ٤٣٩/٢، وإلى أمية بن أبي عائذ الهذلي، كما في الكتاب ٤٩٧/٤، وقيل لغيرهم ، انظر تفاصيل ذلك في : شرح أشعار الهذليين ١٣٩٨/٣ .، والخزانة ١٧٨/٥ - ١٧٩ . والرواية في أشعار الهذليين :

تَا للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ   بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

من اللاّم وإحدى النّونَين ، أواللاّمِ وحدَها يَدُلُّ على أنَّ « لا » مُرَادَةٌ ؛ لأنّهُ خبرٌ، والخبرُ لا يخلو من أن يكونَ نفياً أو إيجاباً ، فلو كان إيجاباً لَزِمَهُ ما ذَكَرْنَا في جواب القَسَمِ . فلمّا لم يلزَمْهُ ذلك ، عُلِمَ أنّهُ نَفيٌ ، وإذا كان نَفْياً كان « لا » مُرَاداً ، وليس على اللاّمِ في قولهم : « لَئِنْ فَعَلْتَ لأَفْعَلَنَّ »[1]، دليلٌ من نحو ما ذَكَرْنَا يدلُّ عليها إذا حُذِفَت ،كما يدلُّ ما ذَكَرْنَا على ما حُذِفَ من الحروف . ألا ترى أنّهَا ليست بعاملةٍ يَدُلُّ عمَلُهَا عليها ، ولا هي جوابُ قَسَمٍ فيكونُ كالبيت الذي ذَكَرْنَا . فإذا كان ذلك كذلك ، لم يَجُزْ إضمارُها كإضمار القَسَمِ؛ لأنَّ القَسَمَ إذا أضمِرَ ، دَلَّ المبتدأُ منه على خبره[2]، والمتعلِّقُ بالجملة على سائرها، وليست هذه اللاّمُ كذلك .

فإن قال قائلٌ : إذا كانت الحروفُ عليها من الدَّلالة إذا أُضمِرَت مثل ما في الأفعال إذا أُضمِرَت ، فهلاَّ كَثُرَ إضمارُهَا وساغَ ،كإضمار الفعل ؟

- يَا مَيُّ لاَ يُعْجِزُ الأَيَّامَ ذُوْ حَيَدٍ

ولا شاهد في هذه الرواية . والشاهد في : المقتضب ٣٢٣/٢ ، والأصول ٤٣٠/١ ، وكتاب الشعر ٥٤/١، وأمالي ابن الشجري ١٤٠/٢ ، والخزانة ٩٥/١٠ .

وحِيَدٌ : جمع حَيْدة كحِيَض وحَيضة ، ويروى « حَيَد » : وهو اعوجاجٌ يكون في قرن الوعل (وهو التيس الجبلي، وأنثاه: أرويَّة ، وربما قالوا: وعِلَة). المشمخرُّ : الجبل الشامخ العالي . الظَّيَّانُ : شجر الياسمين، والآسُ : الرَّيحان ، وقيل: هو أثر النحل إذا مرت فسقط منها بعض نقط من العسل . الخزانة ١٧٧/٥ ـ ١٧٨ .

(١) انظر الكتاب ١٠٧/٣ .

(٢) في (ص) : « غيره » .

قيلَ : لا يجوزُ أن يكونَ مَساغُهَا في الإضمار كمَسَاغِ الأفعال؛ لأنَّ الأفعالَ يَجتَمِعُ إلى دلالةِ ما يَعمَلُ فيها عليها إذا أُضمِرَت دَلالةُ الأحوالِ أيضاً عليها ، وليست الحروفُ كذلك ، ألا ترى أنَّ الأحوالَ لا تدلُّ على الحروف ،كما تدلُّ على الأفعال ، فلا يجب إذاً أنْ تكونَ مثلَهَا[1]، وأيضاً فإنَّهَا أكثَرُ من الحروف ، فيجبُ أنْ يكونَ الاتِّساعُ فيها أكثَرَ من الحروف ؛ لكَثْرَتِهَا وزيادَتِهَا على الحروف . وقد ذَكَرْنَا طَرَفاً من ذلك فيما سَلَفَ من هذا الكتاب[2] .

قال أبو عليٍّ : فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ[3]: « ولكنَّ اللاَّمَ الأُولى دَخَلَت إعلاماً أنَّ الجملةَ بِكَمَالها معقودةٌ بالقَسَمِ ؛ لأنَّ الجزاءَ وإنْ كان المقْسَمَ عليه ، فقد صار للشَّرطِ فيه حظٌّ ، فلذلك (دخلت اللاَّمُ)[4] » .

[٥٩/ب] وقالَ[5] فيما كَتَبْنَا / من كلامه في قوله : ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ** ﴾[6] في هذه اللاَّمِ : « إنَّهَا دخلت على أنَّها مؤكِّدَةٌ مُوَطِّئَةٌ لِلاَمِ القَسَمِ، ولامُ القَسَمِ هي اللاَّمُ التي لليمين » .

وقالَ[7] في قوله تعالى : ﴿ **لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ** ﴾[8] : « هذه

---

(١) في (ص) : « منها » .
(٢) سبق لأبي علي حديثٌ عن الاتساع في المسألة [٢٣] .
(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٧ .
(٤) ساقط من (ش) .
(٥) أي الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٤٣٧ .
(٦) سورة آل عمران : آية : ٨١ .
(٧) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٥ .
(٨) سورة الأعراف : آية : ١٨ .

اللاّمُ لامُ القَسَمِ تَدخُلُ تَوطِئَةً للأمر في قوله: ﴿ لأَمْلأَنَّ ﴾، والكلامُ بمعنى الشَّرْطِ والجزاءِ ،كأنَّه قالَ : مَنْ تَبِعَكَ أُعَذِّبُهُ ، فَدَخَلَت اللاّمُ للمبالغة والتَّوكيدِ ، فلامُ « لأملأَنَّ » هي لامُ القَسَمِ ، ولامُ ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ ﴾ توطِئَةٌ لها ، يجوزُ في الكلام : واللهِ مَنْ جاءَكَ لأضْرِبَنَّهُ ، ولا يجوزُ حذْفُ لامِ (لأضْرِبَنَّهُ) » .

فقد قال في موضعٍ : « إنَّهَا دخَلَت لتَعْلَمَ أنَّ الجملةَ بكَمَالِهَا معقودةٌ بالقَسَمِ » ، وفي موضِعَين آخَرَين : « إنَّهَا دخَلَت مُوَطِّئَةً للقَسَم » .

وقولُهُ : (إنَّها مُوطِّئةٌ للام القَسَم)[1] أبْعَدُ من قوله: إنَّهَا دخلت لِتَعْلَمَ انعقادَ الجملة بالقَسَم ؛ وذلك أنَّ ما كان تَوطِئَةً لشيءٍ ، فحكمُهُ أن يكونَ قبلَه ؛ ليكوَن مُوطِّئاً لِمَا يجيءُ بَعْدُ ، ومُسَهِّلاً له ، ومُؤْنِساً به . فأمَّا إذا كان المُوَطِّئ بعد المُوَطَّأ له فبَعِيدٌ ، وعلى عكس ما يجبُ أنْ يكونَ ، وحكمُ المقيسِ عليه عنده أنْ يكونَ قبلَ ما دخلَت هذه اللاّمُ عليه ، وهو أنْ يدُلَّكَ على أنَّ ذلك كذلك عنده تمثيلاً به في هذه الفصول التي كتبناها من كلامه . وتقديرُ التَّقديم في هذا أيضاً مذهبُ سيبويه .

فأمَّا قولُهُ[2]: « هذه الجملةُ معقودَةٌ بالقَسَم » ، فحقيقةُ ذلك عندي أنَّ المعقودَ بالقَسَم في قولكَ : لَئِنْ أتَيْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ ، إنَّما هو « لأُكْرِمَنَّكَ » ، وليس قولُكَ : « لَئِنْ أتَيْتَنِي » بمنعقِدٍ بالقسَم انعقادَ « لأُكْرِمَنَّكَ » ، لكنَّ الشَّرطَ كالاستثناء من هذه الجملة[3] المعقودة بالقَسَمِ ،كأنّه أراد أنْ يُقسِمَ على إثباتِ[4]

---

(١) الجملة ساقطة من نسخة (ش) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٧ .

(٣) في (ص) : « الأشياء » .

أنْ يُكرِمَكَ ، ثمَّ بَدَا له إرادةُ ذلك ، ثمَّ علَّق إكرامَه إيَّاهُ بإتيانِهِ له ، فصار التَّقديرُ: والله لأُكْرِمَنَّكَ إنْ أَتيْتَنِي ؛ (أي : إنْ أَتيْتَنِي)[١] أُكْرِمُكَ ، فاسْتَغْنَى عن ذِكْرِ الجوابِ لتقديرِ تَقْديمِ ما يَدُلُّ عليه ، فـ « لِئَن أَتيْتَنِي » متَّصِلٌ بما يدلُّ عليه « لأُكْرِمَنَّكَ » من الجواب هذا الاتِّصالَ .

والقولُ عندي في هذه اللاّمِ ما قدَّمْتُهُ من أنَّهَا زِيدَتْ للتَّوكيد ،كسائر ما يُزَادُ له ، ألا ترى أنَّهُ لو كان دخولُها لتُؤذِنَ بهذا الاتِّصال والانعقادِ لَوَجَبَ ألاَّ تُحذَفَ ،كما لا يُحذَفُ ما يعتَمِدُ عليه القَسَمُ . فهذه زيادةٌ إلاَّ أنَّهَا زيادةٌ خُصَّ بها هذا الموضعُ ،كما خُصَّ النَّفيُ بـ « إنْ » في قولهم: ما إنْ ، ولا يُنكَرُ أن تلزَمَ زيادةٌ موضعاً تُقصَرُ عليه .

* * *

---

(٤) في (ش) : « البنات » .

(١) الجملة ساقطة من (ص) .

المسألة الخامسة والعشرون

قال[1] في قوله ﷻ : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ ﴾ [البقرة: ١١٥] :

« (ثَمَّ) موضِعُهُ نَصْبٌ ولكنَّهُ مبنيٌّ على الفتح، لا يجوز [أن تقولَ][2]: ثَمًّا زَيدٌ ، و إنَّما يُبنى على الفتح لالتقاء السَّاكنَين ، و(ثَمَّ) في المكان إشارةٌ بمنزلة: هُنَا زَيدٌ ، فإذا أَرَدْتَ المكان القريبَ قلْتَ: هنا زَيدٌ ، وإنْ أرَدْتَ المكانَ المتَرَاخِيَ عنكَ قلْتَ: ثَمَّ زَيدٌ ، وهناكَ زَيدٌ ، وإنَّما مُنِعَتْ (ثَمَّ) الإعرابَ لإبهامها . ولا أَعْلَمُ أحداً شَرَحَ (ثَمَّ) هذا الشَّرْحَ ؛ لأنَّ هذا غيرُ موجودٍ في كُتُبِهِم » .

قال أبو عليٍّ :

[الأسماء من حيث الإعراب والبناء]

الأسماءُ تَنقَسِمُ في الإعراب والبِنَاء على ضَرْبَين : مُعرَبٍ ومبنيٍّ .

والمعرَبُ على ضَرْبَين : مُنْصَرِفٍ وغيرِ مُنْصَرِفٍ ، فغيرُ المنصَرِفِ : ما شابَهَ الفِعْلَ من وجْهَين، والمنْصَرِفُ منهما : ما كان بخلافِهِ .

والمبنيُّ: على ضَرْبَين : مبنيٌّ على حركةٍ ، ومبنيٌّ على سُكُونٍ . والمبنيُّ منها على الحركة على ضَرْبَين :

أحدهما : ما يكونُ بنَاؤُهُ على الحركةِ ؛ لِتَمَكُّنِهِ قبلَ حالِهِ المفضِيَةِ بهِ إلى بنَائِهِ ، وذلك نحو: مِنْ عَلُ[3]، و يا حَكَمُ ، وأَوَّلُ ، وما أشبَهَ ذلك .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٩٧ .

(٢) تكملة من معاني القرآن وإعرابه ١/١٩٧ ليستقيم الكلام .

(٣) في (ش) : « من ، وعلّ » . وهي من قول الشاعر :

إذَا وَرَدَت أصْدَرْتُهَا ثمَّ إنَّهَا ... تَثُوبُ فَتَأتي مِنْ تُحَيْتُ ومِنْ عَلُ

وانظر ما تقدم صفحة : ٣٢٢ .

[٦٠/أ] والآخَرُ: ما يكونُ بنَاؤُهُ على / الحركة لالتقاء السَّاكِنَين نحو: كَيْفَ ، وأَيْنَ، وأَيَّانَ ، وثَمَّ ، وأُولاَءِ ، وحَذَارِ ، وبَدَارِ ، ومُنْذُ . وحركَةُ ذلك تنقسِمُ إلى الحركات الثَّلاثِ؛ فأمَّا المبنيُّ على السُّكُون فنحو: « كَمْ » ، و « مُذْ » ، و « إِذْ » ، وكلُّ هذه الأسماءِ المبنيَّةِ على اختلافها فالعلَّةُ الموجبَةُ لبنائها إنَّما هي مشابَهَتُهَا للحروفَ ومضارَعَتُهَا لها ، و لذلك بُنِيَ (هذا الاسمُ أيضاً لا لإبهامٍ ؛ ألا ترى أنَّ بناءَه لا يخلو من أنْ يكونَ للإبهام ، أو)[1] للإشارة ، أو لتضمُّنِ معنى الحرف ، فمَنْعُ إعرابِهَا وبنائِهَا للإبهام غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ الإبهامَ لا يُوجِبُ البناءَ ، ألا ترى أنَّ قولَنَا : « شيءٌ » من أَعَمِّ ما يُتَكَلَّمُ به وأَبْهَمِهِ ، وهو مُعْرَبٌ غيرُ مبنيٍّ ، و « مَكَان » أَبْهَمُ من قولنا: ثَمَّ ، وكذلك « مَوضِعٌ » ؛ لأنهما يقعَان على المواضع الدَّانِيَةِ والقاصِيَةِ، فكلُّ ذلك مبهَمٌ ، وهي مع إبهامها مُعْرَبَةٌ ، وكذلك الإشارَةُ ، لا يجوزُ البناءُ لها ومَنْعُ الإعرابِ من أجلها ؛ لأنَّ جميعَ الألفاظ مُعْرَبِهَا ومبنيِّهَا لا يخلو من أنْ يكونَ مُشَاراً بها إلى المعارف ، فالإشارةُ لا تُوجِبُ البناءَ ،كما لا يُوجِبُهُ الإبهامُ، وإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ بناؤُهُ لواحِدٍ من هَذَين ، ثَبَتَ أنَّهُ لتضَمُّنِهَا معنى الحرف؛ لأنَّ ذلك معنًى مانعٌ للإعرابِ ، مُوجِبٌ للبناء . ألا ترى أنَّ « كَمْ » و « كيفَ » و « أينَ » ونحوَ ذلك مبنيَّةٌ متضمِّنَةٌ لمعنى الحرفِ ، وأنَّ الحرفَ مختَزَلٌ معهُنَّ لتَضَمُّنِ الاسم له ، فكذلك هذا الاسمُ ، لَمَّا كانَ معرفَةً ، وكان حُكْمُ التَّعريفِ أن يكونَ بحرفٍ ، و لم يُذْكَرْ هنا لِمَا ذَكَرْتُ لكَ ، بُنِيَ و لم يُعْرَبْ ؛ لتضَمُّنِهِ معنى الحرف الذي به يكونُ التَّعريفُ والعَهدُ . ألا ترى أنَّ « ثَمَّ » لا تُستَعْمَلُ إلاَّ في مكانٍ معهودٍ معروفٍ لِمُخاطَبِكَ ، فإنْ لم تَعْرِفْهُ لم تُعَبِّرْ عنه بذلك .

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

فإن أرادَ بقولِهِ : « مُنِعَتْ (ثَمَّ) الإعرابَ لإبهامها » هذا ، ففاسِدٌ، ولم يكن ما ذكَرَهُ شَرْحاً له ، ولا إخباراً بالعلَّة التي تُوجبُ بناءَهَ ، وإنْ أرادَ بالإبهام فيه أنَّهُ كالحرف في أنَّهُ لا يَثْبُتُ لشيءٍ بعينِهِ ، إنَّما يكونُ لِمَا يَقْصِدُهُ المتكلِّمُ من الأماكن ويُريدُهُ ،كما أنَّ الحرفَ لا يكونُ لشيءٍ بعينِهِ ، إنَّما يكونُ لِمَا بعدَهُ ــ ألا ترى أنَّ « في » لا يختصُّ لوعاءٍ بعينِهِ[1]، إنَّما يكونُ لِمَا عُلِّقَ به من الأسماء وأُضيفَ إليه ، وكذلك « مِن » و « إلى » وما أشبه ذلك ـ فهذه استعارةُ لَفْظٍ لِمُنَاسَبَةٍ بينه وبين الحرف ، وليس بذِكْرٍ للعلَّةِ الموجِبَةِ للبِنَاءِ ، ولا شَرْحٍ للمعنى المانع للإعراب . والنَّاظرُ في ذلك والمتأمِّلُ له أنْ يقولَ : « مكان » أيضاً ليس لموضِعٍ بعينِهِ ، ولا مستقَرٌّ متميِّزٍ من غيره ممَّا أشبَهَهُ ، فإذا أَوْجَبَ هذا المعنى البِنَاءَ في « ثَمَّ » لمشَابَهَتِهِ الحرفَ من طريق الإبهامِ[2]، وعَدَمُ التَّخصيص فيه كعدَمِهِ في الحرف وامتناعِهَا من التَّخصيص ، لَزِمَ أن يُوجبَهُ في « مكان » وما أشبَهَهُ ممَّا هو في الإبهام مثلُهُ ، بل أشَدُّ منه . ألا ترى أنَّ « ثَمَّ » يقَعُ على المكان المتراخي دون المتداني ، و « مكان » يعُمُّ الأمرَين ، فيقول المتأمِّلُ لذلك : فهذا المعنى في « مكان » ونحوِهِ من المبهَمَة غيرِ المختصَّةِ أولى وأَوْجَبُ ، فتحقيقُ العلَّةِ في هذا وشَرْحُهُ هو ما ذَكَرْنَا في بنائِهِ من تضَمُّنِهِ معنى الحرفِ ، دون ما ذَكَرَه من الإبهام المؤدِّي إلى الفَسَادِ والإلباسِ .

* * *

---

(١) في (ص) : « ألا ترى أنه لا يخفى شيئاً بعينه » . .

(٢) في (ص) بياضٌ مكان قوله : « من طريق الإبهام » .

المسألة السَّادسة والعشرون

قال[1] في قوله ﷻ: ﴿ أَيْنَمَا تَكُوْنُوا يَأْتِ بِكُمُ اللهُ جَمِيْعاً ﴾ [البقرة: ١٤٨] :
« (أَيْنَمَا) تَجْزِمُ ما بعدها ، لأنها إذا وُصِلَتْ بـ « ما » جَزَمَتْ ما بعدها ، وكان الكلامُ شَرْطاً ، وكان الجوابُ جزماً كالشَّرْطِ » .

قال أبو عليٍّ :

لا فائدةَ تحت قولِهِ في « أينما » : « إنَّهَا إذا وُصِلَت بـ « ما » جَزَمَتْ ما بعدها » ؛ لأنَّهَا تَجزمُ ما بعدها في الشَّرْطِ والجزاءِ وُصِلَتْ بـ « ما » أو لم تُوصَلْ بها ، فقولُهُ / إذاً لا فائدَةَ تحتَهُ ، كما لا فائدَةَ في قول القائِلِ: الفعلُ يَرْفَعُ الفاعلَ [٦٠/ب] إذا كان ماضياً؛ لأنَّ الفعلَ يرفعُ الفاعلُ بعده ماضياً كان أو آتياً أو حاضراً، كما أنَّ « أينَ » تجزِمُ الفعلَ في الجزاء موصولةً كانت بـ « ما » أو غيرَ موصولةٍ بها .

فإن قلتَ : ما ينكِرُ أن يكونَ قال هذا لئلاَّ يُظَنَّ أنَّ « ما » كافَّةٌ يمتنعُ لها (الجزمُ ، كما يمتنعُ لها)[2] الجرُّ في « بَعْدُ » ونحوِهِ ، والنَّصْبُ في نحو قولِهِ[3]:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٢٦/١ .
(٢) ساقط من (ص) .
(٣) من الكامل، وهو للمرّار الأسديّ ، في ديوانه (ضمن شعراء أمويُّون ٤٦١/٢)، ويقالُ له المرّار الفقعسي، وفَقْعَسٌ من بني أسد ، وهو أحد آبائِهِ الأدنين ، وأسَدٌ جدُّهُ الأعلى . انظر الخزانة ٢٨٨/٤ .

أَعَلاَقَــةً أُمَّ الْوُلَيِّــدِ بَعْدَ مَا ... أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

ونحو: « كَأَنَّمَا زَيدٌ يَقُومُ » مِمَّا إذا دَخَلَتْ عليه « ما » كفَتْهُ عن العمل الذي كان له ، فكذلك كان يُظَنُّ أنَّ « ما » إذا أُدخِلَتْ على « أين » كَفَتْهُ عن الجزم ؟

قيلَ : إنَّ ذلك لا يُظَنُّ هنا، ولا يُتَوَهَّمُ ؛ لأنَّ « ما » الكافَةَ عن العمل تُهَيِّئُ في باب الجزاء الجزمَ وتُسَهِّلُهُ ، فمُحَالٌ أنْ يُظَنَّ أنَّها تَمنَعُ الجزمَ ، وهي تهيِّئُهُ له في الجزاء ، وتُسهِّلُهُ فيه بعدَ أنْ لم يكُنْ يجوزُ ، وإذا كان كذلك استحالَ هذا الظَّنُّ ، وامتَنعَ هذا التَّوهُّمُ .

فإن قلتَ : أين (هيَّأَتْ « ما » في هذا)[1] البابِ الكلمةَ لعمَلِ الجزْمِ ، وجَوَّزَتْ ذلك فيها ، بعد امتناعِهِ منها ؟

قلنا : في قولهم: إذ وحيثُ ، ألا تراهما لا يُجَازَى بهما حتّى تُكَفَّ كلُّ واحدةٍ منهما بـ « ما » ، وذلك لجريهمَا مُضَافَين إلى ما بعدَهُما قبلَ المجازاةِ بهما ، فلمَّا كانتا كذلك ، أُلْزِمَتَا « ما » في المجازاة ؛ لتَكُفَّهُمَا عن الإضافة ، فتَسْهُلُ المجازاةُ بعدهما ، ولولا ذلك لم يَجُزِ الجزاءُ بهما ؛ لمَنعِ الإضافةِ له . ألا ترى أنَّ الفعلَ إذا وَقَعَ في موضع اسمٍ ارتَفَعَ ، والمضافُ إليه في موضع الاسم المجرور ،

= وقد ورد البيتُ في كثير من المصادر ، انظر الكتاب ١١٦/١، وشرحه للسيرافي ٢٢٦/١ (مخطوط)، والنكت عليه ٢٥٠/١، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٩٢ ، وشرح التسهيل ١٢٦/٣ .
والأفنانُ : جمعُ فَنَن وهو الغصنُ ، وأراد بها ذوائب الشَّعْرِ على سبيل الاستعارة . قال البغداديُّ - رحمه الله - : « قال السيرافيُّ : الروايةُ الصَّحيحةُ « أمَّ الوَلِيد » بالتكبير، ويكونُ مُزَاحَفاً بالوقص (وهو إسقاطُ الحرف الثّاني من متفاعلن بعد إسكانه) ، قال : وإنّما الروايةُ بالتّصغير ؛ لأنّه أحسَنُ في الوزن . والوُلَيِّدُ : الصَّبيُّ » .

(١) مكانه بياضٌ في (ص) .

وموضعُهُ جرٌّ بالإضافة ، والشَّرْطُ يجبُ جزْمُهُ بالكلمة المجازيةِ ، وجزْمُهُ كان يمتنعُ مع وُجُودِ شرط الرَّفْعِ فيه والعلّةِ الموجبةِ له ، فلَمَّا كان كذلك كُفَّ الاسمان بـ « ما » فهيَّأَتْهُمَا لجزمِ فعلِ الشَّرط ، وكذلك كان يَلزَمُ عندي الشَّاعِرَ في « إذا » إذا جَازَى بها مضطَرّاً ، إلاَّ أنَّ الضَّرورةَ يُستَجَازُ فيها ما لا يجوز في الاختيار ، فلذلك لم يُجَازَ بـ « إذْ » و « حيثُ » حتَّى تُضَمَّ إليهما « ما » .

فبَيِّنٌ مِمَّا ذَكَرْنَا أنَّ « ما » في هذا الباب تُهَيِّئُ الجزمَ ، وليست في ذلك بمنزلة كفِّهَا « بَعْدَ » و « إنَّ » عن عملهما ، وإذا كان ذلك كذلك ، لم تَخْلُ من أحد أمرَين في « أينما » إذا جُوزِيَ بها : إمَّا أن تكونَ كافَّةً ، وإمَّا أنْ تكونَ زائدةً . فالزَّائدةُ دُخُولُهَا بمنزلة خُرُوجِهَا ، والكافَّةُ تُجَوِّزُ الجزْمَ في هذا الباب بعد امتناعِهِ من الجواز ، فكيف يُظَنُّ بها مع ذلك مَنْعُهَا للجزم . فقولُ الشَّاعِرِ[1] :

أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدْنَا ... نَصْرِفُ الْعِيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلاَقِي

في عَمَلِ « أينَ » الجزمَ ، فـ « أينَ » وإنْ لم تدخُلْ « ما » عليها ، بمنزلتها إذا دخلَتْ « ما » عليها في نحو قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُوْنُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾[2]،

---

(١) من الخفيف ، وهو لعبد الله بن همّام السَّلولي في : الكتاب ٥٨/٣ ، وانظر : المقتضب ٤٧/٢ ، والنكت ٧٢٩/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٠٧ ، وشرح المفصل ١٠٥/٤ ، ٤٥/٧ ، وانظر شعره المجموع : ٨٣ عن الكتاب .
والمعنى : إن تضرب بنا العداة في موضعٍ في الأرض نصرف العيس نحوها للقاء . والعيس : البيض من الإبل ، وكانوا يرحلون على الإبل ، فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ، ولم يُرِد أنهم يلقون العدو على العيس (تحصيل عين الذهب) .
وفي مكان (أين تضرب بنا) بياضٌ في (ص) ، وفيها أيضاً (الغداة) بدل (العداة) .

(٢) سورة النساء : آية : ٧٨ .

و﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللهُ جَمِيعاً ﴾[١]، فتقييدُهُ « أين » بهذه الشَّرِيطَةِ إذا جزَمَتْ لا فائدَةَ تحته ، ولا وَجْهَ لذِكْرِهِ ؛ لِمَا قلناه .

قال أبو عليّ : وقد استقْصَيْنَا هذه المسألَةَ أعني « ما » إذا كانت كافَّةً وغيرَ كافَّةٍ ، وذَكَرْنَا وُجُوهَهُمَا في كتابٍ آخَرَ[٢]، فترَكْنَا تَقَصِّيْهَا ههنا ، (وتقسيمِهَا إلى وجوهها لذلك)[٣].

تَمَّ الجزءُ الأوَّلُ من كتاب الإغفال بلُطْفِ الله وعَوْنِهِ ، ويتلُوهُ في الجزء الثَّاني[٤]: قال في قوله تعالى : ﴿ اسْتَعِيْنُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِيْنَ ﴾[٥] . والحمدُ لله ربِّ العالمين ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآله الطَّاهرين وسلَّم .

* * *

(١) سورة البقرة : آية : ١٤٨ .

(٢) يقصد المسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٤٩ وما بعدها ، وانظر (ما) الكافّة في صفحة : ٢٨٦ ـ ٣٠١ منه .

(٣) ساقطٌ من (ص) .

(٤) هذا التقسيم من نسخة (ش) ، بينما المسائل متصلة في نسخة (ص) .

(٥) سورة البقرة : آية : ١٥٣ .

الإغفال

وهو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب (معاني القرآن وإعرابه)
لأبي إسحاق الزَّجَّاج
(ت ٣١١ هـ)

تصنيف
العلاَّمة أبي عليٍّ الحسن بن أحمد الفارسيِّ
(ت ٣٧٧ هـ)

تحقيق وتعليق

الدكتور عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ـ الظهران
قسم الدراسات الإسلامية والعربية

الجزء الثاني


بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء الثَّاني[١]

من كتاب الإغفال

صَنْعَةُ أبي عليٍّ الفارسيِّ (رحمه الله)

(١) هذا التقسيم من نسخة (ش) .

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

المسألة السَّابعة والعشرون

قال أبو إسحاقَ[١] في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا اسْتَعِيْنُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِيْنَ ﴾ [البقرة : ١٥٣] :

« مذهب سيبويه[٢] أنَّ (الذين) في موضع رفعٍ صفةٌ لـ(أيُّها) ، ومذهبُ الأخفش أنَّ (الذين) صِلَةٌ لـ(أيّ) ، وموضعُ (الذين) رفعٌ بإضمار الذِّكْرِ العائد ، كأنَّه قال[٣] : يا مَن هُم الذين . و(ها) لازمةٌ لـ (أيٍّ) عِوَضاً ممَّا حُذِفَ منها للإضافة وزيادةً في التَّنبيه ، و(أيٌّ) في غير النِّداء لا يكون معها (ها)، ويُحذَفُ معها الذِّكْرُ نحو: اضرِبْ أَيَّهُم أفضَلُ؛ أي: أَيَّهُم هو أفضَلُ » .

وأَنْكَرَ[٤] قولَ المازنيِّ في « يا أيُّها الرَّجُلُ » في هذا الفصل .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٣٤/٣ .

(٣) في معاني الزجاج ٢٢٨/١ : « رفعٌ بإضمار الذكر العائد على أي كأنه على مذهب الأخفش بمنزلة قولك : يا من هم الذين » .

(٤) أي : الزجاج . قال في معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨/١ : « وأجاز المازنيُّ أن تكون صفةُ (أيٍّ) نصباً، فأجاز : يا أيها الرجلَ أقبلْ . وهذه الإجازة غير معروفةٍ في كلام العرب ، ولم يجز أحدٌ من النَّحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده . فهذا مطروح مرذولٌ لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار » .

وقال[1] قبلُ في قوله تعالى[2] : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾ :/ « يُجيزُ المازنيُّ في (يا أيُّها الرَّجُلُ) النَّصبَ في (الرَّجُل) . ولم يَقُلْ به أحدٌ من البصريين غيرُهُ ، وهو قياسٌ ؛ لأنَّ موضِعَ المنادَى المفرَدِ نَصْبٌ ، فحَمَلَ صفتَهُ على موضعه ، وهذا في غير (يا أيُّهَا الرَّجُل) جائزٌ عند جميع النَّحْوِيِّين نحو : يا زيدُ الظَّريفُ والظَّريفَ . والنَّحْوِيُّون غيرَهُ لا يقولون إلاَّ : يا أيُّهَا الرَّجُلُ ، والعرَبُ لغتُهَا في هذا الرَّفعُ ، لم يُرْوَ غيرُهُ عنها ، وإنَّما المنادَى في الحقيقة (الرَّجُل) ، ولكنَّ (أيّاً) وُصْلَةٌ إليه . وقال الأخفشُ: إنَّ (الرَّجُل) أن يكون صِلَةً لـ « أيٍّ » أَقْيَسُ . وليس أحدٌ من البصريِّين يُتابعُهُ على هذا القول » .

[٦١/أ]

وقال[3] في هذا الفصل في قول المازنيِّ: « إنَّهُ القياسُ » .

وحَكَى[4] في قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾[5] قولَ[6] المازنيِّ فقال : « هو غَلَطٌ منه » .

قال أبو عليٍّ :

[إعراب صفة (أي) في النداء]

اعلَمْ أنَّ إجازةَ النَّصْبِ في « الرَّجُلُ » من قولهم : « يا أيُّها الرَّجُلُ » ونحوِهِ ممتنعٌ غيرُ سائغٍ . والمجيزُ له لا يخلو من أحدِ أمرَين : إمَّا أن يكونَ أجَازَه سماعاً أو

---

(١) أي : الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٩٨ .
(٢) سورة البقرة : آية : ٢١ .
(٣) أي الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٩٨ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٠٩ .
(٥) سورة الحج : آية : ١ . وفي (ش) : « اعبدوا ربكم » وهو خطأ .
(٦) في (ص) : « قال » .

قياساً؛ فلا يجوزُ أن يكونَ أجازَهُ سماعاً ؛ إذ لم نَعْلَمْ أحداً حَكَى ذلك ولا رَوَاه ، ولو كان لذلك أصلٌ أو رَسْمٌ لجَاءَ في منظومٍ أو منثورٍ ؛ لكثرة ذلك في التّنزيل والشّعر وغيرِ ذلك من فنون الكلام . ففي أنْ لم يَحْكِ ذلك حَاكٍ في نثرٍ ولا نَظْمٍ دليلٌ على أنّهُ لا أصلَ له ، ولا مجازَ لذلك فيه ، ولا كلامَ به .

فإن قال قائلٌ : فما أنكَرْتَ ـ وإن لم يجِئْ سماعاً ـ أنْ يكونَ قياساً ، كما ذهب إليه أبو إسحاقَ في بعض ما حكَيْتَ من كلامه ، وقد يجوزُ الشّيءُ في القياس وإن لم يأْتِ به سَماعٌ ،كما جاز في القياس تعليلُ العين من « اسْتَحْوَذَ »[1] وإن لم يأت به سماعٌ ، [2]ووجهُ القياسِ في النّصب في هذا: أنَّ الموصوفَ مفرَدٌ معرفةٌ ، والأسماءُ المفرَدَةُ المعرِفَةُ يجوز في صفاتها النّصبُ والرّفعُ ، فلمّا كان الموصوفُ هنا أيضاً مفرَداً معرِفَةً ، لزم جوازُالنّصبِ والرّفعِ في صفته ،كما جاز في صفات سائر المعرِفَةِ المفرَدَةِ ؟

قيلَ له : لا يجوز النّصبُ في هذا الاسم في القياس ، وإنْ جاز في غيره من صفات المفرَدَةِ المعرِفَةِ ؛ لأنَّ غيرَ هذا الاسمِ من صفاتِ المفرَدَة ليس منادًى ولا مقصوداً بالنّداء ، وإنّما جاز الرَّفعُ فيها تشبيهاً بالمنادَى ، وليست إيّاه في الحقيقة ، وجاز النّصبُ على الموضع . والدَّليلُ على أنَّ الرَّفعَ إنّما جاز فيها لِمَا قلناه من

---

(١) ما جاء على وزن (استحوذ) فهو معلولُ العين على الكثير الشائع مثل : (استعاد) و(استفاد) ، أما (استحوذ) فقد ترك قياس إعلالها من أجل السماع الوارد . انظر المسائل الحلبيات : ٢٢٦ ، والمسائل البغداديات : ٥١٦ ، والمسائل البصريات : ٣٧٥/١ ، وسر الصناعة ١٧٨/١. وفي المنصف ٤٥/٣ قال ابن جني : « وحكي في بعض اللغات استحاذ » .

(٢) في (ش) أقحمت هنا عبارة : «وكما جاز نحوُ ذلك ووجه » .

تشبيهها بالمنادَى لا أَنَّهُ في نفسها وحقيقتها مناداة : أَنَّكَ إذا وصَفْتَهُ بالمضاف نصَبْتَهُ و لم تَرْفَعْهُ ، فلو لم يكن الرَّفعُ للشَّبَهِ[1] لَمَا كنتَ تنصبُ المضافَ ، ولا تُجيزُ غيرَ النَّصبِ فيه إذا كان وصفاً، لكن لَمَّا كان الرَّفعُ بالشَّبَه ، لم يجز في المضاف إذا كان صفةً لمفردٍ إلاَّ النَّصبُ ، كما لم يكن في المشبَّهِ به إذا كان كذلك إلا النَّصبُ ، فلمَّا كان الرَّفعُ في صفةِ سائرِ الموصوفات سوى « أيٍّ » يجوز تشبيهاً بالمنادَى ، وكان في صفة « أيٍّ » سببٌ هو آكَدُ من التَّشبيه ؛ وهو أنَّ الصِّفةَ هي المنادَى في الحقيقة، و« أيٌّ » وُصْلَةٌ إليه ، وجب ألاَّ يجوزَ فيه إلاَّ الرَّفعُ ؛ لئلاَّ يكونَ بمنزلة ما هو مشبَّهٌ بالمنادَى وليس بمنادًى في الحقيقة ؛ ولئلاَّ يكونَ السَّببُ الآكَدُ الأقوى بمنزلة السَّببِ الأضعفِ ، فلو أُجيزَ النَّصبُ في هذا لكان عكسَ القياس والواجبِ ؛ لأنَّ التَّسويةَ بين المشبَّه والمشبَّه به ليس بقياسٍ ، وهم لم يفعلوا ذلك . ألا ترى أنَّ صفةَ المنادَى المفردِ المعرفةِ غيرَ « أيٍّ » لَمَّا كان مشبَّهاً بالمنادَى جاز فيه النَّصبُ مع الرَّفع ؛ إذ ليس هو بمنادًى في الحقيقة، والمفردُ / [٦١/ب] نفسُهُ لَمَّا كان منادًى[2] في الحقيقة لم يَجُزْ فيه إلا الرَّفعُ . فكما لم يُسَوُّوا بين المشبَّه والمشبَّه به في هذا الموضع،كذلك يَلزَمُ أن لا يُسَوُّوا بين المشبَّه والمشبَّه به في صفة « أيٍّ »[3] ، فلا يُجيزُوا فيه النَّصبَ كما أجازوه في صفة غير « أيٍّ » ؛ إذ كان صفةً ؛ أي : مقصوداً بالنِّداء مُراداً به متوصَّلاً إلى ندائه بـ « أي » . فالقياسُ ما فَعَلَ من إلزامِ الرَّفعِ ، وخلافُ القياس ما رَفَضَ وتَرَكَ من إجازة النَّصبِ .

---

(١) في (ص) : « الرفع إلا للشبه » .
(٢) في (ص) : « لما كان هنا أي : في الحقيقة » .
(٣) العبارة في (ص) : « لم يجز فيه إلا الرفع ليسووا بين المشبه والمشبه به في صفة أي ، فلا يجيزوا ...»

ولذلك في كلامهم نظائرُ عِدَّةٌ ، وأمثالٌ جَمَّةٌ كثيرةٌ ؛ أعني أنْ يجيءَ في شيءٍ أمران مع سببٍ أضعفَ ، ثمَّ يُوجَدُ سببٌ أقوى ، فلا يجوز معه إلاّ أحدُ أمرين دون الآخَرِ الذي كان يجوز مع السَّبب الأضعف . **فمن ذلك** :

إجازتُهُم تصحيحَ العين من (مَفْعُول) إذا كان ياءً وإعلالَهَا نحو: طعامٌ مَزِيتٌ ومَزْيُوتٌ ، فإذا قالوا : مَقُولٌ ومَقُودٌ ومَخُوفٌ لم يُجيزوا التَّصحيح ، ولا نَعْلَمُهُم أَتَمُّوا العينَ إذا كان واواً وإنْ كانوا أتَمُّوهُ ياءً ، وكان في كلامهم مثلُ : « الغُؤُور »[(١)] و « النُّؤُور »[(٢)] و « القَوُول » ؛ لئلاّ يكون الأثقلُ كالأخَفِّ ، والآكَدُ كالأضْعَفِ .

ومن ذلك : أنهم يقولون في جمع (فَعُول) ونحوِه : « رُسْلٍ » و « حُمْرٍ » بالتّخفيف والتّثقيل . فإذا قالوا : عَوَانٌ وعُوْنٌ ، ونَوَارٌ ونُوْرٌ ، لم يقولوه إلاّ بالتّخفيف .

فإن قلتَ : قد حَكَى أبو زيدٍ[(٣)] في بعض نوادره : قَوْمٌ قُوُلٌ ، وذَكَرَ أنَّ الخليلَ أنشَدَه لعبد الرَّحمن بنِ حسّان[(٤)]:

---

(١) من قولهم : « غارت عينه غُؤوراً » . انظر الممتع ٤٦١/٢ .

(٢) النُّؤُورُ : النيلج ، وهو دخان الشحم يعالج به الوشم حتى يخضر . انظر الصحاح (نور) . وفي (ش): « النووز » .

(٣) لم أقف عليه في النوادر ، وعنه في المنصف ٣٣٨/١ ، والصحاح (سوك) .

(٤) من المتقارب في ديوانه: ٤٨ يصف الخيل ، وقبله :

بأجرَدَ مِثْلِ قَضِيْبِ الأشَا ءِ مُسْتَأْنِسٍ تَيِّقٍ هَيْكَلِ

وانظر البيت في: المقتضب ١١٣/١ ، والمنصف ٣٣٨/١ ، وشرح المفصل ٨٤/١٠ ، والممتع ٤٦٧/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٢٢ . والأحمُّ : الأسود ، والإسحل : شجرٌ تتخذ منه المساويك .

أَغَرُّ الثَّنَايَا أَحَمُّ اللِّثَا ... تِ تَمنَحُهُ سُوُكَ الإسْحِلِ

فالضَّرورةُ والنَّادرُ ممّا لا حُكْمَ لهما ، ولا يُعتَرَضُ على الكثرة بهما .

ومن ذلك : قولُهم (في الإضافة إلى)[1] حَنيفَةَ وجَدِيلَةَ: حَنَفيٌّ وجَدَلِيٌّ، لَمَّا كانوا يقولون في ثَقِيفٍ وقُرَيشٍ وهُذَيلٍ : هُذَلِيٌّ وقُرَشِيٌّ وثَقَفِيٌّ ، فيَحذِفُونَ لتغييرٍ واحدٍ، وهو إلحاقُ ياءَيِ الإضافة ، وَجَبَ أن يحذفوا لِتَغْييرَين، ويَلْزَمُوا ذلك ، وهما حذفُ التّاءِ للتّأنيث، وإلحاقُ حرفَي الإضافة .

ومن ذلك : قولُهم : « النَّزَوَان » و « الغَلَيَان » ، صَحَّحُوا اللاّمَ[2] لَمَّا كان يَلزَمُهُم حَذْفُهَا في إعلالها ، فلمَّا صَحَّحُوا هذه اللاّمَ لهذه العلَّةِ ، وكانت العينُ عندهم أبعَدَ من الإعلال لتصحيحها في مواضِعَ كثيرةٍ تَعتَلُّ فيه اللاّمُ نحو قولهم : استَحْوَذَ[3]، كَرِهُوا أنْ يُعِلُّوهُ ؛ حيثُ التّصحيحُ فيها أقوى من الموضع الذي صَحَّحُوا فيه نظيرَهُ من اللاّمِ ؛ للعلّةِ التي ذَكَرْنَا ، فصَحَّحُوا العينَ في « الجَوَلان » وبابِهِ ؛ لقُوَّتِهِ ، وإنْ لم يكُنْ فيه من العلّة ما في اللاّم .

ومن ذلك : أنَّهُم يُجيزون قلب[4] الواو همزةً إذا وقعت أوَّلاً مضمومةً ، فإذا اجتمع واوان لم يكن إلاّ القلبُ كـ « أُوَيصِل » و « تَوْرَاة » و « تَوْلَج »[5] ونحوِ ذلك ، وهذا بابٌ في كلامهم واسِعٌ ، وفَنٌّ مِن مذاهبهم سائِغٌ ، يُحافظون عليه ، ويتركون غيرَه إليه ، فإنِ استقصيناهُ طَالَ ، وفيما ذَكَرْنَا منه كفايةٌ للنّاظِرِ المبتدِئِ،

---

(١) ساقطٌ من (ش) .
(٢) في (ص) : « العين » .
(٣) في (ص) : « أسيود » وبعدها كلمةٌ أخرى غير واضحة .
(٤) في النسختين: « في قلب » .
(٥) الأصل في هذه الكلمات : وُوَيصل ، وَوْراة ، وَوْلج . انظر سر الصناعة ١/١٤٦ ، ٢/٨٠٠ .

وتَذْكِرَةٌ للمتَصَفِّحِ الآنِسِ .

فلم يخرجوا في امتناعهم من إجازة النَّصْبِ في صفةِ « أيٍّ » في النِّداء عن حـدِّ ما عليه مذاهِبُهُم ، وقَوَدُ أُصُولهم ، بل أَجْرَوه عليها ، وأَتْبَعُوهُ إيَّاهَا ، وليـس مثـلَ « استَحْوَذَ » وبابِهِ ؛ لأنَّ « اسْتَحْوَذَ » وإنْ كـان مطَّـرِداً في الاستعمال فنَـادِرٌ علـى الأَشْبَاه ، وهـذه الصِّفـةُ مـع اطِّرادهـا في الاستعمال غـيرُ خارِجَـةٍ عـن الأَشْـبَاهِ والأمثال، (فإزالَتُهُ عمَّا عليه فَسَادٌ وخُرُوجٌ عن السَّمَاعِ والقياسِ)[١] .

فإن قيلَ : ما الدَّليلُ على أنَّ « أيّاً » وُصلَةٌ إلى نـداء مـا بعدهـا مـن الصِّفـة ، فيُعْلَمُ أنَّ المقصودَ بالنِّداءِ هو الصِّفَةُ كما ذَكَرْتُمْ ، وأنَّهَـا مـن أجْـلِ ذلـك لم يَجُـزْ فيها النَّصْبُ ؟

قلنا : الدَّليل على ذلك لُزُومُ « ها » - وهو حرفُ تنبيـهٍ[٢] - قبـلَ « الرَّجُـل » وثَبَاتُهَا، وامتناعُهُم من حَذْفِهَا، فصار إثباتُ ذلك كالإِيْذَانِ باستئنافِ نداء العَلَـمِ؛ لئلاَّ يجوزُ الاقتصارُ على المنادَى قبلَهُ ، وإذا لم يَجُزْ ذلك فيـه كمـا جـاز في سـائر المنادَيَاتِ ، ولَزِمَهُ ما يَلْزَمُ غيرَه ، عُلِمَ أنَّـهُ أُتِـيَ بهـا لتكـونَ وُصْلَـةً / إلى غيرهـا ، [٦٢/أ] ودَلَّ الأمران اللَّذَان ذَكَرْنَاهُما مع لُزُومِهِـم لهـا ، وامتنـاعِهِم مـن الاقتصـار علـى المنادَى الأوَّل على ذلك ، وصارا أَمَارةً له ، ودَلالةً عليه .

وأيضاً فإنَّ الأسماءَ الْمُعَرَّفَةَ بالألف واللاَّمِ التي هي أسماءُ الأجناس نَـوْعُ كثيرٌ من أنواع الأسماء ، ويُحتاجُ في النِّداءِ إلى استعمالِهِ والعبارةِ عنه ، كما يُحتـاجُ إلى

---

(١) مكان هذه الجملة بياضٌ في (ص) .

(٢) في (ص) : « تثنية » .

سائر ضُرُوبِ الأسماء فيه ، ولا سبيلَ إلى ندائها بأنفُسِهَا ، وبغير أنْ يُتَوَصَّلَ إليها بغيرها ؛ لِمَكان حرفَي التّعريف فيها ، وحروفُ النّداءِ لا تجتَمِعُ معها ، فإذا لم يُمكِنْ ذلك فيها ، واحتِيجَ إلى ندائها والعبارةِ فيه عنها ، لم يمكن ذلك إلاّ بالتَّوَصُّلِ بغيرها إليها ، فتُوُصِّلَ إلى ندائها بهذا الاسم على الحدِّ الذي ذَكَرْناه من إلزامهم له الحرفَ الدَّالَّ عليه والمؤذِنَ به ، فدلَّ ذلك على أنّه له خاصَّةً ، وفارَقَ به الذي يكونُ تارةً وُصلَةً وتارةً غيرَ وُصْلَةٍ ،كقولنا : هذا ، وتميَّزَ منه ، ودلَّ على أنّهُ لذلك أُرِيدَ ، ومن أجله قُصِدَ واعتُرِضَ .

وهذا الذي ذَكَرْنَاهُ من أنّهُ وُصْلَةٌ إلى النّداء مذهَبُ سيبويه . قال سيبويه[1]: « يَا أيُّهَا الرَّجُلُ ، (الرَّجُلُ) وَصْفٌ لقولكَ : (يا أيُّها) ، ولا يجوزُ أنْ تَسْكُتَ على (يا أيُّهَا) ؛ لأنّهُم إنّما جاءوا بـ (يا أيُّها) لِيَصِلُوا بذلك إلى نداءِ الذي فيه الألفُ واللاّمُ ، فلذلك جِيءَ به » .

فإن قال قائلٌ : فهل مِن نظيرٍ لِمَا ذَكَرْتُمْ من جَعْلِهِم « أيّاً » وُصْلَةً إلى نداء شيءٍ لولا التّوصُّلُ به لم يَجُزْ نداؤُهُ ؟ وهل جاء شيءٌ مثلُ ذلك في كلامهم ؟

قيلَ له : نَعَم لذلك عدَّةُ أشباهٍ وأمثالٍ ، **فمِن ذلك** :

« الذي » قد تُوُصِّلَ به إلى صفةِ المعارف بالجُمَلِ .

ومن ذلك : الفاءُ في جواب الشَّرط ، تُوُصِّلَ به إلى الجزاء بالجملة التي تكونُ من الابتداء والخبر .

---

(١) الكتاب ١٠٦/٢ .

ومن ذلك : أيضاً « ذو » الموصوفُ بها ، المضافةُ إلى الأجناس ، ليس « ذو » الذي بمعنى الذي ، تُوُصِّلَ بها إلى الصِّفَةِ بالأسماء التي هي أجناسٌ غيرُ صفاتٍ . يدلُّ على أنَّ قولهم « ذو » لِمَا ذَكَرْنَاه صيغتُهَا ووَضْعُهَا أنَّهَا لا تُضَافُ إلى المضمَرِ، وإنَّما كان كذلك ؛ لأنَّ الغرَضَ بها في كلامهم أنْ يُوصَفَ بها ما بعدها لتُعَرِّفَ الموصوفَ به ، وإنَّما يُضمَرُ بعد أن يُعَرَّفَ ، فإذا صِرْتَ إلى أن تُضمِرَ ، فقد استغنَيْتَ عنه .

ومن ذلك أيضاً : « أنْ » النَّاصبةُ للفعل، جُعِلَت وُصْلَةً إلى معرفة الحدَث المستقبَلِ أو الماضي لَمَّا كان قولُهُم: القيامُ والقُعودُ والضَّرْبُ والنَّومُ لا يَخُصُّ وقتاً دون وقتٍ ، ولذلك لم تَعْمَلْ في فعلِ الحال، ومِن ثَمَّ كان أَحَد المواضع التي تُلْغي فيها « إذن » فعل الحال[1] .

فكلُّ هذه المواضعِ جُعِلَت لِيُتَوَصَّلَ بها إلى أشياءَ لولا التَّوَصُّلُ بها لم يُوصَلْ إليها، فكذلك سبيلُ « أيّ » مع صفته فيما ذَكَرْنَاه .

فإن قال قائل : إذا كان ما ذَكَرْتُمْ من إلزام حرفِ التَّنبيه قبلَ صفةِ « أيّ » وبعد « أيّ » كاستئناف النِّداء ، وكالدَّلالةِ على ألاَّ يجوزَ الاقتصارُ في النِّداء بالاسم الأوَّلِ ، فهلاَّ قُلتُم : إنَّ الاسمَ منادًى وليس بمرفوعٍ رَفْعاً صحيحاً ،كما أنَّ سائرَ الأسماء المنادَاةِ بحرف النِّداءِ ليست بمرفوعةٍ رَفْعاً صحيحاً،إنَّما هي مضمومةٌ ؟

قيل : هذا لا يصحُّ ، ولو جاز هذا وصَحَّ لَنُودِيَتْ هذه الأسماءُ بأنفُسِها ومن غير

---

(١) العبارة في (ش) : « أحد المواضع التي يُلْغَى فيها فعل الحال » .

أنْ يُتَوَصَّلَ إلى ندائها بغيرها ، وكونُ حرفِ التّعريفِ [فيها] ودخولُهُ عليها يمنع من إجازةِ ذلك فيها ، ومن أن تُنَادَى كما يُنادَى غيرُها من الأسماء التي لم يَدخلْهَا حرفُ التّعريف . وحرفُ التّنبيهِ لم يَدخلْ ليَسْتَأْنفَ بها نداءً آخرَ ، إنّما دَخلَ ليُؤْذِنَ أنَّ الاقتصارَ على نداءِ الأوَّلِ غيرُ جائزٍ ؛ إذ كان حرفُ التّنبيه يقتضي[1] مُنَبِّهاً من أجله ، ولم يَجُزْ أنْ يكونَ المنبَّهُ به الأوَّلَ ؛ لأنَّ الأوَّلَ [لم] يتقدَّمْهُ حرفُ التّنبيه، فإنْ لم يتقدَّمْهُ عُلِمَ أنَّ التّنبيهَ لشيءٍ آخرَ سواه ؛ إذ كان حُكمُهُ في كلامهم أن يَلْحَقَ / أوّلاً لا آخِراً . [٦٢/ب]

ويدلُّ على أنّه لهذا المعنى لَحِقَ لا لاستئناف نداءٍ أنّهم لَمَّا أَلحَقُوا حرفَ التّنبيه تجنّبُوا أنْ يكونَ من الحروفِ التي يُنادَى بعدَها ، ألا ترى أنَّ الحروفَ المختصَّةَ بالنّداء هي: يا ، وأَيا ، وهَيَا ، وأَيْ ، والهمزة ، ووا في النّدبة ، وليس « ها » منهنَّ، فألحَقُوا حرفاً يدلُّ على التّنبيه فَقَطْ مجرَّداً من معنى النّداء، ولم يَصلُحْ لهذا الموضع، ولم يَلِقْ به غيرُ ذلك ؛ إذ لو استُؤنِفَ نداءٌ لخَرَجَ إلى الفساد وإلى خلافِ الغرض الذي قُصِدَ ؛ إذ كان في ذلك ذِكْرُ الوُصْلَةِ ، واختزالُ المتوَصَّلِ إليه ، فكان يكون ذلك نظيرَ ذِكْرِ « الذي » وإلغاءِ صِلَتِهِ والوصفِ به ، وإطِّراحِ المضافِ إليه . وهذا الذي ذُكِرَ كُلُّهُ فاسدٌ .

وإذا ثَبتَ بما قدَّمْنَا أنَّ « أيّاً » إنّما هو وُصْلَةٌ إلى نداء ما فيه الألفُ واللاّمُ ، امتنع هذا كُلُّهُ ، وعُلِمَ فسادُهُ .

ونظيرُ إدخالِ « ها » في هذا الموضع قولُهُم : « لا أَبَا لَكَ »[2] .

---

(١) سقطت كلمة « يقتضي » من (ش) ، وكلمة « منبهاً » من (ص) .
(٢) انظر الكتاب ٢/٢٠٦ ، ٢٧٨ ، وسر الصناعة ١/٣٣٢ .

فإن قال قائلٌ : فإذا كان « أيٌّ » وُصْلَةً كما ذكرتُمْ ، فهلاّ كان مثلَ قولكَ: « هذا » ، الذي يكونُ تارةً وُصْلَةً تَلْزَمُهُ (الصِّفَةُ على حدِّ ما تلزَمُ « أيّاً » في)[1] حالِ كونِهَا وُصْلَةً ، ويكونُ تارةً غيرَ وُصْلَةٍ ، فيكونُ كسائرِ الأسماء المناداة التي قد تُوصَفُ ولا تُوصَفُ ؟

قيلَ له : امتنع هذا في « أيٍّ » ؛ لأنَّهَا جُعِلَتْ عَلَماً لهذا المعنى ودَلالةً عليه ، وأُلْزِمَ من التَّنبيه ما امتنَعَ معه الاقتصارُ على نداء الاسم قبلَهُ ، ولم يلزَمْ قولَنا : « هذا » شيءٌ من ذلك ، فلا يَلزَمُ أن يكونَ ما خُصَّ بمعنًى ووُضِعَ لأمرٍ ، كالذي وُضِعَ له ولغيره[2] ، وهذا الذي فُعِلَ أَبْلَغُ وأَحْكَمُ مِمَّا سأَلْتَ عنه ؛ لأنَّهُ إذا وُضِعَ لمعنًى لَفْظٌ يَدُلُّ عليه ويخصُّهُ من غيره ، كان أَحْكَمَ وأَبْيَنَ من أن يشترِكَ به غيرُهُ ، فلا يتميَّزُ منه ، ولا يتخلَّصُ عنه . ألا ترى أنَّكَ إذا نادَيْتَ « هذا » على حدِّ ما تُنادي «أيّاً» ، ووَصَفْتَهُ على حدِّ ما تَصِفُهُ ، وجَعَلْتَهُ وُصْلَةً إلى نداء صِفَتِهِ كـ« أيّ » ، لم يتخلَّصْ من ندائِكَ إيَّاهُ على حدِّ نداءِ الأسماء التي لا تجعلُها وُصْلَةً إلى غيرها ، بل تُنادِيها لأنفُسِهَا في اللَّفظ وإنْ تَخَلَّصَ بالنِّيَّةِ والقَصْدِ ، فإذا نادَيْتَ بـ« أيّ » تخلَّصَ بالقصد واللَّفْظِ فأفصَحَ عن هذا بغايةِ الإفصاح ، وعلى ما لا يكونُ وراءه غايةٌ في البيان ، وعلى هذا يُلزِمُونَ المعانيَ ألفاظاً تختصُّ بها ولا تلتبسُ بغيرها ، وإن كانوا يتَّسِعُونَ فيستعملون فيها غيرَ المختصِّ بها ، كإلزامهم

---

(١) ما بين القوسين بياضٌ في (ص) .

(٢) في (ش) : « وضع لغيره » .

الاستفهامَ الألفَ ، والجزاءَ (إنْ) ونحوِ ذلك ، فأخذوا[1] في هذا أيضاً إلى حدٍّ ما عليه مذاهبُهُم في باب الإبانة والإفصاح بالدَّلالة ، واستعمالِ غيرِ ذلك للاتّساعِ والكثرة .

فإن قيلَ : فهلاَّ عُكِسَ هذا الذي فُعِلَ ، فجُعِلَ قولُنا : « هذا » في موضع «أيٍّ » ، وأُلْزِمَ حرفُ التّنبيه لهذا المعنى بعد « هذا » دون « أيّ » ؟

قلنا : كان « أيٌّ » بذلك أولى من قولنا: « هذا » وما أشبهه ؛ لأنَّ « هذا » أشبَهُ بالأسماء المستقلّةِ بأنفُسِهَا ؛ ألا ترى أنّهَا وأخواتِهَا في الخبر تجري بلا صفةٍ كسائر الأسماء ، وإنّمَا تلزَمُهَا الصّفاتُ عند الحاجة والالتباس ، و« أيٌّ » ليس كذلك ؛ ألا ترى أنّهَا لا تكون في الخبر إلاّ موصولةً ، فصار لُزُومُ الصّفَةِ من أجل ذلك أجمَلَ، وكان ذلك فيه أسْوَغَ ، ألا ترى أنَّ « مَنْ » لَمَّا لم تُوصَل في بعض المواضع أُلْزِمَت الصّفَةَ ، وكذلك « ما » في أكثر الأمر ، فكأنَّ « أيّ » بهذه الوُصْلَةِ[2] أشبَهُ منها بـ « هذا » ونحوِهِ من المبهَمَةِ .

فإن قلتَ : فقد علِمْنَا بهذا أنَّ النّصْبَ وإجازَتَهُ في صفة هذا الاسم ممتنعٌ عندك ، وما يذهبُ إليه أبو عثمانَ وقاله أبو إسحاقَ / في بعض ما حَكَيْتَ [٦٣/أ] عنه[3]: « إنَّهُ قياسٌ » فاسدٌ ، فما قولُكَ فيما ذَهَبَ إليه أبو الحسنِ[4] في قولهم : « يا أيُّهَا الرَّجُلُ » ، وما قاسَهُ أبو إسحاقَ على مذهبه في بعض ما أَثْبَتَّ من قوله،

---

(١) في (ص) : « فأجروا » .
(٢) في (ش) : « الموصولة » .
(٣) انظر ص : ٦ من هذا الجزء .
(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ .

وغيرِهِ مِمَّا لم تُثْبِتْهُ مِمَّا ذَكَرَهُ في كتابه ، أجائزٌ الصِّلَةُ فيه كما جازت الصِّفَةُ التي قَدَّمْتَ ذِكْرَهَا ، وهو قولُ سيبويه ، أم ممتنعٌ عندكَ ؟

فالقولُ عندي في ذلك: أنَّ « أيّاً » لا يجوزُ أن تكونَ في النِّدَاءِ موصولةً[١]، ولا يجوزُ إلاَّ أنْ تكونَ موصوفةً على ما تقدَّمَ ذِكْرُنَا له . والدَّليلُ على ذلك: أنَّهَا لا تخلو من أن تكونَ موصوفةً أو موصولةً ؛ (فلا يجوزُ أن تكونَ موصولةً)[٢] ؛ لأنَّ الموصولاتِ على ضَرْبَين : اسمٌ وحرفٌ ، فالأسماءُ نحو: الذي ، ومَنْ، وما، وأيّ ، والحروفُ نحو : أنْ الخفيفةِ النَّاصبةِ للفعل ، والشَّديدةِ العاملةِ في جميع هذه الأسماء ، و « ما » في قولهم : يُعجِبُنِي مَا صَنَعْتَ ، ولم نجدْ[٣] في جميع هذه الأسماءِ الموصولةِ شيئاً يَلْزَمُهُ ضَرْبٌ واحدٌ من الصِّلاَتِ لا يتعدَّى به غيرَهُ ، ولا يُوصَلُ بسواه ، بل كلٌّ واحدٍ منهما يُوصَلُ بكلٍّ واحدٍ من الفعل والفاعل ، والظَّرفِ المُقَامِ مُقَامَهُ ، والمبتدأِ والخبر ، والشَّرطِ والجزاءِ ، فلو كانت « أيٌّ » في النِّداء موصولةً لَوُصِلَتْ بكلٍّ واحدٍ من الأشياء الأربعة التي ذَكَرْنَاهَا ، ولم يُقْتَصَرْ به على ضَرْبٍ واحدٍ منها دون سائرِهَا ؛ لأنَّ ذلك لم يُفْعَلْ بشيءٍ من الأسماء الموصولة في موضعٍ ، ولجاز أيضاً : « وأيُّها الرَّجُلُ »[٤]؛ لأنَّ خبرَ المبتدأ لا يجوزُ أنْ يكونَ معرفةً بالألف واللاَّمِ لا يُغيِّرُ عنه ، فيَلْزَمُهُ إجازةُ هذه الأشياءِ كلِّهَا ،

---

(١) انظر التعليقة على الكتاب ١/٣٤٠ .
(٢) ساقط من (ش) .
(٣) في (ص) : « يجز » .
(٤) في (ص) : « يا أيها الرجل » ومثله في (ش) إلا أنها مضروب عليها بالقلم وكتب بعدها : « وأيها الرجل » .

وهي ممتنعةٌ جدّاً، وفي امتناعِهِ وامتناعِ العرب وجميعِ النَّحْوِيِّينَ من إجازةِ ذلك ما يدلُّ على فساد هذا القولِ وانكسارِهِ ، فإذا (فَسَدَ ذلك)[1]، فَسَدَ كلُّ قياسٍ عليه، وثَبَتَ أنَّهَا موصوفةٌ ليست موصولةً .

وأيضاً فلو كانت موصولةً لجاز إظهارُ المبتدأ المحذوفِ من الصِّلَةِ ، فكان يجوزُ: يا أيُّهَا هو الرَّجُلُ ، ويا أيُّهَا هي المرأةُ ؛ لأنَّ كلَّ موضعٍ يُحذَفُ فيه هذا المبتدأُ من الصِّلَةِ ويُضْمَرُ ، يجوزُ إظهارُهُ ، بل الإظهارُ هو الوجهُ ، والإضمارُ مُسْتَقْبَحٌ قليلٌ، إنَّمَا يتّجهُ قليلاً إذا طالت الصِّلَةُ ، فيكونُ عِوَضاً من المحذوف ، كنحو ما حكاه الخليلُ من قول بعضهم[2]: « مَا أَنَا بالذي قَائِلٌ لَكَ شيئاً » ولم تَطُلِ الصِّلَةُ هنا فيحَسُنَ الحذفُ ، ولم يُحذَفْ ذلك في موضعٍ إلاَّ والإظهارُ فيه جائزٌ ، فلو كان المبتدأُ هنا محذوفاً كما ذهب إليه مَن رأى أنَّ الاسمَ موصولاً لَلَزِمَ جوازُ إظهارِهِ، فهذا القولُ فاسدٌ من هذه الجهاتِ كما تراه .

وأيضاً فلو كانت موصولةً لجاز حذفُ « ها » من الكلام ، ولم يَلْزَمْ إثباتُهَا ؛ لأنَّ حرفَ التَّنبيه كذلك إذا لم يرتبطْ به أمرٌ[3] يدلُّ عليه ، وهو في قولِ مَنْ جَعَلَ « أيّاً » موصولةً ليس يلزَمُ ثَبَاتُها للمعنى الذي لَزِمَ ثباتُهُ في قولِ مَن قال : إنَّهَا موصوفةٌ[4]؛ لأنَّ الموصولةَ لا يُظَنُّ تعريتُهَا من صِلَتِهَا ، والموصوفُ قد لا تَلزَمُهُ الصِّفَةُ ، وقد يجوزُ أنْ يُقتَصَرَ على الاسمِ المُفرَدِ في النِّداءِ فلا يُوصَفُ ، فإذا

---

(١) ساقط من (ش) .
(٢) انظر الكتاب ٢/٤٠٤ .
(٣) في (ص) : « أثرٌ » .
(٤) في (ص) : « موصولة » .

خُولِفَ ذلك لم يُستَنْكَرْ أنْ يَلزَمَ الكلامَ ما يدلُّ على هذا الخلاف ، وما عليه مجازُ الأكثرِ وشأنُهُ ، والموصولُ ليس يَعْرَى من الصِّلَةِ في حالٍ ، ولا يُحتاجُ معه إلى ما يُؤذِنُ بمجيء صِلَتِهِ ، ولا يجبُ إلزَامُ ذلك من أجلـه ،كما لَـزِمَ في الصِّفَـةِ ، ففـي امتناعهم من حذف « ها »[1] في هذا الموضع وإلزامِهم إيَّاه ، ما يدلُّ علـى بطـلان الصِّلَةِ ويُوَضِّحُ أمرَ الصِّفَةِ .

فأمَّا ما ذَكَرَهُ أبو إسحاقَ[2] من أنَّ موضعَ « الذينَ آمَنُوا » رَفْعٌ صِفَةٌ لـ « أَيُّهَا » ، فقد دَلَلْنَا على صحَّةِ ذلك .

وأمَّا ما ذَكَرَه من قول الأخفشِ (فقد دلَلْنَا على فساده .

وأمَّا قولُهُ في إثرِ حكايةِ قولِ الأخفش)[3]، وقياسُ هذه الدَّلالة وتخريجُها على قوله : « فـ (ها) لازمةٌ / لـ(أيٍّ) عِوَضٌ مِمَّا حُذِفَ منها للإضافة ، وزيادةٌ في التَّنبيه » فهو اعتلالٌ لا أعْلَمُ الأخفشَ ذَكَرَهُ ، وقائلُ هذا القولِ ذاهبٌ عن مذهبِ سيبويه في ذلك ، وغيرُ مُصِيبٍ فيه . قال سيبويه في قولهم : « يا أَيُّها الرَّجُلُ » ما كتبناه قبلُ[4]، وقال أيضاً[5] في « يا أَيُّهَا الرَّجُلُ » : « جعلوا (ها) بمنزلة (يا)، وأكَّدُوا به التَّنبيهَ ، فمِن ثَمَّ لم يَجُزْ لهم أنْ يَسْكُتُوا على (أيّ)، ولَزِمَهُ التَّفسيرُ » . [٦٣/ب]

قوله : « ومِن ثَمَّ » ؛ أي : مِن حيثُ أَلْزَمُوا (ها) فصار كاستئنافِ نداءٍ .

---

(١) في (ص) : « ففي امتناعهم من (ما) في هذا الموضع » .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨/١ .
(٣) ساقط من (ش) .
(٤) راجع ما سبق في ص: (١٢) من هذا الجزء . وانظر الكتاب ١٠٦/٢ .
(٥) الكتاب ٢١٢/٢ ، وانظر أيضاً ١٠٦/٢ ، ١٨٨منه ، والتعليقة على الكتاب ٣٥١/١ .

وقال في موضعٍ آخرَ[1]: « وأمَّا الألفُ والهاءُ اللّتانِ لَحِقَتا (أيّاً) توكيداً ، فكأنّكَ كرَّرْتَ (يا) مرَّتَين إذا قلتَ : يا أيُّهَا ، وصار الاسمُ بينهما كما صار (هو) بين (ها) و(ذا) إذا قلتَ : هَاهوذا » .

ففي قوله هذا إشارةٌ إلى أنَّ المقصودَ بالنِّداء[2] في هذا الكلام هو « الرَّجُلُ » ، كما أنَّ المقصودَ بالإشارة في قولهم : « هاهوذا »[3] الاسمُ المبهَمُ دون المضمَرِ ، والمضمَرُ قد اعتَرَضَ بين حرف الإشارة والمشارِ إليه ،كما أنَّ المقصودَ بالنِّداء في المعنى من قولهم: « يا أيُّهَا الرَّجُلُ » هو « الرَّجُلُ » ، وإنْ كان النِّداءُ واقعاً في اللَّفظِ على « أيّ » ، وصار « ها » دلالةً على هذا المعنى ، وعلى أنَّ المنادَى الأوَّلَ لا يجوزُ الاقتصارُ عليه . وهذا قد تقدَّمَ ذِكْرُنَا له .

فأمَّا قولُهُ[4]: « ها لازمةٌ لـ(أيّ) عِوَضٌ مِمَّا حُذِفَ منها للإضافة » فالدَّخَلُ[5] عليه عندي أنَّ « أيّاً » لا يَلزَمُ أنْ يُعَوَّضَ منها لحذفِ الإضافة فيها؛ لأنّهَا تدلُّ على الإضافة وإنْ حُذِفَ منها؛ لأنّها لا تكونُ إلاّ بَعضاً لِكُلٍّ ، فهي دالّةٌ على الإضافة، كما أنَّ « كُلاًّ » و « بَعْضاً » إذا حُذِفَ المضافُ إليه منهما لم يُعَوَّضَا ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدلُّ على الإضافة ، فكما لم يُعَوَّضَا ،كذلك لا يَلزَمُ أنْ يُعَوَّضَ « أيٌّ » ، بل لو عُوِّضَ « بعضٌ » و «كلٌّ » لكان جديراً ألاّ يُعَوَّضَ

(١) الكتاب ٢/١٩٧ . وانظر تفسير الفارسي في التعليقة ١/٣٤٢ - ٣٤٣ .
(٢) في (ص) : « بالإشارة » .
(٣) انظر مجالس ثعلب ٢/٥٩٠ .
(٤) أي : الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٢٢٨ .
(٥) الدَّخَلُ : ما داخل الإنسان من فسادٍ في عقل أو جسم ، والدَّخَلُ أيضاً : العيب والغش والفساد .

هذا منه لأمرَين :

أحدهما : أنَّ النّداءَ موضعُ حَذْفٍ وتخفيفٍ ، ألا ترى أنَّ فيه التّرخيمَ وحَذْفَ التاءاتِ ، وما أشبه ذلك .

والآخَرُ : أنَّ الإضافةَ قد حُذِفَت مِمَّا هو أمكنُ منه ، ولم يُعَوَّضْ لدلالة المضاف على الإضافة ، فإذا لم يُعَوَّضْ ما هو أمكنُ منه في الموضع الذي هو أولى بالعِوَضِ ،كذلك لا يُعَوَّضُ هذا في الموضع الذي لا تَلِيقُ به الزِّياداتُ للعوض . وأيضاً فإنَّ « أيّاً » قد حُذِفَت صِلَتُهَا في غير النّداء ، ولم يُعَوَّضْ من صِلَتِهَا في شيءٍ، مع أنَّ الدَّلالةَ على الحذف من الصِّلَةِ فيه أنقَصُ من الدَّلالةِ على حذفِ المضاف إليه منها ؛ لأنَّهَا يُعْلَمُ منها أنَّ معناها الإضافةُ كيف كانت ، موصولةً أو غيرَ موصولة ، (وليست الدَّلالةُ والعِلْمُ بكونها موصولةً)[1] كالعلم بأنَّها أبداً مقتضيةٌ للإضافةَ ، فإذا لم يُعَوَّض من حذف صِلَتِهَا شيءٌ ،كان ألاَّ يُعَوَّضَ من حَذْفِ إضافتها في النِّداءِ أَولى .

فإن قال قائلٌ : فـ« إذ » ليس بمتمكِّن ، وقد عُوِّضَ من إضافتها لَمَّا حُذِفَ منها في نحو: يَومَئِذٍ وحِينَئِذٍ ، فما تُنكرُ أنْ يُعَوَّضَ « أيٌّ » في النّداء إذا حُذِفَت صِلَتُهَا ، وإنْ لم يُعَوَّضْ من « بعضٍ » و «كلٌّ » ؟

قيلَ له : « أيٌّ » أشْبَهُ بـ« بعضٍ » و «كلٌّ » في اللّفظ والمعنى، فحملُهُ عليهما أَولى من حمله على « إذ » ، على أنَّه لا يَلزَمُ إذا عُوِّضَ « إذ » أنْ يُعَوَّضَ « أيّ » ؛

---

(١) ساقطٌ من (ص) .

لِمَا ذَكَرْنَا من دلالتها على المضاف بنفْسِهَا ولَفْظِهَا ؛ ولأنَّهَا في موضع حَذْفٍ ، وليست « إذ » كذلك ؛ ألا ترى أنَّهَا لا تدلُّ على إضافةٍ ،كما تدلُّ « أيٌّ » عليه ، وإنَّما تدلُّ على وقتٍ ماضٍ ، ولم تتَمَكّنْ تَمَكُّنَ « أيٍّ » ؛ لأنَّهَا تتصرَّفُ في وجوه الإعراب ، و « إذ » إنَّما تمكَّنت في موضِعَين هذا أحدهما ، فكأنَّهُ كَرِهَ أن يُسْلَبَ ذلك ولا يُعَوَّضَ منه ، و « أيٌّ » أمكنُ منها وأشدُّ تَصَرُّفاً ، فلم يَلزَم العِوَضُ منها من حيثُ لَزِمَ في « إذ » .

وأيضاً فإنَّ « أيّاً » قد حُذِفَت إضافَتُهَا في الخبر ، وهو موضعٌ أَحْمَلُ لزيادةِ العِوَضِ من النّداء، فلم تُعَوَّضْ منه، وذلك فيما حكاه سيبويهِ من رأي الخليل ويونُسَ[1] أنّهما يقولان في الخبر والصِّلَةِ : اضْرِبْ / أيٌّ[2] أَفْضَلُ، وحكى من [٦٤/أ] رأي نفْسِهِ وقولِ العربِ أيضاً : اضْرِبْ أيّاً أَفْضَلُ[3]، فحَذَفَ للإضافة والصِّلَةِ جميعاً « منه » ، ولم يُعَوَّضْ منهما شيءٌ ، ولا من أحدهما ، فإذا لم يُعَوَّضْ في الخبر مع حَذْفِ شيءٍ منه ، فألاَّ يُعَوَّضَ في النِّداء أولى وأجدَرُ .

وأيضاً فإنَّ « ها » لا يُعْلَمُ في الكلام إلاَّ للتّنبيه ، وقد ذَكَرَ سيبويهِ المعنى الذي له احتيجَ إلى التّنبيه في هذا الموضع وشَرَحْنَاه[4] ، وهو واضحٌ .

فمَن قال : إنَّهُ عِوَضٌ مِمَّا حُذِفَ من إضافةٍ، كان مُدَّعِياً في « ها » ما لا يُعْرَفُ فيها ، وتارِكاً للمعروف المجمَعِ عليه إلى ما قامت الدَّلالةُ على فساده .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٠١ .
(٢) في (ص) : « أيهم » .
(٣) انظر الكتاب ٢/٤٠١ .
(٤) انظر ص : ١٢ ، ١٩ من هذا الجزء ، وانظر الكتاب ٢/١٠٦ ، ٢/١٩٧ ، ٢١٢ .

وأمَّا قولُهُ[(١)]: « وزيادةٌ في التّنبيه » فغيرُ سديدٍ أيضاً؛ وذلك أنَّ التّنبيهَ على هذا القول ليس بلاحِقٍ لـ « الرَّجُل »، كما أنّه في قول سيبويهِ لاحِقٌ لـ « الرَّجُل » ؛ وذلك أنّهُ لا يخلو على هذا القول من أن يكونَ لاحِقاً لـ « أيّ » أو لِمَا في الصِّلَةِ ، أو لا يَلْحَقُ واحداً منهما ، فلا يَسهُلُ ولا يَسُوغُ أن يَلْحَقَ الموصولَ ؛ لأنّهُ ليس بمدعوٍّ ، كما يَسُوغُ أنْ يَلحَقَ « الرَّجُلَ » على مذهب سيبويهِ ؛ لأنّه المقصودُ بالدُّعاء ، والمتَوَصَّلُ إليه بـ « أيٍّ » .

فإن قلتَ : هلاّ أجَزْتَ أنْ يَلْحَقَ[(٢)] الاسمَ الذي في الصِّلَةِ ؛ لأنّه « أيٌّ » في المعنى ، كما لحق « الرَّجُلَ » على مذهب سيبويه ؛ إذ كان « أيّاً »[(٣)] في المعنى ؟

قيل : لا يَسُوغُ ذلك ؛ لأنّهُ إنّما لَحِقَ « أيّاً » في قول سيبويه من حيث كان مقصوداً بالنّداء ، لا من حيث كان « أيّاً » في المعنى ، (فلذلك لحقه ، وليس الاسمُ الذي في الصِّلَةِ على هذا القول الآخَرِ بمقصودٍ في النّداء في المعنى)[(٤)] فيلحَق به حرفُ التّنبيه ، كما لَحِقَ « الرَّجُل » ، إنّما المنادَى « أيٌّ » ، وما بعده صلةٌ له ، وليس بمقصودٍ في النّداء ولا بمُتَوَصَّلٍ بـ« أيٍّ » إليه، فلا يجوز إذاً أنْ يكونَ التّنبيهُ بقولنا : « ها » لاحقاً له ، كما كان لاحقاً له في قول سيبويه . (والتّنبيهُ إذا لم يَجُزْ أن يكونَ لاحقاً للموصول كما كان لاحقاً في قول سيبويه)[(٥)] لـ« الرَّجُل » ، لم

---

(١) أي : الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٢٢٨ .
(٢) أي : حرف التّنبيه .
(٣) في (ص) : « الهاء » .
(٤) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
(٥) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

يَخلُ من أحد أمرَين: إمَّا أن يكونَ لا مُنبَّهَ تحته ، أو يكونَ راجعاً إلى « أيٍّ » وزيادةٍ فيه ، وكأنَّهُ إلى هذا أشارَ أبو إسحاقَ بقوله: « زيادةٌ في التنبيه » ، وهذا لا يَسْهُلُ ؛ لأنّه لا يَلحَقُ الاسمَ تنبيهٌ وزيادةٌ في التّنبيه ،كما لا يلحَقُهُ تنبيهان .

فإن قلتَ : ما ينكرُ أن تكونَ « ها » لازمةً للصِّلَةِ لأنّه خَبَرٌ ؛ فيكونُ المنبَّهَ الذي تحت حرفِ التّنبيه ، وذلك لأنَّ التّنبيهَ يلحَقُ نحوَ هذا من الأخبار ، وكنحو قولِهِ تعالى : ﴿ **هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ جَـٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ** ﴾[1] و﴿ **هَـٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ** ﴾[2] ونحوِ هذا ؟

قلنا : هذا قولٌ لو قاله في هذا المكان لكان أقْرَبَ[3] إلى الصَّوابِ ممّا ذَكَرَه من أنّهُ عِوَضٌ من حذف المضاف ، وهو مع ذلك غيرُ مستقيمٍ[4]؛ لأنَّ هذا موضعُ نداء ، فالأشكلُ به والأظهَرُ من أمره أن يكونَ التّنبيهُ لاحقاً للنّداء . والذي يدلُّ على أنَّ لُحُوقَه للنّداء لا على حدِّ ما لَحِقَ ﴿ **هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ** ﴾ ونحوَه من الأخبار ما قدَّمْنَاهُ من الأدلّةِ في فساد كون « أيٍّ » في هذا الموضع موصولاً[5]، فإذا فَسَدَ أن يكونَ موصولاً ، امتنع أن يكونَ لَحَاقُ التّنبيه للصِّلَةِ ، وإذا امتنع أن يكونَ له ، (وجبَ أن يكونَ)[6] لـ« الرَّجُل » ؛ إذ لا يجوزُ ألاّ يكونَ تحته مُنبَّهٌ ،

---

(١) سورة النساء : آية : ١٠٩ .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١١٩ .

(٣) العبارة في (ش) : « هذا قولٌ قاله في هذا المكان أقْرَبَ » .

(٤) في (ص) : « وهو مع ذلك عندهم مستقيم » .

(٥) في (ش) : « من هو لا » .

(٦) ساقط من (ش) .

ولا يجوزُ أيضاً أن يكون لـ « أيّ » ؛ لِمَا قدَّمْناه من فساد اجتماع حرفَي تنبيهٍ في اسمٍ في كلامٍ .

فإن قيل : لقد جاء :

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيٍّ ... ...[1]

ونحوُ ذلك ؟

قلنَا : « أَلاَ » حرفٌ يدلُّ على تنبيهٍ واستفتاحِ كلام ، كذلك قال أبو عُبَيدَةَ.

فإذا اجتمع مع حرفِ تنبيهٍ خَلُصَ للاستفتاح ، وزال عنه معنى التّنبيه ،كما أنَّ « هل » يزولُ عنه الاستفهامُ إذا اتّصَلَ بألفه[2] في نحو :

أَهَلْ رَأَونَا بِسَفْحِ الْقُفُّ ذِي الأَكَمِ[3]

---

(١) جزءٌ من صدر بيتٍ من الطويل لذي الرمة في ديوانه ٥٥٩/١، وتمام البيت :

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

والبيت سيارٌ عند أهل اللغة ، انظر الخصائص ٢٧٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٠٩/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣ . والجرعاء : مرتَفَعٌ من الرمل مستوٍ .

(٢) في (ش) : « إذا لم يصل بالألف » .

(٣) عجز بيت من البسيط لزيد الخيل الطائي في ديوانه : ١٥٥ ، وصدره :

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوْعٍ بِشَدَّتِنَا

وأنشده أبو علي في كتاب الشعر : ٨٨ ، وانظر: المقتضب ١٨٢/١، ٢٩١/٣ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٦٣/١، ١٠٨/٣ ، وشرح أبيات المغني ٦٧/٦ .

و(أَهَلْ) هنا بمعنى (قد) انظر كلاماً مفصلاً عن ذلك في شرح أبيات المغني ٦٧/٦ ـ ٧١ .

والقُفُّ : حجارةٌ غاص بعضها ببعض ، لا يخالطها سهولة ، وهو جبلٌ غير أنه ليس طويلٌ في السماء ، فيه إشرافٌ على ما حوله ، وفيه حجارةٌ عظامٌ . والأَكَم : بفتحتين واحدها أكمة ، وهي ما ارتفع عن الأرض ، ولا يبلغ أن يكون جبلاً . (شرح أبيات المغني).

ولو كان الحرفان للتَّنبيه وجاز ذلك ، واجتَمَـعَ حرفـان لمعنًـى في موضـعٍ ، لَمَا جاز[1] هذا ، ولا كان له نظيرٌ ولا شِبْهٌ /، ألا ترى أنَّهُ لا شيءَ مِمَّـا يَدخلُـهُ حرفُ التَّنبيه وغيرُهُ من الحروف يلحقُ أوَّلَهُ وآخِرَه ، هذا لم يُوجَدْ في شيءٍ . [٦٤/ب]

* * *

(١) في (ص) : « لجاز هذا » .

المسألةُ الثّامنةُ والعشرون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّيْنَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِيْنَ وَابْنَ السَّبِيْلِ وَالسَّائِلِيْنَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِيْنَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] :

« قال بعضُ النَّحْوِيِّين : إِنَّهُ معطوفٌ على « ذَوِي القُرْبَى » كأَنَّهُ قال : وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالصَّابِرِيْنَ، وهذا لا يَصْلُحُ إلاَّ أنْ يكونَ « والموفُونَ » رفعاً على المدح للمضمَرِين ؛ لأنَّ ما في الصِّلَةِ لا يُعطَفُ عليه بعد المعطوف على الموصول » .

قال أبو علي :

قولُهُ: « وهذا لا يَصْلُحُ إلاَّ أنْ يكونَ (والموفُون) رفعاً على المدح للمضمَرِينَ » لا يخلو إذا كان رفعاً على المدح للمضمَرِينَ من أن يكونَ عطفاً على ما في الصِّلَةِ من الضَّمير ، أو عطفاً على الموصول ، (أو يكونَ غيرَ معطوفٍ غلى ما في الصِّلَةِ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٤٦ ـ ٢٤٧ .

ولا على الموصول)[١]، بل يكونُ مُسْتأنَفاً منقَطِعاً ممَّا قبلَه ،كما يُسْتَأْنفُ الكلامُ ويُقطَعُ ممَّا قبله إذا أُرِيدَ به المدحُ أو الذَّمُّ .

وأمَّا كونُهُ عطفاً على ما في الصِّلَةِ من الضَّمير ، فلم نَعْلَمْ أحداً قال به في هذه الآية ، ولا ذهب إليه ؛ لضَعْفِهِ في المعنى ؛ إذ ليس المرادُ أنَّ البرَّ[٢] مَنْ آمَنَ با لله هو والموفُون ؛ أي : آمَنَا جميعاً ، فيكونُ البِرُّ مَنْ آمَنَ مع الموفِين ، كما تقولُ: الشُّجاعُ مَن أَقْدَمَ هو وعَمْرٌو ؛ أي : أَقْدَمَ معه كما يُقْدِمُ ، وليس المعنى على هذا، ولكن [على] ما بعد قوله : « مَنْ آمَنَ » ، فقال : مَنْ آمَنَ وأوصافهم[٣]، فلهذا لم يَقُلْ أحَدٌ في قوله: « والموفُونَ » : إنَّهُ معطوفٌ على ما في الصِّلَةِ من الضَّمير[٤]، ولكن حَمَلُوهُ على خبر « لكنَّ » ،كأنَّهُ : ولكنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ با لله والموفُونَ ، أو على المدحِ على أنْ يكونَ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ ؛ لأنَّهُ في المعنى يؤَولُ إلى هذا .

فأمَّا حملُهُ على ما في الصِّلَةِ فلَمْ يذهَبْ إليه أحدٌ .

ولا يجوزُ[٥] أيضاً أن يكونَ عطفاً على الموصول ، وقولُهُ تعالى: « والصَّابرِينَ» منصوبٌ بما في الصِّلَةِ مِنْ قولِهِ : ﴿ وآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ؛ لأنَّ الموصولَ لا

---

(١) مكانه بياضٌ في (ص) .

(٢) في (ش) : « أن أكثر » .

(٣) العبارة في (ص) : « ولكن ما بعد له (من آمن) بعد أي : لا أفعل من آمن وأوصافهم » .

(٤) قال بهذا الكسائيُّ . انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٨١/١ ، قال أبو جعفر: « وهذا القول خطأٌ وغلطٌ بيِّنٌ ؛ لأنك إذا نصبتَ (والصابرين) ونسقتَهُ على (ذوي القربى) دخل في صلة (مَنْ) ، فقد نسقتَ على (مَنْ) من قبل أن تتمَّ الصلةُ ، وفرقتَ بين الصلة والموصول بالمعطوف » .

(٥) في (ش) : « ويجوز » .

يجوزُ العطفُ عليه حتّى تنقضيَ صِلَتُهُ ،كما لا يؤكّدُ ولا يُوصَفُ إلا بعد انقضائه بجميع صِلَتِهِ ؛ لأنّهُ معها بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، ومُحالٌ أنْ يُوصَفَ الاسمُ أو يُؤكّدَ أو يُعطَفَ عليه إلاّ بعد تمامه وانقضائه بجميع أجزائه وما يتّصِلُ به ، فلا يجوزُ إذاً أنْ يكونَ « والصَّابرينَ » عطفاً على قوله : (﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ إذا كان قولُهُ: ﴿ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ ﴾ عطفاً على الموصول؛ لأنَّ قولَهُ:)[1] « والصَّابرين » على هذا من تمام الموصول ، فلا يجوزُ الفصلُ بينه وبين الموصول بالمعطوف على الموصول . ألا ترى أنّكَ لو قلتَ : مَرَرْتُ بالضَّاربِينَ وقَومٍ زَيداً ، لم يَجُزْ حتّى تَرفَعَ « قوماً » فتقولُ : بالضَّارِبين وقَومٌ ، فتَحمِلُهُ على المضمَر على ضَعْفِهِ ، أو تُقَدِّمَ « زيداً » عليه . وكذلك سبيلُ التّأكيد والصِّفَةِ في الموصول والصِّلَةِ ، ألا ترى أنّكَ لو قلتَ : أعجَبَني كَلامُكَ كُلُّهُ زَيداً، وأعجَبَني كَلامُكَ الحسَنُ زَيداً ، لم يَجُزْ ؛ لِوَصْفِكَ الاسمَ قبلَ تمامه بما في صِلَتِهِ ، ولو قلتَ : أعجَبَني كلامُكَ نفسِكَ زيداً حَسُنَ وجاز ، ولو رفَعْتَ فقلْتَ : كلامُكَ نفْسُهُ زيداً لم يَجُزْ ، فكذلك ما في الآية .

وإذا لم يَجُز الفصلُ بين الصِّلَةِ وما هو معطوفٌ عليها بالمعطوف على الموصول ، (فكذلك لا يجوزُ الفصلُ بينهما بالجملة المعطوفة على الموصول)[2] / من حيث لم يَجُزْ عطفُ المفرَدِ . [٦٥/أ]

فلا وَجْهَ لقول أبي إسحاقَ: « وهذا لا يَصلُحُ إلاّ أنْ يكونَ « والموفُون » رفعاً

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

على المدح للمضمَرينَ » ؛ لأنَّ « والصَّابرينَ » لا يجوزُ حملُهُ على ﴿ **وآتَى المالَ عَلَى حُبِّهِ** ﴾ ، فكان قولُهُ: « والموفُونَ بعهدهم » عطفاً على الموصول أو مدحاً ؛ لأنَّ الفصلَ بين الصِّلَةِ والموصول يقعُ به إذا كان مدحاً ،كما يقعُ به إذا كان مفرَداً معطوفاً على الموصول ، بل الفصلُ بينهما بالمدح أَشْنَعُ ؛ لكون المدحِ جملةً، والجملةُ ينبغي أن تكونَ في الفصل أقبَحُ بحسب زيادتها على المفرَدِ ، وإن كان الجميعُ من ذلك ممتنعاً .

فإن قال قائلٌ : فما أَنْكَرْتَ من جواز الفصل بين الصِّلَةِ والموصول بالجملة إذا كانت مدحاً وإن لم يَجُز الفصلُ بالمفرَد؛ لأنَّ الجملةَ مُلتَبسَةٌ بالموصول وصِلَتِهِ؛ لأنَّ فيها ذِكْرُهُ ، وهي هو في المعنى ،كما جاز الفصلُ بالجُمَلِ بين المبتدأ والخبر إذا كان الفصلُ من سبب المذكورِ ، وممَّا يُؤكِّدُهُ ويُسَدِّدُهُ ،كما أجازَه أهلُ العربيَّةِ من قولهم : إنَّ زَيداً فافْهَمْ ما أَقُولُ رَجُلُ صِدْقٍ ، وإنَّ عَمْراً فاعْرِفْ قَولي رَجُلُ سَوءٍ ، وكتأويل مَنْ تأوَّلَ : ﴿ **إنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إنَّا لاَ نُضِيْعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً** ﴾[1]، ثمَّ قال : ﴿ **أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ** ﴾ ؟

قلنَا : لا يجوزُ الفصلُ بين الصِّلَةِ والموصول ؛ لأنَّ اتِّصَالَ كلِّ واحدٍ منهما بالآخَرِ أشَدُّ من اتِّصَالِ المبتدأِ وخبرِهِ ،كما أنَّ اتِّصَالَهُما أشَدُّ من اتِّصَالِ الموصوف بصفتِهِ ؛ لأنَّ مَجْرَاهَا مَجْرَى حروفِ الاسمِ الواحدِ وأجزائِهِ، وعلى حَسَبِ شِدَّةِ الاتِّصَالِ يَقْبُحُ الانفصالُ ، وليس كذلك المبتدأُ مع خبرِهِ ؛ ألا ترى أنَّ كلَّ واحدٍ

---

(١) سورة الكهف : آية : ٣٠ .

منهما كجزءِ الآخَرِ[1]؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدلُّ على ما تحتَه ، كما أنَّ الموصولَ بجميع صِلَتِهِ يدلُّ على ما فيه ، ولذلك يُحذَفُ كلُّ واحدٍ منهما عند دلالةِ الآخَرِ عليه ، ولا يُستَجَازُ هذا في الموصول وصِلَتِهِ ، كما يُستَجَازُ في المبتدأ والخبر . فأمَّا قولُهُ :

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللُّتَيَّا وَالَّتِي[2]

فمِمَّا يجري مَجْرَى المَثَلِ لا يُقَاسُ عليه ، ولا تُقدَّمُ الصِّلَةُ على الموصول ، كما يُقَدَّمُ الخبرُ على المبتدأ . فإذا لم يَجُزِ الحذفُ فيها للدَّلالة ، كذلك لا يُستَجَازُ فيها الفصلُ ؛ إذ المحذوفُ للدَّلالة عليه بمنزلة الملفوظ (به ، فإذا لم يجزْ ذلك فيه ، كان جوازُ الفصل أبعَدَ ، فامتنع الفصلُ فيه كما امتنع التَّقديمُ ، وإنْ)[3] كانا جائزَينِ في خبر المبتدأ .

فلم يجز الفصلُ بين بعض الصِّلَةِ وبعضٍ ؛ لأنَّ عَطْفَكَ على الموصول بالمفرَدِ والجملةِ ، وتأكيدَكَ إيَّاهُ ، ووَصْفَكَ له ، وإبْدَالَكَ منه ، يُؤذِنُ فيه كلُّ ذلك

---

(١) في (ش) : « ليس كجزء الآخَر » .

(٢) رجز للعجاج في ديوانه : ٢٧٤ ، وبعده :

إذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

وانظر : الكتاب ٣٤٧/٢ ، ٤٨٨/٣ ، والنوادر : ٣٧٦ ، والمقتضب ٢٨٨/٢ ، قال أبو زيد في النوادر: « ويقال: اللَّتَيَّا واللُّتَيَّا ، فاللُّتَيَّا جريٌ على أصل التصغير .. » ، وأنكر الحريريُّ في درة الغواص : ٥١ الضَّمَّ ، وعدَّه من اللحن الفاحش .
وهذا من أمثال العرب ، يقولون : « بعد اللُّتَيَّا والتي » ، وهما الداهية الكبيرة والصغيرة . انظر : جمهرة الأمثال ٢٢٣/١ ، ومجمع الأمثال ١٥٩/١ .

(٣) ساقط من (ش) ، وفي (ص) : جاء « فيقولون » بدل « وإن » ، ولعل ما أثبت الصواب .

بالتَّمَامِ والانقضاءِ[١]، كما يُؤْذِنُ بذلك في سائر المبهَمَاتِ[٢]، فلا يَسُوغُ أنْ يُذْكَرَ ما يُؤْذِنُ بالتَّمامِ ويدلُّ عليه ، ثمَّ يُتَمَّمَ بعْدُ ؛ لأنَّ ذلك فَسَادٌ ونَقْضٌ .

فإن قال قائلٌ : فقد جاء الفصلُ بين الصِّلَةِ والموصولِ بالجملة لَمَّا كان تأكيداً للصِّلَةِ ، وذلك ما جاء في القَسَمِ في قوله[٣]:

ذَاكَ الَّذِي ـ وَأَبِيْكَ ـ تَعْرِفُ مَالِكٌ ۞ وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ

فكما جاز الفصلُ بالقَسَمِ وهو جملةٌ ، كذلك يجوزُ بما في الآية من الجملة الفصلُ بين بعض الصِّلَةِ وبعضٍ .

قيلَ له : إنَّ القَسَمَ وإنْ كان في الأصل جملةً ، فله نحوٌ ليس للجُمَلِ ، وقد صار يجري مَجْرَى غيرِ الجُمَلِ ، فله مَدَاخِلُ ليس لغيره من الجُمَلِ ؛ ألا ترى أنَّهُ لا يُستَغْنَى بالسكوت عليه[٤]، ولا يجتَزَأُ به عن غيره ، كما يُفْعَلُ ذلك بسائر الجُمَلِ ، ولا تُوصَفُ به النَّكرةُ ، ولا يُوصَلُ به الموصولُ كسائر الجُمَلِ ، فالفصلُ به يُجْرِيهِ[٥] فيما أرَيْتُكَ مُجْرَى غيرِ الجُمَلِ ، [وهو][٦] أَسْهَلُ وأَسْوَغُ من الفصل

---

(١) في (ص) : « بالتمام والنقصان والانقضاء » .

(٢) في (ص) : « الأشياء » .

(٣) هو جرير في ديوانه : ٢/٥٨٠ ، يهجو يحيى بن عقبة الطهوي والفرزدق من مقطوعة مطلعها :

أَمْسَتْ طُهَيَّةُ كَالبِكَارِ أَفَزَّهَا ۞ بَعْدَ الكَشِيْشِ هَدِيْرُ قَرْمٍ بَازِلِ

وقد أنشده الفارسي في المسائل الحلبيات : ١٤٤ ، والتعليقة على الكتاب ٢/٢٦٠ ، وانظر : شرح أبيات المغني ٦/٢١٢ .

(٤) في (ش) : « لا يستغنى عليه » .

(٥) في (ش) : « فالفصل بينهما يجريهما » .

(٦) تكملة يستقيم بها السياق .

بغيره ، فلا يَلزَمُ الفصلُ بغيره قياساً عليه ؛ لمخالفته فيما ذَكَرْتُ لكَ / سائرَ الجُمَلِ . [٦٥/ب]

وأيضاً فإنَّ القَسَمَ قد دخل بين الشَّرْطِ وجزائِهِ في نحو: إنْ تأتِني ـ وا للهِ ـ آتِكَ ، ولا يدخُلُ غيرُهُ من الجُمَلِ عليه ، فلذلك يجوزُ أنْ يُفصلَ به بين الصِّلَةِ والموصول في الشِّعْرِ ، ولا يجوزُ بغيره .

وأيضاً فإنَّهُ يَفْصِلُ بين « إذَن » والفعلِ إذا نُصِبَ ، نحو ما حكاه سيبويهِ[1] من قولهم : « إذَنْ وا للهِ آتيَكَ » . ولا يُفصَلُ في هذه المواضع بغير القَسَمِ ، فكما جازَ الفصلُ بين الجازم والمجزوم ، وبين النّاصبِ والمنصوب ، ونحو ذلك ، كذلك جازَ أنْ يُفصَلَ به في الصِّلَةِ[2] . ولا يجبُ الفصلُ بغيره قياساً عليه ،كما لا يجوزُ الفصلُ في المواضع التي أَرَيْتُكَ بغيره ، فالقَسَمُ مِمَّا قد اتُّسِعَ بالفصل فيه لكَثْرَتِهِ ، وأنَّه يقع مواقِعَ لم يقَعْ غيرُهُ فيها ، فلا يَلزَمُ إذا اتُّسِعَ فيه ففُصِلَ به أنْ يُفصَلَ بغيره ، ألا ترى أنَّهُم اتَّسَعُوا في الفصل بالظَّرف ، ففَصَلُوا به بين « أنْ » واسمِهَا ، والمضافِ والمضافِ إليه ، والمميَّزِ ومُمَيِّزِهِ ، وليس يُوجِبُ فَصْلُهُم بذلك فَصْلَهُم بغيره ، فكذلك يجوزُ الفصلُ بالقَسَمِ في الصِّلَةِ ، ولا يجوزُ ذلك في غيره .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أنْ يكونَ[3] الفصلُ بهذا يُجريه مُجرى التّوكيد

---

(١) انظر الكتاب ١٢/٣ ، قال سيبويه رحمه الله : « ومن ذلك قولك : إذن وا للهِ أجيئكَ ، والقسم هنا بمنزلته في (أُرَى) إذا قلتَ : أُرَى وا للهِ زيداً فاعلاً . ولا تفصلُ بين شيء مما ينصب الفعلَ والفعل سوي (إذن) ؛ لأن إذن أشبهت أُرى ، فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء ، وهي تُلغى وتَقدم وتؤخر ، فلما تصرفت هذا التصرف ، احترزوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين » .

(٢) في (ش) : « بين الصلة » .

(٣) في (ش) : « يجوز » .

والتَّسديد لِما في الصلة ، (ولو أُكِّدَ شيءٌ مِمَّا في الصِّلَةِ لجازَ ؟

قلنا : لا يجوزُ الفصلُ بهذا على حدِّ ما جازَ تأكيدُ ما في الصِّلَةِ)[1] ؛ لأنَّ ذلك ليس على رسْمِ ما في التَّأكيدِ ، وما يَجري عليه حالُهُ ، بل مُخالِفٌ له ، ولو جازَ الفصلُ بهذه الجملة ، لجازَ الفصلُ بالمفرَدِ ، فإنْ عاد إلى أن يُجيزَ الفصلَ بالجملة وإنْ لم يُجزْهُ بالمفرَدِ ،كما جاز الفصلُ بالاعتراض بين المبتدأ والخبر ، فقد قدَّمْنَا الفرقَ[2] بين الصِّلَةِ وبين المبتدأ وخبره مِمَّا يُغْنِي عن ذِكْرِه .

فإذا لم يَجُزْ حملُ ﴿ **الصَّابِرِيْنَ** ﴾ على شيءٍ مِمَّا في الصِّلَةِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ـ كان قولُهُ : ﴿ **وَالْمُوْفُوْنَ بِعَهْدِهِمْ** ﴾ مدحاً للمُضْمَرِينَ في الصِّلَةِ أو غيرَ مدحٍ ـ ثَبَتَ أنَّهُ محمولٌ على شيءٍ آخرَ عاملٍ فيه غيرِ داخلٍ في الصِّلَةِ ، وهو ما ذهب إليه سيبويه[3] من إجْرائِهِ على المدح ، وحملِهِ على فعلٍ ينصِبُهُ . ومثلُ ذلك عنده[4] قولُهُ : ﴿ **وَالْمُقِيْمِيْنَ الصَّلاَةَ** ﴾[5] بعد قوله : ﴿ **لَكِنِ الرَّاسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ** ﴾ . قال سيبويه[6] : « ولو رَفَعَ (الصَّابِرِينَ) على أوَّلِ الكلام ، لكان جيِّداً ، ولو ابتَدَأَتَهُ فرفَعْتَهُ على الابتداء ،كان جيِّداً ،كما ابتدأْتَ في قوله : ﴿ **وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكَاةَ** ﴾[7] » .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
(٢) في (ش) : « الفصل » .
(٣) الكتاب ٢/٦٢ ـ ٦٣ .
(٤) في (ش) : « ومثل ذلك قوله » .
(٥) سورة النساء : آية : ١٦٢ .
(٦) في (ش): « قال أبو إسحاق » وهو خطأ ، والجملة ساقطة من (ص) . وانظر قول سيبويه في الكتاب ٢/٦٤ .
(٧) من سورة النساء : الآية : ١٦٢ .

قال أبو عليّ ـ رحمه الله ـ[1]: قولُهُ: « لو رَفَعَ (الصَّابرين) على أوَّلِ الكلام » يُريدُ: وَلَكِنَّ الْبِرَّ[2] مَنْ آمَنَ بالله والموفُونَ بعهدِهِم والصَّابرُون ، ولو ابتدأتَهُ فرفعْتَهُ على الابتداء كان خَبَرُهُ[3] ﴿ أُولَئِكَ الَّذِيْنَ صَدَقُوا ﴾ ، وكذلك خبَرُ : ﴿وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكَاةَ ﴾[4] قولُهُ : ﴿ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيْهِمْ أَجْراً عَظِيماً ﴾ .

فأمَّا رفعُ قولِهِ تعالى : ﴿ وَالْمُوْفُوْنَ بِعَهْدِهِمْ ﴾ فيحتَمِلُ وجهَين :

أحدهما : أن يكونَ على أوَّلِ الكلامِ ،كأنَّهُ : ولكِنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ باللهِ والموفُونَ ، وهذا التَّقديرُ في ارتفاعِهِ إنَّما يجوزُ إذا لم تَحْمِلْ نصبَ « الصَّابرين » على شيءٍ مِمَّا في الصِّلَةِ ، فإذا حَمَلْتَ نَصْبَ « الصَّابرين » على شيءٍ مِمَّا في الصِّلَة، امتَنَعَ هذا التَّقديرُ ، ولم يَجُزْ ، ولم يكن في امتناعِهِ نَظَرٌ . فإنْ حَمَلْتَ نَصْبَ « الصَّابرينَ » على المدح ، جاز هذا التَّقديرُ في ارتفاع : ﴿ الْمُوْفُوْنَ بِعَهْدِهِمْ ﴾ . فإنْ حَمَلَ حامِلٌ نَصْبَ « الصَّابرينَ » على شيءٍ في الصِّلَةِ ، وقدَّرَ ارتفاعَ ﴿ الْمُوْفُوْنَ بِعَهْدِهِمْ ﴾ على أنَّهُ معطوفٌ على أوَّلِ الكلام ،كان ذلك خَطَأً ، ومِمَّا لا يَسُوغُ الجمعُ بينهما . (وأَظُنُّهُ قد قال ذلك)[5] .

والآخَرُ : أنْ يكونَ ارتفاعُهُ على أنَّهُ خبرُ ابتداءٍ محذوفٍ ، ويُصْرَفُ الكلامُ إلى المدح. فإنْ تَأَوَّلَ مُتَأَوِّلٌ رَفْعَ « الموفُونَ » على هذا الوجه، ونَصْبَ « الصَّابرينَ »

---

(١) جملة : « قال أبو علي رحمه الله » من (ش) .
(٢) في (ش) : « أكثر » ، ومثله في الموضع التالي .
(٣) في (ص) : « خبر » .
(٤) من سورة النساء : الآية : ١٦٢ .
(٥) هذه الجملة من (ش) ، ولعله قصد بقوله هذا الزَّجَّاجَ .

[٦٦/أ] على العطف على شيءٍ مّمّا في الصِّلَةِ ، فهو أيضاً ممتنعٌ عندي بالدّلالاتِ / التي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا . وعلى أَحَدِ هذَين الوجهين يكونُ ارتفاعُ قولِهِ: « والموفُونَ » على الشَّرط الذي ذَكَرْنَاهُ .

والأحسَنُ عندي في هذه الأوصاف التي تُعْطَفُ ويُذْكَرُ الموضِعُ[١] من موصوفها والمدحُ أوالنَّقصُ منهم والذَّمُّ أن يخَالَفَ بإعرابها ، ولا تُجعَلَ كلُّهَا جاريةً على موصوفها؛ ليكونَ ذلك دَلالةً على هذا المعنى،وانفصالاً لما لا يُذْكَرُ للتّنزيهِ والتّنبيهِ ، أو النَّقصِ والغضِّ مِمَّا يُذْكَرُ للتّخليص والتّمييز بين الموصوفَين المشتَبهَين في الاسم ، المختَلِفَين في المعنى[٢]. وعلى هذا الحدِّ مذهبُ العرب في هذا النَّحْوِ ، وكذلك ما أَنْشَدَه[٣] من هذه الأبياتِ في هذه الأبوابِ أو عامَّتِها .

وفيه شيءٌ آخَرُ يُقَوِّي هذا ؛ وهو أنَّ هذا الموضِعَ من مواضع الإطنابِ في الوصف والإبلاغِ في القول ، فإذا خُولِفَ بإعرابِ الأوصافِ ، كان أشَدَّ وأوْقَعَ فيما يُعنَى ويُفترَضَ لصيرورة[٤] الكلام وكونِهِ بذلك ضُرُوباً[٥] وجُمَلاً ، وكونِهِ في الإجراءِ على الأوَّلِ وَجْهاً واحداً وجُملةً واحدةً ؛ فلذلك سَبَقَ[٦] عندي قولُ سيبويه[٧] في قولِهِ : ﴿ **وَالْمُقِيْمِيْنَ الصَّلَاةَ** ﴾[٨]: إنَّهُ محمولٌ على المدحِ، قولَ مَنْ

(١) في (ص) : « الرفع » .
(٢) في (ش) : « المتخلفين للمعنى » .
(٣) أي : سيبويه ، انظر الكتاب ٦٢/٢ وما بعدها .
(٤) في (ش) : « لضرورةٍ » .
(٥) في (ص) : « ضروريا » .
(٦) في (ص) : « يستوي » .
(٧) الكتاب ٦٤/٢ .
(٨) من سورة النساء : الآية : ١٦٢ .

قالَ[١]: إنَّهُ محمولٌ على قولِهِ : ﴿ بِمَا أُنْـزِلَ إِلَيْـكَ ... وَالْمُقِيْمِيْـنَ الصَّـلاَةَ ﴾ ، واستدلَّ بقوله : ﴿ يُؤْمِنُ بِا للهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِيْنَ ﴾[٢]، وإنْ كان هذا غيرَ ممتنعٍ .

فأمَّا قولُهُ : ﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَـاتِ إِنَّـا لاَ نُضِيْـعُ أَجْـرَ مَـنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾[٣] فقد قيل فيه ما ذَكَرْنَاهُ من الحَمْلِ على الاعتراض ، وقيل فيه : إنَّ الخبرَ محذوفٌ ،كأنَّهُ : (إنَّا لا نُضيعُ أَجْرَ مَن أحسَـنَ عمـلاً منهـم ، وقيـل فيـه أيضاً: المعنى:)[٤] إنّا لا نُضيعُ أجرَهم ؛ لأنَّ مَنْ أحسَنَ عملاً في المعنى هُـمُ الذيـن آمَنُوا، وهذا قد أجازه أبو الحسن وغيرُهُ[٥]، فلم يُجْمِعُوا في ذلك على الاعـتراض؛ إذ ليس هو في الموضع بأَوْجَهَ مِن غيره ولا أَقْيَسَ .

فأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ وَلاَ تُؤْمِنُوا إِلاَّ لِمَنْ تَبِـعَ دِيْنَكُـمْ قُـلْ إِنَّ الْهُـدَى هُـدَى ا للهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوْتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوْكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾[٦] ، فما علمْـتُ إلاَّ أنَّ الأكثرَ يَحْمِلُهُ على الاعتراض[٧]؛ وذلك أنَّهُ في هذا الموضع أَوْجَهُ منـه في الآيـة الأخرى ؛ لأنَّ الفصلَ هنا بالمعترَضِ به إنَّمَا يقعُ بين المفعول والعاملِ فيـه ، وليـس

---

(١) وهو الكسائي . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٥ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٢١٢ .
قال النحاس: « وهذا بعيدٌ ؛ لأن المعنى يكون : ويؤمنون بالمقيمين » ، وإليه ذهـب أيضـاً أبـو جعفـر الطبري في تفسيره ٦/١٩ أن المقيمين هنا هم الملائكة عليهم السلام لدوامهم على الصـلاة والتسـبيح والاستغفار ، واستبعد النصب على المدح ؛ لأن العرب لا تعدل عن إعراب الاسم المنعوت بنعت في نعته إلا بعد تمام خبره .

(٢) سورة التوبة : آية : ٦١ .

(٣) سورة الكهف : آية : ٣٠ .

(٤) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٥) انظر إعراب القرآن ٢/٤٥٤ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٤٤١ .

(٦) سورة آل عمران : آية : ٧٣ .

(٧) انظر الحجة لأبي عليٍّ ٣/٥٢ ، وإعراب القرآن ١/٣٨٦ ـ ٣٨٧ .

اتِّصالُ المفعول بما عَمِلَ فيه كاتِّصَالِ المبتدأ والخبر ، بل المبتـدأُ بخبرِهِ أشَـدُّ اتِّصَـالاً من المفعول بالفعل والفاعل، فالاعتراضُ في هذه الآية أَوْجَهُ في القياس منه في الآية الأخرى ، والاعتراضُ والانفصالُ[1] مِمَّـا ذَكَرْنَـا يَقْبُـحُ بحسَـبِ شـدَّةِ الاتِّصَـالِ ، ولسْتُ أَرَى الاعتراضَ بين الفعل والفاعل قياساً على ما اسْـتُجيزَ منـه بـين المبتـدأ والخبر ، وذلك أنَّ اتِّصَالَ الفعلِ بالفاعلِ أشَدُّ مـن اتِّصَـالِ المبتـدأ بالخـبر ؛ وذلـك لأدلَّةٍ قامت علـى ذلـك ، فكمَـا لا أُجِـيزُ[2] الفصـلَ بـين بعـض الصِّلَـةِ وبعضِهـا بالاعتراض قياساً على ا لمبتدأ ،كذلك لا أجيزُ في الفعل والفاعل .

فمِمَّا دلَّ على شدَّةِ اتِّصَالِ الفعلِ بالفاعل بالقياس أنَّ إعرابَ الفعل جاء بعده في نحو: يَضْرِبَان ويَضْربون وتَضْرِبين ، وحُكْمُ الإعـرابِ أن يلْحَـقَ أواخِـرَ الكَلِـم بعد تمامها بحروفها الأصليَّةِ ، أو ما أُلْحِقَ به من المزيدَة، فلَمَّا لَحِـقَ الإعـرابُ هنـا آخِراً ، صار ضميرُ الفاعلِ كأنَّهُ من حـروف الفعـل وأجزائِـهِ ،كمـا أنَّ سـائِرَ مـا يَلحَقُهُ الإعرابُ كان ما قبلَ إعرابِهِ مِن جُمْلَتِهِ وأجزائِهِ، فهذا دَلالةٌ قويَّةٌ على شِدَّةِ الاتِّصالِ .

ومن ذلك أيضاً أنَّهُ إذا اتَّصَلَ بـ « ضَرَبَ » التَّاءُ والنُّون ، أُسْكِنَ الـلاَّمُ الـتي كانت متحرِّكَةً ؛ لأنَّ أربَعَ متحرِّكَـاتٍ لا تجتَمِـعُ إلاَّ فيمـا كـان التَّقديـرُ بـه غـيرَ النَّضَدِ الذي هو عليه مثـل : عُلَبِـطٌ وذَلَـذِلٌ[3]، جـاء هـذا لأنَّ هـذا التَّقديـرُ بـه :

---

(١) في (ص) : « الاتصال » .

(٢) في (ش) : « فلما أجيز » .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٢٨ : « ويقول بعضهم : جَنَدِل وذَلَذِل ، يحـذف ألـف جنـادل وذلاذل وينونون ، يجعلونه عوضاً من هذا الحرف » . والعُلَبطُ والعُلابط : الضخـم . وذَلاذِلُ القميـص : مـا يلي الأرض من أسافله . اللسان (ذلل) .

عُلابِطٌ ، ولم تُتْرَكْ لامُ الفعل / على التَّحريكِ فيُقَدَّرُ فيه الانفصالُ ، فتَسْكِينُهُم [٦٦/ب] لـ « ذَهَبْتُ » ونحوِهِ مع تحريكِهِم لـ « عُلَبِط » و « ذَلَذِل » دليلٌ على أنَّهُ جَرَى مع الفعل مَجْرَى الكلمةِ الواحدةِ التي لا يُقَدَّرُ فيها الانفصالُ ؛ إذ لو قُدِّرَ فيها الانفصالُ وغيرُ الاتِّصَالِ لَمَا سُكِّنَ ، كما لم يُسَكَّنْ « عُلَبِطٌ » و « ذَلَذِلٌ » ونحوُهُما لَمَّا كان التَّقديرُ فيه غيرَ النَّضَدِ الذي هو عليه ، فإسكانُهُم لـ « فَعَلْتُ » و « فَعَلْنَ » دليلٌ على إجرائهم[1] لذلك مُجْرَى الكلمة التي لا يُقَدَّرُ انفصالُهَا ولا انفكاكُهَا عمَّا هي عليه من بنائها . فإذا كان ما وَصَفْنَا من ذلك حالَ ضمير الفاعل مع فِعْلِهِ في الاتِّصَالِ ، دلَّ على أنَّ الفصلَ بينهما يَقْبُحُ بحسَبِ شِدَّةِ الاتِّصَالِ ويمتنعُ، فكما لم يَجُز الفصلُ بينه وبين فاعلِهِ[2] بالمفرَدِ عند الجميع في نحو: كانَتْ زَيْداً الْحُمَّى تَأْخُذُ ، كذلك لا يجوزُ بالجملة لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِن شِدَّةِ الاتِّصَالِ .

ومِمَّا يدلُّ على شِدَّةِ اتِّصَالِهِ أنَّكَ تَسْتَقْبِحُ عطفَ الظَّاهرِ عليه إذا كان مضمَراً ؛ وذلك لكونه بمنزلة جزءٍ من الفعل ؛ لاختلاطِهِ به وامتزاجِهِ فيما ذَكَرْتُ لك ، فكما لا يُعطَفُ الشَّكلُ على غير شَكْلِهِ ؛ لأنَّ العطفَ نظيرُ التَّثنية ، كذلك يُسْتَقْبَحُ عطفُ المظهَرِ على المضمَر ، إذ كنْتَ في ذلك كعاطِفٍ اسماً على فِعْلٍ ؛ لكون علامةِ الضَّمير بمنزلة ما كان من نَفْسِ الفعل .

ومن ذلك أيضاً لحاقُ النُّونَين الخفيفةِ والثَّقيلةِ بعد علامةِ الضَّمير في مثل : اخْشَوُنَّ زَيداً ، و﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[3]، وهذه النُّونُ تَلْحَقُ نَفْسَ الفعل ، فيُبْنَى معها

---

(١) في (ص) : « إحازتهم » .
(٢) في (ص) : « بينه وبين هذه الجملة بالمفرد » .
(٣) من سورة آل عمران : آية : ١٨٦ .

على الفتحِ في مثل : لَيَفْعَلَنَّ ، فلمَّا كان علامةُ الضَّمير بمنزلة جزءٍ من الفعل ، لَحِقَ بعدها، ولا يَلحَقُ ذلك بعد ضمير المفعول ، (إنّما يلحقُ ضميرُ المفعول)[1] بعدَه ، فهذا أيضاً يدلُّكَ على ما ذَكَرْناهُ من شِدَّةِ الاتِّصَالِ .

ومِن ذلك أيضاً أنّكَ تضمِرُهُ في لفظِكَ إذا عَرَّفْتَهُ ، (ولا تحذفُهُ منه كما يُحذَفُ المبتدأُ الذي هو نظيرُهُ إذا عَرَّفْتَهُ)[2]، فمِن أجل هذا لم يَجُزْ عندنا ما ذَهَبَ إليه الكِسَائيُّ في : « ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَومُكَ » أنَّ « ضَرَبَنِي » لا شيءَ فيه ؛ لأنَّهُ لو جازَ ذلك لجازَ إذا جَرَى ذِكْرُ اثنين أو جماعةٍ فاستُغْنِيَ عن أسمائهم لِجَرْيِ ذِكْرِهَا أنْ تقولَهُ بغير علامةِ تثنيةٍ ولا جمع ، فكنتَ تُفرِّغُ الفعلَ للدَّلالةِ على فاعليه[3]، فكما لم يَجُزْ هذا عند الجميع ،كذلك لا يجوزُ ــ إذا لم يَجْرِ ذِكْرُ الفاعل ـ أن تُفرِّغَ الفعلَ لدَلالةِ ما يجيء بعده عليه ، بل إذا لم يَجْرِ ذِكْرُهُ ،كان حَذْفُهُ وتفريغُ الفعل منه أَقْبحَ ؛ لأنَّهُ من العِلْمِ به أَبْعَدُ ؛ إذ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ ، فكما كان العِلْمُ بالمحذوف أَقَلَّ ، والأحوالُ الدَّالَّةُ عليه أَنْقَصَ ،كان الحذفُ له أَقْبحَ وأَبْعَدَ .

[التنازع]

فالقولُ في « ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَومُكَ » ما ذهب إليه سيبويه[4] ــ رحمه الله ــ

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) ساقطٌ من (ص) .

(٣) في (ش) : « للدلالة عليه » .

(٤) الكتاب ١/٧٩ ـ ٨٠ ، قال سيبويه : « ومثل ذلك في الجواز : ضربني وضربتُ قومُكَ ، والوجهُ أن تقولَ : ضربوني وضربتُ قومَكَ ، فتحمله على الآخر . فإن قلتَ : ضربني وضربتُ قومَكَ ، فجائزٌ ، وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظَ كالواحد ، كما تقول : هو أحسنُ الفتيان وأجملُهُ وأكرمُ بنيه وأنبَلُهُ » . وانظر المسائل البصريات ٢/٩١٩ ـ ٩٢٠ .

من أَنَّهُ مُضمَرٌ على شريطة التَّفسير[١]، والفعلُ غيرُ فارغٍ من الفاعلِ ، وإذا كان اتِّصَالُ الفاعل بفعله على حسَبِ ما ذَكَرْنَاهُ في حال إضماره وإظهاره ـ من أَنَّهُ لا يُحذَفُ للعلم به والدَّلالةِ عليه ،كما يُحذَفُ المبتدأ مِمَّا يَكثُرُ ذِكْرُهُ ويَطُولُ في غير ذلك مِمَّا ذَكَرْنَا من الاتِّصَال ـ كان الفصلُ فيه أَقْبَحَ ، وينبغي لِمَن استَجَازَ ذلك بين المبتدأ وخبره ، وبين اسمِ إنَّ وخبرها ـ على ضعفه عند سيبويه ـ ألاَّ يُجيزَ ذلك في الفعل والفاعل على اعتلاله ؛ لأَنَّهُ يَعْتَلُّ بأَنَّ ذلك إنَّما يحسُنُ[٢] لأَنَّهُ جَرَى مَجْرَى الصفة[٣] لما بعده ، وليس الفعلُ مِمَّا يَصِحُّ أن يُوصَفَ أو يُستَجَازَ فيه ذلك، فيكونَ الفصلُ بين الفعل والفاعل[٤] مشاعاً .

وقد ذَكَرَ سيبويهِ[٥] هذا الاعتراضَ بين ما دخل على المبتدأ والخبر ، واستَضْعَفَهُ ، فإذا استَضْعَفَهُ في بابه والموضِعِ الذي استُجيزَ فيه ، فكيف يُتَوَهَّمُ استجازَتُهُ لقياسِ غيرِهِ عليه ، لاسيَّمَا والمقيسُ عليه أشَدُّ اتِّصَالاً من هذا الذي استَضْعَفَهُ / ، وهو أشَدُّ انفصالاً هنا مِمَّا لا يُتَوَهَّمُ عليه استجازَتُهُ له ، وتسويغُهُ إيَّاهُ . قال سيبويهِ[٦]: « زعَمَ الخليلُ أَنَّهُ يقولُ : إنَّهُ المسكينُ أَحْمَقُ ، على الإضمار الذي جاز في « مَرَرْتُ » ، كأَنَّهُ قالَ : إنّه هو المسكينُ أَحْمَقُ، وهو ضعيفٌ ، وجاز هذا أن يكونَ فصلاً بين الاسم والخبر لأنَّ فيه معنى المنصوبِ الذي أَجْرَيْتَهُ [٦٧/أ]

---

(١) في (ش) : « التقدير » .
(٢) في (ش) : « إنما يجيز » .
(٣) في (ش) : « مجرى الفعل » .
(٤) في(ص) : « بين الفاعل والمفعول » .
(٥) الكتاب ٢/٧٦ ، وانظر التعليقة عليه للفارسي ١/٢٦٤ .
(٦) الكتاب ٢/٧٦ ، وانظر التعليقة عليه للفارسي ١/٢٦٤ .

مُجْرَى: إنّا تميماً ذاهبون[١] » .

(يريد بقوله: « على الإضمار الذي في مَرَرْتُ »)[٢] قولَه: مَرَرْتُ به المسكينُ إذا أراد به: مَرَرْتُ به المسكينُ هو ، أو: هو المسكينُ على التّفسير[٣].

وكما لم يَجُزْ الفصلُ بين شيءٍ من الصِّلَةِ والموصول بما ذَكَرْناه ، كذلك لا يجوزُ بغيره مِمَّا أشبهه كالخبر إذا كان الموصولُ مبتدأً .

فأمَّا « إذْ » من قوله تعالى : ﴿ إنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيْمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾[٤] فينبغي أن يكون محمولاً على مُضمَرٍ يدلُّ عليه المظهَرُ ؛ وذلك أنَّهُ لا يخلو من أن يكونَ العاملُ فيه « مَقْتاً » الأوَّلَ أو الثّانيَ ، فالأوَّلُ لا يجوزُ أن يكونَ عاملاً فيه من جهة اللّفظِ ، والثاني من جهة المعنى ، ألا ترى أنّكَ إنْ حَمَلْتَهُ على الأوَّلِ لم يَصْلُحْ ؛ لِفَصْلِكَ بين الموصول والصِّلَةِ بخبرِ المبتدأ[٥]، وهذا لا يَصْلُحُ في اللّفظِ وتقديرِ العربيَّةِ ، وإنْ كان في المعنى لا يمتنع ، فلا يَصْلُحُ أن يكونَ العاملُ فيه الأوَّلَ لذلك .

وأمَّا الثّاني فلا يجوزُ من جهة أنَّ التّقديرَ يكونُ : من مَقْتِكُمْ أنفسَكُم وقتَ

---

(١) قال أبو عليٍّ في التعليقة ٢٦٤/١ : « وقوله : (لأن فيه معنى المنصوب) يريد : أنك إذا فصلتَ بين (إنه) و(أحمق) بجملة ، كما فصلتَ بين قوله: (إنا) و(ذاهبون) بجملةٍ هي (أعني) انتصب بها (تميماً) في قولك : إنّا تميماً ذَوُو عددٍ » .

(٢) ما بين القوسين مطموسٌ في (ص) .

(٣) قال أبو علي في التعليقة ٢٦٤/١ : « قوله: إنه المسكين يريد : هو المسكينُ ، جاز أن يكون فصلاً بين الهاء و(أحمق) » .

(٤) سورة غافر : آية : ١٠ .

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ٦٣٤/٢ .

ما تدعون[1] إلى الإيمان وكَفَرْتُم به ، وليس المعنى على ذلك ؛ ألا ترى أنَّهُم لم يَمقُتُوا أَنْفُسَهُم وقتَ ما دُعُوا إلى الإيمان فكفروا ، وإنَّما المعنى: لَمَقْتُ الله إيَّاكُمْ وقتَ ما دُعِيتُمْ إلى الإيمان فكَفَرْتُم أكبَرُ من مَقْتِكُم أنفُسَكُم في النَّارِ الآن ، فلا يَصلُحُ لذلك أن تتعلَّقَ « إذ » بالمصدر الثَّاني[2]، ولا تتعلَّقُ بالأوَّلُ . فإذا لم يَجُزْ ذلك أُضْمِرَ له شيءٌ يدلُّ عليه ما ظَهَرَ ، يَعمَلُ فيه ،كأنَّهُ قال : مَقَتَكُمْ إذْ تُدْعَونَ إليه . ونظيرُ هذا ما أنشَدَهُ أبو الحسن وغيرُهُ[3] :

إنَّ العَرَارَةَ وَالنُّبُوحَ لِدَارِمٍ　　　وَالْمُسْتَخِفُّ أَخُوهُمُ الأَثْقَالاَ

وقولُهُ[4]:

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إيَادٌ دَارَهَا　　　تَكْرِيْتَ تَرْقُبُ حَبَّهُ أَنْ يُحْصَدَا

فعلى هذا سبيلُ الموصول والصِّلَةِ في هذا النَّحْوِ .

فإن قال قائلٌ : فما وجهُ ما ذَكَرَهُ سيبويهِ[5] مِن قوله : « إنَّ الذي في الدَّارِ

---

(١) كذا في (ش) ، وفي (ص) : « ما دعوا » .

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٦٣٥ .

(٣) من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ١/١١٦، وقد أنشده الفارسيُّ في المسائل البغداديات : ٣٦١ ، ولم أقف عليه في معاني القرآن للأخفش . العرارة : النجدة والشدة والشوكة ، والنُّبوح : العدد والجماعة .

(٤) من الكامل ، للأعشى في ديوانه : ٢٨١ ، من قصيدة أرسلها إلى كسرى أنوشروان لما طلب منهم الدخول تحت حكمه فأبَوا ، ورواية الديوان « جعلت » بدل « حلت » ، قال البغدادي في شرح أبيات المغني ٧/١٧١ : « وهو تحريف من النساخ » .
والبيت في : معاني القرآن للفراء ١/٤٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٤٤٧ ، وكتاب الشعر ١/٢٧٢ ، والمسائل البغداديات : ٣٦١ ، والخصائص ٢/٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٣/٢٥٦ ، والمغني ٧٠١ ، وشرح أبياته ٧/١٧٠ . وإيادٌ : قبيلة من معدّ ، وتكريت بفتح أوله : بلدٌ بشاطئ الفرات سميت بتكريت بنت وائل . المعني : أن قبيلة إياد أهل زرعٍ وفلاحة معيشتهم بزرعهم ، فهم ينتظرون إدراكه، وليسوا بأصحاب إبلٍ ولا بداوةٍ .

(٥) الكتاب ٢/١٤٨ . وانظر شرح السيرافي ٣/١٣ (مخطوط) ، والتعليقة ١/٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، والنكت ١/٥١٩ ـ ٥٢٠ .

أَخُوكَ قائماً » ؟ وما العاملُ في قوله : « قائماً » ؟

قيلَ له : لا يجوزُ أن يكونَ العاملُ في « قائماً » ما في قولنا: « في الدَّار » من معنى الفعل ؛ للتَّفريق بين بعض الصِّلَةِ وبعضٍ بالخبر[١] .

فأمَّا العاملُ في « قائماً » فعلى وجهَين :

أحدهما : أن يكونَ الأخُ من الصَّدَاقةِ دون النَّسَب ، فيكونَ العاملُ في الحال معنى المؤاخاة .

والآخَرُ : أن يكونَ الأخُ من النَّسبِ[٢]، ولا تجعلُهُ الأوَّلَ في المعنى ، ولكن تجعلُهُ مثلَه ،كأنَّكَ أَرَدْتَ أنَّ الذي في الدَّارِ مثلُ أخيكَ أو كأخيكَ ، أي : يقومُ مَقَامَهُ ، ويَسُدُّ مَسَدَّهُ ، إلاَّ أنَّكَ تَحَذِفُ وتَتَّسِعُ ، فيكونُ العاملُ في الحال معنى التَّشبيه ، كأنَّهُ في التَّقدير: إنَّ الذي في الدَّار يُماثِلُ أخاكَ قائماً ويُشابِهُهُ ، وعلى هذا التَّقدير تقولُ : زَيدٌ عَمْرٌو قائماً ، وعَدِيٌّ حاتِمٌ جُوداً ، وكَعبٌ زُهيرٌ شاعراً.

فأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ ﴾[٣] فيَحتَمِلُ تأويلَين :

أحدهما : أن يكونَ « ولكنَّ البرَّ [كإيمان][٤] مَنْ آمَنَ باللهِ » .

---

(١) انظر التعليقة ١/٢٩٥ ، والنكت ١/٥٢٠ .

(٢) قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٣/١٣ (مخطوط) : « أما قوله : إن الذي في الدار أخوك قائماً ، فعلى هذا الظاهر لا يجوز إذا أردتَ به أخوة النسب ؛ لأنك إن نصبتَ (قائماً) بـ (أخوك) لم يجز ،كما لم يجز : زيد أخوك قائماً في النسب ، وإن نصبتَ (قائماً) بالظرف على تقدير : إن الذي في الدار قائماً أخوك ، صار (قائماً) في صلة (الذي) ، ولم يجز أن يفصل بين الصلة والموصول بـ(أخوك) وهو خبر ، وإن جعلت (أخوك) بمعنى المؤاخاة والمصادقة وجعلته هو العامل في (قائماً) إذا كان قد عهد قائماً قبل هذه الحال جاز » . وانظر : التعليقة على الكتاب ١/٢٩٥ ــ ٢٩٦ ، والنكت ١/٥٢٠ .

(٣) سورة البقرة : آية : ١٧٧ .

(٤) تكملة يستقيم بها السياق .

والآخَرُ : أن يكون « ولكنَّ ذا البرِّ مَنْ آمَنَ با لله . وأحَدُ الوجهَين قـد نـصَّ عليه سيبويهِ[(١)] .

ومثلُ ذلك قولُهُ تعالى : ﴿ **أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ** ﴾[(٢)] ثـمَّ قـالَ : ﴿ **كَمَنْ آمَنَ بِاللهِ** ﴾ ، فهذا على : أجَعَلْتُمْ أهلَ سِقَايَةَ الحاجِّ كَمَنْ آمَنَ با لله ، أو أجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الحاجِّ كإيمانِ مَنْ آمَنَ با لله ليَقَعَ التَّمثيلُ بين حَدَثَين ، أو بين فاعلَين ؛ إذْ لا يجوزُ التَّمثيلُ بين حَدَثٍ وفاعلٍ .

* * *

(١) لم أقف على نص سيبويه في ذلك مع أنه ذكر الآية في الكتاب ٢/٦٣ ـ ٦٤ ، ولكن كان حديثه فيها على رفع « الصابرين » .

(٢) سورة التوبة : آية : ١٩ .

[٦٧/ب]

/ المسألةُ التّاسعة والعشرون

قال(١) في قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [البقرة : ١٧٩ ـ ١٨٠] :

« المعنى: وكُتِبَ عليكم إذا حَضَرَ، إلاَّ أنَّ الكلامَ إذا طالَ استُغْنِيَ عن العطف بالواو ، وعُلِمَ أنَّ معناه معنى الواو ؛ لأنَّ القِصَّةَ الأُولى قد استتمَّتْ وانقضى معنى الفرْضِ فيها ، فعُلِمَ أنَّ المعنى: فَرَضَ عليكم القِصَاصَ وفَرَضَ عليكم الوصيَّةَ » .

قال أبو عليٍّ :

[الكلام على معنى الواو]

أصلُ الواو إذا لم تكن بدلاً من الجارِّ للاجتماع أين كانت ، ولذلك ما تجدُها للاجتماع مُعَرًّى من معنى العطف ، ولا تجدُها للعطف إلاَّ ومعنى الاجتماع فيها . وكونُهَا في العطف على ضربَين :

أحدهما : أنْ تعطِفَ مفرَداً على مفرَدٍ ، وقد شرَحْنَا ذلك فيما تقدَّمَ من الكتاب(٢) فيما ذكَرْنَاهُ في قوله تعالى: ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾(٣)، فيُستَغْنى بما تقدَّمَ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٩/١ .

(٢) انظر صفحة : ٢٤٦ وما بعدها من الجزء الأول . المسألة [١٥] .

ذِكْرُهُ عن الإعادة .

والآخَرُ : أنَّ تعطِفَ جملةً على جملةٍ، وهو الغرضُ في هذا الموضع وما يجب أن يُذكَرَ . والجُمَلُ التي يُعطَفُ بها على الجُمَلِ على ضربَين :

أحدهما : أن تكونَ أجنبيَّةً[1] من الأُولى .

والآخَرُ : أن تكونَ الجملةُ المعطوفةُ على الأُولى ملتَبِسَةً بها غيرَ أجنبيَّةٍ منها .

فالأجنبيَّةُ لا تَتْبَعُ الأُولى إذا أُرِيدَ اتّصالُها بها ، ولم يُرَدِ القَطْعُ منها ، والأخذُ[2] في أخرى ليس منها في شيءٍ إلاَّ بحرفِ العطف نحو : قامَ زَيدٌ ، وذهبَ عَمْرٌو، وزَيدٌ مُنطَلِقٌ ، وبَكْرٌ قائمٌ ، ونحو هذا مِمَّا يُريدُ به الاتّصَالَ بالأُولى. فإن لم يُرَدِ الاتّصَالُ وأُرِيدَ كلُّ حديثٍ منفرد من الآخَرِ ومنقطعٍ عنه قلتَ على هذا : زَيدٌ منطَلِقٌ ، بكرٌ قائمٌ ، فلم تُدخِلِ الحرفَ إرادةً للانفصال ، وتركاً لاتّصَالِ كلِّ واحدٍ من الحديثَين بالآخَرِ . وهذا عندي مذهبُ أبي الحسن .

والجملتان الملتَبِسَةُ إحداهما بالأخرى في الاتّصَالِ بما قبلها على ضربَين :

أحدهما : أنْ تعطِفَهُمَا بحرفِ العطفِ .

والآخرُ : أنْ تَصِلَهَا بها بغير حرفِ العطفِ .

وما يُوصَلُ بما قبله من الجُمَلِ بغير حرف عطفٍ على أربعةِ أضرُبٍ :

أحدها : أنْ يكونَ صفةً لِمَا قبلَها .

والآخَرُ : أنْ يكونَ حالاً .

---

(٣) الآية : ٦٨ من سورة البقرة .

(١) في (ص) : « أجنبيتين » .

(٢) في (ش) : « الآخر » .

والثَّالثُ : أنْ يكونَ تفسيراً .

والرابع : ألاَّ يكونَ اتِّصَالُهـا على هـذه الأوجُـهِ الثَّلاثـةِ ، ولكـن يكـونُ فِي الجملة الثَّانيةِ ذِكْرٌ مِمَّا فِي الأُولى ، أو مِمَّن في الأُولى .

فأمَّا ما كان صفةً فنحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ يَقُومُ، ومَرَرْتُ بغُلامٍ رَاكِبٍ يَذْهَبُ، وبرَجُلٍ صالحٍ يُصلِحُ[1]، وبامرأةٍ أبوها مُنطَلِـقٌ ، فمَوضِـعُ الجملـة بعـد الموصـوف بحسَبِ إعرابِ الموصوف ، ولا وجهَ لإدخالِ حرفِ العطف على الجملة التي هـي صفةٌ إذا وَلِيَت الموصوفَ ،كما أنَّهُ لا وجهَ في إدخاله علـى الصِّفَـةِ المفـرَدَةِ ؛ لأنَّ الصِّفَةَ تُبَيِّنُ الموصوفَ وتُخَصِّصُهُ ، ومَجْرَاها مع الموصوفِ في هذا مَجْـرَى الصِّلَـةِ مع الموصول ، فلو عُطِفَ بها على الموصوف لَخُرِجَ بالعطف عن أن يكونَ وصفاً له وإيضاحاً ، ولصَـارَ شَـريكاً لـلأَوَّلِ الموصـوف ، وداخـلاً في إعرابـه علـى حـدِّ التَّثنيةِ[2] والشَّريكةِ دون الصِّفَةِ ، هذا في الصِّفَةِ المفرَدَةِ ، فكمـا أنَّ الصِّفَـةَ المفـرَدَةَ لا وجهَ لإدخـال حـرفِ العطـف عليهـا إذا وَلِيَـت الموصـوفَ ، كذلـك لا وجـهَ لإدخالِهِ على الجُمَلِ إذا وقعـت هـذا الموقِـعَ ، فأمَّـا إذا تكـرَّرَت الصِّفَـاتُ نحـو : مَرَرْتُ برَجُلٍ هاشميٍّ كاتبٍ ، وبزَيدٍ الطَّويلِ العاقلِ ، فكـان أبو بكـرٍ يقـولُ : إنَّ حُكمَ حرفِ العطف وقياسَهُ الذي ينبغي أن يكونَ عليه ألاَّ يَدخُلَ من الصِّفَاتِ إلاَّ على ما يختصُّ الموصوف / بغيرها ، ويُستَغنَى بها في التَّخصيص والتَّعريـف عمَّـا سواها ، وهذا الذي قالـه كمـا قـال ؛ لأنَّ حُكْـمَ الصِّفـة مـع الموصـوف إذا لم　[٦٨/أ]

(١) في (ص) : « برجل صانع يصلح » .

(٢) في (ش) : « التشبيه » .

يتعرَّف الاسمُ إلاَّ بها و لم يختصَّ ، حُكْمُ الاسم الواحد في أنَّ مجموعَهُ يَدُلُّ على ما تحته ويختصُّهُ ، فكما أنَّ المفرَدَ لا يُفصَلُ بحرفِ عطفٍ ولا غيرِهِ ، فكذلك حُكمُ ما كان مثلَه وجارياً مَجْرَاهُ .

وكان يقولُ : إذا استَغْنَى الموصوفُ عَمَّا تكرَّرَ[١] من الصِّفة ، وتَعرَّفَ بغير ما يَدخُلُ عليه حرفُ العطف ، حَسُنَ حينئذٍ عندي دخول حرفِ العطفِ عليه للاستغناءِ عنه في تعريفِ الاسم وتخصيصه ، ولأنه ليس مع الأوّلِ بمنزلة اسمٍ مفرَدٍ؛ إذ قد يختصُّ بسواه ، وكان حُكمُ الصِّفَةِ ألاَّ يَدخُلَ عليها حرفُ العطفِ ؛ لأنَّ حرفَ العطفِ يُشرِكُ الثانيَ في إعراب الأوَّل ، وليس الأوَّلَ في المعنى ، والصِّفَةُ هو الموصوفُ في المعنى ، إلاَّ أنَّهُ إذا دَخَلَ فحُكمُهُ وقياسُهُ أن يكونَ على ما ذهب إليه أبو بكرٍ رحمه الله .

وقد عطَفَ العربُ الصِّفَاتِ بعضَهَا على بعضٍ بالواو، وحكاه سيبويه[٢] عن يونُس ، وأنشَدَ[٣]:

وَيَأوِي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثٍ مَرَاضِيْعَ مِثْلِ السَّعَالِي

---

(١) في (ش) : « ذكرت » .
(٢) الكتاب ٣٩٩/١ ، ٦٦/٢ .
(٣) البيت من المتقارَب ، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٠٧/٢ ، وروايته :

لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلاَتُ الصُّدُو رِ عُوْجٌ مَرَاضِيْعُ مِثْلُ السَّعَالي

والضمير في (يأوي) عائد إلى الصَّيَّاد ، وعُطَّل : ليست عليهنَّ قلائد ، والشُّعث : جمع شعثاء ، والمراضيع : جمع مِرضاع ، والسَّعالي : ذَكَرُ الغيلان ، والأنثى : سِعلاة ، أي : مثلها في سوء الحال. وانظر : الكتاب ٣٩٩/١ ، ٦٦/٢ ، وشرح أبياته ١٤٦/١ ، والنكت ٤١٨/١ ، والخزانة ٤٢٦/٢.

و[منه] قولُهُ[1]:

بِأَعْيُنٍ مِنْهَا مَلِيْحَاتِ النُّقَبْ
شَكْلِ التِّجَارِ وَحَلاَلِ المُكْتَسَبْ

(بكسر النُّونَ . وبلغني عن الرِّياشيّ[2] أنَّه قال : النُّقَب بضمِّ النُّون ، وبلغني عن الرِّياشيِّ أنَّه قال : النِّقب بكسر النُّون جمع نِقبة)[3] .

وجاز هذا عندي في الواو لِمَا ذَكَرْتُهُ لكَ من أنَّ معناها الاجتماعُ ، فكأنَّهُم إذا عَطَفُوا بها[4] هذه الصِّفَاتِ ،كان المعنى أنَّ الموصوفَ قد اجتمَعَت له هذه الأوصافُ، فلهذا جاز في الواو ولم يَجُز في الفاء وثُمَّ . ألا ترى أنَّ سيبويه[5] لم يُجِزْ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ أخِيكَ فصاحِبِكَ إذا كان الصَّاحبُ زيداً والأخَ في المعنى .

فحُكمُ ما تكرَّرَ من الجُمَلِ إذا كانت صفاتٍ في دخول حرفِ العطف عليها حُكمُ المفرَدِ ، وقياسُهُ قياسُها فيما كان أبو بكرٍ يذهبُ إليه . فإذا اجتمع مفردٌ

---

(١) رجزٌ بلا عزو في الكتاب ٦٧/٢ ، وانظر : تحصيل عين الذهب : ٢٦٣ . والراجز يصفُ جواريَ، والنُّقب : جمع نقبة ؛ وهي خرق العين أو خرق البرقع على العين ، قال الشنتمريُّ: « وقوله : « شكلِ التِّجارِ » أي : هنَّ مما يصلُحُ للتجارة ويَحِلُّ للكسب ، وقد قيل : إنه وصف إبلاً ، والأول أشبه . ويروى : « شكلِ النِّجار » أي : ممَّا يشاكلُ نِجارَها ويشبهُهُ ، والنِّجارُ : الأصلُ واللونُ » .

(٢) العباس بن الفرج الرياشي ، أبو الفضل ، لغوي بصري ، كثير الرواية عن الأصمعي ، قرأ كتاب سيبويه على المازني ، وعنه أخذ المبرد وابن دريد ، توفي سنة ٢٥٧ هـ. أخباره في : أخبار النحويين البصريين: ٩٨، وطبقات النحويين واللغويين: ٩٧، ونزهة الألباء : ١٥٢ ، وإنباه الرواة ٣٦٧/٢ .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

(٤) في (ص) : « بهذا » .

(٥) الكتاب ٣٩٩/١ . قال سيبويه : « ولو قلتَ : مررتُ بزيدٍ أخيكَ فصاحِبِكَ ، والصَّاحبُ زيدٌ لم يَجُزْ ، وكذلك لو قلتَ : زيدٌ أخوكَ فصاحبُكَ ذاهبٌ ، لم يَجُزْ ، ولو قلتَهَا بالواو حَسُنَتْ » .

صفةٌ مع جملة صفةٌ ، فكان أبو بكرٍ يقولُ : إنَّ القيـاسَ عنـدي أن يُقَـدَّمَ المفـرَدُ ؛ لأنَّهُ الأصلُ الأوَّلُ ، ثمَّ يُتَّسَعُ فتُقَدَّمُ الجملـةُ علـى المفـرَدِ ، وفي التَّـنزيل: ﴿ **وَهَـذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَـارَكٌ** ﴾[1] وفيـه : ﴿ **زَيْتُونَـةٍ لاَ شَـرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّـةٍ يَكَـادُ زَيْتُهَـا يُضِيءُ** ﴾[2]. ولو وَصَفْتَ بفعلٍ أو جملةٍ غيرِ منكُورةٍ[3]، ثمَّ عَطَفْتَ علـى الجملـة التي هي وصفٌ جملةً لا تَعَلُّقَ لها بالموصوفِ ولا التِبَاسَ ،كان عندي قبيحاً ممتنعاً ؛ لأنَّ حُكمَ المعطوفِ أنْ يكونَ مُشَاكِلاً للمعطوف عليه ، مجانِساً له ، فـإذا أَخْلَيْتَـهُ من ذِكْرِ الموصوفِ ، لم يُجانِسْهُ ، ولم يَصْلُحْ لِمَا صَلُحَ له المعطوفُ عليه ، وذلك نحو : هذا[4] رَجُلٌ قائمٌ وقَامَ زَيدٌ ، هـذا يمتنـعُ ويقبُـحُ ؛ لأنَّ قولَـكَ: قـامَ زَيـدٌ لا يُوَضِّحُ رَجُلاً ولا يُخَصِّصُهُ ، وليس هو منه بسبيل . ألا ترى أنَّكَ لـو قلـتَ: هـذا رجُلٌ قامَ زَيدٌ لم يَجُز، فإنْ قلتَ : هذا رَجُلٌ قَامَ وقَامَ أَبوهُ ، أو قَامَ زَيدٌ من أجله، ونحو هذا مِمَّا يَلتَبِسُ به صَحَّ وحَسُنَ . وسبيلُ الصِّلَةِ في هذا عندي سـبيلُ الصِّفَـةِ لو قلتَ : الذي قَامَ وقَامَ زَيدٌ مُنطَلِـقٌ ، لم يَحسُنْ[5] حتَّـى تَزيـدَ عليـه مـا يتعلَّـقُ بالأوَّلِ ويَلتَبِسُ بِهِ . فهذا حُكمُ ما يتبعُ من الجمل المفرَدَةِ وصفاً .

وأمَّا الحالُ فلا مَدخَلَ لحرفِ العطفِ عليه ، ولا مَسَاغَ لتوسُّطِهِ بينهـا وبـين ذي الحال ؛ وذاك أنَّ لها جهتَين ، (تمتازُ بأنَّها [في] "ثّبه لشيئين)[6]، كـلُّ واحـدٍ

---

(١) سورة الأنعام : الآيتان : ٩٢ ، ١٥٥ .
(٢) سورة النور : آية : ٣٥ .
(٣) في (ص) : « غيرته منكوراً » .
(٤) في (ص) : « هذان » .
(٥) في (ص) : « يجز » .
(٦) مكانها بياضٌ في (ش) .

لا مَدخَلَ لحرف العطف فيه ؛ وذلك لمشابهتها الصِّفَةَ من جهة أنَّهَـا تُفَـرِّقُ بـين هيئتَين أو هيئاتٍ ،كما أنَّ الصِّفَةَ تفصلُ بين موصُوفَـين أو موصوفـاتٍ /، فقـد [٦٨/ب] شابَهَتْ مِن هنا الصِّفَةَ ، وتُشَابِهُ المفعولَ في أنَّهَا لا تكونُ إلاَّ بعد تمـامِ الكـلامِ ، وأنَّه مفعولٌ فيها ،كما أنَّ الزَّمانَ والمكانَ مفعولٌ فيهما ، وكـأنَّ مشـابَهَةَ الصِّفَـةِ عليها أشدُّ إمراراً[١] من مشـابَهَةِ المفعـول ؛ لكونهـا الأوَّلَ وذا الحـال في المعنـى ، وفصله بين الهيئتَين ، وذلـك مِمَّـا تختـصُّ بـه الصِّفَـةُ ، (فكمـا لا يَدخُـلُ الحـرفُ العاطفُ بين أوَّلِ الصِّفاتِ ومَوصُوفِهِ ، ولا بين المفعولِ وما يَعمَلُ فيه)[٢]، كذلك لا يَدخُلُ بين الحالِ وذي الحال ؛ لتخليصها الهيئَةَ، وتناوُلِ الفعلِ لها تَنَاوُلَـهُ لسـائر مفعولِيه ، والاستغناءِ بهذا التَّعلُّقِ عن تَعَلُّقِهِ بـالحرف الرَّابـطِ العـاطِفِ ، وكمـا لم يَجُزْ ذلك في المفرَدِ إذا كان حالاً ، كذلك لا يجوزُ في الجملة إذا وقعَـتْ موقِعَهَـا ،كما أنَّهُ لَمَّا لم يَجُزْ في الصِّفَةِ إذا كانت مفرَدةً أوَّلاً ،كذلك لا يَجُوزُ في الجملـة والجُمَلِ التي تقعُ مَوقِعَ (المفرَدِ إذا كانت حالاً بحسَبِ انقسامها في غير)[٣] الحال ؛ وهي ضربان :

أحدهما : أن تكونَ من مبتدإٍ وخبرٍ .

والآخَرُ : أن تكونَ من فعلٍ وفاعلٍ .

فأمَّا كونُ ما تَرَكَّبَ من المبتدأ والخبر حالاً فنحو : زَيدٌ أَبُـوهُ مُنطَلِـقٌ ، ومـا

---

(١) كذا في النسختين .

(٢) ساقط من (ص) .

(٣) ما بين القوسين مطموس في النسخة (ص) .

أشبَهَ ذلك . وأنشَدَ الأصمعيُّ[1]:

وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ ... إلى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

وأنشد أيضاً لأوسِ بنِ حَجَر[2]:

وَبِالأُدْمِ تُحْدَى عَلَيْهَا الرِّحَا ... لُ وَالشَّوْلِ في الْفَلَقِ الْعَاشِبِ

فهذا مثالُ ما جاء في الجُمَلِ المرَكَّبَةِ من المبتدأ والخبر حالاً، وهو كثيرٌ واسعٌ .

فأمَّا ما أنشَدَه أبو بكرٍ للفرَزْدَقِ من قوله[3]:

وَوَفْرَاءَ لَمْ تُخْرَزْ بِسَيْرٍ وَكِيعَةٍ ... غَدَوْتُ بهَا طَيّاً يَدِي بِرِشَائِهَا

ذَعَرْتُ بِهَا سِرْباً نَقِيّاً جُلُودُهُ ... كَنَجْمِ الثُّرَيَّا أَسْفَرَتْ مِنْ غَمَامِهَا

فقولُهُ : « يَدِي بِرِشَائِهَا » يَحتَمِلُ وجهَين :

أحدهما : أن يكونَ صفةً للنكرة ،كما أنَّ ما قبلها من الجُمَلِ كذلك .

والآخَرُ : أن يكونَ حالاً من « غَدَوْتُ بِهَا » ؛ ويَحتَمِلُ وجهَين أيضاً :

أحدهما : أن يكونَ حالاً من الفاعل .

والآخَرُ : أن يكون حالاً من المفعول ؛ لأنَّ لكلٍّ واحدٍ منهما ذِكْراً فيه .

وأمَّا كونُ الجُمَلِ التي هي من الفعل والفاعل حالاً ، فالأفعال تنقسِمُ بأقسامِ الزَّمانِ: ماضٍ ، وآتٍ ، وحالٍ ، والذي يقعُ موقِعَ الاسم المنتَصِبِ على أنَّهُ حالٌ

---

(١) من الطويل في الأصمعيات : ١٣٥ ، وقائله سلامةُ بنُ جَنْدَل ، والبيت في ديوانه : ١٧٦ ، وفيهما : « لم يُخَرَّقِ » . والأدم : جمع أدماء ، وهي الناقة شديدة البياض . والشول : جمع شائلة ، وهي من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر . وأرض عاشب : تنبت العشب .

(٢) من المتقارب في ديوانه : ١٢ .

(٣) من الطويل في ديوانه ١/٩ ـ ١٠ .

منها مثالُ الوقت الحاضر دون الماضي والآتي ؛ لأنَّ ذلك عبارةٌ عن هيئة الاسم في وقتِ حديثِكَ ، أو حكايةٌ لذلك ، ولهذا المعنى أُرِيدَ ، وله قُصِدَ ، فمُحالٌ أن يَقَعَ الماضي هذا الموقِعَ ؛ إذ كان بخلاف هذا القصدِ والمغزى ، وكذلك الآتي، فلا يَصْلُحُ على هذا : جاءَ زَيدٌ قَامَ ، ولا ذَهَبَ عمروٌ رَكِبَ ، إذا أَرَدْتَ بمثال الماضي إيقاعَهُ موقِعَ الاسم المنتَصِبِ على أنَّهُ حالٌ ، فكما لم يَجُزْ أن يُقصَدَ بمثال الماضي الحالُ ، كذلك لا يجوزُ في مثال الآتي ؛ لأنّه خلافُ الحال ، كما أنَّ الماضِيَ خِلافُهُ .

فإن قال قائلٌ : هلاَّ جاز وُقُوعُ مثالِ الآتي هذا الموقِعَ ، كما جاز وُقُوعُ الأسماءِ المفرَدَةِ المفهومِ مِن استعمالها ومعناها أنَّها للآتي دون الحالِ والوقتِ الماضي[1] ، كقولهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً »[2]، و﴿ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾[3] ، ونحو هذا مِمَّا لا يتَّجِهُ إلاَّ على الاستقبال دون الحال ؟

قيلَ له : إنَّ هذا الكلامَ ونحوَه عند أهل العربيَّةِ كلامٌ محمولٌ على المعنى دون اللَّفظِ ، وما يُحمَلُ على المعنى دون اللّفظ الظَّاهر في كلامهم كثيرٌ . وقد قدَّمْنا صدراً من ذلك ، ومعنى هذا عندهم : مقدَّراً للصَّيد ، ومقدَّراً هدياً ، ومقدَّراً البلوغَ ، فعلى / هذا يَحمِلُون ذلك ويَصْرِفُونَهُ ؛ لِئَلاَّ يَلزَمَ أنْ يُوقَعَ في غير موقعه ، ويُصرَفَ إلى خلاف مَصْرِفِهِ . [٦٩/أ]

---

(١) في (ش) : « الحاضر » .
(٢) انظر الكتاب ٤٩/٢ .
(٣) سورة المائدة : آية : ٩٥ .

فإن قالَ : فاحْمِلْ مثالَ الآتي أيضاً على المعنى ، وقَدِّرْ فيه شيئاً يَصْلُحُ به وُقُوعُهُ موقِعَ المثال الحاضِرِ ،كما فَعَلْتَ ذلك في الاسم .

قيلَ له : لا ينبغي[1] إجازةُ هذا في الفعل من حيث جاز في الاسم ؛ وذاك أنَّ الأصلَ في هذا الموضع إنّما هو الاسمُ ، والفعلُ داخلٌ عليه ، وواقعٌ موقِعَهُ ، فهو كالفَرْعِ له ، وقد يُتّسَعُ في الأصول بما لا يُتّسَعُ في الفروع ، فلذلك يمتنع هذا في الفعل وإنْ جاز في الاسم ، وأيضاً فإنَّ « هَدْياً » و « بالِغاً » و « صائداً » ونحوَ ذلك أسماءٌ يَصلُحُ وُقُوعُها حالاتٍ ومنتَصِباتٍ بذلك ، فلا يمتنعُ أنْ تقومَ مَقامَ مُقدَّر ومُقرَّر ونحوِه في هذه المواضع ؛ لأنّهَا مثلُها ، وجائزٌ قيامُهَا مَقَامَهَا . ومثالُ الآتي هنا لا يَصْلُحُ وُقُوعُهُ موقِعَ مثال الحاضِرِ ؛ لأنّهُ خِلافُهُ ، فلا يَسُوغُ إذاً أنْ تُقيمَهَا مُقَامَ الحال ،كما جاز ذلك في الاسم ، ولو جاز ذلك لجاز : رأيتُ زيداً سَيَقُومُ ، تُريدُ به الحالَ ، ولَصَلُحَ أنْ يقعَ « سَيَقُومُ » موقِعَ « يَقُومُ » إذا أَرَدْتَ به الحالَ ، وهذا ممتنعٌ .

فإن قلتَ : فَأَجِزْ ذلك فيه إذا لم يَدْخُلِ السِّينُ أو سوف .

قلنا : ذلك غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّ السِّينَ وإنْ لم يُذْكَرْ في اللّفظِ ، فهو مُرَادٌ في المعنى ، فالآتي مخالِفٌ للحاضِرِ في المعْنَى[2] وفي لفظه ، فحكمُهُ ألاّ يُقامَ مُقَامَهُ[3] ، فمثالُ المستقبَلِ لا يَقَعُ موقِعَ الحاضِرِ ، والماضي[4] من وُقُوعِهِ مَوقِعَهُ أبْعَدُ ؛ ألا

---

(١) في (ص) : « ينبغي » .

(٢) في (ص) : « المبنى » .

(٣) في (ص) : « أن يقام مقامه » .

(٤) في (ص) : « وهو » .

ترى أنَّ الماضِيَ لا يكونُ حاضراً بعد مُضِيِّهِ ، والآتي قد يَحضُرُ ، فهو من أجل هذا إلى الحال أقرَبُ ، والماضي منه أبْعَدُ .

فإن قلتَ : فكيف استُجيزَ: لَقِيتُ زَيداً قَد قَامَ ، وصادَفْتُ بَكْراً قَد أَكَلَ ؟

قيلَ : هذا موضعٌ قد اتُّسِعَ فيه ، واسْتُغْنِيَ بشيءٍ عن شيءٍ ، وحُكْمُ هذا أنْ يكونَ في الأفعال التي تتطاوَلُ فيَخْرُجُ منها إلى الوجود شيءٌ فشيءٌ . فقوله: « قد قعَدَ » إخبارٌ عن جزءٍ أو أجزاءٍ من الفعل كانت متَوَقَّعَةً ، وكأنَّهُ اسْتُغْنِي بذِكْرِ ذلك عمَّا يكونُ للحال ؛ لِعِلْمِ المخاطَبِ بذلك لِضَرْبٍ من دَلالةِ تَطَاوُلِ الفعل ، أو الاحتزاءِ بالإخبار بالبعضِ عن الكلِّ ، ومع ذلك فقد ضارَعَ الفعلُ بدخول « قد » الاسمَ . ألا ترى أنَّها زيادةٌ لَحِقَتْ (فعَلَ) [١]،كما تَلحَقُ الاسمَ والمضارِعَ، ولولا ذلك لم يَجُزْ ، ألا ترى أنَّهم لا يُجيزُونَ ولا يَستَحْسِنُونَ : جاء زَيدٌ رَكِبَ، فهذا في الاتِّساعِ كقولهم : « صائداً غداً » ، ونحوِ ذلك . فهذه وجوه الحال[٢].

وأمَّا ما يتَّصِلُ من الجُمَلِ بالجُمَلِ التي قبلها على **جهة التَّفسير لِمَا قبله** ، فقولُهُ تعالى: ﴿ **وَعَدَ اللهُ الَّذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** ﴾[٣]، ثمَّ قال: ﴿ **لَهُم مَّغفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيْمٌ** ﴾ ، فالمغفرةُ تفسيرُ الوعد الذي وُعِدُوا به[٤]. وأنشَدَ أبو الحسن للفرَزْدَقِ[٥]:

---

(١) في (ش) : « فعمل » .
(٢) في (ش) : « وجوه ذلك » .
(٣) سورة المائدة : آية : ٩ .
(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ١/٢٢١ ، والكشاف ١/٣٢٧ .
(٥) من الطويل في ديوانه ٢/٣٣٢ ، والرواية فيه :

عَشَيَّةَ مَا وَدَّ ابْنُ غَرَّاءَ أُمَّهُ ... لَهَا مِنْ سِوَانَا إِذْ دَعَا أَبَوَانِ

ومن ذلك أيضاً قولُهُ تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيْسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ ﴾[١]، ثمَّ قال : ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ . فأمَّا قولُهُ : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيْمٍ ﴾[٢]، ثمَّ قال : ﴿ تُؤْمِنُوْنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾، فـ« تؤمنون » على لفظ الخبر ، ومعناه الأمرُ ، والدَّليلُ على ذلك : أنَّ الجوابَ فيه قولُهُ : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ ، ولا يخلو من أن يكونَ جواباً لقوله: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ ، أو لـ﴿ تُؤْمِنُوْنَ ﴾ ، فلا يجوزُ أن يكونَ جواباً لـ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ ﴾ ؛ إذ ليست المغفرةُ كائنةً بالدَّلالة، إنَّما تكونُ بالإيمان ، فكأنَّهُ قال : آمِنُوا يَغْفِرْ لكم ، إلاّ أنَّهُ حَسُنَ[٣] عندي أن يكونَ الأمرُ على لفظ الخبَرِ ؛ لوُقُوعِهِ كالتَّفسير لِمَا قبلَه مِن ذِكْرِ التِّجَارة، وحكمُ التَّفسير عندي أنْ يكونَ خبَراً ، فلذلك حَسُنَ كونُ الأمرِ على لفظ الخبَرِ هنا ، وإنْ كان قد يقَعُ في غير هذا الموضع ، نحو : ﴿ لاَ تُضَارَّ وَالِدَةٌ ﴾[٤]، ونحو: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾[٥]، وما أشبهَ ذلك .

- عَشَــيَّةَ مَا وَدَّ ابْنُ غَرَّاءَ أَنـَّـه ... لَـهُ مِـنْ سِـوَانا إِذْ دَعَـا أَبَـوَانِ

والبيت من قصيدته في وصف الذئب ، ومطلعها :

وأطلَسَ عَسَّالٍ وما كانَ صاحباً ... دعَـوتُ بناري مَوهِـناً فَـأَتَـاني

وقد أنشده أبو الحسن الأخفش في معاني القرآن ٢٤٨/١ .

(١) سورة آل عمران : آية : ٥٩ .

(٢) سورة الصف : آية : ١٠ .

(٣) في (ش) : « خبر » .

(٤) سورة البقرة : آية : ٢٣٣ .

(٥) سورة البقرة : الآيتان : ٢٢٨ ، ٢٣٤ .

[٦٩/ب] / وأمَّا الرَّابعُ الَّذي لا يكونُ اتِّصَالُهُ على هذه الأوجُهِ الثَّلاثةِ ، ولكن يكونُ في الجملة الثَّانيةِ ذِكْرٌ مِمَّا في الأُولى أو مِمَّن في الأُولى ، فإنَّ هذا الوجهَ يتَّصِلُ بما قبله على ضربَين :

أحدهما : أنْ تُتْبِعَ الأُولى بحرفِ عطفٍ ،كما تُتْبِعَ الأجنبيَّةَ إيَّاها بحرفِ عطفٍ ، وذلك نحو: زَيدٌ أبوكَ وأخُوهُ عَمْرٌو ، وهو زَيدٌ وأبوهُ مُنطَلِقٌ ، فهذا قد أُنزِلَ منزلةَ الأجنبيَّةِ من الأُولى في أنَّهُ لَمَّا أُريدَ اتِّصَالُ الجملةِ الثَّانيةِ عَطَفْتَ بالواو، كما تَعطِفُ الأجنبيَّةَ بها إذا أَرَدْتَ ذلك فيها ، وقال تعالى : ﴿ **إنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِيْنَ * وَكَانُوا يُصِرُّوْنَ عَلَى الْحِنْثِ الْعَظِيْمِ** ﴾(١). وهذا كثيرٌ .

والآخَرُ : أنْ تُتْبِعَ الثَّانيةَ الأُولى بغير حرفِ عطفٍ ، كقوله : ﴿ **إنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِيْنَ * كَانُوا قَلِيْلاً مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُوْنَ** ﴾(٢)، وفي الأخرَى : ﴿**وكَانُوا يُصِرُّوْنَ** ﴾(٣) بالواو ، وقال : ﴿ **الْحَيُّ الْقَيُّوْمُ * نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ**﴾(٤)، وقال : ﴿ **إنَّ الله لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيءٌ في الأَرْضِ وَلاَ في السَّمَاءِ**﴾(٥)، ثمَّ قال: ﴿ **هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ في الأَرْحَامِ** ﴾، وقال: ﴿ **سَيَقُوْلُوْنَ ثَلاَثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُوْلُوْنَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ** ﴾(٦) .

---

(١) سورة الواقعة : الآيتان : ٤٥ ، ٤٦ .
(٢) سورة الذاريات : الآيتان : ١٦ ، ١٧ .
(٣) سورة الواقعة : آية : ٤٦ .
(٤) سورة آل عمران : الآيتان : ٢ ، ٣ .
(٥) سورة آل عمران : آية : ٥ .
(٦) سورة الكهف : آية : ٢٢ .

فإن قال قائلٌ : ما الدَّليلُ على أنَّ هذا الذي ذَكَرْتَهُ ضَرْبٌ رابعٌ (ونحوٌ آخرُ، وما أنكرتَ أنْ)[١] يكونَ ذلك داخلاً في الوُجُوه الّتي قدَّمْتَهَا وقَسَمْتَ هذا البـابَ إليها ؟

قيلَ له : الدَّليلُ على أنَّ ذلك نوعٌ آخَرُ خارجٌ من تلك الأنواع، غيرُ داخِلٍ فيها: أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿ **رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ** ﴾ بعد الجملةِ المحـذوف مبتَدَؤُها لا يخلو من أن يكونَ حالاً أو تفسيراً أو وصفاً أو جملةً منقطعةً من الأوَّل ، فلم يُحتَجْ[٢] مع الانقطاع والانفصال مِمَّا قبلها إلى ما يَصِلُهَا بما قبلها ،كما لا يحتاجُ ما ذَكَرْنَاهُ من الجُمَلِ التي يَتْبَعُ بعضُهَا بعضاً في اللَّفظِ، ولا يُرَادُ اتّصَالُ بعضِها ببعضٍ، بل يُخرَجُ به من كلامٍ إلى كلامٍ لا يُـرَادُ ارتباطُهُ بما قَبْلُ ، فلا يجوزُ أن تكونَ الجملةُ في موضع الحال ؛ إذ ما قبلَهَا من الكلام لا معنى فِعْلٍ فيه عاملاً في الحـال، ألا ترى أنَّ قولَهُ: هم ثلاثةٌ لا معنى فِعْلٍ فيه، والحالُ لا بدَّ لها من عاملٍ فيها .

فإن قلتَ : أَجْعَلُ المضمَرَ مثل « هؤلاء » وما أشبهه من الأسماء الـتي تتضَمَّنُ معنى الإشارة ، فتنتصِبُ الأحوالُ عنها ؟

قلنا: لا يجوزُ ذلك ؛ لأنَّ المعنى ليس على أنَّ المخبرَ عنهم مُشَارٌ إليهم ومُنَبَّهٌ لهم في وقتِ هذا الإخبار ، إنَّما المعنى على الإخبار عن عددهـم وفيـه اختلافُهُـم ،

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش).

(٢) في (ش) : « يفتح » .

ولو كانوا بحيث يُشَارُ إليهم ، لم يقع الاختلافُ في عِدَّتِهِم ، فالمضمَرُ ههنا علامةُ الضَّمير المنفصِلِ ، ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ تفسيراً ؛ لأنَّ التَّفسيرَ هو المفسَّرُ في المعنى، ألا ترى أنَّ المغفرةَ في قوله : ﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾[1] هو الوعدُ في المعنى ، وكذلك الإيمانُ با لله هي المجازاةُ المدلولُ عليها في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[2]، ولا يجوزُ أن يكونَ شيءٌ من جُزْأَي الجملة التي هي « رابعُهُم كلبُهُم » شيئاً من جزءِ الجملة التي هي « هم ثلاثةٌ » ، فلا يكونُ هذا تفسيراً له ، ولا يجوزُ أيضاً أنْ يكونَ صفةً للنَّكِرَةِ التي قبلها ؛ لأنَّهُ لا يخلو في الوصف من أحد أمرَين :

إمَّا أنْ يعمَلَ فاعلاً ،كما تَعمَلُ سائرُ أسماء الفاعِلِين الجاريةِ على أفعالها ، فيرتَفِعُ ما بعده به .

وإمَّا أنْ تجعَلَ الجملةَ في موضع وصفٍ ، ولا يعمَلُ اسمُ الفاعلِ ، فلا يجوزُ أن يَعمَلَ اسمُ الفاعل عَمَلَ الفعلِ على تقدير الانفصال ،كما تقولُ : هذا رَجُلٌ ضارِبُهُ زَيدٌ ، فترفَعُ زَيداً بـ « ضَارِبُهُ » ، وتُقَدِّرُ الانفصالَ ؛ لأنَّ ذلك ماضٍ ، والماضي لا يُقَدَّرُ فيه الانفصالُ ؛ لأنَّهُ إنَّما يُقَدَّرُ في الحاضِرِ والآتي ؛ لأنَّهُ كما أُعْرِبَ من الأفعال المضارِعَةِ ما كان حاضِراً أو آتياً ،كذلك أُعمِلَ من أسماء الفاعِلِينَ ما كان كذلك ، وكما لم يُعْرَب الماضي من الأفعال ،كذلك لم يَعْمَل

---

(١) سورة المائدة : آية : ٩ .
(٢) سورة الصف : آية : ١٠ .

الماضي من أسماء الفاعِلِين، / ولولا المضيُّ لم يمتنع إعمالُ « رَابِع » عَمَلَ الفعل ؛ [٧٠/أ]
لأنّهُ على حَدِّ رَبَّعْتُ الثّلاثَةَ فأنا رابِعُهُم ، وليس على حَدِّ « رَابِعُ أربعةٍ[١] » ،
و « ثاني اثنين » الذي معناه أَحَدُ أربعةٍ ، وأَحَدُ اثنين ، فيمتنعُ إعمالُهُ عَمَلَ الفعل،
فلا يكونُ هنا صفةً على هذا الوجه ؛ للمُضِيِّ ، ولا تكونُ الجملةُ أيضاً
(صفةً لـ « ثلاثة » كما تُوصَفُ النّكراتُ بالجُمَل ؛ لأنَّ هذا جملةٌ)[٢] مستأنَفَةٌ ليس
على حَدِّ الصِّفة ، بل على حَدِّ ما بعدها من قولِهِ : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ،
فحُذِفَت الواوُ ، واستُغْنِيَ عنها ؛ إذ كانت إنّما تُذْكَرُ لتَدُلَّ على الاتّصَالِ وما في
الجملة من ذِكْرِ ما في الأوَّلِ ،كأنَّهُ يُسْتَغْنَى (به عن ذِكْرِ الواو ؛ لأنَّ الحرفَ يدلُّ
على اتِّصَالٍ ، وما في الجملة)[٣] من ذِكْرِ ما تَقَدَّمَهَا اتّصَالٌ أيضاً ، فيُسْتَغْنَى به
عنه، ويُكتَفَى بذلك منه .

ولا يجوزُ أيضاً أن تكونَ هذه الجُمَلُ[٤] منقَطِعَةً بعضُها عن بعضٍ ، فلم يُحتَجْ
معها إلى الحرف للانقطاعِ والاستغناءِ عن الاتّصَال؛ لأنَّ المعنى على أنَّ جميعَ ذلك
متّصَلٌ بعضُهُ ببعضٍ . ألا ترى أنَّهُ ليس الغرضُ أنْ يُخبرَ عنهم ببعضِ هذه الأعداد
دون بعضٍ ، وإنّما الغرضُ والقَصْدُ إلى أنْ يَقُصَّ ذلك مُتَّسِقاً بعضُهُ في إِثْرِ بعضٍ
على حَسَبِ اختلافِ أقوالهم في أعدادهم ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ المرادُ هنا انقطاعَ

---

(١) في (ص) : « وأربعة » .
(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .
(٣) ما بين القوسين بياضٌ في (ص) .
(٤) في (ص) : « الجملة » .

بعضٍ هذه الجُمَلِ عن بعضٍ، بل خلافُهُ وعكسُهُ ؛ وهو أنْ يُتْبَعَ بعضُ ذلك بعضاً.

فإذا ثَبَتَ أنَّهُ على غير هذه الوجوهِ الَّتي ذَكَرْنَا ، ثَبَتَ أنَّهُ نوعٌ آخَرُ ليس مِمَّا تَقَدَّمَهُ ، وأنَّ اتِّصَالَهَا بما قبلها بغير حرفِ العطفِ ليس على حدِّ اتِّصَالِ تلك الوجوهِ الَّتي قدَّمْنَا من الحالِ ، والوصفِ ، والتَّفسيرِ ، وإرادةِ قَطْعِ الجُمَلِ بعضِهَا من بعضٍ .

* * *

المسألةُ الثّلاثون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ أَيَّاماً مَعْدُوْدَاتٍ ﴾ [البقرة : ١٨٤] :

« نَصْبُ (أَيَّاماً) على ضربَين :

أحدهما ـ وهو الأجوَدُ ـ: على الظَّرفِ ،كأنَّهُ قال : كُتِبَ عليكم الصِّيامُ في هذه الأيَّامِ ، والعاملُ فيه (الصِّيامُ) » .

قال: « وقالَ بعضُ النَّحْوِيِّين : إنَّهُ مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ نحو : أُعْطِيَ زَيدٌ المالَ . وليس هذا بشيءٍ ؛ لأنَّ الأيَّامَ هنا متعلِّقَةٌ بالصَّومِ ، وزَيدٌ والمالُ[2] مفعولان لأُعْطِيَ ، فلَكَ أنْ تُقيمَ أيَّهُمَا شئتَ مُقَامَ الفاعل ، وليس في هذا إلاّ نَصْبَ (أيّام) بالصِّيام » .

قال أبو عليٍّ :

انتصابُ « أيّام » بـ « الصِّيام » ليس بجيِّدٍ ، ويجوزُ فيه وجهان[3] :

أحدهما : أنْ يُنْصَبَ على الظَّرْفِ .

والآخَرُ : أنْ يَنتَصِبَ انتصابَ المفعول به على السَّعَةِ .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٥٢ .

(٢) في (ص) : « والحال » .

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٢٨٤ .

فإذا انتَصَبَ على أنَّهُ ظرفٌ ، جازَ أن يكونَ العاملُ فيه « كُتِبَ »[١]، فيكـونُ التَّقديرُ: كُتِبَ عليكم الصِّيَامُ في آيَامٍ معدوداتٍ، فَتنصِبُ الأيَّامَ على هذا بالظَّرفِ، وإذا انتَصَبَ على هـذا الوجـه ، جـاز أن يُحمَلَ على الاتِّسَـاعِ فيُقَـدَّرَ انتصابُـهُ انتصابَ المفعول ،كما تقولُ : ياكاتِبَ آيَـامٍ معـدوداتٍ الصِّيَـامَ ، فتجـوزُ إضافـةُ اسمِ الفاعلِ إلى الاسم ؛ لإخراجِكَ إيَّاهُ عن أن يكونَ ظرفاً ، واتِّسَاعِكَ في تقديره اسماً ، وهذا الاتِّسَاعُ كثيرٌ واسعٌ في الظُّرُوفِ ، وقد جاء التَّنزيلُ بـه ؛ ألا تـرى أنَّ قولَه تعالى[٢]: (﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ ، وهو أنَّ الإضافةَ إليهما تدلُّ علـى خروجهما مـن الظَّـرفِ ، ووجـهُ الدَّلالـةِ فيهمـا: أنّـه لا يخلـو هـذان الاسمـان في حال)[٣] الإضافةِ إليهما من أن يكونَا ظرفَين ،كحالهما قبـلَ الإضافـة إليهمـا ، أو اسمين غيرَ ظرفَين ، فلا يجوزُ أن يكونَا ظرفَين مع الإضافة إليهما ؛ لأنَّهما لو كانـا كذلك لكانَ تقديرُ حرفِ العطف يمنعُ الإضافةَ ، ألا ترى أنَّهُ إذا كان ظرفـاً كـان الحرفُ مُرَاداً فيه ومُقَدَّراً معه بدلالة رَدِّهِم إيَّاه في موضـعِ الضَّمـير ، فـإذا كـان / الحرفُ مُراداً ومُقَدَّراً معه مَنَعَ الإضافةَ ، وإذا مَنَعَ الإضافةَ كان ظرفاً غـيرَ اسـمٍ . فمتى وقعت الإضافةُ (إلى هذه الأسماء المستعمَلَةِ ظروفـاً ، أخْرَجَتْهَـا الإضافـةُ)[٤] عن ذلك ، وأَدْخَلَتْهَا في حيِّزِ الأسماء ، ومِن هنا عَلَّـقَ سيبويهِ[٥] ذلـك (بالإضافـة

[الاتساع في الظـروف]

[٧٠/ب]

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١١٢/١ .
(٢) سورة سبأ : من الآية : ٣٣ .
(٣) جاءت العبارة في النسخة (ش) كما يلي : « ألا ترى أنَّ قولَـه تعـالى :﴿ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُوْدٍ ﴾ لأنـه وجب أن يكون مشهوداً به وأن جواز الإضافة إليهما ... » . وما بين القوسين هو من (ص) .
(٤) ساقط من (ص) .
(٥) الكتاب ١٧٥/١ . وانظر شرح أبياته ١٢/١ .

بقوله :

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ[1]

لِيُعْلَمَ)[2] بالإضافة إليه دُخُولُهُ في حيِّزِ الأسماء غيرِ الظُّرُوفِ ، وخُرُوجُهُ من حَيِّزِ الظُّرُوفِ . وإذا كان هذا الاتِّسَاعُ على ما ذَكَرْتُ لكَ في الكثرة، والحُسْنِ ، ومجيءِ التَّنزيلِ به ، لم يُنْكَرْ أنْ تُحْمَلَ هذه الآيةُ أيضاً عليه ، وإذا حُمِلَ عليه كان بمنزلة: أُعْطِيَ زَيدٌ المالَ . ألا ترى أنَّهُ لا خلافَ بين أهل العربيَّةِ في أنَّ الفعلَ لا يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ[3] ، يُتَّسَعُ فيه فيَتَعَدَّى إلى مفعولٍ ، فيُشَبَّهُ في حال الاتِّسَاعِ بما يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ ، وإذا كان يتعَدَّى إلى مفعولٍ ، جاز أنْ يُتَّسَعَ فيه فيتَعَدَّى إلى مفعولَين ، (فيُشَبَّهُ بما يتعدَّى إلى مفعولَين)[4] ، فيصيرُ : ضَرَبْتُ زيداً اليومَ ، بمنزلة: أَعْطَيْتُ زَيداً دِرْهماً ، فتقول على هذا : يَا ضَارِبٌ اليَومَ زَيداً ، ويا كاتِبٌ اليَومَ الصِّيَامَ .

[الاتساع في الأفعال]

وإذا كان الفعلُ يتَعَدَّى إلى مفعولَين جاز أنْ يُتَّسَعُ فيه فيتَعَدَّى إلى مفعولٍ ثالثٍ على ذلك ، فيُشَبَّهُ بما يتعَدَّى إلى ثلاثة مفعولِين ، تقولُ : أَعْطَيتُ زَيداً دِرْهماً اليومَ ، فتنصِبُ « اليومَ » على التَّشبيهِ بالمفعولِ لا على الظَّرف ، فعلى هذا تقولُ : يا مُعطِي زَيداً دِرْهماً اليومَ .

فإنْ كان الفعلُ يتعَدَّى إلى ثلاثة مفعولِين ، لم يَجُزْ أنْ يُتَّسَعَ في الظَّرْفِ

---

(١) انظر : معاني الفراء ٨٠/٢ ، والأصول ١٩٥/١ ، ٢٥٥/٢ ، وكتاب الشعر ١٧٩/١ (تحقيق د.الطناحي)، وأمالي ابن الشجري ٥٧٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٠١٨/٢ ، والخزانة ١٠٨/٣ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٣) في (ش) : « مفعولين » .

(٤) ساقط من (ش) .

فتنصبهُ نَصْبَ المفعول به ، نحو : أَعْلَمَ اللهُ زيداً عَمْراً خيرَ النَّاس اليومَ . ألا ترى أنَّكَ لو اتَّسَعْتَ في الظَّرفِ هنا فنَصَبْتَه نَصْبَ المفعول به ، لَصَارَ الفعلُ متعدِّياً إلى أربعةٍ مفعولٍ بِهِم ، (وهذا يمتنعُ لخروجه عن الأصول ؛ إذ ليس في الأفعال ما يتعدَّى إلى أربعة مفعولِين بهم)[1] . وإنَّما نهايةُ ما يتعدَّى إليه الفعلُ من المفعول بهم ثلاثةٌ ، فلمَّا كان الاتِّسَاعُ في هذا يؤدِّي إلى الخروج عن الأصولِ ، ويصيرُ إلى ما لا نظيرَ له ولا مِثْلَ ، لم يَجُزْ .

وإذا كان الأمرُ في الاتِّسَاعِ على ما ذَكَرْنَاهُ في الجواز ، كانَ بَيِّناً أنَّ ما منعَهُ أبو إسحاقَ مِن إجازةِ مَنْ أجازَ أنَّ : ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ... أَيَّاماً** ﴾ بمنزلة: « أُعْطِيَ زَيدٌ المالَ » جائزٌ غيرُ ممتنعٍ .

فإن قلتَ : إنَّهُ على هذا التَّقدير غيرُ ممتنعٍ ، ولكن ذلك لا يجوز من حيث كان « الأيامُ » لا يكون ظرفاً لـ « كُتِبَ » .

قيلَ : لا شيءَ هنا يمنعُ من كون « الأيام » ظرفاً لـ « كُتِبَ » ؛ ألا ترى أنَّ الصِّيامَ مفروضٌ مكتوبٌ في أيامٍ معدوداتٍ ، وإذا كان كذلك لم يمتنع أنْ يكونَ ظرفاً له ، وإذا كان ظرفاً له لم يمتنع أن يُتَّسَعَ فيه فينتصِبَ انتصابَ المفعول به ، وإذا نُصِبَ انتصابَ المفعول به كان بمنزلة : أُعْطِيَ زَيدٌ المالَ ، وصارت « الأيامُ » في موضع « المال » في : أعطَيْتُ زيداً المالَ ، لا إشكالَ في جواز هذا الوجه والحملِ عليه .

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

قال أبو عليّ : ومن ظاهر الإغفال في هذا الفصل قوله[1]: « نَصْبُ (أياماً) على وجهين : أحدهما الظَّرْفُ ،كأنه كَتَبَ الصِّيامَ في هذه الأيام ، فحَمَلَ نصْبَ الأيّام على أنّه ظرفٌ ، والعاملُ فيه (كُتِبَ) » ، ثمَّ قال[2] في آخرِ الفصل في الرَّدِّ على الذي شبَّهَه بـ « أُعْطِيَ زيدٌ المالَ » : « ليس في هذا إلاّ نصبُ الأيّام بالصِّيام » فمَنَعَ ما أجازه ، ونَفَى ما أثبَتَه . وقد قدَّمَ أيضاً أنَّ نَصْبَ « أيّام » على وجهين ، وذَكَرَ وجهاً واحداً . والذي ينبغي أن يُقَالَ :

إنَّ العاملَ في « أيّامٍ » يَصلُحُ أن يكون أحدَ شيئين : يجوزُ أنْ يكونَ ظرفاً لـ « كُتِبَ » ، فتنصبُهُ بالظَّرف وتتّسِعُ فتُشبِّهُهُ بالمفعول ، فيكون بمنزلة : أُعْطِيَ زيدٌ / دِرهماً ، ويجوزُ أن يكونَ العاملُ فيه (الصِّيامُ) . فإذا جعلْتَهُ معمولَ [٧١/أ] الصِّيام ، جوَّزْتَ[3] فيه الوجهَين أيضاً من الانتصاب على الظَّرف ، وعلى أنه مفعولٌ على السَّعَةِ . فإنْ جعَلْتَ « الأيّامَ » متعلقاً بـ « الصِّيام » دون « كُتِبَ » ، لَزِمَكَ أن تجعل موضع الكاف نصباً حالاً من « الصِّيام » ، ولا يجوزُ أنْ تجعَلَه حالاً من فاعِلِي الصِّيام[4]؛ ألا ترى أنّه لا يستقيمُ : كُتِبَ عليكم أن تصوموا مُشَابِهِينَ الكتابة ، فهذا من جهة المعنى يمتنع .

(والحال في « كما » من الصِّيام ، تقديره : كُتِبَ عليكم الصِّيامُ مثلَ كَتْبِ الصِّيام على مَن قبلكم ، أي : كُتِبَ الصِّيامُ مشابهاً كتابَتَه على مَن قبلكم ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٢/١ .
(٢) الموضع السابق .
(٣) في (ش) : حزت .
(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٨٤/١ ـ ٢٨٥ .

فالصِّيامُ لا يُشْبِهُ الكتابةَ ، وحقُّ التَّشبيه أن تشبِّهَ كتابةً بكتابةٍ أو صياماً بصيامٍ ، فأمَّا أن تُشبِّهَ صياماً بكتابةٍ فليس بالوَفق ، إلاَّ أن يُريدَ اشتباهَ الصِّيامِ بالكتابة من حيث كان كلُّ واحدٍ منهما مفروضاً ، وإن لم يكن فلا جوازَ[١]. وهذا مِمَّا يدلُّكَ على أنَّ حَمْلَ « كما » على أنه منصوبٌ بـ « كُتِبَ » أَوْجَهُ وأَبْيَنُ من أن يُجعَلَ متعلِّقاً بالصِّيام ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ «كما » صفةً لمصدرِ « كُتِبَ » الذي دَلَّ « كُتِبَ » عليه في قولِ مَن جَعَلَ « أياماً » معمولَ الصِّيام ؛ لأنَّهُ يفصلُ بين الصِّلة والموصول بما هو أجنبيٌّ منهما ، وبما عملَ فيه شيءٌ غيرُ الصِّيام . ألا ترى أنَّ المعنى على هذا : كُتِبَ عليكم الصِّيامُ كتابةً كما كُتِبَ على الذين مِن قبلكم ؛ أي : ككِتَابَتِهِ على الذين مِن قبلكم ، فلا يَرجعُ إلى « ما » شيءٌ على قول سيبويه وأبي عثمانَ . وإذا كان كذلك فـ « كما » معمولُ «كُتِبَ » من حيث كان صفةً لمصدره المحذوف ، وإذا كان معمولاً لم يَجُز الفصل به بين الصِّيام ومعموله الذي هو « الأيَّام » في قولِ مَن قال: إنَّه متعلقٌ بالصِّيام دون «كُتِبَ » .

وقد تبيَّنَ من هذا الذي وَصَفْتُهُ لك في هذا الفصل إغفالٌ آخَرُ غيرَ ما قدَّمْناه؛ وذلك أنَّ أبا إسحاقَ قد قال : « إنَّه ليس في هذا إلاَّ نصبُ أيَّامٍ بالصِّيام »، وذهبَ في قوله[٢]: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامَ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ**﴾ إلى أنَّ موضع « ما » نَصبٌ على المصدر بـ « كُتِبَ » ، وهذا على ما قاله من أنَّ نَصْبَ الأيَّام بالصِّيام فصلٌ بين الصِّلة والموصول لا إشكالَ فيه . وهذا حكايةُ

---

(١) في (ش) : وإن لم يكن الآخر .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٨٣ .

لفظه فيما ذَكَرْتُ لكَ)[1] :

قال[2] في قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامَ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾: « موضعُ (كما) نَصْبٌ على المصدر، والمعنى: فرَضَ عليكم فرضاً كالذي فرَضَ على الذين من قبلكم » . هذه حكايةُ لفظِهِ في هذا . والأجْوَدُ عندي فيمَن جعل الأيّامَ معمولَ الصِّيام أنْ يُنصَبَ على أنّه ظرفٌ ، فلا يُتّسَعُ فيه فتجعلُهُ مفعولاً ؛ لأنّه على هذا يَعمَلُ المصدَرُ وفيه الألفُ واللاّمُ إعمالَ الفعل ، وذلك لا يَحسُنُ فيه مع إعماله إعمالَ الفعل ؛ لأنَّ الفعل نكرةٌ ، فحكمُ ما يقومُ مَقَامَهُ ويَعمَلُ عمله أن يكون مثلَه ، وهذا وإن كان أصحابُنا[3] قد أجازوه ، فما أعلَمُهُ مَرَّ بي في موضعٍ من التّنزيل . والقياسُ فيه على ما أعلَمْتُكَ .

فأمّا ما أنشدوه مِن قوله :

... فَلَمْ أنكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[4]

---

(١) من قوله : « والحال في (كما) » في الصفحة الماضية إلى هذا الموضع تأخر في نسخة (ش) عن موضعه إلى آخر المسألة ، مع اختلاف في بعض الألفاظ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٥١/١ ، وقوله : « موضع (كما) نصبٌ على المصدر » ساقطٌ من نسخة المعاني المطبوعة .

(٣) في (ش) : « واضحاً » .
وممّن أجازه شيخُ النحاة سيبويه رحمه الله ، واستشهد عليه بقول الشّاعر :

ضَعِيْفُ النِّكَايَةِ أعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

ومنعه الكوفيون ، ويظهر من المصنف رحمه الله ـ كما هو منقول عنه ـ أنه جوَّزهُ على قبح . انظر الكتاب ١٩٢/١ ، وراجع المصادر المذكورة في الحاشية الآتية .

(٤) جزء من عجز بيتٍ للمرار الفقعسي تمامه :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى العَشِيرَةِ أنّني ... لَحِقْتُ فَلَمْ أنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقد قيل فيه : إنَّ « مِسْمَعًا » مفعول « لَحِقْتُ » دون « الضَّرب »[1] .

فإن قلتَ : فقد جاء فيه الإضافةُ والإعمالُ في نحو : ﴿ وَلَوْلاَ دِفَاعُ اللهِ النَّاسَ ﴾[2]، فإنَّ الإضافة عندي في هذا أسهلُ من الألف واللام ؛ ألا ترى أنَّ الإضافة قد يُقَدَّرُ فيها الانفصالُ كثيراً وما يَعمَلُ عمل الفعل ، والألفُ واللاَّمُ لا تشبهها في هذا ، فقد ترجَّح لهذا قولُ مَن نصبه بـ « كُتِبَ » دون « الصِّيام » ، وإنْ كان جَعْلُ الأيَّامِ وكونُها معمولاً فيها غيرَ ممتنعٍ في المعنى ؛ لأنَّ الكتابة في الأيَّامِ المفروضِ فيها ، كما أنَّ الصِّيامَ فيها .

* * *

- وهو من الطويل ، في شعره : ٤٦٤ (ضمن شعراء أمويون ــ القسم الثاني) . قال ابن السيرافي : ورأيته في شعر مالك بن زُغبة الباهلي ، وكانت بنو ضُبيعة قد أغارت على باهلة ، فلحقتهم باهلة وهزمتهم . (وما لك بن زغبة شاعرٌ جاهليٌّ). وانظر البيت في: الكتاب ١/١٩٣، وشرح أبياته ١/٦٠، والمقتضب ١/١٥٢، والإيضاح : ١٨٧، وإيضاح شواهده للقيسي ١/١٨٠، وفرحة الأديب: ٣١ - ٣٢، وشرح الجمل ١/١٧٨، وشرح المفصل ٦/٦٤،وشرح التسهيل ٣/١١٦، والخزانة ٨/١٢٩. والنكولُ : الرجوع جنباً. ومِسمَعاً : اسم رجل، وهو مِسمَع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة .

(١) انظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/١٨٠ ، والنكت على الكتاب ١/٢٩٧ ، والخزانة ٨/١٢٩.

(٢) من الآية : ٢٥١ من سورة البقرة ، ودفاع بالألف هي قراءة نافع . انظر: السبعة ١٨٧ ، والحجة لأبي عليٍّ ٢/٣٥٢ ، وشرح الهداية ١/٢٠٢ ، والإقناع ٢/٦١٠ .

المسألة الحاديةُ والثَّلاثون(١)

قال(٢) في قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُوْلَ الرَّسُوْلُ ﴾ [البقرة : ٢١٤](٣):

« قُرِئَت بالرَّفع والنَّصب . ونصبُهُ على وجهَين، فأحدُ الوجهَين في : « سِرْتُ حتَّى أدخُلَهَا » أنْ يكونَ الدُّخولُ غايةً للسَّير ، والسَّيرُ والدُّخولُ قد مَضَيَا(٤)، والمعنى : سِرْتُ إلى دخولها ، وقد مضى الدُّخول ، فعلى ذا نَصْبُ الآية .

والوجه الآخَرُ: أن يكون السَّيرُ قد وقع والدُّخولُ لم يقع ، ويكون المعنى : سِرْتُ كي أدخُلَهَا ، وليس هذا وجهُ نَصْبِ الآية .

ورَفْعُ ما بعد (حتَّى) على وجهَين ، فأحدُ الوجهَين هو وجهُ الرَّفعِ في الآية ، والمعنى : سِرْتُ حتَّى أدخُلَهَا ، وقد مضى السَّيرُ [والدُّخول](٥) ،كأنَّهُ بمنزلة سِرْتُ فدخلْتُهَا ، وصارت (حتَّى) هنا مِمَّا لا يعمَلُ في الفعل شيئاً ؛ لأنَّها تلي

---

(١) من هنا وقع خروم كبير في نسخة (ص) يضم أربع عشرة مسألة تقريباً بحسب ترقيمها ، حيث انقطع الكلام بعد قوله: « المسألة الثلاثون » في آخر اللوحة (٧٠/أ) ، وانتقل في أول (٧٠/ب) لتكملة الحديث عن المسألة الرابعة والأربعين ، وأقدر هذا الخرم بعشر لوحات ، وسوف أعتمد إن شاء الله في هذا القسم على النسخة (ش) مع الإشارة إلى بداية (أ) من لوحاتها نظراً لصغر حجمها .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٥/١ ـ ٢٨٦ مع اختلاف في ألفاظ النص .

(٣) الآية (١٨٨) من سورة البقرة تكلم عنها أبو عليٍّ في مسألة فرعية ضمن المسألة رقم [٥٠] .

(٤) في معاني الزجاج ٢٨٦/١ : قد نصبا .

(٥) تكملة من معاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/١ .

الجُمَلَ ، تقولُ : سِرْتُ حتّى أنّي كالٌّ وحتّى كَلَّيْتُ[1]، فعملُها في الجُمَلِ في معناها لا في لفظها ، والتّأويلُ : سِرْتُ حتّى دخولِهَا ، وعلى هذا وجهُ الآيةِ ، ويجوزُ أن يكونَ السَّيرُ قد مضى، / والدُّخولُ واقعٌ الآن وقد انقطع السَّيرُ ، تقولُ: سِرْتُ حتّى أدخلُها الآنَ ما أُمْنَعُ » . [٣٥/٢]

قال أبو عليّ (رحمه الله) :

[أضرب حتى] [2]اعلَمْ أنَّ حتّى على ثلاثة أضرُبٍ :

أحدها : أنْ تكونَ جارَّةً نحو : ﴿ **حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾[3] . وهذه الجارَّةُ هي تنصبُ الأفعالَ بعدها بإضمار (أنْ) ، والفعلُ وأنْ المضمَرُ معها في موضع جرٍّ بحتّى .

والآخر : أنْ تكونَ عاطفةً في نحو :

وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[4]

---

(١) في معاني الزجاج : سرت حتى أني داخل .

(٢) هذه المسألة بنصها في المسائل البصريات ١/٦٨٢ - ٦٩٠ .

(٣) سورة القدر : الآية : ٥ .

(٤) عجز بيت ، وهو بتمامه :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

والبيت منسوب إلى أبي مروان النحوي كما في الكتاب ١/٩٧ ، وفي معجم الأدباء ١٩/١٤٦: هو مروان النحوي لا أبو مروان ، وهو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلبي النحوي ، أحد أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين .

ونسب البيت أيضاً في بعض المصادر إلى المتلمس ، وقد أثبته محقق ديوانه في المنسوب إليه مما لم يرد

فهذه تكون عاطفةً . والدَّليلُ على ذلك أنّها لا تخلو من أن تكون عاطفـةً أو جارَّةً ، فلو كانت جارَّةً لانخفَضَ الاسمُ بعدها ، ولم يُعطَفْ على مـا قبلهـا ، ولم يَشْرَكْهُ في إعرابه. فلمَّا شَرِكَ[(١)] ما بعدها في إعراب ما قبلهـا ثبـتَ أنّهـا عاطفـةٌ، ولو كانت غيرَ عاطفة لجرَّتْ ، ولم [يجزْ ألاَّ][(٢)] تجرَّ ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تُعلَّق .

والثّالث : أن تكون داخلةً على الجُمَلِ ومنصرفاً بعدهـا الكـلامُ إلى الابتـداء كأمَّا وإذا ونحوِهما ، وذلك نحو قوله :

فَيا عَجَباً حَتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي[(٣)]

وهذا قِسْمٌ ثالثٌ ؛ ألا ترى أنّه لا تخلو من أن تكونَ عاطفةً ، أو جـارَّةً ، أو على الوجه الآخَرِ ، فلا يجوزُ أن تكونَ عاطفةً ؛ لأنّـه لا يجـوزُ : يـا عجبـاً وزَيـدٌ

- في مخطوطة الديوان : ٣٢٧ . وانظر : الأصول ١/٤٢٥ ، والمسائل البصريات ١/٦٨٢ ، والتبصرة ١/٤٢٣ ، وتحصيل عين الذهب : ١٠٩ ، وارتشاف الضرب ٤/١٩٩٩ ، والخزانة ٣/٢١ .
وصف راكباً جهدت راحلته فخاف أن تقطع به ، أو كان خائفاً من عدو يطلبه فخفف رحله بإلقاء ما كان عنده من صحيفة وهي الكتاب ، وزادٍ ونعلٍ ، وهذا من الإفراط في الوصف ، والمبالغة في الدلالة على شدة الجهد أو طلب الفَوت . وكأن البيت عُني به المتلمس حين رمى بصحيفته ، وفرَّ إلى ملوك الشام .

(١) في (ش) : فلما لم يشرك ، وانظر النص بحروفه في المسائل البصريات ١/٦٨٣ .

(٢) ساقطٌ من الأصل ، والتصويب من المسائل البصريات ١/٦٨٣ .

(٣) صدر بيت للفرزدق في ديوانه : ١/٤١٩ ، وهو بتمامه :

فَيَا عَجَباً حَتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي ... كأنَّ أَباهَا نَهْشَلٌ أَو مُجَاشِعُ

وانظر : الكتاب ٣/١٨ ، والأصول ١/٤٢٥ ، والمسائل البصريات ١/٦٨٣ ، والخزانة ٩/٤٧٥ . والفرزدق هنا يهجو كليب بن يربوع (رهط جرير) ، ونهشل ومجاشع (رهط الفرزدق) . انظر نقائض جرير والفرزدق ١/٦٩٩ .

مُنطَلِقٌ ؛ لأنَّكَ لا تُشْرِكُ (زيداً) في النِّداء ، ولا تُدخِلُهُ أيضاً في الحديث الأوَّل ؛ لأنَّه ليس من شَكْلِهِ ، ومخالِفٌ له في جِنْسِهِ ؛ لأنَّ النِّداءَ ليس بخبر ، وقد رُوعيَ في باب عطف الجُمَل من التَّشاكُلِ والتَّشابُهِ ما لا خفاءَ به .

فإذا لم يكُنْ من شَكْلِهِ لم ينعطِفْ عليه ، وإذا لم ينعطِف عليه صار كأنّه قال مبتدِئاً : وزَيدٌ منطَلِقٌ . وهذا غيرُ سائغٍ ؛ ألا ترى أنَّ مَنْ أجاز في الشِّعر تقديمَ المعطوف على المعطوف عليه في نحو قوله :

عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ[1]

لم يُجِز : « إنَّ وعَمْراً زَيداً[2] في الدَّار » إذا أرادَ: « إنَّ زَيداً وعَمْراً في الدَّار » ؛

---

(١) عجز بيت من الوافر ينسب للأحوص الأنصاري ، انظر حاشية ديوانه : ٢٣٩ . والبيت أول ثلاثة أبيات نسبت إلى الأحوص . قال البطليوسي في « الحلل في شرح أبيات الجمل » ١٨٩ : « هذا البيت لا أعلم لمن هو ، وينسبه قومٌ إلى الأحوص » . والأبيات الثلاثة :

سَأَلْتُ النَّاسَ عنكِ فخبَّروني ... هَناً مِنْ ذاكَ تَكْرَهُهُ الكِرَامُ
وليسَ بما أحَلَّ اللهُ بَأْسٌ ... إذا هُوَ لم يُخالِطْهُ الحَرَامُ
ألاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

وفي مجالس ثعلب ١٩٨/١ : « برود الظل شاعكم السلامُ » ومثله في فعلت وأفعلت للزجاج: ٥٤ . وانظر البيت في : الأصول ٣٢٦/١، ٢٢٩/٢، والمسائل البصريات ٦٣٦/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٣٢٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٧٦/١ ، وشرح الجمل ٢٤٥/١، ٨٤/٢ ، والخزانة ١٩٢/٢ . ونخلةٌ : كناية عن امرأة معينة ، « قال ابن أبي الأصبع : ومن مليح الكناية النخلة ، فإن هذا الشاعر كنى عن المرأة بالنخلة ، وبالهناة عن الرفث ، فأما الهناة فمن عادة العرب الكناية بها عن مثل ذلك ، وأما الكناية بالنخلة عن المرأة فمن طريف الكناية وغريبها » . الخزانة ١٩٣/٢ .
وذات عرق : ميقات أهل العراق للإحرام بالحج ، وهو الحد بين نجد وتهامة. انظر المرصع : ٢٢٧، ومعجم البلدان ١٠٧/٤ .

(٢) في الأصل : « إن وزيداً عمراً » .

لأنَّ [إنَّ][١] إنّما أحدثت معنى تأكيدٍ[٢]، فكأنّه قال مبتدئاً : زَيدٌ وعَمْرٌو قائِمٌ[٣].

فإذا لم يَجُزْ هذا فيما ذَكَرْنَاه ، لم يَجُزْ في النّداء أيضاً ، وكان ألاّ يجوزَ في النّداء أَجْدَرَ ؛ لأنّه إذا لم يَجُز التّقديمُ حيث يُنْوَى التّأخيرُ ، فألاّ يجوزَ التّقديمُ في الابتداء وحيثُ لا يُنْوَى التّأخيرُ أَجْدَرُ .

فإن قلتَ : فقد جاء في شِعْرٍ :

يَا عَجَباً وَقَدْ رَأَيْتُ الْعَجَبَا[٤]

/ فإنَّ الرِّوايةَ : « لَقَدْ رَأَيتُ الْعَجَبَا[٥] » ، كذا رواه أبو عَمْرٍو . وقد شَرَحْنَاه في موضعٍ آخَرَ[٦]، فليس هذا مِمَّا يُعتَرَضُ به على ما قدَّمْنَا من القياس الصَّحيح . [٣٦/٢]

---

(١) ساقطة من (ش) ، والتصحيح من المسائل البصريات ٦٨٥/١ .

(٢) في المسائل البصريات ٦٨٥/١ : « تأكد » .

(٣) في المسائل البصريات ٦٨٥/١ : « وزيد وعمرو قائم » .

(٤) رجزٌ لم أقف على قائله . وأنشده المصنف في المسائل البصريات ٦٨٥/١ ومعه أبياتٌ أخرى هي :

حِمَارَ قَبَّان يَسُوقُ أَرْنَبَا
خَاطِمَهَا زأمَّها أنْ تَذْهَبَا
فَقُلْتُ أَرْدِفْني فَقَالَ مَرْحَبَا

وحمار قبان : دويبّة ، وانظر اللسان (قبن) عن الفراء .

(٥) في المسائل البصريات ٦٨٥/١ : « عجبا » .

(٦) الكلام بنصه في المسائل البصريات ٦٨٥/١ ، و لم أقف عليه في كتبه المطبوعة الأخرى .

ويدلُّكَ أيضاً على أنّها ليست العاطفةَ دخولُ حرف العطف عليها في قوله :

وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[١]

ألاَ ترى أنَّ حرفَ العطف لا يدخل على حرف عطفٍ مثلِه ، وإذا كان كذلك ، عَلِمْتَ أنّه بمنزلة قوله : ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾[٢] في أنَّ حرف العطف دخل على حرف عطفٍ فصرفَ الكلامَ إلى الابتداء .

فإن قلتَ : فلِمَ لا تكونُ هذه الجارَّةَ ، وتكونُ الجملةُ في موضعِ جرٍّ ؟

فذلك خطأٌ من غير وجهٍ ، ألا ترى أنَّ الجُمَلَ إنّما يُحكَمُ لها بمواضعَ من الإعراب إذا وقَعَتْ في مواقعِ المفرَدَة صفاتٍ لها ، أو أخباراً ، أو أحوالاً ، وليس هذا من مواضع المفرَدَة . ألا ترى أنَّ حتّى الجارَّةَ لم تُضَفْ إلى المضمَر نحو : حتّاكَ، وحتّاه[٣]، حيث لم تتمكّن تمكُّنَ « إلى » ،كما لم تُضَف الكافُ الجارَّةُ في

---

(١) عجز بيتٍ من الطويل لامرئ القيس في ديوانه : ٩٣ ، والبيت بتمامه :

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ　　وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

وانظر : الكتاب ٢٧/٣ ، والمسائل البصريات ٦٨٦/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٣٩١ ، ٥٤٤ ، يريد : أنه يسري بأصحابه غازياً حتى تكلَّ المطي وتنقطع الخيل وتجهد ، فلا تحتاج إلى قَوْدٍ .

(٢) من الآية : ١٧ من سورة فصلت .

(٣) في (ش) : « حياك وحياه » .

وهذا مذهب جمهور البصريين ، وأجاز الكوفيون والمبرد إضافتها إلى المضمَر . انظر : المسائل البصريات ٦٨٧/١ ، ورصف المباني : ٢٦١ ، وجواهر الأدب للإربلي : ٤٩٩ ، والجنى الداني : ٥٤٣ .

عملُه الأسماءَ المظهَرة ،كان من أن تَعمَلَ في الجُمَل أبْعَـدَ ؛ لأنَّ الاتِّسَـاعَ في إقامـة الجملة مُقامَ المفـرد أشـدُّ منـه في إقامـة المضمَـر مُقَـامَ المظهَـر . ألا تـرى أنَّ عامَّـةَ المواضع يقومُ المضمَرُ[1] فيها مَقَـامَ المظهـر ، ولا تقـومُ الجُمَـلُ مَقـامَ المفـرَدِ إلاّ في مواضعَ أقلَّ من ذلك .

ومع هذا فإنَّكَ لو حكَمْتَ في موضعِ الجملة بالجرِّ لمكان « حتّى » لَمَا مَنَعَـكَ ذلك من تعليق حرف الجرِّ ، وحروفُ الجرِّ لا تُعَلَّقُ . ألاَ ترى أنَّكَ لا تجـدُ حرفـاً من حروف الجرِّ في موضعٍ داخلاً على جملةٍ كائنةٍ في موضع جـرٍّ ؛ لأنَّ في ذلـك تعليقُ[2] حرفِ الجرِّ ، وحروفُ الجر لا تُعَلَّقُ في موضـعٍ ؛ ألاَ تـرى كيـف فَحَّـشَ سيبويهِ بذلك في قوله[3]: « أَشْهَدُ بِلَذَاكَ » .

فإن قلتَ: فقد جاء: « بِذِي تَسْلَمُ[4] »، فأُضِيفَ « ذا » إلى « تَسْلَمُ »، و« تَسْـلَمُ » في موضع جرٍّ ، فهلاَّ جاز ذلك في « حتّى » ؟

فإنَّ ذلك لا يَدخُلُ على ما قلتُ ؛ ألاَ ترى أنَّ « ذا » اسـمٌ وليـس بحـرف ، والذي أُنكِرُ أن تكونَ جملةٌ في موضع جرٍّ بحرفٍ ؛ لأنَّ في ذلـك تعليقَـهُ ، وليـس

---

(١) في (ش) : يقوم مقام المضمر فيه مقام المظهر .

(٢) في (ش) : لأن في تعليق ذلك تعليق ...

(٣) قال سيبويه رحمه الله : « ولو جاز أن تقول : أشهدُ أنك لذاهبٌ لقلتَ : أشهدُ بلذاك ، فهذه الـلام لا تكون إلا في الابتـداء ، وتكـون (أشـهد) بمنزلـة (والله) » . الكـتاب ١٤٧/٣ ، وانظر التعليقـة ٢٦١/٢ .

(٤) من قولهم : « لا أفعلُ بذي تَسْلَم » ، و « اذهب بـذي تَسْـلَمُ » . انظر الكـتاب ١١٨/٣ ، ١٥٨ ، وإصلاح المنطق : ٢٩٢ ، والمسائل البصريات ٦٨٨/١ ، وشرح المقصورة لابن خالويه : ٣٦٦ .

فإنَّ ذلك لا يَدخُلُ على ما قلتُ ؛ ألاَ ترى أنَّ « ذا » اسمٌ وليس بحرف ، والذي أُنكِرُ أن تكونَ جملةٌ في موضع جرٍّ بحرفٍ ؛ لأنَّ في ذلك تعليقَهُ ، وليس «ذو» بحرفٍ ، على أنَّ هذا في الاسم نادرٌ في القياس والاستعمال ، فإذا كان كذلك لم يَسُغ الاعتراضُ به . ألا ترى أنَّكَ / لا تقول : بِذِي نُقِيمُ ،كما قلتَ : بِذِي تَسْلَمُ ، وإنَّما تُؤدِّيهِ على شذوذه ، ولا تَحمِلُ عليه غيرَهُ ، كما لا يُوقَعُ بعد «لو» من الأسماء غيرُ « أنَّ » . [٣٧/٢]

وكأنَّهم في قولهم : « بِذِي تَسْلَمُ » أرادوا الإضافةَ إلى المصدر إذا وقع الفعل موقعَه لدلالته عليه ،كما أنَّه حيث أُرِيدَ تصغيرُ المصدر في التَّعجُّبِ وَقَعَ التَّصغيرُ على لفظ الفعل[١] ، والمصدر يُرَادُ [به][٢] .

وهذه الأشياء تُسَلَّمُ كما جاءت ، ولا يُقاسُ عليها .

فإن قلتَ[٣]: أجدُ معنى « حتَّى » في هذه المواضع أنَّ ما بعدها مِمَّا قبلها ومتعلِّقٌ به ، فهلاَّ دلَّكَ اجتماعُهُما في المعنى على أنَّه حرفٌ واحدٌ[٤] ؟

قيل : ليس في اجتماع الحرفين في معنًى واحدٍ ما يُوجِبُ أن يكون أحدُهما الآخرَ ، بل لا يمكن أن يجتمع حرفان في معنًى ، نحو : « بل ولكن » ؛ ألا ترى

(١) في (ش) على لفظ التصغير .
(٢) تكملة من المسائل البصريات ٦٨٩/١ .
(٣) في المسائل البصريات ٦٨٩/١ : « وقال أبو عثمان : فإن قلتَ : فإني أجد معنى حتّى ... » .
(٤) لعل المراد أنه يكون حرف جر في كل أحواله . وانظر : المسائل البصريات ٦٨٩/١ .

أنّكَ تستدرِكُ بهما جميعاً ، ونحـو : « بـل وأم »[1] ، ألا تـرى أنّـكَ تُضْـرِبُ بهمـا جميعاً ، ونحو: « لن و لا » ؛ لأنّكَ تنفي بهما ، ونحو: « هل وهمزة الاستفهام » . فإذا كان كذلك عَلِمْتَ أنَّ الحُكْمَ بأنَّ الجملة بعد حتّى مجرورةٌ من فاحش الخطأ، وما تدفعُهُ الأصولُ ، ولا يُوجَدُ عليه شاهدٌ ، فاعرِفْ خطَأه إنْ شاء الله .

على أنّهُ لو كانت الجملةُ الـتي تقـع بعـده في موضـعِ جـرٍّ ، لوجـب ألاّ تقـعَ الأفعالُ المرتفعةُ بعدها، بل كان يُضمَرُ لها « أنْ » فيُنصَبُ الفعلُ بها، وتكـونُ « أنْ » مع الفعل في موضع جرٍّ .

فوقوعُ الفعل المرفوع بعدها إذاً أُرِيدَ به الحالُ ، واشـتهارُ ذلـك وكثرتُـهُ ممّـا يدلُّكَ ويُبَصِّرُكَ على فسادِ هذا القول .

* * *

---

(١) في المسائل البصريات ٦٨٩/١ : « وأم المنقطعة » .

المسألة الثّانية والثّلاثون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيْضِ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] :

« حاضَت حَيضاً ومحاضاً ومحيضاً ، وعند النّحويّين أنَّ المصدرَ في هذا الباب أنه (المفْعِل) ، و(المفْعَل) جيّدٌ بالِغٌ فيه ، يقالُ : ما في بُرِّكَ مَكَالٌ أي : كَيلٌ[2] ، ويجوزُ: ما فيه مكيلٌ » ، وأنشَدَ :

لاَ يَسْتَطِيْعُ بِهَا الْقُرَادُ مَقِيْلاَ[3] »

قال أبو عليّ :

ليس (مَفْعِل) في هذا الباب في المصادر قياساً مطّرداً ، إنّما يُحكَى فيما جاء فيه ،كذلك مذهبُ سيبويه عندي ؛ ألا تراه قال[4] في المصادر والأفعال في هذا الباب : « وربّما بَنَوا المصدَرَ على المفْعِل كما بَنَوا المكان عليه ، إلاّ أنَّ تفسير الباب وجملَتَهُ على هذا القياس كما ذَكَرْتُ لكَ[5]، وذلك / قولُكَ : المرْجِع ، [٣٨/٢]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٩٦ .

(٢) في الأصل : « مكيل » والتصحيح من معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٢٩٦ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/١٨٦ .

(٣) سيورده المصنف بعد قليل .

(٤) الكتاب ٤/٨٨ ، وانظر التعليقة عليه ٤/١٤٧ - ١٤٨ .

(٥) في المخصص ١٦/١٢٢ : « كما أريتك » ، ثم جاءت بعدها عبارة : « يُوْرِي أن جملة الباب الإتيان بالمصدر على (مفعَل) وبالاسم على (مفعِل) » .

قال تعالى: ﴿ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾[١]، أي : رُجُوعُكم . وقال : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيْضِ ﴾[٢] أي: الحيض[٣]، وقالوا : الْمَعْجِز يريدون العَجْز، [وقالوا : الْمَعْجَز][٤] على القياس » . وأنشَدَ[٥] بيتَ الرَّاعي[٦] :

« بُنِيَتْ مَرَافِقُهُنَّ فَوْقَ مَزِلَّةٍ	لاَ يَسْتَطِيْعُ بِهَا الْقُرَادُ مَقِيْلاَ

يريدُ : قَيْلُولَة » . وفي بعض النُّسخ : « كما قال : مَرْجِع[٧] » .

فقد بانَ فيما ذَكَرْناه من كلام سيبويه أنَّ (مَفْعِل) ليس بالقياس في المصادر، وإذا لم يكن قياساً وجَبَ أن يُقتَصَرَ على المسموع ، ولا يجاوَزَ به غيره .

* * *

---

(١) سورة المائدة : من الآية : ٤٨، ١٠٥، وسورة هود : من الآية : ٤ .

(٢) الآية : ٢٢٢ من سورة البقرة .

(٣) يقال : حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ومحاضاً . انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٦/١ ، والمحرر الوجيز ٢٥١/٢ .

(٤) ساقط من الأصل ، والتكملة من الكتاب ٨٨/٤ .

(٥) أي سيبويه ، انظر الكتاب ٨٩/٤ ، والنكت ١٠٦٤/٢ .

(٦) عجز بيت من الكامل ، وهو من قصيدة طويلة يمدح فيها الراعي النميري عبدَ الملك بن مروان ويشكو من السعاة ، والبيت في ديوانه : ٢٤١ .
وانظر الكتاب ٨٩/٤ ، وشرح أبياته ٣٣٢/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٥٥٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٦/١ ، والمخصص ١٩٤/١٤ ، ١٢٢/١٦ ، والمحرر الوجيز ٢٥١/٢ .
يصف نوقاً بالسمن وملاسة الجلود ، فلا يجدُ القراد فيهن موضعاً يثبت فيه لشدة أملاسهن . والمزلة: الموضع الذي يُزَلُّ فيه ، أي : يُزلق فيه .

(٧) في المخصص ١٢٢/١٦ : « قال الفارسي : وفي بعض النسخ بعد هذا : كما قال تعالى : ﴿ إلى الله مرجعكم ﴾ أي : رجوعكم ، وليس الإتيان بالمصدر على (مفعِل) بكثير ، إنما قياس الباب أن يؤتى بالمصدر على (مفعَل) وبالاسم على (مفعِل) » .

المسألة الثَّالثة والثَّلاثون

قال[١] في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَجْعَلُوا ا لله عُرْضَةً لأَيْمَانِكُمْ أَنْ ﴾[البقرة:٢٢٤] :
« موضعُ (أَنْ) نصبٌ بمعنى عُرضة ، المعنى : لا تعرضوا باليمين با لله في أنْ تبرُّوا ، فلما سَقَطَت (في) أفضى لمعنى الاعتراض فنصَبَ (أَنْ) .

وقال غيرُ واحدٍ من النَّحويِّين: إنَّ موضعها جائزٌ أنْ يكون خفضاً وإنْ سقطت (في)؛ لأنَّ (أَنْ) الحذفُ معها مستعمَلٌ ، تقولُ : جئتُ لأنْ تضرِبَ زيداً، وأنْ تضربَ زيداً ، فتُحْذَفُ اللاَّمَ مع (أَنْ) وتُثبَتُ ، ولو قلتَ : جئتُ ضَرْبَ زَيدٍ، تريدُ : لِضَرْبِ زَيدٍ ، لم يَجُز ،كما جاز مع (أَنْ) ؛ لأنَّ (أَنْ) إذا وُصِلت دلَّ ما بعدها على الاستقبال والمضي ، تقولُ : جئتُكَ أنْ ضَرَبْتَ زيداً ، أو جئتُكَ أنْ تَضرِبَ زيداً ، ولذلك جازَ حذفُ اللاَّمِ ، وإذا قلتَ : جئتُكَ ضَرْبَ زَيدٍ ، لم يدلَّ الضَّرْبُ على مضيٍّ ولا استقبالٍ .

والنَّصْبُ في (أَنْ) في هذا الموضع الاختيارُ عند جميع النَّحويِّين » .

قال[٢]: « ويجوزُ أنْ يكونَ موضعُ (أَنْ) رفعاً بالابتداء[٣]، والخبرُ محذوفٌ » .

قال : « والأوَّلُ أحبُّ إليَّ » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/٢٩٨ - ٢٩٩ .
(٢) الموضع السابق .
(٣) من هنا إلى آخر النص غير موجود في المعاني المطبوع .

قال أبو عليّ (رحمه الله) :

هذا الذي قاله من أنّكَ لو قلتَ : جئتُ ضَرْبَ زَيدٍ لم يَجُزْ ، جائِزٌ وغيرُ ممتنع في باب المفعول له ، تقولُ : جئتُكَ طَمَعاً في الخير ، وللطّمع في الخير ، ونَهَرْتُكَ كرامةَ فلانٍ ، فتُثبتُ اللاّمَ وتحذفُ ، والمعنى في الحذف مثل المعنى في الإثبات ، وأبياتُ الكتاب في ذلك محفوظةٌ[(١)]، ومثل ذلك في إثباتِ حروف الجرِّ وحذفِها في باب المفعول فيه ، نحو: جئتُكَ اليومَ ، وأنت تنصبُهُ نصبَ الظُّروف ، وجئتُكَ في اليوم ، فيكون الحذفُ / والمعنى كالإثبات ، فلذلك حُذِفَ اللاّمُ من المفعول له ، والمعنى كالمعنى في إثباتها . وأنشَدَ أبو عثمان لرؤبةَ[(٢)]: [٢/٣٩]

بِلاَلُ أَبْدَى الْعَالَمِيْنَ شَخْصَا
عِنْدِي وَيَأبى أَنْ تُسِيءَ الحِرْصَا
وَالعَبْدُ رَوَّادٌ يُلاَقِي اللّصَّا

---

(١) منها قول حاتم الطائي :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيْمِ ادِّخَارَه ... وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيْمِ تَكَرُّمَا

وقول النابغة :

وَحَلَّتْ بُيُوتي في يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ ... يُخـ [illegible] رَاعي الحَمُولَةِ طَائِرَا
حِذَاراً عَلَى أَنْ لا تُنالَ مَقَادَتي ... وَلاَ نِسْوَتي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرَا

وغيرها . انظر الكتاب ١/٣٨٦ .

(٢) لم أقف على هذه الأبيات في ديوان رؤبة ، ولا فيما نسب إليه . وأنشد الفارسي البيت الثاني في المسائل البصريات ١/٢٢٧ وجاءت صيغته في المطبوع هكذا :

وَيأبى أنْ أنسي الحرِيصَا

فحمَلَ الحرصَ على المفعول له ، كأنّه أَبىَ للحرص .

فإنْ حذَفْتَ اللاَّمَ مع غير (أَنْ) ، انتصَبَ المصدَرُ فتعدَّى الفعلُ إليه ، ولم يَجُز فيه غيرُه ، وإنْ حذفتَهَا مع (أَنْ) جاز أن يكونَ المصدَرُ الذي هو (أَنْ والفعل) في موضع جرٍّ ، وإنْ لم يَجُزْ ذلك في غير (أَنْ) وذلك لأمرين :

أحدهما : أنَّ الكلام قد طال بالصِّلة ، وإذا طال الكلامُ حَسُنَ من الحذف معه ما لا يحسُنُ إذا لم يَطُلْ ، وذلك كثيرٌ ؛ ألا ترى أنَّ قولَه تعالى: ﴿ **مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا** ﴾[1] فترك التَّأكيدَ الذي يقبُحُ تركُهُ في السَّعة ، واستُحسِنَ ذلك لطول الكلام بـ « لا » ، ولو لم يَطُلْ به لَلَزِمَ التَّأكيدُ ،كما لَزِمَ: ﴿ **إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ** ﴾[2] و﴿ **اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ** ﴾[3]، و﴿ **اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ** ﴾[4]، ومِنْ ثَمَّ استجازوا: حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ ، فحذفوا التَّاءَ في الكلام لَمَّا طال الكلامُ بما فصَلَ بين الفعل والفاعل من المفعول .

والآخَرُ : أنَّ (أَنْ) حرفٌ ، فإذا حُذِفَ اللاَّمُ صار كأنَّ حرفاً أُقِيمَ مُقَامَ حرفٍ فعاقَبَهُ ، فلهذا أجاز مَن أجاز في هذا الجرَّ أنْ يكونَ موضعُ (أَنْ) جرّاً مع حذف اللاَّم ، وإنْ لم يُجزْ ذلك في المصدر إذا كان غيرَ أَنْ وصِلَتِهَا ؛ لأنَّه ليس شيءٌ مِمَّا ذَكَرْناه من الحرف الذي كأنَّه يصيرُ بالبدل من الحرف في المصدر نحو : الضَّرْب والأكل ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : كان زَيدٌ سيفعلُ ، وتنفي فتقولُ: ما كان

---

(١) الآية : ١٤٨ من سورة الأنعام .
(٢) الآية : ٢٧ من سورة الأعراف .
(٣) الآية : ٢٤ من سورة المائدة .
(٤) الآية : ٣٥ من سورة البقرة ، ومن الآية : ١٩ من سورة الأعراف .

زَيدٌ ليفْعَلَ ، فلا تستعملُ إظهارَ (أنْ) هنا ، وتصيرُ اللاّمُ معاقِبَةً لـ(أنْ) حتّى لا يُستَعْمَل إظهارُها معها ، فلذلك تكونُ (أنْ) معاقبةً للاّم في باب المفعول له ، فيكون موضعها جرّاً باللاّم وإنْ كانت محذوفةً ،كما ينتصبُ الفعل وإن كانت غير مظهَرة ، فتركُهُم إظهارَ (أنْ) هنا حيث دخل الحرفُ وكان جواباً لفعلٍ معه حرفٌ ، يقوّي جوازَ كون موضع ذاك جرّاً باللاّم المحذوفة ، فلهذا حَسُنَ حذفُ هذه اللاّمِ / مع (أنْ) دون المصدر غير الموصول في اللّفظ بالفعل ، لا لِمَا ذَكَرَه [٢/٤٠] من دلالة صلةِ (أنْ) على المضيّ أو الاستقبال . ألا ترى أنّكَ وجَدْتَ الدَّلالةَ على المضيّ والاستقبال ليس مما يلابسُ حذفَ حرف الجرِّ بتقويةٍ ولا تضعيفٍ ، ولا هو ممَّا يجوِّزُ الحذفَ، وإنّما المجوِّزُ للحذف ما أعلَمْتُكَ من طول الكلام ، واعتقابِ حرفٍ لحرفٍ ، وقيامِه مَقامَهُ كما أرَيْتُكَهُ .

وأمّا قوله : « والنّصبُ في (أنْ) في هذا الموضع الاختيارُ عند جميع النّحويِّين ، فمَن يقولُ : إنَّ موضِعَه جرٌّ ـ وهو قولُ سيبويه ـ ليس يُحفَظُ عنه أنَّ النّصبَ أحسَنُ ، وإنّما يحكُمُ على موضعه بالجرّ[1]، وقد حُكِيَ عن الخليل أنّه كان يقولُ في نحو ذا : إنَّ موضعه نَصْبٌ »[2] .

قال[3]: « سألتُ الخليلَ عن موضعه في قولِهِ : ﴿ **وَأَنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً** ﴾[4] فقال : هي على حذفِ اللاّمِ ،كأنّهُ قال : [ولأنَّ هذه أمّتُكم أمّةً

(١) انظر الكتاب ٣/١٥٤ .
(٢) انظر الكتاب ٣/١٢٧ .
(٣) الكتاب ٣/١٢٦ .
(٤) الآية : ٥٢ من سورة المؤمنون . و « أنَّ » بفتح الهمزة قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو . انظر السبعة : ٤٤٦ ، والحجة لأبي علي ٥/٢٩٧ .

واحدةً وأنا ربُّكُم فاتّقون ، وقال:][1] ونظيرُها : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾[2] ؛ لأنّهُ إنّما هو: لذاكَ فَلْيَعْبُدُوا . فإنْ حَذَفْتَ اللاّمَ من [أنْ][3] فهو نصبٌ ،كما أنّكَ لو حذَفْتَ [اللاّمَ] من (لإيلاف) ،كان نصباً[4]. هذا قولُ الخليل » .

قال سيبويه[5]: « فلو قال إنسانٌ : إنَّ (أنَّ) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء ، ولكنّه حُذِفَ لَمَّا كَثُرَ في كلامهم، فجاز فيه حذفُ الجارِّ ،كما حذفوا (رُبَّ) في قوله :

وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحا[6]

لكان قولاً قويّاً ، وله نظائرُ نحو قوله : (لاهِ أَبُوكَ) ، والأَوَّلُ قولُ الخليل . ويقوّي ذلك قولُهُ: ﴿ وأنَّ المسَاجِدَ للهِ ﴾[7] ؛ لأنهم لا يُقَدِّمُونَ (أنَّ) ويبتَدِئونها ويُعمِلُونَ فيها ما بعدها ، إلاّ أنَّ الخليلَ يحتجُّ بأنَّ المعنى معنى اللاّم . فإذا كان الفعل وغيرُه مُوصَلاً إليه باللاّم جاز تقديمُهُ وتأخيرُهُ ؛ لأنّه ليس هو الذي عَمِلَ فيه

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل ، والتكملة من الكتاب ٣/١٢٧ .

(٢) الآية : ١ من سورة قريش .

(٣) ساقطة من الأصل والتكملة من الكتاب ٣/١٢٧ ، وكذلك الموضع التالي .

(٤) وعند الكسائي جرٌّ . انظر إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢/٩١ .

(٥) الكتاب ٣/١٢٨ .

(٦) رجزٌ نُسب في شرح أبيات الكتاب ٢/١٩٠ ، وأساس البلاغة (طوح) إلى أبي النجم العجلي مع بيتٍ آخرَ معه هو :

يُطَوِّحُ بِهَا الْهَادِيْ تَطْوِيْحَا

والبيت الثاني في ديوان أبي النجم المجموع : ٨٦ دون البيت الشاهد . وانظر تحصيل عين الدهب : ٤٣٣ ، والخزانة ١٠/٢٦ . والراجز يصف فلاةً لا شيء فيها فكأنها كُسِحَت أي : كُنِسَت .

(٧) الآية : ١٨ من سورة الجن .

في المعنى ، فاحتملوا هذا المعنى ،كما قـالوا : حَسْبُكَ يَنَـمِ النَّـاسُ ؛ إذ كـان فيـه معنى الأمر ، وسترى مثلَه ، ومنه ما قد مضَى » . انتهى كلامُ سيبويه .

يعني أنَّ اللاَّمَ هي العاملةُ في « أنَّ المساجدَ » في المعنى ، فكأنَّهَا مقدَّمةٌ ، فهذا يُقَوِّيهِ قولُ الخليل[1] .

* * *

(١) هذه العبارة التي عقب بها الفارسي على قول سيبويه ، جاءت في بعض نسخ الكتاب ملحقة بنص سيبويه السابق . انظر تعليق الأستاذ عبد السلام هارون على الكتاب ١٢٩/٣ (١) .

المسألة الرَّابعة والثَّلاثون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُوْنَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة : ٢٣٤] :

« الذي عندنا في هذه المسألة أنَّ ذِكْرَ (الذين) قد جرى ابتداءً ، وذِكْرَ الأزواج قد جرى متَّصلاً بصلة (الذين) ، فصار الضَّميرُ الذي في / (يتربَّصْنَ) [٤١/٢] يعودُ على الأزواج مضافاتٍ[2] إلى (الذين) ، كأنَّكَ قلتَ : يتربَّصُ[3] أزواجُهُم ، ومثل هذا من الكلام قولُك: الذي يموتُ ويُخلِّفُ ابنتين ترثان الثُّلُثَين ، يعني ترثُ [ابنتاه الثُّلثَين][4] » .

قال أبو عليّ :

هذا التَّمثيلُ لا يليق بما قدَّمه من الوصف الذي يقتضي البنتين بالتَّمثيل ؛ لأنَّه مثَّلَ بالفعل والفاعل ، وكان ينبغي أن يمثِّلَ بالمبتدأ والخبر ؛ ألا ترى أنَّه قال : فصار الضَّميرُ الذي في (يتربَّصْنَ) يعودُ على الأزواج مضافاتٍ إلى (الذين) ، فإذا كان كذا ، وجب أنْ يكونَ ما يَرجعُ إليه الضَّميرُ الذي في (يتربَّصْنَ) يرتفع

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣١٥ - ٣١٦ .

(٢) في الأصل : « مضافاً » .

(٣) في (ش) : يتربصن أزواجهم ، وكذلك في الأماكن التالية ، والتصحيح من معاني الزجاج .

(٤) تكملة من معاني الزجاج .

بالابتداء ، وإذا ارتفع بالابتداء وجب أن يمثّلَ بالابتداء؛ ليكون المثالُ مطابقاً للوصف ، فيقولُ بدلَ قوله: « يتربّصُ أزواجُهُم » : أزواجُهُم يتربّصْنَ ، وكذلك : الذي يموت ويُخلّفُ ابنتين تَرثان الثُّلُثَين .

ثمَّ قال : « المعنى : ترِثُ ابنتاه الثُّلُثَين » والمعنى لَعَمْري يُفتَرَضُ كذا من حيث كان معنى الفعلِ والفاعلِ والمبتدأ والخبر واحداً ، إلاَّ أنَّ الأشبَهَ بغرضه والأولى أنْ يقولَ : ابنتاه ترثان الثُّلُثَين .

ومذهب الكسائيّ[1] وأصحابُهُ في هذه الآية على ما حكاه أبو بكر عن أحمد ابن يحيى أنَّ المعنى : يتربّصُ أزواجُهُم ، ثمَّ كنّى عن الأزواج . **قال أحمد** : وهذا باطلٌ ؛ لأنَّ [كونه][2] مع عائدٍ صار خبراً للأوَّل فلا يسقُطُ . **قال** : وقال الأخفشُ[3]: ينبغي لهنَّ أن يتربّصْنَ .

قال[4] : وهذا لا يَجُوزُ أنْ يُحْذَفَ العائدُ فيكونَ خبراً للأوَّل بلا عائدٍ ، ولكنّه على مذهب الفرّاء[5] اعتَمَدَ على الثّاني ورَفَضَ الأوَّلَ .

---

(١) انظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس ٣١٧/١ ، وراجع المحرر الوجيز ٣٠٠/٢ .

(٢) تكملة يستقيم بها السياق .

(٣) معاني القرآن ١٨٩/١ ونصه : « فخبر (والذين يتوفون) : يتربصن بعد موتهم ، ولم يذكر (بعد موتهم) ، كما يحذف بعض الكلام ، يقول : ينبغي لهنَّ أن يتربصْنَ ، فلما حذف (ينبغي) وقع (يتربصن) موقعها » .

(٤) أي : أحمد بن يحيى ثعلب .

(٥) قال في معاني القرآن ١٥٠/١ : « يقال : كيف صار الخبر عن النساء ولا خبر للأزواج ، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن (الذين) ؟ فذلك جائزٌ إذا ذُكرت أسماءٌ ثم ذُكرت أسماءٌ مضافةٌ إليها فيها معنى الخبر أن تترك الأول ، ويكون الخبر عن المضاف إليه ... » . قال الزجاج في المعاني ٣١٥/١ : « وهذا القول عندي غير جائز ، لا يجوز أن يبدأ اسمٌ ولا يحدث عنه » .

قال أبو عليٍّ : أقولُ : في هذه الآيةِ وتقديرِ المحذوف منها خلافٌ واضحٌ ، منها : أنَّ « الذين » يرتفع بالابتداء ، وإذا ارتفع بالابتداء ، فلا يخلو خبرُهُ من حكم خبر الابتداء ، وهو أن يكونَ هو هو ، أو يكونَ له فيه ذِكْرٌ ، ولا يجوزُ عندنا أنْ يكونَ على هذا الظَّاهر ؛ لخلوِّهِ من ضَرْبَي خبر الابتداء ، فالذي يحتملُهُ القولُ في ذلك أن يكونَ المعنى : والذين يُتوَفَّونَ ويذَرُونَ أزواجاً يتربَّصْنَ بعدهم ، وهذا قولُ أبي الحسن[1] .

أو يكونَ: والذين يُتوَفَّونَ منكم ويَذَرُونَ أزواجاً أزواجُهُم يتربَّصْنَ . وأخبرنا بهذا القول أبو بكر عن أبي العبَّاس[2]، وهذا هو الذي ذهب إليه أبو إسحاقَ[3] أيضاً .

أو يكون على ما ذهب إليه الكسائيُّ من أنَّ المعنى : يتربَّصُ[4] أزواجُهُم ، ثمَّ كنَّى عن الأزواج ،/ فالدَّليلُ على صحَّة قول أبي الحسن أنَّ المعنى عليه ؛ [٤٢/٢] لأنَّ المرادَ أنَّ أزواجَ المتوَفَّينَ يتربَّصْنَ عن التَّزَوُّجِ بعدهم أربعةَ أشهرٍ وعشراً ، فإذا كان المعنى عليه ، جاز حذفُ هذا الذي يتعلَّقُ به هذا الراجعُ إلى المبتدأ من جملة الخبر؛ إذ الخبر إذا عُرِفَ جاز حذفُهُ بأسره ، فإذا جاز حُذِفُ بعضُهُ .

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١٨٩/١ .

(٢) انظر الرأي منسوباً إلى المبرد في إعراب القرآن ٣١٨/١ ، قال النحاس: « وهو أحسن ما قيل فيها » أي : في الآية . وانظر مشكل إعراب القرآن ١٣١/١ ، وقد نقل محققه أن رأي المبرد موجودٌ في كتابه « ما اتفق لفظه واختلف معناه » ص : ٣٧ ، تحقيق العلامة الميمني رحمه الله ، ط السلفية بمصر ١٣٥٩هـ ، ولم أقف عليه .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣١٤/١ .

(٤) في الأصل : يتربَّصْن أزواجُهُم .

ويدلُّ على جواز ذلك وحُسْنِهِ إجازةُ النّاس : « السَّمْنُ مَنَوَان بدِرْهَم » ، والمعنى على: منوان منه ، لا يستقيم الكلام إلا بتقدير ذلك ؛ لأنَّ المَنَوَيْنِ ليس بِسَمْنٍ ، إنما هو عبارةٌ عن المقدار ، فإذا كان كذلك فلا بدَّ من راجعَين يرجعُ كلُّ واحد منهما إلى واحدٍ من المبتدأين ، فالذي يرجعُ إلى الأوَّل هو هذا الضَّميرُ المتّصلُ بالجارِّ المحذوفُ مع الجارِّ ، والذي يرجعُ إلى الثّاني ما في الظّرف . وجاز الحذفُ هنا في الجارِّ والمجرور للعلم به ، والدَّلالةِ عليه ، واقتضاءِ الكلام له . وهذه المعاني كلُّها قائمةٌ في الآية .

فإذا كان كذلك ، جازَ تأويلُ أبي الحسن جوازَ هذه المسألة التي لا خلافَ في جوازها ، لا فصْلَ في ذلك .

وليس ما ذكره أحمد بن يحيى من الاعتراض السَّاذَج على هذا القول بشيءٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنا من الدَّلالة على جوازه . وما أطرف إنكارَ حذفِ بعض الخبر من اللّفظ وإرادتِهِ في المعنى لدلالة اللّفظ عليه ، واختيارِ ألاّ يكونَ له خبرٌ البتّةَ ، ورفضِ المبتدأ ، فقد ذكر الاعتماد عليه !

فإن قلتَ : فهلاّ أجازَ أبو الحسن الوجهَ الآخَرَ الذي قدَّرَ فيه أنَّ المبتدأ محذوفٌ ؛ لأنَّ المبتدأ يُحذَفُ كثيراً ؛ ألا ترى أنَّه[1] حُذِفَ المبتدأُ في نحو قولهم : « السَّمْنُ مَنَوَان بدرهم » ، فإذا كان كذلك فهلاّ اختار ذلك على ما ذهب إليه سيبويه ؟

قيل : ليس حذفُ المبتدأ هنا على حدِّ حذفه في غير هذا الموضع ، نحو قوله:

---

(١) في الأصل : « أن » .

﴿ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ ﴾[١]، ونحو قوله : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ ﴾[٢] ، و﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾[٣] ؛ لأنَّ المحذوفَ في هذه المواضعِ مبتدأٌ مفردٌ ، وفي هذه الآية مبتدأٌ مضافٌ ، تحذفُهُ وتوالي بين الحذفين مع اقتضاء الكلام لكلِّ واحدٍ منهما ؛ أمَّا اقتضاؤُهُ للمبتدأ المضافِ فلأنَّ له خبرٌ يُسْنَدُ إليه ، وهو قولُهُ : « يتربَّصْنَ » وأمَّا اقتضاؤه للضَّمير فلأنَّه يَرجِعُ إلى قوله : ﴿ وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُوْنَ أَزْوَاجاً ﴾[٤]، وليس إذا جاز حذفُ شيءٍ جاز حذفُ / شيئين ، [٢/٤٣] فلمَّا لم يكنْ حذفُ المبتدأ هنا على حدِّ حذفِ المبتدأ في غير هذا الموضع ، عُدِلَ إلى الوجوه الأُخَرِ لاستعمالهم لنظيره ، واقتضاءِ الكلام له .

ولِمَن قال : إنَّ المحذوف هو المبتدأ الذي هو « أزواجهم » أن يقولَ : إنَّ حذفَ هذا يَسُوغُ من حيث ساغ المفرَدُ ؛ ألا ترى أنَّ المفرَدَ إنَّما ساغ حذفُهُ للدَّلالة عليه ، فالدَّلالة إذا قامت على حذف المضاف قيامَهَا على حذف المفرَدِ وجب أن يكونَ جوازُهُ كجوازه ؛ لمشاركته المفرَدَ فيما له جاز الحذفُ . وقيامُ الدَّلالة على [حذف][٥] المضاف: أنَّ (الأزواج) قد تقدَّم ذكرُهُم في الصِّلة ، فإذا تقدَّمَ ذِكْرُهُنَّ ساغ إضمارُهُنَّ وحَسُنَ . ألا ترى أنَّه لو قيل: أين زَيدٌ ، لساغ أن تقولَ: في السُّوق ، وتُضمِرَ الاسم لجرْيِ ذِكْرِه ، وأمَّا حذفُ المضاف إليه فلاقتضاء المبتدأ الرَّاجع ، وتقدُّمِ ذِكْرِ ما يعود ذِكْرُ هذا الضَّمير عليه، وجَرْيُ

---

(١) من الآية : ٧٢ من سورة الحج .
(٢) من الآية : ١٨ من سورة يوسف .
(٣) من الآية : ١٨ من سورة النازعات .
(٤) سورة البقرة : آية : ٢٣٤ .
(٥) تكملة يستقيم بها الكلام .

ذِكْرِه ، وجَرْيُ ذِكْرِ الاسم ، مّما يُسَهِّلُ حذفَه لدلالة المذكور عليه ، فلا فصلَ إذاً بين حذفِ المفرَدِ والمضاف في باب الخبر والجواز[1]؛ ألا ترى أنّه قد جاء المضافُ من المبتدأ محذوفاً ،كما جاء المفرَدُ ، وذلك كقوله :

النّاطِقُ المزْبورُ وَالمخْتُومُ[2]

وكقوله تعالى : ﴿ لاَ يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا فِي الْبِلاَدِ * مَتَاعٌ قَلِيْلٌ﴾[3] والمعنى : تقلُّبُهُم متاعٌ قليلٌ ، فقد رأيتَ المضافَ حُذِفَ كما حُذِفَ المفرَدُ .

ومّما يُقَوِّي حذفَ الضّمير المتعلّق بالمحذوف من الخبر أنَّ ذلك قد ساغ في بعض كلامهم من الصّلة ، مع أنَّ الصّلةَ موضعُ إيضاحٍ وتخصيصٍ ، فلم يَلِقْ به الحذفُ لذلك ، وذلك كقوله :

إنْ لَمْ يَجِدْ يَوماً عَلَى مَنْ يَتّكِلْ[4]

---

(١) كذا في الأصل .

(٢) عجز بيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه : ١١٩ ، وهو بتمامه :

أَوْ مُنْهَبٌ جَدَدٌ عَلَى أَلْوَاحِهِـ ـنَّ النّـاطِقُ المبْرُوْزُ وَالمخْتُومُ

وهو من أبيات الكتاب ١٥١/٤ ، والأصول ٤٤٦/٣ ، وانظر الخصائص ١٩٣/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٥٥٨ . والناطق : الكتاب ، والمبروز: المكتوب المنشور ، والمختوم : الذي لم ينشر . يصف آثار الديار فجعل منها بيّناً وخفيّاً وشبهها بالكتاب في ذلك . وأراد بالناطق : البيِّنَ الظّاهر ، وبالمختوم : الخفيَّ الدّارسَ .

(٣) من الآيتين : ١٩٦ ـ ١٩٧ من سورة آل عمران ، وفي الأصل : ﴿ فَلاَ يَغُرُرْكَ ﴾ التبست مع الآية (٤) من سورة غافر : ﴿ فَلاَ يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبِلاَدِ * كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ ...﴾ .

(٤) رجزٌ قال سيبويه في الكتاب ٨١/٣ : هو لبعض الأعراب ، وقبله :

إنَّ الْكَرِيْمَ وَأَبِيْكَ يَعْتَمِلْ

والمعنى فيه عند عامَّة البصريِّين : إنْ لم يجد يوماً على مَن يتّكِلُ عليه ، وأُوصِلَ الفعلُ الواصلُ بغير الحرف بالحرف ، وحُذِفَ ما اتَّصَلَ بالجارِّ منها . فإذا جاز ذلك في الصِّلَةِ ، فهو في الخبر ينبغي أن يكون سائغاً حسَناً . ألا ترى أنَّ مِن أخبارِ المبتدأ ما لا يَظهَرُ البتَّةَ ، وما يطَّرِدُ ذلك فيه نحو خبر المبتدأ بعد « لولا » .

فإذا قَوِيَ الحذف فيه هذه القوَّةَ ، وكَثُرَ هذه الكثرةَ ، جاز ما ذهب إليه أبو الحسن في الآية .

فأمَّا قولُ الكِسائيِّ[1] فليس بالمتَّجِهِ ؛ لأنَّ المبتدأ على قوله ليس يعود إليه ذِكْرٌ مُثبَتٌ ولا محذوفٌ .

[٢/٤٤] **فإن قلتَ** : فإذا قدَّرَه التَّقديرَ الذي ذهب إليه ، عاد إلى المبتدأ ذِكْرٌ / محذوفٌ من اللَّفظ ، يُرادُ في المعنى ، كما أنَّ قول أبي الحسن وأبي العبَّاس إذا قُدِّرَ التَّقديرَ الذي ذَهَبا إليه ، عاد إلى المبتدأ ذِكْرٌ محذوفٌ من اللَّفظ ، فاستقَلَّ المبتدأ بالرَّاجع على قوله استقلالَهُ به في قولهما .

قيلَ: ليس تقديرُهُ كواحدٍ من هذَين التَّقديرَين في المساغ ؛ ألا ترى أنَّ المثبتَ في الكلام لا يرجعُ منه إلى المبتدأ شيءٌ ، وقد استقلَّ الفعلُ بفاعله في « يترَبَّصْنَ » ، وليس بهذه الجملة افتقارٌ إلى ذلك الضَّمير الذي تقدِّرُهُ ، وليس

- قال : « يريد : يتكل عليه ، ولكنه حذف ، وهذا قول الخليل » . وقد ردَّ المبرد هذا لدخول (على) قبل (من) . راجع تفصيل ذلك في شرح أبيات المغني ٣/٢٤١ .
وانظر : الانتصار :١٨٢ ، والمسائل البصريات ١/٥٩٢ ، والمسائل العسكرية : ١٢٧ ، ومجالس العلماء : ٦٥ ، والخصائص ٢/٣٠٥ ، وتحصيل عين الذهب : ٤١٧ ، والأمالي الشجرية ٢/٤٤٠ .
ويعتمل: يحترف لإقامة العيش .

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٣١٧ .

تقتضي الرَّواجِعُ من الأخبار إلى المبتدأ أن يُوضَعَ لها مُظهَرٌ موضع مُضمَرٍ لا تستقلُّ الجملةُ إلاَّ به . ألا ترى أنَّ مَنْ قدَّرَ حَذْفَ الجملةِ منه في قوله : « السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهم » لم يضع موضع هذا الضَّمير مُظهَراً ، ولم تتعلّق صحَّةُ هذا الكلام بوضع مُظهَرٍ موضِعَ مضمَرٍ ، وكذلك مَن قدَّرَ أنَّ المحذوفَ من هذه الآية (أزواجُهُم) ، فحذَفَ (أزواجَهَم) على حدِّ ما كان يثبتُهُ لو أثبتها . وليس بوضع موضعَ ظاهرٍ مضمَراً ممَّا يضع في هذا القول المظهَرَ الذي هو (أزواجُهُم) مع ضمير المؤنّث[1]. فإذا لم يكن في الرَّواجع المحذوفة الذي ترجعُ إلى المبتدآت شيءٌ على هذا الحدِّ ، لم يَسُغْ كما ساغ غيرُهُ .

وأمَّا قولُ الفرَّاء : إنّه اعتمَدَ على الثّاني فرفَضَ الأوَّلَ ، فبعيدٌ من الصَّوابِ جدّاً ، وفسادُهُ أنّه ينكسِرُ على قوله ؛ وذلك أنّه يقولُ : إنَّ الأوَّلَ مرتفعٌ بالثّاني ، فإذا اعتمد على الثّاني ورفَضَ الأوَّلَ ، لم يكن له رافعٌ ، فإذا لم يكن له رافعٌ وجبَ ألاَّ يرتفِعَ . فارتفاعُهُ بظهور الرَّفعِ فيه يدفعُ ذلك ، ويَمْنَعُ منه المبتدأُ ؛ لأنَّ مَا يُذكَرُ ويُلقَى إلى المخاطب يُسْنَدُ إليه حديثٌ بإفادة المخاطَب ، وإذا كان كذلك علمتَ أنَّ رفضَهُ خلافَ الغرض الذي يُقْصَدُ به . فهذا في المعنى فاسدٌ مرذولٌ ، ولا شاهدَ عليه من استعمالهم وما أُثِرَ من كلامهم .

فإن قال : قد جاءَ :

لَوْ أَنَّ عُصْمَ عَمَايَتَيْنِ وَيَذْبُلِ ... سَمِعَا حَدِيْثَكِ أَنْزَلاَ الأَوْعَالاَ[2]

---

(١) كذا العبارة في الأصل .

(٢) البيت لجرير في ديوانه: ١/٥٠ ، وهو من قصيدة في هجاء الأخطل مطلعها :

فتَرَكَ أنْ يُخبرَ عن الأوَّل ، وأخبرَ عن غيره حيث قال : سَمِعَا ، ولم يقل : سَمِعْنَ ، ولا سَمِعَت ؟

قيلَ : لا دلالةَ على هذه ؛ لأنَّه يكون على : عُصْمِ عَمَايَتَين وعُصْمِ يَذْبُلٍ ، فحذَفَ المضافَ وأقامَ المضاف إليه مُقامَهُ لجَرْيِ ذِكْرِه ، وقال : / سَمِعَا ، حيث [٤٥/٢] جعلهما قبيلَين وسِربَين ، كما جاء في التَّنزيل : ﴿ أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾[1].

فأمَّا ما أنشده الفرَّاءُ[2] في هذا من قوله :

لَعَلّيَ إنْ مَالَتْ بِيَ الرِّيحُ مَيْلَةً　　عَلَى ابْنِ أَبِي ذِبَّانَ أَنْ يَتَنَدَّمَا[3]

فلا حجَّةَ له فيه ؛ لأنَّ اسمَ المتكلِّمِ قد عاد عليه ذِكْرٌ من قوله: « إنْ مالت

= حَيٌّ الْغَدَاةَ بِرَامَةَ الأَطْلاَلاَ　　رَسْمٌ تَحَمَّلَ أَهْلُهُ فَأَحَالاَ

وقد أنشد الفارسيُّ البيت في إيضاح الشعر : ١٥٣ . وانظر : مجالس العلماء : ٢١٢ ، وسر الصناعة ٤٦٢/٢ ، ومعجم البلدان ١٥٢/٤ ، وشرح المفصل ٤٦/١ ، والهمع ١٤٢/١ . والعُصْم : جمع أعصم ؛ وهو الفرس في يديه أو إحداهما بياض . (الصحاح) . وعَمَايتان : تثنية عَمَاية ؛ وهو جبلٌ يقع في نجد . ويذبل : جبلٌ يقع في نجد أيضا . (معجم البلدان ١٥٢/٤ ، ٤٣٣/٥) .

(١) سورة الأنبياء : آية : ٣٠ .

(٢) معاني القرآن ١٥٠/١ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لثابت بن كعب العتكي ، ويروى معه بيتٌ آخر هو :

أَمُسْلِمَ إنْ تَقْدِرْ عَلَيْكَ رِمَاحُنَا　　نُذِقْكَ بهَا سُمَّ الأَسَاوِدِ مَسْلَمَا

وأنشد الفارسيُّ البيت الشاهد في : المسائل البصريات ٧٣٢/١ . وانظر : الحيوان ٣٨١/٣ ، والمخصص ١٧٥/١٣ ، ضرائر الشعر : ٢٨٣ ، واللسان (ذبب) .

وأبو ذِبَّان : كنية عبد الملك بن مروان ؛ لشدة بَخَره ، يريدون أن الذباب يسقط إذا اقترب من فمه، ويحكى أنه عض يوماً تفاحةً ورمى بها إلى بعض نسائه ، فدعت بسكين فقطعت موضع عضته، فقال لها : ما تصنعين ؟ قالت : أميط عنها الأذى ، فطلقها من وقته . انظر لثمار القلوب في المضاف والمنسوب : ٢٤٦ .

بيَ الرِّيحُ » ، ولا يخلو قولُـهُ : « أنْ يَتندَّمَـا » مـن أنْ يُقَـدَّرَ بـه التّقديـمُ أو ثباتُـهُ في موضعه ، فإنْ كان في موضعِهِ كانت الجملةُ التي هي الشَّرطُ مع مـا يتّصِلُ بـه في موضع خبرِ « لعلَّ » ، فإنْ قدَّرْتَ به التّقديمَ ،كـان كذلـك أيضـاً ؛ لأنَّـه يقـعُ في موضع الجزاء ويُغني عنه ، فيكونُ إذا تقدَّمَ في هذا المعنى مثلَهُ إذا تأخَّر ؛ لأنّهُ يَسُدُّ مسدَّ الجزاء ، ولاسيَّما في قـول الفـرَّاء ؛ لأنَّـه يَزعُـمُ أنَّ حُكْـمَ الجـزاء أنْ يكـونَ متقدِّماً على شَرْطِهِ ، فإذا كان حُكْمُهُ أنْ يتقدَّمَ علـى شَـرْطِهِ ــ وهـو إذا تقـدَّمَ لم يَسْتَغنِ عن الشَّرط[1]،كما لا يَستَغْنِي عنه إذا تأخَّرَ ـ فحكمُـهُ في التّقـدُّمِ كحكمـه في التّأخُّرِ ، وإذا كان كذلك لم يَرفُـضِ الأوَّلَ هنـا ، ولم يَعتَمِـدْ علـى غـيره؛ لأنَّ الذِّكْرَ من الخبر قد رَجَعَ إليه .

وأمَّا قولُ أبي الحسن ينبغي[2] ...

* * *

(١) في الأصل : « يستغن للشرط » .

(٢) في الأصل انقطع الكلام هكذا وسط السطر ، وبقيته بياضٌ ، وقد كتب في الحاشية : « كذا في الأصل » .

المسألة الخامسة والثّلاثون

قال[1] في قوله تعالى: ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيْلِ ا للهِ﴾ [البقرة : ٢٤٦] :
« زَعَمَ الأخفشُ أنَّ (أنْ) هنا زائدةٌ، والمعنى: وما لنا لا نقاتِلُ » .
قال : « وقال غيرُهُ: المعنى : وما لنا في ألاَّ نقاتلُ وأسقَطَ (في) » .
قال : « وقال بعضُ النَّحويّين: إنَّما دخلت (أنْ) لأنَّ معناه: ما يمنعنا ، فلذلك دخلت (أنْ) ؛ لأنَّ الكلام : ما لكَ تفعلُ كذا وكذا » .
قال : « والقولُ الصَّحيح أنَّ (أنْ)[2] لا تُلغَى هنا ، والمعنى : أيُّ شيءٍ لنا في ألاَّ نقاتلَ ؛ أي : (أيُّ)[2] شيءٍ لنا في ترك القتال » .

قال أبو عليٍّ (رحمه ا لله) :

وقد قال أبو الحسن[3] في قوله تعالى : ﴿ **قَالُوا**[4] **وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيْلِ ا للهِ** ﴾ ، و﴿ **مَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ ا للهِ** ﴾[5] ونحوِهِ : إنَّ (أنْ) زائدةٌ أو لغوٌ ،كأنَّه قال : ما لكم لا تأكلون ، وما لكم لا تقاتلون . وقد قال أيضاً في

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٢٧ .
(٢) ساقطة من (ش) .
(٣) معاني القرآن ١/١٩٤ .
(٤) في الأصل : وقالوا ، وهو خطأ .
(٥) سورة الأنعام : من الآية : ١١٩ .

نحو ذلك[1]: إنَّ المعنى: وما لكم في ألاّ تأكلوا ، فكأنَّ أبا الحسن حمَلَ الآيةَ على وجهَين ، والقولُ الثّاني أوضَحُ ، وتكونُ « أنْ » مع حرف الجرِّ في موضع نصبٍ بالحال ، كقوله : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِيْنَ ﴾[2] ونحوِ ذلك ، ثمَّ حَذَفَ الخبرَ فسدَّ « أنْ » وصِلَتُها / ذلك المسَدَّ ، والحالُ في الأصل هو الجالبُ لحرف الجرِّ المقدَّر ، إلاّ أنّه تُرِكَ إظهارُهُ لدلالة المنصوب عنه عليه . [٤٦/٢]

ووجهُ قول أبي الحسن الآخَرِ : أنَّ « أنْ » لَغوٌ أنّه مثل « إذن » ، تكونُ لَغواً كما تكون هي، وكما تكون عواملُ الاسم لَغواً،ولا يمنَعُهَا كونُهَا لَغْواً من العمل في معموله ، كما لم يمنع عواملَ الاسم ، كقوله : ﴿ فَمَا مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ ﴾[3] .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ اختار في « لنْ » أيضاً أن تكونَ لغواً ، كما اختار في « أنْ » ذلك ؟

فإنَّ هذا لا يَلزَمُهُ ؛ لأنَّ « أنْ » أشدُّ تصرُّفاً من « لن » ، فهي لذلك أحمَلُ للتوسُّع وأجدَرُ به ؛ ألا ترى أنّها تلزَمُ المستقبَلَ ، وتدخُلُ على أمثلة الأمر ، كقولك : كَتَبْتُ إليه بأَنْ قُمْ ، وليس شيءٌ من هذا في « لن » ؛ ألا ترى أنّها تَلزَمُ المستقبَلَ لا تجاوِزُ غيرَ ذلك ، إلاّ أنَّ الوجهَ فيها مع ذلك ألاّ تكون كـ « إذن » ؛ لأنَّ « إذن » إذا وقع بعدها فعلُ الحال أُلْغِيَتْ ، ولم تعمل فيه[4]، و « أنْ » قد

(١) معاني القرآن ٣١٢/١ .

(٢) سورة المدثر : الآية : ٤٩ .

(٣) سورة الحاقة : الآية : ٤٧ .

(٤) في الأصل : « منه » .

عملت هنا ، فلو كانت مثلَ « إذن » لوَجَبَ ألاّ تَعمَلَ فيما[1] بعده من الفعل ، كما لم تعمَلْ « إذن » إذا كان الفعلُ الذي بعده فعلَ حالٍ . ألا ترى أنَّ الاسمَ في: ما لَكَ قائماً، ينتصب على الحال ، فكذلك الفعلُ بعد (أنْ) هنا فعلُ حالٍ . فلو كانت « أنْ » كـ « إذن » لوجَبَ ألاّ تعمَلَ في فعل الحال ، كما لم تعمَلْ « إذن » فيه ، نحو قولكَ إذا حدَّثَ بحديثٍ : إذنْ أظنُّكَ كاذباً .

وأيضاً فلا يجوزُ أن تكونَ « (أنْ » مثلَ « (إذن » في أن تُلغَى كما تُلغَى ؛ ألا ترى أنَّ فيها من الاتِّساع أكثرَ ممَّا في « أنْ » ، تقولُ : أنا أقومُ إذن ، فلا توليه فِعلاً ، وتقولُ : إذن وا لله أقومُ ، فتفصِلُ بينه وبين الفعل، والإلغاءُ سائغٌ فيه ، فإذا كان له من التَّصرُّف ما ليس لـ « أنْ » ، لم يُنكَر أن يجوزَ فيه الإلغاءُ ، ولا يجوزُ في « أنْ » ؛ لكون تصرُّفِهَا أقلَّ من تصرُّفِ « إذن » . ويغلبُ عليَّ أنَّ أبا الحسن على القول الأوَّلِ يُعَوِّلُ ؛ لأنه في أكثر حفظي أنّه يتأوَّلُ هذا النَّحْوَ فيما أجدُ على غير اللَّغو .

فأمَّا ما حكاه أبو إسحاقَ عن بعض النَّحويِّين أنّه إنَّما دخلت لأنَّ المعنى : ما يمنعنا ، فإذا اتّجه للكلام وجهٌ صحيحٌ وكان مستمراً على الأصول ، فلا وجهَ لعَدْلِهِ عنه إلى غيره ،كما جاز وقوعُ الفعل موقع الحال في قولك : ما لك تفعلُ كذا ، والمعنى : ما لك فاعلاً ،كذلك لا يجوزُ وقوعُ حرف الجر موقعَها وسادّاً مسَدَّها ؛ ألا ترى أنّكَ تقولُ : خرجتُ في الثياب ،كما تقولُ : خرجتُ لابساً ،

---

(١) في الأصل : « فيها فيما » .

وعلى هذا قولُ أبي ذُؤيبٍ[(١)] :

/ يَعْثُرْنَ في حَدِّ الظُّبَاةِ كَأَنَّمَا كُسِيَتْ بُرُوْدَ بَنِي يَزِيْدَ الأَذْرُعُ [٤٧/٢]

ويُروَى : « بُرودَ أبي يَزيدَ » .

فالظَّرفُ هنا يقعُ موقع الحال ، وكذلك في الآية ، وكما جاز وقوعُ الفعل الموجَبِ موقعَ الحال في هذا النَّحو نحو : ما لَكَ تفعَلُ ، كذلك وقع المنفيُّ موقعه في نحو : ما لَكَ لا تفعلُ .

وتخصيصُ القائل الذي حكى عنه أبو إسحاقَ أنَّ الكلامَ : ما لَكَ تفعلُ فيه كالإيهام أنَّ غيرَ الإيجاب لا يقعُ وقوعَ النَّفي في هذا النَّحو في الكثرة في الاستعمال، كوقوع الإيجاب في التَّنزيل والأشعار، وذلك أكثرُ من ذاك نحو: ﴿ مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا ﴾[(٢)]، و﴿ مَا لَكُمْ لاَ تَنطِقُونَ ﴾[(٣)] . وأنشدَ أبو زَيدٍ[(٤)]:

مَا لَكَ لاَ تَذْكُرُ أُمَّ عَمْرِو

إِلاَّ لِعَيْنَيْكَ غُرُوبٌ تَجْرِي

(١) من الكامل ، وهو في شرح أشعار الهذليين ٢٥/١ ، وفيه :

يَعْثُرْنَ في عَلَقِ النَّجيعِ كَأَنَّمَا كُسِيَتْ بُرُوْدَ بَنِي تَزِيْدَ الأَذْرُعُ

والبيت في إيضاح الشعر : ١٩٦ ، وسر صناعة الإعراب ١٣٤/١ .
ظباة السهم : حدُّه ، وبني يزيد : قبيلة كانت تاجرة بمكة . شبَّهَ طرائق الدم على أذرعها بطرائق تلك البرود الحُمْر .

(٢) سورة يوسف : من الآية : ١١ .

(٣) سورة الصافات : الآية : ٩٢ .

(٤) النوادر : ٢٦٣ . ولم أقف على قائلهما ، والثاني منهما في العين ٤٠٩/٤ ، وانظر الصحاح (غرب) . والغُرُوب : الدموع حين تخرج ، والغروب أيضاً : مجاري الدمع ، وغربا العين : مقدِّمُها ومؤخّرُها .

فإذا كان ما ذَكَرْناه من تقدير حرفِ الجرّ فيُخرَّجا على معنًى مستقيمٍ ولفظٍ مستعمَلٍ ، فلا حاجةَ به إلى أن يُقدِّرَ أنَّ معنى « ما لَنَا » : ما يمنَعُنَا ، فكأنَّه قال : ما يمنعنا أن نقاتِلَ ؛ أي : ما يمنعنا من أنْ نقاتِلَ ، على أنّا لا نَدفَعُ الحملَ على المعنى في كثير من المواضع ، ولكن لا يُستَحْسَنُ تركُ الظّاهر والعدولُ عنه إلى غيره ما وُجِدَ للتّأويل على الظّاهر مَسَاغٌ ومجَالٌ . وإذا حُمِلَ الكلام على ما ذَكَرَه هذا القائل ، ففي الكلام تقديرُ حرفِ جرٍّ ،كما أنَّ في حَمْلِهِ على الظّاهر تقديرَ حرف الجرّ . فلُزُومُ الظّاهر أعْجَبُ إلينا .

* * *

المسألة السّادسة والثّلاثون[(١)]

قال[(٢)] في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] :

« قال بعض النّحويّين : جائزٌ أن يكون من التّغيُّر من قوله تعالى : ﴿ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُوْنٍ ﴾[(٣)] ، وكأن الأصل عنده : يتَسَنَّنُ ، ولكنّه أَبدَلَ من النّون الهاءَ مثل :

تَقَضِّيَ البَازِي ... ...[(٤)]

وهذا ليس من ذلك ؛ لأنَّ (مسنون) مصبوبٌ على سنَّةِ الطَّريق » .

---

(١) نقل ابن سيده هذه المسألة كاملة في المخصص ٩/١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/٣٤٣ - ٣٤٤ .

(٣) سورة الحجر : من الآيات : ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣ .

(٤) بيتٌ من الرجز للعجاج في ديوانه : ٢٨ ، يمدح عمر بن عُبيد الله بن معمر الذي وجهه عبد الملك ابن مروان إلى أبي فُدَيك الحروري فقتله وأصحابَه . والبيت بتمامه مع ما قبله :

إِذَا الكِرَامُ ابْتَدَرُوا البَاعَ ابْتَدَرْ
دَانَى جَنَاحَيْهِ مِنَ الطُّوْرِ فَمَرْ
تَقَضِّيَ البَازِي إِذَا البَازِي كَسَرْ

وانقضَّ البازي : ضم جناحيه ، فكان مجيء ابن معمر من سرعته انقضاض بازٍ إذا البازي كسر ، وإذا كسر ضم جناحيه .

قال أبو عليّ (رحمه الله) :

قولُ هذا الذي حَكَى عنه أنّه قال : « جائزٌ أن يكونَ من التّغيُّر » ، فإنَّ « مسنون » لا يدلُّ على التّغيُّر في قوله : ﴿ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾ ؛ لأنَّ « الحمأَ » الطِّينُ المتغيِّرُ[(١)] ، فأمَّا « المسنون » فالمصبوبُ ، وهكذا فسَّرَه أبو عُبَيدة[(٢)] ، وهذا المعنى في هذه اللّفظة ظاهرٌ . ألا ترى أنّها تُستعمَلُ في المضيِّ على جهةِ الذّهابِ[(٣)] فيه ، وهي بعيدةٌ من التّغيُّر ، ومِن ثَمَّ قال في صفة الطّعنة[(٤)] :

وَمُسْتَنَّةٍ كَاسْتِنَانِ الخَرُو   فِ قَدْ قَطَّعَ الحَبْلَ بِالمِرْوَدِ[(٥)]

[٤٨/٢] / وقال :

كَفِعْلِ الأُتْنِ يَسْتَنِنَّه[(٦)]

وقال :

تَسْتَنُّ أَعْدَاءَ قُرْيَانٍ تَسَنَّمَهَا   غُرُّ الْغَمَامِ وَمُرْتَجَّاتُهُ السُّودُ[(٧)]

---

(١) انظر الصحاح (حمأ) ، والمحكم ٣/٣١٥ .

(٢) مجاز القرآن ١/٣٥١ .

(٣) في الأصل : « والذهاب » .

(٤) في الأصل : « الظبية » .

(٥) البيت من المتقارب ، وهو لرجل من بني الحارث كما نقله الجوهري عن الأصمعي قال : حكاه في كتاب الفرس . انظر البيت في : شرح أشعار الهذليين للسكري ١/٨٤ – ٨٥ ، وسر الصناعة ١/١٣٤ عن الأصمعي ، والصحاح واللسان (خرف)، والمخصص ٦/١٣٧ ، ٩/١٤٢ . قوله : ومستنّةٍ : يعني طعنة فارَ دمها باستنان ، والاستنان : العدْوُ ، والخروف : ولد الفرس إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة ، والمِرْوَد : الوتد .

(٦) لم أقف عليه .

(٧) من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢/١٣٦٥ من قصيدته التي مطلعها :

يَا دَارَ مَيَّةَ لم يَتْرُكْ لها عَلَماً   تَقَادُمُ العَهْدِ وَالهُوْجُ المَرَاوِيْدُ

ولو كان التَّغيُّرُ في هذا ثَابِتاً لكان وَفْقاً للمعنى في هـذا الموضـع ؛ لأنَّ المعنـى كان يكون : انظُرْ إلى طعامك وشرابك لم يتغيَّر لِمَا أتى عليه مـن طـول الأيَّـام ؛ ألا ترى أنَّ تطاوُلَ الأيَّام على الشَّراب يُغيِّرُهُ .

وقد حُكِيَ عن أبي عمرٍو الشَّيباني[1] أنَّـه قـال : « لم يَتَسَنَّه »[2]: لم يتغيَّر ، من قوله : ﴿ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُوْنٍ ﴾ ، وأبدَلَ من النُّونِ هاءً[3]. فإن كان هـذا ثبَـتَ عن أبي عمرٍو ، وقاله على جهة الاستنباط من قوله : ﴿ مِنْ حَمَـإٍ مَسْـنُوْنٍ ﴾ ، فليس في « مسنون » هذا المعنى على ما فسَّره أبو عُبَيدة ، وعلى ما عليـه تصـرُّفُ الكلمة فيما قال :

تُضَمَّرُ بالأَصَائِلِ كُلَّ يَوْمٍ تُسَـنُّ عَلَى سَنَابِكِهَا قُرُونُ[4]

وإن قال ذلك من حيث رواه وسمعه [فكما قال][5] .

- وانظر البيت في : جمهرة اللغة ٦٦٦/٢ ، والتكملة : ٤٣٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٨١٢/٢ ، واللآلي ١١٧/١ ، والمخصص ١٤٣/٩. وتسنُّ : بمعنى تبع ، والضمير عائد إلى الحُمُر. وأعداء قريان : أي ناحيته ، والقريان : مجاري الماء إلى الرياض . وتسنمها : علاها . وغـر الغمـام : أي بيض الغمام . والمرتجّات : أي السحاب التي لها ارتجاج وتمخض (الديوان) .

(١) لم أقف عليه في الجيم ، وقد ذكره الفارسي في الحجة ٣٧٤/٢ ، وذكـره الزَّبيـدي في تـاج العروس (سنن) عن الجوهري ، ولم يُعْزَ في الصحاح (سنن) إلى أحد . وانظر المحكم ١٥٧/٤ .

(٢) في الأصل : « يتسن » ، ومثله في المخصص ١٤٣/٩ .

(٣) في الأصل : « ياء » ومثله في المخصص ١٤٣/٩ .

(٤) البيت لزهير بن أبي سُلمى في شرح ديوانه : ١٨٧ ، وروايته :

نُعَوِّدُهَا الطِّرَادَ فَكُلَّ يَوْمٍ تُسَنُّ عَلَى سَنَابِكِهَا القُرُونُ

وقد أورد أبو العبـاس ثعلـب هـذه الرواية التي أثبتهـا الفارسـي هنـا . وانظر المخصـص ١٤٣/٩ ، واللسـان (سنن) . والسـنابك : جمع سُنبك وهو طرف الحافر وجانبـاه مـن قُـدُم . والقـرون : قـرون العرق ، يقال : خذ من فرسك قرناً واحداً أي : عرِّقه مرةً واحدةً .

(٥) ساقط من الأصل والتصحيح من المخصص ١٤٣/٩ .

ويجوزُ أنْ يكونَ المعنى في قوله : « لم يَتَسَـنَّنْ » لم يتصبَّـبْ ؛ أي : هـو علـى حاله كما تَرَكْتَهُ . ويدلُّكَ على أنَّ المصبُوبَ يجوزُ أن يقعَ عليه هذا اللّفـظُ وإنْ لم يكن على سنَّةِ الطَّريق قولُهُ :

تُضَمَّرُ بِالأَصَائِلِ كُلَّ يَوْمٍ   تُسَـنُّ عَلَى سَنَابِكِهَا قُرُوْنُ

المعنى الذي في البيت وقعُ العَرَقِ الذي يتصبَّبُ عليها في الحُضْرِ[1]، وهذا من ذلك الأصل الذي قدَّمْتُ ، فليس ينبغي أن يختصَّ بطريقٍ دون غيره .

فإن قلتَ [في الذي][2] « لم يتَسَنَّ » : إنَّه علـى حالـه ، ولم يـأخذْ سَنناً ولا سُنَّةً .

كان وجهاً أيضاً .

وقال أبو عُبَيدةَ[3] : « لم تأتِ عليه السُّنونُ فيتغيَّرُ » . يريد أبو عُبَيْـدَةَ عنـدي أنَّ مرَّ السِّنِين عليه لم يغيِّرْهُ ،كما تقول: مَا تأتيني فتحدِّثني؛ أي : ما تأتيني محدِّثاً ؛ أي : قد تأتيني ولكنَّك لا تحدِّثني .

* * *

(١) الحُضر والاحضار : ارتفاع الفرس في عدوه .
(٢) ساقط من الأصل والتصحيح من المخصص ١٤٣/٩ .
(٣) مجاز القرآن ٨٠/١ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١٩٧/١

المسألة السَّابعة والثَّلاثون

قال[1] في قوله : ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] :

قال : « (ما) في تأويل الشَّيء ؛ أي : فنِعْمَ ما هِيَ ، نِعْمَ الشَّيءُ هِيَ ، وقد فسَّرْنَا هذا فيما مضى » .

قال أبو عليٍّ (رحمه الله) :

الجيِّدُ في تمثيل هذا أنَّ يقال : (ما) في تأويل « شيءٍ » ؛ لأنَّ (ما) هنا نكرةٌ ، فتمثيلُهُ بالنَّكرة أبيَنُ ، والدَّليلُ على انَّ (ما) نكرةٌ هنا أنَّها لا تخلو من أن تكونَ فيه معرفةً أو نكرةً ، فإن كانت معرفةً فلا بدَّ لها من صلةٍ ، وإذا اقتضت صلةً فلا / تخلو أن تكونَ قِسماً من أقسام الصِّلة المعروفة المحصورة ، وليس من أقسام الصِّلة هنا ما يجوز أنْ يُوصَل به ، ألا ترى أنَّ الذي بعدها اسمٌ مفرَدٌ ، وهو « هي » ، والاسمُ المفرَدُ لا يكونُ صلةً . [٤٩/٢]

فإن قلتَ : أَجْعَلُ صلتَهَا المبتدأ وخبرَه ؛ لأنه قد يُوصَلُ بهما، وقد يُحذَفُ في الصِّلة المبتدأُ ، وذلك كنحو مَن قرأ : ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾[2]،

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٥٤/١ .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ١٥٤ . وهي قراءةُ يحيى بن يعمَر وابنِ أبي إسحاق . انظر: معاني القرآن للأخفش ٢١٩/١ ، و المحتسب ٢٣٤/١ ، والبحر المحيط ٢٥٥/٤ .

و﴿ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ ﴾[١]، أي : ما هو بعوضةٌ ، والذي هو أحسَنُ ، فكذلك يكونُ : نِعْمَ الذي هو هي ؛ أي : نِعْمَ الذي هو الصَّدَقَاتُ ، فيُحْمَلُ الضَّميرُ الرَّاجعُ إلى الموصول المحذوف على لفظه ، والثَّاني الذي هو « هي » وهو خبرُ المبتدأ المحذوف على معناه .

قيلَ : إن ذلك لا يستقيمُ ؛ لأنَّ « نِعْمَ » إذا استوفَتْ فاعلَها فلا بدَّ لها من مخصوصٍ بالمدح، وعلى هذا التَّقدير لا يبقى في الكلام مخصوصٌ بالمدح . ألا ترى أنَّ « هي » إذا صارت في الصِّلَةِ لم يجز أن تكونَ المخصوصَ بالمدح في نِعْمَ ، وإذا كان كذلك لم يجُزْ .

فإن قلتَ : يكونُ المخصوصُ بالمدح مضمَراً ،كما جاء : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾[٢] و لم يَذكُرْ « أيُّوبَ » لجرْيِ ذِكرِهِ .

قيلَ : لا يصحُّ هذا في هذا الموضع ، ألا ترى أنَّه لم يجرِ ذِكْرٌ لِمَا يصِحُّ أنْ يكونَ مخصوصاً بالمدح ،كما ذُكِرَ « أيُّوبُ » في الآية الأخرى ، فلا يكون إذاً صلةً .

فإذا لم تخلُ « ما » من أن تكون موصولةً أو غيرَ موصولة ، و لم يجزْ أنْ تكونَ موصولةً لِمَا ذَكَرْنَا ، ثبت أنَّها غيرُ موصولة ، وإذا كانت غيرَ موصولة كانت منكورةً ، وإذا كانت منكورةً كانت منصوبةً بـ « نِعْمَ » بمنزلة سائر النَّكرات التي

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٦ . وهي قراءة رؤبة فيما حكاه ابن مجاهد عن أبي حاتم عن الأصمعي . انظر : المحتسب ١/٦٤ .

(٢) سورة ص : من الآيتين : ٣٠ ، ٤٤ .

تنتصبُ في هذا الباب إذا أُضمِرَ الفاعلُ ، ويُفَسَّرُ الفاعل .

فإن قلتَ : أرأيتَ « ما » إذا لم تكن موصولةً ، هل تخلو من أن تكونَ موصوفةً، وعلى ما تذهبُ إليه فيها لا تكونُ موصوفةً أيضاً ؛ لأنّه ليس في هذا الكلام ما يصحُّ أن يكونَ وصفاً لها ؟

قلنا : لا تكونُ هنا موصوفةً ،كما لم تكن في التّعجُّب في قولنا : « ما أحسَنَ زيداً » موصوفةً ولا موصولةً .

فأمَّا المخصوصُ بالمدح بالآية فهو في قولنا : « فنِعِمَّا هيَ » ، والمعنى عندي : إنْ تُبْدُوا الصَّدقَاتِ فيكم فنِعْمَ شيئاً إبدَاؤها ، وليس المعنى على أنّه : إنْ تُبْدُوا الصَّدقَاتِ إنّما هو في الإظهار والإخفاءِ ، وترَجُّحِ أحدهما على الآخَرِ/ ، وتعليمِنا أيّهما أصلحُ لنا وأفضلُ ، فكما أنَّ قوله : ﴿ **وَإِنْ تُخْفُوهَا أَوْ تُؤْتُوْهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾ ، والمعنى فيه : فالإخفاءُ خيرٌ لكم ، كذلك قولُهُ : ﴿ **إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ**[1] **فَنِعِمَّا هِيَ** ﴾ ، المعنى فيه : فنعم شيئاً إبداؤها . [٢/٥٠]

فإن قلتَ: فكيف جاء الضَّميرُ على لفظ التّأنيث و لم يُذَكَّر كالآية الأخرى ؟

فإنّما ذلك لأنَّ المضاف إليه أُقِيمَ مُقَامَ المضاف ؛ لِمَا في الكلام من الدّلالة ، ولِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ المفاضلةَ بين الإخفاء والإظهار ، فأُقِيمَ المضافُ مُقَامَ المضاف إليه لذلك ، ولأنَّ الفعلَ المتقدّمَ يدلُّ على مصدره المحذوفِ حتّى يصيرَ بذِكْرِ فعلِهِ

---

(١) في الأصل : « أو تخفوها » .

كأنّه هو المذكورُ ، ومِن ثَمَّ أُضمِرَ في قوله : ﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ ﴾[١] ، وقوله[٢]:

حَتّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ في قُتَائِدَةٍ　　　شَلاًّ كَمَا تَطْرُدُ الجَمَّالَةُ الشُّرُدَا

* * *

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٨٠ .

(٢) من البسيط وهو لعبد مناف بن ربع الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٦٧٥/٢ . وينسب إلى ابن أحمر انظر ملحق ديوانه : ١٧٩ . وقد أنشده الفارسي في التكملة : ٣٥٨ ، وانظر : إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٦٢٩/٢ ، والأمالي الشجرية ١٢٢/٢ ، ٣٠/٣ ، والخزانة ٣٩/٧ .
وقُتائدة : مكان . والشَّلُّ : الطرد ، والجمَّالة : أصحاب الجمال ، والشُّرُدا : جمع شرود ، وهي من الإبل التي تفر من الشيء إذا رأته ، فإذا طُردت كان أشد لفرارها .

[سورة آل عمران :

المسألة الثّامنة والثّلاثون

في قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ ﴾ (آل عمران : ٢٦)][(١)] :

ذَكَرَ « اللَّهُمَّ » وقولَ الفرَّاء فيه فأنكَرَهُ ، ثمَّ قال[(٢)]:

« زعَمَ سيبويهِ أنَّ هذا الاسمَ لا يُوصَفُ ؛ لأنَّهُ قد ضُمَّت إليه الميمُ ، فقال[(٣)] ـ يعني سيبويهِ ـ في قوله : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾[(٤)]: إنَّ « فَاطِرَ » منصوبٌ على النِّداء » [وكذلك ﴿ مَالِكَ الْمُلْكِ ﴾][(٥)]. قال : « والقولُ عندي : أنَّ ﴿ مَالِكَ الملْكِ ﴾ صفةٌ للهِ ، وأنَّ ﴿ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾ كذلك ؛ وذلك أنَّ الاسمَ ومعه الميمُ بمنزلته ومعه (يا) ، فلا تمتنعُ الصِّفَةُ مع الميم ، كما لا تمتنعُ مع (يا) » .

قال أبو عليٍّ :

وهذا الذي ذهبَ إليه أبو إسحاقَ من جواز وصفه « اللَّهُمَّ » قولُ أبي

---

(١) في الأصل (ش) جاءت هذه المسألة متصلة بسابقتها دون فاصل بقوله (مسألة) ، ودون التقديم لها بذكر الآية كعادته ، ومن ثمَّ وضعتها بين معقوفين ، أما في النسخة (ص) فالمسألة ساقطة مع جملة المسائل الساقطة كما أشرنا إليه عند بداية المسألة رقم [٣٠] . وأبنه هنا إلى أن الآية (١٩) من سورة آل عمران تأخرت فجاءت برقم [٤١] .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٤/١ .

(٣) الكتاب ١٩٦/٢ ـ ١٩٧ .

(٤) سورة الزمر : من الآية : ٤٦ .

(٥) ساقطٌ من الأصل والتكملة من معاني الزجاج .

العبَّاس أيضاً[١]، واعتلَّ بما ذَكَرَهُ أبو إسحاق وبنحوِهِ . وقولُ سيبويهِ عندي أَصَحُّ وإنْ كان أغْمَضَ ؛ وذلك أنّه ليس في الأسماءِ الموصوفةِ شيءٌ على حدِّ « اللّهُمَّ » ، فإذا خالَفَ ما عليه الأسماءُ الموصوفةُ، ودخل في حَيِّزِ ما لا يُوصَفُ من الأصوات، وجَبَ ألاّ يُوصَفَ .

فأمَّا مخالَفَتُهُ جميعَ الأسماء الموصوفةِ فهو أنَّهُ اسمٌ مُنَادًى ، والأسماءُ المناداةُ المفرَدَةُ المعرفَةُ كان القياسُ فيها ألاَّ تُوصَفَ ،كما ذهب إليه بعضُ النّاسِ ؛ لأنّه وقع[٢] موقِعَ ما لا يُوصَفُ ، فكما أنّه [إذا][٣] وقَعَ موقِعَ [غير][٣] الإعراب لم يُعْرَبْ، كذلك لَمَّا وقَعَ موقِعَ ما لا يُوصَفُ وجَبَ ألاَّ يُوصَفَ .

فأمَّا قولُهُ :

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَن عَبْدِ المَلِكْ[٤]

---

(١) المقتضب ٤/٢٣٩ .

(٢) في الأصل : « لأنما واقعه » .

(٣) تكملة يستقيم بها السياق .

(٤) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١١٨ ، وفيه: « الوارثَ » بالنصب . وهو يمدح الحكَم بن عبد الملك بن بشر بن مروان. ونسبه ابنُ جني في اللمع : ١٧٢ إلى العجاج ، و لم أقف عليه في ديوانه المطبوع ، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني ١/٥٣ : هذا من أرجوزة لرؤبة ، وقد انتحلها أبو نخيلة السّعدي لنفسِهِ » ، وفي الشعر المجموع لأبي نخيلة السعدي: ٢٦٢ مقطوعةٌ منسوبةٌ إليه فيها البيت الثاني الذي يروى بعد هذا البيت وهو :

أَرْدَيتَ لَو لَمْ تَحْبُ حَبْوَ المُحْتَبِكْ

وانظر الشاهد في: المقتضب ٤/٢٠٨، والخصائص ٢/٣٨٩، وأمالي ابن الشجري ٣/٤٤، والإنصاف ٢/٦٢٨، والمغني ٢٨، وشرح أبياته ١/٦٠ . وتَحْبو: تزحفُ، والمعتنك: هو البعير الذي يحبو على رملة فيها تعقدٌ لا يَقدر على المشي فيها إلا أن يحبوَ، وتُدعَى العانك . والمحتبِك : الذي شدَّ إزارَه وأحكَمَه .

و :

يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بنِ الجارُودْ(١)

و :

... ...يَا عُمَرَ الجَوَادَا(٢)

فإنّكَ / إن احتجَجْتَ به على قائلِ هذا القولِ لِتَكْسِرَ له قولَهُ ، كان له أنْ [٥١/٢] يقولَ : الأوَّلُ على « أنتَ » ، والثّاني على نداءٍ بـ(يا) ، والثّالثُ على « أعني » ،

(١) البيت منسوب إلى رؤبة بن العجاج في مجاز القرآن ٣٩٩/١، والصحاح (سردق) ، وهو في ملحق ديوانه: ١٧٢، ونسِبَ كذلك إلى الكذّاب الحِرْمَازيِّ عبدِ الله بن الأعور (وهو أعشى بني مازن) في: الكتاب ٢٠٣/٢، والنكت عليه ٥٥٣/١، وشرح أبياته ٤٧٢/١، والشعر والشعراء ٦٨٥/٢، وهو في شعره: ٢٨٨ (الصبح المنير) .
وانظر الشاهد في: المقتضب ٢٣٢/٤، والأصول ٣٤٥/١، وشرح المفصل ٥/٢ .
قال الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٣١٥: « مدح أحد بني المنذر بن الجارود العبدي [وقد أسلم الجارود في زمن النبي ﷺ ولقي العدو بعقبة الطين فقتل بها فسميت باسمه]. وحَكَمُ بن المنذر أحد ولاة البصرة لهشام بن عبد الملك... وسمي جده الجارود؛ لأنه أغار على قوم فاكتسح أموالهم، فشُبه بالسيل الذي يجرد ما مرَّ به » وجاء في المعارف: ٣٣٨ عن الحكم بن المنذر: « أنه مات في حبس الحجاج الذي يعرف بالديماس » ومعلوم أن الحجاج توفي سنة ٩٥ هـ، وأن هشام بن عبد الملك تولى الخلافة سنة ١٠٥ هـ، فلا بد أن يكون الذي مات في سجن الحجاج غير الذي تولى البصرة لهشام ابن عبد الملك، والله أعلم .

(٢) جزء من بيتٍ لجرير في ديوانه: ١١٨/١، ١٢٠ يمدح عمر بن عبد العزيز من قصيدة مطلعها :

أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالحَسَنِ الرُّقَادَا　　وَأَنْكَرَتِ الأَصَادِقَ وَالبِلاَدَا

وتمام البيت :

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى　　بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوَادَا

وانظر : المقتضب ٢٠٨/٤، والأصول ٣٦٩/١، وأمالي ابن الشجري ٤٠/٢، وشرح التسهيل ٣٩٤/٣، والهمع ٥٤/٣ . ورُوي في بعض المصادر: « يا عمرُ » بالبناء على الضم ، ولا شاهد في هذه الرواية هنا. وابن سُعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائي و(سُعدى) أمُّهُ، كان هو وكعب بن مامة من سادات أجواد العرب في الجاهلية .

إلاّ أنّه يَحتَجُّ عليهم بما رُوِيَ من قولهم[1]: « يا تميمُ كلُّهُم » و « كلُّكُم » فيُقالُ : إنَّ وَصْفَهُ جائزٌ عندهم وإنْ وقَعَ موقِعَ ما لا يُوصَفُ ، من حيث كان متروكاً في قولِ مَنْ قالَ: « يا تميمُ كُلُّهُم » على لفظ الغَيْبَةِ ، ولَمَّا كان ذلك كذلك ، فكأنَّهُ باقٍ في حالِ البناءِ والإيقاع موقِعَ ما لا يُوصَفُ عمَّا كان عليه قبلُ[2]، فكما كان يُوصَفُ قبلَ ذلك ، وُصِفَ الآن . فلمَّا كان القِياسُ في هذه الأسماءِ المفرَدَةِ ألاّ تُوصَفَ ، وكانوا قد قالوا : « يا تميمُ كُلُّكُم » كما قالوا : « يا تميمُ كلُّهُم » ، ثمَّ ضُمَّ إلى الاسم صَوْتٌ[3]، وصِيغَ معه صياغةً مخصوصةً ، وكان حُكْمُ الأصوات ألاّ تُوصَفَ نحو : غَاقِ ، وكان المضمومُ إليه ـ قبلَ ضَمِّ هذا الصَّوتِ إليه ـ قياسُهُ ألاّ يُوصَفَ، صار بمنزلةِ صوتٍ مضمومٍ إلى صوتٍ نحو: « حَيَّهَل » ، فلم يُوصَفْ، كما لم يُوصَفْ « حيَّهَلْ » . ولا يُنكَرُ أنْ يكونَ المعنى المفرَدُ في الشَّبَهِ الواحدِ من شيءٍ إذا كان في شيءٍ ألاّ يجذبَهُ إلى حَيِّزِ ما فيه شَبَهٌ منه . وحُكْمُهُ إذا انضَمَّ إليه سببٌ[4] آخَرُ قويَ الأوَّلُ ، فخرج ممَّا كان عليه ، وصار له حُكْمُ ما كان فيه الشَّبَهان أو الأشباه منه[5]. ألا ترى أنَّ جميعَ ما ينصرفُ على هذا ، وكذلك « ما » في لغة أهلِ الحجاز لَمَّا كانت داخلةً على المبتدإِ والخبرِ ونافيةً للحال ، أَجْرَوها مُجْرَى « ليس » ، ولم يُجْرِ الكلُّ ولا الجمهورُ « لا » بمنزلة « ما » المجرَاةِ مُجْرَى « ليس » ؛ لأنَّها لم تجتمع معها في نفْيِ الحال ، وإنِ اجتمعت معها في

(١) انظر الكتاب ١/١٨٤ .
(٢) في الأصل : « قيل » .
(٣) في الأصل : « ضرب » .
(٤) كذا في الأصل ، ولعله : « شبه » .
(٥) في الأصل : « إلا والأشباه منه » .

النّفي ، فإذا استُجيزَ أنْ تُجعَلَ « لا » بمنزلة « ليس » ، وكان العارضُ من الشَّبَهِ ضرباً واحداً ، دلَّ ذلك أنَّ الشَّبَهَ إذا كَثُرَ وزادَ قَوِيَ على الاجتذابِ إلى حُكْمِ ما فيه الشَّبَهُ منه .

وليس الميمان[1] في قوله: « اللّهُمَّ » وإنْ كانتا بدلاً من « يا » ـ من حيثُ عاقَبَتَا « يا » ـ في حكمِها[2]؛ ألا ترى أنَّ اتّصالها بالاسم ليس كاتّصَال « يا » به ، وقد تُحذَفُ من الاسم البتّةَ ، ولا يجوزُ أنْ تُحذَفَ الميمُ من « اللّهُمَّ » في هذا الموضع ومع إرادة هذا المعنى ، كما لا يحذفون [ما يضاف][3] إليه ؛ ألا ترى أنّهُ بُنِيَ بنيةً لا يجوزُ معها أنْ تُفصَلَ منه ، وأنْ تُقطَعَ عنه / لإلزامهم الحرفَ الأوّلَ السُّكُونَ ، ولو كان في تقدير الانفصال منه لم يُسَكَّنِ الأوّلُ منه ؛ لأنَّ الابتداءَ بالسَّاكن لا يكونُ ، فلمّا كان ذلك وأُسْكِنَ على إلزامِهم الصَّوتَ الكلمةَ ، وصياغته معه ، لئلاّ يُفصَلَ بينهما ،كما قد يُفصَلُ بين المضاف والمضاف إليه عند انقطاع النَّفَس ، فَيُعْلَمُ بهذا أنَّ اتّصالَهُ بالاسم كاتّصالِ المضافِ بالمضافِ إليه أو أَشَدُّ ، وإذا كان كذلك المضاف قد يكتسي من المضاف إليه التّعريفَ والتّنكيرَ ، والإعرابَ والبناءَ، ومعنى الاستفهامِ والجزاءِ ، وكان هذا الصَّوتُ أشَدُّ اتّصالاً بما ضُمَّ إليه من المضافِ بالمضاف إليه ، وجَبَ أنْ يَدخُلَ الأوّلُ والمضمومُ إليه في حُكمِهِ في ألاّ يُوصَفَ ،كما لا تُوصَفُ الأصواتُ ،كما لم يقع في موضعٍ آخَرَ غيرَ النّداءِ .

[٥٢/٢]

---

(١) في الأصل : « المهمان » .

(٢) في الأصل : « من حيث عاقبتا ما في حكمهما » .

(٣) في الأصل : مسلمون إليه .

وليس يجبُ من حيث كان « يا » مُعاقِباً لهذا الصَّوتِ وبَدَلاً منه أنْ يجوزَ في الاسم مضموماً إليه الصَّوتُ ما كان يجوزُ فيه مع « يا » ، ألا ترى أنَّ التَّاءَ[١] وزيادَتَهُ بدلٌ من الياء في « زناديق » ، ولا يجري الاسمُ بالهاء في منع الانصراف مَجْرَى « زناديق » ، فكذلك لا يجبُ أن يكونَ « اللَّهُمَّ » بمنزلة : يا الله .

فإن قلتَ : أفليس لا تَمنَعُ « لا رَجُلَ[٢] » بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، وهو حرفٌ جُعِلَ مع اسمٍ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، ولم يمنع ذلك من وصفِهِ ، فهلاَّ كان هذا الاسمُ مع ضمِّ الميم إليه كذلك لم يمنَعْ من وصفِهِ ؟

قيلَ له : ليس « لا » بمنزلة الميم هنا ؛ ألا ترى أنَّ الميمَ صوتٌ ضُمَّ إلى ما يَجرِي مَجْرَى الصَّوت ، وليس « لا » كذلك ، إنَّما هي بمنزلة « إنَّ » ؛ ألا ترى أنَّها عندهم تنصِبُ الاسمَ ، يدلُّكَ على ذلك :

لاَ أَبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ[٣]

---

(١) أي : التاء في « زنادقة » .

(٢) في الأصل : « إنَّ رجل » .

(٣) صدرُ بيتٍ في الكتاب ٢٨٤/٢ دون نسبة ، ونسبه ابن هشام في تخليص الشواهد : ٤١٣ إلى رجلٍ من بني عبد مناة ، وقال البغدادي في الخزانة ٦٩/٤ : « هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها » . وفي شرح شواهد الكشاف (مشاهد الإنصاف): ٤٣ - ٤٤ نُسب إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه . والبيت بتمامه :

لاَ أَبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ... إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

وانظر : معاني القرآن للفراء ١٢٠/١ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، والمسائل البصريات ٤٨٨/١ ، والمسائل المنثورة : ٢٢١ ، وتحصيل عين الذهب : ٣٤٥ ، والنكت ٦٠٠/٢ . والشاعر يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، وجعلهما لشهرة مجدهما كلابسَين له مترديين به ، وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصاراً لعلم السَّامع .

وما يدخُلُ على الاسم فيعمَلُ فيه ضرباً من العمل ، لا ينبغي أنْ يَمنَعَ الاسمَ من الوصف ، بل ينبغي أنْ يُسَوِّغَ فيه الوصفَ ؛ لأنَّ ذلك من تَمُكُّنِ الاسم ، وما يَبْعُدُ به من شَبَهِ الصَّوتِ ، والميمُ في الاسم ليس بعاملٍ فيه شيئاً ، فلم يَشْتَبِهَا في هذا المعنى .

وأيضاً فلم يكُنْ حكمُ الاسمِ ألاّ يُوصَفَ في « لا رَجُلَ » ، ثمَّ انضمَّ إليه شيءٌ قَوَّى ذلك ، بل كان حكمُ الاسم من قبلِ انضمامِ « لا » إليه أنْ يُوصَفَ ؛ لأنّه نكرةٌ شائعةٌ ليست تُعْلَمُ بعد انضمامِ « لا » إليه ، صار بمنزلة / انضمامِ « إنَّ » إليه ودخولِهَا عليه، فإذا كان كذلك لم تمنعْهُ الوصفَ ،كما لم تَمْنَعْ « إنَّ » أيضاً . [٥٣/٢]

وأيضاً فإنَّ قولَهُم: « لا رَجُلَ » لا يُشْبِهُ هذا الاسمَ ؛ لأنَّ « لا » مع « رَجُلَ » في « لا رَجُلَ » قد أُجْرِيَ مُجْرَى الأسماء المتمكّنةِ فأُضِيفَ إليه ، ودخَلَ حرفُ الجرِّ عليه ، نحو قوله :

حَنَّتْ قَلُوْصِيْ حِيْنَ لاَ حِيْنَ مَحَنّ[1]

وكقولهم[2]: « غَضِبْتُ مِن لا شيءٍ » ، و « جئتُ بلا مالٍ » فجَرَى كذلك

---

(١) رجزٌ نُسب في الكتاب ٣٠٤/٢ إلى العجاج ، ولم أقف عليه في ديوانه المطبوع ، قال البغدادي في الخزانة ٤٥/٤ : « والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يُعرف قائلها ، ولا تتمة لها ، والله أعلم بحقيقة الحال » .
وهو في : المقتضب ٣٥٨/٤ ، والمسائل المنثورة : ١٠٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٣٥٣ ، قال الأعلم : « الشاهد في نصب (حين) بالتبرئة ، وإضافة (حين) الأولى إلى الجملة ، وخبر (لا) محذوفٌ والتقدير : حين لا حين محنٍ لها ، أي: حنت في غير وقت الحنين ، ولو جرَّ (الحين) على إلغاء (لا) لجاز كالذي قبله . والقلوص : الناقة الفتية . وحنينها : صوتها شوقاً إلى أصحابها ، و المعنى : أنها حنت إليها على بعدٍ منها ، ولا سبيل إليها .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٢/٢ .

- لاطِّرَادِهِ في بابه - مَجْرَى سائرِ الأسماء الذي إنَّمَا جَرَتْ معه . يدلُّكَ على ذلك قولُهُم فيما حُكِيَ عن جميع النَّحويِّين : « لا رَجُلَ ظريفَ لكَ » ، فلولا أنَّ « لا » مع « رَجُل » مُجراةً مَجْرَى الاسمِ الواحدِ ، ما جُعِلا مع اسمٍ آخَرَ بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ لأنَّ ثلاثةَ أشياء لا تكونُ اسماً واحداً . فلمَّا جَرى مَجْرَى الاسم الواحد في إضافتهم إليه ، ودُخُولِ حرفِ الجرِّ عليه ، وبنائه مع اسمٍ آخَرَ نحو ما مَثَّلْتُ لكَ ، لم يمتنع أنْ يَجْرِيَ في الصِّفَةِ مَجْرَاه في هذه الأشياء ، فيُوصَفُ أيضاً إذا اطَّردَ فيه البناءُ فصارَ كالمُعْرَبِ ، ولم يقع موقِعَ ما لا يكونُ إلاَّ مبنيّاً كالنِّداء ، ولم يُعْتَدَّ بالحرف فيه في المواضع الذي أرَيْتُكَ فيها . وليس كذلك « اللَّهُمَّ » ؛ لأنَّه في الأصل واقعٌ موقعَ الحرفِ ، ثمَّ ضُمَّ إليه هذا الصَّوتُ ، ولم يَجْرِ مَجْرَى ما لم يُعْتَدَّ به في إزالة التَّمَكُّن كـ « لا رَجُلَ » في ما ذَكَرْتُ لكَ . فوَجَبَ منعُ وصْفِهِ لقوَّةِ زواله عن التَّمَكُّنِ ، وغَلَبَةِ[1] شَبَهِ الصَّوتِ عليه . وليس ذلك في المنادَى بـ « يا » ؛ ألا ترى أنَّ « يا » لا يلتبسُ بهذا الاسمِ التباسَ المتميِّزِ به ، وأنَّه قد يَلحَقُ أوَّلاً ، ولا يُرَادُ اتِّصالُهُ بما اتَّصَلَ به في اللَّفظِ نحو :

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأقْوَامِ كُلِّهِمُ[2]

---

(١) في الأصل : « عليه » .

(٢) صدرُ بيتٍ لم أقف على قائله ، وهو بتمامه :

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأقْوَامِ كُلِّهِمُ		والصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

والبيت في : الكتاب ٢١٩/٢، والأصول ٣٥٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٦٩/٢، والإنصاف ١١٨/١، وشرح المفصل ٢٤/٢، ٤٠، وشرح الجمل ١١١/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣ وغيرها .
والشاعرُ يدعو على جاره سِمعان ؛ لأنَّهُ لم يَرْعَ حقَّ الجوار .

ولا يكونُ أن يلحقَ الميمُ آخِراً ، ويُرادَ به غيرُهُ ، ويُقَدَّرَ دُخُولُهُ وتعَلُّقُهُ بسواه ، وأنَّ دُخُولَه ليس بمطَّرِدٍ في كلِّ اسمٍ ،كما أنَّ دُخُولَ « لا » مطَّرِدٌ في النَّكراتِ .

فإذا انفصل قولُنا : « اللَّهُمَّ » من « لا رَجُلَ » هذا الانفصالَ ، وبانَ منه هـذه البَيْنُونَـةَ ، لم يـلزم أن يكـونَ حُكمُـهُ كحُكْمِـهِ ، ووجَـبَ ألاّ يُوصَـفَ لمشـابهته للأصوات وتباعُدِهِ من المتمكّنةِ .

فإن قلتَ : أفليس « عَمْرَوَيْهِ » وبابُهُ قد ضُمَّ إليه صوتٌ،/كمـا قـد ضُـمَّ إلى هذا الاسمُ ، فهلاَّ قلتَ : إنّه لا يُوصَفُ أيضاً ؟ [٥٤/٢]

فالقولُ : إنَّ في ما مَرَّ مِن كلامنا ما يدلُّكَ على الفرقِ بينهما ؛ ألا تـرى أنَّ عَمْراً قبلَ دُخُولِ الصَّوتِ عليه لم يكن حكمُهُ ألاّ يُوصَفَ كما كان هذا الاسـمُ ، وضَمُّ أحدِ السَّبَبَين إلى الآخَرِ على هذا الحدِّ لا يمنعُ الاسمَ الوصـفَ ؛ ألا تـرى أنَّ هذا لَمَّا فُتِحَ فيه الآخِرُ من الأوَّلِ ، وحُرِّكَ فيه الأوَّلُ مـن الآخِـرِ ، دلَّ أنَّـه بمنزلـة [خمسَةَ عَشَرَ][1] و « بَعْلَ بَك » ، وليس كذلك « اللَّهُمَّ » ، ألا ترى أنَّ أوَّلَ الثّاني على هيئةٍ لا يجوزُ عليه معها الانفصالُ منه للسُّكُونِ، وليس كذلك « خمسَةَ عَشَرَ» [وبَعْلَبَك][2] و« رامَهُرْمُز » ، ألا ترى أنَّ الآخِرَ بمنزلة الهاء ، وأنَّ الهـاءَ إذا دَخَلَـتْ في اسمٍ كان في نيَّة الانفصال منه ، إلاّ أنْ يُنْقَلَ فيُجعلَ عَلَماً . يدلُّـكَ علـى ذلـك صَرْفُهُم لـ « قائمةٍ » مع أنّها صفةٌ ، وفيه علامةُ التّـأنيث . فـإذا كـان « عَمْرَوَيـه » هذا، لم يكن بمنزلته من حيث لم يكن بمنزلة هذا الاسم .

---

(١) غير واضحة في الأصل .
(٢) بياض في الأصل .

فإن قلتَ : فهلاَّ كان في المعرفة بمنزلة هذا الاسم من حيث لم يكن في تقدير الانفصال من حيث لم ينصرف ؟

قيلَ : لم يجب هذا ؛ لأنَّ التَّعريفَ إنَّما يكونُ على حدِّ التَّنكير ؛ ألا ترى أنَّكَ لا تجدُ اسماً في التَّعريف يتغيَّرُ في البِنْيَةِ عن حدِّ السُّكُونِ ؛ لأنَّه مُعَرَّضٌ للتَّنكير مجوَّزٌ فيه الرُّجُوعُ إليه ، فلذلك[1] لم يكن « عَمْرَويه » ونحوُه مثلَ هذا الاسم في أنْ لم يُوصَفْ في التَّعريف ، كما لم يُوصَفْ « اللَّهُمَّ » ، بل وُصِفَ « عَمْرَويه » معرفةً كما وُصِفَ نكرةً .

* * *

(١) في الأصل : فذلك .

المسألة التاسعة والثّلاثون

قال(١) في قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ﴾ [آل عمران : ٣٥] :

« قال أبو الحسن وأبو العبَّاس(٢): (المعنى)(٣) اذكُرْ إذ قالت ، والمعنى عندي غيرُ ما ذهب إليه الجماعةُ ، وإنّما العامل في (إذ) معنى الاصطفاء . المعنى والله أعلَمُ: واصطفَى آلَ عِمْرانَ؛ ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً ﴾ ، واصطفاهم ﴿ إِذْ قَالَتِ الملائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ ﴾ ، فذِكْرُهُ « اصطفاكِ » يدلُّكَ على ما وصفناه لكَ » .

قال أبو عليّ :

لا يخلو من أن يكونَ العاملُ في « إذ » قولَه: « اصطفى » ، كما قاله ، أو « اذكُر » كما قالاَ(٤). فإن كان « اصطفَى » كما قالَ، فلا يخلو من أنْ يكونَ « اصطفَى » الذي في أوَّلِ الكلام / وهو قولُهُ : ﴿ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ ﴾(٥)، أو [٢/٥٥]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٠٠ .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٩ .

(٣) ساقطة من (ش) .

(٤) أي : المبرد والأخفش . وذهب أبو عُبيدةَ معمر بن المثنى إلى أن « إذ » زائدة ، قال : « وإذ من حروف الزوائد » . مجاز القرآن ١/٣٦ - ٣٧ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٩ . قال ابن عطية في المحرر الوجيز ٣/٨٥: « وهذا قولٌ مردود » ، ونقل أيضاً أن الطبري قال: « إن العامل في إذ قوله : ﴿سميع﴾ » .

(٥) سورة آل عمران : آية : ٣٣ .

يكونَ مضمِراً « اصطفَى » فيعملُهُ في « إذ » مضمَراً ، ولا يُعمَلُ فيه هذا المُظْهَرَ .

فإنْ كان الذي يُعمِلُهُ في « إذ » قولَهُ: « اصطفى » هذا المظهَرُ ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّ « إذ » لا يجوزُ أن تكونَ ظرفاً لهذا الفعل ؛ وذلك أنَّ الفعلَ متقدِّمٌ . ألا ترى أنَّ « اصطفى آدَمَ » متقدِّمٌ لوقت قولِ امرأةِ عِمْرَانَ ، فإذا كان متقدِّماً عليه[1] لم يكن ظرفاً له ، فامتناعُ « إذ » هذه أن تكون ظرفاً لهذا الفعل لتقدُّمِ الفعل عليه ، كامتناع « إذا » في قوله : ﴿ إِذَا مُزِّقْتُمْ ﴾[2] أنْ تكونَ ظرفاً لـ ﴿ يُنَبِّئُكُمْ ﴾ .

وإنْ كان الذي يَعمَلُ في « إذ » إنَّما هو فعلٌ آخَرُ مُضمَرٌ غيرَ هذا المظهَرِ ، كان تكريراً . ألا ترى أنَّ ما تقدَّمَ مِن ذِكْرِ « اصطفَى آلَ عِمْران » ، وانتصابَ « آل عمران » بقوله : « اصطفى » المتقدِّمِ ذِكْرُهُ يُغني عن هذا ، فيصيرُ تكريراً مُستَغنًى عنه ؛ لأنَّ ذِكْرَ « اصطفَى آلَ عمران » قد تقدَّمَ ، فيُعلَمُ بذلك أنَّهم مُصْطَفَون في وقتِ قول امرأة عمرانَ : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ ﴾ ؛ إذ لم يَجُزْ في الكلام ذِكْرُ شيءٍ يُوجِبُ رفعَ ذلك وزوالَه . ولعلَّ أبا الحسن إنَّما رغب عن هذا القول لَمَّا رآه بهذا البُعْدِ، على أنَّه يُضمِرُ في هذا التَّقدير الذي قدَّرَه جملةً معها مفعولٌ على حسَبِ ما قدَّرَه، وإضمارُ ذلك على ما ذُكِرَ غيرُ سائغ ، فإذا امتنع هذان الوجهان[3]، ثَبَتَ أنَّه على الوجه الآخَرِ[4] .

فإن قلتَ : ولا بدَّ أيضاً على هذا الوجه من إضمار جملةٍ تعمَلُ في « إذ » .

---

(١) في الأصل : « له » ومثله في السطر التالي .

(٢) سورة سبأ : آية : ٧ . وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣٣٣/٣ ، والمحرر الوجيز ١٣٧/١٢ .

(٣) وهما: كون العامل في « إذ » فعل (اصطفى) المتقدم ، أو فعلاً مضمراً تقديره (اصطفى) أيضاً .

(٤) أي العامل (اذكر) وهو رأي أبي الحسن الأخفش والمبرد ، ويبدو أن الفارسي يؤيدهما في ذلك .

فإنَّ ذلك كذلك ؛ لأنّه ليس بتكريرٍ ، ودلَّ على إضماره الحالُ التي هي إعلامٌ وتذكيرٌ . ألا ترى أنّه إذا أضمَرَ « اذكُرْ » أو « اعلَمْ » أو نحو ذلك لم يكن مُكَرِّراً ، وكان مُقَيِّداً ، ولم يُضمِرْ مفعولاً كما قدَّره أبو إسحاقَ . ولا يخلو « اصطفَى آلَ عِمرانَ » هذا الذي يُقَدِّرُهُ من أن يكون تكراراً للفعل الأوَّلِ ، أو يكونَ فِعلاً آخرَ . فإن كان الفعلَ الأوَّلَ فتكرارُهُ ليس فيه كثيرُ فائدةٍ ، وإن كان فعلاً آخرَ غيرَ الأوَّلِ ، لم يمكن أيضاً ؛ لأنَّ فيه قَصْرَ الأوَّلِ وهو « اصطفى آلَ عمران » على وقت قولِ امرأةِ عمرانَ ، وقد تقدَّمَ الاصطفاءُ لهم قبلُ .

* * *

المسألة الأربعون

[٥٦/٢] قال[1] في قوله تعالى / : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُوْنَ أَقْلاَمَهُمْ ﴾ الآية [آل عمران : ٤٤] :

« (إذ) نُصِبَ بقوله : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِم ﴾ ، و(إذ) الثّانيةُ متعلقةٌ بـ(يختصمون) أي : إذ يختصمون إذ قالت الملائكةُ، فـ(إذ) منصوبةٌ بـ(يختصمون)، ويكون المعنى أنّهم اختَصَموا بسبب مريمَ وعيسى، وجائزٌ أن يكونَ [نصب] (إذ) على ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ ﴾ .

﴿ إِذْ قَالَتِ الملاَئِكَةُ ﴾[2] هذا أيضاً مما لم يشاهده » .

قال أبو عليّ (رحمه الله) :

أمّا « إذ » في قوله : ﴿ إِذْ يَخْتَصِمُون ﴾ فيتعلّقُ بـ« كُنْتَ » ، و« إذْ » بعد يختصمون متعلّقٌ بـ« يختصمون »[3]، ويجوزُ أيضاً أن يكونَ متعلّقاً بـ« كُنْتَ »[4]، كأنّه قال : وما كنتَ لديهم إذ قالت الملائكةُ. وهذا إنّما يجوزُ

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤١١/١ .
(٢) سورة آل عمران : من الآية : ٤٥ .
(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٧٧/١ .
(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٧٧/١ ، ومشكل إعراب القرآن ١٦٠/١ .

عندي إذا قَدَّرَ « إذ » الثّانيةَ بدلاً من الأُولى ، فإنْ لم يُقدِّرْهُ هذا التّقديرَ لم يَجُزْ ، وإنّما يجوزُ البدلُ في هذا إذا كان وقتُ اختصامهم وقتَ قول الملائكة ؛ ليكونَ البدلُ والمبدَلُ منه في المعنى [واحد][1]، ويجوزُ الوجه الآخَرُ ، ويكونُ متعلّقاً بـ « يختصمون » .

فإن قال قائلٌ : هذا لم يَجُزْ أن يكون متعلّقاً بـ « يختصمون » في قوله : ﴿ **يَخْتَصِمُونَ * إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ** ﴾ ؛ لأنَّ « إذ » لِمَا مضى ؛ و « يختصمون » مضارعٌ ، فإمَّا أنْ يكونَ للاستقبال، وإما أنْ يكونَ للحال ، وليس واحدٌ منهما وَفقاً للماضي .

قيل : هذا جائزٌ على أن يكونَ حكايةً عن حالٍ ، وجاز إعمالُهُ في « إذ » كما جاز إضافتُهُ إليه في هذه الآية ونحوها[2] كقوله: ﴿ **إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ** ﴾[3]، و﴿ **إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ** ﴾[4] ونحو ذلك ؛ ألا ترى أنَّ « إذْ » قد أُضِيفَت إليه ؛ لأنَّ المعنى المضيُّ ، فحُمِلَ العملُ على المعنى ،كأنّه قال : إذ[5] اختصموا . وليس هذا كقوله: ﴿ **يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ** ﴾[6]؛ لأنَّ ذا فعلُ حالٍ ،

---

(١) مكانها بياضٌ في الأصل .

(٢) في الأصل : نحوما .

(٣) سورة آل عمران : من الآية : ١٢٤ .

(٤) سورة الأحزاب : من الآية : ٣٧ .

(٥) في الأصل : « إذا » .

(٦) سورة سبأ : من الآية : ٧ .

والظَّرفُ آتٍ ، فإذا كان كذلك لم يسُغْ أن تتعلَّقَ به . ألا ترى أنَّ حالَ التَّنبيء كانت قائمةً ، ولا يستقيمُ أنْ يعملَ الحالُ في الآتي من حيث لم يستقِمْ أنْ يُقدَّرَ بمثال الحال الآتي هنا ، كما جاز أن يُحكَى فعلُ الحال مع « إذ » ، ويعمَلُ معنى المحكيِّ من حيث كان المعنى صحيحاً ، وتقديرُ مثاله جائزاً . وقد تقدَّمَ من ذِكْرِ حكاية الحال في هذا الكتاب صدرٌ مقنِعٌ إنْ شاء الله تعالى .

* * *

المسألة الحادية والأربعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِيْنَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٩] :

« نَصَبَ (بغياً) بقوله: (اختلفوا) ، المعنى : اختلفوا بغياً أي : للبغي ، لم يختلفوا / لأنَّهم رأوا البصيرة والبرهان » . [٥٧/٢]

قال : « وقال الأخفشُ : المعنى : وما اختلف الذين أُوتُوا الكتاب بغياً بينهم إلاَّ مِن بعد ما جاءهم العلمُ[2] .

والذي من الأجوَدِ أنْ يكونَ (بغياً) منصوباً بما دلَّ عليه : ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ ﴾، فيكون المعنى : اختلفوا بغياً بينهم » .

قال أبو عليٍّ :

لا يخلو هذا الاسمُ في انتصابه بما ذُكِرَ في الآية من أن يكون منتصباً بـ« اختلف » أو بـ« أُوتُوا » أو بـ« جاءهم العلمُ » ، فلا يجوزُ انتصابُهُ بشيءٍ من الفعلَين اللّذين هما[3]: « أُوتُوا » و« جاءهم » ؛ لفساد ذلك في المعنى، فإذا لم يجُزْ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٧/١ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢١٤/١ .

(٣) في (ش) : مما .

ذلك ، ثبت أنّه متعلّقٌ بـ « اختلف » ، فالتّقديرُ: وما اختلف الذين أُوتوا الكتاب بغياً بينهم إلاّ من بعد ما جاءهم من العلم ،كأنّه لَمَّا قيل: وما اختلف الذين أُوتُوا الكتاب ، دلَّ على : وما بغَى الذين أُوتُوا الكتابَ ، فحمَلْتَ (بغياً) عليه ، ويجوزُ أن تجعلَه نصباً على المفعول له [أي][1] : وما اختلف الذين أُوتُوا الكتاب للبغيِ بينهم، مثل : « حِذَارَ الشَّرِّ »[2] ، و :

... ... ادِّخارَه ... ...[3]

ونحوِ ذلك .

فإن قلتَ : ما الفصلُ بين ما يُنصَبُ على المصدر نحو: ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾[4]، وما يُنصَبُ على المفعول له نحو: « ادِّخارَه » وبابِهِ ؟

فالقولُ : إنَّ الجميعَ وإنْ كانا يجتمعان في أنّهما ينتصبان عن تمام الكلام ، فالمفعولُ له معناه الإخبارُ بالغرض الذي من أجله فُعِلَ الفعلُ، والسَّببُ له والعاملُ

---

(١) تكملة يستقيم بها السياق .

(٢) في الكتاب ٣٦٧/١ : « فعلتُ ذاك حِذارَ الشرِّ ، وفعلتُ ذلك مخافةَ فلانٍ ، وادِّخار فلانٍ » .

(٣) من بيت لحاتم الطائي في ديوانه : ٢٢٤ ، وهو بتمامه :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيْمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

وانظر الكتاب ٣٦٨/١ ، وشرح أبياته ٤٥/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٢٢٧ ، والخزانة ١٢٢/٣ . وجعله المبرد في الكامل ٣٨١/١ من باب المفعول المطلق ؛ أي : أدَّخِرُ ادِّخاراً . وراجع الخزانة الموضع السابق .

(٤) سورة النمل : من الآية : ٨٨ .

فيه هو هذا الفعلُ الظّاهريُّ ،كما أنَّ العاملَ في المفعول له مع الفعـل المتعـدِّي وفي المصدر من جميع الأفعال الفعلُ الظّاهرُ، فأمَّا العـاملُ في ﴿ صُنْـعَ اللهِ ﴾ وبابـِهِ ، فقد اختلَفَ فيه أصحابنا[1].

* * *

(١) قال النحـاس في إعـراب القـرآن ٣/٢٢٣ ـ ٢٢٤ : « (صنعَ الله): منصـوبٌ عنـد سيبويه والخليـل رحمهما الله على أنه مصدرٌ ؛ لأنه لما قال عزَّ وجلَّ : ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ دلَّ على أنه صنع ذلك صنعاً ، ويجوز النصب على الإغراء ؛ أي: انظروا صنعَ الله ، قال أبـو إسـحاق : ويجـوز الرفـع على معنـى : ذلـك صنـعُ الله » . وانظر الكتـاب ١/٣٨٢ ، ومعـاني القـرآن وإعرابـه ٤/١٣٠ ، والكشاف ٣/١٥٤ ، والمحرر الوجيز ١١/٢٥٢ .

المسألة الثّانية والأربعون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ ﴾ [آل عمران : ٧١] :

« ولو قيلَ : (وتكتُمُوا الحقَّ) لجاز على قولكَ : لِمَ تَجمَعُون ذا وذا[٢]، على أنَّ (تكتمون) في موضع نصبٍ على الصَّرفِ[٣] في قول الكوفيِّين ، وبإضمار (أنْ) في قول أصحابنا » .

قال أبو عليٍّ[٤] :

الصَّرفُ هنا يقبُحُ ، و[كذلك][٥] إضمارُ « أنْ » ؛ لأنَّ الاستفهامَ لم يقع عن الفعل فيكونَ كقولك : أيقومُ فأقومُ ، إنَّما الاستفهامُ عن الاسم ، واللَّبْسُ ليس بمستَفْهَمٍ عنه ، بل هو متَيَقَّنٌ مخبَرٌ به . ألا ترى أنَّ إيقاعَهُ حقٌّ ، وأنَّهم موبَّخون

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٢٨/١ .

(٢) إلى هنا فقط الموجود من كلام الزجاج في معانيه ، ونصه : « ولو قيل: (وتكتموا الحق) لجاز ، على قولك: لم تجمعون هذا وذاك ، ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب » ، وباقي النص ساقطٌ من المطبوع ، وقد نقله ابن عطية في المحرر الوجيز ١٦٦/٣ .

(٣) في المحرر الوجيز ١٦٦/٣ : « على الظرف » ، وأشار محققه إلى أنه في بعض نسخه : « على الصرف » .

(٤) نقل ابن عطية في المحرر الوجيز ١٦٦/٣ كلام أبي عليٍّ في هذه المسألة باختصار .

(٥) ساقطة من الأصل ، والتوجيه من المحرر الوجيز ١٦٦/٣ .

على فعله، وإذا كان كذلك كان عطفاً على موجَبٍ، والعطفُ على الموجَب / لا [٥٨/٢]
ينتصبُ إلاّ في ضرورةِ الشّعر[1]، كقوله :

وَالْحَقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا[2]

ويدلُّكَ على أنَّ « تَلبِسُونَ » إيجابٌ فلا يَسُوغُ العطفُ بالنّصْبِ عليه لكونه موجَباً غيرَ مستَفهَمٍ عنه قولُ سيبويه[3]: « أَيُّهم سارَ حتّى يدخُلُهَا » . ألا ترى أنّه أجاز الرفعَ بعد « حتّى »[4] في الفعل ، وذهبَ إلى أنَّ السَّيرَ موجَبٌ غيرَ مستَفهَمٍ عنه ، وإنما المستَفهَمُ عنه صاحبُ السَّير ، فكذلك المستَفهَمُ عنه في الآية . المعنى : الذي فعلوا من أجله اللَّبْسَ ، فاللَّبْسُ موجَبٌ[5]، كما أنَّ السَّيرَ مثبَتٌ موجَبٌ في: أيُّهم سار ، ولو لم يكن اللَّبْسُ مثبَتاً في قوله : ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ ﴾ ، وكان

---

(١) قال سيبويه : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ؛ وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة ... » . الكتاب ٣٩/٣ .

(٢) عجز بيت من الوافر ، وهو للمغيرة بن حَبْناءَ الحنظلي التميمي (شاعرٌ إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، وحبناء أمه . انظر معجم الشعراء : ٢٧٣) . وتمام البيت :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيْمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا

وهو في شعره المجموع : ٨٣ . قال البغدادي : « والبيت لم يعزه أحدٌ من خدمة كتاب سيبويه إلى قائلٍ معيَّنٍ . ونسبه العينيُّ وتبعه السيوطي في أبيات المغني إلى المغيرة بن حَبناء بن عمرو بن ربيعة الحنظلي التميمي ، وقد رجعتُ إلى ديوانه وهو صغيرٌ فلم أجده فيه » .
وانظر : الكتاب ٣٩/٣ ، ٩٢ ، والمقتضب ٢٤/٢ ، والخزانة ٥٢٢/٨ . وانظر تخريجاً وافياً للبيت في مجموع شعره .

(٣) الكتاب ٢٤/٣ ـ ٢٥ ، قال : « وتقول : أيهم سار حتى يدخلها ؛ لأنك قد زعمتَ أنه كان سيرٌ ودخولٌ ، وإنّما سألت عن الفاعل » ، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٠٥/٣ (مخطوط) ، والتعليقة على الكتاب ١٤٤/٢ .

(٤) في (ش) : حيٌّ .

(٥) في الأصل : « غير موجب » ، وانظر المحرر الوجيز ١٦٦/٣ .

مستَفهَماً عنه ، لكان السَّيرُ في قولهم : أيُّهُم سار حتَّى يدخُلُها غيرَ مثبَتٍ ، وكان استفهاماً ، لم يجُز الرَّفعُ فيما بعد حتَّى ، [كما][1] لا يجوزُ فيما بعد الاستفهام . ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : أسرتَ حتَّى تدخُلُها فرَفَعْتَ لم يجُزْ[2] ، كما جاز في قولكَ : « أيُّهم سار حتَّى يدخُلُهَا » ، وهذا أَبْيَنُ .

* * *

(١) تكملة يستقيم بها السياق .

(٢) وعلل ذلك سيبويه بقوله : « لأنك لم تثبت سيراً تزعم أنه قد كان معه دخولٌ » . الكتاب ٣/٢٥ ، وانظر : المقتضب ٢/٤٢ . وأجاز أبو الحسن الأخفش الرفعَ لأنك لو قلتَ : سرتُ فإذا أنت داخلٌ جاز . وانظر شرح السيرافي على الكتاب ٣/٢٠٦ (مخطوط) ، والتعليقة ٢/١٤٦ .

المسألة الثّالثة والأربعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيْثَاقَ النَّبِيِّيْنَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ [آل عمران : ٨١] :

« (ما) هنا على ضربَين : يصلُحُ أن يكونَ للشَّرط والجزاء ، وهو أجوَدُ الوجهَين ؛ لأنَّ الشَّرطَ يُوجِبُ أنَّ كلَّ ما وقع من أمر الرُّسُل فهذه طريقتُهُ ، واللاّمُ دخلت في (ما) ،كما تدخُلُ في (إنْ) الجزاء إذا كان في جوابها القَسَمُ ، قال تعالى: ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾[2]، و﴿ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾[3] ، ثمَّ قال : ﴿ لاَ يَأْتُوْنَ بِمِثْلِهِ ﴾، فاللاّمُ في (إنْ) دخلت مؤكِّدَةً وموَطِّئَةً للام القَسَمِ ، ولامُ القَسَم هي اللاّمُ التي لليمين ؛ لأنَّ[4] قولَكَ : وا للهِ لئِن جئتَني لأُكرِمَنَّكَ ، إنَّما حَلِفُكَ على فِعْلِكَ ؛ لأنَّ الشَّرطَ تعلَّقَ به ، فلذلك دخلت اللاّمُ على الشَّرط .

فإذا كانت (ما) في معنى الجرِّ ، فموضعها نصبٌ بقوله : ﴿ لَمَا آتَيْتُكُمْ ﴾، والجزاءُ قولُهُ : ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ﴾ » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٣٦ .

(٢) سورة الإسراء : من الآية : ٨٦ .

(٣) سورة الإسراء : من الآية : ٨٨ ، وفي الأصل : « الجن والإنس » وهو خطأ .

(٤) في معاني الزجاج المطبوعة : « إلا أن » .

قال أبو عليّ :

قد ذَكَرْنَا هذا الفصلَ في « سورة البقرة » في المسألة[(١)] التي ذَكَرْنَا فيها كلام أبي إسحاقَ في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾[(٢)] . وقال[(٣)] في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾ : « ليس هذا موضعَ شرطٍ وجزاءٍ » .

[٥٩/٢] وقال في هذه /: « يصلُحُ أنْ يكونَ للشَّرطِ والجزاء ، وهو أجوَدُ الوجهَين ؛ لأنَّ الشَّرطَ يُوجِبُ أنَّ كلَّ ما وقع من أمر الرسُلِ فهذه طريقتُهُ » ، فيَلْزَمُهُ على هذا الاعتلالِ أن يكونَ الجزاءُ حيث قال : إنَّه ليس موضعُ جزاءٍ في قوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ أجْوَدَ من جهة المعنى ؛ لأنَّ الشَّرطَ ينبغي أن يُوجِبَ أنَّ كلَّ من اشترى ما يضرُّهُ ولا ينفعُهُ مِمَّا يُعَاطي به السِّحرَ ، وحاول به التَّفريقَ بين المرء وزوجته ، فليس له في الآخرة من خَلاقٍ .كما يُوجِبُ أنَّ كلَّ ما آتاه الرُّسُلَ من الكُتُبِ والحُكْمَ ثمَّ جاءهم رسولٌ مصدِّقٌ لِمَا معهم آمنوا به ، وإذا كان كذلك وجب على اعتلاله أن يكونَ الجزاءُ حيث قال : « إنَّه ليس بموضع الشَّرط والجزاء » أجْوَدَ من جهة المعنى .

ولأبي عثمانَ على سيبويه اعتراضٌ فيما قاله في الآية ، وأنا أُبيِّنُهُ بعدَ كلام سيبويه في الآية لتقِفَ عليه .

---

(١) انظر المسألة [٢٤] ، كما تحدث عنها الفارسي في التعليقة على الكتاب ٢/٢١٣ - ٢١٤ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٣٥ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٠٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٦ .

قال سيبويه[1]: « وسألتُهُ - يعني الخليلَ - عن قوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ ﴾[2] الآية . فقال : (ما) هنا بمنزلة (الذي) ، دخلَتْها اللامُ كما دخلت على (إنْ) حين قلتَ : واللهِ لَئِنْ فعلْتَ لأفعلَنَّ ، واللامُ التي في (ما) كهذه التي في (إنْ) ، واللامُ التي في الفعل [كهذه التي في الفعل][3] هنا .

ومثلُ هذه اللامِ الأولى [أنْ][3] إذا قلتَ : واللهِ أنْ لو فَعَلْتَ لفعَلْتُ . وقال[4]:

فَأُقْسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ لَكَانَ لَكُمْ يَومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

فـ(أنْ) في (لو) بمنزلة اللامِ في (ما) ، فأوقَعْتَ هنا لامَين؛ لامٌ للأَوَّل ، ولامٌ للجواب ، ولامُ الجواب هي التي يَعتَمِدُ عليها القَسَمُ ، فكذلك اللامان في قوله : ﴿ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ﴾[5] لامٌ للأُولى ، وأخرى للجواب .

ومثلُ ذلك : ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ ﴾[6]، إنَّما دَخَلَت اللامُ على نيَّةِ اليمين » . انتهى كلام سيبويه .

---

(١) الكتاب ٣/١٠٧ - ١٠٨ .

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ٨١ .

(٣) ساقطٌ من الأصل ، والتكملة من الكتاب ٣/١٠٧ .

(٤) البيت للمسيَّب بن عَلَس في أشعاره : ٣٥٨ (الصبح المنير) يخاطب بني عامر بن ذهل بن ثعلبة في شيء صنعوه بحلفائهم . وانظر : شرح أبيات الكتاب ٣/١٨٥ ، والنكت ١/٧٥٦ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٢٦ ، والخزانة ١٠/٨٠ .

(٥) سورة آل عمران : آية : ٨١ .

(٦) سورة الأعراف : آية : ١٨ .

قال أبو عُثمَان[1]: قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ ا للهُ مِيْثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ** ﴾ ، (ما) بمنزلة (الذي) ثمَّ فسَّره بتفسير الجزاء بأنَّ اللاَّم التي وقعت على (ما) زائدةٌ توكيداً ، وإنَّما كان اللاَّمُ في باب القَسَم توكيداً إذا جاز أن تطرَحَهَا ويستغنيَ الكلامُ عنها نحو : وا للهِ لَئِنْ جئتَني لآتِيَنَّكَ ، فيجوزُ أن تقولَ : وا للهِ إنْ تأتني لآتِيَنَّكَ ؛ لأنَّ القَسَمَ يَعتَمِدُ على مؤخَّر الكلامِ والذي / بينهما بشرط ، ولا يجوزُ أن تُحذَفَ اللاَّمُ في قولكَ: وا للهِ لَزَيدٌ ضربْتُهُ ؛ لأنَّ القَسَمَ ليس مَّما يقع على مثل زَيدٍ وعَمْرٍو والذي بمنزلتهما ، وذا في قولكَ : « زَيدٌ » يجوزُ على يمين ، كأنَّكَ قلتَ : وا للهِ لَزَيدٌ لأضربنَّه . [٢/٦٠]

قال أبو عثمانَ : « ولو كانت بمنزلة (الذي) لكانت مبتدَأَةً ، و « آتَيتُكم » صلةً، وقد حُذِفَ منه ما يَرجِعُ إليه « آتيتكموه »، و﴿ **لَتُؤمِنُنَّ به ولَتَنْصُرُنَّهُ** ﴾ خبرٌ عنه، والهاء في « به » ترجعُ إلى « ما » ، كأنَّه قال : لَتُؤمِنُنَّ بما آتيتُكُمُوه » .

قال أبو عثمانَ : « فالوجه عندي أن تكونَ للجزاء ؛ لأنَّ الفعلَ الماضيَ إنَّما يكونُ في معنى المستقبَلِ في الجزاء لا في غيره ، والمعنى: أنَّه أخذَ ميثاقَهُم على أنْ ينصُرُوه ويؤمِنُوا بما يأتيهم فيما يُستَقْبَلُ من كتابٍ وغيرِه .

والدَّليلُ على أنَّ « آتَيتُكم » ثمَّ « جاءكم » معناه مستقبَلٌ ، قولُهُ: ﴿ **لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ** ﴾ ، فإذا كانت جزاءً ، كانت الأُولى توكيداً ، وإذا لم تكن جزاءً كان اللاَّمُ للقَسَم ، وقد قال سيبويه[2]: « ومثلُ هذه الآيةِ : ﴿ **لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ**

(١) انظر الحجة لأبي عليّ ٣/٦٦ .
(٢) الكتاب ٣/١٠٨ .

لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾[1] » ، فهذا جزاءُ الآية يقول له ولمن تَبِعَهُ[2] ، وهذا الفعلُ الماضي في معنى المستقبَل ، ولامُ القَسَم التي يَعتَمِدُ عليها وقعت عليه ، ولامُ القَسَم وإنْ كانت مؤخَّرَةً فمعناها مقدَّمَةٌ ، ويجوزُ أنْ تُجعَلَ إلى جنب المقسَمِ به » . انقضى كلامُ أبي عثمانَ .

قال أبو عليٍّ : وأمَّا قولُ أبي إسحاقَ فيما كَتَبْنَاه في هذا الفصل : « فاللاَّمُ في (إنْ) دخلت مؤكِّدَةً وموطِّئَةً للقَسَم ، ولامُ القَسَم هي اللاَّمُ التي لليمين ؛ لأنَّ قولَكَ : واللهِ لَئِنْ جئتني لأُكرِمَنَّكَ ، إنَّما حَلِفُكَ على فعلكَ ، إلاَّ أنَّ الشَّرطَ مُعلَّقٌ به ، فلذلك [دخلت اللاَّمُ على الشَّرط][3] » . فقد بيَّنَّا ما يدخُلُ على هذا الكلام فيما تقدَّمَ من هذا الكتاب[4] من سورة البقرة في قوله : ﴿ **لَمَنِ اشْتَرَاهُ** ﴾[5] .

وقولُهُ : ﴿ **لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ** ﴾ ليس بمستقيم أيضاً ، ألا ترى أنَّ قولَه : ﴿ **لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ** ﴾ تقديره أوَّلَ الكلام فيمَن قدَّرَ (ما) جزاءً ، والتَّمثيلُ : وإذ أخذَ اللهُ ميثاقَ النَّبيينَ لَتؤمِنُنَّ به ، وجزاءُ الشَّرطِ محذوفٌ مستغنًى عنه لدلالة ﴿ **لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ** ﴾ عليه ، كما أنَّ قولَكَ : « لآتِيَنَّكَ إنْ أتيتَني » كذلك ، ويدلُّكَ على ذلك ما قاله أبو عثمانَ فيما حكيناه عنه في قوله : ولامُ القَسَم وإنْ كانت مؤخَّرةً فمعناها مقدَّمةٌ، ويجوزُ أن تُجعَلَ إلى جنب المقسَمِ به .

---

(١) سورة الأعراف : آية : ١٨ .

(٢) كذا في الأصل .

(٣) تكملة من نص الزجاج ليستقيم الكلام .

(٤) انظر المسألة [٢٤] ، وانظر الحجة ٦٦/٣ وما بعدها ، والمسائل البغداديات : ٢٣٥، وراجع أول هذه المسألة .

(٥) الآية : ١٠٢ من سورة البقرة .

المسألة الرَّابعة والأربعون

[٢/٦١] / قال[1] في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ قُتِلُـوا في سَبِيْلِ اللهِ أَمْوَاتـاً بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾ [آل عمران : ١٦٩] :

« القراءةُ بالرَّفع في المعنى : بل هم أحيـاءٌ ، ولـو قُرِئـت : بـل أحيـاءً لجـازَ ، المعنى : بل احسبُوهُم أحياءً » . قال : « وقيلَ في هذا غيرُ قولٍ ؛ قال بعضُهُم : لا تَحْسَبَنَّهُم أمواتاً في دينهم ، بل هم أحياءٌ في دينهم ،كقوله: ﴿ أَوَمَـنْ كَـانَ مَيْتـاً فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾[2]. وقال بعضُهُم : لا تحسبَنَّهُم كما يقولُ الكفَّارُ : إنَّهُم لا يُبعَثُـونَ ، بل يُبعَثُونَ ، بل هم أحياءٌ عند ربهم . وقيلَ : إنَّ أرواحَهم تَسْرَحُ في الجنَّةِ » .

قال أبو عليٍّ :

فالنَّصبُ الذي أجازه في « أحياء » غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّـه أَمْـرٌ بالشَّـكِّ ، ولا يجـوزُ الشَّكُّ في واحدٍ من الأقوال إذا ثَبَتَ ووَرَدَ الأمرُ بحسبانه ، ألا تـرى أنـه إذا ثَبَـتَ أنَّهم أحياءٌ في دينهم ، لم يجُزْ الشَّكُّ في ذلك ، وإذا ثَبَتَ أنَّ أرواحَهـم تَسْـرَحُ في الجنَّة ، لم يَجُزْ الشَّكُّ فيه ، ولا يجوزُ أنْ يَشُكَّ مُسْلِمٌ أنَّهم يُبعَثُون ، فإجازةُ النَّصـبِ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٨٨ .

(٢) سورة الأنعام : آية : ١٢٢ .

في قوله : « أحياءٌ » لا يكونُ إلاّ أن تحمِلَه على الحسبان ، وحملُهُ على الحسبان لا يجوزُ ؛ لأنَّ ذلك غيرُ سائغٍ ، وقد نصَّ أبو الحسن على أنَّ ذلك لا يجوزُ ، فقال[1]: « حملُهُ على النَّصب لا يجوزُ ؛ لأنَّه أمرٌ بالشّكِّ » .

فإن قالَ : أحمِلُ الحُسبانَ على العِلم ، فيكونُ « حَسِبْتُ » مثل « ظننتُ » في أنَّه يكونُ مرَّةً عِلماً ومرَّةً غيرَ عِلْمٍ ،كما كان ذلك في ظننتُ ؟

قيلَ: لم نَعْلَمْ أحداً أجازَ ذلك في « حَسِبْتُ » أو رواه،كما جاء في « ظننتُ » أنَّه مرةً حسبانٌ وخَيْلَةٌ ، ومرَّةً عِلْمٌ . فإذا كان كذلك فلا وجهَ لإجازةِ النَّصبِ فيه ولا مساغَ ، على أنَّ أكثرَ ما جاء في الظَّنِّ بمعنى العِلْمِ ما كان متوقَّعاً آتياً ، أو ماضياً دون الْمُشَاهَدِ الحاضِرِ .

* * *

(١) معاني القرآن ١٦٣/١ ونصه : « ولا يكون أن تجعله على الفعل ؛ لأنه لو قال: بل احسبوهم أحياءً، كان قد أمرهم بالشّكِّ » .

المسألة الخامسة والأربعون

قال[(١)] في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنْفُسِهِمْ ﴾ [آل عمران : ١٧٨] :

« [قُرِئَ][(٢)] بكسر إنَّ[(٣)]، وقُرِئَ أيضاً[(٤)] : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنَّمَا﴾. وقال محمَّدُ بن يزيدَ : إنَّ مَن قرأ بالياء « يحسَبنَّ » فتَحَ « أَنَّ » ونابت عن الاسم والخبر ، تقول : حَسِبْتُ أنَّ زيداً منطلقٌ ، ويصحُّ الكسرُ مع الياء : ﴿ لاَ يَحْسِبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي ﴾ ، وهو جائزٌ على قُبْحِهِ ؛ لأنَّ الحُسْبَانَ يَبْطُلُ عملُهُ مع « أنَّ » ، كما يبطُلُ عملُهُ مع اللاَّم ، [تقولُ : حَسِبْتُ لَعَبْدُ الله مُنْطَلِقٌ][(٥)]، وكذلك يجوزُ[(٦)]: حَسِبْتُ أنَّ عبدَ الله مُنْطَلِقٌ .

ومَن قرأ : ﴿ ولا تَحْسَبَنَّ ﴾ بالتَّاء ، لم يَجُز عند البصريِّين إلاَّ كسرُ « إنَّ » ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٩٠ .

(٢) تكملة يستقيم بها السياق ، والنص في المعاني فيه بعض خلاف عما هو هنا .

(٣) وهي قراءة يحيى بن وثّاب . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٤٢١ ، ومختصر الشواذ : ٢٣ . وراجع الحجة لأبي علي ٣/١٠٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٣٥٧ .

(٤) وهي قراءة حمزة . انظر السبعة : ٢٢٠ ، والحجة لأبي علي ٣/١٠٧ ، والإقناع ٢/٦٢٤ . قال أبوحاتم : « وهو لحنٌ لا يجوز ، وتابعه على ذلك جماعة » . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٤٢١ ، وأجازه الكسائي والفراء على التكرير أي : لا تحسبنّهم لا تحسبنَّ أنما نملي لهم ، وانظر معاني القرآن للفراء ١/٢٤٨ .

(٥) تكملة من معاني الزجاج ١/٤٩٠ .

(٦) في معاني الزجاج : « يجوزُ على بعْدٍ » .

المعنى: ولا تحسبنَّ الذين كفروا إملاؤُنا خيرٌ لهم ، ودخلت « إنَّ » مؤكّدةً .

وإذا فتحتَ صار المعنى: ولا تحسبنَّ الذي كفروا إملاءنا . قال أبو إسحاقَ: وهو / عندي في هذا الموضع يجوزُ على البدل من « الذين » ، المعنى : لا [٦٢/٢] تحسبنَّ إملاءَنا للّذين كفروا خيراً لهم ، وقد قرأ به خلقٌ . ومثلُ ذلك :

وَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ وَلَكِنَّــهُ بُنْيَانُ قَــوْمٍ تَـهَدَّمَا[1] »

قال أبو عليّ :

هذه القراءةُ التي ذَكَرها أنّها جائزةٌ بفتح « أنَّ » على تقدير البدل : ﴿ **لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ** ﴾ ، لا تصحُّ إلاّ بنصبِ « خير » ؛ لأنَّ « أنَّ » تصيرُ بدلاً من « الذين كفروا » ، وإذا صار بدلاً منه فكأنّه قال : لا تحسبنَّ إملاءَ الذين كفروا خيراً[2] ، فيلزَمُ انتصابُ « خيرٌ » من حيث كان المفعولَ الثّانيَ لـ « حسبتُ » . ألا ترى أنّه أبدلَ « أنّما » ، كما أبدلَ « هُلْكُهُ » من « قيسٌ » ، فصار التّقديرُ: وما كان هُلْكُ قيسٍ. انتصب « هُلْكُ واحدٍ » على أنّه خبرُ « كان » ، ولو لم يُبدِلْ « هُلْكُهُ » من « قيس » لارتفع بالابتداء ، وصار « هُلْكُ واحدٍ » خبرُهُ ، وصارت الجملةُ في موضع النّصب خبرَ كان ، كما أنّه لو لم يُبدِلْ « أنَّ » من

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعَبْدَة بن الطّبيب في شعره : ٨٨ يرثي قيس بن عاصم المنقري (أحد أمراء العرب وعقلائهم في الجاهلية ، كان سيد أهل الوبر من تميم ، أدرك الإسلام وأسلم) .
وانظر : الكتاب ١٥٦/١ ، والأصول ٥١/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/١ ، ٤٢١ ، والنكت ٢٧٥/١ ، وتحصيل عين الذهب : ١٢٩ .

(٢) انظر شرح الهداية ٢٣٩/١ .

« الذين كفروا » لكسرَها و لم يفتحها ، ولو كسرها لصارت « أنَّ » واسمُهَا وخبرُهَا في موضع نصبٍ بأنَّه مفعولٌ ثان[١]، فكما أنَّه انتصَبَ « هُلْكُ واحدٍ » في البيت لَمَّا أُبدِلَ الأوَّلُ من « قيسٍ » بأنَّه خبرُ كان ،كذلك ينتصبُ « خيرٌ لهم » إذا أُبدِلَ الإملاء من « الذين كفروا » بأنَّه مفعولٌ ثانٍ لـ « تحسبنَّ » .

وسألتُ أحمدَ بن موسى[٢] عنها فزعَمَ أنَّ أحداً لم يقرأ بها[٣].

*   *   *

(١) في إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١٢٤/١ : « وأنَّ مع ما بعده نائبٌ عن مفعولي (يحسب) ، وذلك أن الحسبان يحتاج إلى مفعولين ، و(أنَّ) يحتاج إلى اسمين فناب شيئان عن شيئين » .

(٢) أي : ابن مجاهد .

(٣) قال أبو عليٍّ في الحجة ١٠٢/٣ : « وكَسْرُ إنَّ في قول من قرأ : ﴿ يحسبنَّ ﴾ بالياء لا ينبغي ، وقد قرئ فيما حكاه غير أحمد بن موسى ، ووجه ذلك أنَّ (إنَّ) يتلقى بها القسم ،كما يتلقى بلام الابتداء ، ويدخل كل واحد منهما على الابتداء والخبر فكسر (إنَّ) بعد (يحسبنَّ)، وعلق عليها الحسبان كما يعلق باللام ، فقال : ﴿ لاَ يحسَبَنَّ الذينَ كَفَرُوا إنَّمَا نُمْلِي ﴾ .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ١٢٣/٣ : « وأنكر أبو بكر بن مجاهد هذه القراءة التي حكاها الزجاج ، وزعم أنه لم يقرأ بها أحد ، وابن مجاهد في باب القراءات هو المرجوع إليه » . وانظر حجة القراءات لابن زنجلة : ١٨٢ ، ومشكل إعراب القرآن ١٨٠/١ ،

المسألة السَّادسة والأربعون

وقال[١] في قوله تعالى: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٨٦] كلاماً في دخول النّون وبناء الفعل أثبتّناه في سورة البقرة[٢] في المسألة التي ذَكَرَ فيها قولَه : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى ﴾[٣] .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٩٥ ـ ٤٩٦ .
(٢) انظر المسألة [٧] .
(٣) سورة البقرة : من الآية : ٣٨ . وهي المسألة [٧] .

[ومن سورة النّساء] :

المسألة السَّابعة والأربعون[١]

قال[٢] في قوله تعالى : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [النساء : ٣] :

« قولُه : ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ بَدلٌ من : ﴿ مَا طَابَ لَكُمْ ﴾، ومعناه : اثنين اثنين ، وثلاثاً ثلاثاً ، وأربعاً أربعاً ، إلاّ أنّه لم ينصرف لوجهَين لا أعلمُ أحداً من النّحويّين ذَكَرهما ، وهي أنّه اجتمع فيه علّتان : معدولٌ عن اثنين اثنين ، وثلاث ثلاث ، وأنّه عُدِلَ عن تأنيثٍ » .

قال : « قال أصحابنا : اجتمع فيه علّتان : عدلٌ عن تأنيثٍ ، وأنّه نكرةٌ[٣]، والنّكرةُ أصلُ الأشياء[٤] ، فهذا كان ينبغي أن يخفّفَه ؛ لأنَّ النّكرةَ تُخفّفُ ولا / [٦٣/٢] تُعَدُّ فرعاً ، وقال غيرُهم : هو معرفةٌ ، وهذا مُحالٌ ؛ لأنّه صفةٌ للنّكرة ، قال :

---

(١) نقل ابن سيده أغلب كلام أبي علي في هذه المسألة في المخصص ١٧/١٢٠ - ١٢٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٩ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٢٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٤٤ ، والمقتضب ٣/٣٨٠ — ٣٨١ ، والأصول ٢/٨٣ .

(٤) في المعاني : « أصلٌ للأسماء » .

﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى ﴾[١]، فمعناه : أُولي أجنحةٍ اثنين اثنين . قال[٢]:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِـوَادٍ أَنِيسُـــهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ »

وقال في سورة الملائكة[٣] في قوله : ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ ﴾

قال : « فتحَ (ثلاثَ) و(رُباعَ) ؛ لأنّه لا ينصرفُ لعلّتين :

إحداهما : أنّه معدولٌ عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ ، وأربعةٍ أربعةٍ ، واثنين اثنين .

والثّانية : أنَّ عدْلَهُ وقع في حال النّكرة ، قال :

ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ »

أَنكَرَ هذا القولَ على مَن قاله في « النساء »[٤]، فقال : « العدلُ عن النّكرة لا يُوجِبُ أن يمتنعَ من الصَّرف له » .

قال أبو عليّ :

[الكـــلام عن العدل]

اعلَمْ أنَّ العدلَ ضَرْبٌ من الاشتقاق ونوعٌ منه ، فكلُّ معدولٍ مشتقٌّ ، وليس كلُّ مشتقٍّ معدولاً ، وإنّما صار ثِقَلاً وثانياً أنّكَ تلفظ كلمةً تريدُ بهـا كلمـةً على لفظٍ آخرَ ، فمِن هنا صار ثِقَلاً وثانياً . ألا ترى أنّكَ تريدُ بـ « عُمَر » و « زُفَر » في

---

(١) سورة فاطر : من الآية : ١ .

(٢) هو ساعدةُ بن جؤيّةَ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١١٦٦/٣، وفيه (سباعٌ) بدل (ذئابٌ) . وانظر الكتاب ٢٢٦/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٥/١ ، والمقتضب ٣٨١/٣ ، ومـا ينصرف ومـا لا ينصرف : ٥٩ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٥٤ .

(٣) سورة فاطر : الآية : ١ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٦١/٤ .

(٤) في الأصل : « البناء » ، وانظر المخصص ١٢١/١٧ .

المعرفة عامراً وزافراً معرفَتَين ، فأنت تلفظ بكلمةٍ وتريدُ أخرى[1]، وليس كذلك سائرُ المشتقات؛ لأنّكَ تريدُ بسائر ما تشتقُّهُ نفسَ اللّفظ المشتقِّ المسموع، ولستَ تُحيلُ به على لفظٍ آخَرَ ، يدلُّكَ على ذلك أنَّ ضارباً ومضروباً ومستضرباً ومضطرباً ونحو ذلك لا تريدُ بلفظِ شيءٍ منه لفظاً غيرَه ،كما تريد بعُمَرَ عامراً ، وبزُفَرَ زافراً ، وبمَثْنَى اثنين اثنين ، فصار المعدولُ لِمَا ذَكَرناه في مخالفته لسائر المشتقّات ثِقَلاً ؛ إذ ليس في هذا الجنس شيءٌ على حدِّه ، ولَمَّا كان العدل في كلامهم ما وصفناه ، لم يَجُز أن يكون العدلُ في المعنى [على حدِّ كونه في اللّفظ][2]؛ لأنّه لو كان في المعنى على حدِّ كونه في اللّفظ ، لوجب أنْ يكونَ المعنى في حال العدل غيرَ المعنى الذي كان قبلَ العدل ، كما أنَّ اللّفظَ في العدل غيرُ اللّفظ الذي كان قبلَ العدل ، وليس الأمرُ كذلك ؛ ألا ترى أنَّ المعنى في « عُمَرَ » هو المعنى الذي كان في « عامر » ، والمعنى الذي هو في « مَثْنَى » هو المعنى الذي كان في « اثنين اثنين » ، على أنَّ العدلَ في المعنى لو كان ثِقَلاً عندهم وثانياً في هذا الضَّرب من الاشتقاق الذي هو العدلُ ، لوجب أن يكون ثانياً في سائر الاشتقاق / الذي ليس بعدلٍ ،كما أنَّ التّعريفَ لَمَّا كان ثانياً ،كان مع [٢/٦٤]

(١) علق العلامة محمد محمود الشنقيطي على هذا الموضع من (المخصص ١٢١/١٧) بكلام طويل ملخصه: أنه لا شاهد ولا برهان على هذا العدل ، وأي وحي نزل بهذا القول . والصواب : أن عُمَراً وزُفَراً مصروفان غير معدولين ، أما عُمر فمنقول من (عمر) جمع عُمرة الحج ، فهو مصروف معرفة كان أو نكرة ، وأما زُفر فمنقول من (الزُّفَر) كالصُّرد للأسد والشجاع والبحر والنهر الكثير الماء .

(٢) ساقطٌ من الأصل ، والتكملة من المخصص ١٢١/١٧ .

جميع الأسباب المانعة من الصَّرف ثانياً ، فلو كان العدلُ في المعنى ثِقَلاً ، لكان في سائر الاشتقاق كذلك ، كما أنَّ التّعريفَ لَمَّا كان ثانياً ، كان مع سائر الأسباب المانعة من الصَّرف كذلك ، ولو كان كذلك لكان يجبُ من هذا متى انضمَّ إلى بعض المشتقّات من أسماء الفاعلين أو المفعولين أو المكان أو الزَّمان أو غير ذلك التّعريفُ[1] ألاّ ينصرفَ ؛ لحصول المعنَيَين فيه ؛ وهما عدلُ المعنى والتّعريف ، كما لا ينصرفُ إذا انضمَّ إلى عدل اللّفظ التعريفُ ، وليس الأمرُ كذلك . فإذا كان الحكمُ بالعدل في المعنى يؤدّي إلى هذا الذي هو خطأٌ بلا إشكال، علمْتَ أنّهُ فاسدٌ .

وأيضاً فالتّقديرُ في المعنى في هذه الأشياء لا يصحُّ ، كما صحَّ العدلُ في اللّفظ[2]؛ لأنَّ المعانيَ التي كانت الأسماءُ المعدولُ عنها تدلُّ عليها مُرادةً مع الألفاظ المعدولة ، كما كانت مُرادةً في الألفاظ المعدولِ عنها ، فكيف يجوزُ أنْ[3] يقالُ عنها : إنّها معدولةٌ عنها ، كما يقال في الألفاظ وهي مقصودةٌ مُرادَةٌ ، ألا ترى أنّكَ تريدُ في قولكَ : « عُمَر » المعنى الذي كان يدلُّ عليه « عامر » ، فإذا كان كذلك لم يكن قولُ مَن قال : إنَّ « مَثْنَى » يجوزُ[4] أنّه لم يُصرَفْ ؛ لأنّه عُدِلَ في اللّفظ والمعنى بمستقيمٍ ، وإذا كان العدلُ ذكَرْنَاه في أنّه لفظٌ يُرَادُ به

(١) في الأصل : « لأن التعريف » والتصحيح من المخصص ١٧/١٢٢ .

(٢) في الأصل : « في المعاني » والتصحيح من المخصص ١٧/١٢٢ .

(٣) في الأصل : « أنها » .

(٤) في المخصص ١٧/١٢٢ : « ونحوه » .

لفظٌ آخرُ[١]، لم يمتنع أن يكونَ العدلُ واقعاً عن النَّكرة ،كما يقع عن المعرفة ، ولم يَجُزْ أنْ يتكرَّرَ[٢] من العدل في اسمٍ واحدٍ ، فإذا كان كذلك ، فقولُ أبي إسحاقَ في مَثْنى وثلاثَ [ورباعَ] : « لم ينصرف لجهتَين لا أعلَمُ أحداً من النَّحويِّين ذَكَرَهما ، وهما أنَّه اجتمع فيها علَّتان ، معدولٌ عن اثنين اثنين ، [وأنَّه عُدلَ عن تأنيثٍ » خطأٌ ؛ وذلك أنَّه لا يخلو أنْ يكونَ لَمَّا عُدِلَ عن اثنين اثنين][٣] وثلاثاً ثلاثاً، وعُدِلَ عن التَّأنيث ، تكرَّرَ فيه العدلُ ،كما تكرَّرَ[٤] الجمعُ في أكالِبَ ومساجدَ ، أو يكونَ لَمَّا عُدِلَ عن التَّأنيث ،كان ذلك ثِقَلاً آخرَ من حيث كان المعدولُ عنه مؤنَّثاً، ولم يكن الأوَّلُ المذكَّرُ ، فلا يجوزُ أن يكونَ العدلُ متكرِّراً[٥] في هذا ،كما تَكرَّرَ الجمعُ في مساجدَ وأكالِبَ ، والتَّأنيثُ في بُشْرى ونحوه ؛ لِمَا قدَّمْناه من أنَّ العدلَ إنَّما هو [أن][٦] تريدَ باللَّفظ لفظاً آخرَ ، وإذا كان كذلك لم يَجُز أن يتكرَّرَ هذا المعنى لا في المعدول عنه ولا في المعدول،/ ألا ترى أنَّه لا [٢/٦٥] يستقيمُ أن يكونَ معدولاً عن اسمين ،كما لا يجوز أن يكون المعدولُ اسمين ، ولا يُوهِمَنَّكَ قولُ النَّحويِّين: إنَّه عدلٌ عن اثنين اثنين أنَّهُم يريدون بـ « مثْنى » العدلَ عنهما ، إنَّما ذلك تفسيرٌ منهم للَّفظَةِ المعدولِ عنها ،كما يفسِّرون قولَهم : « هو

---

(١) في الأصل : « لفظاً آخر » .

(٢) في الأصل : « لم يجز أن ينكر من العدل » والتصحيح من المخصص .

(٣) ساقط من الأصل ، والتكملة من المخصص ١٢٢/١٧ .

(٤) في الأصل : « يكون » .

(٥) في الأصل : « منكوراً » .

(٦) ساقطٌ من الأصل ، والتصحيح من المخصص ١٢٢/١٧ .

خيرُ رجلٍ في النّاسِ » ، و « هما خيرُ اثنين في النّاس » ، أنَّ المعنى : هما خيرُ اثنين إذا كان النّاسُ اثنين اثنين ، وخيرُ النّاس إذا كان النّاسُ رجُلاً رجُلاً ، فكذلك يريدون بقولهم : « مَثْنَى » معدولٌ عن اثنين اثنين ، يريدون به اثنين الذي يُرادُ به اثنين اثنين ، لا عن اللّفظَين جميعاً .

وأمّا المعدولُ فإنّه لا يكونُ أيضاً إلاّ اسماً مفرَداً ،كما كان المعدولُ عنه كذلك . ألا ترى أنَّ جميعَ المعدولات أسماءٌ مفرَدَةٌ ،كما أنَّ المعدولَ عنها كذلك، والمعنى في المعدول الذي هو « مثنى وثُلاثَ ورُبَاعَ » هو المعنى في اثنين وثلاث في أنّكَ تريدُ بعد العدل اثنين اثنين ،كما أردتَ قبله، فلا يستقيمُ إذن أن يكونَ [تكرُّرُ][1] العدلِ هنا كتكرُّرِ الجمعِ في « أكالب » ونحوه ؛ لظهور هذا المعنى في هذا الضَّرْبِ من الجمع ، وخروجه به عن أبنيته الآحاد الأُوَل إلى ما لا يُكَسَّرُ للجمعَ .

ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ « مَثْنَى » لَمَّا عُدِلَ عن التّأنيث كان ثِقَلاً آخرَ لَمَّا لم يكن المعدولُ عنه هو الأوَّلُ المذكَّرُ[2]، فصار ذلك ثِقَلاً انضمَّ إلى المعنى الأوَّلِ ، فلم ينصرف . وإلى هذا الوجه قصد أبو إسحاقَ فيما علِمْنَاه من فحوى كلامه ؛ لأنَّ العدلَ إنْ سلَّمْنَاهُ في هذا الموضع أنّه غيرُ تأنيثٍ ، لم يكن ثِقَلاً مانعاً من الصَّرف . ألا ترى أنَّ « جُمَعَ » معدولةٌ ، وعدلها عن تأنيثٍ ، ولم يمنعها من الصَّرف أنّها معدولةٌ وأنّها عُدِلَت عن التّأنيث . إنّما امتنعَ من الانصراف للعدل

---

(١) ساقط من الأصل ، والتصويب من المخصص ١٧/١٢٣ .

(٢) في الأصل : « المذكور » .

والتَّعريف . ألا ترى أنَّ سيبويه يَصرفُ « جُمَعَ » إذا سَمَّى به رجلاً في النَّكرة[١]، وإن كان لا يصرِفُ « أحمرَ »[٢] إذا سُمِّيَ به في النَّكرة ، فكذلك « جُمَع » لم ينصرف في التَّأكيد للعدل والتَّعريف ، والمعدولُ عنه مؤنَّثٌ .

ويدلُّكَ على أنَّ العدلَ عن التَّأنيث لا يُعتدَّ به ثِقَلاً ، وإنَّما المعتدُّ به نفسُ العدل ، وهو أن يريدَ بناءٍ أو لفظٍ بناءً ولفظاً آخَرَ أنَّ التَّعريفَ ثانٍ ، كما أنَّ التَّأنيثَ كذلك ، ولم يكن العدلُ عن التَّعريف ثِقَلاً معتدّاً به في منع الصَّرف ؛ ألا ترى أنَّه لو كان / معتَدّاً به لوجب ألاَّ ينصرفَ « عُمَرُ » في النَّكرة ؛ لأنَّه كان [٢/٦٦] يكونُ في حال النَّكرة معدولاً ومعدولاً عن التَّعريف ، وفي صرف « عُمَر » في النَّكرة في قول جميع الناس دلالةٌ على أنَّ العدلَ عن التَّعريف غيرُ معتَدٍّ به ثِقَلاً ، وإذا لم يُعتَدَّ به ثِقَلاً ، لم يَجُزْ أيضاً أنْ يُعتَدَّ بالعدل عن التَّأنيث ثِقَلاً ، وإنَّما لم يُصرَفْ « عُمَر » في التَّعريف للعدل والتَّعريف ، كما لم ينصرف « جُمَعُ » لهما ، فإذا زال التَّعريفُ انصرَفَ « عُمَرُ » ، ولم يُعتَدَّ بالعدل فيه عن التَّعريف ثِقَلاً ، فكذلك ينبغي أنْ يكونَ العدلُ[٣] عن التَّأنيث ؛ لأنَّ هذا إنَّما هو تأنيثُ « جُمَع » ، ولا يدلُّ جريُهُ على المؤنَّثِ إذا كان جمعاً على أنَّ واحِدَهُ مؤنَّثٌ . ألا ترى أنَّه كما جاز في التَّنزيل : ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[٤] . فجرى في هذا الموضع على جَمْعٍ واحدُهُ مذكَّرٌ . فلو جاز لقائلٍ أنْ يقولَ : إنَّ « مَثْنى » وبابَهُ

---

(١) انظر الكتاب ٣/٢٢٤ .
(٢) في المخصص ١٧/١٢٣ : « أحمد » .
(٣) في المخصص ١٧/١٢٤ : « المعدول » .
(٤) سورة فاطر : من الآية : ١ .

معدولٌ عن مؤنّثٍ لَمَّا جرى على النّساءِ ، وواحدتُهنَّ مؤنّثةٌ ، لجاز لآخَرَ أن يقولَ : إنّه مذكّر؛ لأنّه جرى صفةً على الأجنحة ، وواحدُها مذكّرٌ ، وهذا هو قولُ القائلِ في هذا الوجه ، وإنّما جَرَى على النساء من حيث كان تأنيثُهَا تأنيثَ الجمع . وهذا الضَّرْبُ من التّأنيث ليس بحقيقيٍّ ؛ ألا ترى أنّكَ تقول : هي الرِّجالُ ،كما تقولُ : هي النّساءُ ، فلمَّا كان تأنيثُ النّساء تأنيثَ الجمع ، جرى عليه هذه الأسماءُ ، كما جرى على غير النّساء مِمَّا تأنيثُهُ تأنيثُ الجمع ؛ لأنَّ تأنيثَ الجمع ليس بحقيقيٍّ ، إنّما هو من أجل اللّفظ ، فهذا مثلُ « الدَّارِ » و « النّار » ، وما أشبه ذلك ، وقد جرَت هذه الأسماءُ على المذكّر الحقيقيّ ، قال[1]:

أَحَمَّ اللهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءٍ أُحَادَ أُحَادَ فِي شَهْرٍ حَلاَلِ

فـ « أُحادَ » جارٍ على الفاعلين في المصدر حالاً./[2] وقال : [٧١/ب]

ولَقَدْ قَتَلْتُكُمُ ثُنَاءَ وَمَوْحَداً[3]

---

(١) هو عمرو ذو الكلب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/٥٧٠ ، وروايته :

مَنَتْ لَكَ أَنْ تُلاَقِيَنِي المَنَايَا أُحَادَ أُحَادَ في الشَّهْرِ حَلاَلِ

وقد أشار أبو سعيد السكري نقلاً عن أبي عمرو إلى هذه الرواية التي ذكرها المصنف هنا ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٥ ، وإيضاح الشعر : ٥٦٦ ، والمخصص ١٧/١٢٤ .

(٢) إلى هنا انتهى الخرم الواقع في نسخة (ص) والذي بدأ من أول المسألة [الحادية والثلاثين] ، وسوف أعود بترقيم اللوحات إلى النسخة (ص) .

(٣) صدر بيت لصخر بن عمرو السُّلمي (أخي الخنساء ، ولها فيه مراث مشهورة) ، وعجزه :

وَتَرَكْتُ مُرَّةَ بَعْدَ أَمْسِ الدَّابِرِ

قال ابنُ السِّيد في الاقتضاب ٣/٤١٤ : « كذا وقع في النسخ ، وكذا رويناه عن أبي نصر عن أبي علي ، والصواب : (المدبر) ، كذا أنشده أبو عبيدة » . وانظر أدب الكاتب : ٥٦٧ ، وشرحه للجواليقي : ٣٩٣ ـ ٣٩٤ ، واللسان (أمس ، ثنى) .

وبيتُ « الكتاب[١] » جرى فيه مَثْنَى ومَوْحَد على « ذِئابٌ » وهو جمعٌ ، فإنَّما نرى أنَّ النَّحويِّين رغبوا عن هذا القول الذي ذهب إليه أبو إسحاقَ لهذا الذي ذَكَرناه ممَّا يَدْخُلُ[٢] عليه .

فأمَّا ما ذَكَره[٣] من قوله : « قال أصحابنا : إنَّه اجتمع فيه علَّتان ؛ أنَّه عدلٌ عن تأنيثٍ ، وأنَّه نكرةٌ ، والنَّكرةُ أصلُ الأشياء » ، فهذا كان ينبغي أن يحقِّقَهُ[٤] ؛ لأنَّ النَّكرة تُحَقِّقُ ولا تُعَدُّ فرعاً ، فاعلَمْ أنَّه غلطٌ بيِّنٌ في الحكاية ، ولم يقلْ فيما عَلِمْتُ أحدٌ منهم في ذلك ما حكاه عنهم ، وإنَّما يذهبون في امتناعه من الانصراف إلى أنَّه معدولٌ ، وأنَّه صفةٌ ، وهذا لفظُ سيبويه ، قال[٥] عن الخليل في أُحَادَ ومَثْنَى: « إنَّما كان حدُّهُ واحداً واحداً ، واثنين اثنين ، فجاء محدوداً عن وجهه ، فتُرِكَ صرفُهُ[٦]. قلتُ : أتصرفُهُ في النَّكرة ؟ قال : لا ؛ لأنَّه نكرةٌ يُوصَفُ به النَّكرةُ . وقال : قال لي أبو عَمْرٍو : ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ ﴾ صفةٌ ». انقضى كلام سيبويه .

فقد نصُّوا على الصِّفة والعدل كما ترى . ونحو هذا قال فيه أبو الحسن

---

(١) يقصد البيت المتقدم ، وهو :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ　　　ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ

انظر الكتاب ٣/٢٢٦ ، وراجع ما سبق في ص : ١٤٥ من هذا الجزء .

(٢) في (ص) : « يدل » .

(٣) أي : الزجاج . انظر المعاني ٢/٩ .

(٤) في (ص) : « يحققه » ، وانظر المخصص ١٧/١٢٤ .

(٥) الكتاب ٣/٢٢٥ .

(٦) جملة « فترك صرفه » غير موجودة في الكتاب .

وغيرُهُ من أصحابنا : والنَّكرةُ وإنْ كانت الأصلُ فإذا عُدِلَ عنها الاسمُ كان في حكم العدل عن المعرفة في المنع من الصَّرف إذا انضمَّ إليه غيرُهُ ؛ لمساواته في المعنى الذي ذَكَرناه المعرفةَ ، يدلُّكَ على ذلك امتناعُهُ من الصَّرف في النَّكرة عندهم، وليس يصحُّ أن يُمنَعَ من صرفه إلاَّ ما ذَكَرناه عنهم من العدل والصِّفة[1].

[مسألة فرعية في (جُمَع)]

قال أبو عليٍّ : وقد أغفل أبو إسحاقَ أيضاً فيما ذهب إليه في (« جُمَع » في كتابه في)[2] ما لا ينصرفُ ، وهذا لفظُهُ قال[3]: « الأصلُ في جَمْعِ (جمعاء) جُمْعٌ، مثلُ حمراءَ وحُمْرٍ ، ولكن « حُمْرٌ » نكرةٌ ، فأراد أن يُعدَلَ عن لفظِ النَّكرة فعُدِلَ إلى فُعَلَ » انتهى كلامه .

قال أبو عليٍّ[4] : وليس « جمعاءُ » مثلَ « حمراءَ » فيلزمُ أن يُجمَعَ على حُمْرٍ، كما أنَّ « أجْمَعَ » ليس كأحْمَر ، وإنَّما « جَمْعَاءُ » كطَرْفَاءَ وصَحْراءَ ، كما أنَّ « أَجْمَع » كأحْمَر بدلالة جمعهم له على حدِّ التَّثنية ، فقد ذَهَبَ في هذا القول عن هذا الاستدلال ، وعن نصِّ سيبويه في هذا الجنس أنَّه لا يُجْمَعُ هذا الضَّرْبُ من الجمع ، وعن ما نُصَّ على هذا الحرف بعينه حيث قال[5]: « وليس واحدٌ منهما (يعني من قولكَ : أجمعُ وأكتَعُ) في قولكَ : مررتُ به أَجْمَعَ أَكْتَعَ بمنزلة الأحمر ؛

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٤ - ٢٤٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣٤ . وإلى هنا المنقول في المخصص ١٧/١٢٠ - ١٢٥ من المسألة ، على أن ابن سيده رحمه الله سيعود لإتمام نقل باقي المسألة بعد قليل ، وسأشير إليه في حينه .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٤ .

(٤) نقل ابنُ سيده هذا النص في المخصص ١٧/١٣٢ - ١٣٣ .

(٥) الكتاب ٣/٢٠٣ .

لأنَّ أحمرَ صفةٌ للنّكرة ، وأَجْمَعُ وأَكْتَعُ إنّما وُصِفَ بهما معرفةٌ ، فلم ينصرفا لأنّهما معرفةٌ ، وأَجْمَعُ ههنا معرفةٌ بمنزلة كلّهم » . انقضى كلام سيبويه .

قال أبو عليٍّ : فيما قدَّمْنَاه مِمَّا يدخُلُ على ما ذَكَرَه إنّما هو مع تسليم أنَّ مَثْنَى وثُلاثَ معدولٌ عن تأنيثٍ على ما ادَّعاهُ ، وادِّعاؤُهُ ذلك مع فساده بما قدَّمْنَاه ليس بِمُسَلَّمٍ ؛ لأنّه دعوى لا دلالةَ عليها . ألا ترى أنّه لا يجدُ فصْلاً بينه وبين مَن قَلَبَ هذا عليه فقال : إنّه معدولٌ عن التّذكير ، والذي يقول : إنّه معدولٌ عن التّذكير هو أقرب إلى الصواب ؛ لأنَّ الأصلَ التّذكيرُ حتى يُعلَمَ التّأنيثُ، و لم يُعلَم التّأنيثُ هنا .

فإن قالَ : عَلِمْنَا التّأنيثَ بقوله تعالى : ﴿ **فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ** ﴾ ، فجرَت على النّساء ، وهي مؤنّثة ، فكان المعدولُ عنه أيضاً مؤنّثاً من حيث يقولُ في النّساء : ثنتان وثلاثَ وأربع[1] .

قيلَ : لا يدلُّ هذا على أنَّ العدلَ عن التّأنيث، بل العدلُ يكونُ عن التّذكير، وإنّما جرى على المؤنّث من حيث كان فيه تأنيثُ الجمع ، لا من حيث كان معدولاً عن التّأنيث ؛ ألا ترى أنّه يجري على ما واحدُهُ مذكّرٌ من حيث كان فيه تأنيثُ الجمع أيضاً .

* * *

---

(١) في (ش) : ورباع .

المسألة الثّامنة والأربعون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيْئاً ﴾ [النساء : ٤] :

يقال : هَنَأَني الطّعامُ ومَرَأَني ، / وقال بعضُهُم : يقال مع هَنَـأَني : مَرَأنـي ، [٧٢/أ] فإذا لم تَذْكُر (هَنَأَني) قلتَ : أَمْرَأَني بالألف[٢]، وهذا حقيقتُـهُ أنَّ (أَمْرَأَنـي) ثَبـتَ أنّه سيُهضَمُ ، وأنّه أحمدُ مَغَبَّةً . فإذا قلنا : مَرَأَني الطّعامُ ، فتأويلُهُ أنّه قـد انهضَـمَ وحُمِدَت مغبَّتُهُ[٣]» .

قال أبو عليّ :

هذا الذي قاله هذا القائلُ الذي حَكَى عنه أنّه يُقالُ مع هَنَأَني : مَرَأَني ، فإذا أَفرَدَ قالَ : أَمْرَأَني بألف مَذْهبٌ[٤]، وقد يجري على أحد اللّفظين إذا استُعمِلا معاً حكمُ صاحبه ، فمن ذلك ما قاس النّحويُّون من هذا ، قالوا: تبّاً له ووَيْلاً ، وويلٌ له وتَبٌّ ، فأَتْبَعُوا كلَّ واحدٍ منهما الآخَرَ [٥]، (وإن كان لا يفعل ذلك مع انفـراد كلٍّ واحدٍ منهما عن الآخَرِ، وحكى الأصمعيُّ عن أمِّ تـأَبَّطَ شـرّاً : « وأمـاه ليس

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٢ ـ ١٣ .
(٢) في (ش) : « بالألف واللام » .
(٣) في اللسـان (مرأ) : « وطعامٌ مريءٌ هنيءٌ : حميد المغبة ، بيِّن المرأة على مثال تمرة » .
(٤) انظر أمالي القالي ٢/٢٣٢ ، والمخصص ١٤/٢٩ .
(٥) جاء هنا في نسخة (ش) عبارة : « وإن كانا معاً ، وذلك في انفراد كلٍّ واحدٍ عن الآخَرِ » .

يلعبون يلعقون »)[1] .

والبغداديُّون يَحكُون من هذا أشياءَ ، ويَزعمون أنَّ ما يُروَى في الحديث من قوله[2]: « ارْجِعْنِ مَأْزُورَاتٍ غيرَ مأجُورَاتٍ » من هذا ، وأنَّ الفاء إنَّما قُلِبَت ألفاً لَمَّا صَحِبَت « مأجوراتٍ »[3] ، وهذا قد يتَّجهُ على يَاجَلُ[4].

فإن قلتَ : فهل يكونُ على قلبِ الواو همزةً ، ثمَّ قُلِبت الهمزةُ ألفاً نحو : راسٍ وفاسٍ ونحوهما ؟

فإنَّ ذلك ممتنعٌ ، ألا ترى أنَّ الفاءَ إذا كانت واواً لا تُقْلَبُ إذا كانت ساكنةً. فما لا يتَّجهُ إلاَّ على هذا ما أنشدَهُ أبو زَيدٍ[5]:

عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ الْعِيْنِ الْحِيْرْ

ألا ترى أنَّه لا يخلو من أن يكونَ قَلبَ الواوَ إلى الياء لامتناع وقوعها في القافية ، أو لاستثقال الواو ، أولإتباع العين . فأمَّا وقوعُها في القافية فجائزٌ سائغٌ غيرُ ممتنع . ألا ترى أنَّ في هذه الأرجوزة :

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، ولم أتبين هذه العبارة .

(٢) حديث رواه ابن ماجه في سننه ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ٥٠٢/١ ـ ٥٠٣ . وانظر : سر الصناعة ٢٢٩/٢ ، ودقائق التصريف : ٣٦١ .

(٣) انظر سر الصناعة ٦٦٩/٢ ، ودقائق التصريف : ٢٢٨ .

(٤) قال ابن جني في سر الصناعة ٦٦٨/٢ : « وأما قولهم في ييأس : ياءسُ ، وفي ييجل : ياجلُ ، فإنما قلبوا الياء والواو فيهما وإن كانتا ساكنتين تخفيفاً ، وذلك أنهم رأوا أن جمع الياء والألف أسهل عليهم من جمع الياءين ، والياء والواو » . وانظر : دقائق التصريف ٢٢٦ ـ ٢٢٨ ، وشرح الشافية للرضي ٩٢/٣ ، ٢٠٩ .

(٥) النوادر : ٥٧١ ، والبيت من أرجوزة لمنظور بن مرثد الأسدي في أراجيز العرب : ١٥٥ ـ ١٥٦. وأصل (الحِيْرْ) : الحُور ؛ لأنه جمع حَوراء ، فقلبت الواو ياءً . انظر المنصف ٢٨٨/١.

أَزْمَـانَ عَيْنَاءَ سُـرُوْرُ المسْرُوْرْ

ومنها :

تَرْشُفُ الْبَوْلَ ارْتِشَافَ المَعْذُورْ

ووقوعُ الواو في هذا الموضع كوقوع الياء في الجواز ، فلا يجوزُ إذاً أنْ يكونَ من أجل القافية .

ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ لكراهيةِ الواو في هذا واستثقالها؛ لأنهم قد قالوا : الحورُ والعُونُ ونحو ذلك ، فلو كان هذا للكراهية ، لكان جديراً أن يُلزِمُوها القلبَ ، فإذا كان كذلك ثبتَ أنّه للإتباع .

فأمّا الكلامُ الذي ذَكَرَه وذَكَرَ أنّه حقيقةُ ذلك[1]، فلا أعلَمُ فيه قياساً يُوجِبُهُ، ولا روايةً تُؤثَرُ فيه .

* * *

---

(١) وهو قول الزّجّاج حيث قال : « يقال : هَنَأَني الطّعامُ ومَرَأَني ، وقال بعضُهُم : يقال مع هَنَأَني : مَرَأَني ، فإذا لم تَذْكُر (هَنَأَني) قلتَ : أَمْرَاني بالألف ، وهذا حقيقتُهُ أنْ (أَمْرَأَني) ثَبَتَ أنّه سيُهضَمُ ، وأنّه أحمدُ مَغَبَّةً . فإذا قلنا: مَرَأَني الطّعامُ ، فتأويلُهُ أنّه قد انهضَمَ وحُمِدَت مغبّتُهُ » . انظر أول المسألة .

المسألة التّاسعة والأربعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ فَإِذاً لاَ يُؤْتُونَ النّاسَ نَقِيْراً ﴾ [النساء : ٥٣] :

« أمّا رفعُ (يُؤتون) فعلى : فلا يُؤتُون الناس نقيراً إذن ، ومَن نَصَبَ فقال : فإذن لا يؤتوا ، جاز في غير القراءة ، قال سيبويه[2]: « (إذن) في عوامل الأفعال بمنزلة (أظنُّ) في عوامل الأسماء ، فإذا ابتدأتَ (إذن) وأنتَ تريد الاستقبال، نصبت لا غير، تقولُ : إذن أُكرِمَكَ ، فإنْ جعلْتَهَا معترضةً ألغَيْتَهَا فقلتَ : أنا إذن أُكرِمُكَ (أو : أنا أُكْرِمُكَ إذن)[3]، فإنْ أتيتَ بها مع الواو والفاء قلتَ : فإذن أُكرِمُكَ ، وإنْ شئتَ : فإذن أُكرِمَكَ، فمَن قال: أُكرِمَكَ ، نَصَبَ بها ، وجعل الفاءَ ملصَقةً بها في اللّفظ والمعنى ، ومَن قال: فإذن أُكرِمُك ، جعل (إذن) لغواً ، وجعل الفاءَ في المعنى معلّقةً بـ(أُكرِمُكَ) ، المعنى: فأُكرِمُكَ إذن .

وتأويلُ (إذن) : إنْ كان الأمرُ على ما ذَكَرْتَ أو كما جرى ، يقول القائلُ: زيدٌ يصيرُ إليكَ ، فتُجيبُ فتقولُ : إذن أُكرِمَهُ ، تأويلُهُ : إنْ كان الأمرُ على ما تَصِفُ وقع إكرامُهُ ، فـ(إنْ) مع (إكرامُهُ) مقدَّرةٌ بعد (إذن)، المعنى: إكرامُكَ واقعٌ إنْ كان الأمرُ كما قلتَ .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٦٢ - ٦٤ .

(٢) الكتاب ٣/١١٣ ، بغير لفظه . وانظر : معاني الحروف المنسوب للرماني : ١١٦ .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

قال سيبويه[1]: « حَكَى بعضُ أصحاب الخليل (عن الخليل أنَّ (أنْ) هي العاملةُ في باب (إذن) ، والذي سمعه منه سيبويه ويحكيه عنه[2]) أنَّ (إذن) نفسَها النّاصبةُ، وذلك أنَّ (إذن) لِمَا يُستَقْبَلُ لا غير في حال النّصب ، فجعلها بمنزلة (أنْ) في العمل، (كما جُعِلَت لكنَّ نظيرةَ أنَّ في العمل[3]) في الأسماء . وكلا القولَين حَسَنٌ جميلٌ » .

قال أبو إسحاقَ: « إلاّ أنَّ العاملَ عندي النّصبَ في سائر الأفعال (أنْ) أَجْوَدُ، إمَّا أنْ تقعَ ظاهِرَةً أو مضمَرَةً ؛ لأنَّ رفعَ المستقبَلَ بالمضارَعَةِ ، فيجبُ أن يكونَ نصبُهُ في مضارعة ما يُنصَبُ في باب الأسماء ، تقولُ: أظنُّ أنَّكَ منطلقٌ ، والمعنى : أظنُّ انطلاقَكَ ، وأرْجُو أن تَذْهَبَ ، والمعنى: أَرْجُو ذَهَابَكَ ، فـ(أنْ) الخفيفةُ / مع المستقبَل كالمصدر ، كما أنَّ (أنَّ) الشّديدةَ مع اسمها وخبرها كالمصدر ، فهو وجهُ المضارَعَةِ » . [٧٢/ب]

قال أبو عليٍّ :

هذا الذي أجازه من انتصاب الفعل بعد « إذن » بـ « أنْ » ، على أن تكونَ « أنْ » مضمَرةً بعدها فاسدٌ مدخُولٌ من غير جهة[4]، يدلُّكَ على ذلك أنَّهُ إنْ كان النّاصبُ للفعل « أنْ » لم يَخْلُ من أنْ تعمَلَ وهي مظهَرَةٌ أو مضمَرَةٌ على حدِّ ما

(١) الكتاب ٣/١٦ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) ، إلا أنه أثبت حين أعيد ذكر قول أبي إسحاق لاحقاً .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٤) مذهب الفارسي هنا واضح من أنه لا يرى النصب بعد (إذن) بـ (أن) ، وهذا ينقض ما نقله المرادي في الجنى الداني : ٣٦٤ من أن الزجاج والفارسي يذهبان إلى ذلك .

تعمَلُ في غير هذا الموضع .

فإن قالَ : هي مظهَرَةٌ في اللّفـظِ ،كأنّـه كـانَ « إذْ أنْ » ، فخُفّفَـت الهمـزةُ ، فصارت « إذن » ،كما قال الخليلُ في « لنْ »[1]، فذلك أيضاً فاسـدٌ ، يدلُّـكَ علـى فساده أنّه لو كانت كذلك ، لكانت النّونُ من « إذن » في حـال الوقـف والوصـل على حالٍ واحدةٍ ، ولم يكن يُوجِبُ تخفيفُ الهمزة منها تغييراً في النّون فيها ، بـل كان يُوجِبُ تَرْكَهَا على ما كانت عليه ؛ ليكون أدَلَّ على المحذوف ، فلمَّـا قُلِـبَ هذا في الوقف ألِفاً ، دلَّ ذلك على أنّها ليست قلبٌ ، وأنّها حرفٌ آخَرُ .

وشيءٌ آخَرُ ، وهو أنّه لـو كـان « إذن » إنّمـا هـي « إذ أنْ » لوجـب ألاّ يجـوزَ إلغاؤُها وتَرْكُ إعمالها (البتّةَ ،كما لم يَجُزْ إلغاءُ « أنْ » وتـركُ إعمالهـا)[2]. ألا تـرى أنَّ مَن أجازَ إلغاء « أنْ » العاملةِ في الفعل كأبي الحسن ، لم يُجِـزْ فيـه ألاّ يُعمِلَـه في الفعل ملغًى ، كما لم يُجِزْ ألاّ يُعمِلَه غيرَ مُلغًى ، فكـذلك « إذن » لو كان معهـا « أنْ » ، لم يَجُزْ تركُ إعمالها . وفي جـواز إلغائهـا وتـركِ إعمالهـا دلالـةٌ علـى أنّهـا ليست « أنْ » ؛ إذ لو كانت « أنْ » لم يمتنـع مـن أن تَعمَـلَ في الفعـل ملغـاةً ،كمـا تَعمَـلُ فيه غيرَ ملغاةٍ ؛ لأنَّ « أنْ » لا تخلـو إذا وَلِيَـتْ فِعـلاً مضارعاً مـن أن تعمَـلَ فيه .

(وأيضاً فإنْ كانت « أنْ » مع إذن ، لم يَجُز أنْ تدخُلَ في فعـل الحـال في نحـو

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/٥ : « فأما الخليلُ فزعم أنها (لا أنْ) ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم، كما قالوا: ويلمّه يريدون : وي لأمه ... » ، وإليه أيضاً نسب القول بأن (إذن) مركبة من (إذ أن)، نقله عنه أبو عُبيدة كما في رصف المباني : ١٥٦ ، والجنى الداني : ٣٦٣ .

(٢) ساقطٌ من (ص) .

قولكَ : إذَنْ أظنُّكَ كاذباً إذا حَدَّثَكَ بحديثٍ . ألا ترى أنَّ « أنْ » لا مدخَلَ لها في فعل الحال ، كما لا مدخَلَ لـ « لنْ » فيه)[١].

وأيضاً فإنْ كانت « أنْ » مع « إذن » ، لم تَدخُل على الأسماء ، وقد دخلت « إذن » على الأسماء في نحو : إذَنْ زَيدٌ منطَلِقٌ .

فإن قلتَ : فقد قالوا : أمَّا أنتَ منطلقاً ، فأدخلوها على غير الفعل[٢] .

فذلك قد قيلَ ، إلاَّ أنَّ « ما » قد صارت عوضاً من الفعل ، وصار النَّصبُ في المنصوب دلالةً عليه ، وهذا قليلٌ نادرٌ كالمَثَلِ ، على أنَّ من النَّاس مَنْ يقولُ : إنَّهَا ليست « أنْ » النَّاصبةَ ، كما يقولُ سيبويه[٣]، وأنَّها حرفٌ آخَرُ[٤] .

وأيضاً فلو كانت « إذن » إنَّمَا هي (إذ أنْ) لوَجَبَ أن يُستَعمَلَ الكلامُ معها في الألفاظ الأحداث التي تكونُ أسماءُ الزَّمانِ أخباراً عنها ، فتقولُ : إذ قال إذن[٥]، كما تقولُ: خروجُكَ أمس ، وليس هذا بكلامٍ .

وأيضاً فلو كان كذلك لوجبَ أنْ تكون « إذ » مضافةً إلى الجملة أو معوَّضةً من ذلك ، كقولهم : يومَئِذٍ ، فخُلُوُّهَا من الحالتَين اللَّتَين تكونُ عليهما « إذ » في إضافتها إلى الجُمَلِ أو العِوَضِ منها دَلالةٌ على أنَّهَا ليست إيَّاها .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) لأبي علي كلام طويل على هذه المسألة في المسائل البغداديات : ٣٠٧ ، وانظر التعليقة على الكتاب ١٨٧/١ .

(٣) الكتاب ٢٩٣/١ ، وانظر التعليقة ١٨٧/١ ، والمسائل البغداديات : ٣٠٣ - ٣١٠ .

(٤) قال الكوفيون في قولهم : « أما أنت منطلقاً انطلقت » هو بمعنى (أن) ، وأن المفتوحة فيها معنى (إن) التي للمحازاة عندهم . انظر النكت ٣٥٦/١ - ٣٥٧ ، والإنصاف ٧١/١ .

(٥) في (ش) : « فتقول إذن » .

فإنْ قالَ : تكونُ الجملةُ المضافُ إليها « إذ » ممَّا يتَّصِلُ بـ « إذ » من « أَنْ » ، فيكونُ الفعلُ مع « أنْ » مبتدأً ، والخبرُ مضمَرٌ كنحو ما أشار إليه في هذا الفصل من كلامه .

قيلَ : لم نَرَ موصولاً تُحذَفُ صِلَتُهُ وخَبرُهُ في موضعٍ فلا يَظهَرُ ، وكفى بقولٍ يُؤَدِّي إلى الخروج إلى مثل هذا فساداً .

وإلى هذا الوجه ذهبَ عندي في ذلك ؛ ألا ترى أنَّه قال[1] في هذا الفصل : « فإكرامُكَ واقعٌ » .

فإنْ قالَ : إنَّ « أَنْ » إنَّما تنصبُ بعد « إذن » مضمَرَةً .

(**قيلَ** : هذا القولُ لا نعلَمُ له قائلاً ، وهو مع ذلك فاسدٌ ؛ ألا ترى أنَّ المواضعَ التي استُعمِلَت فيها « أنْ » مضمرةً)[2] موضعان :

أحدهما : حرفُ جرٍّ ، والآخرُ : حرفُ عطفٍ .

وحرفُ العطف على ضربَين: ضربٌ يجوزُ أن يظهَرَ معه ، وضربٌ لا يجوزُ أنْ يظهَرَ معه ، ولا نَعلَمُ موضعاً غيرَهما أُضمِرَ فيه ذلك . فمَنْ جوَّزَ إضمارَه في غير هذَين القبيلَين ،كان مجيزاً ما هو خارجٌ عن الأصول .

فإن قالَ : يكونُ هذا في نفسه أصلاً .

فإنَّ ذلك ما لا يذهبُ إليه النُّظَّارُ من أهل العربيَّة ، ولا من غيرهم نَعلَمُهُ ؛

---

(١)　أي الزجاج ، راجع نصه أول المسألة .

(٢)　ما بين القوسين ساقط من (ش) .

لأنَّ أصلَ الدَّعوى وما فيه المنازَعَةُ لا يُجعَلُ أصلاً ، وإنَّما يُستشهَدُ عليه بغيره ، ولو جاز أن يُجعَلَ المختلَفُ فيه والذي فيه الإشكالُ والنَّظَرُ أصلاً ، لجاز أن يقول قائلٌ : إنَّ (فُعْلَل) من أبنية الأصولِ في الكلام لقولهم: جُنْدَبٌ[1]، وليس الأمرُ كذلك ، ألا ترى أنَّ / أبا الحسن لَمَّا أثبتَ (فُعْلَلاً)[2] في الكلام أصلاً تعلَّق [٧٣/أ] بـ(جُخْدَب)[3]، واستشهد به على جُنْدَب . فأمَّا أنْ تجعَلَ نفسَ (جُنْدَب) أصلاً، فلا يجوزُ ، فكذلك لا يجوزُ لقائلٍ أنْ يُجوِّزَ إضمارَ « أنْ » بعد « إذن » ؛ إذ ليس أصلٌ يدلُّ عليه ، ولا دليلٌ يتعلَّقُ به .

فإن قالَ زائداً على بعض الفصول التي قدَّمناها في إفسادِ أنْ تكونَ « أنْ » تعمَلُ مظهرَةً في « إذن » : ما يُنكِرُ أن تكونَ « إذ »[4] مضافةً إلى « أنْ » ، و « أنْ » وصلتُهَا بمنزلة المفرَدِ ، والخبرُ مضمَرٌ كما ذهب إليه ، حيث مثَّلَه بقولِه : إكرامُكَ واقعٌ ، وقد تخلو « أنْ » من أنْ تتَّصِلَ بالفعل كما ذَكَرْتُ في « أمَّا أنتَ منطلقاً انطَلَقْتُ معَكَ » ، وقد يُحذَفُ من الموصول الصِّلَةُ في نحو قوله :

بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والَّتي[5]

---

(١) الجُنْدَبُ : الجراد الذَّكَر ، وبه سُمي الرجل جُندَباً . وانظر : الكتاب ٢٦٩/٤، ٣٢٠ ، والمنصف ٢١/٣ ، وشرح الشافية ٣٦١/٢ .

(٢) في (ص) : « فعلاً » .

(٣) الجُخْدَب والجُخْدُب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال ، والجمع : جَخادب بالفتح .

(٤) في (ص) : « إذا » .

(٥) للعجاج في ديوانه : ٢٧٤ ، وبعده :

إذا عَلَتْها أنفسٌ تَرَدَّتِ

وانظر الكتاب ٣٤٧/٢ ، ٤٨٨/٣ ، والنوادر : ٣٧٦ ، والمقتضب ٢٨٩/٢ .

وقد يُضمَرُ خبرُ المبتدأ فلا يُستعمَلُ إظهارُهُ ،كقولنا في خبر المبتدأ بعد لـولا ، وإذا كانت هذه الأشياءُ كلُّها على انفرادها سائغةً في كلامهم ، فما يُنكِرُ من اجتماعها وجوازها ، فتكونُ « إذ » مضافةً إلى « أنْ » ،كما تُضافُ إلى المبتدأ ، ويُحذَفُ خبرُهُ نحو قولهم : إذ ذاك . ألا ترى أنَّهم يقولونَ : كان هذا إذ ذاك ، ويحذفون خبرَ المبتدأ ، فكذلك حُذِفُ خبرُ المبتدأ الذي هو « أنْ » وصِلَتُهَا ،كما حُذِفَ خبرُ المبتدأ بعد « لولا » ، ولم يُستَعْمَل إظهارُهُ ،كما لم يُستَعْمَل إظهارُ خبر المبتدأ بعد « لولا » ، واقتُصِرَ بإضافتها إلى « أنْ » ، وحُذِفَت صِلَةُ « أنْ » ،كما حُذِفَ في « أمَّا أنتَ منطَلِقاً »[1]، وكما حُذِفَت الصِّلَةُ في قوله :

بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والَّتي ؟

قيلَ له : هذه الأشياءُ اتِّسَاعَاتٌ ونوادِرُ وشُذُوذٌ على قياسِ ما عليه الكثرةُ والجمهورُ . وإذا كان كذلك لم يَسُغْ لِذاهِبٍ أن يَذهَبَ إلى ذلك كلّه مجتَمِعٌ في كلمةٍ واحدةٍ ومُستَعْمَلٌ في حرفٍ . وفَحُشَ هذا وشَنُعَ ، على أنَّ هذا القولَ لا يَصِحُّ[2] حملُهُ على هذه الأشياء . ألا ترى أنَّ أوَّلَ ما عليه بناءُ هذا والمتعلّقُ به أنَّ « إذن » إنَّما هو « إذ » ضُمَّ إليها « أنْ » ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّهَا ليست كذلك ، ولو كانت كذلك لجازَ أن تكونَ خبرَ المبتدآت التي تكونُ عباراتٍ عن الأحداث،كما قدَّمْنَا، فجاز : خرُوجُكَ إذَنْ ، ويُرِيكَ إذَنْ ، كما تقولُ : خوفُ الحسَنِ على نَفْسِهِ إذ الحجَّاجُ أميرٌ ، واختَفَى إبراهيمُ إذ الحجَّاجُ طَالِبٌ له . وهذا غيرُ جائز

---

(١) في (ص) : « منطلقٌ » .

(٢) في (ص) : « هذا القول يصح حمله » .

فيها كما قدَّمْنَا ، وإذا كان كذلك لم يصحَّ مِن هذا شيءٌ .

وبعدُ ، فإذا أنزَلْنا أنَّ صدرَ هذا الحرفِ إنَّما هو « إذ » ، فماذا يكونُ العاملُ في « إذ » إذا قالَ : أُريدُ أنْ أُكرِمَكَ ، فقال : إذن آتِيكَ ؟ أهو ما في كلام المتكلّم من الفعل ، أم ما يتعلّقُ بـ « إذ » ، أم شيءٌ ثالثٌ مضمَرٌ غيرُ مذكورٍ ، فإنَّ القسمةَ لا تجيزُ شيئاً رابعاً ؟

فأمَّا كلامُ المبتدئِ فلا يجوزُ أن يتعلَّقَ به هذا الظَّرفُ ولم يَقصِدْهُ ، والمجيبُ أيضاً إذا لم يَقصِدْ أن يحمِلَ الظَّرْفَ على الفعل الذي خُوطِبَ به ،كما يحمِلُ عليه إذا قيلَ له :كيف أصبَحْتَ ؟ فيقولُ : بخيرٍ ؛ لأنَّ المجيبَ ليس يريدُ : إكرامُكَ إذا تأتِيني واقعٌ ،كما يريدُ : أصبَحْتُ بخيرٍ ، فيكتفي بالفعل في كلام المبتدئ . (إنّما يريدُ : آتيكَ جزاءً لإكرامكَ إيَّايَ ، فإذا كان كذلك ، فلا وجهَ لحمل الكلام على فعلِ المتكلّم المبتدِئِ)[1] .

ولا يجوزُ أيضاً أن يُحمَلَ على ما تُضَافُ إليه « إذ » ؛ لأنَّ المضافَ إليه لا يَعمَلُ في المضاف .

ولا نَعْلَمُ للكلام وجهاً ، ولا تأتّياً على مضمَرٍ ليس في الكلام .

فإذا كان ذلك كذلك ، دلَّكَ على أنَّ صدرَ هذا الحرفِ ليس هذا الظَّرفَ كما ادَّعى ؛ لبقائه متعلّقاً خالياً من عاملٍ يَعمَلُ فيه ، وتلك الكلمةُ لا تخلو من أن تُعلَّقَ بعاملٍ يَعمَلُ فيها .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

والثّاني: أنَّ آخِرَ هذا الحرفِ إنَّمَا هو « أنْ » العاملـةُ في الفعـل . ولا يجـوزُ أن يكونَ الآخِرُ منها « أنْ » بدلالة ما ذَكَرتُهُ لكَ / من انقلابها في الوقف ألِفاً، وتلك لا تنقلِبُ في الوقف ألِفاً . [٧٣/ب]

فإذا كان كذلك ، علِمْتَ أنّهَا ليست إيَّاها ، على أنّها لو كـانت إيَّاهـا لَمَـا جازَ أن يَلِيَهَـا الفعـلُ ، ألا تـرى « أنَّ » في « أمَّـا أنـتَ منطلقـاً » عنـد مَـن جعلهـا النَّاصبَةَ، لَمَّا لم تتَّصِل بنفس الفعل ، اتَّصَلَت بما هــو عــوضٌ منــه وبالفـاعل ، فـ « إنَّ » على قوله هذا لا نظيرَ له ، ولا شاهدَ عليه .

فأمَّا حذفُ صِلَةِ « أنْ » من حيث جاز حذفُ صلةِ « الـذي » ، فغـيرُ سـائغٍ ؛ لأن « الذي » اسمٌ ، فإذا حُذِفَت صِلَتُهُ في هذا الذي جَرَى كالمَثَل ، لم يخلُ من أنْ يبقى ما يدلُّ عليها، وليس الحرفُ في هذا الباب كالفعل والاسم، وأيضاً فـ « أنْ » عاطفةٌ ، فإذا ذَكَرْتَ العاملَ وتَرَكْتَ المعمولَ فيه قَبُحَ[1] . ألا تـرى أنَّ هـذا ممتنـعٌ في الفعل إذا لم تُعمِلْهُ في الفاعل ، فأقلُّ ما ينبغي أن يكونَ في الحرف أيضاً ممتنعاً .

فإن قلتَ : فقد جاء هذا في الحروف العاملة (في الأفعـال)[2] و لم يُستَقبَح ؛ ألا ترى أنّهم يقولونَ : أَتَيتُكَ ولَمَّا تُريدُ ولَمَّا تَقُـم ، ومـا أشـبه ذلـك ، فتحـذِفُ المعمـولَ فيه وتُبقِي العاملَ ، فما تُنكِرُ أن يجوزَ ذلك في « أنْ » أيضاً ،كما جـاز في « لَمَّـا » ؛ إذ كـانت أضعَـفَ مـن « أنْ » ؛ لأنَّ الجـازِمَ في الفعـل نظـيرُ الجـارِّ في

---

(١) في (ش) : « صح » .

(٢) ساقط من (ش) .

الاسم[1]، فهو أضعفُ من النّاصب ؟

قيلَ : لا يجوزُ هـذا في « أنْ » ،كمـا جـاز في « لَمَّـا » ؛ لأنَّ « لم » لَمَّـا دخلـه الحرفُ الذي ضُمَّ إليه ، صار له بذلك نحوٌ لم يكنْ له ؛ ألا ترى أنّه قد صار ظرفـاً في قولكَ: لَمَّا جئْتَ جئْتُ ، فأشبَهَ بذلك الاسمَ ؛ إذ المعنى: وقتَ جئتَ جئتُ ، فلمَّا أشبَهَ الاسمَ من حيثُ ذَكَرْتُ، حَسُنَ الحذفُ معها من حيث يَحسُنُ الحذفُ مع الأسماء ، ولم يَحسُن الحـذفُ مـع « أنْ » لأنّهـا لم تشبه الاسـمَ ، ولم يَدخُلْهـا معنًى تَكتَسِي منه شبَهَ الاسمِ ، فقياسُ « أنْ » على هـذا لا يَسُـوغُ لِمَـا أعلَمْتُـكَ . فإذا فسد هذا من هذه الجهات ، لم يكن مذهباً .

وأمَّا قولُ أبي إسحاقَ : «وتأويلُ (إذن) : إنْ كان الأمرُ على مـا ذَكَـرْتَ أو كما جرى » إلى أن حَكَى عن سيبويه عن بعض أصحاب الخليل ما حَكَى[2]، فهو كلامٌ أرادَ به ذِكْرَ معنى « إذن » وتفسيرِها ، وقد ضبَطَ سيبويهِ معناهـا بـأوجَزَ مـا يكونُ فقال[3]: « (إذن) جوابٌ وجزاءٌ » ، يريدُ أنّها جوابٌ لكلام المتكلّمِ المحدِّث، وجزاءٌ على فعله ، ومقابلةٌ لفعله بالفعل الذي يدلُّ عليه « إذن » .

وقولُهُ في هذا الفصل : « فـ « أنْ » مع « إكرامُهُ » مقدَّرةٌ بعد « إذن » ، المعنى: إكرامُكَ واقعٌ » ، فقد بيَّنّا فسادَ تقدير « أنْ » بعد « إذن » فيما سبق مـن كلامنـا ، وكذلك فسادَ تقدير خبر المبتدأ .

---

(١) في (ش) : « لأن الجازمَ نظيرُ الجارِّ في الفعل ... » .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٢ ، وانظر الكتاب ١٦/٣ .

(٣) الكتاب ٢٣٤/٤ .

فأمَّا قولُهُ : « والذي ذهب إليه سيبويه ويحكيه عنه ـ يعني الخليل ـ أنَّ (إذن) نفسَهَا هي النَّاصبةُ للفعل ؛ وذلك لأنَّ (إذن) لِمَا يُستَقْبَلُ لا غير في حال النَّصْبِ، فجعَلَها بمنزلة (أنْ) في العمل في الفعل ،كما جُعِلَت (لكنَّ) نظيرَةَ (إنَّ) في العمل في الأسماء». فمذهب سيبويه الذي ذَكَرَ أنَّه سمعه من الخليل هو أن تكونَ (إذن) نفسُها هي النَّاصبةُ ، وقد تقدَّمَت الدَّلالةُ على صحَّة ذلك .

فأمَّا ما اعتلَّ به أبو إسحاقَ من قوله : « إنَّ (إذن) لِمَا يُستَقْبَلُ لا غير في حال النَّصب » من أن يُريدَ أنَّ (إذن) إنَّما نَصَبَت الفعلَ عند سيبويه بنفسِها من غير إضمار « أنْ » ؛ لكونها للاستقبال لا غير في حال النَّصب ؛ أي : تدلُّ على الاستقبال إذا نَصَبْتَ بها الفعلَ . فإن كان هذا أرادَ ، فهو فاسدٌ ؛ ألا ترى أنَّ « إذن » لا دلالةَ فيها على الاستقبال إذا نَصَبْتَ بها ،كما لا دلالةَ فيها عليه إذا لم تَنْصِب بها، بل هي لازمةٌ في الموضعَين جميعاً للمعنى الذي تدلُّ عليه من كونها جواباً وجزاءً . إلاَّ أنَّها تَعمَلُ في المستقبَل النَّصْبَ .

ويدلُّكَ على أنَّ « إذن » لا دلالةَ للاستقبال فيها إذا نَصَبْتَ ،كما لا دلالةَ فيها إذا رفَعْتَ [ما] بعدها ، دخولُها على فعلِ الحال/ ، وذلك نحو أن يُحَدِّثَ مُحدِّثٌ فتقولُ : إذن أظنُّكَ كاذباً[1]، ألا ترى أنَّها لو كانت فيها دلالةٌ على فعلِ الاستقبال ، لم يَجُز دخولُها على فعلِ الحال ، وإن لم تنصِب ؛ لامتناع ما يدلُّ على المستقبل من الدخول على الحال لِتَدَافُعِ ذلك وتنافيه[2]. [٧٤/أ]

---

(١) في (ش) : « فتقول : أظنك كاذباً » .
(٢) هذا ما أثبته سيبويه بقوله : « وتقول إذا حُدِّثْتَ بالحديث : إذن أظنُّه فاعلاً ، وإذن إخالُكَ كاذباً ؛ =

يدلُّكَ على هذا أنَّ السِّينَ وسوفَ لَمَّا كانا للاستقبال لم يدخلا على فعل الحال ، ولم يَنصِبَا من حيث كانا للاستقبال ، فكذلك « إذن » لو كان فيها معنى استقبالٍ في حالٍ من أحوالها لامتَنَعَت من الدُّخول على فعل الحال .

فإن قالَ : يَدخُلُها معنى الاستقبال إذا نَصَبَتْ ، ويبطُلُ منها إذا لم تَنْصِب .

فهذه الدعوى تحتاجُ إلى دلالة ، ولا يجدُ المدَّعِي لها فصلاً بينه وبين مَن يقلبُ هذا ويعكسُه عليه ، ولا يصحُّ له على هذا التّأويل أن يقولَ : إنَّهَا لِمَا يُستَقبَلُ لا غير في حال النَّصب ؛ (لأنّهَا لو كانت للاستقبال ودالاًّ عليه في حال النَّصْبِ)[1] ، لكانت أيضاً دالّةً على الجواب والجزاء ، وإذا كان كذا لم يصحَّ أنَّها لِمَا يُستَقْبَلُ لا غير .

وأيضاً فلا يصحُّ)[2] أن تكونَ « إذن » إنَّمَا نَصَبَت الفعلَ لكونها للاستقبال لا غير، ألا ترى أنَّ « أنْ » قد نَصَبَت الفعلَ وليست للاستقبال لا غير ، بل قد تقعُ على المضيِّ ، وتدخُلُ عليه ،كما تدخُلُ على المستقبَلِ ، نحو قوله تعالى : ﴿ **أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِيْن** ﴾[3] ، أو يكونُ يُريدُ بقوله : « لأنَّ (إذن) لِمَا يُستَقْبَلُ لا غير في حال النَّصْبِ » ؛ أي: « إذن » للذي يُستَقْبَلُ لا غير ، أي : للفعلِ المستَقبَلِ لا غير في حال النَّصْب دون فعلِ الحال ، فجعَلَهَا بمنزلة « أنْ » في العمل ، في أنْ

- وذلك لأنكَ تخبرُ أنكَ تلك الساعة في حال ظنٍّ وخِيلةٍ ، فخرجت من باب (أنْ) و(كي) ؛ لأن الفعلَ بعدهما غير واقع ... » الكتاب ٣/١٦ .

(١) ساقطٌ من (ص) .

(٢) ساقطٌ من (ص) .

(٣) سورة القلم : الآية : ١٤ .

نَصَبَ بها . فإنْ أرادَ هذا وهو الأشبَهُ ،كان أيضاً فاسداً ، وذلك أنَّ « إذن » إذا نَصَبَت لم تنصب لأنَّهَا للفعل المستقبَلِ ، لأنَّ كونَ الحرف للفعل المستقبَلِ لا يُوجِبُ النَّصْبَ في الفعل ،كما أنّه لا يجبُ أنْ ينصِبَ إذا كان دالاًّ على الاستقبال. ألا ترى أنَّ السِّينَ وسوف للفعل المستقبَلِ ، ولم يُوجِبَا مع ذلك نصبَه، فكذلك كونُ « إذن » للمستقبَل لا تُوجِبُ النَّصبَ فيه ، فكونُ الحرفِ للفعل المستقبَل (لا نراه يوجِبُ النّصبَ فيه .

فإن قالَ: معنى « لما يُستَقبَلُ » : للاستقبال ، فكأنَّه قال : إذن للاستقبال)[1] لا غير .

فقد قدَّمْنَا أنَّ ذلك لا يصحُّ ، فكون الحرف للاستقبال لا غير لا يُوجبُ النصب بدلالة السِّين وسوف .

ولم يجب الانتصاب بـ « أنْ » أيضاً من حيث كانت للاستقبال لا غير ، إنَّما وجَبَ النَّصْبُ بها لغير ذلك ، ألا ترى أنَّهَا قد تكونُ للمضيِّ ،كما تكونُ للاسقبال ، وبذلك يُستَدَلُّ بأنَّ النَّصْبَ بـ « لن » لم يجب من حيث كان دالاًّ على الاستقبال، وموضوعاً له، لو كان كذلك لوَجَبَ هذا في السِّين وسوف، ولوَجَبَ ألاَّ يكونَ في « أنْ » لأنَّهَا ليست للاستقبال لا غير ، ولم يكن النَّصْبُ بـ « إذن » و « لن » من حيث اجتمَعَا في الاستقبال ، كما لم يجتمع « أنَّ » و « لكنَّ » في نصب الأسماء من حيث اجتمَعَا في معنًى . ألا ترى أنَّ معنى « أنَّ » غير معنى « لكنَّ » ، فلا وجهَ لتشبيه « أنْ » و « إذن » بـ « أنَّ » و « لكنَّ » إذا أراد بهما نصباً

(١) ساقط من (ش) .

لاجتماعهما في معنى الاستقبال ؛ لأنَّ ما شبَّههما بـه لم يجتمعا في معنًى فيكونا مثلَ ما شبَّهَهُ بهما ، إلاّ أنْ يُريدَ أنَّ لفظَه النّصب بهما مثلُ لفظه النّصب[1] ، وهذا لافائدةَ فيه .

أمَّا قولُهُ : « إلاّ أنَّ العاملَ عندي النّصْبَ في سائر الأفعال (أنْ) أجْودُ ، إمّا أنْ تقعَ ظاهرةً أو مضمَرَةً » ، فقد قدَّمْنَا الأدلّةَ على أنَّ هذا الذي قال إنه عنده هو الأجْوَدُ لا يجوزُ في « إذن » ، وأمّا « أنْ » فقد ذكر سيبويه في فَسَاده ما يغني عن ذِكْرِهِ .

وأمَّا قولُهُ : « لأنَّ رَفْعَ المستقبَلِ بالمضارَعَة ، فيجبُ أن يكونَ نصبُهُ بمضارعة ما يُنصَبُ في باب الأسماء » ، فقولُهُ: « رَفْعَ المستقبَلِ بالمضارَعَة » خطأٌ . وقد غلّطَ أصحابُنَا[2] مَن حَكَى عن سيبويه من الكوفيِّين / أنَّ رَفْعَ المستقبَلِ بالمضارَعَةِ[3] . [٧٤/ب] والقولُ في ذلك : أنَّ الإعرابَ في جعلِهِ لها قد وجب بالمضارَعَة ، وبها أُعرِبَت عندهم ؛ فأمَّا الرفعُ فيها خاصَّةً فلوقوعها موقع الاسم لا غير ، كذلك قال سيبويه[4] ، وإليه يذهب ، وأفردَ له باباً أجرَى المسائلَ عليه فيه ، فمَن حَكَى عنه غيرَ ذلك فقد غلِطَ عليه ، ومَن ذَهَبَ إلى غير ذلك فقد أخطأ[5] .

---

(١) كذا في الأصل .

(٢) ومنهم الزجاجي والسيرافي كما سيمر في الحواشي التالية .

(٣) مذهب البصريين أن رفع المضارع هو لقيامه مقام الاسم ، ومذهب أكثر الكوفيين أنه مرتفع لتعريه عن النواصب والجوازم ، وذهب الكسائي إلى أنه مرتفع بالزوائد في أوله . انظر : الكتاب ٣/٩ ـ ١٠ ، والنكت ١/٦٩٦ ، والإنصاف ٢/٥٥٠ .

(٤) انظر الكتاب ١/١٣ ـ ١٦ .

(٥) والذي ذهب إلى غير ذلك هم الكوفيون حيث قالوا : إن الأفعال أعربت لما دخلت عليها المعاني

وقد ذَكَرَ أبو إسحاقَ هذا في موضعٍ آخرَ[١] كما قال سيبويهِ ، وإنّما قـال في هذا الفصل هذا الذي قاله على وجه الغلط والنِّسْيان .

[مسألة فرعية وهي الآية (١٨٨) من سورة البقرة]

مسألة :

قال[٢] في « سورة البقرة » في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [الآية : ١٨٨] :

« (تأكلوا) جَزْمٌ بـ(لا) ؛ لأنَّ (لا) التي يُنهَى بها تلزَمُ الأفعال دون الأسماء ، وتأثيرُها فيها الجزمُ ؛ لأنَّ الرَّفعَ يدخُلُها بوقوعها موقعَ الأسماء ، والنَّصْبُ يدخُلُها لمضارَعَةِ النَّاصِبِ فيها النَّاصِبَ للأسماء ، فليس فيها بعد[٣] هذين الحرفَين إلاّ الجزمُ » .

[العلة في إعراب المضارع ورفعه]

ألا ترى أنّه قد خالف ما ذَكَرَه في هذا الفصل ما قال هنا : « إنَّ الرَّفعَ يدخُلُها بوقوعها موقعَ الأسماء » ، وقال في الفصل الآخَرِ: « لأنَّ رفعَ المستقبَلِ بالمضارَعَةِ » . والصَّحيحُ في هذا أنَّ رفعَهُ لوُقُوعِهِ موقعَ الاسم، وإعرابَه بالمضارَعَةِ.

والدَّليلُ على أنَّ إعرابَه بالمضارَعَة التي فيها للأسماء : أنَّ الأفعالَ عوامِلُ في الأسماء ، وأدواتٌ لها ، فكان القياسُ ألاّ يُعرَبَ شيءٌ منها ،كما لم تُعرَبْ[٤] سائرُ

= المختلفة ، ورفعت على الأوقات الطويلة . وقد رد عليهم أبو القاسم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو : ٨٠ ، وأبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ١٨٧/٣ (مخطوط) .

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٥٨/١ ، وهي المسألة التي سيذكرها المصنف بعد سطرين .

(٢) الموضع السّابق .

(٣) في (ش) : تقدير هذين الحرفين ...

(٤) في (ص) : « كما تعرب » .

العواملِ فيها . ألا ترى أنَّ الإعرابَ يكونُ بعوامِلَ ، فلو جَعَلْتَ للعوامل عوامِلَ لوجَبَ أن يكونَ لعوامِلِ العوامِلِ عوامِلُ ، فيتّصِلُ ذلك إلى ما لا نهايةَ له .

وإذا أدَّى الإعرابُ فيها إلى ذلك كان غيرَ مستقيمٍ ، إلاَّ أنَّ قِسْماً منه أشبَهَ الاسمَ لدُخُول السِّينِ وسوفَ عليه ، ولدُخُولِ اللاّمِ عليه في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[1] . وقد شَرَحْتُ ذلك في غير هذا الكتاب[2] .

فلمَّا ضارعَ[3] الأسماءَ هذه المضارَعَةَ جُعِلَ إعرابُهُ كإعرابها ، كما أنَّ ما ضارَعَ الفعلَ من الأسماء ، جُعِلَ إعرابُهُ كإعرابه[4]، وكما أنَّ ما أشبَهَ الحروفَ من الأسماء مُنِعَ الإعرابَ فلم يُعرَبْ ،كذلك ما أشبَهَ الأسماءَ من الأفعال أُعْرِبَ ، فهذه المشابَهَةُ حَصَلَت لهذا النّوعِ من الأفعال التي تُعْرَبُ ليس لمرفوعةٍ دون منصوبةٍ ، ولا لمنصوبةٍ دون مجزومةٍ . ألا ترى أنَّ جميعَ ذلك مشترَكٌ فيما حصل فيه هذه المشابَهَةُ ؛ وهو لحاقُ إحدى الزَّوائِدِ الأربَعِ أوَّلَه ، وهذه المشابَهاتُ إذا وقعت في الكلم فممَّا يكونُ لكلٍّ واحدٍ منهما كثيرٌ من لفظٍ آخَرَ . ألا ترى أنَّ « ما » لَمَّا أشبهت « ليس » في أنّها تدخلُ على ابتداءٍ وخبرٍ ،كما أنَّهَا تدخلُ عليهما، وأنَّهَا تنفي ما في الحال ،كما أنَّ « ليس » تنفي ما في الحال ، جُعِلَ بمنزلة « ليس » في نصبه للخبر ، وهذا ممَّا تجدُهُ كثيراً في استقراءِ هذا العِلم .

فالإعرابُ في المضارِعَة بالمضارَعَةِ، وخطأٌ أن يقولَ قائلٌ: ارتفاعُهُ بالمضارَعَة،

(١) سورة النحل : من الآية : ١٢٤ .

(٢) انظر المسائل المشكلة (البغداديات) : ١٠٣ - ١٠٨ .

(٣) أي : المضارع .

(٤) في (ش) : جعل إعماله كإعماله .

فيُخصِّصُ نوعاً من الإعراب دون نوعٍ ؛ لأنَّ المضارعَةَ في الفعل في إيجابها الإعرابَ فيه هو كالتَّمكُّنِ في الاسم في إيجابها الإعرابَ له .

فكما أنَّ قائلاً لو قال في المبتدإ والفاعلِ ونوعٍ من المفعول : إنَّه ارتفَعَ بأنَّه متمكِّنٌ ،كان خطأً ؛ لأنَّه في حال النَّصْبِ والجرِّ أيضاً متمكِّنٌ ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ التَّمكُّنُ موجِباً للرَّفعِ ، وهو أيضاً قائمٌ فيه في حال النَّصبِ والجرِّ؛ لأنَّ ذلك موجِبٌ أن ينتَصِبَ وينجرَّ من حيث يرتفعُ ، فلو كان يرتفعُ بالمضارَعَةِ ، لوَجَبَ أن ينجَزِمَ وينتصِبَ بها ، فكان ينتصِبُ وينجَزِمُ من حيث يرتفعُ ،كما ينتصبُ الاسمُ وينجزمُ من حيث يرتفعُ ، فكما أنَّه خَطَأٌ أنْ يُقَالَ في الفاعل: ارتفَعَ لأنَّه متمكِّنٌ ،كذلك خَطَأٌ أنْ يُقَالَ في المرتفع من هذه الأفعال التي تلحَقُ إحدى الزَّوائِدِ الأربَعِ أوائلَها : ارتفَعَ بالمضارَعَةِ ؛ / لأنَّه لو ارتفَعَ بالمضارَعَةِ ، لوَجَبَ أنْ [٧٥/أ] ينتَصِبَ وينجَزِمَ بها ،كما أنَّه لو قيلَ في الفاعل : ارتفَعَ بالتَّمكُّنِ ، لوَجَبَ أنْ ينتصِبَ وينجرَّ به، فإنَّما ارتفَعَ المضارِعُ بوقوعه موقعَ الأسماء ، وانتَصَبَ بـ « أنْ » و « لن »، وانجزَمَ بـ « لم » و « إنْ » ونحوه ،كما ارتفَعَ المتمكِّنُ إذا أُسنِدَ إليه الفعلُ مقدَّماً عليه بأنَّه فاعلٌ ، وانجرَّ إذا أُضِيفَ إليه اسمٌ يَكتَسي به تخصيصاً بالإضافة ، وانتصَبَ إذا وقع فضْلَةً بعد جملةٍ تَعَدَّى الفعلُ منها إليه بأنَّه مفعولٌ ، والمضارَعَةُ هي العلَّةُ العامَّةُ لإيجاب أجناسِ الإعرابِ بالعوامل المخصوصةِ ، التي لكلِّ عاملٍ منها ضربٌ من العمل ،كما أنَّ التَّمكُّنَ في الأسماء هو العلَّةُ العامَّةُ في إيجاب حملِ الإعراب وأجناسه للأسماء .

* * *

ومن سورة المائدة :

المسألة الخمسون

قال أبو إسحاق (رحمه الله)[1] في قوله تعالى: ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِيْنِهِ ﴾ [المائدة : ٥٤] :

« قال أبو عُبَيدٍ : إنَّهم كرهوا اجتماعَ حرفَين متحرِّكَين » . قال : « وأحسِبُ هذا غلطاً ؛ لأنَّ اجتماعَ حرفَين من جنسٍ واحدٍ متحرِّكَين أكثرُ في الكلام من أنْ يُحصَى نحو : شَرَرٍ . والكسرُ في (يَرْتَدَّ) يجوزُ لالتقاء السَّاكنين ؛ لأنَّه الأصلُ » .

قال أبو عليٍّ :

احتجاجُهُ بقولهم : « شَرَرٌ » لأن يُرِيدَ[2] اجتماعَ حرفَين متحرِّكَين في الفعل لا وجْهَ له ؛ لأنَّ هذا الإظهارَ إنَّما يكون في الأسماء المخالِفَةِ لأوزان الفعل ، إلاَّ « شرَراً » وبابَه ؛ لأنَّ « شرَراً » جاء مُبَيَّناً وإنْ كان على وزن الفعل ، فلو كان مكان « شـــرر » بناءُ فعلٍ لوَجَبَ الإدغامُ . ألا ترى أنَّ مَنْ بَيَّنَ « شَرَراً » لا يُبيِّنُ « رَدَّ » و « عَدَّ » ، وما أشبه ذلك ، فالإظهارُ في « شَرَرٍ » ونحوِه لا يُوجِبُ الإظهارَ في الفعل ، كما أنَّ الإظهارَ فيما كان ملحَقاً من الأسماء والأفعال لا يُوجِبُ الإظهارَ فيما كان غيرَ ملحَقٍ ، فللأسماء في الإظهار والبَيان نَحْوٌ ليس

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/١٨٢ .

(٢) في (ش) : « يريه » .

للأفعال ، ولا يجتمعان في إظهار التّضعيف إلاّ في الإلحاقِ ، فإنَّ النّوعَين يجتمعان في إظهار التّضعيف في الإلحاق . وإنّما اجتمعا في ذلك لأنَّ الإدغامَ لو وقع في الملحَقِ لأبطَلَ ذلك الغرضَ المقصودَ . ألا ترى أنَّ الإلحاقَ إنّما هو مُوَازَنَتُكَ الملحَقَ بالملحَقِ به في حركاته وسُكونه ، فلو أدغَمْتَ الملحَقَ لبَطَلَ هذا ؛ لأنّه كان يَتَحرَّكُ السَّاكنُ ، ويسكُنُ المتحَرِّكُ ، ومتى لم يُؤَدِّ الإدغامُ في الملحَقِ إلى هذا أدْغَمْتَ ولم تبيِّن . ألا ترى أنَّ إدغامَكَ الواوَ والياءَ في « هَبَيَّخ » و « قَنَوَّر »[1] لَمَّا لم يُؤَدِّ ذلك إلى ما ذَكَرْتُ لكَ من إفساد المعنى المقصودِ في الإلحاق جازَ[2] .

ولكن يُفسِدُ قولَ أبي عُبَيْدٍ أنَّ قولَهُ: « كرهوا اجتماعَ حرفَين متحرِّكَين » لا يخلو من أن تكونَ هذه الكراهةُ لاجتماع الحرفَين المتحرِّكَين في هذه الكلمة في البَيَان أو في الإدغام ، وليس في واحد منهما اجتماعُ حرفَين متحرِّكَين . ألا ترى أنَّكَ إنْ أدغَمْتَ كان الأوَّلُ ساكناً ، وإنْ أظهَرْتَ كان الآخِرُ ساكناً للجزم ، لا يَلزَمُهُ تحريكٌ للإعراب ولا الاستقبالُ لسَاكنٍ ، فإذا كان هذا النَّحْوُ لو استقبلَهُ ساكنٌ فحُرِّكُ المضاعَفُ له لم يكُنْ لكونه في نيَّةِ السُّكون نحو : ارْدُد القومَ ، ولم تَرْدُد ابنكَ ، فألاّ يُكْرَهَ ما لم يجتمِعْ فيه حرفان متحرِّكان أَجْدَرُ .

* * *

---

(١) الهَبَيَّخ : الغلام بلغة حمير ، وهو أيضاً الأحمق المسترخي ، والوادي العظيم . المحكم ٨٣/٤ . والقَنَوَّر : السيئ الخلق ، وقيل : الشرس الصعب من كل شيء . اللسان (قنور) .

(٢) كلمة « جاز » ساقطة من (ش) .

المسألة الحادية والخمسون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ﴾ [المائدة : ٦٤] :

« أي : يَدُهُ مُمسِكَةٌ عن الإنفاق[٢]، مثلُ قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ ﴾[٣] ، أي : لا تُمسِكْهَا عن الإنفاق .

وقال بعضُهُم: معنى ﴿ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ : نعمَتُهُ مقبوضَةٌ عنا. وهذا القولُ خطأٌ ينقضُهُ : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[٤]، فيكونُ المعنى : بل نعمتاه مبسوطتان[٥]، ونِعَمُ اللهِ أكثرُ / من أنْ تُحصَى . [٧٥/ب]

وقال بعضُ أهل اللُّغة : أُجِيبُوا على قَدْرِ كلامهم لَمَّا قالوا ذلك وأرادوا به تبخيلَ اللهِ عزَّ وجلَّ ، أُجِيبُوا على قَدْرِ كلامهم فقيلَ : بل يداهُ مبسوطتان ؛ أي:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٨٩/٢ - ١٩٩ .

(٢) فوصفوا الله بالبخل ، وهذا تفسير ابن عباس رضي الله عنهما للآية ، قال النحاس : وهو أحسن الأقوال . معاني القرآن للنحاس ٣٣٤/٢ ، وانظر : تفسير الطبري ٣٠٠/٦ ، والمحرر الوجيز ٥٠٨/٤ ، والدر المصون ٥٦٦/٢ .

(٣) سورة الإسراء : من الآية : ٢٩ ، وانظر : البحر المحيط ٥٢٣/٣ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٦٤ .

(٥) في (ش) : « فيكون المعنى : يداه مبسوطتان » .
والذين قالوا : معناها نعمتان قال هما : النعمة الظاهرة والنعمة الباطنة . انظر معاني القرآن للنحاس ٣٣٥/٢ ، والمحرر الوجيز ٥١١/٤ ، والدر المصون ٥٦٦/٢ .

هو جَوادٌ يُنفِقُ كيف يشاءُ .

ومعنى « غُلَّتْ أيديهم » : جُعِلوا بُخَلاءَ ، فاليهودُ أبخَلُ قومٍ » .

قال أبو عليٍّ (رحمه الله) :

ليس يخالَفُ في هذا الفصل على حسَبِ ما دلَّ عليه كلامُهُ في أنَّ المرادَ بقوله حكايةً عن اليهود : ﴿ **وَقَالَتِ الْيَهُوْدُ يَدُ اللهِ مَغْلُوْلَةٌ** ﴾ أنَّ المرادَ به غيرُ الجارِحَةِ، وأنَّهُ الإمسَاكُ ؛ لأنَّه شبَّهَ ذلك بقوله : ﴿ **وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُوْلَةً إِلى عُنُقِكَ** ﴾ الآية . وهذا أمرٌ بالاقتصادِ في الإنفاق ، ونَهْيٌ عن التَّقتير والسَّرَفِ والتَّبذير ، وتوجيهٌ إلى ما مَدَحَ به في قوله: ﴿ **والَّذِيْنَ إِذَا أَنْفَقُوا لم يُسْرِفُوا ولَم يَقْتُرُوا** ﴾[١]. وإذا كان ما حُكِيَ عن اليهود من هذا المرادِ به البُخْلُ ، فقولُهُ : ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوْطَتَانِ** ﴾ ردٌّ لِمَا افْتَرَوهُ ، وإبطالٌ لِمَا بَهَتُوا فيه ، ونَفْيٌ له . ممَّا يدلُّكَ على ذلك عطفُهُ بالحرف الدَّالِّ في العطف به على الإضراب عمَّا قبله ، والإثباتِ لِمَا بعده ، فإذا كان المرادُ بالأوَّلِ غيرَ الجارحة ، (وكان هذا الثَّاني نفياً للأوَّل وهو أن يكونَ مثلَهُ في أنَّ المرادَ به غيرُ الجارحة)[٢]، وإذا لم يكن المرادُ الجارحةَ ، لم ينصرِفْ إلاَّ إلى إثبات النِّعمة التي أنكَرُوهَا وادَّعَوا أنَّها مقبوضةٌ عنهم .

فإنكارُهُ على مَن قال : إنَّ معنى : ﴿ **يَدُ اللهِ مَغْلُوْلَةٌ** ﴾: نعمتُهُ مقبوضةٌ عنَّا، هو كالإنكار لِمَا اعترَفَ به ، لا فصلَ بين قول هذا القائلِ الذي أنكَرَه ، وبين

---

(١) سورة الفرقان : من الآية : ٦٧ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

قولِهِ إلاّ اختلافُ العبارة فقط .

وقولُهُ: « وهذا القولُ خطأٌ يَنقُضُهُ ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ ، فيكونُ المعنى: بل نِعْمَتَاه مبسُوطَتَان ، ونِعَمُ اللهِ أكثرُ مِن أن تُحصَى » . فتخطِئتُهُ لقائل هذا القول من جهة أنَّ اليَدَ في اللُّغة لم تُطلَق على النِّعمة و لم تُستَعْمَلْ ، لا يَسُوغُ له ؛ لأنّه في اللُّغة مشهورٌ[1] . ولَعَمْري إنّه لم يُنكِرْ ذلك من هذا الوجه ، ولكن زَعَمَ أنَّ تثنيةَ اليَدِ تَنقُضُ ذلك ولا تُطابقُهُ . فإذا أَرَيْنَا أنَّ هذه التّثنيةَ لا تُنافِيهِ ولا تَنقُضُهُ، وأنَّ اليَدَ في اللُّغة النِّعمَةُ ، صَحَّ قولُ هذا القائلِ الذي أنكرَه ، وبَانَ تَحامُلُهُ عليه . فقولُهُ تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ لا يدلُّ على تقليلِ النِّعمة، وعلى أنَّ نعمَتَه نعمتان ثِنْتَان ليس غيرُهما ، ولكنّه يدلُّ على الكثرة والمبالغة ، وقد جاءت التَّثنيةُ يُرادُ بها الكثرةُ والمبالغةُ وتعدادُ المثنّى ، لا أنَّ[2] المعنى الذي يَشفَعُ الواحِدَ المفرَدَ ؛ ألا ترى أنَّ قولَهم : « لَبَّيْكَ » إنّما هو إقامةٌ على طاعَتِكَ بعد إقامَةٍ ، وكذلك : « سَعْدَيْكَ » (إنَّما هو)[3] مساعدةٌ بعد مساعدةٍ ، وليس المرادُ بذلك طاعَتَين ثنتَين ، ولا مساعَدَتَين ، فكذلك الآيةُ ، المعنى فيها : إنَّ نِعَمَهُ متظاهرةٌ متتابعةٌ ، ليست كما ادَّعَى من أنّها مقبوضةٌ ممتنِعَةٌ ، وهذا الذي ذَكَرْنَاه في « لَبَّيْكَ » و « سَعْدَيْكَ » ، وأنَّ المرادَ به الكثرةُ ، قولُ الخليل وسيبويهِ[4] ومَن وراءَهما ، فهذا وجهٌ .

[التثنية قد يراد بها التكثير والمبالغة]

---

(١) انظر اللسان (يدي) ١٥/٤٢٣ .
(٢) في (ش) : « لأن » .
(٣) ساقط من (ش) .
(٤) انظر الكتاب ١/٣٥٠ ، والنكت عليه ١/٣٨٦ .

وإن شئتَ حمَلْتَ الآيةَ على وجهٍ آخَرَ قريبٍ من هذا في أنَّ التَّثنيةَ يُرَادُ بها الكثرةُ ، وهو: أنْ تجعَلَ المثنّى تثنيةَ جنسٍ لا واحدٍ مفرَدٍ ، ويكونُ أحَدُ جنسَي النِّعمةِ نعمةَ الدُّنيا والآخرة نعمةُ الآخِرَةِ ، أو نعمةُ الدِّين[١] ، فلا تكونُ التَّثنيةُ على هذا مُرَاداً بها اثنَين .

[تثنية اسم الجنس]

فإن قلتَ: كيفَ جازَ أن يُثنَّى اسمُ الجنس؟ وهل جاء لهذا نَظِيرٌ في كلامهم ؟

قيلَ : نَعَمْ ، قد جاء هذا في كلامهم مُطَّرِداً[٢]. ألا ترى أنَّ النَّحويِّين لا يجيزون إعمالَ نِعْمَ وبِئْسَ في فاعلٍ مخصوصٍ ، ولا يُسْنِدُونَهُمَا إلاَّ إلى أسماء الأجناس المعرَّفَةِ بالألف واللاَّمِ أو المضافةِ / إلى الألف واللاَّم ، وأجازوا : نِعْمَ [٧٦/أ] الرَّجُلان أخَوَاكَ ، ونِعْمَ الفَتَيَان صَاحِبَاكَ[٣] ، فثنّوا اسمَ الجنسِ وإن لم تكن فيه لامُ التَّعريف ، ألا ترى أنَّهم قد قالوا : هما خيرُ اثنَين في النَّاس ، فأوقَعَ التَّثنِيَةَ على العموم ، وعلى غير ضمِّ مفرَدٍ إلى مفرَدٍ ، وعلى هذا قولُ الفَرَزْدَق[٤]:

---

(١) في (ش) : « أحد جنسي النعمة نعمة الدنيا ونعمة الآخرة أو نعمة الدين » .

(٢) انظر كلاماً للفارسي في هذا الموضوع في كتابه إيضاح الشعر : ١٥١ - ١٥٣ ، والمسائل الحلبيات: ٢٧ - ٣٢ .

(٣) في (ش) : « البنتان » .

(٤) ديوانه : ٣٢٩/٢ . من قصيدته في وصف الذئب :

وَأَطْلَسَ عَسَّالٍ وَمَا كَانَ صَاحِباً   دَعَوْتُ بِنَارِي مَوْهِناً فَأَتَانِي

وانظر : المسائل البغداديات : ٤٤٣ ، وكتاب الشعر ١٣٣/١ (تحقيق د. الطناحي) ، والمغني : ٢٥٩ ، وشرح أبياته ٢٠٨/٤ . وقد استشكل بعض العلماء هذا البيت على رواية فيه هي :

« تَعَاطَى القَنَا قَوْماً هُمَا أَخَوَانِ »

بتنوين (قوماً) وإفرادها ، وعلق البغدادي رحمه الله على ذلك ، وأسند أصل هذا التحريف إلى أبي علي الفارسي في المسائل البغداديات ، وأورد كلامه ، وعلق عليه. انظر شرح أبيات المغني ٢٠٨/٤ وما بعدها .

وَكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى القَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ

فتأويلُ الرَّفِيقَين في البيت العُمُومُ والإشاعةُ . ألا ترى أنّه لا يجوزُ أنْ يكونَ رفيقان اثنان لكلِّ رَحْلٍ .

وبعدُ ، فإذا كانوا قد استجازوا تثنيةَ الجمع الذي على بناء الكثير كقوله[1]:

لأَصْبَحَ الْقَوْمُ أَوْبَاداً وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جِمَالَيْنِ

ونحو ما حكاه سيبويهِ[2] مِن قولهم : « لِقَاحَانِ سَوْدَاوَان » . فأنْ تجوزَ تثنيةُ اسمِ الجنس أجْدَرُ ؛ لأنّه على لفظِ الواحدِ ، فالتّثنيةُ فيه أحسنُ؛ إذ هو أشبَهُ بألفاظِ الأفراد ، وقد جاء لأسماء الجموعِ نظائرُ يُرادُ بها الجنسُ ،كما جاء في التّثنية ؛ ألا ترى أنَّ سيبويهِ قد حَكَى[3]: « أمَّا العَبِيدُ فذُو عَبِيدٍ »، فهذا يدلُّكَ على جواز التّثنية في هذا الاسم مع التّفسيرِ الأوَّلِ .

فأمَّا كونُ اليَدِ بمعنى النِّعْمَةِ ، فليس بمنكورٍ ولا مدفوعٍ . وممَّا يدلُّكَ على ذلك ما أنشدَه أبو زَيدٍ[4]:

---

(١) قائله : عمرو بن العداء الكلبي . وانظر الشاهد في : مجالس ثعلب : ١٧١/١ ، وإيضاح الشعر : ١٣٩ ، وتكملة الايضاح : ٤٥٤ ، وإيضاح شواهده ٨٢٨/٢ ، والصحاح (وبد)، وشرح المفصل ١٥٤/٤ ، والمقرب ٨٠/١ ، والخزانة ٥٨٩/٧ .
والسَّبَدُ : يقال : ما لَهُ سَبَدٌ ولا لَبَدٌ أي : لا قليلٌ ولا كثيرٌ . والوَبَدُ : شدَّةُ العيش وسوءُ الحال . الصّحاح (سبد - لبد) .

(٢) الكتاب ٦٢٣/٣ . ولقاح : جمع لِقحة ، وهي الناقة القريبة العهد بنتاج .

(٣) الكتاب ٢٨٧/١ .

(٤) النوادر: ٢٥٠ ، والبيت لضَمْرَةَ بن ضَمْرَةَ النّهشليّ ، وهو في المجموع من شعره ص: ١٢٠ (ضمن مجلة المورد) . وفي اللسان (نعم) والتاج (يدى) : « ومنه قول النابغة :

فَإِنْ أَشْكُرُ النُّعْمَانَ يَوْماً بَلاَءَهُ فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي يَدِيّاً وَأَنْعُمَا

فَلَنْ أَذْكُرَ النُّعْمَانَ إِلاَّ بِصَالِحٍ　　فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي يَدِيّاً وَأَنْعُمَا

جَمَعَ يَداً على يَدِيٍّ ،كالكلِيْبِ والظِّبين والعَبِيدِ ، فقولُهُ : « يَدِيّـاً وأنْعُمَـا » ، اليدُ هي الأنعُم في المعنى ، وحَسُنَ التَّكريرُ لاختلاف اللّفظَين ،كقوله[1]:

أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمِّ الْهَيْثَمِ

وكقولِهِ تعالى : ﴿ شَدِيْدُ الْقُوَى * ذُو مِرَّةٍ ﴾[2]، ونحوِ ذلك .

واليدُ قد تُستَعمَلُ للقوَّةِ[3] وتُعنى بها ، وعلى هذا ما أنشدَه الأصمعيُّ لعليِّ ابنِ الغَدِير الغَنَويِّ[4]:

- ولم أقِف عليه في ديوانه ، وانظر: سر الصناعة ٢٤٠/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٩٨/٢ (عرضاً) ، وشرح التصريف الملوكي: ٤١٢. وفي التاج واللسان (يدي) عن ابن سيده أنه للأعشى ، ولم أقف عليه في ديوانه ، وله قصيدة على نفس الروي والقافية مطلعها :

أَلَمَّ خَيَالٌ مِنْ قُتَيْلَةَ بَعْدَ مَا　　وَهَى حَبْلُهَا مِنْ حَبْلِنَا فَتَصَرَّمَا

والرواية فيهما : « يُدِيّاً » .
وقال الجوهريُّ في الصحاح (يدى) : « وتُجمَعُ [أي : اليد] على يُدِيٍّ ويِدِيٍّ مثل : عُصِيٍّ وعِصِيٍّ [وأنشد البيت، ثم قال :] وإنما فتح الياء كراهة لتوالي الكسرات » ، قال ابن برّي : « يَدِيٌّ جمع يد، وهو فعيلٌ مثل كَلْب وكَليب ، ومَعز ومَعيز ، وعَبدٍ وعَبيدٍ ، ولو كان (يَدِيٌّ) في قول الشاعر: « يَدِيّاً » فُعُولاً في الأصل ، لجاز فيه الضمّ والكسر ، وذلك غير مسموع » .
قال ابن منظور : « وهي رواية أبي عُبيد ، فهو على هذه الرواية اسمٌ للجمع » .

(١) عجز بيتٍ لعنترة العبسي من معلقته في ديوانه : ١٨٩ ، وانظر شرح القصائد العشر : ٢٦٦. وهو بتمامه :

حُيِّيْتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ　　أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمِّ الْهَيْثَمِ

(٢) سورة النجم : من الآيتان : ٥ - ٦ . وقد سقط هذا السطر من (ص) .
(٣) انظر الصحاح (يدي) ٢٥٤٠/٦ .
(٤) في (ص) : « لعلي بن عبد العزيز الغنوي » ، وقد أنشده الأصمعي في الأضداد : ٧ (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) عن أبي عُبيدة ، والبيت مذكورٌ في أضداد السجستاني : ١٠٨ ، وأبي : ٤٦ (عن الأصمعي) ، وابن الأنباري : ٥٣ ، وأبي الطيب اللغوي : ٤٠١ . ونسب في أمالي القالي ٣٤٦/٢ ، وألفاظ ابن السكيت : ٤٥٤/١ إلى كعب بن سعد الغنوي يخاطب ابنه عليّاً في أبيات أولها :

فَاعْمِدْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي لاَ تَسْتَطِيْعُ مِنَ الأُمُــوْرِ يَدَانِ

يريدُ : ليس لكَ به قُوَّةٌ ، ألا ترى أنَّهُ لا مذهَبَ للجارحة ولا للنِّعْمَةِ هنا ، وعلى هذا ما ذَكَرَهُ سيبويهِ[١] من قوله : « لا يَدَيْنِ بهَا لَكَ » ، فمعنى هذه التّثنيةِ عندي المبالغَةُ أيضاً في نَفْيِ الاقتدارِ والقوَّةِ على التّنّي ،كأنّه يصفُ الشّيءَ الذي قد اعتَاصَ عليه ، واشتدَّ امتناعُهُ ، بأن يبالِغَ في انتفاءِ اقتِدَارِهِ عليه ، فليس المرادُ به في التّثنيةِ الاثنَين النّاقِصَ عن ثلاثةٍ ، إنّما هو الكثرةُ .

وتُجمَعُ « يَدُ » النِّعْمَةِ على « أَيْدٍ » في العدد القليل ، وفي الكثير : « أَيَادٍ » مثل : كَلْبٍ وأَكْلُبٍ وأَكَالِبٍ .

وقال أبو عُمَرَ الجرميُّ[٢] : سمعْتُ أبا عُبَيْدَةَ يقولُ : سمعْتُ أبا عَمْرٍو يقولُ : إذا أرادَ المعروفَ قال : له عندي أيَادٍ ، وإذا أراد جمعَ اليدِ قال : أَيْدٍ ، فذَكَرْتُ ذلك لأبي الخطّابِ الأخفشِ[٣] - وكان من مُعَلّمي أبي عُبَيْدَةَ[٤] - فقال : أَلَمْ يَسمَعْ أبو عَمْرٍو قولَ عَدِيٍّ[٥] :

- أَعَلِيُّ إنْ بَكَرَتْ تجاوبُ هَامَتِي هَـامـاً بِأغْبَـرَ نَـازِحِ الأَرْكَـانِ

وانظر : المسائل الحلبيات : ٢٨ ، والمسائل الشيرازيات : ١١٦ (مخطوط) ، وإيضاح الشعر : ١٥١. يقال : علا بالأمر إذا اضطلع به واستقل .

(١) الكتاب ٢/٢٧٩ .

(٢) في (ص) : « أبو عمرو » .

(٣) عبد الحميد بن عبد المجيد (الأخفش الأكبر) ، وهو من شيوخ أبي عُبيدةَ ، توفي سنة ١٧٧ هـ .

(٤) في (ش) : « أبي عُبيد » ، وكذلك في الموضعين من (ص) .

(٥) هو عدي بن زيد العبادي ، في ديوانه : ١٥٠ ، يتحدث عن ابنته لما باتت عنده مع أمها في سجنه وهي صغيرة ، فقالت: يا أبتاه أي شيءٍ هذا في يدك ؟ تعني الغلَّ ، وبكت منه ، فقال هذا البيت . وانظر الخصائص ١/٢٦٧ .

سَــاءَهَا مَاتَأَمَّـلَتْ فِي أَيَـادِيْـ   ـنَا وإِشْـــنَـاقُـهَـا إِلَى الأَعْـنَـاقِ

وما أنشَد أبو زَيدٍ[1]:

أَمَّـا وَاحِـداً فَكَـفَـاكَ مِـثْـلِي   فَمَـنْ لِـيَـدٍ تَـطَاوَحُـهَـا أَيَـادِي

(وحَكَى أبو بكرٍ عن أبي العبَّاسِ نحوَ هذا ، وزادَ : « قالَ أبو الخطَّابِ : إنَّهَا هي في عِلْمِ الشَّيخ - يعني أبَا عمرٍو[2] - ولكن لَمْ تَحْضُرْهُ[3] »)[4].

وأمَّا قولُ ذي الرُّمَّة[5] :

أَلاَ طَرَقَتْ مَيٌّ هَـيُوماً بِذِكْرِهَا   وَأَيْدِي الثُّرَيَّا جُنَّحٌ فِي المَغَارِبِ

فقولُهُ : « أيدي الثُّرَيَّا » اتِّسَاعٌ واستعارةٌ ، وذلـك أنَّ اليَـدَ إذا مـا أَتَـتْ نحـو الشَّيء ، ودَنَتْ إليه ، دلَّكَ على قُرْبِهَا منه ، ودُنُوِّهَا نحوَه . وإنَّما أراد قُرْبَ الثُّرَيَّا

---

(١) النوادر : ٢٥٥ ، وفيها : « الأيـادي » . والبيتُ لرجلٍ جاهليٍّ اسمه نُفَيعٌ ، وفي شرح شـواهد الإيضاح : ٥٣٢ : نفيع بن حُرموز . وقيل : نُقيع بالقاف . من بني عبـد شمس . وتَطَاوحُهَا : أي ترامَى بها ، والأيادي : جمع يد . والمعنى : أكفيكَ واحداً ، فإذا كثرت الأيادي فلا طاقـة لي بهـا . وانظر اللسان (طوح) .
وقد أنشده الفارسي في التكملة : ٤٢٧ . وانظر : الخصائص ٢٦٨/١ ، وإيضاح شـواهد الإيضـاح ٧٩٧/٢ ، وشرح المفصل ٧٥/٥ . وجاء في إيضاح شواهد الإيضـاح : « والأيـادي جمع يـد مـن النعمة » .

(٢) في (ش) : « يعني أبا بكر » ، وهو خطأ .

(٣) انظر قصة أبي عُبيدة مع شيخه أبي الخطاب الأخفش في نزهة الألباء : ٤٤ ، وعنه في إشارة التعيين: ١٧٨ ، والقصة بلفظها في : إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٧٩٧/٢ ـ ٧٩٨ ، وانظرهـا برواية ابن السكيت عن الأثرم عن أبي عبيدة في الخزانة ٤٨٠/٧ - ٤٨١ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٥) ديوانه : ١٩١/١ ، من قصيدة طويلة مطلعها :

خَلِيْلَيَّ عُوْجَا اليَوْمَ حَتَّى تُسَلِّمَا   عَلَى دَارِ مَيٍّ مِنْ صُدُورِ الرَّكَائِبِ

الهَيُومُ : الذاهب العقل ، وأيدي الثريَّا : أوائلها ، جُنَّحٌ في المغارب : أي قد دنَونَ من المغرب .

مـن المغْـربِ لا قولُهَـا[١]، فجعَـلَ لهـا أَيْديـاً (جُنَّحـاً نحوَهَـا)[٢] . واصـلُ هـــذه الاستعارةِ لليد كقولِهِ[٣]:

أَلْـقَـتْ ذُكَـاءُ يَـمِـيْـنَـهَـا فِي كَـافِـرِ

فجعل للشَّمس يَداً إلى الغُرُوب لَمَّا أرادَ أن يَصِفَهَا به .

واعلَمْ أنَّ « يَداً » كلمةٌ نادرةٌ وزنُهَا (فَعْلٌ)[٤] ، يـدلُّ على ذلـك قولُهُـم : أَيْدٍ، وجمعُهُم لها على (أَفْعُل)، فدلَّ ذلك على أنَّه (فَعْلٌ) ،كما دلَّ آباءٌ وآخاءٌ على أنَّ وزنَ « أبٍ » و « أخٍ » (فَعَلٌ) ، واللاَّمُ منه ياءٌ ، فهو من باب « سَلِسَ » و« قَلِقَ »[٥]، ولا نَعْلَمُ لذلك في الكلام نظيراً .

والذي يدلُّ على ذلك : « يَدَيْتُ إليه يَداً »[٦] ، وهذا ينبغي أن يكونَ مثـل : « شَعَّرَ الجَنِينُ »[٧]، و « استَحْجَرَ الطِّينُ » ، و « استَنْوَقَ الْجَمَلُ »[٨] ، و« استَتْيَسَتِ

---

(١) كذا في النسختين ، ولعلها : « لا نولها » .

(٢) ساقط من (ش) .

(٣) عجزُ بَيتٍ لثعلَبَةَ بنِ صُعَيرٍ كما في تاج العروس (ذكو) ، والبيت بتمامه :

فَـتَـذَكَّـرَا ثَـقَـلاً رَثِـيْـداً بَعْـدَمَا ... أَلْـقَـتْ ذُكَـاءُ يَمِـيْـنَـهَـا فِي كَافِرِ

يصفُ ظَليماً ونَعَامةً ، والثَّقَلُ : بيضهما ، والرثيدُ والرَّثَدُ : المنضودُ ، وذُكاءُ : الشمس ، ومعنى قوله : « أَلْقَتْ ذُكَاءُ يَمِينَهَا في كَافِرٍ » أي : بدأت في المغيب ، والكافر : النيل ؛ لأنه يواري كل شيء . انظر الصحاح (يمن) ، و المخصص ١٩/٩ ، ٧/١٧ .

(٤) انظر الكتاب ٣٥٨/٣ ، والمسائل الحلبيات : ٧ وما بعدها .

(٥) أي : مما فاؤه ولامه على حرف واحد .

(٦) أي : اتخذتها واصطنعتها وأسديتها إليه . انظر المسائل الحلبيات : ٧ ، وسر الصناعة ٦٠٠/٢ ، والصحاح (يدي) ، والأفعال لابن القطاع ٣٧٨/٣ .

(٧) أي : نبت عليه الشَّعْرُ . انظر المسائل الحلبيات : ٧ .

(٨) انظر الكتاب ٧١/٤ ، والمسائل الحلبيات : ٧ .

الشَّاةُ »[١] .

[٧٦/ب] ولا يكونُ الاسمُ على (فَعْل) ؛ لأنَّ مصدَرَ هذا / الضَّرْبِ يقلُّ فيه ذلك .

ولا نَعْلَمُ في الواو مثلَهُ في الأفعال ، ألا ترى أنّه لم يَجِيءْ مثلُ: « وَعَوْتُ »، وقد جاء عندي في الأسماء ذلك ، وهو قولُهُم : واوٌ ، ألا ترى أنَّ الألِفَ لا يخلو من أن يكونَ منقلباً عن الياء أو عن الواو ، فلا يجوزُ أن يكونَ منقلباً عن الواو[٢]؛ لامتناع الكلمةِ أن يكونَ جميعُ حروفها من موضعٍ واحدٍ ، وحروفَ أمثالٍ ، فإذا امتنع هذا ثبتَ أنّه من الياء[٣] .

فأمّا « بَبَّة »[٤] فإنّما يجري مَجرَى حكايةِ الأصوات .

فيُفْهَمُ ممّا ذَكَرْنَا أنَّ اليَدَ في اللُّغة تقعُ على الجارحة .

وتقعُ على النِّعمة[٥]، ومن ذلك ما أنشَدْنَاه عن أبي زيدٍ[٦]، وقولُهُم :

---

(١) المرجع السابق .

(٢) وإلى قلبها عن واو ذهب الأخفش . انظر تفصيل ذلك في سر الصناعة ٥٩٨/٢ - ٦٠٠ .

(٣) أورد ابن جني رحمه الله رأي شيخه أبي علي هذا ، وأورد رأي أبي الحسن الأخفش الذي رأى أن الألف في (واو) منقلبة عن واو ، وعلق على ذلك بقوله : « ولستُ أرى بما أنكره أبو علي على أبي الحسن بأساً » واستدل على ذلك بكلام طويلٍ ، ثم أورد ما يمكن لأبي عليٍّ الردُّ به . انظر سر الصناعة ٥٩٨/٢ - ٥٩٩ .

(٤) في قول هند بنت أبي سفيان لابنها عبد الله بن الحارث ترقصه :

لأُنكِحَنَّ بَبَّهْ　　　جاريةً خِدَبَّهْ
مُكرَمةً مُحَبَّةْ　　　تَجُبُّ أهلَ الكعبَةْ

انظر : المسائل الحلبيات : ١٣٧ ، وسر الصناعة ٥٩٩/٢ ، والمنصف ١٨٢/٢ ، والخصائص ٢١٧/٢ . وخِدَبَّة : ضخمة ، وأهل الكعبة : أي: نساء قريش .

(٥) انظر الصحاح (يدي) .

(٦) سبق قبل بضع صفحات ، وهو قول الشاعر :

فَلَنْ أَذْكُرَ النُّعْمَانَ إلاّ بِصَالِحٍ　　　فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي يَدِيّاً وَأَنْعُمَا

« يَدَيْتُ إليه يداً » إذا أرد أنّه أنعَمَ عليه ، وأَوصَلَ إليه أثرَه .

وتَقَعُ على القوَّةِ كما ذَكَرْنَاه عن سيبويهِ[١]، وكما أنشَدَ الأصمعيُّ[٢] .

وقالوا : اليُمْنَى للجارحة حيثُ قالوا بخلافها : الشُّؤْمَى ، وقالوا فيها: اليسار واليُسْرَى تفاؤلاً ، وقالوا للّذي يعمَلُ بيسرَاهِ: أَعْسَرُ ، وأتبَعُوهُ بقولهم : « يَسَر »[٣] تفاؤلاً أيضاً ،كما سَمَّوا نفسَ الجهة اليُسْرَى ، (فعَدَلوا عن الأشأم والشُّؤمَى إلى اليسار واليُسْرَى)[٤]. وفي الحديث[٥]: « مِن جَانِبِها الأَشْأَمِ » . وقال القُطَاميُّ أو غيرُه[٦]:

---

(١) في (ش) : « عن يونس » ، وانظر ما سبق قبل ثلاث صفحات حيث لم يذكر يونس .

(٢) من قول الشاعر - وقد سبق إنشاده ص : ١٨٣ - :

فَاعْمِدْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بالّذِي ... لاَ تَسْتَطِيعُ مِنَ الأُمُورِ يَدَانِ

(٣) في الصحاح (عسر) : « يقولون : أعسرٌ يَسَرٌ للذي يعمل بكلتا يديه ، ولا يقال : أعسر أيسر » . وانظر القاموس والتاج (عسر) ٢١٦/٧ .

(٤) ساقط من (ص) .

(٥) في النسختين : « جانبه » . وانظر الحديث في المجموع المغيث للمديني ١٦٦/٢ ، والنهاية لابن الأثير ٤٣٧/٢ . والحديث في صفة الإبل وتتمته : « ولا يأتي خيرها إلا من جانبها الأشأم » يعني : الشمال . يريد بخيرها لبنها ؛ لأنها إنما تحلب وتركب من الجانب الأيسر .

(٦) البيت للأعشى في ديوانه : ٣٤٥ ، يمدح إياس بن قبيصة الطائي ، ورويت في مدح قيس بن معديكرب ، ومطلعها :

أَلَمَّ خَيَالٌ مِنْ قُتَيلَةَ بَعْدَ مَا ... وَهَى حَبْلُهَا مِن حَبْلِنَا فَتَصَرَّمَا

ورواية العجز فيه :

بِقَرْنٍ بِأَظْمَأ مِنْ فَرْعِ الذُّؤَابَةِ أَسْحَمَا

والبيت أيضاً ملحَقٌ في ذيل ديوان القطامي : ١٨١ ، وفيه :

فَخَرَّ عَلَى شُؤْمَى يَدَيْهِ فَذَادَهَا

وَأَنحى عَلَى شُؤمَي يَدَيْهِ فَزَادَهَا　　بِأَظْمَأ مِنْ فَرْعِ الذُّؤَابَةِ أَسْحَمَا

فأمّا « اليَمَنُ » و « الشَّامُ » فمِنَ النّاس مَن يجعلُهُما اسمَين للجهتَين ، ولا يكونُ « ذَهَبْتُ الشَّامَ » على قولهم شاذّاً مقدَّراً فيه الحذفُ ، كما قدَّرَهُ سيبويهِ[1] ، ولكن كما تقولُ : قُمْتُ خَلْفَكَ ، وسِرْتُ أمامَكَ .

ويقعُ اليمينُ على القوَّةِ[2] وعلى الأَلِيَّة[3]، فمِمَّا جاء يُرادُ به القُوَّةُ قولُهُ : ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾[4] .

وأخبرني أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس في قوله تعالى : ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ ﴾[5] ، قال: قيلَ: إنَّهُ الجارِحَةُ ، وقيلَ: بالقوَّةُ ، وقيلَ: باليمين التي تألَّاها في قوله تعالى : ﴿ تَاللهِ لأَكِيْدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[6] .

[7]فأمَّا قولهم[8]: « ذهبُوا أيادِي سَبَا » إذا أرادوا الافتراقَ ، وقولُ ذي

---

(١) قال في الكتاب ١/٣٥ - ٣٦ : « وقد قال بعضهم: « ذهبتُ الشامَ » ، يشبهه بالمبهم ؛ إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذٌّ ؛ لأنه ليس في « ذهبَ » دليلٌ على « الشَّام » ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل « ذهبتُ الشّام » : « دخلتُ البيتَ » . وانظر : المقتضب ٤/٣٣٧ ، والأصول ١/١٧٠ - ١٧١ ، ٢/٥٤ ، والانتصار ٤٦ - ٤٧ .

(٢) انظر الصحاح (يمن) .

(٣) الأليَّة على (فعيلة) والألْيَا والأُلوة الألوة والإلوة : اليمين . انظر اللسان (ألا) ١٤/٤٠ .

(٤) سورة الحاقة : من الآية : ٤٥ .

(٥) سورة الصافات : الآية : ٩٣ .

(٦) سورة الصافات : الآية :

(٧) من هنا إلى آخر المسألة منقول عن أبي عليٍّ في المخصص ١٢/١٣٢ - ١٣٣ .

(٨) انظر مجمع الأمثال ٢/٤ ، والمستقصى ٢/٨٨ .

الرُّمَّة[1]:

فَيَـا لَكِ مِـنْ دَارٍ تَحَمَّلَ أَهْلُهَا أَيَادِيْ سَبَا بَعْدِي وَطَالَ احْتِيَالُهَا

فقال أبو العبَّاس[2]: مَن قالَ: « أَيَادِي سَبَا » فأضـافَ « أيـادي » إلى « سَـبَا » كان واضعاً (للكلمة في موضعها[3]. والقولُ في ذلك كما قالَ ؛ لأنَّه في موضـع حالٍ ؛ ألا ترى أنَّ قولَكَ : « ذهبوا أَيَادِي سَبَا » هو كقولـكَ : ذَهَبُـوا متفرِّقـين ، فإذا كان كذلك لم تصلُحْ إضافتُهُ ؛ لأنَّكَ إذا أضَفْتَهُ إلى « سَبَا » وهو معرفةٌ ، كان المضافُ معرِفَةً ، وإذا كان المضافُ معرِفَةً وَجَبَ ألاَّ يكونَ حالاً ، وحكمُ الكلمة في قول مَن أضافَ فجعَلَ « أيادِي » مضافاً إلى « سَبَا » أن يكونَ « سَـبَا » قـد زال عن تعريفه ، فصارت الكلمةُ لكثرة استعمالها جاريةً مَجرى ما ذَكَرْنَا من النَّكِرَةِ، فتكونُ بمنزلة عَلَمٍ نُكِّرَ بعد تعريفه .

والوجهُ فيها عندي : ألاَّ تُقَدِّرَ فيها الإضافةَ ، لكن تَجعَلُ الاسمَين بمنزلة اسمٍ واحدٍ كحَضْرَمَـوتَ فيمَن لم يُضِـف ، وتُجعَـلُ نكِـرَةً ، وهـذا الضَّـرْبُ إذا نُكِّـرَ

---

(١) ديوانه : ١/٥٠١ من قصيدة طويلة مطلعها :

دَنَا الْبَيْنُ مِنْ مَيٍّ فَرُدَّتْ جِمَالُهَا فَهَاجَ الْهَوَى تَقْوِيْضُهَا وَاحْتِمَالُهَا

ورواية الصدر في الديوان :

أَمِنْ أَجْلِ دَارٍ طَيَّرَ الْبَيْنُ أَهْلَهَا

وانظر الكتاب ٣/٣٠٤ ، والمقتضب ٤/٢٦ .

(٢) المقتضب ٤/٢٦ . وانظر نصه في الحاشية الآتية .

(٣) قال في المقتضب ٤/٢٦ : « ومَن لم يضف وأراد المعرفة لم ينون ، وهذا إذا أريد به المعرفة موضـوع في غير موضعه ؛ لأن الأول لا يكون إلا نكرة ، لأنه في موضع الحـال ، وليس هـذا مـن بـاب قيـد الأوابد ، فالتنوين عندي واجب ، أردتَ الإضافة أو غيرها ؛ لأنه لا يكون إلاّ حالاً » . .

انصرَفَ في النَّكِرَةِ .

فإن قلتَ : فلِمَ لا تجعَلُ « سَبَا » معرفةً ، وتُقدِّرُ فيها الانفصالَ ، كما يُقَدَّرُ فيها فينتصِبُ على الحال إذا كان مضافاً إلى معرفةٍ كـ « قَيدِ الأوابِدِ »[1] و« عُبْر الهواجِرِ »[2] و« ضارب زَيدٍ » ونحوه ؟

فإنَّ هذا التَّقديرَ لا يصلُحُ في « أيادي » ؛ ألا ترى أنَّه ليس بصفةٍ (كما ذَكَرْتَ من الصِّفات ، فيَسُوغُ تقديرُ الانفصال فيه ، كما جاز في الصِّفة)[3] ، وأيضاً فإنَّ هذه الصِّفةَ إذا أفْرَدْتَها وقدَّرْتَ انفصالها من المضاف إليه ، كان لها معان : يصِحُّ أنْ تكونَ حالاً في الإفراد ، كما يكونُ ذلك في الإضافة ، وليس هذا في هذه الكلمة ؛ ألا ترى أنَّكَ لو فصَلْتَ « أيادي » من « سَبَا » لم يدلَّ على المعنى المرادِ منه ، فإذا كان كذلك ، كان الوجهُ أن تُقَدَّرَ الكلمتان كلمةً واحدةً كـ « بَيْتَ بَيْتَ »[4] ونحوه ، وإنْ كان هذا الضَّرْبُ الاسمُ الثَّاني فيه على لفظِ الأوَّلِ ، فقد جاء الثَّاني على غيرِ لفظِ الأوَّلِ نحو : « شَغَرَ بَغَرَ »[5] .

وإنْ قَدَّرَ مُقدِّرٌ فيه الإضافةَ / لم يمتنع ؛ إذ قالوا : « مارَسَرْجِسَ »[6] فأضافوا « مَارَ » إلى « سَرْجِسَ » ، وإذْ لم يصحَّ فيه معنى الإضافة ، شبَّهُوهُ بالمضاف تشبيهاً

---

(١) الأوابد : الوحش ، الواحد الذكر : آبد ، والأنثى : آبدة . وانظر المقتضب ٤/٢٦ .
(٢) الهواجر : جمع هاجرة ، وهي منتصف النهار عند اشتداد الحر .
(٣) ساقط من (ص) .
(٤) يقال : هو جاري بيت بيت أي: ملاصقاً . انظر الكتاب ٣/٣٠٢ ، والصحاح (بيت) .
(٥) يقال : تفرق القوم شغر بغر وشذر مذر أي : في كل وجه . انظر الكتاب ٣/٣٠٥ ، والإتباع لأبي الطيب اللغوي : ١٧ ، والصحاح (شغر) . ويقال فيها : شَغْرَ بَغْرَ ، وشِغْرَ بِغْرَ .
(٦) (مارسرجس) اسم أعجمي نبطي ، وهو أيضاً اسم موضع ، كما في اللسان (سرجس) ، وانظر الكتاب ٣/٢٩٦ ، والنكت ٢/٨٦٩ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٨٢ .

لفظيّاً ، فإذا جاز ذلك فيه ، جاز في « أيـادي سَبَا » على أنْ تُنكِّـرَ « سَبَا » ، أو تقولَ : إنّي وجدْتُ المعارِفَ تـقـعُ في موضـع الأحـوالِ[١] نحو : « العِراكَ » ، و « جَهدَكَ » ، و « خمستَهُم »[٢] ، وليس ذلك بالوجه .

واعلَمْ أنَّ « أيادي سَبَا » كان ينبغي في القياس أنْ تُحرَّكَ اللاّمُ مـن « أيـادي » بالفتح في موضع النّصبِ ، إلاّ أنّهـم أسْكَنُوهُ ولم يُحرِّكوه ، وشبَّهوهُ بالحـالين الأخْرَيَيْن ؛ إذ كان فيهما على لفظةٍ واحدةٍ ، وكان ذلك حسَناً ؛ لإتباعِكَ الأقلَّ الأكثَرَ ، ومع هذا فإنّهُ شُبِّهَ بـألف « مَثْنَى » ؛ إذ كـانت في جميـع الأحـوال على لفظةٍ واحدةٍ ، وهـذا يـدلُّ على حُسْنِ إسـكان اليـاء مـن المنصوبـات في الشّـعْرِ للضّرورة ، نحو قوله[٣] :

سَوَّى مَسَاحِيْهِنَّ تَقْطِيْطَ الحُقَقْ

ويدلُّ [سَوَّى مَسَاحِيْهِنَّ][٤] على صحَّةِ ما كان يذهَبُ إليـه أبوالعبَّـاسِ (مـن

---

(١) في (ص) : « تقع في الأحوال » .

(٢) من قولهم : « أرسلها العراك » ، و « طلبته جهدك وطاقتك » ، و « جاءوا خمستهم » .

(٣) لرؤبة في ديوانه : ١٠٦ يصف أُتناً وحماراً . وبعده :

تَفْليلُ مَا قَارَعْنَ مِن سُمْرِ الطُّرَقْ

والشاهد في : الكتاب ٣/٣٠٦ ، والمقتضب ٤/٢٢ ، والمنصف ٢/١١٤ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٨٦ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٣ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة : ١٠٦ .
ومساحيهن : حوافرهنَّ ؛ لأنها تسحو الأرض أي : تقشرها وتؤثر فيها لشدة وطئها . والتقطيط : التقليم، وأصله القطع . والحقق : جمع حُقٍّ أو حُقَّة ؛ وهو المنحوت من الخشب والعاج وغير ذلك مما يصلح أن ينحت منه . والتفليل: تفليل الحجارة الحوافر : تكسيرها من جوانبها ، كأن الحجارة أخذت من جوانبها الحوافر حتى استوت .والطُّرَق : ما تطارق من الحجارة بعضُها فوق بعض .

(٤) تكملة يستقيم بها السياق ، وانظر المخصص ١٢/١٣٣ .

استحسانه ذلك . وقوله : « إنَّ مجيزاً لو أجازه في الكلام لكان مذهباً »[(١)] .

وهذا الضَّرْبُ كلُّه في الكلام)[(٢)] قد اطَّردَ فيه الإسكانُ ، ألا تراهم قالوا : مَعْدِيْ كَرِب ، وقَالِيْ قَلاَ ، وبَادِيْ بَدَا ، فأسكَنَ جميعَ ذلك مَن أضافَ ، ومَن جعَلَ الكلمتين كلمةً واحدةً .

وقد أسكَنُوا ذلك في موضعٍ آخَرَ من الكلام وهو قولُهُم: « لا أكلِّمُكَ حَيْرِيْ دَهْرٍ »[(٣)]، ألا ترى أنَّهُم لم يُحرِّكُوا الياءَ[(٤)] منه ، وهو في موضع نَصْبٍ ؛ لأنَّه ظَرْفٌ .

وما حكاه أبو إسحاقَ في هذه الآية[(٥)] من أنَّ بعضَ أهل اللُّغة قالَ : إنَّهم أُجيبُوا على قدر كلامهم (لَمَّا قالوا ذلك وأرادوا تبخيل الله)[(٦)] ، أجيبوا على قدر كلامهم فقيلَ : يداه مبسوطتان ، فمستقيمٌ غيرُ ممتنعٍ .

* * *

---

(١) قال في المقتضب ٢١/٤ : « فأما ما منتهى أواتله الياءات في الإضافة فإن حكمه أن تسكن ياءاتُهُ في الرفع والخفض ، كما أن ذلك جائزٌ فيه في غير هذا الموضع ، وتسكن الياءات في النصب أيضاً ...» وانظر أيضاً ٢١/٤ منه .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٣) أي : مدة الدهر . أنظر أساس البلاغة : ١٠١ (حير) ، والتاج (حير) .

(٤) في (ش) : « الهاء » .

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٩٠/٢ .

(٦) ساقط من (ش) .

سورة الأنعام :

المسألة الثّانية والخمسون

قال أبو إسحاق[1] (رحمه الله) في قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام:١٠٩] :

« يُرْوَى أنَّ المؤمنين قالوا : لو أُنزِلَ إليهم آيةٌ لعلّهم كانوا يؤمنون . فقال الله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ ؛ أي: ما يُدْرِيكُم ؛ أي: لستم تعلَمُونَ الغيبَ ، ولا تدْرُونَ أنَّهُم يؤمنون ،كما تقولُ للرَّجُلِ - إذا قال لكَ: افعل بي كذا حتّى أفعلَ كذا ممّا لا تَعْلَمُ أنَّهُ يفعلُهُ لا محالَةَ - : ما يُدْرِيكَ[2]، ثمَّ استأنَفَ فقال : ﴿ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ ، هذه هي القراءةُ[3]. وقد قُرِئَت: ﴿ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ ﴾[4].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) أي : تجيبه بهذا القول .

(٣) قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر . انظر: السبعة : ٢٦٥ ، والحجة لأبي زُرعة : ٢٦٥ ، والإقناع ٢/٦٤٢ . وانظر معاني القرآن للنحاس ٢/٤٧٣ .

(٤) وهي قراءة نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وابن عامر. انظر السبعة : ٢٦٥، والحجة لأبي زُرعة : ٢٦٥ . وانظر معاني القرآن للنحاس ٢/٤٧٣ .

وزَعَمَ سيبويهِ[١] عن الخليلِ أنَّ معناها: لعلَّها إذا جاءت لا يُؤمنون ، وهي قراءةُ أهل المدينة . قال الخليلُ : هذا كقولهم : ائْتِ السُّوْقَ أنَّكَ تشتري لنا شيئاً؛ أي : لعلَّكَ تشتري لنا شيئاً .

وقد قال بعضُهُم : إنَّهَا (أنَّ) التي على أصل الباب ، وجَعَلَ (لا) لغواً[٢] ، قال : والمعنى وما يُشْعِرُكُم أنَّهَا إذا جاءت يُؤمِنُونَ ، كما قال تعالى : ﴿ **وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لاَ يَرْجِعُوْنَ** ﴾[٣].

والقولُ الأوَّلُ أَولى وأقوى في العربيَّةِ ، والكسرُ أجْوَدُهما وأحسَنُهُما .

والذي ذَكَرَ أنَّ (لا) لَغْوٌ غالِطٌ ؛ لأنَّ ما يكونُ لَغْواً لا يكونُ غيرَ لَغْوٍ ؛ لأنَّه مَنْ قرأ : ﴿ **إنَّهَا** ﴾ بكسر (إنَّ) ، فالإجماعُ أنَّ (لا) غيرُ لَغْوٍ ، ولا يجوزُ أن يكونَ معنى لفظَةٍ مرَّةً الإيجابُ ، ومرَّةً النَّفْيُ ، وقد أجمعوا أنَّ معنى (أنَّ) ههنا إذا فُتِحَتْ معنى لَعَلَّ ، فالإجماعُ أَولى بالاتِّباعِ . وقد ثبتت الحجَّةُ في دَفْعِ ما قالَ مَنْ زَعَمَ أنَّ (لا) لَغوٌ » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ « ما » في قوله : ﴿ **وَمَا يُشْعِرُكُمْ** ﴾ لا تكونُ نفياً ، وإنَّما تكونُ استفهاماً[٤]، والدَّليلُ على كونه استفهاماً أنَّه لا يخلو من أن يكونَ نفياً أو

---

(١) الكتاب ٣/١٢٣ ، وانظر الحجة لأبي علي ٣/٣٧٦ ، ومعاني القرآن للنحاس ٢/٤٧٣ .

(٢) وهو قول الكسائي والفراء . انظر معاني القرآن للفراء ١/٣٥٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٩٠ ، ومعاني القرآن للنحاس ٢/٤٧٣ .

(٣) سورة الأنبياء : من الآية : ٩٥ .

(٤) انظر المسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٦٨ - ٢٦٩ .

استفهاماً ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ نفياً ؛ لفساده في المعنى والإعرابِ ؛ / أمَّا فسادُهُ في [٧٧/ب] الإعراب فلأنّكَ[1] إنْ جعَلْتَهُ نفياً بقي الفعلُ بلا فاعلٍ ، وبقي الفاعلُ بلا فعلٍ ، ولا يجوزُ بلا خلافٍ هذا في النّحْوِ .

فإن قلتَ : ما ينكِرُ أن يكونَ نفياً ، ويكونَ فاعلُ الفعل الذي هو « يُشعِرُكُم » الكنايةَ عن الاسم المتقدِّم ،كأنّه قالَ : وما يُشعِرُكم الله ؟

قيلَ : هذا التّقديرُ فاسدٌ[2]، ألا ترى أنَّ الله قد أعْلَمَ أنّهم لا يؤمنون بقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّنا نَزَّلْنا إِلَيْهِمُ المَلائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ المَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾[3]. فإذا أخبَرَنا بهذا فقد أَعْلَمَنَا أنّهم لا يؤمنون ، (وإذا أعلَمَنَا هذا لم يَجُزْ أن يتأوَّلَ الآيةَ على « ما يعلّمُكُم الله » ؛ لأنّهُ تعالى قد أعلَمَنا بما تَلَوناه أنّهُم لا يؤمنون)[4]، فمِن هنا أيضاً يَفسُدُ في المعنى أنْ تكونَ « ما » نافيةً، فإذا فسَدَ أنّهَا تكونُ نافيةً ، ثَبَتَ أنّهَا للاستفهام . فإذا كانت للاستفهام كانت اسماً ، وإذا كانت اسماً، كان في الفعل ضميرُهُ[5] .

فأمَّا قولُهُ : ﴿ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ ، فالقراءةُ بها على ضَرْبَين : بكسر الهمزة[6]، وفتحها[7]. فمَن كَسَرَ كان المعنى على الإخبارِ بأنّهم لا

---

(١) في (ش) : « فلا بد » .
(٢) قال الفارسي في الحجة ٣٧٧/٣ إجابة على هذا التساؤل : « قيل : لا يصح ؛ لأن التقدير يصير : وما يشعركم الله انتفاء إيمانهم ، وهذا لا يستقيم » .
(٣) سورة الأنعام : من الآية : ١١١ .
(٤) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
(٥) انظر الحجة لأبي علي ٣٧٧/٣ .
(٦) وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو . انظر السبعة : ٢٦٥ ، والإقناع ٦٤٢/٢ .
(٧) وهي قراءة نافع وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم . قال ابن مجاهد : وأحسب ابن عامر أيضاً ، =

يؤمنون، ولا نظرَ في ذلك ولا إشكالَ ، ويَعضُدُ هذه القراءَةَ ما يتّصِلُ بالآية من إعلامنا امتناعَهم من الإيمان بقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ ﴾ إلى قوله: ﴿ مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ .

وأمَّا مَن فَتَحَ « أنَّ » فإنَّ الخليلَ إنّما لم يحملْهَا على بابها ، ولم يجعَلْها متّصلةً بـ « يُشعِرُكُم » من حيث كان يؤدّي إلى خلاف معنى القراءة بالكسر ، وإلى خلافِ ما أُعلِمْنَاه فيما اتّصَلَ به من الخبر من أنّهُم لا يؤمنون . ألا ترى إلى قول الخليل[١] : « ولو قال : وَمَا يُشْعِرُكُم أنّهَا إذا جاءَت لا يؤمنون ، كان ذلك عذراً لهم » . يريدُ أنَّ المعنى كان يكونُ في قراءة مَنْ فتَحَ ـ إذا حَمَلَ « أنَّ » على « يُشعِرُ » ـ أنّهم لا يؤمنون ، ألا ترى أنّهُ لو قَرأ قارئٌ شيئاً ، فقال قائلٌ: إنّهُ لا يَفهَمُ ، فقلتَ أنتَ : وما يُدرِيكَ أنّه لا يَفهَمُ ، لكان ذلك عذراً للقارئ ، وكان المعنى : أنّه يَفهَمُ ، فكذلك كان يكونُ المعنى في : مَا يُدريكُم أنّهُم لا يُؤمنونَ ؛ أي : أنّهم يُؤمِنُون ، أي : لو جاءتهُمُ الآيةُ لآمَنُوا ، وهذا يؤدّي إلى خلافِ المرادِ بالآية، وإلى خلافِ القراءةِ بالكسر[٢]، فلهذا لم يَحمِلِ الخليلُ « أنَّ » المفتوحةَ على بابها ، ولم يجعَلْهَا في موضع نصبٍ متّصِلَةً بـ « يُشعِرُكُم » ، ولكن حَمَلَهَا على معنًى آخرَ وهو « لَعَلَّ » ، فقالَ : « هو بمنزلة قولِ العَرَبِ : ائتِ السُّوقَ أنّكَ تشتري لنا شيئاً ، أي : لعلّكَ ، فكأنّه قالَ : لعلّها إذا جاءت لا

- كلهم قرأ بفتح الهمزة . السبعة : ٢٦٥ ، والإقناع ٦٤٢/٢ ، وانظر الحجة لأبي علي ٣٧٥/٣ ـ ٣٧٦ .

(١) انظر الكتاب ١٢٣/٣ .

(٢) انظر التعليقة على الكتاب ٢٣٥/٢ ، والحجة لأبي علي ٣٧٨/٣ .

يُؤمنون »[1].

وحَمْلُ « أَنَّ » على معنى « لَعَلَّ » غيرُ ممتنعٍ[2]، ألا ترى أنَّ الألفاظ في الحروف قد تتّفِقُ وتختلفُ المعاني، كما يكون ذلك في الأسماء والأفعال، فمن ذلك « هل » يكونُ بمعنى « قد »، ويكونُ حرفَ استفهامٍ، (ومن ذلك الهمزةُ في قوله :

أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً[3]

والهمزة في الاستفهام)[4].

ومِن ذلك « إنَّ » المكسورةُ، و « أنَّ » المفتوحةُ .

فكما اتَّفَقَت هذه الحروفُ واختلفت في المعاني، كذلك « أنَّ » لا يمتنعُ أنْ تكونَ بمعنى « لعلَّ » .

فإن قلتَ : أفتجْعَلُ « أنَّ » في الآية بمعنى « لعلَّ » في مَن فَتَحَ ؟

فإنَّ جَعْلَهَا على غير هذا الوجه أعجَبُ إليَّ[5]، ألا ترى أنَّها إذا حُمِلَت

---

(١) سبق تخريج النص، وفي قراءة أُبيٍّ : ﴿ لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ . انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٠/١، ومعاني القرآن للنحاس ٤٧٤/٢ .

(٢) انظر حروف المعاني للزجاجي : ٥٧، ومعاني الحروف المنسوب للرماني : ١١٢، والصاحبي : ١٧٦، ورصف المباني : ٢٠٧ .

(٣) من الطويل، ولم أقف على نسبته، وهو بتمامه :

أَزَيدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً　　فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ

والبيت في : الكتاب ١٨٣/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٠٧، والتبصرة ٣٤١/١ . ووَرْقاء : حيٌّ من قيس . والثائر : طالب الدم، والأحناء : الجوانب واحدها حنو . يقول : إن كنتَ طالباً لثأرك فقد أمكنك ذلك، فاطلبْهُ وخاصمْ فيه .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٥) ذكره الفارسي في الحجة، واستشهد ببعض الأبيات مع عدم تفضيل غيره عليه كما فعل هنا . انظر الحجة ٣٧٨/٣ وما بعدها .

على معنى « لعلَّ » كانت مخالِفَةً لقـراءةِ مَـن كَسَـرَ « إنَّ » في المعنـى ، ولا تُطَـابِقُ أيضاً ما بعدها مِنَ الآية المعلَمِ فيها أنَّهُم لا يؤمنون ، والإعــلامُ بـأنَّهُم لا يؤمنـون في الآيةِ وفي مَنْ كَسَرَ « إنَّ » إعلامٌ ثابتٌ لا تَرَجِّيَ فيه ولا تَوَقُّعَ .

فإنْ قلتَ : فلِمَ لا يكونُ اللَّفْظُ على لفظِ « لعلَّ » والتَّرَجِّي، والمعنى: أنَّهم لا يؤمنون،كما كان قولُهُ تعالى : ﴿ **لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى** ﴾[1] على لفظِ التَّرَجِّي، و لم يؤمِنْ فِرعونُ ، فكذلك يكونُ اللَّفظُ هنا على التَّرَجِّي ، وإنْ كانوا لم يؤمنـوا؛ إذ ليس في التَّرَجِّي لإيمانهم ثباتٌ عليه ، ولا هو معنًى / ممتنعٌ من فاعله مع إصرار [٧٨/أ] المصرِّ منهم على كفره ؟

فإنَّ ذلك لا يكـونُ كقولـه : ﴿ **لَعَلَّـهُ يَتَذَكَّـرُ أَوْ يَخْشَـى** ﴾ ؛ ألا تـرى أنَّ موسى وهارونَ عليهما السَّلامُ لم يطَّلِعَا على إصـرار فرعـونَ علـى الكفـرِ ، بـل أُبهِمَت القصَّـةُ عليهمـا ؛ لِمَـا في إبهامهـا مِمَّـا يدعـو إلى جِدِّهمـا في الدُّعـاء إلى الإيمان، وتَرْكِ الوَنَى والفُتُورِ الذي لا يُؤمَنُ عند اليأسِ من إيمانه ، فلاستبهامِ الأمـرِ عليهما حَسُنَ التَّرَجِّي ، وكان الموضِعُ مَوضِعاً له ، وليـس الأمـرُ في شـأن هـؤلاء المدْعُوِّين كذلك، ألا ترى أنَّ النَّبيَّ ﷺ قد اطَّلَعَ على إصرار هؤلاء على الكفر .

واعلَمْ أنَّهم لا يؤمنون إيمانَ اختيارٍ بالآية التي تَلَوناها ، إلاَّ أنْ يضطرَّهُـمُ الله إلى ذلك ، فإذا عُلِمَ إصرارُهُم وتَرْكُ إقلاعهم ، لم يكن للتَّرَجِّي موضعٌ ،كما كـان حيث دخل الأمرُ للإبهام .

---

(١) سورة طه : الآية : ٤٤ .

فإن قلتَ: فإذا لم تَحمِلِ الآيةَ في مَنْ فتحَ « أنَّ » على « لعلَّ »، فعلامَ تحمِلُها؟

قيلَ : فيها عندي وجهان :

أحدهما: أن تكونَ « أنَّ » محمولةً على « عند » ، وتكونُ على بابها الأظهَرِ، والتّقديرُ: قُلْ إنَّما الآياتُ عند الله ؛ لأنَّهَا إذا جاءت لايؤمنون ؛ أي : فلا نُرِيَنَّهَا ولا نأتي بها لإصرارهم على كفرهم عند وُرُودها ، وتكونُ هذه الآيةُ على هذا كقوله : ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَنْ كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُوْنَ ﴾[1]؛ أي : بالآيات التي اقترحوها وسَألوها من تفجيرِ الينبوعِ من الأرض ، والرُّقِيِّ إلى السَّماء ، وغيرِ ذلك من الآيات المقتَرَحةِ التي إذا جاءت ولم يقع الإيمانُ معها أو التّصديقُ بها تبعَهُ الاصطلامُ[2]، ووقعَ معه الاستئصالُ . فعلى هذا تَوَجُّهُهَا .

والوجهُ الآخَرُ : أنْ تكونَ « لا » زائدةً في قوله: ﴿ لاَ يُؤْمِنُوْنَ ﴾ ، وتكونَ « أنَّ » محمولةً على « يُشْعِرُ » ، كأنَّهُ في التّقدير : وما يُشعِرُكُم أنَّهَا إذا جاءت يؤمنون[3]؛ أي: وما يُدريكم أيُّهَا المؤمنون أنَّ هؤلاء المقتَرِحِينَ لهذه الآيات إذا جاءتهم آمنوا عندها ، فيكونُ معنى الاستفهام بـ « ما » في قوله : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُم﴾ على هذا تقريراً[4] لكفرهم وإصرارهم عليه ، وتركِهِمُ الإقلاعَ عنه مع ورود الآيات ، إلاّ أنْ يُضطرُّوا إليه ، فيكونُ ذلك منهم على وجهٍ لا

---

(١) سورة الإسراء : من الآية : ٥٩ .
(٢) الاصطلام : الإبادة .
(٣) انظر الحجة للفارسي ٣/٣٨٠ ـ ٣٨١ .
(٤) في (ش) : « تقديرا » .

يستحقُّونَ عليه ثواباً ولا جزاءً .

فأمَّا ما طَعَنَ به أبو إسحاقَ على قول مَن قالَ: إنَّهُ لَغْوٌ[١]، وقولُهُ : إنَّ ذلك لا يجوزُ ؛ لأنَّ ما كان لغواً لا يكونُ غيرَ لغوٍ ، وأَنَّ مَن كَسَرَ فقال : « إنَّهَا » فـ«لا» في قوله غيرُ لَغْوٍ . فلَعَمْري إنَّ مَن كَسَرَ لم تكن في قوله لغواً ، ولا يجبُ[٢] إذا ثبَتَ أنَّه لغوٌ في تأويلٍ أنْ يكونَ في كلِّ تأويلٍ غيرَ لغوٍ .

وإنَّما كان يكونُ هذا المتأوِّلُ لزيادة « لا » هنا غالطاً لو قال في التَّأويلِ الذي لا يَحتَمِلُ[٣] أنْ تكونَ فيه لغواً : إنَّه لغوٌ . فأمَّا إذا اختلَفَ التَّأويلان فلا يُنكَرُ أنْ يختلفَ اللَّفظان ، بل هذا هو الأخلَقُ .

ولهذا القائل أنْ يقولَ : إنَّ قولي بزيادة « لا » وحُكمي بلَغْوِهَا صوابٌ[٤] إذا كانت القراءتان على هذا التَّأويل يتعاضدان ويتَّفقان فلا يختلفان ؛ ألا ترى أنَّكَ إذا حَكَمْتَ بلَغْوِهَا (كان المعنى : وما يُشعركُم أنَّهَا إذا جاءت يؤمنون ؛ أي : هم لا يؤمنون إذا جاءتهم)[٥]، وهذا التَّأويلُ كقراءة مَن كَسَرَ فقال : ﴿ **إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴾ .

وأمَّا قولُهُ : إنَّ مَن قرأ فَكَسَرَ « إنَّ » فالإجماع أنَّ « لا » غيرُ لغوٍ ، فكذلك

---

(١) وهو قول الكسائي والفراء . انظر معاني القرآن للفراء ١/٣٥٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٩٠ ، ومعاني القرآن للنحاس ٢/٤٧٣ .

(٢) في (ش) : « ويجب » .

(٣) في (ش) : « الذي يحتمل » .

(٤) العبارة في (ش) : « ولهذا قال القائل: إن قوله بزيادة لا لغو إذ كانت القراءتان ... » .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

هو ، إلاّ أنَّ الإجماعَ على أنّها غيرُ لغوٍ في هذه القراءةِ ، (وهذا القولُ لا يدلُّ على أنّه في غير هذه القراءة)[1] وسوى هذا التّأويل كذلك ، فلا يُنكَرُ أنْ يكونَ تأويلان مختلفان يكونُ الكلامُ في أحدهما نفياً ، وفي الآخَرِ إيجاباً ، وإنّما الممتنعُ من هذا أنْ يكونَ تأويلٌ واحدٌ إيجاباً ونفياً ، فيكونُ القولُ حينئذٍ متناقضاً .

وقد ناقضَ في إنكاره أنْ تكونَ « لا » لغواً في / هذا الموضع لكونه فيه غيرَ لغوٍ في تأويلٍ واحدٍ ، وقد أجاز هو أيضاً مثلَ ذلك وقالَ به ، فإنْ يكُنْ ذلك خطأً ، كان قولُهُ في نظيره أيضاً خطأً ؛ قال[2] في الأعراف في قوله :﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ** ﴾[3] : « ومثلُ إلغاء (لا) - يعني في قوله : ﴿ **أَلاَّ تَسْجُدَ** ﴾ ، ومعناه: أنْ تَسجُدَ - قولُ الشّاعرِ[4]: [٧٨/ب]

أَبَي جُوْدُهُ لاَ الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ ... نَعَمْ مِنْ فَتًى لاَ يَمْنَعُ الجُوْدَ قَاتِلَهْ

قال أبو إسحاقَ[5]: « قالوا : معناه أبى جُودُهُ البخلَ ، وقال أبو عمرو : لا البُخْلِ[6]، والذي قاله أبو عَمرو حَسَنٌ ، المعنى : أبى جُودُهُ (لا) التي يُبخّلُ بها الإنسانُ ، كأنّه إذا قيلَ له : لا تُسرِفْ ولا تُبذّرْ مَالَكَ ، أَبى جُودُهُ (لا) هذه ،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٣/٢ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ١٢ ، وفي (ص) : « أن تسجد » .

(٤) من الطويل ، و لم أقف على قائله ، وانظر البيت في : معاني القرآن للأخفش ٣٢١/١ ، وكتاب الشعر (تحقيق د.الطناحي) : ١١٧/١ ، والحجة لأبي علي ٣٨١/٣ ، والمسائل العسكريات: ١٢٤، ومعاني الحروف المنسوب للرماني : ٨٥ ، والخصائص ٣٥/٢ ، ٢٨٣ ، والجنى الداني : ٣٠٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٠/٥ . و « قاتلَهْ » بالنصب .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٣/٢ ، وبين النصين بعض خلاف .

(٦) نص الزجاج في المعاني المطبوع : « قال أبو عمرو بن العلاء : الرواية : أبى جودُه البخلَ » .

واستعجلت به (نَعَمْ) ، أي : فقال : نَعَمْ أفعلُ . وقيل : أَبى جُودُهُ البخلَ » .

فقد حَكَمَ بـ(لا) هذه في هذا البيت أنَّهَا زائدةٌ حيث استشهد بها على قوله: ﴿ وَمَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ ﴾ ، والمعنى: أنْ تسجُدَ ، وحَكَمَ بغير زيادتها في قوله :

أَبَى جُوْدُهُ « لاَ » الْبُخْلَ ... ...

واستحسانُهُ لذلك . وهذا البيتُ أنشدَه أبو الحسن، وقال[1]: « فسَّرَتْهُ العربُ: أَبَى جُودُهُ البخلَ .

وزعَمَ يونسُ أنَّ أبا عمرو[2] كانَ يجرُّ « البخلَ » ويجعلُ « لا » مضافةً إليه، أراد: أَبَى جُودُهُ « لا » التِي هي للبخل ؛ لأنَّ « لا » قد تكونُ للجود والبُخْلِ ؛ لأنَّه لو قال له: امنَعِ الحقَّ، أو لا تُعْطِ المسَاكِينَ، فقال: لا، كان هذا جُوداً منه ».

وقد أجاز فيه أبو إسحاقَ قولاً آخرَ فقال[3]: « وأرى فيه قولاً آخرَ ـ وقال : وهو عندي حَسَنٌ ـ : أرى أن تكونَ « لا » غيرَ لغوٍ ، وأنْ يكونَ « البخلَ » منصوباً بَدَلاً من « لا » ، المعنى: أَبَى جُودُه « لا » التِي هي للبخل ، فكأنَّكَ قلتَ : أَبَى جُودُهُ البخلَ ، واستعجلَتْ به نَعَم » .

فإذا استجازَ هو في « لا » هذه أن تكونَ مرَّةً لغواً ، ومرَّةً غيرَ لغوٍ ، فكذلك يَلزَمُهُ أن يجيزَ ذلك في الآية ولا يُنكِرُهُ ، ويُسَوِّغُهُ ولا يَدْفعُهُ .

وأمَّا ادِّعاؤُهُ الإجماعَ في قوله : « وقد أجمَعُوا أنَّ معنى « أنَّ » هذه إذا فُتِحَت

---

(١) معاني القرآن ٣٢١/١ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٢١/١ ، وكتاب الشعر (تحقيق د. الطناحي) ١١٧/١ ، والمسائل العسكريات : ١٢٤ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٥٣٧/٢ ، ٥٤٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٣/٢ .

معنى « لعلَّ » ، فالخلافُ في هـذا قـائمٌ ؛ لأنَّ القـائلَ بزيـادة « لا » هـذه لا يجعـل معنى « أنَّ » لعلَّ ، وهذا لفظُ سيبويه في هذه الآية ، قال سيبويه[1]:

« وسألتُهُ - يعني الخليلَ - عـن قولـه : ﴿ وَمَـا يُشْـعِرُكُمْ أَنَّهَـا إِذَا جَـاءَتْ لَاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ ما يمنعُهَا أن تكـونَ كقولِـكَ : مـا يُدرِيْـكَ أنّـه لا يفعـلُ ؟ فقـال : لا يَحسُنُ هذا في هذا الموضع ، إنَّما قال : ﴿ وَمَا يُشْـعِرُكُمْ ﴾ ، ثـمَّ ابتـدأ فـأَوجَبَ فقال : ﴿ إِنَّهَـا إِذَا جَـاءَتْ لَاَ يُؤْمِنُـوْنَ ﴾ . ولـو قـالَ : ومـا يُشـعِرُكُم أنّهـا إذا جاءت لا يُؤمِنُون، كان ذلك عُذراً لهـم . وأهـلُ المدينـة يقولـون: « أَنَّهَـا » فقـال الخليلُ : هي بمنزلة قول العرب : ائتِ السُّوقَ أنَّكَ تشتري لنا شيئاً ؛ أي : لعلَّكَ، فكأنَّه قال : لعلَّهَا إذا جاءت لا يُؤمِنُون » .

وقلتُ لأبي بكرٍ وقتَ القراءة[2] : كيف كان عُـذْراً لهـم ، فقـالَ : لـو قـال قائلٌ لرجُلٍ يقرأُ شيئاً : إنّه لا يَفهَمُ ما يقرأُ ، فقلتَ : ومـا يُدرِيـكَ أنّـه لا يَفهَـمُ، لكان ذلك عُذْراً للقارئ ؛ أي : إنّـه يَفهَـمُ ، وكذلـك لـو كـان قولُـهُ : ﴿ وَمَـا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ ﴾ (مفتوحةً ، لكان التَّقديرُ: ما يُدريكم أنّهم لا يؤمنون إذا جاءت)[3]؛ أي: لو جاءت لآمنوا ، فكان ذلك على هذا تقديراً ، وليس معنى الآية على هذا انَّما يخبرُ أنّهم لو جاءتهم هذه الآياتُ لم يؤمنوا إيمانَ اختيار .

* * *

---

(١) الكتاب ٣/١٢٣ .

(٢) أي : وقت قراءة كتاب سيبويه ، ونقله المصنفُ عنه أيضاً في التعليقة على الكتاب ٢/٢٣٥ .

(٣) ساقطٌ من (ص) .

المسألة الثَّالثةُ والخمسون

قال[1] في قوله تعالى: ﴿سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللهِ﴾[الأنعام:١٢٤]: « أي: هُم وإنْ كانوا أكابِرَ في الدُّنيا، فسيُصيبُهُم صَغَارٌ عند الله؛ أي: مَذَلَّةٌ، و(عند) متَّصلةٌ بـ(سيُصيبُ)، المعنى: سيصيبهم عند الله صَغَارٌ ، وجائزٌ أنْ تكونَ (عند) متَّصلةً بـ(صَغَارٌ) ، فيكونُ المعنى : سيُصيبُ الَّذين أجرموا صَغَارٌ ثابتٌ عند الله » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ قولَه : ﴿ سَيُصِيبُ الَّذينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللهِ ﴾ ، يَحتَمِلُ أنْ يكونَ « عند » فيه متَّصلاً بـ« سيُصيبُ » ، ومعمولاً له ، كما قال/ ، كأنَّهُ قالَ : [٧٩/أ] سيُصيبُ عند اللهِ الَّذينَ أجرموا صَغَارٌ ، ويجوزُ أن يكونَ « عند » معمولاً لـ« صَغارٌ » ، والعاملُ فيه « صَغَارٌ » نفسُهُ ؛ لأنَّه مصدرٌ فلا يحتاجُ إلى تقديرِ محذوفٍ في الكلام ، كما قدَّرَهُ أبو إسحاقَ في قوله: صَغَارٌ ثابتٌ عند الله ، لكنَّ نفسَ المصدر يتناولُهُ ويَعمَلُ فيه ، والدَّليلُ على أنَّ الصَّغَارَ مصدَرٌ قولُهُ[2]:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٩ .

(٢) هذان البيتان وأبياتٌ أخرى معهما مختلفٌ فيها ، فقد نسبت في الكتاب ١/٣١٩ إلى هُنَيٍّ بن أحمرَ الكناني ، ونسبت إلى زرافة الباهلي في شرح أبيات الكتاب ١/٢٣١ ، ولبعض مذحج في النكت

وإذَا تكُــونُ شَدِيدَةٌ أُدْعَى لَهَا وَإذَا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ
هَـذَا لَعَمْـرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لاَ أُمَّ لِي إنْ كَـانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ

فالتّقديرُ فيه إذا كان مصدَراً : أن يَصْغُروا عنـد الله ، فعلى هـذا التّأويل لا وجهَ لتقديرِ « ثابتٍ » في الكلام ؛ لأنَّ الفعلَ نفسَهُ يعملُ فيـه ؛ ألا تـرى أنّـكَ لـو قلتَ : ضَرْبُ زَيدٍ خَلْفَكَ عَمْراً حسَنٌ ، لكان المصـدَرُ يعمَـلُ في « خلفَـكَ » وفي « عمرو » ، وينتصب به ، فكذلـك « صَغَـارٌ » . وهـذا الوجـهُ حَسَـنٌ ، والمعنـى: صَغَارُهُم ،كما تقولُ: أنْ يَصغُرُوا، فحَذَفَ الفاعلَ في المعنى ، و لم يُضِف المصـدَرَ إليه ؛ لأنَّ في الكلام دليلاً عليه ،كمـا حـَذَفَ الفـاعلَ في قولـه : ﴿ **مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ** ﴾[1] ، و﴿ **بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ** ﴾[2]، وفي ﴿ **إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ** ﴾[3] ونحوِه ؛ للدَّلالة عليه .

فإنْ قدَّرْتَ « صَغَارٌ » موصوفاً بالظَّرف، لم يكن « عند » معمولاً لـ « صَغَارٌ »، لكن يكونُ[4] متعلّقاً بمحذوفٍ تقديرُهُ : ثابتٌ ، فلا بدَّ من تقديرِ (ثـابتٍ) ونحـوه ممّا كان يكونُ في الأصل الصِّفةُ ، ثمَّ حُذِفَ وأُقِيمَ الظَّرفُ مُقَامَـهُ للدَّلالـة عليـه ، وهذا كقولك وأنت تريـدُ الصِّفـةَ : هـذا رَجُـلٌ خلفَـكَ ، والمعنـى: رجُـلٌ ثـابتٌ

- ٣٧١/١ ، ونسبت إلى ضمرة بن ضمرة النهشلي ، وهي في شعره المجموع : ١١٣ ــ ١١٤ (ضمن مجلة المورد) ، وقيل فيها غير ذلك ، راجع تفصيلاً وافياً عن نسبتهما في الخزانة ٣٤/٢ .
وانظر : المقتضب ٣٧١/٤/٤ .

(١) سورة فصلت : من الآية : ٤٩ .
(٢) سورة ص: من الآية : ٢٤ .
(٣) سورة البلد : الآية : ١٤ .
(٤) في (ص) : « و لم يكن متعلقاً » .

خلفَكَ ، أو مستقِرٌّ ونحوه ، وكلا الوجهَين جائزٌ . ولا يَجُوزُ على واحدٍ منهما تقديرُ تَقديمِ « عند » على « صَغَار » ، كما جاز تقديمُهُ إذا كان معمولاً لـ « سيصيبُ » ، إلاَّ أنَّ الوجهَ الأوَّلَ من هذَين الوجهَين أعجَبُ إليَّ ، وإنْ كان الثَّاني حَسَناً ، لأنَّ[1] « صَغَاراً » مصدَرٌ ، والمصادرُ تَعمَلُ إعمالَ الفعلِ ، وتقومُ مَقَامَهُ . فإذا أُعمِلَتْ عملَ الفعلِ ، وقامت مَقَامَه ، لم يَحسُن وصفُها ، كما لا يَحسُن وصفُ الفعلِ ، ومِنْ ثَمَّ لم يُجزْ مَنْ أعمَلَ « ضارباً » عملَ الفعلِ ، أن يُصغِّرَهُ . واستقْبَحَ سيبويهِ وصفَه وإعمالَه عمَلَ الفعلِ[2]. وقد وجدْتُ أنا في الشِّعْرِ وصفَهُ وإعمَالَهُ ، قال[3] :

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ ... ذَكَرْتُ سُلَيمَى فِي الخَلِيطِ المُبَايِنِ

والقياسُ ما رآه سيبويهِ ، والمصدرُ هنا نكرةٌ فيَحسُنُ إعمالُهُ عمَلَ الفعل .

---

(١) في (ش) : « إلا أن » .

(٢) لم أقف على قول سيبويه في ذلك ، قال ابن سيده في المخصص ١٦/١٢٣ : « وأنشد الفارسي في الإغفال حين أغرَبَ على سيبويه بأنه وجد اسمَ الفاعل يعمل عمل الفعل وهو موصوفٌ فقال : وقد وجدته أنا بعد أن ذكر أن سيبويه لم يجزه :

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ ... ذَكَرْتُ سُلَيمَى فِي الخَلِيطِ المُبَايِنِ »

(٣) من الطويل، وقد نسبه العيني في المقاصد النَّحْويَّة ٣/٥٦٠ إلى بشر بن أبي خازم الأسدي ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، والبيت في إيضاح الشعر : ٣٤٤ ، والمقرب ١٣٨، وشرح التسهيل ٣/٧٤ . ويُروَى :

ذَكَرْتُ سُلَيمَى فِي الخليطِ المزَايِلِ

قال ابن سيده بعد أن أنشد البيت عن أبي عليٍّ : « وعندي أنه :

إِذَا فَاقِدٌ فَرخَين خَطْبَاءُ ....

لأن اسم الفاعل إذا وُصف قَرُبَ من الاسم ، وفارَقَ شَبَهَ الفعل » المحكم ٦/١٩٦ .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أن يكونَ الوصفُ هنا أحسَنَ من الظَّرفِ ؛ لأنَّكَ إنْ جعلْتَهُ ظرفاً ، حصَلَ الفاعلُ نكرةً غيرَ موصوفةٍ ، والإخبارُ عن النَّكرةِ قبيحٌ حتَّى تُوصَفَ ، فإذا وُصِفَت حَسُنَ الإخبارُ ؟

فقد قلنا : إنَّ هذا وإنْ كان على لفظِ النَّكرةِ ، فالمرادُ به ما ذَكَرْناه من حذفِ الفاعل ، وإذا قُدِّرَ حذفُ الفاعل حَسُنَ ، وتقديرُ الفاعل هنا وحذفُهُ كحذفه في المواضع التي أَرَيْتُكَ وغيرِها .

واعْلَمْ أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ « عند » في الآية معلّقاً بـ « أَجْرَمُوا » ولا معمولِهِ؛ لفساد ذلك في اللَّفظ والمعنى ؛ أمَّا فسَادُهُ في اللَّفظِ فلأنَّ الصِّلَةَ قد انقَضَتْ ، وذُكِرَ بعدها فاعلُ الفعل الذي قبلَه ، فلو جعَلْتَهُ متعلّقاً بـ « أجرموا » لفصَلْتَ بين الصِّلَةِ والموصول بقوله : « صَغَارٌ » ، وليس منها . فهذا الفسَادُ في اللَّفظِ ، وأمَّا فسَادُهُ في المعنى فلأنَّهم لا يُجرِمُونَ عند الله جُرْماً ، إنما الجرم يقع في دار التَّكليف .

ونظيرُ حملِ الظَّرف هنا في أنَّكَ إذا قدَّرْتَهُ صفةً للاسم الذي هو « صَغَارٌ » ، احتاج إلى ما يتعلَّقُ به المضمرُ الذي / ذكَرْتُه لَكَ ولا يتعلَّقُ بنفس الاسم - قولُهُ : [٧٩/ب] ﴿ وَآتَيْنَاهُ الإِنْجِيلَ فِيْهِ هُدًى وَنُوْرٌ ﴾[1] . (الأظهَرُ أنَّ الظَّرفَ هنا مع ما بعده في موضع حالٍ ، فإذا كان كذلك ، كان متعلقاً بالمحذوف كأنَّه : مستقرّاً فيه هدًى ونورٌ)[2] . ويدلُّكَ على أنَّهُ حالٌ ، وأنَّ الجملةَ في موضعِ نصبٍ لكونها في موضع

---

(١) سورة المائدة : من الآية : ٤٦ .
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٣ .

الحال قولُهُ بعدُ : ﴿ وَمُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ . ألا ترى أنَّ هذا كقولكَ : هادياً ومصدِّقاً .

وأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ ﴾[١] ، فإنِّي نظَرْتُ فيما يرتفعُ به « إلهٌ » فوجدتُ ارتفاعَه يصحُّ بأن يكونَ خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ من الصِّلة راجعٍ إلى الموصول ، وذلك أنَّهُ لا يخلو من أن يكونَ ارتفاعُهُ على هذا الذي ذكَرْتُهُ ، أو يكونَ ارتفاعُهُ بالابتداء أو بالظَّرفِ على قولِ مَنْ رأى أنْ يُرفَعَ بالظَّرف. فإنْ كانَ ارتفاعُهُ بالابتداء وجبَ أن يكونَ بالظَّرفِ الذي هو قولُهُ: «في السَّماء» ضميرٌ ، وذلك الضَّميرُ مرفوعٌ ، وإنْ كان بالظَّرف لم يَحتَمِلِ الظَّرفُ ضميراً مرفوعاً لارتفاع الظَّاهر به[٢]، وإذا كان كذلك بقيت الصِّلَةُ لا ذِكْرَ فيها للموصول ، فإذا كان حملُهُ على هذَين الوجهَين يبقى معه الموصولُ على ما ذكَرْنَا من خُلُوِّ ذِكْرِهِ مِمَّا يُوصَلُ به ، وجَبَ أن نقدِّرَ في الصِّلَةِ مبتدأً محذوفاً كأنَّه : وهو الذي هو في السَّماءِ إلهٌ وفي الأرض إلهٌ[٣]، وتقديرُ هذا الحذف من الصِّلة هنا حَسُنَ لطولها . وقد استحسَنَ الخليلُ رحمه الله ذلك[٤] .

فإذا كان التَّقديرُ على هذا ، ارتفَعَ « هو » المحذوفُ بالابتداء ، و « إله » خبرُهُ، والظَّرفُ الذي هو قولُهُ : ﴿ فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ متعلِّقٌ بقوله : « إله » ،

---

(١) سورة الزخرف : من الآية : ٨٤ .

(٢) في (ش) : « الضمير به » .

(٣) العبارة في (ص) : « وهو الذي في السَّماءِ إلهٌ وفي الأرض إلهٌ » ، وقوله : « وفي الأرض إله » لم يرد في (ش) .

(٤) راجع الكتاب ١٠٨/٢ ، والدر المصون ١٠٨/٦ .

وموضعه نصبٌ به وإنْ كان مقدَّماً عليه ، ألا ترى أنَّهم قد أجازوا : « كلَّ يومٍ لَكَ ثَوبٌ » ، فأعمِلَ المعنى فيه مقدَّماً .

ولا يصحُّ أنْ يكونَ خبرَ المبتدأ المحذوفِ ، وهو قولُهُ: ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾ ؛ لأنَّكَ إنْ جَعَلْتَه خبراً للمبتدأ المحذوفِ، صار فيه ضميرُهُ وارتفع به ، وبقيَ قولُهُ : « إلهٌ » معلَّقا مفرَداً ، ومع هذا فالمعنى إنَّما هو عن الإخبارِ بالإلهيَّةِ لا عَن الكونِ في السَّماء .

فإنْ قلتَ : لِمَ لا يكونُ قولُهُ : ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾ صلةً لـ « الذي » ، ويكونُ في الظَّرْفِ ضميرُ الموصول ، ويكونُ « إلهٌ » بدلاً من الموصول بصلتِهِ ، فيكونُ التَّقديرُ: وهو إلهٌ ؟

قلنا : يُستَحَبُّ التَّأويلُ الأوَّلُ والتَّقديرُ الَّذي قدَّمْنَاهُ ؛ لدلالة المعنى عليه ، ودلالةِ ما بعده[1] من الكلام على ذلك أيضاً ؛ ألا ترى أنَّ ما بعدَه ﴿ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ ، فإنَّما الإخبارُ عن قصده تعالى بالعبادة في السَّماء والأرض ، وقولُهُ: ﴿ وفِي الأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ معطوفٌ على الصِّلة ، فلا يجوزُ أنْ يُبدَلَ « إله » من الموصول وقد بقيَ من صِلَتِهِ شيءٌ .

فإنْ قلتَ : أجعَلُهُ كلاماً منقطعاً غيرَ معطوفٍ على الصِّلَةِ .

كان تَعَسُّفاً ، وإزالةً للكلام عن وجهِهِ ، وقد جاء بيتٌ أنشَدَه أبو الحسن[2]:

---

(١) في (ش) : « ما يقدر » .

(٢) معاني القرآن ٢/٤٤٧ .

والبيت للأعشى في ديوانه : ٢٨١ ، والرواية فيه :

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادٌ دَارَهَا　　تَكْرِيتَ تَرْقُبُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا

والنَّحْوِيُّونَ يحملون الدَّارَ على فِعْلٍ آخرَ . وأنشدَنا أبو إسحاقَ[١] :

إِنَّ الْعَرَارَةَ وَالنُّبُوحَ لِدَارِمٍ　　وَالْمُسْتَخِفُ أَخُوهُمُ الأَثْقَالاَ

وهذا مثلُ الأوَّلِ في حمله على فعلٍ آخرَ .

وأمَّا قولُهُ: ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[٢] فالظَّرفُ منتصبُ الموضع عندي بـ « يَعْلَمُ »، وهو عندي إضمارُ القصَّة والحديث، كأنَّه : الأمرُ اللهُ يَعلَمُ في السَّمَواتِ وفي الأرضِ سِرَّكُم وجَهْرَكُم ، ولا يكونُ العاملُ في الظَّرفِ المصدرَ ، وإنْ جَعَلْتَ الظَّرْفَ متعلِّقاً باسم الله تعالى ، جاز عندي في قياسِ قولِ مَنْ جَعَلَ اسمَ اللهِ أصلُهُ « الإله » ؛ لأنَّ المعنى يكونُ : وهو المعبودُ في السَّموات وفي الأرض يَعْلَمُ أي : الأمرُ المعبودُ يَعلَمُ سِرَّكُم وجَهْرَكُم .

وَمن ذَهَبَ بهذا الاسمِ مَذهَبَ الأسماء الأعلامِ، / وَجَبَ ألاَّ يجوزَ على قوله تعلُّقُ الظَّرْفِ به ، إلاَّ أنْ يُقدِّرَ فيه ضَرْباً من الفعل . [٨٠/أ]

= لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادُ دَارَهَا　　تَكْرِيتَ تَنْظُرُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا

ونسبه الجوهري في الصحاح (منن) إلى المتلمس ، وهو في شعره المطبوع : ٢٧٧ .
وانظر : كتاب الشعر : ٢٧٢/١ (تحقيق د. الطناحي) ، والمسائل البغداديات : ٣٦١ ، والخصائص ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦/٣ .

(١) في (ش) : « وأنشدنا أبو الحسن أيضاً » ، وهو خطأ . والبيت للأخطل في ديوانه ١١٦/١ ، وقد أنشده الفارسيُّ في المسائل البغداديات : ٣٦١ . وانظر النقائض : ٨٢ . والعرارةُ : النجدة والشدة والشوكة ، والنُّبوح : العدد والجماعة .
قال ابن سيده في المخصص ٩٠/٢ : « قال الفارسي : (الأثقال) منتصبٌ بفعل مضمر دل عليه (المستخف) هذا الظاهر ، ولا يكون منتصباً بهذا الظاهر نفسه ؛ لأنه إذا كان كذلك ، كان في صلة المستخف ، وإذا كان في صلته لم يُحَل بينهما » .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ٣ .

وأمَّا ما أنشَدَه أبو زَيدٍ[(١)] مِن قوله :

لَقَدْ لَقِيْتُ إِذَنْ خِزْياً وَأَدْرَكَنِي ... مَا كُنْتُ أَزْعُمُ فِي قَوْمِي مِنَ الْعَابِ

فإنَّ « قَومي » متعلِّقٌ بفعلٍ محذوفٍ ، وهو استقرارٌ ونحوُه ،كما أنَّه إذا وقَعَ موقع خبرِ المبتدأ كان كذلك ؛ ألا ترى أنَّ « أزعُمُ » يدخُلُ على المبتدأ والخبر . ولا يكونُ موضعُهُ نصباً بـ « أزعُمُ » ؛ لأنَّكَ إنْ جَعَلْتَهُ متعلّقاً به ، لم تأتِ للمفعول الأوَّلِ المحذوفِ من الصِّلَةِ بخبرٍ ، والاقتصارُ في هذا لا يجوزُ .

ولم يجعل « من العابِ » في موضع الخبر ؛ لأنّا قدَّرْنَاه متعلِّقاً بـ « ما » التي بمعنى الذي ،كأنَّ المعنى: أدركني الأمرُ من العابِ ، فـ « من العابِ » على هذا التَّقدير يحتملُ موضعُهُ ضَرْبَين :

أحدهما : أنْ يكونَ ظرفاً لـ « أدرَكَني » وينتصبُ الموضِعُ به .

والآخَرُ : أنْ يكونَ حالاً من الفاعل .

فإنْ جعلْتَهُ حالاً ،كان الظَّرْفُ متعلّقاً بفعلٍ آخَرَ غيرَ « أدرَكَني » ، وجاز وُقُوعُهُ حالاً من حيث جازَ أنْ يكونَ صفاتٍ للنَّكرةِ ، ولو جعَلْتَ « من العابِ » في موضع المفعول[(٢)]، لكان مثلَ قولِهِ : « في قومي » في باب تعلُّقِهِ بفعلٍ آخَرَ ، وكان يكونُ « في قومي » في موضع نصبٍ بـ « أزعُمُ » ،كأنَّكَ جعَلْتَهُ موضعاً لزعمكَ .

والوجهُ فيه عندنا : أنْ يكونَ متَّصلاً بـ « أدرَكَني » ، والمعنى عليه .

وأمَّا قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيْهِنَّ نُوْراً** ﴾[(٣)]، فإنَّ قولَه: « فيهنَّ »

(١) النوادر : ١٤٨ . وقائلُهُ حُيَيُّ بنُ وائل . والعابِ : يريد العيب .
(٢) في (ش) : « المفعول الثاني » .
(٣) سورة نوح : من الآية : ١٦ .

لا يخلو من أنْ يكونَ خبراً أو غيرَ خبر ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ خبراً ؛ لذِكْرِ المفعولَين، ولا يكونُ « فيهنَّ » خبراً ، و « نوراً » غيرَ خبرٍ ؛ لقوله : ﴿ **هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُوْراً** ﴾[(١)]، فهو المفعولُ الثّاني هنا .

وإذا كان غيرَ خبرٍ ، فلا يخلو من أن يكونَ وصفاً أو ظرفاً أو حالاً ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ وصفاً ؛ لتقدُّمِهِ على الموصوف .

ويجوزُ[(٢)] أنْ يكونَ ظرفاً للفعلِ الظّاهرِ ، والمعنى : جَعَلَ القَمَرَ في جملةِ السَّمَواتِ نُوراً ومعهُنَّ ، وإذا كان كذلك لم يَلزَمْ أنْ يكونَ نوراً في كل سماءٍ من السَّمواتِ ، ولكن في بعضها ، وفي السَّماء التي هو فيها ،كما لو قلتَ : جعلْتُ زَيداً في الدَّار قائماً ، وجعَلْتُ السِّراجَ في الدَّارِ منيراً ، (لم يَلزمْ)[(٣)] أنْ يكونَ في جميعها .

ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً ، فيكونُ متعلّقاً بمحذوفٍ كأنّه: جَعَلَ القمَرَ كائناً في جملتِهنَّ ومُنْضَمّاً معهُنَّ نُوراً ، وتفسيرُ مَن فسَّرَ من القدماء هذا الحرفَ بمعنى « مع » هو على وجهِ إفهامِ جملةِ المعنى دون تفسير نفسِ الحرف .

فهذه فصولٌ تدلُّكَ على ما يَرِدَ عليكَ مِن نحوِهَا إنْ شاء الله[(٤)] .

* * *

---

(١) سورة يونس : من الآية : ٥ .

(٢) في (ص) : « ولا يجوز » .

(٣) ساقط من (ش) .

(٤) جملة « إن شاء الله » ساقطة من (ش) .

المسألة الرَّابعة والخمسون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِيْنَ فِيْهَا ﴾ [الأنعام : ١٢٨] : « (المثوى) : المقامُ[٢] . (خالدين فيها) : منصوبٌ على الحال ، المعنى : النّارُ مَقامُكُم فيها في حال[٣] خلودٍ دائمٍ » .

قال أبو عليٍّ :

المثوى عندي في الآية اسمٌ للمصدر دون المكان ؛ لحصول[٤] الحال في الكلام مُعمَلاً فيها . ألا ترى أنّه لا يخلو من أن يكونَ موضعاً أو مصدراً ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ موضعاً ؛ لأنَّ اسمَ الموضع لا يعمَلُ عمَلَ الفعل ؛ لأنّه لا معنى للفعل فيه ، فإذا لم يكن موضعاً ثَبَتَ أنَّهُ مصدَرٌ ، والمعنى: النّارُ ذاتُ إقامَتِكُم ؛ أي : النّارُ ذاتُ إقامَتِكُم فيها خالدين ؛ أي : هي أهلٌ أنْ يُقيموا فيها ويَثْوُوا خالدين[٥]، والكاف والميم في المعنى فاعلون وإنْ كان في اللّفظ خفضٌ بالإضافة .

وأمّا قولُهُ[٦] :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٩١ .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٩٠ .

(٣) في (ص) : « دار » .

(٤) في (ص) : « لحضور » .

(٥) العبارة في (ص) : « أي : هم أهل النار أن يقيموا فيها ويقوموا خالدين » .

(٦) هو حُمَيدُ بنُ ثَور الهلاليُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كما في الكتاب ١/٢٣٥ ، وانظر المخصص ٤/٣٥ ، وقد أخلت قصيدتُهُ الميميَّة الطويلة التي في ديوانه المطبوع بهذا البيت .

وَمَا هِيَ إلاَّ في إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ مُغَارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيٍّ خَثْعَمَا

[٨٠/ب] فهو أيضاً على حذف المضافِ، / المعنى: وما هي إلاَّ في إزارٍ وعِلقةٍ وقتَ إغارَةِ ابنِ همَّامٍ . ألا ترى أنّه قد عدّاه بـ « على » إلى « حيٍّ خثعم » ، فإذا عدَّاه ثبت أنّه مصدَرٌ ؛ إذ أسماءُ المكان لا تتعدَّى ، فهو من باب : « خُفُوقَ النَّجم » ، و « مَقْدِمَ الحاجِّ » ، و « خلافةَ فلان »[١] ، ونحوِه من المصادر التي استُعمِلَت في موضع الظَّرفِ للاتّساعِ في حذف المضاف الذي هو اسمُ زمانٍ ، وإنّما حَسُنَ ذلك في المصادر لمطابقتها الزَّمانَ في المعنى ، ألا ترى أنّه عبارةٌ عن منقَضٍ غيرِ باقٍ ،كما أنَّ الزَّمانَ كذلك ، ومِن ثَمَّ كَثُرَ إقامَتُهم « ما » التي هي مع الفعل بمعنى المصدر مُقَامَ ظُروفِ الزَّمان ،كقولهم: « لا أُكلِّمُكَ ما حدا اللَّيلُ نهاراً »[٢]، و « ما خالفَتْ جِرَّةٌ دِرَّةً »[٣]، و﴿ كُنْتَ عَلَيْهِمْ شَهِيْداً مَا دُمْتُ فِيْهِمْ ﴾[٤]، ونحو ذلك، حتّى إنَّ قوماً من النَّحويِّين يُسَمُّونَهَا « ما » الوقت ، وحقيقتُهُ ما أعلَمْتُكَ .

فأمَّا ما أنشَدَه سيبويهِ[٥]:

---

(١) أي : حين خفوق النجم ، وزمن مقدم الحاج . قال سيبويه رحمه الله في الكتاب ٢٢٢/١ : « هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار وذلك قولك : متى سير عليه ؟ فيقول : مقدَمَ الحاج ، وخفوقَ النجم ، وخلافةَ فلان ، وصلاةَ العصر ... » . وانظر الأصول ١٩٣/١ ، وكتاب الشعر : ٢٩٣ - ٣٦٩ (تحقيق د. الطناحي) .

(٢) أي : أبداً . انظر المستقصى ٢٤٧/٢ ، واللسان (حدا) ١٦٩/١٤ .

(٣) وذلك أنَّ الدِّرَّة تسفُلُ إلى الضرع ، والجِرَّة تعلو إلى الرأس ، فهما مختلفتان . انظر الأمثال لأبي عُبيد: ٣٨٠ ، ومجمع الأمثال للميداني ١٨٧/٣ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ١١٧ .

(٥) الكتاب ٢٢٢/٤ .

وَرَجُّ الْفَتَى لِلْخَيرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيْدُ[1]

فـ « ما » فيه من هذا القَبيل ، إلاّ أنَّ الشَّاعِرَ زاد فيها « إنْ » لموافقتها « ما » النّافيةَ في اللّفظِ ، فشبَّهه بقوله[2]:

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِيْنَا

ومثل هذا ما أنشَدَه أبو زَيدٍ[3]:

يُرَجِّى الْبَعْدُ مَا إِنْ لاَ يَرَاهُ وَيَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ خُطُوْبُ

فهذا مثلُ ما أنشَدَه سيبويه في أنّها موصولةٌ ، وإنْ كانا قد اختلفا في أنَّ هذه اسمٌ ، وتلك حرفٌ ، وأنَّ تلك مصدرٌ حُذف معه اسمُ الزَّمان ، وأقيمَ مُقَامَه ، وهذا ليس كذلكَ .

* * *

---

(١) البيت للمعلوط بن بدل القريعي . وقد أنشده المصنف في المسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٨٠ ، ٤٢٧ ، وانظر الخصائص ١/١١٠ ، وتحصيل عين الذهب : ٥٧٥ ، وشرح المفصل ٨/١٣٠ ، وشرح الجمل ٢/٤٨٠ .

(٢) قائله : فروة بنُ مُسيك كما في الكتاب ٣/١٥٣ ، وأنشده المصنف في المسائل المشكلة (البغداديات): ٢٨٠ ، وانظر : الوحشيات : ٢٨ ، والمقتضب ١/٥١ ، ٢/٣٦٤ ، والمنصف ٣/١٢٨ ، والخزانة ٢/١٢١ .

(٣) النوادر : ٢٦٤ ، وقائله جابر بن رألان السُّنبسي الطائي ، وقد أنشده أبو عليٍّ في المسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٨١ . وانظر شعر طيّئ : ٣٦٦ ، والخزانة ٨/٤٤٠ .

المسألة الخامسة والخمسون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾ [الأنعام : ١٥٠] :

« زعَمَ سيبويه أنّها « ها » ضُمَّتْ إليها « لُمَّ » ، وجُعِلَتَا كالكلمة الواحدة ، وأكثَرُ اللُّغاتِ « هَلُمَّ » للواحد والجمع والاثنين ، كقوله : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[2]، ومِنَ العرب مَن يُثنّي ويجمَعُ ...

وفُتِحَت[3] لأنّهَا مُدغَمَةٌ ، كما فُتِحَت (رُدَّ) في الأمر لالتقاء السَّاكنَين ، ولا يجوزُ فيها : هَلُمُّ بالضَّمِّ ، كما يجوزُ في (رُدَّ) الفتحُ والضَّمُّ والكسرُ ؛ لأنّها لا تتصرَّفُ »[4] .

قال أبو عليّ :

اعلَمْ أنَّ في قولنا : « هَلُمَّ » لغتَين[5]:

إحداهما : وهو قولُ أهل الحجاز ولغةُ التّنزيل: أنْ يكونَ في جميع الأحوال للواحد والواحدة والاثنين والاثنتين والجماعة من الرِّجال والنِّساء على لفظٍ واحدٍ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٠٣ .

(٢) سورة الأحزاب : من الآية : ١٨ .

(٣) أي : الميم من « هلمَّ » .

(٤) في (ص) : « لأنها تتصرف » .

(٥) انظر المسائل العضديات : ٢٢١ وما بعدها .

لا يَظهَرُ فيه علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ ،كقوله تعالى[1]: ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ ، فيكونُ بمنزلة « رُوَيْدَ » و « صَهْ » و « مَهْ » ، ونحوِ ذلك من الأسماء التي سُمِّيَتْ بها الأفعالُ ، ويُستَعْمَلُ للواحد والجمع والتّأنيث والتّذكير على صورةٍ واحدةٍ .

والأخرى : أن يكونَ بمنزلة « رُدَّ » في ظهور علاماتِ الفاعِلين على حسَبِ ما يَظهَرُ في « رُدَّ » وسائر ما أشبهَها من الأفعال ، وهي اللُّغةِ الأُولى ، وفي اللُّغة الثّانية إذا كانت للمخاطب مبنيَّة مع الحرف الذي بعدها على الفتح ، كما أنَّ « هل تَفْعَلَنْ » مبنيٌّ مع الحرف على الفتح ، وإن اختلَفَ موقعُ الحرفَين من الكلمتَين ، فكان الحرفُ في إحداهما مقدَّماً ، وفي الأخرى مؤخّراً ، ولم يمنَعْهُمَا من الاجتماع فيما اجتمَعَا له من كونهما مع الحرفَين مبنيَّين على الفتح .

فأمّا الهاءُ اللاّحِقُ لَهَا أوّلاً ، فهي مِن « ها » التي للتّنبيه، لَحِقَت أوّلاً ؛ لأنَّ لفظَ الأمر قد يحتاج إلى استعطافِ المأمور واستدعائه لإقبالِهِ على الآمر[2]، فهو كذلك يقومُ[3] من المنادَى ، ومن ثَمَّ دَخَلَ حرفُ التّنبيه في قوله: ﴿ أَلاَ يَا اسْجُدُوا ﴾[4]، ألا ترى أنّهُ أمرٌ ،كما أنَّ هذا أمرٌ .

وقد دَخَلَ هذا الحرفُ في جُمَلٍ أُخَرَ نحو : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ ﴾[5]، فكما دَخَلَ في هذه المواضعِ ، كذلك لَحِقَت « لُمَّ » ، إلاّ أنّه كَثُرَ

---

(١) في (ش) : « كقولهم » .
(٢) العبارة في (ش) : « لأن لفظ الأمر قد يحتاج له إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر » .
(٣) في (ش) : « يعرب » ، ولعله : « يقرب » .
(٤) سورة النمل : من الآية : ٢٥ ، والذي قرأ بتخفيف اللام هو الكسائي ، والباقون على التشديد « ألا » . انظر السبعة : ٤٨٠ .
(٥) سورة النساء : من الآية : ١٠٩ .

الاستعمالُ معها فغُيِّرَ باللَّفظ لكثرة الاستعمال(١)، كأشياءَ تُغَيَّرُ لذلك بالحذف نحو: « لم أُبَلِ » ، و « لا أَدْرِ »/، و« لَمْ يَكُ » وما أشبه ذلك ممَّا يُغَيَّرُ للكثرة ، وقد [٨١/أ] قرأ بعضُ القُرَّاء(٢): ﴿ هَأَنتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ فحَذَفَ هذه الألِفَ ، فإذا حذَفَها في هذا الموضع مع أنَّه لم يكثُرْ كثرَةَ ما أعلَمْتُكَ ، كان حذفُهُ هناكَ أَجْدَرَ .

ولا يستقيمُ لِمَن ضَعُفَ نَظرُهُ(٣) أنْ يستدِلَّ بحذف هذه الألفِ على أنَّها في الحروف زائدةٌ ، ألا ترى أنَّ الحذفَ قد لحق ما أعلَمْتُكَ من الأصول لكثرة الاستعمال ، وما محالٌ أن يكونَ زائداً ، فكذلك الألفُ هنا .

وممَّا حَسَّنَ حذفَ الألف من « ها » في « هَلُمَّ » أنَّها موضعٌ كان يجبُ أنْ يَسقُطَ في الأصل لالتقاء السَّاكنَين ، ألا ترى أنَّ فاءَ الفعل كانت في موضع سكونٍ (قبلَ الإدغام ، وقد تجدُ الحركاتِ التي تُلْقَى على الحرفِ لحرفٍ غيره ، ولا يَخْرُجُ الحرفُ به عن أن يكونَ في نيَّةِ سُكونٍ)(٤)، يدلُّكَ على ذلك تركُهُم قلبَ الواوِ في « مَوْلَة »(٥)، والياء في « جَيَل »(٦)، فحَسُنَ الحذفُ لسكون الألفِ ،

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٥٢٩/٣ : « إنما هي (ها) التي للتنبيه ، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم » .

(٢) وهي قراءة ابن كثير . انظر السبعة : ٢٠٧ ، والحجة للفارسي ٤٦/٣ . قال فيها : « ووجهه : أنه أبدل من همزة الاستفهام الهاء ، أراد : آأنتم ، فأبدل من الهمزة الهاء ... » .

(٣) في (ص) : « ضعف لكثرة أن يستدل » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٥) تخفيف « موألة » . اسمُ علَمٍ ، وهو موألةُ بن مالك . انظر الكتاب ٥٥٦/٣ ، واللسان (وأل) .

(٦) تخفيف « جَيْأل » ، وجَيْألُ وجَيْألَةُ : الضَّبُعُ . انظر : التعليقة على الكتاب ١٢/٤ ، واللسان (جأل)، وفيه : « قال أبو عليٍّ النحويُّ : وربما قالوا : جَيَل بالتخفيف ، ويتركون الياء مصحَّحَةً ؛ لأن الهمزة وإن كانت ملقاةً من اللفظ ، فهي مُبَقَّاةٌ في النيَّة معاملةٌ معاملةَ المثبَتةِ غير المحذوفة » .

ولأنَّ الفاءَ كأنَّهَا ساكنةٌ ؛ (إذ حَرَكَتُهَا لغيرها ، كما كانت الواوُ في « مَوْلَة » كأنها ساكنة)[(١)] ، وكذلك الياءُ في « جَيَل » ، ولولا ذلك لوجَبَ الإعلالُ والقلبُ ، ومن حيث لم يجب القلبُ لم يحسُن الحذفُ فيها أيضاً ؛ لكونها كالكلمة الواحدة،كأنهما لَمَّا بُنيا على الفتح صارَ من الأسماء كـ « خمسَةَ عَشَرَ »، وقد جعل النَّحْوِيُّون هذا كلمةً واحدةً .

ومِمَّا يدلُّ على أنَّهَا كالكلمة الواحدة أنَّهُم اشتَقُّوا منهما جميعاً فِعلاً ،كما يُشتقُّ من الحرف المفرَدِ ، قال الأصمعيُّ : إذا قالَ لكَ : هَلُمَّ ، فقلْ : مَا أَهَلُمَّ[(٢)]. ألا ترى أنَّهم قد أجْرَوها معه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ حيث اشتَقُّوا منهما .

فإن قلتَ : وكيف يكونُ « أَهَلُمَّ » هذا الذي حكاه الأصمعيُّ حالاً ؟ وهل جاء له مثالٌ من كلامهم يؤنِسُ به ؟

فقد قالوا : أنا أُهَرِيْقُ ، وهو مضارعُ هَرَقْتُ ، وليس بمضارع أَرَقْتُ ، ألا ترى أنَّ الوزْنَين واحدٌ . فهذا الذي حكاه الأصمعيُّ غيرُ خارجٍ مِمَّا هو سائغٌ في كلامهم .

وإنْ شِئْتَ جعَلْتَ « أهَلُمَّ » من باب « هَلَّلَ » و « لَبَّى »[(٣)]، فيكونُ انتظامُكَ في اشتقاق الفعل منه من الحرفين كهذا الضَّرب .

ويدلُّكَ على حُسْنِ هذا الوجه واستقامتِهِ أنَّهم قد أَجْرَوا « هَلُمَّ » مُجْرَى

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) انظر: إصلاح المنطق ٢٩٠، وسر صناعة الإعراب ١/٢٣٤ ، والصحاح (هلم) ، وارتشاف الضرب ٤/٢٣٠٦ . وضبَطَهُ ابنُ يعيشَ رحمه الله في شرح المفصل ٤/٤٣ بضمِّ الميم .

(٣) في (ش) : « هلل ولَبِّ » .

الأصوات بدلالة تركهم لها على صورةٍ واحدةٍ في الأحوال كلِّهَا ، وهذه الأصواتُ قد يشتقُّونَ منها كما يشتقُّونَ من الكلمتَين وما جرى مَجْرَاهما نحو: هَلَّلَ ولبَّى[1] ، ويدلُّكَ على أنَّهُم يشتقُّونَ من ذلك قولُهُم: دَعْدَعَ ونحوُ ذلك . وحَكَى الأصمعيُّ : صَهْصَهْتُ بالرَّجُلِ ، ومَهْمَهْتُ به[2]، إذا قلتَ له: صَهْ ومَهْ .

فإذا كانوا يشتقُّونَ من هذه الأصوات على حدِّ ما ذَكَرْتُ لَكَ ، وكانوا قد أَجْرَوا هذه الكلمةَ مُجْرَى الأصوات ، لم يُنكَر أنْ يشتقُّوا منها أيضاً .

وحُكِيَ عن الفرَّاءِ[3] أنَّه قال في « هَلُمَّ » أنَّ أصلَه: « هَلْ أُمَّ » ، و « أُمَّ » من قصَدْتُ .

والدَّلِيلُ على فساد هذا القول : أنَّ « هل » لا تخلو من أحدِ أمرَين[4]:

إمَّا أنْ تكونَ بمعنى « قد » ، وهذا يَدخُلُ في الخبر .

وإمَّا أنْ تكون بمعنى الاستفهام .

وليس لواحدٍ من الحرفَين متعلَّقٌ بـ « هَلُمَّ »، ولا مَدْخَلٌ ؛ ألا ترى أنَّهُ يُرَادُ بها الأمرُ دونَ غيره ، والدَّليلُ على ذلك تثنيةُ مَن ثنَّاها ، وجَمْعُ مَن جَمَعَهَا ، فلا وَجْهَ لها هنا ، ألا ترى أنَّه لا يكونُ هَلْ اضرِبْ ، وأنت تأمُرُ ، كما لا تقولُ[5] : قد اضرِبْ .

---

(١) في النسختين : « ولي » .
(٢) وقالوا : صهصيتُ فأبدلوا الياء من الهاء . انظر المحكم ٦٥/٤ ، وارتشاف الضرب ٢٢٩٢/٤ .
(٣) معاني القرآن ٢٠٣/١ .
(٤) انظر المسائل العضديات : ٢٢٣ ، وإيضاح الشعر : ٨٨ .
(٥) في (ش) : « كما تقول » .

وأيضاً فإنَّ « أُمَّ » بعدها لا تخلو من أن تكونَ مثلَ « رُدَّ » و « مُدَّ » وأنت تأمُرُ ، أو تكونَ مثلَ (فُعِلَ) إذا أخبرْتَ ، فلا يجوزُ على قوله أنْ تكونَ التي للأمر مِن حيث لا تقولُ: هل اضربْ ، ولا: هل اقتُلْ ونحوه ، ولا يجوزُ أن تكونَ بمعنى (فُعِلَ) ؛ لأنَّ ذلك للخبر ، والخبرُ لا وجهَ له هنا ؛ لأنَّ المرادَ الأمرُ .

فإنْ قالَ : ما يُنكِرُ أنْ يكونَ اللَّفظُ لفظَ الخبر ، والمعنى معنى الأمر مثل : رَحِمَ الله زَيداً ، ونحوِهِ ؟

فإنَّ كونَ الكلمة واستعمالَهم إيَّاها في الأمر يمنع ذلك،/ ألا ترى أنَّ مَن [٨١/ب] قال: رَحِمَ الله زَيداً ، فإنْ أراد به الدُّعاءَ ، لم يُدْخِلْ عليه « هل » فلم يَقُلْ : هَلْ رحمه الله ، ولا هل لقِيتَ خيراً ، وهو يُريدُ الدُّعاءَ . فهذا قولٌ فاسدٌ جدّاً ، لا يجبُ أن يُعرَّجَ عليه ، والقولُ فيه ما قدَّمْنَا ذِكْرَهُ .

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ[1]: « فُتِحَتْ[2] لأنَّها مُدغَمَةٌ ،كما فُتِحَت « رُدَّ » في الأمر لالتقاء السَّاكنَين » ، فليس يخلو الفتحُ فيه من أنْ يكونَ لالتقاء السَّاكنين كما قال ، أو مِن أنْ يكونَ لأنَّه بُنِيَ مع الحرف المضمومِ إليه على الدُّعاء كما قلنا مثل: « هَلْ يَفْعَلَنْ » ، فلو كان الفتحُ لالتقاء السَّاكنَين ـ كما قال ـ لجازَ أنْ يُحرَّكَ في لغةِ مَنْ ثَنَّى فيه الفاعِلَ وجَمَعَ بالفتح والكسر أيضاً لالتقاء السَّاكنَين ، وجازَ أيضاً إذا لَقِيَتْهُ ألفٌ ولامٌ في لغتهم أن يُحرَّكَ بالكسر أيضاً لالتقاء السَّاكنَين نحو : « غُضَّ الطَّرْفَ »[3] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٠٣ .
(٢) أي : ميم (هَلُمَّ) .
(٣) في (ص) : « البصر » .

فلمَّا لم يحرِّكْها هؤلاء[1] ، لا التَّميميُّونَ الَّذين يَجمَعُون ويُثنُّونَ ، ولا الحجازيُّونَ الَّذين يُفرِدُونَ ولا يُغيِّرُونَ ، دلَّ ذلك من أمرها على أنَّ الجميعَ أجمَعُوا فيها على البناء على فتحها ، وحرَّكوها لذلك ، ولم تكنْ حركَتُها عند الجميع لالتقاء السَّاكنين . ألا ترى إلى ما كان حركتُهُ لالتقاء السَّاكنين من هذا الضَّرب أنّه لا يمتنع اختلافُ الحركات فيه ، فإنَّ ذلك مطَّرِدٌ في جميعه ، فتخصيصُ ذلك من ذلك كلِّهِ دلالةٌ على أنَّ حرَكَته كما قلنا ، دون ما ذهب إليه .

والذي قلناه في ذلك من إجماعهم على فَتْحِهِ حكاه سيبويهِ فقال[2]: « لا يكسِرُ (هَلُمَّ) البتَّةَ مَنْ قالَ : هَلُمَّا وَهَلُمِّي، ولكن يَجعَلُهَا في الفعل تجري مَجْرَاها في لغة أهلِ الحجازِ بمنزلة (رُوَيْدَ) » . فقد أعلَمْتُكَ أنَّهم لا يَكسِرُونَها البتَّةَ ، ولو كانت الحركةُ لالتقاء السَّاكنَين لكسَرُوها ،كما فعلوا ذلك بجميع نظائره .

فإن قالَ قائلٌ : فما يُنكِرُ أن يكونَ تمثيلُ سيبويهِ بـ « رُوَيدَ » يدلُّ عنده على أنَّهُ مُحرَّكٌ لالتقاء السَّاكنَين ، دون ما ذَكَرْتَ من أنَّهُ اختِيرَ له البناءُ على الفتح للبناء مع غيره ؟

قيلَ له : لا يدلُّ هذا من قوله على ذلك ؛ لأنَّه إنَّما أراد أن يُعلِمَ أنَّهُ مبنيٌّ على الفتح ،كما أنَّ هذا مبنيٌّ على الفتح ، وهذا من قولنا : هَلُمَّ[3]، وإنْ كان قد

---

(١) في (ش) : « فلما لم يجز لأحد لا التميميون » .
(٢) الكتاب ٣/٥٣٤ .
(٣) في (ش) : « فقالوا : هلم » .

التقى فيه ساكنان ، فليس على حدِّ سائر هذه الحروف في هـذا البـاب، لـو كـان كذلك لجازَ فيه ما جازَ في هذه الحروف من تحريكه بـاختلاف هـذه الحركـات ، ولكن لَمَّا اختُصَّ بهذا المعنى الذي ذَكَرْنَاه (من البناء)[1] مع غيره ، اختُصَّت هذه الحركةُ ، وانفردت به؛ لتكونَ مخالفَتُهُ عَلَمـاً علـى بنائـه مـع الحـرف ، وجعلِهمـا بمنزلة شيءٍ واحدٍ . ألا ترى أنّه لا يُفصَلُ بينهما ،كما لا يُفصَلُ بين اللّتَين تُجعَلُ إحداهما مع الأخرى بمنزلة الكلمة الواحدة .

فإن قال قائلٌ : فإذا كان في هذه الكلمة التقاءُ ساكنَين ، والتقـاءُ السَّـاكنَين يقتضي تحريكاً لا محالَـةَ ، وإذا اقتضـى التّحريـكَ لا محالَـةَ فذَهَـبَ ذاهـبٌ إلى أنّـه لالتقاء السَّاكنين كان مصيباً ؛ لأنَّ ذلك مِمَّا لا مذهَبَ في الكلمة عنه ، فـإذا دفـعَ ذلك دافعٌ وقالَ : لم يُحرَّك لالتقاء السَّـاكنين ، مـع اعتقـاده أنَّ التقـاءَ السَّـاكنَين يقتضي التّحريكَ على كلِّ حالٍ لا محالَةَ ، فقد دفَعَ ما قال به ، ونفَـى مـا أثبَتَـه ، وحصَلَ التّنازُعُ في اختلاف العبارَتَين والمعنى واحدٌ .

قيلَ له : في الكلمة التقاءُ السَّاكنَين ، واقتضاؤُهُ للتّحريك كما وصَفْتُ لَكَ، إلاّ أنّه إذا التقى السَّاكنان ، فاقتضى هـو التّحريـكَ في الكلمـة الـتي التَقَيـا فيهـا ، واقتضى التّحريكَ أمرٌ آخَرُ ، نُسِبَت الحركـةُ إلى ذلـك الأمـر الآخَـرِ دون التقـاء السَّاكنَين ، وإنّما كان كذلك لأنَّ حركَةَ التقاءِ السَّاكنَين غيرُ معتَدٌّ بها في المعنى/، [٨٢/أ] وإنْ كانت ثابتةً في اللّفظِ خارِجَةً إليه ؛ ألا ترى أنّهم قـالوا : لم يَـرْدُدِ الرَّجُـلُ[2]،

---

(١) ساقطٌ من (ش) .
(٢) انظر الكتاب ٣/٥٣٠ .

فلم يعتدُّوا بها في المعنى ، وإن كانت ثابتةً في اللّفظ ، فإذا كان كذلك ، كان نسبةُ الحركة إلى الأمر الآخَرِ المعتدِّ به في اللّفظِ والمعنى أَجْدَرَ ، وعلى ذلك مذهبُ النّحْويّين في هذا الذي وصفْتُهُ لكَ ، ألا تراهم يَذهَبُونَ في الحركة في « أوَّلُ » و « علُ » و « حسبُ » ، و « قَبلُ » ، و « بعدُ » ، و « ليس غيرُ » ، أنّهَا مبنيَّةٌ على الضَّمِّ ؛ لأنّها غاياتٌ، فذهبوا في حركتها إلى هذا المعنى ، ولم يقُلْ أحدٌ منهم أنّه لالتقاء السَّاكنَين ، وإنْ كان فيها ما التَقَى فيه ساكنان (نحو : « قبلُ » ، و « بعدُ » ، و « حسْبُ » ، واستدلوا على أنَّ الحركَةَ فيها لِمَا ذَكَرْنا بتحريكهم « أولُ » و « علُ »)[1] وليس قبلَهما ساكنٌ ، فكما لم يقُلْ أحدٌ منهم في هذا : إنَّ الحركةَ فيه لِمَا ذَكَرْنَا ، وإنْ كانت الحركةُ التي حُرِّكَ الحرفُ بها قد أغنت عن تحريك التقاء السَّاكنَين ، كذلك الحركةُ في « هَلُمَّ » ، لا يصحُّ أنْ يُقالَ : إنّهَا لالتقاء السَّاكنَين ، إنّما هما للبناء على الفتح من حيث كانا كلمتَين ، وإن كانت قد أَغْنَتْ عن التّحريك لالتقاء السَّاكنَين . ودليلُنَا على هذا ما ذَكَرناهُ من أنّه لو كان لالتقاء السَّاكنَين ، لجاز فيه ما جاز في هذا الضَّرْبِ من تحريكه بالحركات الأُخَرِ ، كما استدلَّ النّحويُّونَ على أنَّ الحركةَ في « حَسْبُ » و « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ليس لالتقاء السَّاكنين لتحريكهم « عَلُ » و « أَوَّلُ » ولا ساكنَين فيهما . فالقائلُ في هذا إنّه مُحرَّكٌ لالتقاء السَّاكنَين ، تاركٌ لمذهب النّحْويّين وطريقَتِهِم ، كما أنَّ القائلَ في هذه الغاياتِ غيرَ ما قالوه تاركٌ لطريقتِهِمْ ، فتأمَّلْ ما وَصَفْنَاه ، فإنّه قريبُ المتناوَلِ إنْ شاءَ الله .

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

وأمَّا قولُهُ في آخرِ الفصل[1]: « ولا يجوزُ فيها هَلُمُّ بالضَّمّ ،كما يجــوزُ في رُدَّ الفتحُ والضَّمُّ والكسرُ ؛ لأنَّهَا لا تتصرَّفُ » ، فلو لم يَجُز فيه الكسـرُ والضَّـمُّ لأنَّـه لا يتصرَّفُ ، لوَجَبَ أنْ يجوزَ فيه في مَـن ثنَّـى فيـه الفـاعلَ وجمَـعَ . وليـس الأمـرُ كذلك ؛ لأنَّهم أيضاً يفتحونَهُ ، فهذا يدلُّ علـى أنَّ الفتـحَ فيـه علـى قولهـم ليـس لالتقاء السَّاكنَين ، ولكنَّ فتْحَهُ بناءٌ ، واختيرَ الفتحُ لَمَّا بُنِيَ مع الحرف، (كما فُتِحَ الفعلُ لَمَّا بُنِيَ مع الحرف)[2] في « هل تَفْعَلَنْ » ونحوه .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٠٣ .
(٢) ساقط من (ص) .

المسألة السَّادسة والخمسون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام : ١٥٤] :

« أجاز الكوفيُّونَ أنْ يكونَ في موضع خفضٍ ، وأنْ يكونَ من صفةِ (الذي)، وهذا خطأٌ فاحشٌ عند البصريِّين ؛ يزعُمُونَ أنَّهم لا يعرفون (الذي) إلاَّ موصولةً ، ولا تُوصَفُ إلاَّ بعد تمام صِلَتِهَا، وقد أجمع الكوفيُّونَ معهم على أنَّ الوجهَ صِلَتُهَا، فيحتاجُونَ أنْ يثبتُوا أنَّهَا وقعت موصولةً ولا صِلَةَ لها »[2] .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٠٥ .

(٢) هكذا جاءت المسألة في النسختين (ش) و(ص) دونما تعليق ، وقد سبق أن ذكَرَها أبو عليٍّ عرضاً في المسألة [٣٧] وسيأتي ذكرها أيضاً في المسألة [٨٣] . وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/١٠٨ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٧٨ .

سورة الأعراف :

المسألة السَّابعة والخمسون

قال أبو إسحاق[١] في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيْهَا مَعَايِشَ﴾[الأعراف:١٠]:

« أكثرُ القُرَّاءِ على ترك الهمزة في (مَعَايِش) ، وقد رواها نافعٌ[٢] مهموزةً ، وجميعُ النَّحْوِيِّين البصريِّين يزعُمُونَ أنَّ هَمْزَهَا خطأٌ[٣]، وذَكَرُوا أنَّ الهمزةَ إنَّما تكونُ في هذه الياءِ إذا كانت زائدةً نحو: صحيفة وصحائِفَ ، فأمَّا معيشةٌ ومعايِشُ فمِنَ العَيْشِ ، الياءُ أصليَّةٌ ، وصحيفةٌ من الصُّحف ؛ لأنَّ الياءَ زائدةٌ ، وإنَّما هُمِزَت الياءُ الزَّائدةُ ؛ لأنَّه لا حظَّ لها في الحركة ، وقد قَرُبَتْ من آخرِ الكلمة ، ولَزِمَتْهَا الحركةُ ، فأَوْجَبُوا فيها الهمزَ ، وإذا جَمَعْتَ (مَقَاماً) قلتَ : مقَاوِمَ . أنشَدَ النَّحْوِيُّونَ[٤] :

وَإِنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ   جَرِيْرٌ وَلاَ مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُوْمُهَا

وقد أجْمَعَ النَّحْوِيُّونَ على أنْ حكَوا « مصائِبَ » / في جمع مصيبة ، بالهمز ،   [٨٢/ب]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٠ .

(٢) انظر السبعة : ٢٧٨ ، والحجة لأبي علي ٤/٧ ، قال ابن مجاهد : « وهو غلطٌ » .

(٣) قال أبو عثمان المازني في تصريفه : « فأما قراءة مَن قرأ مِن أهل المدينة ﴿ مَعَائِشَ ﴾ بالهمز فهي خطأٌ ، فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ، ولم يدري ما العربية ، وله أحرفا يقرؤها لحناً من هذا » . انظر المنصف في شرح التصريف ١/٣٠٧ .

(٤) للأخطل في ديوانه : ١/٣٢٠ ، ونسبه المبرد في المقتضب ١/٢٦٠ إلى الفرزدق ، ولم أقف عليه في ديوانه المطبوع ، وتبعه محقق كتاب معاني القرآن وإعرابه فنسبه إلى الفرزدق . وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢/١١٦ ، والمنصف ١/٣٠٦ ، والمخصص ١٤/٢١ .

وأجمَعُوا أنَّ الاختيارَ مَصَاوِب ، وإنَّمَا هذا عندهم من الشَّاذّ ، أعني مصَائبَ، وهذا عندي إنَّمَا هو بدلٌ من الواو المكسورة ،كما قالوا في وِسَادة : إسادَة ، إلاّ أنَّ هذا البدَلَ في المكسورة يقعُ أوَّلاً ،كما يقعُ في المضموم نحو : ﴿ أُقِّتَتْ ﴾ ، وإنَّمَا هو وُقِّتَت من الوَقْتِ ، والمضمومةُ تُبدَلُ غيرَ أوَّلٍ في نحو: أَدْوُرٍ ، يقولون : أَدْؤُرٌ[1]، فجعلوا المكسورةَ على ذلك .

ولا أعلَمُ أحداً فسَّرَ هذا غيري ، وهو أحسَنُ من أن يُجعَلَ الشَّيءُ خطأً إذا نَطَقَت العربُ به ، وكان له وجهٌ من القياس ، إلاّ أنَّهُ من جنس المبدَلِ الذي إنَّمَا يُتَّبَعُ فيه السَّماعُ ، ولا يُجعَلُ قياساً مستمِرّاً .

وأمَّا ما رواه نافعٌ من ﴿ مَعَائِشَ ﴾ بالهمزة ، فلا أعرفُ له وجهاً ، إلاّ أنَّ لفظَ هذه الياء التي من نفس الكلمة أُسْكِنَ في (مَعِيشة) فصار على لفظِ صحيفة ، فجُعِلَ الجمعُ على ذلك . ولا أحبُّ القراءةَ بالهمز ؛ إذ كان أكثرُ النَّاسِ إنَّمَا يقولون بترك الهمز ، ولو كان مِمَّا يُهمَزُ لجاز تحقيقُهُ وتَرْكُ الهمزة فيه ، فكيف وهو مِمَّا لا أصلَ له في الهمز ، وهو كتابُ الله الَّذي يجبُ أنْ يُحمَلَ على الأكثَرِ .

وزَعَمَ الأخفشُ[2] أنَّ (مصائِبَ) إنما وقعت الهمزةُ فيها بدلاً من الواو ؛ لأنَّ الواوَ أُعِلَّت في (مصيبة) ، وهذا رديءٌ ؛ لأنَّه[3] يَلزَمُ أنْ أقولَ في جمع مَقَام : مقَائِم ، وفي مَعُونة : مَعَائن »[4] .

---

(١) انظر الكتاب ٢٣٧/٤ .
(٢) انظر معاني القرآن ٣٢٠/١ . وراجع إعراب القرآن للنحاس ١١٦/٢ .
(٣) في المطبوع من معاني الزجاج : « لا يلزم ... » ، ومثله في نسخة (ص) ، وانظر النص في آخر المسألة .
(٤) قال ابن جني في المنصف ٣١٠/١ : « وهذا لا يلزم أبا الحسن لو كان يقطع بهذه الحجة ، وإنما

قال أبو عليٍّ :

قوله : « مَعِيْشَة » العين منه ياءٌ من الفعل عند الخليل وسيبويه[١]، يصلُحُ أنْ يكونَ مفعُلَة ، وأنْ يكونَ (مَفْعِلَة)[٢]. فأمَّا وزنُهُم لها بـ (مَفْعُلَة) محكيٌّ ، وكان الأصلُ: مَعْيُشَة[٣]، إلاّ أنَّ الاسم وافق الفعلَ (في وزنه ، لأنَّ « يعيش » على وزن (يَفْعِلُ) ، فأُعِلَّ كما أُعِلَّ الفعلُ ، وقد وجَدْنا الاسمَ إذا وافَقَ الفعلَ)[٤] في البناء أُعِلَّ، كما يُعَلُّ .

فمِن ذلك إعلالُهُم لـ « بابٍ » و « دارٍ » ونحوه ، ورَجُلٌ مالٌ وخافٌ[٥]، لَمَّا وافقَ (ضَرَبَ) و(سَمِعَ) أُعِلَّ كما أُعِلَّ « قال » و « خاف » و « هاب » ، فكذلك

= تعلل بهذا القول وتأنس به ، وليس عنده بعلة قاطعة فيلزمه أن يقول في جمع (مقام) مقائم ، ولكنه لما سمع (مصائب) احتال بعد السماع بما يكون فيه بعض العذر ، ولا يقطع بأن هذا خطأ من العرب ما وجد له وُجيها ما . ألا ترى أن سيبويه قال في باب (ما يضطر إليه الشاعر) : وليس شيءٌ مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون له وجها » .

(١) انظر التعليقة على الكتاب ٧٨/٤ .

(٢) انظر الكتاب ٣٤٩/٤ ، وأما الأخفش فيقول في (مَعِيْشَة) : إنها على (مَفْعُلَة) ، وأصلها عنده مَعْوُشَة ، قال أبو عثمان المازني : وقد ترك الأخفشُ قوله هذا وناقضَ فيه . انظر التعليقة على الكتاب لأبي عليٍّ ٧٨/٤ ، ٣٠/٥ ، ٣٨ ، ٣٩ ، والمنصف ٢٩٧/١ .

(٣) نُقلت الضمة إلى العين فانضمت وبعدها ياءٌ ساكنة ، فأبدلت الضمة كسرة لتسلم بعدها الياءُ فصارت (مَعِيْشة) . وأما كونها على (مَفْعِلَة) فإنما نُقلت كسرةُ العين فقط . انظر : المنصف ٢٩٦/١ - ٢٩٧ ، وشرح التصريف الملوكي للثمانيني : ٥٠١ .

(٤) ساقط من (ش) .

(٥) انظر الكتاب ٤٦٢/٣ . قال سيبويه : « وأما مالٌ فإنه فَعِلٌ ؛ لأنهم لم يقولوا : مائلٌ ... ورجلٌ مالٌ إذا كثُرَ مالُهُ » . قال: « وسألتُهُ - أي الخليل - عن خافٍ ... فقال : خافٍ يصلُحُ أن يكون فاعلاً ذهبت عينُهُ ، وأن يكون فَعِلاً ، فعلى أيهما حملتَهُ لم يكن إلا بالواو » وانظر التعليقة على الكتاب ٣١٦/٣ ، وسر الصناعة ٩١/٢ .

« مَعِيْشَة » أُعِلَّ بأن أُلْقِيَ حركةُ عينها على فائها، ولم يحتج إلى الفصل بينَه وبين الفعل ؛ لأنَّ الزِّيادةَ التي في أوَّلِهَا زيادةٌ يختصُّ بها الاسمُ دون الفعل وهي الميمُ ، وهي لا تُزَادُ في أوائل الأفعال كما تُزادُ في أوائل الأسماء .

ولو كانت الزِّيادةُ يشترِكُ فيها الاسمُ والفعلُ ، لَصَحَّ الاسمُ وأُعِلَّ الفعلُ ، ألا تراهم صَحَّحُوا « تَدْوِرَةٌ »[١] و « أَهْوِنَاءٌ »[٢] وما أشبه ذلك لَمَّا كانت الزِّيادتان اللَّتان في أوَّل الاسم يشترِكُ فيهما الاسمُ والفعل ؛ لأنَّ الهمزةَ تُزادُ في أوائل الأفعال ،كما تُزادُ في أوائل الأسماء ، وكذلك الياء . فأُعِلَّ « مَعِيْشَة » لَمَّا انفصَلَت بزيادتها من الفعل ، وكانت على وزنه . وكذلك حكمُ ما كان مثلَ « مَعِيْشَة » في الاعتلال . وهذا مذهبُ الخليلِ ، وسيبويهِ ، وأبي عثمانَ ، وجميعِ المتقدِّمين من البصريِّين .

وقد ذهب بعضُ أصحابنا إلى أنَّ هذا الضَّرْبَ من الأسماء إنَّما أُعِلَّ ما اعتَلَّ منه لمناسبته الفعلَ ، وزعَمَ أنَّ « المقَالَ » و « المعاشَ » ونحوَ ذلك إنَّما اعتَلَّ لِجَرْيِهِ على الفعلِ والتباسِهِ به في أنَّه موضِعٌ له أو مصدَرٌ . ولَعَمْري إنَّ ملابَسَةَ الفعل تُوجِبُ الاعتلال ، وموافقةُ الاسمِ للفعل في البناء أيضاً ضَرْبٌ من الملابَسَة[٣]، والملابسة توجِبُ الاعتلال .

---

(١) التَّدوِرَة : الدارة من الرمل ، والجمع : دَيِّرٌ ، والتَّدوِرَةُ : المجلس عن السيرافي . انظر اللسان (دور) .

(٢) أهوناء : جمع هيِّن كما قالوا : شيءٌ وأشيئاء على أفعلاء . انظر اللسان (هون) . وفي نسخة (ص) : « أهونة » .

(٣) في النسختين : « المناسبة » وكذلك الذي قبله .

ويدلُّكَ على جواز اعتلال هذا الضَّرْبِ ـ أعني مَقَالاً ومَثَاباً لمشابهته الفعلَ في البناء ومجيئِـهِ عليـه ـ أنّـا وَجَدْنَـاهُم قـد أَعَلُّوا نحـوَ « بـابٍ » و « دارٍ » و « أبٍ » و « أخٍ »[1] لمشابهته الفعلَ في البناء والزِّنَةِ ، ألا تـرى أنَّ مـا خالفـه فيـه لم يُعِلُّوهُ نحو: عُيَبَةٌ، وعِوَض[2]، و :

... ... سُوُكَ الإسْحِلِ[3]

فكما أوجَبَ موافقةُ الفعلِ بالبناءِ في هذا الإعلالَ ،كذلك يُوجبُـهُ في: مـآبٍ ومقَالٍ ، ومَثَابَةٍ ، وإنْ لم يكنْ مصدَراً للفعل ، ولا مكاناً له . ألا تـرى أنَّ نحـوَ : بابٍ ودارٍ لم تُناسب الفعلَ في معنًى أكثَرَ من البناء ، وأنَّهُ لا ملابسَـةَ / بينهمـا في [٨٣/أ] شيءٍ غيره ، وقد استمرَّ الاعتلالُ فيه مع ذلك ، فكذلك يستمرُّ في هـذا الضَّـرْبِ الذي لَحِقَ أوَّلَهُ الزِّيادةُ وإنْ لم يُناسِبِ الفعلَ في معنًى غير موافقتِهِ للبناء .

فاستدلَّ على ما ذهب إليه من أنَّ ما لم يكن مناسباً للفعل من بابِ ما لحقَـهُ الزِّيادةُ في أوَّله ، لا يكونُ معتـلاً وإنْ وافـقَ الفعـلَ في البنـاء لقولهـم : « الفُكاهـةُ مَقْوَدَةٌ إلى الأذى »[4]، ولقولهم : مَرْيَمُ ، ومَكْوَزَةٌ[5].

---

(١) في (ش) : في بابٍ ودارٍ وبوم .
(٢) يقال : رجلٌ عُيَبَةٌ ؛ أيْ : كثيرُ العيب . انظر الكتاب ٣٥٩/٤ ، ٣٦١ ، والنكت عليه ١٢٠٠/٢ .
(٣) جزءٌ من بيتٍ لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه : ٤٨ يصف الخيل ، وقبله :

بأحْرَدَ مِثْلِ قَضِيْبِ الأشَا ءِ مُسْتَأْنِسٍ تَـبِـقٍ هَيْـكَلِ

والبيت بتمامه :

أغَـرِّ الثَّـنَـايَا أحَمِّ اللِّثَا تِ تَمْنَحُهُ سُوُكَ الإسْحِلِ

وقد سبق تخريجه ص : ٩ ـ ١٠ من هذا الجزء .
(٤) مَثَلٌ . انظر الكتاب ٣٥٠/٤ ، والمقتضب ٢٤٦/١ ، والمنصف ٢٩٥/١ .
(٥) انظر الكتاب ٣٥٠/٤ ، والمثال في الكتاب : « مَزْيَدٌ » بدل « مَرْيَم » ، وانظر التعليقة على الكتاب ٣٢/٥ ، وشرح عيون الكتاب : ٣٠٢ ، واللسان (كوز) ٤٠٣/٥ .

فأمَّا « مَرْيَمُ » و « مَكْوَزَةٌ » فليس فيهما حجَّةٌ ؛ لأنَّهما اسمان عَلَمَان ، والأسماءُ الأعلامُ والألقاب قد تخالِفُ سواها ، ويجوزُ فيها ما لا يجوزُ في غيرها . ألا تراهم قالوا : « مَوْهَبٌ ، ومَوْرَقٌ ، وتَهْلَلُ[1] » ، فجاء مخالفاً لضَرْبِهِ ، وقالوا : رجاء بن حَيْوَة[2]، حيث كان علَماً ، فكذلك مَكْوَزَةٌ ومَرْيَمُ ، خالَفَا بظاهرهما لَمَّا كانا عَلَمَين .

فأمَّا « مَقْوَدَةٌ » فهو مصدَرٌ ، فكان القياسُ فيه أن يعتلَّ من حيث كان مصدَراً ، إلا أنَّه شذَّ عن الأصل . وإذا كان الأمر على ما ذَكَرْنَا لم يَبْقَ له شيءٌ يعتلُّ به من كلامهم ، والأصولُ لا تُعقَدُ بالشُّذُوذِ وما يجيءُ نادراً من حرفٍ أو حرفَين ، ولو جاز الاعتراضُ بهذه الحروف ولم يكُنَّ أعلاماً ، لجاز الاعتراضُ بـ « قَوَدٍ » و « رَوِعٍ »[3] و « حَوَكَةٍ »[4] ونحوِهِ على « بابٍ » و « دارٍ » ، فكما لم يعترِضْ هو ولا أحَدٌ بهذه الحروف على هذا الباب ، واعتلَّ بكونه على بناء الفعل ، كذلك لا يَسُوغُ أن يَعترِضَ بـ « مَكْوَزَةٍ » ونحوِه على بابِ ما كان موافقاً بالزِّيادة وزنَ الفعل ، بل يُحكَمُ باطِّراد الاعتلال لموافقة الفعلِ بالبناء ، وإنْ كان قد شَذَّ منه (مَكْوَزَةٌ) وأختاه[5]، كما يُحكَمُ باطِّراد الاعتلال على بابِ « بابٍ »

---

(١) أسماء أعلام جاءت شاذة ؛ لأن الأصل فيها أن تُعلَّ فتصبح : موهِب ، وموِرق ، وتهلّ بالادغام ، ومثلها : مَرْيَم ومَكْوَزة القياس أن تُعَلَّ فتكون : مرام ، ومكازة، وكذلك حَيْوَة ، القياس أن يكونَ: حيَّة . انظر الكتاب ٤/٣٥٠ ، ٤٣٠ ، والتعليقة ٥/٣٢ ، والمنصف ١/٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٢) انظر الكتاب ٤/٣٥٠ ، ٣٩٩ ، ٤٣٠ .

(٣) قالوا : رجلٌ رَوِعٌ ، ورجلٌ حَوِلٌ . انظر الكتاب ٤/٣٥٨ .

(٤) انظر الكتاب ٤/٣٥٨ ، و(حَوَكَة) جمع حائك .

(٥) أي : مَقْوَدَةٌ ، ومَرْيَمُ المتقدمتين آنفاً .

و« دارٍ » وإنْ كان قد شذَّ منه « قَوَدٌ » و « رَوِعٌ » .

فهذا شيءٌ عَرَضَ في المسألة ثم عُدْنَا إليها .

فأمَّا وزنُ « مَعِيْشَة » فـ(مَفْعُلَة) عند الخليل ، وكان أصلُهُ: مَعْيُشَة ، فنُقِلَت حركتُها إلى الفاء للاعتلال ؛ لأنّه على وزن الفعل ، فتحرَّكت الفاءُ بالضَّمَّة وصادفَت الياءَ ساكنةً ، فلَزِمَ أنْ تقلِبَهَا واواً - كما انقلبت ياءُ « موسى » واواً[1]- ثمَّ أُبدِلَ من ضمَّةِ الفاء كسرةٌ لتصِحَّ الياءُ ولا تنقلِبَ واواً ،كما فُعِلَ ذلك في (بِيْضٍ)[2] جمعُ أَبْيَض أو بَيُوض[3] في مَن قال : رُسْل ، ألا ترى أنَّ أصلَ ذلك (فُعْل) مثلُ أَحْمَر وحُمْر ورُسْل ، إلاّ أنَّ الضَّمَّةَ قُلِبَت كسرةً لتصحَّ الياءُ ، فكذلك قياسُ[4] « مَعِيْشَة » في وزْنِكَ إيَّاه بـ(مَفْعُلَة) .

فأمَّا أبو الحسن فلا يُجيزُ فيه أن يكونَ (مَفْعِلَة) ، إنَّما هي عنده مَعُيْشَة لا غير[5]، فلا يرى أنْ يقيسَه على « بِيْضٍ » ، ويحتجُّ بأنَّ الجمعَ قد يختصُّ بالأشياء التي لا تكونُ في الآحاد ، فلا تُقاسُ الآحادُ عليه ، لكن يَقصُرُ هذا التَّغيير[6] على الجميع دون غيره ، وللمعتَلِّ له أن يقولَ : وجدْتُ الجمعَ الياءُ أغلَبُ عليه من الواو من حيث كان ثانياً للآحاد ، والواوُ أثقَلُ من الياء ، فسُكِّنت في الجمع

---

(١) وأصلها عنده (مُيْسى) ، وانظر رسالة الملائكة : ١٣ .
(٢) أصل (بيض) : بُيْض ، فأبدلوا من الضمة كسرةً . انظر المنصف ١/٢٩٧ ، ٣٤٠ .
(٣) أي : دجاجةٌ بَيوضٌ . وانظر المسائل العضديات : ٩٠ .
(٤) في (ش) : « لا يقاس » .
(٥) انظر التعليقة على الكتاب لأبي عليٍّ ٤/٧٨ ، ٥/٣٠ ، ٣٨ ، ٣٩ ، والمنصف ١/٢٩٧ ، والنكت ٢/١١٩٣ ، والممتع : ٤٦٩ .
(٦) في (ش) : « يقصر هذه العبرة » .

الواوُ ، ولم تُسكَّن في الآحاد ،كما فُعِلَ في « جُثِيٍّ » و « عُتِيٍّ »[1]، فقلبت الواوُ ياءً في الجمع، ولم تُقلَب في الواحد ، فإذا جُمِعَ « مَعِيْشَة » مُكَسَّراً ورَدَت ألفُ الجمع ثالثةً قبلَ الياء، والألفُ ساكنةٌ ، والياءُ أيضاً ساكنةٌ ، ومِنْ حُكْمِ السَّاكِنَين إذا اجتمعا أن يُحَرَّكَ أحدُهما أو يُحذَفَ ، فالحذفُ هنا لا يجوزُ ؛ لالتباس الجمع بالواحد ، وإذا لم يَجُز الحذفُ لاجتماعهما ، لَزِمَ تحريكُ أحدهما ، ولا يخلو من أن يكونَ الأوَّلَ أو الثَّانِيَ ، فلا يجوزُ تحريكُ الأوَّلِ لارتفاع دلالته بتحريكِكَ له على الجمع ، وإذا لم يَجُز تحريكُ الأوَّلِ ، لَزِمَ تحريكُ الثَّاني لاجتماع السَّاكِنَين ، فإذا حُرِّكَتْ رَجَعَتْ ياءً ،كما أنَّ ما كان من الواو إذا حُرِّكَت في الجمع رَجَعَت واواً صحيحةً مثل : « مَقاوِلَ » و « مَقَاوِمَ » في جمع مَقَالٍ ومَقَامٍ ، فصحَّ الواوُ في الجمع لَمَّا لَزِمَ تحريكُهُما لاجتماع السَّاكنَين .

[٨٣/ب] وقد يقولُ القائلُ / : هلاَّ أُعِلَّ العينُ إذا كانت ياءً أو واواً في نحو هذا الجمع، كما أُعِلّت في الواحد فقُلِبَت همزةً بعد الألف ،كما أنَّ العينَ مِن « قائلٍ » و « بائعٍ » أُعِلاَّ بقلبهما همزةً لَمَّا أُعِلّتا في الفعل ؟

والجوابُ : أنَّ الإعلالَ في « معايشَ » وما أشبهه وقلبَهُمَا همزةً لا يلزَمُ ؛ لارتفاع العلّةِ التي كانت العينُ لها قُلِبَت في الواحد ؛ وهي مشابهتُهُ للفعل بالزِّنَةِ ، فإذا جُمِعَ هذا الجمعَ بَطَلَت عنه زِنَةُ الفعل فلَزِمَهُ تصحيحُهُ ،كما أنَّ « لُوَمَةً » و« عُيَبَةً » و « حَصَصَ » و « مَرَرَ » ونحوَ ذلك لَمَّا لم يكن على زِنَةِ شيءٍ من الفعل صُحِّحَ ، ولم يُعَلَّ ،كما أُعِلَّ في « بابٍ » و « دارٍ » ، فلا يلزَمُ إذاً إعلالُ

---

(١) جُثِيٌّ جمع جُثُوٌّ ، وعُتِيٌّ جمع عُتُوٌّ . انظر الكتاب ٣٦٢/٤ .

« معايِشَ » من حيث كانت في واحدها[١] معتلّةً لِمَا ذَكَرْنَا .

فأمَّا « قائلٌ » و « بائعٌ » فإنَّما لزِمَ إعلالُهما لمشابهتهما الفعلَ في الزِّنَةِ ، وأنَّهُمَا يَعملان عمَلَ الفعل ، فهما[٢] أَشْبَهُ بالفعل ، فصارا لذلك أَدْخَلَ في الإعلال وأَقْرَبَ إليه ، ولم يكن ذلك في « معايِشَ » وبابِهِ ؛ ألا ترى أنَّهُ لا شيءَ فيه مِمَّا يُوجِبُ الإعلالَ من مشابهتِهِ الفعلَ في زِنَتِهِ وحركتِهِ وسُكُونِهِ ، بل فيه ما يُوجِبُ التَّصحيحَ وهو سُكُونُ ما قبل حرف العلّةِ ، وسُكُونُ ما قبله أو ما بعده إذا لم يكن جارياً على شيءٍ يُوجِبُ فيه التّصحيحَ والخروجَ من الإعلال ، فلذلك جاءت العَيْنَاتُ في « معايِشَ » وبابِهِ مُصَحَّحَاتٍ .

فأمَّا قراءةُ هذا القارِئ[٣]: « مَعَائِشَ » بالهمز ، فقال أبو عثمانَ : أصلُ أخْذِ هذه عن نافعٍ ، قال : ولم يكُنْ يَدْرِي ما العربيَّةُ[٤] . وكلامُ العرب الصَّحِيحُ في نحو هذا والقياسُ فيه على ما ذَكَرْنَاهُ[٥] .

وحَكَى سيبويهِ[٦] أنَّ بعضَهُم قالَ في جمع (مُصِيبَة): مصَائِبُ، وهَمَزَ ، وهذا غَلَطٌ ، وإنَّما هو (مَفْعِلَة) ، وتوهَّمُوها (فَعِيْلَة)، قال : « ومنهم مَن يقولُ : مَصَاوِبُ » ، فيجيءُ به على الأصل والقياسِ .

---

(١) في (ص) : « أواخرها » .
(٢) في (ش) : « مهما » .
(٣) وهو الإمام نافع رحمه الله كما سبق .
(٤) انظر نص كلامه فيما سبق من ص : ٢٢٧ حاشية (٣) .
(٥) انظر الكتاب ٤/٣٥٥ .
(٦) الكتاب ٤/٣٥٦ .

وقولُ سيبويهِ : « تَوَهَّمُوها فَعِيْلَة » ؛ أي : توهَّمُوا الياءَ التي في « مُصِيْبَة » وهي منقلبةٌ عن العين التي هي واوٌ الياءَ التي تُزَادُ للهمز في نحو : سَفِيْنَة ، فهَمَزوا الياءَ المنقلبةَ عن الواو التي هي عينُ الفعل ،كما همَزُوا الياءَ التي للمدِّ في نحو : سَفَائِنَ وصحائِفَ ، ولا تُشبهُ هذه الياءُ تلكَ ، ألا ترى أنَّ هذه[1] منقلبةٌ عن واوٍ، هي عينٌ أصلُهَا الحركةُ ، وتلك زائدةٌ للمدِّ لا حظَّ لها في الحركة .

ومثلُ هذا مِمَّا حملَهُ أبو الحسن على الغلَطِ قولُ بعضهم في جمع « مَسِيلٍ » : مُسْلاَن[2]، فـ « مَسِيل » (مَفْعِل) ، والياءُ فيه عينُ الفعل ، فتوهَّمَ مَنْ قال في جمع مَسِيلٍ : مُسْلاَن أنها زيادةٌ للمدِّ ، فجَمَعَهُ على (فُعْلان) ،كما يَجمَعُ قضيباً على قُضْبان ، وهذا عندي إنَّما يكونُ غلطاً إذا أُخِذَ مِن « سال » ، فإذا أُخِذَ من « مَسَلَ »[3] كان كـ « مَصير »[4] و« مُصْرَان »[5]، ألا ترى أنَّ مُصْرَاناً (فُعْلانٌ)، والهمزُ في مثل هذا من الشَّواذِّ والغَلَطِ لا يُعتَرَضُ به على الشَّائع المطَّرِدِ ، ولا يُحمَلُ غيرُهُ عليه ، وإنَّما حُكمُهُ أنْ يُعرَفَ أصلُهُ ، ويُتَبَيَّنَ فيه وجهُ الصَّوَابِ ، ومن أينَ وقعَ الشَّبَهُ الذي جاء من أجله الغلَطُ ، فـ « مُسْلانُ » فيمَن أخذه من « سالَ » خطأٌ وإن كان قد قيلَ ، وكذلك همزةُ « معائِشَ » غلَطٌ .

فأمَّا « مَدِينَةٌ » و « مدائِنُ » فعلَى ضَرْبَين[6] :

---

(١) أي التي في « مصيبة » .
(٢) انظر الحجة لأبي علي ٤/٨ ، والمخصص ١٤/٢١ .
(٣) في (ص) : « مسيل » .
(٤) في (ش) : « مصر » .
(٥) انظر الكتاب ٣/٦١٩ .
(٦) انظر الحجة لأبي علي ٤/٨ ـ ٩ .

مَن قالَ : مُـدُن ، فمَدِيْنَـة عنـده (فَعِيْلَـة) ، والياءُ فيه زائـدةٌ ، فهـو مثـلُ : صَحَائِفَ ، ومَن جَعَلَه (مَفْعِلَة) من دَانَ يَدِيـنُ ، لم يَجُزْ على قولـه : مُدُن ، ولم يَجُز الهمزُ علـى قولـه في مَدِائـن[(١)] ، ولكـنَّ « مَدِائـنَ » مثـلُ « مَعَـائِشَ » ، ووزنُـهُ (مَفَاعِلُ) ، وعلى القول الأوَّلِ (فَعَائِلُ) .

فإنْ قال قائلٌ : هلاَّ أُعِلَّت العينُ من « مَعَايِشَ » لأنَّه وإنْ لم يُشابِه الفعـلَ في الزِّنَةِ فقد شابهه في أنَّ الجمعَ ثانٍ للأسماء الأُوَلِ (الآحادِ ،كما أنَّ الفعلَ ثان لها ، فهلاَّ أعلَلْتَهُ لهذه المشابهة التي بينهما من هذه الجهة ، وشبَّهْتَهُ به ،كمـا شبَّهْتَهُ بـه في منع الصَّرْفِ ؛ ألا ترى أنَّ الجمعَ معنًى يمنَعُ الصَّرْفَ ،كما يمنَعُ وزنُ الفعل ؟

قيلَ له : إنَّ هذه المشابهَةَ لا يُعتَدُّ بها في باب الإعلال والتَّصحيح ،كما يُعتَدُّ بها في باب الانصراف ، وإنَّما المعتَدُّ به موافقةُ الزِّنَـةِ للزِّنَـةِ ، والبنـاء للبنـاء ، فإذا وافقَ الاسمُ الفعلَ في البناء وانفصَلَ منه بزيادةٍ أُعِلَّ ، ولم يعتبر في ذلـك الأوَّلِيَّـةَ . ألا ترى أنَّ مثلَ: « دارٍ » و « نارٍ » و « مالٍ » و « نابٍ » وما أشبهَ ذلك من الأسماء الأُوَلِ)[(٢)] قد أُعِلَّت للموافقـة في البنـاء ، ومثـلُ « عُيَبَـةٍ » لم تُعَـلَّ وهـي صحيحـةٌ للمخالفة فيه ، فكذلك « معايِشُ » لا يُعَلُّ لمخالفتـه الفعـلَ وبُعْـدِهِ عنـه في الـوزن والمثال وإن كان جمعاً ./ فهذا هو المعتَبَرُ به في الإعـلال والتَّصحيـح ، فـافْهَمْ مِمَّـا ذَكَرْنَاهُ امتناعَ الهمز في « معايِشَ » وغيره . [٨٤/أ]

---

(١) بل جمعه يكون على مداين بتصحيح الياء . انظر معـاني القرآن للأخفش ١/٣٢٠ ، والحجة لأبي علي ٤/٨ ـ ٩ . ونقل ابن خالويه في إعراب القراءات السـبع وعللها ١/١٧٧ عن الجرمي في كتابه « الأبنية » أن من العرب مَن يَدَعُ همزَها .

(٢) سقط من القوس الأول إلى هنا من نسخة (ص) .

[الكلام على الألف إذا وقعت ثالثة زائدة]

فأمَّا صحيفةٌ وعجوزٌ ورسالةٌ وما أشبه ذلك ممَّا يقعُ حرفُ اللّين فيه ثالثاً زائداً ، فحكمُهُ على ما أذكرُهُ لكَ في التَّصغير والتَّكسير، وإنَّما ضَمَمْنا التَّصغيرَ إلى التَّكسير لأنّهما من وادٍ واحدٍ :

اعْلَمْ أنَّ الألِفَ إذا كانت ثالثةً زائدةً في نحو: رسالةٍ وكِنَانةٍ ، قُلِبَت في التَّصغير ياءً ، وإذا كانت في الجمع قُلِبَت همزةً . أمَّا إبدالُكَ إيَّاها ياءً في التَّصغير فلأنَّكَ لو لم تُبدِلْهَا وتركْتَهَا ألفاً ، لَلَزِمَ أنْ ينفتِحَ ما قبلها ؛ لأنَّ الألِفَ كذلك تكونُ ، ولو انفتَحَ ما قبلها لتحرَّكت ياءُ التَّصغير ، ولو تحرَّكَت ياءُ التَّصغير زال عنها كونُها له ، وبطلَتْ دلالَتُهَا عليه ؛ ألا ترى أنَّها لا تكونُ إلاَّ ساكنةً ،كما لا يكونُ حرفُ التَّكسير إلاَّ كذلك ، فلمَّا كان كذا قُلِبَت الألفُ ياءً ؛ لأنَّها أقربُ إلى الألف من الواو إليها ، ولأنَّهَا لو قُلِبَت واواً لَلَزِمَ أنْ تنقلِبَ ياءً لوقوع الياء السَّاكنةِ التي للتَّصغير قبلها، فلمَّا كان قلبُهَا إلى الواو يؤولُ بها ويُرجعُهَا إلى الياء، جُعِلَ القلبُ إلى الياء مع ما ذَكَرْنَاهُ مِن كونها أقربَ إلى الألف من الواو . وحُكْمُ الواو حُكْمُ الألِفِ في انقلابها ياءً في نحو: « عُجَيِّز » ، وأجْرَيتَ ياءَ التَّحقير وإنْ كان حركةُ ما قبلها غيرَ مجانِسٍ لها مُجْرَى الحروف اللَّيِّنَةِ التي حركاتُ ما قبلها من جنسها ؛ ألا تراهم قالوا في تخفيف « أُفَيئاس » تحقير أَفْؤُس : أُفَيِّس[1]، فقلبوا الهمزةَ إليها ،كما قلبوها في « خَطِيَّةٍ » و « مَقْرُوَّةٍ » .

فأمَّا الألفُ وأختاها إذا وقَعْنَ ثالثةً في الجمع ، فإنَّه إذا كان كذلك اجتمع

---

(١) انظر سر الصناعة ٧٣٨/٢ .

ساكنان ؛ أحدُ الحروف الثّلاثة ، وألفُ الجمع ، وإذا اجتمع ساكنان فلا يخلو من أنْ يُحرَّكَ أحدُهما ، أو يُحذَفَ ، فالحذفُ لم يَجُز في الأوَّلِ منهما هنا ؛ لأنّه الحرفُ الدَّالُّ على المعنى ، كما لم يَجُز حذفُ ياءِ المضارَعَةِ من « يتذكّرُون » ونحوِهِ من حيث كان الدَّالَّ على المعنى ، ولم يَجُز في الثّاني منهما أيضاً ، ألا ترى أنّكَ لو حَذَفْتَ الألِفَ من « رسالة » لدخول ألِفِ الجمع عليه ، لم ينفصل الواحدُ من الجمع ، والتبَسَ كلُّ قَبيلٍ بالآخَرِ ، فإذا كان كذلك لم يَجُز الحذفُ في واحدٍ منهما ، وإذا لم يَجُز الحذفُ ، وجَبَ التّحْريكُ ، وإذا وجَبَ التّحْريكُ لم يَخْلُ أن يكونَ في الأوَّلِ أو في الثّاني ، فالأوَّلُ لم يَجُزْ فيه التّحْريكُ ؛ لزوال دلالته بتحريكه على المعنى الذي يدلُّ عليه ويُعْلَمُ منه ، وإذا لم يَجُز تحريكُ الأوَّلِ لذلك وجَبَ تحريكُ الثّاني ، وإذا وجب تحريكُ الثّاني وكان ألِفاً وجَبَ انقلابها همزةً ، ووجَبَ التّحريكُ بالكسر ليكونَ بمنزلة « مسَاجِدَ » ونحوِه ممّا يقَعُ بعد هذه الألف ، فلمَّا انقلبت همزةً لمكان التّحريك للسَّاكن ، شُبِّهَ بعدَ ياء (صحيفةٍ) وواو (عَجُوزٍ) بالألف ؛ لاجتماعهنَّ في أنّهنَّ زوائدُ للمدِّ ، وأنّهنَّ لغير الإلحاق ، واجتماعِهِنَّ في غير ذلك .

وإنّما لَزِمَ قلبُ هذه الألف همزةً لَمَّا حُرِّكَت ؛ لأنَّ الألِفَ متى حُرِّكَت انقلبت همزةً ولم تكن منقلبةً عن أصلٍ ، فيُرَدُّ ذلك الأصلُ إذا لَزِمَ التّحريكُ ، كما كانت في « مَقَامٍ » ونحوِه منقلبةً عن حروفٍ أصولٍ ، وجب ردُّ الأصل عند التّحريكِ .

فالفصلُ بين النّوعَين بَيِّنٌ ، وتشبيهُ أحدهما بالآخَرِ بعيدٌ متفاوِتٌ ، ولهذا المعنى قُلِبَت هذه الحروفُ هَمَزاتٍ بواسطة الألف . وليس للقُرْبِ من الطّرَفِ هنا

تأثيرٌ في باب القلب ، ولا له به تعلُّقٌ .

[مواطن الواوات والإبدال فيها]

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ[١] في « مصائِبَ » : إنَّ الهمزةَ عنده بدلٌ من الواو المكسورة على حدِّ إبدالها في « إِسَادَةٍ » ، فليس القولُ عندي كذلك ، وسأذكُرُ وجهَ الفساد بعدَ ذِكْرِ وجوهِ مواقع الواواتِ والإبدالِ فيها :

[٨٤/ب]

[٢]اعْلَمْ أنَّ الواواتِ / في هذا النَّحْوِ تكونُ على ضَرْبَين: أوَّلاً ، وغيرَ أوَّلٍ ، فإذا كانت أوَّلاً فعلى ضَرْبَين :

أحدهما : أن تكونَ مفرَدَةً .

والآخَرُ : أن تكونَ مكرَّرَةً .

فإذا كانت مفرَدةً فعلى ثلاثةِ أضْرُبٍ : مضمومٌ ، ومكسورٌ ، ومفتوحٌ ».

فالمضموم نحو : وُعِدَ ، ووُزِنَ ، ووُجُوه ، وقَلْبُ الهمزة في هذا الضَّرْبِ مطَّرِدٌ[٣] إذا كان غيرَ أوَّلٍ ،كما يكونُ مطَّرداً إذا كان أوَّلاً ، وإنْ كان قَلْبُهُ أوَّلاً أقوى . ألا تراهم قالوا: أَثْؤُبٌ، فقلبوه عيناً كما قلبوه فاءً في « أُقِّتَتْ » و « أُجُوه » ونحوِه[٤] . قال :

لِكُلِّ دَهْـرٍ قَـدْ لَبِسْـتُ أَثْـؤُبَـا[٥]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٠/٢ .

(٢) من هنا نقل ابن سيده كثيراً من كلام الفارسي في المخصص ١١/١٤ - ١٣ .

(٣) انظر الكتاب ٣٣١/٤ ، وسر الصناعة ٩٢/١ ، ٩٨ .

(٤) انظر الكتاب ٢٣٧/٤ ، وسر الصناعة ٩٨/١ .

(٥) بيتٌ من الرجز ، لمعروف بن عبد الرحمن كما في شرح أبيات الكتاب ٣٩٢/٢ ، وله أو لحميد بن نور في المقاصد النحوية ٥٢٢/٤ - وعليه اعتمد جامع ديوان حميد العلامة عبد العزيز الميمني رحمه الله فأورده في ص: ٦١ - والتصريح ٧٣/٥ .

وحكى أبو الحسن : دارٌ وآدُرٌ . والقولُ في هذا : إنّه كان أَدْوُرٌ، فلمّا حُرِّكَت الواوُ بالضَّمِّ قُلِبَت همزةً ،كما قُلِبَت في « أَثْؤُب » ، فلمّا قُلِبَت العينُ إلى موضع الفاء بعد مُضِيِّ القَلْبِ فيه ،كان القياسُ إذْ قُدِّمَ إلى موضع الفاء أنْ يعودَ واواً لسكونها وزوالِ الضَّمَّةِ عنها ، إلاّ أنّه لَمَّا قُدِّرَ القلبُ بعد قلبِهِ إيَّاهُ همزةً اجتمعت الهمزةُ المبدَلَةُ من العين مع الهمزة الزائدة في (أَفْعُل) ، فلمّا اجتمع الهمزتان في الكلمة ، الثّانيةُ ساكنةٌ والأولى مفتوحةٌ قُلِبَت ألفاً ،كما فُعِلَ ذلك في « آدَم » و « آدُر » ، وفي الفعل نحو: آمَن . فهذه المضمومةُ .

فأمّا المكسورةُ فنحو : « إسادة » في وِسَادة ، و « إفادة » ، وأنشد سيبويه[1]:

إلاّ الإِفَادَةَ فَاسْتَوْلَتْ رَكَائِبُنَا عِنْدَ الْجَبَابِيْرِ بِالْبَأْسَاءِ وَالنِّعَمِ

وأمّا المفتوحةُ فالبدلُ منها قليلٌ جداً[2]، قالوا : أَنَاةٌ في وَنَاة[3]، وأَجَمَ ووَجَمَ[4]، وأَحَدٌ في وَحَد ، وهو من الوَحْدة ، ألا ترى أنَّ « أَحَدَ عشَرَ »[5]

- وانظر : الكتاب ٥٨٨/٣ ، والمقتضب ٢٩/١ ، ١٣٢ ، ١٩٩/٢ ، والمنصف ٢٨٤/١ ، ٤٧/٣ ، وسر الصناعة ٨٠٤/٢ ، والنكت ١٠٠٣/٢ ، والممتع ٣٣٦/١ . وقد أورده أبو العباس ثعلب ضمن أرجوزة عدتها خمسة عشر بيتاً في مجالسه ٣٧١/١ - ٣٧٢ .

(١) الكتاب ٣٣٢/٤ ، وهو فيه لتميم بن أُبيّ بن مقبل العجلاني ، وقد أثبته محقق ديوانه الأستاذ الدكتور عزة حسن في ذيل الديوان ص : ٢٧٩ برواية :

أمَّا الإِفَادَةُ فَاسْتَلْوَتْ رَكَائِبَنَا

وانظر سر الصناعة ١٠٢/١، والمنصف ٢٢٩/١ .

(٢) قال ابن جني في المنصف ٢٣١/١ : « والواو المفتوحة لا تهمز ، وليس لك أن تقيس على (أحد) و(أناة) لقلّة ذلك » . وانظر سر الصناعة ٩٢/١ .

(٣) الأناة من النساء : التي فيها فتورٌ عند القيام لنعمتها وترفها .

(٤) وَجَمَ : سكت على غيظ ، وأَجَمَ الشيءَ : كرهه .

(٥) في (ص) : « أحد وعشرين كواحد وعشرين » .

كـ(واحدَ عَشَرَ)[١]. فأمَّا « أناة » فاستدلَّ سيبويه[٢] على أنَّهَا من الـواو بـأنَّ المـرأةَ تُجعَلُ كَسُولاً ، فجعله من الوَنا دون الأناء الذي معناه التَّمكُّثُ والانتظارُ[٣]، و لم نعلَمْ غيرَ هذَين .

وأمَّا المكرَّرةُ إذا وقعت أوَّلاً فعلى ضربَين :

أحدهما : أن تكونَ الثَّانيةُ لازمَةً .

والآخَرُ : أن تكونَ غيرَ لازمةٍ .

فإذا كانت الثَّانيةُ لازمةً لَزِمَ البدَلُ ، والأُولى مضمومـةً كـانت أو مفتوحـةً ، وكان هذا واجبـاً إذا اطَّـرَدَ البـدَلُ في الواحـد المضمومـة نحـو : ﴿ أُقِّتَتْ ﴾[٤] . والحرفُ الذي يُبْدَلُ منها حرفان :

أحدهما : وهـو العـامُّ الكثير « الهمـزةُ » نحـو : أُوَيْصِل وأَوَاصِل في تحقـير « واصل » وتكسيره[٥]، ونحو: أُولى في تأنيث « أوَّل »[٦]، قال[٧]:

---

(١)　قال ابن جني في المنصف ١/٢٣١ - ٢٣٢ : « وحكى لي بعـض أصحابنـا ــ أُراه عـن أبي عليٍّ و لم أسمعه منه ـ : أن الهمزة في قولك : ما جاءني أحدٌ غيرُ مبدلةٍ من واوٍ ، وهي أصلٌ ، وليسـت كـالتي في قولك : أحدَعَشَرَ ونحوه . قال : لأن معناه : واحدٌ وعشرة ، فالهمزة فيه بـدلٌ مـن واوٍ . قـال : إنما هذا لنفي الجنس أجمع ، و (أحد) ههنا واقعٌ على الجماعة . وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة .
وقد يجوز أن تكون الهمزة في قولهم : (ما قام أحدٌ) بدلاً من الواو ؛ لأن معناه : مـا قـام واحدٌ مـن ذوي العلم فما فوقه » ا.هـ .

(٢)　انظر الكتاب ٤/٣٣٢ قال : « وليس إبدال التاء في هذا بمطرد ، فمن ذلك قولهم : تراثٌ ، وإنما هـي من ورثَ ، كما أن أناةً من ونيتُ ؛ لأن المرأة تجعلُ كسولاً » .

(٣)　انظر اللسان (أنا) ١٤/٤٩ - ٥٠ .

(٤)　من الآية : ١١ من سورة المرسلات ، وانظر المنصف ١/٢٢٠ .

(٥)　في (ص) : وتأنيثها . وانظر: المسائل المشكلة (البغداديات): ٨٦ ، وسر الصناعة ٢/٨٠٠ .

(٦)　انظر : المسائل المشكلة (البغداديات) : ٨٨ ، والمنصف ١/٢١٩ ، وسر الصناعة ٢/٨٠٠ .

(٧)　هو مهلهل بن ربيعة أخو كليب بن وائل ، واسم مهلل (عدي بن ربيعة) . راجع ديوانه المجمـوع

=

ضَـرَبَتْ صَـدْرَهَا إِلَيَّ وَقَـالَتْ　　　يَا عَـدِيّاً لَـقَـدْ وَقَـتْـكَ الأَوَاقِي

فـ « الأواقي » فَوَاعِل .

والآخَرُ : **التّاءُ** ، وليس إبدالُـهُ منهـا إذا اجتمعـا أوَّلاً مطّـرداً ،كمـا لم يكـن إبدالُها منها أوَّلاً مفرَداً مطّرداً إلاّ في بعض [الألفـاظ][1] وذلـك قولهـم : تَوْلَـج ، وتَوْرَاة ، أبدَلوا التّاءَ في الحرفَين ، وهما (فَوْعَل)[2] ، ألا ترى أنَّ بابَ (فَواعِلَ) في الأسماء أكثَرُ من (تَفْعَل) ، وأنَّ (تَفْعَل) قليلٌ، فإذا كان كذلك حملْتَهُ على الأكثر. وكما أبدلوه منها وهي مكرَّرَةٌ ، أبدلوه منها مفـرَدَةً ، ولم يكـن إبدالُهـا في أحـد الموضعـين مـطّرداً إلاّ فيمـا ذَكَـرْتُ لـك ، قـالوا : « تَـيْـقُـــور »[3]، وهــو مــن الوقار،كما قالوا : « أَتْكَأَ »[4] و « أَتْلَجَ »[5] ، وهما من الوَكَإِ والوُلُوجِ .

فأمّا ما أنشَدَهُ أبو زَيدٍ[6] من قوله :

قَـصَرْتُ لَهُ الْقَبِيْلَةَ إِذْ تَجِهْـنَـا　　　وَمَا ضَاقَـتْ بِشَـدَّتِـهِ ذِرَاعِي[7]

- ص: ٥٩ ، والخزانة ٢/١٦٥ . وانظر : المقتضب ٤/٢١٤ ، والمنصف ١/٢١٨ ، وسر الصناعة ٢/٨٠٠ .

(١) في (ش) : « إلا في أبعد وذلك قولهم ... » .

(٢) انظر : سر الصناعة ١/١٤٦ .

(٣) انظر الكتاب ٤/٣٣٢ . قال سيبويه : « وزعم الخليل أنه [illegible]وقار ، كأنه حيث قال العجاج :

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى البِلَى تَيْقُورِي »

وانظر : سر الصناعة ١/١٤٦ ، والمنصف ١/٢٢٧ . وفي نسخة (ص) : « يتوقر » .

(٤) قالوا : ضربه فأتكأه أي : ألقاه على هيئة المتّكئ . انظر : سر الصناعة ١/١٤٦ ، واللسان (وكأ).

(٥) انظر الكتاب ٤/٣٣٣ ، وسر الصناعة ١/١٤٦ .

(٦) النوادر : ١٥٠ .

(٧) البيت لمرداس بن حصين من بني عبد الله بن كلاب (شاعرٌ جاهليٌّ) ، وهــو مـن أبيات ذكرهـا

فإنَّ « تَجهْنَا » عندي (فَعِلْنَا) .

واختلَفَ الرُّوَاةُ عن أبي زَيدٍ ؛ فروَى بعضُهُم (تَجَهْنَا) ، وروَى بعضُهُم (تَجِهْنَا)[1]، والصَّوَابُ الفتحُ إنْ أراد: تَجَهْنَا (افْتَعَلْنَا) ، فحَذَفَ الأُولى التي هي بدلٌ من فاءِ الفعل،كما حذَفَ من قولهم: « يتَّقي الله »[2]، فلمَّا حُذِفَت الفاءُ ، بقيت الثَّانيةُ التي هي تاءُ الافتعال .

[٨٥/أ] فالقِياسُ فتحُ عينِ الفعل مع الحذف ،كما أنَّهُ مع الإتمام /كذلك ، والكسرُ خطأٌ فاعرِفْهُ .

والضَّرْبُ الثَّاني من اجتماع الواوَين مكرَّرَةً أوَّلاً غيرَ لازمةٍ للثَّانية منهما نحو: وُوعِدَ زَيدٌ ، ووُوجِهَ ، و﴿ **وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا** ﴾[3]، فالبدلُ من الفاء في هذا الضَّرْبِ لا يلزم من حيث لَزِمَ في « أُولى » و « أُوَيصِل » ، لو لَزِمَ من هناك لم يصحَّ في قولكَ : ﴿ **وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا** ﴾ ، ولكن لك البدَلُ على حدِّ البدلِ في ﴿ **أُقِّتَتْ** ﴾ ، وإنَّما كان كذلك ؛ لأنَّ الثَّانيةَ غيرُ لازمةٍ ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ: وارَى ، فلا تُثبتُ ، فإذا لم تثبت لم يكن لها حكمُ الثَّابت ، ولم يُعْتَدَّ بها ، ألا ترى أنَّ التَّاءَ في « قائمة » لَمَّا لم تكن لازمةً لم يُعتَدَّ بها ، ولو كان

- أبو زيد في النوادر ، كما ذكر بعضَها أبو تمام في كتاب الوحشيات : ١٢٥ ونسبها إلى طُفيل الغنوي يرثي زُرعة بن عمرو بن الصعق ، وقال : « رواها أبو زيد لمرداس بن حصين » . وانظر : المنصف ٢٩٠/١ ، وسر الصناعة ١٩٩/١ ، و الخصائص ٢٨٦/٢ .

(١) وبها ضبطت في النوادر ، وفيها أيضاً : « الأصمعي يقول : تَجَهْنا ، وأبو زيد يقول : تَجِهْنا » .

(٢) انظر : الخصائص ٢٨٦/٢ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ٢٠ .

معتدّاً بها للزِمَ امتناعها من الصَّرْفِ[1].

فهذه أقسامُ الواو إذا وقعت أوّلاً .

فأمّا إذا وقعت غيرَ أوّلٍ ، فلا يتسلّطُ القلبُ عليها تسلُّطَهُ إذا كانت أوّلاً ، ألا تراهم قالوا : « حَوَوِيٌّ » و « لَوَوِيٌّ »[2]، فجمعوا بينهما لَمّا كانتا غيرَ أوّلٍ ، ولو كانتا أوّلاً للزمَ القلبُ ، ومن ثَمَّ ذهب أبو الحسن إلى أنّ قلبَها مضمومةً وسَطاً في نحو : « أدْؤُر »[3] لا يقوى في القياس قوّةَ قلبها أوّلاً .

فقولُ أبي إسحاقَ في « مصائبَ » : إنّه أُبدِلَ على حدِّ الإبدال في « إسادة » لا يستقيمُ ؛ لأنَّ المكسورةَ لا تُبدَلُ غيرَ أوّلٍ ، والبدلُ في الواو إذا كانت أوّلاً أغلَبُ منه إذا كانت غيرَ أوّلٍ ، ألا تراهم قالوا : « أناة » و « أُوَيْصِل »، ولم يُبْدِلوا المفتوحةَ غيرَ أوّلٍ ، ولم يُلزِمُوا البدلَ غيرَ أوّلٍ مع تكرُّرِها في « أَحْوَوِيٌّ » ونحوِهِ ، فكذلك المكسورةُ لا يجوزُ إبدالُها غيرَ أوّلٍ ؛ إذ لم تجِئْ في شيءٍ مكسُورةً مبدَلَةً غيرَ أوّلٍ ، وإذا كان كذلك ،كان قولُهُ في « مصائِبَ » عارياً من دلالةٍ تُثبِتُهُ ، وخالياً من نظيرٍ يُرَدُّ إليه ، ويُستَشْهَدُ به عليه . وقولُ النّحْويِّين : إنّه على جهة الغلط[4]، أشْبَهُ بالصَّوابِ ، من حيث كان أكثرَ نظيراً ، وقولُهُ إنّما يحصُلُ فيه على دعوى مجرَّدَةٍ من البرهان .

---

(١) انظر المسائل المشكلة (البغداديات) : ٨٦ .

(٢) نسبة إلى « أحوى » و « ليّة » . انظر الكتاب ٣/٣٤٥ ، ٣٥٢ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٣١ .

(٣) انظر الكتاب ٤/٢٣٧ .

(٤) أي : قراءة مَن قرأ : ﴿ معائِشَ ﴾ بالهمز ، راجع معاني القرآن للفراء ١/٣٧٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٢٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١١٥ .

وذكَرَ أبو بكرٍ عن أبي العبَّاسِ: أنَّ أبا عَمْرٍو لا يرى إبدالَ الهمزةِ من الواو المكسُورةِ مُطَّرِداً ، كما يقولُ غيرُهُ إذا كانت أوَّلَ حرفٍ[1]، ويَزعُمُ أنَّ قولَهُم: « إِسَادة » و « إِشَاح » و « إِفَادة » من الشَّواذِّ[2].

والقياسُ عندي قولُ أبي عَمْرٍو ؛ لأنَّ الاطِّرادَ في المضموم إنَّما هو لاشتباهها بالواوَين ، والمكسُورَةُ لا تُشبِهُ الواوَين ، إلاَّ أنَّه ينبغي في القياس أن يكونَ البدلُ فيها أكثَرَ من البدل في المفتوحة ؛ لأنَّ الواوَ بالياء أشبَهُ من الألف بالواو ، وإنَّما يَحسُنُ البدلُ بحسب ما يصادف من إزالة المِثْلَين والمتقارِبَين ، فبحسَبِ قُرْبِ المشبَّهِ يحسُنُ البدلُ[3].

ولا ينبغي أن يجوزُ البدلُ في المكسُورةِ غيرَ أوَّلٍ ، من حيث جاز في الأوَّليَّةِ ؛ لأنَّ البدَلَ أوَّلاً أقوى لكثرته ، يدلُّكَ على ذلك امتناعُ الواوَين من الوقوع أوَّلاً، وجوازُ وقوعِهما وسَطاً ، وكأنَّ في قول سيبويهِ (أيضاً في هذا كالدَّلالة على ما يقولُهُ أبو عَمْرٍو، من أنَّه ليس بمطَّرِدٍ قال سيبويه[4]:) « وليس بمطَّرد ـ يعني المفتوحَةَ إذا أُبدِلَت منها الهمزةُ ـ ، ولكنَّ ناساً كثيراً يُجْرُونَ الواوَ إذا كانت مكسُورَةً مُجْرَى المضمومةِ ، فيَهمِزُونَ الواوَ إذا كانت مكسُورةً » .

فقولُهُ : « ناساً كثيراً » فيه دلالةٌ على أنَّه ليس ذلك عند الكلِّ .

---

(١) وممن قال باطرادها إذا وقعت مكسورة أولاً أبو عثمان المازني في التصريف . انظر المنصف ١/٢٢٨ - ٢٢٩ ، ويفهم ذلك من كلام المبرد أيضاً في المقتضب ١/٢٣٢ ، والكامل ١/٤٣٠ .

(٢) انظر المنصف ١/٢٢٩ .

(٣) انظر المنصف ١/٢٢٩ .

(٤) الكتاب ٤/٣٣١ . وما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

ومِمَّا يدلُّ على فساد ما ذهب إليه في « مصائِبَ » من أنّه على إبدال الهمزة من الواو المكسورةِ : أنَّ للبدل مواقعَ ،كما أنَّ للزِّيادة مواقعَ، فليس يَلزَمُ إذا أُبدِلَ حرفٌ من حرفٍ في موضعٍ أن يُبدَلَ في موضعٍ آخَرَ ،كما أنّه إذا زِيدَ حرفٌ في موضعٍ ، لا يلزَمُ أن يُزَادَ في غير ذلك الموضع على ذلك الحدِّ الذي ذَكَرَه ، ألا ترى أنَّ الهمزةَ والميمَ قد كَثُرَ زيادتُهُمَا أوَّلاً ، ولم تُزَادا غيرَ أوَّلٍ ، فكذلك الواوُ المكسُورَةُ أُبدِلَت أوَّلاً ، ولم يجب من هذا / أنْ تُبدَلَ غيرَ أوَّلٍ ،كما أنّه لَمَّا أُبدِلَت أوَّلاً في « توراة » و « تَوْلَج » و « تَيْقُور »[1] ونحوِ ذلك ، لم تُبدَلْ غيرَ أوَّلٍ ، فكذلك هذه المكسُورَةُ إذا أُبدِلَت أوَّلاً ، لا ينبغي أن تُبدَلَ غيرَ أوَّلٍ . [٨٥/ب]

وأيضاً فقد أبدلوا التّاءَ من الفاء في باب (افتعل) ، ولم يلزم غيرَ أوَّلٍ ، فكذلك لا يجوزُ إبدالُ المكسُورةِ غيرَ أوَّلٍ .

وأيضاً فقد أبدلوا الهمزةَ من الياء والواو إذا كانا لامَين واقِعَين بعد الألف زائدةً ، ولم يُبدِلُوا منهما الهمزةَ إذا وقَعَتا بعد ألف إذا كانت عَيناً غيرَ زائدةٍ نحو : رَايٌ وآيٌ ، فكذلك لا يجوزُ ما ذَكَرَه .

فإن قالَ قائلٌ : لِمَ شَبَّهْتَ البدلَ بالزِّيادةِ ، وما ينكِرُ أنْ تختلِفَ الزِّيادَةُ والبدلُ ؟

قلنا : البدلُ مشبَّهٌ للزِّيادة من حيث اجتمَعَا في أنّهما ليسا من نفس الكلمة ، (ألا ترى أنَّ الألفَ في « رمى » مشبهة لألف « أرطى » من حيث اجتمعا في أنهما

---

(١) في (ص) بدل « وتيقور » جاء : « وباب اتَّعَدَ » .

ليسا من نفس الكلمة)[١]، ومِن ثَمَّ قالوا : أوادِم[٢]، فأبدلوا من الألف التي هي بدلٌ من الفاء الواوَ ،كما أبدلوا من الألف التي هي زائدةٌ في : ضارِبَةٍ وضوارِبَ ، وقادِمٍ وقوادِمَ ، فمشابهةُ البدلُ للزِّيادة بيِّنَةٌ .

وأمَّا ما حكاه أبو إسحاقَ من قولِهِ[٣]: « وزَعَمَ الأخفشُ[٤] أنَّ (مصائِبَ) إنَّما وقعت الهمزةُ فيها بدلاً من الواو ؛ لأنَّ الواوَ أُعِلَّت في (مُصِيْبَة) » ، وردَّ ذلك على الأخفش[٥]؛ لأنَّه يَلزَمُ أن يقولَ في « مَقَامٍ » : مَقَائم ، فإنَّه يَلزَمُهُ في إنكاره هذا على أبي الحسن ، وردِّهِ عليه ـ لِمَا ذَكَرَه ـ أنْ يَرُدَّ قولَ نفسِهِ أيضاً في « معايِشَ » : إنَّهُ بدلٌ من الواو؛ لأنَّه يَلزَمُ أيضاً أن يقولَ في « مَسِيرٍ » و« مَتَاعٍ » : مَسَائِرٌ ومَتَائعٌ .

فإن قال قائلٌ : لا يَلزَمُ هذا ؛ لأنَّه قال ذلك على وجه استخراج الشَّبَهِ فيما تكلَّمُوا به ، ولم يقُلْهُ على وجهِ استخراجٍ لِيَطَّرِدَ في أمثاله .

قيلَ له : وكذلك قال أبو الحسنِ في « مصائِبَ » ما قاله على وجهِ استخراجِ الشَّبَه ، لا على وجهِ الاعتلالِ لِيَطَّرِدَ فيما كان نظيراً له . وقد تقدَّمَ من قولنا في ذلك ما كان كافياً إنْ شاءَ الله تعالى .

* * *

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) في (ش) : « وادم » .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢١ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٣٢٠ .

(٤) معاني القرآن له ١/٣٢٠ .

(٥) انظر تعليق ابن جني على ذلك فيما أثبتناه في الحاشية (٤) ص : ٢٢٨ - ٢٢٩ .

المسألة الثّامنة والخمسون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ ﴾ [الأعراف : ٢٧] :

« (حيثُ) في موضع خفضٍ إلاّ أنّها بُنِيَت على الضّمّ ، وأصلُها أنْ تكونَ موقوفةً لأنّها ليست لمكانٍ بعينه ، وأنَّ ما بعدها صلةٌ لها ، ليست بمضافةٍ إليه .

ومن العرب مَن يقولُ: من حيثَ فيفتَحُ لالتقاء السَّاكنَين ، ومنهم مَن يقولُ: من حَوْثُ » .

قال أبو عليّ :

قولُهُ : « إنَّ ما بعد « حيث » صلةٌ لها ، وليست بمضافةٍ إليه » غيرُ مستقيم ؛ وذلك أنَّ « حيثُ » لا تخلو من أنْ تكونَ مضافةً أو موصولةً، فإنْ كانت موصولةً، فلا تخلو من أنْ تكونَ اسماً أو حرفاً ؛ لأنَّ الموصولاتِ على ذَينِ القِسْمَين: إمَّا أنْ تكونَ اسماً ، وإمَّا أنْ تكون حرفاً ، فلا يجوزُ أنْ تكونَ « حيثُ » حرفاً ، و لم يذهب فيه أحدٌ إلى أنّهُ حرفٌ ، الا ترى أنّه يتمُّ بانضمامه إلى اسمٍ آخرَ منهما كلامٌ نحو : زَيدٌ حيثُ قامَ عَمْرٌو ، وأخوكَ حيثُ يكُونُ منطلقٌ ، والقتالُ حيثُ العدوُّ نازلٌ ، وهذا المعنى ممَّا تختصُّ به الأسماءُ ، ولا يكونُ في الحروف .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٩ .

فإذا لم يكُنْ حرفاً ، ثبتَ أنّه اسمٌ ، فإذا كان اسماً فما يتّصِلُ به بعدَه من الجملة لا يخلو من أن يكونَ صلةً له ، (أو إضافةً إليه . فلا يجوزُ أن يكون صلةً له)[1] ؛ لأنّه إذا كان صلةً له ، وجب أنْ يكونَ للموصول فيه ذِكْرٌ ، كما كان في سائر صلاتِ الموصولات ذِكْرٌ من الموصول، فخُلُوُّ هذه الجملة المتّصِلَةِ بـ« حيث » من ذِكْرٍ يعودُ منها إلى « حيثُ » ، دلالةٌ على أنّهَا ليست بصِلَةٍ،/ وإذا لم تكُنْ صلةً ، كانت إضافةً . [٨٦/أ]

فإن قلتَ : ما أنكرتَ أنْ تكونَ صلةً ، ولا تكونَ إضافةً ؛ لأنَّ « حيثُ » اسمُ مكانٍ ، وأسماءُ المكان لا تُضَافُ إليها أسماءُ الزَّمان ؟

قيلَ له : قد دَلَلْنَا على أنَّ ذلك ليس بصِلَةٍ ؛ لِتَعَرِّيْهِ من الذِّكْرِ الرَّاجع ، وإذا لم يكُنْ صلةً ، ثبت أنّه إضافةٌ .

فإن قلتَ : إذا كانت الموصولاتُ قد تَعْرَى من ذِكرٍ يعودُ من صِلاَتِهَا إليها مع كونها أسماءً نحو : أنتَ الذي ضَرَبْتَنِي ، و :

يَا أَيُّهَا الذَّكَرُ الَّذِي قَدْ سُؤْتَنِي[2]

فما ينكِرُ أن تكونَ « حيثُ » أيضاً اسماً موصولاً ، وإنْ كان قد خلا من صلةٍ يرجعُ منها ذِكْرٌ للموصول ؟

قيلَ : إنَّ الموصولَ إنّما خلا هنا من الذِّكْرِ الرَّاجعِ إليه ؛ لأنَّ الكلامَ محمولٌ على المعنى ، ولأنّه نادرٌ عن الكثرة والجمهور ، ألا ترى أنَّ أبا عثمانَ قال فيه :

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) لم أقف عليه .

لولا[1] أنّه مسموعٌ من العرب لردَدْناه لفساده .

والصِّلَةُ في هذا الموضع وإنْ كان قد خلا من عائدٍ يعودُ منها إلى الموصول ، فليس يمنعُ أنْ يعودَ منها في غير هذا الموضع الذِّكْرُ إلى الموصول نحو : هذا الذي قد قام ، وهذا الذي قد ضَرَبْتُ ، وإنْ كان قد حُذِفَ من اللّفظ للطُّول ، وأنتَ لا ترى « حيثُ » راجعاً ممَّا يتَّصِلُ بها ذِكْرُ رُجُوعِ العائدِ من الصِّلَةِ إلى الموصول ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : حيثُ زَيدٌ قائِمٌ يَقعُدُ عَمْرٌو ، وحيث قام عَمْرٌو قعدَ بكرٌ ، فلا يرجعُ ممَّا يتَّصِلُ بـ « حيثُ » إلى « حيثُ » شيءٌ .

فإن قالَ : فيُقدَّرُ الرَّاجعُ هنا أيضاً ، كما يُقدَّرُ في غيره من الصِّلاتِ ، كأنَّه قالَ : حيثُ زَيدٌ قائمه ؛ أي : قائمٌ فيه ، وحيثُ قامَهُ عَمْرٌو ؛ أي : قام فيه ، ثمَّ اتَّسَعَ فحَذَفَ الحرفَ ، فوَصَلَ الفعلُ ، ثمَّ حَذَفَ الرَّاجعَ على هذا الحدِّ .

قيلَ : لو كان هذا هكذا ، لكان مستعمَلاً في كلامهم ، ألا ترى أنَّ جميعَ الموصولاتِ إذا وقع في صِلاتِهَا حَذْفٌ واتِّسَاعٌ ، فإنَّ ذلك الأصلَ الذي عنه وقع الحذفُ والاتِّسَاعُ مُطَّرِدٌ في كلامهم مُستَعْمَلٌ ، وليس من الموصولاتِ شيءٌ الحذفُ ألْزَمُ لِرَاجِعِهِ ممَّا يكونُ مفعولاً لِطُولِهِ ، ولم يمنع كثرةُ ذلك فيه واستمرارُهُ استعمالَ الأصل فيه، ألا ترى إلى قوله تعالى:﴿ **يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ** ﴾[2] فلو كان الأصلُ في هذا أيضاً ما ذَكَرْتَه ، لوَجَبَ أن يُستَعْمَلَ الأصلُ ، فتَرْكُهُمْ لذلك يدلُّ على أنَّه ليس بموصولٍ ، على أنَّا لا نعلَمُ أحداً قال في « حيثُ » هذا

(١) في (ص) : « لو » .
(٢) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٥ .

الذي قاله .

فإن قال قائلٌ : (إذا كانت)[1] « حيثُ » مضافةً إلى هذه الجملة كما قلتَ ، ولم تكنْ صِلَةً ، فهلاَّ لم تُبْنَ على الضَّمِّ ؛ إذ الضَّمُّ لا يُسْتَعْمَلُ فيما كان مضافاً ؟

قيلَ : إنَّ الضَّمَّ لا يمتنع أنْ يُبْنَى عليه المضافُ ، ألا ترى أنَّ سيبويهِ[2] قد ذهب إلى بناءِ « أيٍّ » في : ضَرَبْتُ أَيُّهُم أخوكَ ، وهو مع ذلك عنده مبنيٌّ على الضَّمِّ . وإنَّما عُدِلَ إليه في ضَرْبٍ من الأسماء المبنيَّة نحو : قَبْلُ وبَعْدُ من حيث كانت حركةً قليلةَ الدُّخولِ على هذه الأسماء في حال الإعراب ليكونَ ذلك أدلَّ على البناء ، وإذا كان ذلك لهذا المعنى ، لم يمتنع بناءُ المضاف على الضَّمِّ ، على أنَّ « حيثُ » مع إضافته إلى الجملة لا يمتنع أن يكونَ شَبَهُ « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ونحوه قائماً فيه، ألا ترى أنَّه وإنْ كان قد أُضِيفَ إلى الجملة، قد مُنِعَ الإضافةَ إلى المفرَدِ، وحقُّ الإضافةِ أنْ تَقَعَ إلى المفرَدِ ، فإذا كان كذلك فكأنَّ المضافَ إليه محذوفٌ منه كقَبْلُ وبَعْدُ ، فهذا يكونُ وجهُ قولِ مَنْ بناهُ على الضَّمِّ مع الإضافة إلى الجُمَلِ .

[٨٦/ب] ومَن قالَ : / إنَّ الإضافةَ إلى الجُمَلِ مثلُ الإضافة إلى المفرَدِ ؛ لأنَّ الجملةَ واقعةٌ موقع المفرَدِ ، بناهُ على غيرِ الضَّمِّ ، وفتَحَهُ فقالَ : حَيْثَ ، ولم يَضُمَّهُ من حيثُ بَايَنَ عنده تلكَ الأسماءَ لإضافتها إلى الجملة ، وقيامِ الجملة مَقَامَ المفرَدِ .

* * *

---

(١) ساقط من (ص) .

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠ .

المسألة التّاسعة والخمسون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا في الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأعراف : ٣٢] :

« [تُقرأُ « خالصةً »[٢] و « خالصةٌ »[٣] يوم القيامة][٤] المعنى أنَّهَا حلالٌ للمؤمنين ، وقد شَرَكَهُم فيها الكافرون ، وأَعْلَمَ تعالى أنَّ الطَّيِّباتِ تخلُصُ للمؤمنين في الآخرةِ ولا يَشْرَكُهُم فيها كافرٌ .

فأمَّا إعرابُ « خالِصَةٌ » فهو على أنَّه خبرٌ بعد خبرٍ ،كما يقولون : زَيدٌ عاقلٌ لبيبٌ ، فالمعنى: قل هي ثابتةٌ للّذين آمنوا في الحياة الدنيا ، خالصةٌ يومَ القيامة، ومَن قرأَ: « خالِصَةً » جعل « خالِصَةً » منصوباً على الحال ، على أنَّ العامِلَ في قولكَ : « في الحياة الدُّنيا » في تأويل الحال ،كأنَّكَ قلتَ : قل هي [ثابتة][٥] للّذين آمنوا مستقرَّةً في الحياة الدُّنيا خالصةً يومَ القيامة » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٣٣ .

(٢) (خالصةٌ) بالرفع هي قراءة نافع . انظر السبعة : ٢٨٠ ، والحجة لأبي عليّ ٤/١٣ .

(٣) وهم باقي السبعة . المصادر السابقة .

(٤) تكملة من معاني الزجاج يستقيم بها السابق .

(٥) تكملة من معاني الزجاج .

قال أبو عليّ :

ما قاله في « خالصةٌ » في مَن رفَعَ في أنّه خبرٌ بعد خبرٍ جائزٌ حسَنٌ . ويجوزُ عندي أيضاً ألاّ يكونَ خبراً بعد خبرٍ ، ولكن تكونُ « خالصةٌ » خبرٌ لابتداءٍ ، كأنّه قال في التّقدير : قل هي خالصةٌ يومَ القيمة للّذين آمنوا في الحياة الدُّنيا ، فيكونُ « الّذين آمنوا » متعلّقاً بـ « خالصة » في موضع نصبٍ .

فأمّا قولُهُ : ﴿ في الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ، فإنّه يحتَمِلُ ثلاثةَ أضْرُبٍ[1]:

أحدها : أنْ يكونَ : قُلْ هي في الحياة الدُّنيا للّذين آمنوا خالصةٌ ، على أنْ يكونَ خبرُ « هي » قولُهُ : « للّذين آمنوا » ، ويكونُ « في الحياة الدنيا » ظرفاً ، والعاملُ فيه الظَّرْفُ الذي هو قولُهُ : « الذين آمنوا » ، والتّقديرُ : هي الحياةُ الدُّنيا للمؤمنين مقدَّراً خلوصُها يوم القيامة ، فعلى هذا الوجه يجوزُ تقديرُها مقدَّمَةً على اللاّمِ الجارَّةِ ؛ لأنّه ظرفٌ « للّذين آمنوا » ، والظّروفُ وإنْ كان العاملُ فيها المعانيَ ، فإنَّ تقَدُّمَها عليها جائزٌ وإنْ لم يَجُزْ ذلك في الأحوال .

ويحتَمِلُ أن يكونَ قولُهُ : « في الحياة الدُّنيا » متّصِلاً بالصِّلَةِ التي هي « آمنوا » وهي العاملةُ فيه ، والمعنى: هي للّذين آمنوا في الحياة الدُّنيا ؛ أي : للّذين لم يكفروا فيها خالصةٌ ، فموضع « في » على هذا نصبٌ بـ « آمنوا » .

ويجوزُ أن يكونَ قولُهُ : « في الحياة الدُّنيا » في موضع حالٍ ، وصاحبُ الحال هو « هي » ، والعاملُ في الحال معنى الفعل وهو قولُهُ : « للّذين آمنوا » ، والمعنى: قُلْ هي لهم مستَقِرَّةً في الحياة الدُّنيا خالصةً يوم القيامة .

---

(١) انظر الحجة لأبي علي ١٣/٤ .

ولا يجوزُ في هذا الوجه ولا في الوجه الذي قبله تقديرُ تقديم « في الحياة الدنيا » على قوله : « للّذين آمنوا » ؛ أمّا في الوجه الأوّلِ فلأنَّ قولَه : « في الحياة الدُّنيا » في صِلَةِ « الّذين » ، ولا يجوزُ تقديمُ الصِّلَةِ على الموصول ، وأمّا في الوجه الآخَرِ ، فلأنّه في موضع الحال ، والحالُ لا يجوزُ تقديمها إذا كان العاملُ فيها معنى فِعلٍ ، والعاملُ هنا معنى فعلٍ ، وهو قولُهُ : « للّذين آمنوا » . وهذا الوجهُ الثّالثُ قد ذَكَرَه أبو إسحاقَ ، ولم يذكُر الذي قبله .

فأمّا قولُ أبي إسحاقَ : « ومَن جعل (خالصةً) منصوباً على الحال على أنَّ العامل في قولكَ : « في الحياة الدُّنيا » على تأويل الحال ،كأنّكَ قلتَ : هي ثابتةٌ للمؤمنين مستقرّةٌ في الحياة الدنيا خالصةً يوم القيامة » . فينبغي أنْ تعلَمَ أنَّ مَن نَصَبَ « خالصةً » جاز في قراءته أنْ يكونَ « في الحياة الدُّنيا » ظرفاً لـ « الّذين آمنوا» ، والعاملُ فيه معنى الفعل ، وجاز أن يكونَ متعلّقاً بـ « آمَنوا » وظرفاً له ، وجاز أنْ يكونَ في موضع حالٍ ، فالوجهان الأوّلان تحتاج معهما إلى تقديرِ شيءٍ تعلّقُهُ بما قبله . أمّا إذا كان ظرفاً للاّمِ الجارّة ، فمعنى الفعلِ يعمَلُ فيه،كما تقولُ: لكَ ثوبٌ كلَّ يومٍ ، وإذا (كان من الصّلة ، فنفسُ الفعل / الظّاهر يعملُ فيه ، [٨٧/أ] فأمّا إذا جعلتَهُ حالاً فإنّه ينبغي أن تقدِّرَ فعلاً واسمَ)[1] فاعل يكون في موضع الحال ، ويكونُ « في الحياة الدُّنيا » متعلّقاً به ، ويكون « خالصةً » بعده بمنزلة قولكَ : هي للقوم ثابتةً خالصةً .

ولا يمتنع أنْ تنتصبَ « خالصةً » على الحال ولا يُقدَّرَ في قوله: « في الحياة

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

الدُّنيا » الحالُ ، ولكن يُقدَّرُ فيه مع نصْبكَ « خالصةً » على الحال أحدُ الوجهَين اللّذَين ذَكَرْنَا ، وتعلُّقُهُ باللاَّم أو بالصِّلَةِ التي هي : « آمنوا » ، فلا يُوهِمُكَ قولُهُ[1] : « جعلَ (خالصَةً) منصوباً على الحال » على أنَّ العامِلَ في قولكَ : « في الحياة الدُّنيا » في تأويل الحال أنَّكَ إذا نصَبْتَ « خالصَةً » على الحال لَزِمَكَ أنْ تقدِّرَ قولَهَ: « في الحياة الدُّنيا » في تقدير الحال لا غير ، فإنَّ الوجهَين الآخَرَين كلُّ واحدٍ منهما مع نصْبِ « خالصةً » على الحال جائزٌ سائغٌ ، إلاَّ أنَّكَ إذا قدَّرْتَ « في الحياة الدُّنيا » في موضع حالٍ ،كان مقدَّراً لمحذوفٍ كما ذَكَرَه ؛ لأنَّ حكمَ الحال أنْ يكونَ منتصباً باسم فاعلٍ أو ما يدلُّ عليه ، فـ « في الحياة الدُّنيا » على هذا التَّقدير مُعَلَّقٌ بمحذوفٍ ، ولو لم يجعلْهُ حالاً وجعله ظرفاً ، وجعَلَ الخبرَ قولَهُ: « للّذين آمنوا » لعَمِلَ فيه الظَّرفُ ، ولم يحتج إلى تقديرِ شيءٍ قبلَ قولِهِ : « في الحياة الدُّنيا » يتعلَّقُ به الجارُّ والمجرورُ ،كما يحتاج إلى ما يتعلَّقُ به إذا قدَّرَه حالاً ، وإنَّما كان يَعمَلُ فيه الظَّرْفُ ؛ لأنَّ الظَّرْفَ الأوَّلَ بمعنى فعلٍ ، والثَّاني يَعمَلُ فيه الأوَّلُ لِمَا فيه من معنى الفعل ، ألا ترى أنَّ الظَّرْفَ تَعمَلُ فيه المعاني ، فإذا كان كذلك عَمِلَ الظَّرْفُ الأوَّلُ في الثَّاني ، والظَّرْفُ في الأصل متعلِّقٌ بالفعل ، إلاَّ أنَّ ذلك الفعلَ متروكٌ مُطَّرَحٌ .

فإن قلتَ : أفيَجُوزُ أنْ تجعَلَ خبرَ « هي » قولَهَ: « في الحياة الدُّنيا » ؟

(**قلنا** : يكونُ ما ذكَرْنا من [كون][2] اللاَّم خبراً الوجهَ [الذي] عليه المعنى ،

---

(١) أي : الزجاج . انظر أول المسألة .

(٢) تكملة يستقيم بها السياق .

وإنْ قدَّرْتَ الخبرَ قولَهُ : « في الحياة الدُّنيا »)[1] ـ على أنَّ غيرَه الأوجَهُ ـ كانَ التّقديرُ : قل هي ثابتةٌ في الحياة الدُّنيا .

فإن قلتَ: كيف جاز أن يَعمَلَ « في الحياة الدُّنيا » في قولكَ: « للّذين آمنوا » وقولُهُ : « في الحياة الدُّنيا » متأخّرٌ عنه ، وهو معنَى فعلٍ ، والمعاني لا تَعمَلُ إذا كان معمولُها متقدّماً عليها ؟

فقد قدَّمْنَا أنَّ ذلك جائزٌ في الظُّروف ، وإنْ كان يمتنع في الحال ، ألا تراهم أجازوا : كلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ ، وكذلك يجوزُ أنْ يَعمَلَ « في الحياة الدُّنيا » إذا قدَّرْتَهُ خبراً في قولِهِ: « للّذين آمنوا » وإنْ كان متقدّماً عليه من حيثُ كان ظرفاً .

* * *

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

المسألة الستّون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ لَهُم مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ [الأعراف : ٤١] :

« زعم سيبويهِ[2] والخليلُ أنَّ النُّونَ[3] هنا عوضٌ عن اليـاء ؛ لأنَّ (غـواشٍ) لا تنصرفُ ، الأصلُ: غوَاشِيُ بالياء والضَّمِّ ، إلاّ أنَّ الضَّمَّةَ تُحذَفُ لِثِقَلِهَا في اليـاء ، فتبقى « غَوَاشِيْ » بسُكون الياء ، فإذا ذَهَبَت الضَّمَّةُ ، أُدْخِلَت النُّونُ عِوَضاً عنهـا ، كذلك فَسَّرَ أصحابُ سيبويهِ ، فكأنَّ سيبويهِ ذَهَبَ إلى أنَّ النُّونَ عوضٌ من ذهاب حركةِ الياء ، والياءُ سقطت لسكونها وسكونِ النُّونِ ، فإذا وَقَفْتَ فالاختيارُ أنْ تقِفَ بغير يـاءٍ ، فتقـولُ : غَـوَاشٍ ، لتـدلَّ أنَّ اليـاءَ كـانت تُحـذَفُ في الوصـل . وبعضُ العرب إذا وقفَ قال : غَوَاشِي بإثبات الياء ، ولا أرى ذلك في القراءات ؛ لأنَّ الياءَ محذوفةٌ في المصحف ، والكتابُ على الوقف » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ للنَّحْوِيِّين في « جَـوَارِي » و « غَوَاشِـي » وهـذا الضَّـرْبِ مـن الجمـع

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٣٨ - ٣٣٩ .

(٢) الكتاب ٣/٣٠٨ ، قال سيبويه : « وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم ، فصار التنوين عوضاً... » وانظر : التعليقة على الكتاب ٣/١٢٠ ، والنكت ٢/٨٧٣ .

(٣) أي : التنوين ، وكذا في معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٣٨ في هذا الموضع ، أما المواضع اللاحقة ففيها : « التنوين » .

المعتلّ قولَين ، كلٌّ واحدٍ منهما قد ذهب عنه أبو إسحاقَ :

[٨٧/ب] / **فأمَّا مذهبُ الخليل و سيبويه** : فإنَّ الياءَ حُذِفَت حذفاً لا لالتقاء[1] السَّاكنَين، فلمَّا حُذِفَت الياءُ[2] انتقص الاسمُ عن الزِّنةِ[3] التي كان التَّنوينُ يعاقبُها ولا يجتمعُ معها فدخلها ، هذا مذهبُ سيبويهِ والخليلِ وأبي عثمانَ[4].

فإن قال قائلٌ : كيف استُجيْزَ أن تُحذَفَ الياءُ هنا حذفاً لا لالتقاء[1] السَّاكنَين؟ وهلاّ امتَنَعَ الحذفُ بغير شيءٍ أوجَبَه ؟

قيلَ : إنَّ هذا الحرفَ ـ الذي هنا ـ حُذِفَ كما حُذِفَ في غير هذا الموضع لا لالتقاء[5] السَّاكنين ، ألا ترى أنّه قد حُذِفَ في الوقف في نحو : ﴿ وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[6]، و﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾[7] ، و :

... ... بَعْـ ـضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفْرْ[8]

---

(١) في (ش) : « لالتقاء » .

(٢) في (ص) : « الواو » .

(٣) في (ص) : « الرتبة » ، ويقصد وزن (مفاعل) .

(٤) فصل ابن جني رحمه الله القول في « جوارٍ » و « غواشٍ » في المنصف ٢/٧٠ ـ ٧٥ ، وسر الصناعة ٢/٥١١ ، وانظر الخزانة ١/٢٤٠ .

(٥) في النسختين : « لالتقاء » .

(٦) سورة الفجر : من الآية : ٤ . وانظر المنصف ٢/٧٤ .

(٧) سورة الكهف : من الآية : ٦٤ . وانظر المنصف ٢/٧٤ .

(٨) جزءٌ من بيتٍ لزهير بن أبي سُلمى في ديوانه بشرح أبي العباس ثعلب : ٩٤ يمدح هرم بن سنان . وتمام البيت :

وَلأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفْرِي

وقد حُذِفَ في الوصل أيضاً ، وحُذِفَ في مواضِعَ لا يُحذَفُ فيها غيرُهُ من الحروف، وكأنَّ الذي حَسَّنَ حَذْفَ ذلك أنَّهَا قد صارت بمنزلة الحركات ؛ لأنَّهَا قد صارت عوضاً منها بدلالةِ تَعَاقُبِهَا ، وأنَّهَا تُحذَفُ في الموضع الذي تُحذَفُ فيه الحركةُ ، فلمَّا قَوِيَ الحذفُ فيها وكَثُرَ ، وكان هذا الجمعُ خارجاً عن الأبنية الأُوَلِ وثانياً[1]، أُلْزِمَ الحذفَ ؛ إذ قد كَثُرَ الحذفُ في ما كان أوَّلاً في ما ذَكَرْتُ لك . فهذا وجهُ حذفِ هذه اللاّمِ لغير التقاء السَّاكنَين .

والدَّليلُ على أنَّ الحذف لغير التقاء السَّاكنين أنَّه لا يخلو أنْ يكونَ الحذفُ فيه لالتقاء السَّاكنَين أو لِمَا ذَكَرْنَا ، فلو كان لالتقاء السَّاكنَين لم يجب الحذفُ ، ألا ترى أنَّ السَّاكِنَ الأوَّلَ الذي هو الياءُ لو ثَبَتَ لم يَلْحَقِ السَّاكنُ الثَّاني لتعاقبهما ،كما لم يَلْحَقْ « مساجدَ » ونحوَه مِمَّا يكونُ بعد حرف التَّكسير حرفان أو ثلاثةٌ أوسطُهَا حرفُ لِينٍ ، فقراءةُ النَّاسِ : ﴿ غَوَاشٍ ﴾ ، وإدخالُهُم التَّنوينَ دلالةٌ على أنَّ الياءَ لم تُحذَف لالتقاء السَّاكنَين[2]؛ إذ السَّاكنُ الأوَّلُ لو ثبت لم يجتمع معه السَّاكنُ الثَّاني . فهذا قولُ مَن أثبَتَ التَّنوينَ ومذهبُهُم ، وهو: أنَّه حَذَفَ الياءَ حذفاً .

- وانظر : الكتاب ١٨٥/٤ ، وشرح أبياته : ٣٤٤/٢ ، والمنصف ٧٤/٢ ، والنكت ١١٠٩/٢ . والخلقُ : التقدير . والفَريُ : القطع . والمعنى أنك إذا تهيَّأتَ لأمرٍ مضيتَ له وأنفذْتَهُ ، و لم تعجز عنه .

(١) في (ش) : « ثابتاً » .

(٢) انظر المنصف ٧٠/٢ .

وأمّا القولُ الآخَرُ : فإنَّ أبا بكرٍ حدَّثنا عن أبي العبَّاسِ ، عن أبـي عثمـانَ[1] أنَّ يونُسَ وأبا زَيدٍ والكِسَائيَّ نَظَروا إلى « جَوارِيَ » وبابه ، فما كان في الصَّحيـح لا يَلْحقُهُ تنوينٌ لم يُلحِقُوهُ في المعتلِّ ، وما كان يلحقُهُ التّنوينُ في الصَّحيح ألحقـوه في المعتلّ»[2] .

قال أبو عثمانَ : والذي عليه النّحْويُّون البصريُّون اليومَ هو القولُ الأوَّلُ[3].

قال أبو عليٍّ : وأنا أقولُ[4]: فكأنَّ هؤلاء لم يذهبوا إلى أنَّ اللاّمَ التي هي ياءٌ حُذِفَت حذفاً ،كما ذهب إليه الخليلُ ومَن تَبِعَهُ ، وإنّما تُحذَفُ لالتقاء السَّاكنَين ، فلمَّا لم يلتَقِ السَّاكنان في « جَوَارٍ » عندهم ؛ لأنَّ السَّاكنَ الثّـانيَ يُعَـاقِبُ الأوَّلَ ، أثبتوا السَّاكِنَ الأوَّلَ ؛ إذ لم يوجَد عندهم ما يجبُ حذفُهُ من أجله .

وقد حكى سيبويه[5] عن يونسَ نحوَ هذا ، واحتجَّ الخليلُ عليهم بما ذَكَرَه[6] عنه : من أنَّ ذلك لو كان صحيحاً ، لكانوا خُلَقَاءَ أنْ يُلزِمُوهُ الرَّفْعَ والجرَّ . يريـدُ أنّه لا يُنْكَرُ أنْ تُحذَفَ هذه الياءُ لأنّها حرفُ علّةٍ طرفٌ ساكنٌ ، وإنْ لم يُحذَف غيرُهُ من الحروف ؛ لِمَا تختصُّ به هذه الحروفُ من الإعلال والتّغيير عن حال الصِّحَّة ؛ ألا ترى أنهم قد أسكنوه في موضع الرَّفع والجرِّ، فلو وجب أن تَثْبُتَ

---

(١) انظر الإسناد بنصه في التعليقة ٣/١٢٠ .

(٢) في (ش) : في التنوين .

(٣) أي قول سيبويه والخليل . وانظر التعليقة ٣/١٢١ .

(٤) انظر المنصف ٢/٧٠ ـ ٧١ .

(٥) الكتاب ٣/٣١٢ .

(٦) أي : سيبويه في الموضع السابق .

هذه الياءُ ولا تُحذَفَ هنا كما لا تُحذَفُ دالُ « مساجدَ » وميمُ « دارهِمَ » ونحوِه، لكان خليقاً أنْ تُجرَّ وتُضَمَّ كما تُضَمُّ الدَّالُ والميمُ وتُكسَران ، فإذا جاز فيها الإسكانُ في موضع الرَّفع والجرِّ وإنْ لم يَجُز في غيره ، فكذلك يجوزُ حذفُهَا من هذا الجمع ، وإنْ لم يَجُزْ حذفُ غيرِها من الحروف .

وينبغي أن يكونَ مذهبُ ابنُ أبي إسحاقَ[1] في هذا كمذهب الخليل على حسَبِ ما رُوِيَ عنه ؛ وذلك أنَّه لَمَّا أخَذَ على الفرزدق حرفاً قال فيه[2]:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ   وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

فرُوِيَ أنَّه قال له : قد أخطأتَ في هذا أيضاً ؛ إذ لم تَقُلْ : مَولى مَوالٍ[3].

فهذا يدلُّ على أنَّه كان مذهبُهُ كمذهب الخليل؛ إذ مذهبُ يونُسَ ومَن تابعه / لا يَسُوغُ فيه تخطئتُهُ في هذا ؛ لأنَّ القياسَ على قولهم : مَولى مواليا[4]، وهذا حكاه سيبويه عن يونُسَ في المعرفة، وهذا لفظُهُ : قال[5]: « وأمَّا يونُسُ فكان ينظُرُ [٨٨/أ]

(١) في (ص) : « أبي إسحاق » . وهو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، قال ابن سلام : هو أول من بعج النحو ، ومدَّ القياسَ والعلل . توفي سنة ١١٧ هـ ، وقيل : ١٢٧ هـ . انظر أخباره في : طبقات فحول الشعراء ١٤/١ ، وأخبار النحويين البصريين : ٤٢ ، ومراتب النحويين : ٣١ ، وطبقات النحويين واللغويين : ٣١ .

(٢) لم أجده في ديوانه ، وانظر : الكتاب ٣١٣/٣ ، وشرح أبياته ٢٧١/٢ ، والمقتضب ٢٨١/١ ، والنكت ٨٧٦/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٢ ، والخزانة ٢٣٥/١ . والبيت مذكور في قصة مشهورة عنه في مصادر ترجمته السالفة فلتراجع .

(٣) في قصة مشهورة بين ابن أبي إسحاق والفرزدق .

(٤) في (ش) : « موال مواليا » .

(٥) الكتاب ٣١٢/٣ .

إلى كلِّ شيءٍ من هذا إذا كان معرفةً كيف حالُ نظيره من غير المعتلِّ معرفةً، فإذا كان لا ينصرفُ لم يصرِفْ، يقولُ: هذا جوارِي قد جاءَ، ومررتُ بجوارِيَ قَبلُ ».

فإن قلتَ : فمن أين يتبيَّنُ أنَّ مذهبَ الخليل وسيبويه في هذا الباب أنَّ الياءَ تُحذَفُ حذفاً ؟

فإنَّ هذا مُبَيَّنٌ من قولهما في حدِّ ما لا ينصرفُ في هذا الباب ؛ قال سيبويه[1]: « وسألتُهُ - يعني الخليلَ - عن (قاضٍ) اسمَ امرأةٍ ، فقال : مصروفةٌ في حال الجرِّ والرفعِ ، تصيرُ ههنا بمنزلتها إذا كانت في (مفاعِلَ) و(فواعِلَ) . وكذلكَ (أُدْلٍ) اسمَ رجلٍ عنده ؛ لأنَّ العرَبَ اختارت في هذا حذفَ الياء إذا كانت في موضعِ غيرِ تنوينٍ في الجرِّ والرَّفعِ ، وكانت في بناءٍ لا ينصرفُ ، وأنْ يجعلوا التَّنوينَ عوضاً من الياء ويحذفوها » .

فأمَّا ذهابُ أبي إسحاقَ عن القولَين فيما ذَكَرَه ، فإنَّه لم يأتِ بقول سيبويه على صحَّتِهِ ، ولم يذهب إلى قول الطَّائفة الأخرى . والاضطرابُ الواقعُ في حكايته عن سيبويه هو أنه قال[2] : « زعَمَ سيبويه والخليلُ أنَّ النُّونَ[3] عوضٌ من الياء » ولَعَمْرِي هذا صحيحٌ ، نصَّ عليه سيبويهِ ، إلاَّ أنَّ ما ذَكَرَه[4] بَعْدُ من قوله: « فإذا ذهبَتِ الضَّمَّةُ أُدْخِلَت النُّونُ عِوضاً منها » . فالقولُ : إنَّ النُّونَ عِوَضٌ من

---

(١) الكتاب ٣/٣١١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٣٨ .

(٣) في معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٣٨ : « التنوين » ، كذا في البواقي .

(٤) أي : أبو إسحاق الزجاج في الموضع السابق .

ذهاب الضَّمَّةِ خلافُ قولِ سيبويه ؛ ألا ترى أنَّه قد نصَّ على أنه عِوَضٌ من الياء، كما حكاه أبو إسحاقَ أوَّلاً عنه ، ولو كان النُّونُ عِوَضاً من الضَّمَّة، لكان جديراً أنْ يَلحَقَ الفعلَ أيضاً ؛ ألا ترى أنَّ الأفعال قد حُذِفَت الضَّمَّةُ من لاماتها .

وقولُهُ : « كأنَّ سيبويهِ ذَهَبَ إلى أنَّ النُّونَ عِوَضٌ من ذهاب حركـةِ اليـاء[١] » هو تقديرٌ لا وجهَ له مع ما حكَيْنَاه من نصِّه على أنَّهُ بدلٌ من الياء .

وقولُهُ : « والياءُ سقطت لسكونها وسكونِ النُّونِ » قولٌ لا يذهـبُ إليه أحدٌ؛ ألا ترى أنَّ سيبويه يذهب إلى أنَّ الياءَ حُذِفَت حذفاً مـن « جـوارٍ » ونحـوِه ، هـذا ظاهرٌ من قوله ، مُصَرَّحٌ به ، ومدلولٌ عليه في كلامه في عدَّةِ مواضِعَ من الكتـاب من باب « ما لا ينصرف »[٢] .

وعيسى ويونُسُ والكِسَائيُّ وأبو زَيدٍ[٣] ذهبـوا إلى أنَّـه لم يُحـذَفْ ، فلمَّـا لم يُحذَفْ لم يلحقْهُ التّنوينُ ، فقال : هؤلاء هنَّ جَوَارِي ، ومـرَرْتُ بجـوَارِي ، فلـم يُنَوِّنُوا .

وقولُهُ : « والياءُ سَقَطَتْ لسكونها وسكونِ النُّون » لم يذهـبْ إليه أحدٌ ، ولم

---

(١) انظر أول المسألة ، كما نص عليه الزجاج أيضاً في ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٤٥ حين فسَّر نص سيبويه ، ونقل عن المبرد ذلك . وقد قال المبرد في المقتضب ٢٨١/١ : « وكذلك قاضٍ فاعلم إذا سميت به امرأةً لانصرف في الرفع والخفض ؛ لأن التّنوين يدخل عوضاً مما حذف منه فأما في النصب فلا يجرى لأنه يتم فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه . فإن احتاج الشاعر إلى مثل جوارٍ فحقه إذا حرك آخره في الرفع والخفض ألا يجريَه ، ولكنه يقول : مررتُ بجواريَ كما قال الفرزدق ... » . وانظر شرح الكتاب ١٣٠/٤ (مخطوط) ، والمنصف ٧٠/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٨/٣ وما بعدها .

(٣) في (ص) : وعيسى ويونس ذهبا ... ، وانظر التعليقة ١٢٠/٣ .

يَقُلْ به أحدٌ ، فإنْ أضافَهُ إلى سيبويهِ فخطأٌ عليه ، وإنْ ذهب هو إليه ففاسدٌ ؛ ألا ترى أنَّ السَّاكِنَ الأوَّلَ إذا ثبتَ عاقبَ السَّاكِنَ الثَّانِيَ ، ولم يكن للتّنوين مَدْخَلٌ في الكلمة ، كما لا يدخُلُ على بابِ « مساجِدَ » ، فإذا عاقَبَه ولم يجتمع معه ، لم يَجز الحذفُ لالتقائهما .

وأمَّا ما نسبهُ في التّفسير الذي ذَكَره إلى أصحاب سيبويه، فإنّي لم أعلَمْ أحداً فسَّرَ هذا التّفسير ، فإنْ فسَّرَهُ مُفَسِّرٌ عليه ، كان خلافَ مذهبه الذي نصَّ عليه وحكاه عن الخليل .

فإن قال قائلٌ : هلاّ دلَّكُم قولُهُم : « مَعَايَا »[1] و « مدَارَى » ونحوُ ذلك ممَّا أُبْدِلَتْ من كسرَتِهِ فتحةٌ ، ومن يائِهِ ألفٌ على صحَّةِ قولِ يونُسَ: جَوَارِيٍ ونحوه، وإثباتِهِ الياءَ في الجرِّ والرَّفعِ ، وحذْفِهِ التّنوينَ ؛ إذ لو لم تَثْبُت الياءُ هنا لم يَصِحَّ إبدالُ الألف منها في « مَدَارَى » ونحوِه ، فإبدالُهُم الألفَ منها يدلُّ على ثباتِ الياء قبل الإبدال ؟

قيلَ له : لا يدلُّ ثَبَاتُ هذه الألف منها في « مَدَارَى » ونحوِه على ثبات الياء في ما ذَكَرْتَ ؛ لأنَّ الياءَ حُذِفَتْ حذفاً من « جَوَارٍ » ونحوه بدلالة إلحاقِهم التّنوينَ إيَّاهُ ، وتعويضِهِم له منه ، وإذا حُذِفَ لم يَلْزَمْ بدلٌ منها ، ولم يجز إثباتُها ، وإنَّما يُقدَّرُ قَلْبُ هذه / الألف عن الياء تقديراً غيرَ مستَعْمَلٍ ، كما تُقَدَّرُ أشياءُ هذا [٨٨/ب]

(١) إبلٌ مَعايا أي : مُعْيِيَة كالّة . قال سيبويه : « وسألته [أي الخليل] عن قولهم : مَعايا فقال : الوجهُ مَعايٍ ، وهو المطَّرد ، وكذلك قولُ يونس ، وإنما قالوا : مَعايَا كما قالوا : مَدارى وصَحارى ، وكانت مع الياء أثقل ؛ إذ كانت تستثقل وحدها » الكتاب ٤٠٥/٤ ، وانظر المقتضب ٢٧٦/١ ، واللسان (عيا) ١١٢/١٥.

التَّقديرَ وإنْ كانت غيرَ مستَعْمَلَةٍ نحوُ: « خطَايَا » و « مَطَايَا » و « قال » و « باع »، ألا ترى أنَّ شيئاً من هذا لا يجوزُ فيه استعمالُ ما هذا المتكلِّمُ به منقولٌ عنه .

(**فإن قيلَ** : فهلاَّ حُذِفت الألفُ في هذا النوع كما حُذِفَت الياءُ ؟)[1]

قيلَ : لا يَلْزَمُ أن تُحذَفَ الألفُ في نحو هذا من حيث حُذِفَت الياءُ ؛ لأنَّ الياءَ ثبتت في مواضِعَ يُحذَفُ فيها أختاها نحو: ﴿**لاَ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى**﴾[2] و﴿ **ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ** ﴾[3]، و :

... ... **لاَ يَفْرِ**[4]

ونحوُ الجرِّ والرَّفعِ والنَّصْبِ في « عَمْرٍو » ونحوِهِ من المنوَّن .

ومن هذا الباب[5] ما أنشده سيبويهِ من قولِهِ[6]:

سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

وجاء هذا خارجاً عن الأصل الذي عليه الاستعمالُ من ثلاثةِ أوجهٍ[7]:

أحدها : أنَّه جَمَع « سَماء » على (فعائِلَ) من حيث كان واحداً مؤنَّثاً ،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) سورة طه : من الآية : ٧٧ .

(٣) سورة الكهف : من الآية : ٦٤ .

(٤) من بيتٍ لزهير بن أبي سُلمى سبق ذكره ص : ٢٥٩ من هذا الجزء .

(٥) من هنا إلى قوله : « فهذا وجه ثالث » بعد خمس صفحات تقريباً نقله ابن سيده في المخصص ٩/٣-٦.

(٦) الكتاب ٣/٣١٥ ، وهو عجز بيتٍ لأمية بن أبي الصلت في ديوانه : ٣١٧ . وهو بتمامه :

لهُ مَا رَأَتْ عَينُ البَصِيرِ وفَوقَهُ　　　سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

وانظر : المقتضب ١/٢٨٢ ، والمنصف ٢/٦٦ ، ٦٨ ، والخصائص ١/٢١١ ، ٢٣٣ ، ٢/٣٤٨ ، والمخصص ٩/٣ ، والخزانة ١/٢٤٤ .

(٧) نقلها ابن جني في المنصف ٢/٦٨ .

فكأنَّ الشّاعرَ شبَّهه بـ « شَمَالٍ » و « شَمَائِلَ » و « عَجُوزٍ » و « عجائزَ »، ونحوِ هذه الآحادِ المؤنّثةِ التي كُسِّرَت على (فعائل) ، والجمعُ المستَعمَلُ فيه (فُعُولٌ) دون (فعائل) ،كما قالوا : « عَنَاق » و « عُنُوق »[1] . قال الشّاعرُ :

كَنَهْوَرٌ كَانَ مِنَ اعْقَابِ السُّمِي[2]

فجمَعَه على (فُعُول) ؛ إذ كان مِثْلَ « عَنَاق » في التّأنيث ، وقد قالوا في جمعها: عُنُوق . إلاّ أنّه خفّفَ للقافية ،كما خفّفَ في قوله :

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِي[3]

وكما يخفّفُ :

... ... مِنْ سُرٍّ وَضُرْ[4]

---

(١) في (ش) : « عناق وعُنُوق ، وبهر وبُهُور .... » .

(٢) رجزٌ قائله أبو نخيلة السّعدي كما في الكتاب ٦٠٦/٣ ، وقد أخلّ به مجموعُ شعره المنشور في مجلة المورد (م٧) (ع٣) ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ . وانظر : المنصف ٦٨/٢ ، وتحصيل عين الذهب: ٥٤٠ ، والمخصص ٣/٩ . والكَنَهْوَر : القِطَعُ العِظام من السحاب المتراكب ، واحدته : كنهورة ، والأعقاب جمع عَقِب؛ وهو آخر الشيء ، يريد أنه سحاب ثقيلٌ بالماء فأتى آخِرَ السحاب لثقله . (تحصيل عين الذهب) .

(٣) رجزٌ لامرأة من بني عُقيل تفخر بأخوالها من اليمن ، ونسب إلى قصي بن كلاب في المقاصد النحوية ٥٦٥/٤ وقيل لغيرهما . وبعده :

وَحَاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَّابُ الْمِئِي

انظر النوادر : ٣٢١ ، والمنصف ٦٨/٢، والخصائص ٣١١/١ ، وسر الصناعة ٥٣٤/٢ ، والمخصص ٣/٩ ، وشرح الشافية للرضي ٢٣٤/٢ ، والخزانة ٣٧٥/٧ ، وشعر بني عقيل : ٢١٣/٢ .

(٤) جزء من عجز بيتٍ لطرفة في ديوانه : ٧٢ ، وهو بتمامه :

فَفِدَاءٌ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى ... مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُرٍّ وَضُرْ

وانظر : المقتضب ١٣٨/٢ ، والتكملة : ١٦٦ ، وإيضاح الشعر : ١٦٠ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، والمحتسب ٣٤٢/١ ، والخزانة ٣٧٦/٩ .

ونحو هذا .

فإن قلتَ : ما ينكرُ أنْ يكونَ الشَّيءُ (فُعُلاً) كـ « قَـذَال » و « قُـذُل » ، ولا يكون (فُعُولاً) ؟

فإنّا نمنع من ذلك ، ألا ترى أنَّ هذا الضَّرْبَ من المعتلِّ لم يُجمَع على (فُعُلٍ) (لِمَا كان يَلزَمُهُ من القلب ، ولأنّا قد وجَدْنَا نظـيرَه مـن المؤنّـث قـد جُمِـعَ علـى فُعُول ، و لم نَرَ هذا النّحوَ جُمِعَ على فُعُل)[1]. وقد حَكَى سـيبويه[2] في موضـعٍ : ثُنْيٌ[3] على (فُعُل) .

فأمَّا (فُعُل) فلم يجئ في موضعٍ ، وليس عندي بالقويِّ في القيـاس ؛ ألا تـرى أنَّ الحركةَ منويَّةٌ إلاَّ أنّه يشهَدُ له عندي مـا حكـاه مـن قولِهِـم: « رَضُـيُوا » ، ألا ترى أنّه أُجْرِيَ مُجْرَى ما السُّكونُ لازمٌ له .

وحكى بعضُ مشايخنا في جمع « السَّماء » الذي هو مطـرٌ: أَسْمِيَة[4]، قـال : هو مذكّرٌ[5]، ولذلك جمَعَه على (أَفْعِلَة) .

---

(١) ساقطٌ من (ص) .

(٢) الكتاب ٤/٤٢١ ، وانظر التعليقة عليه ٥/١٤٥ .

(٣) في (ص) : « شيئاً » .

(٤) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق : ٣٦٤ : « ويقال : أصابتنـا سماء أي : مطرٌ ، وأصابتنـا أسميـةٌ وسُمِيٌّ ... » . قال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث : ٣٦٨ : « والسماء المطر يجمع أسمية . يقـال : أصابتنا أسمية . و[إن قال قائل] : الاسم المؤنث إذا كان على فَعال مثل عَناق ، جُمع في أدنـى العـدد على (أفعُل) كقولك : عَناق وأعنُق . قيل له : شذ هذا الحرف في باب المـدود كمـا شـذ في بـاب المقصور : أندية في جمع الندى ... » . وانظر : المذكر والمؤنث للسجسـتاني : ١٨١ ، وللتسـتري : ٨٣ . و لم أقف على من قال بتذكيره إذا كان اسماً للمطر ، وقد أشـار الفـراء إلى أن تذكـيره قليـل ، و لم يذكر أنه اسم للمطر .

(٥) راجع المذكر والمؤنث للفراء : ٩١ .

قال أبو عليٍّ : أنا أقولُ: تذكيرُهُم لهذا يدلُّ عندي على أنَّهُم سَمَّوا المطَرَ سَمَاءً لارتفاعه ؛ لأنَّهم سَمَّوه سَمَاءً لنزولِهِ من السَّماء ،كتسميتهم المرأةَ ظَعِينَةً ، والمزَادَةَ رَاوِيَةً ، ألا ترى أنَّه لو سُمِّيَ على هذا الحدِّ سَمَاءٌ لبقي على تأنيثه و لم يُذَكَّر ، فتذكيرُهُ يدلُّ على أنَّهُ اسمٌ آخَرُ ليس منقولاً من التي هي خلافُ الأرض. وكذلك القولُ في تسميتهم لسقف البيت سَمَاءً ، هو من أجل ارتفاعه ، وليس المؤنَّثَ . يدلُّكَ على هذا ما أنشَدَناه أبو بكرٍ[1]:

إذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لاَحَ بِسُحْرَةٍ ... سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ
وَقَالَتْ سَمَاءُ الْبَيْتِ فَوْقَكَ مُنْهِجٌ ... وَلَمَّا تُيَسِّرْ أَحْبُلاً لِلرَّكَائِبِ

فقال : مُنْهِج . فعلى الأغلَبِ الأكثرِ أَحمِلُهُ لا على معنى النَّسَبِ ، ولا على التَّذكير للحمل على المعنى نحو قوله :

ثَلاَثُ شُخُوصٍ ... ...[2]

وَإنْ كَانَ ذانِكَ غيرَ ممتنِعَين . فأمَّا قولُهُ :

---

(١) ورد البيت الأول في المحتسب ٢/٢٢٨ ، والخزانة ٣/١١٢ مستشهَداً به على أن الشيء قد يضاف إلى نفسه لأدنى ملابسة . والبيتان في المخصص ٩/٤ .

(٢) جزء من عجز بيتٍ لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : ١٠٠ ، وهو بتمامه :

فَكَانَ مِجَنِّي دُوْنَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ... ثَلاَثُ شُخُوصٍ : كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

وهو من شواهد الكتاب ٣/٥٦٦ ، وانظر : الكامل ٢/٨٠١ - ٨٠٢ ، والتكملة : ٢٦٨ ، والتعليقة على الكتاب ١/٨٦ ، والخصائص ٢/٤١٧ ، وضرائر الشعر : ٢٧٢ ، وأمالي الزجاجي : ١١٨ ، والخزانة ٧/٣٩٤ . والوجه أن يقول : ثلاثة شخوص فأنث (الشَّخص) إذ كان في معنى أنثى ؛ حيث أبان عن ذلك بقوله : كاعبان ومعصر .

تَـلُـفُّـهُ الأَرْوَاحُ وَالـسُّـمِيُّ[1]

فهذا عندي على أن يكونَ سَمَّى المطَرَ سماءً[2] لنزوله من السَّماء ، كما يُسَمَّى الفِنَاءُ عَذِرَةً[3]، ونحو ذلك . يدلُّكَ على هذا أنَّه جمعٌ على (فُعُول) كعَنَاق وعُنُوق ، ولم يأتِ به على (أَفْعِلَة) ، فهذا كتسميتهم قضاءَ الحاجة عَذِرَةً[4] .

وأصلُ هذا الباب في اللُّغةِ الارتفاعُ ، ومنه « الاسم » ، واللاَّمُ محذوفةٌ . أنشَدَ أبو بكرٍ[5] :

سَمَا لِلَبُوْنِ الحَارِثِيُّ سَمَيْدَعٌ		إِذَا لَمْ يَنَلْ في أَوَّلِ الغَزْوِ عَقَّبَا

[٨٩/أ] فهذا جمعُهُ المستعمَلُ ، وجاء به هذا / الشَّاعِرُ في « سمائيا »[6] على غير المستعمَلِ . والآخَرُ أنَّه قال : « سَمَائيا »[7]، وكان القياسُ الذي عليه الاستعمالُ « سَمَايا » ، فجاء به هذا الشَّاعر لَمَّا اضطُرَّ على غير القياس فقال : سَمَاوي . وسأُثبِتُ ما وُقِفَ منه على هذَين الأصلَين إن شاء الله تعالى :

[القول في (سماء)] اعلَمْ أنَّ « سَمَاءً » (فَعَالٌ) ، الهمزُ فيها واوٌ منقلبٌ عن لامٍ ، فإذا جمعتَهُ مكسَّراً على (فعائل) وجَبَ في القياس المتروكِ استعمالُهُ أن تقولَ: سَمَائِي ، كما

---

(١) بيتٌ للعجاج في ديوانه : ٣٢٥ ، وانظر : إصلاح المنطق : ٣٦٤ ، والتكملة لأبي علي : ٤٣٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٥٤٢/٢ ، وشرح المفصل ١٣٠/١٠ ، والممتع ٢٣٦/١ .
(٢) انظر التكملة : ٤٣٣ - ٤٣٤ .
(٣) انظر اللسان (عذر) ٥٥٤/٤ .
(٤) السابق .
(٥) البيت للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه : ٣٤٩ . وانظر المخصص ٤/٩ .
(٦) يقصد قول أمية بن أبي الصلت المتقدم :

سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

(٧) في النسختين : « سما » ، والحديث عن قول لبيد المتقدم ، وانظر المخصص ٤/٩ .

أنّكَ لو جمعْتَ مثلَه في الصَّحيح نحوَ : سَحَابٍ لقُلْتَ : سَحَائِب ، فأبْدَلْتَ من الألف الزَّائدة في (فَعَال) همزةً ؛ لأنَّها وقعت بعد ألفِ الجمع ، وألفُ الجمع[1] ساكنةٌ ، وألفُ (فَعَالٍ) أيضاً ساكنةٌ ، وإذا اجتمع ساكنان فلا يخلو من أنْ يُحذَفَ أحدُهما أو يُحرَّكَ ، فحَذْفُ السَّاكنِ الأوَّلِ هنا لا يجوزُ ؛ لأنَّه دليلُ الجمع ، ولو حُذِفَ الثّاني لالتقاء السَّاكنَين لم يَجز أيضاً ؛ لأنَّ الجمعَ كان يلتبسُ بالواحد . فإذا لم يَجُزْ حَذْفُ واحدٍ من السَّاكنَين ، وجَبَ أنْ يُحَرَّكَ أحدُهُما ، ولا يخلو من أنْ يكونَ الأوَّلَ أو الثّانِيَ ، فالأوَّلُ لا يجوزُ تحريكُهُ ؛ لأنّه لو حُرِّكَ لبطَلَت دلالتُهُ على الجمع ، فحُرِّكَ السَّاكِنُ الثّاني وانقلبَ همزةً لأنّه كان ألفاً ، والألفُ إذا حُرِّكَت انقلبت همزةً .

فأمَّا واوُ « عَجُوزٍ » وياءُ « صحيفةٍ » فمشتبهان بهذه الألف ؛ لأنّهما يُقلَبان في الجمع همزةً ، فالألفُ في « سَمَاءٍ » يجبُ أنْ تُقلَبَ همزةً في الجمع ،كما قُلِبَت التي في « سَحَابٍ » في الجمع ، فإذا قُلِبَت همزةً صار « سَمَائي » على وزن « صحائف » ، فوقعت في الطَّرَف ياءٌ مكسُورةٌ مُحَرَّكٌ ما قبلها ، فيلزَمُ أن تُقلَبَ ألِفاً ؛ إذ قُلِبَت في ما [ليس][2] قبله حرفُ اعتلالٍ في هذا الجمع ؛ وذلك قولُهُم : مَدَارَى . وحروفُ الاعتلال في « مَطَائي » و « سمائي » أكثَرُ منها في « مَدَارَى » . فإذا قُلِبَ في « مَدَارَى » ، وَجبَ أنْ يَلْزَمَ هذا الضَّرْبَ القلبُ فيقالُ : « سماءَا » و « مطَاءَا » ، فتقع الهمزةُ بعد[3] العين وهي قريبةٌ من الألف ، فتجتمعُ حروفٌ

---

(١) قوله : « وألف الجمع » ساقط من (ش) .

(٢) ساقطٌ من النسختين ، والتصحيح من المخصص ٩/٥ .

(٣) في النسختين : « بين » .

مشابهةٌ فيُستَثقَلُ اجتماعُهُنَّ ،كما استُثقِلَ اجتماعُ المثلَين والمتقارِبَي المخارج فأُدْغِمَا ، فأُبدِلَت من الهمزةِ ياءٌ ، فصار « سمايا » و « مطايا » .

وهذا الإبدالُ إنّما يكونُ في الهمزة إذا كانت معترِضةً في الجمع مثل جمع سماءٍ ومطيَّةٍ ورَكِيَّةٍ . (ألا ترى أنّه لا همزةَ في واحد من هذه الأسماء ، ولو كانت الهمزةُ في الواحد ثابتةً لم تُبدَلْ)[1] ؛ ألا ترى أنّكَ إذا جمعْتَ « جائيةً » لم تقل إلاّ: جَوَاءا ، ولا تَقْلِبُ فتقولُ : جَوَايا ؛ لأنَّ الهمزةَ ثابتةٌ في الواحد .

وهذا البيتُ يدلُّ على صحَّةِ قولِ النّحْويِّين : إنَّ الأصلَ في المطايا أن يكونَ مَطَاءا بالهمز ، وأنَّ الإبدالَ في التّقدير يكونُ من الهمز ، ألا ترى أنَّ الشّاعرَ أخرَجَ ذلك في الضَّرورةِ ، وردَّ الكلامَ إليه حيث اضطُرَّ لَمَّا كان الأصلَ ،كما تُرَدُّ الأشياءُ إلى أصولها نحوُ إظهارِ التّضعيف ، وصرفِ ما لا ينصرفُ ، وتحريكِ حرفِ العلّة الذي يَلزَمُهُ السُّكُونُ ، فلولا أنَّ الأصلَ في هذا الباب أيضاً الهمزُ ، ثمَّ يقعُ الإبدالُ عنه ، لم يَرُدَّهُ إليه في الضَّرورة ، ولم يُبدَلْ من هذه الهمزةِ الواوُ ؛ لأنّها اختُصَّت بالبدل ممّا ظهرت فيه الواوُ التي هي لامٌ ممّا جاء مبنيّاً على التّأنيث نحو : إدَاوَة وأَدَاوَى ، فهذه الواوُ في « أداوَى » وما أشبهه عوضٌ من الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع ،كما أنَّ الياءَ بدلٌ من الهمزة الواقعة بعدها في نحو: مَطَايَا ، فكان حكمُ « سَمَاء » إذا جُمِعَ مكسَّراً على (فعائل) أنْ يكونَ كما ذَكَرْنا من نحو : مطَايَا ورَكَايَا .

لكنَّ هذا القائلَ جعلَهُ بمنزلة ما لامُـهُ صحيحٌ وثبتت قبلَه في الجمع الهمزةُ

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

فقال : سَمَاءٍ ،كما تقولُ : جَوَارٍ . فهـذا وجهٌ آخَرُ مـن الإخـراج مـن الأصـل المستَعمَلِ ، والرَّدِّ إلى القياس المتروكِ الاستعمالِ .

ثمَّ حرَّكَ الياءَ بالفتح في موضع الجرِّ ،كما تُحرَّكُ من « جَوَارٍ » و « مَـوَالٍ » ، فصار « سَمَائِيَ » مثل :

... ... مَوْلَى مَوَالِيَا

[٨٩/ب] / و :

أَبِيْتُ عَلَى مَعَارِيَ وَاضِحَاتٍ[1]

فهذا وجهٌ ثالثٌ من الإخراج عن الأصل المستَعمَلِ .

وأمَّا ما في شعر الأعشـى : « الحَوَانِـي »[2] جمعُ حَانِيَة ، فبلَغَني عـن بعـض أصحابِ أبي عثمانَ أنّه قال : « أَرَاهُ مـن الحَوَانِيـت »[3]. وهـذا عنـدي بعيـدٌ مـن الصَّواب ؛ أعني أنْ يكونَ « الحَوَانِي » من الحوانيت ، إلاَّ أن يكونَ حَذَفَ اليـاءَ[4] الزَّائدةَ كما حذَفَ من قولِهِ :

... ... الـعَطَامِسَا[5]

(١) صدر بيتٍ للمتنخِّل الهذلي (مالك بن عويمر) كما في الكتاب ٣١٣/٣ ، وانظر : شرح أشعار الهذليين ١٢٩٨/٣ ، والبيت بتمامه :

أَبِيْتُ عَلَى مَعَارِيَ وَاضِحَاتٍ ... بِـهِنَّ مُـلَـوَّبٌ كَـدَمِ العِبَـاطِ

وانظر : المنصف ٦٧/٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٦٧/٣ ، والخصائص ٣٣٤/١ ، ٦١/٣ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٨٧ . والمعاري: جمع مَعرًى وهو الفراش ، والواضحات : البيض .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) جاء في اللسان (حنا) عن ابن سيده قوله : « وقد جعل اللحياني (حواني) جمع (حانوت) ».

(٤) في (ص) : « التاء » .

(٥) جزءٌ من بيتٍ لغيلان كما في الكتاب ٤٤٥/٣ ، وتمامُهُ :

و :

... ... دُهَيْدِهِينَا[1]

للضَّرورة ، ثمَّ أبدَلَ من التَّاء الياءَ ، كما أبدلها من العين في قوله :

وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ[2]

وهذا لا ينبغي أن يُحمَلَ عليه شيءٌ ما وُجِدَ مندوحةٌ عنه .

فأمَّا قولُهُ : ﴿ وَالْحَوَايَا ﴾[3] فإنَّ واحدَهُ حَوِيَّةٌ وحاوِياءُ وحاوِيَةٌ ، فإنْ كان جمعَ حاوِيَةٍ أو حاوياء ،كان (فَوَاعِل) ، وإن كان جمعَ حَوِيَّة ،كان (فعائل) . فأمَّا (فَوَاعِلُ) فإنَّكَ قَلَبْتَهَا من حيث همَزْتَ « عَوَائِرَ » و « أوائِلَ » . فلمَّا

- قَدْ قَرَّبَتْ سَادَاتُهَا الرَّوَائِسَا وَالْبَكَرَاتِ الفُسَّجَ العَطَامِسَا

وانظر : المحتسب ٩٤/١ ، والخصائص ٦٢/٢ ، وسر الصناعة ٧٧١/٢ ، والصحاح (بكر) ، وتحصيل عين الذهب : ٥٠٤ ، والمخصص ٦١/٧ . والعيطموسُ من النوق : الفتية الحسنة الخلق . الشاهد فيه : أنه جمع (العيطموس) على عطامس ، وكان حكمه أن يجمعه على (عطاميس) بالياء ؛ لأن الواو إذا ثبتت في الواحد رابعةً ثبتت في التكسير ، ولكنه حذفها ضرورةً .

(١) جزء من بيتٍ دون نسبة في الكتاب ٤٩٤/٣ ، وهو بتمامه :

قَدْ شَرِبَتْ إلاَّ دُهَيْدِهِينا قُلَيِّصَاتٍ وأُبَيْكِرِينا

وانظر : معاني القرآن للفراء ٢٤٧/٣ ، وسر الصناعة ٦١٨/٢ ، والصحاح (دهده) ، والنكت ٩٥٢/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٥١٢ ، والخزانة ٥٠/٨ . والشاهد فيه : تحقير (الدَّهادِه) على (دُهيدهين) ، فرده إلى واحده وهو (دَهْدَاه) ، ثم جمعه جمع السلامة لئلا يتغير بناء التصغير ، وجمعه بالواو والنون تشبيهاً بأرضين وسنون ، ومثله (أبيكرين) ، والدَّهْدَاه : حاشية الإبل وصغارها .

(٢) بيتٌ من الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢٧٣/٢ ، وفي تحصيل عين الذهب : ٣٤٣ : يقال : هو مصنوعٌ لخلف الأحمر ، وانظر : المقتضب ٣٨٢/١ ، وسر الصناعة ٧٦٢/٢ ، والخزانة ٤٣٨/٤ .

الشاهد فيه إبدال الياء من العين في (الضفادع) ضرورة . والجَمُّ : جمع جَمة وهي معظم الماء ومجتمعه ، والنقانقُ : أصوات الضفادع ، واحدتها : نقنقة .

(٣) سورة الأنعام : من الآية : ١٤٦ . وانظر الصحاح (حوى) .

اعترضت الهمزةُ فيه وفي (فعائل) في الجمع ، قلَبْنَها ياءً على ما تقدَّمَ . وممَّا يدلُّكَ على صحَّةِ ذلك : أنَّ أبا زيدٍ قد حكَى أنَّهم يقولون في سَيِّقَة : سَيَائِق[1].

وقال أبو عثمانَ : سألتُ الأصمعيَّ عن « عَيِّل » :كيف تجمعُهُ العربُ ؟ فقال : عَيَائِل[2]. وأنشَدَ أبو زَيدٍ[3]:

وَهَلْ أَنَا إلاَّ مِثْلُ سَيِّقَةِ الْعِدَا إِذَا جَبَأَتْ عقْرٌ وَإِنْ قُدِّمَتْ نَحْرُ

* * *

(١) السَّيِّقة : ما استاقه العدو من الدوابّ .

(٢) انظر المسائل المشكلة (البغداديات) : ٨٧ .

(٣) في كتاب الهمز : ٧٥٦ (مجلة المشرق) ، والبيت لنُصيب بن رباح في ديوانه : ٩٢ ، وروايته :

إن اسْتَقْدَمَتْ نَحْرٌ وَإِنْ جَبَأَتْ عَقْرُ

وانظر جمهرة اللغة ٢/٨٥٤ ، والتاج (سوق) . وجبأت : استخفت وتوارت .

المسالة الحادية والسِّتُّون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف : ١٤٣] :

« قال قومٌ : معنى ﴿ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ : أَرِنِي أمراً عظيماً لا يُرَى مثلُهُ في الدُّنيا ممَّا لا تحتَمِلُهُ بُنْيَةُ موسى ، قالوا : فأَعْلَمَهُ اللهُ أنَّه لن يرى ذلك الأمـرَ . وأنَّ معنى: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ ﴾ ؛ أي : تَجَلَّى أمرُ ربِّهِ . وهذا خطأٌ لا يعرفُـهُ أهلُ اللُّغة ، ولا في الكلام دليلٌ أنَّ موسى أرادَ أنْ يرى أمراً عظيماً من أمـرِ اللهِ ، وقد أَراهُ اللهُ من الآياتِ في نَفْسِهِ ما لا غايةَ بعدَه ؛ قد أراه عصـاهُ ثعبانـاً مُبينـاً ، وأَراه يدَهُ تخرُجُ بيضاءَ ، وما يَسْتَغني به عن أنْ يَطلُبَ أمراً مـن أمـرِ اللهِ ، ولكـن لَمَّا سَمِعَ كلامَ اللهِ قال : أنا أُحِبُّ أنْ أراكَ ، فأَعلَمَهُ اللهُ أنَّهُ لن يراهُ » .

قال أبو عليٍّ (رحمه الله) :

أقولُ : إنَّ ما ذهب إليه من تخطئةِ مَن قـال : إنَّ معنـى ﴿ فَلَمَّـا تَجَلَّـى رَبُّـهُ لِلْجَبَلِ ﴾ : (تجلَّى أمرُ ربِّه للجبـلِ)[2] ، وأنَّ ذلـك لا يعرفُـهُ أهـلُ اللُّغـةِ فاسـدٌ ، وفُشُوُّ هذا في اللُّغةِ وكَثرتُـهُ واشتهارُهُ فيهـا أظهَـرُ وأَوضَـحُ مـن أنْ يَخْفَـى علـى المبتَدِئينَ بالنَّظَرِ في اللُّغة ، فضلاً عن المتوسِّطِين ومَـن جـاوَزَهم . وفي التَّـنزيل مـ.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٧٤ .
(٢) ساقط من (ش) .

هذا ما لا يكادُ يُضبَطُ كثرةً .

وقد ذكرَ النّحويُّون وأهلُ اللُّغةِ من هذا ما أغنَوا به عن إكثارنا وإثباتنا له في هذا الكتاب ؛ قال تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إلاَّ أنْ تَأتِيَهُمُ المَلائِكَةُ أوْ يَأتِيَ رَبُّكَ ﴾[1]، (وفي موضعٍ آخرَ : ﴿ أوْ يَأتِيَ أمْرُ رَبِّكَ ﴾[2])، وكذلك : ﴿ فَأتَاهُمُ اللهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾[3] .

وقولُهُ : ﴿ فَأتَى اللهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾[4]، و: ﴿ أتَى أمْرُ اللهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾[5] .

و﴿ يَا قَوْمِ مَنْ يَنصُرُنِي مِنَ اللهِ ﴾[6] ، وفي موضعٍ آخرَ: ﴿ فَمَنْ يَنصُرُنَا مِنْ بَأسِ اللهِ إنْ جَاءَنَا ﴾[7]، فالمضافُ إليه في هذه المواضعِ قد أُقيمَ مُقامَ المضاف .

وما أرى هذا الذي قاله في هذا إلاَّ تحامُلاً ، ودافِعُ هذا في اللُّغةِ كدافعِ الضَّروراتِ وجاحِدِ المحسُوساتِ في غير اللُّغة . وأبياتُ الكتابِ[8] في هذا المعنى

---

(١) سورة الأنعام : من الآية : ١٥٨ .

(٢) سورة النحل : من الآية : ٣٣ . وما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٣) سورة الحشر : من الآية : ٢ .

(٤) سورة النحل : من الآية : ٢٦ .

(٥) أول سورة النحل .

(٦) سورة هود : من الآية : ٣٠ ، وفي (ش) : « من أمر الله » وهو خطأ .

(٧) سورة غافر : من الآية : ٢٩ .

(٨) انظر الكتاب ٢١٤/١ - ٢١٥ . وانظر أبياتاً كثيرة ساقها الفارسيُّ على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في كتاب الشعر ٣٣٣/١ - ٣٧٩ (تحقيق د . الطناحي) .

لاشتهارها مُسْتَغنًى عن ذِكْرِها ، وأنشَدَ أبو زَيدٍ[1] والكوفيُّونَ :

حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا ... وَمَا هِيَ وَيْبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ

(أي : بُغامُ عَنَاقٍ)[2] .

وقد اتَّسعَ هذا في كلامهم حتَّى إنَّ الشُّعراءَ قد أقاموا المضافَ إليه مُقَامَ المضاف في بعض ما يدخلُهُ إلباسٌ . فمن ذلك / ما أنشَدَنَاه أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس لكُثَيِّرٍ في ابن الزُّبير[3]: [٩٠/أ]

تُخَبِّرُ مَنْ لاَقَيْتَ أَنَّكَ عَائِذٌ ... بَلِ الْعَائِذُ المحْبُوسُ في سِجْنِ عَارِمِ

وَصِيُّ النَّبِيِّ المصْطَفَى وَابْنُ عَمِّهِ ... وَفَكَّاكُ أَعْنَاقٍ وَقَاضِي مَغَارِمِ

يريدُ : ابنُ وَصِيِّ النَّبِيِّ وابنُ عمِّه . وأنشدَنا أبو بكرٍ عنه[4]:

---

(١) النوادر : ٣٦٦ ، مع بيتين آخرين هما :

ألم تعجَبْ لذئبٍ باتَ يَعْوي ... ليؤذِنَ صَاحِباً لَهُ باللَّحاقِ

حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا ... وَمَا هِيَ وَيْبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ

فلَو أنِّي رمَيتُكَ من قريبٍ ... لعاقَكَ عن دعاءِ الذِّئبِ عَاقِ

وهي منسوبة لذي الخِرَقِ الطُّهَوِيِّ في وصف ذئب . وانظر : مقاييس اللغة ٢٧١/١ ، والإنصاف ٣٧٢/١ .

(٢) ساقط من (ش) .

(٣) ديوان كُثَيِّرُ عزَّة : ٢٢٤ . وانظر : الكامل ١١٢٤/٣ ، وقد قال هذه القصيدة في عبد الله بن الزبير رضي الله عنه لما قام مطالباً بالخلافة وسمَّى نفسه العائذ ، وحَبَسَ محمَّدَ بن الحنفة وخمسة عشر من بني هاشم في سجن عارم ، وهو سجن قيل : بالطائف ، وقيل : بمكة . راجع معجم ما ا م ومعجم البلدان (عارم) .

(٤) رجزٌ لم أقف على قائله ، والبيتان في وصف إبلٍ ، انظر : الكامل ١١٢٥/٣ ، والخصائص ٤٥٢/٢ ، والخزانة ٣٧٢/٤ .

صَبَّحْنَ مِنْ كَاظِمَةَ الخُصَّ الخَرِبْ
يَحْمِلْنَ عَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ المطَّلِبْ

يريدُ : ابنَ عبَّاسٍ(١) . وأنشدَ أيضاً للفرزدق(٢):

فَلَوْ أَنَّ ذَرّاً أَوْ أَبَاهُ رَأَى الَّذِي رَأَيْتُ أَبَتْ عَيْنَاهُ أَنْ تَتَأَخَّرَا

يعني : أبا ذرٍّ الغِفاريِّ ؛ أي : لو أنَّ أبا ذرٍّ أو أبا أبي ذرٍّ . وقال أَوْسٌ(٣) :

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنَّنِي طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمَا

[يعني](٤): هو ابنُ حِذْيَم ، وهو مشهورٌ .

قال ذو الرُّمَّة(٥):

---

(١) جاء في نسخة (ش) هنا : « وأنشَدَنا :

أَرَى الخَطَفَي بَذَّ الفَرَزْدَقَ شِعْرُهُ وَلَكِنَّ خَيْراً مِنْ كُلَيْبٍ مُجَاشِعُ

ولم يرد هذا البيت في نسخة (ص) . وهو للصلتان العبدي قاله في محاكمته بين الفرزدق وجرير ، وانظر الخزانة ٣٧٢/٤ .

وقد حدث في النسخة (ش) بعض تداخلٍ في هذه الأبيات ، حيث جاء بيت ذي الرمة تالياً لبيت الفرزدق دون فاصل بينهما ، بما يوحي أنهما للفرزدق .

(٢) لم أقف عليه في ديوانه مع أن فيه قصيدةً طويلةً على نفس الروي والقافية ، ولعل البيت ساقطٌ منها .

(٣) من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه : ١١١ . وانظر : الخصائص ٤٥٣/٢ ، والخزانة ٣٧٠/٤ . وابن حِذْيَم رجل يضرب به المثل ، انظر مجمع الأمثال للميداني ٣٠٤/٢ ، وفيه : « قال أبو الندى : ابنُ حِذْيَم رجلٌ من تيم الرباب ، كان أطبَّ العرب ، وكان أطَبَّ من الحارث [بن كَلَدة] قال أوس: ... » . وفي المرصع لابن الأثير : ١١٩ : « ابن حِذْيَم شاعرٌ في قديم الدهر، يقال : إنه كان طبيباً حاذقاً ، يضرب به المثل في الطب فيقال : أطبُّ بالكيِّ من ابن حِذْيَمْ ، وسماه أوسٌ حِذْيما فقال ... » وأنشد البيت .

(٤) في النسختين : « قال » .

(٥) ديوانه ٦٤٧/٢ . وفيه : « في ملتقى الخيل » ، يريد : يزيد بن هوبر الحارثي ، كان سيداً ورأساً فقتلوه .

عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثِيُّوْنَ بَعْدَمَا   قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ

يريدُ : ابنَ هَوْبَر .

فإذا جاز إقامةُ المضاف إليه مُقامَ المضاف في هذا النَّحْـوِ ، مـع أنَّ الإشكال قد يَدخُلُ في بعض الأحوال على كثيرٍ مـن السَّـامِعِين ،كـان في غـير هـذا أجْـدَرَ وأجْوَزَ .

فأمَّا دفْعَهُ أنْ يسأل موسى أمراً عظيماً لِمَا آتـاه الله مـن الآيـات العظيمـة ، فإنَّ ذلك لا يُنكَرُ لموسى أنْ يطلُبَه، وإنْ كان الله قد آتاه من الآيات آياتٍ باهرةٍ؛ لأنَّهم كانوا يقترحون عليه الآياتِ مع هذه الآيات التي أوتِيَها ، ويسألونه إيَّاهـا . ألا ترى إلى ما حَكَى الله عنهم من قولِهـم : ﴿ **لَـنْ نُؤْمِـنَ لَـكَ حَتَّـى نَـرَى الله جَهْرَةً** ﴾[١]، وقولِهم : ﴿ **لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّـكَ يُخْـرِجْ لَنَـا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ** ﴾[٢]، (وكذلك قولِهم : ﴿ **يَا مُوْسَى اجْعَلْ لَنا إِلَهاً كَمَا لَهُـمْ آلِهَةٌ** ﴾[٣] لَمَّا رَأَوا العاكِفِينَ على الصَّنَم)[٤]. فإذا كانوا يسألون الآياتِ مـع هـذه الآيات التي أوتِيَهَا موسى ، فلا يمتنعُ أنْ يسألَ موسى ما يسألونه إيَّـاه . وإذا جـاز ذلك ، فلا وَجْهَ لإنكار أنْ يكونَ ما سَـأَلَهُ موسـى أمـراً عظيمـاً ؛ لاقـتراح القـومِ للآياتِ العظيمة مع تلك الآياتِ العِظامِ ، ويكونُ سؤالُهُ لها جائزاً لِيُؤتَى مـا يجـوزُ

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٥٥ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٦١ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ١٣٨ .

(٤) ساقطٌ من (ص) .

أنْ يؤتاهُ ، ويَعرفوا ما لا يجوزُ أنْ يؤتاه ، فيَعلَمُوا امتناعَه .

فإن كان سؤالُ موسى عليه السَّلامُ : ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ إنّما سأله على ما سُئِلَه ، فلا حَذْفَ في الكلام ، وإنْ كان ذلك عن غير هذا ، وكان السُّؤالُ لخصلةٍ أخرى ، فقد أُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَ المضافِ .

* * *

المسألة الثَّانيةُ والسِّتُّون

قال[١] في قوله تعالى: ﴿ الَّذِيْ يَجِدُوْنَهُ مَكْتُوْباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيْلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [الأعراف : ١٥٧] :

« يجوزُ أنْ يكونَ « يجدونه مكتوباً » [أنَّه][٢] (يأمرهم بالمعروف[٣]، ويجوزُ أنْ يكونَ « يأمُرُهُم » مستأنفاً » .

قال أبو عليٍّ :

لا وجهَ لقوله : « يجدونه مكتوباً)[٤] أنَّه يأمُرُهُم بالمعروف » إنْ كان يعني أنَّ ذلك مُرَادٌ ؛ لأنَّهُ لا شيءَ يدلُّ على حذفه ، ولأنَّا لم نعَلَمْهُم حذَفُوا هذا في شيءٍ . وتفسيرُ الآية : هو أنَّ « وَجَدْتُ » فيها المتعدِّي إلى مفعولَين، و « مكتوباً » مفعولٌ ثانٍ ، فالمعنى : أنَّهم يَجِدون ذِكْرَهُ مكتوباً عندهم في التوراة ، أو اسمَه[٥]. قال سيبويهِ[٦] : « تقولُ إذا نَظَرْتَ في الكتاب : هذا عَمْرٌو فإنَّما المعنى : هذا اسمُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٨١ ، وفي (ش) كتبت الآية : « الذين يجدونه » وهو خطأ .

(٢) ساقطة من النسختين ، والتصحيح من كلام أبي علي الآتي .

(٣) العبارة السابقة بكاملها ساقطة من معاني القرآن وإعرابه المطبوع .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٥) انظر الحجة لأبي عليٍّ ٦/٢٨٩ .

(٦) لم أقف عليه في مظانه من الكتاب ، وقد ذكره الفارسي مرة أخرى في كتابه الحجة ٦/٢٨٩ ، ولم يعزه المحققان إلى موطنه من الكتاب أيضاً .

عمرٍو، وهذا ذِكْرُ عَمْرٍو » ، قال: « إلاّ أنَّ هذا يجوزُ على سَعَةِ الكلام ، فالمفعولُ الأوَّلُ يُقَامُ مُقَامَ المضاف إليه » .

فإن قلتَ : فلِمَ لا تكونُ الهاءُ راجعةً إلى الرَّسُولِ على أنْ تكونَ هي في نفسِهَا المفعولَ الأوَّلَ دون ما ذَكَرْتَ في المضاف المحذوف ؟

قيلَ : لا يجوزُ ذلك ؛ لأنَّه على هذا يكونُ عبارةً عن الشَّخص ، والشَّخصُ لا يكونُ مكتوباً، إنَّما المكتوبُ الذِّكْرُ أو الاسمُ ، ولو حَمَلْتَهُ على ذلكَ[1] لم يستقم ؛ ألا ترى أنَّ المفعولَ الثّانِيَ على هذا لم يكن الأوَّلَ ، وحكمُ المفعولِ الأوَّلِ أنْ يكونَ الثّانِيَ في المعنى ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: وجَدْتُ زيداً منطلقاً ، ووجدْتُ زيداً المنطَلِقَ ، فـ « المنطلقَ » في المعنى هو الأوَّلُ .

فأمَّا قولُهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ **يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوْفِ** ﴾ فهو عندي تفسيرٌ لِمَا كُتِبَ، كما أنَّ قولَه: ﴿ **لَهُمْ مَغفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيْمٌ** ﴾[2] تفسيرٌ لوَعْدهم[3] ، وكما أنَّ قولَهُ : ﴿ **خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ** ﴾[4] تفسيرٌ للمَثَلِ[5] .

/ **فإن قلتَ** : فلِمَ لا تجعَلُهُ حالاً من المفعول الأوَّلِ ؟ [٩٠/ب]

فلأنَّ ذلك ممتنعٌ في المعنى ؛ ألا ترى أنَّهُ إذا كان المعنى: يجدون ذِكْرَه أو اسمَه مكتوباً ، لم يَجُز أنْ يكونَ « يأمُرُهُم » حالاً منه ؛ لأنَّ الاسمَ والذِّكْرَ لا

---

(١) في (ص) : « على المعنى » .
(٢) سورة الأنعام : من الآية : ٧ .
(٣) المذكور في أول الآية : ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ .
(٤) سورة آل عمران : من الآية : ٥٩ .
(٥) الوارد في أول الآية : ﴿ إنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ .

يُأْمَرَان ولا يُنْهَيَان ، إنَّمَا يُأمَرُ المسَمَّى والمذكُورُ ، فلا يجوزُ أيضاً أنْ يكونَ حالاً مِمَّا في « مكتوب » من الضَّمير ؛ لأنَّ الضَّميرَ من المفعول الأوَّلِ .

ومثلُ هذه الآية في الاتِّسَـاعِ عنـدي قولُـهُ : ﴿ **وَمُبَشِّـراً بِرَسُـولٍ يَـأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ** ﴾[1] ، المعنى والله أعلَمُ : اسمُهُ قولُنا : أحمَدُ ، فحُذِفَ للدَّلالة عليه ، ولا يكونُ « أحمدُ » خبراً للمبتدأ على هـذا ؛ لأنَّـه عبـارةٌ عـن الشَّـخص ، والاسمُ قولٌ ، فإذا أضْمَرْتَ القولَ صار الأوَّلَ ، وقد نصَّ سيبويهِ على ما ذكَرْتُـهُ لكَ من قَبْلُ[2] .

* * *

(١) سورة الصف : من الآية : ٦ .

(٢) انظر الحجة لأبي علي ٦/٢٨٩ .

[سورة الأنفال] :

المسألة الثّالثة والسّتّون

قال[1] في قوله تعالى: ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ [الأنفال : ٤٢] :
بعد ما ذَكَرَ مذهبَ سيبويه والخليلِ فيـه ، وذَكَـرَ قـولَ الفـرَّاءِ مُفسِـداً لـه ، والبيتَ الذي أنشَدَه وهو[2]:

وَكَأَنَّهَا وَسْطَ البِنَاءِ سَبِيكَةٌ تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتَعِيُّ

فقال[3] : « هو مجهولٌ ، ولم يَذْكُرْ[4] هل يُؤخَذُ بشِعْرِهِ أو لا يُؤخَـذُ ؟ ومَـنْ هذا الشَّاعِرُ ؟ ومِن أيِّ القَبائلِ هوَ ؟ » . ثمَّ قال :
« وهذا عندنا لا يجوزُ في كلامٍ ولا شِعْرٍ ؛ لأنَّ الحرفَ الثَّانِيَ إذا كان يسكُنُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤١٨ .
(٢) انظر البيت دون نسبة في : معاني القرآن للفراء ١/٤١٢ ، و٣/٢١٣ ، والحجة لأبي عليّ ٤/١٤٢، والمنصف ٢/٢٠٦ ، والمحتسب ٢/٢٦٩ ، والممتع ٢/٥٨٥ ، واللسان (عيا) . قال ابن جني في المنصف عن هذا البيت : « شاذٌ ، وقد طُعن في قائله ، والقياسُ ينفيه ويسقطه » .
قال ابن خالويه في إعراب القراءات السبع ٢/٤١٨ عند كلامه على قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ قال : « بياءين الأولى مكسورةٌ ، فلذلك صعب اللفظ بها ، والياء الثانية مفتوحة، وهو اتفاق السبعة وغيرهم ؛ لأن البصريين زعموا أن إدغامه لحنٌ في العربية، وليس لحناً عندي ، وقد حكاه الفراء ... » . ونقل أبو حيان عنه في البحر المحيط ٨/٣٩١ قوله : « لا يجيز أهل البصرة سيبويه وأصحابه إدغام يحيى ، قالوا : لسكون الياء الثانية ، ولا يعتدون بالفتحة في الياء؛ لأنها حركة إعراب غير لازمة ، وأما الفراء فاحتج بهذا البيت ... » .
(٣) أي : الزجاج عن البيت المتقدم .
(٤) أي : الفراء .

من غير المعتلّ نحو: لم يَرْدُدْ[1]، فالاختيارُ إظهارُ التّضعيفِ ، فكيف إذا كان من المعتلّ » .

قال أبو عليٍّ[2] :

أنا أقولُ : لم نُنكِرْ ممّا حكيناه عنه شيئاً ، والذي قاله ضَرْبٌ من الاحتجاج متّجهٌ ، ونقولُ : إنَّ الإدغامَ في هذا فاسِدٌ ؛ لأنّهُ يَلْزَمُ أنْ يتحرَّكَ الحرفُ الثّاني لسكونِ الأوَّلِ المدغَمِ فيه ، وتَحَرُّكُ هذه اللاّمِ في هذه الموضع غيرُ موجودٍ في مكانٍ ، ولا يُستَعْمَلُ في شيءٍ . يدلُّكَ على أنّهُ غيرُ مأثورٍ في منثورٍ ولا منظومٍ أنّهم قالوا : يَسْتَحِي ، فحَذَفوا العينَ مِن كُرْهِ التقاءِ المثلَين[3]، وخفّفُوها بالحذف دون الإدغام ؛ لامتناع الإدغامِ من حيث أَعْلَمْتُكَ ،كما قالوا : « عَلْمَاءِ بني فلان »[4]، فحذَفوا الأوَّلَ لَمَّا لم يُمكِنِ الإدغامُ في الثّاني لسكونه ، وكما قالوا : « أسْطَاعَ »[5]، فحذَفوا المقارِبَ الأوَّلَ لَمَّا لم يَجُز إدغامُهُ في الثّاني[6]؛ لِمَا كان يَلزَمُ من تحريك ما لا يتحرَّكُ ، فكذلك إدغامُ عينِ مضاعَفِ الياء ، يمتنعُ إدغامُهُ

---

(١) في معاني القرآن وإعرابه ٤١٩/٢ : « لم يودَّ » .

(٢) تعرض أبو عليٍّ الفارسي لهذه المسألة في الحجة ١٤٢/٤ .

(٣) في (ش) : « السّاكنين » .

(٤) أي : على الماء . انظر الكتاب ٤٨٥/٤ ، والمقتضب ٣٨٦/١ ، والكامل ١٢٢٧/٣ .

(٥) انظر الكتاب ٢٥/١ ، ٢٨٥/٤ ، ٤٨٣ ، وأدب الكاتب : ٦٠٧ ، وسر الصناعة ١٩٩/١ - ٢٠٢، وشرح التصريف الملوكي : ٢٠٨ ، والممتع ٢٢٦/١ .

(٦) أصل « أسطاع » عند سيبويه أطاع ، ثم زيدت السين عوضاً من حذف حركة عين الكلمة ، وعارضه المبرد في كون السين عوضاً من الحركة ، ورد عليه ابن جني . وهي عند الفراء « استطعت على افتعلت، وحذفت التاء تخفيفاً . ويبدو أن الفارسي يأخذ بقول الفراء . راجع المصادر السابقة .

في اللاّمِ لسُكُونه ، وأنّه إذا أُدغِمَ فيه تحرَّكَ ما لا يجوزُ تحريكُهُ ، وما السُّكُونُ فيه لازِمٌ .

وممَّا يدلُّكَ على لُزُومِ السُّكُون له ورَفْضِهِم للحركة فيه وأنّها قد صارت بدلاً منها: حذفُهُم إيَّاها للجزم في المواضع التي تُحذَفُ فيها الحركاتُ ؛ ألا ترى أنَّ اللاَّمَ من « يغزو » و « يَرْمِي » و « يخشَى » تُحذَفُ ،كما تُحذَفُ الحركةُ ، فإذا صارت بمنزلة الحركة في ما أريتُكَ في الجزم بدلالة حذفِهِم لها ، وجَبَ أن يكونَ مثلَهَا في حال الرَّفع ، وإذا صار مثلَهَا ، وجَبَ أن يُعاقِبَهَا ، فلا يجتَمِعُ معها ، وإذا عاقَبَهَا لم يَجُز الإدغامُ فيها ؛ لأنّه يَلزَمُ تحريكُها . فرَدُّ الإدغامِ في هذا فاسِدٌ لا يليقُ بكلامهم ، وتُنافِيهِ أُصُولُهُم .

فإن قال قائلٌ : ما ينكِرُ أنْ يَجوزَ الإدغامُ فيه ؛ لأنّه قد يُحَرَّكُ في موضع النّصب نحو : ﴿ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾[1] ؟

قيلَ : لا يجوزُ الإدغامُ ؛ لِمَكان هذه الحركةِ ؛ لأنَّ هذه الحركةَ زائلةٌ غيرَ لازِمةٍ ، فالحركةُ الزَّائلةُ التي لا تَلزَمُ لا يُعتَدُّ بها . يدلُّكَ على ذلك قولُهم : ارْدُدِ الرَّجُلَ ، ونحوُه ممَّا يَكثُرُ ، وقد مضى بعضُ ذلك في هذا الكتاب .

ويدلُّ على فساد ذلك أنَّ حكمَ الحرف المدغَمِ فيه أنْ يكونَ أقوى من المدغَم ، على هذا بابُ الإدغامِ كلِّهِ . ألا ترى أنَّ الرَّاءَ لا تُدْغَمُ في أخواتها[2] ؛

---

(١) سورة الأحقاف : من الآية : ٣٣ ، وسورة القيامة : من الآية : ٤٠ .

(٢) وأخواتها : اللام والنون .

لأنَّها أقوى منها لِمَكان التَّكرير فيها[١]، وحروفُ الصَّفير[٢] لا تُدْغَمُ في غيرها[٣]، والضَّادُ لا تُدغَمُ في ما قاربها[٤]، وعلى هذا البابُ ، / (وإذا كان كذلك اطُّرِحَ [٩١/أ] إدغامُ العين في اللاَّم إذا كان في مضارع ؛ لأن اللاَّمَ المدغمَ فيها أضعفُ من المدغَمِ ، ألا ترى أنَّه قد صارت بمنزلة الحركة ومعاقباً لها ، ونائباً عنها)[٥] ، وإذا كان كذلك ، لم يَجُز الإدغامُ ؛ لأنَّكَ حينئذٍ تُدغِمُ الأضعفَ في الأقوى ، وهذا عكسُ ما عليه أبوابُ الإدغام وخلافُهُ .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ منَعْتَ ذلك في الاسم نحو: حَيٌّ ، ورَجُلٌ عَيٌّ[٦]، وفي الماضي نحوٌ من هذا : ﴿ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ ؟[٧]

فليس هذا بشيءٍ ؛ لأنَّ اللاَّمَ هنا لم تَصِرْ عوضاً من الحركة ،كما صار في الفعل المضارع .

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٤٨ ، قال سيبويه: « والراء لا تدغم في اللام ولا في النون ؛ لأنها مكررة، وهي تفشّى إذا كان معها غيرها ، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغَم مع ما ليس يتفشّى في الفم مثلها ، ولا يكرر ... » .

(٢) في (ش) : « التصغير » .

(٣) انظر الكتاب ٤/٤٦٤ ، والتكملة : ٦٢٠ .

(٤) انظر الكتاب ٤/٤٦٦ ، قال سيبويه : « ولا تدغم في الصاد والسين والزاي لاستطالتها ، يعني الضاد، كما امتنعت الشين ، ولا تدغم الصاد وأختاها فيها لما ذكرتُ لك ، فكل واحدة منهما لها حاجزٌ ، ويكرهوا أن يدغموها ، يعني الضاد فيما أدغم فيها من هذه الحروف ، كما كرهوا الشين ، والبيان عربي جيدٌ ؛ لبعد الموضعين ... » . وانظر التكملة : ٦١٦ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٦) انظر الكتاب ٤/٣٩٥ ـ ٣٩٦ .

(٧) سورة الأنفال : من الآية : ٤٢ . انظر الكتاب ٤/٣٩٥ ، والتعليقة ٥/١١٢ ، والتكملة : ٦٠٦ ، والمنصف ٢/١٨٨ وما بعدها .

فإن قال قائلٌ : فهل تُجيزُ هذا على ما جاء في ضرورة الشّعر ، نحو ما رواه سيبويهِ من قوله[1] :

فَيَوماً يُوافِينِي الهَوَى غَيرَ مَاضِيِ

فحرَّكَ اللاّمَ بالكسرِ . وعلى[2]:

أَلَمْ يَـأْتِيْـكَ وَالأَنْـبَـاءُ تَـنْـمِي

فتُجيزُ الإدغامَ في الشّعرِ للضّرورة ؛ لِتَحَرُّكِ اللاّمِ ،كما تُجيزُ هذا ؟

قيلَ : لا يجوزُ الإدغامُ في هذا ؛ لأنَّ هذه الحركةَ غيرُ لازمةٍ ،كما لم يَجُزْ إدغامُهُ في النّصب من حيث كانت الحركةُ غيرَ لازمةٍ . يدلُّكَ على امتناعِ ذلك: « عَيِيَ » ، و « حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ »[3] ، فأدغَمُوا وبيَّنُوا ، فإذا كانو يُثبتون هذا مع

---

(١) الكتاب ٣/٣١٤ ، هو صدر بيت لجرير في ديوانه : ١/١٤٠ ، وتمامه :

فَيَوْماً يُوَافِيْنِي الهَوَى غَيرَ مَاضِيِ   وَيَـوْماً تَـرَى مِنْهُـنَّ غُـوْلاً تَـغَـوَّلُ

وفي شرح الديوان : « غير ما صباً » ، وتعرض لذكر رواية سيبويه . وانظر : النوادر : ٥٢٤ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي : ٦٦ ، والخصائص ٣/١٥٩ ، والمنصف ٢/٨٠ ، ١١٤ ، والضرائر لابن عصفور : ٤٢ . والتَّغَوُّلُ : التلوُّنُ والتقتُّلُ .

(٢) صدر بيتٍ لقيس بن زهير العبسي كما في : النوادر : ٥٢٣ ، وتمامه :

أَلَـمْ يَـأْتِيْـكَ وَالأَنْـبَـاءُ تَـنْـمِي   بِـمَـا لاَقَـتْ لَبُـونُ بَنِي زِيَـادِ

وانظر : الكتاب ٣/٣١٦ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي : ٦٧ ، والخصائص ١/٣٣٣ ، ٣٣٧ ، والمنصف ٢/٨١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، وسر الصناعة ١/٧٨ ، ٢/٦٣١ .

قال الزجاجي في الجمل : ٤٠٦ : « ومن العرب من يجري المعتل من الجنس مجرى الصحيح » واستشهد بالبيت ، وتبعه الأعلم في تحصيل عين الذهب : ٤٩٠ ، وانظر الخزانة ٨/٣٦١ .

(٣) في (ص) : « عيٌّ » و « حيٌّ » . وانظر التعليقة على الكتاب ٥/١١٢ .

لزوم الحركةِ وأنَّ الحركةَ حركةُ بناءٍ لازمةٌ ، وجَبَ ألاّ يجوزَ هذا في ما لا يَلزَمُ الحركةَ من المضارع .

ويمنع أيضاً من إجازته على هذا التَّقدير ما ذَكَرْتُهُ لكَ من أنَّ هذه اللاَّمَ قد ضَعُفَت ؛ لكونها بمنزلة الحركة ، فالإدغامُ فيها لا يجوزُ قياساً على « ماضِيٍ »، ألا ترى أنَّكَ إنْ أجَزْتَ ذلك قياساً عليه ، أجَزْتَ ما لا برهانَ معكَ على إجازته ، والأصولُ قد جاءت برَدِّهِ في إدغامِ الأقوى في الأضعف، فلا يجوزُ هذا أيضاً قياساً على هذه الضَّرورة في « ماضِيٍ »؛ لِمَا أرَيْتُكَ ، على أنَّ قولَه :

... ... غيرَ مَاضِيٍ

و :

ألم يَأتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي

ليس بواسِعٍ ولا مستَعْمَلٍ في حالِ اختيارٍ وسَعَةٍ فيسُوغُ القياسُ عليه، إنَّما هو نادرٌ ، ألا ترى أنَّ سيبويهِ إنَّما حَكَى ذلك عن أعرابيٍّ من بني كليب[1] .

وقد حَكَى أبو العبَّاسِ عن أبي عثمانَ أنَّ الرِّوايةَ : « ليس ماضياً »[2]، وكذلك البيتُ الآخَرُ :

ألاَ هَلْ أتَاكَ وَالأنْبَاءُ تَنْمِي

ويدلُّ على فساد هذا وجهٌ آخَرُ ، وهذا لا يخلو من أن تكونَ الرِّوايةُ

---

(١) الكتاب ٣/٣١٤ .

(٢) انظر المنصف ٢/٨٠ - ٨١ ، وسر الصناعة ١/٧٨ ، والخزانة ٨/٣٦٢ .

« فيَعْيِي » أو « يَعِيُّ »[1] إذا أدغَمَ ، فإن قالَ : يَعِيُّ فخطأٌ ؛ لأنَّ الكلامَ : عَيِيَ يَعْيَى ، فكسرُ العين في المضارع غيرُ جائزٍ ؛ إذا كان « يَعْيَى » ، فاللاّمُ منقلبةٌ ألفاً، وإذا انقلبت ألفاً لم يَجُز الإدغامُ ؛ لأنّه لم يجتمع فيه مِثْلان ، ولأنَّ الألِفَ لا يُدغَمُ فيها[2] ولا تُدغَمُ في شيءٍ . فإنْ كان « يَعيي » فلا يجوزُ ؛ لأنَّ الكلامَ : عَيِيَ يَعْيَى، ولم يقلْ أحدٌ : عَيَّ يَعْيِي .

فإن قالَ : هذا قد جاء على يَعْيَى .

فقد ذكَرْنا في مواضِعَ أنَّ نَفْسَ المختَلَفِ فيه المشكلِ أمرُهُ لا يجوزُ أن يُجعَلَ أصلاً .

فإن قال قائلٌ : ما ينكِرُ أنْ يكونَ الإدغامُ جائزاً على « يَعيَّ » ، وذلك أنَّ الآخِرَ من « يَعْيَى » الألفُ ، والألفُ قد تُقلَبُ ياءً ، كما قد قلبَت الياءُ ألفاً ، ألا ترى أنّه قد جاء[3] :

لَنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا

---

(١) من البيت الوارد في نصّ الزجاج أول المسألة .

(٢) في (ش) : « لأنّ الألف تدغم فيه » .

(٣) رجزٌ لرجل من حمير كما في النوادر : ٣٤٧ ، ويروى قبله :

يَا ابْنَ الزُّبَيرِ طَالَمَا عَصَيْكَا
وَطَالَ مَا عَنَّيْتَنَا إِلَيكَا

وانظر : المسائل العسكرية : ١١٤ ــ ١١٥ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي : ١٧٩ ، والخزانة ٤/٤٢٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٢٥ .

وحَكَى سيبويه : « أفْعَيْ » في الوقف[1]، وحَكَى في الوصل والوقف : أَفْعَيْ»[2]، فيكونُ هذا أيضاً قَلَبَ الألفَ ياءً ، وأدغَمَ الياءَ في الياء ، فيكونُ على هذا التَّقدير قبلَ هذا من أشْبَهِ ما يقالُ في هذا ؟

وهو أيضاً بعيدٌ فاسدٌ ؛ ألا ترى أنَّ الياءَ غيرُ لازمةٍ ، (وإذا كانت غيرَ لازمةٍ)[3] ، لم يتمكَّن الإدغامُ . ويدلُّكَ على أنها غيرُ لازمةٍ أنَّها للوقف ، (وإذا كان للوقف)[4] لم يلزم ، وإذا لم يلزم لم يتمكَّن الإدغامُ ؛ لأنَّ الألفَ مقدَّرةٌ مُرَادةٌ . ألا ترى أنْ لو كانت الألفُ ثابتةً لم يَجز الإدغامُ ، وكذلك إذا كانت مُرادَةً مقدَّرَةً ، ألا ترى أنَّهم قالوا : لم يَرْدُد الرَّجُلُ ، فكما أنَّهم لم يُدغِمُوا لَمَّا كان الحرفُ في نيَّةِ السُّكُون ، وكان السُّكُونُ مُرَاداً ، فكذلك إذا كان الألِفُ مُرَاداً امتنع الإدغامُ كما يمتنعُ مع الألف ،كما امتنع / الإدغامُ في ما ذَكَرْنا من الحركة من حيث امتنع في السُّكُونِ لَمَّا كان السُّكُونُ مُرَاداً ، على أنَّ تجويزَ هذا على ما ذَكَرْنَاه ينبغي أن يكونَ على الكثير الواسع ، فإنْ أقْدَمَ مُقدِمٌ على إجازته ، [٩١/ب]

(١) قال في الكتاب ١٨١/٤ : « وذلك قول بعض العرب في أفعَى : هذه أَفْعَيْ ، وفي حبلى : هذه حُبْلَيْ، وفي مثنَّى : هذا مثنَّيْ ، فإذا وصلتَ صيرتَها ألفاً ، وكذلك كل ألفٍ في آخر الاسم . حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناسٍ من قيس ، وهي قليلة » .

(٢) قال في الكتاب ١٨١/٤ : « وأما طيِّئ فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف؛ لأنها خفية لا تُحرَّك ، قريبة من الهمزة . حدثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب ، وزعموا أن بعض طيِّئ يقول : أفْعَوْ لأنها أبْيَنُ من الياء » .

(٣) ساقط من (ص) .

(٤) ساقط من (ش) .

فلا ينبغي له أن يُجاوِزَ ضرورةَ الشّعر ، ولا يجوزُ في قرآنٍ ولا كــلامٍ ، وأيضــاً في ما ذَكَرْناهُ من أنَّ اللاّمَ قد ضَعُفَت هنا بمنزلة الحركة ، وأنّها لا تتحرَّكُ ، يمنع مـن ذلك أنّها وإنْ كانت في اللّفظ ياءً ، فالمرادُ الألِفُ ، وهي التي تُقصَـدُ ، وإنْ كـان اللّفظُ غيرَها ، وهذا اللّفظُ لا يَلزَمُ .

* * *

المسألة الرَّابعةُ والسِّتُّون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ **وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً** ﴾ [الأنفال : ٢٥] :

« زعمَ بعضُ النَّحْوِيِّين[2] أنَّ هذا الكلامَ جزاءٌ ، فيه طرفٌ من النَّهْي . فإذا قلتَ : انْزِلْ عن الدَّابَّةِ لا تطْرَحْكَ ، أو : لا تَطْرَحَنَّكَ ، فهذا جوابُ الأمر بلفظ النَّهي ، والمعنى : إنْ تنزِلْ عنه لا يَطْرَحْكَ . فإذا أتيتَ بالنُّون الخفيفةِ أو الثَّقيلةِ ، كان أوكَدُ للكلام ، ومثلُهُ قولُهُ : ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ** ﴾[3]، وهو نَهْيٌ بعد أمرٍ ، فيكون المعنى : اتَّقُوا فتنةً ، ثُمَّ نَهَى بَعْدُ فقالَ: لاَ تُصِيبَنَّ الفتنةُ الَّذين ظلَموا ؛ أي : لا تتعرَّض للَّذين ظَلَموا لما ينزلُ بهم معه العذاب ، ويكونُ معنى ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ** ﴾)[4]: أنَّها أُمِرَت بالدُّخولِ ، ثمَّ نهاهم أن يحطِمَنَّهُم سليمانُ فقال : ﴿ **لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وجُنُودُهُ** ﴾ ، فلفظُ النَّهْيِ لسليمانَ ، ومعناه للنَّمل ،كما تقولُ : لا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤١٠ .

(٢) هو الفراء . انظر معاني القرآن ١/١٦٢ عند تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ** ﴾ من سورة البقرة .

(٣) سورة النمل : من الآية : ١٨ .

(٤) ما بين القوسين من الأسطر الثلاثة ساقط من كلام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢/٤١٠ المطبوع . وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٣٤٧ .

أَرَيَنَّكَ ههنا ، فلفظُ النَّهْيِ لنفْسِكَ ؛ أي : لا تكونَنَّ ههنا فإنّي أَرَاكَ » .

قال أبو عليّ :

موضعُ الإغفال في هذه المسألة أنّه حَكَى القولَ الأوَّلَ على جهة احتمال الآية له كاحتمالها للقول الثّاني ، فأمَّا القولُ الثّاني فقولُ أبي الحسن[1]. ولا يصحُّ فيها عندنا إلاّ قولُ أبي الحسن دون القول الأوَّلِ ، وإنَّما لم يَجز الأوَّلُ؛ لأنَّ قولَه: ﴿ لاَ تُصِيبَنَّ ﴾ لا يخلو من أحد أمرَين : إمَّا أن يكونَ نَهْياً بعد أمرٍ ، وإمَّا أنْ يكونَ جوابَ شرطٍ :

فلا يجوزُ أن يكونَ جوابَ شرطٍ ؛ لدخول النُّونِ ، ودُخُولُ النُّونِ في جواب الشَّرط إنَّما يدخُلُ في ضرورةِ الشّعر ،كما أنشدَه سيبويهِ من قوله[2]:

وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

فإذا لم يَجُز أن يُحمَلَ على أنَّهُ جوابُ الشَّرطِ ، ثبت أنَّهُ نَهْيٌ بعد أمرٍ ، واستُغْنِيَ عن استعمال حرف العطف معه لاتّصال الجملة الثّانية بالأولى ،كما

---

(١) معاني القرآن ١/٣٤٧ ، قال : « فليس قوله ـ والله أعلم ـ : ﴿ تُصِيبَنَّ ﴾ بجوابٍ ، ولكنّه نهيٌ بعد أمرٍ ، ولو كان جواباً ما دخلت النون » .

(٢) الكتاب ٣/٥١٥ ، وهو عجز بيتٍ منسوب إلى عوف بن عطية بن الخرع كما في الكتاب ، وينسب إلى الكميت بن ثعلبة وغيره ، راجع تفصيل ذلك فيما سبق حيث ذكر البيتُ في المسألة السّابعة ص: ١٢٧ . والبيت بتمامه :

فَمَهْمَا تَشَأْ منهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

استُغْنِيَ عن ذلك بقوله : ﴿ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[١] ، و﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُوْنَ ﴾[٢]، فغيرُ الخبر في هذا كالخبر .

ومحالٌ أنْ يكونَ جوابُ الأمر بلفظ النَّهْيِ ،كما يستحيلُ أنْ يكونَ جوابُ الشَّرط بلفظ النَّهْيِ . وإنَّما امتنع ذلك في جواب الأمر ؛ (لأنَّ جوابَ الأمر)[٣] في الحقيقة جوابُ شرطٍ ؛ ألا ترى أنَّ معنى : ائتني أُكْرِمْكَ ، إنَّما هو : إنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ ، فحُذِفَ الشَّرْطُ لدلالة الجزاء عليه ، ووقوعِ الأمر في الكلام وطولِهِ ، وحَسُنَ حذفُهُ معه ؛ لأنَّه قد صار كالمعاقِبِ من حيث اجتمعا ، وأنَّهما غيرُ مُوجَبَين، وغيرُ خبرَين ، فصار حذفُ الشَّرطِ لدلالة الجزاء عليه ،كحذف المبتدأ لدلالة الخبر عليه ، وكما حُذِفَ الشَّرطُ لدلالة الجزاء عليه ،كذلك حُذِفَ الجزاء لدلالة الشَّرط عليه ، نحوُ قولهم : أنتَ ظالِمٌ إنْ فَعَلْتَ ،كما حُذِفَ الخبرُ أيضاً لدلالة المبتدأ عليه .

[٩٢/أ] فإذا كان جوابُ الأمر هو الجزاءُ في الحقيقة ، وهو جوابُ الشَّرطِ،/ ولم يَجُز أنْ يكونَ جوابُ الشَّرْطِ نَهْياً ، فكذلك لا يجوزُ أنْ يكونَ جوابُ الأمرِ نَهْياً.

فإن قال قائلٌ : ما ينكِرُ أنْ يكونَ اللَّفظُ لفظَ النَّهْيِ ، والمعنى معنى الجزاء ، فيكون المعنى : لا تُصِيبَنَّ ، ولا يَحْطِمَنَّكُم ،كأنَّه قال : لا يُصِيبُ ، ولا يَحْطِمُ ، إلاَّ أنَّهُ أدخَلَ النُّونَ[٤] ليكونَ أشدَّ تأكيداً ؟

---

(١) سورة الكهف : من الآية : ٢٢ .
(٢) سورة البقرة : من الآية : ٣٩ وآيات أخرى .
(٣) ساقط من (ش) .
(٤) في (ش) : « التنوين » .

قيلَ : لا يجوزُ أنْ يكـونَ اللّفـظُ لفـظَ النّهْـيِ ، والمعنـى معنـى الجـزاء ؛ لأنَّ الجزاءَ - كما قلنا - خبرٌ ، فحكمُهُ حكمُ الأخبار ، وألفاظُ الأخبار لا تجـيءُ علـى لفظ الأمر ، بل قد يجيءُ الأمرُ على لفظ الخبر ، فأمَّا مجيءُ الخبر على لفـظ الأمـر فما عَلِمْنَاه إلاّ في قولهم : أَكْرِمْ به . وقد غَمُضَ هذا على قومٍ حتّى غَلِطـوا فيـه ؛ فذهبوا إلى أنّهُ أمرٌ .

فلمَّا لم يَجُزْ أن يكونَ جزاءً لكونه على لفظ الأمر ، ثبـتَ أنّـه ليـس بخبرٍ ، وأنّه كما ذهب إليه أبو الحسن .

وممّا يدلُّ على أنّه لفظُ أمرٍ فلا يجـوزُ أن يكـونَ خـبراً دُخُـولُ النُّـون فيـه[1]، والنُّونُ لا تدخُلُ في الجزاء ؛ لِمَا ذَكَرْنَاه من أنّه خـبرٌ ، مـن حيـث قَبُـحَ انتصـابُ الفعل في الفاءِ معه ، ألا ترى أنَّ سـيبويهِ شـبَّهَهُ بـالموجَب ، قـال[2]: « هـو بمنزلـة قولكَ : أنا أفعلُ كذا إنْ شاء الله » .

فإذا كان خبراً لم يَجُزْ دُخُـولُ النُّـونِ فيـه ، ألا تـرى أنَّ الواجـبَ لا تَدخُلُـهُ النُّونُ إلاّ في ضرورة الشِّعْرِ نحو :

تَـرْفَعَنْ ثَـوْبِي شَـمَـالاتُ[3]

---

(١) العبارة في (ش) : « وممّا يدلُّ على أنّه لفظٌ لا يجوزُ أن يكونَ جزاءً لدُخُولِ النُّون فيه ...» .

(٢) لم أقف عليه في مظانه .

(٣) عجز بيتٍ لجَذِيْمَةَ الأبرش (ملك الحيرة) كما في الكتاب ٣/٥١٨ ، وهو بتمامه :

رُبَّمَا أوفَيْتُ في عَلَمٍ		تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

وانظر : النوادر : ٥٣٦ ، والمقتضب ٣/١٥ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ٨٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٥٢٤ ، وضرائر الشعر : ٢٨ ، والخزانة ١١/٤٠٤ .

وقد نصَّ سيبويهِ على أنَّ الجزاءَ لا يدخُلُهُ النُّونُ إلاَّ في الضَّرورة[1].

فإن قال قائلٌ : إذا كان النَّهْيُ قد يقع في جواب الجزاء نحو قولكَ : إنْ تَقُمْ فلا تَضْرِبْ زيداً ، وإنْ كُنْتَ مُسْلِماً فلا تَعْصِ الله[2]، فما يُنكِرُ أنْ يقعَ هنا أيضاً فيكونُ ﴿ **لاَ تُصِيبَنَّ** ﴾ نَهْياً أيضاً ؟

قيلَ : لا يجوزُ وُقُوعُ النَّهْيِ جواباً للشَّرط من حيث جاز أن يَقَعَ بعد الفاء ، وهذا أحدُ ما يدلُّ على امتناع وقوعِهِ جواباً للخبر ، ألا ترى أنَّ الفاءَ في الجزاء إنَّما دخلَتْ لِيُتَوَصَّلَ بها إلى أنْ يَرتبطَ بالشَّرط ما لا يجوزُ أنْ يرتبطَ به بنفْسِهِ من غير ربْطِ الفاء به . يدلُّكَ على ذلك وقوعُ الابتداء وخبرِهِ بعدَه ، ووقوعُ الابتداء والخبرِ ممَّا لا يجوزُ أنْ يرتبط بالشَّرط بأنفُسِهِمَا من حيث كانا اسمَين ، ومن حيث كانت « إنْ » عاملةً في الأفعال ، وعواملُ الأفعال لا تَعمَلُ في الأسماء ، ومن ثَمَّ قال النَّحْوِيُّونَ في قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيْلاً** ﴾[3]، و﴿ **مَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً** ﴾[4]، و﴿ **مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ** ﴾[5]، ونحوِ ذلك : إنَّ المبتدأ فيه محذوفٌ[6]. وقد استقصينا هذا في موضع

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥١٦ .

(٢) في (ش) : فلا تعص اليوم .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٢٦ .

(٤) سورة الجن : من الآية : ١٣ .

(٥) سورة المائدة : من الآية : ٩٥ .

(٦) انظر الكتاب ٣/٦٩ ، قال سيبويه : « وقال : إن تأتني فأكرمك ، أي : فأنا أكرمك ، فلا بد من رفع (فأكرمك) إذا سكتَّ عليه ؛ لأنه جواب ، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ . ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيْلاً** ﴾ ، و مثله : ﴿ **فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً** ﴾ »

آخَرَ[١]، فكذلك النَّهْيُ مثلُ المبتدأ في أنّه لَمَّا لم يرتبط بالشَّرط من حيث كـان ممَّـا لا يتعلّقُ بالشَّرطِ ؛ لكونه غيرَ خبرٍ اتّصَلَ به الفـاءُ ، فـلا يجـوزُ مـن حيـث اتّصَـلَ بالفاء أنْ يتّصِلَ بغير الفاء ، كما لا يجوزُ أنْ يتّصِـلَ المبتـدأُ والخـبرُ بغـير الفـاء مـن حيث اتّصَالُهما بالفاء ، فإذا كان اتّصالُهُ بنفسِهِ غيرَ جائزٍ، وُصِلَ بالشَّرْطِ بالفاء ، وصارت الفاءُ وما بعده في موضعِ جـزمٍ؛ لوقوعـه موقـعَ الجـزاء الـذي هـو جملـةٌ خبريّـةٌ مـن فعـلٍ وفـاعلٍ ، ومِـن ثَـمَّ قُـرِئَ : ﴿ مَـنْ يُضْلِـلِ اللهُ فَـلاَ هَـادِيَ لَـهُ وَيَذَرْهُمْ﴾[٢] ، فجزَمَ « ويَذَرْهُم » بحَمْلِهم له على موضع الفاء ومـا بعدهـا ، فـلا يجوزُ على هـذا اتّصَـالُ النّهْـيِ بالشَّـرْطِ بـلا فـاءٍ مـن حيـثُ اتّصَـلَ بالفـاء إلاّ في ضرورةٍ. فإذا لم يَجُز حَمْلُهُ على إرادة الفاء في التّـنزيل لأنّـهُ موضِـعُ سَـعَةٍ[٣]، ولم يَجُزْ أيضاً أنْ تَدخُلَهُ النُّونُ إلاّ في الضَّرورة من حيـث لم تَدخُـل الموجَبَ إلاّ فيهـا نحو :

تَـرْفَـعَـنْ ثَـوْبِي شَــمَالاَتُ

و[لما][٤] لم يكن التّنزيلُ موضعَ ضرورةٍ ، لم يَجُز حَمْلُ هذا على أنّهُ جَزَاءٌ ، وإذا لم يَجُزْ حَمْلُهُ على أنّهُ جَزَاءٌ ، ثبتَ أنّهُ نَهْيٌ .

---

(١) أعاد المصنف الحديث عن هذه المسألة (وهو كون هذه الآي خبراً لمبتدأ محذوف) في المسألة الحادية والتسعين [اللوحة ١٣/ب] ، والمسألة السابعة والتسعين [اللوحة ١٢٠/أ] .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ١٨٦ . وهي قراءة حمزة والكسائي ، انظر : السبعة : ٢٩٩ ، والحجة لأبي علي ٤/١٠٩ ، والحجة لأبي زُرعة : ٣٠٤ .

(٣) أي : ليس بموضع ضرورة ، وفي (ش) : « شبهة » .

(٤) تكملة يستقيم بها الكلام .

فأمَّا قولُ هذا القائلِ : إنَّ النُّونَ إذا دخلت كانت آكَدُ ، فلَعَمْـرِي إنَّ النُّـونَ إذا دخلت أَكَّدَتْ ، لا يُنكَرُ ذلك ، إلاَّ أنَّ لها مواضعَ تختصُّ بها ، ومواضِعَ تمتَنِـعُ منها ، فيَجِبُ أنْ يُنظَرَ في موقعها هل يجـوزُ أنْ تقَـعَ فيـه ، فـإذا جـاز دُخُولُهـا في الموضع ، جازَ الحكمُ بأنَّها تُؤكِّدُ بعد ثَبَات الموضع لها ، فأمَّا إذا امتَنَعَت النُّونُ من الدُّخُولِ على الموضع ، فلا يجوزُ الحكْمُ بتأكيدها .

* * *

المسألة الخامسة والسِّتُّون [١]

قال في قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ [الأنفال : ٦٥] :

« زعَمَ أهلُ اللُّغة أنَّ « عِشْرون » كُسِرَ كما كُسِرَ أوَّلُ « اثنين » ؛ لأنَّ « عشرين » في عشرة مثلُ « اثنين » في واحد ، ودليلُهم على ذلك : فَتْحُهم « ثَلاثينَ » لفتح ثَلاثة ، وكَسْرُ « تِسعينَ » لكسر تِسْعَة » .

* * *

(١) وردت هذه المسألةُ في نسخة (ش) دون (ص) ، وهكذا جاءت دون تعليق من أبي عليٍّ ، كما مر في بعض المسائل ، على أنه أيضاً لم يذكرها عرضاً ضمن المسائل الأخرى .

[٩٢/ب] / سورة براءة :

المسالة السَّادسةُ والسِّتُّون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ اقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ [براءة : ٥] :

« قال أبو عُبَيدةَ[2]: المعنى: كلَّ طريقٍ ، وقال أبو الحسن[3]: (على) محذوفةٌ، والمعنى : اقعُدُوا لهم على كلِّ مَرْصَدٍ ، وأنشدَ[4]:

نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ نَيْئاً

أي : باللَّحم ، فحذَفَ الباءَ ، فكذلك حذَفَ (عَلَى) .

قال أبو إسحاقَ : ﴿ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ ظرفٌ ،كقولكَ : ذَهَبْتُ مَذْهباً ، وذَهَبْتُ طَرِيقاً ، وذَهَبْتُ كلَّ طريقٍ ، فلستَ تحتاجُ أن تقولَ في هذا إلاَّ ما تقولُهُ في الظُّرُوفِ نحو : خَلْف وقُدَّام » .

قال أبو عليٍّ :

القولُ عندي في هذا كما قالَ ، وليس يحتاج هذا إلى تقديرِ « على » إذا كان

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٣٠ - ٤٣١ .

(٢) مجاز القرآن ١/٢٥٣ .

(٣) معاني القرآن ١/٣٥٣ .

(٤) صدرُ بيتٍ لرجل من قيس ، وهو بتمامه :

نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ نَيْئاً　　وَنُطْعِمُهُ إِذَا نَضَجَ القُدُورُ

انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٣٨٣ ، معاني القرآن للأخفش ١/٨٥ ، ٣٥٣ ، والمحتسب ٢/٢١٩.

المرصَدُ اسماً للمكان ، كما أنّكَ إذا قلتَ : ذهبتُ مَذْهباً ، ودخَلْتُ مَدْخلاً، فجعلتَ المدْخَلَ والمذْهَبَ اسمَين للمكان ، لم تحتَجْ إلى « على » ، ولا إلى تقدير حرف جرٍّ ، إلاّ أنَّ أبا الحسنِ ذهب إلى أنَّ المرْصَدَ اسمٌ للطَّريق ، كما فسَّرَه أبو عُبَيدَةَ[1]، وإذا كان اسماً للطريق كان مخصوصاً ، وإذا كان مخصوصاً وجَبَ ألاَّ يصِلَ الفعلُ الذي لا يتعدَّى إليه إلاّ بحرفِ جرٍّ نحو: ذهبْتُ إلى زَيدٍ ، ودخلتُ به، وخرجْتُ به ، وقعدتُ على الطَّريقِ ، إلاّ أنْ يجيءَ شيءٌ من ذلك فيه اتّسَاعٌ ، فيكونُ الحرفُ معه محذوفاً ، كما حكاه سيبويه[2] من قولهم : « ذهبتُ الشَّامَ » و « دخلتُ البيتَ » ، والأسماءُ المخصوصة إذا تعدَّت إليها الأفعالُ التي لا تتعدَّى ، فإنّما هو على الاتّسَاعِ والحكم في تعدِّيها إليها ، والأصلُ أنْ يكونَ بالحرف .

وقد غَلِطَ أبو إسحاقَ في قولِهِ : « ﴿ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ ظرفٌ ، كقولكَ : ذهبتُ مَذْهباً ، وذهبْتُ طريقاً ، وذهبْتُ كلَّ طريقٍ » ، في أنْ جعَلَ الطَّريقَ ظَرفاً كالمذْهَب . وليس الطَّريقُ بظَرْفٍ ، ألا ترى أنّهُ كان مخصوصاً ، كما أنَّ البيتَ والمسجدَ مخصوصان ، وقد نصَّ سيبويهِ[3] على اختصاصه ، والنّصُّ به ليس كالمذْهَب والمكان ، ألا ترى أنَّ حَمْلَ قولِ ساعِدَةَ[4]:

---

(١) في (ش) : « أبو عُبيد » .

(٢) الكتاب ١/٣٥ ـ ٣٦ .

(٣) الكتاب ١/٣٥ ، وانظر التعليقة ١/٦٣ .

(٤) هو ساعدة بن جُؤيَّة الهذلي (شاعرٌ مخضرمٌ أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم ، وليست له صحبة) انظر : شرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٠ وفيه: « لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ » ، والكتاب ١/٣٦ ، ٢١٤ ، والنوادر : ١٦٧ ، والخصائص ٣/٣١٩ ، والخزانة ٣/٨٣ . ويعسل : يضطرب ، وكما عسل الطريقَ الثعلب : أي : في الطريق .

لَـدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِـلُ مَتْنُهُ فِيْهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ

على أنَّه حُذِفَ معه الحرفُ اتِّسَاعاً، كما حُذِفَ عنده من: « ذَهَبْتُ الشَّامَ »، وقد قال أبو إسحاقَ في هذا المعنى خلافَ ما قاله هنا ؛ ألا ترى أنَّه قالَ في قوله : ﴿ **لأَقْعُـدَنَّ لَهُـمْ صِرَاطَـكَ الْمُسْتَقِيْمَ** ﴾[1] أي : على طريقِكَ ، قـال[2]: « ولا اختلافَ بين النَّحْوِيِّـين أنَّ « علـى » محذوفـةٌ ، ومثـلُ ذلـك : ضُـربَ زَيـدٌ الظَّهْـرَ والبطْنَ[3]، معناه : على الظَّهرِ والبطـنِ » . ألا تـرى أنَّـه خصَّصـه[4] مـع مـا هـو مخصوصٌ من قولهم : الظَّهرَ والبطنَ ، وذَهَـبَ إلى أنَّ « علـى » محذوفـةٌ ، وأنَّـه لا اختلافَ بين النَّحْوِيِّين في ذلك ، فإذا كان ذلك بلا خلاف ، لم يَجُزْ أنْ تجعلَه مثلَ ما هو مبهَمٌ ظرفٌ بلا خلافٍ من قوله : ذهبْتُ مَذْهباً .

فإذا كان الصِّرَاطُ اسماً للطَّريق ، وكان اسماً مخصوصاً ممَّا لا يصـحُّ أنْ يكـونَ ظرفاً لاختصاصه . والمرصَدُ مثلُهُ أيضاً في الاختصاص ؛ فإنَّه عبارةٌ عمَّا[5] الصِّرَاطُ عبارةٌ عنه ، وجبَ أن يكونَ مثلَهُ في الاختصاص ، وألاَّ يكونَ ظرفاً ، كما لم يكن الصِّرَاطُ والطَّريقُ ظرفَين .

* * *

(١) سورة الأعراف : من الآية : ١٦ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٤/٢ .
(٣) انظر الكتاب ١٥٩/١ .
(٤) في (ش) : « جمعه » .
(٥) في (ص) : « كما » .

المسألة السَّابعة والسِّتُّون

قال(١) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ ﴾ [براءة : ٦] :

« أمَّا الإعرابُ في (أَحَدٌ) مع (إنْ) ، فهو الرَّفعُ بفعلٍ مضمَرٍ الذي ظَهَرَ تفسيرُهُ ، المعنى : فإن استجارَكَ أحدٌ ، ومَنْ زعَمَ أنَّه يَرفَعُ أَحَداً بالابتداء فخطأٌ ؛ لأنَّ الجزاءَ لا يتخطَّى ما يُرفَعُ بالابتداء ويَعمَلُ في ما بعده .

فلو أظهَرْتَ المستقبَلَ لقلْتَ : إنْ أحدٌ يَقُمْ أُكْرِمْهُ،/ ولا يجوزُ : إنْ يقُمْ أحدٌ زَيدٌ يَقُمْ ، لا يجوزُ أنْ ترفَعَ زيداً بفعلٍ مضمَرٍ الذي ظهَرَ تفسيرُهُ وتجزِمَ ، وإنَّما جاز في (إنْ) لأنَّ (إنْ) يلزَمُها الفعلُ ، وجوابُ الجزاء يكون بالفعل وغيرِه ، فلا يجوزُ أنْ تُضمِرَ وتجزِمَ بعد المبتدأ ؛ لأنَّكَ تقولُ ههنا : إنْ تأتِنِي فزيدٌ يقومُ ، فالموضعُ موضعُ ابتداءٍ . [٩٣/أ]

وإنَّما يجوزُ الفصلُ في باب (إنْ) لأنَّ (إنْ) أمُّ الجزاء، ولا تَزولُ عنه إلى غيره، فأمَّا أخواتُها فلا يجوزُ ذلك فيها إلاَّ في الشِّعر ، قال(٢):

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٣١ ـ ٤٣٢ .

(٢) البيت لعدي بن زيد العِبَاديّ في ملحقات ديوانه : ١٥٦، وتمامه :

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

وقد أنشده سيبويه في الكتاب ٣/١١٣ . وانظر : تحصيل عين الذهب : ٤٢٧ ، والنكت ٢/٧٥٨ ، والإنصاف : ٢/٦١٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز : ٢٣٨ ، والضرائر الشعرية لابن عصفور: ٢٠٧ ، والخزانة ٣/٤٦ . والواغل: الدَّاخلُ على الشَّرْبِ و لم يُدْعَ . ويَنُبْهُم : ينزل بهم .

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو　　　ه ... ... »

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ جوابَ الجزاء وإنْ كان يكونُ بغير الفعل ، فالأصلُ الفعلُ ، والفاءُ وإذا واقِعَان موقِعَه ، والأصلُ له ، ألا ترى أنَّ سيبويه قد نصَّ على ذلك[١] ، وذهب إلى أنَّ الفعلَ المجزومَ في مَن قرأ: ﴿ يُضْلِلِ ا لله فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾[٢] محمولٌ على الموضع ، ولا يكونُ هذا المعطوفُ مجزوماً حتى يكونَ المعطوفُ عليه مثلَه في الموضع أو اللّفظ ، فإذا لم يكن في اللّفظ ، ثبَتَ أنَّه في الموضع ، وإذا كان في الموضع ، دلَّ على أنَّ أصلَ الجزاء أنْ يكونَ بالفعل ، و « إنْ » و « إذا » واقعان موقعهما .

فإن قال قائلٌ : ما كان موضعُ الحاجةِ إلى المجازاة بالفاء وإذا ؟ وهلاَّ اجتُزِئ بالفعل عنهما ؟

فقد تقدَّمَ ذِكْرُ هذا في ما تقدَّمَ من الكتاب .

وأمَّا قولُ أبي إسحاقَ : « ولا يجوزُ أن تُضمِرَ وتجزمَ بعد المبتدأ » ، فلَعَمْري إنَّه لا يجوزُ أنْ تُضمِرَ وتجزِمَ بعد المبتدأ على أنَّهُ يُضمَرُ الفعلُ فيُرفَعُ الاسمُ الذي يرتفعُ بالابتداء بالفعل المضمَرِ في نحو قولِكَ : إنْ تأتِني فزيدٌ يقومُ ؛ لأنَّ الجزمَ لا يقعُ بعد الابتداء وإنْ كان يقَعُ بعد الفاعل في الجزاء في نحو : إنْ يقُمْ أحدٌ يضرِبْ

---

(١) الكتاب ٣/٩٠ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ١٨٦ . وهي قراءة حمزة والكسائي ، انظر : السبعة : ٢٩٩ ، والحجة لأبي علي ٤/١٠٩ ، والحجة لأبي زُرعة : ٣٠٤ .

زيداً ، ولكن لا يمتنعُ أنْ يَقَعَ الجزمُ[1] بعد الفاعل في الجزاء ، كما يقعُ في الشَّرط بعد الفاعل لا بعد الابتداء ، ألا ترى أنَّ الجزاءَ موضِعُ فِعلٍ ، وإنَّما وقَعت الفاءُ وإذا جواباً لِمَا ذَكَرْنَاه ، ووُقوعُهُما جواباً لا يُخْرِجُ الموضِعَ عن أنْ يكونَ من مواضع الأفعال ، كما أنَّ الشَّرطَ من مواضعها . فإذا وقع فيه اسمٌ ارتفَعَ بالفعل ، وصار الجزاءُ يُفسِّرُ ذلك المضمَرَ ، كما يكونُ الشَّرطُ تفسيرٌ له في نحو : ﴿ **إِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا** ﴾[2] ، و﴿ **إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ** ﴾[3] ، و﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ** ﴾[4] ، لا فَصْلَ بين الموضعَين في ذلك .

فأمَّا الجزمُ في الفعل الواقع بعد الاسم إذا دخلت الفاءُ في الكلام نحو : إنْ أَتَيْتَنِي فزَيدٌ يقومُ ، فلا يجوزُ ؛ ألا ترى أنَّهُ إذا ذُكِرُ الفاءُ لم يكُنْ « يقومُ » جزاءً ، ولا كان موضعاً يختصُّ بالفعل ، (بل هو عكسُهُ)[5] ؛ ألا ترى أنَّه خبرُ ابتداءٍ ، وأصلُ خبرِ الابتداء أن يكونَ اسماً ، ومن ثَمَّ حَكَمَ النَّحْوِيُّونَ على الجملة الواقعة موقِعَهَا بالإعراب ، ولو لم تكُنْ موضعَ اسمٍ لم يحكُمُوا لها بموضعٍ .

وأمَّا المسألةُ التي منَعَ أبو إسحاقَ إجازَتَهَا بالفاء ، فليست عُرُوضَ[6] هذه التي معها الفاء ، ألا ترى أنَّهُ منَعَ : إنْ يَقُمْ أحَدٌ زَيدٌ يَقُمْ ، ولا فاءَ في هذه . وهذا الذي منَعَ من إجازته جائزٌ لا يمنَعُ منه شيءٌ ، ولا إشكالَ في جوازه ؛

---

(١) في (ص) : « الجزاء » .
(٢) سورة النساء : آية : ١٢٨ .
(٣) سورة النساء : آية : ١٧٦ .
(٤) سورة الانشقاق : آية : ١ .
(٥) ساقطة من (ش) .
(٦) أي : نظير .

لاختصاص الموضع بالفعل كما أريتُكَ . وقد نصَّ سيبويهِ على إجازتِهِ ، وأنا أُبيِّنُ لكَ قولَهُ فيها لتَتبيَّنَهُ ؛ قال سيبويه[1]: « اعلَمْ أنَّ قولَهم في الشِّعْرِ: إنْ زَيدٌ يأْتِكَ يكنْ كذا ، إنَّما ارتَفَعَ على فِعْلٍ هذا تفسيرُهُ ، كما كان ذلك في قولِكَ : إنْ زَيْداً رَأيتَهُ يكُنْ ذلك ؛ لأنَّه لا يُبْتَدَأ بعدها الأسماءُ ثُمَّ يُبْنَى عليها » .

قال : « فإنْ قلتَ : إنْ تَأتِنِي زَيدٌ يَقُلْ ذاكَ ، جاز على قولِ مَنْ قالَ : زَيداً ضَرَبْتُهُ ، وهذا موضعُ ابتداءٍ » . **وفي نسخةٍ أخرى** : « وليس هذا موضعُ ابتداءٍ ، ألا ترى أنَّكَ لو جئْتَ بالفاء فقلتَ : إنْ تأتِنِي فأنَا خيرٌ لكَ ، كان حَسَناً . وإنْ لم يَحمِلْهُ على ذلك رَفَعَ ، وجاز في الشِّعْرِ كقوله :

... ... اللَّهُ يَشْكُرُها[2]

---

(١) الكتاب ٣/١١٣ - ١١٤ .

(٢) جزء من بيتٍ ، وهو بتمامه :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ

وهو منسوب في الكتاب ٣/٦٥ ، إلى حسان بن ثابت ، وليس في ديوانه ، وفي النوادر : ٢٠٧ منسوبٌ إلى عبد الرحمن بن حسَّان وهو في شعره المجموع : ٦١ ، وينسبُ أيضاً إلى كعب بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، والبيت في ديوانه : ٢٨٨ مع ثلاثة أبيات أخرى .

وجاء فيما كتبه أبو الحسن على النوادر : « وأخبرنا أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم:

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

قال : فسألته عن الرواية الأولى فذكر أن النحويين صنعوها » . وانظر : النوادر : ٢٠٨ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي : ١٣٥ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٤٥٨ ، وشرح أبيات الكتاب ٢/١٠٩ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٠٩ - ٤١٠ ، والخزانة ٩/٤٩ - ٥١ ، ويروى : « عند الله سيان » .

[٩٣/ب]

ومثلُ الأوَّلِ / قولُ هِشَامٍ الْمُرِّيِّ[١]:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا »

قولُهُ[٢]: « جازَ على قولِ مَن قال: زيداً ضَرَبْتُهُ » (أنْ يرتفِعَ « زَيدٌ » في قولكَ: « إنْ تأتِني زيدٌ يقلْ ذلك » بفعلٍ مضمَرٍ، قولُكَ: « يَقُل » تفسيرُهُ، كما أنَّ زيداً في قولكَ: زيداً ضربتُ)[٣] ينتصبُ بفعلٍ مضمَرٍ، « ضَرَبْتُ » تفسيرُهُ، هذا على أنْ تجعَلَ « زيداً » في قولِكَ: « إنْ تَأْتِنِي زَيدٌ يَقُلْ ذلك[٤] » واقعاً موقعَ الجزاء، فإنَّ الموضِعَ على هذا للفعل، كما أنّه في الشَّرْطِ للفعل[٥]، فلا يصحُّ ارتفاعُهُ بالابتداء مع كون الموضع للفعل، كما لا يصحُّ ارتفاعُهُ بالابتداء بعد « قد » ونحوِ ذلك من الأشياء التي يختصُّ بها الفعلُ، أو يكونُ الفعلُ أَولى بـ نحو الاستفهامِ والنَّفيِ.

وقولُهُ[٦] على روايةِ إحدى النسختَين: « وليس هذا موضعُ ابتداء »؛ أي: ليس الجزاءُ موضعَ ابتداء؛ لأنَّ الجزاءَ حكمُهُ أنْ يكونَ فِعلاً، كما أنَّ الشَّرْطَ حكمُهُ أنْ يكونَ فِعلاً، ألا ترى أنَّ المجازاةَ إنَّما هو ربطُ فِعْلٍ بفعلٍ، وإخبارٌ

---

(١) نسبةٌ إلى مُرَّةَ بن كعب بن لؤي القرشي (شاعرٌ جاهليٌّ) راجع الخزانة ٤١/٩. وانظر: الكتاب ١١٤/٣، والمقتضب ٧٥/٢، والتعليقة ٢٢١/٢، والمسائل المشكلة (البغداديات): ٤٥٩، وشرح أبيات الكتاب ٩٨/٢، وتحصيل عين الذهب: ٤٢٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٣٩، والضرائر الشعرية: ٢٠٧، والخزانة ٣٨/٩.

(٢) أي: سيبويه.

(٣) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش).

(٤) في (ص): « يقول ذلك ».

(٥) في (ش): « كما أنه ليس في الشرط للفعل ».

(٦) أي: سيبويه.

بوقوعِ فِعلٍ لوقوعِ فِعْلٍ ، فإذا كان كذلك ، فموضعُ الجزاءِ فِعلٌ ، كما كان موضعُ الشَّرطِ فِعلاً .

ومعنى الأخرى[1] وهو قولُهُ : « وهـذا موضعُ ابتداءٍ » ؛ أي : إذا دخلت الفاءُ أو حَذَفْتَهَا وأنت تريدها . والأوَّلُ أبْيَنُ .

وقولُهُ[2] : «وإنْ لم يَحمِلْهُ على ذلك رَفَعَ » ؛ أي : لم يحمِلْهُ على « إنَّ زيداً يَقُلْ ذاك » يرتفعُ بفعلٍ « يَقُلْ » تفسيرُهُ . « رَفَعَ » أي : رَفَعَ « يقولُ » فقال : زَيدٌ يقولُ، لأنّه حينئذٍ خبرُ ابتداءٍ ، فإذا كان خبرَ ابتداءٍ وجَبَ ارتفاعُهُ لوقوع الفعل المضارع موقعَ الاسم ، وهذه علّةُ ارتفاعِهِ ، ألا ترى أنّه عنده يرتفعُ لوقوعه موقعَ الاسم .

وقولُهُ[2] : « وجاز في الشّعرِ » ؛ أي : « إنْ تأتني زَيدٌ يقولُ ذاك » ، يجوزُ في الشّعر أنْ تَحذِفَ الفاءَ وأنت تريدُها كقوله :

... ... اللهُ يَشْكُرُها

وأنت تريدُ : فاللهُ يشكُرُها . ولا يجوزُ في الكلام والقرآن .

وقولُهُ : « ومثلُ الأوَّلِ قولُهُ :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ ... ...

أي : مثلُ « إنْ زَيدٌ يأتكَ يَكُنْ كذا » ، و « نحن » في البيت يرتفعُ على

---

(١) أي : رواية النسخة الأخرى .

(٢) أي : سيبويه .

إضمار فعلٍ، هذا الذي ظَهَرَ تفسيرُهُ ،كما أنَّ « زيدٌ » في قولكَ : « إنْ زَيدٌ يأتني » يرتفعُ على إضمار فعلٍ ، « يأتني » تفسيرُهُ ، إلاَّ أنّكَ لو أظهرْتَ في التّمثيل ما ارتفع عليه « زيدٌ » لقلتَ : إنْ يأتِكَ زَيدٌ يكن كذا ، ولو أظهرْتَ ما ارتفع عليه « نحن » لاتّصَلَ الضَّميرُ فلَزِمَكَ أنْ تقولَ : فمَن يُؤْمِنْ نُؤْمِنْهُ ، ولم يجز إلاّ أنْ يتّصِلَ الضَّميرُ .

ومثلُ هذا عندي قولُهُ : أَنْتَ فانْظُرْ ، تقول: إنَّ « أنت » مرتفعٌ بإضمار فعلٍ « انظُرْ » تفسيرُهُ ، ولو أظهرْتَ ما ارتفع به لاتّصَلَ الضَّميرُ فلَزِمَكَ أنْ تقولَ إذا مثّلْتَ المسألةَ بإظهار المضمَر : انظُرْ انظُرْ .

فاعرِفْ هذا ، فإنّما فسَّرْنَا ألفاظ الكتاب لِمَا ظنَنّا فيه من إفراطِ الإيجاز في اللّفظِ .

* * *

سورة يونس :

المسألة الثّامنة والسّتّون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتاً أَوْ نَهَاراً فَمَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [يونس : ٥٠] :

« (ما) في موضع رفعٍ من جهتَين :

إحداهما : أنْ يكونَ (ذا) بمعنى الذي ، المعنى : ما الذي يَستَعجِلُ منه المجرمون . ويجوزُ أن يكونَ (ماذا) اسماً واحداً ، ويكونُ المعنى: أيَّ شيءٍ يستعجلُ منه المجرمون ، والهاءُ في (منه) يعودُ على العذاب ، ويجوزُ أنْ تكونَ الهاءُ تَعودُ على ذِكْرِ الله تعالى ، ويكونُ (ماذا) في موضع نَصبٍ ، فيكونُ المعنى : أيَّ شيءٍ يستعجِلُ منه المجرمون من أمرِ الله » .

قال أبو عليّ :

اعلَمْ أنَّ موضِعَ السَّهو في هذه المسألة ما أثبَتّناه من أنَّ « ما » في موضع رفعٍ من جهتَين ، وليس لها موضعُ رفعٍ إلاَّ من جهةٍ واحدةٍ ، هي أن يكونَ « ذا » بمعنى الذي ، وتكونُ هي استفهاماً ، فيكونُ المعنى : ما الذي يستعجِلُ منه المجرمون ، كقولك : أيَّ شيءٍ الذي يستعجِلُ من العذاب المجرمون ؛ / أي : [٩٤/أ]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٤ .

يستعجلُهُ ، فـ « ما » على هـذا في موضع رفعٍ ، و « ذا » الـذي بمعنى « الـذي » خبرُهُ ، فإنْ جُعِلَ « ماذا » اسماً واحداً لكان في موضع نصبٍ[1]، كأنـه في المثيـل : أيَّ شيءٍ يستعجِلُ المجرمون من العذاب ، أو مِنَ الله .

وقد ذكَرَ أبو إسحاقَ هَـذَين الوجهَين ، فأمَّا الوجـهُ الثّاني وهو قولُـهُ : « ويجوزُ أن يكونَ (ماذا) اسماً واحداً ، ويكـونُ المعنـى : أيَّ شـيءٍ يستعجلُ منـه المجرمون ، فالهاءُ في (منه) تعودُ على العذاب » ، فإنْ أراد بأحدِ وجهَي الرَّفع هذا ، فإنَّما لا يجوزُ أنْ يكونَ في موضع رفعٍ على هذا ؛ ألا ترى أنَّ قولَه : « يسـتعجِلُ » مُسَلَّطٌ على « ماذا » ، فإذا كان مُسَلَّطاً عليه عَمِلَ فيه ، وعمِلَ فيـه النّصْـبَ دون الرَّفع ؛ لأنّه مفعولٌ ، لو قلتَ : أيَّ شيءٍ يستعجِلُ المجرمون من العـذاب ؟ لظهَـرَ النّصْبُ في « أيّ » ، ولم يمنع من ذلك شيءٌ ، ولم يحجز عنه حاجزٌ ، ألا تـرى أنَّ الفعل لم يشتَغِلْ[2] عنه بضميرٍ ، وأنّه واقعٌ بعد حرف الاستفهام ، وكما أنّـكَ لـو قلتَ : أيَّ شيءٍ تَضْرِبُ من زَيدٍ ، وزَيدٌ أيَّ شيءٍ تَضْرِبُ منه ، لم يكن هـذا مـن إعمال الفعل في مفعولِ « تضرب » ، كذلك هذا ، لا فَصْلَ .

فإن قال قائلٌ : لعلَّهُ أراد أن تكونَ الجهةُ الأخرى من جهَتَي الرَّفـع أنْ يُقَـدَّرَ مقدِّرٌ الهاءَ في الفعـل وحَذَفَهَـا ، كأنّـه قـال : أيَّ شـيءٍ يسـتعجِلُهُ مـن العـذاب ، فحَذَفَ الضَّميرَ وهو يُريدُهُ .

قيلَ : لم يَقُلْ هذا مع أنَّ ذلك إنَّما يجوزُ على « زَيدٌ ضَرَبْتُ » ، وعلى :

(١) في (ش) : « لكان في موضع نصبٍ كما أنَّهُ في موضع نصبٍ » .

(٢) في (ص) : « أن الفعل يشتغل عنه بضمير » .

... ... كُلّهُ لَمْ أَصْنَعِ[1]

فإذا كان كذلكَ ، لم يَسُغْ تأويلُهُ في أحوال السَّعَةِ[2]، إنَّما هو الاضطرارُ لإقامة الوزن ، فهذا موضعُ السَّهو في المسألة .

[الكلام على (ذا)]

وأمَّا الكلامُ في « ماذا » فإنّا تركْنا ذِكْرَه هنا لِشَرْحِنا إيَّاهُ في غير هذا الموضع[3]، إلاّ خلافاً بيننا وبين الكوفيِّين في « ذا » أنا أُبيِّنُهُ إن شاء الله تعالى :

يقولُ الكوفيُّون : إنَّ « ذا » التي للإشارة إنّما هو الذالُ وحدَها ، والألفُ فيه زيادةٌ ،كذلك « الذي » عندهم ، إنّما الأصلُ الذّالُ وحدها ، واللاّمُ زائدةٌ . وهو قولٌ لو تَرَكَه بالاشتغال بإفساده لوُضُوحِ وَهْيِهِ كان وجهاً ، إلا أنّه ممّا يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه في ذلك: أنَّ قولَنا: « ذا » لا يخلو من أن يكونَ اسماً مضمَراً أو مظهَراً ، فالذي يدلُّ على أنَّهُ مُظهَرٌ وليس بمضمَرٍ أنّكَ تَكنِي عنه فتقولُ : هذا ضَرَبْتُهُ ،كما تقولُ : زيداً أكرَمْتُهُ ، ولو كان مضمَراً لم يُكْنَ عنه .

وأوضَحُ من هذا في كونه مظهَراً أنّكَ تصفُهُ في نحو: مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ

---

(١) جزءُ بيتٍ من الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه : ١٣٢ . وتكملته :

قد أصبحَت أمُّ الخيار تدَّعي
عليَّ ذنباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وانظر : الكتاب ٨٥/١ ، ١٣٧، والمقتضب ٢٥٢/٤ ، وإيضاح الشعر : ٥٤٤، والخزانة ٣٥٩/١.
وأم الخيار زوجة أبي النجم ، والمعنى : « إن هذه المرأة أصبحت تدعي عليَّ ذنباً ، وهو الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة ... » (الخزانة) .

(٢) في (ش) : « السعة والإحسان » .

(٣) شرحه في المسائل المشكلة (البغداديات) : ٣٧١ - ٣٧٩ ، وانظر الكتاب ٤١٦/٢ .

العاقِلِ ، وتَصِفُ به في نحو : مَرَرْتُ بزيدٍ هذا ، وعَمْرٍو ذاكَ ، فلو كان مضمَراً لم يُوصَفْ ، ولم يوصَفْ به ، فإذا كان كذلك ، ثبَتَ أنَّهُ مظهَرٌ ، وإذا كان مظهَراً فالمظهَرُ لا يكونُ على حرفٍ واحدٍ .

وأيضاً فإنَّ هذه الأسماءَ قد صُغِّرَت ، وفي تصغيرهم إيَّاها دليلٌ على أنّه لا يجوزُ أن يكونَ على حرفٍ واحدٍ ، ألا ترى أنَّ أقلَّ ما يقعُ عليه التّصغيرُ إنّما هو (فُعَيل) ، فكذلك هذا الاسمُ لَمَّا صُغِّرَ عَلِمْتَ أنَّهُ على (فُعَيل) ، وإنّما استُعمِلَ في الواحد في قولهم : « هذا » محذوفاً كـ « يَدٍ »[1] ونحوِهِ ، وأَلِفُهُ عندي منقلبةٌ عن ياء ، وإذا كان كذلك عَلِمْتَ أنَّ اللاّمَ أيضًا ياءٌ .

فإن قلتَ : فكيف جاء هذا الاسمُ على حرفَين أحدهما حرفُ لِينٍ ؟

فالقولُ : إنَّ الاسمَ المظهَرَ إنّما امتنع أن يكونَ على حرفَين أحدهما حرفُ لِينٍ ؛ لأنّه لو كان كذلك لبقِيَ على حرفٍ واحدٍ ، ألا ترى أنَّ حرفَ اللّين يَلزَمُهُ الانقلابُ ؛ لكونه متحرِّكاً ، فإذا لَزِمَهُ الانقلابُ فسَكَنَ لحِقَهُ التّنوينُ فانحذَفَ الأوَّلُ من السَّاكنَين ،/ فبقِيَ الاسمُ متحرِّكاً على حرفٍ واحدٍ ، فلهذا المعنى لم [٩٤/ب] تجرِ الأسماءُ على حرفَين أحدهما حرفُ لِينٍ ، وإنْ كان قد كثُرَ منها نحو : « غَدٍ » و « يَدٍ » و « دَمٍ » ، وما أشبه ذلك .

ويدلُّكَ على أنّه لهذا المعنى امتنع وجودُهُ في المظهَرَة أنَّ الموضِعَ الذي يُؤمَنُ هذا المعنى فيه ، لا يمتنعُ أنْ يكونَ الاسمُ فيه على حرفَين أحدهما حرفُ لِينٍ ؛

---

(١) في (ش) : « كغد » .

وذلك قَولُهم : فوكَ[1]، وذو مالٍ ؛ لأَمْنِهِم هـذا المكـان للإضافـة ، ومـن ثَـمَّ إذا أفرَدُوا قالوا : فَمٌ .

فأمَّا « شاة » فإنَّه لَمَّا لَحِقَ علامةُ التَّأنيث به ولَزِمَتْهُ ، أُمِنَ هذا المعنى فيه .

وأمَّا قولُهُ :

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفَا[2]

فضرورةٌ ، وقد استقصيناه في المسائل المشروحة[3].

فلمَّا أُمِنَ هذا المعنى في قولهم : « ذا » ؛ لأنَّ التَّنوينَ لا يلحقه لمكان بنائِهِ ، لم يمنع أن يكونَ أحدُ حَرْفَيه لِيْناً ؛ حيث كان كالفَمِ مضافاً على اللُّغةِ الفاشِيَةِ في أنْ أُمِنَ هذا المعنى فيه .

فأمَّا « الذي » فالفاءُ منه لامٌ ، والعينُ ذالٌ ، واللاَّمُ ياءٌ ، فليـس هـو إذاً مـن « ذا » في شيء ؛ إذ الفاء من « ذا » ذالٌ ، والعينُ واللاَّمُ ياءان ، فهو من مضـاعَفِ الياء ، و « الذي » من المعتلِّ اللاَّمِ .

فإنْ زعَمَ زاعمٌ أنَّ اللاَّمَ التي هي فاءٌ زائدةٌ ، لم يجد فصلاً بـين مَـن قـال : إنَّ

---

(١) في (ش) : قول .

(٢) للعجاج في ديوانه : ٤٩٢ . انظر المقتضب : ٣٧٥ ، والمسائل العسكريات : ١١٩ ، وكتاب الشعر ١/١١٠ ـ ١١١ (تحقيق د . الطناحي) ، والمسائل الشيرازيات : ٤٤ (مخطوط) ، والمخصص ١/١٣٦، والخزانة ٣/٤٤٢. قال المبرد: « وقد لَحَّنَ كثيرٌ من الناس العجاجَ في قوله :

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفَا

وليس عندي بلاحنٍ ؛ لأنه حيث اضطرَّ أتى به في قافية لا يلحق فيها التنوين في مذهبه ... » .

(٣) المسائل المشكلة (البغداديات) : ١٥٦ ، ١٦٠ ، ٣٨٥ . وقد أطال أبو عليٍّ رحمه الله الحديث عن الضرورات والشواذ في مسائله العسكريات : ١٠٣ ـ ١٤٤ .

اللاّم مِن « لَهْوٍ » و « لَخْمٍ » ونحو ذلك زائدةٌ أيضاً ، على أنّ اللاّمَ لم تُزَدْ إلاّ في موضعٍ وموضِعَين[1] وهو « عَبْدَل » و« ذلك » و« هنالك »[2]، وليس في هذه المواضع زيادتُها أوّلاً ، وإذا كانوا قد صغّروا هذا الاسم كما صغّروا « ذا » ، ثبتَ أنّ أقلّ ما ينبغي أن يكونَ عليه ثلاثةُ أحرُفٍ ؛ إذ التّصغيرُ لا يَلحَقُ أقلَّ عدداً منه ، وقد قالوا في تصغيره : اللّذيَّا ،كما قالوا في تحقير « التي » : اللّتيّا[3]. فأمّا « ذا » فقالوا في تحقيره : ذيَّا ،كما قالوا في تحقير « تا » : تيّا .

فإن قلتَ : فإذا كان التّحقيرُ يكونُ بضمِّ أوائل الأسماء، فما بالُ هذه المبهَمَةِ لم تُضَمَّ أوائِلُهَا في التحقير ، وفُتِحَتْ ؟

قيلَ : فُتِحَت أوائلُها و لم تُضَمَّ ليكون ذلك فصلاً بينها وبين المتمكّنةِ ، وأُلْزِمَ ما يدلُّ على التّحقير ـ كالضّمِّ الذي يلحَقُ المتمكّنةَ ـ وهو الألفُ اللاّحِقَةُ للأواخِرِ[4]، فالألفُ فيها تدلُّ على التّحقير كالضّمّة ، وإذا كانت الألِفُ تدلُّ على التّحقير كالضّمّة ، ثبتَ أنّه ليس من نفس الكلمة ، وإذا لم يَكُنْ من نَفْسِ الكلمة . فحُكْمُ مثالِ التّحقير أنْ يكونَ مُعْتَدّاً ممّا قبلَ الألف ، وإذا كان كذلك ، وجبَ أنْ يكونَ على أربعة أحرفٍ ليكونَ على مثال (فُعَيل) .

---

(١) كذا في النسختين .

(٢) انظر الكتاب ٤/٢٣٧ ، وسر الصناعة ١/٣٢١ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٤٨٨ ، وعليه قول العجاج :

بَعْدَ اللّتَيّا واللّتَيّا والّتي

(٤) انظر الكتاب ٣/٤٨٧ .

فإن قلتَ : فهلاً كان كذلك ؟

فالجواب : أنّه لَمَّا لزِمَ اجتماعُ أمثالٍ حُذِفَ أحدُها ،كما أنّه لَمَّا اجتمع أمثالٌ في تحقير « سماء » ، لَزِمَ حذفُ أحدها ، والمحذوفُ من الثّلاثةِ الأحرُفِ هو العينُ ، يدلُّكَ على ذلك أنّه لا يخلو من أنْ يكونَ العينَ[1] ، أو ياءَ التّحقير ، أو اللاّمَ . فلا يجوزُ أنْ يكونَ اللاّمَ ؛ ألا ترى أنّكَ لو حَذَفْتَ اللاّمَ لتحرّكَت ياءُ التّحقير ؛ لمجاورته للألف المزيدَةِ في الآخِرِ ، وهي لا تتحرّكُ ، وكما لم يَجُزْ أنْ يكونَ المحذوفُ اللاّمَ لِمَا ذَكَرْتُ لكَ ،كذلك لا يجوزُ أنْ يكونَ [الياءَ][2] التي للتّحقير ؛ ألا ترى أنَّ ياءَ التّحقير تدلُّ على التّحقير ، فلا يجوزُ لذلك حَذفُهُ ،كما لا يجوزُ حذفُ الألفِ في التّكسير . فإذا لم يَجُزْ أن يكونا المحذوفَين ، ثبتَ أنَّ المحذوفَ الأُولى التي هي العينُ ؛ إذ حذفُها لم يؤدِّ إلى تحريكِ ياء التّحقير ، و لم يُزِلْهُ عن سُكُونه .

فإن قلتَ : فهلاّ وقَعَ الحذفُ في الثّالثةِ لأنَّ التّكريرَ بها وقَعَ ؟

قيلَ : لَم يقع الحذفُ فيه لِمَا ذَكَرْنا ممّا كان يؤدّي إليه من تحريكِ ما لا يتحرّكُ ، وقد يقع التّغييرُ المؤدّي إلى التّخفيف في الأوائل ، ألا تراهم قالوا : دِيْوَان ودِيْنَار ، ومن ثَمَّ خَفّفَ أبو عَمْرٍو الأُولى من الهمزتَين و لم يخفّف الثّانية كما يقولُ الخليلُ[3] ؛ لأنَّ ذلك مَذْهَبٌ ، كما أنَّ / ذاك مَذْهَبٌ .　[٩٥/أ]

---

(١) في (ش) : « العين زائدة » .

(٢) تكملة يستقيم بها السياق .

(٣) انظر الكتاب ٣/٥٤٩ .

فإذا كانوا قد حقّرُوا « الـذي » اللَّذيَّـا ، واللّذيَّـا قبـلَ أَلِفِـهِ أربعـةُ أحـرُفٍ ، فكذلك حكمُ « ذا » أن يكـونَ علـى هـذه العـدَّة قبـل الأوَّل ، وإنَّمـا حُـذِفَ لِمَـا ذَكَرْناه ، وإذا ثبت تحقيرُهُ واطَّرَدَ ذلك فيه ، وساغ في استعمالهم وعلى ألسنتهم ، ثبتَ أنّه لا يجوزُ أن يكونَ على حرفٍ واحدٍ ، وأنّـه علـى مـا يكـونُ عليـه سـائرُ الأبنية التي تُصَغَّرُ .

فإن قلتَ: فلِمَ حُذِفَ الألفُ في تثنية « ذا » ، والياءُ في تثنية « الذي » فقالوا: ذان واللّذان ؟

فالقولُ : إنّه إنَّما حُذِفَ لالتقاء السّاكنَين، (وما يُحذَفُ لالتقاء السّاكنَين)[1] لا يدلُّ على أنّه زائدٌ ، ألا تـرى أنّكَ تقولُ : رَمَى القومُ ، ورَمى الماءُ ، فتحـذِفُ للسّاكنَين .

فإن قلتَ : فهلاّ حُرِّكَ ذلك لالتقائهما و لم يُحذَف ،كما لم يُحذَف في نحو: رَحَيَان والفتَيَان[2] ؟

فإنَّ ذلك عندهم لم يثبت كما ثبـتَ في « رَحَيَـان » ونحـوهِ ؛ ليكـونَ ذلـك فصلاً بين المتمكّن وغير المتمكّن ، وقد فعلوا ذلـك بنحـوه ممَّـا لم يتمكَّـن في غـير هذا ، ألا تراهم قالوا : هيهاتَ زَيدٌ ، ثم قالوا في لفظ جمعه : هَيهَـاتٌ . فحذفـوا الياءَ[3] لالتقاء السّاكنَين ، و لم يجعلوه كـ « رَحَيَان » ، وخالفوا بين قبيل الإعـراب

---

(١) ساقط من (ش) .

(٢) في (ش) : العميان .

(٣) أي : من « رمى » .

والبناء في هذا ، كما خالفوا بينهما في لَحَاقِ الألفِ آخرَةً علامةً للتّحقير ، وكما خالفوا في أنَّ أوَّلَه مفتوحٌ ، وأوَّلُ المصغَّرِ مضمومٌ .

فإن قال قائلٌ : أليس الخليلُ قد قال : إنَّ التّحقيرَ لا يخرُجُ عن الأمثلة الثّلاثة (فَلْسٌ) و(دِرْهَمٌ) و(دِينارٌ) ، وليس « ذا » إذا حُقِّرَ على واحدٍ من هذه الأبنية الثّلاثة ، فهلاَّ دلَّ ذلك من أمره على أنّه ليس بتحقيرٍ ؟

قيلَ : إنَّ كونَه على ما هو عليه من انفتاح أوَّلِهِ لا يدلُّ على أنّه خارجٌ عن هذه الأمثلة الثّلاثة ، بل هو على مثال (فُعَيل) في الأصل ، وتحريكُ الأوَّلِ بالفتح لا يدلُّ على خروجه عن حدِّ (فُعَيل) ، كما أنَّ سُكُونَ الحرف الأوَّل من التّضعيف في نحو : « هُذَيّن »[1] لا يدلُّ على أنّه خارجٌ عن مثال (فُعَيْعِل) ؛ لأنَّ الحركةَ إذا وازت الحركةَ ، لم تتفاوت باختلافها ، ألا ترى أنَّ نحو : « هُذَيِّن » لم يخرج عن مثال (فُعَيعِل) وإنْ كان ساكناً ، وإذا كان كذلك فنحو : « ذَيَّا » أجْدَرُ ألاَّ يخرُجَ عن مثال (فُعَيل) .

واستدلُّوا على أنَّ الياءَ زائدةٌ في « الذي » بما رَوَوه من قول الرَّاجزِ :

كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيْدَا[2]

كما أنّه لَمَّا حُذِفَ دلَّ حذفُهُ عندهم[3] على الزِّيادة ، وليس في ما ذهبوا إليه من ذلك دلالةٌ على الزِّيادة ، ألا ترى أنَّ كثيراً من النَّاس يقولُ في « القاضي »

---

(١) في (ش) : « مذَيّق » .

(٢) بيتٌ من مقطوعة من ستة أبيات لرجل من هذيل لم يُسَمَّ ، أوردها السكريُّ في شرح أشعار الهذليين ٢/٦٥١ ، وانظر : الخزانة ٣/٦ . والزُّبية : مكان يحفر للأسد . انظر المقصور والممدود لابن ولاد : ٥١ .

(٣) في (ص) : « عندي » .

و « العَمِي » ونحو ذلك في الوقف : القاض والعم ، يحذفون الياء في الوقف ، ويُسَكِّنون الحرفَ الذي بعدها للوقف ، فـ « اللّذْ » في البيت عندي على هذه اللّغة ؛ إلا أنَّ الشَّاعِرَ لإقامة الوزن جَعَلَ الوصلَ[1] كالوقف ،كما يجعلونَهُ مِثْلَهُ في نحو :

... ... سَبْسَبّاً[2]

وبقوله :

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلّ[3]

فإن جاز لقائلٍ أنْ يقولَ : إنَّ الياءَ في « الذي » زائدةٌ لهذا ، فَلْيَقُلْ في « القاضي » وبابِهِ كذلك أيضاً . ونظيرُ هذا البيت ما أنشده أبو زَيدٍ[4]:

---

(١) في (ش) : « الوزن » .

(٢) جزءٌ من بيتٍ لرؤبة في زيادات ديوانه : ١٦٩ ، وهو بتمامه :

تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَا سَبْسَبّا

والبيت من مقطوعة في ثمانية أبيات ، ورد الأول والثاني في الكتاب ١٧٠/٤ منسوبين إلى رؤبة ، وكذلك في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٣٦٦/١ ـ ٣٦٧ ، ولم ينسبهما ابن السيرافي (مع بقية الأبيات) في شرح أبيات الكتاب ٣٧٧/٢ ، وتجنى عليه الأسود الغندجاني في فرحة الأديب: ٢٠٧ فقال : « توهم ابن السيرافي أن الأراجيز كلها لرؤبة لأجل أن رؤبة كان راجزاً ، وهذه عامية فيه ، وليست الأبيات لرؤبة ، بل هي من شوارد الرجز لا يعرف قائلها... » . ونسبها السخاوي في سفر السعادة ٤٥/١، ٧٣٥/٢ وابن عصفور في الضرائر: ٥٠ إلى ربيعة بن صُبيح .

وانظر : الكتاب ١٦٩/٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٥٤ .

(٣) بيتٌ لمنظور بن مرثد الأسدي . انظر : الكتاب ١٧٠/٤ ، والتكملة : ١٨٩ ، ٢٠٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٦٣ ، والضرائر : ٥١ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٤٦ .

(٤) النوادر : ١٧٠ ، وهما من عدة أبياتٍ منسوبة فيها إلى العُذافر الكندي .

قَـالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا دَقِيْـقاً

وَهَـاتِ بُرَّ الْبَخْسِ أَوْ سَـــوِيْقَا

قال : « اشْتَرْ » في الوصل من حيث كان يقولُهُ في الوقف ، ثمَّ وَصَلَ فجعَـلَ الوصلَ مثل الوقف . كذلك « الذي » في البيت الذي أنشده[(١)].

فأمَّا بيتُ الكتاب[(٢)]:

دَوَامِي الأَيْدِي يَخْبِطْنَ السَّرِيْحَا

فليس على هذا الحدِّ ؛ ألا ترى أنه قد حرَّكَ الـدَّالَ ، ولـو كـان علـى هـذا الحدِّ لكان يُسكِّنها ، ولكنّه شبَّه الألِفَ واللاَّمَ بالتّنوين .

وقولُهُ[(٣)] :

---

(١) وهو البيت المتقدم :

كَاللَّـذْ تَـزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيْدَا

(٢) عجُزُ بيتٍ من الوافر ، وهو لمضرِّس بن رِبعيٍّ الأسدي . وتمامه :

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاَتٍ

شعره : ٦٦ . وفي شرح شواهد المغني ٥٩٨/٢ : أنه لمضرس أو ليزيد بن الطثرية ، وهـو في شعر يزيد المطبوع : ٦٠ برواية : « خفاف الوطء ... » .

وهو من شواهد الكتاب ٢٧/١ ، ١٩٠/٤. وانظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي : ٢٧٠، والخصائص ٢٦٩/٢ ، والنكت ١٥٥/١ ، والإنصـاف ٥٤٥/٢ . واليعمَلات : جمع يَعمَلَة وهـي الناقة القوية على العمل ، والسريح : جلود أو خرق تشد على الأخفـاف حين تحفـى الناقة . انظر تحصيل عين الذهب: ٦٠ .

(٣) صدر بيتٍ للشماخ في ديوانه : ١٥٥، يصفُ حمار وحشٍ هائجٍ ، وهو بتمامه :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أَو زميرُ

وهو من أبيات الكتاب ٣٠/١ ، وانظر : سـر الصناعـة ٧٢٦/٢ ، والخصـائص ١٢٧/١ ، ٣٧١ . قال ابن جني : « ومِمّا ضُعِّفَ في القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب (له زجلٌ ...) . فقولـه : =

لَـهُ زَجَـلٌ كَأَنَّهُ صَـوْتُ حَـادِ

ليس من هذا)[١]، ولكنّه حَذَفَ الواوَ[٢] / للوزْنِ ، ولكنَّ قولَه : [٩٥/ب]

وَمِـطْـوَايَ مُشْـتَاقَـانِ لَـهْ أَرِقَـانِ[٣]

من هذا الباب الذي أُجْرِيَ الوصلُ فيه مُجْرى الوقف .

* * *

= « كأنه » بحذف الواو وتبقية الضمة ضعيفٌ في القياس ، قليلٌ في الاستعمال ، ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصلِ ولا على حذ الوقف ؛ وذلك أن الوصل يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعاً وتسكن الهاء (كأنْهْ) » .

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٢) أي : الواو من (كأنه) . راجع نص ابن جني الذي مر في الحاشية السابقة ..

(٣) عجز بيتٍ ينسب ليعلى بن الأحول الأزدي ، وتمامه :

فَظِلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيْقِ أُخِيْلُهُ وَمِطْوَايَ مُشْـتَاقَانِ لَـهْ أَرِقَـانِ

قال أبو الحسن الأخفش في معاني القرآن ٢٨/١ عن تسكين هاء الضمير: « وذا في لغة أسد السراة ـ زعموا ـ كثيرٌ » .

وانظر: المقتضب ١٧٧/١ ، ٤٠٢ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي : ١٢٩ ، والمسائل العسكريات: ١٣١ ، والخصائص ١٢٨/١ ، والمنصف ٨٤/٣ ، وسر الصناعة ٧٢٧/٢ ، والخزانة ٢٦٩/٥.

ومِطوَايَ : مثنى (مِطْوٍ) ، حذفت نونه عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، ومِطْوُ الشيء : نظيرُهُ وصاحبه .

المسألة التّاسعة والسِّتُّون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ آلآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُوْنَ ﴾ [يونس : ٥١] :
« زَعَمَ الفرَّاءُ أنَّ (الآنَ) إنَّمَا هو آن كذا وكذا ، وأنَّ الألِفَ واللاَّمَ دخلت على جهة الحكاية ، وما كان على جهة الحكاية نحو قولكَ : (قامَ) إذا سَمَّيْتَ به شيئاً فجعَلْتَه مبنيّاً على الفتح ، لم يدخلْهُ الألِفُ واللاَّمُ .

و(الآنَ) عند الخليل وسيبويه مبنيٌّ على الفتح ، تقولُ: نحنُ من الآنَ نصيرُ إليكَ ، بفتح (الآنَ) ؛ لأنَّ الألِفَ واللاَّمَ إنَّمَا تدخُلُ لعهدٍ ، و(الآنَ) لم تعهده قبلَ هذا الوقت ، فدخلت الألفُ واللاَّمُ للإشارة إلى الوقت ، المعنى: نحنُ من هذا الوقت نفعلُ ، فلمَّا تضمَّنت معنى هذا ، وجَبَ أنْ تكونَ موقوفةً[2]، ففتحت لالتقاء السَّاكِنَين وهما الألِفُ والنُّونُ » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ قولَ الفرَّاءِ : إنَّ « الآنَ » إنَّمَا هو آنَ كذا وكذا ، وأنَّ الألِفَ واللاَّمَ دخلت على جهة الحكاية فاسِدٌ ؛ وذلك أنَّه إنْ كان فِعلاً قد نُقِلَ فسُمِّيَ به ، لا يخلو من أحدِ أمرَين :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٤ ـ ٢٥ .

(٢) في (ص) : « معرفة » .

إمّا أن يكونَ فيه ضميرُ الفاعل ، وإمّا أن يكونَ فارغاً .

فإن كان فيه ضميرُ الفاعل ، وجَبَ ألاَّ يدخُلَ فيه ألفٌ ولامٌ ، ألا ترى أنَّ الجُمَلَ التي يُسَمَّى بها من الفعل والفاعل لا مَدْخَلَ للألفِ واللاّمِ فيه ، كتسميتهم بـ « بَرَقَ نحرُهُ » و « تَأَبَّطَ شرّاً » و « ذَرَّى حَبّاً »[1]، فلا تدخُلُ الألفُ واللاّمُ على شيءٍ من هذا ، فكذلك « الآنَ » ، لو كان مثلَهَا لم تدخَل الألفُ واللاّمُ عليه ، ألا ترى أنَّ المفرَدَ إذا سَمَّيْتَ به فصار عَلَماً ، ولم يكن في الأصلِ وَصْفاً ولا ما يجري مَجْرَى الوصف ممّا يدلُّ على أنّه الشَّيءُ بعينه ، لم يَدخُلْهُ الألِفُ واللاّمُ نحو : أَسَدٍ وتَغْلَبٍ وزَيْدٍ . فهذا الضَّرْبُ من الجُمَل المركَّبَةِ من الفعل والفاعل إن لم تكنْ أشدَّ امتناعاً من هذا الباب لامتناع لامِ التَّعريف من الدُّخُولِ على الفعل ، لم يكنْ ذلك دونَهَا ، وأقلُّ ما يجبُ أنْ تكونَ مثلَها .

فإن قلتَ : إذا كانت الألِفُ واللاّمُ هنا زيادةً غيرَ معتدٍّ بها ، فما ينكِرُ من دخوله على الفعل ؟ وهلاّ أَجَزْتَ دخولَهُ فيه من حيث كان دُخُولُهُ كَلاَ دُخُولٍ ؟

قيلَ : هذا فاسِدٌ لا يَلزَمُ ، ألا ترى أنَّ الزِّيادَةَ لا تدخُلُ إلاَّ على حدِّ ما تدخُلُ في كونها غيرَ زائدةٍ ، يدلُّكَ على ذلك أنَّ حروفَ الجرِّ إذا كانت زائدةً لم تدخُل إلاَّ على الأسماء ، كما كانت تدخُلُ إذا كانت غيرَ زائدةٍ ، أَوَلا ترى المواضِعَ التي جاءت اللاّمُ فيها زائدةً إنّما جاءت في الأسماء دون الجمَلِ ، وكذلك هذا .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٢٦ .

وإنْ كان فارغاً من الفاعل خالياً منه ،كان فاسداً من جهتَين :

إحداهما : أنّه لا مذهَبَ للبناء فيه ، ألا ترى أنّكَ لو سَمَّيْتَ رجلاً بـ(ضَرَبَ) لأعرَبْتَهُ و لم تَبْنِهِ ، وكذلك فعَلَتِ العربُ فيما حَكَى عنهم سيبويهِ[1] لَمَّا سَمَّوا بـ « كَعْسَبَ » أَعْرَبوا ، قالوا : والكَعْسَبَةُ : العَدْوُ الشَّديدُ ، فكذلك هذا .

ووجوبُ الإعراب في هذا بيِّنٌ ؛ لأنّه لا مضارَعَةَ للحرف فيه .

والأخرى : أنّه لا مَدْخَلَ للام التّعريف فيه ، ألا ترى أنّكَ لو سَمَّيْتَ رَجُلاً بـ(ضَرَبَ) لم تُدْخِلْ لامَ التّعريف فيه ، وكذلك فَعَلَت العرَبُ لَمَّا سَمَّواً بـ« كَعْسَبَ » ، لم يُدخِلُوا الألِفَ واللاّمَ .

فأمّا قولُ أبي إسحاقَ : « وما كان على جهة الحكاية نحو قولكَ : (قامَ) إذا سَمَّيْتَ به شيئاً فجعَلْتَه مبنيّاً على الفتح ، لم يدخلْهُ الألِفُ واللاّمُ » . فإن أراد أنَّ ما سَمَّيْتَ به نحو: (قام) يجوزُ بناؤُهُ على الفتح ، وأنَّ ما ذَكَرَه الفرَّاءُ لم يَجُز في هذا؛ لدخول الألفِ واللاّم عليه ، ولولا دُخولُ الألفِ واللاّمِ لجازَ ذلك،/ فهذا خطأٌ . [٩٦/أ]

يدلُّ على فساده ما ذَكَرْتُهُ لكَ في ما أفسَدْنَا به قولَ الفرَّاءِ ، ولو لم تكن الألِفُ واللاّمُ في هذا الاسم لعلمْتَ فسادَ قولِ مَنْ قالَ : إنّه منقولٌ من فِعلٍ بما ذَكَرْتُهُ لكَ من أنّه يجبُ أنْ يُعرَبَ ولا يُبْنَى ؛ إذ لا مذْهَبَ للبناء فيه ولا وَجْهَ ، ولم يكن يجبُ أنْ يُسَلَّمَ للفرَّاء هذا الذي سَلَّمَه من ادِّعائه في هذا الاسم النَّقْلَةَ من الفعل[2]

(١) الكتاب ٣/٢٠٦ .

(٢) في (ش) : « الفعل من الفعل » .

وبنائِهِ ، إلاّ أنْ يكونَ سَلَّمه تسليمَ نظرٍ ، وهو الأشبَهُ لِيُرِيَهُ فسادَ قولِهِ ، مع تسليمه له هذا الفاسدَ عنده من وجهٍ آخَرَ وهو : دُخُولُ الألفِ واللاّمِ عليه ، والفعلُ إذا نُقِلَ فسُمِّيَ به ، لم يَجُز دُخُولُ الألف واللاّمِ عليه ؛ لأنّه لا يخلو من القسمَين اللَّذَين ذَكَرْنَاهُمَا ، ودخولُهُما على كلٍّ واحدٍ منهما فاسدٌ ممتنعٌ .

فإن قال قائلٌ : ما تنكرُ من دخولهما عليه إذا كان خالياً من الضَّمير ، كما يدخُلُ على ضَرْبٍ من الأعلام نحو : العبَّاسِ والحارثِ والفضلِ ، والذي يمتنعُ له غيرُ شيءٍ ؛ من ذلك البناءُ في هذا الاسم ، والبناءُ يمنعُ من أن يكون منقولاً من الفعل ، وأيضاً فإنَّ ما دخلَهُ اللاّمُ من المعارف إنّما تدخُلُهُ لقصدهم فيه في حال التّسمية قصدَهم حالةً قبلها ، ألا ترى أنَّ الخليلَ قال[1]: « كأنّهم جعلوه الشَّيءَ بعينه » ، فمَجْرَى ذلك في الأعلام مَجْرى الصِّفات التي تَغلِبُ على مَن هي له ، فتصيرُ لغَلَبَتِهَا وأنَّ الموصوفَ يُعرَفُ بها ويُشتَهَرُ بمنزلة الأعلام كالنّابغة والأحمر ، فلهذا قالوا: الحارثُ والعبَّاسُ (لأنّهم قصدوا به الصِّفة ، ومن ثَمَّ قالوا عندي : الفضل)[2] في اسم الرَّجُل لمكان النّعمةِ به ، كأنّهم جعلوه فَضْلَ الواهب ، فهذا يدلُّكَ على صحَّة ما ذهب إليه الخليلُ . ولا مدْخَلَ للفعل في هذا ولا مجازَ ؛ ألا ترى أنّه لم يكن له حالٌ قبلَ التّسمية تدخُلُ فيه الألفُ واللاّمُ ، فيُجعَلُ في حال

---

(١) الكتاب ٢/١٠١ ، قال سيبويه رحمه الله : « وزعم الخليل رحمه الله أن الذين قالوا: الحارث والحسن والعباس ، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه ، ولم يجعلوه سمي به » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

التّسمية إذا أُدخِلَت اللاّمُ كأنّه يحكي فيه تلكَ الحال[1]،كما فُعِلَ ذلك في العبّاس والحارث.

فأمّا قولُهُ: « و(الآنَ) عند الخليل وسيبويه مبنيٌّ على الفتح » إلى آخر الفصل، فقد ذَكَرْنَا القولَ فيه في أوَّلِ الكتاب[2]، وذلك يُغني عن التّكرير هنا .

* * *

(١) في (ش) : « كأنه على تلك الحال » .

(٢) انظر الحديث عنها في المسألة السابعة عشرة ، عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ .

سورة هود :

المسألة السّبعون

قال(١) في قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيْدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِيْنَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيْهَا ﴾ [هود : ١٥] :

« أمّا (كان) في باب حروف الجزاء ففيها قولان :

قال محمَّدُ بنُ يزيدَ : جائزٌ أن تكونَ لقُوَّتِهَا على معنى المضيِّ ؛ لأنها في المضيِّ عبارَةٌ عن كلِّ فعلٍ ماضٍ، فهذا هو قوَّتُها(٢) . وكذلك يُتَأَوَّلُ قولُهُ تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾(٣) ، وحقيقتُهُ - والله أعلَمُ -: مَنْ تَعْلَمُ منه هذا ، فهي على باب سائر الأفعال ، إلاَّ أنَّ معنى (كان) إخبارٌ عن الحال فيما مَضَى ، إذا قلتَ :كان زَيدٌ عالماً ، أنبأتَ أنَّ حالَه هذه فيما مَضَى من الدَّهر ، وإذا قلتَ : سيكونُ عالماً ، فقد أنبأتَ أنَّ حالَه ستقع فيما يُستَقْبَلُ ، فإنَّما معنى (كان) و(يكونُ) العبارةُ عن الأفعال والأقوال » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ هذا الذي ذهب إليه أبو العبَّاس في «كان» أنَّه على معنى المضيِّ غيرُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٢ - ٤٣ .

(٢) انظر رأي المبرد في إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٤ في إعراب الآية (٢٦) من سورة يوسف.

(٣) سورة المائدة : من الآية : ١١٦ ، وفي (ش) : « إن كنت قد قلته » وهو خطأ .

مستقيم ، ولم يقلْهُ أحدٌ عَلِمْتُ من البصريِّين غيرَه[١]، وذلك أنَّ الشَّرطَ والجزاءَ لا يقعان إلاَّ فيما يُستَقْبَلُ ، والحروف في الجزاء تحيلُ معنى المضيِّ إلى الاستقبال لا محالَةَ ، ولو جاز وقوعُ الماضي بعدها على بابه لَمَا جَزَمَتْ ، ألا ترى أنَّ (لو) لم تجزم وإنْ كان فيها معنى الشَّرط والجزاء ؛ لوقوع الماضي بعدها على بابه نحو: لو جئتَنِي أمسِ لأكْرَمْتُكَ ، فلو كان هذا في (إنْ) كانت مثلَ (لو) ، وبهذا فرَّقَ أبو العبَّاس بين (إنْ) و(لو) في بعض كلامه حيث حاول / الفصلَ بينهما[٢] . [٩٦/ب]

فأمَّا تأويلُ قولِهِ : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ فالمعنى : إنْ أكن الآنَ قلتُهُ فيما مضى[٣]، فليس (كان) فيه على المضيِّ ، وكأنَّ أبا العبَّاس ذهب إلى هذا القول من أجل هذه الآية ؛ إذ لا مُتَعلَّقَ له غيرُها . وهذا الذي ذَكَرْناه بهذا التَّأويل كان أبو بكرٍ يَذهَبُ إليه ، ويحكيه عن أبي عثمانَ[٤]. وإلى نحوِ هذا ذهب أبو إسحاقَ أيضاً في حمله المسألَةَ ، وإنْ لم يُحفَظْ عنه في غير هذه[٥] المسألةِ هذا

---

(١) قال أبو بكر بن السراج في الأصول ١٩١/٢ : « ورأيت في كتاب أبي العباس بخطه موقعاً عند الجواب في هذه المسألة : ينظر فيه . وأحسبه ترك هذا القول » .

(٢) قال في الكامل ٣٦١/١ - ٣٦٢ : « وإنما منع (لو) أن تكون من حروف المجازاة فتجزم كما تجزمُ (إنْ) أنَّ حروف المجازاة إنما تقع لِمَا لم يَقَعْ ، ويصيرُ الماضي معها في معنى المستقبل ، تقول : إنْ جئتني أعطيتُكَ ، وإنْ قعدتَ عني زرتُكَ ، فهذا لم يقع وإنْ كان لفظُهُ لفظَ الماضي ؛ لِمَا أحدَثَتْهُ فيه (إنْ) ، وكذا : متى أتيتَني أتيتُكَ ، و(لو) تقعُ في معنى الماضي ، تقولُ : لو جئتَني أمسِ لصادفتَني ، ولو ركبتَ إليَّ أمسِ لألفيتَني ، فلذلك خرجتْ من حروف الجزاء » .

(٣) في الأصول ١٩١/٢ : « أي : إن أكن كنتُ ، أو إن أقل كنتُ قلتُهُ » .

(٤) في إعراب القرآن للنحاس ٥٢/٢ : « قال المازني : التقدير : إنْ قيل كنتُ قلتُهُ » . وانظر كلام ابن السراج ونقله عن المازني في الأصول ١٩٠/٢ - ١٩١ .

(٥) في (ش) : « في هذه المسألة » .

الجوابُ الذي حكيناه عن أبي بكرٍ ، أعني : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ ؛ ألا ترى أنّه قال : « حقيقتُهُ ـ وا لله أعلمُ ـ مَنْ تَعْلَمُ منه هذا ، فهذا على باب سائر الأفعال » فقد صرَّحَ في هذا أنّه على معنى الاستقبال ، (وهذا هو الصَّحيحُ)[1] .

فأمّا قولُ أبي إسحاقَ: « إلاّ أنَّ معنى (كان) إخبارٌ عن الحال فيما مضَى »، فإنّا نحمِلُهُ على أنّه في غير الجزاء ، فيصحُّ كلامُهُ ، وإلاّ لم يستَقِمْ على ما ذهب إليه من أنَّ المضِيَّ لا يصحُّ وُقُوعُهُ بعد « إنْ » كما ذَكَرْنَا عنه .

وقال في سورة يوسف[2] في قوله تعالى: ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ ﴾: إنَّ في (كان) بعد (إنْ) قولَين ، فحَكَى قولَ أبي العبَّاس هذا ، وقولَ سائر الناس. وفيما كَتَبْنَاه من هذه المسألة غِنًى عن ذِكْرِ هذه الأخرَى ؛ إذ المعنَيَين واحدٌ.

* * *

---

(١) ساقط من (ش) .

(٢) من الآية : ٢٦ . وانظر قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١٠٤/٣ ، وللوقوف على أقوال النحاة في الآية انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٢٤/٢ .

سورة يوسف :

المسألة الحادية والسّبعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ ﴾ [الآية:٧٧] [2]:

« أي : لم يُظْهِرْهَا لهم » ، وقولُهُ : ﴿ قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَاناً ﴾ بدلٌ من (ها) في قولِهِ : « فأَسَرَّهَا » (هذا إضمارٌ على شريطة التفسير)[3] ، المعنى : فأسَرَّ يوسُفُ في نفسِهِ قولَهَ : ﴿ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَاناً ﴾ ، (المعنى - واللهُ أعلمُ - : أنتم شرٌّ مكاناً)[4] في السَّرَقِ » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ الإضمارَ على شريطة التَّفسير يكونُ على ضَرْبَين :

أحدهما : أنَّ تفسيرَه بمفرَدٍ نحو قولنا : نِعْمَ رَجُلاً زَيدٌ ، ففي « نِعْمَ » ضميرُ فاعلِها ، و « رجلاً » المنصوبُ تفسيرٌ له ، وأُضْمِرَ « الرَّجُلَ » الذي هو فاعلُ نِعْمَ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٢٣/٣ .

(٢) ذكر الفارسيُّ الآية (٢٦) من سورة يوسف في آخر المسألة السابقة .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، ومن كلام الزجاج في معانيه المطبوع .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(قَبْلَ الذِّكْرِ لتفسير هذا المذكور له ودلالَتُهُ عليه)[1]. ومثـلُ هـذا قولُهُـم : « رُبَّـهُ رَجُلاً »[2] فـ « رَجُلاً » تفسيرُ المضمَرِ في « رُبَّ » ،كما كان تفسيرَ الفاعل في نِعْمَ، فهذان مفرَدَان مضمَرَان على شريطة التّفسـير مُفَسَّرَان بمظهَرَيْـن منكُورَيـن ، و لم نعلَمْ غيرَهما .

والآخَرُ : أنْ يُفَسَّرَ بجملةٍ . وأصلُ هذا يقعُ في الابتداء كقوله : ﴿ فَإِذَا هِـيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا ﴾[3]، و﴿ قُلْ هُوَ ا للهُ أَحَدٌ ﴾[4]، المعنـى : القصَّـةُ أبصارُ الذين كفروا شاخصةٌ ، والأمرُ ا للهُ أحَدٌ ، ثمَّ تدخُلُ عواملُ المبتدأ عليه نحو « كان » و « إنَّ » فيُنْقَلُ هذا المضمَرُ من الابتداء بها ،كمـا تنتقـلُ سـائرُ المبتـدآت كقوله : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمـاً ﴾[5]، و﴿ إِنَّـهَـا لاَ تَعْمَـى الأَبْصَـارُ ﴾[6]، وكقول الشّاعر :

وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُوْلُ[7]

وكقوله :

(١) ما بين القوسين مطموسٌ في (ص) .
(٢) انظر الكتاب ١٧٦/٢ .
(٣) سورة الأنبياء : من الآية : ٩٧ .
(٤) سورة الإخلاص : الآية : ١ .
(٥) سورة طه : من الآية : ٧٤ .
(٦) سورة الحج : من الآية : ٤٦ .
(٧) عجز بيتٍ لهشام أخي ذي الرمة كما في الكتاب ٧١/١ ، ١٤٧ ، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢١/١ . والبيت بتمامه :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُوْلُ

ولَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِيْنُ[1]

وتفسيرُ المضمَرِ على شريطة التَّفسير في كلا الموضعَين متَّصلٌ بالجملة التي فيها الإضمارُ المشروطُ تفسيرُهُ ، ومتعلِّقٌ به ، وليس يكونُ في أحد الموضعَين خارجاً عن الجملة المتضمِّنةِ الإضمارَ الذي يُشتَرَطُ تفسيرُهُ .

أمَّا في المبتدأ وما دخل عليه ففي موضع الخبر كما أريتُكَ .

وأمَّا في الضَّرْبِ الآخَرِ الذي هو المفرَدُ فمتعلِّقٌ بما عمل في الاسم المضمَرِ ، ألا ترى أنَّ « رَجُلاً » (في قولكَ: نِعْمَ رَجُلاً)[2] منتصبٌ على الفعل[3]، و« رجلاً » في « رُبَّهُ رَجُلاً » منتصبٌ عن تمام الهاء المضمَرَةِ ، فهو من باب: لي مثلُهُ رَجُلاً ، وأفضَلُ رجلٍ أنا ، ونحوِ ذلكَ / مِمَّا ينتصبُ عن تمام الاسم . [٩٧/أ]

فإذا كان كذلك ، فقد تبيَّنَ لكَ أنَّ المضمَرَ على شريطة التَّفسير لا يكونُ إلاَّ متعلِّقاً بالجملة التي تتضمَّنُ المضمَرَ ، ولا يكونُ منقطعاً عنها، ولا متعلِّقاً بجملةٍ غيرها ، وإذا كان الأمرُ كما وصَفْنا ، فالذي ذَكَرَهُ أبو إسحاقَ في الآية أنَّه

---

(١) عجزُ بيتٍ لحُميد الأرقط كما في الكتاب ٧٠/١ ، ١٤٧ ، والبيت بتمامه مع آخَرَين يُروَيان قبله :

ومُرمِلِين على الأقتابِ بَزُّهُمُ　　مَدَارِعٌ وعَبَاءٌ فِيهِ تَفْنِينُ
بَاتُوا وَجُلَّتُنَا الشُّهْرِيْزُ بَيْنَهُمُ　　كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكاكِينُ
فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ　　ولَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِيْنُ

يهجو الشَّاعرُ ضيفاً نَزَلَ به ، وهو [أي الشاعر] من المذكورين بالبخل وبغض الأضياف النازلين . وانظر : المقتضب ١٠٠/٤ ، والأصول ٨٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه : ١٧٥/١ ، والتعليقة على الكتاب ١٠٤/١ .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٣) في (ش) : « والفاعل » .

مضمَرٌ على شريطةِ التّفسير لا يستقيمُ ؛ لانفصال التّفسير عن الجملة التي فيها الضّميرُ الذي زعَمَ أنّه إضمارٌ على شريطة التّفسير ، ووقوعُها بعد جُملٍ بعدها وانقطاعُها منها ، فإذا خرج بذلك عمّا ذَكَرْناه ممّا يكونُ عليه الإضمارُ قبل التّفسير ، لم يَجُز أنْ يُحمَلَ على ذلك ؛ لخروجه عن جملةِ ما يُضمَرُ على شريطة التّفسير .

ويمتنع ذلك من وجهٍ آخَرَ ، وهو أنَّ المضمَرَ على شريطة التّفسير إمّا أنْ يكونَ تفسيرُهُ بجملةٍ أو مفرَدٍ ، والذي فُسِّرَ منه بالجملة ما كان مبتدأً في الأصل نحو : ﴿ **إنّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً** ﴾[1]، ألا ترى أنَّ أصلَ هذا قبلَ دخول « إنَّ » كان : هو مَنْ يأتِ ربَّهُ مجرماً ، فلمّا دخلتْ « إنَّ » نَقَلَتْهُ من الابتداء ، ولَزِمَهُ التّفسيرُ بالجملة مع « إنَّ » ،كما لَزِمَهُ التّفسيرُ بها في حال كونِهِ ابتداءً ، والذي ذهب أبو إسحاقَ فيه إلى أنّهُ مضمَرٌ على شريطة التّفسير ليس بمبتدإٍ فيَلْزَمُهُ التّفسيرُ بالجملة؛ ألا ترى أنّها فضلةٌ مذكورةٌ بعد فِعلٍ وفاعلٍ وهو قولُهُ: « أسَرَّ » ، فإذا كان كذلك كان مبايناً لِمَا أصلُهُ المبتدأُ ، وإذا كان مبايناً له لم يَجُز أنْ يُفسَّرَ تفسيرَهُ .

فإن قال قائلٌ : فقد جاء من المضمَر على شريطة التّفسير ما هو عندك بمنزلة ما بعد الجملة ؛ وذلك قولُهُم : « رُبَّهُ رَجُلاً » ؛ لأنَّ من قولكم في « رُبَّ » : إنّه من حيث كان جارّاً أو مجروراً كان بمنزلة : مرَرْتُ بزيدٍ ، وذهبْتُ إلى عَمْرٍو ،

(١) سورة طه : من الآية : ٧٤ .

فإذا جاز مجيءُ المضمَرِ على شريطة التّفسير بعد هذه الجملة وليست بمبتدإٍ ولا ما يدخُلُ على المبتدأ ، فكذلك يجوزُ أنْ يأتيَ المضمَرُ على شريطة التّفسير في قولِهِ : ﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ ﴾ بعد الفعل والفاعل ، من حيث كان مجيؤُهَا بعد الجارِّ في « رُبَّ » .

قيلَ : لا يجوزُ أنْ يكونَ ما في الآية ممَّا ذهب إليه أنَّهُ مضمَرٌ على شريطة التّفسير بمنزلة ما جاء في « رُبَّ » ؛ ألا ترى أنَّ ما جاء في التّفسير بعد « رُبَّ » هو الذي بمنزلة الفضلَةِ عن الجملة ، إنّما هو مفرَدٌ ليس بجملةٍ ،كما أنَّ ما جاء من التّفسير بعد الجملة التي هي « نِعْمَ » مفرَدٌ ليس بجملةٍ ، وما ذهب فيه أبو إسحاقَ إلى أنّه تفسيرُ جملةٍ ، جاء بعده مضمَرٌ مشروطٌ تفسيرُهُ بعد جملةٍ ، وذلك بيِّنُ الفساد ؛ لأنّه لا نظيرَ له ، ولا نجدُ شاهداً عليه إلاَّ دعْوى لا دلالةَ معها ؛ ألا ترى أنَّ تفسيرَ الضّمير على شريطة التّفسير ضربان : إمَّا جملةٌ تفسِّرُ مفرَداً من جملةٍ نحو : (﴿ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ ، وإمَّا مفرَداً يُفسِّرُ مفرَداً من جملةٍ نحو:)[1] نِعْمَ رجُلاً ، ورُبَّه رَجُلاً[2]، فليس في القِسْمَةِ ولا في الوجود، وإذا كان كذلك فلا اتّجاهَ لهذا التّأويل في الآية .

فإن قلتَ : فعلاَمَ تَحمِلُ هذا الضَّميرَ في ﴿ أَسَرَّهَا ﴾ ؟

قلنا : يَحتَمِلُ أنْ يكونَ إضماراً للإجابة ،كأنّهم قالوا : إنْ يسْرِقْ فقد سَرَقَ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) جاء هنا في (ص) عبارة : « وإمَّا جملة تفسِّرُ مفرَداً من جملةٍ » .

اخٌ له من قَبْلُ فَأَسَرَّ يُوسُفُ إجابتَهَم في نفسِهِ ، ولم يُبْدِها لهم في الحال إلى وقتٍ ثانٍ ، وجاز إضمارُ ذلك لأنَّهُ قد دَلَّ على إضمارها ما تقدَّمَ من مقالتهم .

ويجوزُ أيضاً أنْ يكونَ إضماراً للمقالة ،كأنّه : أسَرَّ يوسُفُ مقالَتَهَم ، والمقالةُ والقولُ واحدٌ في المعنى .

فإن قلتَ : كيف يُسِرُّ هو مقالتَهُم ؟

قيلَ : ليس معنى المقالة اللّفظَ ولكن المعنى: القول ، فيكونُ المصدرُ عبارةً عن المقول،كما يكونُ الخلقُ عبارةً عن المخلوق ، و « هذا الدِّرْهَمُ ضَرْبُ الأمير » أي : مضروبُهُ ، و « نَسْجُ اليمَنِ » أي: منسوجُهُ . ومعنى « أَسَرَّهَا » : وعاها ولم يَطْرَحْهَا وأكنَّهَا في نفسه إرادةً للتّوبيخ عليها ، أو المجازاة بها ونحو ذلك ، فعلى هذا تَوَجَّهَ هذا الضّميرُ لفساد ما ذَكَرَهُ أبو إسحاقَ عندنا .

* * *

سورة الرعد :

المسألة الثّانية والسّبعون

[٩٧/ب]　قال[1] في قوله / تعالى : ﴿ إِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً ﴾ [الرعد:٥] :

حكمُهُ أنْ نجمعَهُ مع غيره من الآيِ التي تشبهها في موضعٍ واحدٍ[2] .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٣٨ .

(٢) وعد المصنف رحمه الله بجمع هذه الآية مع مماثلها إلا أنه سها ونسي ذكرها عفا الله عنه .

المسألة الثّالثة والسَّبعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ ﴾ [الرعد : ٦] :
« والْمَثُلَاتُ ـ بالثّلاث ـ جمعُ مَثُلَة ، والْمُثُلَاتُ جمعُ مُثْلَة » .

قال : « ومَنْ قرأ الْمُثُلَاتُ[2] بضمِّ الثّاء ، وهي في الواحدة ساكنةٌ مضمومةٌ في الجمع ، فهذه الضَّمَّةُ عِوَضٌ من حذفِ تاءِ[3] التأنيثِ » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ العِوَضَ من حذف تاء التّأنيث لا يصحُّ في هذا الموضع ؛ لأنَّ فيه ما هو عِوَضٌ منها ونائبٌ عنها ، وهوعلامةُ الجمع الدَّالّةُ على التّأنيث كدلالتها ، فلا يصحُّ أنْ يَثبُتَ منها عِوَضَان ، ولو جاز العِوَضُ منها في الأسماء التي هي فيها لجاز في غير هذا الاسم أيضاً ، ولجاز أيضاً أنْ يُعَوَّضَ في الصِّفات من حذفها كما عُوِّضَ في الأسماء ؛ لأنَّ الحذف يلحَقُ الموضعَين والقَبيلَين لَحَاقاً واحداً ، فهذا لا يصحُّ على ما قالَ .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٣٩ ـ ١٤٠ .

(٢) وهي قراءة عيسى بن عمر . انظر مختصر الشواذ لابن خالويه: ٦٦ ، والمحتسب ١/٣٥٤ دون نسبة، وفيه أن عيسى بن عمر الثقفي قرأ : الْمَثْلات بفتح الميم وسكون الثاء .

(٣) في (ص) : « هاء » .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أنْ يصحَّ العِوَضُ هنا وإنْ لم يُعَوَّضْ من غيره ، كما قال سيبويه[١] : إنَّ السِّينَ في (أسطاعَ) بدلٌ من الحركة ، ولم يكن مع ذلك البدلُ لازماً في « أَقَالَ » و « أَعَانَ » ونحوِهِ ؟

قيلَ : هذا لا يُشبهُ « أَسْطَاعَ » و « أَهْرَاقَ » ؛ لأنَّ « أَسْطَاعَ » قد دخلَهُ بنقلِ الحركة من عينه توهينٌ وتَهْيِيءٌ للكلمة للحذف ، فجاز العِوَضُ هنا لهذا ، ولم يدخل هذا الاسمَ المجموعَ تعويضٌ لحذفٍ ولا فقدِ دلالةِ تأنيثٍ في الجمع كان يدلُّ عليها قبل الجمع ، وإذا كان كذلك لا وَجْهَ للعِوَضِ .

ولكنَّ وجهَ قولِ مَنْ قالَ : « مَثُلاَت » إذا كان ممَّن يقولُ : « مَثْلَة » في الواحد فيُسَكِّنُ[٢] ، أنّه يوافِقُ في الجمع مَن يقولُ : « مَثُلَة » ، وإنْ لم يُوافِقْهُ في الواحد . ونظيرُ هذا ما رواه سيبويهِ عن مَن[٣] قال : « شَاةٌ لَجْبَةٌ »[٤] ثمَّ قال : « لَجَبَاتٌ » . **قال**[٥] : وافق في الجمع مَن يقولُ : « لَجَبَةٌ » في الواحد فيحرِّكُ العينَ ، كما اتَّفقوا في هذه الصِّفة فجمعوها على قولٍ واحدٍ ، كذلك يتَّفقون في هذا الاسم الذي هو « مَثُلاَتٌ » ، ووافَقوا بين الاسم والصِّفة في هذا ،

---

(١) الكتاب ٢٥/١ ، ٢٨٥/٤ ، ٤٨٣ . وقد خالف المبردُ سيبويه في هذا الرأي فقال : إنما يعوَّض من الشيء إذا فُقد وذهب ، فأما إذا كان موجوداً في اللفظ فلا وجهَ للتعويض منه ، وفتحة العين التي كانت في الواو قد نقلت إلى الطاء التي هي الفاء ، ولم تعدم ، فلا وجهَ للعوض من شيء موجودٍ غير مفقودٍ . انظر : سر الصناعة ١٩٩/١ ، ٢٠٢ .

(٢) في (ش) : « فينكر » .

(٣) في الأصل : « ومن » .

(٤) انظر : الكتاب ٦٢٧/٣ ، والتعليقة ١٠٤/٤ ، والنكت ١٠٢٧/٢ .

(٥) أي : سيبويه .

كما وافقوا بينهما في أشياءَ أخَرَ في التّكسير .

ويجوزُ أيضاً أن يكونَ مَن قال : « مُثْلَة » فأسكَنَ[١]، خفّفَه من قوله: « مَثُلَة » كما تقولُ : عُضْد[٢]. فلمَّا جُمِعَ رُدَّ إلى الأصل ؛ لأنَّ الجمعَ قد تُرَدُّ فيه الأشياءُ إلى أصولها نحو: « هَنَوَاتٍ » ، و « عِضَوَاتٍ »، وما أشبه ذلك ، فقال : « مَثُلَات » على هذا من حيث كان عنده في الواحد : « مَثْلَة » ؛ لأنه كان الأصلُ عنده الإسكانُ في الواحد ، ثمَّ وافقَ مَن يُحرِّكُ في الجمع كما ذَكَرْنا في الوجه الأوَّل ؛ لأنَّ الحركةَ وإنْ كانت محذوفةً من اللّفظِ ، فهي بمنزلة المُثْبَت إذا نُوِيَ بحذفها الإثباتُ ،كحركة « لَقَضْوَ الرَّجُلُ »[٣] وما أشبهه .

* * *

(١) بنو تميم يقولون : المُثْلات بضم الميم وسكون الثاء . انظر معاني القرآن للفراء ٢/٥٩ .

(٢) جمع (عَضُد) ، وكذلك عُجْز جمع (عَجُز) . فاستثقلت الضمة على الثاء من (مثُلة) فنقلت إلى الميم وأسكنت الثاء . انظر : المحتسب ١/٣٥٤ .

(٣) حيث حركةُ الضّاد منويّةٌ وهي الضّمّة ، والأصل : « لَقَضُوَ الرَّجُلُ » فسكّنت تخفيفاً . انظر : الكتاب ٤/٣٨٦، والتعليقة عليه ٥/١١، ٥٩، ٨٨ ، والمسائل المشكلة (البغداديات): ٩٢، والمنصف ٢/١٢٥ .

المسألة الرَّابعة والسبعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ [الرعد : ٣٥] :

« قال سيبويه[2]: [المعنى] : فيما يُقَصُّ عليكم مَثَلُ الجنَّةِ التي وُعِدَ المتَّقون ، فرَفْعُهُ عنده على الابتداء » .

قال : « وقال غيرُهُ[3]: ﴿ **مَثَلُ الجنَّةِ** ﴾ مرفوعٌ، وخبرُهُ ﴿ **تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ** ﴾ ، كما تقولُ : صِفَةُ فُلانٍ أَسْمَرُ .

وقالوا[4]: معناها صفةُ الجنَّةِ . وكِلاَ القولَين حَسَنٌ جَميلٌ » .

قال : « والذي عندي أنَّ الله عزَّ وجلَّ عَرَّفَنَا أمرَ الجنَّةِ التي لم نَرَهَا ، و لم

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٤٩ - ١٥٠ .

(٢) الكتاب ١/١٤٣ .

(٣) وهو الفراء في معاني القرآن ٢/٦٥ .

(٤) قال به الفراء أيضاً في معاني القرآن ٢/٦٥ . وممن تبعه الجوهريُّ في الصحاح (مثل) ، وانظر مفردات القرآن للراغب : ٧٥٩ (مثل) ، وهو منقول عن ابن سيده فسَّر به الآية : ﴿ **مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ** ﴾ ، انظر اللسان والتاج (مثل) .

وجاء في تهذيب اللغة للأزهري ١٥/٩٥ ما نصه : « سأل مقاتلٌ صاحب التفسير أبا عمرو بن العلاء عن قول الله تعالى : ﴿ **مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ** ﴾ ما مَثَلُهَا ؟ قال : فيها أنهارٌ من ماءٍ غيرِ آسِنٍ . قال : ما مَثَلُهَا ؟ فسكت أبو عمرو . قال : فسألتُ يونس عنها ، فقال : مَثَلُهَا : صفتُها » .

ونقل الزَّبيديُّ كلامَ الفارسي هنا ، وإنكارَه تفسير المَثَل بالصفة ، ثم قال : « قال شيخنا : ويمكن إطلاقُهُ عليها من قبيل المجاز لعلاقة القرابة » .

نُشَاهِدُهَا بما شاهَدْنَاهُ من أُمُــور الدُّنيـا وعايَنَّـاهُ ، والمعنـى: مَثَـلُ الجنّـةِ الـتي وُعِـدَ المتّقونَ جنّةٌ تجري من تحتها الأنهارُ » .

وحَكَى هذَيـن القولَـين[1] أيضـاً في قولـه : ﴿ مَثَـلُ الَّذِيْـنَ كَفَـرُوا بِرَبِّهِــمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ ﴾[2].

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ قولَ مَن قالَ : « معنى ﴿ مَثَلُ الجَنَّةِ ﴾ صفَةُ الجنَّةِ »[3]، غيرُ مستقيمٍ عنـدنـا[4]، ودلالةُ اللُّغةِ تَرُدُّ قولَهم وتدفَعُهُ ، ولا يَقدِرُونَ أنْ يُـوجِـدُونا أنَّ معنـى « مَثَلُ » في اللُّغة « صِفَةٌ » ، إنَّما معنى المَثَلِ الشَّبَهُ ، يدلُّكَ على ذلك أنَّ معناه معنـى جَرْيِهِ مَجْرَاه في مواضعه ومتصرَّفَاتِهِ ، فمِن ذلك (قولُهُم: مررْتُ / برجلٍ شبَهِكَ، [٩٨/أ] فوصفوا به النَّكـرةَ مضافـاً إلى المعرفـة ، كمـا قـالوا:)[5] مـررتُ برَجُـلٍ مِثْلِـكَ ، فوصفوا به النَّكرةَ، ولم يختصَّ بالإضافة ؛ لكثرة ما يقعُ الاشتباهُ بـين المتشـابهَين ، كما لم يختصَّ في المماثَلَة كذلك[6] .

ومن ذلك قولُهُم : « ضَرَبْـتُ مَثَـلاً » ، فـالمَثَلُ إنَّمـا هـو الكلمـةُ الـتي يُرسِـلُهَا قائلها يُشبِّهُ بها الأمورَ ، ويقابِلُ بها الأحوالَ .

---

(١) انظر كلام الزجاج عليهما في المعاني ١٥٧/٣ .
(٢) سورة إبراهيم عليه السلام : من الآية : ١٨ .
(٣) وهو الفراء ومن تبعه كما مرَّ في الحاشية (٤) من الصفحة السابقة .
(٤) وهذا قاله المبرد من قبله . انظر المقتضب ٢٢٥/٣ ، وتهذيب اللغة (مثل) .
(٥) ما بين القوسين ساقط من (ص) .
(٦) انظر العين ٢٢٨/٨ ، والصحاح (مثل) .

ومن ذلك : « مِثَالُ الحذَّاء » الذي يُحَاوِلُ به تشبيهَ أحدِ المِثْلَين بالآخَرِ .

ومن ذلك « تماثَلَ العليلُ » إذا قاربت أحوالُهُ أنْ تشابهَ أحوالَ الصِّحَّةِ[1] .

والطَّرِيقَةُ : المُثْلى[2] ، والأماثلُ[3] ، إنَّما هي مُشْبِهَةُ الصَّواب .

ومن ذلك قولُهُم للقِصَاصِ : المِثَالُ[4] .

وقولُهُم : مَثَّلَ به[5] .

فهذا معنى هذه الكلمة وتصرُّفُها ، ولن يقدِرَ أحدٌ أنْ يوجِدَنا استعمالَهُم إيَّاها بمعنى الصِّفَةِ في كلامهم .

فإن قال قائلٌ : فقد قال : إنَّ معنى « مَثَل » هذه الصِّفةُ قومٌ من رُوَاة اللُّغة، ومَن إذا حَكَى شيئاً لَزِمَ قَبُولُهُ[6] .

قلنا : الذين قالوه غيرُ مَدْفُوعِي القولِ إذا قالوه روايةً ، ولم يقولوه من جهة النَّظر والاستدلال ، وقولهُم : « مَثَلُ الجنَّةِ » معناه : صفةُ الجنَّةِ ، لم يَرْوُوهُ روايةً ، وإنَّما قالوه مُتَأَوِّلِينَ ، ولم يَرْوُوهُ عن أهل اللِّسَان ، ولا أسندوه إليهم . وإذا كان

---

(١) أو : همَّ بالنهوض والانتصاب . انظر التكملة والذيل والصلة للصاغاني ٥/٥١١ (مثل) . والقاموس المحيط وشرحه تاج العروس (مثل) .

(٢) في (ش) : « الطريقة المِثْلُ » ، وفي المفردات : ٧٦٠ (مثل) : « ﴿ وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾ أي : الأشبَه بالفضيلة ، وهي تأنيث الأمثل » .

(٣) الأماثلُ جمع أَمْثَل، وهو مذكَّرُ مُثْلَى السَّالفة ، « وهؤلاء أماثلُ القوم أي : خيارُهُم » ، انظر : الجمهرة ١/٤٣٢ والصحاح والمجمل (مثل) .

(٤) في تاج العروس (مثل) : « وقال أبو زيدٍ : المِثَالُ : القِصَاصُ ، وهو اسمٌ من أمثَلَهُ إمْثَالاً ، كالقِصَاص اسمٌ من أقصَّهُ إقْصَاصاً » ، ولم أقف عليه في النوادر ، وانظر التكملة والذيل والصلة للصاغاني ٥/٥١١ (مثل) .

(٥) ومَثَّلَ به أيضاً ؛ أي : نكَّل به . الصحاح والمجمل (مثل) .

(٦) كيونس والفراء والجوهري . راجع أول المسألة والتعليق عليه .

كذلك فلم يَرِدْ شيءٌ يَلزَمُ قَبُولُهُ ، ولا يجوزُ رَدُّهُ . فهــذا امتناعُـهُ مـن جهـة اللُّغـة عندنا .

ولا يستقيمُ أيضاً قولهم من جهة المعنى ؛ ألا ترى أنَّ « مَثَلاً » إذا كان معنــاه صفةً ،كان تقديرُ الكلام على قولهم : صفةُ الجنَّةِ أنهارٌ ، وهذا قولٌ غيرُ مستقيم؛ لأنَّ الأنهارَ في الجنَّةِ نفسِهَا لا صفتَهَا ، وصفتُهَا لا يجـوزُ أن يكـونَ فيهـا أنهـارٌ . فهذا ضَعْفُهُ في المعنى .

وممَّا يدلُّكَ على فساد هذا التَّأويل أيضاً أنَّه إذا حُمِلَ هــذا المَثَـلُ علـى معنـى الصِّفة ، فـأُجْرِيَ في الإخبـار مُجْـراه ، وأُنِّـثَ الراجـعُ إليـه الـذي هـو « فيهـا » ، و«تَجْرِي مِن تَحْتِهَا » ، فقـد حَمَـلَ الاسـمَ علـى المعنـى في قولهـم فـأنَّثَ ، وهـذا ضعيفٌ قبيحٌ يجيءُ في ضرورة الشِّعر نحو :

ثَلاَثَ شُخُوصٍ ... ...[1]

و :

... ... سَبْعُ أَبْطُنٍ[2]

---

(١) جزء من عجز بيتٍ لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : ١٠٠ ، وهو بتمامه :

فَكَانَ مِجَنِّي دُوْنَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي   ثَلاَثُ شُـخُوصٍ : كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

وهو من شواهد الكتاب ٥٦٦/٣ وفيه: « فأنّث (الشَّخصَ) إذ كـان في معنـى أنثـى » ، وقـد سبق ذكره ص: ٢٦٩ .

(٢) جزءٌ من بيت لرجل من بني كلاب هو النَّوَّاحُ الكلابي ، وهو من أبيات الكتاب ٥٦٥/٣ ، ورواية البيت « عشرُ أبطنٍ » ، قال الأعلم في تحصيل عين الذهب : ٥٢٩ : « هجا رجلاً ادَّعى نسبةً في بني كلاب ، فذكر أنّ بطونهـم عشـرة ، ولا نسـبَ لـه معلومٌ في أحدهـم » ، والبيـت بتمامـه كمـا في الكتاب :

=

فإذا كان كذلك ، لم يجب أنْ يُحمَل على هذا ، وإذا لم يسُغ الحملُ على ما قالوه[١]، وكان خبرُ المبتدأ لا يخلو من أن يكونَ المبتدأ في المعنى ، أو يكونَ له فيه ذِكْرٌ ، ولم يكن قولُهُ: ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ من أحدِ الجزأين ، لم يكن خبرُ المبتدأ ما ذَكَرَه ، ولكن ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ المعنى : فيما يُقَصُّ عليكم مَثَلُ الجنَّةِ[٢].

فإن قال قائلٌ : أفليس قد قالوا : سواءٌ علَيَّ أقَعَدْتَ أم قُمْتَ ، و﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[٣]، والخبرُ هنا ليس المبتدأ في المعنى ، ولا له ذِكْرٌ يرجِعُ إليه ؟

قيلَ : هذا المعنى يعودُ إلى أنَّه هو هو ؛ ألا ترى أنَّه بمنزلة قولكَ : سواءٌ علَيَّ الإنذَارُ وتَرْكُهُ . وليس معنى المَثَلِ الصِّفَةَ فيكونُ المعنى: صفةُ الجنَّةِ جَرَيانُ الأنهار فيها ، إنَّما معناه الشَّبَهُ . ولا يستقيمُ شَبَهُ الجنَّةِ جَرَيانُ الأنهار ، ولا شَبَهُ الَّذين كفروا أعمالُهم .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ ألاَّ[٤] يكونَ المضافُ الذي هو « مَثَلُ » مُخْبَرٌ عنه ،

- وَإِنَّ كِلاَباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ

وانظر : المقتضب ١٤٨/٢ ، وأمالي الزجاجي : ١١٨ ، والتمام : ١٢٩ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، والمخصص ١١٧/١٧ ، والإنصاف ٧٦٩/٢ .

(١) في (ش) : « وإذا لم يمتنع أُعمِلَ على ما قالوه » .

(٢) انظر الكتاب ١٤٣/١ ، والمقتضب ٢٢٥/٣ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٦ .

(٤) في النسختين : « أن يكون » .

وإنّما الخبرُ عن المضاف إليه ،كقوله[1]:

لَوْ أَنَّ عُصْمَ عَمَايَتَينِ وَيَذْبُلٍ　　　سَمِعَا حَدِيثَكِ أَنْزَلاَ الأَوْعَالاَ

فأخبَرَ عن العَمَايَتَين بقوله : « سَمِعَا حَدِيثَكِ » ، و لم يُخبِرْ عن العُصْمِ ؟

قيلَ له : لا يجوزُ أنْ يُذكَرَ اسمٌ فلا يخبَرُ عنه ، ويُترَكَ مُعلَّقاً مُضْرَباً عن الحديث عنه ، و لم يَجْرِ ذلك في شيءٍ من كلامهم عندنا ، وليس تأويلُ هذا البيتِ على تَرْكِ الإخبار عن المضاف وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَه ، (وإنّما المعنى عندنا : لو أنَّ عُصْمَ عَمَايتَين وعُصْمَ يَذْبُلٍ ، فحذَفَ المضافَ ، وأقام المضافَ إليه مُقَامَهُ)[2] ، لم يجْرِ في ذِكْرِه والدَّلالةِ عليه وبالإخبارِ الذي يجيءُ عنه بعده ، وأُجْرِيَ الإخبارُ عنهما على لفظ التّثنية[3] وإنْ كانا جمْعَين ؛ لأنّهما أُجْرِيَا مُجْرَى القَبيلَين ،كقوله تعالى : ﴿ أَنَّ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾[4] / [٩٨/ب]

---

(١) البيت لجرير في ديوانه: ٥٠/١ ، والرواية فيه : « سمعَتْ حديثكِ » وهو من قصيدة في هجاء الأخطل مطلعها :

حَيِّ الغَدَاةَ بِرَامَةَ الأَطْلاَلاَ　　　رَسْمٌ تحمَّلَ أهلُهُ فَأَحَالاَ

وقد أنشده أبو علي في إيضاح الشعر : ١٥٣ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٤٤٥ ، وانظره في: مجالس العلماء : ٢١٢ ، وسر الصناعة ٤٦٢/٢ ، والمخصص ١٦٨/٨ ، وشرح المفصل ٤٦/١، والهمع ١٤٢/١ .

والعُصْم : جمع أعصم ؛ وهو الفرس في يديه أو إحداهما بياض . (الصحاح) . وعَمَايتان : تثنية عَمَاية ؛ وهو جبلٌ يقع في نجد . ويذبل : جبلٌ يقع في نجد أيضا . (معجم البلدان ١٥٢/٤ ، ٤٣٣/٥) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٣) في (ص) : « لفظ الواحد » .

(٤) سورة الأنبياء : من الآية : ٣٠ .

و﴿ أَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾[(١)]، وكقول الشّاعر[(٢)] :

إنَّ المَنِيَّةَ وَالحُتُوفَ كِلاَهُمَا		يُوفِي المَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فإن قال قائلٌ : فهلاّ أجَزْتُم أنْ يكونَ « مَثَل » لغواً ، (كما كان « هو » لغواً)[(٣)] إذا كان فَصْلاً ؟

قيلَ : كونُهُ لغواً والحكمُ عليه بهذا فاسدٌ غيرُ سائغٍ ؛ لأنّه لا دلالةَ عليه ، ولا شاهدَ له ، والقياسُ على الفصل[(٤)] غيرُ جائزٍ لقِلّتِهِ ؛ ألا ترى أنَّ الخليلَ[(٥)] استطْرَفَ أمْرَ الفصل ، وعَجِبَ منه ، ومع ذلك فلا يُشبهُ هذا الفصلَ . ولا يجوزُ الحكمُ بإلغائه تشبيهاً بالفصل ؛ لأنَّ الفصلَ مضمَرٌ غيرُ معرَبٍ ، فجازَ إلغاؤُهُ لمشابهته الحرفَ ؛ لكونه مضمَراً ، وأنَّه غيرُ مُعرَبٍ ، وقد قامت الدَّلالةُ على أنَّ الفصلَ لا موضِعَ له من الإعراب ، و﴿ مَثَلُ الجَنَّةِ ﴾ مظهَرٌ مُعرَبٌ ، لا يَسُوغُ

(١) سورة الحجرات : من الآية : ٩ .

(٢) هو الأسودُ بنُ يَعْفُرَ النهشليُّ في ديوانه : ٢٦ ، من قصيدة في المفضليات : ٢١٦ مطلعها :

نَامَ الخَلِيُّ وَمَا أَحُسَّ رُقَادِي		وَالهمُّ مُحْتَضِرٌ لَدَيَّ وِسَادِي

وانظر شرح المفضليات للخطيب التبريزي ٩٦٧/٢ .

وقد أنشد أبو عليٍّ هذا البيت في المسائل المشكلة (البغداديات): ٤٤٥ ، وانظر : مجاز القرآن ٣٦/٢. والسَّوادُ : الشَّخص .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٤) في (ش) : « والفصل على القياس » .

(٥) حكى عنه سيبويه رحمه الله في الكتاب ٣٩٧/٢ قال : « وكان الخليل رحمه الله يقول : والله إنه لعظيمٌ جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً ؛ لأنَّ (هو) بمنزلة أبوه ... » .

الحكمُ بإلغائه ،كما حُكِمَ بإلغاء الفصل ؛ لأنَّهما لا يُشْبَّهان ؛ ألا ترى أنَّ « مَثَلاً » هنا يرتفعُ بالابتداء ، وإذا ارتفع بـالابتداء فقـد اقتضـى [أنَّ][1] خـبرَ الآيـة يرتفـعُ بكونه محدَّثاً عنه ،كما يرتفعُ الفاعلُ بذلك ، فلو جاز وجـودُ مبتـدإٍ لا خَـبرَ لـه ، لجاز وجودُ فاعلٍ لا فعلَ له[2] مسنداً إليه ، وإذا استحال هذا في الفـاعل ،كـانت استحالتُهُ في المبتدأ مثلَه ؛ لأنّه بمعناه .

فإن قال قائلٌ : فلِـمَ لا يكـونُ لغـواً ،كمـا أنَّ « مِثْـلاً » في قولـه : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[3] لَـغْـوٌ ؟ ألا ترى أنَّ المعنى : ليس هو كشيءٍ ، ولم يُثْبِت المِثْـلُ تشبيهاً لله تعالى ؟

قيلَ : إنكارُنا لأنْ يكونَ « مِثْل » هذا لغواً ،كإنكارنا في ما تقـدَّم ، وليس المِثْلُ [هنا][1] لغواً ، وإنّما الكافُ الملغَى عندنا ، ولا بـدَّ في التّأويل مـن أنْ نحكُـمَ بزيادة الكاف أو بزيادة ما دخلت عليه الكـافُ ، فـالحكمُ بزيـادة الكـافِ أَولى ؛ لأنّه حرفٌ ، والحرفُ يكونُ زيادةً كثيراً ، والأسماءُ ليست بمنزلتها ، وقد وُجِدَتْ الكافُ زائدةً في غيرِ هذا الموضع ،كقولِ رؤبَةَ[4] وغيرِه . فإذا كان كذلـك كـان

---

(١) تكملة يستقيم بها السياق .

(٢) في (ش) : « وجود فعل لا فاعل له » .

(٣) سورة الشورى : من الآية : ١١ .

(٤) يقصد قوله :

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيْهَا كَالْمَقَقْ

وهـو في ديوانـه : ١٠٦ ، وذكـره أبـو علـي في المسـائل المشـكلة (البغداديـات) : ٤٠٠ ، وانظـر : المقتضب ٤/٤١٨ ، وسر الصناعة ١/٢٩٢ .

وانظر أبياتاً أخرى فيها الكاف زائدة في سر الصناعة ١/٢٩٢ - ٣٠٣ ، ورصف المباني : ٢٧٧ .

الحكمُ بزيادة الكاف أولى ، بل لا يجوزُ غيرُهُ . فيكونُ المعنى: ليس مثلَه شيءٌ[١].

فإن قيلَ : فكيف تعلّقَ قولُهُ : ﴿ فِيْهَا أَنْهَارٌ ﴾[٢] ، و﴿ تَجْرِيْ مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾[٣] ونحوُ ذلك بقوله : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ ﴾ ؟

قيلَ : تعلّقت هذه الجُمَلُ بالجُمَلةِ التي قبلها على جهة التّفسير لها ، كما أنَّ قولَه[٤]: ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ بعد قوله : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيْسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ ﴾ تفسيرٌ للمَثَلِ ، وكما أنَّ قولَه[٥]: ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيْمٌ ﴾ ، الجملةُ الثّانيةُ تفسيرٌ للوعد .

ومِثْلُ ذلك قولُهُ[٦] : ﴿ يُوْصِيْكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ ﴾ . الجملةُ الثّانيةُ تفسيرٌ للوصيّةِ ، وكذلك قولُ الفرزدق[٧]:

عَشِيَّةَ مَا وَدَّ ابْنُ غَرَّاءَ أُمُّهُ ... لَهَا مِنْ سِوَانَا إِذْ دَعَا أَبَوَانِ

فكذلك : ﴿ تَجْرِيْ مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ ، و﴿ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ ﴾[٨] ،

---

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٥/٧٤ ، ومعاني القرآن له أيضاً ٦/٢٩٧ ، وسر الصناعة ١/٢٩١ ، ولمزيد تفصيل راجع : الدر المصون ٦/٧٦ ـ ٧٧ .

(٢) من قوله تعالى من سورة محمد ﷺ من الآية : ١٥ : ﴿ مَثَلُ الجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ المُتَّقُوْنَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ ﴾ .

(٣) من قوله تعالى من سورة الرعد من الآية : ٣٥ : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ المُتَّقُوْنَ تَجْرِيْ مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية : ٥٩ .

(٥) سورة المائدة : من الآية : ٩ .

(٦) سورة النساء : من الآية : ١٧٦ .

(٧) ديوانه : ٢/٣٣٢ ، من قصيدته في وصف الذئب « وأطلس عسال ... » .

(٨) من قوله تعالى في سورة إبراهيم : من الآية : ١٨ : ﴿ مَثَلُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيْحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾ ، وانظر كلام الزجاج عليها في المعاني ٣/١٥٧ .

ونحوُ ذلك تفسيرٌ للمثَلِ ،كالآيِ الأُخَرِ التي ذَكَرْنَاها .

وأمَّا قولُ أبي إسحاقَ : إنَّ المعنى في ذلك عنـده : « مَثَلُ الجنَّـةِ الـتي وُعِـدَ المتّقونَ جَنّةٌ تجري من تحتها الأنهارُ » ، فليس بمستقيمٍ أيضاً ؛ ألا تـرى أنَّ المَثَـلَ لا يخلو من أن يكونَ الصِّفةَ ،كما قال : إنَّ ذلك حسَنٌ جميلٌ ، أو يكونَ مـن معنـى المشابَهَةِ والشَّبَهِ ،كما قلنا في كلا القولَين . لا يصحُّ ما قال لو قلتَ : صفةُ الجنَّةِ جنّةٌ ، فجَعَلْتَ الجنَّةَ خبراً ، لم يصحَّ ؛ لأنّها لا تكونُ الصِّفَةَ ، وكذلك لو قلـتَ : شَبَهُ الجنَّةِ جنّةٌ ؛ ألا ترى أنَّ الشَّبَهَ عبارةٌ عـن المماثَلَـةِ الـتي بـين المتمـاثلَين ، وهـو حدَثٌ ، والجنّةُ غيرُ حدَثٍ ، وإذا كان كذلك فالأوَّلُ أيضاً لا يكونُ الثّاني .

فالصَّحيحُ في هذه الآية ما قاله سيبويه[1] .

* * *

(١) أي : فيما يقصُّ عليكم مثَلُ الجنّة . انظر الكتاب ١٤٣/١ ، وراجع أول المسألة .

سورة إبراهيم عليه السلام :

المسألة الخامسة والسبعون [١]

قال[٢] في قوله تعالى : ﴿ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ [إبراهيم : ٣٤] :

[٩٩/أ] « / وتُقرأُ : ﴿ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلٍّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ ، فَمَنْ قرأ : ﴿ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ خَفَضَ بالإضافة ، فالمعنى : مِنْ كلِّ الذي سألتُموه ، ومَن قرأ : ﴿ مِنْ كُلٍّ مَا ﴾ فموضع (ما) النَّصبُ ، والمعنى : آتاكم من كلِّ الأشياء الذي سألتُموه » .

قال : « ويجوزُ أن تكون (ما) نفياً ، ويكونُ المعنى : وآتاكم من كلٍّ لم تسألوه[٣]؛ أي : وآتاكم من كلِّ شيءٍ الذي [ما] سألتُمُوهُ »[٤] .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أَنَّ ما تأوَّله من قوله : ﴿ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلٍّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ على أنْ يكونَ المعنى[٥] النَّفي ، غيرُ حسَنٍ ولا مستقيمٍ ؛ وذلك أنَّه يَلْزَمُ أنْ تكونَ الجملةُ المنفيَّةُ صلةَ « كلٍّ » ، و « كلٌّ » مُعْرَبَةٌ فلا تُوصَفُ بالنَّكرة . وقولُنا : إنَّ « كلاً »

---

(١) لم ترد هذه المسألة في النسخة (ش) .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٦٣ .
(٣) في معاني الزجاج ٣/١٦٣ : « ومن كلٍّ ما لم تسألوه » .
(٤) العبارة في المعاني : « أي : آتاكم كل الشيء الذي لم تسألوه » .
(٥) في النسختين : « معنى » .

مُعْرَبَةٌ إذا حُذِفَ المضافُ إليه منها هو قولُ سيبويه[1]، ولا نعلَمُ فيه خلافاً من أصحابِنَا .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أنْ تكونَ الجملةُ منقطعةً من « كُلّ » ، ومستأنَفَةً بعده ، وغيرَ جاريةٍ وصفاً عليه ؟

قيلَ : لم يحمِلْهُ أبو إسحاقَ على هذا ، إلاّ أنّه قيل : قدَّرَ الجملةَ تقديراً متّصلاً بـ « كلّ » فقال : « مِنْ كُلِّ لم تسألوه أي : آتاكُم من كلِّ شيءٍ الذي لم تسألوه ، فأضافَ « كلاًّ » إلى « شيءٍ » ، وقد أساء في أنْ مَثَّلَ « كُلاًّ » بـ « كلّ شيءٍ » لِمَا ذكَرْتُهُ لكَ من تعريفه .

وأساءَ أيضاً في قوله : « من كلِّ شيءٍ الذي لم تسألوه » ؛ لأنَّ « الذي » لا وجهَ للتّمثيل به على تأويله ، أمّا التّمثيلُ على تأويله هذا ينبغي أن يكونَ : وآتاكُم مِن كلٍّ لم تسألوه ، كما مثَّلَ به أوّلاً ، فأمّا إدخالُ « الذي » في الكلام على هذا التّقدير ، فممَّا لا وَجْهَ له ولا مجازَ ، إلاّ أنْ يُرِيْدَ تشبيهَهُ بـ « الذي » يُريدُ به أنَّ الجملةَ التي هي « لم تسألوه » متّصلةٌ بما قبلَهُ ، وغيرُ منقطِعَةٍ منه ، كما أنّه لو كان بَدَلَهُ « الذي » واسمٌ مُفْرَدٌ اتّصَلَ به ، ولم يَنقَطِعْ عنه ، فإذا أراد ذلك كان فاسداً ؛ لأنَّ الجملةَ تصيرُ صفةً لـ « كلّ » ، وهو معرفةٌ ، ولا يستقيمُ وصفُ « كلّ » من حيث كان معرفةً بالجُمَلِ .

فإن قيلَ : نقدِّرُهُ حالاً ، ولا نقدِّرُهُ صفةً ليصحَّ الكلامُ .

---

(١) انظر حديثه عن (كل) في الكتاب ١١٦/٢ .

قيلَ : لو جاز في هذا أن يكـونَ حـالاً لجـاز : مـررتُ بزيـدٍ لم يَقُـمْ ، تُرِيْـدُ الحالَ ، وهذا لا يَجُوزُ ، فإذا لم يَجُزِ الحالُ هذا وكان الوصفُ غيرَ مستقيمٍ تأويلُهُ لِمَا ذكرتُهُ لكَ ، حَمَلْنَاهُ على أنَّ التَّقديرَ كأنَّه : وآتاكم مِنْ كُلٍّ ، أي : وآتـاكُمْ من كلِّ الأشياءِ .

ولم يَعطِفْ فيكونُ قولُهُ « لم تسـألوه » جملـةً أخـرى حُكْمُهَـا أنْ تَتْبَـعَ الأوَّلَ بحرف عطفٍ ، إلاَّ أنَّه استُغْنِيَ عن [العطف بهذا ؛ إذ][1] الثَّانيـة مـن الأوَّل بمنزلـة قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيْهَا خَالِدُوْنَ ﴾[2].

* * *

(١) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل .
(٢) سورة البقرة : من الآية : ٣٩ وآياتٍ أخرى كثيرة .

سورة النّحل :

المسألة السَّادسةُ والسَّبعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [النحل : ٤٠] :

« القراءةُ الرَّفعُ ، وقد قُرِئَت « فيكونَ » . فالرَّفعُ على : فهو يكونُ على معنى: ما أراد الله فهو يكونُ ، والنَّصبُ على ضربَين : أحدهما : أنْ يكونَ قولُهُ : « فيكونَ » عطفاً على « أنْ يكونَ » ، المعنى : أنْ نقولَ فيكونَ .

ويجوزُ أيضاً أنْ يكونَ نصباً على جوابِ كُنْ » .

قال أبو عليّ :

اعلَمْ أنَّ هذا الذي أجازَه من النَّصْبِ في « يكونَ » على أنّه جوابٌ ، لم يُجِزْهُ أحدٌ من أصحابنا غيرُهُ ، ولم أعْلَمْ لغيرهم إجازَةً له على هذا الوجه ، ووجَدْتُ الكِسائيَّ يقولُ[2]: إنّه سَمِعَهُ من العربِ أكثَرَ من خمسين مرَّةً بالنَّصبِ ، وما علِمْتُهُ حَمَلَ ذلك على أنّهُ جوابٌ ، ولكن على « أنْ » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٩٨ .

(٢) انظر نصه في معاني القرآن للفراء ١/٧٤ ـ ٧٥ ، وراجع المسألة [٢٣] في ١/٣٨٨ .

وحملُهُ على الجواب غيرُ سائغٍ ؛ لأنَّ « كُنْ » وإنْ كان على لفظِ الأمر، فليس القصدُ به هنا الأمرَ ، إنَّما هو ـ والله أعلَمُ ـ الإخبارُ عن كـون الشَّـيءِ وحُدُوثِـهِ ، وإلى هذا ذهب أبو العبَّاسِ وغيرُهُ فيه[1]. وقد ذَكَرْنَاهُ في ما مرَّ من هذا الكتاب في سورة البقرة[2].

* * *

(١) انظر المقتضب ٢/١٧ ، قال المبرد : « النصبُ ههنا محالٌ ؛ لأنه لم يجعل (فيكونُ) جواباً . هذا خلافُ المعنى ؛ لأنه ليس ههنا شرطٌ ، إنما المعنى : فإنَّه يقولُ له كن فيكونُ ، و(كن) حكايةٌ » .

(٢) انظر المسألة [٢٣] ص: ٣٦٨ من الجزء الأول .

سورة بني إسرائيل :

المسألة السَّابعةُ والسَّبعون

قال(١) في قوله تعالى /: ﴿ وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا ﴾ [الاسراء : ٧] : [٩٩/ب]
« أي: لِيُدَمِّرُوا في حالِ عُلُوِّهِمْ ، ويُقالُ لكلِّ منكَسِرٍ من الزُّجَاجِ والحديد: تِبْرٌ » .

قال أبو عليّ :

اعلَمْ أنَّ هذه عبارةٌ أجْوَدُ منها وأصحُّ في المعنى في مطابقةِ المراد : ولِيُتَبِّرُوا في وقتِ عُلُوِّهِم ؛ لأنَّ هذه « ما » التي أصلُها المصدَرُ ، ثمَّ يُتَّسَعُ فيها وتُستَعْمَلُ ظرفاً من الزَّمان . وقد مرَّ ذلك في غير هذا الموضع(٢) .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨/٣ .
(٢) سبق الحديث مفرقاً عن (ما) انظر ١٢٠/١ ، ١٢٨ ، ٣٤٨ ، ١١٤/٢ ، ٣١٢ ، ٣١٤ . وانظر المسائل البغداديات : ٢٧١ وما بعدها .

المسألة الثَّامنة والسَّبعون

قال[1] في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً ﴾ [الإسراء : ٣٣] :

« الأجودُ إدغامُ الدَّال مع الجيم ، والإظهارُ جيِّدٌ بالغٌ ؛ لأنَّ الجيمَ من وسط اللِّسان ، والدَّالُ من طرفِ اللِّسان ، والإدغامُ جائزٌ[2]؛ لأنَّ حروفُ وسطِ اللِّسانِ تقرُبُ[3] من حروفِ طرفِ اللِّسَانِ » .

وقال[4] في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ ما بان بنظائره إنْ شاء الله[5] .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٣٧ .
(٢) في (ش) : « غير جائز » .
(٣) في (ش) : « نقيضُ » .
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٥٣ .
(٥) هكذا جاءت هاتان الآيتان دون تعليق من أبي عليٍّ ، على أن الآية الثانية لم تذكرها النسخة (ش) .

سورة الكهف :

المسألة التّاسعةُ والسَّبعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوْا أَمَداً ﴾ [الآية:١٢] :

« الأمدُ : الغايةُ ، و« أمداً » منصوبٌ على نوعَين ، وهو على التّمييز منصوبٌ ، وإنْ شئتَ كان منصوباً على : أَحْصَى أمداً ، فيكونُ العاملُ فيه « احصى » كأنّه قال : لنعلَمَ أَهؤَلاء أَحْصَى للأمَدِ أم هَؤُلاء ، ويكونُ منصوباً بـ « لَبِثُوا » ، ويكونُ « احصى » متعلّقاً بـ« لَبِثُوا » فيكونُ المعنى: أيُّ الحزبَين أَحْصَى لِلُبْثِهِم في الأمد » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّ التّمييزَ في الأمَدِ وانتصابَهُ عندي ممتنعٌ غيرُ مستقيمٍ ؛ وذلك أنّه لا يخلو من أن يكونَ « أَحْصَى » يُحمَلُ على أنْ يكونَ فِعلاً ماضياً أو (أفعَلَ) نحو : « احسَنَ » و « اعْلَمَ » . ولا يجوزُ أنْ يكونَ « احْصَى » أفْعَلَ وغيرَ مثالِ الماضي لأمرَين :

أحدهما : أنّهُ يُقالُ : أَحْصَى يُحْصِي ، وفي التّنزيل : ﴿ أَحْصَاهُ الله

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٧١ .

وَنَسُوْهُ ﴾[١]، وأفعَلَ يُفْعِلُ لا يُقالُ منه : هو أَفْعَلُ من كذا ، فأمَّا قولُهُم : « ما أَوْلاَهُ للخير » و« ما أعْطَاهُ للدَّرَاهِمِ »[٢] فمن الشَّاذِّ النَّادِرِ الذي حُكْمُهُ أنْ يُحفَظَ لقلَّتِهِ[٣]، ويُعرَفُ خُروجُهُ عن الجمهور والكَثْرَة . وسبيلُ ما ذَكَرْنَا من ذلك لا يُقاسُ عليه ولا يُجعَلُ أصلاً يُحمَلُ غيرُهُ عليه ، فـ « أَحْصَى » إذاً لا يجوزُ أنْ يكونَ أَفْعَلَ من كذا لهذا الذي أعْلَمْتُكَ .

والأمرُ الآخَرُ الذي يمنَعُ انتصابَ هذا الاسمِ على التَّمييز: هو أنَّ ما انتصَبَ على التَّمييز في نحو هذا ، (كقولكَ : أكثَرُ مالاً ، وأحسَنُ وجهاً ، وأغْزَرُ عِلماً ونحو هذا)[٤] ، فهو في المعنى فاعلٌ وإنْ كان في اللَّفظ منتَصِباً ؛ ألا ترى أنَّ الوجهَ هو الذي حَسُنَ ، والمالَ هو الذي كَثُرَ ، والعِلْمَ هو الذي غَزُرَ ، وليس ما في

---

(١) سورة المجادلة : من الآية : ٦ .

(٢) انظر المقتضب ١٧٨/٤ ، والأصول ١٠٣/١ .

(٣) بناءُ أفعَلِ التَّفضيلِ مِن الفِعلِ الذي على وَزْنِ (أفْعَلَ) فيهِ مِن الخلافِ مَا في بِنَاءِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ منهُ ، فَمَن قَالَ هنَاكَ: لا يَجُوزُ إلاَّ شَاذاً ، قَالَ هَنَا كَذلِكَ ، ومنهم : الأخفشُ والمازنيُّ والمَبردُ وابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ. انظر المقتضب ١٨٠/٤-١٨٢،والأصول ١٠٢/١، وشرح الكافية ٢١٤/٢ ، والمساعد ١٦٤/٢ . على أنَّ ابنَ القواس في شرحه على ألفية ابن معطٍ ١٠٠٢/٢ نسب إلى المبرد رأياً مناقضاً للمشهور عنه ، قال: « والمبرد يجيز بناء أفعَلَ من كل فعلٍ ثلاثي مزيدٍ فيه مطلقاً » ، والمشهور عنه منع بناء أفعل التفضيل من (أفْعَلَ) .
ومَنْ قَالَ هُنَاكَ بجوازِهِ ، قَالَهُ هُنَا ، وهو قول سيبويه والمحققين من أصحابه . انظر الكتاب ٧٣/١، وصحَّحهُ من المتأخرين ابنُ هشامٍ الخَضراويُّ والصفَّارُ ابنُ مالك . انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٦/٣ ، والتذييل والتكميل ١٩١/٣، ومنهج السالك ٣٧٤، والمساعد ١٦٤/٢ .
وذَكَرَ ابن عصفور في المقرَّب : ٧٨، تفريقاً ـ لم ينسبه إلى سيبويه كما نقلت عنه بعضُ المصادر ـ بينَ أنْ تكونَ الهمْزَةُ في أَفْعَلَ للنَّقلِ نحو : (أعْطَى) فلا يجوزُ ، أو لغيرِ النَّقْلِ نحو : (أغْفَى) بالغَين المعجَمَةِ فَيَجُوزُ .
وعلّق ابنُ مالك على ذلك بقوله: وهو تحكُّمٌ بلا دليل ، أما في شرح الجمل فيبدو أن ابن عصفور رجع عن هذا التفصيل ، حيث حكم بعدم جواز التعجب منه، فوافق بذلك رأي المبرد والمازني ومن معهما . انظر: شرح الجمل ٥٨٠/١ ، وشرح التسهيل ٤٧/٣، ومنهج السالك ٣٧٤، والمساعد ١٦٤/٢ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

الآية كذا ؛ لأنَّ الأمَدَ ليس هو الذي أُحْصِيَ ، فهو خارجٌ عن جهة ما عليه الأسماءُ المنتَصِبَةُ على التّمييزِ وحَدِّها ، فإذا كان كذلك لم يَجُزْ أنْ يكونَ منها ، فإذا لم يَجُزْ ذلك كان مثالاً للماضي ، وإذا كان ماضياً كان المعنى: لِيَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَينِ أَحْصَى أمداً لِلُبْثِهِم ، فيكونُ الأمَدُ على هذا منتَصِباً على أنّهُ مفعولٌ به ، والعاملُ فيه « أَحْصَى » الذي هو فِعْلٌ .

وقد كان يجوزُ في انتصاب الأمَدِ وجهٌ آخَرُ لولا أنّهُ يَلزَمُهُ منه حَمْلُ «أَحْصَى » على أَفْعَلَ الذي هو اسمٌ دون المثال الماضي؛ وذلك ـ كما قلنا ـ لا يجوزُ فيه ؛ لأنّه من باب أَفْعَلَ يُفعِلُ ، وذلك لوجازَ حملُ « أَحْصَى » على أَفْعَل ، لجازَ أنْ يكونَ الأمَدُ منتصباً بفِعلٍ كان يدلُّ عليه « أَحْصَى » ؛ إذ لو كان اسماً كأنّكَ لَمَّا ذَكَرْتَ أَحْصَى دلَّ على يُحصِي ، فكأنّكَ قلتَ : يُحصِي الأمدَ ، فكان ينتصِبُ الأمَدُ على أنّهُ مفعولٌ أيضاً .

ونظيرُ ذلك في حَمْلِهِ على هذا الفعل قولُهُ تعالى : ﴿ **إنَّ ربَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيْلِهِ** ﴾[1] . ألا ترى أنَّ « مَنْ » لا يخلو مِنْ أنْ يكونَ في موضعِ جرٍّ أو نصبٍ أو رفعٍ . ولا يجوزُ أنْ يكونَ في موضعِ جَرٍّ ؛ لأنّكَ إنْ جَرَرْتَهُ فبالإضافةَ ، والإضافةُ / في أَفْعَلَ لا تصحُّ إلى هذا الاسم ؛ لأنَّ أفعَلَ لا يُضافُ إلاّ إلى ما هو بعضٌ له ، فإذا كان كذلك لم تَجُزْ إضافةُ أَفْعَلَ إلى « مَنْ » على هذا الوجه ؛ لأنّه ـ سبحانَهُ ـ لا يَضِلُّ ، فإذا كان كذلك امتَنَعَ هذا ،كما يمتنعُ : « الياقوتُ أفضلُ [١٠٠/أ]

(١) سورة الأنعام : من الآية : ١١٧ .

الدُّرّ » ، و « الإنسانُ أفضلُ الحَمِيرِ » ونحوُه .

وإنْ كان نَصْباً فعلى ما ذَكَرْتُهُ لك من حَمْلِهِ على فِعْلٍ مضمَرٍ؛ لأنَّ (أفْعَلَ) لا يَعْمَلُ في المفعول به . ويدلُّكَ على صحَّةِ هذا الوجه قولُهُ في الآية الأخرى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى ﴾[١]، والمعنى واحدٌ ، إلاَّ أنَّ حرفَ الجرِّ حُذِفَ ، فلمَّا حُذِفَ وَصَلَ معنى العلمِ إليه فعَمِلَ فيه .

وإنْ حُمِلَت على أنّها في موضع رفعٍ احتَجْتَ إلى تأويلِ فِعْلٍ ؛ لأنَّ الجملةَ الاستفهاميَّةَ تكونُ في موضع نَصبٍ ، كما قال الخليلُ[٢] في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾[٣] » .

---

(١) سورة النجم : من الآية : ٣٠ . وفي (ش) : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى ﴾ وهو خطأ ؛ إذ خلط بين هذه الآية وآية الأنعام .

(٢) انظر الكتاب ١٤٨/٣ . وحديث سيبويه كان عن قوله تعالى : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُم إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُم لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ قال : « فإنكم هنا بمنزلة أيهم إذا قلتَ : ينبئهم أيهم أفضل » . ثم قال : « قال الخليل: مثلُهُ ... » الآية ، قال أبو علي في التعليقة على الكتاب ٢٦١/٢ بعد ذكره قول الخليل : « قال أبو عليٍّ : التوفيقُ بين هذه [أي : ﴿ إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾] ، وبين قوله : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُم ﴾ الآية : أنَّ الاستفهام لا يعملُ ما قبله فيما بعده ، كما لا يعمل ما قبل هذه اللام فيما بعده، وموضع (ما) نصب بـ(تدعون) لا بـ(يعلم) ، والجملة التي هي ﴿ مَا تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ ﴾ في موضع نصبٍ بـ(يعلم) ، و(يعلم) هذه التي تتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز أن يكون التي بمعنى عرفتُهُ » . وانظر الحجة لأبي علي ٤٣٤/٥ .

(٣) سورة العنكبوت : من الآية : ٤٢ . و(ما) على رأي الفارسي هنا استفهامية معلّقة لـ(يعلم)، فهي في موضع نصب . انظر الدر المصون ٣٦٦/٥ . وانظر كلام أبي عليٍّ عن الآية في الحجة ٤٣٤/٥ مع إشارته إلى قول الخليل .

وكقوله : ﴿ إنّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُوْنَ * مَنْ يَأْتِيْهِ عَذَابٌ يُخْزِيْهِ ﴾[1]، ويكونُ المعنى في : ﴿ إنَّ ربَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيْلِهِ ﴾[2] كأنَّه : يَعلَمُ أهَؤلاءِ ضَلَّ عن سبيله أم هؤلاء ، فـ « مَنْ » في موضع رفعٍ ، والجملةُ بأسْرِهَا في موضع نصبٍ . فـ « أفعَلُ » في هذا الباب أيضاً يدلُّ على فِعْلٍ مضمَرٍ تكونُ الجملةُ به في موضعِ نصبٍ .

ومَن قَدَّرَ أنَّ « أَحْصَى » أفعلُ من كذا[3] فهو مخطِئٌ لِمَا ذَكَرْنَا .

فإنْ قَدَّرَ مع تأويله « أَحْصَى » أفعل من كذا أنَّ الأمَدَ منتصِبٌ بـ « لبثوا » ، لم يمتنِعْ أنْ يُقدِّرَهُ بأنْ يقولَ : أحْصَى لِلُبْثِهِمْ أمَداً ؛ أي : في الأمد ، فيتّصِلُ « أحْصَى » باللاّمِ؛ لأنّه ليس بفعلٍ عنده ، وإذا لم يكنْ فِعْلاً عنده لم يُنكَر اتّصالُهُ باللاّمِ ،كما تقولُ : هو أَضْرَبُ لِزَيدٍ ، إلاّ أنّه إذا قَدَّرَ « أَحْصَى » فِعْلاً وقدَّرَ انتصابَ الأمَدِ بـ « لَبثُوا » دون « أحْصَى » فقد أساءَ وعَدَلَ الكلامَ عن وجهه ؛ ألا ترى أنَّ الكلامَ : أحصَى كذا . وفي التّنزيل : ﴿ أَحْصَاهُ اللهُ وَنَسُوْهُ ﴾[4]، وفيه : ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً ﴾[5]، فأوصَلَ الفعلَ بلا حرفٍ .

---

(١) سورة الزمر : الآيتان : ٣٩ ـ ٤٠ . قال أبو عليٍّ في الحجة ٥/٤٣٤ : « وكذلك قال : ﴿ فَسَوفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ ﴾ المعنى : فسوف يعلمون المسلمُ تكونُ له عاقبة الدار أم الكافر؟ وكل ما كان من هذا فهكذا القول فيه ، وهو قياس قول الخليل » .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ١١٧ .

(٣) انظر حاشية رقم (٣) ص: ٣٦٠ .

(٤) سورة المجادَلة : من الآية : ٦ .

(٥) سورة الجن : من الآية : ٢٨ .

فإذا كان تأويلُهُ انتصابَ الأمَدِ بـ « لَبِثُوا » يؤدِّي إلى أنَّ الفعلَ الذي هو «أَحْصَى » المتعدِّي بلا حرفٍ يتعدَّى بحرفٍ ، استقبحنا هذا التَّأويلَ وكَرِهْنَاه ، واستَبْعَدْنَا أنْ يكونَ الأمَدُ منصوباً بـ « لَبِثُوا » ، وأنْ يكونَ المعنى : لنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَين أَحْصَى لِلُبْثِهِمْ في الأمد ؛ لتَعَدِّي « أَحْصَى » الذي يتعدَّى بلا حرفٍ في هذا التَّأويل بحرفٍ . ولكن نقولُ : المعنى : لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَينِ أَحصَى أمداً لِلُبْثِهِم[1]. فالأمَدُ على تأويلنا[2] ينتصِبُ على أنَّه مفعولٌ به ، وعلى القولِ المستكرَه ينتصِبُ على أنه ظرفٌ .

* * *

(١) في (ش) : « أحصى للبثهم » .

(٢) في (ش) : « على تأويلهم » .

المسألة الثّمانون

قال[١] في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]:
« قد حُكِيَ : سِوَار ، وحَكَى قُطْرُبٌ : إِسْوَار ، وذَكَرَ أنَّ أَسَاوِرَ جمعُ إِسْوَار على حذف التّاء ؛ لأنَّ جمعَ إِسْوَار : أَسَاوِير » .

وقال[٢] أبو إسحاقَ أيضاً في قوله : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾[٣] : « هو جمعُ إِسْوِرَة ، وواحدُها سِوَارٌ . والإِسْوَارُ[٤] من أَسَاوِرَةِ الفُرْسِ : هو الجيِّدُ الرَّمْيِ بالسِّهَامِ ، قال الشَّاعرُ[٥] :

وَوَتَّرَ الأَسَاوِرُ الْقِيَاسَا
سَغْدِيَّةً تَنْتَزِعُ الأَنْفَاسَا »

قال أبو عليٍّ :

اعْلَمْ أنَّ قولَ مَنْ حَكَى « سِوَار » صحيحٌ ، يدلُّ عليه قولُهُ[٦] :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٨٣ ، وفي (ص) : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾ ، وهي آية فاطر : ٣٣ ، التي سيذكرها بعد قليل ، والكلام هنا على آية الكهف ، إلا أنه حدث خلط بينهما ، فوضعت إحداهما موضع الأخرى ، أما في (ش) فقد ذكرت آية الكهف في الموضعين بلفظ : « يحلون فيها أساور » بإسقاط (من) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٧٠ .

(٣) سورة فاطر : من الآية : ٣٩ .

(٤) ويقالُ له : الأُسوار أيضاً . انظر الصحاح (سور) .

(٥) هو القَلاخ بن حزن المنقري كما في مجاز القرآن ٢/٢٧ ، وانظر التاج (سور) .

(٦) لم أقف عليه ، وهو في المخصص ٤/٤٦ نقلاً عن أبي عليٍّ .

وفي الأَكُفُّ اللاَّمِعَاتِ سُوْرُ

فـ(فُعْلٌ) يُجمَعُ به على هذا النَّحو .

فأمَّا ما حكاه قُطْرُبٌ من أنَّه يُقالُ فيه: « إِسْوَارٌ » ، فهذا الضَّرْبُ من الأسماء قليلٌ جدّاً ، إلاَّ أنَّ الثِّقَةَ إذا حَكَى شيئاً لَزِمَ قَبُولُهُ . ونظيرُهُ قولُهُم : الإِعْصَارُ . ولا يجوزُ عندي أنْ يكونَ الجمعُ الذي جاء في التَّنزيل مُكَسَّراً على هذا الوجه[1]؛ ألا ترى أنَّه لو كان كذلك لوَجَبَ ثَبَاتُ الياء في التَّكسير لِيَكُونَ على زِنَةِ « دَنَانِير » ؛ لأنَّ حرفَ اللِّينِ إذا كان رابعاً في الواحد ثَبَتَ في التَّكسير، / ولم يُحذَفْ إلاَّ في الضَّرورة[2] للوزن ، نحو ما أنشَدَه سيبويه[3]: [١٠٠/ب]

قَدْ بَكَّرَتْ سَادَاتُهَا الرَّوَائِسَا

وَالْبَكَرَاتِ الْفُسَّجَ الْعَطَامِسَا

وهو جمع عَيْطَمُوس، وعَيْطَمُوس إذا حُذِفَت الياءُ للتَّكسير بَقِيَت الواوُ رابعةً، (وإذا بَقِيَت رابعةً)[4] تَعَيَّنَ ثباتُهَا في التَّكسير إلاَّ أنْ يُضْطَرَّ شَاعرٌ .

ومثلُ هذا في الضَّرورة ما أنشَدَهُ من قول الآخَرِ[5] :

---

(١) في (ش) : « منكسراً على هذا الواحد » .

(٢) في (ش) : « و لم يحذف في الضرورة » .

(٣) الكتاب ٤٤٥/٣ ، والرجز لغيلان بن حريث الربعي ، وانظر : جمهرة اللغة ٣٩٥/١ ، ٧٢٣/٢ ، والخصائص ٦٢/٢ ، والمحتسب ٩٤/١ ، والمخصص ٤٧/٤ نقلاً عن أبي عليٍّ .، والمعرَّب : ٢١ . والروائس : جمع رائِسَة ؛ وهي المتقدِّمةُ لسرعتها ونشاطها ، والبَكَرَاتُ : جمع بَكْرَة ؛ وهي النَّاقةُ الفتيَّةُ ، والفُسَّج : جمع فاسج ، وهي النَّاقة السَّمينة ، والعَطَامِسُ : جمع عَيْطَمُوس ؛ وهي النَّاقة الحسناء .

(٤) ساقط من (ص) .

(٥) انظر الكتاب ٤٩٤/٣ ، وبعده :

قَـدْ شَـرِبَتْ إلاَّ دُهَيْدِهِينَا

قال[1]: « والدَّهْدَاهُ: حاشيةُ الإبل ». فكان ينبغي أنْ تثبُتَ الياءُ في هذا أيضاً، كما وجب أنْ تَثْبُتَ في البيت الآخَرِ .

وليس التّنزيلُ موضعَ ضرورةٍ ، وإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ إيَّاهُ ، ثبتَ أنَّهُ الآخَـرُ الذي هو سِوَارٌ جُمِعَ على أَسْوِرَةٍ ، ثم جُمِـعَ أَسْوِرَةٌ علـى أَسَـاوِرَ ،كمـا حكـاه سيبويه[2] من جمعهم « أَسْقِيَةٍ » علـى « أَسَـاقٍ » . ولـو كـان « أَسَـاوِرُ » الـذي في التّنزيل جمعَ إسْوَار لكان يجبُ (أنْ يكـونَ)[3] أسـاوِيرُ ، ولم يَجُـزْ حـذفُ اليـاء ، [وهذا][4] يدلُّ على أنَّهُ[5] جمعُ أَسْوِرَةٍ ، وأسوِرَةٌ جَمْعُ سِوَارٍ ،كمـا أنَّ « أَسْـقِيَةً » جمعُ « سِقَاءٍ » ، ثمَّ جُمِعَ أَسَاوِرُ كـ « أَسَاقٍ » .

وإسْوَارٌ الذي حكاه قُطْرُبٌ وإنْ لم يَجُزْ عندنا أن يكونَ لُغَـةَ التّـنزيلِ ، فإنّمـا صحَّت فيه العينُ وإنْ كان على (إفْعَالٍ) ، ولم يكنْ مثـلَ : أَقَـامَ الصَّـلاةَ ، ونحـوِ ذلك ؛ لأنّه اسمٌ غيرُ جارٍ على الفعل .

وإنّما اعتَلّت المصادرُ التي على نحوِ هذا الاسـم لِجَرْيِهَـا علـى الفعـل ، ولـولا جَرْيُـهَا عليه لصَحَّتْ لسُكُونِ ما قبلها وما بعدها ، فلمَّا لم يكن هذا الاسمُ جارياً

- قدْ شَرِبَتْ إلاَّ دُهَيدِهِينَا		قُلَيِّصَاتٍ وَأُبَيْكِرِينَا

وقد سبق إنشاده ص : ٢٧٤ من هذا الجزء .

(١) أي : سيبويه ، انظر الكتاب ٣/٤٩٥ ، والصحاح (دهده) .
(٢) الكتاب ٣/٦١٨ .
(٣) ساقطٌ من (ص) .
(٤) تكملة يستقيم بها النصُّ .
(٥) في (ش) : « يدلُّ أنه » .

على الفعل صَحَّ ، ولم يكن كما ذَكَرْتُهُ لكَ من المصادر .

وليس تصحيحُ هذا كتَصحيحِ « إِجْوَاد » مصدر « أَجْوَدْتُ » ؛ لأنَّ هذا شـذَّ عن القياس وإنْ كان قد اطَّرَدَ في الاستعمال ، وإِسْوَارٌ الذي هو اسمٌ على ما يُوجِبُهُ القياسُ .

ولو حَكَى حاكٍ يَلْزَمُ قَبُولُ روايَتِهِ في هذا الاسمِ ضَمَّ الهمزة على أنّه بمعنى الكسرِ ، لم نَقْبَلْهُ على أنَّهُ من لفظه ، ولجعَلْنَاهُ من باب « سَوَاسِيَةٍ » و« سَوَاءٍ » ، فيه بعضُ حُرُوفِهِ وليس من لفظه . وإنَّما كُنَّا نَحكُمُ بأنَّ فيه بعضَ حروفه وليس من لفظه ؛ لأنَّكَ لو جَعَلْتَهُ من لفظه لَلَزِمَكَ أنْ تقولَ : (أُفْعَال) ، وهذا بناءٌ لا نَعْلَمُهُ في الكلام ، فإذا كان كذلك لم نقْبَلْهُ على أنّه منه .

ولو حُكِيَ لقُلْنَا: إنَّه (فُعْوَال) كـ « عُنْوَان »[١]، وكان يكونُ من باب الأسر، وجاز أيضاً - في إِسْوَارٍ في مَن كَسَرَ الهمزةَ - أنْ تكونَ الهمزةُ أصلاً فاءً ، فتصيرُ من باب « قِرْواح »[٢]، فكأنَّ اللَّفظان على هذا من بابٍ واحدٍ : أُسْوَارٌ كعُنْوَان ، وإِسْوَار كقِرْوَاح ، ويكونان على هذا من الأسر .

ولو جَعَلْتَهُ (فُعْلالاً) كقُسْطَاسٍ[٣] لم يَسْتَقِمْ ؛ ألا ترى أنَّ الواوَ في الأربعة لا تكونُ أصلاً ، ومِن ثَمَّ حَكَمْنَا أنَّ التَّاءَ في « عِزْوِيْت »[٤] زائدةٌ .

---

(١) في (ص) : « كعتوارة » ومثله في المخصص في النص المنقول عن أبي عليٍّ ٤/٤٧ .

(٢) القِرواح : الأرض البارزة للشمس لم يختلط بها شيءٌ . الصحاح (قرح) .

(٣) في (ش) : « كقرطاين » . والقسطاس ولبقِسطاس بالضم والكسر : الميزان . الصحاح (قسطس) .

(٤) عِزويت على فِعليت ، وفسره ثعلب بأنه القصير ، وقال ابن دريد : هو اسم موضع . انظر الجمهرة ٣/١٢٤٤ ، واللسان (عزا) .

فإن قلتَ : فما تقولُ في « أُشْنَان »[1] ؟

فإنَّه لـو كـان عربيّـاً لقُلْنَـا فيـه : (فُعْـلان) ، وجَعَلْنَـاه مـن الثّلاثـة كـ « قُرْطَاط »[2]، ولم نجعَلْهُ من باب « كُفْرَان » ؛ لأنّـه ليس بمصدرٍ ، ولا باب « حُمْلان »[3]؛ لأنّه ليس بجمعٍ . ولو سَمَّيْتَ به رَجُلاً انصرَفَ ؛ لأنَّ النُّونَ على هذا لا تكونُ المصاحبةَ للألفِ في نحو: « عُثْمَان » ، ولكنّه بمنزلة الطّاء من قُرْطَاط. (وإن شئتَ جَعَلْتَهُ مثلَ « دُكّان » فلم تصرِفْهُ إذا سَمَّيْتَ به على هذا القول ، والأوّلُ[4] أولى)[5].

فأمّا « أُسْتَاذ »[6] فأعجميٌّ أيضاً ، ولو كان عربيّاً لكان عندنا من باب « قُسْطَاسٍ » وإنْ كانت الهمزةُ أوَّلاً رابعةً[7]؛ ألا ترى أنّه ليس في الكلام شيءٌ على (أُفْعال) ، وفيه ما ذَكَرْتُهُ لكَ ، فهذا ثَبْتٌ ،كما كان خُلُوُّ الصّفات من (إفْعَلَةٍ) ثَبْتاً في أنَّ همزةَ « إمَّعَة »[8] أصلٌ .

---

(١) « الأشنان : فارسيٌّ معرَّبٌ . قال أبو عُبيدةَ: فيه لغتان : الأُشنان والإشنان ، وهو الحُرُض بالعربية ». انظر المعرَّب : ٢٤ ، وراجع المسائل الحلبيات : ٣٦٧ .

(٢) القُرطاط : هو لذي الحافر كالحلس الذي يلقى تحت الرحل للبعير ، وقيل : هو كالبرذعة يطرح تحت السَّرج . اللسان (قرطط) .

(٣) حُملان جمع حَمَلٍ وهو الخروف ، وجمعه : حُملان وأحمال . اللسان (حمل) .

(٤) أي : الحمل على قرطاط .

(٥) ما بين القوسين أخر في (ش) وجعل بعد قوله : « فأمّا « أُسْتَاذ » فأعجميٌّ أيضاً وإن شئت جعلته...» .

(٦) انظر المعرَّب : ٢٥. وقد تعرض أبو علي في المسائل الحلبيات إلى (أستاذ) و(أسوار) محيلاً على كلامه هنا .

(٧) كذا في النسختين .

(٨) الإمَّعة والإمَّع : هو الذي لا رأي له ولا عزم ، فهو يتابع كلَّ أحد على رأيه ولا يثبت على شيء ، والهاء فيه للمبالغة . اللسان (أمع) .

[١٠١/أ] فأمَّا إسْوَارٌ لواحِدِ أسَاوِرَةِ فارِسَ، فقال / أبو زَيدٍ[١]: « قالوا : رَجُلٌ إِسْوَارٌ من قومٍ أسَاوِرَةٍ ، وهذا إِسْوَارُ المرأةِ ، وسِوَارُ المرأة ، وأَسْوِرَةٌ لجماعتها ، وهما قُلْبَانِ[٢] يكونان في يديها » .

ووزنُ إسْوَار على هذا (إفْعَال) ـ وتصحيحُ الواو كتصحيحها في إِسْوَار الذي يُلْبَس ـ وهو[٣] مثل إِسْكَاف[٤]، كما أنَّ الملبوسَ بمنزلة الإِعْصَار .

ولو حُكِيَ الضَّمُّ فيه لجاز عندنا أنْ يكونَ (أُفْعَالاً) ، ولا نقولُ في هذا كما قلنا في « إِسْوارٍ » الملبوسِ أنْ لو حُكِيَ . ولا تجعَلُهُ[٣] من لفظٍ آخَرَ ، ولكن اللَّفظان في مَن كَسَرَ الهمزةَ وضَمَّها واحدٌ ، والفصْلُ جَوَازُ خُرُوجِ هذا عن أصلِ كلامِ العرب وأبنِيَتِهِ من حيث كان أعجميّاً . وليس الأوَّلُ كذلك ؛ ألا ترى أنَّ في هذا الضَّرْبِ نحوَ : « آجُرّ »[٥] و « كَابُل »[٦]، وما أشبه ذلك مِمَّا يَخْرُجُ عن كلامهم وأصولِ أبنيتهم .

وجمعُ هذا[٣] : أَسَاوِرَة ، الهاءُ فيه كالتي في « زَنَادِقة »[٧]، وليست

---

(١) لم أقف عليه في النوادر اعتماداً على فهارسه ، ونقله أبو عليٍّ في الحجة ١٥١/٦ .

(٢) في اللسان (سور) : « والقُلْب من الفضة يسمى سواراً ، وإن كان من الذهب فهو أيضاً سوارٌ » .

(٣) أي : « إسوار » واحد أساورة الفرس .

(٤) قال الجوهري : « الإسكاف : الحاذق ، ويقال : رجلٌ إسكافٌ وأُسكوفٌ للخفّاف » . الصحاح (سكف) .

(٥) فارسيٌّ معرَّب ، وفيه لغات . انظر المعرَّب : ٢١ ، وقصد السبيل ١٣٦/١ .

(٦) اسم بلد ، فارسيٌّ معرَّب ، وقد تكلم به العرب . انظر : المعرَّب : ٢٩٣ . قال الفيومي في المصباح المنير (أنك) : « وليس في العربي فاعُلٌ بضم العين ، وأما الآنُك والآجُرُ فيمن خفف وآمُلُ وكابُلُ فأعجميات » ، وانظر : الممتع ٨١/١ ، وقصد السبيل ١٤٥/١ ، ٣٨٠/٢ .

(٧) قال أبو الحسن في معاني القرآن ٥١٥/٢ : « وقال بعضُهُم : « أساوِرَة » فجعله جمعاً لـ« الأَسْوِرَة » ؛ فأرادَ : أساوير ـ والله أعلم ـ ، فجعل الهاء عوضاً من الياء ، كما قال : زنادقة ، فجعل الهاء عوضاً من الياء التي في زناديق » . وانظر : الكتاب ٢٥/١ ، ٣٨/٢ ، والحجة لأبي علي ١٥١/٦ .

كالتي في « المَوَازِجَةِ »[1]؛ ألا ترى أنَّ « المَوَازِجَةَ » لم يُحذَف من واحدِهِ حرفُ لِينٍ كما حُذِفَ من هذا .

فأمَّا ما أنشدَهُ أبو إسحاقَ من قوله[2]:

وَوَتَّرَ الأُسَاوِرُ الْقِيَاسَا

فالهاءُ حُذِفَت ـ وإنْ كانت عِوَضاً ـ في الشِّعْرِ للضَّرورة ، كما حُذِفَت من قوله[3]:

... ... الْعَطَامِسَا

ووجهُ حذفِهِ لها ضرورةً أنَّ الهاءَ ههنا عوضٌ من الياء ، كما أنَّها في « فرَازِنَة »[4] كذلك ، فلمَّا كانوا يحذفون الياء التي هذه الهاءُ بدلٌ منها للضَّرورة في ما ذَكَرْتُهُ لكَ ، كذلك حَذَفوا هذه الهاءَ ؛ إذ هي عِوَضٌ ممَّا يُحذَفُ للضَّرورة .

وما ذكَرَهُ في تفسير « الإسْوار » أنَّهُ جيِّدُ الرَّمْيِ بالسِّهام[5] ، فهو لَعَمْري

(١) المَوَازِجَة جمعُ مَوزَج ؛ وهو الخفُّ ، فارسيٌّ معرَّبٌ ، وأصله بالفارسية : مَوزه . انظر المعرَّب : ٣١١ ، وراجع الكتاب ٣/٦٢٠ ، والنكت عليه ٢/١٠٢٣ ، والتكملة : ٣٦٨ .

(٢) راجع أول المسألة .

(٣) الكتاب ٣/٤٤٥ ، والرجز لغيلان بن حريث الربعي ، وانظر : جمهرة اللغة ١/٣٩٥ ، ٢/٧٢٣ ، والخصائص ٢/٦٢ ، والمحتسب ١/٩٤ ، والمخصص ٤/٤٧ نقلاً عن أبي عليٍّ ، والمعرَّب : ٢١ . والروائس : جمع رائِسَة ؛ وهي المتقدِّمةُ لسرعتها ونشاطها ، والبَكَرَاتُ : جمع البكرة ؛ وهي النَّاقةُ الفتيَّةُ ، والفُسَّج : جمع فاسج ، وهي النَّاقة السَّمينة ، والعَطَامِسُ : جمع العَيْطَمُوس ؛ وهي الناقة الحسناء .

(٤) أصلها : فرازين جمع فِرزان كما في اللسان (فرزن) ، أو فَرزين كما في المعرَّب ١٦٧ . من لُعب الشطرنج ، فارسيٌّ معرَّبٌ . انظر المعرَّب : ١٦٧ ، ٢٣٧ ، وراجع الكتاب ١/٢٥ .

(٥) في الصحاح (سور) : الإسوار والأُسوارُ الواحد من أساورة الفرس ، قال أبو عُبيدة : هم الفرسان ، وانظر أساس البلاغة : ٢٢٤ (سور) .

صفةٌ من أوصافهم ، وليس بترجمةِ اللّفظِ على حقيقته ، والتّرجمةُ : ذو الفَرَس أو عَالي الفَرَس .

فأمَّا ما حُكِيَ مِن قراءة مَن قَرأ : ﴿ **فَلَوْلاَ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسَاوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ** ﴾[١]، فـ « أَسْوِرَةٌ » أعجَبُ إلينا ؛ ألا ترى أنَّ التَّاءَ التي تدخُلُ في هذا الضَّرْبِ من الجمع لا تخلو من أن تكون دالَّةً على العجمة كباب « موازِجَةٍ » ، أو الإضافة كالمهالِبَة والمَنَاذِرَة[٢]، أو عِوَضاً من ياء تُحذَفُ كزَنَادِقَةٍ . وليس « أسَاوِرَةٌ » الذي في التّنزيل من هذه الأقسام ، إلاَّ أنْ يُجعَلَ واحدُهُ « إِسْوَار » على ما حكاه قُطْرُبٌ ، وقد أخبَرْتُكَ بقِلّةِ ذلك . فإذا كان كذلك ،كان الوجهُ ألاّ تدخُلَ التّاءُ ، ولكنَّ وجهَ دخولِهَا إنْ لم تجعَلْ واحدَه « إِسْوَاراً » ــ على ما حكاه قُطْرُبٌ ـ أنّها قد تدخُلُ في غير هذه الأنحاء وإنْ لم تكثُرْ كما قالوا : صَيَاقِلَةٌ[٣].

فإن قلتَ : فهلاَّ استحْسَنوا دُخُولَ التّاءِ في هذا الجمع من حيث كانت في واحده ، وواحدُهُ « أَسْوِرَةٌ » بالتّاء ؟

قيلَ : لا يجبُ أنْ يُسْتَحْسَنَ ذلك من حيث كانت التّاء في واحده ؛ لأنّه في

---

(١) سورة الزخرف : من الآية : ٥٣ . و(أَسَاوِرَة) بالألف هي قراءة السبعة ما عدا عاصماً في رواية حفص عنه فقرأ : (أَسْوِرَة) بغير ألف . انظر السبعة : ٥٨٧ ، والحجة لأبي علي ١٥١/٦ .

(٢) جمع مهلبي ومنذري . ومثله : أناسية والمسامعة ، والأحامرة ، والأزارقة . انظر الكتاب ٦٢١/٣ ، والتعليقة عليه ٩٩/٤، والنكت ١٠٢٣/٢ - ١٠٢٤ والتكملة : ٣٦٧ - ٣٦٨ .

(٣) جميع صيقَل وهو شحّاذ السيوف . انظر الكتاب ٦٢٠/٣ ، والحجة لأبي علي ١٥٢/٦ ، واللسان (صقل) .

التّكسير يُنَزَّلُ منزلة ما لا تاءَ فيه ، ألا تراهم قالوا : أَرْمَلَةٌ وأَرَامِلُ ، وأضْحَاةٌ وأضاحٍ ، فأمَّا الأضاحي فجمعُ أُضْحِية ، كما أنَّ ضَحَايا جمعُ ضَحِيَّة ، وقد كَسَّروا هذا الجمعَ بعينه وفيه الهاءُ ثابتةً قبلَ التّكسير ، فلم يُثبِتُوا الهاءَ فيما كسَّرُوهُ عليه ؛ ألا ترى أنَّ سيبويهِ حَكَى : أَسْقِيَةٌ وأَسَاقٍ[1] .

فإن قلتَ : فقد جاء في هذا الجمع زيادةُ التّاء وإنْ كان العِوَضُ لا يُوجِبُهُ نحو: دَوانِيق وخَوَاتِيم ، وهذه الهاءُ قد تكونُ عِوَضاً من هذه الياء ، فهلاَّ أَجَزْتَ على هذا ؟

فإنَّ مجيءَ ما ذَكَرْتَهُ من ذلك نادرٌ لا حكْمَ له ، وإنَّما يجيءُ مُكَسَّراً على واحدٍ له غيرِ مستَعْمَلٍ ، أوشاذٌ . وسبيلُ هذا ألاَّ يُحمَلَ غيرُهُ عليه ، ألا ترى أنَّكَ لا تستحسنُ في حال السَّعَةِ « دَرَاهيم » قياساً على « دَوَانيق »، وربَّما جاء في الشّعر « دَرَاهِيمُ » للضَّرورة وإقامةِ الوزن ، كبيتِ الفرزدق[2]، ومثل ما أنشَدَنَاه أبو بكرٍ عن أبي العبَّاسِ[3]:

---

(١) انظر الكتاب ٦١٨/٣ ، والنكت ١٠٢٢/٢ .

(٢) وهو قولُهُ :

تَنْفِي يَدَاهَا الحصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ … نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ

في ديوانه : ٥٧٠ (بتحقيق الصاوي) ، وهو من أبيات الكتاب ٢٨/١ ، وانظر : المقتضب ٢٥٦/٢، وسر الصناعة ٢٥/١ ، ٧٦٩ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٦ .

(٣) البيت لعبدةَ بن الطّبيب في شعره : ٧٣ ، من قصيدة طويلة مطلعها :

هَلْ حَبْلُ خَوْلَةَ بَعْدَ الهَجْرِ مَوْصُوْلُ … أَمْ أَنْتَ عَنْهَا بَعِيْدُ الدَّارِ مَشْغُوْلُ

والقصيدة في المفضليات : ١٤١ . وانظر : إيضاح الشعر : ٢٣٨ .

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخْبِيَةٍ وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ المَرَاجِيلُ

[١٠١/ب] / وكقول الآخَرِ[1]:

أَو فِي السَّرَارَةِ مِنْ تَيْمٍ رَضِيتُ بِهِمْ أَوْ مِنْ بَنِي عَامِرِ الخُضْرِ الجَلَاعِيدِ

(وأمَّا « خواتيم » فقد جاء فيه: خاتام ، فيكونُ)[2] التَّكسيرُ على ذلك وقعَ ، قال[3] :

يَا مَيُّ ذَاتُ المِئْزَرِ الْمُنْشَقِّ
أَخَذْتِ خَاتَامِي بِغَيْرِ حَقِّ

* * *

(١) لم أقف عليه . والسِّرُّ : محضُ النَّسب وخالصُهُ وأفضلُهُ ، يقال : فلانٌ في سرِّ قومه أي : في أفضلهم، كالسِّرار والسَّرارَة . انظر التاج (سرر) ٥١٢/٦ ، والجَلاعيدُ : جمع جَلْعَد أو جُلاعِد (كعُلابِط) وهو الجمل الشديد ، وأصلهُ : الجَلاعِدُ فمَطَلَ الكسرة كدراهيم .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٣) رجزٌ لم أقف على قائله ، وقد أنشده المبرد في المقتضب ٢٥٦/٢ ، والكامل ٧٦٢/٢ ، وانظر شرح الشافية ١٥٢/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٤١ .

المسألة الحادية والثّمانون

قال[1] : « في قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾ [الكهف : ٣٨] خمسةُ أَوجُهٍ:

« لكنَّ هُوَ اللهُ ربِّي » بتشديد النُّونِ وفتحِها ، ويُوقَفُ عليها بالألف ، وتُوصَلُ بغير ألف ، ويُقرَأُ : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾ بالألف ، ويُقرَأُ : ﴿ لَكِنْ هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾ بسكون النُّون .

ويجوزُ ـ ولا أعلَمُهُ قُرِئَ ـ : « ولكِنَنَ هُوَ اللهُ ربِّي » بنونَين مفتوحَتَين .

ويجوز : « لَكِنَنَا هُوَ اللهُ رَبِّي » بنونَين وألف .

فمَنْ قَرَأَ بتشديد النُّون ، فالمعنى : لكن أنا هُوَ اللهُ ربِّي ، فطُرِحَت حَرَكَةُ الهمزة[2] على النُّون ، فتحرَّكَتْ بالفتح ، فاجتَمَعَ حرفان من جنسٍ واحدٍ ، فأُدغِمَت النُّونُ الأُولى والثّانيةُ ، وحُذِفَت الألِفُ في الوصل ؛ لأنَّها تَثْبُتُ في الوقف وتُحذَفُ في الوصل .

ومَنْ قرأ : « لكِنَّا » فأثبَتَ الألفَ في الوصل كما يُثبِتُهَا في الوقف ، هذا على لغةِ مَنْ قال : « أنا قُمْتُ » ، فأثبَتَ الألف . قال[3]:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيْرَةِ فَاعْرِفُوْنِي حُمَيْداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٨٦ ـ ٢٨٧ .

(٢) في معاني الزجاج المطبوع : « فطرحت الهمزة » .

(٣) البيت لحُمَيْدِ بن ثَورٍ الهلاليِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وقد أثبته العلاّمةُ عبد العزيز الميمني فيما جمعه من شعره ص: ١٣٣ ، وانظر : المنصف ١/١٠ ، والخزانة ٥/٢٤٢ ، وهو فيها منسوبٌ إلى حميد بن حريث ابن بحدل .

قال أبو إسحاق : وألفُ (أنا) في كل هذا إثباتُهَا شـاذٌّ في الوصـل ، ولكـنْ مَنْ أثبَتَ فعلى (الوقف ،كما يُثبتُ الهاءَ في قولـه : ﴿ **وَمَـا أَدْرَاكَ مَـا هِيَـهْ** ﴾[1]، و﴿ **كِتَابِيَهْ** ﴾[2].

ومَن قَرأَ : لكنْ هُوَ ا لله رَبِّي ، فهو (لَكِنْ) وحدَها ، وليس معها اسمٌ .

وأمَّا [مَن قرأ] [3] : « لكِنَنَ هو ا لله ربِّي » بنونَين لم يُدْغِمْ ؛ لأنَّ النُّونَين مـن كلمَتَين .

وفي (أنا) في الوصل ثلاثُ لغاتٍ أجودُهَا : أَنَ قُمْتُ بغير الـفٍ في الوصـل ، ويجوزُ: أنا قُمْـتُ)[4] بإثبـات الألـف ، وهـو ضعيـفٌ جـدّاً ، وحَكَـوا: أَنْ قُمْـتُ بإسكان النُّونُ ، [وهو ضعيفٌ أيضاً][3] .

فأمَّا ﴿ **لَكِنَّا هُوَ اللَّـهُ رَبِّـي** ﴾ فهـو الجيِّـدُ بإثبـات الألـف ؛ لأنَّ الهمـزةَ قـد حُذِفَت من (أنا) ، فصار إثباتُ الألف عِوَضاً من الهمزة .

فهذا جميعُ ما يحتَمِلُهُ هذا الحرفُ » .

قال أبو عليٍّ :

ما أرى ما قاله من قول مَن قال : « إنَّ إثبات الألـف هـو الجيِّـدُ لأنَّـهُ صـار عِوَضاً من حذف الهمزة » ،كما قال ؛ وذاك أنَّ هـذه الألـفَ تَلْحَـقُ في الوقـف ،

---

(١)　سورة القارعة : الآية : ١٠ .

(٢)　سورة الحاقة : من الآية : ١٩ ، ٢٥ .

(٣)　تكملة من معاني الزجاج ٢٨٧/٣ يستقيم بها الكلام .

(٤)　ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

فلا يَسُوغُ أن تلحَقَ في الوصل[1] ؛ لأنَّ هذه مثلُ الهاء في : ﴿ مَا هِيَهْ ﴾ و﴿ حِسَابِيَهْ ﴾[2] و﴿ كِتَابِيَهْ ﴾ ، فالهاءُ في هذا الطَّرَفِ مثلُ ألِفِ الوصل في ذلك الطَّرَفِ ،كما أنَّ إثباتَ الهمزة في الوصل خطأٌ ،كذلك إثباتُ الهاء والألِفِ، ولو جاز هذا لجاز أنْ تَثْبُتَ الهاءُ في مثل : ﴿ اقْتَدِهْ ﴾[3] عِوَضاً من المحذوف . ولا يَلْزَمُ أنْ تَثْبُتَ عِوَضاً من الهمزة المحذوفة ؛ ألا ترى أنَّ الهمزةَ من « وَيْلُمِّهِ »[4] قد حُذِفَت حَذْفاً على غير الحذف الذي يوجبُهُ قياسُ التّخفيف، و لم يُعَوَّضْ منها، (وإذا لم يُعَوَّضْ منها)[5] إذا حُذِفَت حَذْفاً[6] ،كان ألاَّ يُعَوَّضَ منها في التّخفيف القياسيِّ أجْدَرَ؛ لأنّها في هذا الوجه في تقدير الثّباتِ وحُكْمِهِ ، وإذا كانت في تقدير الثّبات وحُكْمِهِ لم يَلْزَمْ أنْ يُعَوَّضَ منها ،كما أنّها إذا كانت ثابتةً لم يَلْزَم العِوَضُ منها ، ألا ترى أنّهم قالوا : « ضَوٌّ »[7] فحرَّكُوا الواوَ مع تحريكها وتحريك ما قبلها ؛ لأنَّ الهمزَةَ في تقدير الثّبات، ولولا ذلك لم يُحرَّك حرفُ اللّين، وكذلك قالوا: « جَيَلٌ »[8] و« مَوَلَةٌ »[9]، فكما كانت في هذه المواضعِ في تقدير

(١) في (ص) : « الأصل » .
(٢) سورة الحاقة : آية : ٢٠ .
(٣) سورة الأنعام : آية : ٩٠ . وإثبات الهاء قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ اقْتَدِ ﴾ . انظر السبعة : ٢٦٢ ، والحجة لأبي علي ٣٥١/٣ .
(٤) انظر الكتاب ٥/٣ ، وقد كتبت في (ص) : « ويل أمه » .
(٥) ما بين القوسين ساقط من (ص) .
(٦) أي : على غير الحذف الذي يوجبُهُ قياسُ التّخفيف .
(٧) انظر الكتاب ٥٥٦/٣ .
(٨) تخفيف « جَيْأَل » ، وجيْأَلُ وجيْأَلَةُ : الضَّبُعُ . انظر : التعليقة على الكتاب ١٢/٤ ، واللسان (جأل)، وفيه : « قال أبو عليٍّ النحويُّ : وربما قالوا : جَيَل بالتخفيف ، ويتركون الياء مصحَّحَةً ؛ لأن الهمزة وإن كانت ملقاةً من اللفظ ، فهي مُبَقَّاةٌ في النيَّة معاملةً معاملةَ المثبَةِ غير المحذوفة » .

الثَّباتِ وحكمِهِ ،كذلك تكونُ في « لَكِنَ » في تقدير ذلك ، وإذا كان كذلك لم يلزَمْ منها بدلٌ ، ولو لَزِمَ أنْ يُبدَلَ منها في هذا الموضع ، (للزمَ أنْ يُبدلَ من هذه المواضع)[١] الآخرة .

وأيضًا فلو لَزِمَ أنْ يُعَوَّضَ من الهمزة ما يَلحَقُ للوقف فيثبُتُ في الوصل لذلك/، لَلَزِمَ فيمَن خفَّفَ[٢] « الخَبْءَ » إذا قال : ﴿ الخَبَ في السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾[٣] ألاَّ يَقِفَ إلاَّ على[٤] لغة مَنْ شدَّدَ فقالَ : فَرَجّ ؛ ليكونَ ذلك عِوَضاً من حَذْفِ الهمزة . وليس الأمرُ كذلك، مع أنَّ الحرَكَةَ في « الخَبَ » - بعد [حذفِ][٥] الهمزة - قد حُذِفَت ،كما حُذِفَت حركةُ الهمزة هنا . [١٠٢/أ]

فكما لا يَلْزَمُ أنْ يُعَوَّضَ من الهمزة وإنْ حُذِفَتْ وحُذِفَتْ حَرَكَتُهَا ، فكذلك لا يَلْزَمُ أنْ يُعَوَّضَ في « أنا » في الآية .

ومِمَّا يؤكِّدُ أنَّ العِوَضَ لا يجبُ: أنَّ « أنا » علامةُ ضميرٍ ، وعلاماتُ الضَّمير لا يُنكَرُ كونُهَا على حرفٍ أو حرفَين ، بل ذاك الأغلَبُ فيها والأكثَرُ .

وأيضاً فلو جاز أنْ تثبُتَ الألفُ التي حُكْمُهَا أنْ تلحَقَ في الوقف دون الوصل في الوصل للحَذْفِ اللاَّحِقِ للحرف ، لَلَزِمَ أنْ تَثْبُتَ الهاءُ ـــ التي تلحَقُ في

---

(٩) تخفيف « موألة » . اسمٌ علَمٌ ، وهو موألةُ بن مالك . انظر الكتاب ٥٥٦/٣ ، واللسان (وأل) .
(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
(٢) في (ش) : « حذفَ » .
(٣) سورة النمل : من الآية : ٢٥ . و(الخبَ) بالتخفيف والفتح من غير ألف هي قراءة عيسى بن عمر ، و(الخبا) بألف قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، ومالك بن دينار ، وعكرمة . انظر : مختصر الشواذ : ١٠٩ ، والمحتسب ١٠١/١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢٣٧/٢ وما في حاشيته من مراجع . وراجع الكتاب ٥٤٥/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٧/٣ ، والتكملة : ٢١٣ .
(٤) في (ش) : « ألا يقف على ... » .
(٥) تكملة يستقيم بها السياق .

الوقف دون الوصل - في الوصل في هذا الضَّرْبِ ؛ ليكونَ عِوَضاً من المحذوف في الكلمة[1] .

فإذا لم يُجِزْ هذا أحدٌ ، فالأُولى مثلُ ذلك لا فصلَ .

فإن قلتَ : فقد تُحذَفُ اليَاءُ في الوقف ممّا كان لاماً ، وقد أجمعَ الخليلُ ويونُسُ على ذلك[2] وإنْ لم يَحذفوا اليَاءَ من « مُرِي » ؛ لبقاء الاسم على حرفٍ واحدٍ ، واليَاءُ ممّا يُحذَفُ في الوقف ، فهلاّ كانت عندكَ الألِفُ في « أنا » مثلَ اليَاء لا يجوزُ حذفُهَا في الوصل ؛ ليكونَ عِوَضاً من الهمزة المحذوفة ،كما كانت الياءُ عِوَضاً من الحرف المحذوف من « مُرْءٍ » ؟

قيلَ : ليس هذا مثلَه ؛ لأنَّ الياءَ التي هي لامٌ ليست كالهاء والألِفِ اللاَّحِقَتَين للوقف ، وليست الياءاتُ التي هي لاماتٌ مثلَ همزةِ الوصل في الأوائل؛ ألا ترى أنّهَا من نفس الحرف ، وأنَّ كثيراً منهم قد يُثبتُهُ أيضاً في الوصل من حيث كان من نفس الحرف ، وليس الألفُ في « أنا » كذلك ؛ لأنّه في غير هذا الموضع لم يَثبُتْ في الوصل ،كما أُثْبِتَ ما ذَكَرْتُهُ لكَ من الياءات التي هي لاماتٌ في الوقف ، والجمعُ بين هَذَين والتّشبيهُ بينهما من هذا الوجه لا يستقيمُ ، ولا يَسُوغُ لِمَا ذَكَرْنَا .

---

(١) العبارة مضطربة في (ص) وفيها بعض زيادة ، ونصها : « لَلَزِمَ أنْ تَثْبُتَ الهاءُ - التي تلحَقُ في الوقف دون الوصل - في الوصل في هذا الضَّرْبِ ؛ للحذْفِ اللاّحِقِ للحرف . للزم إنْ قُلبت الهاءُ التي تَلحقُ في الوقف في الوصل أيضاً إذا لحِقَ كلمةً محذوفاً منها نحو: عِه ، وشِه ، وارمِه ، واغزُه ، فتثبُتُ في الوصل في هذا الضَّرب ؛ ليكونَ عِوَضاً من المحذوف في الكلمة » .

(٢) انظر الكتاب ٤/١٨٣ - ١٨٤ .

المسالة الثَّانيةُ والثَّمانون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً ﴾ [الكهف : ٧٦] :

« ويُقرَأُ : « مِنْ لَدُنِي » بتخفيف النُّون[٢] ، ويجوزُ « مِنْ لَدْنِي » بتسكين الدَّال[٣] ، وأجودُهَا بتشديد النُّون ؛ لأنَّ الأصلَ : « لَدْن » بالإسكان ، فإذا أضفتَهَا زِدْتَ نوناً ليَسْلَمَ سُكُونُ النُّونِ الأُولى ، تقولُ : من لَدُنْ زَيدٍ ، فتسَكَّنُ النُّون، ثمَّ تُضيفُ إلى نفسِكَ فتقولُ : من لَدُنِّي ،كما تقولُ : عن زَيدٍ[٤]، ثمَّ تقولُ: عَنِّي . ومَن قال : « مِنْ لَدُنِي » فخفَّفَ ، لم يَجُزْ أنْ يقولَ : عَنِي ومِنِي بحذف النُّونِ ؛ لأنَّ « لَدُنْ » اسمٌ غيرُ متمكِّنٍ ، و « عَن » و « مِن » حرفان جاءا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) وهي قراءة نافع . انظر السبعة : ٣٩٦ .

(٣) وبها قرأ عاصم في رواية أبي بكر عنه .
وقرأ بعضُهُم : ﴿ مِنْ لُدْنِي ﴾ قال ابن مجاهد : « وروى أبو عُبيد عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم في كتاب القراءات : (لُدْنِي) بضم اللام وتسكين الدال ، وهو غلطٌ ، وقال في كتاب المعاني الذي عمله إلى آخر سورة طه عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم : (لَدْنِي) مفتوحة اللام ساكنة الدال ... » . السبعة : ٣٩٦ ، وعلق أبو عليٍّ في الحجة على ذلك بقوله : « يشبه أن يكون التغليط من أبي بكرٍ أحمد في وجه الرواية ، فأما من جهة اللغة ومقاييسها فهو صحيحٌ ... » . انظر الحجة ٥/١٦٠ وما بعدها .

(٤) في (ص) : جاءت هنا عبارة زائدة هي : « من لدن زيد » .

لمعنى ، و« لَدُنْ » مع ذلك أثقَلُ من « عن » و « مِن » . والدَّليلُ على أنَّ الأسماءَ يجوزُ فيها حذفُ النُّون قولُهُم : قَدْنِي في معنى حَسْبِي ، ويقولون : قَدْ زَيدٍ ، ويُدخِلُونَ النُّونَ لِمَا ذَكَرْنَا إذا أُضِيفَتْ .

ويجوزُ « قَدِي » بحذْفِ النُّونِ ؛ لأنَّ « قد » اسمٌ غيرُ متمكّنٍ ، قال الشَّاعر[1]:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِيْ »

قال أبو عليّ :

اعلَمْ أنَّ « لَدُنْ »[2] اسمٌ غيرُ متمكّنٍ حُذِفَت اللاّمُ منه في حالِ الإضافةِ إلى المظهَرِ في نحو قولهم : « مِنْ لَدُ الحائطِ إلى البيت » ، و :

مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مَنْحُوْرِهِ[3]

(١) هو حُميد الأرقط ، وبعده :

لَيْسَ الإمامُ بالشَّحِيْحِ الْمُلْحِدِ

والبيت سيار في كتب النحو . راجع الكتاب ٣٧١/٢ ، وانظر مزيد تفصيل عنه في الخزانة ٣٨٢/٥ ـ ٣٩٦ . وعنى بالخبيبين : خبيب بن عبد الله بن الزبير ، وأبوه عبد الله .

(٢) انظر كلاماً مفصّلاً لأبي عليّ في « لدن » في كتابه الحجة ١٢٤/٥ ـ ١٣٠ ، ١٦٠ ـ ١٦١ .

(٣) البيت لغيلان بن حريث يصفُ فرساً . وقبله :

يَتْبَعْنَ شَهْماً لاَنَ مِن ضَرِيْرِهِ
مِنَ المَهَارَى رُدَّ في حُجُورِهِ
يَستَوْعِبُ البُوعَيْنِ مِن جَرِيرِهِ
مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ ... ...

والبيت في : الكتاب ٢٣٣/٤ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٣٨١/٢ ، والصحاح (نخر ـ لدن) ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٦١ . ويروى : منخوره ، والمنخور : لغة في المنخر ؛ وهو ثقب الأنف .

و :

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلى إتْلائِهَا[1]

وكان القياسُ ألاَّ يُحذَفَ منه لمشابهته الحرفَ في البناء ، والحروفُ لا تُحذَفُ إذا لم تكن مضافةً ، وليس هنا تضعيفٌ ، إلاَّ أنّه لَمَّا كان اسماً ـ وإنْ كان مشابِهاً للحرف ـ وآخِرُهُ النُّونُ ، وكانت النُّونُ مشابِهَةً لحروف اللِّين ، استُجيزَ الحذفُ فيه في حال الإضافة إلى المظهَرِ ، ولم يُجْرُوا ذلك كالمتمكِّنِ الذي قد يُرَدُّ فيه المحذوفُ منه في الإضافة إلى المضمَرِ ، وقد لا يُرَدُّ[2]، ولكن أُلزِمَ الرَّدَّ لئلاَّ يكونَ كـ « دون »[3] المتمكّن ، وليكونَ الرَّدُّ في حال الإضافة ، فإلزامهم ذلك له دلالةٌ على أنَّ الحذفَ ليس بقياسٍ فيه ، فكأنَّه جَرى مَجرى الأشياء / التي تُحذَفُ [١٠٢/ب] في اللَّفظ للتَّخفيف والمرادُ إثباتُهَا ، فإذا اتَّصَلَ بالمضمَرِ رُدَّ إلى أصله كقولهم : أَعْطَيْتُكُمُوهُ ، ونحوِه مِّما تقدَّمَ ذِكْرُهُ في هذا الكتاب ، فجاء : ﴿ مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِيْنَ ﴾[4]، وجاء : ﴿ مِنْ لَدُنَّا ﴾[5] ، فأُلزِمَ الرَّدَّ في المضمَرِ ،كما أُلزِمَ الرَّدَّ مع المضمَرِ ما ذَكَرْتُهُ لكَ .

فأمَّا مَن قال : « مِنْ لَدُنِّي » فأضافَ إلى نفسِهِ ، فالجيِّدُ الإثباتُ وتَرْكُ

---

(١) لم أقف على قائله . وانظر : الكتاب ٢٦٤/١ ، والحجة لأبي علي ١٢٥/٥ ، وسر الصناعة ٢٦٦/٢ ، وشرح المفصل ١٠١/٤ ـ ٣٥/٨ ، وشرح أبيات المغني ٢٨٧/٦ ، والخزانة ٢٣/٤ .
والشَّولُ : جمع شائلة (على غير قياس) ، والشائلة : الناقة التي شال لبنها أي : ارتفع ، كأنه قال : من لَدُ أنْ كانت شَولاً .

(٢) في (ص) : « ولكن لا يفرد » .

(٣) في (ص) : « كذلك » .

(٤) سورة الكهف : من الآية : ٢ .

(٥) سورة النساء : من الآية : ٦٧ ، وفي سور أخرى ، وفي نسخة (ص) : « من لدنّي » .

الحذف؛ لأنّهُ أضافهُ إلى المضمَرِ ،كما أنَّ مَن قال: « مَنْ لَدُنْهُ » أضافَهُ إلى المضمَرِ، والرَّدُّ في هذا الموضع[1] لازمٌ ، والحذفُ غيرُ جائزٍ ، والآخَرُ ينبغي أن يكونَ مثلَه وفي حُكمِهِ .

واعلَمْ أنَّ مَنْ حَذَفَ فقالَ : « مِنْ لَدُنِي » لم يَحذِفِ النُّونَ من حيث حذَفَ مِن الواحدِ مضافاً إلى المظهَرِ نحو : لَدُ الحائِطِ ؛ لأنَّ مَنْ حَذَفَ في الإضافة إلى المظهَرِ يَرُدُّ إذا أضاف إلى المضمَرِ ؛ ألا تراهم قد اجتمعوا على الرَّدِّ في « لَدُنْهُ » ، وعلى الرَّدِّ في « لَدُنّا »[2]، ولكنْ حَذَفَ ذلك لاجتماع المِثْلَين ، وتشبيهِ الكلمة بـ « قَدْ » التي بمعنى حَسْب ، وذلك أنَّ النُّونَ مع الياء التي للمتكلِّم إنّما اجتُلِبَت لسُكُونِ الحرفِ ،كما اجتُلِبَت في « قد » لذلك ، فاستُجيزَ الحذفُ منه ،كما استُجيزَ الحذفُ في « قَدْنِي » .

فإذا كان الحذفُ الواقعُ في هذه الكلمة في حال الإضافة إنّما هو للشَّبَهِ بهذا، ولم يكن من حيث كان واقعاً في الإضافة إلى المظهَرِ ، وجَبَ أن يُنظَرَ في أيِّ موضعٍ يقعُ الحذفُ في « قَدْ » (و « قَطْ » ، فيجوز في « لَدُنْ » على ذلك الحدِّ ، فوجَدْنا الحذفَ في « قَدْ »)[3] إنّما وقَعَ للضَّرورة في الشّعر دون الكلام ؛ وذلك قولُهُ[4] :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِيْ

---

(١) في (ش) : « المضمر » .
(٢) في (ص) : « لدني » .
(٣) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .
(٤) تقدّمت الإشارة إليه قبل صفحتين .

ولم يَجُزِ الحذفُ في غير الشِّعر . فإذا كان كذلك ، جوَّزْناهُ في الموضع الذي جاز فيه ، وقَصَرْناهُ عليه ، فلا يُستَحْسَنُ على هذا الحذفُ في القراءة : ﴿ مِنْ لَدُنِي ﴾[1]؛ لأنَّه ليس بموضعِ ضرورةٍ .

فإن قلتَ : (فهلاَّ جاز الحذفُ من « لَدُنِّي » ؛ إذ فيه مَزِيَّةٌ في الحُسْنِ على « قَدِي »)؛ لاجتماع المِثْلَين فيه ، وهم ممَّا يكرهونُ اجتماعَهما ، فيكونُ الحذفُ فيه لهذا الكلام أَمْثَلَ منه في « قَدِي » ؟

قيلَ : ليس هذا بالأَمْثَلِ ؛ لأنَّ المِثْلَين هنا غيرُ لازِمَين ، (وإذا كانا غيرَ لازِمَين ، لم يُستَحْسَنْ منهما ما)[2] يُسْتَحْسَنُ في اللاَّزِمَين من الحذف للتَّخفيف .

فإن قلتَ : فقد يجري غيرُ اللاَّزِمَين مَجرى اللاَّزِمَين في الحذف ، كما يجرِيَان مَجراهما في الإدغام ، وعلى هذا قولُهُم : « عَلْمَاءِ بنو فلان[3] » ونحوُهُ ، فهلاَّ استَجَزْتَ في الكلام على هذا أيضاً في « لَدُنِّي » الحذفَ ؟

قلنا : إنَّ إجازَتَهُ في الكلام قياساً على هذا وجهٌ ، والأوَّلُ أعجَبُ إلينا ؛ لأنَّه أكثَرُ وأَوسَعُ ؛ ألا ترى أنَّ « عَلْمَاءِ » ونحوَه كثُرَ استعمالُهُم له .

فإن قلتَ: فهلاَّ استحسَنْتَ حذْفَ النُّونَ من « لَدُنِّي » إذا أضَفْتَهُ إلى المتكلِّم،

---

(١) (لَدُنِي) بضم الدال وتخفيف النون هي قراءة نافع . انظر السَّبعة : ٣٩٦ ، والحجة لأبي عليٍّ ١٦٠/٥ .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٣) قال سيبويه : « ومثل هذا قول بعضهم: « عَلْمَاءِ بنو فلان ، فحذف اللام ، يريد : على الماء بنو فلان. وهي عربية » . الكتاب ٤٨٥/٤ . وانظر الأصول ٤٣٤/٣ .

كما استحْسَنْتَهُ في « إنِّي » لمشابهته له من حيث كـان غـيرَ متمكّـن ، ولاجتمـاع المِثْلَين كاجتماعهما في « إنَّ » ؟

قلنا : لا يكونُ « لَدُنِّي » مثلَ « إنَّنِي » ؛ لأنَّ الأمثالَ في « إنَّنِي » أكثرُ منها في « لَدُنِّي » ، فحَذْفُ النُّونِ اللاَّحِقِ مع الياء فيه أحسَنُ ، وعلى هذا حُذِفَت في « لَعَلِّي » ؛ لأنَّهُنَّ متقاربةٌ ، ولم يجتمع في « لَدُنِّي » ذلك ، فالحذفُ فيه أقبَحُ منه في « إنِّي » . وممَّا يؤكِّدُ ذلك أنَّ في « إنَّ » قبلَ لحاقِ النُّونِ الثّالثة لـه نونَـين لازمَـين ، وليس في « لَدُن » حرفان مِثْلان لازمان قبلَ لحَاقِ النُّونِ الثّانية ، فبحَسَبِ لُزُومِهمَا يُكْرَهُ الجمعُ بينهما ، وهـم للجمع بينهمـا أشدُّ كراهيـةً ؛ إذ قـد كرهـوا المِثْلَـين اللّذَين لا يَلْزَمان .

فإن قلتَ : إنَّ النُّونَ الثّانيةَ لا تلزَمُ في « إنَّ » ؛ ألا ترى أنَّها تُحـذَفُ في مَـن خفَّفَ .

فإنَّها وإنْ خُفِّفَتْ فمِـن أصـلِ الكلمـة ، وفي هـذا الموضـع يـلزَمُ أنْ تكـونَ ثابتةً؛ ألا ترى أنَّها وإنْ خُفِّفَت تَعمَلُ ، فإذا أُعمِلَت وَجَبَ ثَبَاتُهَا ؛ لأنَّ الأكثَرَ أنْ تُعمِلَهَا عمَلَ الفعل غيرَ محذوفةٍ ، فإذا خُفِّفَتْ لم يُعمِلُوا ، وعليه القراءَةُ ، والتّنزيلُ على هذا الوجه دون الآخَرِ ، ألا ترى إلى قولـه تعـالى : ﴿ **إنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا** ﴾[1] و﴿ **إنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِيْنَ** ﴾[2] . فإذا كـان كذلـك كـانت النُّونُ / الثّانيةُ ثابتةً ، وإذا كانت ثابتةً كان الحذفُ فيها أحسَنَ منه في ما لم يكُـنْ مثلَهَا ، ألا ترى أنَّ النُّونَ اللاَّحقَـةَ مـع اليـاء قـد لَحِقَـتْ حرفَـين مِثْلَـين لازمَـين، [١٠٣/أ]

(١) سورة الفرقان : من الآية : ٤٢ .

(٢) سورة يونس : من الآية : ٢٩ . وفي (ش) : « عن عبادتهم » .

ولحِقَت في « لَدُنْ » حرفاً واحداً ، فالمِثْلاَن في « لَدُنِّي » حرفان أحدُهما غيرُ لازمٍ ، وفي باب « إِنَّني » ثلاثةُ أمثالٍ اثنان لازِمَان .

واعْلَمْ أنَّ مَن حَذَفَ « لَدُنِّي » فقال : « لَدُنِي » لا يبلُغُ في القُبح الحذفَ في « ليتني » في الشِّعْرِ ؛ لأنَّه لم يجتمِعْ في « ليتني » مِثْلان لازمان ولا غيرُ لازِمَين . فالحذفُ في « لَدُنِي » إذن أشْبَهُ ؛ لاجتماع المِثْلَين ، وإنْ كانا غيرَ لازِمَين ؛ (لأنَّ غيرَ اللازمَين)[1] قد يَجرِيَان مَجرى اللاَّزِمَين .

فأمَّا مَنْ خَفَّفَ فقالَ : « لَدْنِي » ، فإنَّا نَستَقْبِحُ قولَه مِن حيث خَفَّفَ ، ولأنَّه قد اتَّسَعَ بعد الحذف في أنْ أسْكَنَ الدَّالَ ،كما أسْكَنَ العَينَ في « عُضْد » . ولستُ أَستَحْسِنُ هذا؛ لأنَّ حركةَ اللاَّمِ التي هي النُّونُ من « لَدُن » ليست بلازمةٍ، كالحركة التي تَلْزَمُ اللاَّمَ في « عَضْدٌ »[2] . فهي[3] وإنْ كُسِرَت من أجل مجاورةِ الياء في نيَّةِ سُكُونٍ ، وموضِعِهِ ، فكما أنَّه لو سَكَّنَ النُّونَ لم يَجُز الإسكانُ في الدَّالِ إذا تحرَّكَت وكانت في نيَّةِ السُّكُونِ ؛ ألا ترى أنَّهُم قالوا : « لم يَرْدُدِ الرَّجُلُ » ، فلم يُدْغِمُوا لَمَّا كان الآخِرُ في نيَّةِ السُّكُونِ ،كما لم يُدغِمُوا إذا كان على لفظ السُّكُون . وقالوا : « مَوَلَة » ، فلم يَقْلِبُوا حرفَ العلَّةِ . ووجهُ الجواز

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) ما جاء على (سَبُع) و(عَضُد) فإن تخفيفه يكون على وجهين :
أحدهما : أن تحذَفَ الضمةُ وتبقى فتحة الفاء على حالها فيقال : عَضْدٌ .
ثانيهما : أن تلقى الحركةُ التي هي الضمةُ على الفاء ، وتحذفَ الفتحةُ فيقالُ : عُضْدٌ . انظر الحجة لأبي علي ١٦٢/٥ .

(٣) أي : حركة نون (لدن) .

فيه ما مَرَّ من أنّه قد يَجري المنفصلُ مَجرى المتّصِلِ في الإدغام والإمالة وفي مواضِعَ أُخَرَ ، وإنْ كان الأكثرُ[1] غيرَه .

وقالوا في مثل هذا : ﴿ وَهْوَ الْحَقُّ ﴾[2] ، و﴿ لَهْوَ حَقُّ ﴾[3] ، و﴿ لْيَقْضُوا ﴾[4] ، و﴿ لْيَطَّوَّفُوا ﴾ ونحوُ ذلك ، كذلك « لَدْنِي » ، وإنْ كان في تقدير الانفصال ، تُجريه مُجرى المتّصل ، ولا يكونُ هذا في الحُسْنِ ، كقولِ أبي عمرٍو: ﴿ وَهْوَ ﴾ ، و﴿ لَهْوَ ﴾ ، و﴿ أَرْنَا ﴾[5] ؛ ألا ترى أنَّ أبا عمرٍو إنّما استَحْسَنَ إجراءَ (المنفصل مُجرَى)[6] المتّصِلِ في هذا ، ولم يجوِّزْ غيرَ ذلك ، كما استجاز هذا القائلُ في « لَدْنِي » الحذفَ ، ثمَّ اتّسَعَ بعد إجازته الحذفَ بما ذَكَرْنَا .

والموضعُ الذي استحسَنَ فيه أبو عمرٍو إجراءَ المنفصل مُجرى المتّصل أَحْسَنُ من هذا ؛ من حيث كان أكثَرَ في الاستعمال ، وهذا أقلُّ منه فيه ، وهو أكثَرُ في كلامهم ، وما يَكثُرُ في كلامهم ، ويَكثُرُ في استعمالهم له ، قد يستجيزون فيه من الحذفِ والتّغيير ما لا يستجيزونَ منه في غيره .

---

(١) في (ش) : « الأجودُ » .

(٢) من الآية : ٩١ من سورة البقرة ، والآية : ٦٦ من سورة الأنعام ، والآية : ٢ من سورة محمد ﷺ. وتسكين الهاء من (هو) و(هي) أينما وقعت مسبوقة بالفاء أو الواو أو اللام أو ثم ، قرأ بها الكسائي وقالون عن نافع ، وتابعهما أبو عمرو إلا مع (ثم) في موضع واحد في القصص في قوله تعالى : ﴿ ثمَّ هُوَ ﴾ ، والباقون بتحريكها . انظر الإقناع ٤٩٢/١ .

(٣) سورة الواقعة : من الآية : ٩٥ ، وفي (ش) : « لهو الحق » .

(٤) من سورة الحج من الآية : ٢٩ ، وفي النسختين (ص) و(ش) : « فليقضوا » ، وهو خطأ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ١٢٨ وسور أخرى ، وفي (أرْنا) خلافٌ عن أبي عمرو ، انظره في السبعة: ١٧٠ - ١٧١ . وفي نسخة (ص) جاء : « أرني » ، وهي من آية البقرة : ٢٦٠ .

(٦) ساقطٌ من (ش) .

فإن قلتَ : فهلاَّ استَقْبَحْتَ قولَ أبي عمرٍو : ﴿ وأَرْنَا مَنَاسِكَنَا ﴾[١]؛ لأنّه أَجْرَاهُ مُجْرَى « فَخْذ » فأسْكَنَ ، وهو اتّسَاعٌ بعد اتّسَاعٍ ؛ ألا ترى أنّهُ قد اتّسَعَ بعد حَذْفِ الهمزةِ[٢]،كما اتّسَعَ مَنْ قالَ : « لَدْنِي » بعد حذْفِ النُّونِ ؟

قيلَ : ليس هذا مثلَهُ ، وبين الحرفَين بَوْنٌ ؛ ألا ترى أنَّ الجميعَ قد أجمعوا على حذف الهمزة للتّخفيف حتّى صار الإتمامُ (كالشُّذوذ والنّادر وما اطُّرِحَ من الكلام ، وليس الحذفُ من « لَدْنِي » والإتمامُ)[٣] مطَّرَحاً ، بل الأمرُ بعكسِ ذلك، فبين القولَين بَوْنٌ[٤] .

و لم يُفَصِّل أبو إسحاقَ في هذا الفصل حدَّ ما يجوزُ في الشِّعر مِمَّا لا يجوزُ في الكلام (والقرآن ، حتّى صار الجائزُ في الضّرورة يوهِمُ من كلامه جوازَهُ في الكلام)[٥] . وقد فصَّلْنا ذلك في ما أثْبَتْنَاهُ من ذلك .

فإن قال قائلٌ : هلاَّ استُجِيْزَ الحذفُ في النُّونِ من « لَدُنْ » ،كما استُجِيْزَ في

---

(١) سورة البقرة : آية : ١٢٨ .

(٢) وجهة الاتساع أن الأصل : أرْئِنَا ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، وحذفت الهمزة ، ثم اتسع فيه فأسكنت الراء . انظر إعراب القرآن ١/٢٦٢ ، وراجع معجم مفردات الإعلال والإبدال : ٣٨٦ .

(٣) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٤) قال أبو جعفر النحاس : « ويبعُدُ (وأرْنا) بإسكان الراء ؛ لأن الأصل : (أرْئِينا) ، حذفت الياء لأنه أمر ، وألقيت حركة الهمزة على الراء ، وحذفت الهمزة ، فإن حذفت الكسرة كان ذلك إجحافاً ، وليس هذا مثل فخِذْ ؛ لأن الكسرة في (أرنا) تدل على الهمزة ، وليست الهمزة تدل على الكسرة في (فخِذ) دالة على شيءٍ ، ولكن يجوز حذفها على بُعدٍ ؛ لأنها مستثقلة ،كما أن الكسرة في (فخِذ) مستثقلة » . إعراب القرآن ١/٢٦٢ .

(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

« لَدُنِي » ، وكما استُجِيْزَ الحذفُ في « إنَا » لَمَّا استُجيْزَ في « إنِي » [(١)] ؟

فالقولُ : إنَّ حذفَ النُّونِ من « لَدُنَّا » (لا يلزَمُ على قياسِ حذْفِ النُّونِ من « لَدُنِي ») [(٢)] ؛ وذلك أنَّ النُّونَ من « لَدُنَّا » لو حُذِفَتْ لم تَخْلُ من أنْ تكونَ الأُولى أو الثَّانيةَ ، فالأُولى لم يجُزْ حَذْفُها ،كما لم يَجُز حَذْفُها في « لَدُنْهُ » ، و« مِنْ لَدُنْكَ » . والثَّانيةُ لم يَجُز حَذْفُها من « لَدُنَّا » [(٣)]،كما حُذِفَت الثانيةُ في قولكَ : « مِنْ لَدُنِي » - ومِنْ « قَدْنِي » في الضَّرورة - لأنَّ النُّونَ في « لَدُنِي » زائدةٌ ليست من نفس الكلمة ، إنَّما اجتُلِبَت لِيَسْلَمَ سُكُونُ اللاَّمِ في الكلمة ، كما اجتُلِبَتْ في « ضَرَبَنِي » ؛ لِتَسْلَمَ حركةُ لامِ الفعلِ ، والاسمُ هو الياءُ وحدَها . يدلُّكَ على ذلك / أنَّ علامة المضمَرِ المنصوبِ المتَّصِلِ مثلُ علامة المضمَرِ المجرورِ ، [١٠٣/ب] فكما أنَّ الاسمَ الياءُ وحدَها في « داري » و « ثَوبي » ،كذلك في « ضَرَبَنِي » ، وإذا كان الاسمُ الياءَ وحدَها في « داري » و « ثَوبي » فكذلك في « لَدُنِي » ، وإنَّما استَوَى المضمَرُ المنصوبُ والمجرورُ في هذا ،كما استَوَيَا في التَّثْنِيَةِ والجمْعِ . وإنَّما استَوَيَا هنا لاجتماعِ القَبِيلَين في المعنى وإنِ اختلفَ اللَّفظانِ ؛ ألا ترى أنَّهما فضلتان في الجملة، فهما في المعنى واحدٌ ، ومِن ثَمَّ استُجيزَ عطْفُ المنصوب على المجرور نحو: مرَرْتُ به وزيداً . فإذا كان الاسمُ الياءَ وحدَها ، وكانت النُّونُ مجتَلَبَةً [(٤)] لهذا المعنى ، لم يُستَنكَرْ حَذْفُ النُّونِ ؛ إذ السَّاكِنُ الذي اجتُلِبَتْ له هذه

---

(١) في (ص) : « إنا » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٣) في (ش) : « لدنك » .

(٤) في (ش) : « مختلفة » .

النُّونُ قد يُحَرَّكُ ، ولا يَلزَمُهُ السُّكُونُ في كلامهم، ألا تراهم يقولونَ : « مِن لَدُنِ الصَّلاَة »، و « اضْرِبِ الرَّجُلَ » فلا يلزَمُ السُّكُونُ .

فلمَّا كان حَذْفُ هذه يؤدِّي إلى ما هو مستَعْمَلٌ في كلامهم ، لم يُسْتَنْكَرْ الحذفُ ، ولَمَّا كانت النُّونُ ـ من « لَدُنَّا » ـ الثَّانيةُ إنَّما هي الاسمُ[1] ، لم يَجُزْ حَذْفُها من حيث حُذِفَ هذا المجتَلَبُ الزَّائدُ ؛ ألا ترى[2] أنَّ القياسَ ألاَّ يُحذَفَ من الأسماء المتمكِّنَةِ ، وأنَّ الحروفَ التي تقَعُ فيها تُرَدُّ إليها في تصاريفه ، فكيف بالأسماء التي لم تتمكَّن ، وشابهت الحروفَ ؟

فأمَّا حَذْفُهَا من « لَدُنَا » ،كما حُذِفَتْ من « إنَّا » فهما لا يشتبهان ؛ لزيادة الأمثال في « إنَّا » . والقولُ في الحذف الواقع في « إنَّا » : إنَّه حَذَفَ النُّونَ الثَّانيةَ (من « إنَّ » ؛ إذ لا وجهَ لحذفِ النُّون في « إنَّا » ، ألا ترى أنَّ هذه النُّونَ) لم تُحذَفْ في موضعٍ ، ولا مساغَ لحذفها .

فإن قلتَ : أفحُذِفَتْ [النُّونُ من][3] « إنَّ » وأُعمِلَتْ ، وقد قلتَ : إنَّ الوجهَ فيها ألاَّ تَعْمَلَ استدلالاً بـ﴿ **إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا** ﴾[4] ونحوِ ذلك ؟

قلنا : إنَّ إعمالَه مع الحذف مَذْهَبٌ ، وله وجهٌ من القياس ، وإنْ كان الأكثَرُ في الاستعمال غيرُهُ ، والأقوى في القياسِ سواهُ . وعلى المذهب ما حكاه

---

(١) في (ش) : « إنما هي من الاسم » .

(٢) في (ص) : « إلا أن القياس » .

(٣) تكملة يستقيم بها السياق .

(٤) سورة الفرقان : من الآية : ٤٢ .

سيبويهِ من قراءةِ بعضِ أهلِ المدينةِ : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾[1] ، فإنْ وجَّهْتَهُ على هذا ، فهو كهذه القراءة .

فإن قلتَ : إنَّ الحذفَ في « إنّا » ليس على حَدِّهِ في: ﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا ﴾ ، ولكنْ لَمَّا اجتمعت حروفٌ أمثالٌ استُثْقِلَتْ ، فأُرِيدَ تخفيفُها بالإدغام أوالحذف على حسَبِ ما يُفعَلُ بالأمثال إذا اجتمعت ، فلمَّا كان الإدغامُ فيها لا يُزيلُ اجتماعَ الأمثال ، بل تكونُ الأمثالُ على حالها ، وإنْ أُدغِمَ الحرفُ المحذوفُ للتَّخفيف في مثله الثّاني ، أدَّى إلى تحريك حرفٍ قد لَزِمَهُ السُّكُونُ مع مثله المحذوف ، كُرِهَ الإدغامُ ، وتُرِكَ الحذفُ[2] ، كما فعل في « أَسْطَاعَ »[3] ، و « عَلْمَاءِ »[4] ونحوِ ذلك ، وجرى[5] الحذفُ فيه مَجرى الإثبات ، كما أنَّ هذه المحذوفاتِ كذلك ؟

فهُوَ قَوْلٌ .

---

(١) سورة الطارق : من الآية : ٤ .
ولم يحك سيبويه في الكتاب هذه القراءة عن أهل المدينة ، وإنما حكى غيرَها ، قال في الكتاب ١٤٠/٢ : « وحدَّثنا مَن نثقُ به أنه سمع من العرب مَن يقول : إنْ عمراً لمنطلقٌ . وأهل المدينة يقرؤون : ﴿ وإنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ يخففون وينصبون كما قالوا :

كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ »

(٢) في (ش) : « الحرف » .

(٣) في (ص) : « استطاع » .

(٤) من قولهم : « علماءِ بنو فلان » أي : على الماء . انظر الكتاب ٤٨٥/٤ .

(٥) في (ش) : « قوي » .

فمَنْ قالَ : إنّا نحذفُ هذا على الحدِّ الذي ذَكَرْنَاه ، وأُعمِلَ في المضمَرِ، لم يُنْكَرْ ألاّ يُعمِلُوا « إنْ » في المظهَر إذا حَذَفوا منها وخففوها؛ لأنَّ الحذفَ هنا بمنزلة الإثبات وفي تقديره ،كما أنَّ اللاَّمَ المحذوفةَ من « عَلْمَاءِ بنو فلانٍ » في تقدير الإثبات، فيصيرُ هذا الحذفُ بمنزلة الحذف في التقاء السَّاكنَين ، لا يذهبُ به شبَهُ « إنْ » بالفعل كما يَذهبُ في مَن قال : ﴿ **إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا** ﴾ .

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ : « ومَن قال : « مِنْ لَدُنِي » ، لم يَجُزْ له[1] أنْ يقولَ : عَنِي ومِنِي فيحذفُ النُّونَ ؛ لأنَّ « لَدُنْ » اسمٌ غيرُ متمكِّنٍ ، و « مِن » و « عَن » حرفان جاءا لمعنًى » . **فالحذف من** « منِّي » و « عنِّي » للنُّون لم يمتنع من حيث كانا حرفَين لمعنًى ، ولم يكنْ في « لَدُنْ » من حيث كان اسماً غيرَ متمكِّن ؛ ألا ترى أنَّه لو امتنع الحذفُ من « منِّي » و « عنِّي » لأنَّهما حرفان لمعنًى ، لامتنَعَ في إنِّي ولعلِّي[2]، ولامتَنَعَ في ليتني وكأنِّي ، فلمَّا لم يمتنع الحذفُ في النُّونِ من هذه الكلم - وهي حروفٌ - دلَّ أنَّ الحذفَ في النُّونِ من « مِنِّي » لم يمتنع من حيث كانت / حرفاً ؛ إذ كانت هذه كلُّهَا حروفاً ، واستمرارُ الحذف منها واطِّرادُهُ فيها من الاشتهار والكثرةِ بحيث تَرَى ، وليس في كون[3] هذه الكلمِ على حرفَين ما يَمنَعُ حذفَ النُّون معها ؛ إذ لو حُذِفَت منها لكان يتحرَّكُ الحرفُ بالكسر ، وحركَةُ هذَين الحرفَين بالكسر غيرُ ممتنعةٍ ؛ ألا تراهم قالوا: عَنِ الرَّجُلِ، ومِنِ　[١٠٤/أ]

---

(١) في (ش) : « له يجزيك أن يقول » .

(٢) في النسختين : « إني وإنني ولعلي » .

(٣) في (ش) : « وليس دون » .

ابْنِكَ ، وكما لم يمتنع الحذفُ من هذه لأنّهَا حروفُ معنًى لِمَا ذَكَرْتُ لكَ ، فكذلك لم يَجُزِ الحذفُ في « لَدُن »[1] من حيث كان اسماً ، وليس في كون الكلمة اسماً ما يوجِبُ الحذفَ منه ، أو يُجوِّزُهُ فيه ، بل ظاهرُ الأمر يُوجِبُ أنَّ تبقيةَ[2] الزِّيادةِ في الاسم أَولى ؛ إذ الاسمُ للزِّيادة أَحْمَلُ . فليس ما أوردَهُ أبو إسحاقَ في هذا الفصل مستقيمٌ .

فإنْ قلتَ : فمن أينَ امتنع الحذفُ في « مِنّي » و« عَنّي » ، وجاز في « لَدُني » إذا لم يكن لِمَا ذَكَرَهُ ؟

قيلَ : يمتنعُ لأنَّ هذه النُّونَ اجتُلِبَتْ ليسْلَمَ بها سُكُونُ الحرف ،كما اجتُلِبَت لتَسْلَمَ بها حركتُهُ في « ضَرَبَنِي » و « يضرِبُنِي » ، فحذفُهُ فيه هو خلافُ ما قَصَدوا له وإبطالُهُ .

والحذفُ في « قَدْ » إنّما جاء في الشِّعر في البيت الذي جاء فيه الإثباتُ والحذفُ[3] ، ووجهُه أنَّ الشَّاعِرَ إذا اضطُرَّ حذَفَ النُّونَ ، ورَدَّ الكلمةَ إلى الأصل، وذهبَ إلى أنَّ ما لَزِمَ الكلمةَ في التّحريك من النُّونِ قد كان يجوزُ فيه مع غير الياء، فشبَّهُوهُ بتلك المواضع ، ولو اضطُرَّ فحذَفَ من « عَنّي » و « منّي » لجاز

(١) في (ش) : « لدني » .

(٢) في (ش) : « تبعية » .

(٣) وهو قول حُميد الأرقط :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وهو من أبيات الكتاب ٢/٣٧١ ، وقد سبق تخريجه في صدر المسألة .

ذلك أيضاً ، وكان أمْثَلَ من « قد » ؛ لأنَّه لا مِثْلَين في « قد » ، وما لم تجتمع المماثلةُ والمقاربَةُ فيه ، لم (يُسْتَحْسَنْ حَذْفُهُ في الكلام ، وإنَّما جاء في الضَّرورة ، ألا ترى أنَّ « لَيْتَ » لَمَّا لم تجتمع المماثلَةُ فيها ، لم)[1] تُحذَفْ في الكلام ، وإنما جاز حذْفُ هذه النُّونِ في بيت الكتاب[2]. وكذلك « قد » إنَّما جاء في هذا البيت ، و« لَدُنِي » أمْثَلُ من هذا قليلاً ؛ لاجتماع المثلَين .

فأمَّا قولُهُ : « ولَدُنْ مع ذلك أثْقَلُ من (مِن) » ، فلذلك حُذِفَ ، فليس بشيءٍ أيضًا ؛ ألا ترى أنَّهُ قد حُذِفَ من « قد » وهو مِثْلُ « مِن »[3] في أنَّه على حرفَين ، كما أنَّها على حرفَين ، فليس الحذفُ (في هذه الحروف) معتَبراً به ثِقَلُهَا ولا خفَّتها ؛ ألا ترى أنَّ « لعلَّ » قد تُحذَفُ منها وقد لا تُحذَفُ نحو: لَعَلِّي أَخْرُجُ ، ولعَلَّنِي أخرُجُ .

وإنَّما الإثباتُ في هذه الحروف لِمَا ذَكَرْتُ لكَ ، والحذفُ لِمَا وصفْتُ لكَ من مجيئِهَا في الشِّعْرِ ، إلاَّ أنْ تجتمعَ أمثالٌ كـ « إنَّ » و « أنَّ » و « كأنَّ » ، أو متقاربةٌ كـ « لعلَّ » ، فإنَّ هذا في الكلامِ [مستحسَنٌ][4] ، والأحسَنُ في « لَدُنْ » ألاَّ تُحذَفَ في الكلام ، وتُلحَقَ بباب « قَدْ » .

* * *

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) الكتاب ٢/٣٧٠ ، وهو قول زيد الخيل :

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي		أُصَادِفُهُ وَأُفْقِدَ جُلَّ مَالِي

(٣) في (ش) : « إن » .

(٤) تكملة يستقيم بها السياق ، ومكانها بياضٌ في (ش) ، وراجع كلام المصنف في الفقرة السابقة .

المسألة الثّالثة والثّمانون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ لَوْ شِئْتَ لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً ﴾ [الكهف : ٧٧] : « أصلُ (تَخِذْتَ): أخذتَ ، وأصلُ (اتَّخذَ) ايْتَخذَ » .

قال أبو عليٍّ :

[الكلام عن أصل التاء في (تخذت)]

اعلَمْ أنَّه لا دلالةَ على هذا الذي ادَّعاه في هـذه الكلمـة ، ولا حُجَّـةَ ، ولا فصْلَ بينه وبين قائلٍ قالَ : إنَّ أصلَهَا الياءُ ، ثمَّ أُبدِلَت التّاءُ منها ، وآخرَ يقولُ : إنَّ أصلَها الواوُ ، ثمَّ أُبدِلَت التّاءُ منها ، ويقولُ : قَولِي أَقْوَى وأشبَهُ بـالصَّوابِ ؛ لأنَّ التّاءَ تُبْدَلَ من الواو كثيراً ، ولم تُبْدَل التّاءُ من الهمزة في شيءٍ .

وكـلُّ هـذه الوجـوهِ لا خفـاءَ في فسـادها ، علـى أنَّ « تَخِـذْتُ » فَعِلْـتُ ، و« أَخَذْتُ » فَعَلْتُ ، وإبدالُ الحرف من الكلمة لا يُوجِبُ تَغَيُّرَ بنائها وإزالَتَهَا عمَّـا كانت عليه قبلَ البدل ، لكن ينبغي أنْ يُحافَظَ على البناء الأوَّلِ ؛ لكونِ ذلك أَدَلَّ على أنَّهُ قد أُبْدِلَ منه شيءٌ ، ولا يُظَنُّ أنَّهُ بناءٌ آخَرُ وصياغةٌ أخرى . فـ(تَخِـذْتُ) فَعِلْتُ ، (وأخَذْتُ)[2] فَعَلْتُ[3]، أنشدَ الأصمعيُّ[4] :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٠٧ .

(٢) في (ش) : « اتخذت » .

(٣) انظر كلام أبي عليٍّ مفصلاً عن (اتخذ) في الحجة ٢/٦٨ ـ ٧٦ ، ٥/١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٤) في الأصمعيات : ١٦٥ من قصيدة للمُمَزَّق العبدي (شأس بن نهار) مطلعها :

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلي إلى جَنْبِ غَرْزِهَا ... نَسِيفاً كَأُفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرِّقِ

* * *

- أَرِقْتُ فَلَمْ تَخْدَعْ بعَينيَّ وَسْنَةٌ ... وَمَنْ يَلْقَ مَا لاَقَيْتُ لا بُدَّ يَأْرَقِ

يَذكُرُ راحلةً رَكِبَهَا حتى أخذت عقباه في موضع ركابها مغرزاً . وقد رواه ابن منظور في اللسان (حدب) منسوباً إلى المثقب العبدي ، ومن ثَمَّ أثبته محقِّقُ ديوانه في زيادات الديوان : ٢٨٠ ، على أنه ذُكر مرتين في اللسان في (فحص ، وطرق) منسوباً إلى الممزق .

وقد ذكر أبو عليٍّ الفارسيُّ البيت في الحجة ٦٨/٢ ، ١٦٣/٥ ، والتكملة: ٣٤٦، وانظر: الخصائص ٢٨٧/٢ . والنَّسيفُ : أثر ركضِ الرِّجْلِ بجنبَي البعير إذا انحصَّ عنه الوبرُ ، ويقال : اتخذ فلانٌ في جنب ناقته نسيفاً ؛ إذا انجرد وبر مَركَضَيه برجلَيه . (انظر : اللسان نسف) . والأُفحوصُ: مبيضُ القطاة لأنها تفحَصُ الموضع ثم تبيضُ فيه ، والمطرِّقُ : هي القطاة التي حان وقتُ خروج بيضها .

سورة كهيعص :

المسألة الرَّابعة والثَّمانون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ ﴾ [الآية : ٦٩] :

« معناه لَنَنْزِعَنَّ من كل فِرقـةٍ الأعتَـى فـالأعتى منهـم ،كأنّـهُ يبـدأُ بـالتّعذيب بأشدِّهم عِتِيّاً ، ثمَّ الذي يليه .

/ فأمَّا رفعُ « أيُّهُم » فهي القراءةُ ، ويجوزُ « أَيَّهُـم » بـالنَّصب ، حَكَـى هـذا سيبويه ، وذَكَرَ أنَّ هارونَ الأعورَ[2] قرأها » . [١٠٤/ب]

قال أبو إسحاقَ : « وفي رفعها ثلاثةُ أقوالٍ :

قال سيبويه عن يونُسَ[3]: إنَّ قولَه « لَنَنْزِعَنَّ » مُعَلَّقَةٌ لم تَعْمَـلْ شيئاً ، فكأنَّ قولَ يونُسَ : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ ﴾ ثمَّ استأنَفَ فقـالَ : ﴿ أَيُّهُـمْ أَشَـدُّ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٣٩ ـ ٣٤٠ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٩٩ ، ولم يذكر سيبويه أن هارون قرأها ، ولكن قال : « وحدَّثنا هارون أن ناساً، وهم الكوفيون يقرؤونها : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعةٍ أَيَّهُمْ أَشَـدُّ ... ﴾ » ، وهـي قراءتُـهُ أيضـاً ، وبها قرأ معاذ بن مسلم الهراء من الكوفيين . انظر: إعراب القرآن ٣/٢٣ ، ومختصر الشـواذ : ٦٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/٤٥٨ .
وهارون : هو هارون بن موسى الأعور ، القارئ النحوي ، كان يهودياً فأسلم ، وحسن إسـلامه ، كان صدوقاً حافظاً ، وروى له البخاري ومسلم ، وتوفي عام ١٧٠ هـ تقريبـاً . انظر إنبـاه الـرواة ٣/٣٦١ ، وطبقات القراء ٢/٣٤٨ .

(٣) الكتاب ٢/٤٠٠ . وانظر : التعليقة على الكتاب ٢/١٠٧ ، وشـرح السـيرافي على الكتـاب ٢/٢٩ (مخطوط) .

عَلَى الرَّحْمَنِ ﴾ .

وأمَّا الخليلُ فحكَى عنه سيبويهِ[١] أنَّه على معنى : الذين يُقالُ لهم : **﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾** . ومثلُهُ[٢] :

وَلَقَدْ أَبِيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ   فَأَبِيْتُ لاَ حَـرِجٌ وَلاَ مَحْرُوْمُ

(فالمعنى : فأَبِيْتُ بمنزلة الذي يقالُ له : لا حرجٌ ولا محرومٌ)[٣] .

وقال سيبويه[٤] : إنَّها مبنيَّةٌ على الضَّمِّ[٥]؛ لأنَّها خالفَت أخواتِها ، واستُعْمِلَ معها حذفُ الابتداء ، تقولُ : اضْرِبْ أَيُّهُمْ أفضَلُ ، (تريدُ : أيُّهُم هو أفضَلُ)[٦]، فيَحْسُنُ لذلك أنْ تَحْذِفَ « هو » ، ولا يحسُنُ : اضْرِبْ مَنْ أفضَلُ ، حتَّى تقولَ : مَن هو أفضَلُ ، ولا يحسُنُ : كُلْ ما أَطْيَبُ ، حتَّى تقولَ : ما هو أَطْيَبُ » .

قال : « فلمَّا خالَفَت مَنْ وما والذي هذا الخلافَ ، بُنِيَت على الضَّمِّ في الإضافة . والنَّصْبُ حَسَنٌ وإنْ كنتَ قد حذَفْتَ « هو » ؛ لأنَّ « هو » قد يجوزُ حذفُهَا ، وقد قُرِئَت : **﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾**[٧] » .

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٩ . مع اختلاف في ألفاظ النص .

(٢) للأخطل في ديوانه : ١/٣٨٢ ، وفيه : « ولقد أكون » . وانظر الكتاب ٢/٨٤ ، ٣٩٩ ، والأصول ٢/٣٢٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤ ، والإنصاف ٢/٧١٠ ، والخزانة ٦/١٣٩ . والحَرِجُ : الآثِمُ .

(٣) ما بين القوسين ساقطٌ عن (ش) .

(٤) الكتاب : ٢/٤٠٠ ، وانظر التعليقة ٢/١٠٦ .

(٥) في (ش) : « أيُّهم مبنياً على الضم » .

(٦) ساقط من (ص) .

(٧) من الآية : ١٥٤ من سورة الأنعام . وهي قراءة يحيى بن يعمَر ، وابن أبي إسحاق ، والحسن ، والأعمش . انظر المحتسب ١/٢٣٤ ، والبحر المحيط ٤/٢٥٥ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٣٨ .

قال أبو إسحاقَ : والذي أتوهَّمُهُ[1] أنَّ القولَ في هذا هو قولُ الخليلِ ، وهو موافقٌ للتّفسير ؛ لأنَّ الخليلَ كان مذهبُهُ أنَّ تأويلَهُ : ثمَّ لننْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ الذي من أجل عُتُوِّهِ[2] يُقالُ : أيُّ هؤلاء أشدُّ عِتِيّاً ، فيُستَعْمَلُ ذلك في الأشَدِّ فالأشَدِّ » .

قال أبو عليّ :

[التعليق] ينبغي أن يكونَ مُرَادُ يونُسَ أنَّ الفعلَ مُعمَلٌ في موضعِ ﴿ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ ﴾ ، وليس يُريدُ أنّه غيرُ مُعمَلٍ في شيءٍ البتّةَ ، والدّليلُ على ذلك : أنّه قال فيه : إنَّ ذلك معلّقٌ ، ولفظُ التّعليق إنّما يُستَعمَلُ في ما يَعمَلُ في الموضع دون اللّفظِ ؛ ألا تراهم قالوا في « عَلِمْتَ أَزَيدٌ في الدّارِ أم عمرٌو » : إنَّ الفعلَ مُعلّقٌ ، وهو مُعمَلٌ في موضع الجملة ، فكذلك إذا قال هنا : مُعَلّقٌ ، كان مُعْمَلاً في موضع الجملة من الجارِّ والمجرور ، ولو أراد أنّه لا عَمَلَ له في (موضعٍ ، كما أنْ لا عملَ له في)[3] لفظٍ لقالَ : مُلْغًى ، ولم يَقُلْ : مُعَلّقٌ ، كما تقولُ في « زَيدٌ ظَنَنْتُ منطَلِقٌ » : إنّه مُلْغًى ، فقولُهُ فيه : مُعَلّقٌ ، دلالةٌ على مُرادِهِ فيه أنّه عاملٌ في الموضع وإنْ لم يكنْ عاملاً في اللّفظ ، وإذا كان كذلك كان قولُ الكِسَائيِّ في الآية مثلَ قولِ يونُسَ ؛ لأنه قالَ : إنَّ قولَهُ : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ ﴾ كقولِكَ : أَكَلْتُ من طعامٍ ، فإذا كان كذلك ، كان « أيُّهُم » منقطعاً من هذه الجملة ، وكانت جملةً

(١) في معاني القرآن وإعرابه : « والذي أعتقده » .
(٢) في (ش) : « غيره » .
(٣) ساقط من (ش) .

مستأنفةً[1] .

ولا يَجيءُ هذا على مذهب سيبويه ؛ لأنَّه لا يـرى مثـلَ مـا رآه الكِسَـائيُّ . وما عندي أنَّـه مذهبُ يونُسَ في زيادة « مِنْ » في الإيجاب ؛ ألا ترى أنَّه قـالَ[2] : و« مِنْ » لا يُفعَلُ بها في الواجب هذا ، يَعني الزِّيادَةَ .

فإن قال قائلٌ في مذهب سيبويه : لِمَ زَعَمَ أنَّه إذا حُذِفَ العائدُ من الصِّلَةِ[3] وَجَبَ البناءُ على الضَّمِّ ؟

قيلَ : إنَّ الصِّلَةَ تبيِّنُ الموصولَ وتُوَضِّحُهُ ، كما أنَّ المضافَ يُبَيِّنُ المضافَ إليـه ويُخصِّصُهُ، وكما أنَّه إذا حُذِفَ المضافُ إليه من الأسماء التي تبيِّنُها الإضافةُ بُنِيَتْ، كذلك لَمَّا حُذِفَ العائدُ من الصِّلَةِ إلى الموصول هنا بُنِيَت .

فإن قال قائلٌ : (ما تنكِرُ)[4] ألاَّ يكونَ حذفُ المبتـدإِ العـائدِ مـن الصِّلَـةِ إلى الموصول عَرُوضَ[5] حَذْفِ المضافِ إليه من المضافاتِ ؛ لأنَّ المحـذوفَ هنـا بعـضُ الجملة ، وفي المضاف قد حُذِفَ المضافُ إليه كلُّهُ ؟

قيلَ : إنَّ حَذْفَ العائِدِ هنا نظيرُ حـذفِ المضـاف إليـه هنـاك ؛ ألا تـرى أنَّ

---

(١) و « مِن » عنده زائدة وإن كان الكلام إيجاباً ، وهو رأيُ الأخفش أيضاً . انظر معاني القـرآن للفـراء ٤٧/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣ - ٢٥ ، والمسـائل المشكلة (البغداديات) : ٤٠٥ ، والمسائل المنثورة : ١٢٢ ، والمحرر الوجيز ٥٠٩/٩ ، والتبيان ٨٧٨/٢ .

(٢) لم أقف على قول يونس .

(٣) في (ص) : « الصفة » .

(٤) ساقطٌ من (ش) .

(٥) أي : نظيره .

الذي يُبَيِّنُ به الموصولُ ويصِحُّ إنّما هو الرَّاجعُ الذي في الجملـة ، ولـولا الرَّاجِـعُ لم تبيِّن الجملةُ ذلك . فإذا كان المبَيِّنُ له الرَّاجعُ إليه من الجملة يُحذَفُ منها ، كان بمنزلة حَذْفِ المضاف إليه (من المضاف)[1] في أنَّهُ المبَيَّنُ ، كما أنَّ المضافَ إليه هو المبَيِّنُ .

فإن قالَ : أفلَيْسَ الجملةُ قد تُوَضِّحُ الموصولَ وإنْ لم يَكُنْ فيها ذِكْرٌ (مثل : حيثُ ، / فإذا كان قد تُوَضِّحُهُ وإنْ لم يَكُنْ فيها ذِكْرٌ)[2] منه ، فما أنكرْتَ أنْ تكونَ الجملةُ هي الموضِّحَةُ بنفسِهَا وإن لم يكُنْ فيها ذِكرٌ ؛ (لأنَّ الجملةَ تُبَيِّنُ الموصولَ وإنْ لم يَرجِعْ منها إليه شيءٌ)[3] ، فإذا كان كذلك وجبَ أن تُحذَفَ الجملةُ بأسْرِهَا من الموصول حتّى يكونَ عَرُوضَ حَذْفِ المضاف إليه ، فإذا حُذِفَ بعضُ الجملة وبَقِيَ البعضُ ، لم يَكُنْ مثلَ حذف المضاف إليه ؟ [١٠٥/أ]

قيلَ : لم نَعْلَمْ اسماً موصولاً يُوَضَّحُ بصِلَةٍ لا يرجعُ إليه منها ذِكْرٌ في اللّفظ والمعنى . فأمّا « حيثُ » فهي مضافةٌ إلى الجملة التي بعدها ، وليست موصولةً ، ويدلُّكَ على ذلك تَعَرِّيْهَا من الرَّاجِع[4] . وإنَّما أُضِيفَت إلى الجملة التي تقعُ بعدها وإنْ كانت اسماً للزَّمان لمشابهتها « حين » من أسماء الزَّمان ، ولو كان ما يتّصِلُ بـ « حيثُ » من الجملة صِلَةً لها ، و لم يكن مضافاً إليها ، لجاز أنْ تكونَ الأسماءُ التي تقع بعد أسماء الزَّمان صِلاتٍ لها ، وليست بمضافةٍ إليها ؛ ألا ترى أنّه لا فصْلَ

---

(١) ساقطٌ من (ش) .
(٢) ساقطٌ من (ش) .
(٣) ساقطٌ من (ص) .
(٤) في (ص) : « تعرية الراجع » .

بين الجملتين في أنَّهُ لا ذِكْرَ من الاسم فيهما ، تقولُ : قُمْتُ حَيثُ زَيدٌ قائِمٌ ،كما تقولُ : قُمْتُ حين قامَ زَيدٌ ، وأَخْرُجُ يومَ زَيْدٌ خارجٌ ، وخَرَجْتُ زَمَنَ زَيدٌ أَميرٌ ، فلا يكونُ بين الجملَتَين فصلٌ ، فإذا جاز أنْ تكونَ إحداهُما صِلَةً ،كان ذلك في الأخرى أجْوَزَ ، وإذا امتنع في إحداهُما امتنع في الأخرى .

فإن قال قائلٌ : فلِمَ لا تقولُ في الذي إذا حُذِفَ الرَّاجعُ منه إلى الموصول وكان مفعولاً : إنّه في موضعِ ضَمٍّ أيضًا ؟

قيلَ له : ليس حَذْفُ الرَّاجِعِ إذا كان مبتَدَأً مثلَه إذا كان مفعولاً ؛ وذلك أنَّ الرَّاجعَ إذا حُذِفَ وهو مفعولٌ ، فإنّما يُحذَفُ بعد انقضاء الجملة وطول الكلام بالموصول والصِّلَةِ ، فصار الحذفُ هنا لا يُوجِبُ البناءَ ؛ لأنَّ الكلامَ قد طال فصار بما بَقِيَ منه عِوَضاً من ما حُذِفَ ، وصار الحذفُ في المعنى كَلاَ حَذْفٍ . وليس كذلك الحذفُ في « أيٍّ » إذا كان الرَّاجِعُ المبتدَأَ ، ألا ترى أنَّ الكلامَ لم يَطُلْ ، والجملَةُ لم تَنْقِضْ ، فليس الحرفان في الموضِعَين بمستَوِيَين، ألا ترى أنَّ النّاسَ جميعاً استحسنوا هذا ، وكَثُرَ في استعمالِ العَرَبِ[1]، واستقْبَحُوا ذلك ، وقلَّ في استعمال العَرَبِ له . ولا يَلْزَمُ أنْ يُستَحْسَنَ حَذْفُ الرَّاجِعِ من الصِّلَةِ إذا كان مبتدأً ، وإنْ كان حَذْفُ المبتدأ قبلَ أنْ يكونَ في الصِّلَةِ مُسْتَحْسَناً حيث قلَّ ذلك في كلامهم ، ولم يتّسعوا في حَذْفِهِ وهو في الصِّلَةِ اتّساعَهُم فيه قَبْلَ أنْ يكونَ في الصِّلَةِ إلاّ أنْ يَطُولَ الكلامُ فإنَّ الخليلَ قالَ : « إنّه أَمْثَلُ قياساً »[2] على قول

(١) في (ش) : « استحسنوا في هذا استعمال العرب » .
(٢) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه : « فهو أمثل قليلاً » .

الذي قال : « ما أنا بالّذي قائِلٌ لك شيئاً » .

فإن قال قائلٌ : (فهلاً قال)[١] على هذا ـ [أي] « إنَّ الرَّاجِعَ إذا حُـذِفَ مـن سائر الموصولات مثلُ « الذي » كان المبتدأ[٢] » ـ : إنَّ الموصولَ في موضعِ ضَمٍّ ؟

قلنا : لا نَصَّ له على ذلك ، ولا نقولُ : إنَّ ذلك يَلْزَمُهُ ؛ لأنِّي لا أدري هل يَعْتَلّ بهذا حتّى يلزَمَهُ ذلك ، أو بغيره . ولا أقولُ : إنَّ ذلك قياسٌ من قوله ، على أنّا نجدُ فصلاً بين « أيٍّ » وأخواتها في الحذف في هـذا الموضـع ؛ وهـو أنَّ حَـذْفَ هذا الرَّاجِعِ ـ إذا كان المبتدأَ ــ في « أيٍّ » حَـذْفٌ مُطَّـردٌ في كلامهـم كثـيرٌ ، وإذا كان في غير « أيٍّ » لم يطَّرِدْ ، ولم يكُنْ إلاّ قليلاً ،كقول مَن قالَ : ﴿ **عَلَى الَّـذِيْ أَحْسَنُ** ﴾[٣]، و﴿ **مَا بَعُوْضَـةٌ** ﴾[٤]، وهـو قليـلٌ ، فيجـوزُ أنْ يُفْصَـلَ بـين « أيٍّ » وبين أخواتها بأنّه لَمَّا اطَّرَدَ حَذْفُ ذلك من الكلام مع امتناع غيرِه من الاطِّـرَادِ ، صار الحذفُ هنا من الصِّلَةِ في الاطِّرَادِ كحَذْفِ المضـافِ إليـه في الاطِّـراد ، فلمَّـا اطَّرَدَ الحذفُ هنا ولم يطَّرِد في غيرِه من الموصولات ، اطَّرَدَ البناءُ فيه أيضـاً ،كمـا اطَّرَدَ في ما حُذِفَ منها المضافُ إليه في الأسماء .

فإن قال قائلٌ : ما ينكِرُ ألاّ يكونَ هذا الاسمُ الموصـولُ في البنـاء مثـلَ تلـك

---

(١) ساقط من (ش) .

(٢) في (ش) : « وكان للمبتدأ » .

(٣) سورة الأنعام : من الآية : ١٥٤ . وهي قراءة عيسى بن يَعْمَر ، وكذلك الحسن والأعمش . انظر : المحتسب ٢٣٤/١ . وإعراب القرآن للنحاس ١٠٨/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٧٨/١ ، وإتحاف فضلاء البشر ٣٨/٢ . وانظر كلام ابن جني في سر الصناعة ٣٨١/١ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢٦ . وهي قراءة حكاها أبو حاتم عن أبي عُبيدة عن رؤبة. انظر المحتسب ٦٤/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٤/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٨٣/١ ـ ٨٤ .

الأسماء التي يُشبَّهُ بها ممَّا حُذِفَ [منها] المضافُ إليه ، وذلك أنَّ هذا الاسمَ يُضَافُ في حال البناء ، والإضافةُ له لازمةٌ في حال البناء ، وليست تلك الأسماءُ كذلك ؛ ألا ترى أنَّهَا متى لَزِمَتْهَا الإضافةُ بَطَلَ البناءُ فيها ، واعتَقَبَهُ الإعرابُ ، والبناءُ في هذا الاسمِ لازِمٌ مع / الإضافة ، وإذا كان كذلك ، لم يتناسَبَا ، و لم يشتَبِهَا ؟ [١٠٥/ب]

قيلَ له : إنَّ الإعرابَ في هذه الأسماء التي حُذِفَ المضافُ إليه منها لم يجب بالإضافة ، و لم يكن إعرابُهَا عن الإضافة ؛ ألا ترى أنَّهَا قد تُعرَبُ حيث لا إضافةَ فيها وذلك في النَّكِرَةِ نحو : « مِنْ قَبْلٍ » و « مِنْ بَعْدٍ » ، فإذا كانت قد تُعْرَبُ في غير الإضافة ، عَلِمْتَ أنَّ الإضافةَ ليست الموجبَةَ للإعراب فيها ، وإذا لم تكن الموجبَةَ للإعراب فيها ، فحَذْفُهَا منها لا يُوجِبُ البناءَ ، فإذا كان كذلك لم يجب البناءُ فيها من حيث حُذِفَ المضافُ إليه منها ، وإنَّما وجَبَ البناءُ فيها إذا أُرِيْدَ إضافَتُها ؛ لأنَّ تمامَهَا وتَبْيِيْنَهَا إنَّما يكونُ بذِكْرِ المضافِ إليه[١]، فإذا كان تمامُهَا وتَبْيِيْنُهَا إنَّما يكونُ بذِكْرِ المضافِ إليه ، و لم يُذْكَر المضافُ إليه ، أَشْبَهَ الاسمُ الحرفَ ؛ إذ مُنِعَ ما به[٢] يكونُ تمامُهُ وبيانُهُ ، كما أنَّكَ لو ذَكَرْتَ بعضَ أجزاءِ الاسم أَشْبَهَ الحرفَ ؛ (إذ المعرَبُ يستحقُّ الإعرابَ بعد تمامه ، فلمَّا أشْبَهَ الحرفَ)[٣] من حيث ذَكَرْتُهُ لكَ بُنِيَ ، فإذا أُضِيْفَ زال هذا المعنى لِتَمَامِهِ بما أُضِيْفَ إليه ، فأُعْرِبَ كما يُعْرَبُ الاسمُ إذا تمَّ .

(١)　في (ص) : « المضاف » .
(٢)　في (ش) : « إذ منع بائه ... » .
(٣)　ما بين القوسين ساقط من (ص) .

فالإضافةُ في هذه الأسماء لا تُوجِبُ إعراباً ، وإنّما تمامُهَا وتَبْيِيْنُهَا هو الذي أوجَبَ الإعرابَ ، فإذا كان تمامُهَا وتَبْيِيْنُهَا أوجَبَ الإعرابَ ، وكانت « أيٌّ » مع إضافتها لا تتمُّ بها ، ولا تَصِحُّ كما صحَّتْ هذه الأسماءُ بإضافتها وتَمَّتْ ، وإنّما تَصِحُّ بالصِّلَةِ دون الإضافة . دلَّكَ ذلك أنَّ الحذفَ[1] من صِلَتِهَا مثلُ حذْفِ إضافةِ هذه الأسماء ، وإذا كان كذلك كان الاشتباهُ من حيث اشتَبَهَا واقعاً .

ويدلُّكَ على أنَّ الإضافةَ لا تُوجِبُ الإعرابَ في الاسم ولا تَمنَعُ البناءَ قولُهُم: « كم رَجُلٍ في الدَّارِ » ، ألا ترى أنَّ « كم » مضافةٌ إلى « رَجُلٍ » ، وهي مع ذلك مبنيَّةٌ ، وهذا لا اختلافَ فيه ، فإذا كان كذلك علِمْتَ أنَّ عَدَمَ الإضافةِ في تلك الأسماء لم يَسْلُبْهَا الإعرابَ ، ولم يُوجِبْ فيها البناءَ ، وأنَّ وُجُودَها في « أيٍّ » لا يمنَعُهَا من البناء ، ولا يُوجِبُ لها الإعرابَ . وهذا مِمَّا كان يحتجُّ به أبو بكرٍ لقول سيبويه في « أيٍّ » : أنَّ إضافَتَهَا لا تُوجِبُ البناءَ . وكان يقولُ أيضًا : الإضافةُ لا تُوجِبُ الإعرابَ ؛ لأنَّها إيقاعُ الاسمِ موقِعَ الحرفِ . فإذا كان كذلك لم يكُنْ فيها إيجابٌ للبناء[2] .

فإن قال قائلٌ : لِمَ لَمْ تُبْنَ « أيٌّ » في الجزاء والاستفهام والصِّلَةِ ، وهذه مواضعُ يجمَعُهَا البناءُ ؛ ألا ترى أنَّ الأسماءَ التي يُجَازَى بها كلُّهَا مبنيَّةٌ ، وكذلك

---

(١) في (ش) : « أنَّ الحروف » .

(٢) قال في الأصول ٣٢٤/٢ : « وأنا أستبعدُ بناء (أي) مضافةً ، وكانت مفردةً أحق بالبناء ، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية ... » .

الذي يُسْتَفْهَمُ بها ، وكذلك الموصولةُ ، فما بالُ « أيٍّ » أُعْرِبَتْ في هـذه المواضـع الثّلاثة ، ولم تُبْنَ ، ومضارَعَةُ الأسماءِ للحروف في هذه المواضـعِ الثّلاثـة وتَضَمُّنُهـا لمعانيها غيرُ مدفوعٍ ؟

قيلَ : لَمَّا كانت « أيٌّ » في هذه المواضِعِ كلّهَا دالّةً علىالتّبعيـض ، وكـانت جزءًا من كلٍّ حيثُمـا تصرَّفَـت أُجْرِيَـتْ مُجْـرَى « بعـضٍ » فـأُعْرِبَتْ ،كمـا كـان خلافُها الذي هو « كُلٌّ » معرَباً ، وهم مِمَّا يُجْرُونَ الشَّيءَ مُجْرَى خِلاَفِـهِ كثـيراً ؛ ألا ترى أنّهُم أَجْرَوا « كُلاًّ » مُجْرَى « أيٍّ » في أنْ أُلْحِقَـتْ بهـا علامـةُ التّـأنيث ، كما أُلْحِقَتْ بـ « أيٍّ » فقالوا : كُلّتهُنَّ ، كما قـالـوا : أيّـتُـهُنَّ[1]، فكما أَجْـرَوا « كُـلاًّ » مُجْـرَى « أيٍّ » في هـذا ،كذلـك أُجْرِيَـتْ « أيٌّ » مُجْـرَى « كُـلٍّ » في الإعراب .

[إجراء الشيء مُجرى خلافه]

فإن قلتَ : فإنَّ « أيّاً » كان مِن حُكْمِهِ أن يُبْنَى،كما كان ما أشبَهَهُ كذلك، فهلاَّ بُنِيَتْ وأُجْرِيَتْ « كُلٌّ » مُجْرَاها في البناء ؟

قيلَ : ليس في « كلٍّ » مـن المعـاني الـتي تُوجـبُ البنـاءَ شـيءٌ ، والأصـلُ في الأسماء الإعرابُ ، وإنّما يَحْدُثُ البناءُ بعارِضٍ[2] معنًى ، فكان اتّبَاعُ الأصـل أَولى، وكذلك كان إتْبَاعُ البعضِ الكُلَّ أولى؛ لأنّه أَسْبَقُ بعمومه من إتْبَاعِ الكُلِّ البعضَ، فلمَّا أُجْرِيَ مُجْرَى خلافِهِ ، لم يُضَمَّن معنى الحرفِ ، ولَمَّا لم يُضَمَّنْ معنى الحرف

(١) انظر الكتاب ٤٠٧/٢ .
(٢) في (ص) : « العارض » .

لم يجِبْ فيه البناءُ ، وجَرَى على الأصل في الإعراب كـ « كُلٍّ » .

وهذا من أقْرَبِ ما سَمِعْنَاهُ في هذه ، وقد ذُكِرَ فيها غيرُ الذي قلناه ، / [١٠٦/أ] فتَرَكْنَاهُ لأنّهُ لم يَصِحَّ عندنا(١).

* * *

(١) الخلاف في إعراب « أي » مشهور بين البصريين والكوفيين ، انظر تفصيله في الإنصاف ٧٠٩/٢ ـ ٧١٦ [(مسألة ١٠٢] . وراجع : الأصول ٢٣٣/٢ ـ ٢٣٥ .إعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣ ـ ٢٥ ، وأمالي ابن الشجري ٩٣/٣ ـ ٤٥ .

سورة طه :

المسألة الخامسة والثَّمانون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذانِ لَسَاحَرَانِ ﴾ [الآية : ٦٣] - بعد ما حَكَى أقوالَ الناس - :

« الذي عندي في ذلك - والله أعلَمُ - وكنتُ عرضتُهُ على عالِمِنَا محمَّدِ بنِ يَزِيدَ[2]، وعلى إسماعيلَ بنِ إسحاقَ[3] فقَبِلاهُ ، وذَكَرَا أنَّهُ أجْوَدُ ما سَمِعَاهُ في هذا[4]؛ وهو أنَّ « إنْ » وقعت موقِعَ « نَعَمْ » ، وأنَّ اللاَّمَ وقعَتْ موقِعَهَا ، وأنَّ المعنى : نَعَمْ هَذَانِ لهما سَاحِرَانِ[5] .

والذي يلي هذا في الجَودة مَذْهَبُ بني كنانة في ترك ألِفِ التَّثنية على هيئةٍ واحدةٍ ؛ لأنَّ حقَّ الألف أنْ تَدْخُلَ على الاثنين ، وكان حقُّهَا ألاَّ تتغيَّرَ ،كما لم يتغيَّر عصًا ورحًى ، ولكن كان نَقْلُهَا إلى الياء في النَّصْبِ والجرِّ أبْيَنَ » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣ .

(٢) المبرد .

(٣) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد الجهضمي الأزدي ، فقيهٌ مالكيٌّ جليل التصانيف ، من بيت علم وفضل ، وأسرته هي التي نشرت مذهب مالك في العراق ، وعنهم أخذ . ولد في البصرة ، واستوطن بغداد . كان من نظراء المبرد ، وولي قضاء بغداد والمدائن والنهروانات ، ثم ولي قضاء القضاة إلى أن توفي فجأة ببغداد سنة ٢٨٢ هـ . وكان موته هو الباعث للمبرد على تأليف كتابه « التعازي والمراثي » . انظر أخباره في : تاريخ بغداد ٢٨٤/٦ ، والديباج المذهب : ٩٢ .

(٤) انظر تعقيب ابن جني على كلام أبي إسحاق هذا في سر الصناعة ٣٨٠/١ .

(٥) في (ش) : « نعم هذان لساحران » .

قال : « وأمَّا قراءةُ عيسى بنِ عُمرَ[١] فلا أُجيزُهَا ؛ لأنَّها خلافُ المصحفِ ، وكلُّ ما وجَدْتُهُ إلى موافقة المصحفِ أقْرَبَ لم أُجزْ مخالفَتَهُ ؛ لأنَّ اتِّباعَهُ سُنَّةٌ ، وما عليه أكثرُ القُرَّاءِ » .

قال أبو عليّ :

اعلَمْ أنَّ ما ذَكَرَه من أنَّ التَّقديرَ في قولِ مَنْ رَفَعَ : « هذانِ لَهُما ساحران » ، تأويلٌ غيرُ مرتَضًى عندي لِمَا أذْكُرُهُ لكَ[٢]؛ وذلك أنَّ هذه اللاَّمَ للتَّأكيد بالدَّلالة التي دلَلْنَا بها في هذا الكتاب وغيره ، وإذا كانت للتَّأكيد قَبُحَ أنْ يُذْكَرَ التَّأكيدُ ، ويُحذَفَ نَفْسُ المؤكَّدِ ، أو شيءٌ من المؤكَّد ، ألا ترى أنَّ إتمامَ المؤكَّدِ وإظهارَهُ ، وتَرْكَ إضمارِهِ وحَذْفِهِ ، أَولى من أنْ يُحذَفَ المؤكَّدُ[٣] ، ولذلك لم يَلْزَمْ أصحابَنَا ما ألزَمَهُم بعضُ البغداديِّين في إجازَتِهِم في الشِّعْرِ: زَيدٌ ضَرَبْتُ ، من أنْ يُجيزوا : زَيدٌ ضَرَبْتُ نفسَهُ[٤]، فقالوا : هذا لا يَلْزَمُ ؛ لأنَّ ما يُحذَفُ لمعرفتِهِ والعِلْمِ به لا يُحتَاجُ إلى تأكيده ؛ إذ لا يَبْلُغُ به الحذفُ إلاَّ بعد تقرُّرِهِ عند السَّامع ، (وعِلْمِهِ به، والتَّأكيدُ إنَّما يُحتاجُ إليه بما خِيفَ لَبْسُهُ على السَّامع) ، وضَعْفُهُ في نفسِهِ ، فإذا بلَغَ به الحالُ التي يُسْتَجَازُ معها حَذْفُهُ لعِلْمِ المخاطَبِ به ، استُغْنِيَ لذلك عن

---

(١) وهي ﴿ إنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ ﴾ . وهي أيضاً قراءة أبي عمرو ، والحسن ، وابن جبير ، والنخعي ، وعثمان ، وابن الزبير ، وعائشة رضي الله عنهم . انظر : السبعة : ٤١٩ ، والحجة لأبي علي ٢٢٩/٥ وما بعدها ، وإعراب القرآن للنحاس ٩٠/٤ ، وتفسير الفخر الرازي ٧٤/٢٢ ، وإعراب القراءات الشاذة ٧٦/٢ ، والبحر المحيط ٢٥٥/٦ .

(٢) انظر الحجة لأبي علي ٢٣٠/٥ - ٢٣١ .

(٣) في (ش) جاءت العبارة هكذا : « من أن يحذف المؤكد وذكر ما يؤكد ولذلك ... »

(٤) على أن يجعل « النفس » توكيداً للهاء المرادة في « ضربتُهُ » . انظر سر الصناعة ٣٨١/١ .

التّأكيد ، و لم يكن من مواضعِهِ ، فكذلك هذه الآيةُ ، لو كان المبتدأُ محذوفاً منها كما ذهب إليه أبو إسحاقَ لم يُحتَجْ معه إلى التّأكيد باللاّمِ .

ويدلُّكَ على أنَّ هذا الذي قالَهُ مِن تقديرِ المبتدإِ وحَذْفِهِ بعدَ اللاّمِ ليس بالوَجْهِ أنَّ أبا عثمانَ وغيرَهُ من النّحْويّين قد أنشدوا[1]:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

وحَمَلُوا هذا على الضَّرورة ، وعلى أنّهُ أدخَلَ اللاّمَ على خبرِ المبتدإِ ، وكان حقُّهَا أنْ تَدخُلَ على المبتدإِ دونَ غيره ، فلو كان ما ذَكَرَهُ وجهاً في الآية ، لكان النّحْوِيُّونَ لا يَحمِلُونَ هذا الكلامَ على الضَّرورة ، ويُقَدِّرُونَ فيه ما قَدَّرَهُ هو من أنّه دَخَلَ على مبتدإٍ محذوفٍ ، ولا يَحمِلُونَهُ على الاضطرار إذا وَجَدوا له مَنصَرَفاً قريباً إلى الاختيار والسَّعَةِ ، فحَمْلُهُمْ ذلك على الضَّرورةِ دَلالةٌ على أنّهُم تجنَّبُوا ذلك ؛ لأنّه أذهَبُ في باب القُبْحِ والضَّرُورةِ مِمَّا حَمَلُوهُ عليه ، وحَذْفُ المبتدإِ وإنْ كانَ يُتّسَعُ في كثيرٍ من كلامِهِم ، فإنّه قد يَقبُحُ في مواضِعَ إذا نُقِلَ عن أنْ يكونَ في أوَّلِ الكلام ، وإنْ كان تَأَوُّلُهُ غيرَ ضَيِّقٍ ؛ ألا ترى أنَّ حَذْفَ المبتدأ من الصِّلَةِ نحو : « أكَلْتُ الذي أَطْيَبُ » قليلٌ ضعيفٌ ، وإنْ كان حَذْفُ المبتدإِ واسعاً في غير الصِّلَةِ إلاّ أنْ تطولَ الصِّلَةُ ، وذلك أنَّ هذا موضِعُ إيضاحٍ وتخصيصٍ فلا يليقُ به الحذفُ والاختصارُ ،كما أنَّ عكسَهُ مِمَّا صار واضحاً معروفاً عند

(١) في المقاصد النحوية ٥٣٥/١ أن قائله رؤبة ، قال : « ونسبه الصَّغاني في العباب إلى عنترة بن عروس، وهو الصَّحيح » . والبيت في ملحقات ديوان رؤبة : ١٧٠ ، وانظر : الألفاظ لابن السكيت (تهذيب الألفاظ) : ٣٣٩ ، والأصول ٢٧٤/١ ، وسر الصناعة ٣٧٨/١ ، ٣٨١ ، والخزانة ٣٢٢/١٠ . والحُليس : تصغير حِلس ، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وأصل هذه كنية الأتان. والشّهربة : العجوز الكبيرة .

المخاطَبِ يليقُ به الحذفُ ، ويقبُحُ فيه التّأكيدُ .

فإنْ قال قائلٌ : أليس « إنَّ » أيضاً للتّأكيد ،كما أنَّ اللاّمَ للتّأكيد ، وقد جاز مع دخولها في الجملة حَذْفُ الخبر في قوله[1] :

إِنَّ مَـحَـلاً وَإِنَّ مُـرْتَـحَـلا

فهلاّ جاز أيضاً مع دخولِ اللاّم على المبتدأ حَذْفُ المبتدإِ ،كما جاز الحـذفُ في الخبر مع « إنَّ » ، ولم يمتنع الحـذفُ مـع الـلاّم كمـا لم يمتنـع مـع « إنَّ » في مـا ذَكَرْنَـا ؟

قيلَ : لا يَلْزَمُ جوازُ الحذفِ مع اللاّمِ ،كما جاز مع « إِنَّ » ، وإنِ اجتمَعَا في التّأكيد وتَلَقّي القَسَـمِ ؛ لأنَّ « إنَّ » مُشَبَّهَةٌ بـ « لا » مـن / حيـث كـانت تَعمَـلُ [١٠٦/ب] عَمَلَها ، ومن حيث كانت نقيضَتَهَا ، وهم مِمَّا يُجرونَ الشَّيءَ مُجْرَى نقيضه ؛ ألا تراهم قالوا: « كَثُرَ ما تقولُنَّ ذلك » ، حيث كانت نقيضَةَ: « ربَّما تقولُنَّ ذلك » ، فلمَّا كانت نقيضَتَهَا ، وكان الحذفُ مع « لا » قد حَسُنَ مـن حيـث كـان نَفْيـاً ، والنَّفْيُ في تقدير التّكرير ؛ لأنّه لا يقع إلاّ بعـد إثبـاتِ مثبَـتٍ ، أو تقديـرِ إثباتِـهِ ، فحَسُنَ الحذفُ فيه لذلك ، فلمَّا[2] حَسُنَ الحذفُ في « لا » لِمَا ذَكَرْنَـا ، وكـانت

---

(١) صدر بيتٍ للأعشى في ديوانه : ٢٨٣ ، وهو مطلع قصيدةٍ يمدح فيها سلامةَ ذا فائش ، والبيتُ بتمامه :

إِنَّ مَـحَـلاً وَإِنَّ مُـرْتَـحَـلاً   وَإِنَّ في السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلاَ

وانظر: الكتاب ١٤١/٢، والخصائص ٣٧٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٦٣/٢ ، وأمالي السهيلي : ١١٥ ، ورصف المباني : ٢٠٠ .

(٢) في (ص) : « كما » .

« إنَّ » خلافَهَا ، أُجْرِيَتْ مُجْرَاهَا في استجازة الحذفِ لخبرِهَا .

ويحسُنُ الحذفُ معها من وجهٍ آخَرَ وهو: أنّه كأنّه بمنزلة الجوابِ ، ألا تـرى أنّهم قالوا في ذلك : إنَّ القائِلَ يقولُ : أمَا بقِيَ لكم من أحـدٍ ، فـإنَّ النّـاسَ أَلْـبٌ عليكم ، فتقولُ : إنَّ رَجُلاً وفرساً ؛ أي : إنَّ لنا ، فـإذا كـان الحـذفُ علـى هـذا الوجه ، فهو بمنزلة المذكور في اللّفظ ، لأنّه أجزأَ عن ذِكْرِ ما في لفظِ المتكلّمِ .

ويدلُّ على صحّةِ الوجهِ الذي ذَكَرْنَـا عنـه الحـذفَ في خـبر « إنَّ » إذا كـان اسمُهَا معرفةً أنّهُ إذا كان معرفةً لا تُشبِهُ « لا » ، فإذا لم تُشْبِهْهَا زالَ[1] المعنى الذي وطّأَ الحذفَ ، وحَسُنَ له ، فلم يَسُغْ أن يُحذَفَ . وقد منع البغداديُّونَ من ذلك ، فإن كانوا في المنع منه إلى هذا يذهبون ، فهو عندي مَذْهَبٌ حَسَنٌ جميلٌ .

فأمّا ما استشهد أبو العبّاس[2] عليهم من قوله :

سِوَى أَنَّ حَيّاً مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا　　عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَـلاَ

فإنّهم إنْ يقولوا : إنّمَا منَعْنَا ذلـك في « إنَّ » ، ولم نمنعْـهُ في « أنَّ » ، وجـوازُهُ في « أنَّ » لا يـدلُّ علـى جـوازه في « إنَّ » ؛ ألا تـرى أنَّ « إنَّ » لتـأكيدِ الحديـث وتَلَقّي القَسَمِ ، فإذا كان كذلك لم يَلِقِ الحذْفُ معها ، وليسـت « أنَّ » كذلـك ؛

---

(١) في (ص) : « ذلك » .

(٢) المقتضب ١٣١/٤ ، وقد نسب أبو العباس البيت إلى الأخطل ، كمـا نسبه إليه أبـو عُبيـدة في مجاز القرآن ١٩٢/٢ ، والأنباري في شرح القصائد السبع : ٥٦ ، والتبصرة ٢١٢/١ ، وأمـالي ابـن الشجري ٦٣/٢ . ولم أجده في ديوانه بشرح السكري ، وقال المبرد بعد إنشاده البيت: « البيت آخر القصيدة » وبذلك قال أبو عُبيدة من قبله . وقال البغدادي في الخزانة ٤٦١/١٠ : « ولـه في ديوانه قصيدةٌ على هذا الوزن والروي ، ولم أجده فيها ، والله أعلم » . وانظر : الخصـائص ٣٧٤/٢. أراد الشاعر : أو أنَّ الأكارمَ نهشلاً تفضلوا على الناس .

لأنّها تجعَلُ الكلامَ قِصَّةً وحديثاً ، فلا تجري مَجْرَى اللاَّمِ ، كما جَرَتْ « إنَّ » المكسورَةُ مَجْرَاها في التّأكيدِ وتَلَقّي القَسَمِ . فلا يجوزُ إذن حَذْفُ خبرِ « إنَّ » من حيث جاز حذفُ خبرِ « أنَّ » .

فإن قيلَ : فقد حَكَى سيبويه : « إنّكَ ما وخيراً »[1]، فحذَفَ خبرَ « إنَّ » مع المعرفة .

قيلَ : إنَّ هذا كلامٌ كالمَثَلِ ، والأمثالُ قد يُستَجَازَ فيها ما لا يُستَجَازُ في الكلام ، ألا تراهم قالوا : « عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً »[2]، وأنت لا تقولُ في الكلام : عسى زَيدٌ منطلِقاً ، فهذا لا دلالةَ فيه على جواز حذف خبرِ « إنَّ » إذا كان معرفةً . ومع ذلك فقد لَزِمَت الزِّيادةُ الكلامَ ، والواوُ بمعنى « مع » ، فجاز ذلك فيه، كما جاز : إنّكَ معَ خيرٍ .

فإن قيلَ : فعلامَ يَحمِلُ البغداديُّونَ قولَهُ تعالى : ﴿ **إنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا وَيَصُدُّوْنَ عَنْ سَبِيْلِ ا للهِ** ﴾[3] إلى قوله : ﴿ **وَالْبَادِ** ﴾ ، وليس هنا خبرٌ ؟

قيلَ : إنَّ هذا كلامٌ قد أفرَطَ طولُهُ ، وفي دون هذا الطُّولِ يَحسُنُ الحذفُ ما لا يَحسُنُ معه إذا لم يَطُلْ ، ألا تراهم قد أجازوا : « ما علِمْتُ أنَّ فيها أحداً إلاّ زيداً » ، فاستجازوا أن تعمَلَ « أنَّ » لفصل الظَّرْفِ ، وطولِ الكلام به ، ولولا

---

(١) الكتاب ٣٠٢/١ ، ١٠٧/٢ .

(٢) هذا من كلام الزّبّاء في قصتها المشهورة ذهَبَ مَثَلاً . انظر الكتاب ١٥٨/٣ ، والأمثال لأبي عُبيد : ٣٠٠ ، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢ ، ومجمع الأمثال ٣٤١/٢ ، والمستقصى ١٦١/٢ .

(٣) سورة الحج : من الآية : ٢٥ .

ذلك لم يَجُز . فقد رأيتَ بهذا جوازَ أشياءَ مع طولِ الكلام لا تجوزُ بغير الطُّول ، فكذلك جوازُ الحذف هنا مع الطُّولِ ، لا ينبغي أن يُجازَ[1] قياساً عليه ما لم يَطُلْ هذا الطُّولَ .

فإن قالَ : ففي الكتاب[2] في بعض أبوابِ « إنَّ » : « سَمِعْنَا فُصَحَاءَ العَرَبِ يقولونَ : لَحَقٌّ أنَّهُ ذاهِبٌ ، فيُضيفُونَ ، كأنَّه قالَ : [ليقينٌ أنَّه ذاهبٌ ؛ أي:][3] لَيَقِينٌ ذلكَ أمرُكَ ، وليسَتْ في كلامِ العَرَبِ » ، فـ « أَمْرُكَ » هو خبرُ هذا الكلامِ ؛ لأنَّه إذا أضافَ لم يكن بدٌّ لقولكَ : « لَحَقٌّ ذلك » من خَبر .

وقال أبو الحسن[4] : « لم أَسْمَع هذا من العَرَبِ ، وإنَّما وَجَدْتُهُ في الكتاب[5]، وهو جائزٌ في القياس ، ([6]وإنَّما قبَّحَهُ عندي حَذْفُ الخبر ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : لَعَبْدُ الله ، وأَضْمَرْتَ الخَبَرَ لم يَجُزْ ، ولا يبعُدُ خبرٌ مثلُ هذا أنْ يُضْمَرَ » .

فإن قال قائلٌ : فإذا جاء الحذفُ في خبر ما دخَلَتِ اللاَّمُ على مبتَدَئِهِ ، فهلاَّ جاز أيضًا حَذْفُ المبتدأ الذي دخَلَتِ اللاَّمُ عليه ؟

---

(١) في (ش) : « يجاوز » .
(٢) انظر الكتاب ٣/١٥٧ ، وراجع : التعليقة ٢/٢٦٧ ، والنكت ٢/٧٨٨ - ٧٨٩ .
(٣) ساقط من النسختين ، والتكملة من الكتاب ٣/١٥٧ .
(٤) انظر قوله في شرح السيرافي على الكتاب ٤/٥٣ (مخطوط)، والتعليقة على الكتاب ٢/٢٦٧. قال أبوعلي : « لقائلٍ أن يقول : إضمار خبر (لحقٌّ أنَّه ذاهبٌ) أحسن من إضمار (لعبد الله) لأنه إذا طال الكلام حسُنَ الحذفُ » .
(٥) في (ش) : « في الكلام » .
(٦) من هنا إلى قوله : « في القياس » بعد ثمانية أسطر سقط من (ص) .

قيلَ : قد قال سيبويه في هذا : إنّه ليس في كلامهم ، وقد قال أبو الحسنِ : إنّه لم يَسْمَعْ هذا من العَرَبِ ، ممّا يؤكّدُ عندك ما ذهبْنا إليه . ولا يستَحْسِنُ إجازةَ هذا القول أبو الحسن ، وهو جائزٌ في القياس) ؛ لأنَّ القياسَ فيه أشياءُ لا تجوزُ في الاستعمال .

وإنّما جاز هذا عند مَنْ قاله لطولِ الكلام بما أُضِيْفَ إليه ، واتّصالُ خبَرٍ ومخبَرٍ عنه به،/ وهذا الضَّرْبُ يُسْتَحْسَنُ معه الحذفُ ؛ ألا ترى أنَّ المفعولَ الثّانيَ [١٠٧/أ] في : « ظننْتُ أنَّ زيداً منطلقٌ » ، والفعلَ في : « لو أنّكَ جئتَني » مختَزَلٌ غيرَ مستَعْمَلٍ ، فلهذا حَسُنَ هذا الكلامُ عند مَن قاله .

ولا يجوزُ ما أجازه أبو إسحاقَ في الآية من حيث جازت هذه الأشياءُ ؛ لأنَّ الكلامَ هناكَ لم يَطُلْ ،كما طال في هذه المواضِعِ ، ألا ترى أنَّ أبا الحسَنِ قد قال : « لو قلتَ : لعبدُ الله ، وأَضْمَرْتَ الخبَرَ لم يَجُزْ » . وإنّما لم يَسْتَحْسِنْهُ عندي لأنّهُ لم يَطُلْ .

وقولُهُ[(١)] : « ولا يَبْعُدُ خبرٌ مثلُ هذا أنْ يُضْمَرَ » يعني : مثلَ ما طال طُولَ : «لَحَقٌّ أنّه ذاهبٌ » ، وليس يريدُ : لا يَبْعُدُ خبرٌ مثلَ ما استَقْبَحَهُ أنْ يُضْمَرَ ، إنّما هو إشارةٌ إلى المسألة التي قد طالت بالمضاف إليه .

* * *

(١) أي : أبو الحسن الأخفش .

المسألة السَّادسة والثَّمانون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفاً ﴾ [طه : ٩٧] :
« [أي] : لَنُحَرِّقنه بالنَّار، وإذا شُدِّدَ فالمعنى نحرُقُهُ مرَّةً بعد مرَّةٍ[2]، وقُرِئَتْ : لَنَحْرُقَنَّهُ[3] بضمِّ الرَّاء ، وتأويلُهُ : لَنَبْرُدَنَّهُ بالمِبْرَد ، يُقالُ : حَرَقْتُ الشَّيءَ أحرُقُ وأحرِقُ إذا بَرَدْتَهُ » .

قال أبو عليٍّ :

أقول : إنَّ مَن قرأ : « لَنُحَرِّقَنَّهُ » فحَمْلُهُ على الحرق بالنَّار بعيدٌ ؛ لأنَّه لا يحتَمِلُ الإحراقَ[4]، ولكن مَن شدَّدَ كان بمعنى مَنْ قالَ : لَنَحْرُقَنَّه ، بفعلٍ[5] منه لا من الحريق .

*   *   *

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٧٥ .
(٢) فهو تضعيف مبالغة لا تعدية ، وهذه القراءة تحتمل الحرق بالنار ، وتحتمل البَرْدَ بالمبرد . انظر المحرر الوجيز ١٠/٨٧ .
(٣) وهي قراءة عليٍّ وابن عباسٍ رضي الله عنهما ، وعمرو بن قائد . انظر إعراب القرآن للنحاس ٣/٥٧ ، والمحتسب ٢/٥٨ .
(٤) لأنه جمادٌ من ذهب ، فحمله على الحرق بالمبرد أولى . وانظر المحرر الوجيز ١٠/٨٨ .
(٥) في (ش) : « نفتعل » .

سورة الأنبياء :

المسألة السّابعة والثّمانون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِنَا حَاسِبِيْنَ ﴾ [الآية : ٤٧] :

« موضعُ الباء رفعٌ ، المعنى : وكُفينا حاسِبِينَ ، و « حاسِبين »[٢] منصوبٌ على وجهَين : على التّمييز ، وعلى الحال ، ودخَلَتِ الباءُ في ﴿ كَفَى بِنَا ﴾ لأنّه خَبرٌ في معنى الأمر ، معناه : اكتَفُوا با لله حَسِيباً » .

قال أبو عليّ :

لم تدخل الباءُ من حيث كان خبراً بمعنى الأمر ؛ إذ ليس هذا الكلامُ خبراً بمعنى الأمر ، ولكنّه على لفظ الخبر ومعناه ، كقوله : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾[٣]، وقولِهِ : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ﴾[٤]، و﴿ لاَ يَخْفَى عَلَى ا للهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ﴾[٥]، و﴿ كُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَاباً ﴾[٦] ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٩٤ .

(٢) من أول النص إلى هنا ساقطٌ من معاني الزجاج المطبوعة . انظر ٣/٣٩٤ .

(٣) سورة يونس : من الآية : ٦١ . وفي النسختين : « ولا يعزب » وهو خطأ .

(٤) سورة الأنبياء : من الآية : ٤٧ .

(٥) سورة غافر : من الآية : ١٦ .

(٦) سورة النبأ : الآية : ٢٩ .

و﴿ **أَحْصَاهُ اللهُ وَنَسُوْهُ** ﴾[١] ، ونحوِ ذلك من الآي التي يجيءُ فيها بإحصاء ما يحاسَبُ المكلَّفُ عليه وحَصْرِهِ ، وأنَّ ذلك لا يُهْمَلُ ولا يُغْفَلُ عنه ، وإذا كان المعنى هذا ، وكان اللّفظُ مطابقاً للمعنى ، لم يَسُغ العُدُولُ عنه إلى سواه ، ولم تَقُمْ دلالةٌ تنتَقِلُ بهذا الظّاهر إلى غيره .

فإن قلتَ : فاْجْعَلُ للدّلالة على ذلك دخولَ الباءِ .

قيلَ : إنَّ دُخولَ الباء لا يدلُّ على ذلك ، ألا ترى أنّها قد دخلت في قولهم: « أَكْرِمْ بزيدٍ » على الفاعل أيضاً ، ولا مَذْهَبَ للأمر في هذا الكلام ، وقد قال أبوالحسن في قوله : ﴿ **جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا** ﴾[٢]: المعنى : جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مثلُها ، (كقوله في موضعٍ آخرَ : ﴿ **جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا** ﴾[٣])[٤] . ولا مَذْهَبَ للأمر في هذه المواضعِ وقد دخلَها الباءُ ، فكذلك قولُهُ ﷻ : ﴿ **وَكَفَى بِنَا حَاسِبِيْنَ** ﴾. ولو كان ذلك بمعنى الأمر لجاز :كَفَى با لله تثبتْ[٥] عليه ،كما جاء: « اتّقى ا لله امرُؤٌ يُثَبْ عليه »[٦]، وامتناعُ هذا من الجواز[٧]، وتَرْكُهُم أنْ يجابَ هذا كما يجابُ الأمرُ ، وما قدَّمْنَا قَبْلُ ، دلالةٌ على أنّه لا مَذْهَبَ للأمر ههنا .

---

(١)　سورة المجادلة : من الآية : ٦ .

(٢)　سورة يونس : من الآية : ٢٧ . وفي (ص) : « جزاء سيئة سيئة بمثلها » وقد حدث فيها خلطٌ بين الآيتين .

(٣)　سورة الشُّورى : من الآية : ٤٠ .

(٤)　ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٥)　في (ش) : « ثبت » .

(٦)　من كلام العرب . انظر: الكتاب ٣/١٠٠ ، ٥٠٤ ، ولفظُ القول كما في الكتاب : « اتقى ا لله امرؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليه » .

(٧)　في (ش) : « الجواب » .

ومِمَّا يُبْعِدُ هذا التّأويلَ أنَّ : ﴿ كَفَى بِـا للهِ ﴾[1] لم يُذْكَـرْ معه فـاعلٌ سـوى اسمِ ا للهِ، فلا يستقيمُ إلاَّ أنْ تدخُلَ الباءُ على الاسم ؛ لأنَّهُ مفعولٌ في المعنى ، ولا فاعِلَ مذكورٌ في اللّفظِ مع الفعل ؛ لأنَّ الفعلَ لا يخلو من فاعلٍ .

* * *

(١) سورة النساء : من الآية : ٦ ، وآياتٌ أخرى كثيرة .

سورة الحجّ :

المسألة الثّامنة والثّمانون

قال[1] في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ [الآية : ٤] :
« (أنّه) : في موضعِ رفعٍ ، (فأنّه يُضِلُّهُ) : عطفٌ ، وموضعها رفعٌ أيضاً ، والفاءُ الأجوَدُ فيها أنْ تكونَ في / معنى الجزاء . وجائزٌ كسْرُ (إنَّ) مع الفاء ، [١٠٧/ب]
وتكونُ جزاءً لا غير ، والتّأويلُ : كُتِبَ عليه ــ أي : على الشّيطان ــ إضلالُ مُتَوَلِّيهِ وهدايتُهُم إلى عذاب السَّعير، وحقيقةُ (أنَّ) الثّانيةِ أنّها مكرَّرَةٌ على جهة التّأكيد؛ لأنَّ المعنى: كُتِبَ عليه أنّه مَنْ تَوَلّاه أَضَلَّه[2] » .

قال أبو عليٍّ :

إعرابُ هذه الآية مشكلٌ ، وأنا أشرحُهُ بعون الله وأُبَيِّنُ موضع السَّهو فيه :
قولُهُ : ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ « أنّه » في موضع رفعٍ، وهي ممّا يُوصَلُ بالجُمَلِ ،كما أنَّ غيرَها ممّا يُوصَلُ بالجُمَلِ كذلك ، إلاّ أنّه يُوصَلُ بنوعٍ منها وهو الابتداء والخبر، وخبرُ الابتداء معلومٌ وجوهُهُ .
وأمّا قولُهُ : ﴿ مَنْ تَوَلَّاهُ ﴾ فلا تخلو « مَنْ » فيه مِن أنْ تكونَ بمعنى الـذي ،

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤١١/٣ .
(٢) في (ش) : « كتب عليه مَنْ تولاّهُ فأنه يضله » .

أو تكونَ بمعنى الجزاء ، فالفاء إنّما هي جوابٌ للجـزاء ، ولا تكـونُ العاطفـةَ؛ لأنَّ الفاءَ إذا كانت جواباً لم يَجُزْ أنْ تكونَ عاطفةً لِمَا نذْكُـرُهُ ،كمـا أنّهَـا إذا كـانت داخلةً علىخبر المبتدأ ـ إذا كان المبتدأُ موصولاً وكـانت جملَتُهُ معنى الجـزاء ـ لم تكُنْ العاطفةَ ، نحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِيْنَ يُنْفِقُوْنَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً﴾[١] ، ثمَّ قال : ﴿ فَلَهُمْ أَجْرَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ .

يدلُّكَ على أنَّ هذه ليست العاطفةَ ، إنّما هي لمعنى الجزاءِ أنّه لا يجـوزُ : زَيـدٌ فمنطَلِقٌ[٢]، على أنْ يكونَ « منطَلِقٌ » خبراً عـن « زيـدٍ » ، وكذلـك كـلُّ اسـمٍ لم يكن موصولاً ولا موصوفاً فهو كـ « زيدٍ » فيمـا ذَكَرْنـا ، لا يجوزُ دُخُـولُ الفـاء على خبره . ومثالُ الموصوف : كلُّ رَجُلٍ يأتيني فلهُ درهَمٌ . والفـاءُ معناهـا العـامُّ لها الإتباعُ ، وذلـك أعـمُّ فيهـا مـن العطـف ، (كمـا أنَّ الـواوَ معناهـا العـامُّ لهـا الاجتماعُ ، وهو أعمُّ فيها من العطف)[٣]، وقد أملَيْتُ ذلك في غير موضعٍ[٤].

فـ « مَنْ » على هـذا الوجه في موضـع رفـعٍ ، و « تـولاّهُ » في موضـع جـزمٍ لكونـِهِ شَـرْطاً ، والفاءُ وما بعدها في موضع جزمٍ لوقوعه موقِعَ جـزاءِ الشَّـرْطِ ، و« أنَّ » في قوله : ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ موضعُهُ رفعٌ ليس بالابتداء ؛ لأنَّ « أنَّ » هذه لا

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٤ .

(٢) انظر الكتاب ١٣٨/١ قال سيبويه : « فإذا قلتَ : زيدٌ فاضربه ، لم يستقم أنْ تحمله على الابتداء ؛ ألا ترى أنك لو قلتَ : زيدٌ فمنطلقٌ لم يستقم ... » . وانظر معاني القرآن للأخفش ٨٧/١ .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

(٤) سبق الحديث عنها في الجزء الأول ص: ٢٤٦ وما بعدها ، المسألة [١٥] .

يجوزُ أنْ تقعَ مبتدأةً ؛ ألا ترى أنَّكَ لا تقولُ[1] : أنَّكَ منطَلِقٌ في الـدَّار[2] . فـإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ مرتفعاً بالابتداء ، وكان ما يقع بـعـد الفاء في المجازاة لا يكـونُ إلاَّ جملةً - فـلا يكونُ قـولُهُ : ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ ﴾ جملــةً - ثَبَتُ « أنَّ » له مضمَرةً ليتمَّ به الكلامُ . وينبغي أن يكونَ إضمارُهَا بـين الفـاء وأنَّ ليرتفعَ به « أنَّ » . أو يكونُ على أنَّه خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ تقديرُهُ كأنَّهُ : فشـأنُهُ أنـَّهُ يُضِلُّهُ ، أو أَمْرُهُ[3]، أو نحوُ هذا مِمَّا يَصْلُحُ أنْ يكونَ مبتدأً لهذا الخبر ؛ إذ كـانت لا تكونُ مبتدأةً ، وإنَّما تكونُ مبنيَّةً على شيءٍ .

ومثلُ هذا قولُهُ : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّـهُ مَـنْ يُحَـادِدِ اللهَ وَرَسُـولَهُ فَـأَنَّ لَـهُ نَـارَ جَهَنَّمَ ﴾[4]، فارتفَعَ « أنَّ » بما ارتفعَ به في قوله: ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾، وقولُهُ : ﴿ مَنْ تَوَلاَّهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ ﴾[5] في موضعِ رفـعٍ ؛ لوقـوع جميـع ذلك خبراً؛ لـ« أنَّ » ، كما أنَّ ﴿ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُـولَهُ ﴾ إلى قولـه: ﴿ خَـالِداً فِيْهَا ﴾ في موضعِ رفعٍ ؛ لوقوعه خبراً لـ « أنَّ » .

فالفاءُ في قوله : ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ ليست بعاطفةٍ على هذا الوجه الذي ذَكَرْنَا من أحد الوجهَين اللَّذَين تحتَمِلُهُما الآيةُ .

---

(١) في (ص) : « أنك تقول » .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٨٦/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٨٦/٢ .

(٣) قال مكيٌّ في مشكل إعراب القرآن ٤٨٦/٢ : « والصواب في (أنَّ) الثانية أن تكون في موضـع رفـع على إضمار مبتدأ تقديره : كتب على الشيطان أنه من تولاه فشأنه أنه يضله ، أو : فأمره أنه يضله ؛ أي: فشأنه إضلاله » .

(٤) سورة التوبة : آية : ٦٣ .

(٥) سورة الحج : آية : ٤ .

وإنْ كان « مَنْ » في قوله : ﴿ مَن تَوَلَّاهُ ﴾ بمعنى « الذي » ، فالتقديرُ : كُتِبَ على الشَّيطانِ أنَّ الشَّيطانَ الذي تولاَّهُ فأنَّهُ يُضِلُّهُ[1] .

فإنْ قدَّمْنا أنَّهَا مِن الأشياء الموصولة ، وصِلَتُهَا تكونُ مبتدأً وخبراً ، وخبرُ المبتدأ لا يخلو من أنْ يكونَ إيَّاه في المعنى ، أو جملةً يعودُ إليه منها ذِكْرٌ ، وألاَّ تكونَ داخلةً إلاَّ على المبتدأ والخبر ، فحكمُ خبرِهَا إذاً حُكْمُ خبرِهِ ، فاسمُ « أنَّ » في الآية: الهاءُ التي هي ضميرُ الشَّيطان ومَنْ تولاَّه ، تقديرُه : الذي تولاَّهُ ، وليس قولَهُ : « الذي تولَّى الشَّيطانَ » في المعنى ؛ لأنَّ المتولِّيَ للشَّيطان غيرُ الشَّيطان[2] .

وإذا لم يَجُزْ أن يكونَ قولُهُ : ﴿ مَنْ تَوَلَّاهُ ﴾ إذا حَمَلْتَهُ على معنى « الذي » اسمَ « أنَّ » في المعنى ، ثبت أنَّه اسمٌ مبتدأٌ ، وإذا كان اسماً مبتدأً وَجَبَ أنْ يكونَ له خبرٌ ، ووجَبَ أنْ يكونَ خبرُهُ ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ .

والقولُ في « أنَّ » مِن قوله : ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ في هذا الوجه كالقولِ فيه في الوجه الأوَّلِ في ارتفاعه ، وما يُقَدَّرُ فيه من الإضمار الذي يكونُ مبنيّاً عليه ، وهو المبتدأ ، أو « له » ، فتقديرُهُ : مَنْ تولاَّهُ فأنَّهُ يُضِلُّهُ على هذا الوجه الذي تولاَّهُ فله إضلالُهُ ، أو أمرُهُ إضلالُهُ وهدايتُهُ إلى عذاب السَّعير ؛ أي : الذي تولَّى الشَّيطانَ / فله إضلالُ الشَّيطانِ وهدايةُ الشَّيطان إيَّاه إلى عذاب السَّعير . [١٠٨/أ]

فالفاءُ على هذا الوجه أيضاً داخلةٌ لمعنى الجزاء، ولا يجوزُ أن تكونَ العاطفةَ، ألا ترى أنَّكَ لا تقولُ : « زيدٌ فمنطلقٌ »[3] ، فتعطفُ الخبرَ على مبتدَئِهِ ، وإنَّما

---

(١) في (ص) : « كتب على الشَّياطينِ أنَّه الذي تولاَّهُ فأنَّهُ يُضِلُّهُ » .

(٢) في (ص) : « غير الشياطين في الموضعين » .

(٣) انظر الكتاب ١٣٨/١ .

دخلت ههنا لِمَا في الصِّلَةِ من معنى الجزاء . (ونظيرُ دخول الفاء ههنا في خبر [الصِّلَةِ][1] لِمَا في الصِّلَةِ من معنى الجزاء)[2] قولُهُ تعالى : ﴿ الَّذِيْنَ يُنْفِقُوْنَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾[3]، وقولُهُ : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ ا للهِ ﴾[4]. ومثلُهُ في التّنزيل كثيرٌ .

فإذا لم تخلُ من الوجهَين اللّذَين ذَكَرْنَا ، وكانت الفاءُ في كِلاَ الوجهَين متعلّقَةً بها لا على جهة العطف لِمَا بيَّنّا ، ثَبَتَ أنَّ قولَ أبي إسحاقَ في قوله تعالى: ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ : إنّهُ عطفٌ على « أنَّ » خطأٌ ؛ إذا كانت الفاءُ لا تخلو من أحدِ أمرَين :

إمَّا أنْ تكونَ مع ما بعدها في موضع جزمٍ لوقوعِهِ جزاءً للشَّرط .

وإمَّا أنْ تكونَ مع ما بعدها في موضع رفعٍ لوقوعها خبراً لمبتدإٍ واقعٍ مع خبره موقعَ خبرِ « أنَّ » من قوله : ﴿ أَنَّهُ مَنْ تَوَلاَّهُ ﴾ ، وإذا لم تخلُ من هذَين الوجهَين وكانت في كل واحدٍ منهما غيرَ عاطفةٍ ، ثبتَ أنَّ قولَ مَنْ قال : إنَّهَا عاطفةٌ خطأٌ .

وأمَّا قولُ أبي إسحاقَ في « أنَّ » من قوله : ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ : « موضِعُهَا رفعٌ » ، فقد ذهبَ في ذلك إلى أنَّ موضِعَهُ رفعٌ لعَطْفِهِ إيَّاها على « أنَّ » الأُولى التي موضعُها رفعٌ بـ « كُتِبَ » ، وقد ثَبَتَ أنَّ العطفَ غيرُ جائز بالفاء هنا ، فإذا لم

(١) تكملة يستقيم بها السياق .
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .
(٣) سورة البقرة : آية : ٢٧٤ .
(٤) سورة النحل : آية : ٥٣ .

يَجُز العطفُ بها هنا ، وجبَ أن يكونَ لها موضعٌ من غير الجهة التي ذَكَرَها ؛ إذ كانت مع ما يتّصِلُ بها اسماً ، وإذا كان كذلك فلا بدَّ لها من موضعٍ من الإعراب، وموضعُهَا رفعٌ بما قدَّمْنَا ذِكْرَهُ ، فحُكمُهُ لموضِعِ « أنَّ » هذه أنَّهُ رفعٌ من الجهة التي ذَكَرَهَا خطأٌ ثانٍ لَزِمَهُ من قوله : إنَّ « أنَّ » من قوله : ﴿فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ معطوفةٌ على الأولى . و « أنَّ » هذه الثّانيةُ ـ أعني التي في قولِهِ: ﴿فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ ـ لا يجوزُ أنْ تكونَ معطوفةً على الأُولى ؛ لأنها لا تخلو من أن تكونَ خبرَ مبتدإٍ ، أو جوابَ شرطٍ ؛ لِمَا تقدَّمَ من الدَّلالة عليه ، ومحالٌ أن يُعطَفَ خبرُ المبتدأ على المبتدأ بحرفِ عطفٍ ، أو يُعطَفَ جوابُ الشَّرط على شيءٍ قبلَ الشَّرطِ .

فأمَّا قولُهُ : « وحقيقةُ (أنَّ) أنَّها مكرَّرَةٌ للتّأكيد » فتكرارُها للتّأكيد ليس ممَّا يمنعُ أنْ[1] يكونَ لها الموضعُ الذي تستحقُّهُ من الإعراب[2]،كما أنَّكَ لو كرَّرْتَ اسماً غيرَهَا لم يمنَعْهُ ذلك الإعرابَ ، ولم يخرجْهُ من حكمِ غيرِ المكرَّرِ ، ولسنا نحتاجُ في ذلك إلى الاحتجاج ؛ ألا ترى أنَّ أبا إسحاقَ قد حَكَمَ لها بموضعٍ من الإعراب مع علمِهِ أنَّها مكرَّرَةٌ للتّأكيد ، فلا يمنَعُ التّكريرُ أنْ يكونَ لها موضعٌ ، وأنَّ حكمَهُ حكمُ سائِرِ الأسماءِ .

* * *

---

(١) في (ش) : « فتكرارُهُ ليس للتّأكيد ، وما يمنعُ أنْ يكون لها الموضع ... » .

(٢) قال مكي في مشكل إعراب القرآن ٢/٤٨٦ : « وكيف تكون للتوكيد والمؤكَّد لم يتم ، وإنما يصلح التأكيد بعد تمام المؤكَّد ، وتمام « أنَّ » الأولى عند قوله : ﴿ السَّعِير ﴾ » .

المسالة التّاسعة والثّمانون

قال أبو إسحاقَ[1] في قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ * ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الحج : ٥ - ٦] :

« (المعنى : الأمر ذلك ، أي : الأمر ما وُصِفَ لكم وبُيِّنَ بأنَّ الله هو الحقُّ وأنَّه يحيي الموتى ، وأنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ)[2] . والأجودُ أنْ يكونَ موضعُ « ذلك » رفعاً ، ويجوزُ أنْ يكونَ نصباً على معنى : فَعَلَ الله ذلك بأنَّهُ هو الحقُّ وأنَّهُ يحيي الموتى » .

وقال[3] في قوله ﷻ : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾ [الحج : ١٠] :

« المعنى : يُقالُ له : هذا العذابُ بما قدَّمَتْ يداكَ ، وموضع « ذلك » رفعٌ بالابتداء ، وخبرُهُ « بما قدَّمَتْ يَدَاكَ » ، (وموضع « أنَّ »[4] خفضٌ ، المعنى : بما قدَّمتْ يداكَ)[5] وبأنَّ الله ليس بظلاَّمٍ للعبيد . ولو قُرِئَتْ بالكسر لجازَ .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٣ .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٤ .

(٤) في تكملة الآية وهي : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ .

(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

ويجوزُ أن يكونَ موضعُ « ذلك » رفعاً على خبر الابتداء ، المعنى : الأمرُ ذاكَ بما قدَّمَتْ يداكَ ، ويكونُ موضعُ « أنَّ » رفعاً على معنى : والأمرُ أنَّ الله ليس بظلاّمٍ للعبيد » .

قال أبو عليٍّ :

قولُه : ﴿ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ ﴾ لا يخلو موضعُهُ من الإعراب من أحدِ وجهَين:/ رفعٌ أو نصبٌ ؛ أمَّا جهةُ النّصبِ فعلى أن يكونَ مفعولاً لفِعلٍ مضمَرٍ [١٠٨/ب] دلَّ عليه ما قبله من الأفعال المذكورة ، كما ذكَرَهُ أبو إسحاقَ ،كأنّه لَمَّا قالَ : ﴿ وَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ﴾ ـ ويكونُ المعنى: فَعَلَ الله ذلك بأنّهُ الحقُّ وأنّه يحيِي الموتى ، ويكونُ موضعُهُ نصباً ـ حَسُنَ لهذا الفعلُ المضمَرُ ؛ لِمَا تقدَّمَ من ذِكْرِ خلقِ الإنسان ، ورُبُوِّ الأرض واهتزازها ، وإنباتها أصنافَ النّبات .

وأمَّا جهةُ كونِ موضع « ذلك » رفعاً ، فلا يخلو من أحد أمرَين: إمَّا أن يكونَ موضعُهُ رفعاً بأنّه مبتدأٌ ، أو بأنّه خبرُ مبتدإٍ ، فلو كان مرتفعاً بأنّهُ خبرُ مبتدإٍ لكان المبتدأُ المضمَرُ يكونُ الأمرَ أو الشّأنَ ، أو نحوَ ذلك من الأسماء التي تصلُحُ أن تكونَ مبتدأً هذا الخبرِ ، فيكونُ التّقديرُ : الأمرُ ذلك بأنَّ الله هو الحقُّ ، وإذا قُدِّرَ كذلك بقيَ الجارُّ غيرَ متعلّقٍ بشيءٍ، ألا ترى أنّهُ إذا جَعَلَ قولَه: « ذلك » خبراً لاسمٍ مضمَرٍ لم يتعلّقِ الجارُّ به تعلُّقَهُ به وهو مبتدأٌ .

فإن قلتَ : يتعلّقُ به إذا قُدِّرَ (خبراً ،كما كان يتعلّقُ به وقد قُدِّرَ مبتدأً) .

فذلك غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّ الجارَّ إنّما يتعلّقُ بقوله : « ذلك » ، فيكونُ في موضع

خبره إذا قدَّرْتَهُ مبتدأً بتوسُّط فعلٍ مقدَّرٍ محذوفٍ لدلالةِ الجارِّ عليه ، والمعنى فيه : ذلك فِعْلُ الله ، أو نَبَّهَ الله بأنَّ الله هو الحقُّ[1]، ثمَّ حُذِفَ هذا الفعلُ ، وصار الجارُّ مع المجرور في موضعه ، فلهذا تعلَّقَ بقوله : « ذلك » وهو مبتدأٌ ، وصار خبرَه .

وإذا قدَّرْتَهُ خبراً لم يَجُز أنْ يتعلَّقَ به ؛ لأنَّ تعلُّقَهُ لا يخلو من أحد أمرين : إمَّا أنْ يتعلَّقَ به على التَّقدير الذي تقدَّمَ ، وإمَّا أنْ يتعلَّقَ به إذا كان الخبرُ اسمَ فاعلٍ (نحو : ذاهبٍ وقائمٍ ، فيتَّصِلُ الجارُّ به ، كما يتَّصلُ بالفعل نحو : هذا ذاهبٌ به ، وقائمٌ إلى عمرٍو ، وليس قولنا : « ذلك » اسمَ فاعلٍ)[2] فيتَّصِلُ به هذا الاتِّصَالَ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ تعلُّقُ الجارِّ ولا اتِّصالُهُ بـ « ذلك » ــ وهو مقدَّرُ الجارِّ ـ خبرَ مبتدإٍ (من حيث اتَّصل وهو مقدَّرٌ مبتدأً ؛ لأنَّه يَلزَمُ أنْ تُقدِّرَ مبتدأً لا خبرَ مبتدإٍ)[3] ، وذلك أنَّكَ إذا قدَّرْتَ مثلَ ذلك الفعل وجَبَ أن يكونَ خبرَهُ ، ولا يتَّصِلُ الفعلُ بقوله : « ذلك » إلاَّ من هذه الجهةِ ، واتِّصالُهُ به على هذا يُخرِجُ المبتدأَ المضمَرَ من أن يكونَ له خبرٌ .

فإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ موضعُ « ذلك » رفعاً على أنَّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ[4]، وجَبَ أنْ يكونَ موضِعُهُ رفعاً على أنَّه المبتدأ ، والجارُّ مع المجرور[5] في موضع

---

(١) في (ش) لا يوجد قوله : « أو نبه الله » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٤) وهو قول النحاس في إعراب القرآن ٨٨/٣ .

(٥) في (ص) : « مع المخبَرِ به » .

خبرِهِ ، لا يجوزُ غيرُ ذلك .

وليس « ذلك » في هذه الآية كالذي في قولِهِ : ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوْقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللهُ ﴾(١)، وقولِهِ : ﴿ ذَلِكُمْ فَذُوْقُوْهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِيْنَ عَذَابَ النَّارِ ﴾(٢)، و﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللهَ مُوْهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِيْنَ ﴾(٣)؛ لأنّه في كلِّ هذه المواضِعِ يصلُحُ أنْ يكونَ خبرَ مبتدإٍ ، ولا يصلُحُ في هذه الآية ؛ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ الجارَّ يبقى غيرَ متعلّقٍ بشيءٍ ، وليس في شيءٍ من الآي التي تَلَوناها ذلك .

وأمّا ما ذَكَرَه في قوله : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾(٤) من أنّه يجوزُ أنْ يكونَ موضعُ « ذلك » رفعاً بأنّه خبرُ مبتدإٍ ، والمعنى : الأمرُ ذلك بما قدّمَتْ يداكَ، فلا يجوزُ في قوله : « ذلك » أنْ يكونَ خبرَ مبتدإٍ من حيث لم يَجُزْ أنْ يكونَ خبرَ مبتدإٍ في قوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَالحَقُّ ﴾ ؛ لأنَّ الجارَّ يبقى غيرَ متعلّقٍ بشيءٍ . والقولُ في هذا كالقول في ذلك ، لا فصلَ بينهما .

وأمّا قولُهُ في « أنَّ » من قوله : ﴿ وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيْدِ ﴾ : إنَّ موضِعَه يكونُ الرّفعَ على معنى : والأمرُ أنَّ اللهَ ليس بظلاّمٍ للعبيد ، فيكونُ موضِعُه رفعاً من هذا الوجه غيرُ جائزٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنا من أنَّ إضمارَ الأمر الذي

(١) سورة الحج : من الآية : ٦٠ .
(٢) سورة الأنفال : من الآية : ١٤ .
(٣) سورة الأنفال : من الآية : ١٨ .
(٤) سورة الحج : من الآية : ١٠ .

يكونُ مبتدأً لقولـه : ﴿ ذَلِـكَ بِـأَنَّ اللهَ هُـوَ الحَـقُّ ﴾ غـيرُ سـائغ ، فـإذا لم يَجُـزْ إضمارُهُ هناك ، لم يَجُـزْ إضمارُهُ هنا ، وإذا لم يَجُزْ ذلك كان موضِعُهُ بـالعطف[1] / على ما المنجَرِّ بالباء . [١٠٩/أ]

* * *

(١) في (ش) : « كان موضعه جزاء والعطف ... » .

المسألة التّسعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ يَدْعُوْ لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ [الحج : ١٣] :

« قال البصريُّونَ والكوفيُّونَ : إنَّ اللاَّمَ معناها التّأخيرُ ، والمعنى : يدعـو مَـن لَضَرُّهُ أقرَبُ من نفعِهِ . و لم يُشبِعُوا الشَّرْحَ ، ولا قالوا : مـن أيـن جـاز أن تكـونَ اللاّمُ في غير موضعها . وشَرْحُ ذلك : أنَّ اللاّمَ لليمين والتّوكيد، فحقُّها أنْ تكونَ في أوَّلِ الكلام، فقُدِّمَت لتُجْعَلَ في حقِّهَا ، وإنْ كان أصلُهَا أنْ تكونَ في « لَضُرِّهِ » كما أنَّ لامَ « إنَّ » حقُّهَـا أنْ تكـونَ في الابتـداء ، فلمَّـا لم يَجُـزْ أنْ تلـيَ « إنَّ » ، جُعِلَتْ في الخبر في مثل قولِكَ : إنَّ زيداً لقائِمٌ ، ولا يجوزُ : إنَّ لَزَيداً قائمٌ ، فـإذا أمكَنَكَ أنْ تكونَ في الاسم ،كان ذلك أجوَدَ في الكلام ، تقولُ: إنَّ في ذلك لآيةً، فهذا قولٌ »[2] .

[الكلام عن اللام ومعانيها]

قال أبو عليٍّ :

أقولُ إنَّ اللاّماتُ التي هـي حـروفٌ (دالَّـةٌ علـى معـانٍ سـوى الجـارَّةِ والـتي للأمر)[3] على أربعة أضرُبٍ :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٥ .

(٢) انظر كلام ابن جني في رده على رأي أبي إسحاق في سر الصناعة ١/٤٠١ .

(٣) ما بين القوسين أخلت به (ش) .

فضَرْبٌ يدخُلُ على خبر « إنَّ » إذا خُفِّفَت أو على غير خبرِهَا ؛ ليفصِلَ بين « إنْ » النّافيةِ والمؤكّدَةِ ، مثلُ قولـه : ﴿ إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[1]، وقوله : ﴿ إنْ كَانُوْا لَيَقُوْلُوْنَ ﴾[2] . وقد شَرَحْتُ ذلك وأمْلَيْتُهُ مستقصًى[3].

وضَرْبٌ آخَرُ يختصُّ بالدُّخول على الفعل المضارع والماضي ، ويكونُ جواباً للقَسَمِ ،كالتي في قوله : ﴿ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾[4]، والتي في قول الشّاعر[5]:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إنْ مِنْ حَدِيْثٍ وَلاَ صَالِ

وهذه اللاّمُ إذا دخلت على المضارع لَزِمَتْهُ النُّونُ في الأمر الأكثر واللُّغةِ الجُودَى ، وليس الغرضُ في هذا الموضع القولَ عليه فنبسُطَهُ .

والضَّرْبُ الثّالثُ : وهو أنْ يدخُلَ في الشّرط إذا كان ما قبله يقتضي أنْ يكونَ جزاؤُهُ معتَمِداً على القَسَم نحوُ قوله : ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيْحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا ﴾[6]، وكقول الشّاعر[7]:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيْزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذاً لاَ أُقِيْلُهَا

---

(١) سورة الطارق : الآية : ٤ .

(٢) سورة الصافات : الآية : ١٦٧ .

(٣) استوفى الحديث عنه في المسائل المشكلة (البغداديات) : ١٧٦ ـ ١٨٥ ، ٢٣٥ ـ ٢٣٧ ، وانظر أيضاً المسائل العسكريات: ١٥٩ ـ ١٦٢ .

(٤) سورة الأعراف : من الآية : ١٨ ، وسور أخرى .

(٥) لامرئ القيس في ديوانه : ٢٢ ، وقد أنشده المصنف في المسائل العسكريات : ١٦٠ ، وانظر سر الصناعة ١/٣٧٤ ، ٤٠٢ .

(٦) سورة الروم : من الآية : ٥١ .

(٧) البيت لكُثيِّر عزّة في ديوانه: ٤٠٥ ، وانظر الكتاب ٣/١٥ ، والمسائل المشكلة (البغداديات): ٢٣٦، والمسائل المنثورة : ٢١٨ ، وسر الصناعة ١/٣٩٧ . ولا أقيلها : لا أردها .

والضَّرْبُ الرَّابِع : أنْ يختصَّ بالدُّخولِ على الأسماء المبتدَأَةِ في غير « إنَّ » ، ويَدخُلُ على الفعل المضارع إذا كان للحال وكان خبراً لـ « إنَّ » ، ومن هنا ضارَعَ الفعلُ الموسومُ بالمضارع الاسمَ، وهو إحدى جِهَتِي مضارَعَةِ الفعلِ للاسم، فحكمُ هذه اللاَّمِ أنْ تدخلَ على الاسم المبتَدَإِ ، وإنَّما دخلت على هذا الضَّرْبِ من الفعل لمشابهته الاسمَ، وقد دخلت في « إنَّ » على الاسم الذي هو المبتدأُ في المعنى، وإنَّما دخلت فيه على الخبر دون الاسم في نحو : « إنَّ زيداً لمنطلِقٌ » كراهةَ لاجتماعها مع « إنَّ » لكونهما بمعنًى ، وقُرْبِ كُلِّ واحدٍ من الآخَرِ ، فإذا زال اجتماعُهُمَا بفعلٍ يقع بينهما ، دخلت على الاسم لارتفاع ذلك المعنى عنهما ، كقوله : ﴿ **إنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى** ﴾[1]. وإنَّما أخَّرْتَهَا إلى الخبر في « إنَّ » إذا لم تفصِلْ بين « إنَّ » واسمها بشيء ؛ لأنَّ الخبرَ هو المبتدأُ في المعنى ، أو هو عائدٌ في المعنى إلى ما هو بمنزلته ، فكأنَّها ـ في المعنى إذا كانت مع « إنَّ » ـ داخلةٌ على المبتدأ أيضاً ؛ إذ ليس تخلو مِمَّا ذَكَرْنَاه .

فالموضع الذي تدخُلُ فيه هذه اللاَّمُ هو الاسمُ المبتَدَأُ ،كما أخبرْتُكَ .

وقد يجوزُ أنْ يكونَ دُخُولُها للتَّأكيد وجوابِ القَسَمِ[2]، وأن يكونَ للتَّأكيد مُعَرًّى من معنى تَلَقِّي القَسَمِ . يدلُّكَ على ذلك قولُهُ تعالى : ﴿ **لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُوْنَ** ﴾[3]، فاللاَّمُ في « لَعَمْرُكَ » لا يجوزُ أنْ تكونَ جواباً للقَسَم ؛

---

(١) سورة النازعات : الآية : ٢٦ .

(٢) في (ص) : « وقد يجوزُ أنْ يكونَ دُخُولُها جواباً للقَسَمِ » .

(٣) سورة الحجر : من الآية : ٧٢ .

لأنَّ القَسَمَ لا يقعُ على قَسَمٍ . فهذا أيضاً أحدُ ما يُعَرِّفُكَ أنَّ هذه اللاَّمَ ليست الذي في الضَّرْبِ الثَّاني ؛ لأنَّ معنى القَسَمِ أبداً لازمٌ لتلك ، وهذه قد تَعْرَى منه .

وقد تدخُلُ هذه اللاَّمُ في ضرورة الشِّعرِ على خبر المبتدأ في غير « إنَّ » كقوله[1] :

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

[١٠٩/ب] كما حكَى أبو الحسَن / في حكاية نادرةٍ[2]: إنَّ زيداً وَجْهُهُ لَحَسَنٌ .

وإذا كان حقُّ هذه اللاَّمِ أن تدخُلَ على المبتدأ ، أو على اسم « إنَّ » وخبرها من حيث دخلت على المبتدأ، وكان دخولُهَا على خبر المبتدأ ضرورةً أو شذوذاً ، مع أنَّ خبرَ المبتدأ في المعنى هو المبتدأُ ، أو راجعٌ في المعنى إلى ما هو المبتدأُ ، فدخولُهُ[3] في الموصول والمرادِ به الصِّلَةُ ينبغي ألاَّ يجوزَ؛ لأنَّ الصِّلَةَ ليست بالموصول كما أنَّ خبرَ المبتدأ هو المبتدأُ . فمَن زَعَمَ أنَّ هذه اللاَّمَ في قوله : ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ ﴾ كان حُكمُهَا أنْ تكونَ في المبتدأ الذي في الصِّلَةِ ، ثمَّ قُدِّمَ إلى الموصول مخطِئٌ ؛ لأنَّا قد أحاط علمُنَا بهذه اللاَّمِ ، وبالمواضع الذي تستعملها فيها العربُ ، فلم نجدهم استعملوها إلاَّ في المواضع التي حصَرْنَاهَا وذَكَرْنَاهَا ، وتلك المواضع :

منها المبتدأُ ، وهي فيه على ضربَين :

إمَّا أن تكونَ للتَّأكيد مجرَّدَةً من تلَقِّي القَسَمِ .

---

(١) سبق ذكره في ص : (٤١٠) من هذا الجزء .
(٢) لم أقف عليها ، مع أنه تحدث عن اللام في معاني القرآن ١/١٢٠ .
(٣) أي : اللام .

وإمَّا أنْ تكونَ لتَلَقِّي القَسَمِ والتّأكيد .

ومنها « **إنَّ** » ، وهي تستعمَلُ معها على ضربَين أيضاً : إمَّا أن تدخُلَ على اسم « إنَّ » إذا فُصِلَ بينه وبين « إنَّ » نحو : ﴿ **إنَّ في ذَلِكَ لآيَةً** ﴾[1]، ولا تَمْنَعُ[2] « إنَّ » من أنْ تعمَلَ في اسمها النَّصْبَ ، (وإنْ كانت تَمنَعُ غيرَ « إنَّ » وتعلّقُهُ عن أن يعمَلَ ؛ لأنَّ التّقديرَ بها أوّلُ الكلام قبل « إنَّ » ، ولذلك أجزْنا : « إنَّ زيداً طعامَكَ لآكلٌ » ، ولم نُجز عَمْراً لزيداً ضاربٌ » . فلمَّا كان التّقديرُ باللاّم أوّلَ الكلام ، لم تمتنع « إنَّ » أنْ تعملَ في اسمها النّصبَ)[3] ، وحُكِيَ على جهة الشُّذوذ أنَّ بعضَهم قال : « إنَّ من أشدِّ النّاسِ عذاباً لَلْمُصَوِّرُونَ » ، فهذا غلطٌ ، وخلافُ ما عليه مذهبُ الكثْرَةِ ، وإنّما أرادَ النَّصْبَ فغلَّطَتْهُ اللاّمُ . وهو في الغلط شبيهٌ بما حكاه سيبويهِ[4] عن الخليل من أنَّ بعضَهم قال : « إنَّهُم أجمعونَ ذاهبون » . ولا مذْهَبَ له عندي غيرَ الغلط؛ لأنَّكَ لو قدَّرْتَ مبتدأً مضمَراً فقلْتَ : المعنى لَهُمُ المصوِّرُون ، لبقِيَ الجارُّ غيرَ متعلّقٍ بشيءٍ ؛ لأنَّ ما بعد اللاّمِ لا يعمَلُ فيما قبلَه[5]،

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٤٨ ، وآيات أخرى .

(٢) أي : اللام .

(٣) سقطت الأسطر الثلاثة التي بين القوسين من (ش) .

(٤) الكتاب ٢/١٥٥ ، ولم ينسبه إلى الخليل ، ونصه : « واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنّهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيُرَى أنه قال : هم كما قال :

وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

على ما ذكرتُ لك » .

(٥) في (ش) : « لأنَّ ما يعمل في ما بعد الكلام لا يعمل في ما قبله » .

ولَبَقِيَتْ « إنَّ » بلا اسمٍ .

فإن قلتَ : أُقدِّرُ حَذْفَ الهاءِ من « إنَّ » .

لم يَخْرُجْ بذلك الجارُّ من أنْ يبقى غيرَ متعلّقٍ بشيءٍ . فهذا دخولها على اسمِ « إنَّ » .

فأمَّا دخولُها على خبرِ « إنَّ » ، (فخبرُ « إنَّ »)[١] على ضَرْبَين: مفردٍ وجملةٍ، والجملةُ على ضربَين : مبتدإٍ وخبرٍ ، وفعلٍ وفاعلٍ ، والفعلُ على ضربَين : مضارعٍ وماضٍ . فهذه تدخُلُ على جميع ما انقَسَمَ إليه خبرُ المبتدأ خلا الفعلَ الماضيَ ، فإنَّها لا تدخُلُ عليه هذه اللاَّمُ ، فإذا دخلت على المبتدأ نحو : إنَّ زيداً لأبوه منطلقٌ ، فالمرادُ بها قبلَ « إنَّ » وهي لإنَّ ، و(أبوه منطلقٌ » خبرٌ)[٢] لهذا المبتدأ لوقوع الجملة موقعَ المفرَدِ .

ومنها دخولُهَا على خبر المبتدأ في الشُّذوذِ والضَّرورة ، نحوُ البيت الذي أنشَدْنَاه[٣]، والحكايةِ التي حكَيْنَاها عن أبي الحسن[٤] .

فقد حصَرْنَا بما ذَكَرْنَا مواضِعَ هذه اللاَّمِ ومداخِلَهَا ، ولم نجدْها تُستَعْمَلُ في الموصول في شيءٍ من المواضِعِ ، والمرادُ بها الصِّلَةُ ، فتبيَّنَ بذلك أنَّ قولَ مَن قال :

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) الجملة من (ش) وفيها : « لأبوه منطلقٌ خبر » . والعبارة في (ص) ، وجاءت العبارة فيها : « لأن لا لهذا المبتدأ ... » .

(٣) وهو :

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

(٤) وهي قوله : « إنَّ زيداً وجهُهُ لحسنٌ » انظر ص : ٤٣٤ .

إنَّ التّقديرَ بها في الآية التّأخيرُ إلى الصِّلَةِ خطأٌ ، وأنّه تارِكٌ مذْهَبَ العرب في تأويله إيّاها هذا التّأويلَ ، ومخطئٌ لمذهبهم فيها .

ويُفسِدُ هذا القولَ أيضًا أنَّ اللاّمَ إذا كان حكمُها أنْ تكون في الصِّلَةِ ثمَّ تقدَّمُ إلى الموصول فذلك غيرُ سائغ ،كما أنَّ سائِرَ ما يكون في الصِّلَةِ لا يتقدَّمُ على الموصول ، فهذا أيضاً ممّا يدلُّ على فساد هذا .

وإنّما تأوَّلَ مَنْ تأوَّلَ هذه اللاّمَ هذا التّأويلَ الفاسِدَ لأنّها وَلِيَتْ « تَدْعُو » .

وهذه اللاّمُ إذا دخلت على الجملة كانت الجملةُ معها في موضعها من الإعراب على ضربَين :

إمّا أنْ تكونَ لا موضعَ لها .

وإمّا أنْ تكونَ لها موضعٌ،/ وموضعُهَا يكونُ رفعاً ونصباً . وإنّما يصيرُ لها [١١٠/أ] موضعُ نصبٍ إذا وقعت بعد « عَلِمْتُ » ونحوِه من الأفعال التي تُلْغَى وتُعَلَّقُ ، فتعمَلُ في موضع الجملة ، وتقعُ هذه الجملةُ الخبريَّةُ موقِعَ مفعولَيْهَا ،كما تقع الجملةُ من الاستفهام هذا الموقِعَ نحو : قد عَلِمْتُ أَيُّهُم في الدَّارِ ، فلمّا لم يكنْ قولُهُ تعالى : ﴿ يَدْعُوْ ﴾ فِعْلاً ممّا يُلْغَى ، قَدَّرَ في الكلام ما قَدَّرَ ، فاحترَسَ بذلك ممّا أَعْلَمْتُكَ ، ووقَعَ فيما هو أبشَعُ منه ، فلو جَعَلَ « يَدْعُو » تكريراً للفعل الأوَّلِ على جهة تكثير هذا الفعل الذي هو الدُّعاءُ من فاعلِهِ ، و لم يجعلْهُ متعدِّياً ؛ إذ قد عدَّاهُ مرَّةً ، لم يَحْتَجْ إلى أن يتأوَّلَ في الكلام هذا التّأويلَ الفاسِدَ ، ولو جَعَلَ « يَدْعُو » معه هاءٌ مضمَرَةٌ، ويكونُ في موضع نصبٍ لكونه حالاً من « ذلك »[1]،

---

(١) من الآية : ﴿ يَدْعُوْ لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ذَلِكَ هُوَ الضَّلاَلُ البَعِيْدُ ﴾ الحج : الآية : ١٢ ..

كأنّه : ذلك هو الضّلالُ البعيدُ يَدْعُوهُ ، كما حكاه أبـو إسـحاق عـن بعضهـم في كتابه[1]، أو لو جَعَلَ « يَدْعُو » متعدِّيـاً إلى : ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴾ لم يَحتَجْ أيضاً أنْ يتأوَّلَ اللاّمَ على غير التّأويل الذي تحتَمِلُهُ . وهـذا الوجـهُ هـو الحسَنُ؛ أعني أنْ يتأوَّلَ « ذلك » بمعنى « الذي » ، ويجعـلَ قولَهُ : ﴿ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴾ صِلَتَهُ ، ويجعلَ الموصولَ في موضـع نصـبٍ بـ « يَدْعُو » كمـا قالـه أبـو إسحاقَ ، فتكونُ اللاّمُ حينئذٍ داخلةٌ على اسمِ مبتدإٍ موصولٍ ، ولا موضعَ للجملة التي هي ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ ﴾ ؛ لأنّهـا لم تقع موقِعَ مفرَدٍ .

فأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ لَبِئْسَ الْمَوْلَىٰ ﴾ ففي موضعِ رفعٍ ؛ لوُقُوعِهِ موقـعَ خـبرِ المبتدإِ .

وأمَّا اللاّمُ التي في قوله : ﴿ لَبِئْسَ الْمَوْلَىٰ ﴾ فـلامُ اليمـين ، وهـي الـتي إذا دخَلَتْ (على المضارع)[2] لَزِمَتْهُ النُّونُ . فهذا ما يجبُ أنْ تُحمَلَ الآيةُ عليه .

وقد تبيَّنَ ممّا ذَكَرْنَا من هذه المسألة أنَّ اللاّمَ في ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ ﴾ لا يجـوزُ أنْ يكونَ المرادُ بها التّقديمَ ، وفَسادُ قـولِ مَـنْ ذهـب إلى ذلـك . فأمّـا اعتـلالُ أبـي إسحاقَ لهم ، وقولُهُ[3]: « ولم يُشَبِعُوا الشَّرْحَ . وشَرْحُ ذلـك: أنَّ الـلاّمَ لليمـين والتّوكيدِ ، فحقُّهَا أنْ تكونَ في أوَّلِ الكلام ، فقُدِّمَتْ لتُجعَلَ في حقِّهَـا » ، فـأوَّلُ

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٥ .

(٢) ساقط من (ش) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٥ .

ما كان يَلزمُهُ أنْ يُبيِّنَهُ من هذا الكلامِ أنْ يخصِّصَ اللاَّمَ ويخلِّصَها[١] بأكثرَ ممَّا وصَفَهَا به ؛ لأنَّ هذه اللاَّمَ التي وسَمْنَاهَا بلامِ الابتداء والتي ذَكَرْنَا أنَّها تختصُّ بالدُّخولِ على الفعل ، يجمَعُهَا أنَّهَا لليمين والتَّوكيد ، ولا تتخلَّصُ إحداهما من الأخرى بهذه الصِّفة ، فهذا كلامٌ بعيدٌ من الشَّرحِ ؛ لِمَا فيه من الإجمال[٢] الذي عرَّفْتُكَ ، وتَرْكِ التَّفصيلِ . وقد بَيَّنَّا ذلك ، ودَلَّلْنَا أنَّ كلَّ واحدةٍ غيرُ صاحِبَتِهَا بغايةِ البيانِ في غيرِ هذا الكتابِ[٣]، وبعضُهُ في هذا الكتاب .

وقولُهُ : « فحقُّهَا أنْ تكونَ في أوَّلِ الكلام فقُدِّمَت لتكونَ في حقِّهَا » في البُعْدِ من الشَّرْحِ كبُعْدِ ما ذَكَرَهُ في اللاَّمِ وأكْثَرَ ؛ لأنَّ السُّورَةَ كلَّهَا كلامٌ ، ففي أوَّلِ ما ذَكَرَ من الكلام حكمُ اللاَّمِ أنْ تكونَ . وليست تخلو هذه اللاَّمُ من أنْ تكونَ من أحدِ الأقسام التي ذَكَرْنَاهَا في صدر هذه المسألة ، فليس يجوزُ أنْ تكونَ الفاصلةَ بين النَّفيِ والإثبات ، ولا التي تَدْخُلُ الشَّرْطَ في نحو[٤]:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيْزِ بِمِثْلِهَا

ولا التي تدخُلُ الفعلَ في نحو : لَيَقُومَنَّ ، ولَقَامَ ، فذلك من أمرها ظاهرٌ يُستَغْنَى بظُهُورِهِ عن إقامة الدَّلالة عليه ، وإذا لم يَجُزْ ذلك ، ثبت أنَّهَا للابتداء .

فأوَّلُ الكلام التي تدخُلُهُ هو المبتدأُ ، والمبتدأُ الذي تدخُلُهُ اللاَّمُ في هذه

---

(١) في (ش) : « يلخصها » .

(٢) في (ص) : « الاحتمال » .

(٣) يقصد المسائل المشكلة (البغداديات) : ١٧٦ ـ ١٨٥ ، ٢٣٥ ـ ٢٣٧ ، وانظر: المسائل العسكريات: ١٥٩ ـ ١٦٢ .

(٤) سبق ذكره في صدر كلام أبي عليٍّ من هذه المسألة .

المواضِعِ لا يخلو من أن يكونَ المبتدأ الموصـولَ ، أو المبتـدأ الـذي في الصِّلَـة . فـإنْ كان المبتدأ الذي في الصِّلَةِ ، فلا يجوزُ أنْ تُقَـدَّمَ الـلاّمُ إلى الموصـول مـن حيـث لم يَجُزْ أنْ يُقَدَّمَ ما / في الصِّلَةِ على الموصول ، ولِمَا تقدَّمَ ذِكْرُنا له من غير ذلك . [١١٠/ب]

وإنْ كان المبتدأ الموصولَ ، فلَمْ تُقدَّم الـلاّمُ مـن موضعهـا إلى أوَّلِ الكـلام ، ولا إلى غيره .

وأمَّا تشبيهُهُ تقديمَ اللاّمِ في الآية بتأخيرها عن الاسم إلى الخبر في « إنَّ » فـلا يشتبهان ، وهو بعيدٌ من الصَّواب ؛ لأنّه لا شيءَ (يجبُ ويَـلزَمُ لـه أنْ تَقـدَّمَ هـذه اللاّمُ إلى الموصول من الصِّلة ،كما كان في اسم « إنَّ » سببٌ)[1] يُوجِبُ تأخيرَهـا إلى الخبر، وهو اجتماعُ حرفَين بمعنى واحدٍ ، وليس مع الـلاّمِ في الآيـة شـيءٌ مـن ذلك، ففسادُ هذا التّشبيه بيِّنٌ .

وأمَّا قولُهُ : « ولا يجوزُ : إنَّ لزَيداً قائمٌ » فتمثيلُ سَوءٍ ، فيـه إيهـامُ أنَّ الـلاّمَ التّقديرُ بـهـا أنْ تكونَ بعد « إنَّ » ، وليس كذلك ؛ لأنَّ تقديرَ اللاّمِ أنْ يكونَ قبلَ « إنَّ » ، يدلُّكَ علـى ذلـك تعليقُـهُ الفعـلَ ، ووقوعُـهُ علـى « إنَّ »[2] المكسـورةِ في قولكَ: عَلِمْتُ إنَّ زيداً لمنطلقٌ ، ولو كان التّقديـرُ بهـا الوقـوعَ بعـد « إنَّ » لقَبُـحَ الفعلُ في « إنَّ » ؛ لأنَّهُ لم يكن له كافٌّ عن إنَّ وقبحِهَا[3] .

ويدلُّ أيضاً على أنَّ التّقديرَ بها التّقدُّمُ قولُهُ تعالى: ﴿ **إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً** ﴾[4]،

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٢) في (ش) : « وقطعه عن إن في نحو : علمت ... » .

(٣) كذا في النسختين .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢٤٨ ، وأماكن أخرى . وفي (ش) : ﴿ **إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ** ﴾ .

فلو لم يكن التّقديرُ بهــا التّقديـمَ علـى « إنَّ » ، لكَفّـت « إنَّ » عـن العمـل ،كمـا كفَّت الفعلَ عن العمل في نحو : عَلِمْتُ لَزيدٌ خـيرٌ منـكَ ، فلمَّـا لم تَكُـفَّ « إنَّ » عن العمل في اسمها ،كما كَفَّت الفعلَ عن العمل ، و لم تعلِّقْهُ ، علِمْنَـا أنَّ التّقديـرَ بها التقديمُ . ويقوّي ذلك من السَّمْعِ قولُهُم : « لَهِنَّكَ رَجُـلُ صِـدْقٍ »[1]، فـاللاّمُ قبلَ « إنَّ » ، فتأمَّلْ ذلك .

وقال أبو إسحاقَ[2] : « وقالوا أيضاً : إنَّ « يَدْعُو » معها هاءٌ مضمَرَةٌ ، وإنَّ « ذلك » في موضع رفعٍ ، و « يَدْعُو » في موضع الحال ، المعنــى : في حـال دعائِـهِ إيَّاهُ، ويكونُ ﴿ لَمَـنْ ضَـرُّهُ أَقْـرَبُ مِـنْ نَفْعِـهِ ﴾ مسـتأنَفاً ، وخـبرُهُ : ﴿ لَبِئْـسَ الْمَوْلَى﴾ » .

قال أبو عليٍّ :

إنْ قال قائلٌ : كيف يجوزُ هذا التّأويلُ في التّنزيل ، وحـذفُ هـذه الهـاء إنّمـا يَسُوغُ من الصِّفَةِ والصِّلَةِ ، وليس هذا صفةٌ ولا صلةٌ ؟

فالقولُ عندي : أنَّ ذلك غيرُ ممتنعٍ لمضارَعَةِ الحالِ الصِّفَةَ ، ألا ترى أنّـكَ إذا

---

(١) انظر الكتاب ٣/١٥٠ ، وفيه : « لَهِنَّكَ لرَجُلُ صِدْقٍ » .
وفي أصل هذه العبارة ثلاثة أقوال أوضحها السيرافي في شرحه على الكتاب ٤/٤١ ـ أ (مخطوط) ، وملخصها : الأول لسيبويه : أنَّ الأصل في (لهنك) إنك ، فأبدلوا مكـان الألـف هـاء كمـا قـالوا في (هرقتُ الماء) ، والثاني للفراء : أن الأصل التركيب من كلمتين هما (والله إنـك لعـاقل) فخُلطتـا ، والثالث : حكاه المفضل أن الأصل (لله إنك لمحسن) ، قال أبو سعيد: وهذا أسهل في اللفـظ وأبـعد في المعنى ، والذي قال الفراء أصح في المعنى ؛ لأن قول القائل : (والله إنـك لقـائم) أصـح مـن (لله إنك لقائم) . وانظر التعليقة ٢/٢٦٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٥ ـ ٤١٦ .

قلتَ : جاء زيدٌ راكباً ، فقد فصَلَ « راكب » بين مجيئين أو أكثرَ ، كما أنَّ قولكَ: جاءني رجُلٌ ظريفٌ ، يفرقُ بين رَجُلَين أو رجالٍ في هذه الصِّفَةِ .

فإن قلتَ : فهلاَّ منَعْتَ منه لمضارَعَةِ الحال الخبرَ ، كما يُستَقبَحُ : زيدٌ ضرَبْتُ ، ولا يجوزُ إلاَّ في الشِّعر ، كذلك لا يجوزُ هذا على تقدير الحال لمضارَعَتِهَا الخبرَ في إفادتها ما كنتَ تجهَلُهُ ، كإفادة الخبر ، وكونِهَا نكرةً على ما حَقُّ الخبرِ أن يكونَ عليه ؟

قيلَ : هذه المشابهةُ لها بالخبرِ ، إلاَّ أنَّها ليست كالخبر نفسِهِ ، إنَّما هي زيادةٌ فيه ، فهي تقتضي ما يكون له زيادتُهُ ، ولا تقتصِرُ عليها دونه ، فأمَّا قولُهُم : « أكثَرُ شُرْبِيَ السَّوِيْقَ مَلْتوتاً » ونحوُهُ مِمَّا تَسُدُّ فيه[1] مَسَدَّ الخبر ، فإنَّما هو عندهم على فعلٍ آخرَ ، وقد حصل بهذا الفصلُ بين الهيئتين أو الهيئات ، كما يحصُلُ ذلك بالصِّفة ، فكأنَّها للوصف أشدُّ مشابهةً منها للخبر ، وإذا كان كذلك حَسُنَ حَذْفُ الهاء منه لمشابهته الصِّفَةَ ، فتقديرُ قولِهِ : ﴿ **ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ * يَدْعُوْ** ﴾ على هذا : أُشِيرُ إليه مَدْعُوّاً .

قال[2] : « وفيه وجهٌ ثالثٌ : يكونُ : « يَدْعُو » في معنى « يَقُولُ » ، ويكونُ في موضع رفعٍ ، وخبرُهُ محذوفٌ ، ويكونُ المعنى : يقولُ لَمَنْ ضَرُّهُ أقربُ من نفعِهِ هو مَوْلايَ ، ومثلُ « يَدْعُو » في معنى « يقولُ » قولُ عنترَةَ[3] :

---

(١) أي : الحال .

(٢) أي : أبو إسحاق . انظر معاني القرآن وإعرابه ٤١٦/٣ .

(٣) ديوانه : ٢١٦ من معلقته . والأشطان : جمع شَطَن وهو حبل البئر ، واللّبان : الصدر . انظر شرح القصائد السبع الطوال : ٣٥٩ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي : ٣٠٩ ـ ٣١١ .

يَدْعُونَ عَنْتَرَ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِئْرٍ فِي لَبَانِ الأَدْهَمِ

ويجوزُ أنْ يكونَ « يَدْعُو » في معنى « يُسَمِّي » ،كما قال ابنُ أحمرَ[1]:

أَهْوَى لَهَا مِشْقَصاً حَشْراً فَشَبْرَقَهَا

وَكُنْتُ أَدْعُو قَذَاهَا الإِثْمِدَ الْقَرِدَا

/ ووجهُ هذا القولِ كوجه القولِ الذي قبلَه » . [١١١/أ]

قال أبو عليٍّ :

الدُّعاءُ بمعنى القول سائغٌ ، وهذا الوجهُ الذي أجازه ممكنٌ ، أعني أنْ يصرِفَ « يدعو » إلى معنى « يقولُ » فيَحكِيَ ما بعدها إذا كان في معنى القول وضرباً منه، واللاّمُ في ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ ﴾ على هذا القول لامُ ابتداء ، وموضعُ « مَنْ » رفعٌ، والخبرُ مضمرٌ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ الخبرُ ﴿ لَبِئْسَ الْمَوْلَى ﴾ أعني خبرَ ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ ﴾؛ لأنَّ الكافرَ المتمسِّكَ بعبادة الأوثان لا يقولُ لَمَنْ ضَرُّهُ أقربُ من نفعه : لَبِئْسَ المولى ؛ لأنَّ ذلك سوءُ ثناءٍ منهم عليها .

فإن قلتَ : فكيف لم يَجُزْ كونُ : ﴿ لَبِئْسَ الْمَوْلَى ﴾ خبراً لِـ « مَنْ » وإنْ كان سوءُ ثناءٍ ، كما جازَ ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ ؟

---

(١) هو عمرُو بنُ أحمَرَ بنِ العمَرَّد الباهليُّ، من بني قرّاص، شاعرٌ فصيحٌ مقدَّم على جميع نظرائه، وهو شاعر إسلامي في الدولة الأموية، وأحد العُور المحسنين من الشعراء. قال الأصفاني في الأغاني ٨/٢٣٤: كان من شعراء الجاهلية المعدودين، ثم أسلم وقال في الجاهلية والإسلام شعراً كثيراً. أخباره في: مَن اسمه عمرو من الشعراء ١٢٩، والشعر والشعراء ١/٣٥٦، والخزانة ٦/٢٥٧ . والبيت في ديوانه : ٤٩ .

فالقولُ : إنَّ ذلك حكايةٌ لمعنى قولهم ، لا لنفسِ اللّفظِ ، ومثلُ ذلك قولُك إذا ردعْتَ من استهواه باطلٌ واستمالَهُ حتّى صارت صورتُهُ عنده صورةَ الحقِّ : دع الباطِلَ ، وانتَهِ عنه ، فإذا لم يُقلِعْ قلتَ على جهة التّبكيتِ له والتّقبيح لرأيه : القولُ الباطِلُ أَولى من الحقِّ ، والقولُ الضَّلالُ آثرُ[1] من الهدى ، فتُسَمِّي ما لا يُسمِّيهِ ضلالاً ولا باطلاً ضلالاً وباطلاً ، فكذلك جاء : ﴿ **لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ** ﴾ أي: يقولُ للّذي ضرُّهُ أقربُ من نفعه ، وإنْ لم يُسَمِّهِ الكافرُ بها الاسم .

وأمّا قولُ أبي إسحاقَ : « يجوزُ أنْ يكونَ يَدْعُو في معنى يُسَمِّي » **فممتنعٌ** غيرُ جائزٍ .

فإن قلتَ : كيفَ امتنع وقد أجازه سيبويه فقال[2]: « تقولُ : دَعَوتُهُ زَيداً إذا أردتَ معنى سَمَّيتُهُ ، فتعدِّيْهِ إلى مفعولَين ، فإن أردْتَ الدعاءَ إلى أمرٍ لم يجاوِزْ مفعولاً واحداً » ، فكيف لم يَجُزْ أنْ يكونَ دَعوتُهُ في الآية بمعنى سَمَّيْتُهُ ؟

فالقولُ : أنَّ الذي يمنعُ من إجازة ذلك دخولُ لامِ الابتداء في الكلام ، وأنّهُ إذا حَمَلَه على هذا التّأويل لَزِمَهُ أن يُعَلِّقَهُ ،كما يُعلِّقُ قبلَهَا سائرَ الأفعال، والتّعليقُ فيه لا يجوزُ .

فإن قلتَ : فهلاّ جاز تعليقُ « دَعَوْتُ » قبلَ لام الابتداءِ ،كما جازَ تعليقُ « عَلمْتُ » قبلها في نحو : « عَلِمْتَ لَزَيدٌ منطلقٌ » إذا كان هذا يتعدَّى إلى

---

(١) في (ش) : « أبرّ » .

(٢) الكتاب ٣٧/١ . وانظر : النكت ١٧٠/١ وما بعدها .

مفعولَين ، كما أنَّ « علِمْتُ » يتعدَّى إليهما ؟

فالقولُ : إنَّ التّعليقَ في « علِمْتُ » وبابِهِ لم يَجُزْ من حيث كان متعدِّياً إلى مفعولَين ، فلو كان التّعليقُ فيه من حيث تعدَّى إليهما لجاز في « أعطيتُ » و « كَسَوتُ » وجميعِ المتعدِّيةِ إلى مفعولَين أنْ تقولَ : « كَسَوتُ لَزَيدٌ ثوبٌ » فتُعَلِّقُ ، كما تُعَلِّقُ « عِلِمْتُ » ونحوَه ، وإنّما جاز التّعليقُ في هذه الأفعال حيث جاز فيها الإلغاءُ ، ألا ترى أنَّ الإلغاءَ لها أعظَمُ من التّعليق فيها ؛ لأنَّ حكمَهَا ملغاةً ألاَّ تعمَلَ في لفظٍ ولا موضِعٍ ، وهي معلَّقةٌ تعمَلُ في موضع الجملة ، فلم يكن التّعليقُ في « عَلِمْتُ » من حيث يتعدَّى إلى مفعولَين ، فيكونُ ذلك في كلِّ ما تعدَّى إلى مفعولَين .

ويدلُّ أيضاً على امتناع تعليقِ « دَعَوتُ » إذا كانت في معنى سَمَّيْتُ و« أعطَيْتُ » وجميعِ باب ما يتعدَّى إلى مفعولَين الذي يجوزُ فيه الاقتصارُ على الأوَّلِ وإنْ جاز تعليقُ عَلِمْتُ ونحوِه ممّا لا يجوزُ فيه الاقتصارُ على المفعول الأوَّلِ ـ أنّا إذا ألغَيْنَا هذه الأفعالَ التي لا يجوزُ الاقتصارُ فيها على المفعول الأوَّلِ منها ، بقِيَ بعد الإلغاء كلامٌ مفيدٌ ، جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ ، وليس كذلك بابُ « أعطَيْتُ » و « أعلَمْتُ » ونحوُه ، ألا ترى أنّكَ لو ألْغَيْتَ « أعطَيْتُ » ونحوَه في قولِكَ : أَعْطَيْتُ زيداً درهماً ، أوعلّقْتَهُ ، لبَقِيَ الكلامُ بعد الإلغاء « زَيدٌ درهمٌ » ، وهذا خَلْفٌ ، ولو جاز تعليقُ هذا لجازَ تعليقُ « أعلَمْتُ » و « أريتُ »[1] و « دعوتُ » إذا أردتَ به الدُّعاءَ إلى أمرٍ ، و « ضربتُ » وجميعُ ما يتعدَّى إلى

(١) في (ش) : « رأيت » .

مفعولٍ واحدٍ ؛ لأنّهَا كلَّهَا مثلُ « أعطيتُ » في أنَّ الذي يبقى بعدها إذا ألغَيْتَهَا لا يكونُ كلاماً تامّاً ،كما أنَّ الذي بعد هذه الأفعال / ليس بكلامٍ . [١١١/ب]

فكما لم يَجُز الإلغاءُ في شيءٍ من الأفعال سوى ما ذَكَرْتُ لكَ ،كذلك لا يجوزُ الإلغاءُ في « دعوتُ » ، وإذا لم يَجُز فيه الإلغاءُ فَسَدَتْ إجازَةُ كونِ « يَدْعُو » بمعنى يُسَمِّي في الآية .

فإن قلتَ : هلاَّ جاز الإلغاءُ في « دعوتُ » في هذه الآيـة على هـذا التّأويل لموافقتها « علمْتُ » في أنَّ المفعولَ الثّانيَ هو الأوَّلُ في المعنى ،كما أنَّ المفعولَ الثّانيَ في « علمْتُ » هو الأوَّلُ في المعنى ، فكما جاز[1] إلغاءُ « علمْتُ » إذا كان المفعولُ الثّاني فيه هو الأوَّلُ ،كذلك يجوزُ[2] إلغاءُ هذا ، وعلى هذا أجازَه[3]؛ لأنّه ذَكَرَ أنَّ وجْهَ هذا القولِ كوجه القولِ الذي قبله ، والقولُ الذي قبله هو أنَّ: ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ مبتدأً ، والخبرُ مضمَرٌ ؟

قيلَ : لا يجوزُ التّعليقُ في هذا الضَّرْبِ من الأفعال وإنْ كان المفعولُ الثّاني فيه هو الأوَّلُ في المعنى، وقد قدَّمْنَا ذلك ، ولو جاز فيها التّعليقُ لجازَ فيها الإلغاءُ؛ لأنَّ ما يجوزُ فيه التّعليقُ يجوزُ فيه الإلغاءُ ، ولو جاز في « دعوتُ » لهذه العلّةِ لجازَ في « سَمَّيْتُ » أيضاً ، ولجاز في « كَنَّيْتُ » ؛ لأنَّ المفعولَ الثّانيَ في هذا قد يكونُ الأوَّلُ في قولكَ : كَنَّيْتُ زيداً أبا عبد الله ، وسَمَّيْتُ أخاك عَمْراً ، فإن جاز

(١) في (ص) : « كان » .
(٢) في (ش) : « لا يجوز » .
(٣) أي : أبو إسحاق .

التّعليقُ في ذلك ، فليَجُزْ في هذا أيضاً .

وما قلناه من أنَّ التّعليقَ لا يجوزُ فيما عدا « علمْتُ » وبابِهِ قولُ الخليل وسيبويهِ وجميعِ البصريِّين .

فأمّا البيتُ الذي أنشدَه[1] : فلا حُجَّةَ له فيه ، ويمتنعُ في الآية أنْ يكونَ « يَدْعُو » بمعنى « يُسَمِّى » وإنْ جاز في البيت ؛ لأنّه لا شيءَ في البيت يمنعُ من ذلك ويدفعُهُ ، كما منَعَ منه في الآية دُخُولُ اللاّمِ ، ألا ترى أنَّ قولَه :

وَكُنْتُ أَدْعُو قَذَاهَا الإِثْمِدَ الْقَرِدَا

بمنزلة : أدْعُو أخاكَ زيداً ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ « يَدْعُو » بمنزلة « يُسَمِّي » في الآية ، كما جاز في هذا البيت .

* * *

(١) وهو قولُ عمرِو بنِ أحمَرَ الباهليِّ :

أَهْوَى لَهَا مِشْقَصاً حَشْراً فَشَبْرَقَهَا　　　وَكُنْتُ أَدْعُو قَذَاهَا الإِثْمِدَ الْقَرِدَا

انظره في معاني القرآن وإعرابه : ٤١٦/٣ ، وقد سبق ذكره ص : ٤٤٣ من هذا الجزء .

سورة المؤمنون :

المسألة الحادية والتّسعون

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ **أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ** ﴾ [المؤمنون : ٣٥] :

« هذا جوابُ الملأ من قوم ثمودَ . فأمَّا « أنَّكم » الأُولى فموضعها نصبٌ على معنى: أيَعِدُكُم بأنَّكم إذا مُتُّم ، وموضعُ الثَّانية عند قومٍ كموضعِ الأُولى ، وإنَّما ذُكِرَت توكيداً ، والمعنى على هذا القول : أيَعِدُكم أنَّكم مخرَجُونَ إذا مُتُّم ، فلمَّا بَعُدَ ما بين « أنَّ » الأُولى والثَّانيةِ بقوله: ﴿ **إِذَا مُتُّمْ** ﴾ أُعيدَ ذِكْرُ « أنَّ » كما قال: ﴿ **أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ** ﴾[2]، المعنى : فله نارُ جهنَّم ، هذا على مذهب سيبويه .

وفيها قولان آخَرَان :

أحدهما[3]: أنْ تكونَ « أنَّ » الثَّانيةُ وما عملتْ فيه في موضع رفعٍ، ويكونُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/١١ - ١٢ .
وهذه الآية ذكرها أبو نزار الحسن بن صافي (الملقب بملك النحاة) في مسائله العشر المتعبة إلى الحشر، انظرها مع ردّ ابن بري في (جواب المسائل العشر) صفحة : ٥ وما بعدها ، وسفر السعادة ٢/٧٧٩ ، وقد ساق السخاوي بعد المسألة رد ابن بري دون نسبة .

(٢) سورة التوبة : آية : ٦٣ .

(٣) في المعاني المطبوع ٤/١١ : « أجودهما » .

المعنى : أيَعِدُكم أنّكم إخراجُكم إذا مُتُّـم[1] ، فيكـونُ « أنّكـم تُخرَجُـونَ » بمعنـى إخراجكم ، كأنّه قالَ : أيَعِدُكم أنّكم إخراجُكُـمْ وقـت موتكـم وبعـد موتكـم ، ويكونُ العـاملُ في « إذا » إخراجُكُـم ، علـى أنَّ « إذا » ظـرفٌ ، والمعنـى : أنّكـم يكونُ إخراجُكُم إذا مُتّم .

والوجهُ الثّالثُ : أن تكونَ « إذا » العـاملُ فيهـا « متّـم » ، فيكـونُ المعنـى : أنّكُم متى مُتُّمُ يكونُ إخراجُكُم ، فيكونُ خبرُ « أنَّ » مضمَراً .

والقولان الأوَّلان[2] جيِّدان » .

قال : « ويجوزُ : أيَعِدُكُم أنّكُم ، الوعدُ : القولُ » .

قال أبو عليٍّ :

لا تخلو « أنَّ » الثّانيةُ في قوله تعالى : ﴿ **أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُـمْ تُرَابـاً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ** ﴾ وفي قوله : ﴿ **أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ** ﴾[3]، وقوله : ﴿ **كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوْءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْـدِهِ وَأَصْلَـحَ فَأَنَّـهُ غَفُـوْرٌ رَحِيْـمٌ** ﴾[4] مـن أنْ تكونَ بدلاً من الأُولى ، أو تكونَ مكرَّرَةً للتّأكيد وطولِ الكلام ، أو تكونَ زائـدةً

---

(١) في (ش) : « تخرجون » بدل « إخراجكم » ، والمثال ساقط أغلبه من (ص) ، والتصحيح مـن معـاني الزجاج .

(٢) في (ش) : « القولان الآخران » ، وأشير إليها في حاشية (ص) .

(٣) سورة التوبة : من الآية: ٦٣ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ٥٤ . وفي (ش) : « من بعدها » .

غيرَ معتدٌّ بها ،كما في قوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾[1]، أو تكونَ مرتفعةً بالظَّرْفِ .

[١١٢/أ] / فمذهَبُ سيبويهِ[2] أنَّ « أنَّ » الثَّانيةَ بدلٌ من الأُولى .

ومذهبُ الجرميِّ وأبي العبَّاس[3] أنَّها مكرَّرةٌ للتَّأكيد .

ومذهبُ أبي الحسن[4] أنَّها مرتفعةٌ بالظَّرف .

و لم يقُلْ أحدٌ : إنَّها زائدةٌ غيرَ مُعْتدٌّ بها .

قال سيبويه[5] : « وممَّا جاء مبدَلاً قولُهُ ﴿ أَيَعِدُكُمْ ﴾ الآية ، فكأنَّهُ قال : أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ إِذَا مُتُّمْ ، وذلك أُرِيدَ بها ، ولكنَّه إنَّما قُدِّمَتْ (أنَّ) الأُولى لِيُعْلَمَ بعدَ أيِّ شيءٍ الإخراجُ » .

قال : « وزعمَ الخليلُ أنَّ مثلَ ذلك قولُهُ : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ ورَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ ﴾ ، ولو قال : فإنَّ كانت عربيَّةً » .

قال أبو عليٍّ : ولا يجوزُ عندي أنْ تكونَ « أنَّ » الثَّانيةُ في شيءٍ من الآي

---

(١) سورة النساء : من الآية : ١٥٥ ، والمائدة : من الآية : ١٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٣٢/٣ .

(٣) انظر المقتضب ٣٥٤/٢ ، وهذا أحد قولين للمبرد فيها ، والثاني مذكور في الحاشية التالية فانظره ، وراجع : الانتصار : ١٨٩ ، والمسائل البصريات ٦٧٣/١ ، والتعليقة على الكتاب ٢٤٥/٢ ، والمسائل المنثورة : ١٨٢ . وراجع ردَّ ابن ولاد على المبرد في إعراب هذه الآيات في الانتصار : ١٩٠ ـ ١٩١ .

(٤) مذهب الأخفش كما هو صريح من كلامه في معانيه أن « أنَّ » بدلٌ من الأولى ، كما هو رأي سيبويه ، انظر معاني القرآن ١١٩/١ في أثناء كلامه على « إنَّ » و« أنَّ » في سورة البقرة . قال : « وأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ ﴾ فالآخرةُ بدلٌ من الأُولى » .
وهذا القول ذكره المبرد في المقتضب ٣٥٥/٢ ، ولم ينسبه ، وقال عنه : « فهذا قولٌ حسنٌ جميلٌ » .
وانظر المسائل المنثورة : ١٨٢ ، والمسائل البصريات ٦٧٧/١ .

(٥) الكتاب ١٣٢/٣ ـ ١٣٣ .

بدلاً من الأُولى ؛ وذلك أنّهَا لا تخلو من أحد أمرَين :

إمَّا أنْ تُبدَلَ « أنَّ » من « أنَّ » وحدَها من غير أنْ تتمَّ بصِلَتِهَا .

وإمَّا أنْ تُبدَلَ منها بعد تمامها بصِلَتِهَا .

فلا يجوزُ أنْ تُبدَلَ منها من غير أن تتمَّ كلُّ واحدةٍ منهما بصِلَتِهَا ؛ لأنّها قبل أن تتمَّ بصِلَتِهَا حرفٌ ، ولم نَرَهُم أبدلوا الحرفَ من الحرفِ ، كما أبدلوا الاسمَ من الاسم ، والفعلَ من الفعل ، فقد بَطَلَ أنْ تكونَ « أنَّ » بدلاً من « أنَّ » على هذا الوجه .

ولا يجوز أيضاً أن تُبدَلَ « أنَّ » الثّانيةُ من قوله : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ ﴾ من الأُولى ؛ لأنَّ صِلَةَ الأُولى لم تتمَّ ، وإنّما تتمُّ اسماً إذا استوفت صِلَتَهَا تامَّةً ، وصِلَتُهَا تكونُ اسماً ـ كان مبتدأً قبلَ دخولها عليه ـ مع خبره . وقولُهُ : ﴿ إِذَا مُتُّمْ ﴾ لا يكونُ خبراً لاسمِ « أنَّ » ، كما لا يجوزُ أنْ يكونَ خبراً له قبل دُخُولِ « أنَّ » . ألا ترى أنّكَ لو قلتَ : أنتم إذا متّمْ ، لم يَجُز ؛ لأنَّ الظّرْفَ من الزّمان لا يكونُ خبراً عن الجُثَث ، فكذلك لا يجوزُ أنْ تكون « إذا » خبراً لاسم « أنَّ » من قوله : ﴿ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ ﴾ ، وإذا لم يَجُزْ أن تكونَ خبراً له ، فقد ثبتَ أنَّ « أنّكم » الأُولى لم تستوفِ صِلَتَهَا ، وإذا لم تستوفِ صِلَتَهَا ، لم يَجُزِ البدلُ منها ؛ لأنَّ الاسمَ المبدَلَ منه حكمُهُ أنْ يكونَ تامّاً ، كما أنَّ البدَلَ كذلك . فقد ثبت بما ذَكَرْنَا أنَّ « أنَّ » من قوله : ﴿ أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ لا يجوزُ أنْ تكونَ بدلاً من الأُولى .

ولا يجوزُ أيضاً أن تكونَ « أنَّ » الثّانيةُ بدلاً من الأُولى في قوله : ﴿ أَلَمْ

يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيْهَا ﴾[١]؛ لأنَّ الشَّرْطَ لا يكونُ خبراً لاسم « أنَّ » وحدَه دون جَزَائِهِ، كما لم يَجُزْ أنْ يكونَ خبراً للمبتدأ .

كذلك قولُهُ : ﴿ **كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوْءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُوْرٌ رَحِيْمٌ** ﴾[٢]، لا يجوزُ أنْ تكونَ الثَّانيةُ فيه بدلاً من الأُولى ؛ لأنَّ « مَنْ » لا تخلو من أن تكونَ بمنزلة الذي ، أو جزاءً ، وعلى أيِّ الوجهَين كانت فلا تكونُ وحدَها خبراً لـ « أنَّ » ؛ لأنَّها ليست إيَّاها في المعنى . فقد ثبت أنَّه لا يجوزُ أنْ تكونَ بدلاً من الأُولى في واحدةٍ من الآيِ الثَّلاثِ .

فأمَّا كونُ الثَّانية للتَّكرير في هذه الآية ، فأبو العبَّاس يذهبُ إلى أنَّ الثَّانيةَ مكرَّرةٌ توكيداً ، قال[٣] في قوله تعالى : ﴿ **أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ** ﴾ الآية : « كُرِّرَت الثَّانيةُ توكيداً ولستَ تريدُ بها إلاَّ ما أَردتَ بالأُولى » ، قال : « وهذا أحسَنُ الأقاويل عندي في هذه الآية » .

وقال : « ونظيرُ تكرير (أنَّ) ههنا قولُهُ: ﴿ **وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُوْنَ** ﴾[٤]، وقولُهُ : ﴿ **فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيْهَا** ﴾[٥]» .

(١) سورة التوبة : آية : ٦٣ .
(٢) سورة الأنعام : آية : ٥٤ ، والآية لم تذكر تامة في (ش) .
(٣) المقتضب ٢/٣٥٤ .
(٤) سورة هود : من الآية : ١٦ .
(٥) سورة الحشر : من الآية : ١٧ .

قالَ : « ومِن هذا الباب عندنا ـ وهو قولُ أبي عُمَرَ[١] ـ : ﴿ **أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ** ﴾ فالتّقديرُ : فلـه نـارُ جهنّـمَ ، ورُدَّتْ (أنَّ) توكيداً » .

قال أبو عليّ : وقولُ أبي العبَّاسِ وأبي عُمَرَ لا يجوزُ عنـدي أيضـاً ؛ لأنّـهُ لا يخلو من أن يقع التّكريرُ للتّأكيد في « أنَّ » وحدَهـا دون صِلَتِهَـا ، أويقـع التّكريـرُ فيها مع صِلَتِهَا ، ولا يجوزُ أن يكونَ التّكريـرُ في « أنَّ » وحدَهـا دون صِلَتِهَـا ، لا تُكرَّرُ سائرُ الموصولات دون صِلاتِهَا ، فلو كَـرَّرْتَ اسمـاً موصـولاً نحـو: ضربـتُ الذي في الدَّار الذي في الدَّار،/ لم تُكرِّرْهُ إلاَّ مستوفياً لصِلَتِهِ ، (فلا يجوزُ أن تكـونَ « أنَّ » أيضاً مفرَدةً من صِلَتِهَا غيرَ مستوفيةٍ لها)[٢] . [١١٢/ب]

ويدلُّكَ أيضاً على امتناع جواز تكريرها بغير صِلَتِهَا أنّهَـا للتّـأكيد ، وتُثْبِـتُ الشّيءَ ، فكما لا يتكرَّرُ حرفان للتّأكيد ، ولا تجتمعُ « أنَّ » مع « إنَّ » المكسورةِ ، كذلك أيضاً يكونُ اجتماعُها وتكرُّرها مع المفتوحة أبْعَدَ .

فإن قيلَ : تكونُ كـ « أنَّ » ولامِ الابتداء في أنّهما لا يجتمعان في اللّفظ، فإذا فُصِلَ بينهما اجتَمَعَا في المعنى ،كما لا تجتمعُ اللاّمُ مع « إنَّ » في اللّفظ، فإذا فُصِلَ بينهما اجتَمَعَا في المعنى نحو : ﴿ **إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً** ﴾[٣] .

قلنا : يمتنع ذلك في « أنَّ » لِمَا ذَكَرْنَا من أنّهَـا موصولـةٌ ، وصِلَتُهَـا جملـةٌ ،

---

(١) في (ش) : « أبي عمرٍو » وكذلك في الموضع الثاني .
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .
(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٤٨ ، وآيات أخرى .

ولا يجوزُ تكريرُها قبلَ أنْ تتمَّ بصِلَتِهَا، (وإن جازَ اجتماع « أنَّ » واللاّم في المعنى، فقد ثبتَ بما ذكَرْنَا أنَّ « أنَّ » مجرَّدةً من صِلَتِهَا) لا يجوزُ في الآيِ تكريرُها .

وأمَّا تكرُّرُها مستوفيةً لصِلَتِهَا وغيرَ مجرَّدةٍ ممَّا يُكَمِّلُهَا فبعيدٌ أيضاً في الآيِ الثّلاثِ ؛ لأنَّ الأولى[1] لم تتمَّ بصِلَتِهَا ، ولم تستوفِهَا قبل مجيء الأواخر ، فكما أنَّكَ لو كرَّرْتَ موصولاً لم تَكُنْ لِتُكَرِّرَهُ حتّى يمضيَ الأوَّلُ المرادُ تكريرُهُ بصِلَتِهِ ، كذلك لا تُقدِّرُ في « أنَّ » الثّانيةِ في شيءٍ من الآيِ الثّلاثِ التّكريرَ ؛ لأنَّ « أنَّ » الأُولى لم تستوفِ صِلَتَهَا في واحدةٍ منها .

فقد مرَّ الرَّجُلُ على هذا القول أيضاً ، وهو عندي أشبَهُ من الأوَّلِ .

فأمَّا تشبيهُ أبي العبَّاسِ تكريرَ « أنَّ » في هذه الآيِ بقولِهِ : ﴿ **وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ** ﴾، وقولِهِ : ﴿ **فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيْهَا** ﴾ ، وقولِهِ: ﴿ **وَأَمَّا الَّذِيْنَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِيْنَ فِيْهَا** ﴾[2] فلا يُشبِهُ تكرُّرُ « أنَّ » في الآيِ تكرُّرَ قولِهِ : ﴿ **وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ** ﴾ ؛ لأنَّ « هم » الأوَّلُ اسمٌ مقدَّمٌ تامٌّ ، ثمَّ كُرِّرَ كذلك ، وليست « أنَّ » في الآيِ على هذا ، ألا ترى أنَّهَا غيرُ تامَّةٍ بصِلَتِهَا في المواضعِ الثّلاثة ، ولو كانت « أنَّ » مُكَمَّلةً بصِلَتِهَا في شيءٍ من هذه المواضع والآيِ ، لَمَا امتنع أنْ تكونَ مُكَرَّرةً للتّأكيد ،كما لم يمتنع « هم » وغيرُهُ من الأسماء .

---

(١) أي : « أنَّ » الأولى ، وفي نسخة (ش) كتبت (الآي) بدل (الأولى) .

(٢) سورة هود : من الآية : ١٠٨ .

وكذلك قولُهُ : ﴿ فِي النَّارِ ﴾ في الآيتين[١]، كلٌّ واحدٍ منهما في موضعِ مفردٍ تامٌّ ، وغيرِ متعلّقٍ[٢] بما بعده في الآيتين جميعاً . فأمَّا قولُهُ : ﴿ فِيهَا ﴾ في الآيتين جميعاً فمتعلّقٌ باسم الفاعل ، ومنصوبُ الموضع به ، فقد تبيَّنَ أنَّ شيئاً ممَّا شُبِّهَ تكريرُهُ بـ « أنَّ » لا يشبهها من حيث وَصَفْنَا ، ولا يجبُ أنْ يكونَ حُكْمُ « أنَّ » في التّكرير وجوازِ ذلك فيها حُكْمَ ما في هذه الآيِ التي تلاها أبو العبَّاس .

وأمَّا كونُ « أنَّ » في هذه الآيِ زائدةً غيرَ معتدٍّ بها ، كما في قوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيْثَاقَهُمْ ﴾[٣]، فلم يَقُلْ أحدٌ فيها ذلك ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ كذلك ؛ لأنَّها مع ما بعدها من الصِّلَةِ اسمٌ ، فإذا كان كذلك وَجَبَ أن يُكمَّلَ بما يُكمَّلُ به سائرُ الموصولات من الصِّلَةِ ، فإذا أُكْمِلَ به لم يَجُزْ أنْ يكونَ غيرَ مُعْتَدٍّ به ؛ لأنَّه لم يَجِئْ في الأسماء شيءٌ زائدٌ غيرُ مُعْتَدٍّ به لا موضِعَ له من الإعراب أو لم يُعرَبْ في نفسه إلاَّ « هو » التي للفصل ، وهذا الاسمُ الموصولُ لا يشبهُهُ .

فإذا ثبتَ أنّه لا يجوزُ حملُ « أنَّ » على شيءٍ من هذه الوجوه الثّلاثةِ[٤] في الآيِ، **ثبتَ أنَّها مرتفعةٌ بالظَّرْفِ** :

أمَّا التي في قوله : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ ﴾ فبالظّرف الظّاهر الذي هو « إذا » ، كأنّه في التّقدير: أيَعِدُكم أنّكم

---

(١) الذي سبق في الآيتين في إحداهما : « في النار » ، وفي الأخرى « في الجنة » .

(٢) في (ش) : « ومتعلقٌ بما بعده » .

(٣) سورة النساء : من الآية : ١٥٥ ، والمائدة : من الآية : ١٣ .

(٤) البدل ، والتوكيد ، والزيادة .

إذا مُتُّم إخراجُكُم، (كما تقولُ : وقتُ موتِكُمْ إخراجُكُم)[١]، فموضعُ « إذا متم » إلى قوله: « مُخرَجُون » رفعٌ ؛ لكون ذلك جملةً ، ووقوعِهِ كلِّه خبراً لـ « أنَّ » الأُولى .

فأمَّا موضعُ « إذا » فنصبٌ من حيث انتصب مثلُ : يومَ الجمعة القتالُ ، واليومَ الإخراجُ ، فحُكْمُ هذا أوَّلاً أنْ تُضمِرَ له خبراً يكونُ إيَّاه في المعنى ، أو يكونُ له فيه ذِكْرٌ ؛ لأنَّ « يومَ الجمعة » ليس بالقتال ، ولا له فيه ذِكْرٌ ، وذلك الخبرُ المضمَرُ كائنٌ أو حادثٌ أو محدَثٌ ، وما أشبه ذلك . فإذا أُضمِرَ هذا الذي لا بدَّ من إضماره لِمَا ذَكَرْتُ / لكَ ، عَمِلَ في الظَّرْفِ . [١١٣/أ]

ولا يجوزُ أنْ يكونَ العاملُ في الظَّرْفِ « الإخراجَ » نفسَهُ من جهة أنَّ الكلامَ لا يتمُّ ، ولا يكونُ له خبرٌ فيحتاجَ إلى ما يصيرُ خبراً له ، ثُمَّ يُحذَفُ هذا الخبرُ الذي ذَكَرْتُ لكَ أنّه لا بدَّ من إضماره ، ويدلُّ على حذفه هذا المنتصِبُ به ، ويكثُرُ استعمالُهُ حتّى يقومَ مَقامَ المحذوفِ ، ويصيرُ فيه ذِكرٌ من الأوَّلِ المحدَّثِ عنه، كما كان له ذِكْرٌ في المحذوف القائمِ هذه الظُّرُوفُ مَقامَهُ ، وذلك الذِّكْرُ يرتفعُ بالظَّرف ،كما كان يرتفع بالفعل وما قام مَقامه نحو : زيدٌ قائمٌ ، وزيدٌ ذاهبٌ ، هذا إذا كان الظَّرفُ متأخِّراً عن الاسم ، فإذا ارتفع به شابَهَ الفعلَ لرفعِهِ الاسمَ كرفع الفعلِ له . والدَّليلُ على قيامه مَقامَ الفعل أنَّه يؤكِّدُ ما فيه ،كما يؤكِّدُ ما في الفعل ، وينتصبُ الحالُ عنه ،كما ينتصبُ عن الفعل ، ويُوصَلُ بضربٍ منه الموصولُ ،كما يُوصَلُ بالفعل .

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

فإن قلتَ : ما ينكِرُ أنْ يكونَ هـذا الضَّميرُ في الفعـل علـى الحقيقـة ؛ لا في هذه الظُّروفُ ، وأنَّ الفعلَ مقدَّرٌ في هذه المواضع[١] ؟

فالدَّليلُ على أنَّ الفعلَ مُطَّرَحٌ مختزَلٌ في هذه المواضع أنَّه لا يخلـو مـن أحـد أمرَين : إمَّا أن يكونَ مقدَّراً غيرَ مختزَلٍ ، أو يكونَ متروكاً مُطَّرحاً ، فلـو كنَّـا إذا قلنا : إنَّ القومَ فيها أجمعون ، وإنَّ النَّاسَ عندك أجمعـون ، إنَّمـا حمَلْنـا « أجمعـون » على الضَّمير الذي في الفعل ، لا على ما صار في الظَّرفَين ، لم يجُـزْ أن تقـولَ : إنَّ في الدَّارِ زيداً ، وإنَّ خلْفَكَ عَمْراً ، فتُدخِـلَ « إنَّ » علـى الظَّـرف ، مـن حيـث لم يَجُزْ أن تدخُلَ على الفعل ؛ لأنَّ الفعلَ إذا كان مختـزَلاً كـان بمنزلـة الملفـوظ بـه . فكما لا تدخُلُ « إنَّ » على الفعل ، كذلك كان ينبغي ألاَّ تدخُلَ علـى الظَّـرْفِ ، والفعلُ بعدها مُرَادٌ ، فلمَّا قام الظَّرفُ مَقامَ الفعل في هذه المواضع التي أعلَمْتُـكَ ، قام مَقامَهُ أيضاً مبتدأً فرَفَعَ الاسمَ ، كما رفعه الفعلُ ، وعلى هـذا مذهـبُ سيبويه والخليلِ[٢] في قوله[٣]:

---

(١) في (ش) : « لأن هذه للظُّروفُ ، فإنَّ الفعلَ مقدَّرٌ في هذه المواضع » .

(٢) الكتاب ٣/١٣٥ .

(٣) البيت للأسودِ بنِ يُعْفُرٍ في ديوانه المجموع ص: ٤٢ ، وفيه: « وعبيدكم » وانظر : المسائل المنثورة : ١٨٥ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٣٥ ، والخزانة ١/٤٠١ . قال البغدادي : « وقد استشكل النحاس قول الخليل : إنَّ (التهدُّد) هنا بمنزلة : الرحيلُ بعد غدٍ ، فقال : وهذا مشكلٌ ، وسألتُ عنه أبا الحسن فقال : لأنك تقول : أحقاً أن تهدَّدوا ، وكذا : أحقاً أنك منطلقٌ ، قال : فحقاً عنده ظرفٌ كأنه قال : أفي حقٍّ انطلاقك ، قال : وحقيقته : أزَمَنَ حقٍّ أنكَ منطلقٌ ؟ مثل : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ » .

أَحَقًا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ الْمَجَالِسِ

ذهبا إلى أنَّ التَّهَدُّدَ مرتفعٌ بالحقِّ ، كأنَّه قال : أفي الحقِّ تَهَدُّدُكم ، ومثلُهُ : « غداً الرَّحِيلُ »[1] ، وفي الدَّارِ أنَّكَ منطلقٌ . وإن لم يُجِزْ سيبويهِ ارتفاعَ الاسم بالظَّرف في كلِّ موضعٍ ، فكذلك « إذا » في الآية إنَّما حكمُهُ حكمُ قولِكَ: « غداً الرَّحيلُ » . كأنَّ تقديرَه في الأصل : إذا مُتُّم إخراجُكُم كائنٌ ، أو حادثٌ ، أو يحدُثُ ، فانتصبَ « إذا » بذلك انتصابَ « غَدٍ » ، وحُذِفَ الخبرُ كما حُذِفَ من « غَدٍ » ، ثم قامَ « إذا » مَقامَ الخبر المحذوف ، فصار فيه ضميرُهُ ،كما صار في سائر الظُّروفِ ، ثمَّ قام مَقامَ الفعل فرَفَعَ « أنَّ » ،كما رفع قولَهَ: « غداً الرَّحيلُ » . فـ « غداً » و « إذا » و« في الدَّارِ » وما أشبه ذلك من الظُّروف ،كان أصلُهُ ما عرَّفتُكَ من الانتصاب بالفعل الذي يُقدَّرُ ، أو ما يقوم مَقامَهُ ، ثمَّ يُختَزَلُ فتقومُ هي مَقامَ المختَزَلِ ، فتصيرُ مواضعُها لذلك رفعاً في نحو : زيدٌ في الدَّارِ ، ونحوِ : القتالُ إذا أتيتَ زيداً، ثمَّ تُقَدَّمُ فترفَعُ الظَّاهِرَ ،كما رَفَعَتِ المضمَرَ ، وإذا قُدِّمَ على هذا لم يكن له موضعٌ من الإعراب (يخالفُ لفظَه)[2]،كما أنَّه ليس لقولكَ مبتدِئاً: « قام زيدٌ » موضعٌ من الإعراب يخالفُ لفظَه وهوالرَّفعُ ؛ لوقوعه موقعَ خبرِ المبتدأ . فكذلك حُكْمُ « إذا » في الآية ، إلاَّ أنَّه لَمَّا وقعَ موقع الخبرِ مع ما بعده قلنا: إنَّ الجملةَ بأسرها معها في موضع رفعٍ ، وأنَّها إذا كانت متقدِّمةً مرتفعاً بها الاسمُ لا موضعَ لها من الإعراب مخالفاً للفظها ، من حيث لم يكن لقولكَ : « في الدَّارِ » ، و « عندك » من قولكَ : عندكَ عَمْرٌو ، وفي الدَّار زيدٌ ، موضعٌ من

(١) انظر الكتاب ٣/١٣٥ .

(٢) ساقط من (ش) .

الإعراب ؛ لقيامها مَقامَ ما لا موضعَ له . فعلى هذا حكمُ هذه الظُّروفِ في قيامها مَقامَ الفعل .

وأبو العبَّاس يقولُ في « أنَّ » في هذه الآية أعني قولَهُ : ﴿ أَيَعِدُكُمْ ﴾ : إنَّ ارتفاعَه بالظَّرفِ حسَنٌ جميلٌ[1] ، ويذهب في قولٍ له آخرَ / إلى أنّه لا يجوزُ إلاّ أنْ يرتفعَ بالظَّرفِ . فأمَّا قولُ سيبويه فيها فقال فيه[2] : هو قولٌ ليس بالقويّ . [١١٣/ب]

فأمَّا « إذا » فقد تخالفُ هذه الظُّروفَ من جهة أنّها تقتضي جواباً ؛ لِمَا فيها من معنى الجزاء ، وليس في سائر هذه الظُّروف التي ترتفعُ بها الأسماءُ ذلك ، فإنْ شئتَ قلتَ : إنَّ الجملة التي هي « الإخراجُ كائنٌ » تقومُ مَقامَ الجملة التي هي جزاءٌ ، وأنَّ موضعَ « إذا » نصبٌ بـ « كائن » المضمَرِ في هذه الظُّروفِ ، كما يكون موضعُها نصباً بجوابه الذي هو فعلٌ وفاعلٌ ، وتكون الجملةُ التي هي مبتدأٌ وخبرٌ على هذا قائمةٌ مَقامَ الجملة التي هي من فعلٍ وفاعلٍ ، كما أنَّ قولَه : ﴿ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُوْنَ ﴾[3] قائمٌ مقامَ : أمْ صمتُّمْ .

وإنْ شئتَ قلتَ : إنَّ الاسمَ الذي هو ﴿ أَنَّكُمْ مُخرَجُوْنَ ﴾[4] واقعٌ موقعَ جوابِ شرطِ « إذا » ، فهو واقعٌ موقعَ فعلٍ ، كما أنَّ « نحن » من قوله[5] :

---

(١) المقتضب ٢/٣٥٥ .
(٢) أي : المبرد ، انظر المقتضب ٢/٣٥٧ .
(٣) سورة الأعراف : من الآية : ١٩٣ .
(٤) سورة المؤمنون : من الآية : ٣٥ .
(٥) سبق ذكره ص : ٣٠٩ من هذا الجزء .

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ

واقعٌ موقعَ فِعْلٍ ، ويرتفعُ : ﴿ أَنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ ﴾ بفعلٍ مضمَرٍ يدلُّ عليه شرطُ « إذا » ، كما أنَّ « نحن » مرتفعٌ بفعلٍ مضمَرٍ يدلُّ عليه « نؤمِنُهُ » ، ويكونُ موضعُ « إذا » نصباً بذلك الفعل ، كأنَّه في التَّقدير : أيَعِدُكُم أنَّكم[1] إذا مُتُّمْ يُعادُ إخراجُكُم ويحدُثُ إخراجُكُم ، فهذا وجهٌ لم يذكُرْهُ مَنْ تَقَدَّمَ ، وهو عندي لا بأسَ به لِمَا أعلَمْتُكَ ، فعلى هذا يجبُ أنْ يكونَ تأويلُ هذه الآيةِ .

فأمَّا ما ذَكَرَه أبو العبَّاس في تأويل أبي الحسن لقوله : ﴿ أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[2] ، و﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوْءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُوْرٌ رَحِيْمٌ ﴾[3] بأنَّه ليس بالقويِّ ؛ لأنَّه يقبُحُ « أنَّ » مبتدَأَةً ، ويُضمَرُ الخبرُ ، فللمحتَجِّ عنه وللقائل أنْ يقولَ : « أنَّ » في هذه الحروف ترتفعُ بالظُّروف وأنَّها مرتفعةٌ بظروفٍ مضمَرَةٍ ، وحُذِفَت من هذَين الموضِعَين لطول الكلام ، وحَسُنَ حَذْفُهَا لذلك ، كما حَسُنَ حَذْفُ اللاَّمِ من : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ لطول الكلام[4] ، وكغير ذلك ممَّا يحسُنُ إذا طال الكلامُ ، ولا يحسُنُ إذا لم يَطُلْ ، فيكونُ تقديرُ : ﴿ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ : فلَهُ وُجُوبُ نارِ

---

(١) في (ش) : « أنتم » .
(٢) سورة التوبة : آية : ٦٣ .
(٣) سورة الأنعام : آية : ٥٤ .
(٤) سورة الشمس : الآية : ٩ . حيث الكلام في جواب قسم ، والأصل : لقد ، فحذفت اللام لطول الكلام. وقال بعضهم: ليس بجواب قسم ، بل هو تابعٌ لقوله تعالى: ﴿ فألهمها فجورها وتقواها ﴾. انظر معاني القرآن للأخفش ٥٨٠/٢ ، والدر المصون ٥٣١/٦ ، والمحرر الوجيز ٤٧١/١٥ .

جهنّمَ ، وتقدير : ﴿ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ : فله غُفْرَانُهُ ، ويكونُ جوازُ[١] ذلك في هذا الظّرفِ وعملِهِ مضمَراً[٢] ،كإجازته وأجازَةِ أبي عثمانَ انتصابَ « مِثْلَهُم » في بيت الفرزدق[٣] :

... ... وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

على أنْ يكونَ عن ظرفٍ مضمَرٍ .

أو يقولُ : لم أفتَحْهَا مبتدئاً ، ولكن جعلتُهَا خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ، وحذفُ المبتدإِ سائغٌ ، فكان تقديرُهُ : فأمرُهُ ، أو فشأنُهُ ، أو جزاؤُهُ أنَّ له نارَ جهنّمَ ، وحملُهُ على هذا أسْوَغُ .

ولارتفاع الاسمِ بالظّرف المضمَرِ في الآيتين مزيّةٌ في الحُسْنِ لطُولِ الكلام ، وارتفاعُ « أنَّ » في الآيتين بهذا الظّرفِ المضمَرِ ، أو بأنّه خبرُ مبتدإٍ ، ولا يكونُ بفعلٍ مضمَرٍ؛ لأنَّ الفعلَ لا يقعُ بعد الفاء (في جواب الشّرط ، أو بأنّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ . وإذا كان الشّرطُ فِعلاً لم تدخل الفاءُ)[٤]، وإنّما تدخلُ الفاءُ إذا كان

---

(١) في (ش) : « جواب » .

(٢) في (ش) : « مظهراً » .

(٣) ديوانه : ١/١٨٥من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز (رحمه الله) مطلعها :

زَارَتْ سُكَيْنَةُ أَطْلَاحاً أَنَاخَ بِهِمْ ... شَفَاعَةُ النَّوْمِ لِلْعَيْنَيْنِ وَالسَّهَرُ

وتمامُ البيت الشّاهد :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وانظر الكتاب ١/٦٠ .

(٤) ساقطٌ من (ص) .

جـوابُ الشَّرطِ مبتدأً وخبراً ، أو جملةً من فعلٍ وفاعلٍ غـيرَ خبريَّـةٍ ، كـقـولـه : ﴿ وَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي ﴾[1]، وهـذا مذهـبُ سيبويه ، ولذلـك تـأوَّلَ[2] قولَـهُ : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيْلاً ﴾[3]، و﴿ مَـنْ عَـادَ فَيَنْتَـقِـمُ اللهُ مِنْهُ ﴾[4]، و﴿ مَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْسـاً وَلاَ رَهَقـاً ﴾[5] علـى أنَّ الفعـلَ بعد الفاء في هذا وما أشبهه خبرُ مبتـدآتٍ محذوفـاتٍ ، فـلا بـدَّ مـن إضمـار هـذا الظَّرفِ أو المبتدإِ لترتَفِعَ « أنَّ » بـه في الآيتَـين ؛ لأنَّ « أنَّ » لا يُبتـدَأُ[6] بهـا ، وقـد قدَّمْنَا أنَّه لا يجوزُ أنْ تكونَ في واحـدةٍ مـن الآيتَـين بـدلاً ولا تكريـراً ولا زيـادةً . فثَبَتَ أنَّها مرتفعةٌ بالظَّرفِ المضمَرِ ، أو خـبراً لمبتـدإٍ ؛ إذ لا يجـوزُ فيهـا أن تكـونَ تكريراً ، ولا بدلاً ، ولازيادةً ، ولا مرتفعةً بالفعلِ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ ما بعد الفـاء ليس بموضعٍ للفعل / الذي يكونُ خبراً غيرَ أمرٍ . [١١٤/أ]

وأمَّا قولُ أبـي إسـحاقَ[7] في قولـه : ﴿ أَيَعِدُكُـمْ أَنَّكُـمْ إِذَا مُتُّـمْ ﴾ : « إنَّ موضعَ (أنَّ) الأُولى نصبٌ على معنى : أيَعِدُكم بأنَّكم إذا مُتُّم » ، فإنَّ « وعَـدْتُ » يتعدَّى إلى مفعولَين ، وتعدِيَتُهُ إلى الثَّاني بغير حرفٍ ، فلا حاجةَ إلى تقدير البـاء ، ألا ترى أنَّ ما جاء في التَّنزيل من هذا بغير الباء ، فمـن ذلـك قولُـهُ : ﴿ وَعَدَكُمُ

(١) سورة مريم : من الآية : ٢٦ .
(٢) الكتاب ٣/٦٩ .
(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٢٦ .
(٤) سورة المائدة : من الآية : ٩٥ .
(٥) سورة الجن : من الآية : ١٣ .
(٦) في (ش) : « لأن أنَّ يبتدأ بها » .
(٧) في (ص) : « أبي الحسن » . وانظر صدر المسألة .

ا لله مَغَانِمَ كَثِيْرَةً تَأْخُذُوْنَهَا ﴾(١)، و﴿ واعَدْنَـاكُمْ جَـانِبَ الطُّـوْرِ الأَيْمَـنَ ﴾(٢)، فـ « جانبَ » مـفـعـولٌ ثـانٍ ، ولا يكونُ ظرفاً لاختصاصه ، كما يكـونُ « مكـة » و « البيت » وما أشبهه من الأماكن المختصَّةِ . ومنه: ﴿ وَوَاعَدْنَـا مُوْسَـى ثَلاثِيْـنَ لَيْلَةً ﴾(٣)، و﴿وَعَـدَ ا لله الَّذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُـوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُـم مَغْفِـرَةً ﴾(٤)، و﴿ إلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاه ﴾(٥)، و﴿ إنَّ مَا تُوْعَدُوْنَ لآتٍ ﴾(٦)، فلم يَـتَـعَدَّ « وَعَدْتُ » في كلِّ هذا إلى المفعول الثّاني بالباء . وكذلك ينبغي أن يكونَ المفعولُ الثّاني في : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ ﴾ لا يحتاجُ فيه إلى تقديرِ حرفِ الخفض .

فإن قلتَ : يكونُ كقولكَ : أَمَرْتُكَ الخيرَ ، وأَمَرْتُكَ بالخـير ، وأَسْتَغْفِرُ ا لله ذنباً ، ومِن ذَنْبٍ ، يتعدَّى مرَّةً بحرفِ خفضٍ ، ومرَّةً بغير حرفِ خفضٍ .

فالشَّيءُ إذا اطَّردَ هذا الاطِّرادَ الذي أريتُـكَ في جهـةٍ ، لم يحسُنْ أنْ يُحمَـلَ على جهةٍ دونـه في الكثرةِ والسَّعةِ ، وقد قال سـيبويهِ(٧) في « أَستَغْفِرُ ا لله ذنبـاً » و« أَمَرْتُكَ الخير » : « ليس هذا كثيراً في كلامهم جميعاً، وإنّما يتكلَّمُ به بعضُهُم » .

ويقولُ(٨) : إنَّه ليس كـلُّ فعـلٍ يُحـذَفُ منه حـرفُ الجـرِّ في هـذا البـاب ،

---

(١) سورة الفتح : من الآية : ٢٠ .
(٢) سورة طه : من الآية : ٨٠ . وفي (ص) : « وعدناكم » .
(٣) سورة الأعراف : من الآية : ١٤٢ .
(٤) سورة الفتح : من الآية : ٢٩ .
(٥) سورة التوبة : من الآية : ١١٤ .
(٦) سورة الأنعام : من الآية : ١٣٤ .
(٧) الكتاب ٣٨/١ .
(٨) الكتاب ٣٩/١ ونصه : « فهذه الحروف [أي:الأفعال] كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف

فحَمْلُهُ على الأشيَعِ والأكثَرِ أولى ؛ إذْ لا ضرورةَ تؤدِّي إلى أنْ يُعدَلَ عن الشَّائعِ إلى الذي كالنَّادر . وإنَّما كان كثرةُ تعدِّي هذا إلى المفعول الثَّاني بلا حرفِ خفضٍ في التَّنزيل على ما أَرَيْتُكَ بلا حرف جرٍّ .

وأمَّا قولُهُ[1]: « وموضعُ « أنَّ » الثَّانيةِ عند قومٍ كموضع الأولى ، وإنَّما ذُكِرَتْ توكيداً » ، وما ذَكَرَه في ذلك من أنَّه مذهبُ سيبويه ، فالذي يقولُ سيبويه في هذا وفي الأخرى وهي: ﴿ **أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ** ﴾: إنَّهُ بدلٌ ، وإلى هذا يذهبُ فيه ، ولا يقولُ : إنَّه توكيدٌ[2]. وقد كتبتُ قولَ سيبويه في ذلك ولفظَهُ في قوله تعالى : ﴿ **أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ** ﴾ ، و﴿ **أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ** ﴾ فيما تقدَّمَ في الآيتين جميعاً أنَّه بدلٌ[3]، فنسبَ أبو إسحاقَ قولَ أبي عُمَرَ وأبي العبَّاسِ إلى سيبويه في ذلك ، (وأبو العبَّاس يذهبُ فيه إلى أنَّهُ للتكرير ، ويضعِّفُ قولَ سيبويه في ذلك)[4]، وقد كتبتُ لفظَهُ أيضاً في ما تقدَّمَ[5] .

وأمَّا ما حكاه أبو إسحاقَ في قول مَنْ قال : إنَّه مرتفعٌ بالظَّرفِ مِن تمثيله

= الإضافة . وليس كل الفعل يفعل به هذا ،كما أنه ليس كل فعلٍ يتعدى الفاعلَ، ولا يتعدى إلى مفعولين » .

(١) أي : الزجاج .

(٢) والقول بأنه توكيد قول المبرد ، ونقله عن أبي عمر الجرمي كما مر سابقاً ص : ٤٥٠ .

(٣) انظره في صفحة : ٤٤٩ وما بعدها .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٥) انظره في صفحة : ٤٥٢ من هذا الجزء .

معنى ذلك بقوله : (أَيَعِدُكُم أنّكُم إخراجُكُم)[١] إِذَا مُتُّمْ ، فيكونُ : ﴿ أنّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ ([في معنى][٢]: إذا مُتُّمْ إخراجُكُم ، وأنّكم وقتَ موتكم إخراجُكُم)[٣]، (فتمثيلُ سَوءٍ لا يليقُ ذِكْرُهُ بتعليمِ أنَّ الإخراجَ مرتفعٌ بالظّرفِ ؛ لأنّه تَخيَّلَ ارتفاعَهُ بفعلٍ . ولكن ينبغي أن يُقالَ في ذلك: إنَّ ﴿ أنّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ بمعنى الإخراج ، فكأنّه قال : أيَعِدُكُم أنّكم إذا مُتُّمْ إخراجُكُم ، وأنّكُم وقتَ موتكم إخراجُكُم)[٤]، والإخراجُ لأنّه مخبَرٌ عنه يحتاجُ إلى ما يكونُ خبراً له ،كما أنَّ « القتال » في قولكَ : « يومَ الجمعة القتالُ » يحتاجُ إلى ما يكونُ خبراً له ، وذلك الخبرُ: كائنٌ ، أو واقعٌ ، ويجبُ تقديرُهُ في الآية بحسب تعليله ارتفاعَ « أنَّ » بالظّرف بعدَ الإخراج،كأنّه إذا مُتُّمْ كائنٌ ، فيعمَلُ «كائنٌ » وما أشبهَهُ في « أنَّ » ، أو يكونُ موضعُها نصباً بذلك ، ثمَّ يُحذَفُ الخبرُ للدَّلالة عليه ، فيقومُ الظّرفُ مَقامَ الخبر متأخّراً، ويصيرُ فيه ضميرُ المخبَرِ عنه من بعدُ، ثمَّ يُقَدَّمُ الظّرْفُ الذي قد كان قام مَقامَ الخبر ، فيرفَعُ الظّاهرَ، كما كان يرفَعُ المضمَرَ بالعامل في « إذا » وسائرِ الظّروف متقدِّمةً كانت أو متأخِّرةً، فهو هذا الخبر الذي هو فِعلٌ أو بمعنى فِعلٍ المقدَّرِ حذْفُهُ ، لا نفسَ المخبَرِ عنه وإنْ كان ممّا فيه معنى فِعْلٍ نحو المصادر ، ألا ترى أنّكَ إذا قلتَ : يومَ الجمعة القتالُ ، أو القتالُ يومَ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من النسختين ، والتكملة من نص أبي إسحاق في معاني القرآن وإعرابه ١١/٤ .

(٢) تكملة من معاني الزجاج ١١/٤ .

(٣) ساقط من (ش) ، وما بين المعقوفين سقط من (ص) أيضاً ، والتكملة من نص أبي إسحاق الزجاج في المعاني ١١/٤ .

(٤) سقطت الأسطر الثلاثة كلها من (ص) .

الجمعة ، وأنتَ تريدُ أنْ تخبرَ بكونه في هذا الوقت، ووقوعِهِ فيه، فجعلتَ العاملَ في « يومَ الجمعة » القتالَ، لم يكن جملةً ، وكان « يومَ الجمعة » نَصبْاً بالقتال لا بالخبر المضمَرِ ، واحتَجْتَ إلى ما يتمُّ به الكلامُ،/ ويدلُّ على الوقوعِ ، فإذا أضمَرْتَ حادثاً أوواقعاً صار نصباً به لا بالقتال ، وأيضاً لو نصبْتَهُ بالقتال نفسِهِ لم يصِرْ فيه ضميرٌ له ،كما يصيرُ فيه ضميرٌ إذا نصَبْتَهُ بحادث المضمَرِ؛ لأنَّكَ إذا نصَبْتَهُ بالقتال لم يقع موقعَ ما يُضْمَرُ فيه ذِكْرُ القتالِ المخبَرِ عنه، كما أنَّكَ إذا نصبْتَهُ بـ « حادث » المضمَرِ أو « كائن » ونحوِ ذلك[1] ثمَّ حذَفْتَهُ صار في موضع ما كان فيه ضميرٌ للقتال ، فكذلك « إذا » في الآية ، ينبغي أن يكونَ العاملُ فيها « كائناً » أو « واقعاً » أو ما أشبه ذلك ، ثمَّ يُحذَفُ ذلك ،كما يُحذَفُ في غيره ، ثمَّ تتقدَّمُ فتصيرُ عاملةً في « أنكم » الرَّفعَ ؛ لمشابهتها للفعل . والعاملُ فيها النَّصبَ في الحقيقة هو ذلك المحذوفُ المقدَّرُ خبراً لا « الإخراجُ » .

[١١٤/ب]

فلا يجوزُ عندي قولُ أبي إسحاقَ في هذا الفصل : العاملُ في « إذا » الإخراجُ لهذا .

فإنْ قدَّرْتَ خبرَ « إخراجكم » اسماً ، حسُنَ أنْ تقدِّمَهُ على الإخراج في التَّقدير والتَّمثيل ، وأنْ تؤخِّرَه فتقولُ : إذا مُتُّمْ إخراجُكُم كائنٌ ، وإذا مُتُّمْ كائنٌ إخراجُكُم . فإنْ قدَّرْتَ الخبرَ المحذوفَ فِعْلاً ، فحُكمُهُ في هذا التَّعليم أنْ تُؤَخِّرَه في التَّمثيل فتقولُ : إذا مُتُّمْ إخراجُكُم يَحدُثُ ، أو يَقَعُ . ولا تُقَدِّمُ الفعلَ إذا علِمْتَ أنَّ ارتفاعَه بالظَّرْفِ فَيُشْكِلُ .

---

(١) في (ص) : « كما أنك إذا نصبتَ بحادث أو واقع ونحوه » .

وأمّا قولُ أبي إسحاقَ : « والوجهُ الثّالثُ : أنْ تكونَ (إذا) العاملُ فيها (مُتّمْ) فيكونُ المعنى : أنّكُم متى مُتّمْ يقَعُ إخراجُكُم » ، فقولٌ فاسِدٌ جدّاً ؛ وذلك أنَّ « إذا » لا يجوزُ أنْ يعمَلَ فيها « مُتّمْ » ؛ لأنّهَا مضافةٌ إليه ، والمضافُ لا يعمَلُ في المضاف إليه ، إنّما يكونُ العاملُ في « إذا » الفعلَ الواقعَ بعدها في الجزاء ، وذلك أنّكَ إذا جازَيْتَ بها لم تُقدِّرْ فيها الإضافةَ ، ولو قدَّرْتَ ذلك فيها لم ينجزم الفعلُ بعدها لوقوعه موقِعَ الاسمِ ، والمجازاةُ بـ « إذا » إنّما تكونُ في ضرورة الشّعر ، ولا يجوزُ حَمْلُ التّنزيل عليه ، على أنّه إذا قدَّرْتَ « إذا » جازمةً بقيَتْ « أنّكُمْ » مفردَةً غيرَ متعلّقةٍ بشيءٍ ؛ لأنَّ « إذا » إذا جَزَمَتْ لم يرتفع الاسمُ بها ؛ لأنّها تقتضي الفعلَ المجزومَ ، أوالذي يكونُ في موضع جزمٍ ، وعليه أحدهما ، فلا يرتفع بها اسمٌ ، وليس للشّرط جزاءٌ مضمَرٌ ولا مظهَرٌ ؛ لأنَّ الشّرْطَ إنّما يُحْذَفُ جزاؤُهُ إذا تقدَّمَهُ كلامٌ دلَّ على جزائِهِ ، ولم يتقدَّمْ في الآية ما يدلُّ على جزاءِ الشّرط . ألا ترى أنّكَ قد تحذِفُ الجزاءَ في مثل « آتيْكَ إنْ أتَيْتَني » للدّلالة عليه ، ولأنَّ المعنى : آتيكَ إنْ أَتَيْتَني آتِكَ ، فتحذفُهُ للدّلالة عليه . ولم يتقدَّمْ في الآية ما يجوزُ أن يكونَ جواباً للشّرط .

فإن قلتَ : تُضمِرُ الجزاءَ فترتفعُ « أنَّ » به إذا قدَّرْتَ « إذا » جازمةً ، كما أجَزْتَ أنْ تكونَ « أنّكم » الثّانيةُ في : ﴿ **أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ** ﴾ مرتفعةً بفعلٍ مضمَرٍ يدلُّ عليه الشَّرْطُ وقلتَ : إنّه لا بأسَ به .

فلذلك لا يحسُنُ فيها جازمةً حُسْنَهُ فيها غيرَ جازمةٍ ؛ وذلك أنّها إذا كانت

غيرَ جازمةٍ كانت منصوبةَ الموضعِ بما بعدها[1]، ولا يكونُ أنْ تنتصبَ بالفعل الذي تضافُ إليه ، فإذا وجدْتَ « إذا » منصوبةَ الموضع ، عُلِمَ أنَّه لا بدَّ لها من ناصبٍ ، فاستُدِلَّ على ناصبِهَا بها، كما يُستَدَلُّ بسائر المنصوباتِ على ما ينصبُهَا، وليست كذلك إذا جَزَمْتَ بها ؛ لأنَّها إذا جَزَمَتَ عَمِلَ فيها الفعلُ الذي تجزِمُهُ ، فانقطَعَتْ عمَّا بعدها ، ولم تقتَضِ ناصباً ، كما تقتضيه غيرَ جازمةٍ . ولا تكونُ بما يُرَادُ بعدها متعلِّقةً إلاَّ بمقدار ما يُعلَمُ أنَّ الشَّرطَ يقتضي جزاءً ، وهذا في الأوَّلِ ، أعني اقتضاءَ « إذا » للشَّرط إذا لم تجزم . ويزيدُ على هذا حُسْناً تعلُّقُها بما بعدها لكونها منتصبةً لا ناصبَ لها في الكلام ظاهراً .

فما اخترناه ليس من هذا في التَّسَوُّغِ ، فهذا لو كان في الشِّعر لكان في البُعْدِ بحيثُ ذَكَرْتُهُ ، فأمَّا في التَّنزيل فلا يَسُوغُ له ؛ لأنَّ الجزاءَ بـ « إذا » إنَّما هو في ضرورة الشِّعر .

[١١٥/أ] **فإن قلتَ** : أُضمِرُ « له » أو نحوَه من الظُّروف / المبتدأً فترتفعُ به « أنَّ » .

فغيرُ جائزٍ أيضاً ؛ لأنه إذا قُدِّرَتْ « إذا » جازمةً ، احتيجَ لها إلى جزاء[2]، والظَّرْفُ لا يقعُ موقعَهُ . فهذا فاسدٌ من كلِّ جهةٍ ، بيِّنُ الفسادِ ، ولو كان في شعرٍ لَبَعُدَ من الجواز أيضاً لِمَا ذَكَرْتُهُ لكَ .

---

(١) في (ص) : « بما قبلها » .

(٢) في (ش) : « جواب الجزاء » .

وقد أجاز أبو إسحاق[1] في قوله : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ ﴾[2] تأويلاً نحوَ هذا الذي ذَكَرْنَاهُ في الامتناع ، وقد ذَكَرْنَاهُ في موضعه[3].

* * *

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) سورة سبأ : من الآية : ٧ .

(٣) لم يفرد لها الفارسي رحمه الله مسألةً مستقلةً في موضعها كما وَعَدَ، وقد تعرض لها بالذكر فيما مضى من صفحات راجعها في فهرس الآيات .

المسألة الثّانية والتّسعون[(١)]

قال[(٢)] في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّوْرِ فَلاَ أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾ [المؤمنون : ١٠١] :

« قيل : هذا في النّفخة الأُولى .

وقيل : يجوزُ أنْ يكونَ بعد النّفخة الثّانية .

والصُّورُ : جاء في التّفسير أنّه قَرْنٌ يُنفَخُ به فيُبْعَثُ النّاسُ في النّفخة الثّانية ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيْهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُوْنَ ﴾[(٣)] .

وقالَ أهلُ اللّغة كثيرٌ منهم: الصُّوْرُ جمعُ صُورةٍ ، والذي جاء في اللّغةِ : جمعُ صُورَةٍ صُوَر ، وهكذا جاء في القرآن : ﴿ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾[(٤)]، ولم يَقْرَأ أحدٌ : صُوْرَكُم ، ولو كان أيضاً جمعَ صُوْرَةٍ لقال : ثمَّ نُفِخَ فيها[(٥)] أخرى ؛ لأنّكَ تقولُ : هذه صُوَرٌ ، ولا تقولُ : هذا صُوَرٌ إلاّ على ضَعْفٍ ، فهو على ما جاء في التّفسير » .

---

(١) وردت هذه المسألة متقدمة عن موضعها حسب ترتيب آيات السورة ، وقد آثرت إبقاءها كما وردت في النسختين .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٢ .

(٣) سورة الزمر : من الآية : ٦٨ .

(٤) سورة غافر : من الآية : ٦٤ ، والتغابن : من الآية : ٣ .

(٥) في (ص) : « فيه » .

قال أبو عليٍّ :

أمَّا ما جاء في التّنزيل من النّفخ في الشّيء فعلى معنى الإحياء ؛ قال الله تعالى في قصَّةِ آدَمَ : ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيْهِ مِنْ رُوْحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِيْنَ ﴾[١] (أي : إذا أحْيَيْتُهُ)[٢] ، وقال في قصَّةِ مريمَ : ﴿ فَنَفَخْنَا فِيْهَا مِنْ رُوْحِنَا ﴾[٣] أي : أحْيَيْنَا فيها عيسى ، فكذلك يكونُ قولُهُ : ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّوْرِ ﴾ أي : أُعِيْدَت الصُّوَرُ ، وأُحْيِيَتِ البشَرُ[٤] .

فأمَّا قولُهُ : ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيْهِ أُخْرَى ﴾ فيجوزُ - والله أعلَمُ - أنْ يكونَ إحياءَ الخلقِ للبشَرِ في وقتَين[٥] ثمَّ يُجمَعُونَ .

وقولُ أهل اللُّغةِ في الصُّوْرِ : إنّه جمعُ صُورة [فهو][٦] كما قالوا[٧] . ونظيرُ ذلك صُوْفَةٌ وصُوْفٌ ، وسُوْسَةٌ وسُوْسٌ ، ونُوْمةٌ ونُوْمٌ ، وذلك جمعٌ مطّرِدٌ في هذا وما أشبهه .

---

(١) سورة الحجر : من الآية : ٢٩ ، و ص : ٧٢ .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) سورة الأنبياء : من الآية : ٩١ ، والتحريم : ١٢ .

(٤) في (ص) : « للبشر » .

(٥) في (ص) زيدت هنا عبارة : « كأنَّ الخلقَ يُحيَونَ في وقتَين للبشر » .

(٦) تكملة يستقيم بها السياق .

(٧) أول من نَقِلَ عنه ذلك أبو عُبيدة في مجاز القرآن ٤١٦/١ ، وقد أنكر جمع من العلماء ذلك ، قال أبو الهيثم : وهذا خطأ فاحشٌ ، وتحريف لكلمات الله عز وجل عن مواضعها ... » ، قال الأزهري : قد احتج أبو الهيثم فأحسن الاحتجاج . قال : ولا يجوز عندي غير ما ذهب إليه ، وهو قول أهل السنة والجماعة » . انظر التهذيب واللسان (صور) .
قال الفراء : « ويقال : إن الصُّوْرَ قرنٌ ، ويقال : هو جمعٌ للصُّوَرِ ، يُنفَخُ في الصُّوَرِ في الموتى، والله أعلم بصواب ذلك » .
وفي الصحاح (صور) : « قال الكلبي : لا أدري ما الصُّوْر » .

فأمَّا قولُهُ : إنَّ الذي جاء في اللُّغة جمعُ صُوْرَة صُوَر ، وأنَّ التَّنزيلَ جاء بجمع صُورَة على صُوَر فقال : ﴿ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾ لا يمنعُ أنْ يجيءَ في صُورَة صُوَرٌ وصُوْرٌ ، بل لا يجوزُ إلاَّ أن يكونَ كذلك . ونظيرُ جمعهم لصُورَة على صُوْرٍ ما ذكَرَه سيبويهِ من جمعهم لتُومَة على تُوْمٍ . ونظيرُهُ من الصَّحيح : ظُلْمَةٌ وظُلَمٌ ، وحُفْرَةٌ وحُفَرٌ ، و(فُعَل) حكمُهُ أن يُجمَعَ على (فُعْلَة) ، وقد اتَّسَعَ (فُعَل) في المعتلِّ العين حتَّى جُمِعَ عليه (فَعْلَة) كقولهم : جَوْبَةٌ وجُوَبٌ ، ونَوْبَةٌ ونُوَبٌ ، فإذا جاء ذلك في (فَعْلَة) كان مجيئُهُ في (فُعْلَة) أولى ؛ إذ كان بابَه وما جاء عليه في الصَّحيح والمعتلِّ . فجمْعُ صُوْرَةٍ على صُوْرٍ وصُوَرٍ مطَّرِدٌ .

وقد يجوزُ في اللُّغة أنْ يكونَ في الشَّيء وجوهٌ ، وتكونَ التِّلاوةُ على وجهٍ واحدٍ دون سائرِ الوجوه ، ويجوزُ أنْ تكونَ على وجهَين ممَّا تحتملُهُ[1]، فليس يمنَعُ إجماعُ القرَّاءِ على: ﴿ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾ أنْ يكونَ « صُوَرٌ » جمعَ صُوْرَة (من هذه الجهة)[2]، ولا يدفَعُ أنْ يكونَ صُوْرٌ جمعَ صُوْرَة من هذه الجهة مَسَاغٌ ، (فصُوْرَةٌ إذا جُمِعَت على صُوْرٍ كان كقولهم: تُوْمَة إذا جُمعت على تُوْم)[3] .

ولو قُرِئَ : فأَحْسَنَ صُوْرَكُم لجازَ ، إلاَّ أنَّه قد يجوزُ في الكلمة الشَّيئان فأكثَرُ ، فيُقرَأُ بأحدهما دون الآخَرِ ، وإنْ كان الجميعُ جائزاً في اللُّغة ، ولا يمنعُ تَرْكُ القرَّاءِ القراءةَ به من أنْ يكونَ جائزاً في اللُّغة .

---

(١) في (ش) : زيدت هنا عبارة : « أن يكون على فعلة » .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) ما بين القوسين تأخر في (ش) وجاء في نهاية الفقرة التالية .

فأمَّا قولُهُ : « ولو كان « صُوْرٌ » جمعَ صُوْرَة لقالَ : ثـمَّ نُفِـخَ فيهـا أخـرى ، ولا يكونُ فيه إلاَّ على ضَعْفٍ » . فإنَّ هذا الضَّرْبَ من الجمع ـ أعني ما يكونُ بينه وبين واحده تاءُ التَّأنيث ـ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّـثُ ، وتذكـيرُهُ كتأنيثـه في الحُسْـنِ ، وجـاء التَّنزيلُ / بالأمرين جميعاً ؛ قـال الله تعـالى ﴿ **أَلَـمْ تَـرَ أَنَّ الله يُزْجِـي سَـحَابًا ثُـمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُـمَّ يَجْعَلُـهُ رُكَامـاً فَـتَرَى الْـوَدْقَ يَخْـرُجُ مِـنْ خِلاَلِـهِ** ﴾[1]، وقـال : ﴿ **فَتُثِيْرُ سَحَاباً فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ** ﴾[2]، وسَحَابَةٌ وسَحَابٌ مثلُ صُوْرَةٍ وصُوْرٍ ، والضَّميرُ العائد إليه في هـذا الموضـع مُذَكَّـرٌ ، فكذلـك العـائدُ إلى صُـوْرٍ في قولـه تعالى: ﴿ **ثُمَّ نُفِخَ فِيْهِ أُخْرَى** ﴾ مُذَكَّرٌ . وممَّا جاء على التَّذكير من هذا في التَّنزيل قولُهُ : ﴿ **الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوْقِدُوْنَ** ﴾[3]، فجاء قولُهُ : «الأخْضَرِ » و « منه » على تذكـير الشَّـجر، ومنـه: ﴿**كَـأَنَّهُمْ أَعْجَـازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ** ﴾[4] وما جاء من هذا على التَّـأنيثِ قولُـهُ : ﴿**كَـأَنَّهُمْ أَعْجَـازُ نَخْـلٍ خَاوِيَةٍ** ﴾[5] .

[١١٥/ب]

فقولُكَ : هذا صُوْرٌ حَسَنٌ مثلُ : هذه صُوْرٌ ؛ لمجيء التَّنزيل بـالأمرين جميعـاً كما أعلَمْتُكَ . وإذا كان صُـوْرٌ جمـعُ صُـوْرةٍ كمـا أعلمتُـكَ ، لم يمتنـع أنْ يكـونَ الضَّميرُ الذي في قوله : « فيه » عائداً إليه ، وإنْ كانت الهـاءُ والمـيـمُ (من قولِـهِ :

(١) سورة النور : من الآية : ٤٣ .
(٢) سورة الروم : من الآية : ٤٨ .
(٣) سورة يس : الآية : ٨٠ .
(٤) سورة القمر : من الآية : ٢٠ .
(٥) سورة الحاقة : الآية : ٨ .

﴿ فَإِذَا هُمْ ﴾ عائدةٌ عليه)[1] على أنْ تُحْمَلَ على المعنى ، كما تكونُ الأسماءُ الدَّالَّةُ على الكَثْرَة على هذا نحو: مَنْ ، والقَوْم ، وما أشبهه مِمَّا يُحمَلُ على المعنى مرَّةً ، وعلى اللَّفظ أخرى .

فيكونُ المعنى : فإذا أُحْيِيَ الخلقُ المكلَّفون المحاسَبُونَ للبعث ، فلا أنسابَ بينهم يومئذٍ ولا يتساءلون ؛ أي : لا يَسألُ بعضُهم عن خبرِ بعضٍ على جهةِ الحُنُوِّ والشَّفَقَةِ ؛ لأنَّهم يَذْهَلُونَ عن ذلك ، كقوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَلاَ يَسْأَلُ حَمِيْمٌ حَمِيْماً ﴾[2] .

وما ذَكَرْتُهُ في قولِهِ : ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّوْرِ ﴾ من أنَّه بمعنى الإحياء ، وأنَّه جمعُ صُوْرَة حَكَى لنا مَنْ نثِقُ به أنَّهُ قولُ أبي الحسن[3] .

وقال لنا قائلٌ : الاختيارُ غيرُ هذا في التَّأويل في قوله : ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّوْرِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ إلاَّ مَنْ شَاءَ اللهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيْهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُوْنَ ﴾[4]، قال : فقولُهُ : ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيْهِ أُخْرَى ﴾ دليلٌ على أنَّه يُنْفَخُ في الصُّوْرِ[5] الذي قيلَ : إنَّه كالقَرْن نفختَين ، وأنَّ النَّاسَ يَحْيَوْنَ في النَّفخةِ الثَّانية[6] .

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٢) سورة المعارج : الآية : ١٠ .

(٣) لم يتعرض الأخفش رحمه الله لشيء من هذا في معاني القرآن ، وما ذكره هو قوله : « وقرأ بعضهم : ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّوَرِ ﴾ » .

(٤) سورة الزمر : من الآية : ٦٨ .

(٥) في (ش) : « في الصور الثاني الذي » .

(٦) قال ابن عطية في المحرر الوجيز ٥٦٦/١٢ : « والصُّورُ : القَرْنُ ، ولا يتصور هنا غير هذا ، ومَن يقول : الصُّوَرُ جمعُ صُوْرة فإنما يتوجَّهُ قولُهُ في نفخة البعث » .

فقلتُ : ما يُنكِرُ أنْ يكونَ قولُهُ : ﴿ **وَنُفِخَ فِي الصُّوْرِ فَصَعِقَ** ﴾ أُحْيِيَ النّاسُ فصَعِقوا لِمَا شاهدوا من أهوال يوم القيامة ، ورأوا من الآيات الباهرة ، والصَّعَقُ الذي هو الغَشْيُ كالموت ، فقوله : ﴿ **ثُمَّ نُفِخَ فِيْهِ أُخْرَى** ﴾ كقوله : ثمَّ أُحْيُوا ، أي :كُشِفَ عنهم ما كان أظلَّهُم من مشاهَدَتِهم القيامة ، فصار ذلك كإحياءٍ ثانٍ، وأنتَ قد تقول لِمَن تُزيلُ عنه أمراً عظيماً إذا غَشِيَهُ : قد أَحْيَيْتَهُ ، فعلى هذا يكونُ : ﴿ **ثُمَّ نُفِخَ فِيْهِ أُخْرَى** ﴾؛ أي :كَشَفَ عنهم الصَّعْقَةَ فقاموا لِمَا يُرَادُون له، وهذا ـ والله أعلَمُ ـ غيرُ ممتنعٍ عندي ، وما رُوِيَ من خلافه لو جاء مجيئاً يقطَعُ العُذْرَ لَمَا جاز العُدُولُ عنه ، وهو غيرُ ممتنعٍ .

* * *

المسألة الثّالثة والتّسعون [(١)]

قال[(٢)] في قوله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوْعَدُوْنَ ﴾ [المؤمنون : ٣٦] :
« مَنْ فتَحَهَا - وموضعُها الرَّفْعُ وتأويلُها : البُعْدُ لِمَا توعدون - فلأنّها بمنزلة الأصوات، وليست مشتقّةً من فعلٍ، فبُنِيَتْ « هَيْهَاتَ »، كما بُنِيَتْ « ذَيَّةَ وذَيَّةَ »[(٣)]، فإذا كَسَرْتَ جعَلْتَهَا جمعاً ، (وبَنَيْتَهَا على الكسر . قال سيبويه[(٤)] : « هي بمنزلة عَلْقَاة[(٥)] » يعني في تأنيثها[(٦)].

ومَنْ جَعَلَهَا جمعاً)[(٧)] فهي بمنزلة قولِ العرَبِ : « استأصَلَ الله عَرْقاتِهِم وعَرقاتَهُم[(٨)] » . وإنّما كُسِرَت في الجمع لأنَّ بناءَ[(٩)] الجمع في الفتحِ كَسْرٌ[(١٠)]، تقولُ : مررتُ بالهنداتِ ، ورأيتُ الهنداتِ .

---

(١) انظر هذه المسألة منقولة بكاملها في المخصص ١١٦/١٦ - ١١٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٢/٤ - ١٣ .

(٣) قال سيبويه : « ومثل هيهاتَ ذَيَّةَ إذا لم يكن اسماً ، و ذلك قولك : كان من الأمر ذَيَّةَ وذَيَّةَ، فهذه فتحةٌ كفتحة الهاء ثَمَّ ... » الكتاب ٢٩٢/٣ .

(٤) الكتاب ٢٩١/٣ .

(٥) علقاة : واحدةُ العَلْقَى ، وهو شجرٌ تدومُ خضرتُهُ في القَيظ . انظر كتاب النبات للأصمعي : ٢١ .

(٦) قال ابن جني في سر الصناعة ٤٩٩/٢ : « فأمَّا مَن قال : هيهاتَ هيهاتَ ففتحَ ، فحكمه أن يقف بالهاء لأنها بمنزلة علقاة وأرطاة ... » .

(٧) ساقطٌ من (ص) .

(٨) انظر الكتاب ٢٩٢/٣ ، وأمالي الزجاجي : ٦ .

(٩) في المعاني ١٣/٤ : « تاء الفتح » .

(١٠) في (ص) : « لأن بناء الفتحِ في الجمعِ كَسْرٌ » .

ويقالُ : هَيْهَاتَ ما قلتَ ، وهيهاتَ لِمَا قلتَ ، فمَنْ قالَ : هَيْهَاتَ ما قُلْتَ فمعناهُ : البُعْدُ قولُكَ ، ومَنْ قالَ : هَيْهَاتَ لِمَا قُلْتَ فالمعنى : البُعْدُ لقولكَ ، فأمَّا مَنْ قالَ : هَيْهَاتٍ بالتّنوين جعلَها نكرةً ، ويكونُ المعنى: بُعدٌ لِمَا تُوعَدُون » .

قال أبو عليّ :

أقولُ : إنَّ قولَهُ في « هَيْهَاتَ » : إنَّ موضِعَهُ رفعٌ ، وإجراؤُهُ إيَّاه مُجْرَى البُعْدِ في أنَّ موضِعَهُ رفعٌ ،كما أنَّ البُعْدَ رفعٌ في قولكَ : البُعْدُ لِزَيدٍ خطأٌ[1]؛ وذلك أنَّ « هَيْهَاتَ » اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ ، فهو اسمٌ لـ « بَعُدَ » ،كما أنَّ « شتَّانَ » كذلك ، ولو كان « هَيْهَاتَ » / في موضع رفعٍ لوَجَبَ أنْ يكونَ « شَتَّانَ » أيضاً مرفوعاً ، وكان أَولى بذلك من « هَيْهَاتَ » ؛ لأنَّه مأخوذٌ من التَّشْتيتِ ، والشَّتُّ تفريقٌ وبُعدٌ[2]، فهَيْهَاتَ أشْبَهُ بالأصوات نحو : مَهْ ، وصَهْ ، وما لاحظَّ له في الإعراب ، فإذا لم يكن « شتَّانَ » مرفوعاً ،كان الارتفاعُ منها أبْعَدَ لِمَا أعلَمْتُكَ ، فكما لا يجوزُ أنْ يُحكَمَ لـ « شَتَّانَ » بموضعٍ من الإعراب من حيث كان اسماً للفعل فلا موضعَ له من الإعراب ،كما لا موضعَ لـ « قام » من قولكَ : قام زيدٌ وما أشبهه، كذلك لا يجوزُ أنْ يُحكَمَ لـ « هيْهَاتَ » بأنَّ موضِعَهُ رفعٌ ، وهو لو جاز أنْ يكونَ موضِعُهُ رفعاً لدلالته على معنى البُعْدِ ، لكان « شَتَّانَ » أيضاً مرتفعاً لدلالته علىذلك . فليس للاسم الذي يُسَمَّى به الفعلُ موضعٌ من الإعراب ،كما لم يكن

[١١٦/أ]

[موضع أسماء الأفعال من الإعراب]

---

(١) وبقول الزجاج قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٣/١١٤ قال : « وبنيت على الفتح، وموضعها رفعٌ ؛ لأن المعنى البعدُ ... » .

(٢) انظر اللسان (شت) ، وفي (ش) : « التَّشَتُّت » في الموضعين .

للفعل الذي جُعِلَ هذا اسماً له موضعٌ ؛ لوقوعه أوَّلاً في غـير موضـعِ المفـرَدِ . فـلا موضِعَ مرفوعاً لهيْهَاتَ لِمَا أعلَمْتُكَ ،كما لم يكن لشتَّانَ .

إلاَّ أنَّ « هيهاتَ » تخالفُ « شتَّانَ » من جهةٍ وإنْ وافقَتْهَا من أخـرى ، وهـي أنَّ « هَيْهَاتَ » ظرفٌ سُـمِّيَ به الفعلُ ، فهو منتصبٌ انتصابَ الظُّرُوفِ ،كمـا أنَّ « عندَكَ » و « دونكَ » اسمٌ سُمِّيَ به « احْذَرْ » ، و « مَكانَكَ » اسمٌ لـ « تـأخَّرْ » ، وإنْ كانا منتَصِبَين على الظَّرف ، فهذه جهةُ الخلاف . ولو تأوَّلَ متـأوِّلٌ فيـه أنَّـهُ غيرُ ظرفٍ ،كما أنَّ « شتَّانَ » غيرُ ظرفٍ إنَّمَا هو اسمٌ لـ « بَعُدَ » ، لم يمتنـع[1]. وقـد قال أبو العبَّاس[2] فيها ما أعلَمتُكَ، وحكـاه سـيبويهِ[3] في بـاب الظُّـروف الـتي لم تتمكن .

وأمَّا جهةُ الوفاقِ فهي أنَّ « هَيْهَاتَ » اسـمٌ سُـمِّيَ بـه الفعـلُ في الخـبر وغـيرِ الأمر ، كما أنَّ « شتَّانَ » اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ في الخبر وغير الأمر ، فإذا ثبـتَ أنَّـه

---

(١) لأبي عليٍّ رحمه الله في « هيهاتَ » رأيان : يرى أنها اسمٌ سُـمي بهـا الفعـل ، ويـرى أنهـا ظـرفٌ ، وروى ابن جني رحمه الله ذلك في الخصائص ٢٠٦/١ فقال : « وكان أبو عليٍّ - رحمه الله - يقـول في « هيهاتَ » : أنا أفتي مرةً بكونها اسماً سُمي به الفعل كصه ومه، وأفتي مرةً أخرى بكونها ظرفاً، على قدر ما يحضرني في الحال . وقال مرةً أخرى : إنها وإن كانت ظرفـاً فغـير ممتنـع أن تكـون مـع ذلك اسماً سُمي به الفعلُ كعندك ودونك » .

(٢) المقتضب ١٨٢/٣ قال : « وهي ظرفٌ غير متمكن لإبهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات » .

(٣) الكتاب ٢٩٢/٣ . قال سيبويه : « وسألتُهُ عن هيهاتِ اسم رجلٍ وهيهـاةَ ؟ فقـال : أمـا مَـن قـال : هيهاةَ فهي عنده بمنزلة عَلقاة ، والدَّليلُ على ذلك أنهم يقولون في السُّكوت : هيهـاهْ . ومَـن قـال : هيهاتِ فهي عندي كبيضاتٍ . ونظير الفتحة في الهـاء الكسـرةُ في التـاء ، فـإذا لم يكـن هيهـاتِ ولا هيهاةَ علماً لشيءٍ ، فهما على حالهما لا يُغيَّران عن الفتح والكسر ؛ لأنهما بمنزلـة مـا ذكرنـا ممـا لم يتمكَّن » .

سُمِّيَ به الفعلُ كشتَّانَ ، لم يَجُزْ أنْ يخلُوَ من فاعلٍ ظاهرٍ أو مضمَرٍ ،كما أنَّ الفعلَ لا يخلو من ذلك ، وكما أنَّ سائرَ ما سُمِّيَتْ به الأفعالُ في غير الخبر علـى هـذا ؛ الا ترى أنّا نقولُ : شتّانَ زيدٌ وعَمْرٌو ، فيرتفعُ الاسمُ به ،كما يرتفعُ بـ « بَعُـدَ » ، ويرتفعُ الضَّميرُ في « رُوَيدَ » و « عليكَ » ونحوِه ،كما يرتفعُ في « أَرْوِدْ » و« الْـزَمْ » ونحوِه ، (فحُمِلَ عليه)[1] ما يؤكَّدُ مرفوعاً ،كما يُحمَلُ مرفوعـاً علـى الضَّـمير في الفعل الصَّريح ، ولولا أنَّ « هَيْهَاتَ » و « شَتَّانَ » كـ « بَعُـدَ » في قولـكَ : شـتَّانَ زَيدٌ ، و :

... هَيْهَاتَ العَقِيقُ[2]

(لما تَمَّ الكلامُ به وبالاسم)[3]، فلمَّا تَمَّ الكلامُ به علِمْنَا أنّه بمنزلة الفعل ، وأنَّ الاسمَ يرتفعُ به ؛ إذ لا يخلو من أنْ يكونَ بمنزلة الفعل أو بمنزلة المبتـدأ ، ولا يجـوزُ أن يكونَ بمنزلة المبتدأ ؛ لأنَّ المبتدأَ هو الخبرُ في المعنـى ، أو يكـونَ لـه فيـه ذِكْـرٌ ، وليس هَيْهَاتَ بالعقيقِ ، ولا شتّانَ بزيدٍ .

فإن قلتَ : فما تُنكِرُ أنْ يكونَ هَيْهَـاتَ زيـدٌ بمنزلـة : الْبُعْـدُ زَيـدٌ ، فتجعلُـهُ الْبُعْدَ إذا أردْتَ المبالغةَ ،كما تقولُ : زَيدٌ سَيرٌ ؟

---

(١) ساقط من (ش) .

(٢) جزء من بيتٍ لجرير في ديوانه : ٩٦٥/٢ وفيه (أيهات) ، وتمامه :

فهَيهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ　　　وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَـقِـيْـقِ نُوَاصِلُهْ

وقـد أنشـده أبـو عليٍّ في المسـائل العسـكريات : ٨٩ ، والمسـائل المشـكلة (البغداديـات) : ٥٢١، والإيضاح : ١٩١ .

(٣) ساقط من (ش) .

فالجوابُ : أَنَّهُ لو كان كذلك لكان مُعْرَباً غيرَ مبنيٍّ ؛ إذ السَّيرُ وما أشبهه من المصادر أسماءٌ ، والأسماءُ لا تُسَمَّى بأسماءٍ مبنيَّةٍ كما تُسَمَّى بها الأفعالُ ، فلمَّا وجدْنَا « هَيْهَاتَ » مبنيّاً عَلِمْنَا أَنَّهُ اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ لكونه مبنيّاً ، ولو كان اسماً للمصدر لَمَا وجبَ بناؤُهُ ؛ لأنَّ المعنى الواحدَ قد يُسَمَّى بعدَّةِ أسماءٍ ، ويكونُ ذلك كلُّهُ معرَباً . فثبَتَ ببناءِ « شَتَّانَ » و « هَيْهَاتَ » أَنَّهما اسمان سُمِّيَ بهما الأفعالُ ، وأنَّ الاسمَ بعدهما مرتفعٌ بهما .

وأيضاً فإنَّكَ تقولُ : هيهاتَ المنازلُ ، وهيهاتَ الدِّيارُ ، وشتَّانَ زيدٌ وعمرٌو وبَكْرٌ ، فلو كان « هَيْهَاتَ » مبتدأً لوجَبَ أن يُجمَعَ ؛ إذْ لا يكونُ المبتدأُ واحداً والخبرُ جمعاً .

وأظنُّ الذي حَمَلَ أبا إسحاقَ على أنْ قال : « هيهاتَ » معناه البُعْدُ ، وموضعُهُ رفعٌ ، كما أنَّكَ لو قلتَ : البُعْدُ لزيد ، كان البُعْدُ رفعاً ، أنَّه لَمَّا لم يَرَ في قوله : ﴿ **هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوْعَدُوْنَ** ﴾ فاعلاً ظاهراً مرتفعاً ، حَمَلَهُ على أنَّ موضِعَه رفعٌ كـ « البُعْدِ » .

[١١٦/ب] والقولُ في هذا : إنَّ في هَيْهَاتَ / ضميراً مرتفعاً ، وذلك الضَّميرُ عائدٌ إلى قوله : ﴿ **إِنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ** ﴾ الذي هو بمعنى الإخراج ، كأنَّهم لَمَّا قالوا مستَبْعِدِينَ للوعْدِ بالبعث ومنكِرِينَ له : ﴿ **أَيَعِدُكُمْ (أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُراباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ** ﴾ فكانَ قولُهُ : ﴿ **أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ** ﴾)[1] بمعنى

---

(١) العبارة في (ش) : « ومنكرين له : أيعدكم إخراجكم ، فكان قوله الخروج بمعنى الإخراج ... » .

الإخراج ، صار في هَيْهَاتَ ضميرٌ له ، والمعنى : هيهاتَ إخراجُكُم للوعد ؛ أي : يعدُكُم إخراجَكُم للوعد ؛ إذ كان الوعدُ إخراجَكُم بعد موتكم ونَشْرَكُم بعد اضْمِحْلالِكُمْ ، فاستبعدَ أعداءُ الله إخراجَهُم ونَشْرَهم لَمَّا كانت العِدَةُ به بعد الموت إغفالاً منهم للتّدبُّر ، وإهمالاً للتّفكُّر في قوله تعالى : ﴿ **قُلْ يُحْيِيْهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيْمٍ** ﴾[1]، وقولِهِ : ﴿ **وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيْمٌ** ﴾[2] ، ونحوِ هذا من الآيِ .

ففاعلُ « هَيْهَاتَ » هو هذا الضّميرُ العائدُ إلى : ﴿ **أَنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ** ﴾ الذي هو بمعنى الإخراج ، كما أنَّ فاعلَ هَيْهَاتَ في قول الشّاعر[3]:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ ...

الاسمُ الظّاهرُ ، فكما أنّه لا موضِعَ مرفوعاً لقولكَ : بَعُدَ العقيقُ ، وبَعُدَ إخراجُكَ ، كذلك لا موضعَ لـ « هيْهاتَ » المقامِ مُقامَهُ . وإنّما كُرِّرَ « هَيْهَاتَ » في الآية والبيتِ للتّأكيد . فأمّا اللّتان في الآية ففي كلِّ واحدٍ منهما ضميرٌ مرتفعٌ يعودُ إلى الإخراج[4]، ولا يجوزُ خُلُوُّهُ من الفاعل ، كما لا يجوزُ خُلُوُّ الفعل منه .

وأمّا اللّتان في البيت ففي الأُولى ضميرُ العقيق ، وفَسَّرَ ذلك الضّميرَ ظُهُورُه مع الثّاني .

فأمّا قولُهُ : « هَيْهَاتَ ما قُلتَ ، وهَيْهَاتَ لِمَا قلتَ ، فمَنْ قالَ : هَيْهَاتَ ما

(١) سورة يس : الآية : ٧٩ .
(٢) سورة يس : آية : ٧٨ .
(٣) سبق ذكره ص : ٤٧٩ .
(٤) انظر المسائل العسكريات : ٩٠ .

قلتَ فمعناه: البُعْدُ ما قلتَ ، ومَنْ قالَ : هَيْهَاتَ لِمَا قلتَ فمعناه : البُعْدُ لِقَولِكَ »
فقد تقدَّمَ أنَّ هَيْهَاتَ لا يجوزُ أن يكونَ كالبُعْدِ ، وأنَّهُ اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ ، فإجازَتُهُ في : « هَيْهَاتَ ما قلتَ » على أنَّهُ البُعْدُ لِمَا قلْتَ ليس بجائزٍ ، وإنَّما « ما قلتَ » يرتفعُ بـ « هَيْهَاتَ » كما يرتفعُ بـ « بَعُدَ » .

فأمَّا إجازَتُهُ « هيْهَاتَ لِمَا قلتَ » فإنَّما قاسَهُ على قولِهِ : ﴿ **هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوْعَدُوْنَ** ﴾ . وليس قولُكَ مبتدِئاً : « هَيْهَاتَ لِمَا قلتَ » مثلَ الآيةِ ؛ لأنَّ التي في الآية فيها ضميرٌ كما أعلَمْتُكَ ، ولا ضميرَ فيها مبتَدَأَةً ، فتبيَّنَ أنَّ قولَه : « هَيْهَاتَ لِمَا قُلْتَ » ليس كما قاسَهُ عليه ؛ لأنَّه خالٍ من ضمير الفاعل .

فإن قالَ : هَيْهَاتَ لقولِكَ ، فكان في هَيْهَاتَ ضميرٌ كما في الآية جازَ ، وإلاَّ امتَنَعَ .

وقولُهُ : « فأمَّا مَنْ نَوَّنَ هَيْهَاتَ فجعلَهُ نكرةً ، ويكونُ المعنى : بُعْدٌ لِمَا قلتَ » ففيه اختلافٌ ؛ قيلَ : إنَّه إذا نُوِّنَ كان نكرةً[1]. ووجهُ هذا القول أنَّ التَّنوين في الأصوات إنَّما ثبتَ علَماً للتَّنكير، ويُحذَفُ عَلَماً للتَّعريف ،كقولهم : غاقِ وغاقٍ، وإيهِ وإيهٍ ، ونحو ذلك ، فجائزٌ أنْ يكونَ المرادُ بـ « هَيْهَاتَ » إذا نُوِّنَ التَّنكيرَ .

وقيلَ : إنَّه إذا نُوِّنَ أيضاً كان معرفةً ،كما كان قبلَ التَّنوين كذلك ، وذلك أنَّ التَّنوينَ في مسلماتٍ ونحوِه نظيرُ النُّونِ في مسلمِين[2]، فهو إذا ثبتَ لم يدلَّ

---

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ١١٤/٣ ، وسر الصناعة ٥٠٠/٢ .
(٢) وهذا أجازه أبو العباس المبرد . انظر : المقتضب ١٨٣/٣ ، وسر الصناعة ٥٠٠/٢ .

على التّنكير ،كما يدلُّ في غَاقٍ ؛ لأنّه بمنزلة ما لا يدلُّ عليه تعريفٌ ولا تنكيرٌ ؛ وهو النُّونُ في مسلمين ، فهو على تعريفه الذي كان عليه قبلَ دُخُولِ التّنوين ؛ إذ ليس التّنوينُ فيه كالذي في غاقٍ . قال أبوالعبَّاس(١): وهذا الوجهُ قولٌ قويٌّ .

* * *

(١) المقتضب ١٨٣/٣ .

المسألة الرَّابعة والتِّسعون[(١)]

قال[(٢)] في قوله تعالى: ﴿وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [المؤمنون:٥٠] :

[١١٧/أ] « / أي : ذاتِ مُسْتَقَرٍّ »[(٣)].

قال : « ومَعِين : ماءٌ جارٍ من العُيُون » .

قال : « وقال بعضُهُم : يجوزُ أن يكونَ فَعِيلاً من المعْنِ مشتقّاً من الماعون » .

قال : « وهذا بعيدٌ ؛ لأنَّ المعْنَ في اللُّغة الشَّيءُ القليلُ ، والماعونُ هو الزَّكاة ، وإنَّما سُمِّيَت الزَّكاةُ بالشَّيءِ القليل ؛ لأنّه يؤخَذُ من المال ربعُ عُشْرِه ، وهو قليلٌ من كثيرٍ » .

قال أبو عليٍّ :

ليس المعْنُ في اللُّغة الشَّيءُ القليلُ عندي ،كما ذَكَرَهُ ، ولكنَّهُ السَّهْلُ الذي ينقادُ ولا يَعْتَاصُ[(٤)]. قال الأصمعيُّ في قولِ النَّمِرِ[(٥)] :

---

(١) انظر المسألة كاملةً عند ابن سيده في المخصص ٩/١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/١٥ .

(٣) قال الفراء : منبسطة . معاني القرآن ٢/٢٣٧ .

(٤) انظر المحكم ٢/١٤٤ ، واللسان (معن) ١٣/٤٠٩ .

(٥) عجز بيتٍ للنَّمِرِ بنِ تَوْلَب في ديوانه : ٣٩٢ (ضمن شعراء إسلاميون) ، وصدره :

ولا ضَيَّعْتُهُ فَأُلامَ فِيهِ

وانظر المسائل العسكريات : ١٠٨ ، والمخصص ٩/١٤٨ نقلاً عن أبي عليٍّ ، والمحكم ٢/١٤٤ .

فَــإِنَّ ضَـيَـاعَ مَـالِكَ غَـيْـرُ مَـعْـنِ

أي : غيرُ سهلٍ[(١)] .

وقـال أحمـدُ بـن يحيـى[(٢)] عـن ابـن الأعرابـيِّ : أمْعَـنَ بحقّـهِ[(٣)] ، وأذْعَـنَ[(٤)] ، وطابَقَ[(٥)] : إذا أقرَّ .

وقال في حكايةٍ عنه أيضاً : « سَالَتْ مُعْنَانُهُ » يريدُ مَسَايِلُهُ ومَجَاريه[(٦)] .

والماعونُ : الزّكاة[(٧)] ، وما يَسْهُلُ على مُعْطِيهِ مـن غـير أنْ يُكرَهَـهُ ، كـالكلأ والماء ، وسُمِّيت الزّكاةُ ماعوناً لهذا .

وقال أبو عُبَيدَةَ[(٨)] : « الماعونُ في الجاهليّة كُـلُّ منفعَـةٍ وعَطِيَّـةٍ ، وفي الإسـلام الطّاعةُ والزّكاةُ[(٩)] . يقالُ: أَرْضِ بعيرَكَ حتّى يُعطِيَكَ الماعونَ ؛ أي: ينقَادُ لكَ » . وكذلك : أَمْعَنَ بحقّه ، إنّما هو أنْ ينقادَ له ولا يُعَانِدَهُ ، وكذلك قولُهم للمَسَايِلِ : مُعْنانٌ[(١٠)]؛ (هو في القياس جمعُ « مَعِين » كـ « مَسِيْلٍ » و « مُسْلان » في مَـنْ جَعَـلَ

---

(١) المحكم ١٤٤/٢ قال ابن سيده : « أي : غير يسير ولا سهل » .

(٢) انظر مجالس ثعلب ٢٥١/١ ، وعن ابن الأعرابي في اللسان (معن) .

(٣) في المحكم ١٤٤/٢ : « وأمعن لي به : أقرَّ بعد جحد » . وفي (ش) : « عن أبي معن بحقه » .

(٤) انظر اللسـان (ذعن) .

(٥) انظر اللسـان (طبق) ٢١١/١٠ .

(٦) انظر المحكم ١٤٥/٢ قال : « والمعن والمعين : الماء السايل ... والمعنان : المسايل والجوانـب ، لذلـك أيضاً . ومعن الوادي : كثر فيه الماء فسهل متناوله » . وراجع المسائل العسكريات : ١٠٨ .

(٧) انظر : العين ١٦٣/٢ ، والمحكم ١٤٤/٢ ، قال ابن سيده : « والماعون : الزكاة ، وهو من السـهولة والقلّة لأنها جزءٌ من كلٍّ » .

(٨) في مجاز القرآن ٣١٣/٢ : « قال أبو عُبيدة : وكانت لي ناقةٌ صفيّةٌ فقال لي رجلٌ : لو قد نزلنـا لقـد صنعتَ بناقتكَ صنيعاً تعطيكَ الماعونَ أي : تنقادُ » .

(٩) النص في المحكم ١٤٥/٢ ، قال : « وكله من السهولة واليسر » .

(١٠) انظر اللسـان (معن) ٤١١/١٣ .

الميمَ فاءٌ ، وقَضِيْبٍ وقُضْبَان)[١]؛ وذلك لسهولة جَرْيِ المـاء عليـه ، وأنّـه خـلافُ الحائر الذي يقفُ فيه ولا يجري . ويَدُلُّكَ على أنَّ الميمَ فيه فاءٌ وليس من العين أنَّ أبا الحسن قد حَكَى في قوله : « مَعِـين »[٢]: « مَعُـنَ يمعَـنُ مَعَانَـةً » ، فـ « مَعِينٌ » (فَعِيلٌ) من هذه الآية ، ولا يتّجهُ على غير ذلك .

فأمَّا مَنْ ذهب فيه إلى أنَّ مَعِيناً مـن العَـين[٣]، فمـا أرى قولَـهُ إلاّ بعيـداً مـن الصَّواب ممتنعاً ؛ ألا ترى أنّه لا يُقالُ : عِيْـنَت الأرضُ ، ولا عِيْـنَ المـاءُ ؛ إذا رُئـيَ جارياً من العَين ، وإنّما يُقالُ : عِيْنَ ؛ إذا أُصِيبَ بعَيْنٍ[٤] .

وله مع ذلك عندنا وُجَيْهٌ ضعيـفٌ ، وهـو أنَّ أبـا زَيـدٍ حَكَـى أنّهـم يقولـون للجَبَانِ : مَفْؤُودٌ[٥]، قالَ : ولا فِعْلَ له .

وحَكَى أبو زيدٍ أيضاً أنّهم قالوا[٦]: مُدَرْهَمٌ ، ولم يقولوا : دُرْهِمَ[٧] . فيجوزُ

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، وانظر المخصص ١٤٨/٩ .

(٢) لم يتحدث عنها أبو الحسن في المعاني ، وانظر المحكم ١٤٥/٢ .

(٣) وهو قول الفراء حيث قال : « ولك أن تجعل المعين مفعولاً من العيون » . معاني القرآن ٢٣٧/٢ .

(٤) في (ص) : « إذا أصبتَ بعين » .
جاء في المحكم ١٧٩/٢ : « قال الزجاجي : « المعين المصاب بالعين ، والمعيون : الذي فيه عين » .

(٥) لم أقف عليه في النوادر اعتماداً على فهارس الألفاظ في آخره ، ونقله أبو عليٍّ عنه أيضاً في المسـائل العسكريات : ١٠٨ ، وكتاب الشعر : ٥٤١ (تحقيق د. الطناحي) ، قال : « كمـا حكـاه أبـو زيـد من قولهم : رجلٌ مَفْؤُودٌ للجبان، ورجلٌ مُدَرْهَمٌ ، قال : ولم يُسْتَعمَلْ لهما فِعلٌ » . وانظر اللسـان (فأد) ، وفيه : « قال ابن جني : لم يصرِّفوا منه فعلاً ، ومفعولُ الصفة إنما يـأتي علـى الفعـل نحـو : مضروب من ضُرِبَ ، ومقتولٍ من قُتِلَ » . ورجلٌ مفؤودٌ : لا فؤاد له . وانظر المحكم ٣٤٩/٤ .

(٦) لم أقف عليه في النوادر اعتماداً على فهارس الألفاظ في آخره . وهو في كتاب الشعر : ٥٤١ (تحقيق د. الطناحي) ، واللسـان (درهم) عن أبي زيد . ورجلٌ مُدَرهَم : كثير الدراهم .

(٧) انظر المحكم ٣٤٩/٤ . وقد عقَّبَ ابن جني رحمه الله على هذه المسألة ـ كمـا نقلـه صـاحب اللسـان (درهم) فقال : « لكنه إذا وُجد اسم المفعول فالفعل حاصلٌ » .

على قياس هذا الذي حَكَى أبو زيدٍ أنْ يكونَ « مَعِينٌ » [مفعولاً] [١]، وإنْ لم يُقَلْ عِيْنَ، والقياسُ على مثل هذا النّادرِ الشّاذّ لا يَراه سيبويهِ، وليس ينبغي أن يُؤخَذَ بهذا لضعفه [٢]، مع فشُوِّ ذلك المعنى الأوَّل وكَثْرَتِهِ، وظُهُورِ المعنى الذي وصَفْنَاهُ فيه .

وَحَدَّثني مُحَدِّثٌ [٣] عن حُمَيدٍ الخَرَّاز قال : حدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ هِشَامٍ [٤]، عن شَرِيْكٍ، عن سالمٍ الأفطَسِ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ في قوله : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ [٥] قال : لاَ تَنَالُهُ الدِّلاَءُ، ﴿ فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾ قال: سائِحٌ [٦] .

* * *

(١) تكملة يستقيم بها السياق .
(٢) في (ش) : « وليس ينبغي أن يوخذ به في هذه الصفة » .
(٣) في (ش) : « محمد » .
(٤) في (ش) : « عبد بن هشام » .
(٥) سورة الملك : من الآية : ٣٠ .
(٦) في (ش) : « شائع » .
وانظر النقل عن سعيد بن جبير في تفسير الطبري « جامع البيان » ٢٩/٩، وفيه : « بماء معين قال : الظاهر » .

سورة النُّور :

المسألة الخامسة والتّسعون

قال[١] في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ﴾[الآية : ٣٥] :
« (وَصَفَ الزُّجاجةَ فقال : ﴿ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾)[٢]، ودُرِّيٌّ : منسوبٌ إلى الدُّرِّ ؛ لأنّه كالدُّرِّ في ضيائه وحُسْنِهِ .

وقُرِئَت دَرِّيٌّ ودِرِّيٌّ بالفتح والكسر[٣] .

وقد رُوِيَتْ بالهمز[٤]، والنَّحْوِيُّونَ أجمعون لا يعرفونَ الوجه فيه ؛ لأنّه ليس في كلام العرب شيءٌ على وزن (فُعِّيلٍ)[٥]، ولكنَّ الكسرَ جيِّدٌ بالهمز يكونُ على

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٤ ، وانظر المسائل البغداديات : ٤٩٧ .

(٢) ساقطٌ من (ص) .

(٣) قرأ : دَرِّيٌّ بالفتح زيد بن علي والضحاك وقتادة ، ودِرِّيٌّ بالكسر الزهريُّ . انظر : مختصر الشواذ : ١٠٢ ، والبحر المحيط ٦/٤٥٦ ، والدر المصون ٥/٢٢٠ .

(٤) أي : كلمة (دُرِّيٌّ) ؛ فرويت : دُرِّيءٌ . وهي قراءةُ حمزة وأبـي بكر عن عاصم . انظر السبعة : ٤٥٥ - ٤٥٦ ، والحجة لأبي علي ٥/٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٥) قال الفراء في معاني القرآن ٢/٢٥٢ : « ولا تُعرف جهة ضم أوله وهمزه ، ولا يكون في الكلام (فُعِّيل) إلا أعجمياً » . وقد أوضح أبو عليٍّ وجهه في صدر حديثه .
ونقل ابن خالويه في كتاب إعراب القراءات السبع ٢/١٠٨ بعد إيراده كلام الفراء كلاماً لأبي عُبيد في توجيه هذه الكلمة فقال : « وقال أبو عُبَيدٍ : ولـه عندي وجهٌ : أن يكون دَرِّيٌّ بفتح الدال ، كأنه (فَعِّيل) منه » .وانظر كتاب ليس لابن خالويه : ٢٥٢ .

(فِعّيلٍ) ، ويكون أيضاً من النُّجُومِ الدَّراري التي تَدُرُّ ؛ أي : ينحطُّ ويسيرُ [متدافعاً](١) . وجائزٌ أنْ يكونَ « دِرِّيٌّ » بغير همزٍ مخفَّفاً من هذا » .

قال أبو عليٍّ :

من الوهم الظّاهر قولُهُ في هذا الفصل : « وقد رُوِيَت بالهمز، والنَّحويُّون أجمعون لا يعرفون الوجه فيه ؛ لأنّه ليس في كلام العرب شيءٌ على (فُعِّيْلٍ) » ووجهُهُ معروفٌ وهو أنّه (فُعِّيْلٌ) من الدَّرْءِ الذي هو الدَّفْعُ(٢)، وهو صفةٌ(٣). ونظيرُهُ من الأسماء / غيرِ الصِّفةِ قولُهُم : الْمُرِّيق(٤)، قال سيبويه(٥): « ويكونُ على (فُعِّيْلٍ) وهو قليلٌ في الكلام ، قالوا : الْمُرِّيْق للعُصْفُرْ ، وهو اسمٌ ، حدَّثَنَا بذلك أبو الخطَّاب عن العرَبِ . وقالوا : كوكَبٌ دُرِّيْءٌ ، وهو صفةٌ » . [١١٧/ب]

هكذا قرأتُهُ على أبي بكرٍ بالهمز في دُرِّيء(٦) .

فإن قال قائلٌ : فما يُنكِرُ أنْ يكونَ « دُرِّيٌّ » بغير همزٍ ؟

قيلَ : لا يصحُّ هذا الذي حكَيْنَاهُ من « الكتاب » أنْ يكونَ من غير الهمز ؛ لأنَّ الذي لا يَهمِزُ يجوزُ في قوله ضَرْبَان : يجوزُ أنْ يكونَ مخفَّفاً من الهمز مثل :

---

(١) تكملة من معاني الزجاج ٤/٤٤ يستقيم بها السياق .

(٢) انظر اللسان (درأ) .

(٣) في (ص) كتب بخط مخالف : « وهو خطأ » ، ويبدو أنه مصلح من قبل أحد النساخ .

(٤) انظر المعرب : ٣١٥ : قال الجواليقي : « والْمُرِّيْق : العصفُر أعجمي معرب ، ليس في كلامهم اسمٌ على زنة (فُعِّيلٍ) » .

(٥) الكتاب ٤/٢٦٨ .

(٦) في الأصول ٣/٢٠٤ المطبوع : « والصفة : كوكبٌ دُرِّيٌّ » . وانظر المسائل البغداديات : ٤٩٧ .

خطيَّة في تخفيف خطيئة ، ويجوزُ أنْ يكونَ منسوباً إلى الـدُّرِّ . وعلـى هـذا الوجه الثّاني حَمَلَهُ سيبويهِ . يدلُّكَ على ذلك أنّه وَزَنَ جمعَـهُ المكَسَّرَ في الأبنيـة في بـاب الألف فيما لحقتْهُ ثالثةً بـ(فَعَالِيّ) ، فقال[1] : « جاء على فَعَالِيّ: دَرَارِيٌّ وحَوَالِيٌّ ».

ولا يجوزُ أنْ يكونَ « دُرِّيٌّ » هنا غيرَ مهمـوزٍ ؛ لأنّـه إذا لم يُهمَـزْ كـان عند سيبويه (فُعْلِيّاً) ، وقد قال ههنا : يكونُ على (فُعِّيـلٍ) ، فمُحـالٌ أنْ يقـولَ : دُرِّيٌّ (فُعِّيلٌ) ، وهو عنده (فُعْلِيٌّ) ، إلاّ أنْ يكـونَ علـى التّخفيـف فيمَـن قـال : خَطِيَّـة ومقْرُوَّة .

ويدلُّكَ أيضاً على أنّه (فُعِّيلٌ) تصريحُهُ بذلك ، وأنّه في الصّفةِ مثلُ الْمُرِّيْـق في الاسم . ويدلُّكَ أيضاً ما قبله وما بعده في « الكتاب » من الفصول ، والـذي قبلَه (فِعِّيلٌ)[2]، وهو في الاسـم : السِّكِّيْنُ والبِطِّيْـخُ ، وفي الصِّفـةِ : الفِسِّيْقُ ، وبعـده (فُعَّيـلٌ)[3]، وهــو في الاســم : العُلَّيْـقُ[4] والقُبَّيْـطُ[5]، والصِّفــةُ : الزُّمَّيْــلُ[6] والسُّكَّيْتُ[7]. وكما أنَّ ما بعد الياء في (هذه الفصول لامـاتٌ ، كذلـك مـا بعـد الياء في)[8] « دُرِّيٌّ » لامٌ .

---

(١) الكتاب ٤/٢٥١ . وانظر : المسائل المشكلة (البغداديات) : ٤٩٧ .

(٢) الكتاب ٤/٢٦٨ .

(٣) الموضع السابق .

(٤) العُلَّيقُ : نبتٌ يتعلق بالشجر . انظر الصحاح (علق) ، والأصول ٣/٢٠٤ .

(٥) القُبَّيطُ : الناطف . الصحاح (قبط) .

(٦) وهو الجبان الضّعيف . انظر الصحاح (زمل) ، والأصول ٣/٢٠٤ .

(٧) السُّكَّيتُ: آخر ما يجيءُ من الخيل في الحلْبة من العشر المعدودات . انظر الصحاح (سكت).

(٨) ساقط من (ش) .

وحَكَى أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس أنّه قال : « مُرِّيْقٌ اسمٌ أعجميٌّ ، وقد غَلِطَ مَن قَرَأَ : دُرِّيءٌ ؛ لأنّه بناهُ على (فُعِّيلٍ)، وليس في الكلام (فُعِّيلٌ) ، ومَنْ قرأ: دِرِّيْءٌ[1]، فهو مثلُ : صِدِّيق . ودُرِّيٌّ منسوبٌ إلى الدُّرِّ » .

قال أبو عليٍّ : الذي يدفعُ هذا الذي قاله أبو العبَّاس من أنّه ليس في كلام العرب (فُعِّيْلٌ) هو ما قدَّمْنَاه من الحكاية عن سيبويه وأبي الخطّاب .

وما يُثبِتُ الهمزَ في « دُرِّيْء » ما رواه أبو بكر عن أبي العبَّاس قال : حدَّثني أبو عثمانَ عن الأصمعيِّ عن أبي عَمْرٍو قال : مُذْ خرجْتُ من الخندق لم أسمَعْ أعرابيّاً يقولُ إلاّ ﴿ كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دِرِّيْءٌ ﴾[2] بكسر الدَّال ، قال الأصمعيُّ : فقلتُ : أيَهْمِزُون ، قال : إذا كَسَرُوا فحسْبُكَ . قال : أخذوهُ من دَرَأَتِ [النُّجُومُ][3] تدْرَأُ ؛ إذا اندفَعَتْ . وهذا (فِعِّيْلٌ) منه[4] .

قال أبو عليٍّ : يعني أنّهم إذا كَسَرُوا أوَّلَهُ دلَّ الكَسْرُ على إرادَتِهم الهمْزَ وتخصيصِهم .

فإن قلتَ : هلاَّ قلتَ : إنَّ ذلك لا يدُلُّ ؛ لأنه يجوزُ أنْ تكونَ الدَّالُ كُسِرَتْ وأُرِيدَ بها مع ذلك النَّسَبُ إلى الدُّرِّ ، وجاز ذلك كما جازت التَّغْيِيراتُ التي

---

(١) بكسر الدال وتشديد الراء مع الهمز ، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي . انظر السبعة : ٤٥٥ ، والحجة لأبي علي ٥/٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٢) وهي قراءة أبي عمرو والكسائي كما سبق .

(٣) تكملة من الحجة ٥/٣٢٣ يستقيم بها السياق .

(٤) انظر الحكاية في الحجة لأبي عليٍّ ٥/٣٢٣ .

تلحَقُ المنسوبَ إليه ، وهو أكثَرُ من أنْ يُحصَى ؟

قلنا : لا ينبغي أنْ تحمِلَهُ على ذلك - للخروج عن القياس - ما وَجَدْتَ عنه مَنْدُوحَةً ؛ لأنه لا يُحكَمُ بخروج الكلمة عن أصلها إلاَّ بعد تَبَيُّنِ التَّغْيِيرِ وتَيَقُّنِهِ ، وأنتَ تتبيَّنُ ذلك ههنا في ما حكاه أبو إسحاقَ مِن قولهم : دَرِّيٌّ ودِرِّيٌّ بالفتح والكسر ، فإنَّ الكسرَ محمَلُهُ على التَّخفيف من (فِعِّيلٍ) ، فأمَّا « دَرِّيٌّ » بالفتح فلا يكونُ إلاَّ على تَغيير النَّسَبِ[1] ؛ ألا ترى أنَّه ليس في الكلام شيءٌ على (فَعِّيْلٍ) إلاَّ ما حكاه أبو زيدٍ[2] من أنَّ بعضَهُم قال : « علَيْكُمْ بالسَّكِّيْنَةِ » في السِّكِّيْنَة ، وذلك نادرٌ ، فإذا كان كذلك ، علِمْتَ أنَّهُ مثلُ قولِهم في الإضافة إلى أُمَيَّةَ : أَمَوِيٌّ[3] .

وليس في قول أبي عَمْرٍو : « ولم أسمَعْ مذْ خرجْتُ من الخندق إلاَّ دِرِّيْءٌ » ما ينفي صحَّةَ ما حكيناه عن سيبويه ؛ لأنَّ الكسْرَ يَثْبُتُ بحكايَته[4] ، والضَّمُّ[5] مع الهمز يَثْبُتُ بحكايَةِ سيبويه وإثباتِ أبي الحسن الأخفش ، وغيرِهما له .

---

(١) فتكون منسوبة إلى (الدُّرّ) بضم أوله ، فقيل : دَرِّيٌّ بتغيير أولها لما قد يعرض من التغيير لياءَي الإضافة ، كقولهم في الإضافة إلى أمس : إمسي ، وإلى الأُفق : أَفَقي ، وإلى الحَرَم : حِرْمي ، وإلى جَذيمة : جُذْمي ... » انظر المحتسب ١/١٥٦ .

(٢) عنه في المحتسب ٢/١١٠ ، واللسان (سكن) ١٣/٢١٤ ، والدر المصون ٥/٢٢٠ (والحكاية فيه منقولة عن الأخفش) ، وفي اللسان أيضاً : « والسِّكِّينة - بالكسر - لغة عن الكسائي من تذكرة أبي علي » .

(٣) انظر المحتسب ١/١٥٦ .

(٤) أي : بحكاية أبي عمرو .

(٥) في (ص) : « والكسر » وهو خطأ .

[١١٨/أ] وقولُ مَنْ / زَعَمَ[(١)] أنَّ ذلك ليس في كلامهم مع ما حكَيْناهُ غَلَطٌ ، فمِمَّا يُقَوِّي (فُعِّيلاً) في كلامهم ويُثبِتُهُ قولُهُم : « العُلِّيَّة »[(٢)] ، ألا ترى أنَّه من العُلُوِّ ، إلاَّ أنَّ اللاَّمَ انقلَبَتَ للياءِ السَّاكنةِ قبلها[(٣)] .

فإن قال قائلٌ : تكونُ (فُعْلِيَّة) من مضاعَفِ العين واللاَّم[(٤)] .

قيلَ : لا يَسُوغُ هذا هنا ؛ لأنَّ معنى العُلُوِّ قائمٌ فيه ، لا يُحمَلُ اللَّفْظُ على غيره مع وجود هذا المعنى فيه . وهو قولُ أبي الحسن الأخفشِ .

فأمَّا « سُرِّيَّةٌ[(٥)] » فحَمَلَهُ أبو الحسنِ على ضربَين : على أنَّه من السُّرُورِ[(٦)] ، ومن سَرِيْتُ ، فيكونُ على هذا المعنى (فُعِّيْلَة) ، وحَمْلُهُ على (فُعْلِيَّة) عند أبي الحسن أقوى ؛ لأنَّ (فُعِّيْلَة) مثلُ مُرِّيْقَة[(٧)] قليلٌ . وجعَلَ بعضُ أهلِ النَّظَر « سُرِّيَّة » من السُّرُّ[(٨)] ، وهو عندي حَسَنٌ في المعنى ، ومقيسٌ في العربيَّة[(٩)] .

---

(١) وهو قول الفراء في معاني القرآن ٢/٢٥٢ ، وابن خالويه في كتاب ليس : ٢٥٢ ، ونقله في إعراب القراءات السبع ٢/١٠٨ .

(٢) انظر الحجة لأبي عليٍّ ٥/٣٢٣ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٤٩٨ . والعُلِّيَّة : الغرفة ، والجمع: العلالي . قال الأزهري : وعِلِّيَّة أكثرُ من عُلِّيَّة .

(٣) أي : إن أصلها العلِّيْوَة ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت مع الياء الأخرى فأصبحت : عليَّة .

(٤) انظر الصحاح (علا) ٦/٢٤٣٧ .

(٥) السُّرِّيَّة : الجارية المتخذة للملك والجماع . اللسان (سرر) . وانظر كلام أبي عليٍّ عن (السُّرِّيَّة) بأكثر من هذا في الحجة ٥/٣٢٣ .

(٦) انظر الصحاح (سرر) عن الأخفش .

(٧) في (ش) : « مريضة » .

(٨) وهو أحد قولَي أبي الحسن الأخفش كما سبق قبل قليل ، وراجع الحجة ٥/٣٢٣ .

(٩) قال أبو عليٍّ في المسائل المشكلة (البغداديات) : ٤٩٨ : « فأما (سُرِّيَّة) فينبغي أن تكون من السِّرِّ ، ولا تكون فُعليَّة من السَّراة » .وانظر الحجة ٥/٣٢٤ .

فأمَّا « الذُّرِّيَّةُ » فيجوزُ أنْ تكونَ عندي (فُعْلِيَّة) مِن ذَرَأَ يَذْرَأُ[١]، ويُقَوِّي ذلك أنّه قد حُكِيَ أنَّ بعضَهُم قرَأَ : ﴿ ذَرِّيَّةً طَيِّبَةً ﴾[٢] ، فهذا لا يكونُ إلاَّ (فَعِّيلَة) من الذّرر[٣] .

فإنْ قلتَ : فأَجِزْ أَنْ يكونَ[٤] (فُعِّيْلَة) من ذَرَأَ .

قيلَ : لو كان كذلك لجاز تحقيقُ الهمزِ فيه ، ولا يُترَكُ الهمزُ في هذا النَّحْوِ لئلاَّ يَلْزَمَ التَّخفيفُ في الحروف المحكيَّةِ[٥] .

وقد ذَكَرْنَا في « الذُّرِّيَّة » عدَّةَ وُجُوهٍ في « المسائل المشروحة »[٦] .

* * *

---

(١) انظر المحتسب ١/١٥٦ .

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ٣٨ . وهذه قراءة زيد بن ثابت رضي الله عنه (ذَرِّيَّة) ، وقرأ أيضاً (ذِرِّيَّة). انظر : مختصر الشواذ : ٢٠ ، والمحتسب ١/١٥٦ .

(٣) فيكون أصل (ذَرِّيَّة) : ذَرِّيْرَة ، فأبدلت الراء الأخيرة ياءً لتوالي الأمثال ـ كما أبدلوا أحد الأمثال ياءً هرباً من تكريرها في تظنيت وتسريتُ ـ ، وأدغمت الياء في الياء فصارت : ذَرِّيَّة. انظر المحتسب ١/١٥٩ .

(٤) أي : الذُّرِّيَّة .

(٥) قال ابن جني في المحتسب ١/١٥٩ : « فإذا كانت من لفظ (ذرأ) : احتملت أن تكونَ فَعِّيلَة كسَكِّينة، وأن تكون فَعُّولة كخَرُّوبَة ، فإذا كانت فَعِّيلة فأصلها : ذَرِّيئَة ، فألزمت الهمزة التخفيف البتة ، أو البدل فقلبت ياءً ، ثم أدغمت فيها الياء قبلها ، فصارت ذَرِّيَّة » ، وقد فصل ابن جني رحمه الله القول في (ذرية) تفصيلاً كافياً شافياً ، ارجع إليه في المحتسب ١/١٥٦ ـ ١٦٠ .

(٦) المسائل المشكلة (البغداديات) : ٤٩٩ ـ ٥٠٠ ، وانظر تفصيلاً كافياً شافياً لهذه الكلمة في المحتسب ١/١٥٦ ـ ١٦٠ .

المسألة السَّادسة والتّسعون

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ [النور:٤٣] :

ويجوزُ : ويُنْزِلُ بالتّخفيف ، ومعنى ﴿ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ أي : من جبالِ بَرَدٍ فيها ، كما تقولُ : هذا خاتمٌ في يدي من حديدٍ ، (المعنى : هذا خاتمُ حديدٍ في يدي)[٢] » .

قال : « ويجوزُ - والله أعلمُ - (أن يكون معنى)[٢] « من جبالٍ » أي : من مقدارِ جبالٍ مِن بَرَدٍ ، كما تقولُ : عند فلانٍ جبالُ مالٍ ، تريدُ : مقدارَ جبالٍ مِن كثْرَتِهِ » .

قال أبو عليّ :

اعلَمْ أنَّ التّقديرَ يكونُ على تقديره الأوَّلِ : ويُنزِّلُ من السَّماء من جبالِ بَرَدٍ فيها مطراً أو بَرَداً ، فحَذَفَ المفعولَ للدَّلالة عليه[٣]، كما قال تعالى : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ ﴾[٤]، واستَغْنَى عن ذِكْرِ المفعولِ به للدَّلالة عليه.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٩ .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٣) و ﴿ مِنْ بَرَدٍ ﴾ هنا في موضع خفض ، وهو قول الفراء . انظر معاني القرآن له ٢/٢٥٧ ، وإعراب القرآن ٣/١٤٢ .

(٤) سورة إبراهيم : من الآية : ٤٨ .

ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿ مِنْ بَرَدٍ ﴾ في موضع نصبٍ على قولِ أبي الحسن في زيادةِ « مِن » في الإيجاب[١]، كما تقولُ : أكلتُ مِنْ طعامٍ ، فيكونُ « البَرَدُ » مُنَزَّلاً على هذا .

ويجوزُ على تقدير أبي إسحاقَ الثّاني أنْ يكونَ قولُهُ : ﴿ مِنْ جِبَالٍ ﴾ المرادُ به : مِنْ مقدارِ جبالٍ في موضع نصبٍ بالإنزال ، كأنَّهُ قال : ونُنَزِّلُ من السماء مقدارَ جبالٍ من بَرَدٍ ، فتكونُ « مِنْ » وما بعدها في موضع نصبٍ مفعولاً به[٢].

ويجوزُ أنْ تكونَ « مِن » فيها غيرَ زائدةٍ ، ولكن لابتداءِ النُّزُولِ ، كـ « مِن » الأُولى في قوله : ﴿ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ، كما تقولُ : يخرُجُ من السِّكَّةِ من الدَّار ، ويكونُ : ﴿ مِنْ بَرَدٍ ﴾ في موضع نصبٍ بالإنزال .

ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بالجبالِ هنا التّكثيرَ والتّعظيمَ ، لا التي هي خلافُ السَّهل ، كما قال ابنُ مُقْبِلٍ[٣]:

إِذَا مِتُّ عَنْ ذِكْرِ الْقَوَافِي فَلَنْ تَرَى ... لَهَا شَاعِراً مِثْلِي أَطَبَّ وَأَشْعَرَا
وَأَكْثَرَ بَيْتاً شَاعِراً ضُرِبَتْ بِهِ ... بُطُونُ جِبَالِ الشِّعْرِ حتّى تَيَسَّرَا

* * *

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/١٠٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٤٢ .
(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣/١٤٢ .
(٣) هو تميم بن أُبيّ بن مقبل العجلاني في ديوانه : ١١١ ، وروايته : « تالياً مثلي » و « بيتاً مارداً ضربت له » ، و « حزون جبالِ الشعر » .

سورة الشُّعراء :

المسألة السَّابعة والتّسعون[١]

قال[٢] في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الأَعْجَمِينَ ﴾ [الشعراء:١٩٨]:
« الأَعْجَمِين جمعُ أَعْجَم ، والأنثى : عَجْمَاء ، والأعجَمُ : الذي لا يُفْصِحُ ، وكذلك الأعجميُّ ، فـ(أمَّا العَجَميُّ)[٣] فالذي من جنس العَجَمِ ، أفْصَحَ أو لم يُفصِحْ » .

قال أبو عليٍّ :

الدَّليلُ على أنَّ « أعْجَمَ » صفةٌ أنَّ امتناعَهُ من الصَّرْفِ لا يخلو من أن يكونَ لأنّه صفةٌ كأحْمَرَ ، أو لأنه قَبِيْلٌ من باب أحْمَدَ ويَهُودَ ،/كقوله[٤]: [١١٨/ب]

---

(١) تقدمت هذه المسألة في النسختين على المسألتين التاليتين ، مع أنهما متأخرة عنهما في ترتيب آيات السورة ، وقد آثرتُ إبقاءها على حالها .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٠٢/٤ . وقد نقل ابن سيده رحمه الله أغلب هذه المسألة في كتابه المخصص ١١٩/٢ - ١٢١ .

(٣) ساقط من (ش) .

(٤) صدرُ بيتٍ لخَوّاتِ بن جُبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَرُدُّ على العبّاس بن مرداس السُّلمي الذي قال أبياتاً يذكر فيها حلاءَ بني النّضير ويبكيهم ، منها :

لو أنَّ أهْلَ الدَّار لم يَتَصَدَّعوا　　رأَيتَ خلالَ الدَّار مَلْهًى ومَلْعَبا
فإنَّكَ عَمْري هَلْ أُرِيْكَ ظَعَائِناً　　سَلَكْنَ عَلَى رُكْنِ الشَّطَاةِ فَتَيْأَبَا
عَلَيْهِنَّ عِينٌ مِن ظِباءِ تَبَالَةٍ　　أَوَانِسَ يُصْبِيْنَ الحليمَ المُجَرَّبا

أُولَئِكَ أَوْلَى مِنْ يَهُوْدَ بِمِدْحَةٍ

ولا يجوزُ أنْ يكونَ من باب « أحمَدَ » و « يَهُودَ » الذي في البيت الذي أنشَدْنَاهُ ؛ لأنَّه قد وُصِفَ بالنَّكِرة في قوله[1]:

يَأْوِي إِلَى حِزَقِ النَّعَامِ كَمَا أَوَتْ	حِزَقٌ ثَمَانِيَةٌ لأَعْجَمَ طُمْطُمِ

وقد دخلَتْهُ الألفُ واللاَّمُ على حدِّ دخولها على « أحمَرَ » للتَّعريف في قولهم : زِيادُ الأَعْجَمُ[2]. فقد علمْتَ بجرْيِهِ على النَّكرةِ ودُخُولِ لامِ التَّعريفِ عليه أنَّه صفةٌ في النَّكرةِ مثلُ أحمَرَ ، وفي التَّعريف مثلُ الأحمَرِ. فإذا كان كذلك ، ثبتَ أنَّه صفةٌ، وإذا علِمْتَ أنَّه صفةٌ فيما ذَكَرْتُ لكَ ، علِمْتَ أنَّ جمعَهُ بالواو والنُّونِ خطأٌ، وإذا كان جمعُ هذا القبيل من الصِّفَةِ لا يجمَعُ بالواو والنُّونِ في قول العرَبِ والنَّحْوِيِّين ،

فأجابه خوَّاتٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بأبيات تسعةٍ قال فيها :

تُبَكِّي عَلَى قَتْلَى يَهُودَ وَقَدْ تَرَى	مِنَ الشَّجْوِ لَو تَبْكِي أَحَبَّ وَأَقْرَبَا
رَحَلْتَ بِأَمْرٍ كُنْتَ أَهْلاً لِمِثْلِهِ	وَلَمْ تُلْفِ فِيهِمْ قَائِلاً لَكَ مَرْحَبَا
فَهَلاَّ إِلَى قَومٍ مُلُوكٍ مَدَحتَهُمْ	تَبَنَّوا مِنَ العِزِّ المُؤَثَّلِ مَنْصِبَا
أُولَئِكَ أَحْرَى مِنْ يَهُودَ بِمِدْحَةٍ	تَرَاهُمْ وَفِيهِمْ عِزَّةُ المَجْدِ تُرْتُبَا

انظر الأبيات والرد عليها في ديوان العباس بن مرداس السُّلمي : ٣٨ ــ ٤٠ . وانظر المخصص ٤٤/١٧ ، وفي اللسان (هود) جاءت القافية (تونبِ) .

(١) هو عنترة بن شداد العبسي في ديوانه : ٢٠٠ من معلقته ، وانظر شرح القصائد السبع الطوال : ٣٢٠ .
الضمير في (يأوي) عائدٌ إلى الظَّليم وهو ولد النعام ، وحِزَق : جماعة ، والطمطم : الذي لا يفصح . يقول : يأوي هذا الظليم إلى حِزَق النعام وهي جماعتها ، واحدتها حزقة وحزيقة ، شبهه بقومٍ من اليمن حول رحلٍ من العجم يسمعون كلامه ولا يفهمونه ، وخص أهل اليمن لقربهم من العجم ، يعني الحبش . (شرح الديوان) .

(٢) هو أبو أمامة زياد بن سَلمى ، شاعرٌ أمويٌّ ، كانت فيه لُكْنَةٌ لذلك قيل له الأعجم . انظر : الشعر والشعراء ٤٣٠/١ ، ومعجم الأدباء ١٦٨/١١ ، والخزانة ٧/١٠ .

علِمْتَ أنَّ قولَ أبي إسحاقَ : « الأعْجَمِيْن : جمعُ أَعْجَم[1] ، والأنثى : عَجْمَاء » خطأٌ بيِّنٌ .

فإن قلتَ : فما يُنكِرُ أنْ يكونَ دخولُ اللاّمِ في « الأعْجَمِ » على حدِّ دخولها في « اليَهُودِ » ، فلا يدلُّ دخولُهَا عليه على أنّه صفةٌ ،كما لم يدلَّ دخولُهَا على اليهود أنَّ يهودَ صفةٌ ؟

قيلَ : لا يصحُّ ذلك ؛ لأنَّ المرادَ باليهود بيِّنٌ ، وليس المرادُ بالأعْجَمِ الجماعةَ والقَبيلَ كاليهودِ ، ألا ترى أنّهُ وُصِفَ به الواحدُ في قولهم : زيادُ الأعْجَمُ ،كما يَصِفُونَه بالأحْمَرِ ونحوِه من الصِّفات .

فأمَّا قولُهُم : أَعْجَم وأَعْجَمي ، فالمعنى فيهما عندي واحدٌ ، وكلاهما صفةٌ للذي لا يُفصِحُ من العَجَم كان أو من العرب ، إلاَّ أنَّ هذا البناءَ إذا دَخَلَتْهُ ياءُ النّسب انصرَفَ البناءُ ، والمعنى معنى الجمع ، فأعْجَمِيٌّ كقولهم أَحْمَرِيٌّ ، وأنت تريدُ الأحمَرَ الذي هو صفةٌ ، لا تريدُ أنْ تنسُبَهُ إلى الأحمر ،كما تنسُبُ البصريَّ إلى البصرة ، ولكن أحمَرُ وأحمَرِيٌّ بمعنى واحدٍ ،كما لا تريد بـ « كرسيٍّ »[2] إضافةً إلى شيءٍ ، وهذا مَرْوِيٌّ مأخوذٌ من رواةِ اللُّغة . ويدلُّكَ على ذلك قولُ العجَّاج[3]:

---

(١) وأبو إسحاق مسبوق بهذا القول ، فقد ذهب إليه أبو الحسن الأخفش حيث قال في تفسيره (الأعجَمِين) : « واحدهم الأعجم ، وهو إضافة كالأشعرين » . معاني القرآن ٤٦٢/٢ . وانظر إيضاح الشعر : ١٨٠ .

(٢) في (ص) : « بعرسي » .

(٣) في (ص) : « رؤبة » ، وفي (ش) : « رؤبة العجاج » ، وهو في ديوان العجاج : ٣١٠ . وانظر المنصف ١٧٩/٢ .

وَالـدَّهْـرُ بِالإِنْسَـانِ دَوَّارِيُّ

ألا تـرى أنَّ المـرادَ بـ « دَوَّارِيٌّ » و « دَوَّارٍ » واحـدٌ ، فكذلـك أَعْجَـمُ والأَعْجَمِيُّ .

فأمَّا العَجَمِيُّ فإضافتُهُ إلى القَبِيل[١] ، كما أنَّ العربيَّ كذلك .

فإن قلتَ : فإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ « الأَعْجَمِين » في الآية جمعَ أَعْجَم ، كما ذَكَرَه أبو إسحاقَ في تفسيره ، فجمعُ ما هو عندك ؟

قلنا : القولُ فيه : إنَّهُ جمعُ أَعْجَمِيٍّ ليس جمعَ أَعْجَمَ . وهذا قـولُ سيبويهِ ، وقد نصَّ عليه ، وذهب أبو إسحاق عنه . قال سيبويه[٢] في الباب المترجَم « هـذا بابٌ من الجمع بالواو والنُّون (وتكسيرِ الاسـم » : « سألتُ الخليلَ عن قولهم : الأشعرون ، فقال : إنَّما ألحقوا الواوَ والنُّونَ)[٣] ـ وفي بعضُ النُّسَخ وحَذَفُوا ياءَ الإضافةِ ـ كما كسَّرُوا الأَشَاعِرَ ، والأَشَاعِثَ ، والمَسَامِعَةَ ، فلمَّا كَسَّرُوا مِسْمَعاً والأَشْعَثَ حين أرادوا بني مِسْمَعٍ وبني الأَشْعَث ، ألحقوا الواوَ والنُّونَ ، وكذلك الأَعْجَمُونَ » .

فقد ثبت من نصِّ سيبويه أنَّ « الأَعْجَمِين » جمعُ أَعْجَمِيٍّ ، وأنَّ ياءَيِ النَّسَبِ محذوفتان ، حُذِفَتَا في الجمع ، وأنَّـه جُمِعَ على هـذا ، كما جُمِعَ وكُسِّرَ على الأشاعِثِ ونحوِه . ومثلُ قولهم : الأَعْجَمون قولُهُم : النُّمَيْرُون[٤] .

---

(١) قال الفراء : ويجوزُ أن تقول : عَجَمِيٌّ تريدُ أعجمي تنسبه إلى أصله » . معاني القرآن ٢/٢٨٣ .
(٢) الكتاب ٣/٤١٠ . وانظر : التعليقة لأبي علي ٣/٢٤٩ ، والنكت ٢/٩١٣ .
(٣) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
(٤) انظر الكتاب ٣/٤١٠ . وفي (ش) : « النميريّون » .

ومِمَّا يدلُّكَ على صحَّةِ هذا أنَّهُ لا يخلو من أنْ يكونَ جمعَ أعْجَمَ أو أعَجَمِيٍّ(١)، فلا يجوزُ أنْ يكونَ جمعَ أعْجَمَ ؛ لأنَّ أعْجَمَ صفةٌ بالدَّلالة التي قدَّمْنَا ، وما كان صفةً من هذا القَبيل ، فإنَّه لا يُجمَعُ بالواو والنُّون ؛ ألا ترى أنَّهُ لا يُقَالُ في جمع الأسْوَدِ : أسْوَدُوْنَ ، ولا فيما كان من هذا النَّحو ، وإذا كان ذلك مرفوضاً عَلِمْتَ أنَّ جمعَ الاسم إذا كانت فيه ياءَا النَّسَبِ (لا يكون على حدِّ جمع المذكر)(٢) ؛ لأنَّه بدُخُولِ ياءَي النَّسَبِ يَخرُجُ من ذلك الحدِّ في اللَّفظِ ، وإنْ كان موافقاً له في المعنى ،كما خرج بذلك من الامتناع من الانصراف ،كما لم يُجمَعْ مُذَكَّرُ هذا القَبِيلِ بالواو والنون ،كذلك لم يُجمَعْ(٣) مؤنَّثُهُ نحو : حَمْراء وسَوداء بالألف والتَّاء .

[١١٩/أ] / **فإنْ قال قائلٌ** : ما يُنكِرُ ألاّ يكونَ « الأعْجَمُ » صفةً ، وإنْ كانوا قد قالوا: أعْجَمُ وعَجْماءُ ؛ لأنَّه لا فِعْلَ مستعمَلاً منه على حدِّ استعمالهم الفعلَ من الصِّفاتِ في هذا القَبِيْلِ ، ألا تراهم قالوا : احْمَرَّ ، واحْمَارَّ ، وعَوِرَ ، وصَيِدَ ، وشَهِبَ ، ولم يستعملوا من الأعْجَمِ فِعْلاً على هذا الحدِّ ؟

قيلَ : تَرْكُهُم استعمالَ الفعل منه لا يدلُّ على أنَّهُ غيرُ صفةٍ(٤)؛ لأنَّ هذه

---

(١) في (ص) : « عجمي » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، وهو غير واضح في (ص) .

(٣) في (ش) : « كذلك يجمع » .

(٤) قال ابن سيده في تعليقه على كلام الفارسي هذا : « قال عليٌّ : قول الفارسيِّ : إن أعجمَ صفةٌ لا فعلَ له مخالفٌ لما حكاه ابن السِّكِّيت من قولهم : عَجُمَ وعَجِمَ فهو أعجم » . انظر المخصص ١٢١/٢ .

الصِّفاتِ ليست جاريةً على الأفعال ، إنّما هي مشتقّةٌ غيرُ جاريةٍ ، وإذا كنّا قد وجَدْنَا من الصِّفات الجارية على الأفعال ما استُعْمِلَ صفةً و لم يُستَعْمَلْ له فعلٌ ، نحو ما حكاه أبو زيدٍ من أنّهم يقولون : مُدَرْهَم[1]، ولا يقولون : دُرْهِمَ ، ونحو قولهم للجَبَان : مَفْؤُودٌ[2]، و لم يُستَعْمَلْ منه الفعلُ ، فأنْ يجوزَ هذا فيما هو غيرُ جارٍ على الفعل أَجْدَرُ وأَولى .

وحكَى بعضُ أصحابِ أبي زَيدٍ عنه[3]: « أَشْيَمُ بَيِّنُ الشَّيَم ، و لم يعرفوا له فِعلاً، وأَعْيَنُ بَيِّنُ العَيَن ، و لم يعرفوا له فِعلاً » . فهذا مِمَّا يُؤْنِسُكَ بما ذَكَرْنَا [4].

فإنْ قال قائلٌ : ما يُنكِرُ ألاّ يكونَ صفةً وإنْ كان قد قيلَ في تأنيثه: عَجْمَاء، وجَرَى على ما قبله ،كما تقولُ أنتَ في أجْمَع : إنّه ليس بصفةٍ وإنْ كان قد قيلَ في مؤنّثِهِ : جَمْعَاء ، وجَرَى على ما قبلَه ؟

قيلَ : قد دَلَلْنَا فيما تقدَّم أنّه صفةٌ بدلالة امتناعهم من صرفه ، وبدلالة وصْفِهِم له بالنَّكرة ، فأمَّا أجْمَع وجَمْعَاء فليسا عندنا صِفَتَين، وإنْ كانا على لفظِ

---

(١) لم أقف عليه في النوادر اعتماداً على فهارس الألفاظ في آخره . وهو في المحكم ٣٤٩/٤ ، وفيه : « قال ابن جني : لكنه إذا وُجد اسمُ المفعول فالفعل حاصلٌ » . وانظر اللسان (درهم) .

(٢) لم أقف عليه في النوادر اعتماداً على فهارس الألفاظ في آخره ، ونقله أبو عليٍّ عنه في كتاب الشعر : ٥٤١ (تحقيق د. الطناحي) ، قال : « كما حكاه أبو زيد من قولهم : رجلٌ مَفْؤُودٌ للجبان، ورجلٌ مُدَرْهَمٌ ، قال : و لم يُستَعْمَل لهما فعلٌ » . وانظر اللسان (فأد) ، وفيه : « قال ابن جني : لم يصرِّفوا منه فعلاً ، ومفعولُ الصفة إنما يأتي على الفعل نحو : مضروب من ضُرِبَ ، ومقتول من قُتِلَ » .

(٣) النوادر : ٥٤٤ . والأشيَمُ : الذي به شامة ، والأعْيَنُ : الواسعُ العين .

(٤) من أول المسألة إلى هنا نقله ابن سيده في المخصص ١٩١/٢ - ١٢٠ .

أَحمَرَ وحَمْرَاء ؛ لأنّه لم يُمْنَع من الصَّرف في قولكَ : رأيتُ ثوبَكَ أجْمَـعَ[1]؛ لأنّـه صفةٌ ، ولكن لأنّه معرفةٌ وعلى وزْنِ الفعل . وليس جَرْيُهُ في التّأكيد على ما قبله مّما يدلُّ على أنّهُ صفةٌ؛ لأنَّ هذا من مواضعِ الأسماء ، وليس من مواضع الصِّفات. ألا ترى أنّكَ تقولُ : رأيتُ ثَوْبَكَ نفسَهُ ، فتُؤَكِّدُ بما هو اسمٌ .

ومّما يَدُلُّـكَ على أنَّ أَجْمَـع وجَمْعَاء ليسا بصفتَين أنّهُما يجريـان علـى المضمَرَات في نحو : مَرَرْتُ بهم أجمَعين ، ورأيتُهُم أجمعين ، وجـاءُوني أجمعـون ، والمضمَرُ لا يُوصَفُ .

فإنْ قلتَ : إنّه بدلٌ .

لم يَسُغْ لك ذلك ؛ لأنَّ تقديرَ البدل تكريرُ العامل معه ، وأَجْمَعُ وجَمْعَاءُ لا يَلِيَان العاملَ ، ولا يكونان إلاّ تـابعَين ؛ ألا تـرى أنّـه لا يجوزُ : رأيـتُ أجمعـين ، ومررْتُ بأجمعين حتّى تقولَ : بهم أجمعـين ، فهـذا يدلُّـكَ علـى أنّـه ليـس بصفـةٍ كَأَعْجَم ، وإنْ كان أَعْجَمُ وأَجْمَعُ قد اجتمعـا في أنّهمـا لم يُسْتَعْمَلْ لهمـا فعـلٌ ، وأنَّ لكلٍّ واحدٍ منهما مؤنّثاً على فعلاء ، فإنّهما قد اختلفا فيمـا ذَكَـرْتُ لـكَ في صفةٍ وغيرِ صفةٍ .

فإذا كان كذلك كان أجْمَعُ من باب أحْمَدَ ، وأعْجَمُ من باب أحْمَرَ ،كمـا أنَّ عَجْمَاءَ من باب حَمْراءَ ، وجَمْعَاءَ من باب ظَرْفَاءَ وصَحْراءَ . ومن هنا أقـولُ: إنَّ « جُمَعَ » معدولٌ عن (فَعَالى) نحو: صَحَارى ، ولو سَمَّيْتَ رَجُـلاً بــ « أَجْمَـعَ »

---

(١) في (ص) : « رأيت أخوك أجمع » .

لصرفْتَهُ في النَّكرةِ في قول سيبويه[(١)]، ولو سمَّيْتَه بـ « أَحْمَرَ » لم تصرِفْهُ في النَّكرة في قول سيبويه[(٢)]. وهذا يدلُّكَ على اختلاف البَابَين وافتراقهما ، فقِفْ على ما ذَكَرْتُهُ لكَ ، فإنَّ أبا إسحاق ذهَبَ عن هذا في كتابه « في ما لا ينصرف » . وما ذَكَرْتُهُ مذهَبُ سيبويه .

ومن هذا الباب قولهم : مَقْتَوِيٌّ ومَقْتَوِيْن[(٣)]، جعله سيبويهِ من هذا الباب ، وحكاه عن الخليل ، وقال[(٤)]: « هو بمنزلة الأشْعَرِيِّ والأشْعَرِين » . وكان القياسُ في هذا إذا حُذِفَت ياءُ النَّسب منه أنْ تقولَ : مَقْتَوْنَ ،كما يقال في الأعْلَى : الأعْلَون ، إلاَّ أنَّ اللاَّمَ هنا صَحَّت عندي لتكونَ صِحَّتُهَا دلالةً على إرادة النَّسبة ؛ لِيُعلَمَ أنَّ هذا الجمعَ المحذوفَ منه ياءُ النَّسبِ بمنزلة المثبَتَة فيه . ونظيرُ هذا تصحيحُهُم العينَ في « عَوِرَ » و « صَيِدَ »[(٥)]، وإعلالُهُم « خاف » و « هاب » لِيُعْلَمَ أنَّه في معنى ما يلزَمُ تصحيحُ العينِ منه ؛ لسكون ما قبله وما بعده ،/كما لم يُعِلُّو [١١٩/ب] احتَوَرُوا وازدَوَجُوا حيث كان بمعنى تجاوَرُوا وتَزاوَجُوا . قال سيبويه[(٦)]: « وإنْ شئتَ قلتَ : جاءوا به على الأصل ،كما قالوا : مَقَاتِوَة ، حَدَّثنا بذلك أبو

---

(١) الكتاب ٣/٢٠٢ ـ ٢٠٣ ، ويبدو أن الزجاج يأخذ بمذهب سيبويه أيضاً . انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٦ .

(٢) الكتاب ٣/١٩٣ . وقد أخذ الزجاج بمذهب الخليل وسيبويه في عدم صرف (أفعل) صفةً إن سمي به. انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢ حيث قال : « وهذا القول الذي أختارُ » .

(٣) المقْتَوُون : جمع مقتويٍّ ، وهو الخادم ، وانظر المسائل البغداديات : ٥٧٥ .

(٤) الكتاب ٣/٤١٠ ، وانظر المسائل البغداديات : ٥٧٥ .

(٥) انظر الكتاب ٤/٣٤٧ .

(٦) الكتاب ٣/٤١٠ .

الخطّاب عن العَرَبِ ، وليس كلُّ العَرَبِ تعرِفُ هذه الكلمةَ . وإنْ شئتَ قلتَ : هو بمنزلة مِذْرَوَيْنِ ، حيث لم يكُنْ له واحدٌ مفرَدٌ » .

وأخبرني أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس عن أبي عثمانَ قال : لم أسمَعْ مثلَ مَقَاتِوَة إلاّ حرفاً واحداً ؛ أخبرني أبو عُبَيدةَ أنّه سمِعَهُم يقولونَ : سَوَاسِوَة في سَوَاسِيَة ، ومعناه سَواءٌ[1] .

فأمَّا ما أنشَدَهُ أبو الحسن عليُّ بنُ سليمانَ[2] عن الأحْوَل[3] عن أبي عُبَيْدَةَ :

تَبَدَّلْ خَلِيْلاً بي كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ   فإنّي خَلِيْلاً صَالِحاً بِكَ مُقْتَوِي[4]

فإنَّ « مُقْتَوي » (مُفْعَلِل)[5] ، ونظيرُهُ : مُرْعَوٍ ، ونظيرُهُ من الصَّحيح مُحْمَرٌّ ومُسْوَدٌّ ونحوُهُ .

---

(١) انظر المسائل العضديات : ٩٣ ، والقاموس المحيط والتاج (سوا) عن أبي عثمان .

(٢) الأخفش الأصغر ، أخذ عن المبرد وثعلب ، كان إماما في النحو ، وكان بينه وبين ابن الرومي مشاحنة ، فقد كان ابن الرومي يتطير منه ، وكان الأخفش قصيراً. توفي سنة ٣١٥هـ . ذكر ابن النديم أن له كتاب الأنواء ، والتثنية ، والجراد . انظر الفهرست : ١٢٣، وإشارة التعيين : ٢١٩ ، وبغية الوعاة ٢/١٦٧ .

(٣) محمد بن الحسن المعروف بالأحول ، عالم باللغة والشعر . له تصانيف منها : « علوم الأوائل» ، و«الدواهي » ، و « السلاح » ، و « ما اتفق لفظه واختلف معناه » وغيرها . توفي سنة ٢٥٩هـ تقريباً . انظر تاريخ بغداد ٢/١٨٥ ، وإنباه الرواة ٣/٩١ ، وإشارة التعيين: ٣٠٦.

(٤) البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، وهو في شعره : ٢٧٤ (ضمن شعراء أمويون ـ القسم الثالث) يعاتب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص ، من قصيدة جيدة أولها :

تُكَاشِرُني كُرْهاً كَأنّكَ ناصِحٌ   وَعَيْنُكَ تُبدِي أنَّ صَدْرَكَ لي دَوِي

وقد أنشد المصنف البيت الشاهد في إيضاح الشعر : ٢٧٧ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٥٧٦، والمسائل العضديات : ٩٤ ، والمسائل الحلبيات : ١٩٦ ، وهو مع كامل القصيدة في المسائل البصريات ١/٢٨٨، وانظرها أيضاً في أمالي القالي ١/٦٨ ، والأغاني ١١/١٠٠ ، والخزانة ٣/١٣٢.

(٥) في (ش) : « مفعال » . وانظر كلام الفارسي عن (مقتوين) مفصلاً في المسائل العضديات : ٩٢ ـ ٩٥ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٥٧٦ .

فإن قلتَ : بِمَ انتصَبَ « خليل » و « مَقْتَوٍ » غيرُ متعدٍّ ؟

فالقولُ فيه عندنا : أنّه منتصبٌ بفعلٍ مضمَرٍ يدلُّ عليه هذا المظهَرُ ، كأنّه قال : إنّي متّخذٌ ومستعدٌّ ، ألا ترى أنَّ مَنْ خَدَمَ خليلاً اتّخذَه واستعدَّه ، فعلى هذا وجهُ هذا البيت .

وأمَّا قولُ الأعشى[1] :

أَتَانِي وَعِيْدُ الْحُوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ		فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

فجمَعَ على (فُعْل) ، ثم جَمَعَ على (أفاعِل) .

فالقولُ عندي : أنّه جعلَ الأوَّلَ على قولِ مَن قال : العبَّاسُ والحارثُ . وعلى هذا ما أنشده الأصمعيُّ من قوله[2] :

أَحْوَى مِنَ الْعُوْجِ وَقَاحُ الْحَافِرِ

وهذا مِمَّا يدلُّكَ من مذاهبهم على صحَّةِ ما يقولُ الخليلُ[3] رحمه الله في

---

(١) ديوانه : ١٩٩ . وانظر : إصلاح المنطق : ٤٠١ ، وجمهرة اللغة ٥٤٤/١ ، والاشتقاق : ٢٩٦ ، والمسائل الحلبيات : ٢٨٥ ، والمبهج : ٦٥ ، والصحاح (حوص) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٤٥/٢ ، والخزانة ١٨٣/١ .

وعبد عمرو: هو ابن شريح ابن الأحوص . وعَنَى بالأحاوص : مَن وَلَدُهُ الأحوص ومنهم : عوف ابن الأحوص، وعمرو بن الأحوص، وشريح بن الأحوص. انظر الصحاح (حوص) .

(٢) رواه ابن سيده في المحكم ٢٠٣/٢ ، وهو في اللسان والتاج (عوج) دون نسبة . والعُوْجُ : أراد مِن وَلَدِ أعْوَج ، وهو فرس سابقٌ ، قال الأصمعي في كتاب الخيل : ٣٧٩ : أعوجُ كان لبني سابق المرار، ثم صار لبني هلال بن عامر (الصحاح - عوج) ، وسمي كذلك لأنه رُكب صغيراً فاعوجت قوائمه . انظر : أسماء خيل العرب وأنسابها للغندجاني : ٣٥ - ٣٦ ، والحلبة في أسماء الخيل للتاجي: ٢٣ . و(حافرٌ وَقاح) : صلبٌ باقٍ على الحجارة . (اللسان - وقح) .

قال ابن سيده : « كَسَّرَ (أعوجَ) تكسيرَ الصفات ؛ لأن أصله الصفة » .

(٣) انظر الكتاب : ١٠١/٢ .

العبّاس والحارث : إنّهم إنّما قالوه بحرف التّعريف ؛ لأنّهم جعلوه الشّيءَ بعينه ، ألا ترى أنّه لو لم يكن كذلك لم يُكَسِّرُوا تكسيرَه .

فأمَّا الآخَرُ[1] فإنَّهُ يحتَمِلُ عندي ضربَين :

يكونُ على قولِ مَنْ قال عبَّاسٌ وحارثٌ .

ويكونُ على النّسب مثل : الأحامِرَة ، والمَهالِبَه ،كأنّه جعَلَ كلَّ واحدٍ منهم أَحْوَصاً[2].

فأمَّا « سَوَاسِوَة » فالقولُ فيه عندي : أنّه من باب « ذَلاذِل » و « ذَلَـذِل »[3].

وهو جمعُ « سَوَاءٍ » من غير لفظه ، وقد قالوا : سَوَاسِيَة ، وقال[4]:

لَهُمْ مَجْلِسٌ صُهْبُ السِّبَالِ أَذِلَّةٌ   سَــوَاسِــيَةٌ أَحْـرَارُهَـا وَعَـبِـيْـدُهَا

وقال[5]:

سَوَاسِيَةٌ سُوْدُ الْوُجُوْهِ كَأَنَّهُمْ   حَمِيْرُ بَنِي ذَكْوَانَ قَدْ ثَارَ صِيْغُهَا

فالياءُ في « سَوَاسِيَة » منقلبةٌ عن الواو . ونظيرُهُ « صَيَاصي » جمعُ صِيْصِية[6].

---

(١) وهو : « الأحاوِصَا » في البيت .

(٢) في (ش) : « كل واحد منهم عوضاً من أحوصا » .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢٢٨/٣ : « ويقول بعضهم: حَنَدِل وذَلَـذِل ، يحذف ألف حنادل وذلاذل وينونون ، يجعلونه عوضاً من هذا الحرف » . وذَلاذِلُ القميص : ما يلي الأرض من أسافله. اللسان (ذلل) .

(٤) هو ذو الرمة في ديوانه : ١٢٣٥/٢ . وفي (ش) : « صهب الرحال » .
وصهب السبال : أي هم عجم ليسوا بعرب . ولا يقال سواسية إلا في الهجاء ، فأما في الخير فيقال: سواء . (شرح الديوان) ، وانظر جمهرة اللغة ١٣١٠/٣ .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) الصِّيْصِيَةُ : شوكة الحائك التي يسوّي بها السَّداةَ واللُّحمةَ . اللسان (صيص) .

وإنّما صَحَّت الواوُ في مَنْ قـال : « سَوَاسِوَة »[1]؛ ليُعْلَـمَ بذلـك أنّهـا لامٌ في الأصل ، وأنَّ الياءَ في مَـنْ قـال : « سَوَاسِيَة » منقلبـةٌ عنهـا ، وكـان هـذا أجـدَرَ بالتّصحيح حيث لم تصِحَّ هذه الواو في موضِعٍ . وقد صحَّحُوها في « القُصْوَى » ، مـع أنّهـا تظهَـرُ في مواضِـعَ مـن الكلمـة ، ويُخـالَفُ بهـا أخَوَاتُهَـا نحـو : الدُّنْيَـا والعُلْيَا[2].

وإذا كانت « القُصْوَى » قد صحَّتْ فيها مع ما ذَكَرْتُ لكَ ، فـأنْ تَصِـحَّ في هذا أجْدَرُ ؛ لئلاَّ يلتَبِسَ جمعُهُ بجمعِ « الفَيْفَاء »[3] وبابِهِ .

فإنْ قلتَ : ما ينكِرُ أن يكونَ من لفظِ السَّواءِ ،كما كان من معناه ؟

قيلَ : يمتنعُ ذلك لأمرَين :

أحدهمـا : إثبـاتُ السِّين في موضـع الـلاَّمِ الأُولى ، والفـاءُ لا تقَـعُ مُكَـرَّرَةً ثالثةً[4] في شيءٍ ، فأمَّا « مَرْمَرِيس »[5] فإنَّهُ وقـع تكريرُهـا مـع العـين ، و لم تُكـرَّر العين ههنا ،كما تكرَّرت هناك .

فإن قلتَ : أقولُ : إنَّ العينَ قد تكرَّرَتْ هنا أيضاً وهي الواوُ .

فقد أَخلفْتَ[6] ؛ لأنَّكَ تَدَعُ الكلمةَ بلا لامٍ .

---

(١) في (ش) : « سواسية » ، وأشيرَ في هامشها إلى ما جاء في نسخة (ص) .

(٢) انظر سر الصناعة ٧٣٥/٢ .

(٣) الفيفاء : الصحراء الملساء ، وهن الفيافي . اللسان (فيف) .

(٤) في (ش) : « لا تقع مكررة في شيء » .

(٥) ومثلها « مرمريت » . انظر سر الصناعة ٢٤٧/١ .

(٦) في (ش) : « أحلت » .

والآخَرُ : أنَّ اللاَّمَ هنا واوٌ بدلالة صِحَّتِهَا وثَبَاتِهَا فيما حكاه أبو عثمانَ عن أبي عُبَيْدَةَ ، واللاَّمُ في « سَوَاء » ياءٌ ، وكذلك جميعُ هذا البابِ ، اللاَّمُ فيه ياءٌ وليست بواوٍ ؛ ألا ترى أنَّ باب « رَوَيْتُ » و « طَوَيْتُ » أكثَرُ من باب « قُوَّة » و « حُوَّة »[1]. وقالوا : الشَّيء ، وهما شيئان ، فلولا أنَّ اللاَّمَ ياءٌ لم تَنْقَلِبِ العينُ التي هي واوٌ في « سَوَاء » ، فلما قَلَبْتَهَا عَلِمْتَ أنَّهَا مثلُ : « طَيٌّ » من طَوَيْتُ ، و« رَيٌّ » من رَوَيْتُ ، وإنَّ « سِيًّا » من سَوَاء ، كـ « قِيٌّ » من قَوَاء[2] .

* * *

(١) الحُوَّةُ : سمرة الشفة . وانظر سر الصناعة ٢/٥٧٨ .
(٢) القَوَاء : أرض قفرٌ لا أحدَ فيها . اللسان (قوا) . وانظر سر الصناعة ٢/٨٠٩ .

المسألة الثامنة والتسعون

قال أبو إسحاق[1] في قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [الشعراء : ٤] :

[١٢٠/أ] « معناه فتظلُّ ؛ / لأنَّ الجزاءَ يقعُ فيه لفظُ الماضي في معنى المستقبل ، تقولُ : إنْ تأتِني أكرمْتُكَ ، معناه : أُكرِمْكَ ، وإنْ أتيْتَني أحسَنْتَ[2] وأجمَلْتَ ، معناه : تُحسِنُ وتُجمِلُ » .

قال أبو عليّ :

اعْلَمْ أنَّ الجزاءَ يكونُ على ثلاثة أضرُبٍ : يكونُ بالفعل ، وبالفاء ، وبإذا .

فإذا كان بالفعل ، جاز أنْ يقع الماضي موقعَ المستقبَلِ في الجزاء ،كما جاز أن يقعَ موقِعَهُ في الشَّرْطِ ؛ لأنَّ الحرفَ يقلِبُ المعنى إلى الاستقبال ،كما تفعَلُ ذلك « لم » في النَّفي ، و « لا » في قولكَ : وا لله لا فَعَلْتَ ، فتقولُ على هذا : إنْ أتيْتَني أتيْتُكَ ، تريدُ: إنْ تأتِني آتِكَ ، فوقعَ الماضي موقعَ المستقبَل في الجزاء ،كما أوقعْتَهُ في الشَّرط ، وإنْ كان ذلك في الشَّرْطِ أبْيَنَ ؛ لأنَّ الحرفَ يخلُصُ عمَلُهُ في الفعل الذي هوالشَّرْطُ ، ولا يخلُصُ عملُهُ في الجزاء ؛ ألا ترى أنَّ الجزاءَ لا يخلو

(١) معاني القرآن وإعرابه ٨٢/٤ .

(٢) في المعاني : « وأن أتيتني وأحسنت معناه ... » .

من أنْ يكونَ معمولاً للحرف والفعل ، أو للفعل دون الحرف ، وليس في القِسْمَةِ أنْ يكون معمولاً لـ « إنْ » فيُجزَمَ به كما انجزَمَ به الشَّرْطُ ، ولم نعلَمْ أحداً ذهب إلى ذلك ؛ لأنَّ الجزاءَ قد جاز فيه من هذا ما جاز في الشَّرط من حيث صار كالجملة الواحدة .

فأمَّا ما بعد الفاء فمنقطِعٌ عن « إنْ » ، (وعن أنْ)[1] يكونَ لها عملٌ فيه ، ألا ترى أنَّ الفاءَ إنَّما تُجلَبُ في جواب الشَّرْطِ إذا كانت الجملةُ الموقَعَةُ في موضع الجزاء من مبتدإٍ وخبرٍ ، فالمبتدأُ والخبرُ لا يتعلّقُ بـ « إنْ » ؛ لأنَّها من عوامل الأفعال ، وما أُخلِصَ لها من دون الأسماء ، فإذا كان كذلك ، لم تَدخُلْ عليها ، ولم تتعلّقْ بها ، فاجتُلِبَت الفاءُ وإذا في هذا لِيُتَوَصَّلَ بها إلى كون الجملة التي من المبتدأ والخبر في موضع الجزاء ، كما يُتَوَصَّلُ بـ « الذي » إلى وصف المعارف بالجُمَلِ ، وبـ « ذو » التي بمعنى صاحب إلى الوصف بالأجناس[2] ، وبـ « أنْ » الموصولةِ بالفعل إلى تخصيص المصدر بالآتي أو الماضي ، ومن ثَمَّ كانت هذه الآيُ[3] محمولةً عند سيبويه[4] على إرادة المبتدأ ، وهي قولُهُ : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً وَلاَ رَهَقاً ﴾[5] ، وقولُهُ : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ﴾[6] ،

---

(١) ساقط من (ش) .

(٢) في (ش) : « الجوهر » .

(٣) في (ش) : « الجملة » .

(٤) الكتاب ٣/٦٩ .

(٥) سورة الجن : من الآية : ١٣ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ١٢٦ .

و﴿ مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ ﴾[١]. وكان موضعُ الفاء مع ما بعدها من الجملة جَزْماً بدلالة مَنْ قَرأ : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[٢] فجزَمَ . ولهذا أيضاً حُمِلَ[٣]:

إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ

ونحوُهُ على التَّقديم .

فإذا كان حكمُ الفاءِ في الجزاء ما ذَكَرْنَا، وكانت « إذا » بمنزلتها[٤] في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٥] ، وقولِهِ : ﴿ وَإِنْ لَمْ يُعْطَوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾[٦] ، بانَ أنَّ عَمَلَ « إنْ » منقطعٌ عمَّا بعد الفاء من هذه الأفعال ؛ لخُروجِ الفعل الذي بعدها عن أنْ يكونَ جزاءً ، أو وُقوعِهِ موقعَ خبرِ المبتدأ ، وامتناعِ الماضي أنْ يكونَ في موضع جزْمٍ بعد الفاء ؛ ألا ترى أنّه لو كان مثالُ الماضي بعد الفاء في موضعِ الجزاء ،كما يكونُ إذا لم يكن بعد الفاء ، لكان مثالُ الماضي بعدها في موضعِ جزْمٍ ،كما يكونُ بغير الفاء . ولو

---

(١) سورة المائدة : من الآية : ٩٥ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ١٨٦ . وهي قراءة حمزة والكسائي ، انظر : السبعة : ٢٩٩ ، والحجة لأبي زُرعة : ٣٠٤ .

(٣) رجزٌ لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٦٧/٣ ، وشرح أبياته ١٢١/٢ ، وينسب أيضاً إلى عمرو بن خثارم العجلي . انظر : التعليقة ١٨٠/٢ ، والنكت ٧٣٢/١ ، والخزانة ٢٠/٨ ، ٢٣ ، ٢٨ . وقبله :

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ

(٤) في (ش) : « وكانت بمنزلة إذا »

(٥) سورة الروم : آية : ٣٦ .

(٦) سورة التوبة : آية : ٥٨ .

كان كذلك لجاز أنْ يُجزَمَ مثالُ الآتي بعد الفاء، كما جاز أنْ تجزمَهُ إذا لم يكن بعد الفاء، فقلتَ: إنْ تأتِني فأُكْرِمْكَ، كما تقولُ: إنْ تأتِني أُكْرِمْكَ. وفي امتناع هذا دلالةٌ على أنَّ الفعلَ بعد الفاء منقطعٌ عن عامل الجزم، وإذا انقطع عنه، لم يَجُزْ أن يقعَ الماضي موقعَ المستقبَلِ على حدٍّ ما كان يقعُ قبلَ أنْ تنقطعَ الفاءُ، وتحجزَ عملَ الجازم. وإذا كان كذلك، تَبَيَّنْتَ الخللَ في قول أبي إسحاقَ: « معنى « فظَلَّتْ » معنى « فتظَلُّ »؛ لأنَّ الجزاءَ يقعُ فيه لفظُ الماضي موضِعَ المستقبل »، وأنَّ الماضيَ لم يقع موقعَ المستقبَلِ هنا من حيث ذَكَرَ، ولكن كما يقَعُ في غير هذا نحوُ ما ذَكَرَهُ سيبويهِ في مواضعَ من هذا، ونحوُ ما أنشده أبوعُبَيْدَةَ من قول الشّاعر[1]:

فَأَدْرَكْتُ مَنْ قَدْ كَانَ قَبْلِي فَلَمْ أَدَعْ
لِمَنْ كَانَ بَعْدِي فِي الْقَصَائِدِ مَصْنَعَا

* * *

(١) لم أقف عليه.

[١٢٠/ب]

/ المسألة التّاسعة والتّسعون

قال(١) في قوله تعالى : ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُوْنِ ﴾ [الشعراء : ١١٩] :

« الفُلْكُ : السُّفُن ، واحدُها فَلَك ، وجمعُهُ فُلْك . وزعَمَ سيبويهِ أنَّه بمنزلة أَسَدَ وأُسْد ، وقياسُ فُعْل قياسُ فَعَل ، الا ترى أنّكَ تقولُ :قُفْل وأقفال ، وكذلك أُسْد وآساد ، وفُلْك وأفلاك . وفُلْك في الجمع . والمشحون : المملوء » .

قال أبو عليّ :

اعْلَمْ أنَّ الفُلْكَ لم نعلَمْ أحداً قال في واحده : فَلَكٌ ، ولكنَّ الواحدَ فُلْك وكُسِّرَ على فُلْك ، وقولُ سيبويه(٢): إنَّه بمنزلة أَسَدٍ وأُسْدٍ ، يريدُ أنَّ (فَعَلاً) يُكَسَّرُ على (فُعْل) ،كما كُسِّرَ (فُعْلٌ) عليه ، واجتمعا في التّكسير على (فُعْلٍ) ،كما اجتمعا في التّكسير على (أفعال)؛ لأنّهما يتعاقبان كثيراً على الشّيء الواحد، نحو: البُخْلِ والبَخَلِ ، والسُّقْمِ والسَّقَمِ ، والعُجْمِ والعَجَمِ ، والعُرْبِ والعَرَبِ ، فلمّا كانا هكذا جاز اجتماعُهُما على هذا التّكسير .

ونظيرُ هذا في أنَّ التّكسيرَ جاء على لفظِ الواحد قَبْلَ أنْ يُكَسَّرَ قولُهُم : ناقةٌ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٩٥/٤ .
(٢) الكتاب ٥٧٧/٣ .

هِجَانٌ[١]، وإبلٌ هِجَانٌ ، ودِرْعٌ دِلَاصٌ[٢]، وأَدْرُعٌ دِلَاصٌ ، وإنَّما دِلَاصٌ وهِجَانٌ في الجمع على حدِّ ظِرَافٍ وشِرَافٍ[٣]، وليس على حَدِّ «كِنَازٍ»[٤] و «ضِنَاكٍ»[٥].
قال سيبويه[٦] : « وليسَ مثلَ : جُنُب ؛ لأنَّكَ تقولُ : هِجَانَانِ » .

فالحركةُ التي في « فُلْك » في قوله : ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ ليست على حدِّ الحركة في قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾[٧]، كما أنّها في ترخيم « مَنْصُور » و « بُرْثُن » في قول مَنْ قال : يَا حارُ ، ليست على حدِّ الحركة في قول مَنْ قال : ياحارِ ، وهذا لفظُ سيبويه في الفصل الذي ذَكَرَ فيه تكسيرَ (فُعْل) ، قال[٨]: « وقد كُسِّرَ حرفٌ منه على (فُعْلٍ) ، كما كُسِّرَ عليه (فَعَلٌ) وذلك قولُكَ للواحد : هو الفُلْكُ ، فتُذَكِّرُ ، وللجميع : هي الفُلْكُ » .

وقال[٩] في : ﴿ الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ : « فلَمَّا جَمَعَ قالَ : ﴿ وَالْفُلْكِ الَّتِي

---

(١) الهجان من الإبل : البيضاء الخالصة اللون والعتق . وانظر الكتاب ٦٣٩/٣ قال سيبويه : « وزعم الخليل أن قولهم (هِجان) للجماعة بمنزلة ظِراف ، وكسَّروا عليه فِعالاً فوافق فَعيلاً ههنا ، كما يوافقه في الأسماء » .

(٢) درعٌ دِلاصٌ : برّاقةٌ ملساء لينة بيِّنةُ الدَّلَص . وانظر الكتاب ٦٣٩/٣ .

(٣) ظِراف : جمع ظريف أو ظريفة ، وشِراف: جمع شريف أو شريفة قال سيبويه : وافق مذكره في التكسير . انظر الكتاب ٦٣٦/٣ .

(٤) ناقةٌ كِنازٌ : أي : مكتنزة اللحم ، أو الصلبة اللحم . وانظر الكتاب ٦٣٩/٣ .

(٥) الضِّناكُ : المرأة الضَّخمة ، وفي العين ٣٠٢/٥ : « امرأة ضِناك ، أي : مكتنزة تارَّة صلبةُ اللحم » .

(٦) الكتاب ٦٤٠/٣ .

(٧) سورة يونس : من الآية : ٢٢ .

(٨) الكتاب ٥٧٧/٣ .

(٩) أي : سيبويه . انظر الكتاب ٥٧٧/٣ .

تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ﴾[1] كقولكَ : أَسَدٌ وأُسْدٌ . وهذا مذهبُ الخليل . ومثلُهُ : رَهْنٌ ورُهْنٌ » . انقضى كلامُ سيبويه .

وقولُهُ : « وقد كُسِّرَ حرفٌ منه على (فُعْلٍ) » وهو يتكلّمُ في (فُعْلٍ) يَدُلُّ أنَّ الذِّكْرَ يَعُودُ إلى (فُعْلٍ) لا إلى (فَعَلٍ) ، وكما أنَّ « رَهْناً » ليس بـ(فَعَلٍ) ، وقد كُسِّرَ على (فُعْلٍ) ،كذلك جاز أنْ يُكَسَّرَ (فُعْلٌ) على (فُعْلٍ) في قولِهِم : فُلْك ، والمرادُ به الجمعُ .

* * *

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٦٤ .

سورة العنكبوت :

المسألة المائة

قال[1] أبو إسحاقَ في قوله تعالى : ﴿ أَحَسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا ﴾ [الآية : ٢] :

قال : « موضعُ « أَنْ » الأُولى نصبٌ ؛ اسمُ حَسِبَ وخبرُه ، وموضعُ الثّانيةِ نَصْبٌ من جهتَين أجودهما : أنْ تكونَ منصوبةً بـ « يُتْرَكُوا » ، فيكون المعنى : أحَسِبَ النّاسُ أنْ يُترَكوا لأنْ يقولوا ، فلمَّا حُذِفَ الحرفُ وصَلَ « يُترَكُوا » إلى « أَنْ » فنَصَبَ .

ويجوزُ أنْ تكونَ الثّانيةُ العاملُ فيها « حَسِبَ » ، كأنَّ المعنى على هذا ـ واللهُ أعلَمُ ـ : أَحَسِبَ النّاسُ أنْ يقولوا آمَنَّا وهم لا يُفْتَنُونَ . والأوَّلُ أَجْوَدُ » .

قال أبو عليٍّ :

أمَّا ما ذَكَرَهُ في موضعِ « أَنْ » الثّانيةِ من أنّه نَصْبٌ بـ « يُتْرَكُوا » فبَيِّنٌ ، وذلك أنَّ « تَرَكَ » فعلٌ متَعَدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ ، فإذا بُنِيَ للمفعول لم يتَعَدَّ إلى آخَرَ ، فـ « أنْ يَقُولوا » لا يتعلّقُ به[2] ، ولا يتعدَّى إليه إلاّ بحرفٍ ، ثمَّ يُقدَّرُ

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/١٥٩ ـ ١٦٠ .
(٢) في (ش) : « وأن يقولوا يتعلق به » .

الحرفُ فيَصِلُ الفعلُ .

فأمَّا ما ذَكَرَهُ من انتصاب « أنْ يقولوا » بـ « أَحَسِبَ » فلا يخلو إذا قُدِّرَ انتصابُهُ به من أنْ يكونَ مفعولاً أوَّلاً ، أو ثانياً ، أوصفةً ، أو بدلاً .

[١٢١/أ] **فلا يكونُ مفعولاً أوَّلاً** / لتَعَدِّيه إلى المفعول الذي قبلَه وهو التَّرْكُ .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ مفعولاً ثانياً لوجهَين :

أحدهما : أنَّ بابَ ظَنَنْتُ ونحوَهُ إذا تعدَّى إلى هذا الضَّرْبِ من المفعول ، لم يتعَدَّ إلى مفعولٍ ثانٍ ظاهرٍ في اللَّفظِ ؛ لأنَّ مَنْ قالَ : « أنْ » ههنا مفعولاً ثانياً مُراداً ، لم يُجز إظهارَه ، كما لا يُجيزُ إظهارَ خبرِ المبتدأ بعد « لولا » .

والآخَر : أنَّ المفعولَ الثَّانيَ هو الأوَّلُ في المعنى ، وليس القولُ التَّرْكَ ، كما أنَّ منطلقاً هو زَيدٌ في قولكَ : ظننْتُ زَيداً (منطلقاً ، ولا يكونُ أيضاً من باب ظننتُ زيداً)[1] عَمْراً ؛ لأنَّهُم لم يَحسِبُوا التَّرْكَ القولَ .

ولا يكون أيضاً بدلاً ؛ لأنَّه ليس الأوَّلَ ، ولا بعضَه ، ولا مشتَمِلاً عليه .

ولا يستقيمُ حَمْلُهُ على الغَلَطِ .

ولا يكونُ صفةً ؛ لأنَّ « أنْ » لم يُوصَفْ بها شيءٌ ولا في موضعٍ ، ولم تُوصَفْ ، فإذا كان تَعَلُّقُ « أنْ » الثَّانيةِ بـ « حَسِبَ » (وعَمَلُهُ فيها)[2] لا يخلو ممَّا ذَكَرْناه ، ولم يستَقِمْ حملُهُ على شيءٍ من ذلك ، ثبَتَ موضِعُ الإغفالِ في المسألة .

* * *

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٢) من (ص) .

سورة ص[1]:

المسألة الحادية والمائة

قال[2] في قوله تعالى: ﴿ص﴾[3] [الآية: ١]:

«قُرِئَتْ بالفتح[4]، (وقُرِئَت بالكسر)[5]، والقراءةُ بسُكُونِ الدَّالِ أكْثَرُ؛ لأنَّها من حروفِ الهجاء، وتقديرُ الدَّالِ الوقفُ عليها».

قال: «وقيلَ: إنَّها قَسَمٌ أيضاً، ﴿وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ عطفٌ عليها، المعنى: أُقسِمُ بصَاد وبالقرآنِ ذي الذِّكْرِ. ومَنْ فَتَحَهَا على ضربَين: يكون لالتقاء السَّاكنَين. ويكونُ على معنى: أتْلُ صادَ، ويكونُ «صادَ» اسماً للسُّورَةِ لا ينصرِفُ[6]. ومَنْ كَسَرَها فعلى ضربَين: لالتقاء السَّاكنَين. وعلى معنى: صادِ القرآنَ بعَمَلِكَ، من قولكَ[7]: صَادَى يُصَادِي إذا قَابَلَ وعَادَلَ. والجوابُ

---

(١) تعرض المصنف رحمه الله للآية الأولى من سورة فاطر في المسألة [٤٨].

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣١٩/٤، وراجع ٦٥/١ - ٦٦.

(٣) سبق للمصنف أن عرض لهذه الآية وغيرها من حروف فواتح السور في المسألة [٤].

(٤) أي بفتح الدال (صادَ)، وهي قراءة عيسى بن عمر الثقفي. انظر: مختصر الشواذ: ١٣٩، والمحتسب ٢٣٠/٢.

(٥) ساقط من (ص). وبالكسر قراءة أبيٍّ بن كعب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والحسنْ، وابن أبي إسحاق، وأبي السمال. انظر: مختصر الشواذ: ١٣٩، والمحتسب ٢٣٠/٢.

(٦) انظر المحتسب ٢٣٠/٢.

(٧) في (ش): «فعلل» بدل «من قولك».

له : ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾[(١)] » .

قال : « وقالَ قومٌ : الجوابُ : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ، والمعنى : لَكَمْ أهلَكْنا ، فلمَّا طالَ الكلامُ بينهما حُذِفَت اللاَّمُ » .

قال أبو عليٍّ :

لا يخلو حرفُ العطفِ في مَن قالَ : إنَّ « صادِ » قَسَمٌ من أنْ يكونَ استئنافَ قسَمٍ ، أو عطفاً على قَسَمٍ . فلا يجوزُ أنْ يكونَ استئنافَ قسَمٍ ؛ لأنَّ جوابَ الأوَّلِ لم يمضِ ، ألا ترى أنَّ الخليلَ[(٢)] منَعَ من ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾[(٣)]. ولا يجوزُ أنْ يكونَ عطفاً على المقسَمِ به الأوَّلِ ، فيكونُ جرّاً بأنْ يَشْرَكَ الأوَّلَ ؛ لأنَّه لا حرفَ في الأوَّلِ ، فإذا لم يكن في الأوَّلِ حرفُ جرٍّ ، لم يَجُز ذلك إلاّ في قولِ مَنْ أضْمَرَ الجرَّ ، وإضمارُهُ غيرُ مستقيمٍ . وقد دَلَّلْنا على ذلك . وقد حَكَى سيبويه[(٤)]: « اللهِ لأفْعَلَنَّ » ، هذا جرٌّ ، وليس بالكثير[(٥)]؛ ألا ترى أنَّهُ أَلْزَمَ مَنْ قاله أنْ يقولَ : زيدٍ ، فيضمِرَ حرفَ الجرِّ .

فإن قلتَ : فلِمَ لا يجوزُ كونُ هذا جرّاً قياساً على ما حكاه من قولهم : «اللهِ لأفعلَنَّ » ؛ لأنَّه قَسَمٌ ، كما أنَّ ذاكَ قَسَمٌ ؟

---

(١) في (ص) : « قوله : إنه لحقٌّ تخاصم أهل النار » .

(٢) انظر الكتاب ٥٠١/٣ . قال سيبويه : « وقال الخليل في قوله تعالى : ﴿ واللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ... ﴾ الواوان ليستا بمنزلة الأولى ، ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك : مررت بزيد وعمرو ، والأولى بمنزلة الباء والتاء » .

(٣) سورة الليل : الآية : ١ .

(٤) الكتاب ١٦٠/٢ ، ٥٠٠/٣ .

(٥) العبارة في (ص) : « اللهِ لأفعلن وكان ذلك ليس بالكثير » .

قيلَ : لا يجوزُ هذا قياساً على ذاك ، وذلك أنَّ هذا الاسمَ[1] كثُرَ في القسَمِ ما لم يكثُرْ فيه غيرُهُ ، فإذا كثُرَ هذه الكثرةَ ، وكانوا قد يغيِّرُون الأكْثَرَ في كلامهم ما لا يُغيِّرُونَ غيرَه ، لم يَجُزْ حملُ سواه عليه ؛ لخرُوجِهِ من حُكْمِهِ ، ومخالفتِهِ له . ألا ترى أنَّهم قد استجازوا في هذا الاسم بدلَ التَّاءِ من الواو[2]، ولم يُجيزوه في غيرِه، واختصَّ بأشياءَ نحو: « يا أ للهُ اغفِرْ لي »، و « أفأ للهِ لأفْعَلَنَّ »[3]، وما أشبهَ ذلك ممَّا لم يَجُزْ في غيره ، فكما استجازوا البدَلَ ونحوَ ما ذكَرْناه ، فكذلك أجازوا الحذفَ ، وكما لم يبدِلُوا في غيره ،كذلك لا يُحذَفُ في غيره .

وأيضاً فإنَّ حَذْفَ هذا نادرٌ ، والنَّادرُ لا يُقاسُ عليه ، / إنَّما يُقابَلُ في ما جاء [١٢١/ب] لا يُتَعَدَّى به إلى غيره ، ألا ترى أنَّهُ لا يُقاسُ على « لَدُنْ غُدْوَةً »[4] غيرُهُ .

* * *

---

(١) أي : لفظ الجلالة .

(٢) فقالوا : تا للهِ .

(٣) فنودي الاسم في الأول وفيه (ال) التعريف ، وفي الثاني قال سيبويه : « وقد تعاقب ألفُ اللام حرفَ القسم ،كما عاقبته ألف الاستفهام و(ها) ، فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة، وذلك قولك : أفأ للهِ لتفعلنَّ ، ألا ترى أنك إن قلتَ : أفوَا للهِ، لم تثبت » . الكتاب ٥٠٠/٣ .

(٤) حيث لـ(لدن) حالٌ خاصة في استعماله مع (غدوة) ، قال سيبويه : « كما أن لدن إنما يُنصَبُ بها مع غدوة » . انظر الكتاب ٥٨/١ ـ ٥٩ ، ٣٧٥/٢ .

المسألة الثّانية والمائة

قال أبو إسحاقَ[١] في قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ ﴾ [ص : ٣] :

« يجوزُ : ولاتَ حينُ مَنَاصٍ[٢]، فالرَّفْعُ جيِّدٌ ، والوقفُ عليها (لاتْ) بالتّـاء ، والكِسَائيُّ يقفُ بالهاء[٣]، فجعلها هاءَ التّـأنيث . وحقيقـةُ الوقـف عليهـا بالتّـاء ، وهذه التّاءُ نظيرةُ التّاء في الفعل في قولك : ذهبتُ ، وجلستُ ، ورأيتُ زيداً ثُمَّتَ عَمْراً ، فتاء الحروف بمنزلة تاء الأفعال ؛ لأنَّ التّاءَ في الموضعَين دخلت على مـا لا يُعْرَبُ ، ولا هو في طريق الأسماء .

فإن قال قائلٌ : نجعلها بمنزلة قولِهم : كان من الأمرِ ذَيَّةَ وذَيَّةَ[٤]، فهذه هـاءٌ في الوقف دخلَت على اسمٍ لا يُعْرَبُ » .

قال أبو عليٍّ :

ليس للعِرفان والجَهَالَـةِ في قلْـبِ هـذه التّـاءِ هـاءً في الوقـف ولا لتركهـا تـاءً مَذْهـبٌ ، ولكن يدلُّ على أنَّ الوقفَ على هذا ينبغي أنْ يكونَ بالتّاء أنّه لا خلافَ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣١٩/٤ ـ ٣٢٠ .

(٢) وهذه قراءة أبي السمال ، وعيسى بن عمر . انظر مختصر الشواذ : ١٣٩ ،

(٣) في (ش) : « بالياء » . قال الفراء : « أقف على (لاتَ) بالتـاء ، والكسـائي يقـف بالهـاء » . معـاني القرآن ٣٩٨/٢ . وانظر الإقناع ٥٢٠/١ .

(٤) انظر الكتاب ٢٩٢/٣ .

في أنَّ الوقفَ على تاء الفعل بالتّاء ، فإذا كـان الوقـفُ في الـتي في الفعـل بالتّـاء ، ووقعت المنازَعَةُ في الحرف ، وجَبَ أنْ يُنظَرَ فيُلْحَقَ بالقبيل الذي هو أشْبَهُ منـه ، فالحرفُ بـالفعل أشْبَهُ منـه بالاسـم مـن حيـث كـان الفعـلُ ثانيـاً والاسـمُ أوّلاً ، فالحرفُ بهذا الثّاني أَشْبَهُ منه بالأصل .

وأيضاً فالإبدالُ في هذا الحرفِ ضَرْبٌ من الاتّسَاعِ والتّصريـف في الكلمـة . فإذا كان ذلك قد مُنِعَهُ الفعلُ الذي هو أكثَرُ تصرُّفاً من الحرف في الكلمـة وأشْبَهُ بالأوَّلِ ، فأنْ يُمْنَعَهُ الحرفَ الذي لا تَصَرُّفَ له ، والذي يَقِلُّ اعتقابُ التّغييرِ عليـه أَجْدَرُ وأَشْبَهُ .

وأيضاً فإذا كانت هذه التّاءُ في بعض اللُّغاتِ تُتْرَكُ تاءً في الأسماء ، كما حكاه سيبويهِ عن أبي الخطّابِ ، وكما أنشَدَهُ أبو الحسن من قوله[1]:

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ

فأنْ تُتْرَكَ تاءً في الحرفِ ولا تُقْلَبَ أَجْدَرُ . فبهـذا يـترجَّحُ هـذا القـولُ على قولِ الكِسَائيِّ في القياس .

* * *

(١) معاني القرآن ١/٢٩٥ ، والرجز منسوب مع أبيات أخرى إلى سور الذئب (نقل الزَّبيدي في تاج العروس (سأر) عن شيخه قال : هو شاعر مشهور) . وقبله :

مَا بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاها عَنْ حَفَتْ

مُسْبِلَةً تَسْتَنُّ لَمَّا عَرَفَتْ

دَاراً لِلَيْلَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ

وانظر: الخصائص ١/٣٠٤ ، وسر الصناعة ١/١٥٩ ، ٥٦٣ ، ٦٣٧، وشرح شواهد شرح الشافية: ١٩٨ ـ ٢٠١ ، واللسان (حجف) . والجَوز : الوسط . وتيهاء : المفازة التي يتيه فيها السالك . الحجفة : التّرس .

المسألة الثّالثة والمائة

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ ﴾ [ص:٥٠] : « ﴿ جَنَّاتِ ﴾ بدلٌ من قوله : ﴿ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ . والمعنى : مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ منها . وقال بعضُهُم : مفتَّحَةً لهم أبوابُهَا ، والمعنى واحدٌ ، إلاَّ أنَّ على تقدير العربيَّة « الأبوابُ منها » أجْوَدُ من أنْ تجعَلَ الأَلِفَ واللاَّمَ بدلاً من الهاء والألف ؛ لأنَّ معنى الألِفِ واللاَّمِ ليس من معنى الهاء والألف في شيءٍ ؛ لأنَّ الهاءَ والألفَ اسمٌ ، والألفَ واللاَّمَ دَخَلَتَا للتَّعريف ، ولا يُبدَلُ حرفٌ جاءَ لمعنى من اسمٍ ، ولا ينوبُ عنه . هذا محالٌ » .

قال أبو عليٍّ :

اعلَمْ أنَّهُ لا يخلو الألِفُ واللاَّمُ في قوله : « الأبوابُ » من أنْ يكونَ للتَّعريف كما يُعَرَّفُ « الفرس » و « الرَّجل » ونحو ذلك ، أو يكونَ بدلاً من الهاء التي هي ضميرُ التَّأنيث الذي كان يُضَافُ « الأبوابُ » إليها للتَّعريف بها ، كما أنَّ الألِفَ واللاَّمَ في « الوجه » في قولكَ : حَسَنِ الوجهَ بدلاً منها .

فلو كان مثلَ التي في : « حَسَنِ الوجهَ » لوَجَبَ أن يكونَ في « مُفَتَّحَةً » ضميرُ « جنَّاتٍ » ، كما أنَّ « حَسَنِ الوجهَ » في قولكَ: مررْتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوجهَ»

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٣٧ .

فيه ضميرُ « رجل » بدلالة : مررْتُ بامرأةٍ حسَنَةِ الوجهَ ، ولو كان في « مُفَتَّحَـةً » ضميرُ « جنّاتٍ » كما أنَّ في « حَسَنٍ » ضمير « رَجُل » - وقد نَـوَّنَ[1] « مُفَتَّحَـةً » - لوَجَبَ أنْ ينتَصِبَ « الأبوابُ » ولا يرتفِعَ ؛ لكون الضَّميرِ في « مُفَتَّحَةً » للجنّـات، وإذا صار فيه ضميرٌ لم يرتفع به اسمٌ آخَرُ ؛ لامتناع ارتـفـاعِ فاعِلَين بفعلٍ واحـدٍ على غير وجـهِ الاشـتراك ، / فلمّا لم ينتَصِـبْ قولُـهُ « الأبوابُ » كما ينتصِـبُ [١٢٢/أ] « مررْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ الوجهَ » دلَّ أنَّهُ ليس فيه ضميرٌ في الأوَّلِ ، وإذا لم يكن فيـه ضميرُ الأوَّلِ ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ الثّاني مرتفعاً به ، ولم يكن مثلَ « حسَنٍ الوجهَ »؛ لأنَّ «الوجهَ » في قولكَ : مررْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ الوجهَ لا يَرتَفِعُ بـ « حَسَـنٍ » . فـإذا لم يكن مثلَ : « حَسَنٍ الوجهَ » ، لم تكن الألفُ واللاّمُ فيه بدلاً من هاءِ الضَّمير ، وإذا لم تكن بدلاً من هاء الضَّمير ، ثبتَ أنَّها للتَّعريف المختصِّ على حدِّ التَّعريـف في رَجُلٍ وفَرَسٍ ، وإذا كانت للتَّعريف لم تكُـنْ بـدلاً مـن الضَّـمير ، وإذا لم تكـن بدلاً من الضَّمير الذي كان يُضَافُ « أبوابُ » إليه ، لم يَعُدْ على الموصوفِ مِـنْ مـا جَرَى صفةً عليه ذِكْرٌ ؛ لارتفـاعِ « الأبـواب » بـه في اللَّفـظ الظّاهر . فـإذا كـان كذلك فلا بدَّ من ضميرٍ في شـيءٍ يتعلَّـقُ بالصِّفـة يرجـعُ إلى الموصـوف ، وذلـك الرَّاجِعُ لا يخلو من أنْ يكونَ « فيها » أو « منها » فَحُذِفَ ، وحَسُنَ الحذفُ للدَّلالة عليه ، ولطول الكلام . وعلى هذا التَّقديرِ حُذِفَ في قولِهِ : ﴿ **فَإِنَّ الْجَحِيْمَ هِـيَ الْمَأْوَى** ﴾[2] (أي: المأوى)[3] لهم ، فحُذِفَ الذِّكْرُ العـائدُ إلى المبتـدأ ، والمعنـى :

---

(١) في (ش) : « يؤنث » .
(٢) سورة النازعات : الآية : ٣٩ .
(٣) ساقط من (ش) .

هي المأوى لهم . وهذا التَّقديرُ في هذه الآيةِ أوضَحُ ؛ لأنَّه لا صفةَ فيه جاريةً على موصوفٍ فيُشَاكِلُ[1] بابَ « حَسَنِ الوجهَ » .

فتقديرُ مَن قَدَّرَ « مفتَّحَةً أبوابُها »[2] إنْ كان أرادَ إفهامَ المعنى ، وأنَّه لا بُدَّ من شيءٍ يُقَدَّرُ في الكلام يَرجِعُ إلى الموصوف ، مُستَقِيمٌ . وإن كان أرادَ أنَّ الألِفَ واللاَّمَ في « الأبواب » كالألف واللاَّمِ في « الوجهَ » ، فليس مثلَهُ ؛ لأنَّ الألِفَ واللاَّمَ إذا صار بدلاً من الضَّمير الذي يُضَافُ إليه الاسمُ المتعلِّقُ بالصِّفة التي هي نحو : حَسَنٍ وشديدٍ ، انتصبَ الاسمُ الذي هو فاعلُ الصِّفة إذا نُوِّنَتِ الصِّفَةُ؛ لكون ضميرِ الذي يجري عليه فيه ؛ ألا تراهم قالوا :

الْحَزْنُ بَاباً وَالْعَقُور كَلْبَا[3]

و :

... ... الشُّعْرَى رِقَابا[4]

---

(١) في (ش) : « فيشكل » .

(٢) وهو قول الفراء والكوفيين . انظر معاني القرآن ٢/٤٠٨ .

(٣) رجزٌ لرؤبة بن العجاج في ديوانه : ١٥ ، وقبله :

فَذَاكَ وَخْمٌ لاَ يُبَالي السَّبَّا

وانظر : الكتاب ١/٢٠٠ ، والمقتضب ٤/١٦٢ ، وتحصيل عين الذهب : ١٦٦ ، والخزانة ٨/٢٢٧. والحزن : الغليظ . والشاهد فيه نصب « باباً » و « كلباً » على قولك : الحسنُ وجهاً. وَصَفَ رجلاً بِغِلَظِ الحجاب ومَنْعِ الضَّيف ، فجعل بابه حَزناً وثيقاً لا يستطاع فتحه، وكلبه عقوراً لمن حلَّ بفنائه طالباً لمعروفه .

(٤) جزء من بيتٍ للحارث بن ظالم المُرِّي كما في الكتاب ١/٢٠١ ، والأغاني ١١/١١٩ ، والبيتُ بتمامه مع مابعده :

وَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ   وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

فأنْ لم ينتصب « الأبوابُ » هنا دلالةٌ على أنَّ الألفَ واللاّمَ لم يُرَدْ بها أنْ تكونَ بدلاً من الضَّمير[1] كالّتي في « حَسَنِ الوجهَ » ، وإذا لم يَجُزْ هذا فلا بُدَّ من تقديرِ الرَّاجعِ إلى الموصوف الذي جَرَى فيه « مفتَّحَةً » صفةً عليه ، وهو « منها » أو نحوُها ، فمِن هنا كان هذا التَّقديرُ أجْوَدَ .

قال أبو عليٍّ : ويجوزُ أنْ يكونَ « الأبوابُ » بدلاً من الضَّمير الذي في « مُفتَّحَةً » كقولكَ : جاءني القومُ بعضُهُم ؛ لأنَّ الأبوابَ من الجنَّةِ .

فأمَّا ما ذَكَرَهُ أبو إسحاقَ من أنَّ هذا على تقديرِ العربيَّةِ أجْوَدُ من أنْ يُجعَلَ الألفُ واللاّمُ بدلاً من الهاء والألف ؛ لأنَّ معنى الألف واللاّم ليس من معنى الهاء والألف في شيءٍ ، إلى آخرِ كلامِهِ ، فللّذي احتجَّ عليه بهذا أنْ يقولَ : قد وجدْنا هذا الحرفَ بدلاً من الاسمِ في قول مَنْ قال: حَسَنٌ الوجهَ، فأراد به حَسَنٌ وجهُهُ، ويُستَدَلُّ على إقامَتِهم لامَ التَّعريف مُقَامَ الضَّمير بقولهم : هو الحسنُ (الوجهِ ، ألا تراهم أدخلُوا الألفَ واللاّمَ في « الحسن » وقد أُضيف إلى « الوجهِ »)[2]، كما يُدخِلُونهما عليه إذا أُضِيفَ إلى الضَّمير في « الحسنِ وجهِهِ » ، فلولا أنَّه بدلٌ منه

= وَقَوْمِي إِنْ سَأَلْتَ فَهُمْ قُرَيشٌ بِمَكَّةَ عَلَّمُوا مُضَرَ الضِّرَابَا

وهذه رواية أخرى في البيت ، وقد ذكر سيبويه الروايتين في الكتاب . وانظر : المقتضب ١٦١/٤ ، وإعراب القرآن ٤٦٨/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٨/١ ، وتحصيل عين الذهب: ١٦٦ ، والإنصاف ١٣٣/١ ، وشرح المفصل ٨٩/٦ ، والخزانة ٤٩٢/٧. والشُّعر: جمع أشعر ، والشُّعرى : مؤنث الأشعر كالكبرى من الأكبر . والشاهد فيه نصب « الشعرى » على حد قولك : الحسنُ وجهاً ، وفي « الشُّعْرِ الرِّقَابَا » يكون على حد قولك : الحسنُ الوجهَ على التشبيه بالمفعول به .

(١) في (ش) : « من علامة الضمير » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

لم يَجُزْ ، فقد قام الحرفُ مَقامَ الاسم هنا .

ونقولُ أيضاً: قد قام الحرفُ مَقامَ الاسم في غير هذا؛ ألا ترى أنَّ في قولكم: إنَّ المضافَ إليه بدلٌ من التّنوين ، والتّنوينُ حرفُ معنًى ، والمضافُ إليه اسمٌ ، فالتّعَلُّقُ بهذا ليس له وجهٌ على أنَّ لامَ التّعريف الذي هو حرفٌ قد قام مَقامَ الاسم ، وسَدَّ مَسَدَّهُ في قولِ مَنْ تقدَّم مِنَ النّحْوِيّين ، ولم يكن ذلك ممتنعاً ؛ ألا ترى أنَّ قولَهُم : « الضَّارِبُ زيداً أمسِ » قد قام الحرفُ فيه مَقامَ الاسم .

قال أبو عليٍّ : واعلَمْ أنَّ البدلَ من الشَّيءِ يلزَمُ حكمَ المبدَلِ منه ، وليس يُريدُ أهلُ العربيَّةِ بقولهم في نحو هذا : بَدَل ، على أنَّ معنى البدل معنى / المبدل [١٢٢/ب] منه ، ألا تراهم يقولون : التّنوينُ بدلٌ من الألفِ واللاّمِ ومن الإضافة ، والتّنوينُ إذا دخل في النّكِرَات دَلَّ على الإشاعة والتّنكير ، والألفُ واللاّمُ والإضافةُ إذا دَخَلاَ اسماً دلَّ على خلافِ ذلك . وإنّما يريدون بالبدلِ أنّه لا يجتَمِعُ مع ما هو بدلٌ منه في اللّفظ ؛ ألا تراهم يقولون : إنَّ الهاءَ في « زَنَادِقَة » عِوَضٌ من الياء في « زَنَادِيق » لتعاقُبِهِما وتنافِي اجتماعِهِما. ولم يلزَمْ أن يكونَ ثَبَاتُ الهاء يمنَعُ الصَّرْفَ، كما يُمْنَعُ الصَّرْفُ في الاسم إذا ثَبَتت فيه الياءُ .

ويقولون : الميمُ في « فَم » بدلٌ من الواو التي هي عينٌ ، ولم يلزَمْ أن يمتَنِعَ تعاقُبُ الحركات عليها بعد حذْفِ اللاّمِ ، كما يمتَنِعُ تعاقُبُهُما على الواو .

ويقولون : الألفُ في « ثَمَانٍ » بدلٌ من إحدى الياءَين[1]. ولو نسبْتَ

(١) أي ياءي النسب من : ثَمَنِيٍّ . وانظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٤٤ .

إلى « قُرَشيّ » لحذفْتَ وأثبتَّ ياءَين أُخْرَيَيْنِ ، ولو أضَفْتَ إلى « ثَمَانٍ » لم تحذف الألِفَ.

ويقولون : التّاءُ في « أُخْت » بدلٌ من الواو ، ولم يجب إلاّ أنْ تدلّ على التّأنيث ،كما لو ثبَتت الواوُ لم تدلّ عليه . وهذا يكثُرُ إذا جُمِعَ .

فليس يريدون أنَّ معنى البدل معنى المبدَلِ منه ، بل قد تكونُ في البدَلِ مَعَانٍ لا تكونُ في المبدَلِ ، ويكونُ في المبدَلِ مَعَانٍ لا تكونُ في البدَلِ ، وإنّما مُرَادُهُم بالبدَلِ أنّه لا يجتمعُ في اللّفظ مع ما هو مُبْدَلٌ منه لا غير . وعلى هذا قولُ سيبويه[1] في نونِ التّثنية : إنّها بدلٌ من الحركة والتّنوينِ ، (أي : إنَّ الحركةَ والتّنوينَ)[2] لايثبتان مع الألفِ الذي هو حرفُ الإعراب ، ولا يجتمعان معها . فعلى هذا يصحُّ أنْ تقولَ في النّونِ من « هذان » : إنّها أيضاً بدلٌ من الحركةِ والتّنوين إن شاء الله .

* * *

(١) الكتاب ١/١٧ ـ ١٨ .

(٢) ساقط من (ش) .

المسألة الرَّابعة والمائة

قال أبو إسحاق[١] في قوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [ص:٥٧]: « (حميمٌ) رفعٌ من جهتَين : إحداهما : على معنى : هذا حميمٌ وغَسَّاقٌ فلْيَذُوقُوهُ . ويجوزُ أنْ يكونَ « هذا » على معنى تفسير : هذا فلْيَذُوقُوهُ ، (ثمَّ قال بعدُ: حميمٌ وغسَّاقٌ . ويجوزُ أنْ يكونَ « هذا » في موضع نصبٍ على هذا التَّفسير، ويجوزُ أنْ يكونَ في موضع رفعٍ . فإذا كان في موضع نصبٍ فعلى : فليذوقوا هذا فليذوقوه)[٢] كما قال : ﴿ وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ ﴾[٣]. ومثلُ ذلك : زَيداً فاضْرِبْهُ . ومَن رَفَعَ فبالابتداء ، ويُجعَلُ الأمرُ في موضعِ خبرِ الابتداء ، مثل : ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾[٤] » .

قال أبوعليٍّ :

اعلَمْ أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يكونَ « هذا » في (موضع رفعٍ بالابتداء ، ويكون الأمرُ في موضعِ خبرِهِ لمكان الفاء ، ألا ترى أنَّ)[٥] الفاءَ قد دخلَ في الأمر ، فإذا كان

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٣٨ - ٣٣٩ .
(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .
(٣) سورة البقرة : من الآية : ٤١ .
(٤) سورة المائدة : من الآية : ٣٨ .
(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

كذلك لم يكن في موضع خبرِهِ ، ولو كان هذا لجازَ : زَيدٌ فمُنطَلِقٌ[١]، على أنْ يكونَ « فمنطلقٌ » خبرَ الابتداء .

فأمَّا تشبيهُهُ له بـ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ فلا يُشبِهُ قولُهُ: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ قولَهُ : ﴿ والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ ؛ لأن في ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ معنى الجزاء في الصِّلَة ، فهو مثلُ قولِه تعالى : ﴿ الَّذِيْنَ يُنفِقُوْنَ أَمْوَالَهُمْ ﴾[٢] ، ثمَّ قال : ﴿ فَلَهُمْ ﴾ . وليس في هذا الاسم معنى الشَّرْطِ والجزاء فيجوزُ دُخُولُ الفاء في ما يقَعُ موقِعَ خبرِهِ ، ألا ترى أنَّ سيبويه حَمَلَ قولَ مَنْ قالَ[٣] :

... ... خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ

على أنَّ « خَوْلان » من جملة أخرى ، فقال : كأنَّه قالَ : هذه خَوْلانُ ، أو هؤلاء خَوْلانُ[٤]، فيكونُ عَطْفَ جَمْلَةٍ على جُمْلَةٍ ، ولا يكونُ مثلَ : « زَيدٌ فمنطَلِقٌ » ، وأنتَ تُحَدِّثُ عنه بالانطلاق .

---

(١) انظر الكتاب ١٣٨/١ قال سيبويه : « ألا ترى أنك لو قلتَ : زيدٌ فمنطلقٌ لم يستقم ... » . وانظر معاني القرآن للأخفش ٨٦/١ ـ ٨٧ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٤ .

(٣) جزء من صدر بيتٍ في الكتاب ١٣٩/١ ، ١٤٣ دون نسبة ، وتمامه :

وَقَائلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

وقد أنشده المصنف في كتاب الشعر ٢٧٩/١ (تحقيق د. الطناحي) . وانظر : معاني القرآن للأخفش ٨٣/١ ، ٨٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٤١٣/١ ، والأزهية : ٢٤٣ ، والخزانة ٤٥٥/١ . وخولان : حي من اليمن من مذحج .

وقال الأعلم في تحصيل عين الذهب : ١٢٥ : « والقولُ عندي : إنَّ رفعه على الابتداء ، والخبر في الفاء وما بعدها ؛ لأنَّه في معنى المنصوب إذا قلتَ : خولانَ فانكِحْ فَتَاتَهُم ، والفاءُ داخلةٌ على فعل الأمر دلالةً على تعلُّقِهِ بأوَّل الكلام ؛ لأنَّ حُكْمَ الأمر أن يُصَدَّرَ به ، فمن حيث جازت الفاء مع النصب جازت مع الرفع ... » .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٨٧/١ .

وقد فَصَلَ أبو إسحاقَ بين ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ وغيرِه من الأسماءِ التي لا معنى للشَّرْطِ فيها والجزاء في (سورة المائدة)[1]، وقد كان يجبُ أنْ يَفْصِلَ بينهما أيضاً هنا .

* * *

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/١٧١ - ١٧٢. قال أبو إسحاق في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ : « قال سيبويه : الاختيار في هذا النصب في العربية ... وقال غير سيبويه من البصريين وهو محمد بن يزيد المبرد : أختار أن يكون ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ رفعاً بالابتداء ؛ لأن القصد ليس إلى واحد بعينه ، فليس هو مثل قولك : « زيد فاضربه » ، إنما هو كقولك : مَن سرق فاقطع يده ، ومَن زنى فاجلده ، وهذا القول هو المختار ، وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين » .

سورة الزُّمر :

المسألة الخامسة والمائة

قال[١] أبو إسحاق في قوله ﷻ : ﴿ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُوْنِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُوْنَ ﴾ [الآية : ٦٤] :

« (أَفَغَيرَ) منصوبٌ بـ(أعبُدُ) لا بقولِهِ: (تأمُرُونِّي) ، المعنى : أَفَغَيْرَ اللهِ أَعْبُدُ أيُّهَا الجاهلونَ فيما تأمُرُونِّي »[٢] .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٦١ .

(٢) هكذا جاءت المسألة في النسختين دون تعليق من الفارسي على كلام الزجاج .

سورة والنجم :

المسألة السَّادسة والمائة

[١٢٣/أ] قال أبو إسحاق[(١)] / في قوله تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ وَالْعُزَّى ﴾ [الآية:١٩] : « الأكثَرُ في القراءة تخفيفُ التّاء ، وكان الكِسَائيُّ يَقِفُ عليها بالهاء[(٢)]، وهذا قياسٌ ، والأجودُ اتّبَاعُ المصحَفِ والوقفُ عليها بالتّاء »[(٣)] .

قال أبو عليّ :

اعْلَمْ أنَّ الأجْوَدَ في ذلك الوقفُ بالهاء ، وليس الوقفُ بالهاء هنا كالوقف في ﴿ لاَتَ حِيْنَ مَنَاصٍ ﴾[(٤)]، والأجودُ هناك الوقفُ بالتّاء لِمَا ذَكَرْنَا[(٥)]، وهنا بالهاء لأنّه اسمٌ ، ووَقَفَ الأكثَرُ عليه بالتّاء[(٦)]، وحَكَى سيبويه[(٧)] عن أبي الخطّاب أنَّ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٧٣/٥ .

(٢) انظر : إعراب القرآن ٢٧٢/٤ ، والإقناع ٥٢٠/١ .

(٣) قال أبو الحسن الأخفش في معاني القرآن ٥٢٧/٢ : « وكلُّ شيءٍ في القرآن مكتوبٌ بالتاء فإنّما تقفُ عليه بالتاء نحو : ﴿ نِعْمَتَ رَبِّكُمْ ﴾ و﴿ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ﴾ » .

(٤) سورة ص : من الآية : ٣ . وانظر تفصيل ذلك في المسألة [١٠٢] .

(٥) انظر ما سبق في المسألة [١٠٢] .

(٦) في النسختين : « بالهاء » ، والصحيح « بالتاء » لأن الكسائي وحده الذي يقف بالهاء في الآيتين ، والباقون بالتاء فهم الأكثر . انظر الإقناع ٥٢٠/١ ، والمصنف يأخذ هنا برأي الكسائي . وانظر معاني القرآن للفراء ٩٧/٢ .

(٧) الكتاب ١٦٧/٤ . وانظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٦/٢ . وقال ابن المستوفي : « رأيتُ في كتابٍ أنها لغة طيِّئ » شرح شواهد شرح الشافية : ١٩٩ . وانظر سر الصناعة ١٥٩/١، ١٦٤ .

بعضَهُم يقولُ في الوقف : « طَلْحَتْ » . وهذه اللُّغَةُ أقلُّ من الأخرى .

فأمَّا اشتقاقُ « **اللاَّت** » فمِن « لَوَيْتُ » ؛ لأنّهم كانوا يَلْوُوْنَ على آلِهَتِهِم ويَعطِفُونَ عبادةً لها ، وتقرُّباً إليها . ويقالُ : لَوَى عليه ، وعَطَفَ عليه ، وتحدَّبَ عليه ، قال الشّاعرُ[1] :

عَمَّرْتُكَ اللهَ الْجَلِيْلَ فَإِنَّنِي ... أَلْوِيْ عَلَيْكَ لَوَ انَّ لُبَّكَ يَهْتَدِيْ

وعلى هذا المعنى أو قريبٌ منه تَوَاصَوْا بيْنَهُم ، فقال : ﴿ **وَانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَن امْشُوْا وَاصْبِرُوْا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ** ﴾[2]، وقال: ﴿ **وَإِذَا ذُكِرَ اللهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوْبُ الَّذِيْنَ لاَ يُؤْمِنُوْنَ بالآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِيْنَ مِنْ دُوْنِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُوْنَ** ﴾[3]. فهذا ونحوُه من الآي يدلُّ على محبَّتِهِم لها، وتَحَدُّبِهِم عليها ، فكأنَّ اسمَهَا اشتُقَّ من هذا المعنى الذي كانوا يعتقدونه فيها، ويتَدَيَّنُوْنَ به لها ، فهو على هذا نظيرُ « شاة » و « ذات » ، وقولُهُم في الإضافة : رأيتُ فا زيدٍ.

وقياسُ قولنا هذا في الإضافة إلى « لاتَ » أنْ تكون كالإضافة إليها في اللّفظ. وقال سيبويه في الإضافة إليها[4]: « لاتيٌّ » . ولايدلُّ هذا من قوله عندي أنّه لم يأخُذْهُ من ما ذَهَبْنَا إليه ، ولكن لَمَّا قلَّ تصرُّفُهُ أشْبَهَ بقلَّةِ التَّصرُّفِ الحروفَ ، فزَادَ

---

(١) لعمرو بن أحمر الباهلي ، في ديوانه : ٦٠ ، وهو في الكتاب ٣٢٣/١ ، وشرح أبياته ١٥٦/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٢١٢ ، والمنصف ١٣٢/٣ ، والأمالي الشجرية ١٠٩/٢ ، وراجع الخزانة ١٥/٢ (عرضاً) . وعمَّرتُكَ اللهَ : أي : سألتك بوصفك اللهَ بالبقاء . وألوي عليك : أعطفُ عليك .

(٢) سورة ص : الآية : ٦ .

(٣) سورة الزمر : الآية : ٤٥ .

(٤) الكتاب ٣٦٨/٣ . قال سيبويه : « وأما الإضافة إلى (لات) من اللات والعزى ، فإنك تمدها كما تمد (لا) إذا كانت اسماً ، كما تثقل (لو) و(كي) إذا كان كل واحد منهما اسماً» .

على الحرفِ حرفاً مثلَهُ ،كما فَعَلَ ذلك بـ « ذا » اسمَ رَجُلٍ فقال : ذآ ، وقال[1] : « هو قولُ الخليلِ ويونُسَ » .

ويدلُّ على صحَّةِ ما ذهبوا إليه في هذا وأنّه لَمَّا قلَّ تصرُّفُها أشْبَهَت الحروفَ فأُجْرِيَتْ مُجراها في أنْ زِيْدَ على الحرفِ حَرْفٌ مثلُهُ أنَّ العرَبَ قالوا في جمع « ذات » : ذَوَات ، فحَذَفوا اللاّمَ التي أُثْبِتَتْ في نحو قولِهِ : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾[2] في الجمع ،كما حَذَفُوا آخِرَ الحرْفِ في هذا الاسم الذي لم يتمَكّن ، وذلك قولُهُم في « هيهاتَ » : هَيْهَاتِ في مَنْ كَسَرَ التّاءَ[3]، ومِن ثَمَّ قال الخليلُ[4] في رَجُلٍ يُسَمَّى بـ« ذو » : ذَوٌّ ، فجعَلَهُ مثلَ « لَوْ » و « أو » في أنْ زادَ على الحرف مثلَهُ ، فكذلك « لات » من ﴿ اللاَّتَ وَالْعُزَّى ﴾ لَمَّا قَلَّ تصرُّفُهَا تَرَكْنَا في الإضافة إليها القياسَ الذي كان ينبغي أنْ تكونَ عليه ، وجعلناها بمنزلة ما ذَكَرْنَا مِمَّا لا يمتنع تصرُّفُهُ فأُلْحِقَ بالحروف .

والدَّليلُ على أنَّ التّاءَ في « اللاّت » على قولِ مَنْ خفّفَهُ[5] للتّأنيث قولُهُ تعالى: ﴿ إِنْ يَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِهِ إلاَّ إِنَاثاً ﴾[6] وهي اللاّتُ والعُزَّى ومَنَاة . ومعنى

---

(١) الكتاب ٣/٣٢٢ ، ٣٦٦ .

(٢) سورة الرحمن : الآية : ٤٨ .

(٣) قرأ « هيهاتِ هيهاتِ » بالكسر غير المنون أبو جعفر ، ونونها عيسى بن عمر . انظر إعراب القرآن للنحاس ٣/١١٣ ، وإعراب القراءات الشاذة ٢/١٥٨ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٣٢٢ ، ٣٦٦ . ولم أقف على قول الخليل .

(٥) أي : خفف التاء ؛ لأن هناك من قرأه : « اللاتّ » بالتشديد ، وهي قراءة ابن عباس رضي الله عنهما ، ومنصور بن المعتمر ، وطلحة ، ومجاهد ، وإبراهيم . انظر معاني القرآن للفراء ٢/٩٧ - ٩٨، والمحتسب ٢/٢٩٤ ، ومختصر الشواذ : ١٤٧ .

(٦) سورة النساء : من الآية : ١١٧ .

التّأنيث فيها تأنيثُ اللّفظ ؛ إذ التّأنيثُ الحقيقيُّ لا يصحُّ فيها ؛ لأنّها جَمَادٌ ، فالأجْوَدُ الوقفُ بالهاء .

فأمَّا المصحفُ فيجوزُ أنْ يكونَ كُتِبَ ذلك فيه بالتّاءِ على الوصل بعد الوقف، كما كُتِبَ : ﴿ يَمْحُ ا للهُ الْبَاطِلَ ﴾[1] ونحوُهُ بغير الواو . فكما كُتِبَ هذا ونحوُهُ على الوصل ، كذلك يجوزُ أنْ يكونَ كُتِبَ هذا في المصحف على الوصل .

فالواقفُ بالهاء[2] ليس له خُروجٌ يُعْلَمُ ولا تركٌ لاتّباعِ المصحَفِ ، وقد أخَذَ بالقياس واللُّغةِ التي هي أكثرُ وأَوْضَحُ من الأخرى .

* * *

---

(١) سورة الشورى : من الآية : ٢٤ . وفي (ش) : « ويمحو الله الباطل ويثبت » . وفي (ص) كتبت : ﴿ يَمْحُوا الله مَا يَشَاءُ ﴾ ولا شاهد فيها ؛ لأنها رسمت في المصحف بالواو .

(٢) في النسختين : « بالتاء » ، وانظر نصَّ الزجاج أول المسألة .

المسألة السَّابعة والمائة

قال(١) في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى * ثُمَّ يُجْزَاهُ﴾ [النجم:٤٠-٤١] :

« جائزٌ أنْ تُقْرَأَ : « سوفَ يَرَى » والأجْوَدُ : « يُرَى » ؛ لأنَّ قولَكَ : إنَّ زيداً سوفَ أُكْرِمُ ، فيه ضعفٌ ؛ لأنَّ « إنَّ » عاملةٌ ، و « أُكرِمُ » عاملةٌ ، فلا يجوزُ أنْ ينتصِبَ الاسمُ من جهتَين ، ولكنَّه يجوزُ على إضمارِ الهاءِ على معنى: سوفَ يَرَاهُ، وعلى إضمارِ الهاءِ في « إنَّ » ، تقولُ : إنَّ زيداً سأكرمُ ، على معنى : إنَّه / زيدٌ سأُكْرِمُ » . [١٢٣/ب]

قال أبو عليٍّ :

أمَّا جوازُ هذا على إضمارِ الهاء في « سوفَ يَرَاهُ » فلا يجوزُ في الكلام ، وإنَّما يجوزُ في الشِّعر قياساً على قوله(٢):

... ... كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فأجازوا على هذا في الشِّعْرِ : زَيدٌ أضرِبُ ، يريدونَ : زَيدٌ أضْرِبُهُ ، ومنع غيرُهُم من هذا فقال : لا أُجيزُهُ في « زيدٍ » ونحوِهِ ، وإنَّما أُجيزُهُ في « كلٍّ » لأنَّ

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/٧٦ .
(٢) جزءُ بيتٍ من الرَّجز لأبي النجم العجلي في ديوانه : ١٣٢ . وقد سبق ذكره ص : ٣١٤ من هذا الجزء ، في المسألة [٦٨] .

معنى الجحْدِ .

فأمَّا إجازَتُهُ في التَّنزيل فلا ينبغي أنْ يُجيزَهُ أحدٌ .

وأمَّا إضمارُ الهاء في « إنَّ » فمثلُ الأوَّلِ في أنّه لا يجوزُ إلاّ في ضرورة الشِّعر، ولا يجوزُ في الكلام ،كالأبيات التي أنشَدَها سيبويه في ذلك [في] الكتاب[1].

* * *

(١) كقول حُميد الأرقط :

فأصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالي مُعَرَّسِهِمْ   وَلَيسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي المسَاكِينُ

وقول العجير السلولي :

إذَا مِتُّ كَانَ النّاسُ صِنْفَانِ شَامتٌ   وَآخَرُ مُثْنٍ بالّذي كُنْتُ أصْنَعُ

وغيرهما . انظر الكتاب ١/٦٩ ـ ٧٢ .

المسألة الثّامنة والمائة

قال(١) في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الأُوْلَى ﴾ [النجم : ٥٠] :

« هؤلاء قومُ هودٍ ، وهم أُوْلَى عادٍ . فأمَّا الأُولى ففيها ثلاثُ لغاتٍ : (سكونُ اللاَّم وإثباتُ الهمزة ، وهي أجودُ اللّغات) . والتي تليها في الجُودة ضمُّ اللاَّمِ وطرحُ الهمزة ، فكان يجبُ في القياس إذا تحرَّكت اللاَّم أنْ تسقطَ ألفُ الوصل ؛ لأنَّ ألفَ الوصل اجتُلِبَتْ لسكون اللاَّم ، ولكن جاز ثُبُوتُهَا لأنَّ ألِفَ لامِ المعرفة لا تسقُطُ مع ألِفِ الاستفهام ، فخالفت ألِفَاتِ الوصلِ . ومن العرب مَنْ يقولُ: « لُولى » يريدُ الأُولى، فيطرَحُ الهمزةَ لِتحَرُّكِ اللاَّمِ ، وقد قُرِئَ :﴿ عَاداً لُّوْلَى ﴾(٢) على هذه اللُّغةِ ، وأَدْغَمَ التّنوينَ في اللاَّمِ، والأكثرُ: ﴿ عَاداً الأُوْلَى ﴾ بكسر التّنوين » .

قال أبو عليٍّ :

قولُهُ: « وقد قُرِئَ : ﴿ عَاداً لُّوْلَى ﴾ على هذه اللُّغة ، وأَدْغَمَ التّنوينَ في اللاَّمِ » فالوجهُ كما قالَ في مَنْ أدْغَمَ أنْ يكونَ على هذه اللُّغةِ ؛ لأنَّ اللاَّمَ عند أهل اللُّغة على هذا في تقدير حركةٍ ، ولم يُقَدِّرْ فيها السُّكُونَ ، ولو كان قدَّرَهُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/٧٧ .

(٢) وهي قراءة نافع وأبي عمرو . انظر السبعة : ٦١٥ ، والحجة لأبي علي ٦/٢٣٧ ، والإقناع ٢/٧٧٥ ، والباقون على ﴿ عَاداً الأُولَى ﴾ بكسر التنوين .

لأثْبَتَ الهمزةَ و لم يحذِفْهَا ، كما أَثْبَتَهَا أهلُ اللُّغةِ الأُخرى . فالإدغامُ يَحسُنُ في لغةِ الّذينَ حَذَفُوا همزةَ الوصل فقالوا : « لُوْلَى » ؛ لأنّهُ متحرِّكٌ ، وحُكْمُ المدغَمِ فيه أنْ يكونَ متحرِّكاً .

ويجوزُ الإدغامُ أيضاً في اللُّغةِ الأخرى ، أعني مَن قال : « الُّوْلَى » ، فنوى بها السُّكُونَ ، فيكونُ المدغَمُ فيه ساكناً . وقد جاء من ذلك ما يجوزُ قياسُ هذا عليه وهو قولُهُم : « رُدَّ » و « عَضَّ » و « فِرَّ » وبابُهُ ، ألا ترى أنَّ الثّانيَ في هذا القبيلِ ساكنٌ ، وقد أُدْغِمَ فيه ، فكذلك يجوزُ[1] أنْ يكونَ في قولِهِم : « الُّوْلَى » نيّةُ سُكُونٍ ، فيُدغَمُ فيه . وهذا أجازه أبو عثمانَ فيما حكاه أبو بكرٍ عن أبي العبّاس عنه[2].

وقولُ أبي إسحاقَ : « قُرِئَ ﴿ عَاداً لُّوْلَى ﴾ على هذه اللُّغةِ » كالموهِمِ أنَّ الإدغامَ لا يجوزُ في اللُّغة الأخرى ، وإنْ حَمَلَهُ حاملٌ على تلك اللُّغة لم يكُنْ خطأً ، وإنْ كان ذلك أحْسَنَ[3] .

قال أبو عثمانَ[4]: ومَن قَرَأَ : ﴿ عَاداً لُّوْلَى ﴾ فبيَّنَ النُّونَ[5] ، فهو لحنٌ ؛ لأنَّ النُّونَ لا تُبَيَّنُ مع حروفِ الفَمِ .

وقولُ أبي إسحاقَ : « ولكن جازَ ثُبُوتُهَا » بمعنى ثُبوتِ همزةِ الوصلِ ؛ لأنَّ

---

(١) في (ش) : « لا يجوز » .
(٢) انظر الحجة لأبي علي ٦/٢٣٩ ـ ٢٤٠ .
(٣) العبارة في (ص) : « لا يجوزُ في اللُّغةِ الأخرى . وهذا إصلاح المعنى ؛ لأنّه لو أدغَمَ على اللُّغة الأخرى ـ أعني لغة مَن قال : « لُوْلَى » كما قلنا ـ لم يكن خطأً ، وإنْ كان ذلك أحْسَنَ » .
(٤) انظر الحجة لأبي علي ٦/٢٤٠ .
(٥) في (ص) : « فنون النون » .

ألفَ لامِ المعرفة لا تسقُطُ مع ألفِ الاستفهام[1]، فإنَّ ثَبَاتَهَا مع همزة الاستفهام مِثْلُ[2] ثباتِهَا في غير هذا الموضع حيث تسقُطُ سائرُ همَزَاتِ الوصلِ المجتَلَبَةِ لسُكُونِ ما بعدها . ألا ترى أنَّ هذه الهمزةَ قد ثبَتَتْ مع غير الاستفهام ، وفي قولهم[3]: « يا ألله » ، وفي قولهم : « أفألله لأفعَلَنَّ » [4] وهي مفتوحة ،كما أنَّ التي في « أحمَرَ » مفتوحةٌ. فلمَّا اجتمعَت فيها هذه المعاني ، وثبَتَتْ في هذه المواضِعِ التي يسقُطُ فيها غيرُها ، ثبَتَتْ مع تخفيف الهمزةِ أيضاً وإنْ تحَرَّكَ ما بعدها . ولا يجوزُ فيها على هذا أنْ تُقطَعَ فيُقالُ : ذَهَب ألأحمرُ[5] . [ومثله][6]: ﴿ قَالُوْا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾[7] ، فتُجرِيها مُجْرَى التي في « أحمر » من جميع الجهات ؛ ألا ترى أنَّ الهاءَ في : ﴿ مَاهِيَهْ ﴾[8]، و﴿ أَرْجِهْ ﴾[9] ونحوِ ذلك لا تَثْبُتْ في الإدراج وإنْ ثَبَتَتْ في الوقف عليها كما ثبتت الحروفُ الأصُولُ ، فكما لم يَجُزْ ثَبَاتُ الهاءِ في الوصل وإنْ ثبَتَتْ في الوقف ، كذلك لا يجوزُ ثباتُ الهمزةِ في الدَّرْجِ وإنْ ثَبَتَت في الابتداء .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ أَجَزْتَ على هذا « إسَلْ » في سَلْ ، فتُثْبِتُهَا في الابتداء

---

(١) في (ش) : « ألف لام الاستفهام » .
(٢) النص في النسختين : « مع ثباتها » ، ولعل الصواب ما أثبت ..
(٣) انظر الكتاب ١٩٥/٢ ، ٥٠٠/٣ ، والتعليقة عليه لأبي علي ٣٤٠/١ .
(٤) المراجع السابقة .
(٥) في (ش) : « ذهب الحجر » . وأشيرَ في الحاشية إلى رواية النسخة الأخرى .
(٦) تكملة يستقيم بها السياق .
(٧) سورة البقرة : من الآية : ٧١ .
(٨) سورة القارعة : من الآية : ١٠ .
(٩) سورة الأعراف : من الآية : ١١١ .

وإنْ سقطت الهمزةُ ،كما / أثبتَّهَا في قولهم : « أَلُوْلَى »[١] وإنْ سَقَطَتِ الهمزةُ ؛ [١٢٤/أ]
لأنَّ الموضِعَين جميعاً قد يُحَرَّكَ السَّاكنُ فيها بحركةِ الهمزة ، فإذا جوَّزْتَ ثباتَ الهمزتَين مع تَحَرُّكِ ما بعدَها بإلقاءِ حركةِ المحذوفِ عليه ، فأجزْ ثَبَاتَ الأُخْرَى لكونِها مثلَهَا .

قيلَ : لا يلزَمْ إجازةُ « إسَلْ » من حيث جازَ « أَلُوْلَى » لِمَا ذَكَرْنَا من مشابهة هذه التي في « أحمر » ، وليس في « إسَلْ » هذا ، فإذا كان كذلك ، لم يكن حُكْمُهُ حُكْمَهَا ، وعلى هذا لا يَلْزَمْ أنْ يَجُوزَ « إقتَّلُوا » في « اقتتلوا » ؛ لأنَّهَا مثلُ التي في « سَلْ » .

فإن قلتَ : فهلاَّ قلتَ : إنَّ الهمزَةَ إنَّما ثبتَتْ لأنَّ ما بعدها في نيَّةِ سُكُونٍ ؟

قيلَ : يفسُدُ أنْ يكونَ ثَبَاتُها لذلك ؛ ألا ترى أنَّهَا لو ثبتَتْ من أجْلِ أنَّهَا في نيَّةِ سُكُونٍ لَوَجَبَ ثباتُهَا في « سَلْ » ونحوِ ذلك ؛ لأنَّ هذه كلَّهَا حَرَكَتُهَا مُجتَلَبَةٌ للسُّكُون ، فلمَّا سقَطَت في هذه المواضِعِ ولم تثبُتْ ، عَلِمْتَ أنَّ كونَ الحرف في نيَّةِ السُّكُونِ لم يُوجِبْ ثَبَاتَ همزةِ الوصلِ ، وإنَّما ثَبَتَتْ حيثُ ثبتَتْ لمشابَهَةِ الهمزة التي ذَكَرْنَاهَا .

* * *

(١) في (ص) : « الأولى » .

سورة الجمعة :

المسالة التّاسعة والمائة

قال[١] في قوله تعالى : ﴿ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِيْنَ ﴾ [الآية:٦] :
« بضَمِّ الواوِ لسُكُونِهَا ، وسُكُونِ اللاَّمِ ، واختِيرَ الضَّمُّ مع الواو هنا ؛ لأنَّ الواوَ أصلُ حركَتِهَا الرَّفعُ ؛ لأنَّهَا تَنُوبُ عن أسماءٍ مرفوعةٍ ، وقد قُرِئت : ﴿ فَتَمَنَّوِا الموْتَ ﴾[٢] بكسرِ الواوِ لالتقاء السَّاكنَين ، لأنَّ السَّاكنَين إذا التقَيَا من كلمتَين ،كُسِرَ الأوَّلُ مثل : ﴿ قُلِ الْحَقُّ ﴾[٣] ، فتكْسِرُ اللاَّمَ مِنْ (قُلْ) لسُكُوْنِ لامِ (الحقّ) » .

قال أبو علي :

حركةُ البناء في نحو ذا لا تتعلَّقُ بحركة الإعراب ، ولو كان ما اعتلَّ به صحيحاً لَلَزِمَ تحريكُ البناء في : « إِخْشَيِ القَومَ » بالضَّمِّ ؛ لأنَّها تنوبُ عن اسمٍ مرفوعٍ ، ولوَجَبَ أنْ تكونَ تاءُ المخاطَبِ مضمومةً مذكَّراً كانَ أو مؤنَّثاً ، ولو كانت الضَّمَّةُ فيها لنيابَتِهَا عن الاسم المرفوعِ لَمَا جازَ غيرُ الضَّمِّ ،كما أنَّ ما هذا نائبٌ عنه لا يجوزُ في حركتِهِ غيرُ الضَّمِّ ، وهو الفاعلُ المظهَرُ .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/١٧٢ .

(٢) وبها قرأ يحيى بن يَعمَر وعبد الله بن أبي إسحاق وغيرهما . انظر : مختصر الشواذ : ١٥٧ ، والمحتسب ٢/٣٢١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢/٥٨٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٥٣٨ .
ومثلها قرئ قوله تعالى : ﴿ اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ ﴾ [البقرة : ١٦] .

(٣) سورة الكهف : آية : ٢٩ .

فهذا الذي ذَكَرَهُ في هذا لا يصِحُّ ؛ ألا ترى أنَّ في إجازةِ مَنْ أجازَ غيرَ الضَّمِّ ـ وهو الكسرُ ـ دلالةٌ على أنّه لم يَضُمَّ من حيث ذَكَرَهُ .

فإن قلتَ : فهلاَّ دلَّ على صِحَّةِ ما ذَكَرَهُ في هذا الحرف ــ من البناء على الضَّمِّ ، وأنّه لنيابَتِهِ عن المرفوع ـ ما جاء من بناء « نحنُ » على الضَّمِّ، و« مُنْذُ »[1] في مَنْ رَفَعَ بها أيضاً ؟

قيلَ : لا يَدُلُّ هذا على (أنَّ البناءَ على)[2] الضَّمِّ لهذا المعنى ؛ ألا ترى أنَّهُم بَنَوا « مُنْذُ » ـ في مَنْ جَرَّ بها ــ على الضَّمِّ ، ولم تَنُبْ عن مرفوعٍ ، ولا هي مرفوعةٌ ،كما بُنِيَ «حيثُ » عليه ، وإنْ لم يكن مرفوعاً ولا نائباً عن مرفوعٍ . وتقولُ : رأيْتَنا نحنُ ،كما تقولُ : ضَرَبْتُكَ أنتَ ، فيكونُ مبنيّاً على الضَّمِّ ،كما يكونُ مبنيّاً عليه في غير هذا الموضع .

وممَّا يدلُّ على فساد هذا : أنَّهُم بَنَوا « قَبْلُ » و « بَعْدُ » و « عَلُ » ونحوَ ذلك على الضَّمِّ ، وليس بنائبٍ عن مرفوعٍ ، بَلْ هو نائبٌ عن منصوبٍ ، وهو في موضِعِ نَصْبٍ ، وكذلك الأسماءُ المناداةُ نحو : يا حَكَمُ ، وما أشبَهَهُ .

تمَّ الكِتَابُ بحمدِ لله وعَوْنِهِ ، وصَلَّى الله عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمْ ، وذلك في شهر ذي القعدة من سنة أربعٍ وخمسين وستّمائة[3]

* * *

(١) في (ش) : « مذ » .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٣) في (ص) : « تمّ جميع الكتاب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد خاتم النبيين ، وعلى آله الطاهرين الطيّبين ، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدّين » .

الفهارس العامة

فهرس آيات مسائل الكتاب

مرتبة حسب ورودها فيه

* * *

فهرس الآيات الواردة في الكتاب

الرقم الذي بجانبه نجمة هو رقم آية المسألة

فهرس الأحاديث الشريفة

نص الحديث	رقم الصفحة
قال ﷺ : « ارْجِعْنِ مَأْزُورَاتٍ غيرَ مأجُورَاتٍ »	١٥٦/٢
قال ﷺ : « إِنَّ الله يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيْلَ وَقَالَ »	٣٠٩/١
في الحديث عنه ﷺ : « أَنَّهُ أُتِيَ بِكَتِفٍ مُؤَرَّبَةٍ »	١١١/١
قال ﷺ لرجل دخل للمسجد وقت صلاة الجمعة : « آذَيْتَ وآنَيْتَ »	٣١٤/١
قال ﷺ في صفة الإبل : « من جانبها الأشأم »	١٨٧/٢

*　*　*

فهرس الأمثال

* * *

فهرس الأقوال وأمثلة النحاة

* * *

فهرس الأشعار

* * *

فهرس أنصاف الأبيات*

* * *

فهرس الأرجاز

* * *

فهرس اللغة

* * *

فهرس الكتب الواردة في المتن

* * *

فهرس أعلام

الأشخاص والأماكن والقبائل والجماعات

* * *

فهرس المسائل اللغوية

سوف تُسرد المسائل اللغوية مرتبة هجائياً يسبقها المسائل العامة

* * * *

فهرس المصادر والمراجع

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.** لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **الإبدال .** لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق : د.حسين محمد شرف ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- **الإبدال .** لأبي الطيب اللغوي لأبي الطّيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق الأستاذ: عز الدين التنوخي ، مجمع اللغة العربية - دمشق ، ١٩٦٠م .
- **الإبل .** لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق : د. أوغست هفنر ، (ضمن الكنز اللغوي) . مكتبة المتنبي - القاهرة .
- **أبو عليٍّ الفارسيُّ .** لأستاذنا الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار المطبوعات الحديثة - جدة، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر.** للشيخ أحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب - بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض.** لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **أدب الكاتب .** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق : محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **أراجيز العرب .** لمحمد توفيق البكري (ت ١٣٥١هـ)، ط٢، ١٣٤٦هـ .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب .** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب** (معجم الأدباء). لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **الأزمنة وتلبية الجاهلية .** لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ) ، حيدر آباد - ١٣٣٢ هـ .
- **الأزهية في علم الحروف .** لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ)، تحقيق : عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- **أساس البلاغة .** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **الاستدراك على سيبويه في الأبنية .** لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق : د . حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- **الاستغناء في أحكام الاستثناء**. لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، منشورات وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** . لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر ـ القاهرة .
- **أُسْدُ الغابة في معرفة الصحابة** . لعز الدين بن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، تحقيق : أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا وزميليه، دار الشعب ـ القاهرة ـ ١٩٧٠م .
- **أسرار العربية** . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .
- **أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها**. لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م .
- **أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قُتل من الشعراء**. لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**. لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الأشباه والنظائر** . لجلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق : مجموعة من الباحثين، من مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م
- **الاشتقاق** . لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م .
- **اشتقاق أسماء الله**. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**. للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، (ومعه الاستيعاب)، دار الكتاب العربي ـ بيروت .
- **إصلاح المنطق**. لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٩٨٧م ..
- **الأصمعيات** . اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق : أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف ـ القاهرة .
- **الأصول في النحو** . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **الأضداد للأصمعي** = ثلاثة كتب في الأضداد .
- **الأضداد للسجستاني** = ثلاثة كتب في الأضداد .

- **الأضداد لابن السكيت** – ثلاثة كتب في الأضداد .
- **الأضداد** . لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ـ صيدا ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الأضداد في كلام العرب** . لأبي الطِّيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق : د . عزة حسن ، مجمع اللغة العربية ـ دمشق ، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م .
- **الأضداد** . لأبي عُبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) (بعنوان ثلاثة نصوص في الأضداد) ، تحقيق د. محمد حسين آل حسين ، توزيع عالم الكتب ، ط١ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
- **أعجب العجب في شرح لامية العرب** . لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق د . محمد إبراهيم حوّر ، مطبعة سعد الدين ـ دمشق ، ط١ ، ١٤٩٨هـ ـ ١٩٩٧م .
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن**. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، بيروت دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٥ .
- **إعراب القرآن** . لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د . زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- **إعراب القراءات السبع وعللها**. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤١٣ ـ ١٩٩٢م .
- **إعراب القراءات الشواذ** . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- **إعراب لامية الشنفرى** . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي ـ دمشق، ط٤ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **الأعلام**. لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٧ ـ ١٩٨٦م .
- **الأغاني**. لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، إحياء التراث العربي
- مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ـ ١٣٥٧هـ ـ ١٩٧٤م .
- **الأفعال** . لمحمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية (ت٣٦٧هـ)، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م .
- **الأفعال** . لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت٥١٥هـ)، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ القاهرة ١٩٨١م .
- **الإقناع في القراءات السبع**. لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة

المكرمة، دار الفكر - دمشق، ط١ - ١٤٠٣هـ .

- **إكمال الأعلام بتثليث الكلام.** لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ) تحقيق سعد حمدان الغامدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **ألقاب الشعراء.** لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون - نوادر المخطوطات .
- **أمالي ابن الشجري.** لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
- **أمالي الزجاجي.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **أمالي القالي.** إسماعيل بن القاسم أبي علي القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٧٥م .
- **الأمثال.** لأبي عُبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث - دمشق، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة .** لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **الانتصار لسيبويه على المبرد.** لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف .** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- **الأيام والليالي والشهور.** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري - القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **إيضاح الشعر .(أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب).** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . وتحقيق د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **إيضاح شواهد الإيضاح.** لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق ٦هـ)، تحقيق: د. محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م
- **الإيضاح العضدي.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم - الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون.** لاسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، مصور عن

طبعة استانبول ١٩٤١هـ .

- **البارع في اللغة.** لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: هاشم الطعان، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مكتبة النهضة ــ بغداد، دار الحضارة العربية ــ بيروت، ط١، ١٩٧٥م .
- **البحر المحيط.** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هــ)، دار الفكر ــ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف ابن يعقوب اللبلي الفهري (ت٦٩١هـ)، تحقيق: الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، منشورات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.** للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ صيدا .
- **البيان في غريب إعراب القرآن.** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة المصرية للكتاب ــ القاهرة، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م .
- **البيان والتبيين.** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٥ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **تأويل مشكل القرآن.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
- **تاج العروس من جواهر القاموس.** لمحب الدين محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- **تاريخ بغداد.** للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي ــ بيروت .
- **التبصرة والتذكرة.** لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **التبيان في إعراب القرآن.** لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ١٩٧٦م .
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هــ ـ ١٩٨٦م .
- **تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار المنارة ـ جدة، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**. لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **تذكرة الحفاظ**. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- **تذكرة النحاة**. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه**. لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ)، تحقيق : د. محسن سالم العميري، المكتبة التجارية - مكة المكرمة، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- **تصحيح الفصيح** . لعبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي (ت ٣٤٧ هـ) ، تحقيق : د . محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- **التصريح على التوضيح** . لخالد بن عبد الله الزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق : د . عبدالفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي - القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **التعليقة على كتاب سيبويه** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- **تفسير أسماء الله الحسنى**. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية - دمشق ط٥ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- **التفسير الكبير** . للفخر الرازي محمد بن عمر (ت٦٠٦ هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ط٣ بدون .
- **التكملة** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- **التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة**. للسيد محمد مرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) تحقيق: د. ضاحي عبد الباقي ومصطفى حجازي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **التكملة والذيل والصلة لكتاب الصحاح** . للحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني (ت ٦٥٠هـ) ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، مطبعة دار الكتب - القاهرة ، ١٩٧٠م .
- **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني ــ بغداد، ط١ - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .

- **التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه.** لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت٤٣٢هـ)، مطبوع مع الأمالي .
- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح.** لأبي محمد عبد الله بن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ القاهرة، ط١ ـ ١٩٨٠م .
- **التنبيهات.** لعلي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٧م .
- **تهذيب إصلاح المنطق.** صنعة أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م .
- **تهذيب الألفاظ** ـ كنز الحفاظ .
- **تهذيب اللغة.** لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصري العامة للتأليف والترجمة ـ القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .
- **ثلاثة كتب في الأضداد.** للأصمعي والسجستاني وابن السكيت، تحقيق: د. أوغست هفنر، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب.** لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٨٥م .
- **الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، طبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .
- **الجامع لأحكام القرآن.** لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، وطبعة دار الكتب المصري ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٥م .
- **الجمل في النحو.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، دار الأمل ـ إربد، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام.** لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (أوائل القرن الرابع الهجري) حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **جمهرة الأمثال .** لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٨٢هـ) ، دار الجيل ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **جمهرة أنساب العرب.** لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٢م .
- **جمهرة اللغة.** لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١ ـ ١٩٨٧م .
- **الجنى الداني في حروف المعاني.** للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب.** لعلاء الدين علي بن محمد بن علي الاربلي (ت٧٤١هـ)،

تحقيق: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

- **الجيم** . لأبي عمرو إسحاق بن مِرار الشيباني (ت٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- **الحجة في القراءات السبع.** للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ـ بيروت، القاهرة، ط٢ ـ ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **حجة القراءات.** لأبي زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت بعد ٤٠٣هـ)، تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **الحجة للقراء السبعة.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **حروف المعاني** . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الحلبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام** . للصاحبي التاجي المتوفى بعد (٦٩٧هـ) ، تحقيق د. حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل.** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعُودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ــ دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م .
- **الحلل في شرح أبيات الجمل.** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية ـ القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.** للحافظ أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٣م .
- **الحماسة.** لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨٩م.
- **الحماسة** . لأبي عبادة الوليد بن عُبيد البحتري (ت٢٨٤هـ)، دار الكتاب العربي ــ بيروت، ط٢ ــ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **الحيوان.** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي ـ بيروت .
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **الخصائص** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ـ بيروت، مصور عن طبعة دار الكتب المصري ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م .
- **خَلْقُ الإنسان.** لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي (ت ق ٣هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت ـ ١٩٦٥م .

- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.** لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- **درة الغواص في أوهام الخواص.** لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ) ، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني ، دار الجيل ـ القاهرة ، مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب.** لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن فرحون (ت٧٩٩هـ) تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث ـ القاهرة، ١٩٧٢ .
- **ديوان الأسود بن يعفر النهشلي .** جمع وتحقيق د. نوري حمودي القيسي ، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد ، ١٩٧٠م .
- **ديوان الأعشى الكبير** ميمون بن قيس. تحقيق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٧ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان امرئ القيس.** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان أوس بن حجر.** تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر ـ بيروت، ط٣ ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **ديوان بني بكر في الجاهلية والإسلام.** جمع وتحقيق: الدكتور عبد العزيز نبوي، دار الزهراء للنشر ـ القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .
- **ديوان شعر بني عُقيل .** جمع وتحقيق د . عبدالعزيز محمد الفيصل ،(بدون) .
- **ديوان تأبط شراً.** جمع وتحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان تميم بن أبيٍّ بن مقبل العجلاني.** تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ط١، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .
- **ديوان جرير.** تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٩٨٦م
- **ديوان حاتم الطائي .** رواية هشام بن محمد الكلبي ، تحقيق : د . عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط٢ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- **ديوان حسان بن ثابت.** تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر ـ بيروت ـ ١٩٧٤م .
- **ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت** (ت٢٤٦هـ)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **ديوان حُميد بن ثور الهلالي.** صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م .
- **ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان.** تحقيق: الدكتور حسين نصار، مطبعة دار الكتب ـ القاهرة، ١٩٦٩م .
- **ديوان ذي الرمة.** بشرح أبي نصر الباهلي، ورواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة، ط٤ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .

- **ديوان رؤبة بن العجاج.** تحقيق: وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **ديوان الراعي النميري.** تحقيق: راينهرت فايبرت، إصدار المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ـ بيروت، نشر: فرانتس شتاينر بفيسبادن ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني.** تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٧م .
- **ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري.** تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- **ديوان العباس بن مرداس السُّلمي.** تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .
- **ديوان عَبيد بن الأبرص.** تحقيق: د. حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ط١ ـ ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .
- **ديوان العجاج.** برواية وشرح عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: د.عزة حسن، مكتبة دار الشرق ـ بيروت ١٩٧١م .
- **ديوان عدي بن زيد العبادي .** تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية ـ بغداد، ١٩٧٥م .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة.** تحقيق: وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .
- **ديوان عمرو بن قَميئة .** تحقيق حسن كامل الصيرفي ، مطبوعات معهد المخطوطات العربية ـ القاهرة، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م .
- **ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي .** تحقيق أيمن ميدان ، مطبوعات نادي جدة الأدبي ـ جدة ، ط١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- **ديوان عنترة العبسي.** تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان الفرزدق.** دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان القطامي.** تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة ـ بيروت، ط١، ١٩٦٠م .
- **ديوان كثير عَزّة.** تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
- **ديوان كعب بن مالك .** دراسة وتحقيق سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة ـ بغداد ، ١٣٩٨هـ .
- **ديوان لبيد بن ربيعة =** شرح ديوان لبيد .
- **ديوان ليلى الأخْيَليّة.** جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية ، وجليل العطية، دار الجمهورية ـ بغداد، ط٢ ـ ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **ديوان (شعر) المتلمس الضبعي.** رواية الأثرم وأبي عُبيدة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية ـ القاهرة، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
- **ديوان (شعر) المثقب العبدي ؛** تحقيق وتعليق حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية ، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م .

- **ديوان متمم بن نويرة** = مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي .
- **ديوان المسيب بن علس** = الصبح المنير .
- **ديوان المهلهل** . جمع أنطوان محسن القوال ، دار الجيل - بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- **ديوان النابغة الذبياني**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط٢ - ١٩٨٥م .
- **ديوان أبي النجم العجلي**. صنعة علاء الدين آغا، مطبوعات النادي الأدبي - بالرياض، ١٤٠١هـ .
- **ديوان النمر بن تولب** . (ضمن شعراء إسلاميون) .، تحقيق د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب - بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- **الرد على المسائل العشر لابن بري** = المسائل العشر .
- **رسالة الملائكة** . لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (ت ٤٤٩هـ) ، تحقيق الأستاذ محمد سليم الجندي ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٩م .
- **رصف المباني في حروف المعاني**. لأحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية** (لابن هشام) . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تعليق مجدي منصور الشورى ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م .
- **الزاهر في معاني كلمات الناس**. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- **السبعة في القراءات**. لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة ، ط٣ - ١٩٨٨م.
- **سر صناعة الإعراب**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **سِفر السعادة وسفير الإفادة**. لأبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **سنن الترمذي**. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وزملاؤه، مصطفى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ط٢ - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- **سنن أبي داود** . لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، دار الباز - مكة المكرمة .
- **سنن ابن ماجة** . لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية - بيروت .
- **سنن النسائي** . أحمد بن علي بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ)، دار الكتب العلمية ــ بيروت .
- **سير أعلام النبلاء** . لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب.** لعبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير - دمشق، ط١، ١٤٠٦ - ١٤١٢هـ / ١٩٨٦ - ١٩٩٢م
- **شرح أبيات سيبويه.** لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون - دمشق، ١٩٧٩م .
- **شرح أبيات مغني اللبيب.** لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٩٧٩م .
- **شرح أدب الكاتب .** لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ) ، مكتبة القدسي - القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- **شرح أسماء الله الحسنى.** للإمام فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **شرح أشعار الهذليين.** صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي = إيضاح الشعر .**
- **شرح التسهيل.** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن، ود.محمد المختون، هجر للطباعة والنشر - القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **شرح التصريف .** لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)، تحقيق د. إبراهيم البعيمي ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- **شرح التصريف الملوكي.** لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية - حلب، ط٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- **شرح جمل الزجاجي.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **شرح ديوان الحماسة.** لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، عالم الكتب - بيروت .
- **شرح ديوان الحماسة.** لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ)، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري.** تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وزارة الإعلام - الكويت، ط٢، ١٩٨٤م .
- **شرح شافية ابن الحاجب.** لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- **شرح شواهد الإيضاح .** لعبد الله بن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، منشورات مجمع اللغة العربية - القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- **شرح شواهد شرح الشافية** . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، (منشور مع شرح الشافية) .
- **شرح شواهد الكشاف** = مشاهد الإنصاف .
- **شرح عيون كتاب سيبويه.** لأبي نصر هارون بن موسى القيسي القرطبي (ت٤٠١هـ)، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مكتبة حسان ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **شرح القصائد التسع المشهورات** . لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات.** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **شرح القصائد العشر** . لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٤، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **شرح كافية ابن الحاجب.** لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٠هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **شرح الكافية الشافية.** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ــ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م .
- **شرح كتاب سيبويه.** لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم : ١٣٦/١٣٧نحو . والجزء المطبوع بعنوان (السيرافي النحوي) بتحقيق: د. عبد المنعم فائز، دار الفكر ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **شرح لامية العرب للزمخشري = أعجب العجب في شرح لامية العرب .**
- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف.** لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت٣٨٢هـ)، تحقيق: د. السيد محمد يوسف، مراجعة العلامة الأستاذ أحمد راتب النفاخ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق .
- **شرح المفصل.** لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب ـ بيروت .
- **شرح المفضليات.** لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **شرح مقصورة ابن دريد** . لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: مهدي عبيد جاسم (طبع بعنوان ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية) مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .
- **شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي** . لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: د. داود سلوم، ود. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٤هــ ١٩٨٤م .

- **شرح الهداية** . لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت ٤٤٠ هـ)، تحقيق : د. حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- **شعر الأحوص الأنصاري**. جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- **شعر الأخطل** . صنعة السكري رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٢ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **شعر أمية بن أبي الصلت** (أمية بن أبي الصلت حياته وشعره) ، جمع وتحقيق د. بهجة عبد الغفور الحديثي ، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ، ١٩٧١م .
- **شعر جابر بن رألان السنبسي** = شعر طيئ .
- **شعر الخوارج** . تحقيق د. إحسان عباس ، دار الثقافة - بيروت ، ١٩٧٤م .
- **شعر زهير بن أبي سُلمى** . صنعة الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق : د . فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٣ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . وصنعة أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، دار الكتب المصرية، ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م
- **شعر زياد الأعجم** . جمع وتحقيق د. يوسف حسين بكار ، دار المسيرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- **شعر زيد الخيل الطائي**. تحقيق د. أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث - دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **شعر ساعدة بن جؤية الهذلي** = شرح أشعار الهذليين .
- **شعر صخر الغي الهذلي** = شرح ديوان الهذليين .
- **شعر ضمرة بن ضمرة النهشلي** . جمع وتحقيق د. هاشم طه شلاش ، (مجلة المورد) المجلد العاشر ، العددالثاني ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- **شعر أبي طالب** = غاية المطالب .
- **شعر طيّئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام**. جمع وتحقيق: وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم للطباعة والنشر - ط١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **شعر عبدة بن الطبيب** . جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري ، دار التربية - بغداد ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- **شعر عبد الرحمن بن حسان** . جمع وتحقيق د. سامي مكي العاني ، مطبعة المعارف - بغداد ، ١٩٧١م .
- **شعر عبد الله بن الزبعرى** . جمع وتحقيق د . يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **شعر عبد الله بن الزَّبير الأسدي**. جمع وتحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة - بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- **شعر عبد الله بن همام السلوليّ** . جمع وتحقيق وليد محمد السراقبي ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للتراث والثقافة - دبي ، ط١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٨٦م .

- **شعر عبد مناف بن ربع الهذلي** = شرح أشعار الهذليين .
- **شعر العجير السلولي** . جمع وتحقيق محمد نايف الديلمي (بمجلة المورد) ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**. جمع وتحقيق: الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق .
- **شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي**. تحقيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ط٢ ـ ١٩٨٥م .
- **شعر عمران بن حطان** = شعر الخوارج .
- **شعر الفِند الزِّمَّاني** . جمع وتحقيق د. حاتم الضامن (بمجلة المجمع العلمي العراقي) ، المجلد السابع والثلاثون ، الجزء الرابع ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .
- **شعر الكميت بن زيد الأسدي** . جمع وتحقيق: د. داود سلوم ، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .
- **شعر الكميت بن معروف** .(ضمن شعراء مقلون) ، تحقيق د.حاتم الضامن ، عالم الكتب ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **شعر المرار بن سعيد الفقعسي** . (ضمن شعراء أمويون ـ القسم الثاني) دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢م
- **شعر مضرس بن ربعي الأسدي**. جمع وتحقيق د.نوري حمودي القيسي، بمجلة المجمع العلمي العراقي (المجلد السابع والثلاثون) الجزء الأول، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **شعر معقل بن خويلد الأسدي** = شرح أشعار الهذليين .
- **شعر المغيرة بن حبناء التميمي** . (ضمن شعراء أمويون ـ القسم الثالث) ، دراسة وتحقيق : د . نوري حمودي القيسي ، من مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢م .
- **شعر أبي نُخيلة السعدي**. جمع وتحقيق عباس توفيق، بمجلة المورد (العدد الثالث) ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م
- **شعر نصيب بن رباح** . جمع وتحقيق : د . داود سلوم ، مطبعة الإرشاد ـ بغداد ، ١٩٦٧م .
- **شعر هدبة بن خشرم العذري** . تحقيق د . يحيى الجبوري ، دار القلم ـ الكويت ، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **شعر يزيد بن الحكم الثقفي** . (ضمن شعراء أمويون ـ القسم الثالث) ، دراسة وتحقيق: د . نوري حمودي القيسي ، من مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٣٩٦ ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢م .
- **شعر يزيد بن الطثرية** . جمع وتحقيق د . ناصر بن سعد الرشيد ، دار مكة للطباعة ، ط١ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **شعراء إسلاميون**. جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م .

- **شعراء أمويون.** دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي: (الجزءان الثاني والثالث) من مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ - ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ - ١٩٨٢م . (الجزء الرابع) من مطبوعات عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **شعراء مقلون.** جمع وتحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية — بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **الشعر والشعراء.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف - القاهرة، ١٩٦٦م .
- **الصاحبي.** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٧٧م .
- **الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشَين الآخرين**، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع — الكويت، ط٢ - ١٩٩٣م .
- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** لإسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- **ضرائر الشعر.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ط١، ١٩٨٠م.
- **طبقات فحول الشعراء.** لمحمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة .
- **طبقات النحويين واللغويين.** لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي (ت٣٨٠هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة ، ١٩٨٤م .
- **العَقَقَة والبررة.** لأبي عُبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **العين .** لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **عيون الأخبار.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، دار الكتاب العربي — بيروت، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م .
- **غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب.** جمع وتحقيق: محمد خليل الخطيب، مصر — ١٩٥٠ — ١٩٥١م .
- **غاية النهاية في طبقات القراء.** لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٣ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- **غريب الحديث.** لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ) تحقيق أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مطبوعات مركز البحث العلمي — جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .

- **غريب الحديث**. لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **غريب الحديث**. لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **الغريب المصنف**. لأبي عُبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي ، بيت الحكمة ودار سحنون - تونس ، ط٢ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- **الفائق في غريب الحديث**. لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - بيروت، ط٢ .
- **الفاخر** . لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت٢٩١هـ)، تحقيق : عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .
- **فُرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه**. لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة – دمشق ، ١٤١٠هـ - ١٩٨١م .
- **الفصيح** . لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: د. عاطف مدكور، دار المعارف – القاهرة، ١٩٨٤م .
- **فعلت وأفعلت** . لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠هـ)، تحقيق: د . حاتم الضامن ، دار صادر - بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- **فعلت وأفعلت** . لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق : الأستاذ ماجد الذهبي ، الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق ، ١٤٠٤هـ .
- **فهارس الأصول في النحو** . للدكتور يحيى بشير مصري، دار البخاري للنشر والتوزيع - بريدة، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **فهارس تهذيب اللغة** . صنعة الأستاذ عبد السلام هارون، ط١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- **فهارس معاني القرآن للفراء** . إعداد الدكتورة فائزة عمر علي المؤيد، مطابع الرضا – الدمام، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- **الفهرست** . لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم الوراق (ت٣٨٠هـ)، دار المعرفة – بيروت١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **القاموس المحيط**. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، دار الجيل - بيروت .
- **قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل** . لمحمد الأمين بن فضل الله المحبي (ت١١١١هـ) ، تحقيق د . عثمان محمود الصيني ، مكتبة التوبة - الرياض ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- **القوافي** . لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي - دمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- **القوافي** . للقاضي أبي يعلى عبد الباقي بن عبد الله بن المحسن التنوخي (ت بعد ٤٨٧هـ)، تحقيق عمر

الأسعد ومحيي الدين رمضان، دار الإرشاد - بيروت، ط١ ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م .

- **الكامل في اللغة والأدب.** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **الكتاب.** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.** لأبي القاسم محمود ابن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة - بيروت .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.** لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١م.
- **الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها.** لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٤ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- **كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لابن السكيت.** لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي بعناية لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- **اللآلي في شرح أمالي القالي.** لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الحديث - بيروت، ط٢ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **اللامات .** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **اللباب في علل البناء والإعراب.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، منشورات مركز جمعة الماجد بدبي، دار الفكر المعاصر — بيروت، دار الفكر — دمشق، ط١ — ١٤١٦هـ — ١٩٩٥م. ومصورة النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية .
- **لسان العرب.** لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر - بيروت
- **لمعة في الكلام على لفظة (آمين) المستعملة في الدعاء وحكمها في العربية .** لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: د . سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الأول - ١٤٠٩هـ .
- **ليس في كلام العرب.** للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم.** لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية — بيروت، ط٢ — ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **ما بنته العربُ على فَعَال.** لرضي الدين أبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصَّغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

- **ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم** . لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ) ، تحقيق : الأستاذ ماجد الذهبي ، دار الفكر ـ دمشق ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **مالك ومتمم ابنا نويرة.** دراسة وتحقيق: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٩٦٨م .
- **ما يجوز للشاعر في الضرورة.** لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز التميمي القيرواني (ت٤١٢هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة ـ الكويت، ١٩٨٢م .
- **ما يحتمل الشعر من الضرورة.** لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: د. عوض حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية ـ الرياض، ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **ما ينصرف وما لا ينصرف.** لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **مجاز القرآن.** لأبي عُبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ)، تحقيق: د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٩٨٨م .
- **مجالس ثعلب.** لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط٥، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **مجمع الأمثال.** لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- **مجمل اللغة.** لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث.** لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة، ١٣٨٦هـ .
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.** لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، تحقيق: عبد العال السيد إبراهيم وآخرين، نشر وزارة الأوقاف والشوون الدينية بدولة قطر، مؤسسة دار العلوم ـ الدوحة، ١٣٩٨ ـ ١٤٠٩هـ / ١٩٧٧ ـ ١٩٨٩م .
- **المحكم والمحيط الأعظم** . لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وحسين نصار، مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٧٧ ـ ١٩٥٨م .
- **مختصر شواذ القراءات.** لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي

(ت٣٧٠هـ)، تحقيق: ج برجشتراسر، المطبعة الرحمانية - مصر ١٩٣٤هـ جمعية المستشرقين الألمانية .

- **المخصص.** لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت٤٥٨هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- **المذكر والمؤنث.** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٨٧م .
- **المذكر والمؤنث .** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث - القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٩م .
- **المذكر والمؤنث .** (لأبي الحسين سعيد بن إبراهيم التستري (ت٣٦١هـ) ، تحقيق : د . أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **المذكر والمؤنث .** لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠هـ)، تحقيق : د. حاتم الضامن ، (مطبوعات مركز جمعة الماجد بدبي) ، دار الفكر - دمشق، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- **مراتب النحويين .** لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دارالفكر العربي - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- **المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات.** لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فهمي سعد، عالم الكتب - بيروت، ط١ – ١٤١٢هـ – ١٩٩٢ .
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى وصاحبيه، دار الفكر - بيروت.
- **المسائل البصريات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ - ٩١٨٥م .
- **المسائل الحلبيات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **المسائل الشيرازيات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، مصور عن مخطوطة راغب باشا بتركيا تحت رقم: ١٣٧٩ .
- **المسائل العسكرية .** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : د . علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة - بغداد ، ط٢ ، ١٩٨٢م .
- **المسائل العشر المتعبات إلى الحشر .** لأبي نزار الحسن بن صافي ملك النحاة (ت٥٦٨هـ) ، **والردُّ عليها لأبي محمد** عبدالله المقدسي الشهير بابن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق : الدكتور محمد أحمد الدالي ، دار البشائر - دمشق ، ط١ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- **المسائل العضديات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٣م

- **المسائل المنثورة.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- **المستقصى في أمثال العرب.** لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- **المسند** . للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، المطبعة الميمنية بمصر: ١٣١٣هـ .
- **مشاهد الإنصاف في شواهد الكشاف.** لمحمد بن عليان المرزوقي (ت١٣٥٥هـ)، مطبوع بآخر الكشاف .
- **مشكل إعراب القرآن.** لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **المعارف.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف - القاهرة، ط٤ - ١٩٨١م .
- **معاني الحروف.** المنسوب لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- **معاني القرآن.** لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- **معاني القرآن.** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **معاني القرآن الكريم.** لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١ – ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- **معاني القرآن وإعرابه.** لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **معجم الأدباء** = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب .
- **معجم الأمثال العربية القديمة** للدكتور عبد الرحمن عفيف، دار العلوم للطباعة والنشر – الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **معجم البلدان.** لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر - بيروت .
- **معجم الشعراء** . لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة النوري - دمشق . والطبعة التي بتحقيق د . كرنكو ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **معجم شواهد العربية** للأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ – ١٣٩٢هـ –

١٩٧٢م .

- **معجم القراءات القرآنيـة.** إعـداد الدكتـور أحمـد مختـار عمـر، والدكتـور عبـد العـال سـالم مكـرم، انتشارات أسوه - إيران، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية.** للدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.** وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث - القاهرة، ط٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع.** لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **معجم مفردات الإبدال والإعلال .** تأليف الدكور أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشـق ، ط١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **معجم مقاييس اللغة.** لأبي الحسين أحمد بـن فـارس بـن زكريـا (ت٣٩٥هـ)، تحقيـق: عبـد السـلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- **المعرب من الكلام الأعجمي.** لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، تحقيـق: د.ف عبد الرحيم، دار القلم - دمشق، ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.** لأبي عبد الله شمس الدين محمد بـن أحمـد بـن عثمـان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيـق: بشـار عـواد معروف، وشـعيب الأرنـاؤوط، وصـالح مهـدي عبـاس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان** (ت٢٩٩هـ)، تحقيق: أستـاذنا الدكتـور محمـد إبراهيم البنا، دار الاعتصام - القاهرة، ط١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **المعمرون والوصايا.** لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ١٩٦١م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.** لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسـف بـن هشـام الأنصـاري (ت٧٦١هـ)، تحقيـق: د. مـازن المبـارك، ومحمـد علي حمـد الله، ومراجعـة سـعيد الأفغـاني، ط٥ - ١٩٧٩م .
- **مفردات ألفاظ القرآن.** لأبـي القاسـم حسـين بـن محمـد الراغـب الأصفهـاني (ت٤٢٥هـ تقريبـاً)، تحقيق: عدنان صفوان داودي، دار القلم - دمشق، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **المفصل في علم العربية.** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تقديم وتعليق د. محمـد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم - بيروت ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **المفضليات.** اختيار المفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت١٧٨هـ)، تحقيـق: أحمـد محمـد شـاكر وعبـد السلام هارون، ط٧ - ١٩٨٣م .
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافيـة.** لأبـي إسـحاق الشـاطبي (ت٧٩٠هـ) [السـفر الثـالث]

تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار التراث ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .

- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية.** لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، بهامش الخزانة، ط١، دار صادر ـ بيروت.
- **المقتصد في شرح الإيضاح.** لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ـ دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
- **المقتضب.** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٣٩٩هـ .
- **المقصور والممدود.** لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .
- **المقصور والممدود.** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق : عبد الإله نبهان ، ومحمدخير البقاعي ، دار قتيبة ـ دمشق ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **الملاحن .** لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: إبراهيم اطفيش الجزائري ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الممتع في التصريف.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **من آراء الزجاج النحوية.** للدكتور شعبان صلاح، دار الثقافة العربية ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .
- **من اسمه عمرو من الشعراء.** لأبي عبد الله محمد بن داود بن الجراح (ت٢٩٦هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .
- **المنتخب في غريب كلام العرب.** لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي المعروف بكراع النمل (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد العمري، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **المنصف شرح تصريف المازني .** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .
- **من نُسب إلى أمّه من الشعراء.** لأبي جعفر محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ) = نوادر المخطوطات .
- **الموطأ.** للإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، برواية أبي مصعب الزهري المدني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال.** لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة، ط١، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م .
- **النبات .** لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: عبد الله يوسف الغنيم، مكتبة المتنبي ـ القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء.** لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري

(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ـ الزرقاء، ط٣ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- **النشر في القراءات العشر.** للحافظ ابي الخير محمد بن محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- **النقائض .** لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) ، تحقيق بيفن ، ليدن ١٩٠٥ ـ ١٩٠٨م .
- **نَكْتُ الهميان في نُكَتِ العميان.** لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: احمد زكي باشا، المطبعة الجمالية ـ القاهرة، ١٣٢٩هـ ـ ١٩١١م
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه.** لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية ـ الكويت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **النهاية في غريب الحديث والأثر.** لابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ود. محمود محمد الطناحي، دار الفكر ـ بيروت .
- **نهج البلاغة .**
- **نوادر المخطوطات .** تحقيق : عبد السلام هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
- **النوادر .** لأبي مسحل الأعرابي عبدالله بن حريش (ت القرن الثالث الهجري) . تحقيق الدكتور عزة حسن ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ، ط١ ، ١٩٦١م .
- **النوادر في اللغة .** لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ـ بيروت، القاهرة، ط١ ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون.** لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)،دار الفكر ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **الهمز .** لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق لويس شيخو، (مجلة المشرق) ، والمطبعة الكاثوليكية ١٩١٠م ، بيروت .
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ـ الكويت، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **الوافي بالوفيات.** لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، منشورات جمعية المستشرقين الألمانية ـ فرانز شتاينر بفيسبادن، ط٢، باعتناء محمد يوسف نجم ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .
- **الوحشيات .** لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: العلامة الأستاذ عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٩٨٧م .
- **الوحوش .** لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: أيمن محمد ميدان ، منشورات النادي الأدبي ـ جدة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.** لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

فهرس الفهارس

* * *